

Hasan ibn Amrār (Abū al-Ḥakīm) al-Shurūbālī.

14527 c $\frac{14}{1}$

كتاب حاشية العالم العلامة والخبير الفهامة الشيخ
أحمد الطحطاوى على مراقى الفلاح
شرح نور الايضاح في مذهب
الامام الاعظم أبي حنيفة
النعمان رضى
الله عنه
آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أيد الشريعة بآياتها ورفع بهم منارها وبسط مطوى آياتها والصلاة والسلام
على سيدنا محمد أفضل مخلوق وعلى آله وصحبه القائمين بالحقوق (أما بعد) فهذه تقييدات لطيفة
على شرح نور الإيضاح المسمى بمرآة الفلاح أسأل الله تعالى أن يمن بتمامها وحسن
اختتامها جمعتهما من هو قاصر مثلي راجيا قبولهما من الله تعالى الولي العلي مأخوذة مما كتبه
المرحوم عبد الرحمن أفندي خلوات ومن شرح المؤلف الكبير وشرح السيد محمد أبي السعود
رحم الله تعالى الجميع وشكر منهم السعي والصنيع مع فوائد أخر من غيرها وفرائد فتح الله
تعالى بهم إنما كان فيما من صواب فن المنقولات ومن خطا فن كثير الزلات وعلى الله أعتمد
في كل حال وأسأله الرضا والسعة في الحال والمآل قال المؤلف (بسم الله الرحمن الرحيم)
لما كان من الواجب صناعة على كل مصنف ثلاثة أشياء البسملة والمجدة والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم ومن الجائز أربعة مدح الفن وذكر الباعث له وتسمية الكتاب وبيان كيفية
من التبويب والتفصيل افترض المصنف كتابه ما وقدمها على غيرها القوة حديثها ولموافقة
أسلوب القرآن قال المحققون ينبغي لكل شارح في فن أن يتهكم على البسملة بحسب ذلك
الفن الذي ذكر فيه وهذا الفن هو الفقه الذي موضوعه فعل المكلف من حيث ما يعرض
له من الأحكام الخمسة وهي الوجوب والندب والاباحة والحرم والكراهة والأتیان بالبسملة
عمل يصدر من المكلف فلا بد أن يصف بمحكم فتارة يكون فرضا كما عند الذبح وإن كان لا يشترط
هذا اللفظ بتمامه بل لا يسر وإنما المنقول بسم الله الله أكبر ويكفي كل ذكر خالص لله تعالى
ولا يرد حل ذبيحة ناسي التسمية لأن الشرع أقام كونه مسما مقام الذكر للعجز وتارة يهـكون
واجبا على القول بأنها آية من الفاتحة وإن كان خلاف المذهب لأن الأخبار الواردة فيها مع
المواظبة بتقيد الوجوب وتارة يكون سنة كافي الوضوء وأول كل أمر ذي بال ومنه الاكل

(بسم الله الرحمن الرحيم)

والجماع ونحوهما وتارة يكون مباحا كما هي بين الفاسحة والسورة على الراجح وفي ابتداء المشي
والقهود مثلا لانها انما تطلب لما فيه شرف صونا عن اقتران اسمه تعالى بالمحقرات وتيسير على
العباد فان أتى بها في محقرات الامور كبس النعال على وجه التعظيم والتبرك فهو حسن وتارة
يكون الاتيان بها حراما كما عند الزنا ووطء الحائض وشرب الخمر وكل مغصوب أو مسروق
قبل الاستحلال أو أداء الضمان والصحيح انه ان استحل ذلك عند دفع المعصية كفر والا لا يلزمه
التوبة الا اذا كان على وجه الاستخفاف فيكفر أيضا ومما فترع على القول الضعيف ما في آخر
كتاب الصبيد من الدر المختار أن السارق لو ذبح الشاة المسروقة ووجد لها صاحبها الا توكل
اسكر السارق بتسميته على المحرم القطعي بالاعتكاف ولا اذن شرعي واعلم أن المستحل لا يكفر الا
اذا كان المحرم حراما لعينه وثبت حرمة بدليل قطعي والا فلا صرح به في الدرر عن الفتاوى
في آخر كتاب الحظر فينبغي أن توكل هذه الشاة ويؤيده قوله - تصح التضحية بشاة الغصب
لكنه لا يحل له تناول والاتقاع على المفتي به وان ملكها قبل أداء الضمان أو رضامالكها
بأدائه أو برائه أو تضييع القاضي لان الحل قضية أخرى غير الملك وتارة يكون الاتيان بها
مكروها كما في اول سورة براءة دون اثنتا عشرة شاة وعنده تعاطى الشبهات ومعه عند شرب
الدخان وفي محل النجاسات فان قيل الابتداء بالباء وانفاد اسم ليس ابتداء باسم الله تعالى لانها
ليسا من أسماءه تعالى أجيب عن الثاني بأن التصدير باسم الله تعالى اتماما أن يكون بذكر اسم
خاص كلفظ الله مثلا أو بذكر اسم عام كلفظ اسم مضاف اليه تعالى فانه يراد به جميع أسمائه
تعالى لعموم الاضافة ويستفاد منه التبرك بالجميع وهو أولى وعن الاول بأن الباء من تمة
ذكره على الوجه المطلوب قال القطب عبد القادر الجيلاني الاسم الاعظم هو الله لكن بشرط
أن تقول الله وليس في قلبك سواه كذا في شرح المشكاة والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان
بنيتا للمبالغة أي يفيدانها بحسب المادة والاسم - عمل لا بحسب الصيغة والوضع لان صيغ
المبالغة منحصرة في الخمسة المشهورة ومنها فاعل بشرط أن يكون عاما للتعظيم ورحيم هنا ليس
عاملا له وبشرط أن يكون محولا عن فاعل ولذا قالوا ان كرميا وظيفا ليسا منها لعدم
تحويلهما واختلاف في الرحمن والرحيم هل هما بمعنى واحد كندمان ونديم ذكر أحدهما بعد
الآخر تأكيذا قيل نعم وقيل بينهما فرق فالرحمن أبلغ من الرحيم اتماما بحسب شمول الرحمن
لدارين واختصاص الرحيم بالآخرة فانه المعافي والعفو يختص بالمؤمنين في الآخرة ويؤيده
حديث الرحمة المسلسل بالاولية واما باعتبار جلال النعم ودقاتها فالأبلغية على الاول من
حيث السكت وعلى الثاني من حيث السكف وقيل فعلا ان لمبالغة الفعل فيفيد جلالة الفعل
وفعل لمبالغة الفاعل فيفيد التسكرا مرة بعد أخرى ففي كل منهما مبالغة ليست في الآخر
* (تمة) * ورد في الحديث ان الله خلق يوم خلق السموات والارض مائة رحمة كل رحمة طباق
ما بين السماء والارض فجعل في الارض منها واحدا وفيها تعطف الوالدة على ولدها والوحوش
والطيور بعضها على بعض وأخر تسع وتسعين فاذا كان يوم القيامة أكلها هذه الرحمة رواء
احمد وروى البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه عن أبي هريرة في ما يرويه رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ربه عز وجل ان رحمتي سبقت غضبي وفي رواية تغلب غضبي والمراد بيان سعة

الرحمة وشمولها للخلق حتى كأنها الباق والغالب كما في شرح المشكاة والمراد السابق والغلبة باعتبار التعلق أي تعلق الرحمة غالب على تعلق الغضب لأن الرحمة مقتضى ذاته المقدسة والغضب متوقف على صدور ذنب من العبد (قوله الحمد لله) قال بعضهم إن الأحكام المذكورة في البسملة تنقل في الجملة فتارة يكون الاتيان بها واجبا أي فرضا كما في خطبة الجمعة وتارة يكون مندوبا كما في خطبة النكاح ونحوها وفي ابتداء الدعاء والامر ذي البال وبعداً كل وشرب ونحو ذلك وتارة يكون مكروهاً كما في الأماكن المستندرة وتارة يكون حراماً كما في حال الفرح بالمعصية وبعداً كل حرام إلا أن يقصد الحمد على حصول الغذاء من حيث هو الملتزم لقوة البدن اهـ وذكر في الهنكية من الحظر والاباحة أن الجملة بعداً كل الحرام لا تحرم فينزل على هذا وقوله كما في خطبة الجمعة يعني إذا اقتصر عليها فانهما تجزئ وتقع فرضاً لأن أقطبها متعين لانه لو اقتصر على تسبيحة أو تهليله تجزئ وتقع فرضاً وتارة يكون سنة مؤكدة كما في الجملة بعد العطاس (قوله شرف خلاصة عبادته) أي المختارين من عباده الذين استخلصهم لحفظ الشريعة وهم العلماء غير الأنبياء (قوله بورائه صفوته) الباء للسببية والمراد بالصفوة الأنبياء والاضافة فيه وفي عبادته وعبادته لتشريف المضاف وقوله خير عبادته بدل من صفوته وعباد جمع عابد من العبادة والاول جمع عبد والمراد بالعلماء هم أهل السنة والجماعة وهم أتباع أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي رضي الله تعالى عنهما قال صلى الله عليه وسلم لم لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك وهؤلاء هم أهل العلوم الشرعية والالهية من أهل السنة والجماعة لأن الناس مع وجودهم آمنون من كل محنة وضلالة دينية وقال صلى الله عليه وسلم العلماء ورثة الأنبياء إن الأنبياء لا يورثون درهماً ولا ديناراً وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر رحمه جماعة وفي رواية يحجبهم أهل السماء وتستغفر لهم الميئتان في البحر وإنما العالم من عمل بعلمه وفي رواية أخرى أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد وفي رواية أخرى كادح لة القرآن أن يكونوا أنبياء إلا أنهم لا يوحى إليهم وفي رواية أخرى من حفظ القرآن فقد أدرجت النبوة بين جنبيه إلا أنه لا يوحى إليه وفي رواية أخرى علماء امتي كأنبياء بني إسرائيل قال بعضهم هذا الحديث لأصل له ولكن معناه صحيح لما تقر بأن العلماء ورثة الأنبياء قاله ابن حجر في شرح الحمزية (قوله وأمتهم بالعناية) أي قواهم بالعناية أي بعناية بهم يعني أنه اعتنى بهم أي سهل لهم أفعال الخير والبر فتيسرت لهم (قوله فأحسنوا لذاته العبادة) اعلم أن العبادة أعلاها أن تكون لذاته لا لطمع في جنة ولا خوف من نار حتى لو لم يكونا كان مستحقاً للعبادة وهي رتبة الكاملين من العباد وهم وإن أرادوا الجنة فأنما يريدونها لكونها محلاً للمشاهدة والزيارة لا للتذنب المستلذات فان ذلك عادة من ألقها في الدنيا وأوسطها أن يعبد للطمع في الجنة والخوف من النار وأدناها أن يعبد ليتيسر أمور معاشه من لا في دنياه فالمراد حينئذ من خلاصة العباد ليس مطلق العلماء لأن هذه الرتبة لا تثبت لجميعهم بل المراد الكاملون وقوله فأحسنوا عطف على أمتهم مع إقادة التفريع والعبادة هي مطلق الطاعات وفرق شيخ الإسلام بين العبادة والطاعة والقربة فالاولى ما تتوقف على معرفة المعبود مع النية والثانية امتثال الأمر والنهي

الحمد لله الذي شرف خلاصة
عباده بورائه صفوته خير
عباده وأمتهم بالعناية
فأحسنوا لذاته العبادة

عرف الامر والناهي أم لم يعرف والثالثة ما توقف على معرفة المتقرب اليه وان لم توقف
على نية كالعق فإخصها العبادة وأعمها الطاعة لانفرادها في النظر الموصل الى معرفة الله تعالى
(قوله وحفظوا شريعته) أي من كلام المبطلين والزائغين فهي مسورة بهم لا يقدر أحد على
خرق منيع حجابها وحفظوها أيضا بقربها والعمل بها والشريعة فعيلة بمعنى مفعولة وهي
الاحكام المشروعة وهي النسب القائمة المتعلقة بكيفية الاعمال قلبية وجوارحية كنبوت
الوجوب للنية في نحو الصلاة وثبوت السنية للمضضة وثبوت الحرمة لبيع الغرر ونحو ذلك
(قوله وبلغوها عباده) عطف مغاير فانه لا يلزم من الحفظ التبليغ أو من عطف الخاص ان
اريد بالحفظ ما يعم الحفظ بالتقرير كما مر وخصه لمزيد نفعه لقيام الامر به وقالوا ان العالم لا يجب
عليه السعي الى الجاهل لازالة جهله وانما يجب على الجاهل ان يسعى ويسأل العالم فاذا سأل
وجبت اجابته ووجب ارشاده (قوله وأشهد أن لا اله الا الله) أي أصدق بقلبي وأقر بلساني مع
الاذعان والانتقاد أنه لا اله الا الله والاثباتان في الخطب مطلوبان برأي داود والترمذي
والبيهقي وصححه عرفو عا كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبداء الجذماء أي قليلة البركة كذا في
شرح المواهب والقول الجامع المنذفع عنه الموانع في معناها انه لا معبود مستحق للعبادة الا
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد في الواقع كما قاله العصام في الاصول قال السمنوسي
وان شئت قلت لا مستغنى على العموم ولا مقتقر اليه على العموم الا الله عز وجل قال وهذا
المعنى أظهر من الاول وأقرب منه وهو أصل له اذ لا يستحق أن يعبد أي يذل له كل شيء الا من كان
مستغنيا عن كل شيء ومقتقرا اليه كل شيء فظهر أن العبادة الثانية أحسن من الاولى لانها
تستلزم اندراج جميع عقائد الايمان تحت هذه الكلمة الشريفة وينبغي أن لا يطيل متألف
لا جذا وأن يقطع الهمزة من الهمزة من الاوأن يشدد اللام وأن يفخم اللفظ المعظم اه وينبغي أن
يظهر الهمزة من افظ الجلالة وفي شرح الجوهرة مؤلفها اختلف هل الافضل للمكلف عند التلفظ
بلا اله الا الله متألف لا النافية يعني متأزائد على المتألف الطبيعي اذ هو لا بد منه أو القصر يعني
الاقتصار على المتألف الطبيعي فمنهم من اختار المتألف مستشعر المتلفظ به اني الالهية عن كل ما سواه
نعالى ومنهم من اختار القصر لئلا تحترمه المنية قبل التلفظ بذكره تعالى وقرئ الفخر بين أن
يكون اول كلام يعني عند دخوله في الاسلام فتقصر والافتقار من الواجب أن يستحضر
الذاكر في ذهنه عند التني وجود الفرد المعبود الواجب الوجود والافالتي مطلقا كفر والعباد
بالله تعالى وروى مالك وغيره أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ويتفرع عليه
أنه لو حلف ليدكرن الله تعالى بأفضل الذكر يترجمها (قوله الملك) أخص من الممالك لانه من ملك
الاشياء وتصرف بالامر والنهي ولا يلزم في المالك أن يكون متصرفا بها (قوله البر) المحسن
والبار التقي والطائع (قوله وأشهد أن سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة من باب كتب
والاسم السواد بالضم وهو المجد والشرف والسيد الرئيس والكريم والمالك واختلف في أصله
فقيل سيمود بوزن فيعل بسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين اجتمع فيه الواو والياء
وسبقت احدها بالكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثليين والقاعدة
أن المدغم هو الذي ينقلب ويرد من جنس المدغم فيه لكن لما كانت الياء اخف من الواو قلبت

وحفظوا شريعته وبلغوها
عباده وأشهد أن لا اله
الا الله الملك البر الرحيم
وأشهد أن سيدنا

محمد عبده ورسوله النبي

الواو ياء مطلقا وقيل بفتح العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فيه عمل بكسر العين في الصحيح
فتعين الفتح قياسا على عيطل ونحوه ثم أبدت الفتحة كسرة لمناسبة الياء وقيل أصله سويد كأمير
فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فاجتمع ساكنان الواو والياء فقلبت الواو ياء وادغمت في
الياء كما في الصحاح والمصباح وغيره ما قال القاسي في شرح الدلائل والاول اشهر اه (قوله
محمد) قيل هو في التسمية سابق على أحمد فانه ابن القيم وذهب القاضي عياض الى أن أحمد كان
قبل محمد لأن تسميته بأحمد وقعت في الكتب السابقة وتسميته بمحمد وقعت في القرآن قال
ابن العربي وأسماءه صلى الله عليه وسلم ألف كاسمائه تعالى وهي توقيفية كاسمائه تعالى على
المختار ومحمد أشهر وأفضل من أحمد على الأصح كذا في حاشية الجوى على الاشباه وأحمد فعل
تفضيل محمول عن الفاعل كاعلم أو عن المفعول كاشهر لكن الاول لا فعل التفضيل أكثر
أفاده المتأخر على في شرح الشمايل ومن عجائب خصائصه صلى الله عليه وسلم أن حمى الله هذين
الاسمين أن يسمى بأحدهما أحد قبل زمانه صلى الله عليه وسلم مع ذكرهما في الكتب القديمة
والأهم السابقة ومع أنهم من الأعلام المنقولة فلم يقع ذلك لاحد قبله أصلا أما أحمد فبالإتفاق
وأما محمد فعلى الأصح كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء وقيل لما قرب زمانه ونشر أهل الكتاب
نعمته سمى بعض العرب أبناءهم بمحمد رجاء أن يكون أحدهم هو والله أعلم حيث يجعل رسالته
وكنيته صلى الله عليه وسلم أبو القاسم لانه أكبر أولاده وأولهم وقيل لانه يقسم الجنة بين أهلها
ويشترط لصحة الإيمان به صلى الله عليه وسلم معرفة اسمه إذ لا تتم المعرفة الابنه وكونه بشرا من
العرب وكونه خاتم النبيين اتفاقا لورود ذلك بالقواطع المتواترة ولا يشترط معرفة اسم أبيه
عندنا كما قاله العلامة زين في كتاب السير من الاشباه وتبعه الجوى واشترط ذلك جمع من المحدثين
كما في تحاف الموالى شرح بدء الأمل (تنبيه) لا يشترط عندنا في اسلام الكافر لفظ
الشهادتين ولا ترقيتهما لانهم نصوا على أن من أنكر الصانع جل وعلا اسلامه بلا اله الا الله ومن
اقر بالوحدانية وأنكر الرسالة لمحمد صلى الله عليه وسلم يدخل في الاسلام بمحمد رسول الله وقالوا
ان من صلى في الوقت مقتديا وعمد صلاته بحكم عليه بالاسلام وفي القهستاني من بحث المرتد
إذا قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله صار مسلما ولا يشترط أن يعرف معنى هذه الكلمات
إذا علم انه الاسلام ومن كان اسمه محمد الأبا س أن يكنى أبا القاسم وما رواه البخاري وغيره من
قوله صلى الله عليه وسلم هو ابا س ولا تكنوا بكنيتي منسوخ لان عليا رضى الله عنه كنى ابنه محمد
ابن الحنفية أبا القاسم ولولا علمه بالتسخ لما كناه بها أو يقال كان النهي مخصوصا بزمانه صلى الله
عليه وسلم لدفع الالتباس كما ذكره الفقهاء في كتاب الاستحسان (قوله عبده) من الصفات
التي غلبت عليها التسمية مشتق من العبودية التي هي التذال والخضوع لامن العبادة التي هي
غايته قاله الشهاب القليوبي وتبقى العبودية في الجنة دون العبادة فهي أفضل من العبادة على
الصحيح وهو أشرف أوصافه وأحبها اليه صلى الله عليه وسلم لانه أحبها الى الله تعالى ومن ثم
وصفه به في أشرف المقامات (قوله ورسوله) فعول بمعنى مفعول وهو انسان حرز كراوى الى
بشرع وأمر بتبليغه فان لم يؤمر بتبليغه فهو نبي فقط كما هو المشهور عندهم وقيل مترادفان
(قوله النبي) فعيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله عز وجل أو بمعنى مفعول لانه

مخبر فهو من المهموز عند المحققين منهم سيبويه وهو الحق كما قاله الزمخشري والرضي وغيرهما
قال في الصحاح نقلا عن سيبويه غير أنهم تركوا الهاء في النبي كما تركوه في الذرية والبرية
والخامية إلا أهل مكة فإنهم همزونها هذه الأحرف بمعنى هذه الكلمات ولا همزونها في غيرها
ويجاء القون العرب في ذلك وفي المصباح والابدال والادغام لغة فاشية وقيل من النبوة بمعنى
الرفعة لأنه رفيع الرتبة فأبدت الواو بالسين قبلها وسكونها وروى أبو داود ومروان الأنبياء
مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا والرسول منهم ثلثمائة وثلاثة عشر وفي بعض الأخبار إن الأنبياء
ألف ألف أو مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفا قال الفسفي في بحر الكلام والسلامة في هذا
المقام أن تقول آمنت بالله وبجميع ما جاء من عند الله على ما أراد الله تعالى به وبجميع الأنبياء
والرسول حتى لا يعتقد نبياً من ليس نبياً أو عكسه (قوله الكريم) فعيل بمعنى مفعول لأنه أكرمه
الله تعالى على جميع خلقه حتى الرؤساء الأربعة من الملائكة خلافاً لمن شذ من المعتزلة وخرق
الاجماع ويحتمل أن يكون كريم بمعنى مكرم اسم فاعل وكرمه صلى الله عليه وسلم ظاهر بل انتهى
كمال الله صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة (قوله القائل تعلموا العلم) فيه براعة استهلال
كقوله آنفاً حسن الذات العباد وقله وحفظوا شريعته والعلم والمعرفة بمعنى واحد وانما
لا يطلق عليه تعالى عارف لعدم ورود الشرع به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العلم خير من
العمل ملاك الدين الورع والعالم من يعمل بعلمه وعنه صلى الله عليه وسلم أن العمل القليل مع
العلم ينفع وإن العمل الكثير مع الجهل لا ينفع رواه ابن عبد البر والعلم نفعه متعدد بخلاف
العمل ومن أعظم الأدلة على شرف العلم أن الله تعالى جعل العلماء في المرتبة الثالثة في قوله
تعالى شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم الآية وقال ابن عباس درجات العلماء فوق
المؤمنين بسبع مائة درجة ما بين الدرجتين خمسمائة عام وقال صلى الله عليه وسلم فضل العالم
على العابد كفضلي على أدناكم قال حجة الاسلام فانظر كيف جعل العلم مقارناً لدرجة النبوة
وعنه صلى الله عليه وسلم العلم حياة الاسلام وعماد الايمان ومن علم علماً أتم الله له أجره ومن
تعلم فعمل به علمه الله علم ما لم يعلم وأوحى الله تعالى الى ابراهيم عليه السلام يا ابراهيم أنا علم أحب
كل علم ووردت دفع الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء ووردت يوم القيامة مداد العلماء ودم
الشهداء فيرجح مداد العلماء على دم الشهداء وورد من تفقه في دين الله عز وجل كفاء الله
همه ورزقه من حيث لا يحتسب وورد أن طالب العلم إذا مات وهو في طلبه مات شهيداً وأنه إذا
خرج من بيته لطلبه فهو في سبيل الله حتى يرجع وروى الامام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بسنده
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم وورد اطلبوا العلم ولو بالطين
وورد لأن تغدو فتعلم يا با من العلم خير من أن تصلي مائة ركعة وورد العلم خزان ومقاتلها
السؤال ألقاها لو أقانها يؤجر فيه أربعة السائل والعالم والمسئع والمحجب لهم وورد لا ينبغي
للجاهل أن يسكت على جهله ولا للعالم أن يسكت على علمه واعلم أن كل علم يتوصل به الى فرض
عين فتحصيله فرض عين كالعالم المتعلق بمعرفة الله تعالى والصلاة والزكاة والصوم والحج ومعرفة
الحلال والحرام ونحو ذلك وما يتوصل به الى فرض الكفاية فتحصيله فرض كفاية وتعامه في
خطبة الدراختار وتعليم المتعلم (قوله وتعلموا له السكينة والحلم) أي تعلموا لتعليمه وتعلمه

الكريم القائل تعلموا العلم
وتعلموا له السكينة والحلم

السكينة وهي سكون الاعضاء والوقار والحلم صفة راسخة لا يستقر صاحبها الغضب قال صلى
الله عليه وسلم انما العلم بالتعلم والحلم بالتحلم ومن يتخير الخير يعطه ومن يتوق الشر يوقه وقال صلى
الله عليه وسلم اطلبوا العلم واطلبوا مع العلم السكينة والحلم لينوا لمن تعلمون ولمن تعلمون منه ولا
تكونوا جبابرة العلماء فقلب جهلكم عليكم (قوله وعلى آله واصحابه) كذا في النسخ والظاهر
ان المصنف سقط من قلبه صلى الله عليه وسلم فتوهم ذكره فعطف عليه أو من الناسخ الاول
والصلاة هنا هي المأمور بها في خبر آخر نأ أن صلى عليك فكيف نصلي فقال قولوا اللهم صل على
محمد الخ لا مطلق الصلاة والفرق بينهما أن مطلق الصلاة معناه الرحمة والصلاة المأمور بها معناها
طلب الرحمة لانها من مخلوق فيلاحظ كونها مأمورا به يحصل بها المثال الامر فتكون أتم
من غيرها وقيل معناها العطف وهي فرض في العمر مرة واحدة وتقوم مقامها الصلاة الواقعة
في مكتوبة أو غيرها بعد البلوغ وتجب كلما ذكر على أحد قولين وتسب في كل تشهد آخر من
الفرض وفي كل تشهد نقل الا في سنة الظهر القبلي والجمعة القبلي والبعدي وتندب في أوقات
الامكان وتحرم على الحرام وتكره عند فتح التاجر متاعه ولا يكره افرادها عن السلام على
الاصح عندنا وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم أتمافي حق غيره من الانبياء فلا
خلاف في عدم كراهة الافراد لاحد من العلماء ذكره الجوى محشى الاشباه وظاهر ما في النهاية
من كتاب الصلاة انه لا يجب السلام لانه جعل الوجوب قول الشافعي وأما قوله تعالى وسلموا
فالمراد منه سلموا القضاء كذا في مبسوط شيخ الاسلام والظاهر أن ذكر الآل والاصحاب مندوب
أما الاصحاب فظاهر لانهم سلفنا وقد أمرنا بالترضى عنهم ونهينا عن لعنهم وأما الآل فلقوله
صلى الله عليه وسلم لا تصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يا رسول الله قال تقولون
اللهم صل على محمد وعسكون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ذكره الفاسي وغيره والمراد
بالآل هنا سائر أئمة الاجابة مطلقا وقوله صلى الله عليه وسلم آل محمد كل تقى حبل على التقوى
من الشرك لان المقام للدعاء ونقل اللقاني في شرح جوهرته انه يطلق على مؤمن بنى هاشم
أشراف والواحد شريف كما هو مصطلح السلف وانما حدث تخصيص الشريف بولد الحسن
والحسين في مصر خاصة في عهد الفاطميين قال ويجب اكرام الاشراف ولو تحقق فسقهم لان
فرع الشجرة منها ولومال وقوله واصحابه جمع صاحب بمعنى صحابي لان فاعلا يجمع على أفعال
صرح به سيبويه ومثله بصاحب واصحاب وارتضاء الرخصي والرضي وأبو حيان وهو عند
جمهور الاصوليين من طالت صحبة متباعدة ثبت معها اطلاق صاحب فلان عرفا بلا تحديد في
الاصح واذا صح تقيده عن الوافدا اتفاقا اذ يقال ليس صحابيا بل وفد وارتحل من ساعته وقيل
لا يشترط قال في التحرير وينبغي عليه ثبوت عدالة غير الم لازم فلا يحتاج الى التزكية أو يحتاج
وعلى هذا المذهب جرى الحنفية ولولا اختصاص الصحابي بحكم لا يمكن جعل الخلاف في مجرد
الاصطلاح ولا مشاحة فيه اه وحاصله أن غير الم لازم يحتاج الى التعديل ولا يقبل ارساله عند
من لا يقبل المرسل ومن هنا علم اشتراط طول الصحبة في حق التابعي بالاولى وأما من مات على
الاسلام من الصحابة وقد تحالت منه ردة كالاشعث بن قيس فان أحد الم يخلف عن ذكره في
الصحابة ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وكان ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فأبى به

وعلى آله واصحابه

أسيرا إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه فعاد إلى الإسلام فقبل أبو بكر منه ذلك وزوجه أخته
 لكن يعود له اسم الصحبة فقط مجردا عن ثوابها وذكر الأصحاب به بعد الال تحصيل بعد تعميم
 أن يريد بالآل جميع الأمة لعلو مقامهم بشرف الصحبة أو بالعكس أن يريد بهم اقرباؤه صلى الله
 عليه وسلم (قوله القائمين بنصرة الدين) يحتمل قصره على الأصحاب ويحتمل حذف نظيره
 من الآل وهو يرشد إلى أن المراد بالآل المتقون والدين تقدم المراد به (قوله في الحرب
 والسلم) يقال رجل حرب أي عدو ومحارب لذلك والآخر والجمع والواحد أفاده في القاموس
 ويطلق على مقابل الصلح وهو المراد هنا والسلم كسر السين المسالم والصلح ويفتح ويؤنث
 والسلم بفتح السين أيضا هو الدلو بعروة واحدة كدلو السقائين قاموس والمعنى أنهم نصرروا
 الدين في حالة القتال والصلح والمراد أنهم في جميع أحوالهم ناصرين للحق في رضاهم
 وغضبهم ومخاصمتهم ومصالحتهم سواء كان ذلك مع القريب أم الغريب ولا يخطئون الله تعالى
 برضا الخلق ورد في صحيح ابن حبان عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه واستخط عليه الناس وفيه أيضا عنها
 رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد سخط الله ورضا الناس عاد
 حامده من الناس ذاتا وأخرج الطبراني بسند جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أسخط الله في رضا الناس سخط الله عليه واستخط عليه من
 أرضاه في سخطه ومن أرضى الله في سخط الناس رضي الله عنه وأرضى عنه من أسخطه في رضاه
 حتى ينزل قوله وعمله في عينه اه (قوله وبعد) كلام فيها شهير والذي يفيد منه
 صلى الله عليه وسلم في خطبه ومراسلاته سنة الاتيان بها لكن بصيغة أما بعد والظاهر أن قوالهم
 وبعد لتأديته معنى أما بعد يقوم مقامها في تحصيل المذدوب وقد فتا التعبير بها (قوله العبد)
 هو أشرف أوصاف الشخص وهو أحب أوصافه إليه صلى الله عليه وسلم لكونه أحبا إليه تعالى
 وقد مر (قوله عفوريه) العفو الصريح وترك عقوبة المستحق والمحو والامحاء والطيب المال
 وخيار الشيء فعله يتعدى بنفسه وباللام وبين كذا في القاموس والرجاء هو الطمع في المطالب مع
 الأخذ في الأسباب واماع تركه والتمادي على الغفلات فهو مذموم ومن كلام العارف يحيى بن
 معاذ حال كالسراب وقلوب من التقوى خراب وذنوب بعدد التراب وطمع مع هذا في
 الكواعب الاتراب هيئات هيئات انت سكران من غير شراب اه (قوله الجليل) هو العظيم
 كما في القاموس وبين الذليل والجليل الطباقي (قوله الشربلالي) قال المؤلف في آخر رسالته
 در الكنوز هذا هو الشائع والأصل الشربلالي نسبة لقريظة نجاة من سفاهة العلياء باقليم المنوقية
 بسواد مصر المحروسة يقال لها شربل بول واشتهرت النسبة اليها بلقظ الشربلالي اه وفي
 القاموس شربل كسر كرى ثلاثة وخمسون موضعا كلها بمصر منها عشرة بالشرقية وخمسة
 بالمرجانية وستة بجيزة قوسنيا وأحدى عشرة بالغربية وسبعة بالسمنودية وثلاثة بالمنوقية وثلاثة
 بجيزة بنى نصر وأربعة بالبحيرة واثنان برميس واثنان بالجيزة (قوله غفر الله له ذنوبه) أصل
 الغفر الستر ومنه سمي المغفر لأنه يستر الرأس عند الحرب وغفر الذنوب سترها بعدم المواخذة بها
 وقيل محوها من الحقيقة بالكسبة لقوله عز وجل يعفو الله ما يشاء ويثبت (قوله ذنوبه) أي

القائم بين بنصرة الدين في
 الحرب والسلم (وبعد)
 فيقول العبد الذليل الراجي
 عفوريه الجليل حسن بن
 عمار بن علي الشربلالي
 الخنفي غفر الله له ذنوبه

معاصيه صغيرها وكبيرها (قوله واسترعيوبه) اي ما يعيبه ويشينه وان لم يكن معصية فان العود
 مثلاً عيب وليس بذنب قال عطف للمغفرة او من عطف العام (قوله واطف به) اي اوصل اليه به
 واحسانه (قوله في جميع اموره) اي بجليها وحقيقتها (قوله مظهر منها وما خفي) يحتمل ان
 المراد ما يعم الاحوال الباطنية والظاهرية اي ما يتعلق بالقلب وما يتعلق بالجوارح او المراد
 بالباطنية ما لا يطلع عليه الاخاصة كالامور المتعلقة بالحليلة والاولاد وبالظاهرة ما تصدر مع
 غيره هؤلاء كاخوان الدرس والمعاملة ويحتملها ماعا (قوله واحسن لوالديه) اي انعم عليهم ما
 بأنواع النعم فان الاحسان لفظ يعم كل خير ثم يحتمل ان يقرأ والديه بالتنبيه والجمع والدعاء لهما
 مطلوب قال تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا وهو مفتاح الرزق ولبعضهم اقل الدعاء
 للوالدين في اليوم والليلة خمس مرات كأنه يريد عقب كل مكتوبة لان الله قرن الاحسان اليهما
 بعبادته واعظم العبادات الصلوات بعد الايمان وهي خمس في اليوم والليلة (قوله لما شايخه)
 بالياء من غيره من جمع شيخ والدعاء لهم مطلوب لانهم آباء الارواح كان الوالدين آباء الاشباح
 (قوله وذرية) اي نسله من الذرية بمعنى الخلق اي الجماعة المخلوقين منه (قوله ومحبيه) المراد
 بهم المحبون له حباً ايمانياً كأن يحبه ولعله وطاعته وان لم يكن للنفس ميل لذلك (قوله واليه)
 ان قلت ان المطلوب تقديم نفسه في الدعاء كما قال الخليل عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي
 وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وقال نوح عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين
 فكيف قدم من ذكر عليه اجيب بأنه لما قدم نفسه اولاً بقوله غفر الله له ذنوبه سهل عليه تقديم
 غيره عليه ثانياً ولما راعاه السجع (قوله وادام النعم مسبعة) اي عامة تامة فالسابعة العامة
 كالدرع السابعة والثوب والمراد انه يحيط من ذكر بالنعم واعلم انه يجب الايمان بأن الله تعالى
 يستجيب الدعاء ويعطي به الرضا ويرد به القضاء وينقعه به الاحياء والاموات دل على ذلك
 الآيات القاطعة والاحاديث المتواترة اخرج الطبراني والخطيب من حديث ابن مسعود
 رفعه حصنوا اموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم بالصدقة واعذوا للبلايا بالدعاء فان قبل نرى
 الداعي يبالغ في الدعاء والتضرع ولا يستجاب له قلنا ان للدعاء آداباً وشروطاً فمن اتى بها كان من
 اهل الاجابة ومن اخطأها اعتدى فلا يستحق الاجابة وايضا قد تأخر الى وقتها فان لكل شيء
 وقتاً على ان الاجابة ليست منحصرة في الاسعاف بالمطلوب بل هي حصول واحد من الثلاثة
 المذكورة في قوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها اثم ولا قطيعة رحم
 الا اعطاه الله بها احدى ثلاث اما ان يعجل له دعوته واما ان يتخيرها له في الآخرة واما ان
 يصرف عنه من سوء مثلها رواه الامام احمد وصححه الحاكم وقد يمنع العبد الاجابة لرفعة مقامه
 وقد يجاب كراهة سؤاله ومن شروط الاجابة اخلاص النية ومنها ان لا يستجمل الاجابة لحديث
 يستجاب لاحدكم ما لم يقل دعوت فلم يستجب لي وحضور القلب وان لا يدعو بمحرم ومنها طيب
 المطعم والمشرب والملبس وان يوقن بالاجابة وان لا يعلق بالمسيئة وفي شرح الاربعين النووية
 لا شبر خبتي ان من التعليق قوله اللهم عاملاً بما أنت أهله كأنه والله تعالى أعلم يقول ان عاملاً لنا
 نعماً لنا بما أنت أهله ومنها أن لا يدعو بمستحيل (قوله ان هذا كتاب) مقول القول (قوله صغير
 حجمه) اي جسمه أي بالنسبة للشرح الكبير ونحوه (قوله غزير علمه) بالغين والزاي المجهتين

قوله واسترعيوبه واطف به في
 جميع اموره مظهر منها
 وما خفي واحسن لوالديه
 وما شايخه وذريته ومحبيه
 واليه وادام النعم مسبعة
 في الباطن والظاهر عليهم
 وعليه ان هذا كتاب صغير
 حجمه غزير علمه

أى كثر قال فى القاموس الفزير الكبير من كل شئ وغزر ككرم غزارة وغزرا وغزرا بالضم
 (قوله صحيح حكمه) مفرد مضاف فيعم كل حكم فيه والاضافة فيه وفيما قبله لادنى ملازمة
 لثبوت ما فيه واعلم ان الاحكام الصحيحة غالبها من كتب ظاهرو الرواية المسماة بالاصول وهى
 الجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير والسير الصغير والمبسوط والزيادات
 والسير الكبير والصغير آخر مصنفات محمد بن عبد الله نصرافه من العراق ولذا لم يروها عنه ابو
 حفص وكلها المحدث ويعبر عن المبسوط بالاصل وبعضهم لم يبعث السير بشيئ من الاصول وما عدا
 ذلك فهو رواية النواذر كالامالى لابي يوسف والرقيات مسائل جمعها محمد بن كان قاضيا بالرقية
 بفتح الراء الملهمة وتشد يد القاف مدينة على جانب الفرات رواها عنه محمد بن سماعة
 والكيسان مسائل املاها محمد بن ابي عمرو سليمان بن شعيب الكيسان نسبة الى كيسان
 بفتح الكاف فنسبت اليه والهارونيات مسائل جمعها محمد بن هرون الرشيد والجرجانيات
 مسائل جمعها محمد بن جرجان وكل ما كان كبير افهوم من رواية محمد بن الامام والصغير رواية عن
 الامام بواسطة ابي يوسف (روى) ان الشافعى استحسن مبسوط الامام محمد فحفظه واسلم حكمه
 من كفار اهل الكتاب بسبب مطالعته وقال هذا كتاب محمد بن الاصفري فكيف كتاب محمد بن
 الاكبر وفى النهاية وابن امير حاج ان محمد بن قرا كثر الكتب على ابي يوسف الا ما كان فيه اسم
 الكبير كالمضاربة الكبير والمزارعة الكبير والمآذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير
 ولم يذكر اسم ابي يوسف فى شئ من السير الكبير لانه صنفه بعد ما استحكمت الفقرة بينه وما وكل
 احتاج الى رواية عنه قال اخبرني الثقة اه (قوله احتوى) أى اشتمل هذا الكتاب (قوله على
 ما به) أى على مسائل والمراد بالها هو النقوش وهو من احتواه الشئ على جزئه لان الكتاب اسم
 للالفاظ الدالة على المعانى وقوله به أى بمعرفة تلك المسائل تصحيح العبادات الخمس أراد الطهارة
 والصلاة والصوم والزكاة والحج وعد الطهارة عبادة لانه يشاب عليها بالنية وان كانت لا تشترط
 فيها (قوله بعبارة) حال من ما يعنى أن الذى احتوى عليه هذا الكتاب كان بعبارة منيرة أى
 واضحة ظاهرة وأمر صفة للمقصود للواقف عليها أو خبر عن الكتاب بعد الاخبار بما تقدم عنه
 ويحتمل انه ظرف لغوص متعلق باحتوى ونسبة الانارة الى العبارة مجاز عقلى (قوله كالبدر) على
 حذف مضاف أى كانه البدر معنى بدر القامه كتمام البدر التى هى عنقرة آلاف درهم أولاده
 ياد رطلوه غروب الشمس وثلاثة أيام من أول الشهر هلال وبعد ما قرأ ستة وعشرين من هذه
 احدى طرق ذكره بعض مشايخى فيما كتب على مولد المداينى وذكر الشمس بعد القمر من باب
 الترقى (قوله دليله الخ) لم يذكر القياس لانه لم يخرج عنها (قوله تسريه قلوب المؤمنين) أى لما
 فيه من تصحيح عباداتهم (قوله وتلذذ به الاعين والاسماع) أى اصحاب الاعين والاسماع فما كـ
 يرجع الى ما قبله (قوله شرحى للمقدمة) يعنى شرحه الكبير والكلام فى المقدمة شهير (قوله
 بالتماس افاضل اعيان) عبر به اشارة الى مساواة الطالب له بأن يكون من أقرانه ويحتمل انه
 من تلامذته وعبر به تواضعا وهو متعلق بجمعت وقوله افاضل اعيان المراد بالاعيان العلماء
 والافاضل أعلمهم (قوله للخيرات مقدمة) المجزوء متعلق بما بعده يعنى أن هؤلاء الجماعة
 لا يقدّمون الا الخير والخير اسم عام لانواع البر (قوله تقريرا) على جمعت الخ المقيد للاختصار

صحيح حكمه احتوى
 على ما به تصحيح العبادات
 الخمس بعبارة منيرة كالبدر
 والشمس دليله من الكتاب
 المزبور والسنة الشريفة
 والاجماع تسريه قلوب
 المؤمنين وتلذذ به الاعين
 والاسماع جمعت فيه
 ما احتوى عليه شرحى
 للمقدمة بالتماس افاضل
 اعيان للخيرات مقدمة
 تقريرا للطالب

(قوله وتسهيلا) أى على الطلاب (قوله لما به الفوز) أى الظفر وما به الفوز وهو تصحيح
العبادات الذى احتوى عليه هذا الكتاب (قوله فى المآب) أى المرجع وهو يوم القيامة (قوله
مراقى الفلاح) المراقى جمع مراقاة وهو السلم والفلاح الظفر بالمقصود شبه الفلاح بمنزله مراق
نفسه مضمرا فى النفس والمراقى تخيل وفى القاموس والمرقاة وتمكسر الدرجة (قوله بامداد
الفتاح) متعلق بمعدوف تقديره مراقاه بامداد ولا يصح تعليقه بمراقى لان الذى بامداد الفتحاح
هذا هو الرقى والمراد بالامداد الاستعداد والخصم أى ان الرقى يخصم بل الفتحاح وذكر فى
القاموس معانى كثيرة للمادة (قوله نور الايضاح) قال فى القاموس وضع الامر يوضح وضوحا
وضحة وضحة وهو واضح ووضح ووضح بان ووضعه وأوضحه فأفاد أن الايضاح
الابانة ومعنى المصنف على هذا نور الابانة أى الابانة التى كالنور فى الظهور والاعتداء (قوله
ونجاة الارواح) أى من العذاب فان العذاب يقع على الروح كما يقع على الجسم وانما كان
بهذا المتن نجاة الارواح لان فيه تصحيح العبادة والغالب أن من صحت عبادته لاسيما الصلاة
انتهى عن الفحشاء والمنكر فينجو من العذاب (قوله والله الكريم اسأل) أى لا أطلب النفع
والقبول وحفظ هذا الكتاب الامن الله تعالى (قوله وبجيبه المصطفى الخ) أى لا أتوصل اليه
في اتمام هذه المرادات الا بجيبه محمد صلى الله عليه وسلم وردت وسلاويها فان جاهد عند الله
عظيم (قوله أن ينفع به جميع الامة) المراد بالجميع المجموع فانه لا يهبط كله - م على مذهب ابى
حنيفة رضى الله تعالى عنه والنفع ايصال الخير الى الغير (قوله وان يتقبله بفضله) بأن يجعله
خالصا لا لرياء ولا سمعة فان العلم اذا صاحبه نحو الرياء كان سببا للعذاب فقد روى مسلم عن ابى
هريرة رضى الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان أول الناس يقضى
يوم القيامة عليه رجل استشهد فأتى به فعرّفه نعمته فعرّفها قال فما فعلت فيها قال قاتلت فيك
حتى استشهدت قال كذبت والله كذبت لان يقال جرى فقد قبل ثم أمر به فسيح على
وجهه حتى ألقى فى النار ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتى به فعرّفه نعمته فعرّفها قال ف
عملت فيها قال تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن قال كذبت ولكنك تعلمت العلم ليقال عالم
وقرأت القرآن ليقال هو قارئ فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى ألقى فى النار الحديث
وقوله هو الرضا به والاثابة عليه وقوله بفضله أشار به الى الرد على فرقة من المعتزلة أوجبوا عليه
تعالى الصلاح والاصح (قوله من ليس من أهله) كالحاسد الذى يحمل بعض تراكمه على غير
المراد منها أو يدخل فيه ما ليس منه أو يتعلمه ليمهاى به العلماء أو يمارى به السفهاء أو يصرف به
وجود الناس اليه (قوله اذهو من أجل النعمة) على الجملة الثلاثة أى من أجل النعمة على
الامة أن نفعهم الله به لان فيه تصحيح عباداتهم ومن أجل النعمة على المولى ان تقبله منه ومن
أجل النعمة التى يتنافس فى مثلها ويحسد عليها فادع بحفظه من شر من ذكر (قوله وأعظم المنه)
هى النعمة قال فى القاموس من عليه منّا أنتم واصطنع عنده صنعة فالعطف عطف مرادف
(قوله والله أسأل أن ينفع به عباده) أعاده ثانيا الشدة رغبته فى ذلك وحرصه عليه (قوله انه على
ما يشاء قدير) ومن جملة نفع العباد به هذا الكتاب وادامة الافادة به (قوله وبالأجابة جدير) قال
فى القاموس الجدير مكان بنى حو اليه والخليق والجمع جديرون وجدراءه والمراد هنا المعنى

وتسهيلا لما به الفوز فى
المآب وهو يومه مراقى
الفلاح بامداد الفتحاح
شرح نور الايضاح ونجاة
الارواح والله الكريم
أسأل وبجيبه المصطفى
اليه اتوسل أن ينفع به
جميع الامة وأن يتقبله
بفضله ويحفظه من شر
من ليس من أهله اذهو من
أجل النعمة وأعظم المنه
والله أسأل أن ينفع به
عباده ويدبر به الافادة انه
على ما يشاء قدير وبالأجابة
جدير أمين

الثاني (قوله كتاب الطهارة) قال في المصباح كتب من باب قتل كبا وكتبة بالكسر وكتابا
والاسم الكتابة لانها صناعة كالنجارة والعمارة قال وتطلق الكتابة والكتاب على المكتوب
(قوله الجمع) ومنه يقال كتب البغلة أو الناقة اذا جمع بين شفريرها بفتح الشين جانبي فرجها
بحلقه أو سـير ليمنع الوثوب وسميت الجماعة من الجيش كتبة لاجتماعهم واطلق الكتاب على
هذه النقوش لما فيه من جمع حروفها بعضها الى بعض (قوله الفقهية) مثله في العناية والتقييد
به بخصوص المقام (قوله اعتبرت مستقلة) أي اعتبرها المعبر به مستقلة بحيث لا يتوقف تصور
ما فيه على شيء قبله أو بعده وانما زاد اعتبارها ليدخل نحو الطهارة فانها من توابع الصلاة لانها
اعتبرت مستقلة بالمعنى السابق فأفردت بكتاب على حدة (قوله شملت أنواعا) كهذا الكتاب
فان فيه طهارة الوضوء وطهارة الغسل والطهارة بالماء والطهارة بالتراب الى غير ذلك (قوله
أولم تشمل) بأن لم يكن تحتها باب ولا فصل ككتاب اللقطة واللقيط والآبق والمفقهود (قوله طهر
الشيء) بفتح الهاء أفصح من ضمها (قوله وبكسرهما الآلة) كالماء والتراب (قوله فضل ما يطهر
به) أي اسم لما فضل به الطهارة (قوله حكم يظهر بالمحل) الذي في كبره أثر يظهر بالمحل
حكمًا وهي أظهر (قوله بالمحل الذي يتعلق به الصلاة) قال في كبره ما معناه انما عبرت بالمحل أي
لا بالبدن ليشمل الثوب والمكان وعرفها في البحر بأنها زوال حدث أو خبث قال السيد في
شرح هذا الكتاب وهو المراد بالسيد حدث أطلق كما ان المراد بالشرح عند الاطلاق كبر
المؤلف عرف صاحب البحر الطهارة شرعا بأنها زوال حدث أو خبث وهو تعريف صحيح صدقه
بالوضوء وغيره كالغسل من الجنابة أو الحيض أو النفاس بل وبالتيميم ايضا لكن لو عبر في البحر بل
زوال بالازالة لان الفن باحث عن فعل المكلف وهو الازالة لكان أولى وفيه ان التعريف
للطهارة وهي الزوال واما الازالة فلا تناسب تعريفها بالانطهير (قوله لاستعمال الماء الطاهر)
لو حذفه كما في الشرح لكان أولى لعدم شموله التيميم اللهم الا أن يقال المراد لاستعمال الماء
ونحوه فليس المراد التقييد وهو عليه لقوله يظهر بالمحل وفي نسخة لاستعمال المطهر وهي أولى
(قوله والاضافة بمعنى اللام) وهو على تقدير مضافين والتقدير هذا كتاب لبيان أحكام الطهارة
قال في الشرح ويعد كونها بمعنى من لان ضابطها صحة الاخبار عن الاول بالثاني كخاتم فضة
وهو مفقود هنا اذ لا يصح أن يقال الكتاب طهارة (قوله وقدمت الطهارة) جواب سؤال
حاصله أن الصلاة هي المقصود الا هم فلم تقدمت الطهارة عليها (قوله وهو مقدم) أي شرعا فان
الصلاة تتوقف عليها شرعا فقدمتها وضعاً أي ذكرها والمراد أنها شرط للصحة الدخول فيها فلا ترد
القدمة الأخيرة بناء على ما هو الصحيح انها شرط لانها شرط الخروج لكن يرد عليه الاستر
واستقبال القبلة أجيب بأنه سؤال دوري أو أن الطهارة ألزم وأهم ولم يبين حكمة تقديم
المياه على سائر أحكام الطهارة وبينها بعض الحذاق فقال وبدأ منها ببيان المياه لانها آلة وآلة
الشيء مقدمة عليه اذ لا وجود له بدونها (قوله والمزيل للحدث الخ) أخرج المصنف مثله عن
اعرابه ولكن حيث كان الكلام له فله التصرف فيه (قوله اتفاقا) وأما غير المياه من المائعات
فالمتقدم من المذهب أنها مزيله للاختباث وقال محمد والشافعي رضي الله تعالى عنهما يشترط
طهارتها الماء المطلق ايضا (قوله المياه) أصله مواه فعل به ما فعل عيزان (قوله جمع كثرة وجمع

• (كتاب الطهارة) •

الكتاب والكتابة لغة الجمع
واصطلاحاً طائفة من
المسائل الفقهية اعتبرت
مستقلة شملت أنواعاً ولم
تشمل والطهارة بفتح الطاء
مصدر طهر الشيء بمعنى
النظافة وبكسرهما الآلة
وبضمها أفضل ما يطهر به
وشرعا حكم يظهر بالمحل
الذي يتعلق به الصلاة
لاستعمال الماء الطاهر
والاضافة بمعنى اللام
وقدمت الطهارة على
الصلاة لكونها شرطاً وهو
مقدم (والمزيل للحدث
والخبث) اتفاقاً (المياه)
جمع كثرة وجمع

القلة أمواه) والفرق بينهما ما ان جمع القلة يدل حقيقة بالوضع على ثلاثة قاً كثر الى عشرة نقطة
وجمع الكثرة يدل كذلك على ما فوق العشرة الى غير نهاية وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر
بحاراً فان قيل كان الاولى التعبير بجمع القلة لمطابق المبتدأ الخبر ونحو راعى ارتكاب الجمار
بغير ضرورة فالجواب أن جمى القلة والكثرة انما يقع به ان في تكررات الجموع أضاف الى المعارف
كما هنا فلا فرق بينهما (قوله شفاف) قال في القاموس شفاف الثوب يشف شفوا وشفافاً رقيقاً
بجلا ما تحتها اه فعناء الرقيق الذي لا يحجب ما تحته أى حيث خـلا عن العوارض زاد في
الشرح الذي يتلون بلون الاناء (قوله والعذب منه الخ) خرج به الملمح فانه لا يحجب الناصب به
وهذا يفيد أن قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شئ حيي خاص بالعذب (قوله وهو محدود) وأصله
مودة قلبت الواو والفاء الانفتاح ما قبلها والهاء مزة تناسب الالف وجعل الشارح ابدال الهاء
همزة ابدالاً شاذاً (قوله وقد يقصر) أفاد ان القصر قليل (قوله أى يصح) فسر الجواز بالصحة
ولم يفسره بالحل لان الكلام في بيان ما يصح به التطهير وان كان لا يحل كما في الغير المحرز في نحو
جب وعصره (قوله أصلها ماء السماء) اعترض بأن هذا العبارة تفيد ان السبعة غيره لانها
فروعها مع انه معدود منها وأوجب بأن المراد الذي هو أحد ما فالقادر أصلها ماء السماء الذي
هو أحد ما قال السعيد فان قيل الكل ماء السماء لقوله تعالى الم تر أن الله انزل من السماء ماء
الاية وهذه العبارة اى عبارة المصنف التي فيها العطف تفيد المخايرة فالجواب كما ذكره العيني
ان القصة بحسب ما تشهد به العادة انتهى (قوله لقوله تعالى) علة للاصالة قيل كل ماء من
السماء ينزل الى حفرة بيت المقدس ثم يقسمه الله تعالى (قوله من السماء ماء) ان قيل ليس في
الاية ما يدل على أن جميع المياه من السماء لان ماء منكرة وهي في الاثبات تخص فلا تفيد
العموم فالجواب أن ذلك عند عدم قرينة تدل عليه والقرينة ذكره في مقام الامتنان فلو لم تدل
على العموم لفات المطالب كما في السراج وفي البناية والنكرة في الاثبات تفيد العموم بقرينة
تدل عليه كما في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت (قوله فساكنك يابس في الارض) أى أدخله
أما كن منها ينبع فيها (قوله ليظهركم به) صدر الاية وينزل عليكم من السماء ماء ليظهركم به
(قوله وهو ماء المطر) لوقال وهو ماء السحاب لكان أولى لينجبه الكلام الآتي واعلم ان المطر
نارة يكون من السحاب والسحاب نارة من البحر فتصفه الرياح فيجاء به هذا المطر لا ينبت
ونارة ينزل من خزانة تحت العرش قطعا كباراً ونزلات مجتمعة لا فسدت فتنزل على السحاب
وهو كالغروب فينزل منه القطر الخفيف وهو الذي به الاثبات كذا ذكره بعضهم وظاهر
كلام المصنف انه لا ينزل الا من السحاب (قوله لان السماء كل ما علالا) فاطلاق السماء
على السحاب حقيقة لغوية (قوله فاطلا) ظاهر تقييده أنه لا يقال نحو الطائر سما
لانه لا يطل (قوله وسقف البيت) من عطف الخاص وعبارة الشرح ومنه قيل لسقف البيت
سما وهي أولى مما هنا (قوله في الصحيح) وقيل هو نفس دابة فلا يجوز التطهير به والصحيح
انه مطر خفيف (قوله وكذا ماء البحر) تكلف الشارح فجعله مبتدأ وخبراً ولا يفهم العدد
منه وانما دعاه الى ذلك تقدير أصلها في قوله سابقاً أصلها ماء السماء قال الطوهرى هو ماء
البرق قيل سمى به لعمقه واتساعه وكل من عظيم بحر اه قال في البناية ومنه قيل انهر مصر بحر

القلة أمواه والماء جوهر
شفاف لطيف سائل والعذب
منه به حياة كل نام وهو
محدود وقد يقصر وأقسام
المياه (التي يجوز) أى يصح
(التطهير بها سبعة مياه)
أصلها (ماء السماء) لقوله
تعالى الم تر أن الله أنزل من
السماء ماء فساكنك يابس في
في الارض وهو الطهور
لقوله تعالى ليظهركم به وهو
وهو ماء المطر لان السماء كل
ماء علالا فاطلا وسقف
البيت سماء وماء الطل وهو
الندى مطهر في الصحيح
(و) كذا (ماء البحر) الملح

النبيل ٨١ قال ابن سبيده في المحكم البحر الماء الكثير ملحا كان أو عذبا وقد غلب على الملح
فكون النقص عليه دفعا لمظنة توهم عدم جواز التطهير به لانه من عنت كما توهم ذلك بعض
الصحابه وفي الخبر من لم يطهر بماء البحر فلا طهره الله ومن الناس من كره الوضوء من البحر الملح
لحديث ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام قال لا يركب البحر الا حيا أو معقرا أو غار في سبيل الله
فان تحت البحر نار او تحت النار بحر اتفرده أبو داود وكان ابن عمر لا يرى جواز الوضوء به ولا
الغسل عن جذابة وكذا روى عن أبي هريرة وكذا ما جاء في الحمام عنده وعن أبي العباس انه كان يتوضأ
بالتيميز ويكره الوضوء بماء البحر لانه طبق وجهه ثم وما كان طبق مضطرا لا يكون طريقا للمهارة
ورجمة والجهور على عدم الكراهة (قوله هو الطهور وماؤه الملح) قاله عليه الصلاة والسلام لمن
جاءه وقال يا رسول الله ان اترك البحر وضعت من الماء فان توضأنا به عطشنا أفقتوضأ
به (قوله الحل ميتته) فاصبر عندنا على السمك غير الطافي وغير الجزيت والمار ما هي وهو ثعبان
البحر والجزيت سمك أسود يشبه الترس (قوله وكذا ماء النهر) قال في القاموس النهر ويحرك
بحري الماء (قوله كسجون) نهر يجندو جيجون نهر ترمذ والفرات نهر الكوفة (قوله ونيل
مصر) هو أفضل المياه بعد الكوفة ويليه بقية الأنهر وورد أن الفرات ينزل فيه كل يوم بعض
من ماء الجنة قال بعض الحذاق فائدة كون بعض المياه أفضل من بعض انما تظهر في كثرة ثواب
الأفضل كما أن الماء المكروه أقل ثوابا من غيره (قوله وكذا ماء البئر) به مزعموها وقد تحققت
معروفة (قوله وكذا ما ذاب من الثلج والبرد) أي بحيث يتقاطر عن النائي يجوز مطلقا
والأول أصح وانما جاز التطهير به ما لان ماءه ماء حقيقة لكنه جدم من ثمة البرد ويذوب بالحر
والبرد شيء ينزل من السماء يشبه الحماوي يسمى حب القمام وحب المزن كما في المصباح (قوله
واحتز به) أي بما ذاب من الثلج والبرد (قوله لانه لا يطهر) أي الأحداث فقط (قوله يذوب
في الشتاء) جملة قهدها التعليل لقوله لانه لا يطهر (قوله عكس الماء) أي فليس حينئذ بماء
(قوله وقبل انعقاده ملحاطهور) لانه على طبيعته الأصلية (قوله اذ لا يصح أن يقال ماء الورد)
أي لغة وعرفا (قوله بخلاف ماء البئر) أي مثلا (قوله ثم المياه) ثم للترتيب الذكري (قوله
من حيث هي) أي باعتبار ذاتها بقطع النظر عن كونها ماء حيا ونحوه (قوله على خمسة
أقسام) من حيث الأوصاف كما أشار إليه بقوله لكل منها وصف الخ وليس التقسيم للحقيقة
(قوله طاهر) أي في نفسه مطهر لغيره حدثا وخبثا (قوله غير مكروه) أي استعماله (قوله الذي
لم يخالطه الخ) فهو الباقي على أوصاف خلقته الأصلية (فائدة) يجوز الوضوء والغسل بماء
زهرم عندنا من غير كراهة بل ثوابه أكثر وفصل صاحب باب المناسك آخر الكتاب فقال يجوز
الاغتسال والتوضوء زهرم ان كان على طهارة للتبرئة فلا يفتي أن يقتل به جنب ولا
محدث ولا في مكان نجس ولا يستغني به ولا يزال به نجاسة حقيقية وعن بعض العلماء يصرح بذلك
وقيل ان بعض الناس استغنى به لفصله بأسور انتهى (قوله تنزيها على الأصح) هو ما ذهب
إليه الكرخي مع لا بعد تمحصها النجاسة وعلل الطحاوي الكراهة بجرمة لجها وهذا يقتضي
التصريح ثم الكراهة انما هي عند وجود المطلق غير والافلا كراهة أصلا كما في غاية البيان
والتبيين (قوله حيوان مثل الهرة) الأولى ابقاء المصنف على حاله كما فعل في كبيره لان لفظ

لقوله صلى الله عليه وسلم
هو الطهور وماؤه الحل ميتته
(و) كذا (ماء النهر)
كسجون وجيجون والفرات
ونيل مصر وهي من الجنة
(و) كذا (ماء البئر) كذا
(ما ذاب من الثلج والبرد)
يفتح الباب الموعدة والراه
المهولة واحترزه عن الذي
يذوب من الملح لانه لا يطهر
يذوب في الشتاء ويجحد في
الصيف عكس الماء وقبل
انعقاده ملحاطهور (و) كذا
(ماء العين) الجاري
على الأرض من ينبوع
والإضافة في هذه المياه
للتعريف لا للتقييد والفرق
بين الإضافتين صحة إطلاق
الماء على الأقل دون الثاني
اذلا يصح أن يقال لماء
الورد بخلاف ماء البئر
لصحة إطلاقه فيه (ثم المياه)
من حيث هي (على خمسة
أقسام) لكل منها وصف
يختص به أوها (طاهر)
مطهر غير مكروه وهو الماء
المطلق الذي لم يخالطه
ما يصير به مقيدا (و) الثاني
(طاهر مطهر مكروه)
استعماله تنزيها على الأصح
(وهو ما شرب منه) حيوان
مثل (الهرة) الأهلية

الطير والحية والفأرة لأنها لا تنهي عن الجلوس واصفاء النبي صلى الله عليه وسلم الأناء للهرة كان حاله بزوال ما يقتضي الكراهة منها اذ ذلك (و) الذي يصير مكرها بشرها منه ما (كان قليلا) وسبق في تقديره (و) الثالث (ظاهر) في نفسه (غير مظاهر) للحدث بخلاف ان ثبت (وهو ما يستعمل) في الجسد أو لا فاه بغير قصد (رفع حدث أو) قصد استعماله (القربة) وهي (كالوضوء) في مجلس آخر (على الوضوء بنفسه) أي الوضوء تقر بالصبر عبادة فان كان في مجلس واحد كره ويكون الثاني غير مستعمل ومن القربة غسل اليد للطعام أو منه لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء قبل الطعام بركة وبه يبنى الامم أي الجنون وقوله يبنى الضرع فلو غسله الوضوء وهو متوضي ولم يقصد القربة لا يصير مستعملا كغسل ثوب ودابة ما كولة (وبصير الماء مستعملا بمجرد انفصاله عن الجسد) وان لم يستقر بعمل على الصحيح وسقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة

مثل يفي عنه لفظ ونحوها الا في المتن (قوله نجس) أي اتفاقا لما ورد في السور سبع فان المراد به البرى (قوله ونحوها) مبتدأ خبره قوله الدجاجة فقيرا عراب منه (قوله الدجاجة) وكل ما له دم سائل واما ما ليس له دم سائل فلا كراهة في استعمال ما مات فيه فضلا عن سورها واعلم أن الكراهة في سور الهرة قول الامام ومحمد وقال أبو يوسف لا كراهة فيه لحديث الاصفاء (قوله واصفاء النبي صلى الله عليه وسلم الأناء) أي امانته قال في القاموس وأصفي استمع واليه مال بسمعه والأناء أماله (قوله كان حال علمه الخ) أي بوحى أو كشف فلوزال التوهم في حقتنا فلا كراهة في سورها لان الكراهة ما ثبتت الا من ذلك التوهم فقد سقط بقوله قال في الفتح فعلى هذا لا ينبغي اطلاق كراهة كل أو شرب فضلها والصلاة اذا طست عضو قبل غسله كما أطلقه شمس الأئمة وغيره بل يقيده بنبوت ذلك التوهم فأما لو كان زائلا كما قلنا فلا كراهة اه (قوله اذ ذلك) أي وقت الاصفاء (قوله وسبق في تقديره) ظاهر المذهب انه ما يعتد به الناظر قليلا (قوله وهو ما يستعمل في الجسد الخ) ظاهره انه اذا غسل عضو من جسده لغير جنابة ونجاسة يكون مستعملا ولا يصح انه لا يكون مستعملا لعدم اسقاط الفرض كما في البحر (قوله رفع حدث) وان لم يتو بذلك قربة كوضوء المحدث بالنية اجماعا على الصحيح ولم يذكر المصنف ما يستعمل لاسقاط فرض بأن غسل بعض أعضاء وضوئه فانه يصير مستعملا لا لسقوط الفرض اتفاقا وان لم يزل به حدث عضو لما عرف انه لا يتجزأ والاولى تأولا فلا يلزم بين سقوط الفرض وزوال الحدث لان مفاد السقوط عدم وجوب الاعادة ورفع الحدث موقوف على التمام (قوله لقربة) هي فعل ما يثاب عليه ولا ثواب الا بالنية فان قيل المتوضي ليس على أعضاءه نجاسة لاحقيقة ولا حكمية فكيف يصير الماء مستعملا بنية القربة قلت لما عمل في تحصيل النور كالمرة الاولى أوجب ذلك تغير وصفه والا كان وجوده كعدمه (قوله تقر بالصبر عبادة) أما اذا توضأ في مجلس آخر ولم ينو القربة كان اسرا فلا يعتد به الماء مستعملا (قوله فان كان في مجلس واحد) أي ولم يؤذ بالاول عبادة شرع التطهير لها والا فلا يكره (قوله كره) أي ولو نوى القربة لم يكن اسرا فافا والاسراف حرام ولو على شطآنه فله السيد ومفاده ان الكراهة تحريمية (قوله غسل اليد للطعام أو منه) أي بقصد السنة والا لا يستعمل (قوله لا يصير مستعملا) لعدم اسقاط فرض أو اقامة قربة وكذا الوضوء بنية التعليم لان التعليم وان كان قربة الا انه لم يتعين بالفعل بل يصح بالقول أيضا والاصح ان غسله الملبس اذا لم يكن عليه نجاسة مستعملا كوضوء الخائض بقصد اقامة المستحب فان الماء يصير به مستعملا (قوله كغسل ثوب ودابة ما كولة) أي طاهرين وقد قالوا ان عرق الخمار طاهر والكتاب اذا انفصل من الماء فأصاب انسانا لا نجسه لانه طاهر العين ومقتضى هذا انه اذا غسلها ما تكون غسالها طاهرة وهي مطهرة لعدم موجب الاستعمال (قوله على الصحيح) هو ما عليه العامة وصح في الهداية وكثير من الكتب انه المذهب كما في البحر ووجهه ما ذكره المصنف بقوله وسقوط الخ واختار الطحاوي وبعض مشايخ بلخ انه لا يستعمل الا اذا استقر وتطهر فائدة الخلاف فيما اذا انفصل ولم يستقر فقط على عضو آخر وجري عليه من غير أن يأخذه بيده فعلى الاول لا يصح غسل ذلك العضو بذلك الماء وعلى الثاني يصح واعلم ان صفة الماء المستعمل حكمي بعضهم فيها خلافا

(ولا يجوز) أي لا يصح
الوضوء (بماء شجر وغيره)
لكمال امتزاجه فلم يكن
مطلقا (ولو خرج بنفسه
من غير عصر) كالقاطر
من النكرم (في الاظهر)
احترز به عما قيل بأنه يجوز
بما يقطر بنفسه لانه ليس
بمخرج بل بعصر نأثير في
نفي القيد وصحة نفي الاسم
عنه وانما صح الحاق
المائعات المزيلة بالماء
المطلق لتطهير النجاسة
الحقيقية لوجود شرط الحاق
وهي تنافي اجزاء النجاسة
بمخرجها مع الغسلات
وهو منعدم في الحكمية لعدم
نجاسة محسوسة بأعضاء
الحدث والحدث أمر شرعي
له حكم النجاسة لمنع الصلاة
معه وعين الشارع لازالته
آلة مخصوصة فلا يمكن
الحاق غيرها بها (ولا يجوز
الوضوء بماء زال طبعه)
وهو الرقة والسيلان
والارواء والانبات (بالطبخ)
بمخرج وعرض لانه اذا
برد تخن كما اذا طبخ بما يقصد
به النظافة كالسدر وصار
به تخينا وان بقي على الرقة
جاز به الوضوء ولما كان
تقييد الماء بمحصل بأحد
الامرين كمال الامتزاج

على ثلاث روايات وقال مشايخ العراق لم يثبت في ذلك اختلاف أصلا بل هو ظاهر غير طهور
عند أصحابنا جميعا قال شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير وهو المختار عندنا وهو المذكور
في عامة كتب محمد بن أصحابنا واختاره المحققون من مشايخ ما وراء النهر وقال في المجتبى
وقد صححت الروايات عن الكل أنه طاهر غير طهور والا الحسن وروايته شاذة غير مأخوذة بها كما في
مجمع الأنهر لكن بكره مشربه والحنن به تغريم الاستئذان النفس له (قوله أي لا يصح) انما
فسره بذلك لانه لو ابقاه على حقيقة لا يفيد عدم الصحة وانما يفيد عدم الحل وقد يجامع الصحة
والمقصود الاول (قوله بماء شجر) المراد به مطلق النبات كالكرم وورق الهندبا (قوله وغيره)
بالمائة ما يشتره النبات فيشمل جميع النواكه والازهار كما في القهستاني (قوله لكمال امتزاجه)
فيه رد على الزيلعي حيث عالج جواز رفع الحدث به بأنه لم يكمل امتزاجه ونظر فيه صاحب
البحر (قوله فلم يكن مطلقا) اذ لا يطلق عليه اسم الماء بدون قيد (قوله احترز به عما قيل بأنه
الح) قاله صاحب الهداية ومضى عليه الزيلعي وتبعهما صاحب التنوير (قوله لانه ليس
بمخرج) علة لقوله ولا يجوز الخ وقد علمه سابقا بقوله لكمال امتزاجه وهو في المال يرجع الى
ما هنا (قوله وصحة نفي الاسم) أي اسم الماء المطلق حيث لا يقال له ماء بدون قيد وهو لازم لما
قبله لانه اذا كان لا ينتفي قبله لا يصح اطلاق اسم الماء عليه (قوله وانما صح الخ) جواب
سؤال حاصله أن الامام رضي الله تعالى عنه ألحق المائعات بالمطلق في ازالة النجاسة الحقيقية
فقد ضاه أن يلحق المقيّد بالمطلق في ازالة الحكمية اذ لا فرق وحاصل الجواب بالمنع واثبات
الشرط (قوله لتطهير النجاسة) متعلق بالحاق والاولى التعمير يربى (قوله لوجود شرط
الحاق) متعلق بصح وهو علة (قوله وهي تنافي) الاولى تذكير الضمير كما هو في نسخ
(قوله بمخرجها) الباء التأسيسية وهو متعلق بتناهي (قوله وهو منعدم في الحكمية) أي
شرط الحاق الذي هو التناهي (قوله لعدم نجاسة محسوسة) أي حتى يحكم عليهم بالتناهي
(قوله والحدث أمر شرعي) يصلح جوابا ثانيا (قوله حكم النجاسة) أي الحقيقية بل
هو اعظم لانه لا يمتنع عن قلبه (قوله آلة مخصوصة) وهي اما الماء المطلق أو خلته وهو
التراب (قوله ولا يجوز الوضوء الخ) الفصل مثل الوضوء في جميع أحكام المياه فلذا لم يصرح به
(قوله وهو الرقة والسيلان) اقتصر عليهم في الشرح وهو الظاهر لان الاخيرين لا يكونان
في ماء البصر الملح ثم هذا من المصنف ليس على ما ينبغي فانه متى طبخ بما لا يصدبه النظافة لا يرفع
الحدث وان بقي رقيقا سائلا لكمال الامتزاج بخلاف ما يصدبه النظافة فانه لا يمتنع به رفعه الا
اذا خرج عن رقة وسيلانه فالفرق بينهما ثابت وتسوية المصنف بينهما مخوعة افاده السيد
وغيره (قوله بالطبخ) قيده لانه لو قهر وصف الماء بنحو المحض أو الباقلا بدون طبخ بأن ألقى فيه
ليبتل ولم يذهب رقة الماء فانه يجوز التوضؤ به كالأواني فيه زاج وهو رقيق كما في الخيامية (قوله
لانه اذا برد تخن) قد علمت انه لا يرفع ولو بقي رقيقا (قوله وان بقي على الرقة جاز به الوضوء) وان
غيره واصافه الثلاثة لانه مقصود بالعمالة في الفرض المطلوب وهو النظافة واسم الماء باق
وارد اسماءه وهو التطهير ولذا جرت السنة في غسل الميت بالماء المفضل بالسدر والخرش
(قوله كمال الامتزاج الخ) الاولى في التعمير أن بقول ولما كان تقييد الماء بمحصل بأحد

يُشْرَبُ النَّبَاتُ أَوِ الطَّيْحُ عَمَّا ذَكَرَهُ بَيْنَ الثَّانِي وَهُوَ غَلَبَةُ الْمَمْتَرِجِ بِقَوْلِهِ (أَوْ بَغْلَابَةُ غَيْرِهِ) أَيْ غَيْرِ الْمَاءِ (عَلَيْهِ) أَيْ
عَلَى الْمَاءِ وَلَمَّا كَانَتْ الْغَلَبَةُ مُخْتَلِفَةً بِاخْتِلَافِ الْخَالِطِ بِغَيْرِ طَبِخٍ ذَكَرَ مُلَخَّصَ مَا جَعَلَ لَهُ الْمُحَقِّقُونَ ضَابِطًا فِي ذَلِكَ فَتَنَالِ
(وَالْغَلَبَةُ) فَحَصَلَ (فِي مُخَالِطَةِ) الْمَاءِ لَشَيْءٍ مِنْ (الْجَامِدَاتِ) الطَّاهِرَةِ (بِإِخْرَاجِ الْمَاءِ عَنْ رِقَّتِهِ) فَلَا يَنْفَعُ عَنْ
الثُّوبِ (و) إِيْرَاجِهِ عَنْ (سَيْلَانِهِ) فَلَا يَسِيلُ عَلَى الْأَعْضَاءِ سَيْلَانِ الْمَاءِ (و) أَمَّا إِذَا بَقِيَ عَلَى رِقَّتِهِ وَسَيْلَانُهُ فَانْه (لَا يَضُرُّ)
أَيْ لَا يَنْعَجُ جَوَازُ الْوَضُوءِ بِهِ (تَغْيِيرُ أَوْ صَافِهِ كَمَا يُجَامِدُ) خَالِطُهُ بِدُونِ طَبِخٍ (كَزَعْفَرَانٍ وَقَفَاكِهِ وَوَرَقِ شَجَرٍ) لَمَّا فِي
الْخِيَارِ وَمَسَلَّمَ إِنْ لَمْ يَنْبَغِ ١٨ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرُهُ - لَ الَّذِي وَقَصَّتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ

جاء رسول الله وأمه قيس بن

عاصم بن أسلم أن يفصل

بماء وسدر واغتسل النبي

صلى الله عليه وسلم جاء فيه

أثر المحسن وكان صلى الله

عامة وسال دفقتل ودفقتل

رأسه بالخطوط ٥٥٠٠

وحيث في ذلك (والغاية)

مخالطة المائتات

نظائر و صفات (۱۰۰۰)

فقط او طبع (من مائه له

مرفان فقط (آء لانال)

وَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خِزْيَانٌ لَّهُ

اللمنه اطعمه فان لم يجد

حاز به الفوز و ما زال

أ- ايام المني كالكا:

الخالد الميمون في سائر احواله

و من فیک من البطینا

وهذه بعض النسخ التي
له الامم في بلاد الهند

(لا انا محققه) فبانه انما

اعلم من ان الله

(د) الغالبية - (نظام)

(3) $\frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$

١٠٠٠

(المقدمة) ودلالة (المقدمة)

اول و طعم و ريح و فاي و صهيبي

(والعلمية في) خلاطه (المادة)

الم - يعبر به طعم و لون و ريح

فانوصف الله (قال احمد ط)

المطالع في معرفة الأوصاف

الامر ين الاول كمال الامتزاج بتشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه والثاني غلبة الممتزج فلما
بين الاول شرع في بيان الثاني وهو غلبة الممتزج فقال الخ (قوله كمال الامتزاج) من قبيل
اضافة الصفة الى الموصوف وقوله بتشرب النبات متعلق بكمال وقوله او الطبخ عطف عليه
وقوله بما ذكرناه مراده به نحو المحص والعدس مطلقا وما يقصده به التنظيف اذا صار الماء به
ثخينا (قوله باختلاف المخالط) فانه تارة يكون جامدا وتارة يكون ما تعاموا فقل الله في
أوصافه أو مخالفا كما يأتي توضيحه (قوله بغير طبخ) الاولى حذفه لانه الاول المفروغ منه (قوله
في ذلك) أي في الغلبة (قوله الطاهرة) أما النجاسة فتنجس القليل منه مطلقا والكثير ان ظهر
أحدا أو صافها (قوله وأما اذا بقي الخ) عبارة المتن في ذاتها أعذب وأخصر (قوله لا يضر
تغير أوصافه) محذوفا لم يصبغ به كماء الزعفران اذا كان يصبغ به وما لم يحدث له اسم آخر قال
في التنية ولو وقع الزعفران في الماء وأمكن الصبغ به منع والا لا اه وقال في الدر المنحة ارفلو
جامدا فبثخانته ما لم يزل الاسم كنييذقرا اه (قوله بدون طبخ) الاولى حذفه لانه الموضوع
(قوله بماء وسدر) قد يتال غير نحو السدر لا يقاس عليه لان المقصود به التنظيف فاعترف فيه
تغير الاوصاف ولا كذلك غيره ويتال في الحديث الذي بعده كذلك (قوله بماء فيه أثر العجين)
قد يقال انه لا ينتج الدعوى لعدم الدلالة على تغير جميع الاوصاف وكذا يقال فيه بآبده والحكم
مسلم (قوله كعبه من البطيخ) مثله القرع فان ماءهما لا يخالف الا في الطعم وكماء الورد فانه
لا يخالف الا في الريح (قوله لا رائحة له) فيه انه يشم من بعضه رائحة الدسومة (قوله تكون
الغلبة بالوزن) وهذا الاعتبار يجري فيما لو ألقى الماء المستعمل في المطلق أو انغمس الرجل فيه
على ما هو الحق وأما ما في كثير من الكتب من أن الجنب اذا أدخل يده أو رجليه في الماء فسد
الماء فبني على رواية تنجاسة الماء المستعمل وهي رواية شاذة وأما على المختار للفتوى فلا قال في
البحر فاذا عرفت هذا فلا تتأخر عن الحكم بصحة الوضوء أي والغسل من الفساق الصغار
الكائنة في المدارس والبيوت اذ لا فرق بين استعمال الماء خارجا ثم صبه في الماء المطلق وبين
ما اذا انغمس فيه فانه لا يستعمل منه الا ما تساقط عن الاعضاء أو لاقى الجسد فقط وهو بالنسبة
لباقى الماء قليل ويتعين عليك حمل كلام من يقول بعدم الجواز على القول الضعيف لا الصحيح
فالخلاص انه يجوز الوضوء والغسل من الفساق الصغار ما لم يغاب على ظنه أن الماء المستعمل

الذى لا وصف له) يخالف الماء بلون أو طعم أو ريح (كالماء المستعمل) فإنه بالاستعمال

وطاهر في الصحيح (و) مثله (ما-الورد المنقطع الرائحة تكون) الغلبة (بالوزن) لعدم التميز

الماء (من الماء المستعمل) أو ماء الورد الذي انقطعت رائحته (برطل من) الماء

المقدمة

(وبمكسه) وهو لو كان الاكثر المطلق (جاز) به الوضوء وان استويا لم يذ كر حكمه ١٩ في ظاهر الرواية وقال المشايخ حكمه حكم

المغلوب احتياطاً (و) القسم
(الرابع) من المياه (ماء
نجس وهو الذي خلت أي
وقعت (فيه نجاسة) وعلم
وقوعها يقيناً وبغلبة الظن
وهذا في غير قليل الارواث
لانه معقونه كما سنده
(وكان) الماء (را كدا)
أي ليس جارياً وكان (قليلاً
والقليل) هو (ما) مساحة
محله (دون عشر في عشر)
بذراع العاقمة والذراع يذ كر
ويؤثت وان كان قلماً لا
وأصابته نجاسة (فينجس
وان لم يظهر أثرها) أي
النجاسة (فيه) وأما اذا
كان عشر في عشر بمحوض
مربع أو ستة وثلاثين في
مدور وعمقه أن يكون
بمحال لا تنكشف أرضه
بالغرف منه على الصحيح وقبل
يقدر عمقه بذراع أو شبر فلا
ينجس الا بظهور وصف
لنجاسة فيه حتى موضع
الوقوع وبه أخذ مشايخ
بلغ توسعه على الناس
والقدير بعشر في عشر هو
المفتى به ولا بأس بالوضوء
والشرب من حب موضع
كوز في نواحي الدار ما لم يعلم
تجسه ومن حوض يخاف أن
يكون فيه قدر ولا يتيقن ولا
يجب أن يسأل عنه ومن البئر
التي تدلى فيها الدلاء والجراذ
الدنسة ونحوها الصغار

أكثر أو مساو ولم يغاب على ظنه وقوع نجاسة فيه وغاب فيه (قوله جاز به الوضوء) ظاهره انه
يجوز بالكل ويجعل المستعمل مستعمل كالفائدة (قوله خلت فيه نجاسة) قيد به لانه لو تغيرت
أوصافها لم يوجب المصكث وكان باقياً على طبعه فهو مظهر لانه باق على خلقته الأصلية ولو صار
تخيلاً لا (قوله وعلم وقوعها يقيناً الخ) ولو شك بجوز ولوجوده منقذا لانه قد يكون بسبب طاهر
خالطه أو بطول المكث والأصل الدفء ولا يلزمه السؤال لقول عمر لما سأل ابن العاص عن
حوض أتوا عليه فقال يا صاحب الحوض هل ترد حوضك إلى بيع فقال أمير المؤمنين عمر رضي
الله تعالى عنه يا صاحب الحوض لا تخبرنا وعلى هذا الضيف إذا قدم إليه طعام ليس له أن يسأل
من أين لك هذا (قوله وهذا في غير قليل الارواث) أي نجاسة الماء بوقوع النجاسة فيه محله في غير
قليل الارواث إذا وقع في الآبار (قوله كما سنده) أي في فصل البئر (قوله بذراع العاقمة)
صحح قاضي خان ذراع المساحة لان المكان من المسوحات وقال في الهديا الفتوى على
اعتبار ذراع الكرباس توسعة للامر على الناس وذراع المساحة سبع قبضات مع كل قبضة
اصبع قائمة وأما ذراع الكرباس ففي الكافي ومنه لا يمكن ان سبع قبضات فقط ونقل
صاحب الدر أن المفتى به ذراع المساحة وأنه أكبر من ذراعنا اليوم فالعشر في المشر بذراعنا
اليوم ثمان في ثمان بالمساحة (قوله والذراع يذ كر ويؤثت) اقتصر في المغرب على التأنيث
(قوله وان كان قليلاً الخ) لا حاجة الى هذه الزيادة (قوله أو ستة وثلاثين في مدور) هذا القدر
إذا ربع يكون عشر في عشر وفي المثلث كل جانب منه يكون ذرعه خمسة عشر ذراعاً وربعها
وخمسة قال الزيلعي وغيره والعبرة بوقت الوقوع فان نقص بعده لا ينجس وعلى العكس لا يظهر
وفي البحر عن السراج الهندي الاشبه أنه يظهر (قوله بالغرف منه) أي بالغرفين كافي
القسم الثاني وفي الجوهر وعليه الفتوى (قوله ربه أخذ مشايخ بلغ) ولو كان للنجاسة جرم فلا
فرق بين موضع الوقوع وغيره وبين نجاسة ونجاسة وينبغي تصحيحه كافي الفتح وهو المختار كما قاله
العلامة قاسم وعليه الفتوى كافي النصاب (قوله هو المفتى به) وهو قول عامة المشايخ خاتمة
وهو قول الاكثر وبه نأخذ نوازل وعليه الفتوى كافي شرح الطحاوي وحق في البحر ان هذا
التقدير لا يرجع الى أصل يعقد عليه وأن ظاهر الرواية عن الامام بل عن الثلاثة كما قاله الامام
الرازي التقي بوض الى رأي المستعمل فان غاب على ظنه انه كثير لا تؤثر فيه النجاسة فهو كثير
والا فهو قليل كما ظن له خاصة فيقيم ان لم يجد غيره فيه يبر في كل مكلف ظنه اذا العقول مختلفة
وكل مستعمل أمور بالتحري وليس هذا من الامور التي يجب فيها على العاقل تقليد المجتهد كافي
الفتح فان توافقت آراؤهم فيها ويؤمهم أحدهم والا فلا (قوله ولا بأس بالوضوء) هذا مما فرغ
على أن الماء لا ينجس الا بالعلم بوقوع النجاسة أو غلبة الظن (قوله من حب) بالحمام المهملة
الحامية والكرامة غطاؤها فقال لا عندى حب وكرامة بهذا المعنى (قوله ومن حوض
يخاف أن يكون فيه قدر) ولو كان متغيراً منقذاً لان ذلك قد يكون بطاهر وقد يكون بالمكث
(قوله ونحوها الصغار والاماء) خصم لانهم لا يعلمون الاحكام فغيرهم ممن يعلم أولى (قوله
الرساتاقون) أي أهل القرى وفي القاموس الرساتاق الرزداق كالرسد اق اه ولم يذ كر
غير ذلك (تنبيه) لا عبرة بالعق وحده على الوجه لان الاستعمال يقع من السطح لا من العمق

والاماء وبهم الرساتاقون بأي دنسة ما لم تتيقن النجاسة (أو) كان (جارياً) عطف على را كدا (وظهر فيه) أي الجاري (أثرها)

فيكون نجسا (ولا يشرط) النجاسة (أولون أوريح) اهل الجودعين النجاسة بأثرها (و) النوع (الحامس ماء مشكوك
في طهوريته) لافي طهارته (وهو ما شرب منه حمار أو بغل) وكانت أمه انا لا رمكة لان العبرة للام نجاسة من ذكره في الاسار
ان شاء الله تعالى ٢٠ * (فصل) في بيان أحكام السور * (والماء القليل) الذي بينا

قد روي بدون عشر في عشر ولم
يكن جاريا (إذا شرب منه
حيوان يكون على) أحد
(أربعة أقسام و) ما أبقاه
بعد شربه (يسمى سورا)
بهمز عينه ويستعار الاسم
لبقية الطعام والجمع أسار
والفعل أسار أي أبقى شيئا
مما شربه والنعت منه سار
على غير قياس لان قياسه
من شروظيره أجبره فهو حمار
(الاول) من الاقسام سور
(طاهر مطهر) بالاتفاق
من غير كراهة في استعماله
(وهو ما شرب منه آدمي)
ليس بفسخ نجاسة لما روي
مسلم عن عائشة رضي الله
عنها قالت كنت أشرب وأنا
حائض فأنا وله النبي صلى الله
عليه وسلم قبض فاه على موضع
في ولا فرق بين الكبير
والصغير والمسلم والكافر
والحائض والجنب وإذا
تجسس فيه فشرب الماء من
فوره تجسس وان كان بعد
ما تردد البزاق في فيه مرات
والقيام أو ابتلعه قبل الشرب
فلا يكون سوره نجسا عند
أبي حنيفة وأبي يوسف
لكنه مكروه لقول محمد

وقبل لو كان بحال لو يسط يبلغ عشر في عشر فهو كثير وفي النهي ستاني انه الاصح والعمل على
خلافه لكن قالوا ان الانسان يجوز له العمل بالقول الضعيف في خاصة نفسه اذا كان له رأى
بل بالحديث الثابت صحته وان لم يقل به امامه كما ذكره البيهقي في شرح الاشباه (قوله فيكون
نجسا) أي الخياط للنجاسة فقط لاجمعه أفاده السيد (قوله لان العبرة للام) في أحكام منها
السور وحل الاكل وحرمته والرق والحزبة أما في النسب فالعبرة للاب لكن ولد الشريفة
له شرف في الجلالة والله أعلم وأستغفر الله العظيم
* (فصل في بيان أحكام السور) * (قوله والماء القليل الخ) قالوا ولا يسمى سورا الا
اذا كان قليلا فلا يقال لنحو النهر المشروب منه سور (قوله بهمز عينه) أما السور بدون همزة
البناء المحيط بالبلد والجمع أسوار كنور وأنوار مصباح (قوله لبقية الطعام) الذي في المستصفي
والقه ستاني عن المغرب انه استعمل لاطاق البقية من كل شيء (قوله والنهل أسار) يقال أسار
كأكرم وسار كمنع اذا أبقى وعقب كما في القاموس ويقال اذا شربت فأستر كأكرم (قوله
أي أبقى شيئا مما شربه) لاجابة اليه (قوله والنعت منه سار) بوزن خطاب (قوله لان قياسه
سار) الا انه لم يسمع كما صرح به أهل اللغة خلافا للعبد في القاموس فجوز القياس (قوله واذا
تجسس فيه) كأن شرب خرا أو اكل أو شرب نجسا أو قامل الفم (قوله فلا يكون سوره نجسا)
مالم يكن شارب طويلا لا يستوعبه اللسان فوره تجسس ولو بعد زمان كما في شرح التنوير
(تنبيه) يكره أن يشرب سور غير مان وجد منه ذلة الا الزوبين والسيد مع أمته وكذا يكره
حلاقة الا مردان وجد المخلوق رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان الحلاق ملتجما وبالأولى كراهة
تكميل الامر في الحام بالشرط المذكور (قوله لكنه مكروه) أي تنزيها من أعادة الخلاف
(قوله أو شرب منه فرس) لفظه يقع على الذكر والاتي وربما قالوا لا تفرس (قوله فان سور
الفرس طاهر بالاتفاق) أما عندهما فظاهر لانه ما كول عندهما وأما عند الامام فلان لعابه
متولد من لحمه وهو طاهر وحرمته لتكريمه كونه آلة الجهاد فصارت حرمته كحرمته لحم
الآدمي ألا ترى أن ابنه حلال بالاجماع كما في التبيين بل صح رجوعه عن القول بحرمته قبل
موته بثلاثة أيام وعليه الفتوى وذو كرشح الاسلام وغيره ان كل لحمه مكروه تنزيها في ظاهر
الرواية وهو الصحيح كما في مجمع الانهر (قوله على الصحيح) وقبل نجس ككاه صاحب منية
المصلي وقبل مشكوك كسور الحمار (قوله من غير كراهة) وروي الحسن عن الامام أنا
مكروه كلعنه (قوله كالابل والبقر) أدخلت الكاف الطيور ما كولة اللحم (قوله ولا كراهة
في سورها) لانه يتولد من لحم طاهر فأخذ حكمه (قوله ان لم تكن جلالة تأكل الجلالة) أي فقط
فان كانت تحلوا كثر علفها طاهر فلا كراهة في سورها كما في الجوهرية (قوله وقد يكفي بها عن
المذرة) بكسر الهمزة ولا تكن غائبا بنى آدم والمذرة اسم لقضاء الدار وكانوا يلقونهم فيها

بهدم طهارة النجاسة بالبراق عنده (أو) شرب منه (فرس) فان سور الفرس طاهر بالاتفاق على
الصحيح من غير كراهة (أو) شرب منه (ما) بمعنى حيوان (أو) كل لحمه (كالابل والبقر والغنم ولا كراهة في سورها ان لم تكن جلالة
تأكل الجلالة بالفتح وهي في الاصل البقرة وقد يكفي بها عن المذرة فان كانت جلالة فسورها من القسم الثالث مكروه

(و) القسم (الثاني) سورة (نجم) نجاسة غليظة وقيل خفيفة (لا يجوز استعماله) أي لا يصح التطهير به بحال ولا يشربه الا مضطرا
كالميتة (وهو) أي السور النجس (ما شرب منه الكلب) سواء فيه كلب صيد وماشية وغيره لما روى الدارقطني عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب بلغ في الاناء انه يغسل ثلاثا وخمساً أو سبعاً (أو) شرب منه (الخنزير) نجاسة عينه اقوله
تعالى فانه رجس (أو) شرب منه (شيء) بمعنى حيوان (من سبع باع البهائم) احتزبه ٢١ عن سبع الطير وسبع ما في حكمها
والسبع حيوان مختلف

فسميت باسم طرفها (قوله وقيل خفيفة) محل الخلاف في غير الكلب والخنزير أما ما حفظنا
اتفاقاً ثم التغليظ والتخفيف انما يظهران في غير الماءات (قوله أي لا يصح التطهير به) دفع
به توهم ارادة عدم الحل وهو يجمع الصحة كما ص (قوله ولا يشربه الا مضطرا كالميتة) لكن
لا يشرب منه ولا يأكل منها الا قدر ما يقيم به البنية كما أفاده العلامة نوح (قوله انه يغسل ثلاثا
الخ) وما ذاك الا لنجاسته ويندب عندنا التسبيح وكون احدا من بالتراب (قوله لنجاسة عينه)
لم يقل نظيره في الكلب لما ان المعتمد فيه انه طاهر العين (قوله من سبع البهائم) سميت به باسم
لانبهام الاصل عليها ولا نبهام امرها علينا (قوله وسبأ في حكمها) أي في القسم الثالث (قوله
مختلف) لفظه يفيد السرعة بخلاف المشتب (قوله في الطهارة) تقييدهم اي يفيد أنه لا يكره في
شرب وطبخ وليس كذلك (قوله كراهة تنزيه) ما ذكره هو الصحيح وذهب أبو يوسف الى أن سورة
الهرّة يجوز شربه والوضوء به من غير كراهة (قوله ولا يكره عند عدم الماء) الانسب الضمير
(قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الكراهة فان ابا يوسف لا يقول بها كما ص (قوله بعبارة
الطواف) الاضافة للبيان (قوله المنصوص عليه) ذكر باعتبار المضاف اليه (قوله
انها من الطوافين) بيان للضرورة المسقطه حكم النجاسة والتأنيث باعتبار لفظ الهرّة وهو
اسم جنس يعم الذكر والانثى والطوافين جمع الذكور والطوافات جمع الاناث وجمع جمع
من يعقل لجهلها ورثته ان يعقل قال في القاموس الطواف الخادم يخدمك برفق وعناية اه
فالكلام على التشبيه فانها بحفظها بنى آدم من الهوام كأنها خادمة لهم (قوله حسن
صحيح) على حذف العاطف أي انه من احدي الرتبين (قوله ولكن يكره سورها تنزيها)
عند عدم العلم بحالها أما اذا علم حالها من نجاسة وغيرها فيثبت حكمه (قوله كما غس
صغير الخ) فانه مكرره وانما هو انه اذا علم طهارته يديه يثبت في الكراهة (قوله ويكره أن
تلمس الهرّة كف انسان الخ) مقيد بحال التوهم فاما لو كان زائلا فلا كراهة وكذا يقال
في كل سورها وشربه كما يحتمل الكمال (قوله للضرورة) أفاد به أنه لم يجد غيره والا كرهه
كالقن فاذن لا فرق ذكره بعض الخذاق (قوله والدجاج مشترك) وبشرق بينه وبين واحد
بالتاء كقروعة وبيض وبيضة (قوله والدجاجة الاتي خاصة) هذا اصطلاح الفقهاء
بدليل ما بعده وهذا من المصنف خطأ اصطلاح بلفظ فأوقع في الوهم (قوله ويكره سورة المخلاة)
لا حاجة الى هذه الزيادة والمخلاة بالحاء المجهية وتشد باللام المرسله قال شيخ الاسلام في
مبسوطه هي التي لا تعاف في البيوت فلا تتحاشى النجاسات بواسطة التقاط الحب فتنقارها
لا يخلو عن قدر فتثبت الكراهة لاحتمال حتى لو ثبت ذلك عند شربها كان سورها نجسا اتفاقا
وانما حمل الكراهة عند جهالة الحال برهان وكذا الحكم في ابل وبقرو غنم جلالة فالاولى

الطواف فيها ويكره أن تلمس الهرّة كف انسان ثم يصلي قبل غسله أو يأكل ببقية ما أكلت منه ان كان غنيا يجده غيره ولا يكره
اكله للفقير للضرورة (و) سورة (الدجاجة) بثلاث الدال وتاؤها للوحدة لا للتأنيث والدجاج مشترك بين الذكر والانثى والدجاجة
الاتي خاصة ولهذا لو حلف لا يأكل لحم دجاجة لا يحتمل بلحم الديك ويكره سورة (المخلاة)

التي تجول في القاذورات

ولم يعلم طهارة منتهارها من
نجاسته فذكره سورها الشك
فإن لم يكن كذلك فلا كراهة
فيه بأن حبست فلا يصل
منقارها القذر (و) - (و)
(سباع الطير كالصقر
والشاهز والحدأة) والرخم
والغراب مكروه لأنها
مخالطة الميتات والنجاسات
فأشبهت الدجاجة المخلاة
حتى لو ثبت أن لا نجاسة
على منتهارها لا يكره سورها
وكان القياس نجاسته لحرمة
لحمها كسباع البهائم لكن
طهارته استحسان لأنها
تشرب بمنقارها وهو عظم
طاهر وسباع البهائم تشرب
بلسانها وهو مبتل بلعابها
النجس (و) - (و) (سواكن
البيوت) مما لا دم سائل
(كالنارة) والحية والوزغة
مكروه للزوم طوائفها وحرمة
لحمها النجس و (لا) كذلك
سور (العقرب) والخنفس
والصرصر لعدم نجاستها
فلا كراهة فيه (و) القسم
(الرابع) سور (مشكوك)
أي متوقف (في) حكم
(طهوريته) فلم يحكم بكونه
مطهر اجزأ ولم يبق عنه
الطهورية (وهو سور البغل)
الذي أمه اتان (والجمل) وهو
يصدق على الذكرو الأنثى
لأن لعابه طاهر على الصحيح
والشك تعارض الخبرين
في إباحة لحمه وحرمة البغل
متولد من الجمار فأخذ حكمه

حذف دجاجة وعرق الجلالة طاهر على الظاهر خافية وكره ابن الجلالة ولحمها إذا انتن وتحبس
لتزول الكراهة حتى يذهب نكهته وقدر ثلاثة أيام للدجاجة ولثلاثة بأربعة وللابل والبقر بعشرة
در في الاستحسان قال الجوى والدجاج لا بأس به لأن لحمه لا يتغير اه (قوله التي تجول) أي
تطوف أو تدور أفاده في القاء وسر في جلد معان (قوله ولم يعلم طهارة منقارها) أما إذا علمت أو
ضدّها فالحكم بظاهر (قوله بأن حبست الخ) الحبس كما قال شيخ الإسلام أن تحبس في بيت
وتعلف هنالك فلا تجد عذرات غيرها حتى تفتش فيها الحب وهي لا تفتش في عذرات نفسها إعادة
فأمن تفتيش النجاسة اه (قوله للزوم طوائفها) أي والطواف الذي هو العلة في هذا الباب
للسقوط النجاسة في حلقها أكرم (قوله وحرمة لحمها النجس) الواو بمعنى مع (قوله فلا كراهة فيه)
ولو ماقت في الماء (قوله سور مشكوك) قال ابن أمير حاج هذه التسمية لم ترو عن سلفنا أصلاً
وانما وقعت الكثير من المتأخرين فذهب بعضهم مشكوكا وبعضهم مشكلا وحسب ادعاهم بذلك
التوقف في كونه يزيل الحدث فقالوا يجب استعماله مع التيمم عند عدم الماء المطلق احتياطاً
ليخرج عن العهد يدين وليس معناه الجهل بحكم الشرع كما فهمه أبو طاهر الدباس فأنكر
هذا التعبير لأن الحكم فيه معلوم وهو ما ذكرنا والقول بالتوقف في مثل هذا التعارض الأدلة
دليله لم يغاية الورع قال الحلبي وأما النجاسة الحقيقية فانه يزيلها عند الإمام وأبي يوسف
أقلعه إياها حقيقة فصار كالحل بخلاف الحكمية (قوله أي متوقف في حكم طهوريته) قال
شيخ الإسلام خواهر زاده الأصح أن دليل الاشكال هو التردد في الضرورة والبلوى المسقطين
للنجاسة فإن الجمار يربط في الدور ويشرب من الأواني المستعملة ويخالط الناس في ركوبه فأشبهه
الهرّة في عدم إمكان مجانبته فسميت نجاسة لعابها للمرجح لكن ليست فيه كضرورة في الهرّة
لأنها أشد مخالطة منه لا خوالها في المضائق دون الجمار فلو لم يكن فيه ضرورة أصلاً كان كالكلب
في الحكم بالنجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة فيه كضرورة الهرّة كان مثلاً في سقوط
النجاسة لذلك وحيث ثبتت الضرورة من وجه دون وجه قيل بالشك في طهورية سورته للاحتياط
وعدم المخرج في ذلك عملاً بالدليلين بقدر الامكان وأعمال الدليلين أولى من إهمالهما عند عدم
المخرج قال في البحر والمعتمد أن كلام من عرق الجمار ولعابه طاهر وإذا أصاب الثوب أو البدن
لا ينجسه وإذا وقع في الماء القليل صار مشكوكاً وإن الشك في جانب اللعاب والعرق أي
في ذاتهما متعلق بالطهارة وفي جانب السور متعلق بالطهورية فلهذا ولا شك في الطهارة لأن الماء
طاهر يدين وقد خالطه مشكوك في طهارته وهو اللعاب أو العرق فلا ينجس بالشك ولكن
أوردت شكاً في طهوريته للاحتياط حتى لو اختلف هذا السور بعاء قليل جاز الوضوء به من غير شك
مالم يساوه كما في مخالطة الماء المستعمل اه (قوله فلم يحكم الخ) أي فاحتجنا به إلى التيمم لتحقيق
الرفع بمطهر يقينا (قوله الذي أمه اتان) ولا يكره سور ما أمه مأ كولة كبقرة وأتان وحش
وفرس ولا آكله إلا لثالث على قول الإمام (قوله لأن لعابه طاهر) اه (قوله مشكوك)
في طهوريته (قوله والشك) أي في طهوريته (قوله في إباحة لحمه) روى أن أبا جبر قال
يا رسول الله أصابتنا السنة ولم يكن في مائنا أطم أهل الاسمان حر وانك حرمت الحر
الاهلية فقال أطم أهل من سمين حرك (قوله وحرمة) أخرج البخاري في غزوة خيبر

(فان لم يجد) المحدث (غيره) أي غير سؤر البغل والجمار (توضأ به وتيمم) والافضل تقديم الوضوء لقول زفر بن زوم ثم تيمم ثم تيمم والاحوط
أن ينوي للاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسؤر الجمار (ثم صلى) فتكون ٢٣ صلاته صحيحة بيقين لان الوضوء به لو صح
لم يضره التيمم وكذا عكسه

ومن قال من مشايخنا ان
سؤر الفحل نجس لانه يشتم
البول فتنجس شفتاه فهو
غير سديد لانه أصر وهو موم
لا يظلم وجوده ولا يؤثر في
إزالة الثابت ويستحب غسل
الأعضاء بعد ذلك بالماء لإزالة
أثر المشكوك والمكروه

• (فصل) في التحري •

(واختلط) اختلاط مجاورة
للماء (أو ان) جمع اناء
أكثرها طاهر (وأقواها نجس)
(تحري للتوضؤ) والاعتسال
قد بالاكثرة لانه يتيمم عند
تساوي الأواني والافضل
أن يميز جهأ أو يريقها فيتميم
لفقد المطهر قطعة وان وجد
ثلاثة رجال ثلاث أوان أحدها
نجس وتحري كل اناء جازت
صلاتهم وحدثانا (و) كذا
ينصري مع كثرة الطاهر لإرادة
(الشرب) لان المغلوب
كالعدوم وان اختلط اناء آن
ولم يتحر وتوضأ بكل وصلى
صحت ان مسح في موضعين
من رأسه لاني موضع لان
تقديم الطاهر ضرب للحدث
وقد تنجس بالثاني وفاقد
المطهر يصلى مع النجاسة
وطهر بالفضل الثاني ان قدم
النجس ومسح محلا آخر من
رأسه وان مسح محلا
بالماء بين دار الأرض بين

عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه جاء فقال يا رسول الله اكلت الجمر فسكت ثم أتاه
الثانية فقال اكلت الجمر فسكت ثم أتاه الثالثة فقال أفنيت الجمر فأمر مناديا ينادي
في الناس ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الجمر الأهلية وفي رواية قائم ارجس فأ كفتت
القدور وانهم التفتوا بالعلم والجهور على ان التحريم لعينها وقبل لذكرها كانت جلالة وقبل
لانها كانت حولة القوم وقبل لانها أفنيت قبل قسمة المغنم واعترض شيخ الاسلام هذا
التعارض بأنه يقتضي التحريم لا الشك لان العمل بالمحرم حينئذ وصح توجيه التعارض بما
قدمناه عنه (قوله فان لم يجد غيره) ولو الغير مكروه ما فانه طهر بريقنا (قوله توضأ به وتيمم)
عطف بالواو المفيدة لمطلق الاجتماع ليفيد التخيير في التقديم (قوله بلزوم تقديمه) لانه لما وجب
الوضوء به أشبه الماء المطلق وهو لا يصح التيمم عند وجوده فكذا ما أنشبهه فيجب تقديم الوضوء
ليكون عادما للماء وقت التيمم (قوله والاحوط أن ينوي) اضف التطهير به عن المطلق فيتعوى
بالنية (قوله ثم صلى) أتى بتم ليفيد أن الصلاة بعد فعلها ما هو الافضل فلو صلى بعد كل طهارة
الصلاة صح مع الكراهة ولا يلزم الكثرة لانه لم يصل بغير طهارة من كل وجه بل من وجه دون
وجه فهو كصلاة حتى بعد اقتصاده فانه لا يكفر فان الطهارة بقية بالنظر الى قول الامام مالك
والشافعي رضي الله تعالى عنهما (قوله ولا يؤثر في إزالة الثابت) أي ييقن وهو طهارة الماء
(قوله فصل في التحري) هو تفريغ الوعاء والجهد لتمييز الطاهر عن غيره وفي أوائل
شرح مسلم للنووي توخي وتأخي وتحري به في ثم لما كان الاختلاط نوعين اختلاط بماء جرة
واختلاط بماء جرة وكان الأول أبغ قدومه واخر الثاني وذكره بفصل على حدة لتغير حكمه
بالنسبة للأول (قوله أو ان) مرفوع بالفاعلية وعلامة رفعه ضممة مقصورة على الماء
المذوق لا لبقاء الساكنين وأصله أو اني يقبل به كجوار (قوله والافضل الخ) يقال مثله في
إذا كان الطاهر أقل (قوله أن يميز جهأ) أي عند الطحاوي أو يريقها أي عند عامة العلماء
فأول حكاية الخلاف (قوله وان وجد ثلاثة رجال) التقييد بالثلاثة والرجال اتفاق (قوله)
جازت صلاتهم وحدثانا) ولا يصح اقتداء بعضهم ببعض لان كلاً لا يجوز الوضوء بما تحراه الآخر
ليكونه نجساً في حقه بحسب تحريمه فكان الامام غير متطهر في حق المأموم (قوله ولم يتحر)
أي لفقد شرطه وهو كثرة الطاهر فلا مضموم له (قوله ان مسح في موضعين من رأسه) كل
موضع قدر الربع وانما كان هذا التفصيل في الرأس لان باقي الأعضاء يغسل فاذا قدم النجس
فبالفضل ثانياً بالطاهر تطهر ويرتفع به الحدث وان قدم الطاهر ارتفع الحدث من أول الأمر
فتصح صلاته ولا يضره تنجس الأعضاء بالفضل ثانياً بالنجس لانه حينئذ فاق بالماء يزيل به النجاسة
وفاقد يصلى بالنجاسة ولا يعيد (قوله لان تقديم الطاهر) أي على سبيل النرض (قوله وقد
تنجس بالثاني) أي وهو فاقد المطهر (قوله ان قدم النجس) أي فرضاً (قوله لو قدم الطاهر)
لانه تنجس بالثاني بعد رفع الحدث عن جميع الأعضاء وهو فاقد للمطهر ومن قدمه صلى بنجاسته
ولا إعادة عليه (قوله لنجس البالي) علة لقوله وعدم الجواز وقوله بأول ملافاة منطلق بقوله
لتنجس أي فلم يزل حدث الرأس فلم يتم الوضوء (قوله فلا يجوز للشك احتياطاً) فينتقل الى

الجواز لو قدم الطاهر وعدم الجواز لنجس البالي بأول ملافاة لو أخر الطاهر فلا يجوز للشك احتياطاً

(وان كانا كذا) أي المختلطة بالمناورة (بجسالاتيخرى الا لشرب) نجاسة كلها احكاما للغالب في ريقها عند فائضة المشايخ
ومعزجه السق الدواب عند الطحاوي ٢٤ ثم يتيمم (وفي) وجود (التياب المختلطة يتحرى مطلقا) (سواء كان اكثرها طاهرا

أو نجسا) لانه لا خلف للثوب
في ستر العورة والماء يخففه
التراب وان صلى في أحد
نوبتين متحرى بالنجاسة أحدهما
ثم أراد صلاة أخرى فوقع
بغيره على غير الذي صلى فيه
لم يصح لان امضاء الاجتهاد
لا ينقض مثله الا في القبلة
لانها تستعمل الانتقال الى
جهة أخرى بالتحرى لانه
أمر شرعي والنجاسة أمر
حسي لا يصيرها طاهرة
بالتحرى لزوم الاعادة بظهور
النجاسة بعد التحري في الثياب
والاواني فتى جعلنا الثوب
طاهرا بالاجتهاد للضرورة
لا يجوز جعله نجسا باجتهاد
مثله فتفسد كل صلاة يصليها
بالذي تحرى نجاسة أولا
وتصح بالذي تحرى طهارة
ولو تعارض عدلان في الحل
والحرمة بأن أخبر عدل بأن
هذا اللحم ذبجه مجوسي
وعدل آخر أنه ذكاه مسلم
لا يصل لبقائه على الحرمة بتأثير
الخبرين ولو أخبرا عن ماء
وتأثيرا بقى على أصل الطهارة

(فصل) في مسائل الآبار

والواقع فيها روث أو حيوان
أو قطرة من دم ونحوه
وحكمها أن (تنزع البئر)

التيمم لفقد المظهر (قوله لا يتحرى الا لشرب) ولو اختلطت أواني أصحابه في السفر
وهم غيب أو اختلط رغيفه بأرغفة تم قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم ينتظر حتى يبي أصحابه
وهذا في حال الاختيار أما في حال الاضطرار فإنه يتحرى مطلقا وبقوانا قال مالك وقال
الشافعي رضي الله تعالى عنه يتحرى لانه واجد الماء (قوله وان صلى في أحد نوبتين الخ) وكذا
لو تحرى اناء ثم تبدل اجتهاده الى طهارة غيره فالعبرة لاجتهاده الاول ولا يعتبر الثاني (قوله
لان امضاء الاجتهاد لا ينقض) أي باجتهاده مثله والا لادى الى عدم استعارة حكم وفيه حرج
عظيم كما في الاشياء (قوله لانها تستعمل الانتقال الى جهة أخرى بالتحرى) لان المكلف به عند
الاستباه جهة التحري لم يذراصابة الجهة حقيقة فتبطل الاجتهاد تبطل الجهة لاحتمال
(قوله لانه أمر شرعي) أي التحري الذي تنقل به القبلة (قوله لازوم الاعادة الخ) بخلاف
القبلة لانه لو ظهر خطؤه بعد تحريه لا يعيد (قوله لبقائه) أي اللحم على الحرمة أي التي هي
الأصل اذ حل الاكل متوقف على تحقق الذكاة الشرعية وبتعارض الخبرين لم يتحقق الحل
فبقيت الذبحة على الحرمة (قوله بتأثير الخبرين) أي تساقطها بالاستوائ ما في الصدق قال في
الهداية ولو كان الخبر بنجاسة الماء ذميا لا يقبل قوله كالصبي والمعتوه ولا يجب التحري ولكن
يستحب بخلاف الفاسق لان خبره يثبت في الصدق والكذب فيجب التحري طلبا للترجيح
قال في القاموس الهتر ضيق العرض هترهته وبالكسر الكذب والداهية والامر العجيب
والسقط من الكلام والخطأ فيه والنصف الاول من الليل ٥٥ (تنبيه) * مثل تعارض الخبرين
الشك وقالوا ان الشك على ثلاثة أضرب شك طرأ على أصل حرام وشك طرأ على أصل مباح
وشك لا يعرف أصله فالاول مثل أن يجده شاة مذبوحة في بلد فيه مسلمون ومجوس فلا يحل حتى
يعلم أنها ذكاة مسلم لان الأصل فيها الحرمة اذ حل الاكل يتوقف على تحقق الذكاة الشرعية فصار
حل الاكل مشكوكا فلو كان الغالب فيها المسلم لم يجز الاكل عملا بالغالب المقيد بالعمل والثاني
أن يجده ماء متغيرا واحتمل أن يكون تغيره بنجاسة أو طول مكث يجوز التطهير به عملا بأصل
الطهارة والثالث مثل معاملة من أكثر ماله حرام لا تحرم مبايعته حيث لم يتحقق حرمة ما أخذه
منه ولكنه يكره خوفا من الوقوع في الحرام كذا في فتح القدير قاله أبو السعود في حاشية الاشباه
* (فه) — في مسائل الآبار * هي كاصحاب فهو بهم مزة بهدياء ساكنة ومن
العرب من يقدمها على الباء فتجتمع همزتان فتقلب الثانية ألفا ووزنه أفعال وعلى الاول
أفعال من باريأربارا من باب قطع اذا حفر البويرة بالضم الحفرة ومناسبة هذا الفصل
لما قبله ظاهرة لانه من جملة المياه (قوله والواقع فيها الخ) يصح قراءته بالجر عطفًا على مسائل
وقوله روث بدل منه وبالرفع مبتدأ وروث الخ خبره وعلى الاول فالعطف تفسيري لان مسائل
الآبار هي أحكام ما فيها اذا وقع فيها شيء مما ذكر (قوله ونحوه) من كل نجس ولو خففنا
لان الغليظ والخفيف في المياه سواء (قوله لانه من اسناد الفعل الى البئر) قصد اللامبالغة
في اخراج جميع المياه وقوله وارادة الماء الحال بالبئر أشار به الى انه من اطلاق اسم الحال

أي ماؤها لانه من اسناد الفعل الى البئر وارادة الماء الحال بالبئر (الصغيرة) وهي ما دون عشر في عشر وارادة

(بوقوع نجاسة) فيها (وان قلت) النجاسة التي (من غير الاروات) وقدر القليل (كقطرة دم أو قطرة خمر) لان قليل النجاسة
ينجس قليل الماء وان لم يظهر أثره فيه (و) تنزع (بوقوع خنزير ولو خرج حيا و) الحلال أنه (لم يصب فيه الماء) نجاسة عينه

(و) تنزح (موت كلب) قيدعونه فيها لانه غير نجس العين على الصحيح فاذا الميت وخرج حيا ولم يصل فقه الماء لا ينجس (أو) موت (شاة أو) موت (أدمي فيها) تنزح ماء زمزم بموت زنجي وأمر ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم به بمحض من الصحابة من غير تكبير (و) تنزح (بانتفاخ حيوان ولو) كان (صغيرا) لا تتشاور النجاسة ٢٥ (و) تنزح وجوبا (ماتن دلو)

وسط وهو المستعمل كثيرا
في تلك البئر ويستحب زيادة
مائة ولو نزح الواجب في أيام
أو غسل الثوب النجس في
أيام طهر وتطهر البئر
بانفصال الدلو الأخير عن
فهما عندهما وعند محمد
بانفصاله عن الماء ولو
قطر في البئر للضرورة
وقال لا يشترط الانفصال
لبقاء الاتصال بالقاطر بها
وقد روي محمد رحمه الله
الواجب بمائتي دلو (ولم
يمكن نزحها) وأفتى به لما
شاهد آبار بغداد كثيرة
الماء لجواردة دجلة والاشبة
أن يقدّر ما فيها بشهادة
رجلين أهم أخبرا بأمر الماء
وهو الأصح (وان مات فيها)
أي البئر (دجاجة أو هرة
أو نحوهما) في الجنة ولم
تنتفخ (لزم نزح أربعين
دلو) بعد إخراج الواقع
منها روى التقدير بالأربعين
عن أبي سعيد الخدري في
الدجاجة وما قاربها يعطى
حكمها وتستحب الزيادة
إلى خمسين أو ستين لما روى
عن عطاء والشعبي (وان
مات فيها فأرة) بالهمز (أو

وارادة الحال فيه) (قوله لانه غير نجس العين على الصحيح) هو قول الامام رضى الله عنه
وعندهما نجس العين كالخنزير والفتوى على قول الامام وان رجح قولهما كما في الدر عن ابن
الشحنة (قوله أو موت شاة) هي اسم جنس يطلق على الضأن والماعز كما في المصباح والمراد أن
تكون كبيرة في الجملة حتى لو كان ولد الشاة صغيرا جدا كان حكمه حكم الهرة (قوله أو موت
أدمي فيها) مبني على غالب حال الميت من عدم خاؤه عن نجاسة والا فقدم أن غساله الميت
المنظيف مستعمل فقط على الأصح فاذا كان نظيفا لا ينزح به شيء ولو قبل الغسل روى ذلك عن
أبي القاسم الصفار كما في التهذيب الثاني عن المحيط فاستثناء صاحب الدر الشهيد المنطوق فقط فيه
قصور وما ذكره من التقصير في المسلم اذا وقع قبل الغسل نجس وبعدمه لا مبني على الغالب
أيضا ذكره بعض الأفاضل قلت أو ذلك مبني على القول بأن نجاسة الميت نجاسة خبيث وصحيح
أيضا وقد فرغ أهل المذهب فروعا على كل منهما (قوله وتنزح بانتفاخ حيوان) أي دمي
غير مائي وكذا لو تنفس أو غطط شعره أو ريشه (قوله ولو صغيرا) تحلة وقال بعضهم ينزح عشرة
دلاء وليس بقوى (قوله وهو المستعمل كثيرا في تلك البئر) هو ظاهر الرواية ويكفي ملء أكثر
الدلو ونزح ما وجد وان قل (قوله ولو نزح الواجب الخ) وكذا الوزن القدر الواجب هرة
واحدة (قوله وقال لا يشترط الخ) أعادله كدليله وثمرة الخلاف تظهر فمن استثنى منها قبل
انفصاله عن فها يكون نجسا عندهما طاهرا عنده (قوله وقد روي محمد رحمه الله الواجب بمائتي
دلو) هو الأيسر وحزم به في كثر المائتي وفي الخلاصة وعليه الفتوى وهو المختار كما
في الاختيار ووجه في النهروان الحوى ويستحب زيادة مائة لزيادة النزاهة (قوله ولم يمكن
نزحها) لقلة تبع الماء حتى لو أمكن سده منابع الماء من غير عسر لم ينزح كما فعل في زمزم
كذا في غاية البيان (قوله وأفتى به لما شاهد آبار بغداد كثيرة المياه) يعني وكانت مع كثرتها
لا تزيد على هذا القدر قال الحلبي فعلى هذا لا ينبغي أن يفتى بالمائتين مطلقا بل ينظر إلى غالب
آبار البلد لكان في الشهر أن التقدير بالمائتين مخير على الغالب فليكن هو المعتبر لا يضابطه
تطمينا وقطعا للوسوسة كما اعتبروا في ذلك العشر في العشر (قوله والاشبة) أي بقواعد
الفقه لكونها نصاب الشهادة المزممة ذكره السيد حميدا (قوله إلى خمسين) هو المذكور
في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الظاهر اه لان الجامع الصغير آخر التصنيفين فالمدكور
فيه هو المرجوع إليه (قوله أو ستين) هي رواية الأصل قال في شرح المجمع وهو الاحوط
(قوله بعد إخراج) راجع إلى الواقع من حيث هو لان النزح قبله لا يفيد لانه سبب النجاسة
الا اذا نذر إخراج كخشبة أو خرقة نجسة نذر إخراجها أو تقيت فينزح القدر الواجب
وتطهر الخشبة والخرقة تبع الطهارة البئر كما في الصراج (قوله لاحتمال زيادة الخ) روى
الاكمل الحديث المذكور بلفظ في الفأرة اذا وقعت في البئر ينزح عشرون دلو أو ثلاثون

ط نحوها) كصغير ولو لم ينتفخ (لزم نزح عشرين دلو) بعد إخراجها لقول أنس رضي الله عنه في فأرة ماتت في
البئر وأخرجت من ساعتها ينزح عشرون دلو ويستحب الزيادة إلى ثلاثين لاحتمال زيادة الدلو المذكور في الأثر على ما قد ربه من
الوسط (وكان ذلك) المنزوح (طهارة للبئر والدلو والرشاء) والبكرة (ويذكر المستق) روى ذلك عن أبي يوسف والحسين لان نجاسة

هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون طهارتها بطهارة نفسها للخرج كطهارة دن الخمر بتخللها وطهارة عسرة
 الاريق بطهارة اليد اذا اخذها كذا غسل يده وروى عن أبي يوسف أن الاربع من القرن كسرة واحدة والخمس
 كالا جاجنة الى التسع والعشر كاشاة وقال محمد الثالث الى الخمس كالهرة والسك كالكب وهو ظاهر الرواية وما كان
 بين النارة والهرة فحكمه حكم النارة وما كان بين الهرة والكب فحكمه حكم الهرة وان رقع فأرة وهرة فهما كهرة
 ويدخل الاقل في الاكثر (ولا تنجس البئر بالبعر) وهو للابل والغنم وبعريه من حدة منزع (والروث) للفرس
 والبغل والحمار من حدة نصر ٢٦ (والخثي) بكسر الخاء واحد الاخفاء للبقرة من باب ضرب ولا فرق بين آبار

الامصار والفلولوات في
 الصحيح ولا فرق بين الرطب
 واليابس والصحيح والمنكسر
 في ظاهر الرواية اشمول
 الضرورة فلا تنجس (الا
 أن) يكون كذا يراو حوما
 (بسته) ثمه لناظر
 والقليل ما يستقله وعليه
 الاعتماد (أو أن لا يخلو ولو
 عن بكرة) ونحوها كما صححه
 في المبسوط (ولا يفسد) أي
 لا ينجس (الماء بخره حمام)
 الخمر بالفتح واحد الخمر
 بالضم مثل قرق وقرم وعن
 ابوه روى بالضم كخمد
 وجنود والواو بعد الراء
 غلظ (و) لا ينجس بخره
 (عصفور) ونحوها مما
 يؤكل من الطيور غير
 الدجاج والاوز والحكم
 بطهارته استحسن لان
 النبي صلى الله عليه وسلم
 شكر الحليمة وقال انها
 اركبت على باب الفار حتى

رواه السمرة قندي بالشك وأولاً أحد الشيئين فكان الاقل وهو العشر وثبت
 الشك في الاكثر كان مستحباً للتلايض المروى اه فروع في الخاتمة جلد الا دى
 أوله اذا رقع في الماء ان كان قد ارا الظفر يشده وان كان دونه لا يفسده ولو سقط الظفر
 نفسه في الماء لا يفسد وفيها بول الهرة والنارة وخرؤه ما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء
 والثوب وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد تذكروا الاحتراز عنه اه وفي الشربة لالامة عن الفيض
 الاصح أن البئر لا تنجس ببول الفأرة (قوله في ظاهر الرواية) الاولى أن يقول في الصحيح فان
 ظاهر الرواية كذا كره السرخسي أن لروث والمتفقت من البعرة فسد مطلقاً (قوله ونحوها)
 الاولى التذكير الا أن يعود على المذكور كما (قوله غير الدجاج والارز) مثلهما البط (قوله)
 لان النبي صلى الله عليه وسلم الخ) ولان المصدر اقل ومن بعدهم اجعوا على اقتناء الحمامات
 في المساجد حتى في المسجد الحرام مع الاصل بتطهير عافدل ظاهره على عدم نجاسته (قوله)
 ومصح ابن موهود) وكذلك ابن عمر الا انه مضممة بحصة (قوله واختلف الصحيح الخ)
 قال في الخاتمة وزرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور ولا يفسد الماء في ظاهر الرواية عند محمد لم يذكر
 الاحتراز عنه ثم قال بعد ذلك وزرق سباع الطيور يفسد الثوب اذا خسر ويفسد ماء الاواني
 ولا يفسد ماء البئر اه (تنبيه) قال في النهاية الاستحالة الى فساد لا توجب نجاسة فان
 سائر الاطعمة تفسد باول المكث ولا تنجس اه لكن يحرم الاكل في هذه الحالة لا لايذاء
 لا للنجاسة كاللحم اذا انتن يحرم أكله ولا يه برنجيا بخلاف السمن والابن والدهن والزيت اذا
 انتن لا يحرم وكذا الانشربة لا تحرم بالتحريم كذا في البحر ويطر ع على حرمة أكل اللحم اذا انتن
 للايذاء لا للنجاسة حرمة أكل الفسج المعروف في اليازا المصرية لما ذكره ولم أره صريحاً وفي تذكرة
 الحكيم داود عند ذكر السمك قال والمقدد الشير بالفسج ردى يولد السدد والقولنج والخصا
 والباسم الجصى وربما أرقع في الحيات الربعية والسيل ويهزل اه (قوله على الاصح)
 الخلاف في غير السمك أما هو فلا يفسد المانع اجماعاً (قوله لادم له) أي سائل فالمعتبر عدم
 السيلان لا عدم أصل الدم حتى لو مات في الماء حيوان لادم له (سواء البرى والبحرى) فيه
 (قوله فيه) قيد اتفاق حتى لو مات خارجاً وأتى فيه يكون الحكم كذلك (قوله ولبرى)

سئل جازاها الله تعالى المسجد أو أها وهو دليل على طهارة ما يكون منها ومصح ابن موهود رضى الله عنه خروء يفسد
 الحليمة عنه بامبعه والاختيار في كثير من كتب المذهب طهارته عند ذوا اختلاف الصحيح في طهارة خرما لا يؤكل من الطيور
 ونجاسته مخففة (ولا) ينجس الماء ولا الماء ثلمات على الاصح (بموت ما) بمعنى حيوان (لادم له) سواء البرى والبحرى (فيه)
 أي الماء أو المائع وهو (كسمك وضدع) بكسر الدال فصيح والفتح اخفة ضعيفه والالتقى ضدعة والبرى قوله الخمر
 بالفتح الخ في القاموس والخمر بالضم المذرة ج خرر خرآن وكذا في الصحاح كما ذكره وقوله والواو بعد الراء الخ أي كتابها
 بعد الراء في المفرد

يفسده ان كان لدم سائل (وحبوان الماء) كاسرطان وكاب الماء وخنزيره لا يفسده (وبقي) هو بكار البعوض واحده بقعة وقد
يسمى به الفسفس في بعض الجهات وهو حيوان كافر اشد من النتن (وذباب) سمى به لانه كلما ٢٧ ذب آب أي كلما طرد رجع

(وزنبور) بالضم (وعقرب) (وعقرب)
وخنة فس ويراد وبرغوث
وقل لقوله صلى الله عليه
وسلم اذا وقع الذباب في
شراب احدكم فليغمسه ثم
لينزعه فان في احد جناحيه
دواء وفي الاخر شفاء رواه
بخاري زاد أبو داود وانه
يتقي بجناحه الذي فيه
الداء وقوله صلى الله عليه
وسلم يا سلمان كل طعام
وشراب وقعت فيه دابة
ليس لها دم فمات فيه فهو
حلال اكله وشربه ووضوه
(ولا) ينجس الماء (بوقوع
آدمي) ولا بوقوع (ماتوكل
لحمه) كالأبل والبقر والغنم
(اذا خرج حيوا ولم يكن على
بدنه نجاسة) متفق ولا يضر
الى ظاهر اشتمال أبو الهيثم
على أخذها (ولا) يفسد
الماء (بوقوع بغل وجمار
وسباع طير) كصقر
وشاهين وحادأة (و)
لا يفسد بوقوع (وحش)
كسبع وقرود (في الصحيح)
لطهارة بدنه اوقبل يجب
نزع كل الماء الحار
لرطوبتها بلعابها (وان
وصل لعاب الواقع الى الماء
أخذ الماء) حكمه (طهارة
وشجاسة) وكراهة رقرده عليه في

يفسده) هو الاسترابة بين أصابعه (قوله وحيوان الماء) الحد الفاصل بين الماء والبري
أن الماء ما لا يعيش في غير الماء والبري ما لا يعيش في غير البر واختلاف فيهما يعيش فيهما فتقال
قاضي خان في شرح الجامع الصغير انه يفسد وفي المجتبى طير الماء كالبط والاوز اذا مات فيه
لا يفسده والاوجه الأول (قوله لا يفسده) لكن يحرم شربه لان النفوس تعافه (قوله وقد
يسمى به الفسفس) هو البقي بلفظ مصر (قوله في بعض الجهات) أي الاقاليم وهو الشام
(قوله لانه كلما ذب آب) رعايتهم أن الاسم مركب من الفعلين والذي ذكره بعض المحققين
انه مشتق من الذب وهو الطرد لانه يطرد (قوله وزنبور) بضم الزاي والباء أنواع شتى
جميعها حكم واحد (قوله وعقرب) يقال للذكر والاتي والد ذكر عقربان وانما عقربه عيناهما
في وسط ظهرها ولا تضر متساو لا ناعما حتى يتحرك روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال من قال حين يصبح اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ثلاث مرات لم تضره عقرب
حتى يمسي ومن قالها حين يمسي لم تضره حتى يصبح (قوله اذا وقع الذباب الخ) وجه الدلالة
منه انه لو كان موته ينجر ما وقع فيه لم يأمر صلى الله عليه وسلم بغمسه لانه يفضي الى موته فيه
لا محالة لاسيما اذا كان الشراب حارا فيموت من ساعته وفي نجسه اطلاق والشارع لا يأمر
به بل صرح النبي عنه (قوله وانه يتقي بجناحه الذي فيه الداء) قال بعض الفضلاء تأملت
ذلك الجناح فوجدته الايسر فرع لا ينجر المسامع وقوع بيضة طرية من بطن دجاجة
ولا وقوع مخلة من بطن أمها ولو كانت رطبة ما لم يعلم أن عليها ما قدر الان رطوبة المخرج ليست
بنجاسة وقيل نجاسة الرطوبة نظرونها من مخرج نجس والاقل قياس قول الامام والثاني
قياس قواهما ومشي على الأول قاضي خان وعلى الثاني صاحب الخلاصة (قوله بوقوع
آدمي) ولو جنب أو حائض أو نكسأ انقطع دمها أو كافرا (قوله ولا ينظر الخ) لاحتمال طهارتها
بورودها ما كثيرا قبل ذلك فهذا مع الاصل وهو الطهارة تظافر على عدم النزع كذا في الفتح
(قوله ولا يفسد الماء بوقوع بغل وجمار) ولا بصير مشكو كالان بدن هذه الحية وانما طاهر
لانها مخلوقة لنا استعمالا وانما يصير نجاسة بالموت كذا في الدرر وهذا كله عدم وصول
لعاب ما ذكر الى الماء وأما اذا وصل اليه فقد ذكر حكمه بعد (قوله وان وصل لعاب الواقع
الخ) وعرف كل شيء كاه به فبأخذ الماء حكمه أيضا على المذهب كذا في الدرر المتقى (قوله
والمشكوك) صرح به الحقوقيون من أهل المذهب وعلاه الحلبي باشتراك المشكوك والنجس في
عدم الطهورة وان اختلفا من حيث الطهارة فاذا لم تنزع رعايتهم طهر به والصلاة به وحده
لا تجزى فينزع كله (قوله ويستحب في المكروه عدد) أي من غير تقدير في الاصل أي نزع عدد
وكذا يقال فيما بعد (قوله وقيل عشرين) عن محمد كل موضع فيه نزع لا ينزع أقل من العشرين
لانه أقل ما جاء به الشرع من المقادير اه وهذا النزع لتسكين القلب لا لتطهير حتى لو توضأ
منه من غير نزع جاز (قوله ووجود حيوان الخ) قيد بالحيوان لان غيره من منجاسات
لا يتأق فيه التفصيل ولا الخلاف بل ينجس من وقت الوجود ان فقط واما الحيوان الاموي

الاسار فينزع بالنجس والمشي ولو جوبوا ويستحب في المكروه عدد من الدلاء لو طاهرا وقيل عشرين (ووجود حيوان
ميت فيها) أي البئر (ينجس من يوم وليلة) عند الامام احتياطا

اعادة صلوات تلك المدة
اذا توضؤا منها وهم محدثون
اراعوا من جنابة وان
كانوا متوضئين أو غسلا
التياب لا عن نجاسة فلا
اعادة اجماعا وان غسلا
التياب من نجاسة ولم
يتوضؤا منها فلا يلزمهم
الاغسلها في الصحيح لانه من
قبيل وجود النجاسة في
الثوب ولم يدروا وقت اصابتها
ولا بعيد صلواته اتفاقا هو
الصحيح وقال أبو يوسف
ومحمد يمحكم بنجاستها من
وقت العلم بها ولا يلزمهم
اعادة شيء من الصلوات ولا
غسل ما أصابه ماؤها في
الزمان الماضي حتى يتحققوا
متى وقعت فان عجز الآن
بمائها قبل باقي للكلاب
أو يعقبه الموانئ وقال
بعضهم يباع لشافعي وان
وجد بثوبه منيا أعاد من
آخر نومة وفي الدم لا بعيد
شيأ لانه يصيبه من الخارج
(فصل في الاستنجاء) هو قلع
النجاسة بنحو الماء ومثل
القلع التقليل بنحو الحجر
(يلزم الرجل الاستبراء)
عبر باللازم لانه أقوى من
الواجب لقوات العصة
بفوته لا بقوت الواجب
والمراد طلب برائة المخرج
عن أثر الرشح

غير المائي كما مر (قوله ومتفق) وبالأولى اذا كان مقعطا ومتفسخا (قوله ان لم يعلم وقت
وقوعه) عبارة غيره موته بدل وقوعه وهي الأولى وقيد بعدم العلم لانه ان علم أو ظن فلا اشكال
ويعتبر الحكم من وقته بخلاف (قوله لان الاتفاخ دليل تقادم العهد) وادنى حد
التقادم في الاتفاخ ونحوه ثلاثة أيام لحصول ذلك في مثلها غالبا ألا ترى ان من دفن بغير صلاة
يصل على قبره الى ثلاثة لا بعد دهاوء عدم الاتفاخ دليل على قرب عهده فقد ربيوم وليلة لان
مادون ذلك ساعات لا تنضب وأمر العبادة يحتاط فيه (قوله فيلزم اعادة صلوات تلك المدة) لان
المانع قد ثبت بيقين وهو الحدث ومثله نجاسة الثياب ووقع الشك في المزيل واليقين لا يزول
بالشك (قوله فلا اعادة اجماعا) لوجود المفتضي للصحة وهو الطهارة من الحدث وان ثبت
ووقع الشك في المانع وهو اصابه ذلك الماء والصلاة لا تبطل بالشك (قوله ولا بعيد صلواته
اتفاقا) لا يتجه على قول الامام لان قياسه أن يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانهما
لا يوجبان غسل الثياب أصلا (قوله وقال أبو يوسف ومحمد يمحكم بنجاستها من وقت العلم
لجواز أنه سقط فيها ففات في الحال أو ألقته الريح أو بعض السفهاء أو الصبيان أو الطيور
حكى عن أبي يوسف أنه قال كان قولي كقول الامام الى أن كنت جالسا في بستان فرأيت حداثة
في منقارها جيفة فطرحتها في البئر فرجعت الى قول محمد (قوله فان عجز الآن عمائها) أي بعد
العلم بالنجاسة (قوله يباع لشافعي) لان الماء اذا بلغ قلتي لا ينجم عنده بدون ظهور أثر (قوله
لانه يصيبه من الخارج) بخلاف المني حتى ان الثوب ان كان مما يلبسه هو وغيره يستوى فيه
حكم الدم والمني قال البرهان الحلبي الحكم بالاقتصار فيما لو رأى على ثوبه نجاسة انما يتأق في
الرطوبة أما اليابسة فينبغي أن يتحرى وقت اصابتها عنده وكذا عندهما اذا لا يتأق أن يقال انها
أصابته تلك الساعة بعد ديسها الا أن يكون الزمان محققا لا يسبها بعد الاصابه وهو
تفصيل حسن (قوله فصل في الاستنجاء) لا يخفى حسن تقديمه على الوضوء وهو من أقوى سنته
كافي العناية وهو في اللغة مسح موضع الجؤ أو غسله يعني مطلقا والنحو ما يخرج من البطن
يقال نجوا نجي اذا أحدث أه مغرب وقال الأزهري مشتق من النجوة بمعنى القطع يقال
نجوت الشجرة وأنجيتها واستنجيتها اذا قطعته لانه يقطع عنه الاذى بالماء أو الحجر اه وقيل من
النجوة وهي الارض المرتفعة لاستقرارهم بها ولا ارتفاعهم وتجاوهم عن ذلك الموضع والفرق
بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء ما قاله في المقدمة الغزوية من أن الاستنجاء استعمال
الحجر أو الماء والاستبراء نقل الاقدام والركض بها ونحو ذلك حتى يستيقن بزوال اثر البول
والاستنقاء هو المقاومة وهو أن يدلك بالأحجار حال الاستجمار أو بالأصابع حال الاستنجاء بالماء
حتى تذهب الرائحة المكريهة هذا هو الاصح في الفرق بينها (قوله بنحو الماء) ظاهره انه يكفي
فيه الماءعات وهو الذي يفيد كلامه الآتي والظاهر خلافه ويحترز (قوله التقليل بنحو
الحجر) أفاد بذلك التقليل أن حكم النجاسة بعد الحجر باق حتى لو دخل الماء القليل نجسه (قوله
الاستبراء) بالهـ مزودونه (قوله عبر باللازم) أي المفاد من يلزم وفي الشرح باللزم وهو أولى
وان كان الماء واحد كما قاله السيد (قوله لانه أقوى من الواجب) حتى كان تركه من الكبار
(قوله والمراد طلب الخ) أفاد أن السين والتأقية للطلب ويصح جعلهما للمبالغة وهو الابلغ

(حتى يزول أثر البول) بزوال البال الذي يظهر على الحجر بوضعه على المخرج (و) حيثئذ (بما من قلبه) أي الرجل ولا يحتاج المرأة إلى ذلك بل تصبر قلباً ثم تستنجي واستبراء الرجل (على حسب عادته إما بالمشي أو التمشيح أو الاضطجاع) على شقه الأيسر (أو غيره) بنقل اقدامه وركض وعصر ذكوه برفق لا تختلف عادات الناس فلا يقيده بشئ (ولا يجوز) أي لا يصح (له الشرع) في الوضوء حتى يطه من بزوال رشح البول (لأن ظهور الرشح برأس السيل مثل تقاطره

٢٩

يمنع صحة الوضوء (و) صفة (الاستنجاء) ليس الأقسام واحداً وهو أنه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم يكن واجباً لتركه عليه السلام له في بعض الأوقات وقال عليه السلام من استجمر فليوتر ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما ذكره بعضهم من تقسيمه إلى فرض وغيره فهو توسع وإخفاق دنا (من نجس) لأن الرشح طاهر على الصحيح والاستنجاء منه بدعة وقولنا (يخرج من السيلين) جرى على الغالب إذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستنجاء ولو كان قيصاً أو دماً أشار به إلى أنه لا فرق بين المعتاد وغيره في الصحيح حتى لو خرج من السيلين دم أو قيح يطهر بالأجوار كما ذكره الزبلي وهذا الكلام إنما يحسن ذكره عند ذكر الاستنجاء بالحجر والكلام هنا في الأعم فيخص بأحد القسمين (قوله وإذا جلس في ماء قليل نجسه) هو الصحيح والختمار وقيل أنه مانع فلا ينجس (قوله ما لم يتجاوز المخرج) يعني به المخرج وما حوله من الشرج ذكره ابن أمير حاج عن الزاهدي والشرج بفتحين ويجمع على أشراج كسبب وأسباب جمع حلقة الدبر الذي ينطبق مصباح (قوله وكان المتجاوز قدر الدرهم) أي المتجاوز واحد عند محمد بن عبد الله بن محمد بن مافي المخرج وكذا في التفرغ والحاصل أن المخرج له حكم الباطن عندهما حتى لا يعتبر ما فيه من النجاسة أصلاً ولا يضم وعند محمد له حكم الظاهر حتى إذا كان ما فيه زائداً على قدر الدرهم يمنع ويضم ما فيه إلى ما في جسده لا اتحادهما في الحكم وبقولهما يؤخذ كما في التبيين وصحة في المضمرات وذكر ابن أمير حاج عن الاختيار أن الاحوط قول محمد (قوله فلا يكفي الحجر

(قوله حتى يزول أثر البول) خصه لأن الغالب أن يتأخر أثر البول والأفانط كذلك إذا لفرق (قوله ولا يحتاج المرأة إلى ذلك) أي الاستبراء المذكور في الرجل لا تناسخ محالها وقصره (قوله وعصر ذكوه برفق) وما قيل أنه يجذب الذكر بعنف مرة بعد أخرى فيه نظر لأنه يورث الوسواس ويضر بالذكور كما في شرح المشكاة (قوله فلا يقيده بشئ) قال في المضمرات ومضى وقع في قلبه أنه صار طاهراً جازلاً أن يستنجي لأن كل أحد أعلم بحاله أنه ولو عرض له الشيطان كثيراً لا يلتفت إليه بل ينضح فرجه وسراويله بالماء حتى إذا شغل البلى على ذلك المنضح ما لم يتيقن خلافه كذا في الفتح (قوله وهو أنه سنة مؤكدة) وقيل يستحب في القبل (قوله لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم) أي في غالب الأوقات بدليل ما بعده (قوله ومن فعل هذا فقد أحسن) ظاهر كلامه أن اسم الإشارة في الحديث يعود إلى أصل الاستنجاء لأنه لا يتم الاستدلال إلا بذلك ويعارضه أنهم ذكروه دليلاً على استحباب الإتيار فاسم الإشارة يعود إلى الإتيار (قوله وما ذكره بعضهم الخ) وهو صاحب السراج فإنه جعله أقساماً خمسة أربعة فربضة من الخيض والنفاص والجنابة والرابع إذا تجاوزت النجاسة مخرجها وكان المتجاوز أكثر من قدر الدرهم والخامس مسنون إذا كانت مقدار المخرج في محله ذكره السعيد (قوله فهو توسع) أي زيادة على المقام (قوله يخرج من السيلين) خرج به حدث من غيرهما كالنوم والفصد فالاستنجاء منه بدعة كما في الفهستائي (قوله إذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستنجاء كالخارج) قال في المضمرات نقلاً عن الكبرى موضع الاستنجاء إذا أصابه نجاسة قدر الدرهم فاستجمر بالأجوار ولم يفصله بجزية هو المختار لأنه ليس في الحديث المروي فصل فصار هذا الموضع مخصوصاً من سائر مواضع البدن حيث يطهر من غير غسل اه (قوله ولو كان قيصاً أو دماً) أشار به إلى أنه لا فرق بين المعتاد وغيره في الصحيح حتى لو خرج من السيلين دم أو قيح يطهر بالأجوار كما ذكره الزبلي وهذا الكلام إنما يحسن ذكره عند ذكر الاستنجاء بالحجر والكلام هنا في الأعم فيخص بأحد القسمين (قوله وإذا جلس في ماء قليل نجسه) هو الصحيح والختمار وقيل أنه مانع فلا ينجس (قوله ما لم يتجاوز المخرج) يعني به المخرج وما حوله من الشرج ذكره ابن أمير حاج عن الزاهدي والشرج بفتحين ويجمع على أشراج كسبب وأسباب جمع حلقة الدبر الذي ينطبق مصباح (قوله وكان المتجاوز قدر الدرهم) أي المتجاوز واحد عند محمد بن عبد الله بن محمد بن مافي المخرج وكذا في التفرغ والحاصل أن المخرج له حكم الباطن عندهما حتى لا يعتبر ما فيه من النجاسة أصلاً ولا يضم وعند محمد له حكم الظاهر حتى إذا كان ما فيه زائداً على قدر الدرهم يمنع ويضم ما فيه إلى ما في جسده لا اتحادهما في الحكم وبقولهما يؤخذ كما في التبيين وصحة في المضمرات وذكر ابن أمير حاج عن الاختيار أن الاحوط قول محمد (قوله فلا يكفي الحجر

يتجاوز المخرج) قيد لتسميته استنجاءً ولا يكونه منونا (وإن تجاوز) المخرج (وكان) المتجاوز (قدر الدرهم) لا يسمى استنجاءً (ووجب إزالة النجاسة بالماء) أو المانع لأنه من باب إزالة النجاسة فلا يكفي الحجر

بسمه (وان زاد) المتجاوز (على) قدر (الدرهم) المنقالي وهو عشرة قيراط في المتجمدة أو على قدره من الحاجة في المنة
(افتراض غسله) بالماء أو الماء نفع (ويقتض غسلا ما في المخرج عند الاغتسل من الجنابة والحوض والنفاس) بالماء المطلق
(وان كان ما في المخرج قليلا) بسقط ٣٠ فرضية غسله للحدث (و) بسن (ان يستنجى بحجر منق) بأن لا يكون خشنا كالآجر ولا

أملس كالعقيق لان الانقاء هو المقصود ولا يكون الا بالنسي (ونحوه) من كل طاهر من بل بلا ضرر ولو لم يمتد يوما ولا يحترما (والغسل بالماء) المطلق (أحب) لحصول الطهارة المتفق عليها وإقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقلل والمائع غير الماء مختلف في تطهيره (والأفضل) في كل زمان (الجمع بين) استعمال (الماء والحجر) مرتبا (فيصح) الخارج (ثم يفصل) المخرج لان الله اثنى على أهل قياما باتباعهم الاجار الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى (ويجوز) أي يصح (ان يقتصر على الماء) فقط وهو يلى الجمع بين الماء والحجر في الفضل (او الحجر) وهو دون ما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة انقاء المثل) لانه المقصود (والعدد في) جعل (الاجار) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استجمر قليوتر

بسمه) الاظهر فديكني بسمه بالحجر (قوله ويقتض غسل ما في المخرج) أي ازالة ما في المخرج بغسله (قوله بسقط فرضية غسله) على لقوله يقتض وهذا يبيد افتراض غسل في هذه الاغتسالات وان لم يكن عليه شيء وهو كذلك ولا ينافيه ذكرهم في سنن الغسل لان المسنون تقديمه لانفسه (قوله ونحوه من كل طاهر الخ) كالدرو وهو الطين اليابس والتراب والخلاصة البالية والجلد الممتلئ قال في المفيد وكل شيء طاهر غير منقوض بعمل عمل الحجر اه ومنه العمود ولو اثنى به حائطا فتمسح به أو مسه الارض اجزأه كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه والمراد حائطه المملوك كانه أو المستأجرة ولو وقفنا كما أفاده السيد (قوله أحب) أي أفضل من الحجر وسده روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت لئن لم يصرن أزواجكن أن يستطيبوا بالماء فاني استنجيهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل رواه الترمذي وقال حسن صحيح (قوله) والمائع غير الماء مختلف في تطهيره) طاهر ما أن من يقول بتطهيره وهو الشيطان بقولان بجواز الاستنجاء به وهو الذي يفيد كلامه أول الفصل (قوله في كل زمان) وقبل الجمع انما هو سنة في زمانا أما في الزمان الاقل فأدب لانهم كانوا يهرون (قوله لان الله اثنى الخ) هكذا ذكره الاصحاب وهو مروي عن ابن عباس وسنده ضعيف والذي رواه ابو ايوب وجابر بن عبد الله وانس بن مالك لما نزلت فيه رجال يحجون ان يتطهروا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم في الطهور ورفا طهوركم قالوا ترضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجى بالماء قال هوذا لكم فعلكم به وسنده حسن قال في الفتح وأخرج به الحاكم وصححه اه وليس في هذه الرواية ذكر الجمع كما لا يخفى (قوله فكان الجمع سنة) تربع على طافهم عما قبله انه مدوح شرعا والافضل ترجع الى كثرة النواب (تبيينه) محمل كون الماء أحب أو استئان الجمع بينه وبين الحجر قبل الاصابة اما بعد اصابة الماء فلا بد من شيوع النجاسة فيكون فرضا من باب ازالة النجاسة كما اذا اصابه نجاسة أقل من الدرهم كان غسلها سنة فاذا بان الغسل صار فرضا لانما اتسع بأقل اصابة الماء (قوله في كل زمان) بيان لما قبله (قوله) والسنة انقاء المثل) فلولم يحصل الانقاء بثلاث يراعاة لاجتماع الكونه هو المقصود ولو حصل الانقاء بواحد واقتصر عليه جاز ما ذكر (قوله في جعل الاجار ثلاثة متعلق بمحذوف صفة العدد أي العدد الكائن وأشار به الى ان ال في العدد ثلاثة وهو الثلاثة والافضل يصدق بالاثنتين (قوله فيكون العدد مندوبا) لا يظهر تقريره على ما قبله الا بعمومية المقام ويكون تقدير الكلام لانه محتمل الاباحة والوجوب فيتركب حالة وسطى وهو الاستصحاب ولو قال لانه محتمل الندب لكان اظهر (قوله فانه محكم في التخيير) أي لا يحتمل التأويل فيدل على ثني وجوب الاستنجاء وعلى ثني وجوب العدد فيه (قوله يعني باكمال عددها ثلاثة) لاجابة الى هذه العنابة (قوله ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل) قال الشيخ كمال الدين بن الهمام عند

قوله لان لا يحتمل الاباحة فيكون العدد مندوبا (لا سنة مؤكدة) لما ورد من التخيير لقوله صلى الله عليه وسلم من استجمر قليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج فانه محكم في التخيير (فيستنجى) مراد الفضل (بثلاثة اجار) يعني باكمال عددها ثلاثة (ندبان حصل التطيف) اي الانقاء (بدونها) لما كان المقصود هو الانقاء ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل فقال

(وكيفية الاستنجاء) بالاجار (أن يمسح بالجسر الاول) بادئا (من جهة المقدم) الى القبل (الى خلف وبالثاني من خلف الى قدام) ويسمى ادبارا (وبالثالث من قدام الى خلف) وهذا الترتيب (اذا كانت الخصى مدلاة) ٣١ سواء كان صيفا أو شتاء

خشية تلويثها (وان كانت غير مدلاة يتدنى من خلف الى قدام) لكونه أبلغ في التنظيف (والمرأة تتدنى من قدام الى خلف خشية تلويث فرجها ثم) بعد المسح (يغسل يده اقولا) أي ابتداء (بالماء) اتقاء عن تشرب جسده الماء النجس بأقل الاستنجاء (ثم يدلك المحل بالماء يياطن اصبع او اصبعين) في الابتداء (او ثلاث ان احتاج) اليها فيه (ويصعد الرجل اصبعه الوسطى على غيرها) تصعيدا قليلا (في ابتداء الاستنجاء) لينحدر الماء النجس من غير شيع على جسده (ثم) اذا غسل قليلا (يصعد بنصره) ثم خفصره ثم السبابة ان احتاج ليمكن من التنظيف (ولا يقتصر على اصبع واحدة) لانه يورث مرضا ولا يحصل به كمال النظافة (والمرأة تصعد بنصرها وأوسط اصابعها معا ابتداء خشية حصول اللذة) لو ابتدأت باصبع واحدة فربما وجب عليها الفسل ولم تشعر والعذراء لا تستنجي بأصابعها بل براحة كفها خوفا من

قول الهداية لان المقصود هو الانقاء بقيدته لا حاجة الى التقيد بكيفية من المذكور في الكتب نحو اقباله بالجسر الاول في الشتاء وادباره في الصيف وفي المجتبى المقصود الانقاء فيختار ما هو الابلغ والاسلم عن زيادة التلويث كما في الحلبي وقال السرخسي لا كيفية والقصد الانقاء كما في السراج قال ابن أمير حاج وهو الوجه في الكل (قوله وكيفية الاستنجاء الخ) أي في الرجل قال ابن أمير حاج ينبغي أن يتدنى من الرجل المبوب والخصى قبلهما بالمرأة وينبغي أن يكون الخصى في حكم الرجل اه (قوله وبالثالث من قدام الى خلف) ذكر ابن أمير حاج عن المقدمة الغزوية أنه يمسح بالثالث الجوانب يتدنى بالجانب الايمن ثم الايسر وهذه الكيفية في محل الفائط وتما كنيته في القبل فهو ان يأخذ ذكره بشماله مارا به على نحو الحجر ولا يأخذوا حذامهم ما يجنبه فان اضطر جعل الحجر بين عقبه وأمر الذكور بشماله فان تعذر أمسك الحجر بعقبه ولا يحرز كذا نهون من العكس ثم روي عقبه الزاهدي بعد نقله بأن في امساك الحجر بين عقبه مثلا حر جاوز كذا بل يستنجي بجدار أو نحو ذلك لا يأخذ الحجر بعقبه ويستنجي بشاره يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (٣) (قوله خشية تلويث فرجها) قال ابن أمير حاج هذا الغاية في حق من لها فرج نافرا ه (قوله يغسل يده اقولا) هكذا وقع هنا والذي فيها شرح عليه السبدي به بالتنبيه وحري على كل طائفة من المذهب وورد في حديث ميمونة ثم ما والمراد أنه يغسلها الى الرسفين (قوله ثم يدلك المحل بالماء) الذي في المضمرة انه يمسح موضع الاستنجاء يياطن اصبع مرارا ويغسل الاصبع كل مرة حتى يزول النجاسة أي عنها عن المحل ولا يدلك بالاصابع من اول الامر لا يتلون المحل ثم يصب الماء قليلا فيحفظ ويصب الماء على المحل برفق ولا يضرب بعنف كما في المضمرة ولا يشترط عدد للصبابات على ما هو الصحيح من تقربض ذلك اليه ويصب الماء قليلا ثم يزيد ليكون أظهر كما في الخلاصة (قوله ان احتاج اليها) وان لم يحتج فلا شتر زاعن زيادة التلويث ولا يزيد على الثلاث لان الضرورة تندفع بها رتجيس الطاهر بغير ضرورة لا يجوز كما في المحط والاختيار وفي المقدمة الغزوية وبغسل بالكف والاصابع ان كانت النجاسة فاحشة أو بالاصابع ان كانت قدرا المقعدة أو اقل ذكره ابن أمير حاج وحاصله أنه يفعل ما يحتاج اليه ولا يزيد على قدر الحاجة قالوا ولا يدخل اصبعه في دبره فترزاعن نكاح الماء ولانه يورث الباسور وما قبل انه يدخلها فليس يشئ كما في القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويصعد الرجل الخ) هي طريقة لبعض المشايخ والذي عليه عامتهم انه لا يصعد بل يرفعهما جملة كما في القهستاني والسراج (قوله ثم السبابة ان احتاج) اليها علم هذا الشرط مما قد مر قريبا (قوله ولا يقتصر على اصبع واحدة) ولا يستنجي بظهور الاصابع أو برؤوسها لانه يورث الباسور كما في القهستاني ولثلاثه تمكن النجاسة في شقوق الاظفار كما في الايضاح (قوله والمرأة تصعد بنصرها الخ) ذكر القرطبي في شرح المقدمة في الاذنية عن الرغبة الى أنه يكفها أن تفسل براحتها والصحيح وفي الهندية هو المختار وفي السراج هو قول العامة وفيه بل تستنجي برؤوس اصابعها لانها تحتاج الى تطهير فرجها الخارج ولا يحصل ذلك الا برؤوس الاصابع

ازالة العذرة (ويبلغ المستنجي في التنظيف (٢) يوجد هذا زيادة في بعض النسخ ونصها قال ابن أمير حاج ولم أر لهم في حق المرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالاجار وفي الدبر اه

حتى يقطع الزائحة الكريمة) ولم يقدر بعدد لان الصحيح تفويذه الى الراى حتى يطمئن القلب بالطهارة بيقين أو غلبة الظن وقيل يقدر في حق الموسوس بسبع ٣٢ أو ثلاث وقيل في الاحليل بثلاث وفي المقعدة بخمس وقيل بتسع وقيل بعشر (و) يبالغ

(في ارجاء المقعدة) ليزيل ما في الشرج يقدر الامكان (ان لم يكن صائما) والصائم لا يبالغ حفظ الصوم عن الفساد ويحترز أيضا من ادخال الاصبع مبتلا لانه يفسد الصوم (فاذا فرغ) من الاستنجاء بالماء (غسل يده ثانيا) ونشف مقعده قبل القيام (لئلا تجذب المقعدة شيئا من الماء) اذا كان صائما) ويستحب لغير الصائم حفظا للثوب عن الماء المستعمل

(فصل) في ما يجزئ به الاستنجاء وما يكره وما يكره قوله لا يجوز كشف العورة للاستنجاء) لحرمته والقبح به فلا يرتكبه لاقامة السنة ويصح المخرج من تحت الثياب بنحو جروان تركه صححت الصلاة بدونه (وان تجاوزت النجاسة فخرجها وزاد المتجاوز) بانظر اده (على قدر الدرهم) وزنا في المقعدة ومساحة في المانة (لا تصح معه الصلاة) لزيادته على القدر المعفو عنه (اذا وجد ما يزيله) من مائع أو ماء (ويحتمل لازالة من غير كشف العورة عند من يراه) تحرز عن ارتكاب المحرم

ورجح ابن أمير حاج قال والاستمتاع موهوم لانه فيما يظهر انما يكون بالادخال في الفرج الداخل (تمة) * اختلف في القبل والدبر بأيهما يد أفقال الامام الاعظم رضى الله تعالى عنه يبدأ بالدبر لانه أهم ولانه بواسطة الدلك في الدبر وما حوله يقطر البول كما هو مشاهد فلا فائدة في تقديم القبل وعنده ما بالقبل لانه اسبق والفتوى على الاول (قوله حتى يقطع الزائحة الكريمة) أى عن المحل وعن أصبعه التي استنجى بها لان الزائحة اثر النجاسة فلا طهارة مع بقائها الا أن يشق والناس عنه غافلون قالوا ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف لصلابة المحل في الشتاء الا أن يستنجى بماء حار لانه يرخي المحل ويسرع بالازالة فلا يحتاج الى شدة المبالغة لكن لا يبلغ ثواب المستنجى بماء بارد لانه أفضل وأنفع كما في الفتاوى وغيره وأفضليته لمشقته وانفعيته لقطع الباسور (قوله وقيل يقدر في حق الموسوس) بفتح الواو جعله المصنف مقابلا للصحيح والذي ذكره غيره أن الصحيح محله في غير الموسوس فهو استثناء من القائل به لا مقابلة افاده السيد وغيره (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله يبالغ (قوله حفظ للصوم عن الفساد) في الخلاصة من كتاب الصوم انما يفسد اذا وصل الماء الى موضع الحقنة وقلا يكون ذلك اه وفي القهستاني من كتاب الصوم ومع هذا في افساد الصوم بذلك خلاف اه وما قيل انه لا يتنفس شيئا شديدا حفظا للصوم فخرج ولا فائدة فيه فانه لا يصل بالنفس شي الى الداخل اصلا افاده العلامة نوح وفي السراج وغيره اذا خرج دبره وهو صائم فغسله لا يقوم حتى ينشفه قبل رده فان رجح قبل التنشيف مبتلا افطر اه (قوله ونشف مقعده) بخرقه او يده اليسرى مرة بعد أخرى ان لم تكن خرقه (فرع) في الخائفة مريض يحجز عن الاستنجاء ولم يكن له من يحل له جماعه سقط عنه الاستنجاء لانه لا يحل مس فرجه الا لذلك والله اعلم اه (قوله ل في ما يجزئ به الاستنجاء) (قوله وما يكره فعله) اي حال قضاء الحاجة (قوله فلا يرتكبه لاقامة السنة لان درء المفساد مقدم على جلب المصالح غالبا واعتناء الشرع بالمنهيات اشتمل على اعتناؤه بالمأمورات ولذا قال عليه الصلاة والسلام ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما امرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم وروى الترمذي ذكره عن النبي الله عنه افضل من عبادة النملين رواه صاحب الكنف قال العلامة نوح المستنجى لا يكشف عورته عند احد للاستنجاء فان كشفها صار فاسقا لان كشف العورة حرام ومهر تكب الحرام فاسق سواء كان النجس مجاوزا للمخرج او لا وسواء زاد على الدرهم او لا ومن فهم من عبارتهم غير هذا فقدسها اه (قوله وزاد المتجاوز بانفراده) هو المعتمد (قوله اذا وجد ما يزيله) والاصل على معناه ولا اعادة كما في الهداية (قوله ويحتمل الخ) اي ان امكنه والا فلا لان كشف العورة حرام بعذبه في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكنه ازالته من غير كشف فانه البرهان الخالي (قوله عند من يراه) المراد به من يحرم عليه جماعه ولو امته النجوسية والتي زوجها الغير لانه لما حرم عليه وطؤه ما حرم عليه نظره الى عورتها وكذا انظرهما اليه اذ متى حرم الوطء حرمت الدواحي الا ما استثنى كما مر أنه الحائض والنفساء وعمامة في حاشية الدر (قوله لان ما في المخرج ساقط الاعتبار) أى على

بالقدر الممكن واما اذا لم يزد الا بالضم لما في المخرج فلا يضر تركه لان ما في المخرج ساقط الاعتبار (ويكره الاستنجاء بعظم) المعتمد وروث لقوله عليه الصلاة والسلام لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانهما زاد اخر انكم من الجن فاذا وجدوهما

صار العظم كأن لم يؤكل فبأكلونه وصار الزوث شميراً وبقية الدواب هم معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم والنهي يقتضي كراهة التحريم (وطعام لا آدمي أو بهيمة) للاهانة والاسراف وقد نهى عنه عليه ٣٣ الصلاة والسلام (وأجر) بهذا الهمزة

وضم الجيم وتشديد الراء
المهملة فارسي معرب وهو
الطوب بلغة أهل مصر
ويقاله آجور على وزن
فاعول اللين المحرق فلا ينقي
المحل ويؤذيه فيكره (وخرف)
صغار الحصاد فلا ينقي ويلوث
البد (وخفم) النلويشه (وزجاج
وجص) لأنه يضر المحل
(وشئ محترم) لتقومه
(كخرقة ديباج وقطن)
لاتلاف المالية والاستنجاء
بها يورث الفقر (و) يكره
الاستنجاء (بالبد البني)
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
بال أحدكم فلا يمسح ذكره
بيمينه وإذا أتى الخلاء فلا
يتمسح بيمينه وإذا شرب فلا
يشرب نفساً واحداً
(الامن عذر) باليسرى
فيستنجي بصب خادماً أو من
ما جاز (ويدخل الخلاء)
مدود المتوضأ والمراديت
التغوط (برجله اليسرى)
ابتداء من الرأس
استنجاء بأكبره اليمنى لأنه
مستقذر يحضره الشيطان
(و) لوذا (يستعين) أي
يعتصم (بالله من الشيطان
الرجيم قبل دخوله) وقبل
كشف عورته ويقدم تسمية
الله تعالى على الاستمالة
لقوله عليه السلام ستر ما بين
أعين الجن وعورات بني آدم
إذا دخل أحدكم الخلاء أن يقول بسم الله ولقوله عليه السلام إن الحشوش محتضرة فإذا أتى فليقل أعوذ بالله

المعقد خلافاً لمن حكى عليه الاتفاق (قوله صار العظم كأن لم يؤكل) أي العظم الذي ذكر اسم
الله عليه لما في الحديث كل عظم يذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كان الحمار هل هذا
منصقي ولون تقدم عهده وتكرراً وقاصر على قريب العهد الذي لم يطعمه أحد من الجن
والظاهر الثاني وإن كانت الكراهة في الجميع لأن العلة تعتبر في الجنس وأما الحديث
الشريف أن الجن يأكلون وقيل رزقهم الشئ ولا خلاف أنهم مكلفون وأما الخلاف في
أنابهم فروى عن الإمام التوفيق وروى عنه أن أنابهم أجارتهم من العذاب لقوله تعالى
ويجزيكم من عذاب اليم وهو لا يستلزم الآية وقالوا وعالان وابن أبي ليلى لهم جواب كما عليهم عقاب
(قوله وخفم النلويشه) ولما روى أنه لما قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول
الله انه أمتك أن يستنجوا بعظم أو روث أو حمة فإن الله تعالى جعل لنا فيها رزقاً فمنهم من روى
الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك والحمة عرطبة الفحم وما احترق من الخشب أو العظام
ونحوهما وقوله رزقاً أي استغاثهم بالطبخ والدفا والاضاءة فيكره الاستنجاء بذلك لافساده
ولا ينافي هذا الحديث ما تقرر أن ذلك كان مجمل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يقتضي ثبوت
أهم قبله فإن المعنى جعل لنا فيها رزقاً بسبب جعلك أياها لما فانه عن الله عز وجل (قوله فلا
يتمسح بيمينه) قال اليميني في شرح البخاري والنهي للتنزيه عند الجهور ولأنه لم يبين أحدهما
رفع قدر اليمين والاخر أنه لو باشر به التنجاسة ربما يذكر عند مناوله الطعام ما باشرت بيمينه
فبغير طبعه عن ذلك خلافاً للظاهر والكراهة في الاستنجاء بيمينه (قوله فيستنجي بصب خادم)
هذا خلاف ما عليه الاستدعاء فانه يفيد عدم الكراهة باليمين حال العذر وهو كذلك فان حصل
عذر باليمين سقط الاستنجاء كما في الجوى عن المحيط (تنبيه) لو استنجى بهذه المكروهات فقال
في غاية البيان عن الاقطع فان ارتكب النهي واستنجى بذلك هل يجزئه فعندنا نعم وعند الشافعي
لا إننا أن الله صود التسمية وقد حصلت وانما ورد النهي له في غيره اه فصار كما لو صلى السنة
في أرض مفسوبة كان آتياً بها مع ارتكاب النهي ثم روي ومخالف لما بحثه أخوه (قوله
ويدخل الخلاء) سمي به للاختلاف فيه وأصله المكان الخالي الذي لا شئ فيه ثم كثر استعماله
حتى تجاوز به عن ذلك وأما بالقصر فهو الحشيش الرطب الواحد مدة خلافة مثل حصاة وفي
الحديث لا يحتل خلاها وبكسر الخاء والمدعيب في الأبل كالجران في الخليل (قوله المتوضأ)
أي محل الوضوء اللاقوى وهو النظافة ولو اقتصر على قوله والمراد الخ كغيره لكان أولى (قوله
برجله اليسرى) أي ويخرج باليمن عكس المسجد فيهما (قوله يحضره الشيطان) الأولى جعله
تعليلاً آخر كما فعل السيد (قوله ولهذا يستعين) أي لاجل حضور الشيطان قال في المصباح
استعذت بالله وعذت به معاذاً ومعاذاً اعتصمت وتحصنت واستجرت به والتجأت اليه اه (قوله
قبل دخوله) الأولى التفتيح وهو أن كان المكان معذراً لذلك يقول قبل الدخول وإن كان غير
معذراً كالصراة في أو ان الشروع كتشجير الباب مثلاً قبل كشف العورة وإن نسي ذلك أتى
به في نفسه لا بلسانه (قوله ويقدم تسمية الله تعالى الخ) ما ذكره لا يفيد التقديم فالأولى
ما قاله ابن جرير السنة هنا تقديم التسمية على التهوذة كمن المهور في التلاوة لحديث

كل مقرر من الجن والانس والدواب لبعده غوره في الشر وقيل من شاط يشيط اذا هلك فالمقردها لك بقرده ويجوز أن يكون مسمى بفعلان لما في قوله في اهلاك غيره والرجيم مطرود باللعن والحشوش جمع الحش بالفتح والضم يستأن النخل في الاصل ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة واحتضارها وصديقي آدم بالاذى والفضاء بصيرما واهم بخروج الخارج (ويجلس مقعدا على يارب) لانه أسهل لخروج الخارج ويوسع فيما بين رجليه (ولا يتكلم الا ضرورة) لانه يفتت به (ويكره تحريم استقبال القبلة) بالفرج حال قضاء الحاجة واختلفوا في استقبالها للتطهير واختار القرطبي عدم الكراهة (و) يكره (استدبارها) لقوله عليه السلام اذا أتيت الفائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها وليكن شرقوا أو غربوا وهو باطلا لانه منهي (ولو في البنيان) واذا جلس مستقبلا فاسم ما قد ذكر وانحرف اجلا لاهل المقيم من مجلسه حتى يغدره كما أخرجه الطبراني مرفوعا ويكره اسمك الصبي نحو القبلة للبول (و) يكره

(استقبال عين الشمس والقمر)

اليومري اذا دخلتم الخلاه فقولوا بسم الله اعوذ بالله من الخبيث والخبيثات واسماده على شرط مسلم اه قال بعض الفضلاء وبالا كفاء بأحد هما يحصل أصل السنة والجمع أفضل (قوله من الخبيث) جمع خبيث وهو المؤذي من الجن والشياطين يروى بضم الباء وسكونه التحقيفا ولا وجه لانكار الخطابي التمكن وان اشتبه لفظه حينئذ بلفظ المصدر (قوله والخبيثات) من أناسهم (قوله لبعده غوره في الشر) المراد لشدة قبحه في الشر (قوله بالفتح) هو الاكثر (قوله بستان النخل في الاصل) وكانوا يتغوطون بين النخل قبل اتخاذ الكنف في البيوت ثم كفي به عن موضع قضاء الحاجة مطلقا (قوله رصدني آدم بالاذى) أي انتظارهم وترقبهم فهو مصدر مضاف الى مفعوله هذا اذا قرئ بالسكون أو بالفتح وأريد المصدر قال في القاموس مصدر رصدا ورصد اترقبه ويحتمل على الفتح انه جمع راصد قال في القاموس والرصد محركة الراصدون وانما كان ذلك لانه موضع تكشف فيه العورة ولا يذكر فيه اسم الله تعالى (قوله ويكره تحريم استقبال القبلة) تعددت الرواية عن الامام في هذا المبحث فروى عنه المنع مطلقا وهو ظاهر الرواية كما في الفتح والثانية الاباحة مطلقا والثالثة كراهة الاستقبال فقط والرابعة كراهة الاستدبار أيضا الا اذا كان ذيله مرخيا ويستثنى من المنع على ظاهر الرواية ما لو كانت الرياح تمهب عن يمين القبلة أو شمالها فانهم ما لا يكرهان للضرورة واذا اضطر الى أحداهما ينبغي أن يختار الاسنة دبار لان الاستقبال اقبح فتركه ادل على التعظيم أفاده القسطلاني والمنذلي في شرح المشكاة (قوله حال قضاء الحاجة) خرج حال الجماع لما نقله ابن أمير حاج عن النووي في شرح مسلم يجوز الجماع مستقبلا القبلة في الصحراء والبنيان هذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وأودوا خالف فيه أصحاب مالك فجوزه ابن القاسم وكرهه ابن حبيب والصواب الجواز فان التحريم انما يثبت بالشرع ولم يرد فيه نهى والاولى أن يقال انه خلاف الاولى لما سمي (قوله واختار القرطبي عدم الكراهة) أي التحريمية والافهوت ترك ادب كذا الرجل اليها كما في الحلبي (قوله وهو باطلا لانه منهي) أي الحديث مطلق في عدم الكراهة في البنيان فالاولى للمواف أن يقول وهو باطلا لانه يقتضي النهي ولو في البنيان قال في غاية البيان لان النهي لا يعمم الجهة وهو موجود فيهما فالجواز في البنيان ان كان لوجود الحائل فالحائل موجود أيضا في الصحراء كالجبال والادوية ولأن المصلي في البيت يعتبر مستقبلا القبلة ولا يصح له الحائط حائلا فكذا اذا كشف العورة في البيت لا يصح له الحائط حائلا اه (قوله وانحرف اجلا لاهلها) قيد الاجلال لابتدائه في المغفرة ويبحث في النهي وجوبه وقال في النهاية فان لم يكن به بأس اه قال الحلبي وكأنه لم يجب لانه وقع معفو عنه لانه هو فعل واحد اه ويظهر أن المراد الانحراف عن الجهة لانه متى كان فيها عدم استقباله رأيت في الزيلعي ما يفيد أنه يكتفى بذلك الانحراف اليسير (قوله ويكره اسمك الصبي الخ) كل ما كره لباغ فعله كره أن يفعله به غير فيكره اسمك كحال قضاء حاجته نحو القبلة وعين القمرين ونحو ذلك ويحرم اطعامه والباسه محرما والاشتم على الباغ الفاعل به ذلك (قوله ويكره استقبال عين الشمس والقمر) اطلاق الكراهة يقتضي التحريم وقيد بالعين اشارة الى انه لو كان في مكان مستور ولم تكن عينهما

يرى منه لا يكره بخلاف القبلة وعليه نص العلامة جبريل في شرح مقدمة أبي الليث وذكره
 الاستقبال يفيد أنه لا يكره استدبارهما (قوله لانهما آيتان عظيمتان) وقيل لأجل الملائكة
 الذين معهما كما في السراج وغيره (قوله ذهب الريح) ظاهر في الاستقبال ومثله الاستدبار
 ان كان سطحه مائعا جدا لوجود علة البول فيه بخلاف ما اذا كان جامدا (قوله ولو جاريا)
 ينبغي أن يكون في الرا كدمكروها فخر بما لا نه غايته ما يفيد حديث لا يوان أحدكم في الماء
 الدائم وفي الجاري مكروها فتزجها فترقا بينهما بحر من بحث المياه قال بعض الخذاق والظاهر
 التفصيل في الرا كدغني القليل منه بحر م لأنه ينجس وتنجيس الطاهر حرام وفي الكثير يكره
 صريحا والتفوط فيه كالبول بل أقبح وعن ابن حجر يكره قضاء الحاجة في الماء بالليل مطلقا
 خشية أن يؤذي الجن لما قيل ان الماء بالليل مأواهم (قوله وبقر بثر ونهر وحوض) ومصل
 عيذ وفاقله وخيمة وبين الأدواب كما في الدر وغيره لانه يكون سببا للجن وينبغي أن يلقى بذلك
 مصلى الجنازة كذا يحشمه بعضهم وهو ظاهر (قوله والظل) قال الأبهري موضع الشمس
 في السماء كالظل في الصيف وهذا اذا كان مباحا وما اذا كان مملوكا فيجوز فيه قضاء الحاجة
 بغير إذن مالكه كما في شرح المشكاة وتقييده بالذي يجلس فيه يفيد أنه لا كراهة فيما لا حاجة
 اليه (قوله والجحر) بضم الجيم واسكان الحاء الخرق في الارض والحداد لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا يوان أحدكم في حجر رواء أبوداود والنسائي (قوله لاذية ما فيه) يصح اعتباره مصدرا
 مضافا الى مفعوله والى فاعله وقيل انها ما كن الجن فقد نقل أن سعد بن عبادَةَ الخزرجي قال
 في حجر بأرض حوران فقتله الجن (قوله والطريق) ولوفي ناحية منها (قوله اتقوا الاعنين)
 أي الذين هم سبب اللعن والسنة غالبا فكانهم حلالا عنان من باب تسمية الحال فاعلا مجازا
 وقيل اللامن بمعنى الملهون (قوله لاتلاف النمر) ولانه ظل منتفح به اذا كان يستظل بها
 (قوله ويكره البول قائما) قال في شرح المشكاة قيل النهي للتمزيه وقيل للتحريم وفي البناءة
 قال الطحاوي لا بأس بالبول قائما اه (قوله لتجنبه غالبا) أي لتجنب الشخص به ولانه من
 الجفاء كما ورد (قوله الامن عذر) روى انه عليه الصلاة والسلام بال قائما الجرح في باطن
 ركبته لم يتمكن معه من القعود وقيل لانه لم يجد مكانا طاهرا للقعود لا متلا الموضع بالنجاسات
 وقيل لوجع كان بصلابه الشريف فان العرب تستشفي لوجع الصلب بالبول قائما كما قاله الشافعي
 وقال الغزالي في الاحياء قال زين العرب أجمع أربعةون طبيبيا على أن البول في الحمام قائما دواء
 من سبعين داء (قوله ويكره في محل التوضؤ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يوان أحدكم
 في مستحمه ثم يغتسل فيه أو يتوضأ فان عامة الوسواس منه قال ابن مالك لان ذلك الموضع يصير
 نجسا فيقع في قلبه وسوسة بأنه هل أصابه منه رشاش أم لا احق لو كان بحيث لا يعود منه
 رشاش أو كان فيه منفذ بحيث لا ينبت فيه شيء من البول لم يكره البول فيه اذ لا يجزه الى الوسوسة
 حيث لا منه من عود الرشاش اليه في الاقل ولطهر أرضه في الثاني بأدنى ماء طهور يجر عليها
 كذا في شرح المشكاة (قوله ويستحب دخول الخلائق بثوب الخ) هذا ما في السراج لكن قد
 ذكر في باب الانجاس عن النهاية مانعه ولا يحسن لانه اعداد ثوب لدخول الخلائق وروى أن
 محمد بن علي زين العابدين تكاف لبيت الخلائق ثوبا ثم تركه وقال لم يتكلف هذا من هو خير مني

لانهما آيتان عظيمتان (ومذهب
 الريح) لعوده به فينجسه
 (ويكره ان يبول أو يتغوط
 في الماء) ولو جاريا وبقر
 بثر ونهر وحوض (والظل)
 الذي يجلس فيه (والجحر) لاذية
 ما فيه (والطريق) والمقبرة
 لقوله عليه السلام اتقوا
 الاعنين قالوا وما الاعنان
 يا رسول الله قال الذي يتخلى
 في طريق الناس أو يظلمهم
 (وتحت شجرة مثمرة) لاتلاف
 النمر (و) يكره (البول قائما)
 لتجنبه غالبا (الامن عذر)
 كوجع بصلابه ويكره في محل
 التوضؤ لانه يورث الوسوسة
 ويستحب دخول الخلائق
 بثوب غير الذي يرضى فيه
 والا يحترق ويتعطف من
 النجاسة

يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضى الله تعالى عنهم اهـ ومثله في غاية البيان (قوله ويكره الدخول للخلاء ومعه شيء مكتوب فيه) لما روى أبو داود والترمذي عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاء منزع خاقه أي لان نقشه محمد رسول الله قال الطيبي فيه دليل على وجوب تسمية المستنجي اسم الله تعالى واسم رسوله والقرآن اهـ وقال الأبهري وكذا سائر الرسل اهـ وقال ابن حجر استقيد منه انه يندب اريد التبرز أن ينحى كل ما عليه معظم من اسم الله تعالى أو نبى أو ملك فان خالف كره ترك التعظيم اهـ وهو الموافق لمذهبنا كما في شرح المشكاة قال بعض الحذاق ومنه يعلم كراهة استعمال نحو ابريق في خلاء مكتوب عليه شيء من ذلك اهـ وطشت ثعلب فيه الأيدي ثم محل الكراهة ان لم يكن مستورا فان كان في جيبه فانه حقيق لا بأس به وفي الله تعالى عن المنية الأفضل ان لا يدخل الخلاء وفي كنه مصنف الا اذا اضطر ورجو أن لا يأثم بلا اضطرار اهـ وأقره الجوى وفي الحلبي الخياط المكتوب فيه شيء من ذلك اذا جعل نفسه الى باطن كنه قبل لا يكره والنهزأ ولى اهـ (قوله ونهى عن كشف عورته فانما) أي قضاء الحاجة حتى يدن من الأرض فحزرا عن كشف العورة بغير ضرورة لقول أنس رضى الله تعالى عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدن من الأرض رواه الترمذي بسند حسن قال الأبياري في شرح الجامع الصغير محله ما لم يحق التجسس والارفع بقدر الحاجة اهـ وقال الطيبي يستوى فيه العصراء والبيان لان كشف العورة لا يجوز الا عند الحاجة يعني الضرورة ولا ضرورة قبل القرب من الأرض وعدم الجواز أحد قولين في الخلوة عندنا وشمل كلام المصنف كشفها بعد الفراغ فيكره اما تحريما أو تنزيها على الخلاف في كشف العورة في الخلوة ويستحب غسل يديه بعد الفراغ وان طهرت بطهارة المحل مبالغة في التنظيف (قوله وذ كراهة الخ) بل يكره مطلق الكلام حال قضاء الحاجة والحاجة تفوت بالناخير كنهذير نحو أحمى من سقوط (قوله فلا يحمد اذا عطس الخ) وله أن يفعل ذلك في نفسه من غير تلفظ بلسانه (قوله ولا ينظر لعورته) فانه خلاف الأدب وكذا الأولى عدم نظرا أحد الزوجين الى عورة الآخر وكما يندب له الستر يندب تغطية رأسه وخفض صوته قال علي رضى الله عنه من أكثر النظر الى سوانه عوقب بالنسيان اهـ وقيل من أكثر مسها ابتلى بالزنا (قوله ولا الى الخارج) فانه يورث النسيان وهو مستند في شرعا ولا داعية له (قوله ولا يصق) لانه يصفر الاسنان (قوله ولا يمتخط) لامتلاء أنفه بالرائحة الكريهة (قوله ولا يكثر الالتفات الخ) لانه محل حضور الشياطين فلا يفعل فيه ما لا حاجة اليه (قوله ولا يرفع بصره الى السماء) لانه محل التفكير في آياته وأيسر هذا محله (قوله لانه يورث الباسور ووجع الكبد) روى ذلك عن لقمان الحكيم ولانه محل الشياطين فيسحب الاسراع بالخروج منه (قوله عن الأذى) أي عن محل إخراج (قوله بخروج الفضلات) متعلق بأذهب وقوله بحبسها متعلق بالمرضة (قوله غفرانك) منصوب بمحذوف أي أطلب منك غفرانك لى أى ستر ذنبى أو محووه وهو من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين (قوله وهو كناية عن الاعتراف) فكأنه يقول يا رب اغفر لى ما قصرت فيه من الوفاء بشكر هذه النعمة (قوله نعمة الاطعام) اضافته للبيان (قوله ونصريف خاصة

ويكره الدخول للخلاء ومعه شيء مكتوب فيه اسم الله أو قرآن ونهى عن كشف عورته فانما اودكر الله فلا يحمد اذا عطس ولا يشمت عاتيا ولا يرد سلاما ولا يجيب مؤذنا ولا ينظر لعورته ولا الى الخارج منها ولا يصق ولا يمتخط ولا يتفحخ ولا يكثر الالتفات ولا يعتب يدنه ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل الجاوس لانه يورث الباسور ووجع الكبد (ويخرج من الخلاء برجله اليمنى) لانها أحق بالتقدم لنعمة الانصراف عن الأذى ومحل الشياطين (ثم يقول) بعد الخروج (الحمد لله الذى أذهب عني الأذى) بخروج الفضلات الممرضة بحبسها (وعافاني) بأبقاء خاصة الغذاء الذى لو أمسك كله أو خرج لكان مظنة الهلاك وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خروجه غفرانك وهو كناية عن الاعتراف بالصورة عن بلوغ حق شكر نعمة الاطعام وتصريف خاصة الغذاء

الغذاء) أى فى البدن (قوله ونسبيل خروج الاذى) عطف على الاطعام (قوله لسلامة
البدن) علة لخروج (قوله أو عن عدم الخ) عطف على عن بلوغ أى أو الاعتراف بالقصور
الناتج عن عدم الذكرا وعن معنى الباء أى القصور الثابت بسبب عدم الذكرا فى تلك الحالة
(فصل فى أحكام الوضوء) الصحيح أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة وإنما الذى
اختلفت به هو الفترة والتجبل ذكره العلامة نوح وفى شرح المشكاة ينبغى أن يخص الفترة
والتجبل بالانبياء وهذه الأمة من بين سائر الأمم اه وفرض بمكة وزات آية بالمدينة تا كيدا
بالوحى المستقر على توالى الأزمان ولينأتى خلاف العلماء الذى هو رخصة (قوله مصدر) لوضوء
واسم مصدر لوضوء كما نص عليه ابن هشام فى التوضيح (قوله وبقيتها فقط ما يتوضأ به)
فالمتوخ مشرك بين المصدر والالة (قوله والحسن والنظافة) الاولى أن يقول وهى الحسن
والنظافة كما فعل السيد (قوله نظافة مخصوصة) الحسن ما قاله العيني أنه فى الشرع
غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس اه لان النظافة لا تظهر فى مسح الرأس (قوله وفى الآخرة
بالتجبل) فى الأيدي والأرجل والاولى زيادة الفترة (قوله للقيام بخدمة المولى) علة للطرفين
(قوله لان الله قدّمه عليه) ولانه جرح منه ولكثرة الاحتياج اليه قاله السيد (قوله وله
سبب) بينه بقوله رسيبه احتياجه ما لا يهل الا به الخ والحل حكمه وأما شرطه فبأنى تقسيمه
الى شرط وجوب وشرط صحة (قوله وصفة) عند اقسامه على حدة وقسمه ثلاثة أقسام
فرضا وواجبا ومندوبا (قوله وهى فرائضه) الشر من قسمين قطعى وهو ما ثبت بدليل قطعى
موجب له لم البدن ويكفر جاحده قطعى وهو ما ثبت بدليل قطعى لكن فيه شبهة ويسمى
علما وهو ما يشق الجواز بنواته وحكمه كالاول غير أنه لا يكفر جاحده فان نظره الى أصل
الفعل والمسح كان من الاول وان نظر الى التقدير كان من الثانى واعلم أن الأدلة أربعة أنواع
الاول قطعى الثبوت والدلالة كآيات القرآنية والاحاديث المتواترة الصريحة التى
لا تحتمل التأويل من وجهه الثانى قطعى الثبوت ظنى الدلالة كآيات والاحاديث المؤولة
الثالث ظنى الثبوت قطعى الدلالة كآخبار الآحاد الصريحة الرابع ظنى الثبوت والدلالة
معا كآخبار الآحاد المحققة معانى فالاول يفيد القطع والثانى يفيد الظن والثالث يفيد
الواجب والمكروه محرم والرابع يفيد الشبهة والاستحباب وقد يطلق الفرض ويراد به
ما يشق القطعى والعملى ويطلق الواجب ويراد به الفرض العملى أيضا وهذا قال به بعض
المحققين انه أقوى نوعى الواجب وأضعف نوعى الفرض ثم الفرض من حيث هو قسمان أيضا
فرض عين وفرض كفاية فالاول ما يلزم كل فرد ولا يسقط بفعل البعض كالوضوء مثلا والثانى
ما يلزم جملة المفروض عليهم دون كل فرد بخصوصه فيسقط عن الجميع بفعل البعض
كاستماع القرآن وحفظه ورد السلام وتشميت الماطس وغسل الميت والصلاة عليه والاهل
بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ان لم يكن النفي عاما والافه وفرض عين ثم جميع فروض
الكفاية ثوابها المباشر وحده وانتم تركها على الجميع ومقتضى ترك الفرض عدم الصحة
مطلقا والاثم ان كان عمدا ومقتضى ترك الواجب كراهة التحريم مع العمد والافسود السهر
ان كان فى الصلاة ومقتضى ترك السنة والمستحب كراهة التزيم مع العمد والافلا (قوله

وتسبيل خروج الاذى
لسلامة البدن من الاذى
أو عن عدم الذكرا باللسان
حال التخلي

(فصل فى أحكام الوضوء)

وهو بضم الواو وقصها مصدر
وبقيتها فقط ما يتوضأ به
وهو لغة مأخوذ من الوضاعة
والحسن والنظافة يقال
وضوء الرجل أى صار وضيا
وشرعا نظافة مخصوصة ففيه
المعنى اللغوى لانه يحسن
أعضاء الوضوء فى الدنيا
بالتنظيف وفى الآخرة
بالتجبل للقيام بخدمة المولى
وقدّم على الفصل لان الله
قدّمه عليه وله سبب وشرط
وحكم وركن وصفة (أركان
الوضوء أربعة وهى فرائضه
الاول منها) غسل الوجه
اقوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم والفصل بفتح
الفين مصدر غسله

وبالضم الاسم) أى اسم المصدر والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر ما دل على الحدث مباشرة واسمه ما دل عليه بواسطته ويطلق على غسل تمام الجسد واسم الماء الذى يغتسل به أيضا (قوله اسالة الماء على المحل) أما المسح فهو الاصابة كفاى الهداية (قوله بحيث يتقاطر) المراد أنه يتطار بالفعول أو كان بحيث يتطار لولا بحقيقته وهذا قوله ما وعند أبي يوسف يكفى مجرد الاجراء على العضو وان لم يتقطر (قوله فى الاصح) وظاهر الفتح انه يكفى القطرة الواحدة (قوله ما يواجه به الانسان) أى ما يقع عليه النظر عند المواجهة وهى تقابل الوجهين (قوله وحده) أى الوجه لغة وشرعا فهما شئ واحد الشئ منهما صحاح (قوله من مبدأ سطح الجهة) أى من أول أعلى الجهة (قوله سواء كان به شعرا لا) أشار به الى أن الاغم والاصح والاقرع والازرع فرض غسل الوجه منهم ما ذكر (قوله والجهة) فى القائم من هو ما يصيب الارض حال السجود ومستوى ما بين الحاجبين اه (قوله الذقن) بالتحريك كغسل (قوله والحي) بفتح اللام (قوله منبت اللحية) بكسر الباء واللحى بكسر اللام شعر الخدين والذقن قاموس (قوله فوق عظم الاسنان) أى المنبت هو بعض الخدأى الذى هو فوق عظم الاسنان وفى الخطيب واللحيان بفتح اللام على المشهور العظامان اللذان تنبت عليهما الاسنان السفلى (قوله لمن ليست له لحية) هذا صريح بقوله الى أسفل الذقن أى انما يفترض ذلك لمن ليست له لحية كسيفة بأن لا يكون له لحية أصلا أو له وهى خفيفة ترى بشعرها (قوله الى مالاتى البصرة) أى الذى لا ترى منه فلا يجب عليه ايصال الماء الى المنابت السفلى (قوله بفتح العين مقابل الطول) وما ليس بنقدو بفتحين حطام الدنيا وما قابل الجوهر وبضمها ناحية النقي وبكسرهما محل المدح والذم من الانسان وأصله الجسد وقد يطلق على عرقه يقال رائحة عرقه ذكبة أو متنة اه (قوله بضمين) الاولى حذفه لاصح له قوله بعد وتخفف فان المراد به تسكين الذال كما أن المراد بالتشغيل تحريكه بالضمين (قوله ويدخل فى الغاية جزء منهما) انما ذكره لان الاستصحاب غالبا لا يحصل بدون ذلك وليس المراد أن ذلك فرض لانه لو وضع نحو تجمع على حدود الفرائض لكفاه قطع ما وادعاء بعضهم انه لا يتم الفرض الا بدخول جزء من الغاية غير مسلم لما ذكرنا أفاده السيد ولم يذكره فيما رأيت حكم الشعر الذى بين الاذن والثرعة الذى يؤخذ بالمقط وذكرة الشافعية صريح بما قال الخطيب فى شرح أبي ثعالب أما موضع التحذيف فن الرأس لا اتصال شعره بشعر الرأس وهو ما ينبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والثرعة مسمى بذلك لان الاشراف والتساميح دون الشعر عنه لينسج الوجه وضابطه كما قاله الامام أن يضع طرف خبط على رأس الاذن والطرف الثانى على أعلى الجهة ويشترط هذا الخبط مستقيما فانزل عنه الى جانب الوجه فهو موضع التحذيف اه بالحرف قال محسبه المدائنى عن الاجهورى المراد برأس الاذن الجزء المهادى لاعلى العذار قريبان الوتد وليس المراد به أعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس بمهاديا لمبدأ العذار اه والظاهر أن المذهب كذلك لان التحذيف التام بما ذكرنا فاذ اغسل ما من أعلى الجهة على استقامة ووصل الى رأس الاذن الاعلى هو الغسل (قوله وعن أبي يوسف الخ) قال المصنف فى حاشية الدرر ظاهرا النقول أن ذلك خلاف مذهبه (قوله بعبارة النص) هى ما سبق من الكلام لاثبات

وبالضم الاسم وبالكسر ما يغسل به من صابون ونحوه والغسل اسالة الماء على المحل بحيث يتقاطر وأقله قطرتان فى الاصح ولا تكفى الاسالة بدون التقاطر والوجه ما يواجه به الانسان (وحده) أى جملة الوجه (طولا من مبدأ سطح الجهة) سواء كان به شعرا أم لا والجهة ما اكتسبه الجبينان (الى أسفل الذقن) وهى مجمع لحية والحي منبت اللحية فوق عظم الاسنان لمن ليست له لحية كسيفة وفى حقه الى مالاتى البصرة من الوجه (وحده) أى الوجه (عرضا) بفتح العين مقابل الطول (ما بين شحمى الاذنين) الشهمة معلق القرط والاذن بضمين وتخفف وتنقل ويدخل فى الغابتين جزء منهما لاتصاله بالفرض واليباض الذى بين العذار والاذن فيفترض غسله فى الصحيح وعن أبي يوسف سقوطه بنبات اللحية (و) الركن الثانى غسل يديه مع مرفقيه (احد المرفقين) غسله فرض بعبارة النص

الحكم فثبت الحكم بهاشي ظاهر لا يحتاج الى مزيد تأمل (قوله لان مقابلة الجمع الخ)
 قاعدة أغلبية تتبع القرائن والالاتقض بنحو ليس القوم ثيابهم (قوله والمرفق الثاني)
 لوجه دل الكلام في اليد كما كان أولى وهو الذي في كلام غيره (قوله بدلالته) الثابت
 بالدلالة حكم ثبت بمعنى النص لغة والمراد أنه ثبت بالمعنى الذي يعرفه كل صامع يعرف اللغة من
 غير استنباط لحكمة الضرب المعلوم من حرمة التأفيف للوالدين فإنه حكم استنبط من المعنى
 الذي نهى بسببه عن التأفيف الذي هو الايذاء (قوله والاجماع) قال في البحر لا طائل في هذا
 الكلام بعد انعقاد الاجماع (قوله وقلبه) وبه ما قرئ في قوله تعالى وبهي لكم من أمركم
 صر فقا قراءتان سبعيتان وبقيت لغة ثالثة فتح الميم والفاء كقصد يسمى به لان الانسان يرتفع به
 عند الاتكاء ولو خلق له يدان على المنكب فالتامة هي الاصليّة وما حاذى من الزائدة محل
 الفرض غسل وكذا كل ما كان من بقاء على اعضاء الوضوء كالاصبع الزائدة والكف الزائدة
 والسلمة وما لا فلا بل ينسب (قوله وقراءة الجز للمجاورة) قال ابن مالك في شرحه كتابه
 المسمى بالعمدة تنفرد الواو بجوار العطف على الجوار خاصة اهـ فالارجل مغسولة على كلتا
 القراءتين ولا يجوز المسح عليهما الا في حالة الضعف وفي الكساف انما عطفت الارجل على
 الرأس لانهم اتمسح بل للتنبيه على وجوب الاقتصاص في صب الماء عليهم لانهم اتغسل بصب الماء
 عليهم بدون غيرها فكانت مظنة الاسراف وحي بالكمعين اماطة لظن ظان انها موحدة لان
 المسح لم تضرب له غاية في الشرع اهـ (قوله لدخول الغاية الخ) تعليل لم حذف تقديره انما
 قال مع لدخول الغاية في المغني في الآية المعبر فيها بالي وحاصله انهم ما في المال واحد وانما
 ثلثاهما ولم يجمعهما كالرافق لانه لو جمع لزم القسمة على الاحاد كالرافق فثناهما لافادة ان
 لكل رجل كعبين (قوله واشتقاقه من الارتفاع) الاولى أن يقول من التكعب وهو
 الارتفاع ومنه سميت الكعبة (قوله مسح ربيع رأسه) الربيع بضمين وقد تسكن الباء
 والرأس أعلى كل شيء وانما كان الفرض الربيع لان الباء لا تصاق والباءة تقارب الربيع في
 المقدار فاذا أمرت ادنى امر ارجعت يسمى مسح اصل الربيع فكان مسح الربيع ادنى
 ما يطلق عليه اسم المسح المراد من الآية وايضا قد تقر في الاصول ان الباء اذا دخلت على المل
 تعدى الفعل الى الآلة والتقدير امسحوا ايديكم برؤوسكم فيقتضي استيعاب اليد بالمسح دون
 الرأس واستيعاب اليد ملصقة بالرأس على ما ذكرنا لا يستغرق غالباً سوى الربيع فتعين مراد
 من الآية الكريمة وهو المطلوب (قوله ناصيته) هو المقدم والقذال كسحاب المؤخر
 والفودان مثنى فود كعود الجانبان (قوله وتقدير الفرض بثلاثة اصابع الخ) اي من اصغر
 اصابع اليد لان الاصابع اصل اليد حتى يجب بقطعة هادية كل اليد والملاث اكثرها
 رلاً كثر حكم الكل اهـ وبقيت رواية اخرى للكرخي والطحاوي واختارها القدرري وهو
 مقدار الناصية (قوله مردود) لانها غير المنصور رواية ودراية اما الاول فلنقل المتقدمين
 رواية الربيع وأما الثاني فلان المسح من المقدرات الشرعية وفيها بعة برعين ما قدر به كعدد
 ركعات الظهر مثلاً (قوله ومحل المسح ما فوق الاذنين) قال في الخاتمة فلو مسح على شعره ان
 وقع على شعر تحته رأس جاز وان وقع على شعر تحته جهة أورقبة لا يجوز لان ما على الرأس يكون

لان مقابلة الجمع بالجمع
 تقتضي مقابلة الفرد بالفرد
 والمرفق الثاني بدلالته
 تساويهما والاجماع وهو
 بكسر الميم وفتح الفاء وقابله
 لغة ملحق عظم العضد
 والزراع (و) الركن (الثالث)
 غسل رجله (قوله تعالى
 وارجله) ولقوله عليه
 السلام بعد ما غسل رجله
 هذا وضوء لا يقبل الله
 الصلاة الا به وقراءة الجز
 للمجاورة (مع كعبيه)
 لدخول الغاية في المغني
 والكعبان هما العظامان
 المرتفعان في جانبي القدم
 واشتقاقه من الارتفاع
 كالكعبة والكعب التي
 يدانها (و) الركن
 (الرابع مسح ربيع رأسه)
 لمسه صلى الله عليه وسلم لم
 ناصيته وقدر الفرض
 بثلاثة اصابع مردود وان
 مسح ومحل المسح ما فوق
 الاذنين فيصح مسح ربه
 لا ما نزل عنهم فلا يصح مسح
 أعلى الذوات

المشودة على الرأس وهو اصرار اليد على الشيء وشاير عاصبة اليد المبذولة العضو ولوبه - يد غسل عضو لا مصحه ولا يبال اخذ
من عضو وان اصابه ماء أو مطر قد رافق وض اجزاءه (وسببه) السبب ما أنقضى الى الشيء من غير تأثير فيه (استباحة) أي ارادة
فعل (ما) يكون من صلاة ومصر مصحف . وطواف (لا يحل) الاقدام عليه (الابه) أي الوضوء (وهو) أي حل الاقدام على الفعل

متوضئا (حكمه الديني)
المختص به المقام (وحكمه
الاخرى الثواب في الآخرة)
إذا كان بنيته وهذا حكم
كل عبادة (وشرط وجوبه)
أي التكليف به واقتراضه
ثمانية (العقل) اذ لا خطاب
بدونه (والبالوغ) لعدم
تكافئ الفاضل وتوقف صحة
صلاته عليه خطاب الوضع
(والاسلام) اذ لا يخاطب
كافر بفروع الشريعة
(وقدرة) المكلف (على
استعمال الماء) الظهور
لان عدم الماء والحاجة
اليه تنفيه حكما فلا قدرة الا
بالماء (الكافي) لجميع
الاعضاء مرة مرة وغيره
كالعدم (وجود الحدث)
فلا يلزم الوضوء على الوضوء
(وعدم الحيض و) عدم
(النفاس) بانقطاعهما
شرعا (وضيق الوقت) لتوجه
الخطاب مضيقا حينئذ
وموسعا في ابتدائه وقد
اختصرت هذه الشروط في
واحد هو قدرة المكلف
بالطهارة عليها بالماء (وشرط
صحته) أي الوضوء (ثلاثة)
الاول (عموم البشرة بالماء
الظهور) حتى لو بقي مقدار
مغزاة لم يصبه الماء من

من الرأس وله - ذال وحلف لا يضع يده على رأس فلان فوضع يده على شعر تحتة رأس حث اه
(قوله المشودة على الرأس) أي التي ادبرت ملفوفة على الرأس بحيث لو أرخاها اسكانت
مسترسلة أما لو كان تحتة رأس فلا شك في الجواز (قوله امرار اليد على الشيء) أي بلطف
(قوله اصابة اليد الخ) الاولى ما ذكره غيره بقوله وشرا عاصبة بل لم يستعمل في غيره سواء كان
المصاب عضوا أو غيره كشر وخف وسيف ونحو ذلك وسواء كانت الاصابة باليد أو بغيرها حتى
لو اصاب رأسه أو خفه خرقة مبتلة أو مطر أو ثلج قدر المفروض اجزاءه سواء مصحه باليد أم لا اه
(قوله ولوبه - يد غسل) هو ما عليه العامة وقال الحاكم الشهيد لا يجوز المسح به أيضا وصحه
في الايضاح لانه قد نص الكرخي في جامعه الكبير على الرواية عن الشيخين مفسرا مبالا فقال
انه اذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز الأبناء جدي لانه قد تهر به مرة وأقره في النهر
وفي نوح أفندي عن المجتبى المخطئون أي للعلماء كالمخطئون اه (قوله لا مصحه) يستثنى منه
الاذنان فيمسحان بما بقي من بلل الرأس (قوله ولا يبال اخذ من عضو) لانه يشترط في صحة
المسح أن لا يكون البال مستعملا ولما أخذت البلة من العضو صارت مستعملة بالانقصال
(قوله ما أنقضى الى الشيء) أي وصل اليه (قوله من غير تأثير فيه) خرج به العلة كالعلة قد فانه
علة مؤثرة في حل النكاح (قوله أي ارادة فعل ما يكون) هذا تفسير باللازم عرفا وأصل
المعنى طلب اباحة ما لا يحل الابه وأخذ المصنف الارادة من الطالب (قوله وشرط وجوبه)
أي لزومه على المكلف شرعا والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم
(قوله خطاب الوضع) هو جعل الشارع الشيء شرطا أو سببا أو مانعا أو صحاحا أو فاسدا
ولا يلزمه التكليف (قوله اذ لا يخاطب كافر بفروع الشريعة) هذا أقوال ثلاثة وصحح
الثاني أنهم مخاطبون بها اداء واعتقادا ونقلت أصحيتها الثالث أنهم مخاطبون بها اعتقادا
لا اداء واعتقادا اوسطها وحينئذ لا خلاف بين المتريدي والاشعري والثمره تظهر في زيادة
العقوبة للكافر على تركها اداء واعتقادا أو اعتقادا فقط وعدم العقوبة أصلا (قوله لان
عدم الماء) أي ولو حكما بأن لا يقدر على استعماله اعذر والاولى ان يزيد تجسسه اقبال الظهور
(قوله بانقطاعه - ما) تصوير لعدم وقوله شرعا يشمل ما اذا انقطع الدون العادة فانها تغتسل
وتصوم وتصلي ولا يقرب من أزواجها احتياطا فقول السيد لانقطاعها بتمام العادة ليس على
ما ينبغي افاده بعض الافاضل (قوله وضيق الوقت) هذا شرط للوجوب المضيق (قوله هو
قدرة المكلف بالطهارة) دخل فيه القدرة والعقل والبالوغ والاسلام ووجود الحدث وانقطاع
الحيض والنفاس وضيق الوقت فانه لا تكليف الا بذلك (قوله وشرط صحته) في حاشية
الاشباه للعموي شرط الصحة في العبادات عبارة عن سقوط القضاء بفعل وفيه تأمل واهل
تفسيره بالمقصود منه (قوله والثاني انقطاع ما ينافيه الخ) قد اجتمع في هذا شرط الوجوب
وشرط الصحة (قوله لتمام العادة) قد علمت مانيتها (قوله لا يصح الوضوء) أي الا اذا ثبت العذر

المفروض غم لم يصح الوضوء (و) الثاني (انقطاع ما ينافيه من حيض ونفاس) اتمام العادة (و) انقطاع (حدث) (قوله
حال الوضوء لانه يظهر وبول وسيلان ناقض لا يصح الوضوء (و) الثالث (زوال ما يمنع وصول الماء الى الجسد) بطروقه المتأهل

(كشع وشحم) فيسده لان بقاء دسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل وترجع الثلاثة لواحد وهو عموم المطهر شرعا للبشرة
 * (فصل) في تمام أحكام الوضوء * ولما لم يقدم الكلام على اللحية قال (يجب) يعني يفترض (غسل ظاهر اللحية الكثية)
 وهي التي لا ترى بشرتها (في أصح ما يفتي به) من التصحيح في حكمها القيامها مقام البشرة لتحول الفرض اليها ورجعوا عما قيل
 من الاكتفاء بثلاثها أو رباعها أو مسح كلها ونحوه (ويجب) يعني يفترض (إيصال الماء إلى بشرة اللحية الخفيفة) في المختار لبقاء
 المواجهة بها وعدم عسر غسلها وقيل يسقط لانعدام كمال المواجهة بالنبات (ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل من الشعر عن
 دائرة الوجه) لانه ليس منه اتصال ولا بد لا عنه (ولا) يجب إيصال الماء (إلى ما انكمه) ٤١ من الشفتين عند الانضمام

المعتاد لان المنضم تبع للفم
 في الأصح وما يظهر تبع
 للوجه ولا باطن العينين
 ولو في الغسل للضرر ولا
 داخل قرحة برقت ولم ينقل
 من قشرها سوى نخرج
 القبح للضرورة (ولو انضمت
 الاصابع) بحيث لا يصل
 الماء بنفسه إلى ما بينها (أو
 طال الظفر فغطى الأنفلة)
 ومنع وصول الماء إلى ماتحته
 (أو كان فيه) يعني الحمل
 المفروض غسله (ما) أي شيء
 (يمنع الماء) أن يصل إلى
 الجسد (كحجين) وشحم
 ورمص بخارج العين
 بنغمضها (وجب) أي
 افترض (غسل ماتحته)
 بعد إزالة المانع (ولا يمنع
 الدرن) أي وسخ الاظفار
 سواء للقروي والمصري
 في الأصح فيصح الغسل مع
 وجوده (و) لا يمنع (خره
 البراغيث ونحوها) كونهم

(قوله كشع وشحم) ويجزى وطيز وما ذكره بعضهم من عدم منع الطيز والحجين محمول على
 القليل الرطب ويمنع جلد السمك والخبز الموضوع الجاف والدرن اليابس في الأنف بخلاف
 الرطب قهس تاني ويمنع الرمص وهو ما جدد في الموق وهو مؤخر العين أو الماق وهو مقدمها
 إذا كان ينفق خارج العين بعد نغمضها (قوله عموم المطهر شرعا) لا يكون مطهرا الا عند عدم
 حيض ونفاس وحدث * (فصل في تمام أحكام الوضوء) * (قوله على اللحية) المشهور كسر
 اللام وجعل صاحب الكشف الفتح قراءة في لا تأخذ بطريق (قوله غسل ظاهر اللحية الكثية)
 وهي الكثيفة وانما زاد المصنف لفظ ظاهر إشارة إلى انه لا يفترض غسل ماتحت الطبقة
 العليا من منابت الشعر (قوله من الاكتفاء بثلاثها أو رباعها) غسلا أو مسحها برهان (قوله
 ونحوه) من مسح ملاقي البشرة أو عدم المسح أصلا وقال أبو عبد الله النجاشي حكمها كالخفيفة
 (قوله ولا يجب إيصال الماء إلى المسترسل) أي لا يجب غسله ولا مسحه بخلاف عندنا نهر نعم
 سن مسحه كما في منية المصلي قال شارحها ابن أمير حاج والذي يظهر استئذان غسله (قوله
 للضرر) هذه العلة تنجح الحرمة وبها صرح بعضهم وقالوا لا يجب غسلها من كل نجس ولو كان
 أعى لانه مضر مطلقا ولان العين شحم وهو لا يقبل الماء وفي ابن أمير حاج يجب إيصال الماء إلى
 أهداب العينين وموقهما اه (قوله للضرورة) ولعدم خروجه عن حكم الباطن بهذا القدر
 (قوله أي وسخ الاظفار) وكذا درن سائر الأعضاء بالاجماع كما في الحاشية والدرن لانه متولد
 من البدن كما في الفتح والبرهان (قوله في الأصح) وعليه الفتوى وقيل درن المدني يمنع لانه
 من الودك أي الدهن فلا ينقد الماء منه بخلاف القروي لان درنه من التراب والطين فلا يمنع
 نفوذ الماء (قوله كونهم الذباب) أي زرقه (قوله لنفوذ فيه لقلته) بل ولو منع دفعا للخرج
 كما في ابن أمير حاج ومثله في الخلاصة والبحر (قوله في المختار من الروايتين) وروى الحسن عن
 الامام انه لا يجب خاتية (قوله وكذا يجب تحريك القرط في الاذن) أي في الغسل (قوله
 شقوق رجليه) أي مثلا (قوله جازا مرار الماء على الدواء) وان ضره امرار الماء على الدواء
 مسح عليه وان ضره أيضا تركه وان كان لا يضره شيء من ذلك تعين بقدر ما لا يضره حتى لو كان
 يضره الماء البارد دون الحار وهو قادر عليه لزمه استعمال الحار ثم محل جواز امرار الماء

الذباب وصول الماء إلى البدن لنفوذ فيه لقلته وعدم لزوجه ولا ما على ظفر الصبغ من صبغ
 للضرورة وعليه الفتوى (ويجب) أي يلزم (تحريك الحاشية الضيقة) في المختار من الروايتين لانه يمنع الوصول ظاهرا وكان
 صلى الله عليه وسلم اذا توضأ حرك خاتمه وكذا يجب تحريك القرط في الاذن لضيق محله والمعتبر غلبة الظن لا إيصال الماء ثقبه
 فلا يتكلف لادخال عود في ثقب للخرج والقرط بضم القاف وسكون الراء ما يعلق في شحمة الاذن (ولو ضره غسل شقوق
 رجليه جاز) أي صح (امرار الماء على الدواء الذي وضعه فيها) أي الشقوق للضرورة (ولا يعاد الغسل) ولو من جنابة
 (ولا المسح) في الوضوء (على موضع الشعر بعد حلقه)

على الدواء اذا لم يزد على رأس الشقاق فان زاد تعين غسل ما تحت الزائد كما في ابن أمير حاج
ومنه له في الدعوى المجتبى لئلا يفتى أن يقيد بعدم الضرر كما لا يخفى أفاده بعض الأفاضل
(قوله اعدم طرق حدث) ولان الفرض سقط والساقط لا يعود * (فصل في سنن الوضوء)
(قوله ولو سيئة) منه ما وقع في حديث الطبراني من سن سنة حسنة فله أجرها ما عمل بها
في حياته وبعد مماته حتى ترك ومن سن سنة سيئة فعليه انها حتى ترك ومن مات مرا بطلا
في سبيل الله جرى له أجر المرابطين حتى يبعث يوم القيامة (قوله واصطلاحا الطريقة المساوكة
في الدين) أوضح منه قول بعضهم طريقة مساوكة في الدين بقول أو فعل من غير لزوم ولا انكار
على تاركها وليست خصوصية فقولنا طريقة الخ كالجنس يشمل السنة وغيرها وقولنا من غير
لزوم فصل خرج به الفرض وبلا انكار أخرج الواجب وقولنا وليست خصوصية خرج به
ما هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم كصوم الوصال اه (قوله على سبيل المواظبة) متعلق
بقوله المساوكة والمراد المواظبة في غالب الاحيان كما يفهم مما بعده (قوله وهي المؤكدة
ان كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها أحيانا) كالاذان والاقامة والجماعة والسنن الرواتب
والمضمضة والاستنشاق ويلقبونها بالسنة الهدى أى أخذها هدى وتركها ضلالة أى أخذها
من تكميل الهدى أى الدين ويتعلق بتركها كراهة واساءة قال القهستاني حكمها
كالواجب في المطالبة في الدنيا الا أن تاركه يعاقب وتاركها يعاقب اه وفي الجوهرية عن
القنية تاركها فاسق وجاحدها مبتدع وفي التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من الحرام
يستحق به حرمان الشفاعة لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك سنتي لم ينل شفاعتي وفي شرح المنار
للشيخ زين الاصح انه يأثم بترك المؤكدة لانها في حكم الواجب والاثم مقول بالتشكيك فهو
في الواجب أقوى منه في السنة المؤكدة اه وقيل الاثم منوط باعتياد الترك وصحح وقيل لا اثم
أصلا (قوله وأما التي لم يواظب عليها) كاذان المنفرد وتطويل القراءة في الصلاة فوق
الواجب ومسح الرقبة في الوضوء والتيامن وصلاة وصوم وصدقة تطوع ويلقبونها بالسنة
الرائدة وهي المستحب والمندوب والادب من غير فرق بينها عند الأصوليين وأما عند الفقهاء
فالمستحب ما استوى فعله مع تركه والمندوب ما تركه أكثر من فعله وعكس صاحب المحيط
والاولى ما عليه الأصوليون أفاده الشيخ زين في شرح المنار والسنة عند الحنفية ما فعله
صلى الله عليه وسلم على ما تقدم أو صحبه بعده قال في السراج ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو
واحد من أصحابه اه فان سنة أصحابه أمر عليه السلام باتباعها بقوله عليه السلام عليكم
بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وقوله عليه الصلاة والسلام أصحابي كالنجوم بأيهم
اقديتم اهتديتم (قوله وان اقترنت بوعيد الخ) ضيقه يقتضي أن الواجب من أقسام السنة
(قوله غسل اليدين) على الكيفية الاتية وأما جمعها في غسلة واحدة كل مرة فظن
صاحب المحيط أنه غير مننون وردّه ابن أمير حاج بأنه مننون واستدل عليه بعدة أحاديث تفيد
قال والذي تقتضيه الأحاديث انه اذا أراد غسل اليمنى منفردة يبدأ أولاً بصب الماء باليسرى
عليها ثم يغسل اليسرى منفردة أيضاً ويجمعها مع اليمنى ثانياً وانه اذا قصد الجمع بينهما في الغسل
من غير تفريق يصب باليمنى على اليسرى ثم يغسلهما معاً ولا شك في جواز الكل وأقره في البحر

اعدم طرق حدث به (و) كذا
(لا) يعاد (الغسل بقص
ظفره وشاربه) اعدم طرق
حدث وان استحب الغسل
* (فصل في سنن الوضوء)
(يسن في) حال (الوضوء
ثمانية عشر شياً) ذكر العدد
تسهيلاً للطالب لا المحصر
والسنة لغة الطريقة ولو
سنة واصطلاحاً الطريقة
المساوكة في الدين من غير
لزوم على سبيل المواظبة
وهي المؤكدة ان كان النبي
صلى الله عليه وسلم لم تركها
أحيانا وأما التي لم يواظب
عليها فهي المندوبة وان
اقترنت بوعيد لم يفعله
فهو للوجوب فيسن
(غسل اليدين الى الرسفين)

وفي الصحيح على البخاري هل الأفضل الجمع أم التفريق خلاف بين العلماء اه (قوله في ابتداء
الوضوء) تقديمه شرط في تحصيل السنة لانها آلة التطهير فيبدأ بتنظيفهما كما في الايضاح
وغیره والمراد الطاهر تان أما المتنجس تان ولو قلت النجاسة فغسلهما على وجه لا ينجس الماء
فرض فان أفضى الى ذلك تركه حتى لو لم يمكنه الاغتتراف بشئ ولو عند بل أو بغمه تيمم وصلى ولم
يعد كما في القهستاني وغيره قال في الكافي وهذا الفصل سنة تنوب عن القرض وقال في الفتح
بل هو فرض وتقدمه سنة قال في البصير وظاهر كلام المشايخ انه المذهب وأبعد السرخسي
فقال والاصح عندي انه سنة لا تنوب وبه قال الشافعي (قوله وسكون السين المهملة) وتنضم
ويقال بالصاد قاله العلامة قاسم في شرح النقاية واقدأحسن من قال

فعظم على الابهام كوع وما يلي * تخصره الكرسوع والرسغ ما وسطا

وعظم على ايهام رجل ملقب * يوع نخذ بالعالم واحذر من الغلط

(قوله وسواء استيقظ من نوم أو لا) فانه صح عنه عليه الصلاة والسلام انه غل يديه حال
اليقظة قبل ادخالهما الاناء والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل بغيره (قوله
فانه لا يدري أين بات يده) أي أين أوت يده فلا يختص بنوم الليل وجعله الامام أحد قاصرا على
نوم الليل دون نوم النهار (قوله واذالم يمكن امالة الاناء) كيفية الغسل على ما ذكره أصحاب
المذهب انه اذا كان الاناء صغيرا يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصب على كفه
اليمنى فيغسلها ثلاثا ثم يأخذ الاناء بيمينه ويصب على كفه اليسرى فيغسلها ثلاثا وان كان
الاناء كبيرا بحيث لا يمكن امالته فان كان معه اناء صغير رفع من الماء بذلك الاناء وغل يديه
كما بينا وان لم يكن معه اناء صغير يدخل أصابع يده اليسرى مضومة دون الكف ويرفع الماء
ويصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض فيغسل ذلك ثلاثا ثم يدخل يده اليمنى
في الاناء بالغاما يبلغ ان شاء الله ويفعل باليسرى كذلك اه (قوله صار الماء مستعملا) مخالف
لما في الخلية ونصها الحدث أو الخبث اذا أدخل يده في الماء للاغتتراف وليس عليها نجاسة
لا يفسد الماء وكذا اذا وقع الكوز في الحب وأدخل يده الى المرفق لا يصير الماء مستعملا اه
وتقييده في الخلية بالاغتتراف أي بنيت به فبدأ أنه اذا نوى الغسل يصير الماء مستعملا وبه صرح
في الدرر حيث قال فلو أدخل الكف ان أراد الغسل صار الماء مستعملا وان أراد الاغتتراف لا
اه واعلم أن المحكوم عليه بالاستعمال عند ارادة الغسل هو الملاقى ليد لا كل الماء ذكره
السيد ومعنى الاغتتراف نقل الماء من نحو الاناء ثم اذا صار في يده نوى به التطهير (قوله
والسجدة ابتداء) على ما من السنن المؤكدة هو ما في المبسوط ومحيط رضى الدين والصفحة
وغیرها واختاره القسري والطحاوي وصاحب الكافي وصححه المرحماني لقوله صلى الله
عليه وسلم لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه أبو داود والترمذي
والحاكم وهو محمول على نفي الكمال وقال في الهداية الاصح انها مستحبة وكأن وجهه ضعف
الحديث والظاهر أنه لا ينزل عن درجة الحسن لا اعتضاده بكثرة الطرق والشواهد فكان حجة
حتى ان الكمال أثبت به الوجوب كما أن وجوب الفاتحة ثبت بجملة وأما تعيين كونها في الابتداء
فدليله ما روى عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مس طهوره سمي الله تعالى ثم

في ابتداء الوضوء الرسغ
بضم الراء وسكون السين
المهملة وبالقين المعجمة
المفصل الذي بين الساعد
والكف وبين الساق
والقدم وسواء استيقظ من
نوم أو لا ولكنه آكد في
الذي استيقظ لقوله صلى
الله عليه وسلم اذا استيقظ
أحدكم من منامه فلا
يفسح يده في الاناء حتى
يفعلها ولفظ مسلم حتى
يفعلها ثلاثا فانه لا يدري
أين بات يده واذالم يمكن
امالة الاناء يدخل أصابع
يسراه الخلية عن نجاسة
متخلفة ويصب على كفه
اليمنى حتى ينقيها ثم يدخل
اليمنى ويغسل يسراه وان
زاد على قدر الضرورة
فأدخل الكف صار الماء
مستعملا (والسجدة ابتداء)

حتى لو نسيها فقد كره في خلافه يسمى لا تحصل له السنة بخلاف الكل لان الوضوء عمل واحد وكل لقمة فعل مستأنف
لقوله صلى الله عليه وسلم ٤٤ من توضأ وذكر اسم الله فانه يطهر جسده كله ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهر

يفرغ الماء على يده (قوله لا تحصل له السنة) وفي السراج انه يأتي به الا لا يخلو وضوءه عنها ومثله
في الجوهرية اي ليكون آتيا بالمندوب وان فاتته السنة كما في الدر وقالوا انهم اعتدوا غسل كل عضو
مندوبة ذكره السيد (قوله بخلاف الكل) فانه اذا أتى بها أثناء تحصل السنة في الماضي
والباقي كما ذكره الحلبي متعقبا الكمال في قوله انما تحصل السنة في الباقي فقط (قوله لقوله
صلى الله عليه وسلم الخ) الاولى في الاستدلال ما ذكرناه آنفا (قوله فانه يطهر جسده كله الخ)
لهل الثمرة تظهر في كثرة الثواب وقلة ولفظ هذا الحديث لا يعين البسالة ولذا قال في المحيط
لوقال نحو لا اله الا الله يصير مقبلا السنة قال ابن امير حاج ويؤيده حديث كل امر لا يبدأ فيه
بذكر الله انه فلو كبر أو هال أو وجد كان مقبلا السنة أي لأصلها وكما لها بما سبق ذكره السيد (قوله
بسم الله العظيم الخ) أي بعد آتيا به بالتعوذ قاله الوبري (قوله والحمد لله على دين الاسلام)
الذي في الخبرا زينة والحمد لله على الاسلام (قوله وقيل الافضل الخ) في البناية عن المجتبي لوقال
بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام فحسن لورود الاشارة أي بعد
التعوذ (قوله ويسمى كذلك قبل الاستنجاء) أي بالصيغة المتقدمة على الخلاف والذي سبق
انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلا قال بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والنجاس
اه وانما يسمى قبل الاستنجاء لانه مطلق بالوضوء من حيث انه طهارة وظاهر هذا انه قاصر على
الاستنجاء بالماء وبه قيد الزيلعي والاطلاق أولى كما لا يخفى ذكره بعض الافاضل وعلة
التسمية بعده عند الوضوء انه ابتداء الطهارة ذكره السيد (قوله والمراد الاول) أي فلا حاجة
الى تقدير مضاف (قوله لا صرتهم بالسؤال عند كل صلاة الخ) هذا لا يدل لمذهبنا بل لمذهب
الشافعي وانما الذي يدل لمذهبنا رواية النسائي عند كل وضوء وصحها الحاكم وذكرها البخاري
تعليقا في كتاب الصوم فلو ذكرها المؤلف مقتصر عليها لكان أولى (قوله ولما ورد أن كل
صلاة به الخ) وتحصل هذه الفضيلة في كل صلاة اذا ما بوضوء استمال فيه وان لم يستمكن عند قيامه
له الا انه من سنن الدين لا من سنن الصلاة على الاصح كما سئذ كره ان شاء الله تعالى (قوله ويذهب
أن يكون ايضا الخ) عبارة بعضهم والمستحب بل ان كان يابس او غسله بعد الاستيمالك لا يستمال به
الشيطان وأن يكون من شجر مر لم يكون أقطع للبلغ وأنى للصدر وأهنا للطعام وأفضله الاراك
ثم الزيتون ويصح بكل عود الا الرمان والقصب لمضرتهم ما وأن يكون طول شبر مستعملا لان
الزائد يركب عليه الشيطان اه (قوله لان الابتداء به سنة ايضا عند المضمضة) تكمها لا لا انقاء
وهو مختار شيخ الاسلام في ميسوطه (قوله والى الصلاة) محل الاستصحاب في ذلك اذا أمن
خروج الدم والافلا (قوله لقول الامام انه من سنن الدين) اختلف العلماء فيه هل هو من سنن
الوضوء أو الصلاة أو الدين والثالث اقوى وهو المنقول عن الامام كما ذكره العيني في شرح
البخاري وقوله في الهداية الاصح انه مستحب يعني في الوضوء لا مطلقا وعلله الكمال بأنه لم يرد ما
يصرح بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه عند الوضوء ثم قال فالحق انه من سنن الدين اه ولا
يستحب ان يؤذيه المواظبة عليه بل يفعله أحيانا كما يحسنه ابن امير حاج (قوله وفضل يحصل الخ)

الاموضع الوضوء والمنقول
عن السلف وقيل عن النبي
صلى الله عليه وسلم في لفظها
بسم الله العظيم والحمد لله على
دين الاسلام وقيل الافضل
بسم الله الرحمن الرحيم
اه موم كل امر ذي بال
الحديث ويسمى كذلك قبل
الاستنجاء وكشف العورة
في الاصح (والسؤال) بكسر
السين اسم للاستقبال وللمود
أيضا والمراد الاول لقوله
صلى الله عليه وسلم لولا أن
أشقى على أمتي لا صرتهم
بالسؤال عند كل صلاة أو
مع كل صلاة ولما ورد أن
كل صلاة به تفضل سبعين
صلاة بدونه ويذهب أن يكون
ايضا في غلط الاصبح طول
شبر مستويا قليل العقدة من
الاراك وهو من سنن الوضوء
ووقته المسنون (في ابتداءه)
لان الابتداء به سنة أيضا
عند المضمضة على قول
الاكثر وقال غيرهم قبل
الوضوء وهو من سنن الوضوء
عندنا لا من سنن الصلاة
فتحصل فضيلته اسكل صلاة
أداهها بوضوء استمال فيه
ويستحب لتغير القم
والقيام من الصوم والى
الصلاة ودخول البيت

أى فيترتب عليه الثواب الموعود (قوله عند فقده) لا عند وجوده كفى الكافي (قوله يجزئ
 من السؤال الاصابع) من البذل (قوله التشويص بالمسحاة والابهام سوالك) التشويص الدالك
 باليد ذكره في القاموس في جملة معان وكيفية كفى ابن أمير حاج أن يدأ بالابهام من الجانب
 الايمن يسار فوقاً وتحتاً ثم بالسبابة من الايسر كذلك اهـ (قوله ويقوم الملك مقامه للنساء) من
 المعلوم انه لا يحصل الثواب لهن الا بالنية ثم الظاهر انهن لا يؤمرن بالملك في ابتداء الوضوء
 كالسؤال للرجال ويجوز (قوله والسنة في اخذه أن تجعل خنصر يمينك الخ) ناقش ذلك
 العلامة نوح وقال ان المفاد من الاحاديث الابتداء من جهة اليمين وأما كون المسك باليمين
 فلا فينبغي أن يكون باليسار لانه من باب ازالة الاقدار وفيه انه حيث ثبت عن ابن مسعود فلا
 كلام ويستحب أن يدلك الاسنان ظاهرها وباطنها وأطرافها والحنك وهو باطن وأعلى الفم من
 داخل والاسفل من طرف مقدم اللحين وأخرج البخاري عن أبي موسى الأشعري أن النبي
 صلى الله عليه وسلم لم فوجده يستن بقول أع أع والسؤال في فيه كأنه يتقوع (قوله ولا يقبضه
 الخ) ولا يصح لانه يورث العصى ويكره يؤذ ويحرم بذي سم ويتلج الريق الصافي من الدم فانه
 نافع من الجذام والبرص ومن كل داء سوى الموت (قوله وجمع المعارف بالله تعالى
 الخ) من فضائله ما روى الأئمة عن علي وابن عباس وعطاء رضى الله تعالى عنهم أجمعين عليكم
 بالسؤال فلا تغفلوا عنه وأدعيوه فان فيه رضا الرحمن وتضاعف صلاته الى تسعة وتسعين ضعفا
 أو الى اربعة مائة ضعف وادامته تورث السعة والغنى وتيسر الرزق ويعطى القم ويشد اللثة
 ويسكن الصداع وعروق الرأس حتى لا يضرب عرق ساكن ولا يسكن عرق جاذب ويذهب
 وجع الرأس والبلغم ويقوى الاسنان ويجلو البصر ويصح المعدة ويقوى البدن ويزيد
 الرجل فصاحة وحفظا وعقلا ويظهر القلب ويزيد في الحسنات ويفرح الملائكة وتضاعف
 لنور وجهه وتشيعه اذا خرج الى الصلاة وتسعة فرحله العرش لقاءه اذا خرج من المسجد
 وتسعة فرحله الانبياء والرسول والسؤال مضطحة للشيطان مطردة له مصفاة للذهن مهضمة
 للطعام مكثرة للولد ويجيز على الصراط كالبرق الخاطف ويعطى الشيب ويعطى الكتاب باليمين
 ويقوى البدن على طاعة الله عز وجل ويذهب الحرارة من الجسد ويذهب الوجع ويقوى
 الظهر ويذكر الشهادة ويصرع الترع ويبيض الاسنان ويعطى النكحة ويبقى الخلق ويجلو
 اللسان ويذكر القطنة ويقطع الرطوبة ويحيد البصر ويضاعف الاجر ويغنى المال والاولاد
 ويعين على قضاء الحوائج ويوسع عليه في قبره ويؤتاه في حله ويكتب له أجر من لم يستنك
 في يومه ويفتح له أبواب الجنة وتقول له الملائكة هذا مقتد بالانبياء يقضوا نارهم ويلتقم هديهم
 في كل يوم ويفلق عنه أبواب جهنم ولا يخرج من الدنيا الا وهو طاهر مطهر ولا يأتيه ملك الموت
 عند قبض روحه الا في الصورة التي يأتي فيها الاولياء وفي بعض العبارات الانبياء ولا يخرج
 من الدنيا حتى يسقى شربة من حوض نينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الرحيق المختوم وأعلى
 هذه أنه مطهرة للقم مرصاة للرب قال بعضهم هذه الفضائل كلها صروية بعضها صر فوع
 وبعضها موقوف وان كان في اسنادها مقال فينبغي العمل بها لما روى من بلغه عن الله ثواب
 فطلبه أعطاء الله من ذلك وان لم يكن كذلك انتهى وبعض المذاهب كوراث يرجع الى بعض

(ولو) كان الاستقبال
 (بالاصبع) أو خرقة
 خشنة (عند فقده) أى
 السؤال أو فقد أسنانه
 أو ضرر بقمه لقوله عليه
 السلام يجزئ من السؤال
 الاصابع وقال على رضى
 الله عنه التشويص بالمسحاة
 والابهام سوالك ويقوم
 الملك مقامه للنساء لرقه
 بشرتهن والسنة في اخذه
 أن تجعل خنصر يمينك أسفله
 والبنصر والسبابة فوقه
 والابهام أسفله رأسه كما
 رواه ابن مسعود رضى الله
 عنه ولا يقبضه لانه يورث
 الباسور ويكره مضطجعا
 لانه يورث كبر الطحال وجمع
 المعارف بالله تعالى الشيخ
 احمد الزاهد فضائله
 مؤلف سماه تحفة السالك
 في فضائل السؤال

(والمضمضة) وهي اصطلاحاً شرب الماء بجميع أفعاله وفي اللغة التحريك ويسن أن تكون (ثلاثاً) لأنه صلى الله عليه وسلم
توضأ بمضمضة ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماء جديداً (ولو) تفضل ثلاثاً (بغرفة) واحدة أقام سنة
المضمضة لاستنشق (والاستنشاق) وهو لغة من النشق جذب الماء ونحوه بريح الأنف ٤٦

إليه واصطلاحاً إيصال
الماء إلى المارن وهو
مالان من الأنف ويكون
(بثلاث غرفات) للحدث
ولا يصح التثليث بواحدة
لعدم انطباق الأنف على
باقي الماء بخلاف المضمضة
(و) يسن (المبالغة في
المضمضة) وهي إيصال الماء
لرأس الخلق (و) المبالغة في
(الاستنشاق) وهي إيصاله
إلى ما فوق المارن (غير
الصائم) والصائم لا يبالغ
فيهما خشية إفساد
الصوم لقوله عليه الصلاة
والسلام بالغ في المضمضة
والاستنشاق الآن تكون
صائماً (و) يسن في الأصح
(تحليل اللبنة الكثيرة)
وهو قول أبي يوسف
رواية أبي داود عن أنس أن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يخلل لحيته وأظفاره
تفريتي الشعر من جهة
الأسفل إلى فوق ويكون
بعد غسل الوجه ثلاثاً
(بكف من ماء من أسفلها)
لأن النبي صلى الله عليه
وسلم كان إذا توضأ أخذ

(قوله وهي اصطلاحاً الخ) والادارة والمج ليس بشرط فلو شرب الماء عباً أجزاء ولو مصالاً كما
في الفتح لكان الأفضل أن يحمله لأنه ماء مستعمل كما في السراج (قوله وهو لغة من النشق)
محرك من باب تعب الشم (قوله واصطلاحاً الخ) أفاد أن الجذب بريح الأنف ليس شرطاً فيه
شراً بخلاف لغة نهر (قوله ولا يصح التثليث بواحدة) أي في الاستنشاق قالوا ويكفيه أن
يتفضل مضمض ثم يستنشق من كف واحدة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك لكان يفوته
أكمال السنة وأحسن ما يقال في فعله صلى الله عليه وسلم ذلك أنه لبيان الجواز كما في العمى
على البخاري ولو عكس لا يجزئه عن السنة ولا عن الفرض في الجنابة بالنظر إلى المضمضة
والفرق أن الفم ينطبق على بعض الماء فلا يصير الباقي مستعملاً بخلاف الأنف كما في
الجوهرة والشرع بلالية وغيرهما (قوله والمبالغة) فيهما هي سنة في الطهارة تن على المعقد وقيل
سنة في الوضوء واجبة في الغسل إلا أن يكون صائماً نقله القهستاني عن المنية وشارح الشريعة
عن صلاة البقال وأعلم أن المضمضة والاستنشاق سنتان مشتملتان على سبع سنن الترتيب
والتثليث والتجديد وفعلهما باليمين والمبالغة فيهما والمج والاستنشاق والحكمة في تقديمهما
على القروض اختباراً وأوصاف الماء لأن لونه يدرك بالبصر وطعمه بالفم وريحه بالأنف فمتى
لاختبار حال الماء بعد الرؤية قبل فعل الفرض به وقدمت المضمضة لشرف منافع الفم كما في ابن
أمير حاج (قوله وهي إيصال الماء لرأس الخلق الخ) هو ما في الخلاصة وقال الامام خواهر زاده
هي في المضمضة الغرغرة وهي تردد الماء في الخلق وفي الاستنشاق أن يجذب الماء بنفسه إلى
ما شئت من أنفه اه قال في البحر وهو الأولى والاستنشاق مطاوب والإجماع على عدم وجوبه
والمستحب أن يستنثر يده اليسرى ويكره بغير يد لأنه يشبه فعل الدابة وقيل لا يكره ذكره البدر
العمي والأولى أن يدخل أصبعه في فمه وأنفه قهستاني (قوله والصائم لا يبالغ) أي مطلقاً ولو
صوم نقل (قوله خشية إفساد الصوم) فهو مكروه كذا في شيء ومضغه (قوله ويسن في الأصح)
مقابله قوله وأبو حنيفة ومحمد يفضله (قوله وهو قول أبي يوسف) وأصح الروايتين عن محمد
(قوله كان يخلل لحيته) ولحيته الشريفة كانت كثرة غزيرة الشعر صلى الله عليه وسلم (قوله)
من جهة الأسفل إلى فوق) ويكون الكف إلى عنقه كما في القهستاني وابن أمير حاج وغيرهما
أي حال وضع الماء ويجعل ظهر كفه إلى عنقه حال التحليل كما في الحوى وإذا عات ما ذكر فلا
وجه للاعتراض على المؤلف في قوله من جهة الأسفل (قوله بكف ماء) متعلق بكون الذي
قدره الشارح (قوله وقال بهذا أمرني ربي) قال في الفتح وهو مغن عن نقل صريح المواظبة
لأن أمره تعالى حامل عليها ولم يكن واجباً لعدم تعليمه الأعرابي (قوله ولأنه لا كمال الفرض)
أي السنة وذكر باعتبار أن ما موربه وعبارته في الشرح أولى حيث قال وتكون السنة
لا كمال الفرض في محله وداخلها ليس بعمل لا قامته فلا يكون التحليل أكماً فلا يكون سنة اه

(قوله)

كف من ماء تحت حنكته فقال بهذا أمرني ربي عز وجل وأبو حنيفة ومحمد يفضله

لعدم المواظبة ولأنه لا كمال الفرض وداخلها ليس بعمل بخلاف تحليل الأصابع

(قوله لرواية أنس) هي الحديث المتقدم (قوله وفي الرجلين باصبع من يده) بينه الزاهد في القسبة بأن يحال بخصر يده اليسرى يمتدئ من خنصر رجله اليمنى من أسفل ويختتم بخصر رجله اليسرى كذا ورد ورجح النووي هذه الكيفية في الروض والكمال هنا مناقشة وكذا لابن أمير حاج فليرجع اليهما من رام ذلك (قوله ونحوه) قال في الشرح وما هو في حكمه اه اي وهو الماء الكثير والظاهر أنه في الماء الكثير الا كذا لا يقوم مقام التخليل الا بالتصريك وحسبته فلا فرق بين القليل والكثير بخلاف الجاري لانه بقوته يدخل الاثناء (قوله ويسن تثليث الغسل) أي المستوعب وفي البحر السنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الفرقان والمرة الاولى فرض والثنتان بعد هاستئان مؤكدتان على الصحيح كما في السراج واختاره في المبسوط وأيده في النهر بأنه لما توضع أصلي الله عليه وسلم مرتين قال هذا وضوء من توضع أعطاه الله كفلين من الاجر فجعل للثانية جزاء مستقلة فهذا يؤذن باستقلالها الا انها جرت سنة حتى لا يشاب عليها واحد ولو اقتصر على مرة ففيه اقوال فالثاني انه ان اعناده أثم والا لا واختاره صاحب الخلاصة وحمل في النهر على الفتح القولين المطلعين عليه والمراد انهم يسير فرقا بين ترك السنة وترك الواجب قاله ابن أمير حاج (قوله فقد تمدي) يرجع الى الزيادة وقوله وظلم يرجع الى النقصان فالنشر مرتب (قوله الا لضرورة) بأن زاد لظما فإنه قلبه عند الشك فلا بأس به لما ورد دع ما يريك الى ما لا يريك وما قبل انه لو زاد بنية وضوء آخر فلا بأس به أيضا لانه نور على نور منه في البحر بأن تكرار الوضوء في مجلس واحد قبل أن يؤدى بالاول عبادة مقصودة من شرعه كالصلاة وسجدة التلاوة ومسح المصنف كما ذكره الحلبي مكرره لانه اسراف محض وقوله في النهر يحمل عدم التكرار على الاعادة مرة والتكرار على التكرار مرة واحدة ولم يقل به أحد أفاده بعض الافاضل هذا ضرورة الزيادة وضرورة النقص بان لا يجتمع ما يكفي التثليث وقيد بالغسل لان المسح لا يسن تكراره عندنا كما في الفتح وفي الثانية وعندنا لو مسح ثلاث مرات بثلاث مياه لا يكره ولا يمكن لا يكون سنة ولا أدبا قال في البحر وهو أولى مما في المحيط والبدائع انه يكره ومما في الخلاصة انه بدعة اذ لا دليل على الكراهة (قوله مرة) قال في الهداية وما يروى من التثليث محمول عليه بماء واحد وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه ورجح في البرهان رواية الافراد على التثليث وله كيفيات متعددة وردت بها الاحاديث ذكرينة منها في البناء واختاره بعض اصحابنا رواية عبد الله بن زيد بن عاصم المتفق عليها وهي بمعنى رواية محمد في موطئه عن مالك مسح من مقدم رأسه حتى ذهب جميع ما الى قفاه ثم مدهما الى المكان الذي منه بدا ومن ثم قال الزيلعي والظاهر أنه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويمدهما الى قفاه على وجه مستوعب جميع الرأس ثم مسح اذنيه بأصبعيه اه واختاره قاضيان وقال الزاهد هكذا روى عن أبي حنيفة ومحمد اه قال في الثانية ولا يكون الماء بهذا مستوعبا لضرورة إقامة السنة اه ومما في الخلاصة وغيرها من أنه يضع على مقدم رأسه من كل يده ثلاثة اصابع ويمسك ابهاميه وسبابتيه ويجافي بطن كفيه ثم يضع كفيه على جانبي رأسه ففيه تكلف ومشقة كما في الثانية بل قال الكمال لا اصل له في السنة (قوله كسح الجبيرة والتميم) أي والخلف فانه لا يسن فيه التكرار (قوله لان وضعه) أي المسح للتحفيف أي بخلاف الغسل

ورجح في المبسوط قول أبي يوسف لرواية أنس رضي الله عنه (و) يسن (تخليل الاصابع) كلها للاصابع وقوله صلى الله عليه وسلم من لم يحال أصابعه بالماء خلاها الله بالنار يوم القيامة وكيفية في اليدين ادخال بعضها في بعض وفي الرجلين باصبع من يده ويكفي عنه ادخالها في الماء الجاري ونحوه (و) يسن (تثليث الغسل) فمن زاد أو نقص فقد تمدي وظلم كما ورد في السنة الا لضرورة (و) يسن (استيعاب الرأس بالمسح) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (مرة) كسح الجبيرة والتميم لان وضعه للتحفيف

(و) يسكن (مسح الاذنين

ولو بعماء الرأس لانه صلى

الله عليه وسلم (غرف)

غرفة فمسح برأسه وأذنيه

وان أخذ لهما ماء جديدا

مع بقاء البله كان حسنا

(و) يسكن (الدك) لفعله

صلى الله عليه وسلم بعد

الفصل بأمر اریده على

الاعضاء (و) يسكن (الولاء)

لمواظبة صلى الله عليه وسلم

وهو بكسر الواو المتابعة

بفصل الاعضاء قبل جفاف

السابق مع الاعتدال جدا

وزمانا ومكانا (و) يسكن

(النية) وهي لغة عزم القلب

على الفعل واصطلاحا توجه

القلب لا يجاد الفعل جرما

ووقتها قبل الاستحشاء ليكون

جميع فمه له قربة وكيفيتها

أن ينوي رفع الحدث

أو إقامة الصلاة أو ينوي

الوضوء أو امتثال الأمر

ومحلها القلب فان نطق

بهم يجمع بين فعل القلب

واللسان استحبة المشايخ

والنية سنة لتحصيل الثواب

لان المأمور به ليس الاغسلا

ومصحافي الآية ولم يعلمه النبي

صلى الله عليه وسلم للأمر

مع جهله وفرضت في التيمم

لانه بالتراب وليس ضربا

للحدث بالاصالة (و) يسكن

(الترتيب) سنة مؤكدة في

الصحيح وهو (كأنه صلى الله

فانه يثبت للتنظيف (قوله ويسكن مسح الاذنين) بان مسح ظاهرهما بالابهامين وداخلهما
بالسبابتين وهو المختار كما في المعراج ويدخل الخنصر بين في حجرهما ما ويحركهما كما في البحر عن
الحلواني وشيخ الاسلام (قوله مع بقاء البله) أقام مع فناءها بان رفع العمامة به ما فلا يكون مقبلا
للسنة الا بالتجديد (قوله ويسكن الدك) هو امر ارأيد على العضو مع اسالة الماء ذكره المحوى
في بحث الفصل وفي النهي عن منية المصلي هو امر ارأيد على الاعضاء المقصولة في المرة الاولى
اه قال ابن أمير حاج اصل التقييد بالمرة الاولى اتفاق مع انه سابقة في الوجود على ما بعدها
فهى به أولى لان السبق من أسباب الترجيح اه رايه الدك فرضا الا عند مالک والاوزاعي
فانهم ما شرطاه في صحة الوضوء والفصل (قوله لفعله صلى الله عليه وسلم) أى اياه فالمفعول
محذوف وقوله بأمر اریده تصوير للفعل (قوله قبل جفاف السابق) بأن يفصل الاخير قبل
جفاف الاول وفي السبب بالاشارة هو أن يفصل العضو الثاني قبل جفاف الاول اه فاعتبر
الثاني مع الاول لا الآخر مع السابق وهما طرفتان وفي المعراج عن الحلواني بتجفيف الاعضاء
قبل غسل القدمين لا يفعل لان فيه ترك الولاء قال في البحر أى بخلافه بعد الفراغ فانه لا بأس به
ويصدق الولاء في الفرائض والسنة كما أفاده السيد مرتبة بالمحوى في افادته قصره على
الفرائض (قوله مع الاعتدال جسا وزمانا ومكانا) فلو كان بدنه يتشرب الماء وكان الهواء
شديدا أو كان المكان حارا يجفف الماء سريره ما فلا يمتد نار كاله ولو كان طريا لا يجففه الا في مدة
مستطيلة وتأنى في الوضوء لا يكون آتيا بسنة الولاء (قوله وهي لغة عزم القلب على الفعل)
كذا قاله الجوهرى وهو خطأ اصطلاحا بخلافه كما هو دأبه لانه معناها التسرعى وأما معناها لغة
فليس في كلام أهل اللغة الا انها من نوى الشئ قصده وتوجه اليه والشارح عكس المعنيين
(قوله لا يجاد الفعل جرما) الفعل أعظم من فعل المأمورات وترك المنهيات ومدار الامر من عليها
لان المكلف به في النهي هو كف النفس على الرأى لكن اعتبار النية للمترك انما هو لحصول
الثواب لا للخروج من عهدة النهي فان مجرد الترك فيه كاف فلا يستحق الوعيد (قوله
أو ينوي الوضوء) ولونوى الطهارة يكفيه عند البعض اعتبارا له بالتيمم قاله الزبلى (قوله
استحبه المشايخ) فالمراد أنهم استحبوه لجمعه مع القلب ولم يرد التلطف بها عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولا عن العصاة والتابعين والأئمة رضوان الله عليهم أجمعين (قوله والنية سنة) وقال
القدورى انها مستحبة (قوله لان المأمور به ليس الاغسلا ومصحفا) رجماء تفيد هذه العبارة أن
الوضوء المأمور به لا تشترط له النية قال المحوى والتحقيق أن الوضوء المأمور به يتأدى بغيرية
لان المأمور به حصوله لا تحصيله كسائر الشروط وفي الاشباه عن بعض الكتب الوضوء الذى
ليس بنوى ليس بمأمور به وليكنه مفتاح للصلاة اه فان أريد بالمأمور به ما يثاب عليه ارتفاع
التنافي (قوله ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم) الواو حالية والظاهر تأنيده لرجوعه الى النية
(قوله لانه بالتراب) أى وهو لم يعتبر مطهر اشترعا لا للصلاة وتوابعها الا في نفسه فكان التطهير
به تصديا محضا وفيه يحتاج الى النية كما في الفتح اول ان انقلبه نبي عن القصد والاصل أن يعتبر
في الامعاء الشرعية مما تنبى عنه من المصالح (قوله وهو كأنه صلى الله تعالى في كتابه) فيه ان الآية
خالية عن الدلالة على ذلك وانما جاء التخصيص من فعله عليه الصلاة والسلام (قوله لتعقيب

نعم الى في كتابه) ولم يكن فرضا لان الواو في الامر لطلق الجمع والفاء التي في قوله تعالى فاغسلوا تعقيب

بجمله الاعضاء (و) يس (البداية بالميامن) جمع ميمنة خلاف الميمرة في اليدين والرجلين لنزوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ ثم
قابله واجما منكم وصرف الامر عن الوجوب بالاجماع على استحبابه ٤٩ لشرف الميمنى (و) يس البداية بالفعل من

(رؤس الاصابع) في اليدين
والرجلين لان الله تعالى
جعل المرافق والكعبين
غاية الغسل فتمسكون
منتهى الفعل كما فعله
النبي صلى الله عليه وسلم
(و) يس البداية في المسح
من (مقدم الرأس و) يس
(مسح الرقبة) لانه صلى الله
عليه وسلم توضأ وأومأ بيديه
من مقدم رأسه حتى بلغ
بهما أسفل عنقه من قبل
قفاه و (لا) يس من مسح
(الحلقوم) بل هو بدعة
(وقيل ان الاربعة الاخيرة)
التي أولها البداية بالميامن
(منسوبة) وكان وجهه
عدم ثبوت المواظبة وليس
مسما

*(فصل من آداب الوضوء
اربعة عشر شيئا)*
وزيد عليها وهي جمع أدب
وعرف بأنه وضع الاشياء
موضعها وقيل بالخصلة
الجيدة وقيل الورع وفي
شرح الهداية هو ما فعله
النبي صلى الله عليه وسلم
مرة أو مرتين ولم يواظب
عليه وحكمه الثواب بفعله
وعدم اللوم على تركه وأما
السنة فهي التي واظب
عليها النبي صلى الله عليه

بجمله الاعضاء) من غير افادة طلب تقديم بعضها على بعض في الوجوه فهو كونه ذلك ادخل السوق
فاشترانا خبرنا واما حيث كان المقاد اعقاب الدخول بشراة ما ذكره الدليل لانا ما رواه البخاري
وأبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيمم فبدأ بأذنيه قبل وجهه فلما ثبت عدم الترتيب في التيمم ثبت
في الوضوء لان الخلاف فيه ما واحد وبهذا تعلم سقوط قول من قال وينبغي أن يكون واجبا
للمواظبة الى آخر ما قال (قوله ويسن البداية بالميامن) البداية بتبليغ اليدين والمذوا والهمز
وبدل ياء وهي لغة الانصار قال ابن رواحة

باسم الله وبه بديتا * ولو عبدنا غيرهما ثقينا

وقيل انه صلى الله عليه وسلم أنشد ذلك كما هو عند الحرث بن أسامة من طريق سليمان التيمي عن
أبي عثمان (قوله في اليدين والرجلين) وهما عضوان مضمولان فخرج العضو الواحد
كالوجه فلا يطلب فيه التيامن والعضوان المضموران كالاذنين والخفين قاله سنة مسندها معا
لذكره أسهل قال في الشرح اذا كان أقطع فانه يبدأ باليمين منها يعني من الخدين والاذنين
والخفين (قوله فتكون منتهى الفعل) أي والمنتهى لا بد له من مبدأ في العضو وقد فرغ غسل
جميعه فالبدء قوله (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) أي البداية المذكورة والكاف
لعله وعبارته في الشرح ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا اه وهي أوضح وأولى
(قوله البداية في المسح) وأما البداية في الغسل بصب الماء من أعلى سطح الجهة فقال ابن
أمير حاج انه أدب (قوله من مقدم الرأس) لما تقدم في الحديث (قوله لانه صلى الله عليه وسلم
الخ) مثله في الشرح والسيد وغيرهما وهو يقتضي ان مسح الرقبة مع مسح الرأس عند ذهاب
اليدين الى مؤخر الرأس وهو خلاف المتداول بين الناس وما في الفتح من أنه يستحب مسح
الرقبة بظهر اليدين اعدم استعمال بله ما فهم لان مفهومه ان بله باطنه ما مستعمله وليس
كذلك أفاده الحوى وروى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان اذا توضأ مسح عنقه ويقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من توضأ مسح عنقه لم يغفل بالا غلال يوم القيامة (قوله
وليس مسما) أي بل المواظبة ثابتة قال في الشرح وعند اختلاف الاقوال كان فعله اولى من
تركه اه وفيه انه لم يقل أحدي تركه وانما الخلاف في نأ كده واستحبابه فكان الاولى حذفها

(فصل من آداب الوضوء الخ) (قوله وزيد عليها) أوصلها في الخرائق الى نصف وستين
قاله السيد (قوله وقيل الورع) وقيل ما فعله خير من تركه وقيل ما يدح به المكلف
ولا يذم على تركه وقيل المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه اه من الشرح وكما هي متقاربة
(قوله هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم الخ) ويسمى بالنفل لانه زائد على الفرض وبالمستحب
لان الشارع يحبه وبالمندوب لان الشارع يثوابه وبالنطوع لان فاعله متبرع به قاله السيد
(قوله وأما السنة) أي المأوكة (قوله لا العقاب) أي اذا اعتاد الترك فعليه ان يتركه
ان ترك الواجب وقدر (قوله الجالوس في مكان مرتفع) المراد حفظ الثياب عن الماء
المستعمل كما ذكره الحال لا بقيد الجالوس في مكان مرتفع قاله السيد (قوله لانه حالة أربحي

ط ٧ وسلم مع الترك بلا عذر مرة أو مرتين وحكمها الثواب وفي تركها العقاب لا اله قباب فآداب الوضوء
(الجالوس في مكان مرتفع) فخر زاعن الغسالة (واسم مقبال القبلة) في غير حالة الاستنجاء لانها حالة أربحي

القبول الداعي فيها وجعل الاء الصغير ٥٠ على يساره والكبير الذي يفتنه من على يمينه (وعدم الاستمانة بغيره) ايقيم

القبول الداعي فيها) أي وهو مشغل على الادعية ولما روى مرفوعاً كرم الجاهل ما استقبل به
القبلة (قوله وعدم الاستمانة بغيره) قال الكرمانى لا كراهة في الصب ولا يقال انه خلاف
الاولى وساق عدة أحاديث دالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم فعله وضعف ما يدل على
الكراهة ومن كان يستعين على وضوئه بغيره عثمان رفعه ناس من كبار التابعين كافي العيني
على البخارى (قوله لتحصيل العزيمة) مراد بها الشئ الاقوى وليس مراد بها الحكم الذي
لم يبين على اعدار العباد فان التلفظ به لم يرد عن الشارع (قوله أى المنعول عن النبي صلى الله
عليه وسلم والصحابة والتابعين) قال ابن امير حاج سئل شيخنا حافظ عصره شهاب الدين بن حجر
العلاء قلانى عن الاحاديث التى ذكرت في مقدماته أى اللبث في أدعية الاعضاء فأجاب بأنها
ضعيفة والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في الفضائل ولم يثبت منها شئ
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لامن قوله ولا من فعله وطرقها كلها لا تخلو عن متهم
بوضع ونسبة هذه الادعية الى السلف الصالح أولى من نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حذر امن الوقوع في مصداق من كذب على متهمه ما فليقبل وأما مقدمه من النار وعن هذا قالوا كما
في التقريب وشرحه اذا أردت رواية حديث ضعيف بغير اسناد فلا تقبل قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وما أشبه ذلك من صيغ الجزم بل قل روى عنه كذا أو بلغنا أو ورد أو جاء أو
نقل وما أشبهه من صيغ القريض وكذا فيما نشتك في صحته وضعفه أما الصحيح فاذكره بصيغة
الجزم ويقع فيه صيغة القريض كما يقع في الضعيف صيغة الجزم قال الهندي وغيره ولم يثبت
منه الا الشهادتان بهذا الفراغ منه قاله السيد عن النهر (قوله والنسبة) أى استصحابها كما في
الفتح وأشار بقوله استصحابها الى ان المنوى واحد وهو امتثال الامر مثلاً (قوله وهكذا في
سائرهما) فيه قول عند غسل الوجه بسم الله اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه
وعند غسل اليمنى بسم الله اللهم اعطني كفاي يميني وحاسبي حساباً يسيراً وعند غسل اليسرى
بسم الله اللهم لاتعطني كفاي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه بسم الله اللهم اظلفي
تحت ظلي عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك وعند مسح اذنيه بسم الله اللهم اجعلني من الذين
يسمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه بسم الله اللهم أعق رقبتى من النار وعند
غسل رجله اليمنى بسم الله اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاقدام وعند غسل اليسرى
بسم الله اللهم اجعل ذنبي صفوراً وسعياً مشكوراً وتجاري ان تبوراه من الشرح (قوله
أي بعد كل دعاء) قوله وادخل خصره أى اتمه خصره وهو بكسر الخاء والصاد وقال
الفارسي الفصح فتح الصاد قال في المحيط ويدخل خصره في صمخ اذنيه ويحركها وهو مروي
عن ابى يوسف والصحاحان منى صمخ بكسر الصاد ويقال بالسين المهملة (قوله وتحررك
خاتمه الواسع) اما الضيق فان علم وصول الماء استحب تحريكه والا فترض قاله السيد
(قوله والامتناع) مثله الاستئثار (قوله لان وضوءه ينتقض الخ) أى وهو اذا توضأ في زمن
قبل الوقت فلا يجزئ ما أن يكون بين الوقتين وقت مهمل أو لافان كان بينهما وقت مهمل وتوضأ
فيه للوقت الثاني جاز ذلك عندهما وقال أبو يوسف وزفر لا يجوز قصد بدله إعادة الوضوء
في الوقت خروجاً من الخلاف وان لم يكن بينهما وقت مهمل وتوضأ في آخر الوقت للوقت الثاني

الجملة بنفسه من غير
اعانة غيره عليها بلا عذر
(وعدم التكلم بكلام
الناس) لانه يشغله عن
الدعاء بالمأثور بالاضمورة
(والجمع بينية التلب
وفعل اللسان) لتحصيل
العزيمة (والدعاء بالمأثور)
أي المنقول عن النبي صلى
الله عليه وسلم والصحابة
والتابعين (والسمية)
والنية (عند غسل كل
عضو) أو مصه فيقول
ناوباً عند المضمضة بسم الله
اللهم اعني على تلاوة
القرآن وذكرك وشكرك
وحنن عبادك وعند
الاستئثار بسم الله اللهم
أرني راحة الجنة ولا
ترحمي راحة النار وهكذا
في سائرهما ويصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم أيضاً كما
في التوضيع (و) من آدابه
(ادخال خصره في صمخ
اذنيه) بما في المسح
(وتحررك خاتمه الواسع)
للمبالغة في الفصل (و) كون
(المضمضة والاستئثار
باليد اليمنى) لضعفها
(والامتناع باليسرى)
لامتناعها (و) تقديم التوضؤ
قبل دخول الوقت مبادرة
للطاعة (لغير المذخور)
لان وضوءه ينتقض بخروج
الوقت عند ما يدخله عند زفر

وبه ما عند أبي يوسف (والإتيان بالشهادتين بعده) فأما... قبل لقوله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد يتوضأ

فيسبغ الوضوء ثم يقول
أشهد أن لا إله إلا الله وأن
محمد عبده ورسوله وفي
رواية أشهد أن لا إله إلا الله
وحده لا شريك له وأشهد
أن محمد عبده ورسوله إلا
فتحت له أبواب الجنة الثمانية
يدخلها من أي باب شاء
وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من قال إذا توضأ
سبحانك اللهم وبحمدك
أشهد أن لا إله إلا أنت
استغفرك وأتوب إليك
طبع بطابع ثم جعل تحت
العرش حتى يؤتى بصاحبها
يوم القيامة (وان يشرب
من فضل الوضوء فأما)
مستقبل القبلة أو قاعدا
لأنه صلى الله عليه وسلم
شرب فأما من فضل وضوئه
وماء زمزم وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لا يشرب من أحدكم فأما من
نسي قلبه تنقي وأجمع
العلماء على كراهته تنزيها
لا مرطبي لا ديني (وان
يقول اللهم اجعلني من
التوابين) أي الراجعين
عن كل ذنب والتسواب
مبالغة وقبل هو الذي كلما
أذنب بادر بالتوبة والتواب
من صفات الله تعالى أيضا
لأنه يرجع بالانعام على كل
مذنب بقبول توبته

لا يجوز اجتماعا فتجب إعادة الوضوء وحيدة فلا فائدة في وضوئه قبل الوقت قال السيد وهذه
أحدى المسائل الثلاث التي التفل فيها أفضل من الفرض الثانية إبراء المعسر أفضل من
إظهاره الثالثة البدء بالسلام أفضل من رده (قوله وبهما عند أبي يوسف) أي بأيهما وجد
(قوله والإتيان بالشهادتين بعده) ذكر الفريزي أنه يشير ببجاءته حين النظر إلى السماء
وسبب سبابة لأنه يسبب بها الأولى تسهيبا جهة كما نص عليه في شرح الشريعة وخصت
بذلك لما ذكره شراح المولود أن الله تعالى لما خلق آدم جعل نور محمد صلى الله عليه وسلم في صلبه
فكانت الملائكة تنف خلفه تعظم هذا النور فسأل آدم ربه عز وجل أن يحوله أمامه حتى
تستقبله الملائكة فجعله في جبهته ثم قال آدم اللهم اجعل لي من هذا النور نصيبا فجعله الله تعالى
في جبهته فصارت ينظر إليه وكان كذلك إلى أن نزل الدنيا واشتغل بأمر الملائكة فجعل في ظهره
كما كان أولا فاعطيت المسببة الشرف من وقتئذ وهذا أولى مما في السيد (قوله فيسبغ
الوضوء) أي يمسح الأعضاء بالماء من قواهم درع سابعة أي شاملة للبدن والمراد هنا الإحسان
(قوله وفي رواية) هي السلام (قوله يدخلها من أي باب شاء) وذلك اتعظيمه وتكريمه (قوله
طبع بطابع) أي ختم عليه بخاتم والمقصود بجعله نظيفة ويطرب عليه كثرة التواب (قوله
من فضل الوضوء) بفتح الواو والماء الذي يتوضأ به أي ما لم يكن صائغا (قوله أو قاعدا) أو
للتخسير قالوا ويقول عند شربه اللهم اشفي بشفائك وداوني بدوائك واعصمني من الوباء
والأمراض والأوجاع وفي الهندية يشرب طارة من فضل وضوئه (قوله لا يشرب من أحدكم
فأما) محمول على غير الخاتمين السابقين والمراد بالمبالغة في النهي عن هذا الفعل قال قتادة
روايه أنس قال كل ذلك أشد وأخبر وفي العناية ولا بأس بالشرب فأما ولا يشرب
ما شاوره شخص للمسافرة ذكره الحلبي (قوله وأجمع العلماء على كراهته تنزيها الخ) لأنهم
حكايه الإجماع فإنه لما تعارضت الأحاديث الدالة على النهي والأحاديث الدالة على الفعل
اختلف العلماء في المخلص من التعارض فمن قائل أن النهي ناسخ للفعل ومن قائل بالعكس ومن
قائل أن النهي ليس للتحريم بل للتنزيه لأنه لا مرطبي لا ديني وفعله لبيان الجواز ذكر ابن أمير
حاج (قوله أي الراجعين عن كل ذنب) فالمبالغة فيه من حيث الأعراض عن كل ذنب (قوله
وقيل هو الذي الخ) في هذا المعنى زيادة المبادرة (قوله بقبول توبته) متعلق بالانعام والأيام
للتصوير الأولية ولو زادوا وعطفه على الانعام لكان أولى وأقارب من أن التواب في
حقه تعالى بمعنى الموفق لها والذي يقبلها (قوله أي المتترهين عن الفواحش) وقيل الذين
لم يذنبوا وخير صاحب المنية بين أن يقول به تمام الوضوء أو في خلاله وكلا الأمرين حسن
كما قاله ابن أمير حاج قال غير أن الوارد أن يقول به تمام الوضوء متصلا بالشهادتين (قوله لدفع
القنوط) أي من المذنب (قوله والحجب) أي من المتطهر فان قلت إن جده من أحدهما
ينافي الآخر أجيب عنه بأن الواو بمعنى أو ولما تأنى أن يقول أن القنوط لا يتوهم مع طلبه أن
يكون منه فهو مندفع بالدعاء لا بالتقديم والحجب لا يتأني من المتطهر لأنه من البكائر وهو لم
يذنب أصلا ومن الفواحش وهو متتره عنها على أن مقام الدعاء لا يقال فيه ذلك فتدبر ويحتمل
أن الضمير في قدم يرجع إلى الله تعالى أي في قوله تعالى أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين

(واجهاني من المتطهرين) أي المتترهين عن الفواحش وقدم المذنب على المتطهر لدفع القنوط والحجب

(قوله انه لا يتوضأ بماء مشمس) لقوله عليه السلام لعائشة حين سحنت الماء لا تفعل يا حيرا
فانه يورث البرص اه من الشرح (قوله ولا يستخلص لنفسه انا الخ) اي لا يجعله لنفسه
خالصا من الشركة فقد سئل محمد بن واسع اي الوضوء ايسر أحب اليك أم من ماء عذرا ومن متوضأ
العامه قال من متوضأ العامة قال عليه السلام ان أحب الأديان الى الله تعالى السعة
الحنيفة اه من الشرح (قوله حنيفة) اي مائلا عن الأديان الباطلة (قوله سعة) يرجع
الى معنى سهلة او معناه مقبولة مرغوب فيها اي ومن سهاواتهم اعدم الاستخلاص (قوله وترك
التجفيف) في انار محمد بن ابي حنيفة عن حماد بن ابراهيم في الرجل يتوضأ فيمسح وجهه
بالثوب قال لا بأس به قال محمد بن ابي حنيفة لا بأس به قال محمد بن ابي حنيفة اه وفي الخاتمة
لا بأس للمتوضي والمغتسل ان يمسح بالتمديد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان
يفعل ذلك وهو الصحيح الا انه ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقصي فيبقى أثر الوضوء على الاعضاء اه
مختصا او وردت هذه أحاديث تدل على انه فعله عليه الصلاة والسلام وهذا كله اذا لم يكن حاجة
الى التثنية فان كانت فالظاهر انه لا يختلف في جوان من غير كراهة بل في استحبابه أو وجوبه
بحسب تلك الحاجة العارضة المتدفقة به قاله ابن امير حاج ثم قال وهذا في الحى أما الميت
فقتضى كلام مشايخنا انه مسح ثلاثا قبل اكله فيصير مثله اه (قوله وان تكون آنية
من خرف) فانه روى ان الملائكة تزور بيت من آنية من خرف من المسكين (قوله وغسل عرونها
ثلاثا ليتيقن الطهارة) (قوله ووضعه على يساره) ليصب منه على يمينه وتقدم له ما يفيد ذلك
(قوله لأرأسه) تخاميا عن نقاط الماء المستعمل وقوله حالة الغسل أى حالة ارادة الصب
للفعل ولا يظهر حال الغسل الحقيقي لان اليدين مشغولتان بغسل الاعضاء (قوله وما شئت
الخاتم) تقدم ما يفيد (قوله اطالة للفترة) المراد بها ما يعم التحجيل واطالة الفترة تكون بالزيادة
على الحد المحدود ككافي البحر وأما التحجيل فقال في شرح الشريعة انه يغسل الذراعين انصف
العضدين والرجلين لنصف الساقين اه (قوله استعداد الوقت آخر) لو قال لوضوء آخر لكان
أولى ايم الوضوء على الوضوء في وقت واحد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه الديلمي
في مسند الفردوس (قوله كتب في ديوان الشهداء) الديوان بالكسر ويفتح بمجم الصف
والكتاب يكتب فيه اهل الجيش واهل العظيمة وأول من وضعه عمر رضى الله عنه قاموس
فالمراد انه يكتب اسمهم في محل كتابتهم والمراد منه ومعاقبه ان يعطى نوابهم وان
تفاوتت الكيفيات (قوله حشره الله محشر الانبياء) بكسر الشين وتفتح محل الاجتماع اي
واذا اجتمع معهم في مجدهم لا يضام لان مصاحب الكرام لا يضام (قوله ولما ذكره الفقيه أبو
اللائق في مقدمته) ذكره المصنف في كبره قال في المقاصد الحسنة حديث قراءة فانزلناه عقب
الوضوء لا أصل له انتهى ويعنى به ما ذكر في المقدمة ولفظه يدل على وضعه
(فصل في المكروهات) يقال كره الشيء يكرهه من باب جمع كره وكرهه بالضم وكراهية بالتخفيف
والثبوت اذا لم يحبه قاموس والمكروه عند الفقهاء نوعان مكروه تحريرا وهو المحمل عند
اطلاقهم الكراهة وهو ما تركه واجب ويثبت بما يثبت به الواجب كافي الفتح ومكروه تنزيها
وهو ما تركه أولى من فعله وكثيرا ما يطلقونه فلا بد من النظر في الدليل فان كان نهيا ظاهريا يحكم

ومن الأدب انه لا يتوضأ بماء
شمس لانه يورث البرص
ولا يستخلص لنفسه انا
دون غيره لان الشريعة
حنيفة سهلة مقبولة
صب الماء يرفق على وجهه
وترك التجفيف وان مسح
لا يبالغ فيه وان تكون آنية
من خرف وغسل عرونها
ثلاثا ووضعه على يساره
وضع اليد حالة الغسل على
عروته لأرأسه ونعاهد
موقيه وما تحت الخاتم
ومجاورة حدود الفروض
اطالة للفترة ومسل آنية
استعداد الوقت آخر وقراءة
سورة القدر ثلاثا لقوله
صلى الله عليه وسلم من قرأ
في أثر وضوئه انا أنزلناه في
ليلة القدر مرة واحدة كل
من الصديقين ومن قرأها
مرتين كتب في ديوان
الشهداء ومن قرأها ثلاثا
حشره الله محشر الانبياء
أخرجه الديلمي ولما ذكره
الفقيه أبو اللبث في مقدمته
(فصل) في المكروهات

بكرامة التحريم ما لم يوجد صارف عنه الى التنزيه وان لم يكن الدليل نهيا بل كان مقيدا للترك
 الغير الجازم فهي تنزيهية قاله صاحب البحر ثم المكروه تنزيهية الى الحيل اقرب اتفاقا كما
 في استحسن البرهان وأما المكروه وتحرر بما فقد محمد هو حرام ولم يطلعه عليه لعدم النص
 الصريح فيه والمشهور عن ما انه الى الحرام اقرب بمعنى انه ليس فيه عقوبة بالنار بل بغيرها
 كحرمان الشفاعة وفي التلويح من بحث الفقه المكروه تحرر بما يستحق فاعله محذور بدون
 العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة والواجب في رتبة المكروه تحرريا اه وقال الزيلعي من
 بحث حرمة الحيل القريب من الحرام ما تعلق به محذور دون استحقاق العقوبة بالنار بل
 العتاب كترك السنة المؤكدة فانه لا يتعلق به عقوبة النار ولا كمن يتعلق به الحرمان من شفعة
 النبي المختار صلى الله عليه وسلم (قوله ضد المحبوب) مراده ما يهيم المحبوب الواجب لتدخل
 كرامة التحريم (قوله والادب) فيه منافاة لما قدمه اول الادب من أن الادب لا يلام على
 تركه ومن جملته عدم التكلم والاستعانة وجعل الكرامة هنا تقابله وفي اللوم وجعل الاستعانة
 والتكلم بكلام الناس مكروهاين فليتأمل (قوله فلاحصرها) تفريع على قوله فيكره
 للموضي وقوله ستة أشياء بالنصب بالنظر للشرح لانه معمول لقوله بعدها (قوله لانه
 للتقريب) اي عدها ستة للتقريب للمبتدى (قوله الاسراف في صب الماء) الاسراف العمل
 فوق الحاجة الشرعية في فتاوى الحجة يكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد المسنون
 والقدر المعهود لما ورد في الخبر شرار امتي الذين يسرفون في صب الماء اه وفي الدرر ويكره
 الاسراف فيه تحريرا لوجوب الماء والنهر او الماء لوله اما الموقوف على من يتطهر به ومنه ماء المدارس
 فحرام اه (قوله فقال في الوضوء سرف) الذي في رواية احمد وابي يعلى والبيهقي في شعبه
 وابن ماجه في سننه فقال ارفى الوضوء بزيادة الواو والماء على مقدار تقديره اتقوا هذا وفي
 الوضوء سرف (قوله والتقيير) هو عدم باو غ الحدة المسنون فلو اقتصروا على ما دون الثلاث
 قيل بانهم وقيل لا وقيل بانهم بالاعتماد واعلم انه نقل غير واحد الاجماع على عدم التقدير في ماء
 الوضوء والغسل بل هو بقدر الكفاية لا اختلاف طباع الناس وعن عائشة جرت السنة عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع ثمانية ابطال وفي الوضوء رطلان اه
 وهما من المذبح الصاع (قوله يجعل الغسل مثل المسح) بأن يقرب الغسل الى حد الدهن
 لكن لا بد من أن يقطر ولو قطرتين حتى يكون غسلا والا فلا يصح الوضوء أصلا (قوله ويكره
 ضرب الوجه) أي تنزيها ومثله غيره من بقية الاعضاء كأي الدرر (قوله لما فاته شرف
 الوجه) ولان فيه انتصاح غسالة الماء المستعمل فالتحرر عنها أولى ولا يغمص عينيه ولا يقبض
 فيه شيئا بحيث تنكس حرة الشفتين ومحاجر العينين اي أطراف الاجفان ومنايات الهدب
 لوجوب اتصال الماء الى ذلك الحيل حتى لو بقيت منه لمعة لم يصبها الماء لا يصح الوضوء كأي
 الحلي (قوله فيلقية برفق عليه) أي يرسل الماء على الوجه من أعلى الجهة برفق ثم يدلك به
 (قوله ويكره التكلم بكلام الناس) ما لم يكن لحاجة تفوته بتركه قاله ابن اصرحاج (قوله لانه
 يشغل عن الادعية) ولاجل تحليص الوضوء من شوائب الدنيا لانه مقدمة العبادة وذكر بعض
 العارفين ان الاستحضار في الصلاة يتبع الاستحضار في الوضوء وعدمه في عدمه (قوله ويكره

(و) عما (يكره) المكروه
 ضد المحبوب والادب
 فيكره (للموضي) ضد
 ما استحب من الادب
 فلاحصرها بعدها (سنة
 أشياء) لانه للتقريب فيها
 (الاسراف في صب الماء)
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 اسعد الناس به وهو يتوضأ
 ما هذا السرف يسهو فقال
 أفي الوضوء سرف قال نعم
 وان كنت على نهر جار
 ومنه ثلاث المسح بماء
 جديد (والتقيير) يجعل
 الغسل مثل المسح فيه لان
 فيه تقويت السنن وقال
 عليه السلام خير الامور
 اوساطها (و) يكره ضرب
 الوجه به لما فاته شرف
 الوجه فلقية برفق عليه
 (و) يكره التكلم بكلام
 الناس لانه يشغل عن
 الادعية (و) يكره

(الاستعانة بغيره) لقول عمر رضي الله عنه راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماء لوضوءه فبادرت ان استقي له فقال ما
يا عمر فاني لا اريد ان يعينني على صلاتي احد (من غير مذر) لان الضرورات تبيح المحظورات فكيف بما لا يحظر فيه وعن الامام
الويري انه لا بأس به فان الخادم كان يصب على النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) في أوصاف الوضوء وقد ذكرها بهديان
سببه وشرطه وحكمه وركبته فكان (الوضوء على ثلاثة أقسام الاول) منها انه (فرض) كما قدمناه بدليله والمراد
بالفرض هنا الثابت بالقطي وأما المحدث ودوامه فله وما يفوت الجواز بفوته يشتمل على الفرض الاجتهادي كربع الرأس
ونزات آيته بالمدينة وقد فرض ٥٤ بمكة (على المحدث) اذا اراد القيام (للصلاة) كما أمر الله تعالى (ولو كانت) الصلاة

(الاستعانة بالخ) تقدم ما فيه وانه لا بأس به او اما حديث عمر فضعيف ولا يقاوى غيره مما يدل على
ثبوتها عنه صلى الله عليه وسلم أفاده بعض المحققين
(فصل) في أوصاف الوضوء (قوله الوضوء على ثلاثة أقسام) العدد لا يفيد الحصر فلا ينافي
انه قد يكون مكروها كالوضوء على الوضوء قبل تبدل المجلس الاول او ادائه عبادة لا تصح بدونه
به وقد يكون حراما كما اذا كان ذلك من ماء الوقف والمدارس (قوله والمراد بالفرض هنا
الثابت بالقطي) فالمراد بالوضوء من حيث هو بقطع النظر عن اجزائه (قوله والمقدار) عطف
تفسير (قوله فهو ما يفوت الجواز بفوته) اي فالمراد بالفرض بالنظر اليه الفرض الاعم وهو
ما يفوت صحة الشيء اذا عدم فيم القطي بالنظر الى اصل الغسل والمسح والعمل بالنظر الى
المقدار ولذا قال المصنف يشتمل الخ (قوله اذا اراد القيام) اي الشروع فليس المراد به ضد
العود فان المراد بالصلاة ما يعم النافلة وهي تصح من قعود (قوله وهو بفتح الطاء) الطهور
المصدر واسم ما يتطهر به او الطاهر المطهر قاموس (قوله ومثلها سجدة التلاوة) لقولهم يشترط
لها ما يشترط للصلاة (قوله ولما لم يكن صلاة حقيقة) يعني انه لما أشبه الصلاة من وجه دون وجه
قلنا وجوب الطهارة وعدم توقف صحته عليها (قوله ويجب بتركه دم في الواجب) اعلم انه اذا
طاف الفرض محدثا وجب دم وان كان جنباً فبدنة واذا طاف الواجب كالوداع او النقل محدثا
فصدقة وجنبا قدم فقوله فيجب بتركه دم في الواجب دم لا يتم فليتأمل (قوله كس
الكتب الشرعية) نحو الفقه والحديث والعقائد في تطهرها تعظيما قال الخواني انما لنا هذا
العلم بالتعظيم فاني ما أخذت الكاغد الا بطهارة والسرخسي حصل له في ليلة داء البطن وهو
يكرر درس كتابه فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة اه من الشرح (قوله الا التفسير) اي فلا
يرخص ولو كان التفسير اكثر وهو صادق بان يكون فرضا او واجبا لان عدم الرخصة يجامعها
فقول المصنف وهو يقتضي الخ فيه تأمل ونقل العلامة فوح عن الجوهرية والسراج ان كتب
التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها وله ان يمس غيره بخلاف المصحف لان جميع ذلك تبين
له اه (قوله للنوم على طهارة) ظاهره انه لا يأتي بذلك المندوب الا اذا أخذ النوم وهو متطهر
ولو تطهر ثم اضطجع واحداث فنام لا يكون آتيا به (قوله واذا استيقظ منه) بمبادرة للطهارة
(قوله لحديث بلال) حاصل معناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى منا ما انه دخل الجنة
و بلال امامه يسبح خشية انما له فسأله عن ذلك فقال اني كلما حدثت أتوضأ واصلى ركعتين

(نفلا) لان الله لا يقبل
صلاة من غير طهور كما تقدم
وهو بفتح الطاء وقال بعضهم
الاجودضه (و) كذا
(الصلاة الجنازة) لانها صلاة
وان لم تكن كاملة (و) مثلها
سجدة التلاوة (و) كذا الوضوء
فرض (لمس القرآن ولو آية)
مكتوبة على درهم او حائط
لقوله تعالى لا يمسه الا
المطهرون وسواء الكتابة
والبياض وقال بعض
مشايخنا انما يكره للمحدث
مس الموضع المكتوب دون
الحوادث لانه لم يمس القرآن
حقيقة والصحيح ان مسها
كس المكتوب ولو بالفارسية
يحرم مسه اتفاقا على الصحيح
(و) القسم (الثاني) وضوء
(واجب) وهو الوضوء
(للاطواف بالكعبة) لقوله
عليه السلام الطواف
حول الكعبة مثل الصلاة
الا انكم تتكلمون فيه
فن تكلم فيه فلا يتكلمون
الا بغيره ولما لم يكن صلاة

حقيقة لم توقف صحته على الطهارة فيجب بتركه دم في الواجب وبدنة في الفرض للجنابة وصدقة في النقل
يترك الوضوء كما ذكر في محله (و) القسم (الثالث) وضوء (مندوب) في أحوال كثيرة كس الكتب الشرعية ورخص مسها
للمحدث الا التفسير كذا في الدرر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون من القسم الثاني ونوب الوضوء (النوم على
طهارة) ايضا (اذا استيقظ منه) اي النوم (و) بجديده (لادامته عليه) لحديث بلال رضي الله عنه (ولا وضوء على الوضوء)

وسئل بعض الأفاضل هل يلبيس في الجنة تعالى فأجاب نعم مستدلاً بهذا الحديث (قوله إذا
تبدل مجلسه) أو أدى بالأول عبادة مقصودة من مشروعية الوضوء (قوله وبعد كلام غيبة)
لا حاجة إلى تقدير مضاف لأن الغيبة حقيقة في ذكرا لاخ وقوله بذكرا لاخ تصوير للغيبة وقوله
في غيبته الأولى حذفه لأنها كذلك في الحضور ولا تسمى غيبة إلا إذا كان صادفاً فيها وأما إذا
كانت كذباً فهتان قال الخازن وهو أشد من الغيبة وكان يكون بالقول تكون بغية من كل
ما يفهم منه المقصود ويحرم ذكرها باللسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها وتباجع عند
الشكوى من الظالم لمن له قدرة على انصافه وعند الاستعانة به على تغيير المنكر ورد العاصي
إلى الصواب وعند الاستفتاء بأن يقول للمفتي ظلمي فلان بكذا أو زوجي يفعل كذا وكذا وعند
تحذير المسلمين من الشر كبيان جرح المجروحين من الرواة والشيوخ وكالاخبار عن العيب
عند المشاورة في مصاهرة إنسان أو معاملته أو المسافرة معه وكالاخبار بعيب ما يشتريه وهو
لا يعلم به بل يجب وعند ذكر الفاسق بما يجاهر به لا بغيبه وعند التعريف بما أشتهر به من اللقب
كالاعتراف والاعتراف وعند الشفقة على المختاب وعند عدم التعمين فهي غمانية (قوله وكذب
الخ) وأما التعمير بض الكذب لغير ضرورة قبل يحرم لأن اللفظ ظاهره الكذب وإن احتمل
الصدق وقيل لا يحرم لأنه ليس بكذب لأنه مما يحتمل اللفظ وأعلم أن الاستعارة تفارق الكذب
من وجهين أحدهما البناء على التأويل والثاني نص القرائن على إرادة خلاف الظاهر نحو
رأيت أسداً في الحمام بخلاف الكذب كذا في شرح شرعة الإسلام (قوله اختلاف ما لم يكن)
أي افتراءه يقال خلق الأفك واحتملته وتحلفه افتراء وتخلق الكلام صنفه أفتاده في القاموس
(قوله واصلاح ذات البين) وأما دفع الظالم عن المظلوم ففي معنى الصلح بين اثنين وبعضهم جعله
رابعا (قوله التمام المضرب) لم يذكر هذا المعنى المحدث في القاموس وإنما قال التمام رفع الحديث
اشاعة وافساد أو ذكره معنى آخر اهـ (قوله وبعد كل خطبة) منها التسمية والتفاني
والتفاني والتسمية هي السب في الوجه كما في فتح الباري والتفاني ترك المحافظة على أمور الدين
سراً ومراعاتها علناً وأما التفاني فهو الود والطف وإن يعطى باللسان ما ليس في القلب فأدوس
وفي شرح التحفة للعيني هو الطف الشديد بالخارج عن العادة وقال المناوي هو الزيادة
في التودد وما ينبغي ليس يخرج ما عند الإنسان وفي مجمع الأنهر التفاني مذموم بخلاف التواضع
فانه محمود ومن الخطايا المداهنة وهي ترك الدين لاصلاح الدنيا وأما المداواة فهي بذل الدنيا
ومنه حسن العائنة والرفق لاصلاح الدين أو الدنيا أوهما معا وهي مباحة وربما استجبت اهـ
(قوله أقوله صلى الله عليه وسلم لم من غسل ميتاً الخ) فيه نظر فانه يدل على أن الميت يدوب المغسل
الغسل لا الوضوء وبه صرح الحلبي في الشرح الكبير على المنية قاله السيد (قوله ومن حمله
فأيتوضأ) أخذه الإمام أحمد فأوجب فيه غسل الوضوء خروجاً من الخلاف وعملاً بالحديث (قوله
وقبل غسل الجنابة) الظاهر أن الخبض والنفاس كالجنابة كذا بجهته بعض الأفاضل (قوله
والجنب عند إرادته كل الخ) أما الوضوء بين الجماعين وعند النوم فالمراد به الشرعي في قول
أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور كما في شرح البخاري للبدر العيني والمحافظة ابن
سحرا رواه البخاري عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام وهو جنب

إذا تبدل مجلسه لأنه نور
على نور وإذا لم يتبدل فهو
امراف وقيد بالوضوء لأن
الغسل على الغسل والتيمم
على التيمم يكون عبداً
(وبعد) كلام (غيبة)
بذكرك أخطأ بما يكره في
غيبته (وكذب) اختلاف
ما لم يكن ولا يجوز إلا في
نحو الحرب واصلاح ذات
الدين وارضاء الأهل (ونعمة)
التمام المضرب والتيمم
والنعمية السعادية بنقل
الحديث من قوم إلى قوم
على جهة الافساد (و) بعد
(كل خطبة وانشاد شعر)
فبج لان الوضوء يكفر
الذنوب الصغائر وقهقهة
خارج الصلاة لأنها حدث
صورة (وغسل ميت وحله)
لقوله صلى الله عليه وسلم
من غسل ميتاً فليغسله ومن
حمله فليؤضأ (ولو قتل
كل صلاة) لأنه أكل
أشأنها (وقبل غسل
الجنابة) لورود السنة به

(والجنب عند) ارادة (كل وشرب ونوم) معاودة (وطاء والغضب) لانه يطقه (و) لقراءة (قرآن) وقراءة (حديث وروايته) تعظيم الشرفهما (ودراسة علم) شرعي ٥٦ (واذان واقامة خطبة) ولو خطبة نكاح (وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيما

لحضرته ودخول مسجده
(وقوف بعرفة) لشرف
المكان وسماحة الله تعالى
للملائكة بالواقفين بها (والله
بين الصف والمروة) لاداء
للعباد وشرف المسكين
(و) بعد (كل طهر جزير)
للقول بالوضوء منه خروج
من الخلاف ولما عظمه فقال
(ولخرج من خلاف)
سائر العلماء كما اذا صلى
امرأة (أو فرجه يطن كفه
لتكون عبادة صحيحة
بالاتفاق عليها استبراء
لدينه فكذا جئت وان
ذكر بعضها بصفة السنة
في محله للفائدة التامة
بتوفيق الله تعالى وكرمه
(فصل) هو طائفة من
المسائل تغيرت احكامها
بالنسبة لما قبلها (ينقض
الوضوء) النقص اذا اضيف
الى الاجسام كنقض الحائض
براديه ابطال تأليفها واذا
اضيف الى المعاني كالوضوء
براديه اخر اجها عن اقامة
المطلوب بها والواقض جمع
ناقضة (اثنا عشر شيا) منها
(ما خرج من السيلين) وان
قل هي القبل والدير سيل
لكونه طريقا للخارج وسواء
المعتاد وغيره كالودعة والحصاة
(الاربع القبل) المذكور

غسل فرجه ونوا لاله لا ولا احد ومسلم والاربعة وابن حبان والحاكم والبيهقي في السنن
الكبرى اذا اتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليوضأ بينهما وضوءا زاد ابن حبان ومن بعده فانه
نشط للعود وقال أبو يوسف لا يستحب بينهما وله على ذلك دليل حات على بيان الجواز بينهما
الراويات ومشى الطحاوي على ان الامر بالوضوء في كل من معاودة الاصل والنوم منسوخ
واما الوضوء عند ارادة كل أو شرب فالمراد به اللغوي لما روى الطحاوي وأبو داود وابن ماجه
عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان يأكل وهو جنب
غسل يديه قال في شرح المشكاة وعليه جمهور العلماء وفي الخاتمة الجنب اذا اراد ان يأكل
أو يشرب المستحب له ان يغسل يديه وفاه وان ترك لا بأس به ولفظ خزائنة الاكمل وان ترك
لا يضرك وفي منية المصل اذا اراد الجنب الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل يديه وفاه ثم يأكل
أو يشرب لانه يورث الفقر اه اي لان الاكل والشرب بدون ما ذكر سبب للفقر قاله ابن امير حاج
(قوله والغضب) لقوله صلى الله عليه وسلم ان الغضب من الشيطان وان الشيطان خاق من النار
وانما طننا النار بالماء فاذا غضب احدكم فليتموضأ رواه الامام احمد وابوداود في الادب اي ولو
كان متوضئا فان استند الغضب ندب له الغسل قاله في مواهب القدير (قوله وقراءة حديث)
هي المتعارفة الآن من التكلم على ما فيه من فقه وغريب ومشكل واختلاف ولغة واعراب
(قوله وروايته) هي مجرد ذكر الاسناد والمقن (قوله وشرف المسكين) الصفا والمروة (قوله
للقول بالوضوء منه) هو قول الامام احمد (قوله وللخروج من خلاف سائر العلماء) ظاهره ولو
غير الاربعة (قوله كما اذا صلى امرأة) اي مشتهة غير محرمة فان مس المحرم وغير المشتهة لا ينقض
اتفاقا (قوله استبراء لدينه) اي طلب البراءة منه من القول بالاقتدار

(فصل) بمعنى فاصل او مفصول او ذو فصل مبتدأ او خبر (قوله هو طائفة من المسائل) اي
مطلقا وتقييده في الشرح بالفقه بخصوص المقام وزاد غير مترجمة بكتاب ولا باب (قوله
النقض الخ) فهو حقيقة في الاول مجاز في الثاني بجامع الابطال وقيل مشترك قاله السيد واصله
للا نقاض (قوله عن اقامة المطلوب بها) والمطلوب من الوضوء استباحة الصلاة وضوؤها (قوله
منها ما خرج من السيلين) افاد ان الناقض الخارج لاخر وجه لان الضد هو المؤثر في رفع ضده
وانما الخارج علة لتحقيق الوصف الذي هو النجاسة لذات الخارج ونه ط في عمل الضد في ضده
لانه هو العامل لانه لا يوصف بطهارة ولا نجاسة لانه معنى من المعاني وازافة النقص اليه
ازافة الى علة العلة والاولى اضافة الحكم الى نفس العلة (قوله وان كان ريحا لا نجاسة فيه)
الاولى ان يقول وان كان ريحا فليس منه نجاسة لانه بقيد فهو منه ان ريح الدير نجاسة
وليس كذلك كما افاد بعدد وحق ان المراد لا نجاسة فيه اي في القبل بمر عليها ريحه حتى يكون
ناقضا وهو الذي يفيد كلامه بعد (قوله فلا ينجز مبتل النياب) والاستنجاء منه بدعة (قوله
فينقض ريح المفضاة احتياطا) الاولى الواو والمراد بها من اختلطت لك بولها او غائطها بخلاف
من اختلطت لك بولها او غائطها فلا ينقض بالريح الخارج من امامها على الصحيح ويقتضى الاولى

والفرض (في الاصح) لانه اختلاف الاربع وان كان ريحا لا نجاسة فيه وريح الدير ناقضة بمرورها على النجاسة لان
عيناها طاهرة فلا ينجز مبتل النياب عند العامة فينقض ريح المفضاة احتياطا والخروج به في بولها على رأس الخرج

ولوا الى القافة على الصحيح
 (وَيَقْضِيهِ) أى الوضوء (ولادة
 من غير رؤية دم) ولا تكون
 نقسا في قول أبي يوسف
 ومحمد آخر وهو الصحيح
 لتعلق النقص بالدم ولم يوجد
 عليها الوضوء للطوبى
 وقال أبو حنيفة عليها الغسل
 احتياط لعدم خاؤه عن قليل
 دم ظاهر أو صحته في الفتاوى
 وبه أفتى الصدر الأشهد بدرجة
 الله (و) ينقض الوضوء
 نجاسة سائلة من غيرهما (أى
 السيلين لقوله عليه الصلاة
 والسلام الوضوء من كل دم
 سائل وهو مذهب المشقة
 المبشر بن الجنيعة وابن مسعود
 وابن عباس وزيد بن ثابت
 وأبي موسى الأشعري وغيرهم
 من كبار الصحابة وعبدور
 التابعين كالحنس البصري
 وابن سيرين رضى الله عنهم
 والسيلان في السيلين بالظهور
 على رأسهما وفي غير السيلين
 تجاوزا نجاسة الى محل يطالب
 تطهيره ولونديا فلا ينقض دم
 سائل في داخل العين الى جانب
 آخر منها بخلاف ما علب من
 الانف وقوله (كدم وقيح)
 إشارة الى ان ماء الصديد ناقض
 كماء الندى والسرة والاذن
 اذا كان لموضع على الصحيح

بحكمين آخرين أحدهما انها لا تحمل ان طاقها ثلاثا بوطء الثاني ما لم تحبل لاحتمال الوطء في
 الدبر والثاني حرمة جماعها الا ان يمكنه الوطء في القبل بلا تمعد وفي الهندية عن المحيط عد من
 النواقض سقوطه من أعلى اه قال بعض الفضلاء ولعله لعدم خلوه عن خروج خارج غالبا
 وهو لا يشترط رائلته غير المشكل فرجه الا آخر كالجرح وهو المعلوم عليه والمشكل ينتقض
 وضوءه بمجرد الظهور من كل (قوله ولوا الى القافة) بقصات وبوزن غرقة وهي ما يقطع في الختان
 (قوله لعدم خاؤه) اى المولود المعلوم من المقام او حال الولادة (قوله ظاهرا) اى في الظاهر اى
 ان الغالب ان لا يخلو النقص عنه فترى الغالب منزلة المتحقق (تنبيه) * ما سأل من السيلين
 انما بعد ناقضا للطهارة الحلي أما الخارج من الميت بعد تغيبه فيغسل ولا يعاد الغسل (قوله وفي
 غير السيلين) تجاوزا نجاسة الى محل الخ) والمراد ان تجاوزه ولو بالعصر وما شأنه أن يتجاوز ولو
 المتاع كالومضت علاقة فامة لات بحيث لو شقت اسال منها الدم كذا في الحلي (قوله الى محل)
 اعم من العضو والنوب والمكان (قوله يطالب تطهيره) بالغسل او المسح فينظم الموضع الذي
 سقط عنه حكم التطهير بعد ذلك قاله ابن الكمال (قوله ولونديا) فاذا نزل الدم الى قصبة
 الانف نقض صرح به في المراج وغيره لان المبالغة بايصال الماء اليها في الاس-تنشاق لغير
 الصائم مسنونة وفي البدائع اذا نزل الدم الى صماخ الاذن يكون حدثا اه وليس ذلك
 الا لكونه يشدب مسجبه في الوضوء ويجب غسله في الغسل (قوله فلا ينقض دم سائل في
 داخل العين الخ) وكذا ما سأل في باطن الجرح الى الجانب الاخر حقيقة التطهير
 فيها ممكنة وانما سقط حكمه للجرح (قوله كماء الندى والسرة الخ) قال في البحر
 الجرح والنقطة وماء السرة والندى والعين اذا كان لعله سواء في الاصح أى في النقض
 والظاهر أن القيد راجع الى الاربعة الاخيرة وعن الحسن أن ماء النقطة لا ينقض قال الحلواني
 وفيه توسعة لمن يدبر أو جدرى أو مجمل بالجم وهو ما يكون بين الجلد والعم وفي الجوهرية
 عن اليماني مع الماء الصافي اذا خرج من النقطة لا ينقض وفي المخرب هي بفتح النون وكسر
 الفاء وزن كلمة الجدرى وبكسر النون وسكون الفاء القرحة التي امتلات وحان قشرها
 والتمخريك لفة فيها ذكر العلامة نوح وفي التبيين ولو كان بعينه رمدا أو عيش يسيل منها
 الدموع قالوا يؤمر بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون صديدا أو قرحا قال العلامة
 الشافعي في حاشيته عليه قال الشيخ كمال الدين في فصل المستحاضة وأقول هذا التعليل يقتضي
 أنه امر استحباب فان الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض اذا اليقين
 لا يزول بالشك والله تعالى اعلم انما اذا علم انه صديد أو قيح من طريق غلبة الظن باخبار الاطباء
 او علامة تغاب على فان المبتلى يجب وفي المنية روى عن محمد أنه قال الشيخ اذا كان في عينه
 رمدا وتسيل الدموع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلاة لاني أخاف أن يكون ما يسيل منها
 صديدا فيكون صاحب عذراه ونقل شارحها عن الكمال ما نقله عنه الشافعي ثم قال شارحها
 وما يشهد لهذا اى لكونه امر استحباب ما في شرح الزايدى عقيب هذه المسئلة وعن هشام
 في جامعه ان كان قيحا فيك المستحاضة والاذن كالصحة وأما قوله دم ماء الجرح والنقطة وماء
 السرة والندى والعين والاذن ان كان لعله سواء ينبغي أن يحمل على ما اذا كان الخارج من

العين . تغيرا بسبب ذلك اه وفي الفتح عن التجنيس القرب في العين اذا سال منه ماء نقض لانه
 كالجرح وليس بدمع وهو بالتحريك ورم في الماقي اه وضبطه في الدرب فتح فسكون قال وهو عرق
 في العين يبقى ولا ينقطع اه قلت وهل يجري في دمع العين الصافي ما جرى في ماء النقطة من
 الخلاف والظاهر نعم اقدم الفرق قال العارف بالله سيدي عبد الغني القابلي وينبغي أن يحكم
 برواية عدم النقض بالصافي الذي يخرج من النقطة في كى الحصة وأن ما يخرج منها لا ينقض
 وان تجاوز الى محل بلطفه حكم التطهير اذا كان ما صافيا ما غير الصافي بأن كان محلا وطاهرا
 اوقح او صديده فانه ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوز العصابة والالم ينقض مادامت الورقة
 في موضع السكى معصبة بالعصابة وان امتلأت دما اوقح ما لم يسلم من حول العصابة أو ينفذ
 منه ادم اوقح سائل وأما ظهوره من غير أن يتجاوزها فذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض
 ولو حل العصابة فخرج الورقة والخارقة فوجد دما اوقح ما لولا الرباط لسال في غالب ظنه
 انقض وضوءه في الحال لا قبل ذلك لكون النجاسة انقضت عن موضعهما اما قبل حلها
 فالنجاسة في موضعهما لم تنفصل ولولم يكن قطع السيلان حقيقة او حكما كقطعه بالربط فهو
 معذور والا لا حتى لو كان لا يمنع العذر الا بالربط أو الحشو وجب ذلك نقله السيد (قوله وان لم
 يتغير) أشار به الى أنه لا فرق بين انواع التي سواء قام من ساعتها ام لا وقال الحسن اذا تناول
 طعاما او ماء ثم قام من ساعتها لا ينقض وضوءه لانه طاهر حيث لم يستحل والذي اتصل به قليل
 في فلا يكون حده فلا يكون نجسا وكذا الصبي اذا الرضع وقام من ساعتها لا يكون نجسا
 والصحيح انه حدث ونجس في الكل كما في الحلبي قبل وقول الحسن هو المختار كما في الفتح قال
 الزاهد وحل الاختلاف اذا وصل الى معدته ولم يستقر أمالوقاه قبل الوصول وهو في المرى
 فانه لا ينقض اتفاقا (قوله هو سودا مخترفة) قال في الشرح تفسير العاقي هو ما اشتدت حرته
 وجدوه سودا مخترفة اه قال السيد وان كان ما نمانقض وان لم يعل الفم عند الامام خلافا
 لمحمد هذا اذا كان صاعدا من الجوف وأما اذا كان نازلا من الرأس نقض قل أو كثر باتفاق
 اصحابنا اه عني (قوله اذا مل الفم في القي) واعتبر السيلان في غيره
 لان الفم يجاذب فيه دليلان أحدهما يقتضي كونه ظاهرا والآخر يقتضي كونه باطنا حقيقة
 وحكما أما الحقيقة فلانه اذا فتح فاه يظهر واذا ضم يهيطن وأما الحكم فلانه يفترض غسله في
 الغسل يجري عليه حكم الظاهر واذا ابتلع الصائم ريقه لا يقصد صومه بغيري عليه حكم الباطن
 فوفرنا على الدايين حكمه ما قلنا اذا كثر نقض فاعتبر خارجا وان قل لا ينقض فاعتبر باطنا
 في غير تبالريق (قوله بما في قعر المعدة) بفتح الميم واسكان العين قال في الشرح (قوله ومن
 دسة فلا الفم) قال في القاموس الدسع كاتفع الدفع والقيء والمال ثم قال والدسة ايضا
 الطبيعة والطفنة والمائدة الكريمة والقوة اه مختصر الخبث يد يكون معنى الدسة التي ووصفه
 بكونه يلا الفم احترازا عن القليل أو بمعنى الدفعة وانما ذكره بعد التي لدفع توهم انه لا ينقض
 الا ما كان كثيرا فاحشا (قوله وقهقهة الرجل في الصلاة) قيد الرجل اتفاقا لان المرأة كذلك
 بخلاف الصبي (قوله وخروج الدم) اهل المراد منه خروج من السيلان في غير قوله في صدر
 الحديث والدم السائل فان المراد به أن يكون من غيرهما ويكون دليلا على ان الخارج غير

(و) ينقضه (في طعام او ماء)
 و ان لم يتغير (أوعا)
 هو سودا مخترفة (أومرة) أي
 صفراء والنقض باحد هذه
 الاشياء (اذا مل الفم)
 لتصبه بما في قعر المعدة وهو
 مذهب الشيعة المأثورين
 بالحنيفة ولان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال فتوضأ قال
 الترمذي وهو أصح شيء في
 الباب واقوله صلى الله عليه
 وسلم بعد الوضوء من سبع
 من اقطار البول والدم
 السائل والقيء ومن دسة
 فلا الفم ونوم مضطجع
 وقهقهة الرجل في الصلاة
 وخروج الدم (وهو) أي
 حائل الفم (مالا يطبق
 عليه الفم لا يتكلف على
 الاصح) من التقاسيم فيه
 وقيل ما يمنع الكلام
 (ويجمع) تقديرا (متفرق
 الق)

(إذا اتحد سببه) عند محمد وهو الأصح فينقض ان كان قد زمل الفم وقال أبو يوسف ان اتحد المسكان وماء فم النائم ان نزل من الرأس فهو طاهر اتفاقا وكذا الصاعد من الجوف على المفتي به وقيل ان كان أصفر أو متقنفا فهو نجس (و) ينقضه (دم) من جرح بنفسه (غلب على البزاق) أي الريق (أو ساواه) احتياطاً ويعلم باللون فلا صفر ٥٩ مغلوب وقيل الحرة مساو وشديد ها غالب

والنازل من الرأس ناقض
يسبب لانه وان قل بالاجماع
وكذا الصاعد من الجوف
رقيقا وبه أخذ عامة المشايخ
(و) ينقضه (نوم) وهو فترة
طبيعية تحدث فتمنع
الحواس الظاهرة والباطنة
عن العمل بسلامة ماوعن
استعمال العقل مع قيامه
وهذا اذا (لم يتمكن فيه
المقعدة) يعني المخرج (من
الارض) باضطجاع وتوركه
واستلقاء على القفا ولو كان
مريضاً يصلي بالإيماء على
الصحيح وانقلاب على الوجه
لزوال المسكة والناقض
الحديث للإشارة اليه بقوله
صلى الله عليه وسلم العيمان
وكاء الله فاذا نامت العيمان
انطلق الوكاء وبه التنبه
على أن الناقض ليس النوم
لانه ليس حدثاً وانما الحدث
ما لا يحل وعنه النائم فأقيم
السبب الظاهر مقامه
والنعاس الخفيف الذي
يسمى به ما يقال عنه
لا ينقض والا فهو الثقيل
ناقض (و) ينقضه (ارتفاع
مقعدة) قاعد (نائم) على
الارض (قبل اتباعه) وان
لم يسقط (على الارض) في

المعتاد ينقض وإبراج (قوله اذا اتحد سببه) وهو الغنيان مصدر غفث نفسه بالثقل اذا
جاشت وهاجت (قوله وهو الأصح) هو قول محمد (قوله وقال أبو يوسف الخ) اعتبر أبو يوسف
اتحاد المجلس لان للمجلس أثر في جمع المتفرقات ولم يذ كر حكم الفرع في ظاهر الرواية واتفقا
انهم ما لو اتحد انقض أو اختلفا لم ينقض (قوله وماء فم النائم الخ) احتراز به عن ماء فم الميت
فانه نجس (قوله وكذا الصاعد من الجوف على المفتي به) ظاهره ولو كان بحيث لو جمع الماء
القم (قوله العيمان وكاء الله) قال في النهاية اصل سته بوزن فرس وجهه استاء كافر اس
فحذفت الهاء وعوضت عنها الهمزة فقبل است فاذا ردت الهاء وهي لامها وحذفت العين التي
هي التاء فحذفت الهمزة التي هي مع عوضها عن الهاء فقبل سته بفتح السين ويرى في الحديث
وكاء الله وفي قوله العيمان وكاء الله تشبيهه بليخ بفتح الهمزة على طريق الاستعارة بالكناية
واثبات الوكاء تخييل واستعمال العيمين في اللفظة مجاز مرسل علاقته التلازم لانه يلزم من
انفتاحهما اللفظة وحمل الوكاء على العيمين من التشبيه بليخ سواء كانا بمعنى اللفظة
أو بقرينة على معناه ما أو من باب الكناية أي اللفظة أو العيمان كرباط الذبر اه مدابغي في
حاشيته على الخطيب واعرابه بالحركات على الهاء لانهم الام الكلمة (قوله وانما الحدث ما لا
يحل وعنه النائم) رحمه في السراج واختاره الزيلعي مقتصر عليه وحكي في التوشيح
الاتفاق عليه وتفرع على الخلاف ما ذكره العلامة الشلبي في حاشية الزيلعي ونصه سئلت عن
شيخ به انقلا ربيع هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح أن
النوم نفسه ليس بناقض وأن الناقض ما يخرج ومن ذهب الى أن النوم نفسه ناقض لزمه نقض
وضوءه من به انقلا ربيع بالنوم والله تعالى أعلم اه (قوله الذي يسمع به) الباء جمع في مع وقوله
ما يقال أي أكثر ما يقال قال في الخاتمة النعاس لا ينقض الوضوء وهو قيل نوم لا يشبهه عليه
أكثر ما يقال ويجري عنده اه وظاهر المصنف كالحائنة انه لا يشترط الفهم والذي في الفتح عن
الدقاق والرازي ان كان لا يفهم عاقبة ما قيل عنده كان حدثاً وان كان لا يفهم حرفاً أو حرفين
يعني كلمة أو كلمتين لا اه ويظهر الفرق بين المبارتين في سماع غير لفظه والظاهر اعتبار السماع
نقطه (تنبيه) لا تنقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلا يحتاج أن يقال نومهم غير ناقض
كافي القهستاني فانه يقتضي تخصيص عدم النقص به فوضوهم تشرية لازم لكن ينبغي
أن يستثنى اغماؤهم وغشيم فانهم ناقضان على ما في المبسوط أفاده السيد وغيره وبحيث
فيه بعض الخذاق بأنه اذا كان الناقض الحقيقي المتحقق غير ناقض فالمحكمي المتوهم أولى على
أن ما في المبسوط ليس بصريح ولو سلم فيجوز على أنه رواية (قوله وينقضه ارتفاع مقعدة الخ)
فقيل ان اتبعه كما سقط فلا ينقض وان استقر نائماته اتبعه اتقضى لوجود النوم مضطجعا اه
قول الامام قال في التبيين وهو الظاهر وفي الفتح وعلمه الفتوى وفي المضمرات عن الزاد وهو
الصحيح في رواية الحسن وبه جزم في السراج (قوله وهو مرض يزيل القوى) بسبب امتلاء

الظاهر من المذهب لزوال المقعدة (و) ينقضه (اغماؤهم) وهو مرض يزيل القوى ويستقر العقل (و) ينقضه (جنون) وهو مرض
يُزيل العقل ويُرِيد القوى (و) ينقضه (سكر)

وتلزم الكلام لزوال القوة
 الماسكة بظلمة الصدر وعدم
 انتفاع القلب بالعقل
 (و) ينقضه (قهقهة) (مصل)
 (بالغ) (عدها أو هو أو هي)
 ما يكون مسموعا لجيرانه
 والضحك ما يسمعه هودون
 جيرانه يبطل الصلاة خاصة
 والتبسم لا يبطل شيئا وهو
 ما لا صوت فيه ولو بدت به
 الاسمان وقهقهة الصبي
 لا تبطل وضوؤه لأنه ليس
 من أهل الزجر وقبل تبطله
 (يقظان) لأنهم على الأصح
 (في صلاة) كاملة (ذات
 ركوع وسجود) بالاصالة
 ولو وجدت بالإجماع سواء كان
 متوضئا أو متيمما أو مغتسلا
 في الصحيح لكونها عقوبة فلا
 يلزم القول بتجزئة الطهارة
 واحترزنا بالسكامة عن صلاة
 الجنابة وسجدة التلاوة
 لمورد النص فلا ينقض فيها
 وان بطلنا (و) تنقض
 القهقهة في الكاملة (و)
 (نعم) فاعلمها (الخروج بها
 من الصلاة) بعد الجلو
 الأخير ولم يبق إلا السلام
 لوجودها في حرمة الصلاة كما في
 سجود السجود والصلاة صحيحة
 لقام فروضها وترك واجب
 السلام لا يمنع (و) ينقضه
 مباشرة فاحشة وهي (من
 فرج) أو دبر (بذكر منسوب

بطون الدماغ من الباطن البارد وتطول القوى المدركة والمحركة عن أنفعالها مع بقاء العقل مغلوبا
 والغشى بفتح فيه يكون أو بكسر الشين المجهمة مع تشديد الياء نوع منه وكلاهما ناقض وأما القهقهة
 فهو غير ناقض لحكمهم على العبادة بالصحة معه وإن لم يكن مكنائهم إلا طاقه بالصبي لأن عقله
 قد زال أفاده السيد (قوله وهو خفة الخ) قال بعضهم هو سرور يغلب على العقل بمباشرة بعض
 الأسباب الموجبة له فيمنع الإنسان عن العمل بموجب عقله من غير أن يزيله ولذا بقي أهلا
 للخطاب وقيل يزيله وتكليفه زجره والتحقيق الأول كما في البحر ولا فرق فيه بين السكر من محرم
 أو مباح فهو ~~ك~~ الانغماء إلا أنه لا يسقط عنه القضاء وإن كان أكثر من يوم وليلة لأنه يصنفه
 بخلاف الانغماء (قوله يظهر أثرها بالتقابل) هذا التمر يف باتفاق هنا كما في الحلبي كما أنه
 باتفاق في الإيمان أن من يذى ويخطئ في أكثر كلامه كما صرح به الزبائي في كتاب الحدود
 واختلاف في حده في باب الحد فقال الإمام هو أن لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجال من
 النساء لأن الحد عقوبة يمتثل لأمرها فيقترب منها السكر وقالوا هو أن يهذى في كلامه لأنه هو
 السكر في العرف قال في النهر وينبغي النقض بأكل الخبيث إذا دخل في مشيته اختلال
 (قوله لزوال القوة الماسكة) علة للخفة الموصوفة بما بعدهما وقوله وعدم انتفاع عطف على
 زوال (قوله بالعقل) هو في الرأس وشعاعه في الصدر والقلب أو بالقلب فالقلب يهتدي بنوره
 لتدبير الأمور وتبصر الحسن من القبيح قاله في الشرح (قوله وينقض قهقهة) هي ليست حدثا
 حقيقة والالاسنوي فيها جميع الأحوال مع أنها مخصوصة ببعضها وهو الموافق للقباض لأنها
 ليست بخارج فخرج يزل هي صوت كالبكاء والكلام وانما وجب الوضوء منها زجر أو عقوبة
 وعليه جماعة منهم الأبوسى وقبل بل حدث وتظهر فائدة الخلاف في جوازهم المصنف بعدها
 فمن جعلها حدثا منع كسائر الأحداث ومن أوجب الوضوء عقوبة جوز قال في البحر وينبغي
 ترجيح موافقة القياس لظاهر الأخبار التي هي الأصل في هذا الباب إذ ليس فيها إلا الأمر
 بإعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونها من الأحداث اهـ (قوله أو سموا) هو فيه إحدى
 روايتين وبها جزم الزبائي لأن حالة الصلاة مذكرة بخلافها في النوم (قوله وهي ما يكون
 مسموعا لجيرانه) ولو قل والمراد جيرانه في الصلاة ونحوهم (قوله وقيل تبطله) دون الصلاة وهو
 مروي عن سلمة بن شداد وعن أبي قاسم أنها تطهر ما فعله الثاني له أن يبقى على صلاته وفيه أن
 القهقهة ليست حدثا سمويا (قوله لأنهم على الأصح) لأن فعله لا يوصف بالجنابة كاصبي لكن
 تبطل صلاته لما ذكرنا وهو المذهب بجر (قوله في صلاة كاملة) ولو حكما كما إذا قهقهة في السجود
 أو من سبقة الحدث بعد الوضوء قيل أن يبقى (قوله أو مغتسلا في الصحيح) وعليه الجمهور كما في
 الذخائر الأشرفية وقال عاتقة المشايخ لا ينقضه لأنه ثابت في ضمن الفصل فإذا لم يبطل المتضمن
 بالكسر لا يبطل المتضمن بالفتح (قوله لا يكون عقوبة) أي لا يكون أحدنا عقوبة كما فلا يلزم القول
 الخ أفاده في الشرح (قوله لمورد النص) وهو ما روى مرسلًا ومسنودًا أنه صلى الله عليه وسلم
 قال من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة قال الكمال أهل الحديث اعترفوا بصحة
 مرسله وأما روايته مسندًا فمن عاتقة من الصحابة كابن عمر ومعه عبد بن أبي معبد الخراعي وأبي
 موسى الأشعري وأبي هريرة وأنس وجابر وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم أجمعين

بلا حائل يمنع حرارة الجسد وكذا مباشرة الرجليين والمرأتين ناقضة * (فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) منها (ظهور دم لم يسـل عن محله) لأنه لا ينجس جامدا ولا مائعا على الصحيح فلا يكون ناقضا (و) منها (سقوط لحم من غير سيلان دم) لطهارته وانفصال الطاهر لا يوجب الطهارة (كالعرق المذني الذي يقال له رسته) ٦١ بالفارسية كما في الفتاوى البرازية (و) منها

والمرسل الصحيح حجة عندنا فلا بد من العمل به كما في البرهان وغيره (قوله بلا حائل يمنع حرارة الجسد) صادق بأن لا يكون حائل أصلا وبأن يكون حائل رقيق لا يمنع الحرارة وكما ينقض وضوءه ينقض وضوءها كما في القنية وقال محمد لا ينقض الوضوء الا بخروج مذى وهو القياس وجه الاستحسان أن المباشرة الفاحشة لا تختص بخروج مذى غالباً والغالب كالتحقق وفي جمع الانهر قوله أقيس وقولهما أحوط

* (فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) * (قوله لأنه لا ينجس جامدا ولا مائعا) ينجس بتشديد الجيم من التنجيس أي لا ينجس ما أصابه جامدا كان أو مائعا عند أبي يوسف وهو الصحيح فلو أخذ بقطن وألقى في الماء القليل لا يفسده وعن محمد في غير رواية الاصول انه نجس قال الحنـد ادى والفتوى على قول الثاني فيما اذا أصاب الجامدات وعلى قول الثالث فيما اذا أصاب المائعات أفاده السيد (قوله فلا يكون ناقضا) لا يحسن ترتيبه على ما قبله بل يترتب ما قبله عليه لأنه اذا لم يكن ناقضا فلا يكون نجسا (قوله لطهارته) أي اللجم أي في حق نفسه أما في حق غيره فنجس لأن المنفصل من الحي ميتة (قوله كالعرق المذني) نسبة إلى المدينة المنيرة بقة لكثرة مياهها وبثرة تظهر في سطح الجلد تنفجر عن عرق يخرج كالودعة شيئا فشيئا وسببه فضول غليظة قاله السيد (قوله واقلة الرطوبة التي معها) لكنها نجس ما وقعت فيه من المائعات (قوله مطلقا) ولو من غير الماء ولو كان المصوس مشتمى وسواء كان المصيب الكف أو غيره بشهوة أو لا وفي السيد ويستحب غسل يده ان كان مستنجيا بغير الماء وحديث بسيرة ضعفه جماعة وهو من مس ذكره فايتموضأ قال في الفتح والحق أن كلام من الحديثين لا ينزل عن درجة الحسن لكن يترجح حديث طاق وهو الذي ذكره المصنف بأن أحاديث الرجال أقوى لأنهم أحفظ لأهل العلم واضبط ولذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد وقال ابن أمير حاج يمكن حمل حديث بسيرة على غسل اليدين وقد تقدم انه يستحب الوضوء للخروج من خلاف العلماء فان العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها (قوله والممس في الآية المراد به الجماع) فمره به ترجان القرآن وهو الذي قاله أهل اللغة قال ابن السكيت اللمس اذا قرن بالمرأة يراد به الجماع تقول العرب لمست المرأة أي جامعها ذكره السيد (قوله وهو طاهر) أي عندهما مطلقا لأنه براق حقيقة والبراق طاهر لأن الرطوبة ترقى أعلى الخلق فتصير براقا وفي أسفلها تغلظ فتصير باغما فلم يخرج من المعدة وأثن خروج منها فهو لزج صقيلا لا تخلله النجاسة وما يتصل به منها قليل وهو في التي عفو ولا يرد ما اذا وقع البلم في نجاسة حيث يتنجس لأن كلامنا فيما اذا كان في الباطن وأما اذا انفصل قلت ثخاته وازدادت رفته فتخلله النجاسة ولو كان مخلوطا بالطعام لا ينقض الا اذا كان الطعام غالبا بحيث لو انفرد ملا الفم أما اذا كان مغلوبا أو مساويا فلا وفي صلاة الحسن العبارة للغالب ولو استوى يابعد كل على حدة (قوله حتى تحقق رؤسهم) أي تحرك قال في القاموس

(خروج دودة من جرح واذن وانف) لعدم نجاستها ولقلة الرطوبة التي معها بخلاف الخارجة من الدبر (و) منها (مس ذكر) ودبر وفرج مطلقا وهو مذهب كبار الصحابة كـمرو على وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وصدور التابعين كالحسن وسعيد والثوري رضي الله تعالى عنهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه بدوى فقال يا رسول الله ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة فقال هل هو الاضة منك أو مضقة منك قال الترمذي وهذا الحديث أحسن ثنى في هذا الباب وأصح (و) منها (مس امرأة) غير محرم لما في السنن الأربعة عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ والممس في الآية المراد به الجماع كقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن (و) منها (في لا يملأ الفم) لأنه من أعلى المعدة (و) منها (في باخم ولو) كان (كثيرا) لعدم تخلل النجاسة فيه وهو

طاهر (و) منها (تسايل نائم أحقل زوال مقعده) لما في سنن أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينتظرون العشاء حتى تحق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضئون (و) منها (نوم مقعد) من الأرض (ولو) كان (مستندا إلى شيء) كحائط وسارية ووسادة بحيث (لو أنزل) المستند إليه (سقط) الشخص فلا ينقض وضوءه (على الطاهر) من مذهب أبي حنيفة (فيهما) أي في المصلين

هذه والتي قبلها بالاستقرار بالارض فيا من خروج ناقض منه رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو الصحيح وبه أخذ عامة المشايخ
وقال القدوري ينتقض وهو مروى عن الطحاوي (و) منها (نوم مصل ولو) نام (را كعاً أو ساجداً) إذا كان (على جهة) أي
صفة (السنة) في ظاهر المذهب بأن أبدى ضبعه وبجاف بطنه عن نخذه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالساً
أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه ٦٢ فإذا اضطجع استرخت مفاصله وإذا نام كذلك خارج الصلاة لا ينتقض به وضوءه في الصحيح

وان لم يكن على صفة السجود
والركوع المسنون انتقض
وضوءه (والله) سبحانه
(الموفق) بمحض فضله وكرمه
(فصل ما يوجب) أي يلزم
(الاعتسال) يعني الغسل
وهو بالضم اسم من الاعتسال
وهو غمام غسل الجسد
واسم للماء الذي يغتسل به
أيضاً والضم هو الذي اصطلح
عليه الفقهاء أو أكثرهم
وان كان الفتح أفصح وأشهر
في اللغة وخصوه بغسل
البدن من جنابة وحيض
وتفاس والجنابة صفة تحصل
بمخرج المني بشهوة يقال
أجنب الرجل إذا قضى
شهوته من المرأة واعلم انه
يحتاج لتفسير الغسل لغة
وشريعة وسببه وشروطه
وحكمه وركنه وسننه وآدابه
وصفته وعلمت نفسه
وسببه بأنه ارادة ما لا يحل
مع الجنابة أو وجوبه وله
شروط وجوب وشروط
صحته تقدمت في الوضوء
وركنه عموم ما أمكن منه
الجسد من غير حرج بالماء
الطهور ووجه حكمه حل
ما كان متمتعاً قبله والثواب
يفعله تقرباً بالصفة والسق

خفق النجم يخفق خفوقاً غاب وفلان حرله رأسه إذا نهض اه وبعض الصحابة حينئذ كان
يضع جانبه فينام ثم يقوم فيغسل كافي سنن البزار بأسناد صحيح وحل على التماس (قوله ولو نام
را كعاً أو ساجداً الخ) إبقاء بعض الاستعمال إذ لو زال كله لسقط فلم يتم الاسترخاء ولا فرق
بين أن ينعمد النوم فيها أو خارجها على المختار ويغسل في الفتح (قوله وان لم يكن على صفة
السجود والركوع المسنون انتقض) الأولى حذف الركوع فان بيان صفة السنة كما قدمه
قاصر على السجود ولان مجرد اتصاف بنصفه الأسفل وانها الأعلى مع عدم السقوط دليل
بقاء القوة الماسكة

(فصل ما يوجب الاعتسال) (قوله اسم من الاعتسال) أو من الغسل بالفتح مصدر غسل
من باب ضرب وبالكسر ما يـ... ل به من نحو صابون والفسالة بالضم ما غسلت به الشيء كافي
المصباح وذكر ابن مالك أنه إذا أريد بالغسل الاعتسال فالوجه الضم ووجهه أن مضموم الفين
اسم مصدر لا يغتسل ومفتوحهما مصدر الثلاثي المجرد (قوله وهو غمام غسل الجسد) أي غسل
الجسد التام والذي عبر به غيره غسل تمام الجسد (قوله واسم للماء الذي يغتسل به أيضاً) ومنه
ما في حديث ميمونة فوضعت له غسلأ قاله السيد وغيره (قوله وخصوه بغسل البدن الخ) هو
المعنى الاصطلاحي ذكره بعد بيان المعنى اللغوي وظاهره أنه لا يقال للغسل المسنون غسل
اصطلاحاً وفيه بعد (قوله والجنابة صفة الخ) أي لغة كذا في الشرح الا انه عبر فيه بحالة
والذي في القاموس والجنابة المني وقد أجنب وجنب وجنب واستجنب وهو جنب يستوى
فيه الواحد والجمع أو يقال جنبان وأجنب اه (قوله إذا قضى شهوته من المرأة) وإذا انزال
المني فبوافق ما قبله (قوله وسببه) بالنصب عطفاً على نفسه وقد علم ذلك في الوضوء (قوله
حل ما كان متمتعاً قبله) هو الحكم الذي وقوله والثواب يفعله تقرباً بهما والحكم الآخر
وقوله تقرباً بمرتب بقوله بفعله أي انما يشاب إذا فعله مقرباً (قوله خروج المني) بكسر النون
مشدداً الياء وقد تسكن مخففاً ههنا (قوله يشبه رائحة الطلح) أي عند خروجه ورأته
البيض عند بخره (قوله ومنى المرأة رقيق أصفر) فلما اغتسلت بالجنابة ثم خرج منها مني بدون
شهوة ان كان أصفر أعادت الغسل والافلا (قوله وهو الصاب) أي والترائب (قوله وكان
خروج المني من غير جماع) قيد به ليعتد بكون وجوب الغسل مضافاً إلى خروج المني إذ في الجماع
يضاف الوجوب إلى توارى الحشفة وان لم يخرج المني قاله السيد (قوله ولو بأول مرة بلوغ
في الأصح) وقبل لا يجب لانه صار مكلفاً بعده وقيد بقوله بلوغ لانه لو تحقق البلوغ أولاً من
غير انزال ثم انزل يجب الغسل من غير خلاف ولو كانت أول مرة (قوله وفي فكر ونظر وعبت)
عطف على احتلام (قوله وله ذلك) أي العبت بكسر (قوله ان كان أعزب) يقال فيه عزب

والآداب يأتي بيانها (يقترض الغسل بواحد) يحصل للانسان (من سبعة أشياء) أولها (خروج المني) وهو ما أبيض ثخين وظاهر
ينكسر الذكر بخروجه يشبه رائحة الطلح ومنى المرأة رقيق أصفر (الظاهر الجسد) لانه مالم يظهر لا حكم له (إذا انفصل عن
عقره) وهو الصاب (بشهوة) وكان خروجه (من غير جماع) كاحتلام ولو بأول مرة بلوغ في الأصح وفي فكر ونظر وعبت بكسر (قوله
ذلك ان كان أعزب

الدق الملازمة لها فاذالم
توجد الشهوة لا غسل كما اذا
حل ثقبلا او ضرب على صلبه
فقل منه بالاشهوة والشرط
وجودها عند انفصاله من
الصلب لا دوامها حتى يخرج
الى الظاهر خلافا لابي يوسف
سواء المرأة والرجل لقوله
صلى الله عليه وسلم وقد سئل
هل على المرأة من غسل اذا
هي احتلت فقال نعم اذا رأت
الماء وثمرة الخلاف تظهر
بما لو سكت ذكره حتى سكنت
شهوة فارسى الماء يلزمه
الفصل عند ابي حنيفة ومحمد
لا عند ابي يوسف ويقتضى بقول
ابي يوسف ان الضيف حشى
الهمة واذالم يتدارك مسكه
يقتضى باهم صفة المصل من
غير شربة وقراءة وتظهر
الثمرة بما اذا اغتسل في مكانه
وصلى ثم خرج بقية المني
عليه الفصل عندهم الا عند
وصلاته محبة اتفاقا ولو
خرج بهد ما بال وارضى
ذكره أو نام أو مضى
خطوات كثيرة لا يجب الغسل
اتفاقا وجعل المني وما
عطف عليه سببا للغسل مجاز
للمسحولة في التعليم لانها
شروط (و) منها (واري
حشفة) هي رأس ذكر آدمي
مشتكى حي

٣ يوجد في هذا النسخ هنا عبارة
وانها قوله مشتكى بقرا

وظاهر التقييد بـ عدم حيلة توج ولا في مدد منعه عن حيلته بـ بصر أو سفر (قوله وبه ينجو
رأساً برأس) عبارة البحر عن المحيط ولو أن رجلا عزب به فرط شهوة أنه يستقي بهلاج لتسكينها
ولا يكون مأجورا البتة ينجو رأساً برأس هكذا روى عن ابي حنيفة اه والمراد بقوله رأساً
برأس انه لا أجر له ولا وزر عليه (قوله يحنى منها) اى الوقوع في لواط أو زنا فيكون هذا
من ارتكاب أخف الضررين (قوله لا يلزم) اى فيحرم لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انما كبح
اليدهم و قال ابن جرير سألت عنه عطاء فقال مكره سمعت قوما يحشرون وأيديهم
حبالى فأظنهم هؤلاء وقال سعيد بن جبيرة عذب الله أمة كانوا يعبتون بهذا كبرهم وورد سبعة
لا ينظر الله اليهم منهم الناكح يده (قوله الملازمة لها) الذى فى الدر لم يذ كر الدق ليشمل مقي
المرأة لان الدق فيه غير ظاهر وأما اسناده اليه أيضا فى قوله تعالى خلق من ماء دافق فيحتمل
التغليب اه وهذا يمنع الملازمة (قوله سواء المرأة الخ) تعميم فى قول المصنف خروج المني
الى ظاهر الجسد وقيل يلزمها الفصل من غير رطوبة الماء اذا وجدت اللذة (قوله ويشتى بقول ابي
يوسف) عبارة فى الشرح أولى وهي الفتوى على قول ابي يوسف فى الضيف اذا استنحي من
أهل المحل أو خاف أن يقع فى قلبهم رية بان طاف حول بيتهم وعلى قولهما فى غير الضيف اه
ونقل بعضهم انه يفتى بقوله بالنظر الى الصلوات الماضية والمراد به ما فعلت حال الاستنجاء
أو خوف الرية وبقولهما بالنظر الى المستقبل والمراد به الذى اتقى عند أدائها ما ذكر رجوعا
الى قول الامام صاحب المذهب وهو حسن (قوله واذالم يتدارك مسكه) اى حتى خرج المني
من رأس الذكر بشهوة أى وقد استنحي أو خشى الرية وفى جعل الجاهل المجرد عن خوف
الرية عند ان تأكل لانه فى غير محله (قوله باهم صفة المصل) أى باهم رائبه أنه بهلى (قوله
وقراءة) المنع عنها ظاهرا لوجود الحدث الا كبر ولا يظهر فى التكبير لانه ذكر يجوز للجنب اللهم
الا أن يقال فى عدم الايمان به زيادة ما دع عن فعل الماهية واقتصار على الضرورة ما أمكن
والظاهر أن التسبيح والتشهد وسلام وبقى التكبير فى حكم التحريم واجتزأ (قوله فى
مكانه) أو تجاوز بخطوة أو خطوتين (قوله وارضى ذكره) أفاد تقييده انه اذا بال ولم يرتخ
الذكر حتى خرج المني بجري الخلاف فيه (قوله أو مضى خطوات كثيرة) قال فى البحر وقد
المنى فى المجتبى بالكثير وأطلقه كثير والتقييد أوجه لان الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ما
ذلك اه أى انقطاع مادة الاقل (قوله لانها شروط) أى الوجوب فإضافة الوجوب الى
الشروط مجاز كقواهم صدقة الفطر لان السبب يعلق به الوجود والوجوب والشرط يضاف
اليه الوجود فشارك الشرط السبب فى الوجود اه من الشرح فالجواز مجاز استعارة علاقته
المشابهة فى أن كلا يضاف اليه الوجود (قوله ومنها وارى حشفة) اى ان يبيب تمام حشفة فلو
غاب اقل منها أو اقل من قدرها من المقتطوع لم يجب الغسل كما فى القهستاني (قوله هي
رأس ذكر الخ) هذا التعريف لاحظ المصنف فيه المقام والا فالحشفة كفى القاموس وضوء
فى الدر ما فوق الختان وفى القهستاني هي رأس الذكر الى المقطع وهو غير داخل فى مفهومها
اه (قوله مشتكى) بصيغة اسم المفعول يدل عليه قوله فى المحرز ذكره لا يشتكى ولم يعبر
المصنف بالتقاء الختنبين لابتداء الابلج فى الدبر ولان الثابت فى الفرع محاذاتهم ما

بصيغة اسم الفاعل ان كان المراد الوجوب عليه وبصيغة اسم المفعول ان نظر الى وجوبه عليه او الرسم بساعد الثاني ولم يعبر
المصنف الخ اه

احترز به عن ذكر البهائم والميت ٦٤ والمقطوع والمصنوع من جلد والاصبع وذكر صبي لا يشتمى والبالغة يوجب عليها توارى

حشفة المراهق الغسل

(و) توارى (قدرها) أي الحشفة

(من مقطوعها) إذا كان

التوارى (في أحد سبيل آدي

حي) فيلزمهما الغسل ولو مكلفين

وبؤس به المراهق مخلقا ويلزم

بوطه صغيرة لا تشتمى ولم يفضها

لانها صارت عن مجامع في

الصحيح ولو فذ كره بخرقة

وأولجه ولم ينزل فالاصح انه

ان وجد حرارة الفرج

واللذة وجب الغسل والافلا

والاحوط وجوب الغسل

في الوجهين لقوله صلى الله

عليه وسلم اذا التقي الختانان

وغابت الحشفة وجب الغسل

انزل أول ينزل (و) منها (انزال

المنى بوطه ميتة أو بهيمة شرط

الانزال لان مجزئ وطئها

لا يوجب الغسل لقصور

الشهوة (و) منها (وجود

ماء رقيق بعد) الانتباه من

(النوم) ولم يتذكر احتلاما

عندهما خلا فالأبي يوسف

وبقوله أخذ خلف بن أيوب

وأبو الليث لانه مذى وهو

الاقيس وله ما مروي أنه

صلى الله عليه وسلم سئل عن

الرجل يجعد البلال ولم يذكر

احتلاما قال يغتسل ولان

النوم راحة تهيئ الشهوة وقد

برق المنى لعارض والاحتياط

لازم في باب العبادات وهذا

(اذا لم يكن ذكر متشيرا

لا التفاضل (قوله احترز به عن ذكر البهائم) محترز لا آدي وقوله والميت خرج بذ كراحي
وقوله والمقطوع خرج بالمشتى كما خرج به قوله وذكر صبي وقوله والمصنوع من جلد
والاصبع خرج بقوله رأس ذكر فهو من النسر المخطب (قوله يوجب عليه الخ) أي لا عليه
لكنه يمنع من الصلاة حتى يغتسل كما يمنع عن الصلاة محدثا حتى يتوضأ كما في الغلظة عن
الاصل وفي الثانية يؤمر به ابن عشر اعتيادا وتخالفا كما يؤمر بالطهارة والصلاة (قوله في أحد
سبيل آدي حي) يجامع مثله خرج غير آدي والميتة والصغيرة التي لا يجامع فلا يجب الغسل
بالجماع في هذه الاشياء ولا يفتقض الوضوء وانما يلزمه غسل ذكره كما في القهستاني من النواقض
وفي الدرر طوبى الفرج طاهرة عند أبي حنيفة اه أي فلا يلزمه غسل الذ كرايضا (قوله ويلزم
بوطه صغيرة لا تشتمى ولم يفضها) هذا هو الصحيح ومنهم من قال يجب مطلقا ومنهم من قال
لا يجب مطلقا فاده السيد (قوله فالاصح انه ان وجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل)
واللذة بالنصب عطف على حرارة اقتصر في السراج على وجود الحرارة وفي التوير وشرحه
على وجود اللذة وجمع بينهما المصنف لان الظاهر تلازمهما غالبا (قوله اذا التقي الختانان
الخ) ذكره ما بناء على عادة العرب من ختن نسائهم وهو من الرجال دون حرة الحشفة ومن
المرأة موضع قطع جملة كعرف الديك فوق مدخل الذكر وهو مخرج الولد والمني والحيض
وتحت مخرج البول ويقال له ايضا خفاض قال في السراج وهو سنة عند الرجال والنساء
وقال الشافعي واجب عليهما وفي الفتح يجبر عليه ان تركه الا اذا خاف الهلاك وان تركته هي
لا اه وذكر الاتفاق عن الخصاص باسناده الى شهاب بن اوس هو قوعا الختان للرجال سنة
والنساء مكرومة قال في المعراج يعني مكرومة للرجال لان جماع المختونة الذ ووقته من جملة
المسائن التي توقف فيها الامام ورعائمه لعدم النص ولم يرد عنهما فيه شيء واختلاف فيه المشايخ
والاشبه اعتبار الطاقة كما في الدر وغيره وهذا الحديث أخرجه الامام ابو عبد الله الحسين بن
محمد بن خسر وفي مسنده عن أبي حنيفة باسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا يوجب
الغسل) أي ولا ينقض الوضوء (قوله ومنها وجود ماء رقيق بعد النوم) حاصل مسئلة النوم
اثنا عشر وجهها كما في البصر لانه اما ان يتيقن انه منى أو مذى أو ودى أو يشك في الاول مع
الثاني أو في الاول مع الثالث أو في الثاني مع الثالث فهذه ستة وفي كل منها اما ان يتذكر
احتلاما أو لا فت الثنا عشر فيجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن انه منى تذكر احتلاما أو لا
وكذا فيما اذا يتيقن انه مذى وتذكر الاحتلام أو شك انه منى أو مذى أو شك انه منى أو ودى
أو شك انه مذى أو ودى وتذكر الاحتلام في الكل ولا يجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن انه
ودى مطلقا تذكر الاحتلام أو لا أو شك انه مذى أو ودى ولم يتذكر أو يتيقن انه مذى ولم يتذكر
ويجب الغسل عندهما لا عند أبي يوسف فيما اذا شك انه منى أو مذى أو شك انه منى أو ودى ولم
يتذكر احتلاما فيهما والمراد بالتيقن هنا غلبة الظن لان حقيقة اليقين متعذر مع النوم (قوله
وقد يرق المنى لعارض) كالهواء والغذاء قال في الخلاصة واسنا فوجب الغسل بالمذى
ولكن المنى قد يرق بطول المدة فتصير صورته كصورة المذى اه (قوله اذا لم يكن ذكر متشيرا

قبل النوم) لان الانتشار سبب للمذى في حال عليه ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون تذكر وعجز بلفظ ورقة ويأض وصفرة وطول وعرض لزمهما الغسل في الصحيح احتياطاً (و) منها (وجود بلل ظنه منياً ٦٥ بعد افاقته من سكر و) بعد افاقته

من (انغماء) احتياطاً
(و) ينترض (ببيض) للنفس
(ونفاس) بعد الطهر من
نجاستهما بالانقطاع اجماعاً
(و) يفترض الغسل بالموجبات
(لو حصلت الاشياء المذكرة
قبل الاسلام في الأصح) ابقاء
صفة الجنابة ونحوها بعد
الاسلام ولا يمكن أداء
المشروط من الصلاة ونحوها
بزوال الجنابة وما في معناها
الاية فينترض عليه لكونه
مسلماً مكلفاً بالطهارة عند
ارادة الصلاة ونحوها بآية
الوضوء (و) يفترض تغسيل
الميت (المسلم الذي لا جنابة
منه مسقطه عنه) (كناية)
وسند كرقامه في محله ان
شاء الله تعالى
(فصل عشرة اشياء لا يغتسل
منها مذى) بفتح الميم وسكون
الذال المجهمة وكسرهما
وهو ماء أبيض رقيق يخرج
عند شهوة لا بشهوة ولا دفق
ولا يعقبه فتور ورعاً لا
يكن بخروجه وهو أغلب
في النساء من الرجال ويسمى
في جانب النساء قذى بفتح
القاف والذال المجهمة
(و) منها (ودي) باسكان
الذال المهملة وتحتف
الباء وهو ماء أبيض كدر

قبل النوم) لم يفصل بين النوم مضطجاً أو غيره — غير وقال ابن أمير حاج التفرقة المذكرة
لعضهم من أن محل عدم وجوب الغسل اذا نام قائماً أو قاعداً أما اذا نام مضطجاً فيجب
الغسل سواء كان ذكره منتشر قبل النوم أو لا تفرقة غير ظاهرة الوجه فالسك على الاطلاق
اذ لا يظهر بينهما افتراق اهـ (قوله دون تذكر وعجز) أما اذا تذكر أحدهما حملادون الآخر
فعلى المذكر فقط او وجدت علامة كونه منه أو غيرها على صاحبها فقط ومحل ما لم يكن الفراش
نام عليه غيرهما قبله — ما اذا كان ذلك والمثني جاف فالظاهر عدم الوجوب على كل منهما
كذا في البصر (قوله بلفظ) متعلق بميز والاول والثالث والخامس صفة من الذكر والثاني
والرابع والسادس صفة من الاثني (قوله ظنه منياً) بفتح زيه عمالو كان مذياً فانه لا يغسل عليه
قوله السيد عن شرح من لا يسكن (قوله ويشترض ببيض) اي بانقطاعه لان الماء ودهن
كما تقدم بشرط لا أسباب وانما أضيف الوجوب اليه اسميلاً والشرط هو الانقطاع لا الخروج
(قوله ونحوها) كتماري الحشفة والحيض والنفاس والمراد بقاء الاحكام المترتبة (قوله
ونحوها) كسجدة التلاوة وصلاة الجنازة ومن المصنف (قوله بزوال الجنابة) متعلق
بالمشروط وقوله وما في معناها أي الجنابة كالحيض والنفاس وقدم (قوله الذي لا جنابة
منه) كالنبي ولو قال الذي لا وصف له يسقط عنه ليشمل الشهيد اكان أولى ويستثنى من الميت
أيضا الخنثى المشكل فتقبل بهم وقيل يفصل في ثيابه والاول أولى وهل يشترط هذا الفصل النية
الظاهر أنهم اشترطوا لاسقاط الوجوب عن المكلف لا التحصيل طهارته كما في فتح القدير

هـ (فصل عشرة اشياء لا يغتسل منها) هـ (قوله وكسرها) اي الذال مع تخفيف الباء وهو
أفصح كالاولى وثبتت يديها والتعليل ثلاثي مخفف ومضغ ورباعي (قوله وهو ماء أبيض
كدر مخين) يشبه المني في الخثافة ويخالقه في الكدرة ويخرج قطرة أو قطرتين عقب البول
اذا كانت الطبيعة مسككة وعند حمل شئ ثقيل وبعد الاغتسال من الجماع وينقض الوضوء
فان قيل ما فائدة وجوب الوضوء من الودي وقد وجب من البول قبله أجيب بأنه قد يخرج بدون
البول كما ذكرنا فلا يرد السؤال أو يقال تظهر فائدته فيمن به ساس بول فان وضوءه ينقض
بالودي دون البول (قوله ومنها احتلام الخ) انظمة غلب على ما يراه النائم من الجماع المقترن
بالانزال غالباً وهو محال على الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه شيطاني وهم معصومون منه
وان كان يوسوس لهم كذا ذكره بعضهم وفي انصائهم ان منها اسلام قريته صلى الله عليه وسلم
(قوله في ظاهر الرواية) وقال محمد يجب عليها الغسل احتياطاً (قوله لحديث أم سليم) وهو ما في
المصنفين عن أم سلمة رضي الله عنها قالت جاءت أم سليم امرأة ابي طلحة الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من قبل اذا هي احتلمت قال
نعم اذا رأت الماء اهـ قال السكال والمراد بالرؤية العـ لم سواء اتصلت به رؤية البصر ام لا فان من
تيقنت الانزال بعد الاحتياط ثم لم تر شيئاً بعينها الا يدع أحد القول بعدم الغسل مع انها

ط ٩
فحين لا رائحة له يعقب البول وقد سبقه أجمع العلماء على انه لا يجب الغسل بخروج المذي والودي
(و) منها (احتلام بلا بال والمرأة فيه كالرجل في ظاهر الرواية) لحديث أم سليم كما قدمناه (و) منها (ولادة من غير رؤية دم بعدها
في الصحيح) وهو قوله ما لعدم النفاس وقال الامام عليها الفرس احتياطاً لعدم خلاصها عن قبيل دم ظاهر كما تقدم

(و) منها (ايلاج بخرقه مانعة من وجود اللذة) على الاصح وقد من الزوم الغسل به احتياطاً (و) منها (حقنة) لانها لا تخرج الفضلات لا قضاء الشهوة (و) منها (ادخال اصبع ونحوه) كشبه ذلك من مصنوع من نحو جلد (في أحد السبيلين) على المختار لقصور الشهوة (و) منها (وطء بجمعة او) امرأة (ميتة من غير انزال) متى اعدم كمال سببه ولا يغلب نزوله هنا القيام مقامه (و) منها (اصابة بكر لم تنزل) الاصابة (بكراتهما من غير انزال) لان البكارة تمنع التقاء الختانين ولو دخل منه فريحها بلا ايلاج فيه لا غسل عليها ما لم تحبل منه 66 (فصل) * لبيان فرائض الغسل (يفترض في الاغتسال)

من حيض او جنابة او نفاس (احد عشر شيئاً) وكلاهما ترجع لواحد هو عوم الماء ما يمكن من الجسد بلا حرج ولكن عدت للتعليم منها (غسل الفم والانف) وهو فرض اجتهادي لقوله تعالى فاطهروا بخللافهما في الوضوء لان الوجه لا يتناولهما لان المواجهة لا تكون بداخل الانف والفم وصيغة المبالغة في قوله فاطهروا تتناولهما ولا حرج فيهما (والبدن) عطف عام على خاص ومنه الفرج الخارج لانه كفهما لا الداخل لانه كالحلق ولا بد من زوال ما يمنع وصول الماء للجسد كشع وعجين لا يصبغ بظفر صباغ ولا ما بين الاظفار ولو لدنى في الصبيح كثر برغوث وونيم ذباب كما تقدم والفرض الغسل (مرة) واحد من مستوعبة لان الامر لا يقتضي التكرار

لم تر شيئاً يصرفها (قوله مانعة من وجود اللذة) اقتصر على ذكر اللذة هنا وزاد فيما تقدم وجود الحرارة ولعلها امتلا زمان كما مر (قوله احتياطاً) الظاهر انه على الافتراض بدليل التعبير بالزوم وكذلك في المسئلة التي قبلها بدليل التعبير بعلمها المفيدة للوجوب (قوله على المختار) أي في الدبر وقابله ضعيف وأما في القبل فذكر في شرح التنوير أن المختار عدمه أيضاً وحكي العلامة نوح أن المختار فيه الوجوب اذا قصدت الاستمتاع لان الشهوة فيهن غالبية في مقام السبب مقام المسبب فاختلف الترجيح بالنسبة لادخال الاصبع في قبل المرأة افاده السيد رحمه الله تعالى (قوله ما لم تحبل) لانها لا تحبل الا اذا أنزلت وتعد ما صلت قبل الغسل وهذا أحد قولين وقيل لا غسل عليها ولو ظهر الحبل الا اذا خرج منها الى ظاهر الفرج وهو ظاهر الرواية قال الحلواني وبه نأخذ انظر الزيلعي

(فصل لبيان فرائض الغسل) * (قوله من حيض او جنابة او نفاس) قال في البحر ظاهره أن المضمضة والاستنشاق ليسا بشرطين في الغسل الممسون حتى يصح بدونهما ولكنهما شرطان في تحصيل السنة كما في الدرر ويكفي وجودهما في الوضوء عن تحصيلهما في أول الغسل وقوله في تحصيل السنة أي سنة الغسل الممسون وليس المراد أنهما شرطان في سنته (قوله غسل الفم والانف) أي بدون مبالغة فيهما فانه سنة فيه على المعقد وشرب الماء عناية يقوم مقام غسل الفم لامسا ولو كان سنة مجتوبة فابق في فيه طعام أو بين أسنانه أو كان في انفه درن رطب اجزاء لان الماء لطيف يصل الى كل موضع غالباً بخلاف اليابس فانه كالخشب بالموضوع والعجين فيمنع كما في الفتح (قوله لقوله تعالى فاطهروا) ولانها يغسلان عادة وعبادة تنفلا في الوضوء وفرضا في النجاسة الحقيقية وهذا يدل على انهما من الظاهر (قوله عطف عام على خاص) وانما افردهما الوقوع بالخلاف فيهما لانهما مستثنان عند الامامين مالا والشافعي رضي الله عنهما ولانهما لا يفرجا حدهما (قوله ومنه الفرج الخارج) ومنه مخرج الغائط (قوله كثر برغوث وونيم ذباب) ولو لم يصل الماء الى ما تحته قاله السيد والونيم زرق الذباب (قوله داخل قلقة) هي الجادة الساترة للحشفة والختان قطعهما اهـ من الشرح (قوله سواء سري الماء في اصوله اولاً) فيه انه اذا سري في اصوله وعجمه الماء كله لا يلزم حله وفسر بعض الاطلاق بقوله سواء كان علوياً او تركياً قال السيد وما في العيب في من قوله الا اذا كان علوياً او تركياً للخرج

(و) يفترض غسل (داخل قلقة لا سري في فسضها) على الصحيح وان نعلم لا يكف به كغيب انضم للخرج متعقب (و) يفترض غسل داخل (مرة) مجتوبة لانه من خارج الجسد ولا حرج في غلله (و) يفترض غسل (نقب غير متعقب) لعدم الخرج (و) يفترض غسل (داخل المضمرة من شهر الرجل) ويلزمه له (طابقاً) على الصحيح سواء سري الماء في اصوله اولاً لكونه ليس زينة فلا حرج فيه و(لا) يفترض نقض (المضمرة من شهر المرأة ان سري الماء في اصوله) اتفاقاً لحدوث امه رضي الله تعالى عنها انها قاتلت بارسول الله اني امرأة اشد ضرراً بي أفانقضه لغسل الجنابة قال انما يكفك أن تحت على رأسك ثلاث شبات من ماء ثم تغتسل على سائر جسدك الماء فتطهرين

واما ان كان شعرها ملبدا او غزيرا فلا بد من نقضه ولا يفترض اتصال الماء الى اثنائها ذواتها على الصحيح بخلاف الرجل فانه يفترض عليه بل ذواته كلها والصفيرة بالاضاد المجهمة الذواتية وهي النخلة من الشعر والصفرة قتل الشعر وادخال بعضه في بعض وعن المتأخرين الزوج اما وان كانت غنية ولو انقطع بعضها العشرة ٦٧ (و) يفترض غسل (بشرة اللحية)

وشعرها ولو كانت كثيفة كثة لقوله تعالى فاطهروا (و) يفترض غسل (بشرة الشارب و) (بشرة الحاجب) وشعرهما (والفرج الخارج) لانه كالقلم لا الداخل لانه كالحلق كما تقدم

(فصل) في سنن الغسل (يسن في الاغتسال اثنا عشر شيئا) الاول (الابتداء بالتسمية) اعموم الحديث كل امرئ ذى بال (و) ابتداء (بالنية) ليكون فعلة تقربا يثاب عليه الوضوء

والابتداء بالتسمية بصاحب النية لتعلق التسمية باللسان والنية بالقاب (و) يكونان مع (غسل اليدين الى الرسغين) ابتداء كقوله صلى الله عليه وسلم (و) (يسن) غسل نجاسة (وكانت) على يده (بانقرادهما) في الابتداء ليطمئن بزوالها

قبل ان تشيع على جسده (و) كذا (غسل فرجه) وان لم يكن به نجاسة كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ليطمئن بوصول الماء الى الجزء الذي ينضم من فرجه حال القيام ويتفرج حال الجلوس (ثم يتوضأ كوضوءه للصلاة)

فمثلت الغسل ووضوء (الراس) في ظاهر الرواية وقيل لا يحددها لانه يصب عليه الماء والاول اصح لانه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل الاغتسال وضوءه للصلاة وهو اسم للغسل والمسح (ولكنه يؤخر غسل الرجلين ان كان يقف) حال الاغتسال (في محل يجتمع فيه الماء) لاحتياجه لبقائه ثانيا من الفسالة (ثم يفيض الماء على يديه ثلاثا) يستوعب الجسد بكل

متعقب بان دعوى المخرج من رعة اه (قوله واما ان كان شعرها ملبدا او غزيرا) بحيث يمنع اتصال الماء الى الاصول (قوله ولا يفترض اتصال الماء الى اثنائها ذواتها على الصحيح) احترازه عن قول بعضهم يجب بها وعمما في صلاة البقاء على الصحيح انه يجب غسل الذوات وان جاوزت القدمين وقامه في الشرح (قوله والصفيرة بالاضاد المجهمة الذواتية) قال في القاموس الذواتية الناصبة او منبته من الراس وشعر في اصل ناصبة القوس اه والمراد النخلة وهي كافي القاموس بالضم الشعر المجتمع والقليل منه اه (قوله والصفرة قتل الشعر الخ) واما القص فجمعه على الرأس (قوله وعن الماء) أي لشرب وضوء وغسل على الزوج لانه مما لا بد منه اه شرح (قوله ولو انقطع بعضها العشرة) وبعضهم قال اذا كان انقطاع الحيض لاقل من عشرة فعلى الزوج لا حاجة الى وطئه بعد الغسل وان كان لعشرة فعليه لانها هي الحاجة للصلاة ويعلم منه أن اجرة الحمام حيث اضطرت اليه عليه وفي الخاتمة دخول الحمام مشروع للرجال والنساء قال الكمال وحيث اجتنابها الخروج للعمامة انما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعيا الى نظر الرجال والاستقالة اه أي وبشرط عدم نظرها الى عورة بعضهم والاحرم كما لا يخفى ولو ضرها غسل رأسها تركته ولا تمنع نفسها عن زوجها

(فصل في سنن الغسل) (قوله الابتداء بالتسمية) هي كاللفظ المذكور في الوضوء (قوله اعموم الحديث كل امرئ ذى بال) لفظا كل الخ بدل من الحديث (قوله والابتداء بالنية) هي كما تقدم في الوضوء (قوله لتعلق التسمية باللسان) لا يظهر لان المطلوب من اذا كرر استحضار معنى الذي كرر فلهذا تعلق بالقلب أيضا فاما ان يقال ان الابتداء اضاف الى أوان القلب يلاحظ أشياء متعددة دفعة (قوله مع غسل اليدين) أي قبل ادخالهما الاناء على ما مر (قوله ويسن غسل نجاسة الخ) أي ان ازالته قبل الوضوء والاغتسال هو السنة ثلاثا ترداد باضافة الماء فلا ينافي أن مطلق ازالة القدر المانع منها غير مبدى كقوله كلام السيد مخلصا (قوله وكذا غسل فرجه) هو اسم للقبليز وقد يطلق على الدبر أيضا كما في المغرب (قوله ثم يتوضأ كوضوءه للصلاة) فيتم صائر أعمال الوضوء من المستحبات والسفوف والقرائن (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) روى الجماعة واللفظ لمسلم عن ميمونة رضي الله تعالى عنها قالت ادبني لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة فغسل يميني او ثلثا ثم ادخل يده في الاناء ثم افرغ على فرجه وغسل بشماله ثم ضرب بشماله على الارض فدل كعادته انما يتوضأ وضوءه للصلاة ثم افرغ على رأسه ثلاث حفات كل حفة ملء كفه ثم غسل سائر جسده ثم تقي عن مقامه ذلك فغسل رجله الحديث (قوله ولكنه يؤخر غسل الرجلين) فيه اختلاف المشايخ نقائل لا يؤخر لان عائشة رضي الله عنها اطلقت في روايتها صفة غسله صلى الله عليه وسلم فلم تذكر تأخير الرجلين كما أخرجه الشيخان واكثرهم على انه يؤخر لانه دبت ميمونة فان فيه تنصيصا على التأخير قال في المجتبى والاصح التفصيل وبه يحصل التوفيق (قوله يستوعب الجسد بكل

الراس) في ظاهر الرواية وقيل لا يحددها لانه يصب عليه الماء والاول اصح لانه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل الاغتسال وضوءه للصلاة وهو اسم للغسل والمسح (ولكنه يؤخر غسل الرجلين ان كان يقف) حال الاغتسال (في محل يجتمع فيه الماء) لاحتياجه لبقائه ثانيا من الفسالة (ثم يفيض الماء على يديه ثلاثا) يستوعب الجسد بكل

واحدة منها وهو سنة الحديث (ولو انغمس) المقتسل (في الماء الجاري او) انغمس في (ماء) هو (في حكمه) أي الجاري كالعشر
في العشر (ومكث) منغمسا قدر الوضوء والغسل أو في المطر كذلك ولو للوضوء فقط (فقد اكمل السنة) لحصول المبالغة بذلك
كالتثليث (ويتم في) حال (صب الماء برأسه) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (ويغسل بعدها) أي الرأس (منكمبه الايمن
ثم الايسر) لاستحباب التيامن ٦٨ وهو قول شمس الأئمة الحلواني (وبسن أن) (بذلك) كل أعضاء

(جسده) في المرة الاولى
ليتم الماء بدنه في المرتين
الاخيرتين وليس ذلك
بواجب في الغسل الا
في رواية عن أبي يوسف
لخصوص صبغة اطهر واقع
بجفاف الوضوء لانه يلفظ
اغسلوا والله الموفق
(فصل وآداب الاغتسال
هي) مثل (آداب الوضوء)
وقد بيناهم (الا انه لا يستقبل
القبلة) حال اغتساله (لانه
يكون غالبا مع كشف
العورة) فان كان مستورا
فلا بأس به ويستحب أن
لا يتكلم بكلام معه ولودعاه
لانه في صب الاقدار ويكره
مع كشف العورة ويستحب
أن يغتسل بمكان لا يراه فيه
أحد لا يحمل له النظر لعورته
لاحتمال ظهورها في حال
الفعل أو لبس الثياب
لقوله صلى الله عليه وسلم
ان الله حي ستر يحب
الحي والستر فاغتسل
أحدكم فليستر رواء أبو
داود واذالم يجرد ستره عند
الرجال يغتسل ويختار

واحدة منها) والالم تحصل سنة التثليث والاولى فرض والثنتان بعدها سنتان حتى لو لم يحصل
بالثلاث استحباب يجب أن يغسل مرة بعد أخرى حتى يحصل والالم يخرج من الجنابة كما في
جميع الاثر (قوله ولو انغمس المقتسل الخ) أي بعد ما تمضمض واستنشق (قوله كالعشر
في العشر) قدر به محمد الكثير ثم رجع عنه الى ما قاله الامام ان الكثير ما استكثره المبتلي
(قوله أو في المطر) معطوف على منغمسا أي او مكث في المطر كذلك أي قدر الوضوء
والغسل (قوله ولو للوضوء) أي ولو مكث منغمسا أو في المطر لاجل الوضوء قدر الوضوء فقط
فانه يكون آتيا بكامل السنة فيه (قوله ويغسل بعدها) الاولى التذكير (قوله منكمبه الايمن
ثم الايسر) يغسلهما مثلا ثلاثا ثلاثا كما في الزاهدي وقيل يبدأ باليمين ثم بالراس (قوله
وبسن ان بذلك الخ) الدلائل امرار اليه على الأعضاء مع غسلها (قوله الا في رواية عن أبي
يوسف) المذكور في البصر عن الفتح وفي من لا يسكن انه شرط عنده في رواية النوادر
(فصل وآداب الاغتسال الخ) (قوله ويستحب ان لا يتكلم بكلام معه ولودعاه) أي هذا
اذا كان غير دعاء بل ولودعاه أما الكلام غير الدعاء فليكرهه حال الكشف كما في الشرح
وأما الدعاء فلما ذكره المؤلف (قوله ويكره مع كشف العورة) ولو في مكان لا يراه فيه أحد
(قوله ويستحب أن يغتسل) أي والحال انه مستور العورة بدليل قوله لاحتمال ظهورها الخ
وبدليل ما قبله (قوله ان الله حي) أي منزوع عن النقائص (قوله يغتسل ويختار ما هو أستر)
هذا ما في لوجهانية والقبية والذي في ابن أمير حاج انه يؤخره كي يتمكن من الاغتسال بدون
اطلاع عليه وسواء في ذلك الرجل والمرأة ولا فرق بين كونهما بين رجال أو نساء فان خاف
خروج الوقت تيمم وصلى والظاهر وجوب الاعادة عليه لقول غير واحد من المشايخ ان العذر
في التيمم ان كان من قبل المباد لا تسقط الاعادة وان ابيح التيمم اه (قوله وبين الرجال تؤخر
غسلها) وكذا بين الرجال والنساء وينبغي لها أن تيمم وتصلي ليجزها شرعا عن الماء كما في الدر
(قوله والائتم على الناظر) أي اذا كان عامدا في صورة جواز كشف العورة (قوله وقيل
يجوز ان يجرد للغسل وحده) اعلم انه ذكر في القنية اختلاف في جواز الكشف في الغلوة فقال
يجرد في بيت الحمام الصغير اقصر ازاره او حلق عاتقه بأثم وقيل يجوز في المدة اليسيرة وقيل
لا بأس به وقيل يجوز أن يجرد الى آخر ما ذكره المؤلف (قوله مقدار عشرة أذرع) وفي الشرح
خمس أذرع وانظر ما وجه هذا التصديد واهل وجهه في الاول ان العشرة تعد كثيرا كما قد روا
به في الماء فيكون المحل اذا كان بهذا القدر متسعا والله تعالى أعلم (قوله كالوضوء) بل الغسل
اولى لانه وضوء وزيادة والى ذلك أشار بقوله لانه يشمله

(فصل)
ما واسترو المرأة بين النساء كذلك وبين الرجال تؤخر غسلها والائتم على الناظر لا على من كشف ازاره
لتطهيره وقيل يجوز أن يجرد للغسل وحده ويجرد زوجته للجماع اذا كان البيت صغيرا مقدار عشرة أذرع ويستحب صلاة
في كفتين سبعة بعده كالوضوء لانه يشمله (وكره فيه ما كره في الوضوء) وبزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم ولا تقدير للماء
الذي يطهر به في الغسل والوضوء لاختلاف أحوال الناس وبراهي حال وسطا من غير اسراف ولا تقتير

(فصل يسن الاغتسال لاربعة اشياء) * منها (صلاة الجمعة) على الصحيح لانها افضل من الوقت وقيل انه لليوم وغرته انه لو احدث بعد غسله ثم توضأ لا يكون له فضله على الصحيح وله الفضل على المرجوح ٦٩ وفي مهرج الدراية لو اغتسل يوم الخميس

أوليلة الجمعة استن بالسنة
لحصول المقصود وهو قطع
الرائحة (و) منها (صلاة
العبدین) لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
يغتسل يوم القطار والاضحى
وعرفة وقال صلى الله عليه
وسلم من توضأ يوم الجمعة
فيها ونعمت ومن اغتسل
قال غسل افضل وهو ناسخ
اظهار قوله صلى الله عليه
وسلم غسل الجمعة واجب
على كل محتمل والغسل سنة
للملاة في قول أبي يوسف
كما في الجمعة (و) يسن
(للاحرام) الحج أو العمرة
انه صلى الله عليه وسلم
وهو للتنظيف لا للتطهير
فتغتسل المرأة ولو كان بها
حيض او نفاس ولهذا
لا يتيم مكانه بفقد الماء
(و) يسن الاغتسال (للحاج)
لاقبرهم وينفع له الحاج
(في عرفة) لا خارجها ويكون
فعله (بعد الزوال) افضل
زمان الوقوف ولما فرغ
من الفصل المسنون شرع
في المنسوب فقال (ويتنكب
الاغتسال في ستة عشر
شياء) تقريره لانه ينبت عليها
(ان أسلم طاهرا) عن جنابة
وحيض ونفاس للتنظيف
عن أثر ما كان منه (ولمن بلغ
بالسن) وهو خمس عشرة سنة

(فصل يسن الاغتسال لاربعة اشياء) * (قوله على الصحيح) هو قول أبي يوسف ويشهد
له ما في الصحيحين من جاء منكم الجمعة فليغتسل وفي رواية لابن حبان من اتى الجمعة من الرجال
والنساء فليغتسل وفي رواية للبيهقي ومن لم يأتها فليس عليه غسل اه (قوله وقيل انه لليوم)
قاله محمد اظهر الفضل انه على سائر الايام لقوله صلى الله عليه وسلم سيد الايام يوم الجمعة ونسب
كثير الى الحسن وقد كثر في المحيط محمد مع الحسن وفي غاية البيان عن شرح الطحاوي انه
اهما جميعا عند أبي يوسف (قوله وغرته انه الخ) وتظهر فمن لا جمعة عليه أيضا او اما الفصل بعد
الصلاة فليس بمعتبر اجماعا كما في جمعة المحيط والخائصة (قوله استن بالسنة لحصول المقصود)
وقال في النهر كالبحر ينبغي عدم حصول السنة بهذا اتفاقا ما على قول أبي يوسف فلا اشتراط
الصلاة به والغالب وجود الحدث بينهما في مثل هذا القدر من الزمان واما على قول الحسن
فلانه يشترط أن يكون متطهرا بطهارة الاغتسال في اليوم لا قبله والغالب وجود الحدث أيضا
اه مطلقا (قوله فيها ونعمت) أي فبالسنة أخذ ونعمت هذه الصلاة فالضاهر راجع الى غير
مذكور وهو جائز في المشهور كما في قوله نه الى حتى توارت بالجاب (قوله وهو ناسخ اظهار قوله
الخ) وقبل معنى الواجب التأكيد كما يقال حقتك على واجب (قوله سنة للملاة في قول أبي
يوسف) ولليوم عند الحسن نقله القهستاني عن النخعة (قوله للحج أو العمرة) او مائة من
تجوز الجمع (قوله وهذا لا يتيم مكانه بفقد الماء) أي مثلا والمراد بعد زوال الماء لاسبية ومثله
سائر الاغتسالات المسنونة والمندوبة (قوله ويسن الاغتسال للحاج الخ) قال في البدائع يجوز
أن يكون غسل عرفة على هذا الاختلاف أيضا يعني أن يكون للوقوف وليوم أي يوم عرفة
ان حضره (قوله افضل زمان الوقوف) وليكون أقرب اليه فيكون اباغ في المقصود كما قالوا
في غسل الجمعة الافضل أن يكون بقرب ذهابه اليها الا أن هذا يقتضي الافضالية فقام لا كونه
شرطا في تحصيل السنة قال في الهداية وكون هذه الاغتسالات سنة هو الاصح وقيل انها
مستحبة بدليل أن محمد اسمى غسل الجمعة في الاصل حسنا قال في الفتح وهو النظر (قوله ان
أسلم طاهرا) بذلك أمر صلى الله عليه وسلم من أسلم واحترزه عن أسلم غير طاهر فانه يفترض
عليه الغسل على المقدّم كما تقدم (قوله ولان بلغ بالسن) احترزه عن بلوغ الصبي بالاحتلام
والاحبال والانزال وعن بلوغ الصبية بالاحتلام والحيض والحبل فانه لا بد من الغسل فيها
(قوله وهو خمس عشرة سنة على المقتضى) وهو قوله ما ورد رواية عن الامام اذا العلامة تطهر
في هذه المدة غابا بجملا المدة علامة في حق من لم تظهر له العلامة وادنى مدة يعتبر فيها ظهور
العلامة اثنتا عشرة سنة في حقه وتسع سنين في حقها فاذا بلغ هذا السن واقرأ بالبلوغ كانا
بالعين حكما لان ذلك مما يعرف من جهتهما (قوله ولان أفاق الخ) اهله لا شكر على نفسه الافاقة
(قوله وعند الفراغ من بحامة) لما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من أربع منها
الحجامة رواء أبوداود (قوله خروجا لخلاف) الاولى ما قاله السيد خروجا من خلاف القائل
بلزوم الغسل منهما (قوله ونسب في ليلة براءة) سميت بذلك لان الله تعالى يكتب لكل مؤمن

على المقتضى به في الغلام والجارية (ولان أفاق من جنون) وسكر وانغماء (وعند) الفراغ من (بحامة وغسل ميت) خروجا لخلاف
من لزوم الغسل بهما (و) نذب (في ليلة براءة) وهي ليلة النصف من شعبان لاحتيائها وعظم شأنها اذ فيها تقسم الارزاق والآجال

(و) في (ليلة القدر اذا راها) يقيمنا وعلمنا بما غاب وما ورد في وقتها الاحياءها (و) نذب الغسل (لدخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيما لمرمها وقدرها ٧٠ على - خيرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (و) نذب (لوقوف بمزدلفة) لانه

برائة من النار اتوفية ما عليه من الحقوق ولما فيها من البرائة من الذنوب بغفرانها قاله العمري
(قوله يقيمنا) بأن يكون بطريق الكشف مثلا (قوله او علمنا) كذا هو وفيما شرح عليه
السيد أيضا والمناسب لمقابله اليقين أن يقول او ظنا بأن يتبع الامارة الواردة بتعيينها وهي
كونها ليلة بطيئة لا حارة ولا باردة الى غير ذلك مما ذكره والذي فيما رأيته من الشرح او علمنا
باتباع ما ورد والمعنى ان الرؤية اما باليقين او بالعمل بما ورد من الامارات (قوله لاحياءها)
بحقل ارتباطها بالغسل اي انما نذب لاحياءها وفيه ان الاسماء مطلوب آخر ليس له تعلق بالغسل
الا ان يقال انه يعني عليه فيطلب له او ما يكون الاحياء مؤدى بكل الطهارتين وبحقل ان
مرتبط بقوله ورد والمعنى أن العلامات الواردة بطلب الاحياء هي العلامات التي يطلب عند
وجودها الغسل (قوله وحمل اجابة دعاء سيد الكونين) أي بعد ان دعا به في جميع عرفة فانزل
عنه الاجابة اليه (قوله وعند دخول مكة) هي أفضل الارض عندنا مطلقا وفضل مالك المدينة
والخلافة في غير البقعة التي دفن بها صلى الله عليه وسلم فانهم أفضل حتى من العرش والكرسي
بالاجماع كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء وان كل من مكة والمدينة أسماء كثيرة فصور مائة قال
النووي ولا يعرف في البلاد اكثر اسماء منها - ما وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى (قوله
وطواف الزيارة) سيما في انه يغتسل لرمي الجمار وتقدم انه يغتسل لجمع مزدلفة وقد يجتمع
الثلاثة في يوم واحد والظاهر ان غسلا واحد يكفي لجميعها بالنية (قوله ويقوم بتعظيم حرمته
البيت) أي التعظيم الزائد والافاضة يتحقق بالوضوء (قوله لاداء سنة صلاتهما) أي بكل
الطهارتين كما ذكره في الذي بعد (قوله لطلب استئزال الغيث) الاولى حذف اللام من طلب لانه
تفسير لاستسقاء كما ان الاولى حذف السين والتاء من استئزال والاضافة في استئزال الغيث من
اضافة المصدر الى المفعول (قوله بالاستغفار الخ) تصوير للطلب او الباء السببية (قوله من
مخوف) بصيغة اسم الفاعل وهو اشارة الى أن فزع مصدر بمعنى مفزع (قوله التجماء الى الله تعالى)
أي وهو متلبس بكل الطهارتين فانه ادعى لازالته (قوله فيلتجئ المتطهر اليه) أي المتطهر
بكل الطهارتين (قوله وينذب للتائب من ذنب) ازالة لاثمه كان فيه وشكر التوفيق
الى التوبة (قوله وللقادم من سفر) للتنظاف (قوله وللمستحاضة الخ) لاحتمال تحال حبض
اشياء المنة (قوله ولان يراد قتله) الموت على اكل الطهارتين (قوله ولان اصابته نجاسة الخ)
عنه في البحر من الغسل المفروض وهو الذي تنبيهه عبارة السيد قال وهو الصحيح خلافا لما قال
انه بطهر يغسل طرف منه اه (قوله لاتنفع الطهارة الظاهرة) أي التي اشترطت في بعض
العبادات والمعنى انها لاتنفع نفعا تاما لا يزيل بها النجاسة وجودها ليس كعدمها (قوله وبالاخلاص
الخ) تصوير للطهارة الباطنة (قوله والنزاهة) أي التبعاض (قوله عن الغل) قال في القاموس
الغليل الحقد كالغل بالكسر والضعف اه وقال في مادة ح قد حقد عليه كضرب وفرح
حقدا وحقد او حقدية امسك عداوته في قلبه وتربص لفرصتها كحقد والحقد والحقود الكثير

ثاني الجمع وحمل اجابة دعاء
سيد الكونين بغفران
الامام والمظالم لامته (غداة
يوم النحر) بعد طلوع فجره
لان به يدخل وقت الوقوف
بالمزدلفة ويخرج قبيل
طلوع الشمس (وعند
دخول مكة) شرفها الله
تعالى (الطواف) ما وطاف
(الزيارة) فيؤدي الطواف
بكل الطهارتين ويقوم
بتعظيم حرمته البيت
الشريف (و) ينذب
(اصلاة كسوف) الشمس
وخسوف القمر لاداء
سنة صلاتهما (واستسقاء)
لطلب استئزال الغيث رحمة
للحاق بالاستغفار والتضرع
والصلاة بكل الطهارتين
(و) اصلاة من (فزع) من
مخوف التجماء الى الله تعالى
وكرمه لكشف الكرب
عنه (و) من (ظلمة) حصلت
في ارا (و) من (ريج شديد) في
ليل اوتها لان الله تعالى اهلك
يد من طغي كقوم عاد فيلتجئ
المتطهر اليه وينذب للتائب
من ذنب وللقادم من سفر
وللمستحاضة اذا انقطع دمها
ولان يراد قتله ولرمي الجمار ولان
اصابته نجاسة وخفي مكانها
فيغسل جميع بدنه وكذا
جميع ثوبه احتياطا (تنبيه

عظيم) لاتنفع الطهارة الظاهرة الا مع الطهارة الباطنة بالاخلاص والنزاهة عن الغل والغش والحقد والحسد الخ
(قوله وهو اشارة الخ) كانه فهم ان قول الشارح من مخوف تفسير لقول المتن وفزع والظاهر ان قوله من مخوف صلة لفزع
أي غلوف من امر مخوف تأمل اه معجمه

الحقده ومنه يعلم ان الغل والحقد شي واحد وقال في مادة غ ش ش غشه لم يحضه النص
واظهر خلاف ما يضرر والفس بالسكر الاسم منه والغل والحقد والفس بالضم الرجل الفاس
اه فالغش في بعض تفاسيره يرجع الى ما قبله واما الحسد أعاذنا الله تعالى منه فعلم (قوله
وتطهير القلب) عطف على اخلاص أى يطهره بقطع العلائق عن جملة العلائق وما تطمح اليه
النفوس فلا يشهد الا الله تعالى بعبده لاستحقاقه العباد لآذاته تعالى واما الاخره ملاحظا
جالاته وكبرياه لا رغبة في جنة ولا رهبة من نار اه من الشرح (قوله مفتقرا) أى مظهرا
فقرا اليه بأن يسأل حاجته الدينية والدنيوية اظهار اللقاقة والاضطرار الى المولى الفنى عن
كل شئ بعد تطهير اسائه من الغرور فضلا عن الكذب والغيبة والتمية واليهتان وترينه
بالقدس والتمليل والتبجيل وتلاوة القرآن اه ان يتصف ببعض صفات العبودية اذ هي الوفاء
بالعهود والحفظ للحدود والرضا بالموجود والصبر عن المفقود قاله في الشرح (قوله بالان)
أى الاحسان لا بالوجوب عليه (قوله المضطرب) أى بسببها (قوله عطفها عليه) بفتح العين
أى رجة وحنوا وبالسكر الجانب (قوله فتكون عبدا فردا الخ) أى غير متترك من كلام
الحلاج نفقهنا الله تعالى به من علامات المعارف كونه فارغا من امور الدارين مشتغلا بالله وحده
وقال ليس لمن يرى أحدا او يذكرا احدا ان يقول عرفته الا الذى ظهرت منه الاحاد وقال
من خاف من شئ سوى الله اورجا سواه اغلق عليه ابواب كل شئ وولطاعه بالخافة وحجب
بسبعين حجابا يسرها الشك اه (قوله ولا يستملك) السبى والتمازائد ان أو أن انتهى عن طاب
الميل ابلاغ من انتهى عن الميل (قوله قال الحسن) فى مقام التمايل لقوله ولا يستملك (قوله رب
مستور) أى كغير ما يقع ذلك وهو من الرمل (قوله سببه شهوته) أى جعلته سببا لها وأسيرها
والمقصود انه صار لا يخالفها (قوله قد عرى) بكسر الراء بمعنى نزع ثيابه والياء كنية للضرورة
(قوله وانتهى) انه لا اطلاق وهو عطف لازم على عرى (قوله صاحب الشهوة عبد) أى
ملازمها والمتدفع بها كالعبد فى الانقياد الى غيره والذل (قوله فاذا لك الشهوة) بأن
خالف النفس والشیطان فيما يامران به (قوله اضحى ملكا) أى فى الدارين وهو بكسر
اللام لا كالعبد ولا ويحتمل ان يكون بفتحها وهو على التشبيه بمعنى ان فى الدرجة كالملائكة
وقد خلق الله تعالى عالم الارواح وقسمه اقسام ثلاثة فمنهم من جعل فى عقله دون الشهوة
وهو الملائكة ومنهم من عكسه وهم البهائم ومنهم من جعلها فيه وهم بنو آدم فان غلب عقله
شهوته الحق بالاول بل قد يكون افضل وان غلبت شهوته عقله الحق بالتانى بل قد يكون ارجل
انهم الا كالانعام بل هم اضل (قوله وبما كلفه به) متماتى بقام (قوله وارتضاه) عطف
على كلفه (قوله حفته المتابة) أى احاطت به والعناية الاهتمام بالشئ والمضى ان الله تعالى
يحفظه ويسهل له اموره فيعام له عالمة من اهم بشانه تعظيمه (قوله حيثما توجه
ونيم) أى قصد أى فى أى زمان ومكان توجه فيه وقصد وان كان أصل وضوح حيث لا مكان
ولا ينفى حسن ذكره مادة النيم بالصفة (قوله وعلمه ما لم يكن يعلم) دال على قوله تعالى واتقوا الله
وبعلمكم الله والله تعالى اعلم

وتطهير القلب عما سوى الله
من الكونين فيجعله
لذاته لا لغيره مفتقرا اليه
وهو يتفضل بالان بقضاء
حواله المضطرب اعطفا
عليه فتكون عبدا فردا
للمالك الا حده الفرد
لا يترك شئ من الاشياء
سواه ولا يستملك هو الشئ
خدمته اياه قال الحسن
البصرى رحمه الله تعالى
رب مستور سببه شهوته
قد عرى من ستره وانتهى
صاحب الشهوة عبدا فاذا
ملك الشهوة اضحى ملكا
فاذا اخلص لله وبما كلفه
به وارتضاه قام فاداه حفته
العناية حيثما توجه ونيم
وعلمه ما لم يكن يعلم

هو من خصائص هذه الامة وهو لغة القصد مطلقا والحج لغة القصد الى معظم وشرعا مسح الوجه واليدين عن صعيد مطهر والقصد شرط له لانه النية ولا سبب وشرط وحكم وركن وصفة و... يفتية وستأتين نسيبه كاصله اراد ما لا يحل الابه وشرطه قدمها بقوله ٧٤ (يصح) التيمم (بشرط غايته الاول) منها (النية) لان

ذكره بعد طهارة الماء لانه خلف وقدمه على مسح الخلف وان كان طهارة مائية لثبوت هذا بالكتاب وذلك بالسنة وثلاث به تأسي بالكتاب (قوله هو من خصائص هذه الامة) رخصة لهم من حيث الالة حيث اكنفى فيه بالصعيد الذي هو ملوث ومن حيث الملل للاقتصار فيه على شرط الاعضاء (قوله وشرعا الخ) قال الكمال هذا هو الحق فهذا التعريف اولى من قول بعضهم في تعريفه قصد الصعيد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة فانه جعل القصد موكنا (قوله عن صعيد) أى الناشئ هذا المسح عن صعيد أى من صعيد (قوله مطهر) احتراز به عن الارض اذا تجست وجفت فانه لا يتيمم عليها (قوله وشرط) هو كشرط اصله الا فيما استعمله (قوله وحكم) هو - ل ما كان عنده ما قبله في الدنيا والثواب في الآخرة كاصله ايضا (قوله وركن) هو المسح المستوعب للمحل (قوله وصفة) هو فرض للصلاة مطلقا ويندب لدخول المسجد محدثا كما استعمله ويجب فيما يجب فيه الوضوء (قوله وكيفية) هي مسح اليمنى باليسرى وقلبه مستوعبا (قوله على ايجاد الفعل جرما) دخل فيه الترك لانه لا يتقرب به الا اذا صار كفا وهو المكلف به في النهي وهو فعل ولا يصح ان يكاف بالترك لانه ليس داخل تحت قدرة العبد افاده السيد (قوله او عند مسح اعضائه) الجمع لما فوق الواحد وجعل كل يد عضوا (قوله اقوم ما يتكلم به) الاولى أن يقول للمنوي ولا يلزم من التيمم العلم بحقيقة المنوي (قوله يعرف حقيقة المنوي) فيه مصادرة (قوله والنية معنى وراء العلم) أى حقيقة غير حقيقة العلم (قوله ولا بشرط تعيين الجنابة من الحدث) بل روى ابن جماعة عن محمد بن الجنب اذا تيمم يريد به الوضوء أجزأه عن الجنابة في الصحيح (قوله واباحتها) أى اباحة فعلها له (قوله فلذا قال) صرت على كلام محدوف تقديره وهي تصح نية اباحة الصلاة فلذا قال ولو حذف التعليل المذكور كما فعله السيد لكان اولى (قوله أو نية استباحة الصلاة) أى نوى بالتيمم ان تكون الصلاة مباحة او ضرورة الصلاة مباحة قال السبكي والناظران ان الضرورة ولا يصح الطاب (قوله لان اباحتها برفع الحدث) تعليل لنية النية في التيمم بنية الاستباحة بمعنى انه لما نوى استباحة الصلاة وهي لا تكون الا برفع الحدث فكانه نوى رفعه أى وهي تصح بنية رفعه واذا حقه لنا النظر وجدنا كلتا النيتين السابقتين ترجع الى نية رفع الحدث لان نية الطهارة ترجع الى نية الاباحة وهي ترجع الى نية الرفع فليستأمل (قوله فتصح باطلاق النية) تفريع على قوله اما نية الطهارة وليس المراد باطلاق النية نية التيمم فان المصنف نصر به على انه لا تصح بنية (قوله وبنية رفع الحدث) تفريع على قوله لان اباحتها برفع الحدث ولا بد من فهمه قولنا وهي تصح بنية (قوله واما اذا قيد النية بشئ) عطف على مقدرة تقديره هذا اذا اطلق في النية وبمنظم صورتين ضرورة نية الطهارة او ضرورة نية استباحة الصلاة وضرورة نية رفع الحدث (قوله

التراب ملوث فلا يصبر مطهرا
الا بالنية والماء خلق
مطهرا (و) النية (حقيقتها)
شرعا (عقد القلب على)
ايجاد (الفعل) جرما
(و) وقتها عند ضرب يده على
ما يتيمم به (أو عند مسح
أعضائه بتراب أصابها
(و) النية في حدوداتها
شروط أصحها بينها بقوله
(شروط صحة النية ثلاثة
الاسلام) لصبر الفعل سببا
لثواب والكافر محروم منه
(و) الثاني (التيمم) لفهم
ما يتكلم به (و) الثالث (العلم
بما يتوبه) يعرف حقيقة
المنوي والنية معنى وراء
العلم التي بسببها (و) نية
التيمم او شرط خاص بها بينه
بقوله (بشرط الحقيقة
التيمم) ليكون مقناحا
(لصلاة) فتصح (به) احد
ثلاثة اشياء امانية الطهارة
من الحدث القائم به ولا
بشرط تعيين الجنابة من
الحدث فتصح في نية
الطهارة لانها شرعت للصلاة
وشرطت لصحتها واباحتها
فكانت نيتها نية اباحة
الصلاة فلذا قال (أو) نية
(استباحة الصلاة) لان

اباحتها برفع الحدث فتصح باطلاق النية ونية رفع الحدث لان التيمم رافع له كالوضوء واما اذا قيد النية بشئ فلا بد أن يكون خاصا

بينه في الشرط الثالث بقوله (اوتبة عبادة مقصودة) وهي التي لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء
تقربا الى الله تعالى وتكون ايضا (لا تصح بدون طهارة) فمكون المنوي اما صلاة أو جزأ ٧٣ للصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم

للمصلاة او صلاة الجنابة
او سجدة التلاوة او قراءة
القرآن وهو جنب أو نوته
لقراءة القرآن بعد انقطاع
حيضها او نفاسها لان كلا
منها لا بد له من الطهارة
وهو عبادة (فلا يصلي به)
أي التيمم (اذ نوى التيمم
فقط) أي مجسدا من غير
ملاحظة شيء مما تقدم
(او نواه) أي التيمم (لقراءة
القرآن) هو محدث حدثا
اصغرو (لم يكن جنبيا) وكذا
المرأة اذا نوته للقراءة ولم تكن
مخاطبة بالطهر من حيض
ونفاس لجواز قراءة المحدث
لا الجنب فلو تيمم الجنب لمس
المصنف أو دخول المسجد
أو تعليم الغير لا تجوز به
صلاته في الاصح وكذا الزيارة
القبور والاذان والاقامة
والسلام وردة والاسلام
عند عامة المشايخ وقال أبو
يوسف تصح صلاته به لدخوله
في الاسلام لانه رأس القرب
وقال ابو حنيفة ومحمد لا
تصح وهو الاصح ولو تيمم
لسجدة الشكر فهو على
الخلافا كما سنذكره
وفي رواية النوادر والحسن
جواز عجز دينته (الثاني)
من شروط صحة التيمم

بينه في الشرط الثالث) الاولى بينه في الامر الثالث لان الشرط هو واحد الثلاثة المد كورة تأمل
(قوله وهي التي لا تجب الخ) كاصلاة بخلاف المسرفانه وجب له بطريق التبع للتلوة وهو في
حد ذاته ليس عبادة ولا يتقرب به ابتداء (قوله لا تصح بدون طهارة) أي ولا تحل ليشعل قراءة
القرآن نحو الجنب (قوله في حد ذاته) أي بالنظر الى ذاته والمراد أنه جزم في الجملة وان كان
يتحقق غير جزم لسبب آخر كالسجود (قوله كقوله نويت التيمم للصلاة) لا يظهر بل المناسب
لقوله فيكون المنوي اما صلاة ان يكون المنوي عند التيمم الصلاة ونحوها او يكون المعنى على
استباحة هذه العبادة فيرجع الى ما قبله (قوله اول صلاة الجنابة) لو ادخلها في عموم الصلاة
فيقول فيكون المنوي اما صلاة ولو صلاة جنابة لكان أولى لانها صلاة من وجه (قوله او سجدة
التلاوة) هذا وما بعده مثال لجزء الصلاة في الجملة (قوله وهو عبادة) أي مقصودة لا تصح بدون
طهارة (قوله فلا يصلي به) تفريع على اشتراط احده هذه الاشياء الثلاثة (قوله ولم يكن جنبيا)
تصريح باللازم (قوله ولم تكن مخاطبة بالنظر) أي بان تكون محدثة حدثا أصغرفقط (قوله
لجواز قراءة المحدث) أي فهي عبادة مقصودة لكنها تحل بدون الطهارة فقد فقد الشرط الثالث
(قوله لا الجنب) أي وما في معناه (قوله فلو تيمم الجنب لمس المصنف) فقد الشرط الاول
فيه وهو كونه عبادة (قوله او دخول المسجد) فقد فيه العبادة وان كان لا يحل بف بطهارة من
الا كبر (قوله أو تعليم الغير) فقد فيه الثالث وهو كونه لا يصح ولا يحل بدون طهارة وان كان
عبادة مقصودة كما قاله الشرح (قوله وكذا الزيارة القبور) فقد فيها الثالث ايضا (قوله والاذان)
اتفي فيه الثاني والثالث وكذا الاقامة (قوله والسلام وردة) اتفي فيه الثالث فقط وكذا
الاسلام (قوله وقال ابو حنيفة ومحمد لا تصح) لانه صلى الله عليه وسلم انما جعل التراب طهورا
للمسلم فقط بنوته صلى الله عليه وسلم التراب طهورا للمسلم (قوله فهو على الخلاف) فعلى قولهما
لا تصح به الصلاة لانها ليست قريبة مقصودة وعلى قول محمد تصح لانها قريبة عنده قاله في البصر
عن الترخيع (قوله وفي رواية النوادر) المراد بالنوادركتب غير ظاهر الرواية كما تقدم التنبيه
عليه في الخطبة لانها اسم كتاب (قوله عجز دينته) أي التيمم هو مقابل لما في المصنف ولا اعتقاد
على هذه الرواية كناية على ذلك الجمال (قوله كعبه أي الشخص ميلا) ضبط بعضهم الميل
والفرسخ والبريد في قوله

ان البريد من الفرسخ اربع * وافرسخ ثلث امبال ضعوا
والميل ألف أي من الباعث قل * والباع اربع أذرع فتبعوا
ثم الذراع من الاصابع اربع * من بعدها العشر ونم الاصح
ست شعيرات فظهر شعيرة * منها الى بطن لاخرى فوضع
ثم الشعيرة ست شعيرة فقط * من ذبل بغل ليس عن ذا مرجع
قاله في الفتح والميل في اللفظة منتهى مد البصر (قوله بغلبة الظن) فانها احكم اليقيني
الفقهيات (قوله هو المختار) أي التقدير بالميل هو المختار وهو المنه ور عند الجمهور (قوله

ط (المعذر المبيح للتيمم) وهو على أنواع (كعبه) أي الشخص (ميلا) وهو ثلث فرسخ بغلبة الظن هو المختار للخرج
بالذهاب هذه المسافة وما يترج التيمم الادفع الحرج وثلك الفرسخ أربعة آلاف خطوة

وهي ذراع ونصف) فجملة ذراعها ستة آلاف وبعضهم ضبطه في سيرا القدم بنصف ساعة (قوله
 بذراع العامة) هو المذكور في النظم (قوله عن ماء طهور) أي كاف (قوله ولو كان بعده عنه
 في المصير) أي ولو كان مقيما فيه (قوله على الصحيح) وفي شرح الطحاوي أنه لا يجوز التيمم
 في المصير إلا لخوف فوت صلاة جنازة أو عييد وللجنب الخائف من البرد والحق الأول والمنع بناء
 على عادة الامصار فليس خذلا فاحقيقا اه (قوله ومن العذر حصول مرض) أفاده أن
 الصحيح الذي يخاف المرض باستعمال الماء لا يتيمم والذي في القهستاني والاختصار جواز
 ونقل المصنف في حاشية الدرر أن الزيلعي من عوارض الصوم مانعه الصحيح الذي يخشى أن
 يمرض بالصوم فهو كالريض اه قال فكذلك هنا اه واعلم أن المريض أربعة أنواع
 من يضره الماء أو التحرك لاستعماله والثالث من لا يضره شيء من ذلك ولكن لا يقدر على
 الفعل بنفسه فحاله لا يتحرك أو لا يتحرك من بوضعه أو لا فان لم يجد جازله التيمم اجماعا ولو في المصير
 على ظاهر المذهب وان وجد فاما أن يكون من أهل طاعته كعبده وولده وأجيره أو لا فان كان
 من أهل طاعته اختلف فيه المشايخ على قول الامام بناء على اختلاف الرواية عنه وان لم يكن
 من أهل طاعته ولم يعنه بغير بدل جازله التيمم عنده مطلقا وقال لا يجوز في الفصول كلها الا اذا
 كان الاجر كثيرا وهو ما زاد على ربع درهم أفاده في البناية والسراج وغيرهما والرابع من لا
 يقدر على الوضوء ولا على التيمم لا بنفسه ولا بغيره قال بعضهم لا يصلي على قياس قول الامام حتى
 يقدر على أحدهما وقال ابو يوسف يصلي تشبها بغيره وقول محمد مضطرب وفي البصر ولا يجب
 على أحد الزوجين أن يوضي صاحبه ولا أن يتعاهده فيما يتعلق بالصلاة فلا يمتد أحدهما قادرا
 بقدرته الا آخر بخلاف السيد والعبد حيث يجب على كل منهما ذلك (قوله يخاف منه اشتداد
 المرض) يقينا أو بغلبة الظن بتجربة أو اخبار طبيب حاذق مسلم عدل وقيل يكفي المستور
 (قوله كالمحرم) مثال للأولين وقوله والمهبطون مثال للثالث وهو التحرك أفاده في الشرح
 (قوله ولو القري) أي ولو كان العمران القري الموصوفة بما ذكر أما القري الخالية عنه فهي
 كالبرية (قوله سواء كان جنبا أو محدثا) هذا ما ذكره السرخسي واختاره في الأسرار وقال
 الحلواني لا رخصة للمحدث بذلك السبب اجماعا قال في الخاية والحقائق وهو الصحيح أي لمدم
 اعتبار ذلك الخوف بناء على أنه مجرد وهم اذا لم يتحقق ذلك في الوضوء عادة كما في الفسخ والابضاح
 وانما الخلاف في الجنب الصحيح في المصير اذا خاف بغلبة ظن على نفسه مرضا لو اغتسل
 بالبارد ولم يقدر على ماء مسخن ولا ما به يسخن فقال الامام يجوز له التيمم مطلقا وخصاه بالمسافر
 لان تحقق هذه الحالة في المصير نادر والفتوى على قول الامام فيها بل في كل العبادات وانما
 أطلق المصنف لان الكلام عند غلبة الظن وهي غير مجرد الوهم (قوله ومنه خوف عدو) أي
 من العذر ان كان ان نشأ من وعيد العباد وجبت الاعادة وان نشأ لاعتن شيء فلا كذا وفق صاحب
 البصر وابن امير حاج بين قول وجوب الاعادة وعدمه أفاده السيد (قوله سواء خافه على نفسه)
 لان صيانة النفس واجب من صيانة الطهارة بالماء فان لها بدلا ولا بدل للنفس أو لانه في معنى
 المريض من حيث خوف الحرق الضرر فالحق به كما في النهاية وكذا المال لا خلف له وكم
 الامانة عنه - كم ماله (قوله أو خاف المديون المفلس الحبس) أما المومر فلا يجوز له التيمم

وهي ذراع ونصف
 بذراع العامة فيتميم بعده
 مالا (عن ماء) طهور (ولو)
 كان بعده عنه (في المصير)
 على الصحيح للخرج (و) من
 العذر (حصول مرض)
 يخاف منه اشتداد
 المرض أو بطلان البراءة أو
 تحركه كالمحوم والمهبطون
 (و) من الاعتذار (برد)
 يخاف منه (بغلبة الظن
 (التلف) بعض الاعضاء
 (او المرض) اذا كان خارج
 المصير يعني العمران ولو
 القري التي يوجد بها الماء
 المسخن أو ما يسخن به سواء
 كان جنبا أو محدثا واذا
 عدم الماء المسخن أو
 ما يسخن به في المصير فهي
 كالبرية وما جعل عليكم في
 الدين من حرج (و) منه
 (خوف عدو) أي أو
 غيره سواء خافه على نفسه
 أو ماله أو أمانيه أو خاف
 فاسقة عند الماء أو خاف
 المديون المفلس الحبس
 ولا اعادة عليهم

انظروا عظمه (قوله ولا على من حبس في السفر) اي ادا تيمم وصلى لان الغالب في السفر عدم
الماء وقد انضم اليه عذر الحبس قاله في الشرح واما المحبوس في المصر في مكان طاهر اذا لم
يجد الماء فانه يتيمم ويصلي ثم يعيد في ظاهر الرواية كافي البدائع (قوله ومنه عطش)
اعلم ان الانسان اذا عطش وكان عند آخر ما فان صاحب الماء محتاجا اليه
لعطشه فهو اولي به والاوجب دفعه للمضطر فان لم يدفعه اخذه منه قهرا وله ان يقاتله فان قتل
صاحب الماء فدمه هدر وان قتل الاخر كان مضمونا ويضيق أن بعض المذاهب طريفة الماء وان
احتاج الاجنبي للوضوء وكان صاحب الماء متفنيا عنه لم يلزمه بدله ولا يجوز للاجنبي اخذه
منه قهرا بحر عن السراج مضيدا (قوله أو رقيقه في القافلة) فضلا عن رقيق الصلبة كذا
في السراج (قوله أو دابة) محل اعتبار خوف عطش دابته وكابه اذا تعذر حفظ الفـالة لعدم
الاناء كافي الايضاح (قوله ومنه احتياج الهجن) وكذا اذا احتاجه لازالة نجاسة مانعة اما اذا
احتاجه للقهوة فان كان يلحقه بتركها ضرر وتيمم والا لا كذا يجنبه السيد ولم يفصلوا في المرق
هذا التفصيل الا أن قول الشرح لا ضرورة اليه يشير اليه (قوله ويتيمم لفقد آلة) أي
ظاهرة قالة السيد ولو ثوبا كافي السرج ولو نقص الثوب بادلته ان كان النقص قدر قيمة
الماء لزمه ادلاؤه لان كان أكثر على هذا لو كان لا يصل الى الماء الابعثقة كذا في كتب
الشافعية قال في اترشيع وقواعدنا لا تأباه (قوله ونحوها) كالصهاريج (قوله لا يمنع التيمم)
أي على المعتمد (قوله ولا يشبهه فاق الماء والتراب الخ) بل يؤخرها (قوله حبس) منه اق
بفائدة ومثل الحبس الهجز عنها مجرّض كافي السيد أو بوضع خشب في يديه (قوله وقال أبو
يوسف يشبه بالانعام) اقامة طلق الوقت وهذا هو الصحيح عنده لانه لو وجد له امر مستعملا
للنجاسة لعدم وجود الطاهر وقيل يركع ويسجد ان وجد مكانا يابسا أفاده في الشرح والذي
في السيد نقلا عن التنوير وشرحه وقال لا يشبهه بالمصابز وجوبه بغير ركع ويسجد ان وجد مكانا
يابسا والايوبي قائما ثم يعيده ينق واليه صح رجوع الامام ثم قال ومعنى التشبه بالمصلين
أن لا يقصد باقيا الصلاة ولا يقرأ شيئا واذا حتى ظهره لا يقصد الركوع ولا السجود ولا يسبح
اه وتحصل منه أن التشبه متفق عليه وان بالركوع والسجود لا بالانعام على ما عليه الفتوى
(قوله ولو وجد من بعينه) اعلم أن المعين اما أن يكون كعبده وولده وأجيره فلا يجوز له التيمم
اتفاقا كافي المحيط بناء على اختيار بعضهم وان وجد غير من ذكره ولو استعان به أعانه فظاهر
المذهب انه لا يتيمم من غير خلاف لقدرته على الوضوء وعن الامام انه يتيمم وعلى هذا اذا جاز عن
التوجه الى القبلة أو عن النحول عن فراش نجس (قوله فلا قدرة له عند الامام) بناء على أن
القدرة بالغير لا تعد قدرة عنده لان الانسان بعد فادرا اذا اختص بالآلة يهيأه الفعل جهات
أرادوه هذا لا يأتى بقدرة غيره وعند ما تثبت القدرة بالغير لان آله صارت كآله واختار
حسام الدين قوله ما قاله في الشرح وقد أطلق المصنف العبارة في هذا الشرح مع أن فيها
التفصيل كما علمت وقد منما يفيد بعض ذلك قريبا (قوله ولو جنباً) لان صلاة الجنابة دعاء
في الحقيقة وانما أوجبنا لها التيمم لكونها اسماء الصلاة قاله السيد (قوله لانها تنفوت
بلا خلف) هذا هو الاصل في هذا الباب وهو أن ما تنفوت الى خلف لا يتيمم له عند خوف فوته

ولا على من حبس في
السفر بخلاف المكره
على ترك الوضوء فتيمم
قائه يعيد صلاته (و) منه
(عطش) سواء خافه حالا
أو ما لا على نفسه أو رقيقه
في القافلة أو دابته ولو
كابلان الماءة للجماعة
كالهدوم (و) منه (احتياج
الهجن) للضرورة (لا لطبخ
مرق) لا ضرورة اليه
(و) يتيمم (لفقد آلة)
كحل ودلولانه يصير البئر
كعدمها والماء الموضوع
لشرب في الفلوات ونحوها
لا يمنع التيمم الا ان يكون
كثيرا يستدل بكثرة على
اطلاق استعماله ولا يشبهه
فاقد الماء والتراب الطهور
بحبس عندهما وقال أبو
يوسف يشبه بالانعام
والعاجز الذي لا يسجد من
وضوئه يتيمم اتفاقا ولو وجد
من بعينه فلا قدرة له عند
الامام بقدرة الغير خلافا
لهما (و) من العذر
(خوف فرت صلاة الجنابة)
ولو جنباً لانها تنفوت بلا
خلف فان كان يدرك
تكبيرة منها توفضا

والولي لا يخاف الموت هو الصحيح فلا ٧٦ يتيم وإذا حضرت جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها بيمينه الأولى عندهما

وقال محمد عليه الصلاة والسلام لو قدر ثم عجز (أو) خوف فوت صلاة (عبد) لو اشتغل بالوضوء لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا فاجأك صلاة جنازة فحسب فوتها فصل عليها باليمين وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتيم ثم صلى عليها ونقل عنهم في صلاة العيدين كذلك والوجه قوتهم ما لا إلى بدل (ولو) كان بناءً فيهما بأن سبقه حدث في صلاة الجنازة أو العبد يتيم ويتم صلاته لعجزه عنه بالماء برفع الجنازة وطرو المفسد للزحام في العبد (وليس من العذر خوف فوت الجمعة) خوف فوت (الوقت) لو اشتغل بالوضوء لأن الظهر يصلى بفوت الجمعة وتفضي الفائتة فلهما خلف (الثالث) من الشروط أن يكون التيم بطاهر طيب وهو الذي لم يمس نجاسة ولو زالت بذهاب أثرها (من جنس الأرض) وهو (كالتراب) المنبت وغيره (والحجر) الأملس (والرمل) عندهما خلافاً لابي يوسف فيجوز عندهما بالزنج والنورة والمفرة والكحل

وما لا خلف له بيمينه (قوله والولي لا يخاف الموت) المراد بالولي من له حق التقدم كالسلطان ونحوه لأن الولي إذا كان لا يجوز له التيم وهو مؤخر فمن هو مقدم عليه أولى فيجوز التيم للولي عند وجود من هو مقدم عليه اتفاقاً لأنه يخاف الموت إذا لم له حق إعادة حينئذ (قوله هو الصحيح) صححه في الهداية وظاهر الرواية جواز التيم للكل لأن تأخير الجنازة مكروه وصححه المرحوم فتايد التصحيح الثاني بكونه ظاهر الرواية (قوله قبل القدرة على الوضوء) أما بعد القدرة بيمينه اتفاقاً (قوله أو خوف فوت صلاة عبد) أي بتمامها فإن كان بحيث لو توفى يدرك بعضها مع الإمام لا يتيم قال السيد ناقل عن النهر وخوف فوتها يزوال التيم إن كان اماماً وبعد ادراك الشيء منها مع الإمام إن كان مقتدياً به (قوله بيمينه ويسم صلاته الخ) المقام فيه تنصيص وهو أنه في صلاة الجنازة أن خاف وفاتها قبل أن يحصل شي من التكبيرات أو اشتغل بالوضوء تيم وأما في العبد أن خاف الاستحوا تيم اتفاقاً اماماً كان أو مقتدياً بالافان أمكنه ادراك شيء منها مع الإمام ولو توفى لا يتيم اتفاقاً والاف عند الإمام بيمينه مطلقاً وعندهما إن شرع بالوضوء لا يتيم لأنه آمن الموت إذا لا حتى يصلي بعد فراغ الإمام وإن شرع باليمين جاز له البناء لأنه لو توفى يكون واجد للماء في صلاته فتفسد وللامام أن خوف الموت باق لأنه يوم رحمة فيعترف به ما يفسد صلاته فتفوت كافي التيمين وغيره ومعه ما إذا شئت في عروض المفسد إذا غلب على ظنه عدمه لا يتيم إجماعاً كافي الفسخ ومنشأ الخلاف أن صلاة العبد إذا فسدت لا تقضى عند الإمام فكانت نفوت لا إلى خلف وعندهما تقضى فيمكنه إذا وهما مفردا فكانت نفوت إلى خلف كافي السراج (قوله وخوف فوت الوقت) وقيل يتيم لخوف فوت الوقت قال الحلبي والاحوط أنه يتيم ويصلي به ويعيد ذكره السيد (قوله لأن الظهر يصلى بفوت الجمعة) هذه العبارة أسلم من تعبير بعضهم بالبديهة لأن الظهر ليس بدل الجمعة بل الأمر بالعكس وإن اجيب عنه بأنه لما تصور بصورة البدل بحيث يقبل عند فواتها أطلق عليه ذلك (قوله فلهما خلف) أخذ منه الحلبي جواز التيم للكوف أي والخوف لأنهما يفوتان لا إلى بدل وكذا يتيم الكل ما لا يشترطه الطهارة كالنوم والسلام وردة ودخول مسجد لحدث ولومع وجود الماء قاله في البصر وأقره صاحب التنوير (قوله طيب) الأولى أن يقدم على طاهر بأن يقول بطيب طاهر ليكون إشارة إلى أن قوله تعالى فتيماً واصفياً طيباً معناه طاهر وأن معنى طيب طهور وهو الأولى (قوله وهو الذي لم يمس نجاسة الخ) تفسير مراد فحينئذ يكون الطاهر معنى الطهور والطاهر في الأصل يمس الأرض النجسة التي ذهب أثر النجاسة منها (قوله ولو زالت) عطف على محذوف تقديره وهو الذي لم يمس نجاسة لم تزل بذهاب أثرها بل ولو الخ (قوله من جنس الأرض) ويعتبر كونه من جنسها وقت التيم فلا يجوز على الزجاج وإن كان أصله من الرمل (قوله وهو كالتراب) ولو تيم بتراب المقبرة ان غلب على ظنه نجاسته لا يجوز لكن غلب على ظنه نجاسة الماء أو الفيجوز كافي السراج (قوله والحجر الأملس) وقال محمد لا يجوز به (قوله والمفرة) بفتح الميم وسكون الفين وبحركتين أحر كافي القاموس (قوله وسائر أحوال المعادن) دخل فيه المرجان وهو الذي في عامة الكتب وفي الفتح لا يجوز وأبده صاحب المنح أنه متوسط بين عالمي الجاد والنبات فأشبهه الأحجار من حيث حجره وأشبهه النبات

من والكبريت والفير وزج والعقيق وسائر أحوال المعادن وبالمخ الجبلي في الصحيح وبالارض المحترقة

والطين المحرق الذي ليس به سرقين قبله والارض المحترقة ان لم يخلط عايم الرماد وبالتراب الغالب على الخايط من غير
جنس الارض لانه (لا) يصح التيميم بنحو (الخطاب والفضة والذهب) والنحاس والحديد ٧٧ وضابطه ان كل شيء يصير

رمادا او ينطبع بالاحراق
لا يجوز به التيميم والا جاز
لقوله تعالى فتميموا صعيدا
طيبا والصعيد اسم لوجه
الارض ترابا كان او غيره
وتفسيره بالتراب لمكونه
اغاب لقوله تعالى صعيدا
زلة أي جبرا أملا (الرابع)
من الشروط (استيعاب)
المحل وهو الوجه واليدان
الى المرفقين (بالمسح) في
ظاهر الرواية وهو الصحيح
المفتي به فيمنزع الخاتم
ويحتمل الاصابع ويمسح
جميع بشرة الوجه والشعر
على الصحيح وما بين العذار
والاذن الحاقه بأصله
وقيل يكفي مسح أكثر
الوجه واليدين وصحح وروى
الحسن عن أبي حنيفة
انه الى الرسفين وجهه ظاهر
الرواية قوله صلى الله عليه
وسلم التيميم ضربتان ضربة
لوجهه وضربة للذراعين
الى المرفقين وكذا فعله عليه
السلام لانه سئل كيف
امسح فضرب بكفيه
الارض ثم رفعها لوجهه ثم
ضرب ضربة فمسح ذراعيه
باطنهما وظاهرهما حتى
مسح يديه المرفقين
(الخامس) من الشروط
ان يمسح بجميع البدن
بأكثرها أو

من حيث كونه شجرا ينبت في قعر البحر ذافرو ع وأغصان خضر متشعبة قائمة فظهر انه ليس من
جنس الارض لانه نبات جد وصار جرا في الهواء اه (قوله والطين المحرق) ومنه الزبادى الا
ان تكون مطلية بالدهان (قوله ليس به سرقين قبله) أي قبل حرقه فرجع الصعيد معلوم من قوله
المحرق (قوله والارض المحترقة) الاولى الاكتفاء به من قوله سابقا وبالارض المحترقة
الا ان يحمل ما سبق على ان الارض أحرق ترابها من غير مخالط (قوله وبالتراب الغالب الخ)
فلا يجوز بالمقلوب ولا بالساوي أفاد السيد (قوله لانه لا يصح الخ) انه لم يذوق تقديره وإنما
قيدت بجنس الارض لانه الخ ولم يذكره في الشرح ولذا لم يتابعه السيد فيه (قوله والفضة
والذهب) أراد به ما خصوص المسبوك منهم ما اعاقبل السيد فيصح التيميم مادام في المعدن
وكذا الحديد والنحاس لانهم ما من جنس الارض كما في شرح الخ نزل يعني ذكره السيد
واطلاق كلام المصنف كغيره يفيد المنع مطلقا لوجود الضابط (قوله يصير رمادا) قال في خزائن
الفتاوى مانعه قال السيد الضعيف ان كان الرماد من الخطب لا يجوز وان كان من الحجر
يجوز وقد رأيت في بعض البلاد طينهم الحجر اه نقله ابن أمير حاج (قوله والصعيد اسم
لوجه الارض) فمحل بمعنى فاعل (قوله وتفسيره بالتراب) هو تفسير ابن عباس (قوله لمكونه
اغاب) فلا ينافي التعميم على أن في التخصيص به تقييد المطلق الكتاب وذلك لا يجوز بخبر
الواحد فكيف بقول الصحابي (قوله لقوله تعالى) انه لم يذوق تقديره وان لم نقل ان هذا
تفسير بالاغلب لا يصح لقوله الخ يعني أن هذه الآية لا تدل على أن الصعيد يطلق على الحجر الاملس
فلا يصح قصره على التراب (قوله فيمنزع الخاتم) ويمسح الوتر التي بين المخربين وما بين
الحاجبين والعينين وتنزع المرأة السوار والمراد بنزع الخاتم والسوار تنزعهما عن محلها حتى
يمسحه (قوله ويحتمل الاصابع) قال ابن أمير حاج الظاهر أن التخليل هنا كالتخليل في الوضوء
انتهى وفي الايضاح وما ذكره في الذخيرة من احتياجه الى ضربة ثالثة للتخليل فيه نظر لان
المسح لا يصح للاصابة الغبار وهو لا يتوقف عايم اه وعن أبي يوسف يمسح وجهه من غير
تخليل اللحية كذا في البداية (قوله والشعر على الصحيح) أي الشعر الذي يجب غسله في الوضوء
وهو المحاذي للبشرة لا المستترسل وعليه يحمل قول صاحب السراج لا يجب عليه مسح اللحية
في التيميم كذا في البحر ربي الكلام في اللحية الخفيفة هل يبالغ في المسح فيها حتى يصل الى
البشرة كأصله أو يكفي مسح ظاهر الملاقي كالمكنة يراجع (قوله الحاقه بأصله) انه
لاشترط الاستيعاب فيه (قوله وقيل يكفي مسح أكثر الوجه واليدين) وعلى هذا وترك الثلث
من غير مسح بجزئه وفي الذخيرة انه لو ترك أقل من الربع بجزئه وافله روايتان في المذهب
والوجه فيه رفع الحرج أو أنه مسح والاستيعاب فيه ليس بشرط كسح الخف والرأس (قوله
وصح) حتى قال الفقيه أبو جعفر ظاهر الرواية ما رواه الحسن أن المتروك لو كان أقل من
الربع بجزئه اه وعلى هذه الرواية لا يجب تخليل الاصابع ولا تنزع الخاتم والسوار لان
ما قصت ذلك أقل من الربع (قوله التيميم ضربتان الخ) قال في السراج ولا يشترط المسح باليدين
حتى لو مسح باحدى يديه وبالأخرى يده أجزأه ويمسح باليد الأخرى اه (قوله أو

بما يقوم مقامه (حتى لو مسح باصبعين لا يجوز) كما في الخلاصة (ولو كثر حتى استوعب بخلاف مسح الراس) كذا
 في السراج الوهاج عن الايضاح (السادس) من الشروط (ان يكون) التيمم (بضربتين يباطن الكفين) لما روينا فان نوى
 التيمم وأضر به غيره فمعه صح (ولو) كان ٧٨ الضربتان (في مكان واحد) لي الاصح لعدم ضروره مستعلا لان

التيمم بما في اليد (ويقوم
 مقام الضربتين اصابة
 التراب بجده اذ امسه
 بنية التيمم) حتى لو احدث
 بعد الضرب أو اصابة
 التراب نفسه يجوز على
 ما قاله الاستيعابي كمن
 احدث وفي كفيه ما يجوز
 به الطهارة وعلى ما اختاره
 شمس الأئمة لا يجوز لجهله
 الضرب ركنا كالأحداث
 بعد غسل عضو وقال المحقق
 ابن الهمام الذي يقتضيه
 النظر عدم اعتبار الضرب
 من معنى التيمم شرعا لان
 المأمور به في الكتاب ليس الا
 المسح وقوله صلى الله عليه وسلم
 التيمم ضربتان خرج مخرج
 الغالب والله سبحانه وتعالى
 أعلم (السابع) من الشروط
 (انقطاع ما بين يديه) حالة
 فعله (من حبس أو نفاس
 او حدث) كما هو شرط أصله
 (القائم) منها (زوال ما يمنع
 المسح) على البسرة (كشمع
 وشحم) لانه يصير به المسح
 عليه لا على الجسد (وسببه)
 ارادة ما لا يحل الا بالطهارة
 (وشروط وجوبه) غائية

بما يقوم مقامه) كغيره أو أكثرها وكثيرا وجهه ويديه في الغبار (قوله يباطن الكفين)
 موافق لما ذكره الحلبي عن الذخيرة والاصح كما في الشئى انه يضرب بظاهرهما وباطنهما
 والمراد بالضرب هنا الوضع استلزم ضربا أولا ذكره السيد (قوله لان التيمم بما في اليد) قال
 في الفتح هذا في اليد تصورا استعماله وهو مقصور على صورة واحدة وهو أن يمسح الذراعين
 بالضربة التي مسح بها وجهه لا غيراه (قوله ويقوم مقام الضربتين الخ) فهو اليسار كن
 ويفترع عليه ما في الخلاصة من انه لو أدخل رأسه بنية التيمم موضع الغبار يجوز ولو انهم
 الحائط فظهر الغبار فرك رأسه ونوى التيمم جاز والشروط وجود الفعل منه اه (قوله حتى
 لو احدث الخ) تفريع على قوله ويقوم الخ المقيد بعدم اشتراط الضربتين في التيمم (قوله على
 ما قاله الاستيعابي) في القهستاني عن المضمرات هو الاصح وعليه مشى في الحاشية (قوله وعلى
 ما اختاره شمس الأئمة) الحلواني وهو قول السيد أبي شجاع وصححه صاحب الخلاصة (قوله
 لان المأمور به الخ) لان الله تعالى قال قيموا صعيدا طيبا فامسحوا الخ فيبين التيمم بالمسح (قوله
 خرج مخرج الغالب) المراد أن ذلك هو الغالب في أحوال التيممين أو انه أراد بالضربتين ما
 الأعم فيهم المسح (قوله أو حدث) كشمع بول (قوله وشروط وجوبه غائية) هي الفقل
 والبلاوغ والاسلام ووجود الحدث وعدم الخبض والنفاس وضيق الوقت والقدرة على ما يجوز
 منه التيمم قاله السيد (قوله وكيفية قد علمت من قوله صلى الله عليه وسلم) حين سئل كما تقدم
 وهذه الكيفية وردت ايضا عن الامام حين سأله أبو يوسف عنها وأما ما ذكره بعضهم من انه
 يمسح يباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهريه اليمنى من رؤس الأصابع الى المرفق ثم يمسح
 بكفه اليسرى باطن يده اليمنى من المرفق الى الرسغ ويمر يباطن ايهامه اليسرى على ظاهر
 ايهامه اليمنى ثم يقبل باليسرى كذلك لم يرد في الاحاديث ما يدل عليه كما قاله في البداية وان
 ادعى صاحب العناية أنه وردوا أيضا لم ينقل عن صاحب المذهب وما قاله ابن أمير حاج عن
 من أئمتنا ان الاحسن في مسح الذراعين أن يمسح بثلاث أصابع يده اليسرى أصغرها ظاهريه
 اليمنى الى المرفق ويمسح المرفق ثم يمسح باطنها بالايهام والمسحجة يعني ما بينهما الى رؤس الأصابع
 ثم يقبل باليسرى كذلك قال في البدائع عن بعض علماء المذهب انه تكلف والا حسن هو
 الموافق للمنقول ولم يذكر وقت تحليل الأصابع والذي يظهر من حديث الاسلع انه بالضربة
 الثانية قبل النفث قبل مسح الذراعين كذا ذكره بعض الافاضل (تنبيه) لو كان الغبار
 على ظهر حيوان أو نحو ثوب أو نحو حنطة فتم به جاز بالغبار لا بتلك الاشياء وقيد الاستيعابي
 بأن يظهر أثر الغبار بمعه عليه فان كان لا يظهر لا يجوز قال في التمه وهو حسن فلا يحفظ وفي
 السراج لو وضع يده على ثوب أو حنطة فلقق يده غبارا وبان أثر الغبار عليه جاز به التيمم اه
 ولو تيمم بغبار ثوب نجس لا يجوز الا اذا وقع ذلك الغبار عليه بعد حاجف كما في الفتح (قوله

اصلا

(كما ذكر) يانها (في الوضوء) فأغنى عن اعادةها (ور كاه مسح البدن والوجه)

لم يقل ضربتان لما علمته من الخلاف من كون الضرب من معنى التيمم وكيفية قد علمت من قوله صلى الله عليه وسلم

(وسنن التيمم سبعة التسمية في قوله) كأصله (والترتيب) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (والموالة) لحكاية فعله صلى الله عليه وسلم (واقبال المدين بعد وضعهما في التراب وادبارهما ونفضهما) اتقاء عن تلويث الوجه والمثلة ولذا لا يتيمم بطين رطب حتى يجفقه الا اذا خاف خروج الوقت وبين الامام الاعظم لما سأل أبو يوسف عن كيفية ٧٩ بان مال على الصعيد فأقبل

بيديه وأدبر ثم رفعهما
ونفضهما ثم مسح وجهه
ثم أعاد كفيه جميعا فأقبل
بهما وأدبر ثم رفعهما
ونفضهما ثم مسح بكل كف
ذراع الأخرى وباطنها
إلى المرفقين (وتفريق
الاصابع) حالة الضرب
مبالغة في التطهير (ونذب
تأخير التيمم) وعن أبي
حنيفة أنه حتم (لمن يرجو)
ادراك (الماء) بغلبة الظن
(قبل خروج الوقت) المستحب
اذلا فائدة في التأخير سوى
الاداء باكل الطهارة
كما فعله الامام الاعظم في
صلاة المغرب مخالفا
لاستاذه حماد وصوبه فيه
وهي أول حادثة خالفه فيها
وكان خروجهما لتيسير
الاعمش رحيم الله تعالى
(ويجب) أي يلزم (التأخير
بالوعد بالماء ولو خاف
القضاء) اتفاقا اذا كان
الماء موجودا أو قريبا اذا
لا شك في جواز التيمم ومنع
التأخير نظرا لخروج الوقت
مع بقاء الماء (ويجب
التأخير) عند أبي حنيفة
(بالوعد بالشوب) على

كأصله) أي بالنظر المتقدم فيه (قوله ونفضهما) بقدر ما يتناثر التراب عن يده ولا بقدر ربرة
كما عن محمد ولا يترتب كما عن أبي يوسف كافي العناية (قوله اتقاء عن تلويث الوجه) واتباعا
للحنفة كافي البناء (قوله وبين الامام الاعظم الخ) هذا يرد ما ذكره بعضهم من الكيفيتين
السابقتين وهل مسح الكف اختلافا فيه والاصح انه لا يمسحه وضرب الكف يكفي كما في ابن
أمر حاج (قوله ونذب تأخير التيمم) أي لفقد الماء شرعا في ظاهر الرواية اما اذا كان يظن أن
بعد الماء أقل من ميل لا يساح له التيمم لانه ليس بفقد شرعا (قوله وعن أبي حنيفة) وكذا عن
أبي يوسف في غير رواية الاصل انه حتم لان غالب الرأي كالحقق ووجه ظاهر الرواية أن العجز
ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا يقين منه (قوله ان يرجو ادراك الماء) وأما اذا لم يكن على
طمع من وجود الماء في الوقت لا يستحب أن يؤخر ويتيمم ويصلي في الوقت المستحب كما في
الحنفية وغيرها (قوله قبل خروج الوقت المستحب) وهو أول النصف الاخير من الوقت في
صلاة ينذب تأخيرها كما في النهر بحيث يقع الاداء في وقت الاستحباب وقبل إلى آخر وقت
الجواز والاول هو الصحيح كما في الجوهرة وعلى الاول فلا يؤخر العصر إلى تغير الشمس وهذا
لا يؤخر المغرب عن أول وقتها وقبل لا بأس به إلى قبل مغيب الشفق وجعله القهس الثاني قول
الاكثر (قوله اذلا فائدة الخ) الاظهر في التعديل ما ذكره غيره بقوله يؤذيه باكل الطهارتين
في أكل الوقتين اه وهو في كلامه تعليل للنذب أيضا في انما كان ذلك منعدوبا ولم يكن
واجبا لانه لا فائدة فيه الا الاداء باكل الطهارتين فالاداء قبل يكون بطهارة كاملة
فلينأمل (قوله كما فعله الامام الخ) الضمير للتأخير (قوله مخالفا لاسناده حماد) فانه صلى
بالتيمم أول الوقت وآخر الامام فوجد الماء فصلاها في آخر الوقت (قوله تشييع الاعمش)
أي توديعه (قوله أي يلزم) فالوجوب بمعنى الاقتراض كما في الذي بعده (قوله اذا كان
الماء موجودا) أي عند الواعد أو قريبا منه دون ميل أما اذا لم يوجد عنده أو كان بعيدا
منه مخالفا كثيرا لا يجب التأخير لان الشارع أباح له التيمم - لم ي - وهذه العبارة لم نرها لغيره
(قوله ويجب التأخير عند أبي حنيفة) تبع فيه صاحب البرهان والذي في عامة المعبرات
كالحنفية والفتح ومنية المصلي وشرحهم ما والسراج والبحر وعزاه في الخلاصة إلى الاصل أن
التأخير مندوب وعلى ذلك ان لم يفتقر فاصلي كذلك أول الوقت جاز قلت وهو الذي يقتضيه
التأصيل الآتي (قوله وقال يجب التأخير الخ) مبنى الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء هل
تثبت بالبذل والاباحة قال الامام لا وانما تثبت بالملك أو بملك يده اذا كان يباع وقالان ثبت
بها كما ثبت بهما قياسا على الماء واجمعوا انه لو قيل له أجهت لك مالي التحج به لا يجب عليه الحج
لان الملك يرفقه الملك وهنا القدرة وكذا لو عرض عليه ثمن الماء لا يجب عليه قبوله لان المال
ليس بمذلول أي عادة فيلحقه الذل بقبوله كذا في حاشية الشافعي عن الشيخ يحيى (قوله ويجب
طلب الماء) أي يفترض صريح به قاضي خان وان وجد أحد واجب عليه السؤال حتى لو صلى ولم

الماء (أو السقاء) كبل أو دلو (مالم يجف القضاء) فان خافه تيمم لعجزه ولا منه بهما وقال يجب التأخير ولو خاف القضاء كالوعيد
بالماء لظهور القدرة بوفاء الوعد ظاهر (ويجب طلب الماء) غلوة بنفسه

يسأل فأخبر بالماء بعد ذلك أعادوا فلازيلي والمراد واحد من أهل المكان أو من له معرفة
 به والظاهر أن هذا في غير الظان أما الظان فلا تفصيل في عدم الجواز بالنظر إليه (قوله أو
 رسوله) ويكفيه لو أخبره أحد من غير إرسال كما في منية المصل (قوله وهي ثلثمائة خطوة) كذا في
 الذخيرة والمغرب والذي في التبيين هي مقدار رمية سهم اه وهو الموافق لما في القاموس
 فإنه قال وكل رمية غلوة اه كأنه مأخوذ من قولهم غلا السهم ارتفع في ذهابه وجاوز المدى
 والمادة تدل على الارتفاع والظاهر أنه لا خلاف فإن التقدير بالذرعان بيان لمقدار الرمية
 والتقدير بالغلوة اختار محافظ الدين في الكنز والأصح أنه يطلبه مقدار ما لا يضر بنفسه ورفقته
 بالانتظار كما في البدائع (قوله إلى مقدار أربع مائة خطوة) لأنها النهاية (قوله من جانب ظنه)
 كما في البرهان وإن ظنه في الجهات الأربع وجب الطلب منها على الخلاف وفي السيمداه
 يقسم الغلوة على الأربع جهات (قوله إن ظن قربه) وذلك لأن الظن يوجب العمل في
 العمليات بخلاف الشك فإنه لا يبنى عليه حكم كما في الفقه ستأتي وحد القرب أن يظن أن الذي
 بينه وبين الماء دون ميل ذكره السيد ولو نيم من غير طلب وصلى ثم طلبه فلم يجد وجبت الاعادة
 عندهم إلا أن شرط جواز التيمم لم يوجد خلافاً لابي يوسف كذا في السراج ولو أخبره عدل بعدم الماء
 ولو عند غلبة الظن بالوجود جاز له التيمم بخلاف كذا في الحلبي وموضع المسئلة في المقارنة اما
 إذا كان بقرب الماء يجب عليه الطلب مطلقاً اتفاقاً حتى لو نيم وصلى ثم ظهر الماء لم تجز
 صلاته لأن العمران لا يخلو عن الماء غالباً والغالب ملحق بالمتيقن في الأحكام وإن لم يغلب على
 ظنه كما في البدائع والحلي (قوله طلبه) أي بالسؤال وقوله من هو معه أي مطلقاً والتقييد
 برفيقه أي في بعض الكتب جرى مجرى العادة جوى عن الجندی (٢) واعلم أن النقل في هذه
 المسئلة اختلف فمن الهداية وكثير من الكتب أنه لا يجب الطلب أصلاً في قول الامام لأن العجز
 متحقق والقدرة موهومة إذا لماء من أعز الأشياء في السرفاظا ظاهر عدم البذل وقال يلزمه
 الطلب ولا يجوز له التيمم قبله لأن الماء مبذول عادة فنقل شمس الأئمة في مبسوطه أن لزوم الطلب
 قول الكل على الظاهر قال الحصا ولا خلاف بينهم فراد أي خفيفة عدم الوجوب إذا غلب
 على ظنه منعه وحراده ما إذا ظن عدم المنع لثبوت القدرة على الماء بالاباحة اتفاقاً قال في
 البرهان ولهذا لم يحتج في الكافي خلافاً إذا وجب طلب الماء على الظاهر وجب طلب الدلو والرشاء
 كما في المنهاج عن المعراج قوله فلا ذل في طلبه (وقال الحسن لا يجب الطلب لأن السؤال ذل
 وفيه بعض حرج وما شرع التيمم إلا لدفع الحرج قال في غاية البيان وقول الحسن حرج وقد سبق
 عن الامام (قوله إن كان في محل لا تشح به النفوس) اما إذا كان في موضع يمز فيه الماء فالأفضل
 أن يسأل وإن لم يسأل اجزأه قاله السيد عن شرح العلامة من لا يمكن (قوله وإن لم يعطه
 الخ) وإن منعه أصلاً صريحاً بأن قال لا أعطيك أو دلالة بأن استهلكه يتيم اتفاقاً تحقق العجز
 (قوله لزمه شراؤه) كالمأري يلزمه شراء الثوب أيضاً كما في البرهان (قوله وهو ما لا يدخل
 تحت تقويم المقومين) قال الحلبي هو الأرفق لدفع الحرج وقيل ضعف القيمة وهو رواية
 النوار وواقتصر في البدائع والنهاية عليها قال صاحب البحر فكان هو الأولى (قوله وكان
 فاضلاً عن نفقته) لو قال كما قال البعض فاضلاً عما لا بد منه ليدخل ما إذا احتاجه لنفقة كلبه

أو رسوله وهي ثلثمائة خطوة
 (إلى مقدار أربع مائة خطوة)
 من جانب ظنه (إن ظن
 قربه) برؤية طيراً وخضرة
 أو خبر (مع الأمن والا)
 بأن لم يظن أو خاف عدواً
 (فلا) يطلبه (ويجب) أي
 يلزم (طلبه) أي الماء (ومن
 هو معه) لأنه مبذول
 عادة فلا ذل في طلبه (إن
 كان في محل لا تشح به
 النفوس وإن لم يعطه إلا
 بمن مثله لزمه شراؤه)
 وبزيادة يسيرة لا يغيب
 فاحش وهو ما لا يدخل تحت
 تقويم المقومين وقيل شطر
 القيمة (إن كان) الثمن
 (معه) وكان (فاضلاً عن
 نفقته) واجرة حله فهذه
 شروط ثلاثة للزوم الشراء
 ٢ قوله الجندی في نسخة
 البرجندی اه

فلا يلزم الشراء لو طلب الغني الفاحش أو طلب ثمن المثل وليس به فله فلا يستدين الماء احتياجه لثمنه (و) يجوز أن يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض كالوضوء للأصبره وإقوله صلى الله عليه وسلم لم التراب طهورا لمسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء والأولى إعادة لكل فرض خروج من خلاف الشافعي (و) يصلي بالتيمم الواحد ٨١ ما شاء من (النوافل) اتفاقا (وصح تقديمه على الوقت) لأنه شرط

فيسبق المشروط والارادة سبب وقد حتمت (ولو كان أكثر البدن) جرحا تيمم والكثرة تعتبر من حيث عدد الاعضاء في المختار فاذا كان بالرأس والوجه واليدين جراحة ولوقت وليس بالرجلين جراحة تيمم ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو فان كان أكثر كل عضو منها جرحا تيمم والا فلا (أو) كان (نصفه) أي البدن (جرحا تيمم) في الأصح ولو جرحا لأحد لم يقل بغسل ما بين كل جدرتين (وان كان أكثره جرحا غلبه) أي الصحيح (ومسح الجرح) بمروره على الجسد وان لم يستطع فعلى خرقه وان ضربه تركه واذا كانت الجراحة قليلة يظنه أو ظهره ويضربه الماء صار كغالب الجراحة حكما للضرورة (ولا) يصح أن يجمع بين الغسل والتيمم إذ لا نظير له في الشرع للجمع بين البدل والمبدل والجمع بين التيمم وسؤر الجراح لاداء الفرض بأحدهما لا بهما كما

كما في الحلبي لكان أولى (قوله فلا يلزم الشراء لو طلب الغني الفاحش) لأن ما زاد عن ثمن المثل اختلاف للمال لأنه لا يقابل شي من العوض وحرمة مال المسلم كحرمة دمه (قوله فلا يستدين الماء) الأولى أن يقول فلا يستدين للماء أي لا يلزمه الاستدانة للشراء أو بالشراء كما يفيد إطلاق الشرح وظاهره ولوله مال غائب لأن العجز متحقق في المال يؤيده دفع الزكاة لابن أبي عمير الغني في موطنه وقال ابن أبي عمير طاج يلزمه الشراء نسيئة ووافقه في البحر والنهر (قوله للامر) أي في قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا شرطا عدم الماء فقط وجعله في حال عدم الماء كالوضوء قاله في الشرح (قوله وإقوله صلى الله عليه وسلم) رواه أصحاب السنن من حديث أبي ذر (قوله خروج من خلاف الشافعي) رضى الله عنه فإنه لا يصلي به عندما أكثر من فريضة واحدة ويصلي به ما شاء من النوافل تبعا ومبني الخلاف أن التيمم بدل ضروري عندما وبدل مطلق عندما ثم البدلية بين الماء والتراب عندهما والطهارة فيهما متويزة وقال محمد بن التيمم والوضوء فالطهارة بالماء أعلى من الطهارة بالتراب فجاءت الماء المتوضى بالتيمم عندهما لأن التيمم طهارة مطلقة لا عنده لأن تيمم الامام لم يكن طهارة في حق المأموم لوجود الأصل في حقه فكان مقتديا بمن لا طهارة له في حقه فلا يجوز كالصحيح إذا اقتدى بالمعذور (قوله والارادة سبب) أي ارادة ما لا يحل إلا به قاله في الشرح (قوله ولو كان أكثر البدن) الأولى للمصنف حذف البدن ويقول ولو كان أكثر من الاعضاء أو النصف منها جرحا تيمم ليكون كلامه متناولا للطهارة الصغرى والكبرى قاله السيد (قوله والكثرة الخ) لا يخفى أن هذا الخلاف انما هو في الوضوء وأما في الغسل فالظاهر اعتبار الكثرة من حيث المساحة كما في البحر (قوله تيمم في الأصح) وقيل بغسل الصحيح ومسح الجرح ومسحه في المحيط والخائبة قال في البحر ولا يخفى أنه أحوط فكان أولى قال المؤلف في حاشية الدرر والحاصل أن التصحيح اختلف (قوله لأن أحدا الخ) قد يقال إن الغسل سقط هنا لخرج أولاه يضرب طاحنا من الجدرى (قوله بمروره) أي الماء يعني بلبسه والأولى أن يقول بمروره (قوله فعلى خرقه) في كلام الحلبي ما يفيد أنه يشدها عند ارادة المسح ان لم تكن مشدودة (قوله صار كغالب الجراحة) أي تيمم ولو قيل أنه مسح الأعلى وبغسل الأسفل لكان حسنا قال في الشرح ولم أر من تكلم عليه (قوله ويسقط مسح الرأس الخ) وظاهره أنه لا يؤمر بالمسح على الخرقه بخلاف الغسل كما تقدم وسيأتي أنه أحد قواين ((قوله ما ان به)) أي قدر وقوله من الداء بيان مقدم على مبينه والضمير في به يرجع إلى ما المفسر بقدر والكلام فيه حذف أي ان بل محل هذا القدر من الداء يتضرر (قوله وكذا يستقطع) أي وينقل الحكم لمسحه فان ضربه مسح على الخرقه فان ضربه تركه كما تقدم فتأمل قلت وسيأتي ما يفيد (قوله ناقض الوضوء) لو قال ناقض الأصل ليعم الغسل والوضوء لكان أحسن وأجاب الخوى بأن المراد بالوضوء الطهارة أعظم من أن تكون

ط لا يجمع قطع وضممان وحد ومهر ووصية وميراث إلى غير ذلك من المعدودات هنا (مهمة) نظمها ابن الشحنة بقوله ويسقط مسح الرأس عن برأسه من الداء ما ان به يتضرر وبه أفتى قاضي الهداية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والحوض والنفاس للمساواة في العذر (وبتقصه) أي التيمم (ناقض الوضوء) لأن ناقض الأصل ناقض خلفه

(و) ينقضه (القدرة على استعمال الماء الكافي) ولو مرة مرة فلو ثلاث الفسل وفي الماء قبل اكمال الوضوء بطل نجسه في المختار لانتهاء ظهوره بالتراب بالحديث (ومقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا بعيد) وهو الاصح وقال بعضهم سقطت عنه الصلاة ويمسح الا شل وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة ويمسح الا قطع ما بقى من القروض كفله وبسطة طان بتجاوز القطع محل الفرض

• (باب المسح على الخفين) •

ثبت بالسنة قولاً ورفعاً والخلف السائر لا يمين مأخوذ من الخفة لان الحكم به خف من الفصل الى المسح وسببه ابيض الخلف ونشرطه كونه ساتراً محل الفرض والحال للمسح مع بقاء المدة وحكمه حل الصلاة فيه في مذهبه وركنه مسح القدمين المفروض وصفته انه شرع رخصة وكيفيةه الابتداء من اصابع القدم خطوطاً باصابع اليد الى الساق (صح) اذ جاز (المسح على الخفين في) الطهارة من (الحدث الاصغر) لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة

عن حدث او جنابة بطريق استعمال الخاص في العام مجازاً ذكر السيد (قوله وينقضه زوال العذر المبيح) فلو تيمم عذر زوال فرض وضوءه انتقض الاول ويتم للثاني لتناوب الاسباب واعلم ان المناقض في الحقيقة الحدث السابق (قوله بالحديث) اي بدلالة الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور للمسلم ولو الى عشر حجج مالم يجد الماء اهـ (قوله ومقطوع اليدين الخ) لم يتكلم على الراس لان اكثر الاعضاء جريح والوظيفة حينئذ التيمم ولكنه سقط لفقده آتية وهي البدان فانه في حاشية الدرر (قوله ويمسح الا شل الخ) اما على رواية الاكتفاء باكثر الاعضاء في التيمم فظاهر واما على الاخرى فلا ضرورة والاحتياط في العبادة وامل هذا عند عدم القدرة على استعمال الماء (قوله ويمسح الا قطع الخ) اعتبار الجزم بالكل فانه في الشرح والمراد ان ذلك في التيمم وقوله كفله في التطهير بالماء

• (باب المسح على الخفين) •

عذاه بعل إشارة الى موضعه وهو فوق الخلف دون داخله واسفله وانما شئ لان المسح لا يجوز على أحدهما دون الآخر (قوله ثبت بالسنة) وذا ان قال انه ثبت بالكتاب على قراءة الجزم قال في البحر وينبغي أن يجب في صورتهما لو غسل رجله لا يكفيه الماء ولو مسح بكفيه فانه يلزمه المسح ومنه لو غسل يافته الوقت أو الوقوف بعرفة فانه يمسح لزوماً وهو من خصائص هذه الأمة اهـ (قوله صالح المسح) بأن يمكن متابعة المشي فيه فرحاً وأن لا يكون محروفاً بخرق مانع (قوله وحكمه حل الصلاة الخ) اهـ هذا الحكم الديني وأما حكمه الاخرى فهو الثواب ان تصد فعل السنة (قوله وصفته انه شرع رخصة) اختلف هل هو من رخصة الاسقاط أي المسطرة للعزيمة كقصر الصلاة للمسافر أو من قبيل رخصة الترفيه بمعنى التخييف دفعا للحرص مع بقاء العزيمة كنفار المسافر جري على الاول بهضمهم وعلى الثاني أكثر الاصوليين (قوله صح المسح على الخفين الخ) الصحة في العبادات كونها توجب تفريغ الذمة وهو المقصود الديني ويلزمه الثواب عند القبول وهو المقصود الاخرى والوجوب كون الفعل لو أتى به يشاب ولو تركه عاقب ويتبعه تفريغ الذمة اهـ من الشرح ملخصا (قوله من الحدث الاصغر) أما الجنابة ونحوها لا يصح فيها المسح لورود النص بذلك ولأن الرخصة للحرص فيما تكرر ولا حرج في الجنابة ونحوها لعدم التكرار وصورة حافظ الدين في الكافي صورة مسح الجنب تقريرا للمتمم لم بأن توشأ والبص جور بين مجالدين ثم أجنب ليس له ان يشدهما وبفصل سائر جهده مضطج ما به في أو ما دار عليه على شئ مرتفع ويمسح عليه اهـ من الشرح ملخصا (قوله لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة) حتى قال جمع من الحفاظ ان خبر المسح متواتر كافي فحج الباري وقال الحسن البصري حدثني سبعون رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يروى المسح الا من الثمانين منهم العشرة المبشرون رضى الله تعالى عنهم اهـ وما روى من الصحابة كابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضى الله عنهم من انكاره فقد صح رجوعهم الى جواز كافي انما يذهب غيرها (قوله يشاب بالعزيمة) الاولى أن يقول كان أفضل لان الخلاف في الافضية بدليل التاميل لاني حصول الثواب وما ذكره هو ما دل به الجمهور وقالوا الآن يكون بحضرة منكره فالمسح

والمسافر اذا نية الجنابة ثم أحدث حدثاً أصغرو وجداً ماء كافياً لالاعضاء ٨٢ الوضوء يلزمه قلع الخلف وغسل رجله ولا

يصح له مسح الجنابة (للرجال والنساء) سفر او حضرة الحاجة وبدونها الاطلاق النصوص الشامل للنساء (ولو كانا) أي الخلفان متخذين (من شيء تخين غير الجلد) كالبدن وجوخ وكرناس يستحب على الساق من غير شد لا يشف الماء وهو قواهما واليه رجوع الامام وعليه الفتوى لانه في معنى المتخذ من الجلد (سواء كانا هما نعل من جلد) ويقال له جورب منه - ل يوضع الجلد أسفله كأنه نعل للقدم وإذا جعل أعلاه وأسفله يقال له مجلد (أولاً) بجلدهما أصلاً وهو التخين) ويشترط لجواز المسح على الخفين سبعة شرائط (الأول) منها (لبسهما بعد غسل الرجلين) ولو حكما كجبهة بالرجلين أو باحدهما مسحها ولبس الخلف بمسح خفيه لان مسح الجبهة كالغسل (ولو) كان اللبس (قبل كمال الوضوء اذا اغتسل) أي الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء) لوجود الشرط والخلف مانع سرية الحدث لا رافع واذنوا المعذور ولبس مع انقطاع عذره فغذته مثل غير المعذور والالتقيد بوقته فلا يمسح خفيه بعده (و) الشرط

أفضل زعمه وقال أبو الحسن الرستقي من أصحابنا المسح أفضل مطلقاً وهو أصح الروايتين عن أحمد لثبوت التهمة عن نفسه قلنا هي نزول بالمسح احساناً (قوله والمسافر الخ) خص المسافر لأن الغالب في السفر عدم الماء والا فالمدار على عدم الماء (قوله للجنابة) أي لأن الجنابة سرية إلى القدم وهو عليه لقوله لا يمسح (قوله لا إطلاق النصوص الخ) ولأن الخطاب الوارد لا يحددهما يكون وارداً في حق الآخر ما لم ينص على التخصيص (قوله من شيء تخين) العلم أن المسئلة على ثلاثة وجوه ان كانارة قين غير متعين لا يجوز المسح عليهما اتفاقاً وان كانا تخينين متعينين جاز اتفاقاً وان كانا تخينين غير متعينين فهو محل الاختلاف كما في الجنابة وفي شرح الزاهد في الكتاب يجوز المسح على الجرموف المشقوق على ظهر القدم وله أن يزرار ويورب شدة عليه فيستره لانه حينئذ كغير المشقوق وان ظهر من القدم شيء فهو كخروف الخلف اه ملخصاً (قوله وكرناس) هو الثوب الأبيض من القطن كما في القاموس وظاهر كلام الخلق عن الحلواني والخلاصة انه لا يمسح المسح عليه الا اذا كان مجلداً فليراجع (قوله لا يشف الماء) أي لا يتجاوز منه الماء إلى القدم ذكره في الجنابة وهو من شف يشف من باب ضرب اذا رقى حتى يرى ما شفا كما في المصباح (قوله واليه رجوع الامام) أي قدر موته بثلاثة أيام وقيل بسبعة وذلك أنه مسح على جوربيه ورضيه ثم قال أمواته فقلت ما كنت أسمع الناس عنه فاستدلوا بذلك على رجوعه كما في البدائع والبيبر (قوله لانه في معنى المتخذ من الجلد) ولما أخرجه الاربعة وابن حبان من حديث المغيرة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على جوربيه اه (قوله ويقال له جورب منجل) بسكون النون وفتح المعين مخففاً كما في المعراج يقال انجل الخلف ونعله جعل له نعلان كذا في المستمعي ونعل بالخفيف كما في النهر (قوله لبسهما بعد غسل الرجلين) اللبس على الوجه المذكور بشرط وبشأنه بسبب كما مر (قوله لان مسح الجبهة كالغسل) فلو مسح جبهة إحدى رجله ولبس الخلف في إحدى رجله لا يجوز المسح عليه لانه يصير جامعا بين الغسل والمسح (قوله قبل كمال الوضوء) ولو لبسهما بعد الغسل جازاً المسح لانه وضوء وزيادة الا اذا كان متبعا لما لا بد من نزعهما اذا وجد الماء (قوله ناقض للوضوء) اظهار في محل الاضمار (قوله لوجوب الشرط) وهو لبسهما على وضوء تام قبل الحدث (قوله والخلف مانع سرية الحدث) يعني أنه اذا حدث بعد لبسهما على وضوء تام لا يسري الحدث إلى الرجل بل يحل ظاهر الخلف ولا يسري رافع يعني أنه لو غسل رجله ولبس خفيه وأحدث قبل تمام لوضوء لا بد من نزعهما ولا يكون لبسهما بمنزلة رافة الحدث الرجلين لانه لا يرفع الحدث الا بتمام الوضوء ولم يوجد لعدم تجزئ الحدث زوالاً وثبوتاً (قوله واذنوا المعذور الخ) عبارته في الشرح وأما أصحاب الاعذار اذا توضأ مع العذراء وجد بهما تمام الوضوء قبل لبس الخلف فأنهم يحسبون مادام الوقت باقياً وأما اذا توضأ المعذور ولبس قبل طرقة عذره فانه يمسح كالصالح إلى تمام المدة اذ اباختصار (قوله فلا يمسح خفيه بعده) لأن وضوء المعذور يبطل بخروج الوقت اظهر الحدث السابق فلا جاز المسح بعد ذلك لكان الخلف رافة للحدث لا مانعاً له من الشرح (قوله والذي لا يغطي الكعبين) وذلك كالزبول وهو في عرف أهل الشام ما يسمى مراكو في عرف أهل مصر كما في تحفة الاخيار وقواهم في سب الرقيق زربولون تحريف (قوله الثاني سترهما) أي الخفين (للكعبين) من الجوانب فلا يضر نظر الكعبين من اعلى خف قهبر الساق والذي لا يغطي الكعبين

إذا خيط به ثخين بجوخ يمسح عليه (و) الشرط (الثالث) إمكان متابعة المشى فيه (ما) أي الخفين فتعذر الرخصة لأنه عدم شرطها وهو متابعة المشى (فلا يجوز) المسح (على خف) صنع (من زجاج أو خشب أو حديد) ما قلنا (و) الشرط (الرابع) خلوق كل منهما (أي الخفين) عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم) لأنه محل المشى واختلف في اعتبارها مضبوطة أم مفرجة فإذا انكشف الاصابع اعتبر بذاتها فلا يضر كشف الأبهام مع جاره وإن بلغ قدر ثلاث هي أصغرها على الأصح والخرق طولاً يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند المشى أصلاً به لا يمنع ولا يضم مادون ثلاثة من رجل مثله من الأخرى وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ٨٤ ولا يعتبر مادونه (و) الشرط (الخامس) اسقيها كونهما على الرجلين من غير شد (لثخاته) إذا

الرقبتين لا يصلح لقطع المسافة (و) الشرط (السادس) منعهما وصول الماء إلى الجسد فلا يشقان الماء (و) الشرط (السابع أن يبقى) بكل رجل (من مقدم القدم) قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد (أي وجد المقدار المفروض من محل المسح) فإذا قطعت رجل فوق الكعب جاز مسح خف الباقية وإن بقي من دون الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح لافتراض غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف الصبيحة (فلو كان فاقاً مقدماً قدمه لا يمسح على خفه ولو كان عقب القدم موجوداً) لأنه ليس محل لفرض المسح ويفترض غسله (و) يمسح المقيم يوماً وليلة (و) يمسح (المسافر ثلاثة أيام بالياليها) كما روى التوقيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) ابتدأ المدة للمقيم (و) المسافر (من وقت الحدث)

إذا خيط به ثخين التثنية بالثخين هو المذهب خلاف الماء عليه أهل سمرقند من جواز المسح إذا ستر الكعبين باللفافة (قوله) إمكان متابعة المشى أي المعتقد فرسافاً — ثم كما في حاشية الهداية أو المراد قطع مسافة السفر كما في المحيط كذا في التهستتاني وبالأول جزم في الدرر (قوله من أصغر أصابع القدم) وفي رواية الحسن يعتبر قدرها من أصابع اليد واختاره الرازي اعتباراً بالمسح اهـ وتعتبر الثلاثة أصابع في أي موضع كان بعد أن يكون أسفل من الكعبين وهو ظاهر إطلاق المتن واختاره السمرخسي والكمال ولو تحت القدم أو في العقب وقبل الخرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ أكثر القدم وقبل أن كان يخرج أقل من نصف العقب لا يمنع ولا يمنع (قوله لا يمنع) والمنايع هو المنفرج الذي يرى ما تحته من الرجل أو المنضم الذي يتفرج عند المشى فالعبارة بانفرج حية حالة المشى دون حالة الوضع كما في الحلبي (قوله ولا يضم مادون ثلاثة) بخلاف النجاسة المتفرقة في خفيه أو ثوبه أو مكانه أو بدنه أو في المجموع وبخلاف أن يكشف العورة فانهم ما يجمعان (قوله وأقل خرق يجمع الخ) هذا هو المشهور في المذهب وذكر في خزائن الفتاوى والتوشيح عن أبي يوسف أنه لا يجمع الخرق وسواء كانت في خف أو خفين وارتضاء الكمال وقواه ابن أمير حاج واستظهره في البحر وردته في النهر فليراجعها من رامها (قوله ولا يعتبر مادونه) الحاقاله بموضع الخرز (قوله من وقت الحدث) سواء مسح بعده أم لا فلا يمسح بعد المدة ولو ناسياً على ما يظهر من كلامهم أفاده السيد (قوله على طهر) أي متى تفرج التيمم كما مر (قوله وقبل من وقت اللبس) به قال الأوزاعي (قوله وقبل من وقت المسح) به قال أحمد (قوله لأن العبارة لا تخر الوقت) وذلك لأن المسح حكمه متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره (قوله وفرض المسح) الفرض اعتقادي من حيث أصل المسح وعلى من حيث المقدار (قوله من أصغر أصابع اليد) وإن لم تكن أصابعه (قوله هو الأصح) وعليه نهى محمد والفرض هو ذلك المقدار من كل رجل فلو مسح على واحدة مقداره أصبعين وعلى الأخرى أربعة لم يجز ولو يجوانبها الأربع ينبغي أن يجوز ولو بأصبع واحدة ثلاث مرات أن أخذ لكل مرة ماء جديداً وقد مسح ثانياً غير ما مسح أولاً ولا لاذ كرم السيد وانما الشرط تجديد الماء في الأخيرة لأنه بالرفع الأول صار البطل مستعملاً فلا يمسح به ثانياً وأيضاً البلة فيه انما بقيت بعد مسح فلا يجوز به المسح — كالمسح بيده بقيت بعد الرأس بخلاف البلة بعد الغسل لأن الاستعمال انما يوصف به الماء السائل بعد الانفصال لا البلة وإذا علمت ذلك تعلم أن ما ذكره

الحاصل (بعد لبس الخفين) على طهر هو الصحيح لأنه ابتداء منع الخف سرية الحدث وما قبله طهارة غسل وقبل من السيد وقت اللبس وقبل من وقت المسح (وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مدته أتم مدة المسافر) لأن العبارة لا تخر الوقت كالصلاة (وإن أقام المسافر بعد ما مسح يوماً وليلة نزع) خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (والا) بأن مسح دون يوم وليلة (بتم يوماً وليلة) لأنهما مدة المقيم (وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) هو الأصح لأنها آلة المسح والثلاث أكثرها وبه وردت السنة

واحدة فلا يصح على باطن القدم ولا عقبه وجوانبه وساقه ولا يسن تكراره (وسننه مذكور الاصابع مفرجة) يبدأ (من رأس أصابع القدم الى الساق) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر برجل يتوضأ وهو يغسل خفيه فتخذه بيده وقال انما امرنا بالمسح هكذا وأراه من مقدم الخفين الى أصل الساق مرة وفرج بين أصابعه فان بدأ من الساق أو مسح عرضاً صح وخالف السنة (ويقتض مسح الخلف) أحد (أربعة أشياء) أولها (كل شيء يقتض الوضوء) لانه بدل فينتقض ناقض الأصل وقد علمته (و) الثاني (نزاع خف) لسراية الحدث السابق الى القدم وهو الناقض في الحقيقة وإضافة النقض الى النزاع مجازو بنزع خف يلزم قاع الآخر لسراية الحدث ولزوم غسلهما (ولو) كان النزاع (بمخرج) أكثر القدم الى ساق الخلف في الصحيح لمفارقة محل المسح مكانه وللاكثر حكم الكل في الصحيح (و) الثالث (أصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخلف على الصحيح) كما لو ابتل جميع القدم فيجب قلع الخلف وغسلهما تحريماً عن الجمع بين الغسل والمسح

ليس في شرحه من السؤال والجواب ساقط وكلامه في الثقة بما في ما ذكره قبلها وما ذكره من أن الأذنين يمسحان برأس الرأس فذلك لقوله صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس ولا وجه للسؤال الذي أوردته فيهما لأن الحديث محل على صحة مسحهما برأس الرأس لان المعنى انهما من حقيقة الرأس وقد طنى قلبي في هذا المثل فليتب به (قوله فان ابتل قدرها الخ) لكن لا يحصل به السنة كالصورتين السابقتين قريباً (قوله والاصبع بذكر ويؤنث) وفيه عشر لغات ثلاث همز مع ثلث الباء واصبوع كصنور (قوله على ظاهر مقدم كل رجل) ولو مسح على ما يلي الساق أو ما يلي مقدم ظاهر الخلف أو على الاصابع وحدها جازان ببلغ قدر الفرض ولا يستحب عندنا مسح أسفله كافي غاية البيان والدراية وفي نسخة صحيحة في البدائع والسنة عند مالك والزهري والشافعي مسح أعلى الخلف وأسفله الآن يكون على أسفله نجاسة كذا في الدراية ونسبه في الغاية للآفة الثلاثة ولاحق والاحسن أن يكون يبطن الكف والاصابع كافي البحر عن الخلاصة ويشترط أن يقع المسح على خف تحت قدم حتى لو كان الخلف واسعاً وبعضه خال عن القدم فمسح على الخالي لا يجوز قال الامام علي كرم الله وجهه لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخلف أولى من أعلاه بالمسح والمراد الأسفل الذي يلاقى الارض لكونه محل اصابة الاوساخ كما قاله البرهان الحلي وشارح المشكاة لا ما قاله الكمال ان المراد الوجه الذي يلاقى البشرية فعلى العاقل اتباع النزع تعبداً وتسليماً للجزء من ادراك الحكم الالهية وقد قال الامام لو قلت بالرأي لا وجبت الغسل بالبول لانه نجس متفق عليه والوضوء بالماء لانه نجس مختلف فيه ولا عطيت الذر في الارث نصف الا ترى لكونها أضف منه اهـ (قوله ولا يسن تكراره) وقال عطاء بمسح ثلاثاً سراج (قوله الى الساق) فوق الكعبين لان الكعبين يلحقهما ما فرض الغسل وسنة المسح قاله في الشرح (قوله فتخذه بيده) الذي في أوسط الطبراني من طريق جرير بن يزيد عن ابن المنكدر عن جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يتوضأ فغسل خفيه فتخذه برجله وقال ليس هكذا السنة انما امرنا بالخ (قوله لانه بدل الخ) فيه أن البدل ما لا يجوز مع القدرة على الاصل وهذا يجوز مع القدرة على الاصل بل التحقيق أن التيمم بدل والمسح خلف البحر (قوله لسراية الحدث السابق الى القدم) أي جنس القدم وهو صادق بالقدمين معاً وانما يسرى اليهما الزوال المانع وهما في حكم الطهارة كعضو واحد فاذا وجب غسل احدهما وجب غسل الاخرى كافي البدائع (قوله مجاز) لغوي أو عقلي من الاسناد الى السبب (قوله ولزوم غسلهما) أي الرجلين المعلومين من المقام وهو عطف على السراية (قوله بمخرج أكثر القدم) القدم ما يطأ عليه الانسان من الرسغ الى مآدونه وعبراً ولا بالنزع ثم بالخروج للاشعار بعدم الفرق بين خروجه بنقسه وبين الاخراج كافي التبيين وعن محمد بن بقي من التقدم في الخلف ما يجوز المسح عليه لا ينتقض والا انتقض قال في الكافي وعليه أكثر المشايخ ونحوه في شرح العلامة مسكين وفي البحر عن النصاب وهو الصحيح وفي الكافي وان كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لم يطل مسحه (قوله في الصحيح) مقابلة رواية محمد السابقة وقد علمت تصحيحها (قوله والثالث اصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخلف) هذا بناء على ان المسح رخصة ترفية تكون المفزعة منها مشروعة وجرى عليه الزيلعي ونقله عن عامة الكتب وقواه

قلع الخلف وغسلهما تحريماً عن الجمع بين الغسل والمسح

ولو تكف فغسل رجله من غير نزح الخف اجزاء عن الغسل فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة (و) الرابع (مضى المدة) للمقيم والمسافر واطانة النقص مجاز هنا والناقض ٨٦ حقيقة الحدث السابق بظهوره الآن فان تمت وهو في الصلاة بطلت ويتم لفقد الماء (ان لم يحذف ذهاب رجله)

او بعضها او عظمها (من البرد) فيجوز له المسح حتى يأمن وظاهر المتون بقاء صفة المسح وفي معراج الدراية يستوعبه بالمسح كالجباثر (وبعد الثلاثة الاخيرة) وهي نزح الخف وابتلال اكثر القدم ومضى المدة (غسل رجله فقط) وليس عليه اعادة بقية الوضوء اذا كان متوضئا لمول الحدث السابق بقدميه (ولا يجوز) اي لا يصح (المسح على عمامة) وقلنسوة وبرقع وقفازين) لان المسح ثبت بخلاف القباص فلا يطبق به غيره والقفاز بالضم والتشديد يعمل لليدين محشوا بقطن له ازرار يزرع على الساعدين من البرد تلبسه النساء ويتخذ الصياد من جلد انقاء مخالب الصقور والقلنسوة بفتح القاف وضم السين المهملة مكان المجوزة والبرقع بضم الباء الموحدة وصكون الراء المهملة وضم القاف وفتحها خرقه تنقب للعينين تلبسها الدواب ونساء الاعراب على وجوههن

(فصل) في الجبيرة ونحوها (اذا اقتصد او جرح او كسر

عضوه فشدته بخرقه او جبيرة) هي عيدان من جريد تلبس بورق وتربط على العضو المكسر (وكان لا يستطيع غسل العضو) بماء بارد ولا حار وقيل لا يجب استعمال الحار

البرهان الحلي والفاضل نوح أفندي في - واشي الدرر وأما على القول بأنه رخصة اسقاط فلا ينقض المسح ولا يعتد بذلك غسلا لان استتمار القدم بالخف يمنع سرية الحدث الى الرجل بالاجماع فتبقى الرجل على طهارتها ويحل الحدث بالخف ويحول بالمسح فلا يقع هذا الغسل معتبرا لكونه لم يزل به حدث لكونه في غير محله حتى لو نزح خفه أو غلب المدة وهو غير محدث لزومه غسل رجله ثانيا قال في السراج وهو الاظهر واليه جنح الكمال والحاصل أن في هذا الفرع اختلاف ولذا لم يعتد به في المتون من النواقض (قوله ولو تكف الخ) مما يجري على الخلاف السابق (قوله بانقضاء المدة) أي التي أوقها الحدث الذي قبل هذا الغسل بعد اللبس على وضوء تام وتعتبر المدة من حدث بعده هذا الغسل فتدبر (قوله الحدث السابق بظهوره الآن) لان الشارع جعل ارتفاعه مقيدا بجملة فاذا تمت حل كما في التيمم أقاده في النهر (قوله بطلت ويتمم) قال الزياحي هو الاشبه وقيل يعضى على صلاته قال في السراج وهو الاصح لانه لو قطعها وهو عاجز عن غسل رجله يتم ولا حظ للرجلين في التيمم لكن يلزم على هذا أداء الصلاة بوضوء غير تام لسرية الحدث الى القدمين حيث دللنا عدم الماء لا يمنع سرية الحدث ولا يجوز أداء الصلاة الا يتم عند فقد الماء كما لو بني في أعضائه لمعة ولم يجد ما يغسلها به فانه يتم (قوله ان لم يحذف ذهاب رجله الخ) ظاهره أنه لا يفتقض المسح وليس ذلك لازوم مسحه كالجبيرة ودفع هذا بأنه مرتبط بمحذوف تقديره فيجب عليه نزح خفيه وغسل رجله ان لم يحذف الخ (قوله حتى يأمن الخ) أشار به الى عدم التوقيت بجملة (قوله وفي معراج الدراية) هو المعول عليه (قوله يستوعبه) وقيل يكفي مسح الاكثر على الخلاف في الجبيرة (قوله غسل رجله فقط) وفاته الموالة وهي ليست بشرط في الوضوء قاله في الشرح وبقي من النواقض الخرق الكبير وخروج الوقت للمعذور قاله السيد والخرق الكبير الحادث بعد المسح داخل في حكم النزح وخروج الوقت للمعذور داخل في انقضاء المدة فلماذا والله أعلم لم يذكرهما المصنف (قوله أي لا يصح) دفع به ما يؤولونهم أنه يصح مع الحرمة (قوله المسح على عمامة) الا اذا نفذت البلة منها الى الرأس وأصاب مقدار الفرض وعليه حل ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته كما في السراج (قوله وقفازين) ويتصور مسحهما بأن يأمره به وهو لا يجوز (قوله مكان المجوزة) وفي شرح السيد هي ما تلف عليه العمامة كطربوش وطاقيّة واهل مراد الشرح بالمجوزة ما يسمى بالمقلة التي يلبسها أهل الفضل (قوله ونساء الاعراب) الاولى ماتس تربية المرأة وجهها فانه لا يخص نساء الاعراب واهله انما يخص نساء الاعراب لكونهن اللاتي ابتدأن لبسه ويجعل للدواب اتقاء للذباب

(فصل في الجبيرة ونحوها) من كل ما يوضع على موضع الضرورة كخرقة وعلك ودواء وجلدة مرارة بشرطه الا في الجبيرة فعملية من الجبيرة في الاصلاح كما في المصباح سميت بذلك تفاقولا كما هي موضع الهلاك مفازة (قوله تلف بورق) أي منلا (قوله وقيل لا يجب استعمال الحار) يجوز به في السراج دفعا للمشقة قال في البحر والظاهر الاول (قوله

ولا

هي عيدان من جريد تلبس بورق وتربط على العضو المكسر (وكان

ولا يستطیع مسحه) قال في البدائع ان كان المسح على عين الجراحة لا يضر به الا يجوز المسح الا
على عين الجراحة ولا يجوز المسح على الجبهة لان جوازها للعدول لا عذر اهـ (قوله على الصحيح)
أي عن الامام فقصور الصلاة بدونه لان الفرض انما يثبت بدليل قطعي والمروي خبر آحاد وهو
انما يفيد العمل دون العلم في كتابه وجوب المسح ثم لا يلزم من بطلان بفساد الصلاة بتركه لغيره عذر
لان الحكم بالفساد يرجع الى العلم وهذا الدليل لا يفيد واختاره في الفتح وفي الشرح وعليه
الاعتقاد (قوله وقيل يكرر الا في الرأس) فانه لا يكرر محضه اتفاقا والاولى أن يزيد الشرح
لفظ مرة ليقابل قوله وقيل يكرر وان بقي من الرأس قدر الربع مسحه والامسح على العصابة
أفاده السيد وقد يقال لما ذالم يعين مسح الصحيح وان قل وبقي الفرض بالمسح على العصابة
(قوله وقيل فرض) هو قوله ما في الايضاح الفتوى على قوله ما احتياطا وفي البحر وحاصله
انه اختلاف الصحيح في اقتراضه وجوبه ولم أر من صحح استحبابه على قوله وفصل الرازي فقال
ان كان ماتحت الجبهة لو ظهر أمكن غسله فالمسح واجب لان الفرض متعلق بالاصل فيمتلئ
بما قام مقامه كمسح الخف وان كان ماتحت الوظهر لا يمكن غسله فالمسح عليها غير واجب لان فرض
الاصل قدسة فلا يتعلق بما قام مقامه كقطع القدم اذ البس الخف وهذا يفيد أن المراد بقوله
فالمسح واجب الفرض لا الواجب المصطلح عليه اهـ وقال الصيرفي هذا أحسن الاقوال اهـ
واذا علمت ما ذكرناه علم أن نسبة الوجوب الى صاحبين ليست على ما ينبغي (قوله لان النبي الخ)
دليل لاصل المسح كما في الشرح (قوله كان يمسح على عصابته) حين رماه ابن قتيبة يوم أحد
وما ورد في هذا الباب من الاخبار ضعيف يستأنس به وفي الخافي ولا يضر ضعف الحديث
بالنسبة اليه ما أجمع عليه المهتدون رحمهم الله تعالى بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يريد
الله ليصنع عليكم من حرج اهـ (قوله هو الصحيح) وفي الثقة به يفتى وفي الخلاصة وعليه الفتوى
واليه جفع صاحب الهداية واختاره في الكنز الاستيعاب (قوله لا يوذى الى فساد الجراحة)
لانه يحتاج الى الاستقصاء في اصال البطل الى جميع أجزاء الخرقه ونحوها فيوذى الى نفوذ
البلة الى الجراحة فيفسدها (قوله وكفى المسح الخ) هو الاصح كما في الذخيرة وغيرها وعليه
مشي في مختارات النوازل لانه لو كلف غسل ذلك الموضع ربما قبل العصابة وتنفذ البلة الى
موضع الفصد فيتضرر وقيل يفتقر من اصال الماء الى الموضع الذي لم تستره العصابة لانه ياد أي
ظاهر (قوله ونحوه) كخرقة الجراحة والقرحة والكي والكسر لان الضرورة تشمل الكل
(قوله ان ضرره لها) قال في هداية الناطق ليس عليه أن يغسل ماتحت العصابة من غير موضع
الجراحة ان كان محل العصابة يضر بالجراحة وان كان لا يضر حلها ولكن نزاعها عن موضع
الجراحة يضر بالجراحة فان عليه أن يغسل ماتحتها الى أن يقطع موضعها يضر بالجراحة
ثم يشد العصابة ويمسح على موضع الجراحة اهـ (قوله وان ضرره المسح تركه) اتفاقا فدفعه للخرج
لان الفصل سقط بالعدول فالمسح اولى وفي المبتغي بالخير ومن كان جميع رأسه مجروح لا يجب
المسح عليه لان المسح بدل عن الفصل ولا بد له وقيل يجب اهـ قال في البحر والصواب هو
الوجوب وقوله المسح بدل عن الفصل غير صحيح بل المسح على الرأس أصل بنفسه لا بدل كما لا يخفى
اهـ وهو مخالف لما في الوهبانية والقضية من سقوطه وقد يقال في التوفيق ان كان الواجب

(ولا يستطیع مسحه)
وجوب المسح (على الصحيح)
مرة واحدة في الصحيح وقيل
يكرر الا في الرأس واستحبابه
رواية وقيل فرض لان النبي
صلى الله عليه وسلم كان يمسح
على عصابته ولما كسر رزده
على رضى الله تعالى عنه يوم
أحد أو يوم خيبر أمره
النبي صلى الله عليه وسلم أن
يمسح على الجبان ويمسح
(على أكثر ما شذبه العضو)
هو الصحيح لا يوذى الى
فساد الجراحة بالاستيعاب
(وكفى المسح على ما ظهر من
الجسد بين عصابة المقصد)
ونحوه ان ضرره حلها تبعا
للضرورة لا يسرى الماء
فيضر الجراحة وان لم يضر
الحل حلها وغسل الصحيح
ومسح الجرح وان ضرره
المسح تركه (والمسح على
الجبهة ونحوها) كالفضل
لما شذبه

وليس بدلا بخلاف الخلف لانه بدل محض (فلا يتوقف) مسح الجبيرة (بمدة) لكونه أصلا (ولا يشترط) احصاء المسح (شدة الجبيرة) ونحوها (على ظهر) دفعا للخرج ٨٨ (ويجوز مسح جبيرة احدى الرجلين مع غسل الاخرى) لكونه أصلا (ولا

يطل المسح بسقوطها قبل البرء) لقيام العذر والجنبانية والحدث سواء فيها ويجوز مسح العصابة العليا بعد مسح السفلى ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا ولا يطل مسحها بآسلاف ما تحتها بخلاف الخلف (ويجوز تبديلها بغيرها) بعد مسحها (ولا يجب إعادة المسح عليها) أى الموضوع بدلا (والأفضل إعادة) على الثانية كشبهة البدلية (واذا رمد أو أصاب أى أمره طيب مسلم حاذق (ان لا يغسل عينه) أو غاب على ظنه ضرر الفصل تركه (او انكسر ظفره) او حصل به داء (وجعل عليه دواء او علكا) لمنع ضرر الماء ونحوه (او) جعل عليه جلدة حرارة) ونحوها (وضره نزعها جازله المسح) للضرورة (وان ضرر المسح تركه) لان الضرورة تقدر بقدرها (ولا يفتقر الى النية في مسح الخلف) في الاظهر وقيل تشترط فيه كالتييم للبدلية (و) مسح (الجبيرة و) مسح (الرأس) فهي سواء في عدم اشتراط النية لانه طهارة بالماء (باب الخبز والنفاس)

غسل الرأس كما في الغسل وضربه المسح سقط وان كان الواجب المسح كما في الوضوء وضربه لا يسقط ويمسح على العصابة لان المسح في الاقل بدل وفي الثاني أصل ويحذر ثم رأيت في التنوير وشرحه من به وجع رأس لا يستطيع معه مسحه محدثا ولا غسله جنباً في التقيض عن غريب الرواية يتيم وأفق قارى الهداية انه يسقط عنه فرض مسحه ولو عليه جبيرة ففي مسحها قولان وكذا يسقط غسله فيمسحه ولو على جبيرة ان لم يضره والا سقط أصلا وجعل عادما لذلك العضو حكما كما في المعدوم حقيقة اهـ (قوله وليس بدلا) أى محض ابل نزل منزلة الاصل لعدم القدرة عليه وان كان في نفسه بدلا بدليل انه لا يجوز عند القدرة على الغسل (قوله فلا يتوقف بمدة) أى معلومة بل بالبرء (قوله دفعا للخرج) أى الحاصل بفعلها المضرة (قوله لكونه أصلا) أى فلا يصير جانبا بين الاصل والبدل (قوله بسقوطها قبل البرء) ولو في الصلاة وبرأ من باب نفع وتعب ويأتى في لفظة كقرب واذا وجد البرء ولم تسقط ذكر الكرايسى أن المسح يطل قال في النهر وينبغي ان يقيد بما اذا لم يضره ازالة الجبيرة اما اذا ضره لشدته لصوقها فلا واذا سقطت عن برء في الصلاة قبل القعود قدر التمهيد فسدت وبعد مدة تكون من الاثني عشرية (قوله ولا يمسح السفلى بعد نزع العليا) أى لا يطل بغيرها بل يكفي عنه مسح العليا (قوله بخلاف الخلف) أى في المسائل الثمانية اربعة في المتن واربعة في الذرح (قوله ولا يجب إعادة المسح عليها) لانه كالأفضل لما تحتها وقد سقط بالمسح الاول كما اذا مسح راسه ثم حلقه (قوله واذا رمد) بكسر العين أى هاجت عينه (قوله ارجع عليه جلدة حرارة) ولو جاوزت موضع القرحة كما في الطائفة (قوله جازله المسح) منته في البنية والفتح والبرهان وذكر الحلبي انه يجب عليه امرار الماء ولا يكفيه المسح لعدم الضرورة قال في المنع وهو المصرح به في عامة الكتب المعتمدة وجرى عليه في الدرر وفي الشرب لا يمنع من التنازع خافية معزى الى الاصل انه اذا ضره نزع الدواء لا يشترط المسح ولا امرار الماء على الدواء من غير ذلك خلاف ثم قال وشترط شمس الأئمة الحلواني امرار الماء على الدواء ولا يكفيه المسح اهـ قال بعض الافاضل والظاهر أن فيه اختلافا واشتراط فيه احتياط (قوله ومسح الجبيرة ومسح الرأس) عدم النية فيه مامتنق عليه (قوله لانه طهارة بالماء) أى فلا يفتقر الى النية كالوضوء ولانه بعض الوضوء

(باب الخبز والنفاس والاستحاضة)

اما ذكر الاحداث التي يكثر وقوعها ذكر أحدها ثانياً قبل وقوعها وقدم ذكر الحيض لانه أكثر وقوعها بعده وليس لاحداث بقول ان الحيض من قبيل الانجاس لانه قول ان ازالة النجاسة يبيح الدخول في الصلاة واعتقال الخائض مادامت متصفة به لا يبيح ذلك نعم لم يهذه انه ليس نجسا حقيقيا والطهارة منه طهارة حدث لا طهارة نجس ولان الاحكام المتعلقة به من حرمة القراءة ونحوها هي الاحكام المختصة بالاحداث وسببه الابتدائي ما قيل ان أمناء واما كسرت شجرة المنطقة وأدمتها قال الله تعالى لا دمنك كما أدمتها واما لاها بالحيض هي وجميع بناتها الى الساعة اهـ وأصاها بعد أن أهبطت من الجنة (قوله أى بالمرور منه) أشار به الى أن الفرج لم يكن مقر هذه الدماء وانما أضيفت اليه باعتبار المرور منه لان الحيض والنفاس

(باب الخبز والنفاس والاستحاضة) يخرج من الفرج أى بالمرور منه ثلاثة

دماء (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة) ونسبها بقوله (فالحيض) من فوايض الابواب واعظم المهمات مقرهما

مقرهما الرحم والاستحاضة دم عرق (قوله لاحكام كثيرة) علة لكونه من أعظم المهمات
 (قوله كاطلاق) وجه الاحتياج اليه فيه انه ان أوقعه فيه كان بدعيًا وفي طهر بعد دمه لاوطه
 فيحسنى (قوله والعناق) فان أم الولد اذا اعتقت تعتد بدمه ثلاث حيض (قوله والاستبراء) **ك**
 فتستبرئ الحائض بمحضة (قوله والعدة) لذات الحيض فانها للعزة ثلاث حيض والامة ثنتان
 (قوله والنسب) فانها اذا طلقت واعتدت بثلاث حيض ثم أتت بولد بعد هالسة أشهر لا يعلق
 وان لم ترد ما يعلق الى السنتين (قوله وحل الوطء) اذا طهرت منه وله أن يصدقها في حيضها
 وطهرها فيمتنع عنها في الاول ويقربها في الثاني ومن اعتقد حل وطئها كفر كما جزم به في المبسوط
 والاختيار والفتح وصح صاحب الخلاصة عدم كفره وقال في الفصل الثاني من الفاظ
 الكفران من اعتقد الحل حراما أو على القلب يكفر اذا كان حراما لعينه وثبتت حرمة
 بدليل قطعي أما اذا كان حراما لغير بدليل قطعي أو حراما لعينه بخبر لا حاد لا يكفر اذا اعتقده
 حلالا فعلى هذا لا يفتي بكفر مستحله لان حرمة غيره وهو الاذى (قوله والصلاة والصوم)
 فلا تعلقها فيه وتعلقها بما بعده فاذا لم تعلم ربحا ترك الصلاة والصوم في وقت وجوبهما وتأتى
 بهما في وقت وجوب الترك وكلاهما أمر حرام وضرر عظيم (قوله ومسه) يشترك مع الحيض
 الحدث الاصفر فيه (قوله وطواف الحج) كذلك يشارك الحدث الاصفر فيه وان اختلف
 الواجب بالجنابة (قوله وحقبة دم الخ) هذا بناء على انه من الانجاس والتحقيق انه من
 الاحداث فيعرف عليه بانه مانعة شرعية عن مدة ما لومة أقلها ثلاثة أيام ولياليها (قوله من
 نطفة) لبيان الواقع (قوله بالغة تسع سنين) هو ما عليه الفتوى وقيل يتأتى حيضها فيما بين
 الخمس الى التسع وأما بنت خمس فلا تحيض بالاجماع (قوله يقتضى خروج دم بسية) أشار به
 الى انه ليس المراد مطلقا فان مرض السابعة الرحم لا يمنع الحيض (قوله وأمالغة فأصله
 السيلان) كان الاول ذكر المعنى اللغوي قبل الشرعي كما هو دأب المؤلفين قاله السيد (قوله
 يقال حاض الوادي اذا سال) ويقال حاض الشجرة اذا خرج منها الصمغ الاحمر وحاض
 الارنية اذا خرج من رحمها دم وحاض المرأة فهي حائض بغير تأن في الفصح لانه وصف لازم
 للمؤنث فلا ليس وحكي ان المرأة حائضة وفي القاموس قبل ومنه الخوض لانه يسيل اليه الماء
 وجمع بعضهم من حيض من الحيوانات وهي عشرة بقوله

الحيض يأتي للنساء وتسمية • وهي النياق وضبعها والارنب
 والوزغ الخفاش حجرة كبله • والمرس والحيات منها تحسب
 والبعض زاد سمكة رعاشة • فاحفظا في حفظ النظائر برغب

والحيض المقسوب الى هذه الحيوانات بعنى السيلان (قوله وأقل الحيض) أي زمن أقله
 ليصح الاخبار (قوله بلياليها) الاضافة ليست للاختصاص فلا يلزم أن تكون الليالي الى
 تلك الايام كافي بجمع الانهر فالمدار على اثنين وسبعين ساعة كافي القوس ستاني وهذا ظاهر
 الرواية واعلم انه لا يشترط أن يستغرق نزول الدم ثلاثة أو عشرة لان ذلك نادر فرويته كل يوم
 ولو شيئا قليلا لا تكن كافي السراج بل المعتبر وجوده في اول المدة وآخرها ولو تجلل بينهما طهر
 ويجعل السكك حضا (قوله وهذه شروطه) أي ما تقدم من كونه من رحم بالغة لاداءها أولا

لاحكام كثيرة **ك** الطلاق
 والعناق والاستبراء والعدة
 والنسب وحل الوطء والصلاة
 والصوم وقراءة القرآن ومسه
 والاعتكاف ودخول
 المسجد وطواف الحج
 والبلوغ وحقبة دم (دم
 يتقضى) أي يدفعه بقوة
 (رحم) هو محل تربية الولد
 من نطفة (بالغة) تسع سنين
 (لاداءها) يقتضى خروج
 دم بسية (ولا حبل) لان الله
 تعالى اجري عاده بانسداد
 رحم الرحم بالحبل فلا يخرج
 منه شيء حتى يخرج الولد
 او أكثره (ولم تلغ سنن
 الياض) وهو خمس وخمسون
 سنة على الفتى به وهذا
 تعريفه شرعا وأمالغة
 فأصله السيلان يقال
 حاض الوادي اذا سال
 (وأقل الحيض ثلاثة ايام)
 بلياليها وهذه شروطه

وركنه بروز الدم المخصوص وصفته دم الى السواد اقرب اذاغ كربه الرائحة (وأوسطه خمسة) ايام (وأكثره عشرة) بلباها
للنفس في عدده وقبل خمسة عشر

٩٠

يوما وليس الشرط دوامه فانه طاعه في مدته كنزوله (والنفاس) لغة مصدر

نفس المرأة بضم النون
وقصها اذا ولدت فهي
نفساء وشرعا (هو الدم)
الخارج (عقب الولادة)
او خروج الدم من الولد
ولو سقطا استبان بعض
خلقه فان نزل مستقيما
فالعبرة بصدوره وان نزل
منكوسا برجائه فالعبرة
بسرته فما بعد نفاس
وتنقضي بوضعه المدة
وتصير أم ولد ويحدث في
يمينه بولادته ولكن لا يرث
ولا يصلي عليه الا اذا خرج
اكثره حيا واذا لم ترد ما بعده
لا تكون نفساء في الصحيح
ولا يلزمها الا الوضوء عندهما
وقدمنا لزوم غسلها
احتياطا عند الامام
(وأكثره) اي النفاس
(اربعون يوما) لان النبي
صلى الله عليه وسلم وقت
للفساء اربعين يوما الا ان
تري الطهر قبل ذلك (ولا حد
لاقله) اي النفاس اذا الحاجة
الى اماره زائدة على الولادة
ولاديل للحيض سوى
امتداده ثلاثة ايام
(والاستحاضة دم نقص
عن ثلاثة ايام او زاد على
عشرة في الحيض) لما روينا
(و) دم زاد (على اربعين في

حمل وبقي منها ان يقدمه نصاب الطهر (قوله وركنه بروز الدم المخصوص) هو من اضافة
ما كان صفة أي الدم البارز وأما البروز فشرطه الثبوت وهو ما كان من الألوان الستة وهي
السواد والحمر والصفرة والكدر والخضرة والتريبة ووقت ثبوته بالبروز وهو انما يعلم
بمجاوزه موضع البهارة وهو بالخروج الى الفرج الظاهر اعتبارا بنواقض الوضوء
والاختشاء يسر للثيب ويستحب للبكر حالة الحيض وأما في حالة الطهر فيستحب للثيب دون
البكر (قوله وصفته دم الى السواد اقرب) هذا باعتبار غالب احواله فلا ينافي عددا لوان
السابقة منه (قوله اذاغ) بالذال والغين المجتمعتين يعني أنه لو وضع على اللسان من الايتأثر به
طرافته وقوله كربه الرائحة يخرج الاستحاضة فانه لا رائحة لدمها (قوله والنفاس) سمي به
لخروج النفس بسكون الفاء بمعنى الولد أو بمعنى الدم فانه يسمى نفسا أيضا لان به قوام النفس
التي هي اسم للحيوان أو مأخوذة من تنفس الرحم بمعنى تشققه وانصداعه (قوله اذا
ولدت) واذا حاضت أيضا يكن الضم أفصح في الولادة والفتح أفصح في الحيض كما في النهر
(قوله فهي نفساء) بضم النون وفتح الفاء وفتح النون وسكون الفاء وبفتحهما وبالمد فغير
(قوله هو الدم الخارج) هذا على انه من الانجاس وأما على انه من الاحداث فهو مانعة
شرعية بخروج دم عقب الولد من فرج (قوله الخارج) اي من الفرج فلو ولدت من سرتها
مثلا وسال منها دم لا تكون نفساء بل هي صاحبة جرح مالم يدل من فرجها ولكن يتعلق بالولد
سائر أحكام الولادة كما في الفتح (قوله أو خروج اكثر الولد) واشترط محمد وزفر خروج كل
الحمل (قوله ولو سقطا) بتنايت السين لغة الولد الساقط قبل تمامه فانه في الشرح (قوله فان
نزل مستقيما) اي على العادة بأن نزل برأسه (قوله وتصير أم ولد) اي ان ادعاء المولى (قوله
ولكن لا يرث) ولا يستحق وصية ولا يمتق ولا يسمى ولا يفصل على وجه السنة (قوله لا تكون
نفساء) ولا غسل عليها ولا يطل صومها المتعلقة بالنفاس حقيقة ولم يوجد وهو القياس (قوله
وقدمنا لزوم غسلها احتياطا) وان لم تكن نفساء ويطل صومها وقيل بل هي نفساء عنده لعدم
خروج الولد عن قلبه دم غالبا أو لان نفس خروج النفس نفاس واكثر المشايخ على قول الامام
وصححه أيضا في الفتاوى (قوله اذا الحاجة الى اماره زائدة) تدل على انه من الرحم لان تقدم
الولد دليل على انه منه (قوله ولاديل للحيض) أي لا دليل يدل على أن ذلك الدم حيض نازل
من الرحم سوى امتداده هذه المدة فاعتبر بالثلاثة ايام امكن ترك الصلاة والصوم بمجرد رؤية
الدم ولو مبتدأ عند اكثر مشايخ بخاري بحر وهو قول أصحابنا فهو سائل لان الاصل الصحة
والحيض دم صفة ثمنى وكذا لا يقربها زوجه بالاربع (قوله والاستحاضة) هي لغة مصدر
استحيضت المرأة اذا سقر بها الدم واستعماله بالبناء للجهول لانه لا اختياراها في ذلك لكن
وانغى كما في الصحاح (قوله دم نقص الخ) هذا على انها نجس وأما على انها حدث فهي حدث
بدم الخ ومنه دم الآيسة والحامل والصغيرة أو هو في الصغيرة دم فساد لا استحاضة (قوله أو زاد
على عاداتها ونجاوز الخ) وذلك لان ما رأتها على العادة حيض او نفاس يمين وما جاوز لا أكثر

استحاضة

النفاس) أو زاد على عاداتها ونجاوزا نهر الحيض والنفاس لما قدمناه

صوابه بإجماع أحدهما كما يستفاد من القاموس والصحاح وغيرهما

استحاضة يقين وشك كافي بينهما فالحقنا بما جاوز الاكثر لانه يجانبه من حيث ان كلامهما مخالف للمعهود فكان الحاقه به أولى اذ الأصل الجري على وفق العادة ثم قيل نصلي ونصوم في الزائد على العادة لاحتمال أن يجاوز الاكثر فيكون استحاضة وقيل لا لان الأصل هو العضة ودم الحيض دم صحة والاستحاضة دم علة وأشار الشرح الى أن هذا هو الصحيح (قوله بين الحيضتين) أو بين النفاث والحيض كما في الدرر (قوله فيقدر بحضها بعشرة) من أول ما رأيت سواء كان في أول الشهر أو وسطه أو آخره وترك الصلاة بمجرد رؤية الدم على الصحيح هذا قولهما وقال أبو يوسف يوقت لها في الصلاة والصوم والرجعة بالاقول وفي الوطء والتزويج بالاكثر (قوله فانها تبقى على عاداتها الخ) وتكون هكذا أبدا حتى يزول عنها العارض أو عوت وهو قول أبي عصة وأبي حازم وقال محمد بن ذهاب يقدّر بحضها بعشرة وظهرها بعشرة بن كمال بلغت مستحاضة وتنقض عذتها بتسعين يوما وقال الخاكهم الشهيد بظهرها شهران قيل وعليه الفتوى لانه أيسر على المفتي والنساء في المسئلة أقوال آخر تركتها مخافة الاطناب (قوله وأما اذا نسبت عاداتها فهي الحيرة) بصيغة اسم الفاعل لانها تحير المفتي وبصيغة اسم المفعول لانها حيرت بسبب نسبها وهي التي كان لها زمن معلوم في وقت معلوم وهي على ثلاثة أوجه اما أن تضل عدد أيامها فقط أو وقته فقط أو هماما فالكلام عليها في ثلاثة فصول الاول وهو ما اذا نسبت عدد أيام عاداتها ونعلم أن حضها في كل شهر مرة فانها تدع الصلاة ثلاثة أيام من أول الاستقرار لتيقنها بالحيض فيها ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة لتردد حالها فيها بين الحيض والظهر والخروج من الحيض ثم توضع عشر بن يوما لوقت كل صلاة لتيقنها فيها بالظهر وبأنها زوجها الثاني وهو ما اذا ضلت في المكان فان علمت أن أيامها كانت ثلاثة ولم تعلم موضعها من الشهر نصلي ثلاثة أيام من أول الشهر بالوضوء لتردد بين الحيض والظهر ثم تغتسل سبعة وعشرين لكل صلاة لتوهم خروجها من الحيض كل ساعة الثالث الاضلال به ما أعنى العدد والمكان فالأصل فيه أنها متى تيقنت بالظهر في وقت ضلت فيه بالوضوء وصامت ونوطأ ومتى تيقنت بالحيض تركت ذلك وان شككت في وقت أنه حيض أو ظهر فحرت فان لم يكن لها تحرصت فيه بالفصل لكل صلاة بلوازان يكون وقت الخروج من الحيض وان شككت دائما ولم يكن لها رأي اغتسلت لكل صلاة دائما على الصحيح وقبل لوقت كل صلاة ولا توطأ بالخروج على الأرجح ولا يحكم لها بشيء من حيض أو طهر على التعميم بل تأخذ بالا حوط في حق الأحكام فتصلي الفرائض والواجبات والسنن المؤكدة لا تطوعا كالصوم وتقرأ القدر المفروض والواجب وتقرأ في الاخيرتين على الأرجح لانها سنة ولا تدخل مسجدا ولا تقرأ قرآنا خارج الصلاة ولا تقرأ وتصوم رمضان ثم تنقض عشر بن يوما ان علمت أن ابتداء حضها بالليل وان علمت أنه بالنهار قضت اثنين وعشرين بن يوما لان أكثر ما قد من صومها أحد عشر يوما فنقصي ضعف ذلك احتياطاً وان لم تعلم شيئا فماتة المشايخ على العشرين بن والمفتي في عذتها التسعين بن شهرين للظهر وبعشرة أيام للحيض ومن أراد تمام تفاريع صورها ووضع أحكامها فعليه بالمطولات فان ذلك نبذة بسيرة منه (قوله الصلاة والصوم) اعلم انهما ينعان وجوبهما وجوازهما وهما وجوبان وصومان وصوم وجوبه (قوله ولا ينعان) لما كان لا يلزم من الحرمة عدم

(وأقل الطهر الفاضل بين الحيضتين خمسة عشر يوما) لقوله صلى الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة وأكثره عشرة وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما (ولا حد لاكثره) لانه قد يمتد الى أكثر من سنة (الامن بالغت مستحاضة) فيقدر بحضها بعشرة وظهرها بخمسة عشر يوما ونفاسها باربعين وأما اذا كان لها عادة وتجاوز عاداتها حتى زاد على أكثر الحيض والنفاث فانها تبقى على عاداتها والزائد استحاضة وأما اذا نسبت عاداتها فهي الحيرة (ويحرم بالحيض والنفاث ثمانية اشياء الصلاة والصوم) ولا ينعان افوات شرط العضة

الصحة قال ولا يصحان ولا شأن المنع من الشيء يمنع لأبعاضه ولهذا من من وجوب التلاوة
والشكر أفاده السيد (قوله ويحرم قراءة آية من القرآن) وكذا سائر الكتب المنزلة لأن الكل
كلام الله تعالى وكونها منسوخة لا يخرجها عن ذلك الحكم كآيات المنسوخة من القرآن
كذا في الحلبي لكن قال الزيلعي (قوله لا بقصد الذكر) أي أو الشفاء أو الدعاء
إن اشقت عليه فلا بأس به في أصح الروايات قال في العميون ولو أنه قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء
أو شأ من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القرآن فلا بأس به اه واختاره الحلواني وذكر
وغاية البيان أنه المختار كما في البحر والنهر وحيث صحت الرواية عن الإمام فلا يلتفت إلى قول
الهندواني لا أفتي بجوازه وإن روى عن الإمام (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ
الحائض ولا جنب شيئا من القرآن) أي وشيئا منكره في سياق النبي فيمن يؤتيه ما أخرجه
الدارقطني عن علي رضي الله عنه قال اقرأوا القرآن ما لم يصب أحدكم جنبه فإذا أصابه فلا ولا
حرفا واحدا ولا يصح أنه لا بأس بتعليم الحائض والجنب القرآن إذا كان ياقن كلمة كلمة لا على
قصد قراءة القرآن كذا في الخلاصة والبرازية أي على قول **المرحوم** رضى عنه لأنه وإن منع مادون
الآية يمكن ما به يسمى قارئاً لا مطلقاً ولهذا قالوا به عدم كراهة التمسح بالقرآن وفي الحاشية آخر
فصل القراءة ذكره قراءة القرآن في مواضع النجاسات كالغتسل والخروج والمسح وما أشبه
ذلك وأما في الحمام إن لم يكن فيه أحد مكشوف العورة وكان الحمام طاهراً فلا بأس بان يرفع
صوته بالقراءة وإن لم يكن كذلك فإن قرأ في نفسه لا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسليم
والتهليل وإن رفع صوته بذلك وأما قراءة الماشي والمهترف إن كان متبهما لا يشغله العمل والشي
جاز والأطفال وتكلموا في قراءته مضطجعا والاولى أن يقرأ على وجهه يكون أقرب إلى
التعظيم ولا بأس بغير القرآن مضطجعا والقراءة بالنظر الأولى من القراءة بالغيب للجمع بين
العبادتين (قوله ويحرم مسحها) أي الاضطرورية كأن يخاف عليه حرفا أو حرفا كافي الحوى عن
المبرجندى ويحرم ولو كتب بالفارسية إجماعا لتعلق جواز الصلاة به للعاجز وكذا سائر الكتب
السموية كافي الفهستاني عن الذخيرة نعم ينبغي أن يخص ما لم يتبدل منها وفيما عدا المصحف انما
يحرم من الكتابة لا الحوانى ويحرم الكل في المصحف لأن الكل تبع له كافي الحدادي وغيره
وقد بدلت الآية لأنه لا يكره مسحها كافي القهستاني وفي الحاشية من بحث القراءة الحربي أو
الذي إذا طلب تعلم القرآن والفقه والاسكاف لم يرجع أن يمسح بها أي يمكن يمنع من مسح المصحف
إذا اغتسل فلا يمنع بعد ذلك (قوله لا يغسل متجاف) أي متباعدة عنه ما (قوله كالتريطة)
وكان خرج الذي فيه المصحف إذا رُسده أو ركب فوقه في السفر يعني إذا كان ذلك لأجل الحفظ والاحتياط
في كرهه كافي الخلاصة (قوله ويكره بالكم تحريما) صححه في الهداية وفي المحيط وجامع الترمذاني
لا يكره مسحها بالكم عند العاقبة لأن المحرم المس وذلك بالباشرة باليد لا حائل وهو ما رواه
عن محمد كافي النهاية (قوله تنبيهه للابس) ولهذا لا يجوز له أن يفتشه على نجاسة وبسبب ذلك
ولا أن يقوم في صلاة متخففا ومتعلا على النجاسة (قوله ويرخص لأهل كتب الشريعة) هو
الأصح عند الإمام لأن ما فيها من القرآن بمنزلة التابيع ويكره عند هذا من الخلاصة والتقييد
بالأهل يؤذن بمنعهم لغير أهل (قوله للضرورة) يعني الحرج (قوله لا التفسير) في الأشباه وقد

(و) يحرم (قراءة آية من
القرآن) لا بقصد الذكر
إذا اشقت عليه لا على حكم
أو غير وقال الهندواني
لا أفتي بجوازه على قصد
الذكر وإن روى عن أبي
حيفة واختلف الصحيح
في مادون الآية واطلاق
المنع هو المختار لقوله صلى الله
عليه وسلم لا تقرأ الحائض
ولا جنب شيئا من القرآن
والنساء **الحائض**
(و) يحرم (مسحها) أي
الآية لقوله تعالى لا يمسه
إلا المطهرون سواء كتب على
قرطاس أو درهم أو حائط
(الابغلاف) متجاف عن
القرآن والحائل كالتريطة
في الصحيح ويكره بالكم
تحريما تنبيهه للابس
ويرخص لأهل كتب
الشريعة أخذها بالكم
وباليد للضرورة إلا التفسير
فانه يجب الوضوء له

والمنصب أن لا يأخذها
 الأوضوه ويجوز قلب
 اوراق المصحف بنحو قلم للقراءة
 وأمر الصبي به لا يورثه له
 لضرورة التعلم ولا يجوز زلف
 شيء في كاذب كتب فيه فقه
 أو اسم الله تعالى أو النبي
 صلى الله عليه وسلم ونحوه
 عن محو اسم الله تعالى
 بالبراق ومثله النبي تعظيما
 ويستر المصحف لوط زوجته
 استحياء وتعظيما ولا يرى
 برأيه قلم ولا حبش المسجد
 في محمل عمتين (و) يحرم
 بالحوض والنفاس (دخول
 مسجد) لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا أحل المسجد لحنب
 ولا حائض وحكم الفقهاء
 كالحائض (و) يحرم بهما
 (الطواف) بالكعبة وإن
 صح لأن الطهارة فيه شرط
 كمال وتحمل به من الأحرام
 ويلزمها بدنة في طواف
 الركن وعلى المحدث شاة إلا
 أن يعاد على الطهارة أشرف
 البيت ولأن الطواف به
 مثل الصلاة كما وردت به
 السنة (و) يحرم بالحوض
 والنفاس (الجماع والاستنجا
 بماتحت السرة التي تحت
 الركبة) لقوله تعالى ولا
 تقربوهن حتى يطهرن
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 لا ما فوق الأزار

جوز بعض أصحابنا من كتب التفسير المحدث ولم يفدوا بين كون الأكثر تفسيراً أو قرآناً ولو
 قيل به اعتبار اللغالب اسكان حسنا وفي الجوهره كتب التفسير وغيرها لا يجوز من مواضع
 القرآن منها وله أن يمس غيرها بخلاف المصحف قلت وذلك هو الموافق لكلامهم لأنهم جعلوا
 الحرم في غير المصحف من غير القرآن (قوله والمنصب أن لا يأخذها الأوضوه) لأنهم لا تخلو
 من آيات القرآن ولا يمس باسمها بالكلمة اتفاقاً لمعوم السامى كذا في النهاية عن المحبوبي وأما
 كتابة القرآن فلا يمس بها إذا كانت الضعيفة على الأرض عند أبي يوسف لأنه ليس بحامل
 للضعفة وذكره ذلك محمد وبه أخذ شيخنا في الكمال وقول أبي يوسف أقبس لأن الضعيفة
 إذا كانت على الأرض كان مسها بالذم وهو واسطة منفصلة فصار كمنوب منفصل إلا أن يكون
 عنه يده (قوله بالبراق) انظر حكمه إذا كان يلققه بالسانه (قوله ومثله النبي) أل للجنس
 فيعم كل نبي ولداً عنه في الشرح (قوله ويستر المصحف) الظاهر أنه على وجه الذب (قوله
 ولا يرى برأيه قلم) أي كتب به كما في الشرح وظاهره المنع بخلاف الجديد وفيه أيضاً وإذا صار
 المصحف غنياً لا يقرأ فيه وخيف عليه السقوط يجهل في خرقة طاهرة نظيفة ويدفن في محمل
 لا يوطأ (قوله دخول مسجد) مثل الكعبة دون مصلى عبد وجنازة في الأصح وقيد المنع في الدور
 بأن لا يكون غرة ضرورة فإن كانت كأن يكون باب البيت إلى المسجد فلا قال في البحر وينبغي
 أن يقيد بأن لا يمكن تحويل الباب ولا السكنى في غيره والالم تحقق الضرورة ولو أجنب فيه تيمم
 وخرج من ساعته أن لم يقدر على استعمال الماء وكذا لو دخل وهو جنب فاستنجز كروان
 خرج مسرعاً من غير تيمم جاز وأن لم يقدر على الخروج تيمم وأبى فيه ولا يجوز لبسه بدونه إلا أنه
 لا يمس ولا يشرأ كما في السراج وخبر من عموم هذا الحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى
 فيصل له ما المكنى بالجنب لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل لأحد يجنب في هذا المسجد
 غيري وغيرك رواه الترمذي وقال حسن غريب وله طرق متعددة (قوله ويحرم بهما الطواف)
 ولو فلا (قوله لأن الطهارة) أي من الحدثين شرط كمال المعنى أن الصلوة لا توقف عليها فلا
 ينافي وجوبها له فلا يفوت الجواز بقوتها كافي البرهان وغيره قال الكمال المنظور إليه
 بالذات في منع الطواف وجوب الطهارة فيه لا كونه في المسجد حتى لو لم يكن غرة مسجد حرم
 عليها الطواف أيضاً (قوله وعلى المحدث) أي في طواف الركن والأفصدقة (قوله إلا أن يعاد
 على الطهارة) أي فلا شيء عليه إذا كانت الاعادة في أيام الضرر والواجب دم تأخيرها عنها
 (قوله أشرف البيت) أي لا تكون في المسجد وهو عليه لقوله ويحرم بهما الطواف قال العلامة
 مسكي أنما ذكر الطواف مع أن المذبح عن دخول المسجد يفتى عنه دفعاً لتوهم أنه لما جاز
 الوقوف بالطهارة مع أنه أقوى أركان الحج فلا يجوز الطواف أولى أو توهم دخول المسجد
 لضرورة الطواف وقد علمت ما قاله الكمال (قوله والاستنجا بماتحت السرة) أما السرة وما
 فوقها فيصل الاستنجا به بوطاً أو غيره ولو بلا حائل وكذا ما بين السرة والركبة فيصائل بغير
 الوطأ ولو تلتحى دما أو المحرم هو المباشرة والمس ولو بدون شهوة لا النظرو ولو بشهوة لا يمس أعظم
 من تقبيلها في وجهها بشهوة قاله في البحر ويبحث فيه صاحب التمر بما لا يتم وكما يحرم عليه
 العمل يحرم عليها التمكن وله أن يتبناها وبضاجها ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مسته من

وصحح في الخلاصة عدم كفره
لانه حرام غيره وحرمه وطئ
النفساء مصرح به ولم أر
الحكم في تكفيره وعدمه
(واذا انقطع الدم لاكثر
الحيض والنفاس حل الوطئ
بلا غسل) (أقوله تعالى ولا
تقربوهن حتى يطهرن
بتخفيف الطاء فانه جعل
الطهر غاية للحرمه ويستحب
أن لا يطأها حتى تغتسل
لقراءة التشديد خروجا من
الخلاف والنفاس كالحيض
(ولا يحل) الوطئ (أن انقطع)
الحيض والنفاس عن المسلمة
(لادونه) أي دون الأكثر ولو
(لتام عاداتها) (بأحد ثلاثة
أشياء) (أما) (أن تغتسل) (لأن
زمان الغسل في الأقوال
محسوب من الحيض والغسل
خاصة منه) (وإذا انقطع
لدون عاداتها لا يقربها حتى
تتفي عاداتها لأن عوده
فيها غالب فلا أثر لغسلها
قبل تمام عاداتها) (أو تيمم)
لعذر (وتصلي) (على الأصح)
أيتا كذا التيمم صلاة ولو انفلا
بخلاف الغسل فانه لا يحتاج
لمؤكده الثالث ذكره بقوله
(أو تصير الصلاة دينافي
ذمتها وذلك بأن تجدد بعد
الانقطاع) (لتمام عاداتها) (من
الوقت الذي انقطع الدم فيه
زما نايسع الغسل والتحرية

يجزأ ماء أو غيرهما الا اذا توضأت بقصد القرية ولا ينبغي المزج عن فراشه الا به يشبهه فعل
اليهود كما في البحر والمذكور في المصنف قولهما وعليه الفتوى وخص محمد بن حريش بن عمار الدم
وهو موضع خروج كافي الجوهره وفي شرح التأويلات وبقول محمد بن نقول ووجه صاحب
الغاية وقد عات ما به الفتوى ولا يحل للمرأة أن تسكن الحيض عن زوجها الا بما عها بغير علم منه
ولا يحل لها ايضا أن تظهر أنما حائض من غير حيض لتنفه بمجامعتها الا متى عنه واذا أخبرته
بالحيض قال بعضهم ان كانت فاسقة لا يقبل قولها وان كانت عفيفة قبل وقال بعضهم ان كان
صدوقها ممكنا بأن كانت في أو ان الحيض قبل ولو كانت فاسقة وهذا أحوط وأقرب الى الورع
(قوله يستحب أن يصدق بدينار أو نصفه) قيل ان كان الدم اسود تصدق بدينار وان كان
أصفر فبنصفه وبشبهه ما رواه أبو داود وصححه الحاكم اذا واقع الرجل أهله وهي حائض ان
كان دما أحمر فليصدق بدينار وان كان أصفر فبنصف دينار وقيل ان كان في أول الحيض
فبدينار والا بنصفه (قوله وصحح في الخلاصة عدم كفره) تقدم ما فيه (قوله) (وإذا انقطع
الدم) ذكر الانقطاع بامر بشرط بل خرج مخرج العادة أو لما قبله مع ما به عدمه حتى لو لم ينقطع
فالحكم كذلك كما في المضمرات (قوله لاكثر الحيض) (اللام) هي بعد على منوال قوله صلى
الله عليه وسلم صوموا لرؤيته (قوله) (أقوله تعالى الخ) ولأن الحيض لا يزيد على عشرة انقطع
الدم أو لم ينقطع فما زاد يكون استحاضة لا يمنع الوطئ أي فالطهر بعدها متحقق (قوله لقراءة
التشديد) فانما تقتضي التحريم مطلقا ولو لم يكن به والحل الخاص بل بالاجتهاد على العشرة لا يمنع
الاحتمال (قوله ولو لتمام عاداتها) الأولى حذف ولولانه اذا انقطع لدون العادة وان زاد على
أقله لا يطؤها ولو اغتسلت كما يأتي قريبا (قوله لا زمان الغسل في الأقل الخ) اعلم أن زمن
الاعتسال معتبر من الحيض في الانقطاع لا قبله ومن الطهر في الانقطاع لا كثره لثلاثة المدة
على العشرة وهذا في حق وجوب صلاة وصوم وانقطاع رجعة وحل تزوج فاذا انقطع لا كثره
انقطعت الرجعة وحل لها التزويج بآخر وان لم تغتسل بخلاف انقطاعه لا قبله في شرط لذلك
الغسل أو ما يقوم مقامه (قوله وبالفعل خلصت منه) هو مدار العلة فمأخذ حكم الطاهر ان
من وجوب الصلاة وحل القراءة ومن الأحكام حل الوطئ (قوله) (وإذا انقطع لدون عاداتها)
أي وقد تجاوز ثلاثة أيام لا يقربها وان اغتسلت حتى تنقض عاداتها أو لم تكن تصلي وتصوم احتياطا
ويجب عليها تأخير الغسل الى قبل آخر الوقت المستحب ويستحب تأخيرها اليه اذا انقطع لتمام
لعادة قاله في الشرح (قوله لعذر) أي من الأعذار المبيحة للتيمم (قوله وتصلي على الأصح)
فجرت التيمم لا يقوم مقام الغسل في هذا الباب اجماعا على الأصح كذا في البحر لما ذكره المؤلف
(قوله من الوقت الذي انقطع الدم فيه الخ) أي الذي هو من الاوقات الخمس فلو انقطع في وقت
الضحى ولم تغتسل بعده ولم تيمم لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر لتثبت صلاته في ذمتها
بغير وجه لأن ما قبل الزوال وقت مهمل لا عبرة بغير وجهه وكذا اذا انقطع قبل طلوع الشهر
بأقل من تمكنها من الغسل والتحرية لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر فأفاده في الشرح
(قوله يسع الغسل والتحرية) قال في المجتبى والصحيح انه يعتبر مع الغسل لبس الثياب وهكذا
جواب صومها اذا طهرت قبل الفجر لكن الأصح أن لا تقتبر التحريم في حق الصوم وزمن

فما فوقهما و) لكن (لم تغسل) فيه (ولم تيمم حتى خرج الوقت) فيجوز خروجه يحمل وطؤها لترتب صلاة ذلك الوقت في ذمها وهو حكم من أحكام الطهارات فان كان الوقت يسيرا لا يسع الغسل والتحريم لا يحكم بطهارتها بخروجه مجردا عن الطهارة بالماء أو التيمم حتى لا يلزمها الغسل ولا يصح صوم اليوم كأنها أصبحت وبها الحيض فمدنا ٩٥ بالمسألة لان الكفاية يحمل وطؤها بنفس انقطاع دمها

لتتمام عاداتها قبل العشرة لعدم خطاياها بالغسل وإنما اشترطنا المؤكد للإعطاء لدون الاكثر توفيقا بين القراءتين (وتقضى الحائض والنفساء الصوم دون الصلاة) لحديث عائشة رضي الله عنها كان يصوم بين ذلك فتومر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة وعليه الاجماع (ويحرم بالجنابة خمسة اشياء الصلاة) للامر بالطهارة في الآية (وقراءة آية من القرآن) لنهاية عنه صلى الله عليه وسلم (ومسها الابغلاف) لأنها منى عنه بالنص (ودخول مسجد الطواف) للنص المتقدم (ويحرم على المحدث ثلاثة اشياء الصلاة والطواف) لما تقدم (ومس المصحف) القرآن ولو آية (الابغلاف) لأنها منى عنه في الآية (ودم) الاستحاضة وهو دم عرق انفجر ليس من الرحم وعلامته انه لا رائحة له وحكمه (كرعاف دائم لا يمنع صلاة) أي لا يسقط الخطاب به ولا يمنع صحتها اذا استقر نازلا وقتا كاملا كما سنده

الشرعية من الطهر على كل حال (قوله فما فوقهما) حكمه معلوم بالاولى مما قبله (قوله وهو حكم من أحكام الطهارات) أي فينبغي سائر الأحكام ومن جعلها محل الوطء (قوله أو التيمم) أي مع شرطه (قوله لعدم خطاياها بالغسل) هذا أقوال مصححة منها القول بالخطاب اداء واعتقادا فيكون حكمها حكم المسألة (قوله توفيقا بين القراءتين) فان قراءة التخييف تليح الوطء بعد الانقطاع قبل الغسل وقراءة التشديد غنعه قبل الغسل فحملنا التشديد على ما دون العشرة والتخييف على العشرة غير أن قراءة التشديد لما كان ظاهرا يحتمل الإطلاق قلنا باستصحاب الغسل ويلزم من قال بعدم الحل أصلا لقراءة التشديد ترك الاخذ بأحد الدليلين وعملنا بهما لأن الأصل في الدلائل الاعمال دون الاهیال (قوله ولا تؤمر بقضاء الصلاة) للخرج في قضائها انكرار الحيض كل شهر غالبا بخلاف الصوم وفي الظهيرية لما رأيت حواء الدم أول مرة سألت آدم عن حكم الصلاة فيه كما يؤخذ مما بعد فقال لا أعلم فأوحى الله اليه أن تترك الصلاة فلما ظهرت سألته عن قضائها فقال لا أعلم فأوحى الله تعالى اليه أن لا قضاء عليها ثم رأته في وقت الصوم فسألته فأمرها بترك الصوم وعدم قضائه قياسا على الصلاة فأمر الله سبحانه وتعالى بقضاء الصوم لاستقلال آدم بالامر وقيل ان حواء هي التي قامت بكافي معراج الدراية أفاده السيد (قوله ومس المصحف القرآن ولو آية) واختلاف في مس المصحف بماء على أعضاء الطهارة وبماء غل منها قبل كمال الطهارة والمنع أصح (فروع) بكرة كتابة قرآن أو اسم الله تعالى على ما ينشر لمافيه من ترك التعظيم وكذا على درهم ومحراب وجدار لما يخاف من سقوط الكتابة تابوت وضع فيه كتب فالأدب أن لا يضع عليه الثياب وفي الخلاصة مد الرجلين إلى جانب المصحف اذا لم يكن بجذائه لا بكره وكذا لو كان المصحف معلقا بالوتر وهو ما ذكره الجاني إلى جانب المصحف لا بكره ولا بأس بوضع مقالة على كتاب أو مصحف لاجل الكتابة والا كره وضع شيئا مكتوبا فيه اسم الله تعالى تحت طنفسة كره الجالس عليه او قال صاحب الهداية لا بكره أما لو جعل المصحف في الجوالق وهو يركب عليه لا بأس به للحفظ واغفر الحفظ بكره اه (قوله ولا يحرم وطأ) أي ولو في حال نزوله لانه ليس أذى وأما ناوله بانه يجامعها في حال انقطاعه فبعد من إطلاق عباراتهم اه وروى أبو داود وغيره بإسناد صحيح من حديث عكرمة عن حنة بنت جحش انها كانت مستحاضة وكان زوجها يمشيها وهو طلمحة بن عبيد الله كذا في البناية وقال احمد در النسخي وابن سيرين لا يجوز وطء المستحاضة الا أن يخاف الفت كذا في السراج (قوله ضرورية) يعني أنه لا بد من طهارة حقيقة لما روي الحديث مثلا أو طرقه (قوله وهي ذات دم) أي منها الآية ومنهم من زاد المربضة لكن التخصيص أن المرض لا يمنع الحيض (قوله كسلس بول) أي استمراله وصاحبه هو الذي لا ينقطع نشاطه ببوله المصحف في صفاته أو لقلية البرودة عني قيل السلس ينفع اللام نفس الظاريج وبكسر هاء من به هذا المرض نهر اه من السيد (قوله أو استطلاق بطن) أي جريان مافيه من إطلاق اسم المحل على الحال

(ولا يمنع اداءها) (ومما مرصا) كان أو نفلا (ولا) يحرم (وطأ) لانه ليس أذى (و) طهارة ذوى الاعذار ضرورية بينهما بقوله (توضا المستحاضة) وهي ذات دم نقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره أو أكثر النفاس أو زاد على عاداتها في أقلها ما ويجوز أكثره أو الحمل والتي لم تبلغ نسع سن (ومن به عذر كسلس بول أو استطلاق بطن)

وإنفلات ریح وورعاف دائم وجرح لا يرقأ ولا يمكن حبسه بمشوم غير مشقة ولا يجاوس ولا بالإيماء في الصلاة فهم ذاي وضون
(لو قت كل فرض) لا اسكل فرض ولا نقل اقوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لو قت كل صلاة رواه سبط ابن الجوزي عن أبي
حنيفة رحمه الله تعالى فصار ردوى ٩٦ الاعذار في حكم المستحاضة فالأدليل يشملهم (وبصاؤون به) أى بوضوئهم في الوقت

(ما شاء من الفرائض)
اداء للوقفة وقضاء لغيرها
ولولم الامة زمان الصلة
(و) ما شاء من (الفوائض)
والواجبات كالوتر والعبد
ومسح صلاته وطواف
ومسح مصحف (ويطيل
وضوء المعذورين) اذ لم يطرأ
ناقص غير العذر (بجرح
الوقت) كطلوع الشمس
في الفجر عند أبي حنيفة
ومحمد (فقط) وعند زفر
بدخوله فقط وقال أبو يوسف
بهم ما واصله النقص
للخروج مجازوف الحقيقة
ظهور الحدث السابق به
فيصلى الظهر بوضوء
الصبح والعبد على الصحيح
خلافًا لأبي يوسف وزفر
ولا يصلى العبد بوضوء
الصبح خلافًا لزفر (ولا
يصير) من ابتلى بنقص
(معذورا) حتى يستوعبه
العذر وقتا كاملا ليس
فيه انقطاع (لعذر) بقدر
الوضوء والصلاة) اذ لو وجد
لا يكون معذورا (وهذا)
الاستيعاب الحقيقي بوجود
العذر في جميع الوقت
والاستيعاب الحكمي

فيه كسأل الوادى (قوله وانفلات ریح) الانفلات خروج الشئ فلتة أى بفتة (قوله ورعاف
دائم) أى مستقر لا يتقطع وهو بضم الراء الدم الخارج من الانف يقال رعف برعف من بابي نصر
وتقع وأما رعف كحسن فاعلة ضعيفة كما في الصحاح (قوله لا يرقأ) أى لا يسكن يقال رقاير فأمّن
باب فتح يفتح وكذا من به رمد أو غمش أو غرب وبسبيل منه الدمع وكذا كل ما يخرج بوجع ولو
من اذن أو ندى أو سرة لانه ناقض للوضوء لخروجه عن جرح كذا في الدرر (قوله ولا يمكن حبسه
الح) فيستعين عليه رده متى قدر عليه بعلاج من غير مشقة وفي المضمرات عن النصاب به سلس بول
فجعل القطن في ذكره ومنعه من الخروج وهو يعلم انه لو لم يحس ظهر البول فخرج القطن وعلمها
بذلك فهو محدث ساعة اخراج القطن فقط وعليه الفتوى واذا لم يمنع العذر بذلك هل يفعله تشبها
للنجاسة بقدر الامكان قالوا ينبغي قال ابن أمير حاج أى يستحب لما في الخلاصة لو لم يفعل لا بأس به
وقال الحلبي أى يجب واختلاف في المستحاضة اذا استتت فقيل هى كصاحبة الجرح وقيل
كالخائض لأن ما يخرج من السمين أشد من الخارج من غيرهما كذا في السراج ويبحث بعضهم
الحاق السلس والاستطلاق بالاستحاضة لانه المذكرة (قوله ولا يجاوس) اما اذا كان يمكنه
رده يجاوس في الفرض ونحوه وجب رده به وخرج عن ان يكون صاحب عذر اهم من الشرح
بزيادة (قوله ولا بالإيماء في الصلاة) فان امتنع به عذره نعين فله ان ترك السجود أهون من
الصلاة مع الحدث قاله في الشرح (قوله اقوله صلى الله عليه وسلم الح) ولانه لو بطل اوقات الرخصة
ولزم الحرج بخلاف طرق حدث آخر فان الوضوء بنية تقض به ولو في الوقت لهدم الضرورة (قوله
توضأ الوقت كل صلاة) وهو محكم بالنسبة للحديث الآخر الوارد بالفظ لئلا صلاة لان الصلاة
تطابق على الافعال وعلى الوقت عرفا وشرعا والمراد بالوقت وقت الفريضة (قوله اذ لم يطرأ ناقض
غير العذر) فان طرأ ولو كان نظير عذره انتقض حتى لو كان به دما ممل أو جدرى فتوضأ وبهضا
سائل ثم سأل الذى لم يكن سائلا انتقض وضوءه لان هذا حدث جديد فصار كالمسأل أحد
منخريه فتوضأ مع سئلانه وصلى ثم سأل المنخرا الا تخفى الوقت انتقض وضوءه لان هذا حدث
جديد كما في الفتح (قوله عند أبي حنيفة ومحمد) متعلق بقوله يبطل بعد اتفاق قوله بخروجه به
(فرع) اذا اصاب ثوب المذور نجاسة عذره هل يجب غسله قيل لا لان الوضوء عرف
بالنص والنجاسة ليست في معناه لان قليلها يعنى فألحق به الكثير للضرورة ولانه غير ناقض
للوضوء فلم يكن نجسا حكما ولان أمر الثوب ليس بأحد من البدن وهو قول ابن سالة كما في
القهستانى وغيره وفي البدائع يجب غسل الزائد عن الدرهم ان كان مفيدا بان لا يصيبه مرة بعد
أخرى حتى لو لم يغسل وصلى لا يجزى به وان لم يكن مفيدا لا يجب مادام العذر قائما وهو اختيار
مشايخنا اه وكان محمد بن مقاتل الرازى يقول يجب غسله في كل وقت قياسا على الوضوء
والصحيح قول مشايخنا لان حكم الحدث عرف بالنص والنجاسة ليست في معناه ألا ترى أن

بالانقطاع القليل الذى لا يسع الطهارة والصلاة (شرط ثبوته) أى العذر (وشرط دوامه) أى القليل
المذر (وجوده) أى العذر (في كل وقت بعد ذلك) الاستيعاب الحقيقي أو الحكمي (ولو) كان وجوده (مرة) واحدة ليغلم
بإبقائه

القليل منها عضو فلا تطوبه وفي النوازل ان كان لو غسله تجس ثانياً قبل الفراغ من الصلاة
 جاز ان لا يغسله والا فلا قال وهو المختار اه قال ابن أمير حاج وبشكل عليه ما قدمناه عن
 البدائع وفي المضمرات في فصل الاستنجاء عن النوازل ايضا المستحاضة اذا توشأت لوقت كل
 صلاة لا يجب عليها الاستنجاء اذ لم يكن منها غائطاً لانه سقط اعتبار نجاسة دمه المكان العذر اه
 فهذا ايضاً بشكل على ما اختاره اذ سقط اعتبار نجاسة دمه اعام في البدن والثوب دنسها
 للصرح اذ لم يأمرها صلى الله عليه وسلم بغسله وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (قوله
 خلو وقت كامل عنه بانقطاعه) فلو انقطع العذر في خلال الوقت فتوضأ وصلى على الانقطاع
 فيه ما ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة ولا يعيد شيئاً ولو توضأ وصلى على السيلان ثم انقطع ودام
 الانقطاع فالصلاة صحيحة ايضاً ولا يعيد شيئاً لانه معذور صلى صلاة المعذورين ولو توضأ على
 الانقطاع وصلى على السيلان فكذلك لا يعيد شيئاً ولو توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع
 ودام الانقطاع حتى خرج الوقت انتقض الوضوء بخروج الوقت على ما يأتي فيتوضأ في الوقت
 الثاني فاذا دام الانقطاع حتى دخل الثالث اعاد الصلاة الاولى لانه اذاها بطهارة المعذورين
 والعذر زائل ولا يعيد الصلاة الثانية لان فساد الاولى انما عرف بعد خروج الثانية فلم
 يجب الترتيب ولم ينتقض وضوءه بدخول الوقت الثالث لانه صار صحيحاً أفاده صاحب البحر
 وصاحب المضمرات ولو طرأ العذر في خلال الوقت قال في الظاهر بربطه رجل رعى أو سال جرحه
 فينظر آخر الوقت فان انقطع الدم فيها وان لم ينقطع توضأ وصلى قبل خروج الوقت فاذا فعل
 ثم دخل وقت صلاة أخرى ثانية وانقطع ودام الانقطاع الى وقت صلاة أخرى ثالثة اعاد الصلاة
 يعني الاولى التي صلاها مع السيلان لانه بدوام الانقطاع تبين انه صحيح صلى صلاة المعذورين
 وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت الصلاة لانه تبين أنه معذور كما في
 البحر والماصل أن الوقت الثاني هو المعبر في اثبات العذر وعدمه

• (باب الانجاس والطهارة عنها) •

(قوله وكيفية تطهير محاسنها) فانها تارة تكون بالذلل وتارة بالمسح وغير ذلك (قوله وقد مت
 الاولى الخ) اعترض بالاقطاع اذا كان مجروح الوجه فانه يصلي بغیر طهارة وأجيب بانه نادر فلا
 يبنى عليه حكمه واعتراض ايضاً بان من به نجاسة وهو محدث اذا وجد ماء يكفي لاداءه ما فقط
 بصرفه للنجاسة دون الحدث فهذا يدل على أن النجاسة أقوى وأجيب بانه انما أمر بصرفه
 للنجاسة لانه معذور فيكون محصلاً للطهارة تبين لالانها الغلظ (قوله بزوالها ببقاء بعض المحل)
 الجاز الاول متعلق بالمسح والثاني ببقاء المنع وقوله من غير اصابة متعلق ببقاء بعض المحل
 (قوله بل الكثير للضرورة) كما اذا كان بعورته نجاسة ولا يمكنه ازالته الا بكشفها عنه من
 لا يجوز كشفها عنه فانه يصلي بها ولو كانت كثيرة (قوله جمع نجس بفتحتين) ويأتي غيره
 كرجس وكتف وعضد وفارس والفعل من باب فرح وكرم وعلم ونصر (قوله مستندة شرعاً)
 لو حذف قوله شرعاً كان أولى لانه يصدق التعريف اللغوي والذي في المصباح وغيره انه استعمل
 لكل مستند (قوله وأصله مصدر) ان قبل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع ويبسوى فيه المذكر
 والمؤنث كما في الآية وحديث الهرة انه ليس بنجس بفتح الجيم كما رواه مالك واحمد وأصحاب

(وشرط انقطاعه وخروج
 صاحبه عن كونه معذوراً
 خلو وقت كامل
 عنه) بانقطاعه حقيقة فهذه
 الثلاث شروط الثبوت
 والدوام والانقطاع نال
 الله العفو والعافية عنه
 وكرمه

• (باب الانجاس

والطهارة عنها) •

لما فرغ من بيان النجاسة
 الحكمية والطهارة عنها
 شرع في بيان الحقيقية
 وضربها وتقديرها ومقدار
 المفهوم منها وكيفية تطهير
 محاسنها وقد مت الاولى
 لبقاء المنع عن الشروط
 بزوالها ببقاء بعض المحل
 وان قل من غير اصابة
 مزياها بخلاف الثانية فان
 قليلها عفو بل الكثير
 للضرورة والانجاس جمع
 نجس بفتحتين اسم لعين
 مستندة شرعاً وأصله مصدر

ثم استعمل اسماء في قوله تعالى
 انما المشركون نجس ويطلق
 على الحكمى والحقيقى
 ويختص الثلبت بالحقيقى
 ويختص الحدن بالحكمى
 فالنجس بالفتح اسم ولا تلحقه
 التاء وبالكسر صفة وتلحقه
 التاء والتطهير اما اثبات
 الطهارة بالهلل أو ازالة
 النجاسة عنه ويفترض فيما
 لا يعنى منها وقد ورد أن أول
 شئ يستل منه العبد في قبره
 الطهارة وأن عامة عذاب
 القبر من عدم الاعتناء
 بشأنها والتصرع عن النجاسة
 خصوصا البول وقد شرع
 في بيان حقيقتها فقال
 (تنقسم النجاسة) الحقيقية
 (الى قسمين) أحدهما نجاسة
 (غليظة) باعتبار قلة المعنوي
 عنه منها لا في كفيضة
 تطهيرها لانه لا يختلف بالفاظ
 والخفة (و) القسم الثانى
 نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة
 المعنوي عنه منها بما ليس في
 الغليظة لا في التطهير واصابة
 الماء والماء ثمان لانه لا يختلف
 تنجيسها بماء (قال غليظة
 كالخمر) وهى التى من ماء
 العنب اذا غلى واشتد وقذف
 بالزبد وكانت غليظة لعدم
 معارضة نص بنجاستها كالدم
 المسفوح عند الامام والحقيقة
 اثبتت المعارض كقوله
 صلى الله عليه وسلم استنزها
 من البول

السنن والدارمى فكيف ساغ جمعه للمصنف أجيب بان هذا اذا كان المصدر باقيا على مصدرية
 لان حقيقة واحدة لاتعد فيها أما اذا قصد أنواعه كما هنا فيجوز جمعه (قوله ثم استعمل اسما)
 أى العين المستندة (قوله انما المشركون نجس) هذا دليل على المصدرية فالأولى تقديمه على
 قوله ثم استعمل اسما (قوله ويطلق) أى اطلاقا لغويا (قوله فالنجس بالفتح اسم الخ) فرق
 الفقهاء بين المفتوح والمكسور بأن الأول ما كان نجسا لذاته ولا يقال لما نجسته عارضة والثانى
 ما لا يكون طاهرا فهو أعم مطلقا فالعذرة بالوجهين والثوب المتنجس بالكسر فقط (قوله
 والتطهير اما اثبات الطهارة الخ) قال في الشرح وعلى كلا التعريفين تكون النجاسة باقية
 أو لا بالهلل سواء كانت حقيقة أو حكمية والالزم اثبات الثابت على الأول أو ازالة المنزال
 على الثانى اه بالمعنى (قوله من عدم الاعتناء بشأنها) بأن لا يحسن ازالتهما وقوله والتحرز
 عطف على الاعتناء أى ومن عدم التحرز عن النجاسة أى عن اصابتهما بأن يسبل ذيله فتصيبه
 النجاسة فالعطف حينئذ من عطف المغاير (قوله خصوصا البول) فانه ورد فيه استنزها
 من البول فان عامة عذاب القبر منه وورد ان عذاب القبر من أشياء ثلاثة العيبة والنجاسة
 وعدم الاستنزاه من البول وقوله خصوصا مفعول مطلق والبول مفعول به أى اخصر البول
 بأن عامة عذاب القبر منه خصوصا (قوله وقد شرع في بيان حقيقتها) فيه انه لم يذكر هنا
 إلا بعض أفراد كل وسيأتى الكلام على الحقيقة عنده وعندهما (قوله بما ليس في المفاظة)
 متعلق بكثرة أى كثرة المعنوي بقدر ليس يعنى في المفاظة (قوله لا في التطهير) مستدرك بقوله
 قريبا لا في كيفية التطهير (قوله لانه لا يختلف تنجيسها) اعاد ضمير الجمع للماء والمائعات
 باعتبار أفراد المائعات (قوله كالخمر) هى غليظة باتفاق الروايات لان حرمتها قطعية ومما إذا
 الله تعالى رجسا وفي باقى الاشربة المحترمة ثلاث روايات التغليظ والتخفيف والطهارة كذا
 في البدائع وينبغى ترجيح التغليظ كما في البحر ورجح في النهر التخفيف (قوله اذا غلى) أى
 غلما شديدا بأن صار أسفله أعلاه وقوله واشتد أى اسكر وقوله وقذف بالزبد أى رمى رغوة
 وأزالها عنه وصار صافيا منها وهذا القيد الأخير انما هو عند الامام وأما عندهما فلا يشترط
 وعليه الفتوى (قوله وكانت غليظة لعدم معارضة نص الخ) الضمير يرجع الى معالنى غليظة
 لا الخمر فقط لان مقصوده التمييز بين الغليظة والخفيفة وحاصله ان الامام رضى الله عنه قال
 ما وافقت على نجاسته الأدلة فغلظ سواء اختلفت فيه العلماء وكان فيه بلوى أم لا والافهم
 مخفف وقال ما اتفق العلماء على نجاسته ولم يكن فيه بلوى فغلظ والافخفف ولا نظر للأدلة قال
 في الكافي وتظهر فائدة الخلاف في الروث والخنى لوجود الاختلاف فيه مما مع فقد تعارض
 النصين فان قوله صلى الله عليه وسلم في الروث انه رجس أو ركس لم يعارضه نص آخر فيكون
 عند الامام مغلظا وعندهما مخففا لقول مالك وابن أبي ليلى بطهارته ومن حجة الامام أن النص
 اذا انفرد عن معارضة نص آخر تأكد حكمه فحديث الروث لم يعارضه الاختلاف والنص
 بحجة والاختلاف ليس بحجة قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فأمر برده
 الخلاف الى الكتاب والسنة وهما اعتبار الاجتهاد كالنص قال الله تعالى فاعتبروا يا أولى
 الابصار فكما ثبت التخفيف بالنص ثبت بالاجتهاد ثم لا فرق عند علماءنا الثلاثة بين روث

ما كول اللحم وغيره فالكل مفلظ عند الامام مخفف عندهما وعن محمد بن الروث طاهر لا يمنع
وان فحش رجع الى هذا القول حين قدم الري مع الرشيد ورأى بلوى الناس ومن ثم قال
مشايخنا قياسا على هذه الرواية طين بخاري لا يمنع جواز الصلاة وان كره ولو كان مخلوطا
بالعذرات كما في الكافي وغاية البيان (قوله مع خبر العرينين الخ) فان قيل ان هذا الخبر
منسوخ عنده فكيف تحقق المعارضة أجيب بأن قوله بالنسخ اجتهاد ورأى ولم يقطع به
فتكون صورة المعارضة قاعدة أفاد في الشرح (قوله والدم المسفوح) أي السائل من أي
حيوان الى محل يطهقه حكم التطهير فهو سائل والمراد أن يكون من شأنه السيلان فلو وجد
المسفوح ولو على اللحم فهو نجس كما في منية المصلي وكذا ما بقي في المذبح لانه دم مسفوح كما في
ابن أمير حاج (قوله لا الباقي في اللحم الخ) لانه ليس بمسفوح ولمشقة الاحتراز عنه (قوله
ودم الكبد والطحال) أي فانه طاهر للخبر سراج وظاهر التعديل أن الكلام في نفس الكبد
والطحال فان خبر ارحل لنا ميتتان ودمان انما هو في نفس الكبد والطحال وأما الدم الذي
فيهما فان لم يكن سائلا فقيهه الخلاف الا في (قوله والقلب الخ) في حاشية الاشباه للغزي
دم قلب الشاة وما لم يسيل من بدن الانسان طاهر على المذهب المختار وهو قول أبي يوسف وقال
محمد بن نجس اه والاصل كما في الحلبي أن في نجاسة غير المسفوح اختلافا والذي مشى عليه
قاضي خان وكثير أنه طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الأئمة الثلاثة بل قد توخى الطهارة
من عدم نقض الوضوء بالدم غير السائل وان ما ليس يحدث ليس بنجس وأمر الاحتياط بعد
ذلك غير خفي اه (قوله ودم السمك في الصحيح) وهو قول الامام ومحمد لانه أبيض كله بدمه
لانه لا يذكي ولو كان نجسا لما أبيض اكله الا بعد سفحه على انه ليس بدم حقيقة لانه يبيض بالشمس
والدماء تسود بها وقال أبو يوسف والشافعي انه نجس كما في السراج (قوله ودم الشهيد في
حقه) أي مادام عليه فلو جاز لانه طاهر حكاه ضرورة الاصل بترك غسله
بخلاف ما اذا انفصل عنه فانه نجس على أصل القياس اهدم الضرورة (قوله لا السمك
والجراد) للخبر الوارد (قوله وما لا نفس له سائلة) أي ما لا دم له كالصرصر والعقرب فان له
طاهرا وان كان لا يؤكل (قوله وبول ما لا يؤكل لحمه) فهل بول الحية فانه مفلظ كخبرها كما
في الخوي على الاشباه وقالوا امرأته كل شيء كبوله وبول الخفاش وخروءه لا يفسد لهذر
الاحتراز عنه كما في الخانية (قوله ولورضيها) لم يطعم سواء كان ذكرا أو أنثى وفصل الامام
الشافعي رضي الله عنه فقال يجزئ الرش في بول الذكرك ولا يتفي بول الانثى من الغسل (قوله
وبول الفأرة الخ) اختلف المشايخ فيه فهم من اختار التفصيل الذي ذكره المؤلف وقال
بعضهم لا يفسد أصلا وقال بعضهم يفسد اذا فحش والخلاف يظهر في التخفيف لافي سبب
النجاسة كما في الخانية في الدر عن التارخانية بول الفأرة طاهر لهذر احتراز عنه وعليه
الفتوى يحمل على العموم وفيه من مسائل شتى آخر الكتاب عن الخانية خروء الفأرة لا يفسد
الدهن والماء والخنطة للضرورة ما لم يظهر أثره وعزاه في البحر الى الظهيرية واختلف الصحيح
في بول الهرة وقال الشيخ زين في قاعدة المذقة تجلب التيسير من الاشباه الفتوى على أن بول
الهررة عفو في غير أواني الماء وهو قول النقيب أبي جعفر قال في الفتح وهو حسن لمادة تخمير

مع خبر العرينين الدال على
طهارة بول الابل (والدم
المسفوح) للآية الشريفة
او دما مسفوحا لا الباقي في
اللحم المهزول والسمين والباقي
في عروق المذكي ودم الكبد
والطحال والقلب وما لا
ينقض الوضوء في الصحيح
ودم البق والبراغيث والقمل
وان كثروا دم السمك في الصحيح
ودم الشهيد في حقه (ولحم
الميتة) ذات الدم لا السمك
والجراد وما لا نفس له سائلة
(واهابها) أي جلد الميتة
قبل دبقه (وبول ما لا يؤكل
لحمه) كالأدهى ولورضيها
والذئب وبول الفأرة نجس
الماء لا مكان الاحتراز

لانه يخنم ويغني عن القليل منه ومن خرم في الطعام والشراب للضرورة (ونحو الكلب) بالجميع رجميعه (ورجميع السباع)
من البهائم كالفهد والسبع والخنزير (ولها بها) اي سباع البهائم لتولده من لحم نجس (ونحو الدجاج) بتثليث الدال (والبط
والاوز) لثنته (وما ينقض الوضوء بخروجه ١٠٠ من بدن الانسان) كالدمل السائل والمني والمذي والودي والاستهاضة والحيض

الاواني فلا ضرورة في ذلك بخلاف الثياب وهو مروي عن محمد فانه قال في السنن يفتاد
البول على الفراش بوله طاهر للضرورة وعموم البلوى قال في الفتح والحق صحة هذه الرواية اه
(قوله لانه يخنم) أي يغلي ومنه سمي الخمر خرا والخمار خمارا لانه يحمي طينان القتل والرأس
(قوله من البهائم) قيد به لان رجميع سباع الطيور محقق كباقي (قوله والبط) في البحر عن
البيزانية البط ان كان يمشي بين الناس ولا يطير في الهواء فكذلك الجاسة وان كان بخلاف ذلك
فكالحامة وهذا قيد آخر الاوز المراقى طاهر كالحمام (قوله والاوز) هي رواية الحسن عن
الامام وفي رواية أبي يوسف عنه طاهر كذا في البدائع وأما ما يزرقي في الهواء فأي وكل
كالحمام والعصفور ونحوه طاهر وما لا يؤكل كالصقر والحدأة والرخم ونحوه نجس محقق اه
(قوله وما ينقض الوضوء بخروجه الخ) يستثنى منه الريح فانه طاهر على الصحيح والمراد الناقض
الحقيقي فنخرج نحو النوم والقهقهة فانها لا يوصفان بطهارة ولا نجاسة لكونهما من المعاني
وأما ما لا ينقض كالتي الذي لم يملأ الفم وما لم يسلم من نحو الدم فطاهر على الصحيح وقيل بنجس
المائعات دون الجامدات ويستثنى في عين الخمر فانه نجس ولو كان قليلا مفرغ غسالة
النجاسة في المرات الثلاثة مغلظة في الاصح وان كانت الاواني الاولى تطهر بالغسل ثلاثا والثانية
بمرتبتين والثالثة بواحدة لان الماء يأخذ حكمه عند وضعه فيه كما في البحر (قوله ونجاستها) أي
الاشياء المذكورة من قوله كالخمر الى هنا كما يهبطه كلامه في الشرح وفيه أن المني فيه خلاف
الامام الشافعي فانه يقول بطهارته ويستند الى دليل وهو كتمام النبي صلى الله عليه وسلم بفركه
(قوله لانه ما كول) خلاصة الجواب فيه كما ذكره نفي الاسلام في شرح الجامع الصغير أن
الفرس ما كول اللحم في قولهم جعاعه في عند أبي حنيفة أيضا وانما كرهه للتنزيه أي التماهي عن
قطع مادة الجهاد والكرامة لا تمنع الاباحة ككل لحم البقرة الجلالة وقيل له عارض
الا نأ في حقه فانه روى أنه صلى الله عليه وسلم نهي عن لحوم الخيل والبغال وروى أنه عليه
الصلاة والسلام أذن في لحم الخيل فهذا يوجب قولاً في تخفيف بوله لانه ما كول من وجهه فلا
يكون كبول الكلب والخمار كذا في البناءية وأما شرب بوله ففيه الخلاف الذي في بول الابل كما
في البرهان وقيل بكرهه أكله تحريماً (قوله لان روث الخيل) الروث خروذي حافر والخفي بكسر
الطاء المعجمة وسكون الشاء المثلثة خروذي ظلف والبحر خروابل وغنم ونحوها (قوله وطهرها
محمد آخر) لاناخذ به كذا في القهقهة الثاني عن النظم وقد نقلوا اشياء حكموا عليها بالنجاسة
وأطلقوا والظاهر أن المراد التفاظ عند الاطلاق كما في البحر (قوله وجره البعير كسر قينه)
لانه واره جوفه كما في الفتح (قوله فكذا جرته البقر) الاولى الاتيان بالواو (قوله وأما دم
السمك) مستدرك بذكره في شرح قوله والدم المسفوح (قوله في الاصح) كذا في الهداية (قوله
وفي رواية طاهر وصححه السيرخي) في مبسوطه وحافظ الدين في الحقائق فلو وقع في الماء
لا يفسده وهو ظاهر الرواية كما في الحلبي عن قاضي خان (قوله وعن قدر الدرهم) أي عفا

والنفاص والقيء ملء الفم
ونجاستها غلظة بالاتفاق
لعدم معارض دليل نجاستها
عنده ولعدم مسامحة الاجتهاد
في طهارتها عندهما (وأما)
القسم الثاني وهي النجاسة
(الخفيفة فكبول الفرص)
على المانق به لانه ما كول
وان كرهه وعند محمد طاهر
(وكذا بول) كل (ما يؤكل
لحمه) من النعم الاهلية
والوسنية كالغنم والفرس
قيد بولها لان روث الخيل
والبغال والخيروخي البقر
وبهر الغنم نجاسته مغلظة
عند الامام لعدم تعارض
نصين وعندهما خفيفة
لاختلاف العلماء وهو
الظاهر لعموم البلوى
وطهرها محمد آخر وقال
لا يمنع الروث وان خشي ابلوى
الناس بامتلاء الطرق
والخانات بها وجره البعير
كسر قينه وهي ما يصد
من جوفه الى فيه فكذا
جره البقر والغنم وأما دم
السمك ولعاب البغل والخمار
فطاهر في ظاهر الرواية وهو
الصحيح (و) من الخفيفة (خرو
طير لا يؤكل) كالصقر
والحدأة في الاصح لعموم

الضرورة وفي رواية طاهر وصححه السيرخي ولما بين القسمين بين القدر المعقوع عنه فقال (وعني قدر الدرهم) وزنا الشارع
في الحديث وهو عشرين قبرا طاهرا وساحة في المائعة

التجاسة (المغلظة) فلا يفي
عنها اذا زادت على الدرهم
مع القدرة على الازالة
(و) عني قدر (مادون ربع
الثوب) (الكامل) (أو البدن)
كله على الصحيح من الخفيفة
لقيام الربع مقام الكل
كسح ربع الرأس وحلقه
وطهارة ربع الساتر وعن
الامام ربع ادنى ثوب تجوز
فيه الصلاة كالمثرو وقال
الامام البغدادى المشهور
بالا قطع عذا هو أصح ما روى
فيه لكنه قاصر على الثوب
وقيل ربع الموضع المصاب
كالدليل والكم قال في القصة
هو الاصح وفي الحقائق
وعليه الفتوى وقيل غير
ذلك (وعني رشاش بول)
ولو مغلظا (رؤس الابر)
ولو حصل ادخال الخيط
للضرورة وان امتلأ منه
الثوب والبدن ولا يجب
غسله لو أصابه ماء كثير وعن
أبي يوسف يجب ولو أقيمت
تجاسة في ماء فأصابه من
وقعه لا ينحسه ما لم يظهر
اثر التجاسة ويعني عالا
يمكن الاحتراز عنه من
غسالة الميت مادام في علاجه
لعموم البلوى وبعد اجتماعه
تجس ما أصابه واذا انبسط
الدهن النجس فزاد عن
القدر المعفو عنه لا يمنع في
اختيار المارغينافي وجاعة
كثرون كافي الصراج الرواج

الشارع عن ذلك والمراد عفا عن الفساده والافكر امة التحريم باقية اجماعا ان بلغت الدرهم
وتنزيها ان لم تبلغ وفرعوا على ذلك ما لو علم قليل نجاسة عليه وهو في الصلاة ففي الدرهم يجب قطع
الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة لانها سنة وغسل التجاسة واجب وهو مقدم وفي الثاني
يكون ذلك أفضل فقط ما لم يخف فوت الجماعة بان لا يدرك جماعة أخرى والامضى على صلاته
لان الجماعة أقوى كما يخفى في المستثنى اذا خاف فوت الوقت لان التقويت حرام ولا مهرب
من الكراهة الى الحرام أفاده الحلبي وغيره (قوله وهو قدر مقر الكف) أصله أن أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب سئل عن قليل التجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع
جواز الصلاة حتى تكون أكثر منه وظفري كان مثل المئطال (قوله كما وقفه الهندواني) أي
بين قولي من اعتبر الوزن طلقا ومن اعتبر المساحة مطلقا وهما روايتان (قوله وهو الصحيح)
صحة الزيلعي وغيره وأقره عليه في الفتح واختاره العامة لان اعمال الروايتين اذا أمكن أولى
خصوصا مع مناسبة هذا التوزيع كذا في البحر (قوله فذلك عفو الخ) أي فليكون الصحيح
ما ذكره في الدرهم الوزني من التجاسة المغلظة (قوله وعني مادون ربع الثوب) لم أر من
بين الكراهة فيما اذا كان أقل من الربع هل تكون تحريمية أو تنزيهية (قوله ربع الثوب
الكامل) هو المختار كافي الدر عن الحلبي وقال في المبسوط وهو الاصح (قوله اقيام الربع
مقام الكل) علة المحذوف أي ولا يعني الربع اقيامه مقام الكل في مسائل كسح الخ فهو
تمثيل للمحذوف (قوله وحلقه) يعني اذا حلق ربع رأسه وهو محرم وجب عليه دم ويحتمل منه
بصلقه (قوله وقيل ربع الموضع المصاب) والاول أولى لاقادة حكم البدن والثوب ولان ربع
المصاب ليس كثيرا فضلا عن أن يكون فاحشا واذن هذا القول لم يمتزج عليه في الفتح كافي
النهر وان قال في الحقائق وعليه الفتوى كافي الدر قال الكمال والذي يظهر أن الاول أحسن
غير أن ذلك الثوب ان كان شاملا اعتبر ربعه وان كان أدنى ما تجوز فيه الصلاة اعتبر ربعه لانه
كثير بالنسبة الى الثوب المصاب اه (قوله وعني رشاش بول) انتضح على بدن أو ثوب
أو مكان كما أفاده مسكين وخرج بذلك الماء القابل فانه يفسده حتى لو سقط ذلك الثوب منه لا
فيه فحجه وقيل لانه لما سقط اعتبار هذه التجاسة عم الثوب والماء والاول أصح لان سقوط
اعتبارها كان للحرج ولا حرج في الماء كافي الحلبي عن الكناية وروى المعلى في نوادره عن أبي
يوسف انه ان كان يرى أثره لا بد من غسله (قوله رؤس الابر) بكسر ففتح جمع ابرة كسيرة
وسدر وفي التقييد بها اشارة الى أنه لو كان مثل رؤس المسال منع بلا خلاف (قوله بالضرورة)
لانه لا يمكن الاحتراز عنه لاسيما في مهب الريح فسقط اعتباره وقد سئل ابن عباس رضي الله
عنه ما عن هذا فقال انما ترجو من الله تعالى أوسع من هذا كافي الصراج (قوله لا ينحسه)
سواء كان الماء جاريا أو راكدا لان الغالب أن الرشاش المتصاعد من مدم ثنى للماء انما هو
من أبراء الماء لامن أبراء ذلك الشيء فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه (قوله من غسالة الميت)
أي مطلقا ولو كان على بدنه نجاسة كافي الفتح (قوله تجس ما أصابه) هذا بناء على القول
بان نجاسته نجاسة خبيث وأما على القول بانها نجاسة حسنة وتيقن طهارته بدنه من خبيث
فغسله طاهرة (قوله واذا انبسط الدهن النجس الخ) ولا يعتبر برشاشه في المقدار الى الوجه

بالنظر لوقت الاصابة واختار غيرهم المنع فان صلى قبل اتساعه صحت وبعده لا وبه أخذ الا

ولو مشى في السوق فابتل قدمه من ما رشح فيه لم يجز صلاته لغلابة نجاسة فيه وقيل يجزئيه وردغة الطين والوحل الذي فيه نجاسة عفو الا اذا علم عين النجاسة للضرورة (ولو ابتل فراش أو تراب نجسان) وكان ابتلا لهما (من عرق نائم) عليهما (او) كان من (بال قدم وظهر أثر النجاسة) هو طم أولون اوريدح (في البدن والقدم نجسا) لوجودها بالاث (والا) أى وان لم يظهر أثرها فيها (فلا) نجسان (كما لا نجس ثوب ١٠٢ جاف طاهر لثوب نجس رطب لا ينقص الرطب لو عصر) لعدم انفصال جرم

الاخر اذا كان الثوب واحدا لان النجاسة تمتد واحدة في الجانبين فلا تعتبر متعددة بخلاف ما اذا كان ذاتا طاقين لتعدددهما فيمنع وعلى هذا فترع المنع فيما لو صلى مع درهم متنجس الوجهين لعدم نفوذ ما في أحد وجهيه الى الآخر فلم تكن متحدة ثم انما يعتبر المنع اذا كان مضافا اليه فلو جلس صبي عليه نجاسة في حجر متصل وهو يستمسك أو الحمام المتنجس على رأسه جازت صلاته لان الحامل للنجاسة غير مختلف ما لو حل من لا يمسك حيث يصير مضافا اليه فلا يجوز كما في الفتح (قوله ولو مشى في السوق الخ) قال في المنع عن أبي نصر الدبوسي طين الشوارع ومواطن الكلاب طاهر وكذا الطين المسرقن الا اذا رأى عين النجاسة قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح اه أى من حيث الدراية وقريب من حيث الرواية عن أصحابنا رضى الله عنهم وفي الدراية المختار وغيره وعنى طين شارع ومواطن كلاب وبخار نجس وغبار سرقين واتضح غسالة لا تظهر مواقع قطرها في الماء اه وظاهر ذلك أن المقوم صحيح خلافا لما تفيد عبارته فانه حكاة بقبيل (قوله وردغة الطين) الردغة محركة وتسكن الماء والطين والوحل الشديد والجمع ككسب وخدم قاموس وفيه الوحل ويحرك الطين الرقيق اه فالمراد بالردغة في كلامه ما هو بالمعنى الاول وهو الماء والطين فانه أعظم من الوحل لانه الطين الرقيق فلا يقال له وحل الا اذا امتزج بخلاف الردغة وليحترق (قوله من عرق نائم) قيد اتفاقى فالمستبقت كذلك كما يفهم من مسئلة القدم ولو وضع قدمه الجاف الطاهر أو نام على نحو بساط نجس رطب ان ابتل ما أصاب ذلك نجس والافلا ولا عبرة بمجرد الندوة على المختار كما في السراج عن الفتاوى (قوله عليهما) أى على من نام على الفراش أو التراب النجسين (قوله أو كان من بال قدم الخ) أى كان ابتلال الفراش أو التراب الخ (قوله لوجودها بالاث) أى لوجود النجاسة بوجود أثرها في جنب النائم أو قدمه (قوله فلا نجسان) أى البدن والقدم (قوله كما لا نجس ثوب جاف طاهر) اعلم أنه اذا لظ طاهر في نجس مبتل بما رواه كتب عنه شيئا فلا يخلو اما أن يكون كل منهما ما بحيث لو انصرف قطر وحيتئذ نجس الطاهر اتفاقا ولا يكون واحدا منهما ما كذلك وحيتئذ لا نجس الطاهر اتفاقا ويكون الذى به هذه الحالة الطاهر فقط وهو أمر عقلى لا واقعى أو النجس فقط والاصح عند الحلاوانى فيها أن العبرة بالطاهر المكتسب فان كان بحيث لو انصرف قطر نجس والا لا ويشترط أن لا يكون الاثر ظاهرا في الطاهر وأن لا يكون النجس متجاوبا بين نجاسة بل يمتنع كما في شرح المنية وارتضى المصنف قول بعض المشايخ تعالى صاحب البرهان ان العبرة بالنجس (قوله مرتبة كدم) المرتبة طارى بعد الحفاف وغير المرتبة ما لا يرى بعده كذا في غاية البيان (قوله بزوال عينها) مقيد بما اذا صاب الماء عليها أو غسلها في الماء الجاري فلو غسلها في اجانة يطهر بالثلاث اذا عصر في كل مرة

النجاسة اليه واختلف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر فذكر الحلاوانى انه لا نجس في الاصح وفيه نظر لان كثيرا من النجاسة ينتشر به الجاف ولا يقطر بالعصر كما هو مشاهد عند ابتداء غسله فلا يكون المتصل اليه محترق ندوة الا اذا كان النجس لا يقطر بالعصر فيمتنع أن يبق بخلاف ما ذهب الحلاوانى (ولا نجس ثوب رطب يشربه على أرض نجسة) يقول أو سرقين لكنها (بابسة قسدت) الارض (منه) أى من الثوب الرطب ولم يظهر أثرها فيه (ولا) نجس الثوب (بريح هبت على نجاسة قاصابت) الريح (الثوب الا أن يظهر أثرها) أى النجاسة (فيه) أى الثوب وقيل نجس ان كان مبالولا لاتصالها به ولو خرج منه ريح ومعه هذه مبالولة ككم نجس الأثمة بتنجسه وغيره بعددته وتقدم أن الصحيح طهارة الريح الخارجة فلا نجس الثياب المتصلة (ويطهر

متنجس) سواء كان بدنا أو ثوبا أو آنية (بنجاسة) ولو غلظة (مرتبة) كدم (بزوال عينها ولو) كان (بمرة) أى غسلته كذا واحدة (على الصحيح) ولا يشترط التكرار لان النجاسة فيه باعتبار عيناها فتزول بزوالها وعن الفقيه أبي جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين الحافاها غير مرتبة غسلت مرتين عن غير الاسلام ثلاثا بعده كغير مرتبة لم تغسل ومصحح محل الحمامة ثلاث خرق

رطبات تظاف مجزئ عن الغسل لانه يعمل عمله (ولا يضر بقاء أثر) ١٠٣ كلون أورد في محله (شق زواله) والمشقة

أن يحتاج في إزالته لغیر
الماء أو غير المانع كحرض
وصابون لأن الآلة المعدة
لتنظيف الماء فالنوب المصبوغ
بمتنجس يظهر إذا صار الماء
صافيا مع بقاء اللون وقيل
يغسل بعده ثلاثا ولا يضر أثر
دهن متنجس على الأصح
لزوال النجاسة المجاورة
بالغسل بخلاف شحم الميتة
لانه عين النجاسة والسمن
والدهن المتنجس يظهر بصب
الماء عليه ورفعه عنه ثلاثا
والغسل بصب عليه الماء
ويقلب حتى يعود كما كان
ثلاثا والفتار الجديد يغسل
ثلاثا بانقطاع تقاطره في
كل منها وقيل بحرق
الجديد ويغسل القديم
والاواني الصقيلة تطهر
بالمسح والخشب الجديد
ينحت والقديم يغسل واللحم
المطبوخ بنجس حتى ينضج
لا يطهر وقيل يغلى ثلاثا
بالماء الطاهر ومرة تصب
لاخبر فيها وعلى هذا الدجاج
المغلي قبل اخراج أمعائها
وأما وضعها بقدر التحلل
المستلزم لشف ريشها فتطهر
بالغسل وتغويه الحديد بعد
سقيه بالنجس مرات وتغويه
مرة ملوقة وقيل القوي
يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثا
والقوي يطهر باطنها عند

كذا في الخلاصة كره السيد واعلم أن ما يبقى في اليد من البلة بعد زوال عين النجاسة طاهر
بما علمناه اليد في الاستنجاء بطهارة المحل وعروة الأبريق بطهارة اليدين وخف المستنجي
إذا كان ما استنجى به يجري عليه (قوله رطبات) اهله قيد اتفاق فان اليابس يجذب
الرطوبة أكثر من الرطب وقد يقال ان الرطب يلين بعض ما تجتمع من الدم ويحترق (قوله
والمشقة الخ) أفاد في النهر أن الأثر إذا توقف زواله على تسخين الماء وغلبه لا يلزم ذلك
ويكتفي بالبارد وان بقي الأثر (قوله فالنوب المصبوغ الخ) تفريع على المصنف (قوله
ولا يضر أثر دهن متنجس على الأصح) من هذا الفرع يعلم حكم الصابون إذا تنجس فانه إذا
غسل زالت النجاسة المجاورة وبقي طاهر وقال بعض العلماء من غير أهل المذهب انه لا يطهر
أبدا (قوله ورفعه عنه ثلاثا) أو بوضع في اناء من ثوب ثم يصب عليه الماء فيه والدهن ويحركه
ثم يفتح الثوب إلى أن يذهب الماء وهذا إذا كان مائعا وأما إذا كان جامدا فيقتور (قوله
والغسل) مثله الدبس كافي الشرح (قوله يصب عليه الماء) أطلقه فشمع ما إذا كان الماء
قدره أولا وبعضهم قديمه بالوال (قوله وقيل يحرق الجديد) ذكره في النوازل وذكر الأول
صاحب الحاوي قال بعض الأفاضل ولا مناقضة بينهما لأنهما طريقتان للتنظيف (قوله ويغسل
القديم) أي يطهر بالغسل ثلاثا نجف أولا لأن النجاسة على ظاهره فقط فصار كالبدن قال
الكامل ينبغي تقييد القديم بما إذا كان رطبا وقت تنجسه أما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف
فهو كالجديد لانه يشاهد اجتذابه الرطوبة وفي البحر عن الحاوي القدسي الاواني ثلاثة أنواع
خرف وخشب وحديد ونحوها وتطهرها على أربعة أوجه حرق ونحت ومسح وغسل فإذا كان
الاناء من خرف أو حجر أو كان جديدا ودخلت النجاسة في أجزائه يحرق وان كان عتيقا يغسل
وان كان من خشب وكان جديدا ينحت وان كان قديما يغسل وان كان من حديد أو صفر
أو رصاص أو زجاج وكان عتيقا لا يمسح وان كان خشبا يغسل اه من السيد (قوله حتى ينضج
لا يطهر) أي أبدا (قوله وقيل يغلى ثلاثا) هو قول أبي يوسف والفتوى على أنه لا يطهر أبدا
وهو قول أبي حنيفة ذكره الشرح فيما إذا طخت الحنطة بخمر (قوله وعلى هذا الدجاج
الخ) يعني لو ألقيت دجاجة خال غليان الماء قبل أن يشق بطنها التفت أو كرس قبل أن يغسل
ان وصل الماء إلى حد الغليان ومكنت فيه بعد ذلك زمانا يقع في مثله التثريب والدخول
في باطن اللحم لا تطهر أبدا الا عند أبي يوسف كما مر في اللحم وان لم يصل الماء إلى حد الغليان
أولم تترك فيه الامقدار ما تصل الحرارة إلى سطح الجلد لا لتحلل مسام السطح عن الريش
والصوف تطهر بالغسل ثلاثا كحقيقة الكمال (قوله مرات) متعلق بتغويه يعني ان السكين
المملوكة بالماء النجس تغويه بالماء الطاهر ثلاث مرات اه من الشرح (قوله وينصب مرة
ملوقة) أي لو قيل يكتفى القوي مرة لكان وجبها لان النار تزيل أجزاء النجاسة بالكلمة
والتكرار يزيل الشبهة اه من الشرح (قوله وقيل القوي يطهر ظاهرها) فيؤكل بطبخ
قطع بها ولا تصح صلاة حاملها اتفاقا ومعنى تغويه بالماء الطاهر ثلاثا ادخالها النار حتى تصير
كالخمر ثم تظاف في الماء الطاهر ثلاث مرات مع الخفيف (قوله والاستحالة تطهر الاعيان
النجسة) هو قول محمد ورواية عن الامام وعليه أكثر المشايخ وهو المختار للفتوى وقال

أبي يوسف وعليه الفتوى والاستحالة تطهر الاعيان النجسة كالميتة إذا صارت ملحا والعدرة ترابا وأورمادا كما سنده كره

والبلية النجاسة في النور بالاحراق ورأى الشاة اذا زال عنها الدم به وانخر اذا خلت كالموتحلات والزيت النجس صابونا (و) يطهر
عمل النجاسة (غير المرتبة بغسلها ثلاثا) وجوبا وسبعا مع الترتيب ندبا في نجاسة المكاب وخرجا من الخلاف (والعصر كل مرة) تقدير
لغلبة الظن في استخراجها في ظاهر الرواية ١٠٤ وفي رواية يكتفي بالعصر مرة وهو أوفق ووضعها في الماء الجاري

يفي عن التلخيص والعصر
كالاناء اذا وضعه فيه فامتلأ
وخرج منه طهر واذا غدله
في أو ان فهي والمياه متفاوتة
قالوا في تطهر وما نصيبه
بالفصل ثلاثا والثانية بقتين
والثالثة واحدة واذا نسي
عمل النجاسة فغسل طرفا
من الثوب بدون تحريك
بظاهره على المختار ولو كان
اذا ظهرت في محل آخر أعاد
الصلاة (وتطهر النجاسة)
الحقيقية مرتبة كانت
أو غير مرتبة (عن الثوب
والبدن بالماء) المطلق
اتفاقا وبالمستعمل على
الصحيح لقوة الازالة به
(و) كذا تطهر عن الثوب
والبدن في الصحيح (بكل
ماء) طاهر على الاصح
(عزيل) لوجود ازالته به
فلا تطهر به من عدم
خروجه بنفسه ولا بالبن
ولو غلب في الصحيح وروى
عن أبي يوسف لو غسل الدم
من الثوب بدهن أو سمن
أو زيت حتى ذهب أثره جاز
والزبل (كأنل وما ورد)
والمستخرج من البقول
لقوة ازالته لاجراء النجاسة
المتناهية كالماء بخلاف

أبو يوسف لا تكون مطهرة لان الباقي اجراء النجاسة (قوله والبلية النجاسة الخ) جعل الكمال
الاحراق بالنار من قسم الاستحالة وتبعه المصنف والمثلة مقيدة بأن تاكل حرارة النار البلية
قبل الصاق الخبز بالنور والنجس كافي للخلاصة (قوله به) أي بالاحراق (قوله والزيت
الخ) مثله ما اذا وقع في المصينة وزالت أجزاءه (قوله والعصر كل مرة) ويبلغ في المرة الثالثة
حتى ينقطع التقاطر والمعتبر قوة كل عامردون غيره كافي الفتح فلو كان بحيث لو عصره غيره
قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير كافي الدر ولو لم يصرف قوته لرقعة الثوب قبل لا يطهر
وهو اختيار قاضي خان وقبل لا يطهر للضرورة وهو الاظهر كافي البحر والنهر (قوله تقدير
لغلبة الظن) أي بالفصل ثلاثا والعصر كذلك لكنه ليس بتقدير لازم عندنا وانما العبرة لغلبة
الظن ولو عمادون الثلاث كافي غاية البيان وبه يفتي كافي البحر عن منية المصلي حتى لو جرى
الماء على ثوب نجس وغلب على ظنه أنه طهر جازا استعماله وان لم يكن ثم غسل ولا عصر كافي
التيسر والبنية وفي السراج اعتبار غلبة الظن بمختار المراقبين والتقدير بالثلاث بمختار
البحار بين والظاهر الاقل ان لم يكن موسوسا وان كان موسوسا فالثاني كذا في البحر ثم العبرة
لغلبة ظن الغاسل لانه هو المباني الا ان يكون الفاسل غير معتبر فيه ظن المستعمل لانه
هو المحتاج اليه كافي التبيين (قوله في ظاهر الرواية) يرجع الى العصر كل مرة وقوله
وفي رواية أي عن محمد (قوله ووضعها في الماء الجاري الخ) يعني اشتراط الغسل والعصر ثلاثا
انما هو اذا غسسه في اجانة اما اذا غسسه في ما جار حتى جرى عليه الماء أو صب عليه ماء كثيرا
بحيث يخرج ما أصابه من الماء ويخلفه غيره ثلاثا فقد طهر مطلقا بلا اشتراط عصر وتجفيف
وتكرار غمس هو المختار والمعتبر فيه غلبة الظن هو الصحيح كافي السراج ولا فرق في ذلك بين بساط
وغیره وقوله لم يوضع البساط في الماء الجاري لانه انما هو لقطع الوسوسة (قوله اذا وضعه
فيه) أي في الماء الجاري ومنه ما أطلق به كالكثير كالايجني (قوله وما نصيبه) أي المياه
(قوله والثانية) أي والاناء الثاني أي وما نصيبه ما يؤم وكذا يقال فيما بعده (قوله على المختار)
وفي الظاهر به يغسله كله قال الكمال وهو الاحتياط وبه جزم المصنف في حاشية الدر قال في
النهر وينبغي أن يكون البدن كالثوب (قوله والبدن في الصحيح) وعن أبي يوسف لا يجوز
في البدن بغير الماء لانها نجاسة يجب ازالته عن البدن فلا تزول بغير الماء كالحديث (قوله
طاهر على الاصح) فلا يزول بعزيل نجس كالنخل لان الطهارة والنجاسة ضدان والشي لا يثبت
بضده فما يزيد النجس النجس الا خبثا خلافا للقرن الثاني في قوله انه لو غسل المظلمة بمحقة يزول
حكم التغليب (قوله لعدم خروجه بنفسه) أي فكيف يخرج النجاسة (قوله ولو غلبضا)
أي منزوع الدم (قوله وروى عن أبي يوسف الخ) هو خلاف ظاهر الرواية عنه كافي البحر
(قوله ثلاث مرات) متعلق برضعه وقوله بريقه أي بسبب بريقه وهو متعلق بيطهر (قوله
وفهم شارب النهر) لا شاربها اذا كان طويلا انغمس في المسكر (قوله وباعه) ليس له محترز

الحديث لانه حكمي وخص بالماء بالنهر وهو أهن موجود فلا حرج ويطهر الندي اذا وضعه الولد وقد نجس بالقي (قوله
ثلاث مرات بريقه وفهم شارب النهر بتقدير بريقه وباعه

ولخص الاصبع ثلاثا عن نجاسة ونخص التطهير بمحمد بن المصنف (ويطهر الخف ونحوه) كأنه
بالماء وبالماثع (بالدك) بالأرض أو التراب (من نجاسة لها جرم) ولو مكنته بماء غيرها ١٠٥ على الصحيح كتاب أو رماد وضع

على الخف قبل جفافه من
نجاسة مائة (ولو كانت)
النجاسة من أصلها
أو باكتساب الجرم من
غيرها (رطوبة) على المختار
للقوى وعليه أكثر
المشايخ لقوله صلى الله
عليه وسلم إذا وطئ أحدكم
الأذى بنحوه فطهورهما
التراب وأقوله صلى الله عليه
وسلم إذا جاء أحدكم المسجد
فليستظرفان رأى في نعليه
أذى أو قدرا فليمسحهما
وليصل فيهما قيد الخف
احتراز عن الثوب والبساط
واحتراز عن البدن الأذى
المنى لما تقدم (ويطهر
السيف ونحوه) كالرأى
والأواني المدهونة والخشب
الخراطة والابنوس والظفر
(بالمسح) بتراب أو خرقة
لأنها لا تدخلها أجزاء
النجاسة أو صوف الشاة
المذبوحة فلا يقي بعد المسح
الأقليل وهو غير معتبر
ويحصل بالمسح حقيقة
التطهير في رواية فإذا قطع
به البطيخ يصل أكله واختاره
الاسيحي وبصرم على
رواية التقليل واختاره
القندوري ولا فرق بين
الرطب والجاف والبول

(قوله ولخص الاصبع ثلاثا) أى مع تردد ربه في فيه بعد الأولى ثلاثا وبعد الثانية مرة
ويطهر فيه بعد الثالثة مرة على قياس ما تقدم فيها إذا غسل الخمر في اجنة (قول) ويطهر
الخف ونحوه) أى بشرط ذهاب الأثر إلا أن يشق (قوله وبالدك) مخرج الامام محمد في المطالع
بأنه لو حكد أو حست ما ييسر طهر قال المشايخ لولا ما في الجامع لشرطنا المسح بالتراب لأن له أثر في
التطهارة (قوله من نجاسة لها جرم) الفاصل بين ذى الجرم وغيره أن ما يرى بهد الجفاف
كالمذرة والدم ذو جرم ومالا فلا كذا في التمييز واحترزه عن غير ذى الجرم فإنه يفضل اتناها
لأن البلال دخل في أجزائه ولا جاذب له في ظاهره فلا يخرج إلا بالفساد والمنى من ذى الجرم ذكره
المصنف (قوله على المختار للفتوى) بشرط الامام الجفاف إذا مسح بكثير الرطب ولا يطهره
(قوله الأذى) أى النجس أطلقه عليه لأنه يؤذى فهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل
(قوله فطهورهما التراب) بفتح الطاء ليصح الاخبار (قوله أو قدرا) المراد به فيما يظهر
المستند غير النجس كخوضه في الماء (قوله وليصل فيهما) دليل على استحباب الصلاة في النعال
الطاهرة وهو منصوص عليه في المذهب (قوله احتراز عن الثوب) فلا يطهر بالتراب لأن
أجزائه متخللة فتدخله كثير من أجزائها (قوله واحتراز عن البدن) فإن أيسره وطوئته
تغني عن إخراج النجاسة بالتراب (قوله الأذى المنى) فإنه يطهر بالتراب (قوله ونحوه) من كل
صغير لا مسام له أى لا منافذ له فخرج بالاول الحديد إذا كان عليه صدأ أو منقوشا فإنه لا يطهر
إلا بالفسل وخرج بالثاني الثوب الصغير لوجود الماء (قوله ويحصل بالمسح - حقيقة التطهير
الخ) أشار به إلى الخلاف في طهارة الصقيل بالمسح فقبل مطهر وقيل بمقل وفائدة الخلاف
تظهر فيما ذكره المصنف وهذا الخلاف يجري في المنى إذا فرك والأرض إذا جفت وجلود الميتة
إذا دبغت بدابة حكيمة والبر إذا غارت ثم عاد ماؤها والابنوس إذا فرك أو جفت وجفت
نجاسته ثم قلح كذا في الشرح (قوله واختاره الاسيحي) وهو الأولى بالاعتبار لا إطلاق
المتون ولا يفتى الاحتياط (قوله على المختار للفتوى) وقيل طريقة أن يمسحه بثوب مبلول
ذكره السيد أى يمسح النجس اليابس (قوله وإذا ذهب أثر النجاسة عن الأرض) المراد بالأرض
ما يشبه اسم الأرض كالبحر والخصى والابن ونحوها إذا كانت متداخلة في الأرض غير
منفصلة عنها وإن لم تكن كذلك فلا بد من الفصل ولا تطهر بالجفاف لأنها حينئذ لا تسمى
أرضاء عرفا ولذا لا تدخل في بيع الأرض حكم المدم اتصالها بها على جهة القرار فلا تطوق بها
كما في القهس متان ومنية المصلى وشرحها للعلامة وابن أمير حاج إلا أنهم أطلقوا في الخصى فلم
يقيدوه بالاتصال وفي الخناينة الحجر إذا كان يشرب النجاسة كحجر الرحي يطهر بالجفاف
كالأرض وإن كان لا يشرب به في كالحرام لا يطهر إلا بالفصل وحل الحلي هذا التفصيل في
الحجر المنفصل الذي ينقل ويحول وعليه منى صاحب الدر حيث قال فالمنفصل يفضل لا غير
الأجزاء شتى كحصى فكأنه (قوله وقد جفت) يقال جف الثوب يجف بالكم
جفوا ويحذف بالفتح لغة إذا كان مبتلا فيمس وفيه ندى فان يمس كل اليسر يقال قف كافي

ط ١٤
والعذر على المختار للفتوى لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يفتلون الكفار بسيف وفهم ثم
يمسحونها ويصلون معها (وإذا ذهب أثر النجاسة عن الأرض) وقد جفت

ولو بغير الشمس على
الصبح ظهرت و (جارت
الصلاة عليها) لقوله صلى
الله عليه وسلم اجبا أرض
جفت فقد زكت (دون
القيم منها) في الاظهر لا شترط
الطيب نصا وروى جواز
منها (ويطهر ما بها) أى
الأرض (من نجس وكلا)
أى عشب (فان) أى نابت
فيها (يجفاه) من النجاسة
لا يسه عن رطوبته وذهب
أثرها تبا الأرض على المختار
وقيل لا بد من غسله (وتطهر
نجاسة استخالت عنها
كان صارت ملحا) أو ترابا
أو أطرونا (أو احترقت
بالنار) فتصير رمادا طاهرا
على الصحيح تبديل الحقيقة
كالصبر بصبر خرا فينجس
ثم يصبر خلا فيطهر ويختار
الكثيف والأصطبيل والحمام
إذا قطر لا يكون نجسا استخسانا
والمستطير من النجاسة فينجس
كالسمي بالعرق حرام ويض
مالا يؤكل قبل نجس كاحمه
وقيل طاهر (ويطهر المني
الجاف) ولو مني امرأة على
الصحيح (بفركه عن الثوب)
ولو جديا مبطنا (و) عن
(البدن) بفركه في ظاهر
الرواية ان لم يتنجس بملطخ
خارج المخرج كبول (ويطهر)
المني (الرطب بفسله)

الصباح وغيره والمراد هنا الثاني كما يؤخذ مما يأتي عن القهستاني (قوله ولو بغير الشمس) كذا
وريج وظل وتقييد الهداية بالشمس اتفاقا وإذا أراد تطهيرها عاجلا ففيه تفصيل ان كانت
رطوبة تتسرب الماء فانه يصب عليها الماء حتى يقاب على ظنه انها طهرت ولا توقيت في ذلك
وان كانت صلبة ان كانت منحورة حفر في اسفلها - فرة وصب عليها الماء فاذا اجتمع الماء في تلك
الحفرة كبسها اعنى تلك الحفرة بالتراب وان كانت مستوية صب عليها الماء ثلاث مزان
وجفت كل حرة بخرقه طاهرة وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة وكذا لو
فلها يجعل الاعلى أسفل وعكسه أو كبسها بتراب ألقاه عليها فلم يوجد ريج النجاسة طهرت
(قوله لا شترط الطيب نصا) وهو الطاهر ورأى ولم يوجد ذلك لانما قبل التجسس كان الثابت
لها وصفين الطاهرية والطهورية فلما تنجست زال عنها الوصفان وبالجفاف ثبت لها الطاهرية
وبقي الآخر على ما كان عليه من زواله فلا يجوز التيمم بها (قوله لا يسه عن رطوبته) ظاهر
أنه يكفي فيه الجفاف مع بقاء الندوة وليس كذلك قال القهستاني والاحسن التعبير بالجفاف
أى ذهاب الندوة فانه المشروط الآن يقال مراده أنه لا يشترط جفاف رطوبة الشجر بل
جفاف رطوبة النجاسة (قوله وذهب أثرها) عطف على قوله بجفافه (قوله تبا الأرض)
يلحق بما ذكر في هذا الحكم كل ما كان ثابتا فيها كالحيطان والخص بالخاء المعجمة وهو حبيزة
السطح وغير ذلك مادام قائما عليها فيطهر بالجفاف وذهب الأثر هو المختار اه قلت وهذا
يقضي أن نحو الابواب المتصلة كذلك كذا بجمعه بعض الافاضل (قوله وتطهر نجاسة
استخالت عنها) فيجوز الاتفاق بها وهما قول محمد وهو المختار للفتوى لان زوال الحقيقة
بمتابعة زوال الوصف وقال أبو يوسف لا تطهر (قوله كالمصير) هذا استدلال بشيئون
النظير المتفق عليه (قوله كالسمي بالعرق) ويحدث شاربها اذا سكر منه وهو نجس نجاسة مغلظة
على ما ذكره العلامة الاسقاطي في كتاب المظن من حاشيته على من لا يسكن (قوله ويطهر المني)
ولو خالطه مذى لان كل فحل يذى ثم ينى فلا يمكن التحرز عنه فسد حكمه وأطلق في المني ثم
منى الآدمي وغيره وهو المذكور في الفرض وشرح النقاية للقهستاني وقيل بده السمرقندي
عنى الآدمي كما نقله الحوى وهو المتبادر لان الرخصة انما وردت في منى الآدمي على خلاف
القياس للضرورة ولا ضرورة في منى غيره فلا يصح إلحاقه به مع انه يدخل في منى غير الآدمي
منى نحو الكلب (قوله ولو مني امرأة) وقال الفضلي منيها لا يطهر بالفرك لرقته (قوله بفركه
عن الثوب) الفرك حكم باليد حتى يتقنت ولا يضر بقاء الأثر بعده نقله السيد عن الثور
(قوله ولو جديا مبطنا) رتبته على الاتفاق في اشتراطه أن يكون غسلا ولا على بعضهم في
اشتراطه أن لا يكون مبطنا ومثل الثوب المكان في ظاهر الرواية وعن الامام أن البدن لا يطهر
منه بالفرك لرطوبته (قوله ان لم يتنجس بملطخ خارج المخرج كبول) فان المني حينئذ لا يطهر
بالفرك لعدم الضرورة وقيل بقوله بملطخ الخ لانه لو بال ولم يتنجس البول على رأس الذكربان لم
ينجا وزا الثقب أو انشرا - كن خرج المني دفقا من غير أن يتقشر على رأس الذكربان طاهر
بالفرك لانه لم يوجد سوى مزره على البول في مجراه ولا أثر لذلك في الباطن كما في التبيين والبصر
وحكى الشرح والسيد بذلك بقيل فتالا وقبل لو بال ولم يتقشر بوله على رأس الذكربان (قوله

أقوله صلى الله عليه وسلم الخ) قال الكمال الله أعلم بعبته وحراده بهذا اللفظ والافعال المدعى ثابت
بعضه فقد ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تغسل المني من ثوب رسول
الله صلى الله عليه وسلم وتغسله من وجه آخر عنها القدر أيتني وإني لأحسكه من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ياب بظفري وروى البزار والدارقطني عنها أيضا قالت كنت أقرك المني
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً وبفوا نأ قال مالك
وأحمد في إحدى الروايتين وقال الشافعي وأحمد في رواية هو ظاهر لا يجب غسله ولا يشك كل على
قوانا بنجاسته أنه أصل خلقة الإنسان لأن تكرمه يحمله بعد تطوره الاطوار الماء لونه من
الماءية والعاقية والمضفة ولأن تخايقه في الأصل من شئ نجس ثم تشريفه بأنواع الكرامات
ابلى في المنية واليه الإشارة بقوله تعالى ألم تخلقكم من ماء مهين على أنالوقلنا ان النجس مالم
يتخلق منه الإنسان لم يضرنا وتخلص من قبح اللفظ بأن أصل خلقة الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام نجس كما في الحاشي (قوله ونظائره) أي من كل ما حكم بطهارته بغير مانع كما في الدر قال
وقد أنهيت المطهرات إلى ثلث وثلاثين ونظمتهما نقلت

وغسل ومسح والجناف مطهر • وثبت وقلب العين والحقير يذكّر
ودبغ وتخليل ذلك كالتخليل • وفرك وذلك والدخول التفوق
تسرفه في البعض يندف ونزحها • ونار وغلى غسل بعض تقور

(قوله وملافة الطاهر) كالماء وقوله طاهر أمثله كالارض اذا جشت ونظائره وقوله طاهر في
بعض نسخ بالرفع فهو قاعل والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله وفي نسخ بالنصب مفعول
والاضافة من اضافة المصدر الى قاعله

• (فصل يطهر جلد الميتة) • (قوله ولونيل) هذا قوله ما وقال محمد هو نجس العين كالخنزير
لكونه حرام الا كل غيره منفع به (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) أي فهذا يدل على طهارة
عظمه ولو كان كالخنزير لما امتشط صلى الله عليه وسلم به عظمه قال في الفتح وهذا الحديث يطل
قول محمد بن جاسدة عين القبل (قوله من عاج) قال في المحكم هو آيات القبل ولا يسمى غير آيات
عاجا وقال الجوهرى هو عظم القبل الواحدة عاجة • وهو ما جرى عليه الموافق ويطلق العاج
على الذيل وهو ظهر السلطنة الصرية قاله الأصمعي ونقله صاحب المصباح وحمل عليه الشافعية
ما ورد أنه كان انفاطمة رضي الله عنها سوار من عاج (قوله لانه ليس نجس العين في الصحيح)
وعليه الفتوى كما في البحر عن الوهبانية لأن ظاهر كل حيوان طاهر لا نجس الا بالموت ونجاسة
باطنه في معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلح من رعن الهيطة ونسبه بعضهم الى الامام
والقول بالنجاسة اليه ما وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى وفي كبر وصغير جازت على الاقول لا الثاني
ونسب الهندواني كونه مـ • ودانم (قوله بالدباغة) بالكسر هي والدباغ والدبغ بالكسر
ما يدبغ به والدباغة ايضا الصنعة (قوله كالقرظ) بالطاء المشالة وصحف من نطق بها اذا
الواحدة قرظة حب مـ • ورف يخرج في غلاف كالعـ • من شجر الغضاه (قوله وهو ورق
الـ) فيه تسامع فان الورق يسمى الخطيط عندهم وهو يعلف به ولا يدبغ به (قوله والذب)
بالباء الموحدة وهو من الجواهر التي انبت الله تعالى في الارض يشبه الزاج قاله الازهرى

لقوله صلى الله عليه وسلم
اغسله رطباً وأفر كيه يابساً
فان اصابه الماء بعد الفرك
فهو نظائره كالارض اذا
جفت وجلد الميتة المشتمل
والبئر اذا غارت

قوله وثلاثين غسل صوابه
وعشر من كافي النظم والصور
اه معجمه

وقد اختلف التصحيح
والاولى اعتبار الطهارة في
الكل كما تفيد منه المنون
وملافة الطاهر طاهر أمثله
لا فوجب التنجيس
• (فصل يطهر جلد الميتة) •
ولو فيه لانه كسائر السباع
في الاصح لانه صلى الله عليه
وسلم كان يتمشط بمشط من
عاج وهو عظم القبل ويطهر
جلده الكلب لانه ليس نجس
العين في الصحيح (بالدباغة
الحقيقية كالقرظ) وهو ورق
الـ أو غير السنط والعنق
وقشور الرمان والشب
(وب) بالدباغة (الحكمية
كالتريب

والتشميس (واللقاء
في الهواء فتجوز الصلاة
فيه وعليه والوضوء منه
لقوله صلى الله عليه وسلم
أيما هاب دبغ فقد طهر
وأراد صلى الله عليه وسلم
أن يتوضأ من سقاء فقبل له
أنه ميتة فقال دبغه من يزل
خيشة أو نجسه أو رجسه
وقال صلى الله عليه وسلم
استقموا بجلود الميتة إذا
هي دبغت ترابا كان أو رمادا
أو ملها أو ما كان بعد أن
يزيد صلاحه (الاجلد
الخنزير) لنجاسة عينه
والدباغة لأخراج الرطوبة
النجسة من الجلد الطاهر
بالأصالة وهذا نجس العين
(و) جلد (الآدمي) لمرضه
صوناه لكرامته وإن حكم
بطهارته به لا يجوز استعماله
كسائر أجزاء الآدمي
(ونظير ذلك كذا الشرعية)
خرج بها ذبح المجوس شيئا
والحرم صيد أو تارك التسمية
هذا (جلد غير المأكول)
سوى الخنزير لعمل الذكاة
عمل الدباغة في إزالة
الرطوبات النجسة

واشت بالثاء المثلثة ثبت طيب الرائحة من الطعم يدبغ به قاله الجوهري ومن الدابغ الحقيقي
الملح وشبهه من كل ما يزيل النتن والرطوبة كما في القهستاني زاد في السراج وينفع عود الفساد
إلى الجلد عند حصول الماء فيه قال في التبيين لو جف ولم يستحل أي لم يزل تنه كما في السراج
لم يطهر ولا فرق في الدابغ بين مسلم وكافر وصبي ومجنون وامرأة إذا حصل المقصود من الدابغ
فإن دبغه كافر وغلب على ظنه أنه دبغه بشي نجس فإنه يغسل والتشرب عنه وكما في الخلاصة وفي
منية المصلي وشربها السحاب إذا خرج من دار الحرب وعلم أنه مدبوغ بودك الميتة لا تجوز به
الصلاة ما لم يغسل لأنه طهر بالدابغ وتنجس بودك الميتة فيطهر بالغسل والعصران أمكن عصره
والأفحيف ثلاثا وإن علم أنه مدبوغ بشي طاهر جازت معه الصلاة وإن لم يغسل وإن شك
فالأفضل أن يغسل ولو لم يغسل لجازت بناء على أن الأصل الطهارة اه وفي القنية بالجلود التي
تدبغ في بلادنا ولا يغسل مذبحها ولا تنقى النجاسة في دبغها أو يلقونها على الأرض النجسة
ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب وغلاف الكتب
والمشط والقرب والدلاء منها رطبا أو يابس اه (قوله والتشميس) في حاشية الشلبي عن
الكاكي معزى للجلبة قال أبو نصر سمعت بعض أصحاب أبي حنيفة يقول انما يطهر بالتشميس
إذا عانت الشمس به عمل الدابغ اه ثم إن الدباغة لا تطهر إلا في محل يقبلها أو الأفلا بجلد الحية
والفأرة والطيور فأنها لا تطهر بها كاللحم وكذا لا تطهر بالذكاة لأنها انما تقام مقام الدابغ فيما
يحتمل له والمراد بالطيور التي لا يطهر جلد هاب بالذكاة الطيور التي لا يؤكل لحمها أما المأكولة
فأمورها طاهر وقبض النجاسة طاهر كما في السراج والبر عن التميمي (قوله فتجوز الصلاة
فيه) أفاد به أنه طهر ظاهر أو باطنا وقال مالك يطهر الظاهر فقط فيصلي عليه لافيه كما في التبيين
وختلفوا في جواز أكله بعد الدبغ إذا كان جلدا مأكولا والأصح أنه لا يجوز كما في السراج
(قوله أيما هاب الخ) الهاب الجلد قبل الدبغ سمي به لأنه تهيأ للدبغ يقال فلان تأهب للحرب
إذا تهيأ وجمعه هاب بضمين كحجاب وجب وهو بعد الدبغ اديم وجمعه ادم بفتحة بضمين كما في المغرب
وغيره وسمى أيضا صرما وجوابا وشنا كما في النهاية والفتح وهذا الحديث أخرجه الترمذي
والنسائي وابن ماجه والشافعي وأحمد وابن حبان والبيهقي وابن حبان (قوله لا جلد الخنزير) رخص
محمد الانتفاع بشعره لثبوت الضرورة عنده في ذلك ومنعاه لعدم تحققه القيام غيره مقامه كما في
البرهان وعن أبي يوسف في غير ظاهر الرواية إن جلد الخنزير يطهر بالدابغ ويجوز بيعه
والانتفاع به والصلاة فيه وعليه العموم الحديث والجواب إن المراد غير نجس العين كما في الحلبي
(قوله وجلد الآدمي) ولو كافر كما في القهستاني في طهر ولا يستعمل (قوله لكرامته الخ)
فيه اشعار بأن المراد بفي الطهارة في المصنف المعلوم من الاستثناء لازمها وهو عدم جواز
الانتفاع لأن في الطهارة حقيقة لأنه بناء على التكريم كما أفاده الزيلعي (قوله ونظير ذلك كذا) هي
في اللغة الذبح وفي الشرع ذبيل الدم النجس مطلقا كما في صيد الميسوط وذكاة الضرورة قسم
من الذكاة كما في القهستاني (قوله الشرعية) نقل في البحر من كتاب الطهارة عن الدراية
والهتبي والقنية أن ذبح المجوس ونارك النجاسة عدا يوجب الطهارة على الأصح وإن لم يؤكل

بل اولى (دون لحمه) فلا يظهر (على اصح ما يفتق به) من التحسين المختلفين في طهارة لحم غير المأكول وشهيمه بالذكاة
الشرعية للاحتياج الى الجلد (وكل شئ) من اجزاء الحيوان غير الخنزير (لا يسرى فيه الدم لا ينجر بالموت)
لان النجاسة باحتباس الدم وهو من دم فمما هو

١٠٩

المسؤول جدره نجس
(والقرن والحافر والعظم
ما لم يكن به) اي العظم
(دسم) اي ودك لانه
نجس من الميتة فاذا زال
عن العظم زال عنه النجس
والعظم في ذاته طاهر لما
اخرج الدارقطني انما حرم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد
والشعر والصوف فلا بأس
به (والعصب نجس في
الصحيح) من الرواية لان
فيه حياة بدليل التألم بقطعه
وقيل طاهر لانه عظم غير
صلب (وناخفة المسك طاهرة)
مطلقا ولو كانت تفسد باصا
بالماء كما تقدم في الدبغة
الحكمية (كالمسك)
للاشفاق على طهارته
(وأكله) اي المسك (حلال)
ونص على حله اكله لانه
لا يلزم من طهارة الشئ حل
اكله كاتراب طاهر لا يحل
اكله (والزباد) معروف
(طاهر تصح صلاة متطيب
به) لاستحالة الطبيعة
مظاهرة والله تعالى الموفق

وأفاد في التنوير أن اشتراط الذكاة الشرعية هو الاظهار وان صحح المقابل (قوله بل اولى)
لانها تمنع اتصال الرطوبات النجسة والدبغة بزبلها بعد الاتصال لفساد البنية بالموت فاما قبله
فكل شئ يحمله وجعل الله تعالى بين اللحم والجلد حاجزا كما جعل بين الدم واللبن حاجزا حتى خرج
طاهرا أفاد في الشرح (قوله دون لحمه) لان حرمة لحمه لا لسكرامته آية نجاسته واللحم نجس حال
الحياة فكذا بعد الذكاة (قوله للاحتياج الى الجلد) على طهارة الجلد بالذكاة دون غيره والاولى
التعليل بوجود الحاجز بين الجلد واللحم كما قدمناه عنه لانه قد تقع الحاجة للشحم نحو استصباح
(قوله لا يسرى فيه الدم الخ) أفاد المصنف أن الطهارة لعدم وجود الدم في هذه الاشياء وهو
الذي في غاية البيان والذي في الهداية أن عدم نجاسة هذه الاشياء بسبب انها ليست بميتة لان
الميتة من الحيوانات في عرف الشرع اسم لما زالت حياته لا يصنع من العباد أو يصنع غير
مشروع ولا حياة في هذه الاشياء فلا تكون نجاسة اه (قوله كالشعر الخ) والمتعار والمخاب
ويضة ضعيفة القشرة ولين وانفحة وهي ما يكون في معده الجدي وشعره الرضيع من اجزاء
اللبن قبل أن يأكل قال في الفتح لا خلاف بين اصحابنا في ذلك وانما الخلاف من حيث تنجسهما
فقالا نعم لما ورثهما الفناء النجس فان كانت الانفحة جامدة تطهر بالفسل والاعتدال تطهرها
كاللبن وقال أبو حنيفة يستأجبتين لان الموت لا يحلها ما وشمل كلامه السن لانها عظم طاهر
وهو ظاهر المذهب ورواية نجاستها شاذة كافي الحوى على الاشياء ما وعدم جوارز الاتساع به
حيث قالوا لوطن في دقيق لا يؤكل لتعظيمه لالنجاسته (قوله ما لم يكن به اي العظم) لو أعاد الضمير
الى كل المذكور قبله لكان اولى (قوله لانه نجس) اي الودك وقوله من الميتة اي من اجزائها
فاذا وجد على نحو العظم نجسه ويظهر بازالته عنه (قوله بدليل التألم بقطعه) رده في مجمع
الانهر بأن التألم الحاصل فيه للمجاورة والاتصال باللحم ويلزم هذا القائل أن يقول بنجاسة
العظم أيضا لانه يألم كسره ولا قائل به (قوله وناخفة المسك) بالجيم والفاء المفتوحة كافي اكثر
كتب الامة الجلدة التي يجمع فيها المسك (قوله ولو كانت تفسد باصا بالماء) الاولى ولا تفسد
باصا بالماء وقوله مطلقا يفسر بأنها سواء كانت من ذكبة أو مبيته أو انقصت من حية (قوله
كما تقدم في الدبغة الحكمية) لم يقدمه على أن هذا خلاف المنصوص فانه تقدم عن السراج
انه يشترط عدم عود الفساد الى الجلد عند حصول الماء فيه والذي في الشرح وقد علمت حكم
الدبغة الحكمية وعدم العود الى النجاسة باصا بالماء على الصحيح اه وهو الاولى وأوقعه في
هذا الايهام الاختصار وتبعه السيد في الشرح (قوله وأكله حلال) ولو من حيوان غير
مذكي ولا كلفوا نذركها صاحب القاموس فارجع اليه ان رمتها (قوله والزباد) كسحاب
كافي القاموس (قوله معروف) هو وسخ يجمع تحت ذنب السنور على الخرج فتمسك الدابة

كالمسك عنه بعض دم الفزال وقد اتفق على طهارته وليس الا بالاستحالة الطبيعية والاستحالة
عنه وكرمه

وتنفع الاضطراب ويسلم ذلك الوسخ المجمع هناك بليظة أو بخرقه قاموس

(كتاب الصلاة)

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يخل عنها شريعة مرسل وعمما اختص به صلى الله عليه وسلم مجموع الصلوات الخمس ولم يجمع لاحد من الانبياء غيره وخص بالاذان والاقامة وافتتاح الصلاة بالتكبير والتأمين وبالركوع فيما ذكره جماعة من المفسرين وبقول اللهم ربنا ولك الحمد وبقرين الكلام في الصلاة كذا ذكره السيوطي في الاغونج كذا في شرح السيد وخرج الطحاوي عن عبيد الله بن محمد عن عائشة رضي الله عنها ان آدم لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت صلاة الصبح وفدى اسحق عند الظهر فصلى أربع ركعات فصارت الظهر وبعث عزير فقبل له كم ابنت قال ابنت يوم افرأى الشمس فقال أو بعض يوم فقبل له انك ابنت مائة عام ميتا ثم بعث فصلى أربع ركعات فصارت العصر وغفر له اودع عند المغرب فقام فصلى أربع ركعات فجهد في الثالثة اي تعب فيها عن الاتيان بالاربعة لشدة ما حصل له من البكاء على ما اقترفه مما هو خلاف الاولى فصارت المغرب ثلاثا وأول من صلى العشاء الاخرة نبينا صلى الله عليه وسلم قال في شرح المشكاة ومعناه ان نبينا صلى الله عليه وسلم لم اقل من صلى العشاء مع امته فلا ينافي ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام صلوا دونهم ويؤيده قول جبريل عليه السلام في حديث الامامة هذا وقت الانبياء من قبلك اه (قوله فهي في اللغة عبارة عن الدعاء) أي حقيقة وتستعمل في غيره مجازا وهو قول الجمهور وبه جزم الجمهوري وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل ورود الشرع والقرآن ورد بلغة العرب قال تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وفي الحديث في اجابة الدعوة وان كان صائما فليصل أي فليدع لهم بالخبر والبركة ومنه الصلاة على الميت والصلاة اسم مصدر صلى والمصدر التصلية وانما ادلوا عن المصدر الى اسمه لانه خلاف المقصود وهو التصلية بمعنى التعذيب بالنار فانه مصدر مشترك بين صلى بالتشديد بمعنى دعا وصل بالتخفيف بمعنى أحرق وأصل صلاة صلاة كتمرة نقلت فحة الواو الى الساكن قبلها فحزرت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الا ان فقالت الواو ألفا بدليل الجمع على صلوات ولا ترسم بالواو الا في القرآن كما في الجوى على الاشياء وغيره (قوله وفي الشريعة عبارة عن الاركان الخ) أي حقيقة وفي الدعاء مجازا فهي في اللغة حقيقة في الدعاء مجازا في العبادة المخصوصة وفي الشرع بالعكس سميت بها هذه الافعال المخصوصة لاشتغالها على الدعاء ففي المعنى الشرعي المعنى اللغوي وزيادة فتسكون من الاسماء المغيرة اه قال في الغاية والظاهر انها من الاسماء المنقولة لوجود الصلاة بدون الدعاء في الامي والاخرس والفرق بين النقل والتغيير أن النقل لا يكون فيه المعنى الاصل من نظورا اليه لان النقل في اللغة كالنسخ في الشرع وفي التغيير يكون منظورا اليه كزيد عليه شيء آخر (قوله وفرضت ليلة المهرج) وهي ليلة الاسراء على ما عليه جمهور المحدثين والمفسرين والفقهاء والمتكلمين وهو الحق كما قاله القاضي عياض وكانت بعد البعثة على الصواب قبل الهجرة بسنة كما جرى عليه النووي ونقل ابن حزم فيه الاجماع وقبل غير ذلك وقبل في ربيع الاول ليلة سبيع وعشرين وجرى عليه جمع وقبل ليلة سبيع وعشرين من رجب وعليه العمل في جميع الامصار وجرم

(كتاب الصلاة)

لا بد من بيان معناها لغة وشريعة ووقت اقتراضها وعدم أوقاتها وبيانها وركعاتها وحكمة اقتراضها وسببها وشروطها وحكمها وركبتها وصفها فهي في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشريعة عبارة عن الاركان والافعال المخصوصة

قوله وصل بالتخفيف فيه نظر فانه يقال بالتشديد ايضا كما في القاموس والتصلية مصدره كما لا يخفى اه

وفرضت ليلة المهرج وعدد أوقاتها خمس

به التروى في الروضة تعالى الرافعي وقيل غير ذلك ولي فرضها تلك الليلة التبيه على فضلها حيث
لم تفرض الا في الحضرة المقدسة فوق السموات السبع بعد طهارة باطنه وظاهره بما فرضه
وفرضت اولاً خمسين وردت الى خمس بواسطة سيد ناموسى عليه افضل الصلاة والسلام (قوله
الحديث) وهو تعلمه صلى الله عليه وسلم الاعرابى وامامة جبريل (قوله والوتر واجب) أى
لا فرض وبين الفرض والواجب فرق كما بين السماء والارض والمشهور أنه فرض على يفتوت
الجواز بقواته ومن أطلق الوجوب أراد به هذا المعنى ومن تأمل تقاربه هم جزم به ولا يرد الوتر
على قوله وعدد الخ لانه في بيان الاوقات لا في تعيين المفروض وأيضاً هو فرض على وصاوات
الاوقات اعتقادية (قوله شكر المنعم) اى وتكفير الذنوب كما قال صلى الله عليه وسلم ارايت لو أن
نهر ايباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس اهل يبقى من درنه شئ قالوا لا قال فذلك مثل الصلوات
الخمس يحو الله بين الخطايا (قوله وسببها الاصلى خطاب الله تعالى الازلى) اى سبب وجوب
أدائها واعلم أن عندهم وجوباً ووجوب اداء وجود اداء واكل منها سبب حقيقى وسبب
مجازى فالوجوب سببه الحقيقى ايجاب الله تعالى فى الازل لان الموجب للاحكام هو الله تعالى
وحده امكن اما كان ايجابه تعالى غيباً عن الانطاع عليه جهل انما سبحانه وتعالى اسباباً مجازية
ظاهرة تيسيراً علينا وهى الاوقات بدليل تجدد الوجوب بتجددها والسبب من كل وقت جزء
يتصل به الاداء فان لم يتصل الاداء بجزء منه أصلاً فالجزء الاخير منه من السببية ولو ناقصاً ووجوب
الاداء سببه الحقيقى خطاب الله تعالى اى طلبة مناذك وسببه الظاهرى هو اللفظ الدال على ذلك
كاشف أقبحوا الصلاة والفرق بين الوجوب ووجوب الاداء أن الوجوب هو شغل الذمة
وجوب الاداء طاب تفرغها كما في غاية البيان وسبب وجود الاداء الحقيقى خالق الله تعالى له
وسببه الظاهرى استطاعة العبد وهى مع الفعل (قوله والاوقات أسباب ظاهراً تيسيراً) اعلم
أن الاوقات اها جهات مختلفة بالحديثات فمن حيث ان الصلاة لا تجوز قبلها وانما يجب بها
أسباب ومن حيث ان الاداء لا يصح بعدها الا شترائط الوقت له وانما تكون قضاء شروط ومن
حيث انما يجوز فيها اداء الفرض وغيره كالنفل ظروف بخلاف شهر رمضان فانه معيار للصوم
حق لو نوى نقلاً وواجباً آخر يقع عن الفرض (قوله سقوط الواجب) اى فى الدنيا (قوله
وبيل الثواب) اى فى الآخرة ان كان مخلصاً أما المرائى فلا ثواب له على ما فى مختارات النوازل
وبخلافه ما نقله البيرى عن الذخيرة من أن الربا انما يتبقى نضاعف الثواب فقط وذ كر بعضهم
أن الربا لا يدخل فى الفرائض أى فى حق سقوط الواجب (قوله) المختار أنه صلى الله عليه
وسلم لم يكن قبل بعثته متعبداً بشرع أحد لانه قبل الرسالة فى مقام النبوة ولم يكن من أمة نبي
بل كان يهمل بما يظهر له بالكشف الصادق من شريعة ابراهيم وقيل غير ذلك (قوله اى
لتكليف الشخص) تفسير مراد (قوله لانه شرط للخطاب) تقدم أنه أحد أقوال والاصح
التكليف وفائدة التعذيب على تركها فى الآخرة زيادة على عذاب الكفر (قوله ولاكن تؤمر
بها الاولاد) ذكوراً واناثاً والصوم كالصلاة كما فى صوم القهستانى وفى الدر عن حنظلة الاختيار
أنه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى عن شرب الخمر يتألف الخمر ويهرض عن الشر والظاهر منه
أن هذا واجب على الولي (قوله رفقاً به) علا لقوله لا بنحشة وقوله وزجر ابحسب طاقته علا

الحديث والاجماع والوتر
واجب ايس منها وفرضت فى
الاصل ركعتين ركعتين الا
المغرب فأفترت فى السفر
وزيدت فى الحضرة الا فى الفجر
وحكمة افترضاها شكر
المنعم وسببها الاصلى خطاب
الله تعالى الازلى والاوقات
أسباباً ظاهراً تيسيراً
وشروطها استعمالها وحكمها
سقوط الواجب ونيل
الثواب وأركانها استعمالها
وصفتها اما فرض او واجب
اوسنة استعمالها مفصلة ان شاء
الله تعالى (يشترط فرضيتها)
أى لتكليف الشخص بها
(ثلاثة اشياء الاسلام) لانه
شرط للخطاب بفروع
الشريعة (والبلوغ) اذا
خطاب على صغير (والعقل)
لانه دام التكليف دونه
(و) لاكن (تؤمر بها
الاولاد) اذا وصلوا فى السن
(السبع سنين وتضرب
عليها العشرة لا بنحشة)
أى عاصياً بغير زيادة رفقاً به
وزجر ابحسب طاقته ولا يزيد
على ثلاث ضربات بيده قال
صلى الله عليه وسلم صروا
أولادكم بالصلاة لسبع

لقوله واضرب عليهم العشر يريد (قوله واضرب بوجههم عليها العشر) اعترض بأن الدليل أعم من
المدعى وأجيب بأنه خص الضرب بغير الخشبة لقرينة وهو أن الضرب بها إنما ورد في جنابة
صدرت من مكلف ولا جنابة من الصغير وقد ورد في بعض الآثار ما يدل عليه وهذا الضرب
واجب كافي تنوير الابصار (قوله وفرقوا بينهم في المضاجع) قال في الحفار والاباحه من
الدر واذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب التفريق بينهما وبين أخيه وأخته وأمه وأبيه
في المضجع لقوله عليه السلام وفرقوا بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر ولعل المراد التفريق
بحيث لا يشملهما سائر واحد مع التجرد أما النوم بالمجاورة مع سائر كل عورته بسائر يخصه ولو
كان الغطاء واحدا فلا مانع ويحترز (قوله وأسبابها أوقاتها) حاشا المشايخ على أن السبب هو
الجزء الذي يتصل به الاداء مطلقا فان اتصال بأول الوقت كان هو السبب والافتيقار الى ما به
يتصل وان لم يتصل الاداء بجزء منه أصلا فالجزء الأخير منه من السببية ولو نقصا حتى يجب على
مجنون ومفمى عليه أفا فاحاض ونفسا طهرتا وصبي تباع ومرد أسلم في آخر الوقت ولو ما لما
في أوله وبعد خروجه تضاف السببية الى جملة الوقت ليثبت الواجب بصفة الكمال ولأنه الأصل
حتى يلزمهم القضاء في كامل هو الصحيح كفي الدر (قوله فلا حرج حتى يضيق) أي لا يأثم
بالأخير عن الجزء الأول والثاني والثالث مثلاً انهم تارك الاداء في الوقت قاله السيد وتارك
الصلاة غير مبال به فافسق يحسب حتى يعلى وقال المحمدي يضرب حتى يسيل منه الدم ولا يباية
فيها أصلا ويحكم بإسلام فاعلموا بالجماعة في الوقت اذا اقتدى فيها وقتها وكذا بالاذان في الوقت
وبسجدة التلاوة وبرز كاة السائمة لا لوصلي منفرداً أو اماماً أو في غير الوقت أو أفرداً ولا
أو فعل غيرها من العبادات (قوله وقت صلاة الصبح) الصبح يضر بخاتمة الله تعالى في الوقت
المخصوص ابتداء وليس من تأخير الشمس ولا من جنس نورها كما في التفسير الكبير فهستاني
(قوله من ابتداء طلوع الفجر) في مجمع الروايات ذكر الحلالاني في شرحه للصوم أن العبادة
لأول الطلوع وبه قال بعضهم فاذا ثبت له المدة أمسك عن المفطرات وقال بعضهم العبادة
لاستطارته في الأفق وهذا القول أبيض وأوسع والأول أحوط وروى عن محمد أنه قال المدة غير
معتبرة في حق الصوم وحق الصلاة وانما يعتبر الانتشار في الأفق قاله في الشرح وقدم وقت
الصبح لان النبي صلى الله عليه وسلم بدأه للسائل بالمدينة كما في المنابة عن الغاية ولأنه أول
الصلاوات اقتراضاً باتفاق لانه صبح ليلة الأسراء ولم يذمه عليه الصلاة والسلام لوقوف وجوب
الاداء على العلم بالكيفية (خاتمة) ذكر بعضهم بيان ساعات النهار فأولها الشروق ثم البكور
ثم القدوة ثم الضحى ثم الهاجرة ثم الظهيرة ثم الرواح ثم العصر ثم العصرية ثم الاصيل ثم العشاء ثم
الغروب وساعات الليل أولها الشفق ثم الفسق ثم القدرة ثم العمة ثم السدفة ثم الخنوخ ثم الروبة
ثم الزاغة ثم الهير ثم السحر ثم الفجر ثم الصبح (قوله الصادق) سمي صادقاً لانه صادق عن الصبح
ومنه قاله في الشرح (قوله والكاذب الخ) سمي كاذباً لانه يضيق ثم يذهب النور ويبقى
الظلام فكانه كاذب قاله في الشرح (قوله وقد اجتمعت الامة الخ) نوزع الاجماع بما نقلنا في أوله
سابقاً عن مجمع الروايات وبأنه قبل ان آخره الى أن يرى الراي موضع نبهه فالتحالف ثابت في أوله

واضرب بوجههم عليها العشر
وفرقت بينهم في المضاجع
(وأسبابها أوقاتها وتجب)
أي يفترض فعلها (بأول
الوقت وجوباً موسعاً) فلا
حرج حتى يضيق عن الاداء
ويتوجه الخطاب حقاً
وبأثم بالتأخير عنه
(والاوقات) للصلاوات
المفروضة (خاتمة) قولها
(وقت) صلاة (الصبح)
الوقت مقدار من الزمن
مفروض لا صرطاً (من)
ابتداء (طلوع الفجر)
لامامة جبريل حين طلع
الفجر (الصادق وهو الذي
يطالع عرضاً منتشراً والكاذب
يظهر ما ولا ثم يغيب وقد
اجتمعت الامة على أن أوله
الصبح الصادق وآخره (الى
قبيل طلوع الشمس) لقوله
عليه السلام وقت صلاة الفجر

وآخره وأجيب بأنه لم يعتبر هذا الخلاف أضغفه (قوله ما لم يطالع قرن الشمس) أي مدة عدم طلوع قرن الشمس وغام الحديث ووقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس عن بطن السماء ما لم يحضر وقت العصر ووقت صلاة العصر ما لم يصفر الشمس ويسقط قرنهما الأول ووقت المغرب إذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق ووقت الغشاء إلى نصف الليل رواه مسلم (قوله وقت الظهر من زوال الشمس عن بطن السماء) ومعرفة الزوال أن يغرب زخشة مستوية في أرض مستوية ويجعل عند منتهى ظاهرها علامة فإدام الظل ينقص عن العلامة فالشمس لم تزل ومضى وقتها ووقت الاستواء وقيام الظهيرة فيتمد يجعل على رأس الظل خطا علامة لذلك فما يكون من ذلك الخط إلى أصل العمود فهو المسمى في الزوال وإذا لم يجد ما يفرزه يقبّر بقامته وقامة كل إنسان سبعة أقدام أو ستة أقدام ونصف بقدمه والأول قول العلامة وقد نظم الحافظ السيوطي علامة الزوال على الشهور القطبية من أول طوبه إلى آخرها في بيت واحد فقال

نظمها بقولي المنشروح • حروفه طزه جيا ابدوح

١٠٨٦٤٢١ ١٢٣ ٥٧٩

وهذه الحروف إشارة إلى عدد الأقدام التي يعلم بها الزوال في الشهور القطبية فالطاء لطوبه والزاي إلى أمشير والهاء إلى برمهاث والجيم إلى برمودة والباء إلى بنس والالفان إلى بونة وأيب والباء إلى مسرى والذال إلى نوت والواو إلى بابه والحاء إلى هاتور والياء إلى كيهك ونظمها الشيخ السجسي على ترتيب الشهور القطبية فقال

ان رمت أقدام الزوال فليزنا • دوح يطز هج باب لمصرنا

وإذا أراد معرفة دخول وقت العصر يزيد عدد قامة نفسه وهي سبعة أقدام على المأخوذ من الشهور فإذا بلغ الظل مجموعها فقد دخل وقته ولا بد أن يكون الواقف الذي يريد معرفة الظل واقفا على أرض مستوية مكشوف الراس غير منتعل اه شبرا ملسي مختصرا ويروي عن محمد رحمه الله أن حد الزوال أن يستقبل الرجل القبلة فإدامت الشمس على حاجبه الأيسر فالشمس لم تزل وإن صارت على حاجبه الأيمن فقد زالت (قوله في رواية إلى قبيل أن يصير الخ) أي إلى اللحظة اللطيفة التي قبل الصيرة المذكورة وهذه رواية محمد عن الإمام (قوله لتعارض الآثار) بيانه أن قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه أبردوا بالظهور فإن شدة الحر من فيح جهنم يقتضي تأخير الظهور إلى المثل لأن أشد الحر في ديارهم وقت المثل وحديث إمامة جبريل في اليوم الأول يقتضي انتهاء وقت الظهور بمرور المثل لأنه صلى الله عليه وسلم العصر في أول المثل الثاني فحمل التعارض بينهما فلا يخرج وقت الظهور بالمثل وعلمه في المطولات (قوله وهو الصحيح) صحة جهه ورأى أهل المذهب وقول الطحاوي وبقوله ما ناخذ يدل على أنه المذهب وفي البرهان قوله ما هو الظاهر اه فقد اختلف الترجيح (قوله والرواية الثانية) هي رواية الحسن عنه (قوله سوى ظل الاستواء) هو الذي عبر عنه سابقا في الزوال (قوله والي) سمي فينا لأنه جاء من جهة المقرب إلى جهة المشرق أي رجع ومنه قوله تعالى حتى تأتي إلى أمر الله أي ترجع وقد يسمى ما بعد الزوال ظلًا أيضا ولا يسمى ما قبل الزوال فينا أصلا كذا في السراج (قوله وهو قول صاحبين) أي وزفر والاعنة الثلاثة

ما لم يطالع قرن الشمس الأول
(و) ثانيها (وقت) صلاة
(الظهر من زوال الشمس)
عن بطن السماء بالاتفاق
ويتمد إلى وقت العصر وفيه
روايتان عن الإمام في رواية
(إلى) قبيل (أن يصير ظل
كل شيء مثليه) سوى في
الزوال لتعارض الآثار
وهو الصحيح وعليه جعل
المشايخ والمتون والرواية
الثانية أشار إليها بقوله (أو
مثله) مرة واحدة (سوى
ظل الاستواء) فإنه مستثنى
على الروايتين والنفي بالهمز
بوزن الشيء مانسج الشمس
بالعشي والظل مانسخته
الشمس بالفداة (واختار
الثاني الطحاوي وهو قول
الصاحبين) أبي يوسف ومحمد

لامامة جبريل العصفريه ولكن علمت ان أكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه والاخذ به أحوط لبراءة
الذمة بيقين اذ تقديم الصلاة عن وقتها ١١٤ لا يصح وتصح اذا خرج وقتها وكيف والوقت باق اتفقا وفي رواية أسد اذا

خرج وقت الظهر بصيرورة
الظل مثله لا يدخل وقت
العصر حتى يصير ظل كل
شيء مثليه فبينهما وقت
مهمل فالاحتياط أن يصلي
الظهر قبل أن يصير الظل
مثله والعصر بعده مثليه
ليكون مؤتي بالانقاف كذا
في المبسوط (و) أول وقت
العصر من ابتداء الزيادة
على المثل أو المثليين لما
قدمنا من الخلاف (الى غروب
الشمس) على المشهور لقوله
صلى الله عليه وسلم من أدرك
ركعة من العصر قبل أن
تغرب الشمس فقد أدرك
العصر وقال الحسن بن
زياد اذا صفرت الشمس
خرج وقت العصر وحمل
على وقت الاختيار (و)
أول وقت (المغرب منه) أي
غروب الشمس (الى) قبيل
(غروب الشفق الأحمر على
المسقى به) وهو رواية عن
الامام وعليها الفتوى وجم
قال لقول ابن عمر الشفق
الحمر وهو مروي عن أكبر
صحابه وعليه أطباء أهل
اللسان ونقل رجوع الامام
اليه (و) ابتداء وقت صلاة
(العشاء والوتر منه) أي من
غروب الشفق على الاختلاف

(قوله العصفريه) الاولى حذف فيه لان الامامة انما هي أول المثل الثاني (قوله لبراءة
الذمة) على الاحتياط وقوله اذ تقديم الخ على العلية (قوله اذ تقديم الصلاة عن وقتها) وفي هنا
العصر (قوله فكيف والوقت باق) أي وقت العصر بعد المثل الثاني (قوله وفي رواية أسد)
أي ابن عمر ورواه الحسن أيضا عن الامام (قوله فبينهما وقت مهمل) اختاره المكرخي
وقال شيخ الاسلام انه الاحتياط كما في السراج (قوله وأول وقت العصر الخ) سمي عصر الامة
أحد طرفي النهار والعرب تسمي كل طرف من النهار عصر فالغدوة والعشي عصران (قوله
الى غروب الشمس) أي حرها بالكلية عن الأفق الحسي أي الظاهري لا الحقيقي لان في
الاطلاع عليه عصر كما في مجمع الأنهر والتهذيب بحسب الوسع حتى قال في الخلاصة لا يفطر من
على المنارة بالاسكندرية وقد رأى الشمس ويفطر من بالاسكندرية وقد غابت عنها وهذا اذا
ظهر الغروب والافاق وقت اقبال الظلمة من المشرق كما في التهفة ولو غربت الشمس ثم عادت هل
يعود الوقت الظاهر نعم كما في الدر المنثور أنه صلى الله عليه وسلم نام في حجر علي رضي الله عنه
حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكره أنه فاتته العصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة
رسولك فأرددها عليه فرددت حتى صلى العصر أخرجه الطبراني بسند حسن وصححه الطحاوي
والناضي عياض وأخطأ من جعله موضوعا كابن الجوزي كما في النهر (قوله وحمل) أي قوله
بمخرج وقت العصر (قوله على وقت الاختيار) أي الوقت الذي يصير المكلف في الاداء فيه
من غير كراهة (قوله الى غروب الشفق الأحمر) وقيل هو البياض الذي بعد الحرة وهو قول
الصدوق والصدوق وأنس ومعاذ وأبي هريرة ورواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم
أجمعين وبه قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وداود الظاهري وغيرهم واختاره من أهل اللغة
المبرد وثعلب وصحح كل من القوايز وأفتى به ورجع في البحر قول الامام قال ولا يعدل عنه الى
قوله ما ولو بموجب من ضعف أو ضرورة تعامل لأنه صاحب المذهب فيجب اتباعه والعمل
بمذهبه حيث كان دليله واضحا ومذهبه ثابتا ولا يلتفت الى جهل بعض المشايخ بالفتوى على
قوله ما اه وقوى السكال قول الامام أيضا بما حصل له أن الشفق يطلق على البياض والحرة
وأقرب الامر أنه اذا تردد في أنه الحرة أو البياض لا ينقض الوقت بالشك ولا صحة لصلاة قبل
وقتها فالاحتياط في التأخير وقال العلامة الزياتي وما روى عن الخليل أنه قال راعيت البياض
عكة كرمها الله ليلة فذهب الابعد نصف الليل محمول على بياض الجو وذلك بغير آخر الليل
وأما بياض الشفق وهو رقيق الحرة فلا يتأخر عنها الا قليلا قدر ما يتأخر طلوع الحرة عن البياض
في الفجر (قوله وهو مروي عن أكبر الصحابة) قد علمت أن مذهب الامام مروي عن أكبر
الصحابة أجمعين نساهم رجلا (قوله وعليه أطباء أهل اللسان) قد علمت ما اختاره المبرد وثعلب
هما من أكبر أهل (قوله ونقل رجوع الامام) هذه الصيغة للضعف فلا جزم بها (قوله وحديث
امامة جبريل الخ) فانه أمية الليلة الثانية في العشاء ثلث الليل الأول وهذا جواب عما أورد على
قول المصنف والعشاء والوتر منه الى الصبح وقوله وقال صلى الله عليه وسلم ان الله الخ دليل لوقت

الذي تقدم (الى) قبيل طلوع (الصبح) الصادق لاجماع السلف وحديث امامة جبريل لا ينفي الوتر
ما رواه وقت امامته وقال صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة ألا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الاخيرة الى طلوع الفجر

الوتر (قوله هذا الحديث) فان قوله صلى الله عليه وسلم فصاوما بين العشاء الا خيرة الى ملوغ
 الفجر صريح في تعيين وقت صلاته (قوله وواجب الوتر) المراد به الفرض العملي فانه فرض
 عملي عند الامام كما في الجهر وقال اول وقتها بعد العشاء يعني انه سنة مؤكدة عندهما فصار
 ركعتي العشاء والفترة تقهر في الوتر تأييدا للعشاء أو مالا هما فظهر فاد العشاء دون
 الوتر أجزاء عند الامام اسقوط الترتيب بمثل هذا العذر لا عندهما انه تبع لهما فلا يصح قبلها
 وفيما لو صلى الفجر قبل الوتر عمدًا او كان صاحب ترتيب أعاده بعد صلاة الوتر عنده لا عندهما
 لانه لا ترتيب بين الفرائض والسنن قاله السيد (قوله كبلغار) قال في القاموس بلفظ كقرطوب
 يعني بضم فسكون والعامة تقول بلغار مدينة الصفا البسة ضاربة في الشمال شديدة البرد اه
 (قوله في أقصر ايام السنة) وهو أربعون ليلة في أول الصيف عند حلول الشمس رأس
 السرطان فان الشمس كانت عندهم على وجه الارض ثلاثا وعشرين ساعة وتغرب ساعة
 واحدة على حسب عرض البلد (قوله وليس مثل اليوم الخ) روى مسلم عن النّوّاس بن سمعان
 قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبسه في الارض أربعين يوما يوم كسنة ويوم
 كشهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم قلما فذلك اليوم الذي كسنة يكسنا فيه صلاة يوم
 قال لا قدره الله قدره اه قال لا ينوي ويقاس عليه اليومان التاليان واستظهر الكمال
 وجوب القضاء استدل الا بصحيد الدجال وتبعه ابن الشحنة فصحة في الغارموز كفي المخ أنه
 المذهب ولا ينوي القضاء لفقد وقت الادام ووفر في النهر بان الوقت موجود حقيقة في يوم
 الدجال والمنقود العلامة فقط بخلاف ما نحن فيه فان الوقت لا يوجد له أصلا ورتبان الوقت
 موجود قطعاً والمنقود هو العلامة فقط فاذن لا فرق وتمايمه في تحفة الاخبار (قوله للامر
 فيه بتقدير الاوقات) أي أوقات الصلاة أي على خلاف القياس فلا يقاس غيره عليه لان الو
 ركنا الى الاجتماع لم يصل فيه الا صلاة يوم واحد كما قاله القاضي عياض (قوله وكذا الآجال
 في البيع الخ) ويتقرر ابتداء اليوم بوقت رك كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون لكل
 يوم من الزيادة والنقص كما في كتب الشافعية وقواعد المذهب لا تأباه (قوله في وقت) احتترز
 عن الجمع بينهما فعلا وكل واحدة منهما في وقتها بان يصل الى الاولى في آخر وقتها والثانية في أول
 وقتها فذلك جائز كما في التبيين (قوله بعذر كسفر) أدخلت الكاف المرض وجوزها الامام
 الشافعي رضي الله عنه تقدما وتأخيرا والافضل الاول للنازل والثاني للسائر بشرط أن يقدم
 الاولى وينوي الجمع قبل الفراغ منها وعدم التصل بينهما بما يعيق فاصلا عرفا هذا في جمع
 التقديم ولم يشترط في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج الاولى وكثيرا ما يتلى المسافر
 بمطلة لا سيما الحاج ولا بأس بالتقليد كما في الجهر والنهر ما كان بشرط أن يلتزم جميع ما يوجب ذلك
 الامام لان الحكم الملتق باطل بالاجماع كما في ديباجة الدر فيقرأ ان كان مؤتمرا ولا يمس ذكره
 ولا امرأة بعد وضوءه ويحترز عن اصابة قليل النجاسة وحكاية الاجماع على بطلان الملتق منطور
 فيها فان الاصح من مذهب الامام مالك رضي الله عنه جواز المنهي عنه تتبع الرخص من
 المذاهب (قوله وحل المروي في الجمع الخ) الدليل على صحة هذا التأويل ما روى ابن حبان عن
 نافع قال خرجت مع ابن عمر رضي الله عنهما في سفرة وغابت الشمس فلما أبطأ قلت الصلاة

(ولاية دم) صلاة (الوتر
 على (العشاء) هذا الحديث
 و (الترتيب اللازم) بين
 فرض العشاء وواجب الوتر
 عند الامام (ومن لم يجد
 وقتها) أي العشاء والوتر
 (لم يجبه عليه) بأن كان في
 بلد كبلغار وباقي المشرق
 يطلع فيها الفجر قبل مغيب
 الشفق في أقصر ايام السنة
 لعدم وجود السبب وهو
 الوقت وليس مثل اليوم
 الذي كسنة من أيام الدجال
 للامر فيه بتقدير الاوقات
 وكذا الآجال في البيع
 والاجارة والهدوم والحج
 والعدة كما بسطناه في أصل
 هذا المختصر والله الموفق
 (ولا يجمع بين فرضين في
 وقت) اذ لا تصح التي قدمت
 عن وقتها ولا يجزئ تأخير
 الوقفية الى دخول وقت آخر
 (بعذر) كسفر ومطار وحل
 المروي في الجمع على تأخير
 الاولى الى قبيل آخر وقتها

وعند فراغه دخل وقت الثانية فصلاها فيه (الافى عرفة للحاج) لاغيرهم (بشرط) ان يصلى الحاج مع (الامام الاعظم)
أى السلطان أو نائبه كلام من الظهر والعصر ولو سبق فيهما (و) بشرط (الاحرام) بحج لاعمره حال صلاة كل من الظهر والعصر
ولو أحرم بعد الزوال فى الصحيح وصحة ١١٦ الظهر فلو تبين فسادها أعاده ويعيد العصر اذا دخل وقته المعتقد فهذه أربعة شروط

برحم الله فالتفت الى ومضى حتى اذا كان فى آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد
توارى الشفق فعلى بنا ثم اقبل عينا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا عمل به السيرة
صنع هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق وهذا نص على انه صلى كل واحد منهم ما فى وقتها
وقال عبد الله بن مسعود والذى لا اله الا الله محمد صلى الله عليه وسلم لم يترك صلاة
الا لوقتها الا لالتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع رواه الشيخان
(قوله لاغيرهم) أعاد الضمير بلفظ الجمع نظرا الى أن المراد بالحاج الجنس المتحقق فى أفراد كثيرة
(قوله كلام من الظهر والعصر) فان أدرك احدى الصلاتين لا يجوز له الجمع (قوله فهذه أربعة
شروط) أولها عرفة وثانيها صحة الظهر وثالثها الامام أو نائبه ورابعها الاحرام بالحج
(قوله ولا سنة الظهر) استغنى العلامة مسكين سنة الظهر تبعاً للذخيرة والمحيط والكافي
وأثر الخلاف يظهر فيما لو صلى سنة الظهر فعلى الاقل يعاد الاذان للعصر لا على الثانى وظاهر
الرواية هو الاول ثم قال السيد (قوله ولا يشترط هنا سوى المكان والاحرام) فلا يشترط
الجماعة له هذا الجمع وكذا الامام ليس بشرط لهذا الجمع أيضا ولا يتطوع بينهم ما ولو اشتغل
بشيء أو تطوع أعاد الإقامة وعند ذفر يعيد الاذان أيضا من الامسكين ذكره السيد (قوله
ولم تجز المغرب فى طريق مزدلفة) التقييد بالطريق اتفاقى لانه لو صلاها فى وقتها فى عرفات لم تجز
من الامسكين (قوله يعنى الطريق المعتاد) لافائدة فى التقييد بالمعتاد بل ذكر الطريق
اتفاقى كما علمت (قوله الصلاة أمامك) بالنصب أى صليها أمامك وبالرفع مبتدأ وخبر أى
موضعها أمامك (قوله فان فعل ولم يعمده) أى لم يعده ما صلى وهو المقرب أى مع العشاء ولو
قدم العشاء على المغرب يعيدهما على الترتيب فان لم يصل العشاء حتى طلع الفجر أعاد العشاء
الى الجواز ذكره السيد (قوله أو خاف طلوعه) أى لو أعادهما مجموعة بين (قوله وهو
التأخير للاضاءة) فى المصباح الاسفار الاضاءة يقال أسفر الفجر اذا أضاء وأسفر الرجل
بالصلاة اذا صلاها فى الاسفار اه (قوله أسفروا بالفجر الخ) رواه أصحاب السنن
وحسنه الترمذى وروى الطحاوى بإسناده الى ابراهيم الخفي ما اجمع أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم على شئ ما اجمعوا على التثوير بالفجر واسناده صحيح ويستحب البداءة
بالاسفار وهو ظاهر الرواية وقيل يدخل بغلس ويحتم بالاسفار بحر عن الضاية (قوله ولان
فى الاسفار تكثير الجماعة) لما فيه من توسيع الحال على الناسم والضعيف فيمدركان الجماعة
(قوله فى جماعة) ظاهره ولو مع أهل بيته (قوله ثم قعد يذكر الله تعالى) أفاد العلامة القارى فى
شرح الحصن الحصين ان القعود ليس بشرط وانما المدار على الاشغال بالذكر هذا الوقت

لصحة الجمع عند الامام
وعندهما بجمع الحاج ولو
منفردا قال فى البرهان وهو
الافاهر (فيجمع) الحاج
(بين الظهر والعصر جمع
قديم) فى ابتداء وقت
الظهر بمسجد نخرة كما هو
العادة فيه باذان واحد
واقامتين ليتنبه للجمع ولا
يفصل بينهما بناقلة ولا سنة
الظهر (ويجمع) الحاج
(بين المغرب والعشاء) جمع
تأخير فيصليهما (بمزدلفة)
باذان واحد واقامة واحدة
لعدم الحاجة للتنبه بدخول
الوقتين ولا يشترط هنا سوى
المكان والاحرام (ولم تجز
المغرب فى طريق مزدلفة)
يعنى الطريق المعتاد للامة
لقوله صلى الله عليه وسلم
للذى رأى صلى المغرب فى
الطريق الصلاة أمامك فان
فعل ولم يعده حتى طلع الفجر
أو خاف طلوعه صح (و) لما
بين أصل الوقت بين
المستحب منه بقوله (يستحب
الاسفار) وهو التأخير
للاضاءة (بالفجر) بحيث لو

ظهر فسادها أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم أسفروا بالفجر فاه أعظم للاجر وقال عليه (قوله
السلام نوروا بالفجر يبارك لكم ولان فى الاسفار تكثير الجماعة وفى التغليس تغليها وما يؤدى الى التكثير أفضل وليسهل
تصحيح ما ورد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر فى جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس

ثم صلى ركعتين كانت له كاجر حجة تامة وعمره تامة حديث حسن وقال صلى الله عليه وسلم من قال دبر صلاة الصبح وهو ثمان
رجليه قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يسبحي ويبي ١١٧ وهو على كل شيء قدير عشر مرات

كتب له عشر حسنات ومحى
عنه عشر سيئات ورفع له
عشر درجات وكان يومه
ذلك في حر من كل مكروه
وحر من الشيطان ولم
يتبع بذنوب أن يدركه في ذات
اليوم الا الشريك بالله تعالى
قال الترمذي هذا حديث
حسن وفي بعض النسخ
حسن صحيح ذكره النووي
وقال صلى الله عليه وسلم
من مكث في صلاة بعد
الفجر الى طلوع الشمس
كان كمن أعتق أربع رقاب
من ولد اسمعيل وقال عليه
السلام من مكث في صلاة
بعد العصر الى غروب
الشمس كان كمن أعتق
ثمان رقاب من ولد اسمعيل
وزاد الثواب لانتظار فرض
وفي الاوّل انقل والاسفار
بالفجر مستحب سفرا
وحضرا (للرجال) الا في
من دلفة للحاج فان التغليس
اهم أفضل لو اوجب الوقوف
بعده بها كما هو في حق
النساء دائما لانه أقرب للستر
وفي غير الفجر الانتظار الى
فراغ الرجال عن الجماعة
(و) يستحب الا براد بالظهر
(في الصيف) في كل البلاد
اقوله صلى الله عليه وسلم
أبردوا بالظهر فان شدة

(قوله ثم صلى ركعتين) ويقال اهما ركعتا الاشراف وهما غير سنة الضحى (قوله تامة) اي كل
منهما اي غير ناقص قوايم ما بارز كتاب نحو محظور احرام أو فساد والمراد الحج النفل والنا كيد
بغيره أن ذلك الاجرة حقيقة واما من قيل الترغيب (قوله وهو ثمان رجليه) اي قبل أن
يتربع فلا يضرب فراش رجليه تحت ألبتية أو تضيء هيئة الجلوس الى صفة يقول بها امام كهنية
الجلوس التي يقول بها امالك (قوله قبل أن يتكلم) الظاهر في امثاله ان المراد التكلم بكلام
الدين فلا يضرب الفصل بذكر آخر (قوله لا شريك له) تا كيدا وتابيس ان اريد بالوحدة وحدة
الذات والصفات وبالثاني نفي الشريك في الافعال (قوله ومحى عنه عشر سيئات) المشهور
ارادة الصفات وبعض أهل العلم يطلقون فيم الكائن في هذا ونظائره ولا يخرج على الفاعل
المختار الذي لا يبال عما يفعله (قوله ورفع له عشر درجات) اي في الجنة اي على من لم يقلها
(قوله وحر من) اي حنظل (قوله ولم يتبع بذنوب) بأن يقع مغفورا او يوفق للتوبة منه فقوله ان
يدركه اي انعم (قوله الا الشريك بالله تعالى) اي فانه لو وقع منه يدركه وليس بواقع منه لقوله سابقا
كان يومه ذلك في حر من كل مكروه واللهم الا ان يخصص المكروه بمكروه الدنيا (قوله من ولد
اسمعيل) اي من العرب فان عتق العرب افضل من عتق العجم وظاهر الحديث ان هذا الثواب
يحصل بمجرد بس نفسه في صلاة وان لم يذ كر فاذا ذكر حصل له ذلك مع الثواب المتقدم وعتق
العرب يقول به الامام الشافعي واما عندنا فلا يرقون فيحصل نحو هذا الحديث على الفرض
والتقدير (قوله وزاد الثواب) اي في المنتظر بعد العصر لانه كمن اعتق ثمانية من الرقاب
(قوله لا انتظار فرض) عليه للزيادة (قوله سفرا وحضرا) شتاء وصيفا منفردا وموئعا واما
(قوله لو اوجب الوقوف بعده) اي للتفرغ لواجب الوقوف (قوله كما هو في حق النساء دائما)
وقيل الافضل ان الانتظار في كل الصلوات مطلقا كما في النهر عن القنية (قوله ويستحب
الابراد بالظهر في الصيف) وحده أن يتمكن الماشون الى الجماعات من المشي في ظل الجدران
كما في الايضاح عن الحقائق وقال في السراج بحيث يصلي قبل بلوغ الظل مثلا اه وفي الخزانة
الوقت المكروه في الظهر ان يدخل في حد الاختلاف واذا اخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد
دخل في حد الاختلاف حوى (قوله في كل البلاد) اي سواء كانت حارة ام لا وسواء اشتد
الحزام لا وسواء فيه المنفرد والامام وسواء قصد الناس الجماعة من مكان بعيد ام لا فالحاصل ان
الابراد افضل مطلقا وجرم في السراج بأن التخصيص بهذه الاشياء مذهب اصحابنا وورده في
البحر بأنه مخالف للمعتبرات والظاهر ان محل الاستصحاب ان لم تكن الجماعة اول الوقت والا
قد مر لانها طائفة كبدية او واجبة فلا تنزل المستحب الا ان الامام حينئذ فانه المستحب (قوله
فان شدة الحر من فيج جهنم) عن ابى هريرة عن النوار اشتكت الى ربها فأتى باربها كل
بعضي بعضنا فأذن لي انفس فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف فأوجدتم من
برد او زهر بر فن نفس جهنم وما وجدتم من حر او حرور فن نفس جهنم متفق عليه واللفظ لم
وفي رواية البخاري فاشد ما تجدون من الحر فن سهرمها واشد ما تجدون من البرد فن زهر برها
والفيج بوزن البيع الغليان من فاحت القدر غلت والمراد شدة حر النار (قوله والجمعة كالظهر)

الحر من فيج جهنم والجمعة كالظهر (و) يستحب (تجيلة) أي الظهور (في الشتاء)

وفي الربيع والخريف لانه عليه السلام كان يجعل الظهر بالبرد (الاي يوم غيم) خشية وقوعه قبل وقته (فمؤخر) استحبابا (فيه) أي يوم الغيم ادلا كراهة في وقته فلا يضرب (١١٨) تأخير (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) مبذوا وشتاء لانه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر العصر مادامت الشمس بيضاء نقية وليتمكن من النفل قبله (مالم تتغير الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتخير فيه البصر هو الصحيح والتأخير الى التغير مكروه

كان يؤخر العصر مادامت الشمس بيضاء نقية وليتمكن من النفل قبله (مالم تتغير الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتخير فيه البصر هو الصحيح والتأخير الى التغير مكروه
مكر بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين ثلاث يجلس أحدكم حتى لو اصابه زلزلة الشمس وكانت بين قرني الشيطان يتفر كنقر الديك لا يذكر الله الا قلب لا ولا يباح التأخير لمرض وسفر (و) يستحب (تججيله) أي العصر (في يوم الغيم) مع يقين دخولها خشية الوقت المكروه (و) يستحب (تججيل) صلاة (المغرب) صيفا وشتاء ولا يفصل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة صلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم لم يأول الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام ان امتي ان يزالوا بخير مالم يؤخروا المغرب الى استئبال النجوم مضاهاة للبحر ودف كان تأخيرها مكروها (الاي يوم غيم) والا من عذر وسفر أو مرض وحضور مائدة والتأخير قبل الا بكرة وتقدم المغرب ثم

اصلا واستحبابا في الزمانين ذكره الاسيحي (قوله وفي الربيع والخريف) كذا في التهستاني وبه صرح في مجمع الروايات في البحر من قوله ينبغي الحاق الخريف بالصيف والربيع بالشتاء وبري عليه المؤلف في حاشية الدرر مخالف لهذا المنقول وفي التهستاني عن المستصفي الصلاة اول لوقت افضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فضيلة اه وفي الخلاصة من آخر الايمان ان كان ندمهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف فهو على حسابهم وان لم يكن فالشتاء مما أشد فيه البرد على الدوام والصيف ما أشد فيه الحر على الدوام قال في البحر في قياس هذا الربيع ما يذ كسوف البرد على الدوام والخريف ما يذ كسوف فيه الحر على الدوام (قوله فلا يتخير فيه البصر) أفاد بذلك انه ليس المراد مطلق ذهاب الضوء فانه يتحقق بعد الزوال فيرجع كلام الشرح الى ما ذكره العلامة من ان التغير في القرص (قوله هو الصحيح) وقبل اذا بقي مقدار ررح لم يتغير ودونه تغيرت وقبل يوضع طست في أرض مائية فان ارتفعت الشمس على جوانبها فقد تغيرت وان وقعت في جوفها لم تتغير وقبل غير ذلك (قوله والتأخير الخ) اما الاداء فلا يكره لانه مأثور به ولا يستقيم انبات الكراهة اشئ مع الاصره كذا في العناية وقبل الاداء مكروه أيضا ~~مكروه~~ مكروه من السيد ولو تغيرت وهو فيها لا طائمه اهالم يكره لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة مع عذر يجعل عفو كذا في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك اخبار عن المنافقين الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد اتفاق العمل (قوله وكانت بين قرني الشيطان) المراد أنه لازم جرمها الظاهر في هذا الحديث وحضرها ليدعو عابدين الى عبادتها وليس المراد الحقيقة فانه كما قيل ان الشمس قدر الدنيا مائة وستين مرة وهي في السماء الرابعة لا يتأهلها الشيطان (قوله كنقر الديك) أي عند التقاطع الحظ وهذا تشبيه في السرعة فهو كتابة عن عدم ايقانها حقوقها (قوله ولا يفصل بين الاذان والاقامة الخ) ولو عجز دار صلاة ركعتين كره كراهة صلاة ركعتين قبلها وما في القنينة من استثناء القليل يحتمل على طاهر الاقل من قدرهما توفيقا بين كلامهم كافي النهر عن الفتح (قوله بأول الوقت) الباء زائدة (قوله الى استئبال النجوم) أي كثرتها (قوله والامن عذر الخ) فلا يكره التأخير حيثما يجمع بينها وبين العشاء فقط كافي النبابة والحلي (قوله والتأخير قبل الا بكرة) أي تحريم ابل بكرة تنزيها والى استئبال النجوم يكره تحريما وفي قول لا يكره مالم يغيب الشفق والاصح الاول (قوله وتقدم المغرب الخ) بيان للافضل كافي البحر وغيره ووجه التقديم أن المغرب فرض عين وهو مقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة الجنازة وفرض الكفاية مقدم على السنة (قوله ويستحب تأخير صلاة العشاء الى ثلث الليل) قديم في الطائفة والصفوة والمحيط الرضوي والبدر النوراني في الصيغ فيستحب التججيل غير لثلاث نقل الجماعة لقصر الليل فيه (قوله وفي القدوري الى ما قبل الثلث) قال في حاشية الدرر وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين وهو أحسن ما يوفق به اه فعل ما في الكثر يؤخرها الى أول الثلث الثاني وعلى ما في القدوري يؤخر الى ما قبل الثلث وعليه

فانما يستحب في وقت الغيم عدم تججيلها خشية وقوعها قبل الغروب لشدته الالتباس (فمؤخر) فاقاعها الجنازة ثم سنة المغرب وانما يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاول في رواية الكثر وفي القدوري الى ما قبل الثلث فيه (حق) يتيقن الغروب (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاول في رواية الكثر وفي القدوري الى ما قبل الثلث

قال صلى الله عليه وسلم لو أن أشق على امتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه وفي جمع الروايات التأخير إلى النصف
مباح في الشتاء لأنه دليل النذب وهو قطع السمر المنهي عنه دليل الكراهة ١١٩ وهو تقليل الجماعة لأنه كلما يقوم

الناس إلى نصف الليل
فتعاضوا فثبتت الإباحة
والتأخير إلى ما بعد النصف
مكروه - العلامة دليل
الكراهة عن المارضى
والسراة تحريمية
(و) ينحب (تجمل) له
العشاء (في) وقت (الغيم) في
ظاهر الرواية لما في التأخير
من تقليل الجماعة لمظنة المطر
والظلمة وقيدنا السمر بالمنهي
عنه وهو ما فيه أفوأو يفوت
قيام الليل أو يؤدي إلى
تفويت الصبح وأما إذا
كان السمر لهمة أو قراءة
القرآن وذكر وحكايات
الصالحين ومذاكرة فقده
وحديث مع ضيف فلا
باس به والنهي ليكون ختم
الصحيفة بعبادة كما بدت
بها البصى ما بينهما من الرلات
ان الحسنات يذهبن
السيئات (و) ينحب
(تأخير) صلاة (الوتر) ضد
الشفع بسكون التاء وفتح
الواو وكسرها (الى) قيل
(آخر الليل لمن يشق بالانتباه)

وأن لا يوتر قبل النوم لقوله
صلى الله عليه وسلم من خاف
أن لا يقوم آخر الليل فليوتر
أوله ومن طمع أن يقوم آخر
الليل فليوتر آخره فان صلاة

الليل مشهودة وذلك أفضل وسنذكر الخلاف في وتر رمضان (فصل في الاوقات المذكورة) * (ثلاثة أوقات لا يصح فيها شئ
من الفرائض والواجبات التي لزمت في الذمة قبل دخولها) أي الاوقات المذكورة أهة أولها (عند طالع الشمس إلى أن ترتفع)

فايقاعها أول الثلث الثاني مباح (قوله قال صلى الله عليه وسلم لم الخ) ورد في التأخير أخبار
كثيرة صحاح وهو مذهب أكثر أهل العلم من العصاية والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المنهي
عنه على ما رواه الامام أحمد والجماعة من حديث أبي بردة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعده وانما كره الحديث بعدها لأنه
ربما يؤدي إلى سهو يفوت به الصبح ورد بما يقع في كلامه أفوأو لا ينبغي ختم البيضة به أولاً لأنه
يفوت به قيام الليل لمن له به عادة قال الطحاوي انما كره النوم قبلها من خشى عليه فوت رقتها
وفوت الجماعة فيها وأما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فيباح له النوم ذكره العلامة
الزيلي وغيره (قوله وفي جمع الروايات الخ) حاصله أن تأخير العشاء بعد الثالث إلى نصف الليل
مباح لانه من حيث كونه يقضى إلى تقليل الجماعة بكرهه ومن حيث كونه ينقطع به السمر
المنهي عنه يندب لأن السمر ينقطع بمضي نصف الليل غالباً فتعارض دليل النذب والكراهة
فتساقطاً فثبتت الإباحة وفيه بحث للكمال اه (قوله وينحب تجمل العشاء في وقت الغيم)
قال في الكنز كاله - داية ونذب تجمل ما فيه عين يوم غيم ويؤخر غيره فيه قال شارحه البدر
المعنى قات هذا في ديارهم لأن فيها الشتاء أكثر ورعاية الاوقات قليلة وأما في ديارنا المصرية
فعكس هذا فينبغي أن يراعى الحكم الاول اه وأقره في النهر والدر وفي الدر حكم الاذان
كالصلاة فيجلا وتأخيرا (قوله لهمة) كندبير مصالح المسلمين كما كان صلى الله عليه وسلم
يفعله مع أبي بكر (قوله ومذاكرة نفسه) مثلاً ما طالعته في خاصة نفسه (قوله وحديث مع
ضيف) مثله العرس وظاهر أن المراد بالحديث ما لا اثم فيه (قوله فلا بأس به) المراد به أنه
يثاب عليه لا ما خلافة أولى منه (قوله والنهي) أي عن السمر بقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر
بعد العشاء ذكره السيد (قوله بعبادة) هي صلاة العشاء (قوله كما بدت بها) أي بعبادة وهي
صلاة الصبح (قوله ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضى أن الحسنات انما تكفر اذا
تأخرت وبعضهم عم أي سواء تفارقتا أم سبقت احدهما (قوله فليوتر أوله) أي قبل النوم ان لم
يشغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به الوثوق بالانتباه آخره (قوله فان صلاة الليل مشهودة)
أي تتهادها الملائكة (قوله وذلك أفضل) من ثمة الحديث ورواه مسلم وهو الصارف للامر عن
الوجوب فلو صلى الوتر ونام ثم استيقظا وتنفل بعده لا كراهة وانما فاته الأفضل أي حيث كان
يثق بالانتباه كما دل عليه الحديث والا لا وأطلق المصنف في حاشية الدر فوات الفضيلة بالانتباهه
آخر الليل كما في البحر والنهر والظاهر ما قلناه

* (فصل في الاوقات المذكورة)

مراده بالمكروهة ما يعي المفيدة ليشمل أدا الفرض فيها فالكراهة هنا بالمعنى اللغوي ولا يخفى
حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبة (قوله لا يصح فيها شئ من الفرائض) أدا وقضاء قوله
والواجبات التي لزمت في الذمة قبل دخولها) كالوتر والنذر المطلق وركعتي الطواف وما
أفسده من نفل شرع فيه في غير وقت مكروهة ومجدة تلاوة تلايت آيت في غيره وفي البحر عن

الابر مشهودة وذلك أفضل وسنذكر الخلاف في وتر رمضان (فصل في الاوقات المذكورة) * (ثلاثة أوقات لا يصح فيها شئ
من الفرائض والواجبات التي لزمت في الذمة قبل دخولها) أي الاوقات المذكورة أهة أولها (عند طالع الشمس إلى أن ترتفع)

المغرب (و) الثالث (عند
اصفرارها) وضعتها حتى
تقدر العين على مقابلتها
(إلى أن تغرب) أقول عقبة
من عامر رضي الله عنه ثلاثة
أوقات منها رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يصلي فيها
وأن تغرب موتانا عند طلوع
الشمس حتى ترتفع وعند
زوالها حتى تزول وحين
تضيق للغروب حتى تغرب
رواه مسلم والمراد بقوله أن
تغرب صلاة الجنائز إذا دفن
غير مكروه فكيف به عنها
للملازمة بينهما وقد فسر
بالسنة منها رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يصلي على
موتانا عند ثلاث عند طلوع
الشمس الخ وإذا أشرقت
الشمس وهو في صلاة الفجر
بطلت فلا ينتقض وضوءه
بالقحة فقهه به - وهو على أنها
تقلب فلا يبطل ولا ينهي
كسالي العوام عن صلاة
الفجر وقت الطلوع لأنهم
قد يتركونها بالمرّة والصحة
على قول مجتهد أولى من
الترك (ويصح أداؤها واجب
فيها) أي الأوقات الثلاثة
لكن (مع الكراهة) في
ظاهر الرواية (بجنازة)
حضرت ومجدة آية تليق
فيها) ونافله شرع فيها أو
تدرا أن يصلي فيها فيقطع

الحيطة وسجدة السهو كسجدة التلاوة حق لودخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو وفاته
لا يسجد لله وهو ساقط عنه لأنه واجب كامل فلا يؤذى في النقص وفي القسمة سجدة الشكر
تكروه في وقت يكره النفل فيه لا في غيره وفي المهرج وما يفعل عقب الصلاة من السجدة فمكروه
اجتماعا لأن العوام يعتقدون أنها واجبة أو سنة (قوله قد رر مع) قدر به في الأصل وفي
الايضاح حد الأول والثالث أن لا تحار العين في العين هو الصحيح والمراد بالثالث وقت الغروب
(قوله والثاني عند استوائها) وعلامته أن يمنع الظل عن القصر ولا يأخذ في الطول فإذا
صادف أنه شرع في ذلك الوقت بضرر قضاء أو قبله وقارن هذا الجزء اللطيف شيئا من الصلاة
قبل القعود قدر الشاهد فحدث (قوله وان تغرب موتانا) أي فيها (قوله وعند زوالها) أي
قرب زوالها وهو وقت الاستواء فالمراد عند استوائها حتى تزول (قوله وحين تضيق للغروب)
معنى تضيق قبل وهو بالثلاثة الفوقية والاضاد المجهدة المفتوحين وبالباية التعنية المشددة وأصله
تتضيق فحذفت إحدى التامين تخفيفا (قوله والمراد الخ) وجهه أبو داود على المعنى الحقيقي
والنهي ليس لانهما في الوقت بل هو وقت كسائر الأوقات انما النقص في أداء الأركان
لاستلزام فعلها فيه التشبه بعبادة الكفار وليس هذا كترك واجب فيها فإنه لا يؤثر نقصا
في الأركان ولا كالصلاة في أرض الغير لأن اتصال الفعل بالزمان أشد بخلاف المكان (قوله
وقد فسر) أي هذا المراد بالسنة والراوى واحد (قوله بطلت) وعن أبي يوسف لا تبطل ولكن
يصبر حتى إذا ارتفعت الشمس أتم سجوى - عر كشف الأصول ذكره السيد وروى عن أبي
يوسف أيضا جواز الفجر إذا لم يكن تأخيرها إلى الطلوع قصدا (قوله وعلى أنها تنقلب نفلا الخ)
هو قول الامام وأبي يوسف رضي الله عنهم ما كافي البرهان قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم والدعاء والتسبيح في الأوقات المكروهة أفضل من قراءة القرآن ولعله لأن القراءة ركن
الصلاة وهي مكروهة فالأولى تركها ما كان ركنها بغير (قوله مع الكراهة) أي الحرمة لما
عرف من أن النهي الظني الثبوت الغير المحضوف عن مقتضاه يفيد ذكره التحريم كما في الخ
وفي البحر عن التهمة الأفضل أن يصلي على جنازة حضرت في تلك الأوقات ولا يؤخرها بل في
الايضاح والتبيين التأخير مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم لم ثلاث لا يؤخرن جنازة أنت ودين
وجدت ما يقتضيه وبكر وجدلها كفه (قوله في ظاهر الرواية) لا كما ظنه بعضهم فنفاه قاله
في الشرح وقد علمت ما في البحر عن التهمة وما في الايضاح والتبيين (قوله بجنازة الخ) قال في
البحر وظاهر التسوية بين صلاة الجنائز وسجدة التلاوة أنه لو حضرت الجنائز في غير وقت
مكروه فأخرها حتى صلى في الوقت المكروه فأنها لا تصح وتجب أعادتها كسجدة التلاوة وذكر
الاسيحاوي أن صلاة الجنائز تجوز مع الكراهة ولا يعيدها بخلاف سجدة التلاوة (قوله ونافله)
شرع فيها فان أداها واجب بسبب الشروع فيها (قوله فيقطع ويقضى في كامل) ظاهره أنه على
على سبيل الوجوب لأنه في مقابلة الكراهة التحريمية (قوله لبقائه) به وهو الجزء الخ) أي
والسبب يثبت بحسب ثبوت السبب ان كان كاملا فكامل وان كان ناقصا ناقص (قوله مع
الكراهة للتأخير) وأما الفعل فلا يكره لعدم استقامة اثبات الكراهة للشيء مع كونه مأمورا
به وتطير القضاء لا يكره فعله بعد الوقت وانما يحرم تفويته كما في الدرر وقبل الأدا مكروه أيضا

وأيد في البحر بالنقل والاستدلال فان قلت لم لا يجوز فجر يومه كما جاز عصر يومه أجاب عنه
صدر الشريعة بأنه ذكر في الأصول أن الجزء المقارن للاداء هو السبب لوجوب الصلاة وآخر
وقت العصر ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فاذا آذاه كما وجب فاذا اعترض
الفساد بالغروب لا تفسد لانه وقت كمال والفجر كله وقت كامل لان الشمس لا تغرب قبل وقت
طلوعها فوجب كمالا فاذا اعترض الفساد بالطلوع ففسد لان وقت الطلوع وقت ناقص
فلم يؤت بها كما وجبت وقوله الفساد أي ما شأنه الفساد وقوله بالغروب المراد به حال السقوط
وقوله لانه وقت كمال أي الغروب به في تمامه ففيه استخدام فان قيل هذا تعليل في مقابلة النص
وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه الشيخان والطحاوي
أجيب بأنه لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين حديث النهي عن الصلاة في الاوقات
الثلاثة رجحنا الى القياس كما هو حكم التعارض فرجح القياس بحكم حديث الشيخين في صلاة
العصر ورجح حكم الحديث الناهي في صلاة الفجر ورجح المجمع انما هو عند عدم
ورود القياس أما عندنا فالمرجح على أنه اجاب في الاسرار بأن حديث النهي متأخر لانه
أبدا يطرأ على الأصل الثابت ولان الصلاة رضى الله عنهم علمت به فعلم أنه لاحق (قوله لالذات
الوقت) فانه وقت كسائر الاوقات انما النقص في أدائها لان المكان المستلزم فعلها فيه التسمية
بعبادة الكفار فتح (قوله بخلاف عصر مضى الخ) جواب سؤال حاصله ينبغي أن يجوز زهد
الاصفرار قضاء عصر أمس من لالذات الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب ناقصا فاذا
قضاء في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد آذاه كما وجب (قوله يكره فيها النافلة كراهة تحريم)
فيجب قطعها والاداء في كمال في ظاهر الرواية وقيل لا يصح التنفل فيها كالفرائض لان الدليل
يفيد المنع مطلقا دون عدم الصحة في البعض بخصوصه (قوله والسنة الرواتب) كأن يصلي
سنة الفجر وقت الطلوع ولا يظهر في غيرها لان وقت الاستواء والغروب ليس فيهما سنة روايت
وان كان الفرض قضاء فلا سنة له ولو أطلق السن ليشمل الكسوف لكان أولى (قوله وقال
أبو يوسف الخ) قوام الكمال وفي الحاوي القدسي وعليه الفتوى (قوله لانه استثنى في حديث
عقبة) الوارد في الاوقات المنهية وقد تقدم والمراد أنه ورد في بعض طرقه استثناء يوم الجمعة
من المنهيات ولها ما أنها زيادة غريبة فلا يعتد بها (قوله ويكره التنفل بعد طلوع الفجر)
أي قصد احق لو شرع في التنفل قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر فالاصح انه لا يقوم عن سنة الفجر
ولا يقطع لانه الشروع فيه كان لا عن قصد اه سيد عن الزيلعي ومثل النافلة في هذا الحكم
ما وجب بإيجاب العبد ويقال له الواجب لغيره كالمنذور وركعتي الطواف وقضاء نفل افسده
أما الواجب لغيره وهو ما كان بإيجاب الله تعالى ولا مدخل للعبد فيه سواء كان مقصودا لنفسه
كخاتمة الكفار وموافقة الأبرار في سجود التلاوة أو كان مقصودا لغيره كقضاء حق الميت
في صلاة الجنائز فلا كراهة فيه ومثل ما ذكر بعد صلاته أي الفجر وبعد صلاة العصر (قوله
شاهدكم) أي حاضركم قاله السيد (قوله ولذا تخفف الخ) المنقول عنه صلى الله عليه وسلم
انه كان يقرأ فيهما الكافرون والاخلاص وروى عن بعض الاكابر كالفرازي أن من واطب

لالذات الوقت بخلاف
عصر مضى لزومه كمالا
بجروج وقته فلا يؤدى في
ناقص (والاوقات الثلاثة)
المدكورة (يكره فيها النافلة)
كراهة تحريم ولو كان لها
سبب كالمنذور وركعتي
الطواف) وركعتي الوضوء
وتحمة المسجد والسنتين
الرواتب وفي مكة وقال أبو
يوسف لا يكره النافلة حال
الاستواء يوم الجمعة لانه
استثنى في حديث عقبة
(ويكره التنفل بعد طلوع
الفجر) أكثر من سنته قبل
اداء الفرض لقوله صلى الله
عليه وسلم لم يبلغ شاهدكم
غائبكم إلا الصلاة بعد الصبح
الاربعين وليكون جميع
الوقت مشغولا بالفرض
حكما ولذا تخفف قراءة سنة
الفجر (و) يكره التنفل

على قراءة المشرح في الاولى منها وألم تركيف في الثانية كفى شر الاعداء وشر الالم (قوله
 بعد صلاته) أي فرض الصبح ولو سنة سواء تركها بعدراً أو بدونه (قوله وبعد صلاة فرض
 العصر) ولو المجموعة بعرفة كما نقله الكمال عن بعضهم ونقله الزاهد في القضية عن مجدا الأئمة
 وظهير الدين المرغيناني (قوله وهو جعل الوقت) الضمير يرجع الى المعنى الذي في غير الوقت
 (قوله كالمشغول فيه) الاولى حذف فيه وقوله ولو حكماً مرتبط بقوله جعل بمعنى ان الشارع
 جعل في الحكم كالمشغول حقيقة (قوله وهو أفضل) أي الشغل الحكمي بالفرض أولى
 من الشغل الحقيقي بالنفل (قوله فلا يظهر في حق فرض) أي اذا علمت أن الاولوية انما هي
 بالنظر الى النفل فلا يظهر الخ (قوله وهو المقادير الممتن) فان المصنف قيد بالنفل
 وفهمه أن الفرض لا يكره أدائه في هذه الاوقات الثلاثة (قوله ويكره التنفل قبل صلاة
 المغرب) لأن في الاشتغال بذلك تأخير المستحب تعجيله المكره تأخير الإيسر وقولهم
 التأخير قبله لا يكره حله الكمال على ما هو الاقل من الركعتين مما لا يبعد تأخيراً وهو خلاف
 ما يجنبه هنا من أن التأخير بقدر ركعتين خفيفةتين لا يكره ويؤيد الا قول ابن عمر رضي الله
 عنهما ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بل قال الضحى انهما جادة
 (قوله بمعنى الاذان والاقامة) فهو من باب التغليب أو المراد بالاذان المعنى اللغوي فان في
 الاقامة اعلاما (قوله ويكره التنفل عند خروج الخطيب) وهذا الفريضة الفاتحة
 لصاحب ترتيب كما في الدرر فلو شرع قبل خروج الامام ثم خرج لا يقطعها لعدم قصد ذلك بل يتها
 ركعتين ان كانت نفلاً وأربعاً ان كانت سنة الجمعة على الاصح لكنه يخفف فيها (قوله عند
 خروج الخطيب من خلوته) أو قيامه للصعود ان لم تكن له خلوة أفاده في الشرح ويمكن
 الاستغناء عن هذه الزيادة بقوله وظهوره فان في قيامه ظهوراً قال بعض الخذاق ان قلت هذا
 لا يناسب خطبة النكاح وختم القرآن قلت المراد من خروجه ما يمتد به من ذلك اهـ (قوله
 حتى يفرغ من الصلاة) أي ان كان بعد صلاة والا فبعد فراغه منها وانما حرم التنفل
 حينئذ لان الاستماع فرض والامر بالمعروف في وقتها حرام لرواية الصحيحين اذا قلت اصاحبك
 نصت والامام يخطب فقد لغوت فكيف بالنفل واليه أشار المؤلف بقوله اللهم عن (قوله
 والكسوف) هو على قول الامام الشافعي والاستسقاء على قول الاصحاب يرضى الله تعالى
 عنهم فانه في الشرح وما في القضية من انه لا يكره الكلام في خطبة الجمعة ضيف (قوله
 ويكره عند الاقامة لكل فريضة) لما في كتاب الصلاة من الاصل سئل في المؤذن ياخذ في
 الاقامة أ يكره أن يتطوع قال نعم الا ركعتي الفجر اهـ وقد ظهر أن المراد بالاقامة هنا اقامة
 المؤذن لا الشروع وهذا بخلاف الاقامة المذكورة في ادراك الفريضة فان المراد بها
 الشروع في الصلاة كما صرحوا به هناك والحاصل أن صلى السنة أو النافلة ان كان قبل
 اقامة المؤذن فله أن يأتي بها في أي موضع شاء من المسجد أو غيره الا في الطريق وان كان رقت
 الاقامة يكره له التطوع بغير سنة الفجر على قول العامة وكذا يأتي بها بعد شروعه اذا علم أنه
 يدرك ولو في تشهد الفرض عند أتمتنا الثلاثة خلافاً من حكى خلاف محمد فيها وبناء على خلافه
 في صلاة الجمعة وهو لا يصح لوجود الفارق لان المدار في الجمعة على ادراك الجمعة وفي الفجر على

(بعد صلاته) أي فرض الصبح
 (و) يكره التنفل (بعد صلاة)
 فرض (العصر) وان لم تنفيل
 الشمس لقوله عليه السلام
 لا صلاة بعد صلاة العصر
 حتى تغرب الشمس ولا صلاة
 بعد صلاة الفجر حتى تطلع
 الشمس رواه الشيخان
 والنهي بمعنى في غير الوقت
 وهو جعل الوقت كالمشغول
 فيه بفرض الوقت حكماً
 وهو أفضل من النفل
 الحقيقي فلا يظهر في حق
 فرض يقضيه وهو المقادير
 بمفهوم الممتن (و) يكره
 التنفل (قبل صلاة المغرب)
 لقوله صلى الله عليه وسلم بين
 كل أدنين صلاة ان شاء الا
 المغرب قال الخطابي يعني
 الاذان والاقامة (و) يكره
 التنفل (عند خروج الخطيب)
 من خلوته وظهوره (حتى
 يفرغ من الصلاة) للنهي
 عنه سواء فيه خطبة الجمعة
 والعبد والحج والنكاح
 والختم والكسوف والاستسقاء
 (و) يكره (عند الاقامة)
 لكل فريضة

(الاسنة الفجر) اذا أمن
فوت الجماعة (و) يكره
التنفل (قبل) صلاة
(العيد ولو) تنفل (في المنزل
(و) كذا (بعده) أي العيد
(في المسجد) أي مصلى
العيد لا في المنزل في اختيار
الجهو ولأنه صلى الله عليه
وسلم كان لا يصلي قبل العيد
شيئا فاذا رجع الى منزله صلى
ركعتين (و) يكره التنفل
(بين الجمع في) جمع (عرفة)
ولو بسنة الظهر (و) جمع
(من دلفة) ولو بسنة المغرب
على الصحيح لأنه صلى الله
عليه وسلم لم يطقوع بينهما
(و) يكره (عند ضيق وقت
المكتوبة) لتقويته الفرض
عن وقته (و) يكره التنفل
كالفرض حال (مدافعة)
أحد (الاخمين) البول
والقائط وكذا الرجح
(و) وقت (حضور طعام
تتوقه نفسه و) عند حضور
كل (ما يشغل البال) عن
استحضار عظمة الله تعالى
والقيام بحق خدمته (ويحذر
بالشروع) في الصلاة بلا
ضرورة لادخال النقص
في المؤدى والله الموفق عنه

• (باب الاذان) •

لما ذكر الاوقات السقي هي
أسباب ظاهرة واعلام على
نعمه الله تعالى

ادراك فضلها (قوله الاسنة الفجر اذا أمن فوت الجماعة) انما خصت سنة الفجر لانها
فضيلة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وروى صلوهما وان
طردتكم الجبل أو ان قمح الرغائب ولكن لما كانت للجماعة فضيلة أيضا يعمل بها بشدة
الامكان عند التعارض فان خشي فوت الجماعة دخل مع الامام لانه لما تذر احرازا عما يحجز
أنفاهما وهو الجماعة لانه ان ورد الوعد في سنة الفجر لم يرد الوعد بدبر كها وقد ورد الوعد
والوعد في الجماعة فمنه صلى الله عليه وسلم لم يد الله مع الجماعة من شد في النار وسئل ابن
عباس عن رجل يقوم بالليل ويصوم بالنهار ولا يحضر الجماعة قال هو في النار وأيضا الجماعة
مكاملة ذاتية والسنة مكاملة خارجية واعلم أن السنة في السن التي قبل الفرائض أن يأتي بها
في سنة أو عند باب المسجد وان لم يكن في المسجد المصطفى أن كان الامام في الشورى وبالعكس
وان كان المسجد واحد انقلب اسطوانة أو نحو ذلك أو في آخر المسجد بعيدا عن الصفوف في
ناحية منه ويكره ان يصلي بمخالط الصف مخالفة الجماعة أو خلف الصف من غير حائل والاول
أشد كراهة وأما التي بعد ما لا فضل فعلها في المنزل الا اذا خاف الاشتغال عنها لذهب الى
البيت فيأتي في المسجد في أي موضع شاء ولو في مكانه الذي صلى فيه الفرض والاول أن
يتقضى عنه ويكره للامام أن يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفرض كما في البحر والسكاف (قوله
أي مصلى العيد) سواء كان مسجد الجماعة أو المعتد الصلاة العيد فقط (قوله كان لا يصلي قبل
العيد شيا) وجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحصر على الزواجر ما أمكن فقدم
فعله يدل على الكراهة اذ لو لاها الفعل ولو مرة يبالا لباحة كما في الحاشي (قوله في جمع عرفة)
الاول حذف احدي الكلمتين لفظ في أو جمع (قوله لتقويته الفرض الخ) أي لما ليس
بفرض فيترك ما عليه ويفعل ما ليس عليه وهذا ليس من فعل العقلاء بل اذا كان الوقت الذي
بعد وقت فساد كوقت الطلوع فانه يترك الواجبات ويقتصر على أدنى ما يجوز به الصلاة كما
في المجتبى (قوله حال مدافعة أحد الاخمين) أي الحصر بأحد ما والمقابلة على غير بابها
أو هي على بابها لانها تندفع للخروج وهو يدفعها لادخل (قوله تتوقه نفسه) أي نشاق اليه
فان فيه شغلا والكراهة ان لم يضق الوقت والاقدمه ولا كراهة عند ذلك (قوله وعند
حضور كل الخ) من عطف العام (تمة) مما يتصل بالمكروهات كراهة الكلام بهد
الفجر الى أن يصلي الاخير وفي ابطال السنة اذا فصل به كلام ولا بأس بالمشي لحاجته بعد
الصلاة وقبل يكره الى طلوع الشمس وقبل الى ارتفاعها واتمامها والعشاء فأباحه قوم وحظوه
آخرون وكان صلى الله عليه وسلم يكره اليوم قبلها والحديث بعدها والمراد به ما ليس بخير وانما
ينصق الخبر في كلام هو عبادة اذ المباح لا خير فيه كالأثم فيه فيكره في هذه الاوقات نقله السيد
عن النهر (قوله لادخال النقص في المؤدى) المراد به فعل العبادات ولو نقلت لا مقابل القضاء
والله أعلم

• (باب الاذان) •

(قوله واعلام على نعمة الله تعالى) بفتح الهمزة جمع علم بمعنى علامة أو بكسر ها أي معانة
وأذان اعلام والمراد بالمبالغة ويؤيد الاول التعبير بهلى والمراد بنعمة الله تعالى الصلاة

أو الإيجاب فالعطف للتفسير وكل منهما نعمة لما يترتب عليه من الثواب (قوله الذي هو
اعلام) بكسر الهمزة وقوله بدخولها أي الاوقات (قوله لقربه) وذلك لان العلامة
معمولة به لم يسم بها السبب فهي متأخرة عنه (قوله في حق الخواص) أي العلماء فانهم يطرون
الاوقات بالعلامات الشرعية من بلوغ الظل المثل وغروب الشفق وطلوع الفجر قال بعضهم
حقيق بالمسلم أن يتنبه بالوقت فان لم ينبه الوقت فينبه الاذان أي فقدم ما اختص بالخواص
لشرف مرتبتهم (قوله وتسميته) المراد به القطة فانه يتكلم فيه من جهة اشتقاقه (قوله
وانضالته) أي على الامامة (قوله وسببه) أي بقاء (قوله فثبوتها بالكتاب) قال تعالى
واذا ناديتهم الى الصلاة الآية يا أيها الذين آمنوا اذنوا للصلاة فمن يوم الجمعة وقصد الانتهاء
في الاولى والاختصاص في الثانية أو أن أحد الجارين يعني الآخر (قوله والسنة) هو
ماساقي (قوله لانه من باب التفعيل) لوجه هذا التعليل ولو قال من باب التعميل ليقصد
أنه اسم مصدر لاذن المشتد لكان أولى وهو في الاصل مصدر أذن أي أعلم ثم صار اسما للتأذين
فان فعلا لا يفتح يأتي اسما للتفعيل مثل ودع وداعا وسلم سلاما وكلاما وجهازا وزوج
زواجا والحاصل أن لفظ الاذان مصدر أذن كعلم وضرب كفا في الصحاح أي مما عاوا اسم للتأذين
قياسا والمثناة بكسر الميم وسكون الهمزة المتارة ويجوز تخفيف الهمزة كفا في المصباح وهي
محل التأذين ويقال لها متارة والجمع منابر بالياء التحتية وأقول من أحدثها بالمساجد سلمة بن
خلف الصحابي رضي الله تعالى عنه وكان أميرا على مصر في زمن معاوية وكان ينادي بآتي بسمر
لا طول بيت حول المسجد لامرأة من بني النجار يؤذن عليه (قوله عندنا الامامة أفضل منه)
وكذا الاقامة أفضل منه كما في التنوير وذلك لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الامامة
وكذا الخلفاء الراشدون من بعده وقول عمر رضي الله تعالى عنه لولا الخلافة لاذنت لابن ستم
تفضيله عليها بل مراده لاذنت مع الامامة لا مع تركها فيفيد أن الافضل كون الامام هو المؤذن
وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رضي الله عنه كذا في فتح القدير انتهى من الشرح (قوله
الاعلام) أي مطلقا (قوله اعلام مخصوص) أي بوقت الصلاة ولا يختص بأول الوقت
بل قد يؤخر عنه مع صلاة يندب تأخيرها وهذا تعريف للغالب فلا يرد أذان الفاتية وبين
بدي الخياط يوم الجمعة ولم يكن الا هو حتى احدث عثمان رضي الله عنه الاذان الاول على
دار بسوق المدينة مرتفعة يقال لها الزوراء (قوله وسبب مشروعيته مشاوره الصحابة الخ)
السبب الاصل حصول المشقة بسبب عدم ضبط وقت صلاته عليه الصلاة والسلام وذلك
أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة ويجلها أخرى وبعض الصحابة
كان ينادرهم على الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيفوت به بعض مقاصدهم وبعضهم
يشغل ذلك عن المبادرة لظن التأخير فنشاوروا في أن يصبروا علامة يعرفون بها وقت صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم لثلاثتهم الجماعة فقال بعضهم يضرب الناقوس فقال صلى الله
عليه وسلم هو النصارى وقال بعضهم الشبورة هو البوق فقال صلى الله عليه وسلم هو لليرود
وقال بعضهم يضرب الدف فقال صلى الله عليه وسلم هو لليروم وقال بعضهم نوقد نار فقال
صلى الله عليه وسلم ذلك للمجوس وقال بعضهم تنصب راية فاذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضا

وايجابه الغيبي ذكر الاذان
الذي هو اعلام بدخولها
وقدم السبب على العلامة
لقربه ولان الاوقات اعلام
في حق الخواص والاذان
اعلام في حق العوام والكلام
فيه من جهة ثبوتها وتسميتها
وانضالته وتفسيره لفظة
وشريعته وسبب مشروعيته
وسببه ونشرطه وحكمه
وركنه وصفته وكيفية
ومحل شرع فيه ووقته وما
يطالب من سامعه وما اعتد
من الثواب لاداعله فثبوتها
بالكتاب والسنة وتسميتها
أذانا لانه من باب التفعيل
واختلف في أفضلته عندنا
الامامة أفضل منه ومعناه
لغة الاعلام وشريعة اعلام
مخصوص وسبب مشروعيته
مشاورة الصحابة في علامة
يعرفون بها وقت الصلاة
مع النبي صلى الله عليه وسلم

فلم يحجبه صلى الله عليه وسلم ذلك فلم تتفق آراؤهم على شيء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مهتما قال عبد الله بن زيد فبنت مهتما باهتقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فبينما أنا بين الناس
 واليقظان إذا ناني أت وعليه ثوبان أخضران فقام على جذوعنا أي قطعة حائط ويده
 نائوس فقلت أتبعني هذا فقال ما تمنع به فقلت نضرب به عنده صلاتنا فقال أفلا أدلك على
 ما هو خير منه فقلت بلى فاستقبل القبلة قائما وقال الله أكبر حتى ختم الأذان ثم مكث هنيهة
 ثم قام فقال مثل مقالته الأولى وقال في آخره قد قامت الصلاة مرتين قال عبد الله بن زيد فضبت
 الحرس رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فقال رؤيا حق ألقها على بلال فإنه أندى منك
 صوتا فالقيتها عليه فقام على أعلى سطح بالمدينة فجعل يؤذن فسمعهم عمر رضي الله عنه وهو في
 بيته فاقبل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أزاريه رول فقال يا رسول الله والذي بعثك
 بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأي إلا أنه سبقتني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقله الحمد
 وأنه لا ثبت وروى أن سبعة من الصحابة رأوا تلك الرؤيا في تلك الليلة واختلف في هذا الملك
 فقيل جبريل وقيل غيره وثبت الأذان بأمره صلى الله عليه وسلم وأما الرؤيا فبب على أنه يحتمل
 مقارنة الوحي لها أو يؤيده ما روى أن عمر لما رأى الأذان جاء ليخبر به النبي صلى الله عليه وسلم
 فوجد الوحي قد سبقه بذلك وقيل انما ثبت بتعليم جبريل ليلة الأسراء حين صلى عليه الصلاة
 والسلام بالأنبياء والملائكة اماما وانما لم يعمل به صلى الله عليه وسلم إلا بعد هذه الرؤيا لظن
 أن ذلك مخصوص بتلك الصلاة وهو كالأقامة من خصائص هذه الأمة وما يروى أن آدم لما نزل
 الأرض استوحش فنأدى جبريل بالأذان لا ينافي الخصوصية لأن المراد خصوصية الصلاة
 وفي الدرر المنبقة أول من أحدث أذان اثنين معا بنو أمية وأول ما زيدت الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم بعد الأذان على المنارة في زمن حاجي بن الأشرف شعبان بن حسين بن محمد بن
 قلاوون بأمر المحتسب نجم الدين الطنيدى وذلك في شعبان سنة إحدى وتسعين وسبعمائة
 كذا في الأوائل للسيوطي والصواب من الأقوال أنهم أبدعوا سنة وكذا تسبيح المؤذنين في
 الثالث الأخير من الليل وحكي بعض المسالك فيه خلافا وان بعضهم منع ذلك أفاده في النهر
 (قوله وشرع في السنة الأولى) على الرابع وقبل ذلك كانوا يصلون بالمناداة في الطارق الصلاة
 الصلاة أو الصلاة جامعة فيجتمع الناس فلما صرفت القبلة أمر بالأذان (قوله في المدينة
 المنورة) بيان لمحل مشروعيته (قوله وسببه) أي البقائي كما سبق (قوله ومنه) أي
 من شروطه أي شروطه (قوله صيغته) أي حسن الصوت عاليا روى أن عمر بن عبد
 العزيز رضي الله عنه قال يؤذن اذن حسنا والافاعتزنا (قوله لزوم اجابته) أي وجوبها
 وقيل سنة وقوله بالفعل ضعيف وفيه حرج والمعتمد بواجبة بالقول فقط (قوله والقول)
 الواو بمعنى أو وهي لحكاية الخلاف (قوله أوقات الصلاة) أي أصلا واستحبابا (قوله
 ولو قضا) فيه أن القضاء لا وقت له اللهم إلا أن يراد بالوقت وقت الفعل (قوله ويطلب الخ)
 مستغنى عنه بقوله وحكمه الخ وانما ذكره بيانا لقوله أولا وما يطلب من سامعه (قوله كالفعل)
 قد علمت ما فيه (قوله فليس بواجب على الأصح) وقيل أنه واجب لقول محمد لواجمع أهل
 بلدة على تركه فانهم ولو تركوا واحد ضربته وجلسه قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان

وشرع في السنة الأولى من
 الهجرة وقيل في الثانية في
 المدينة المنورة وسببه دخول
 الوقت وهو شرط له ومنه
 كونه باللفظ العربي على
 الصحيح من عاقل وشرط كماله
 كون المؤذن صالحا عالما
 بالوقت طاهرا متفقا لأحوال
 الناس زاجرا من تخلف
 عن الجماعة صيغته كان
 من تقع مستقبلا وحكمه
 لزوم اجابته بالفعل والقول
 وركنه الانشائا الخصوصية
 وصفته سنة مؤكدة وكيفية
 الترسل ووقته أوقات الصلاة
 ولو قضا ويطلب من سامعه
 الاجابة بالقول كالفعل
 وسنذكر بيان ألفاظه
 ومعانيها ونوابه (سن الأذان)
 فليس بواجب على الأصح

لان السنة المؤكدة لها حكم الواجب في حقوق الاثم بالترك وان كان الاثم موقفاً ولا بالتسكين
 ان محمد لا يخص الحكم المذكور بالواجب بل هو في سائر السنن فلا دليل فيه على الوجوب
 والسنة نوعان سنة هدى كالاذان والاقامة وتر كها يوجب الاساءة وسنة زائدة وتر كها
 لا يوجبها كسنة النبي صلى الله عليه وسلم في قعوده وقبائه ولبسه واكله وشربه ونحو ذلك كما
 في السراج ولكن الاولى فعلها لقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة (قوله
 اهدم تعليمه الاعرابي) التمهيد للاذان من اضافة المصدر الى مفعوله الاول والفاعل هو صلى
 الله عليه وسلم يعني انه لما علم الاعرابي كيف يصلي لم يذكر له الاذان (قوله سنة مؤكدة)
 بالنصب مفعول السن مبين للنوع وقوله وكذا الاقامة مبتدأ وخبر بالنظر للشرح ومطوف على
 الاذان من عطف المفردات بالنظر الى المتن (قوله اقول النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث
 قاصر على الاذان (قوله على الصحيح) وقيل هو لهما لان الوقت لهما (قوله ولا يصلي
 الفرائض منفردا) اتيان المنفرد به على سبيل الافضلية فلا يسن في حقه مؤكدا والمكروه
 ترك الاذان والاقامة معاً حتى لو ترك الاذان وأتى بالاقامة لا يكره كما في البحر (قوله فانه يصلي
 خلفه الخ) أخرجه عبد الرزاق عن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا كان الرجل بارض طائف الصلاة فليتوضأ فان لم يجد ماء فليستيم فان أقام صلى معه لم يكن
 وان أذن وأقام صلى معه من جنود الله ما لا يرى طرفاه (قوله وترها للنساء) اعلم أن الاذان
 والاقامة من سنن الجماعة المستحبة فلا يندب ان الجماعة النساء والعبيد والعراة لان جماعة من غير
 مشروعة كما في البحر وكذا جماعة المعذورين يوم الجمعة للظهور في المصروفان أدائهم ما مكرره
 كما في الحلبي (قوله من كراهتم ما هن) لان معنى حالهن على الستر ورفع صوتهن حرام
 والغالب أن الاقامة تكون برفع صوت الاثني اقل من صوت الاذان (قوله يكبر في اربعة
 أو بعاً) بصوتين وكبر اتماعني اعظم أو اقدم وقيل بمعنى عظيم فافعل التفضيل ليس على باب
 كقوله تعالى وهو اهلون عليه اي هين وانما عبر بأهلون تقريرا لقول المخاطبين اذا اعادة
 عندهم أسهل من الابتداء (قوله وروى الحسن مرتين) وهو رواية عن أبي يوسف وبه قال
 مالك (قوله ويجزم الراي في التكبير) كان أبو العباس المبردي يقول سمع الاذان موقوفاً
 مقاطعة كقولهم حي على الصلاة حي على الفلاح والاصل فيه الله اكبر الله اكبر يتسكين الراي
 فترات فتحة الالف من اسم الله الى الراي وهذا يقتضي تعيين التكبير في الراي الثانية وكذا
 الاولى غير أنه تنقل فتحة الالف اليها والتحقيق أن الراي الاخيرة ساكنة لا محالة وهو مخير فيها
 قبلها بين التضم والفتح فخلصا من الساكنين اذ لا يتعين الفتح في ذلك كما لا يخفى ولفظ الجلالة
 صر فوع في جميع الحالات أفاده بعض الافاضل (قوله ويسكن كلمات الاذان) يعني للوقف
 والاولى ذكره (قوله في الاذان حقيقة) اي الوقف الذي لاجله السكون حقيقة في الاذان
 لاجل الترسل فيه (قوله وينوي الوقف في الاقامة) لانه لم يتف حقيقته لان المطلوب فيها
 الحدراً أفاده في الشرح (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) عليه لقوله وبه كان المخارباتي
 بالشهادتين كل واحد منين يفصل بينهما ما بسكنة وهكذا الخ ويأتي حي على الصلاة وهو
 المقصود من الاذان لان المراد بنداؤهم الى الصلاة بل هو الاذان في الحقيقة الا انه سمي بالجموع

اهدم تعليمه الاعرابي (و) كذا
 (الاقامة سنة مؤكدة)
 في قوة الواجب لقول النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا
 حضرت الصلاة فليؤذن
 لكم أحدكم وليؤمكم
 أكبركم وللا مداومة عليهما
 (للفرائض) ومنها الجمعة
 فلا يؤذن له بعد واستبقاء
 وجنارته وتر فلا يقع اذان
 العشاء للوتر على الصحيح
 (ولو) صلى الفرائض
 (منفردا) بفلاة فانه يصلي
 خلفه جنود من جنود الله
 (أداء) كان (أو قضاء) مقرا
 (أو حضرا) كما فعله النبي
 صلى الله عليه وسلم (للرجال
 وكرها) أي الاذان والاقامة
 (للنساء) لما روى عن ابن
 عمر من كراهتم ما هن
 (و) أشار الى ضبط ألفاظه
 بقوله (يكبر في اربعة أو بعاً)
 في ظاهر الرواية وروى الحسن
 مرتين ويجزم الراي في التكبير
 ويسكن كلمات الاذان
 والاقامة في الاذان حقيقة
 وينوي الوقف في الاقامة
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 الاذان جزم والاقامة جزم
 والتكبير جزم أي لا افتتاح
 الصلاة

(و يثنى تكبيرا آخره) عودا للتعظيم (كفا في ألفاظه) وحكمة التكرير تعظيم شأن الصلاة في نفس السامعين (ولا ترجع في) كلفتي
(الشهدين) لأن بلا لارضى الله عنه لم يرجع وهو أن ينقص صوته بالشهادتين ثم (١٢٧) يرجع في رفعه بهما (والاقامة مثله) لافعل الملك

النازل (ويزيد) المؤذن
(بعد فلاح الفجر) قوله
(الصلاة خير من النوم)
يكبرها (مرتين) لأن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر به
بالارضى الله عنه وخص
به الفجر لأنه وقت نوم
وعقله (و) يزيد (بعد فلاح
الاقامة قد قامت الصلاة)
ويكررها (مرتين) كما فعله
الملك (و) يترسل
(في الاذان) بالفصل بسكتة
بين كل كلمتين (ويسرع)
أي يحذر (في الاقامة)
للاهرجهما في السنة (ولا
يجزى) الاذان (بالفارسية)
المراد غير العربي (وان علم
أنه اذان في الاظهر) لو روده
بلسان عربي في اذان الملك
النازل (ويستحب أن يكون
المؤذن صالحا) أي متقيا
لأنه أمين في الدين (عالما
بالسنة) في الاذان (و) عالما
بدخول (اوقات الصلاة)
لتحجج العبادة (و) أن يكون
(على وضوء) لقوله صلى الله
عليه وسلم لا يؤذن الا متوضي
(مستقبل القبلة) كما فعله
الملك النازل (الأن يكون
راكبا) لضرورة سفره ووحل
ويكره في الحضر راكبا في ظاهر
الرواية (و) يستحب أن يجعل
(اصبعيه في أذنيه) لقوله صلى
الله عليه وسلم لا يلال رضى الله
عنه اجعل اصبعيك في أذنيك

أذا ناجازت السنة لكل باسم الجزء لحصول المقصود بذلك وهو الاعلام بدخول الوقت وسميت
الاقامة بالاجل قد قامت كفا في التبيين وهي هنا في أقبلوا لأنه هو الذي يتعدى بهلى ومعنى
حتى على الفلاح أقبلوا على ما فيه فلا يحكم ونجاتكم وهي الصلاة أو أقبلوا على الصلاة فاجلا
وعلى الفلاح آجلا قالوا وليس في كلام العرب كلمة أجمع للخير من لفظ الفلاح ويقرب منه
التصحيح ذكره النووي في شرح مسلم (قوله عودا للتعظيم) هذا بيان حكمة إعادة التكبير
وحكمة تكريره ذكرها بعد (قوله تعظيم شأن الصلاة) وليكون أدعى الى المسارعة الى
الطاعة والاجابة (قوله لأن بلا لم يرجع) في جميع الحالات وكذا ابن ام مكتوم وقال
الشافعي انه سنة لترجيع أبي محذورة بأمره صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه كان يعلم ما فظنه
ترجيها وبأن أبا محذورة كان مؤذنا بمكة وكان حديث عهد بالاسلام فأخفى كلفتي الشهادة خبايا
من قومه فترك النبي صلى الله عليه وسلم أذنه وأمره أن يعود فيرفع صوته ليعلم أنه لا حياء من
الحق (قوله والاقامة مثله) حسا ومعنى وصفة الاما-متنى واختصاصا وسببا ولا لحن
ولا ترجع فيها (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة في الخير به
لأنه قد يكون عبادة اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة أو ترك معصية ولكونه راحة في الدنيا
والصلاة راحة في الآخرة وراحة الاخرة افضل فله في الشرح وهل يأتي به في اذان الفاتمة
محل توقف (قوله بالفصل الخ) وقيل بتطويل الكلمات كما في البحر عن عقد الفرائد وكل
ذلك مطلوب في الاذان فطول الكلمات بدون تغنى وتطريب كما في العناية (قوله بين كل
كلمتين) أي جاتين الا في التكبير الاول فان السكتة تكون بعد تكبيرتين (قوله أي يحذر)
من باب نصر ولو عكس بان حذر بالاذان وترسل بالاقامة كره قال في الفتح وهو الحق اه السنة
أن يعاد الاذان لقوات تمام المقصود منه كفا في القه-تاني وكذا الاقامة كفا في الخاتمة وهذا
على سبيل الانضباط كفا في النهر وقيل لا تعاد الاقامة لترك الحذر لعدم مشروعية تكرارها
وصحح (قوله ولا يجزى الاذان بالفارسية) الظاهر أن الاقامة مثله للعللة المذكورة (قوله
ويستحب ان يكون المؤذن صالحا) لأنه يكون على المكان المرتفع وبعض النساء في صحن الدار
والسطح وليؤذن على الاوقات لقوله صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لكم خيامكم وليؤتمكم اقرؤكم
والصالح من يكون قائما بحقوق الله تعالى وحقوق العباد ولما كان ذلك قليلا وكان المراد خلافه
بينه بقوله أي متقيا والمراد أن يكون ظاهرا عدالا (قوله بالسنة في الاذان) كترجيع التكبير
والترسل (قوله مستقبل القبلة) والاقامة مثله ولو تركه جاز لحصول المقصود وكره تنزيها
(قوله لضرورة سفر) الظاهر أن المراد به الغوى دون الشرع لما قبله بالحضر ويدل له
أنهم ابا حوا التنقل را كبا خارج المصر مطلقا فالاذان اولى أفاده بعض الافاضل (قوله
ويستحب أن يجعل اصبعيه) أي السبابتين والمراد أنهما وهوليس بسنة أصلية اذ لم يكن في
أذان الملك النازل من السماء ولم بشرع لاصول الاعلام بل للمبالغة فيه وان جعل يديه على
أذنيه فحسن (قوله لا يسمع مدى صوت المؤذن) المدى كالفق الغاية وهذا شروع في بيان
فضل فاعله وهو علة لقول المصنف وأن يجعل الخ المرفع الصوت بالاذان وفي النساء له
مثل أخرج من صلى معه اه ويخرج من قبره يؤذن والمؤذنون أطول الناس اعتنا في يوم القيامة
فانه ارفع اصوتك وقال صلى الله عليه وسلم لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة

أى أكثر الناس رجاء وقيل أكثر الناس أتباعا لأنه يتبعهم كل من يصلى بأذانهم يقال جاءنى
عنق من الناس أى جماعة وقيل تطول أعناقهم فلا يلحقهم العرق يوم القيامة وضبط بكسر
الهمزة والمعنى أنهم أشد الناس اسراعاً فى السير وورد أن المؤذن يجلس يوم القيامة على كتيب
من المسك وأنه لا يهوله الفزع الا كبروفى الضياء روى أنه صلى الله عليه وسلم أذن فى سفر بنفسه
وأقام وصلى الظهر (قوله عينا بالصلاة الخ) صححه الزيلعى وقيل يحول بهم جميعاً فى الجهتين
قال السكالى وهو الوجه قال فى النهر لأنه خطاب للقوم فبواجبههم به واختصاص المميز
بالصلاة والبسار بالفلاح تحكم بلا دليل (قوله ولو كان وحده فى الصحيح) وقال الحلو انى ان
أذن لنفسه لا يحول لأنه لا حاجة اليه (قوله لأنه سنة الاذان) ولو لم يولد أو نلوف (قوله
ويستدير فى صومعته) بأن يخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول ما يقول ثم يذهب الى الكوة
اليسرى ويفعل كذلك كما فى الدرر من غير استدبار للقبلة لأنه مكروه كما فى الفتح والصومعة
المنارة وهى فى الأصل متعبد الراحب ذكره العيني ويحول فى الإقامة اذا كان المكان متسعاً
وهو أعدل الأقوال كما فى النهر واختلاف فى أذان المغرب والظاهر أنه يؤذن فى مكان عال أيضاً
كما فى السراج ويكره أن يؤذن فى المسجد كما فى القهستانى عن النظم فان لم يكن ثمة مكان
مرتفع للاذان يؤذن فى فناء المسجد كما فى الفتح (قوله ويفصل بين الاذان والإقامة) لقوله
صلى الله عليه وسلم لبلال اجعل بين أذانك وإقامتك نفساً حتى يقضى التوضي حاجته فى مهل
وحتى يفرغ الاكل من اكل طعامه فى مهل اه والنفس بفتحين واحد الانفاس وهو
ما يخرج من الحى حال التنفس ولان المقصود بالاذان اعلام الناس بدخول الوقت ليتهيأوا
للاصلاة بالطهارة فيحضروا المسجد وبالوصل ينتفى هذا المقصود (قوله ليكرهه وصالحهما) فى
كل صلاة اجماعاً (قوله بقدر ما يحضر الملازمون) الا اذا علم بضعف مستعمل فانه ينتظر
ولا ينتظر رئيس المحلة كما فى الفتح وما فى المتن أن تأخير الإقامة وتطويل القراءة لا درال
بعض الناس حرام جداً معناه اذا كان لاجل الدنيا تأخيراً وتطويلاً يشق على الناس لانه اهانة
لأحكام الشرع والحاصل أن التأخير البسيط لا عانة على الخير غير مكروه ولا بأس أن ينتظر
الامام انتظاراً وسطاً كما فى المضمرات (قوله مع مراعاة الوقت المستحب) فلا يجوز التأخير
عنه الى المكروه مطلقاً (قوله أو قدر ثلاث خطوات) هذه رواية عن الامام وهذه الاحوال
متقاربة وعندهم ما يفصل بينهما بحجة خفيفة بقدر ما تمكن مقدته ويستقر كل عضو فى
مفصله كما فى الفصل بين الخطبتين والخلاف كما قال الحلو انى فى الافضية لا فى الجواز (قوله
ويشوب الخ) هو افسه مطاق العود الى الاعلام بعد الاعلام وشرعاً هو العود الى الاعلام
المخصوص (قوله بعد الاذان) على الاصح لا بعد الإقامة كما هو اختيار علماء الكوفة (قوله
فى جميع الاوقات) استحسنه المتأخرون وقد روى أحمد فى السنن واليزار وغيرهما باسناد حسن
موقوفاً على ابن مسعود ما رآه المساون حسناً فهو عند الله حسن ولم يكن فى زمنه صلى الله
عليه وسلم ولا فى زمن أصحابه الا ما أمر به بلال ان يجهر له فى أذان الفجر (قوله فى الاصح
ويكرهه عندهما فى غير الفجر) لأنه وقت نوم وغفلة بخلاف غيره (قوله بحسب ما تعارفه
أهلها) ولو بالتخمين لان المقصود الاعلام كما فى النهر عن الهبتى (قوله كقوله) أى المؤذن

ويستغفر له كل رطب
ويابس سمعه (و) يستحب
(ان يحول وجهه عينا
بالصلاة ويساراً بالفلاح)
ولو كان وحده فى الصحيح
لأنه سنة الاذان (ويستدير
فى صومعته) ان لم يتم الاعلام
بتحويل وجهه (ويفصل
بين الاذان والإقامة)
ليكرهه وصالحهما بقدر
ما يحضر القوم (الملازمون
للاصلاة) للاصر به (مع
مراعاة الوقت المستحب
(و) يفصل بينهما فى المغرب
بكثرة) هى (قدر قراءة
ثلاث آيات قصار) أو آية
طويلة (أو) قدر (ثلاث
خطوات) أو أربع (ويشوب)
بعد الاذان فى جميع الاوقات
لظهور التواني فى الامور
الدينية فى الاصح وتشوب
كل بلد بحسب ما تعارفه
أهلها (كقوله) أى المؤذن
(بعد الاذان الصلاة الصلاة
بامصليين)

قبل يكون المأذون هو المؤذن لأنه لا ينبغي لأحد أن يقول إن قوفه في المسم والجاء طان وقت
 الصلاة سوى المؤذن لأنه استفضل لنفسه (قوله قوموا إلى الصلاة) أي أو قوموا
 (قوله وهو التطريب) أي النغني به بحيث يؤتى إلى تغيير كلمات الأذان وكيفياتها
 بالحركات والسكنات ونقص بعض حروفها أو زيادة فيها فلا يحل فيه ولا في قراءة القرآن
 ولا يحل سماعه لأن فيه تشبها بفعل الفسقة في حال فسقهم فانهم يترغون اه من الشرح
 ببعض تغيير (قوله والخطأ في الأعراب) ويقال له لحن ويطلق اللحن على الفطنة والفهم
 لما لا يتفهم له غيره ومنه الحديث لهل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض انتهى من
 الشرح (قوله وأما تحسين الصوت بدونه) أي بدون ما ذكر من الترم والخطأ في الأعراب
 وأما التحسين للامبالاة فلا بأس به لأنه لغة أهل الجاز ومن يليهم لغة أهل البصرة الترقيق
 وعن أبي مجاهد أنه يختار تغليظ اللام بعد فتحة اوضمة والترقيق بعد الكسر وتماه
 في الكافي (قوله ويكره إقامة المحدث) لزوم الفصل بين الإقامة والصلاة لا بالاشتغال
 بالوضوء كما في العناية والسنة وصلها بالصلاة من يقيم ويروي أنها لا تكرر والاول هو المذهب كما
 في البحر والنهر (قوله وأذانه لما روينا) من قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الا متوضئ
 (قوله لما لا يجب) أي لعبادة لا يجهل بانفسه فعائد الصلاة محذوف (قوله واتبعته هذه
 الرواية) وهي رواية الحسن عن الامام كافي القهستاني عن التحفة الا ان النقص بالجنابة
 أغش كما في السراج (قوله وان صحح الخ) وهو ظاهر الرواية والمذهب كما في الدرر
 (قوله كاقامته) لأنها اقوى من الأذان كما في البحر والنهر (قوله بل لا يصح أذان صبي
 لا يعقل) لأنه لا يلتفت إلى أذانه كالمجنون ونحوه فرما ينتظر الناس الأذان المعتمد والحال
 انه معتبر في نفس الامر فيخرج الوقت وهم ينتظرون فيؤتى إلى نفويت الصلاة وفساد
 الصوم اذا كان في الفجر او الشك في صحة المؤدى او ايقاعها في وقت مكروه كما في البحر والنهر
 (قوله وقيل والذي يعقل أيضا) ظاهر الرواية صحته بدون كراهة لأنه من أعمال الجماعة كما في
 السراج والبحر (قوله لما روينا) من قوله صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لكم خياركم اه
 من الشرح (قوله لنفسه) الاولى حذفه ليعلم ما لو سكر من مباح ذكره السيد (قوله بالحقيقة)
 الباء زائدة أي لعدم تميزه حقيقة الأذان عن غيرها (قوله وأذان امرأة) قال في السراج
 لاذالم يعمدوا اذان المرأة فكانهم صلوا بغير أذان وجزم به في البحر والنهر وهذا يقيم بعدم
 الصحة ويمكن ارادته هنا لانهم قد يطلقون الكراهة على عدم الصحة كما في أذان المجنون
 والصبي الغير العاقل (قوله لانه عورة) ضعيف والمعمد انه فتنة فلا تفسد برفع صوتها صلاتها
 ومثل المرأة الخائفة المشكل (قوله وأذان فاسق) هو الخارج عن أمر الشرع بارتكاب كبيرة
 كذا في الحوى (قوله لان خبره لا يقبل الخ) فلم يوجد الاعلام المقصود الكمال (قوله
 وأذان قاعد) أي وراكب المسافر ضرورة السير ويعلم حكم أذان المضطجع بالاولى نهر
 (قوله الانفسه) لعدم الحاجة إلى الاعلام وأما الإقامة فتكره بالاقيام مطلقا (قوله
 ويكره الكلام في خلال الأذان) لأنه ذكر معظم كالخطبة والكلام محل بالتعظيم وبغير
 النظم المسنون وفي المضمرات ويكره التصريح عند الإقامة والأذان لأنه بدعة قال في البرهان

قوموا إلى الصلاة (ويكره
 التحسين) وهو التطريب
 والخطأ في الأعراب وأما
 تحسين الصوت بدونه فهو
 مطلوب (و) يكره (اقامة
 المحدث وأذانه) لما روينا وما
 فيه من الدعاء لما لا يجب
 بنفسه واتبعته هذه
 الرواية لموافقتها نص
 الحديث وان صحح عدم
 كراهة أذان المحدث
 (و) يكره (أذان الجنب)
 رواية واحدة كاقامته
 (و) يكره بل لا يصح أذان
 (صبي لا يعقل) وقيل
 والذي يعقل أيضا لما
 روينا (ومجنون) ومعتوه
 (وسكران) لنفسه وعدم تميزه
 بالحقيقة (و) أذان (امرأة)
 لأنها ان خفضت صوتها
 أخافت بالاعلام وان رفعت
 ارتكبت معصية لانه عورة
 (و) أذان (فاسق) لان خبره
 لا يقبل في الديانات (و) أذان
 (قاعد) لخالفه صفة
 الملائكة النازل الانفسه
 (و) يكره (الكلام في خلال
 الأذان)

الخطيب كذا اطلقوه ولا يخفى ان المراد اذا لم يكن له ذكره فممنعه عن الكلام او تحسين
الصوت ومن المكر وهات الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الاقامة لانه بدعة
ولو وقف في الاذان لتفخخ او سعال لا يبعد الا اذا طالت الوقفة كما في القنية (قوله ولو ورد
السلام) ولا يرد في الحال ولا بعد الفراغ ولا في نفسه على المعتمد وكذا القاري والمصلي
والخطيب واجمعوا على عدم الوجوب على متغوط ومكشوف عورة مطلقا لان السلام
عليه ما حرام وكذا لا يجب على قاصر ومدرس ولا يجب رد سلام السائل كما في القرطبي عن
القنية (قوله بالكلام فيه) أي مطلقا وقيل لا يعمد مطلقا فانها يعاد بالكلام الكثير دون
البسيط وهو الاشبه كما في البحر عن الخلاصة والكلمة والكلمات يسير كما في القهستاني
(تنبيه) اذا كان المقيم غير الامام أتمها في موضع البداءة وان كان اماما فمن أبي يوسف
ينتهي في موضعه وخبره الفقيه مطلقا وجزم به في الخلاصة وصحح ما روى عن أبي يوسف (قوله
في المصر) قيد به لان أهل السواد لا يكره لهم ذلك لانه لا جمعة على أهل كافي البحر من باب
الجمعة وقول السيدان القريني كالمصر اذا كانا معسجين فيه اذان واقامة وان لم يكن لهما
مسجد فكالمصري وعزا الى البحر ليس في محله لان صاحب البحر ذكر ما نقله السيد
في شرح قول الكزواكره تركهما للمسافر لا يصل في بيته في المصر (قوله لمن فاتتهم الجمعة) سواء
كانا هذرا أم لا قبل صلاة الجمعة او بعدا بجماعة أم لا (قوله ويؤذن للفاتحة ويقيم) لان
الاذان والاقامة من سنن الصلاة لا من سنن الوقت والقضاء يحكي الادعاء قال في الترح
والاطلاق يشمل القضاء في المسجد والبيت ولكن في المجتبى مهيأ الى الحلو ان سنة
القضاء في البيوت دون المساجد فان فيه تشو يشا وتغليظا اه قال صاحب البحر واذا كانوا
صرحوا بان الفاتحة لا تقضى في المسجد لما فيه من اظهار التكاسل في اخراج الصلاة عن
وقتها فالأخفاء بالاذان لها أولى بالمنع اه الا اذا كان التقويت لا صراعا فلا يكره في المسجد
لانتفاء العلة (قوله في الفجر الذي قضاءه الخ) عن زيد بن أسلم قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليلة بطريق مكة ووكل بلالا ان يوقظهم للصلاة فردد بلال ورقدا حتى استيقظوا
وقد طلعت عليهم الشمس وقد فرغوا فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركبوا حتى
يخرجوا من ذلك الوادي وقال ان هذا واديه شيطان فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي ثم
أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينزلوا وان يتوضؤوا وأمر بلالا ان ينادي للصلاة ويقيم
فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وقد رأى من فرغهم فقال أيها الناس ان الله قبض
أرواحنا ولوشاء عزها علينا في حين غير هذا فاذا رقد احدكم عن الصلاة او نسيها ثم فرغ اليها
فليصلها كما كان يصلها في وقتها ثم التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أبي بكر الصديق
فقال ان الشيطان أتى بلالا وهو قائم يصلي فأضجعه ثم لم يزل يهدئه كما يهدأ الصبي حتى نام ثم دعا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأخبر بلال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي أخبر به
رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقال أبو بكر رضي الله عنه أشهد أنك رسول الله رواه
مالك في موطئه من سلاوة التعريس النزول آخر الليل (قوله والاكمل فعلمها) لان الاخذ
برواية الزيادة أولى خصوصا في باب العبادات كذا في البدائع (قوله يوم الاحزاب) هو يوم

ولو برد السلام (و) بكره
الكلام (في الاقامة)
لتقويت سنة الموالاة
(ويستحب اعادته) أي
الاذان بالكلام فيه لان
تكراره مشروع كما في الجمعة
(دون الاقامة ويكرهان)
أي الاذان والاقامة (الظاهر
يوم الجمعة في المصر) لمن
فاتتهم الجمعة بجماعتهم مثل
المجوسين (ويؤذن للفاتحة
ويقيم) كما فعله النبي صلى
الله عليه وسلم في الفجر
الذي قضاءه غداة ليلة
التعريس (وكذا) يؤذن
ويقيم (لاولى الفوائت)
والاكمل فعلمها في كل
منها كما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم حين شغله الكفار
يوم الاحزاب عن أربع
صلوات الظهر والعصر
والعشاء ففوضها
ممن تبعه على الولاية وأمر بلالا
ان يؤذن ويقيم لكل
واحدة منهم (وكره ترك
الاقامة دون الاذان في
البراق) من الفوائت فلا
يكره ترك الاذان في غير
الاولى

الحنديق وكان في السنة الرابعة من الهجرة قاله في الشرح (قوله ان اتحد مجلس القضاء)
 أما ان اختلف في مؤذن للاداء في المجلس الثاني أيضا (قوله لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه
 وسلم) حله لقوله وكره ترك الإقامة (قوله وفي بعض الروايات الخ) قد علمت أن الاخذ برواية
 الزيادة أولى (قوله واذا سمع المسنون منه) فلو لم يسمع بعد أو اصم لا تشرع له المتابعة ولو علم
 أنه أذن كما ذكره النووي في شرح المذهب أي وقواعدنا لا تأباه وفي شرح الشفاء للشيخ أبي قبيس
 لا يشترط سماع الكل ولا فهمه ومفهوم التقييد بالمسنون أنه اذا كان على غير وجه السنة
 لا تندب متابعتها ومفاهيم الكتب حجة (قوله وهو ما لا يخفى فيه) وان يقع في الوقت كافي
 مواهب الرحمن وفي البرازية يندب القمام عند سماع الاذان اه وهل يستمر الى فراغه أم يجلس
 قال في التمهيد أنه ثم اذا لم يجب حتى فرغ من تداركه ان قصر الفصل وفي الفتح فان سمعهم بها
 أجاب معبرا كون جوابه المؤذن مسجده اه (قوله لا يجب المؤذن) اختلف في الاجابة قبل
 واجبة وهو ظاهر ما في الخاتمة والخلاصة والحنيفة واليه مال الكمال قال في الدرر لا يرتد سلاما
 ولا يشغل بشئ سوى الاجابة اه والتفريع بنسب الامساك عن التلاوة الخ لا يظهر الا على
 القول بالسنة وقيل مندوبة وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجهه والفقهاء واختاره الهيني
 في شرح البخاري وقال الشهاب في شرح الشفاء هو الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذنا
 كبر فقال على الفطرة فسمعته تشهد فقال خرجت من النار وصرح في العميون بأن الامساك
 عن التلاوة والاسماع اغما هو أفضل وصرح جماعة بنى وجوبه باللسان وأنها مستحبة حتى
 قالوا ان فعل نال الثواب والافلاثم ولا كراهة وحكى في التمهيد الاجماع على عدم كراهة
 الكلام عند سماع الاذان اه أي يخرج عما في مجمع الانهر عن الجواهر اجابة المؤذن سنة وفي
 الدرر المنبذة انها مستحبة على الاظهر والحاصل انه اختلف التصحيح في وجوب الاجابة
 باللسان والافلاثم وندبه وحكى المؤلف القواين فيما يأتي وفي التمهيد وقول الحلواني الاجابة
 باللسان مندوبة والواجب اغما هو الاجابة بالقدم مشكل لانه يلزم عليه وجوب الاذان
 في أول الوقت والصلاة في المسجد اذ لا معنى لاجباب الذهاب دون الصلاة وينبغي ان يقال
 لا يجب معنى بالقول بالاجماع للاذان بيزيد الخطيب وتجب بالقدم بالاتفاق للاذان الاول
 يوم الجمعة لوجوب السج بالنص وما عداهذين ففيه الخلاف اه قال في الشرح وفي حديث
 عمر وأبي امامة التنصيص على أن لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه اه
 (قوله وهو الافضل) هذا مبني على ندب الاجابة باللسان (قوله يعقب على قراءته ان كان في
 المسجد) مبني على وجوب الاجابة بالقدم ومن قال به الايتي ندب الاجابة باللسان (قوله
 ان لم يكن أذن مسجده) أي تندب اجابته (قوله والاصول) أي علم الكلام ويحتمل اصول
 الفقه وهذا مبني على وجوب الاجابة بالقول (قوله واذا سمعه وهو يعني الخ) لهم جعلوا
 المثنى مسقطا للوجوب كالاكل وقضاء الحاجة ويحتمل ان الاولوية راجعة الى الوقوف
 للاجابة او هو مبني على ندب الاجابة (قوله واذا تعدد الاذان يجيب الاول) مطلقة سواء كان
 مؤذن مسجده أم لا لانه حيث سمع الاذان ندب له الاجابة ثم لا يتكرر عليه في الاصح ذكره
 الشهاب في شرح الشفاء (قوله ولا يجيب في الصلاة) ولو أجاب فسدت (قوله وخطبة)

(ان اتحد مجلس القضاء)
 لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه
 وسلم لا اتفاق الروايات
 على أنه أتى بالإقامة في جميع
 التي قضاها وفي بعض
 الروايات اقتصر على ذكر
 الإقامة فيما بعد الأولى
 (واذا سمع المسنون منه)
 أي الاذان وهو ما لا يخفى
 فيه ولا تلحق (امسك) حتى
 عن التلاوة لا يجب المؤذن
 ولو في المسجد وهو الافضل
 وفي الفوائد يعنى على قراءته
 ان كان في المسجد وان كان
 في بيته فيكون ان لم يكن
 أذان مسجده فاذا كان
 يتكلم في الفقه والاصول
 يجب عليه الاجابة واذا
 سمعه وهو يعني فالأولى ان
 يقف ويجيب واذا تعدد
 الاذان يجيب الاول ولا
 يجيب في الصلاة ولو جازاة
 وخطبة وسماعها

أي خطبة كانت (قوله وتعلم العلم وتعلمه) ينافية ما قدمه قريماً من قوله وإذا كان يترككم
 في الفقه أو الأصول يجب عليه الإجابة والظاهر أن نفي الإجابة في هذه الصورة متأت على
 القواين فيها (قوله لمجزهما عن الإجابة بالفعل) أي فسقطت بالقول تبعاً بالفعل (قوله كما قال
 مجيبه) أفاد أنه لا يكون آتياً بالسنة إلا إذا قصد الإجابة (قوله ولكن حوقل) السرفي
 اختصاصهم ما بذلك أنه لما طلب منهم بالجملة الأولى الإقبال على الصلاة والجمي إليها وطلب منهم
 بقوله حتى على الفلاح الإقبال إلى الفوز والنجاح وذلك لا يكون إلا بحركة والعبد لا قدرته على
 شيء ثابت أن يقول لا حول أي لا حركة ولا استطاعة على شيء مما يطلب من الإيقونة الله تعالى
 وهذا أولى من قول المؤلف لأنه لو قال مثله ما صار كلامه متهزئاً (قوله أي لا حول لنا) هو من
 التحول والمضي ومنه معنى العمام حول المضي وبعبارة أي لا تحول ولا بعدلى عن معصية الله إلا
 بعصمة الله ولا قوة على طاعته إلا بموئنة فالعطف للمغايرة وهذا هو ما فسر به صلى الله عليه
 وسلم ما بين الجملةين وقيل إن التحول بالواو وبالياء في اللغة القدرة على التصرف فذهب القوة
 عليه عطف مرادف (قوله الخيعة) تنبيه على أنه مركبة من حتى على كذا قال المؤلف في
 شرح الحصن الحصين والعرب إذا كثرت استعمالهم في كلمتين ضموا بعض حروف أحدهما إلى
 بعض الأخرى مثل البسطة والجدلة والسجدة والحوالة والهيالة والخيعة والإجابة بالحوالة
 للخيعة قول الثوري وأصحابنا الثلاثة وأحمد في الأصح عنه ومالك في رواية وقال النخعي
 والثاني واحد في رواية ومالك في رواية يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ من أذانه واختار
 المحقق في الفتح الجمع بين الخيعة والحوالة عملاً بالأحاديث الواردة وجمعاً بينهما في مسند أبي يعلى
 عن أبي أمامة عنه صلى الله عليه وسلم إذا نادى المنادي للصلاة فتحت أبواب السماء واستجيب
 الدعاء من نزل به كرب أو ثمة فليخبر المنادي إذا كبر كبروا إذا تشهد تشهدوا وإذا قال حتى على
 الصلاة قال حتى على الصلاة وإذا قال حتى على الفلاح قال حتى على الفلاح ثم يقول يعني بعد
 ما يقره منابها اللهم رب هذه الدعوة الحق المستجاب لها دعوة الحق وكلية التقوى أحياء عليها
 وامتثال عليها وأبغضها عليهم وأجمعنا من خيار أهلها محبينا ومماتنا ثم يسأل الله عز وجل حاجته
 رواه الطبراني في كتاب الدعاء وقال الحاكم صحيح الأسناد فهاذا صريح في أنه يقول مثل
 ما يقول في جميع الكلمات ولا يقال إن ذلك يشبه الاستمزاة لأننا نقول لا مانع من صحة اعتبار
 المجيب بهما أمر نفسه داعياً إليها محرراً كما أنها السواكن مخاطبة لها حملاً وحضاً على الإجابة
 بالفعل ثم ينبأ من الحول والقوة وقد رأينا من مشايخ السالكين من يجمع بينهما (قوله والدعاء
 مستجاب بعد إجابته بمثل ما قال) أي حتى في الخيعة ودلالة ما في مسند أبي يعلى المتقدم (قوله
 وبررت) عطف نفسه على ما قبله من بررتي كلامه إذا صدق وبررتي عيونه إذا حفظها أو قيل
 يقول صدقت وبالحق نطق كافي يجمع الانه والاختلاف في حسن الجمع قال بعض الفضلاء ويقول
 عند قد قامت الصلاة قامها الله وأدامها هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الطبراني
 وغيره ومعنى أقامها الله أثبتها وأبقاها قال في شرح المشكاة وأدامها زيادة
 وجهلني من صالح أهلها وهذا انما يظهر على قول الصاحبين أن الشروع بعد الفراغ منها أما
 على قول الإمام أن الشروع الأفضل عند قد قامت الصلاة وإن الأفضل مقارنة المأموم للإمام

وتعلم العلم وتعلمه والاكمل
 والجامع وقضاء الحاجة
 ويجيب الجنب لا الخائف
 والنفساء لمجزهما عن
 الإجابة بالفعل (و) صفة
 الإجابة أن يقول كما (قال)
 مجيبه فيكون قوله (مثله)
 أي مثل ألفاظ المؤذن
 (و) لكن (حوقل) أي
 قال لا حول ولا قوة إلا بالله
 أي لا حول لنا عن معصية
 ولا قوة لنا على طاعة إلا
 بفضل الله (في) معناه
 (الخيعة) ما هي على
 الصلاة حتى على الفلاح كما
 ورد لأنه لو قال مثله ما صار
 كما استهزئ لأن من حكى لفظ
 الأمر ينفى كان مستهزئاً به
 بخلاف باقي الكلمات لأنه
 ثناء والدعاء مستجاب بعد
 إجابته بمثل ما قال (و) في
 أذان الفجر (قال) المجيب
 (صدقت وبررت) بفتح
 الراء الأولى وكسرهما

(أو) يقول (ما شاء الله)
 كان وما لم يشأ لم يكن (عند
 قول المؤذن) في أذان الفجر
 (الصلاة خير من النوم)
 تحاشيا عما يشبه الاستهزاء
 واختلف أئمتنا في حكم
 الإجابة بعضهم صرح
 بوجوبها وصرح بعضهم
 باستحبابها (تم دعا) الجيب
 والمؤذن (بالوسيلة) بعد
 صلته على النبي صلى الله
 عليه وسلم لم عقب الإجابة
 (فيقول) كما رواه جابر رضي
 الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم من قال حين يسمع
 النداء (اللهم رب هذه
 الدعوة التامة والصلاة
 القائمة آت محمد الوسيلة
 والفضيلة وابعثه مقاما
 محمودا الذي وعدته) حلت
 له شفاعتي يوم القيامة وعن
 ابن عمر رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وسلم إذا
 سمع المؤذن فقولوا مثل
 ما يقول ثم صلوا على صلاة
 فانه من صلى على صلاة صلى
 الله عليه بها عشر ثم سلوا
 الله لي الوسيلة فانها منزلة
 في الجنة لا تنبغي إلا لعبد
 مؤمن من عباد الله وأرجو
 أن أكون أنا هو فمن سألني
 الوسيلة حلت له الشفاعة

في التخرية لا يظهر (قوله ما شاء الله كان) كان هنا ويكون فيما بعد تامة (قوله والمؤذن)
 التحصيل للفضيلة كذا في الشرح (قوله بالوسيلة) أي بتخصيلها (قوله حين يسمع النداء)
 هذا يقتضي أن الدعاء بها حين يسمع النداء وما سيأتي يقتضي أن يدعو بها بعد فراغها من الإجابة
 فاما أن يجمع بينهما واما أن يحمل الأول على الثاني ويكون المراد بقوله حين يسمع النداء
 والمبادر أو المراد بكل الأذان (قوله الدعوة) بفتح الدال الدعاء والتامة التامة الكاملة التي
 لا يدخلها نقص ولا عيب ولا تغير عامله ولا تنسخها شيء وفي هذه الدعوة أفضل الأقوال وهو
 لا اله الا الله قال العيني هي إلى قول محمد رسول الله (قوله والصلاة القائمة) أي الدائمة الثابتة
 (قوله آت محمد الوسيلة) هي فعيلة وتجمع على وسائل ووسل وهي كل أمر يكون موصلا
 لأمر يتقضى حقيقة الوسيلة إلى الله عز وجل مراعاة سبيل به العلم والعبادة وتحرى مكارم
 الشريعة فهي كالفريضة قاله الراغب وحاصله أنها أفضل الأمور وأجتناب المنهيات والمراد
 هنا منزلة عالية في الجنة فهو مجاز من إطلاق السبب على المسبب (قوله والفضيلة) هي المرتبة
 الزائدة على سائر الخلق أو منزلة أخرى أو تفسير للوسيلة قال البخاري في المقاصد الحسنة
 وزيادة والدرجة الرفيعة كما يفهم من لا خبر له بالسنة لأصلها في الدعاء الوارد ذكره الشهاب
 في شرح الشفاء (قوله مقاما محمودا) مفعول ثان لا بعثته بتفعيلهم معنى أعط أو على
 المفعول المطلق أي أبعثه يوم القيامة فائق مقاما محمودا أو ضمن إبعثته معنى أقم وهو من ذكر
 المناسبات في القرآن والتفخيم ووقع في رواية النسائي وابن خزيمة وغيرهما المقام المحمود
 بالتعريف والمراد به الشفاعة العظمى وهو الأشهر وعليه الأكثر وقيل هو أن يسأل
 فيعطى ويشفع فيشفع وأيسر أحد الأخت لوائه (قوله الذي وعدته) أي في قوله تعالى
 عسى أن يبعثن ربك مقاما محمودا وهو صفة للمقام أن جعل علما لذلك المقام والافه هو يدل
 (قوله حلت له شفاعتي) حلت من باب ضرب أي وجبت بمعنى تهيئت وثبتت أو من باب
 قد بعثتني نزل واللام في له بمعنى على والمراد بالشفاعة شفاعته مخصوصة كدخول الجنة
 مع السابقين ورفع الدرجات وزيادة العطايا ولا يختص هذا الفضل عن قالها مستحضرا
 لأخلاقه صلى الله عليه وسلم بل يكفي فيه مجرد قصد الثواب إلا أنه ينبغي أن لا يكون
 لأهيا لا غبار ذكره الشهاب في شرح الشفاء وفائدة هذا الدعاء مع تحقق مدلوله عليه الصلاة
 والسلام الامتنان أو ترتيب الثواب الموعود لقائه (قوله صلى الله عليه بها عشر) أي
 أنعم عليه بأنعامت عشرة بسبب دعائه صلى الله عليه وسلم (قوله وأرجو أن أكون
 أنا هو) هذا من الأدب مع الله تعالى والتباعد عن التحكم عليه أو قاله قبل أن يطلعه الله
 تعالى على أنه هو فائدة ذكر الفهم الثاني عن كثرة العباد أنه يستحب أن يقول عند
 سماع الأولى من الثمادتين للنبي صلى الله عليه وسلم صلى الله عليك يا رسول الله وعند
 سماع الثانية قرت عيني بك يا رسول الله اللهم متعني بالسمع والبصر بعد وضع أيهامي على
 عينيه فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا له في الجنة وذكر الديلمي في الفردوس من حديث أبي
 بكر الصديق رضي الله عنه مر فوعا من مسح العين بياض أنملة السبابتين بعد تقبيلهما عند قول
 المؤذن أشهد أن محمدا رسول الله وقال أشهد أن محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبالإسلام

اعلم ان من هذه المنزلة تنفر مع جميع الجنات وهي الجنة عدن دار المقامة والهاشمية في كل جنة من الجنان من تلك الشعبة يظهر
محمد صلى الله عليه وسلم لاهل تلك الجنة ١٣٤ وهي في كل جنة أعظم منزلة فيها جعلنا الله من الفائزين بشفاعته ومجاورته
في دار كرامته

(باب شروط الصلاة وأركانها)

بمعناها بينهم ما للتيقظ لما تصح به الصلاة الشروط جمع شرط يسكون الرأى والاشترط جمع شرط بفتحها وهما العلامة وفي الشريعة هو ما يتوقف على وجوده الشيء وهو خارج عن ماهيته والاركان جمع ركن وهو في اللغة الجنازب الاقوى وفي الاصطلاح الجنازب الذاتية الذي تتركب الماهية منه ومن غيره وقد اردنا تنبيه العابد فقلنا (لا بد لصحة الصلاة من سبعة وعشرين شياً) ولا يصح يوفى بها ومن اقتصر على ذكر الشروط الستة الخارجة عن الصلاة وعلى الستة الاركان الداخلة فيها أراد التقريب والافاضة الى ما ذكرناه بزيادة فأردنا به بيان ما اليه الحاجة من شرط صحة الشروع والدوام على صحتها وكما افترض وعبر بلفظ الشيء الصادق بالشرط والركن فن الشروط (الطهارة من الحدث) الاصفر والاكبر والخيض والنفاس لا يبي الوضوء والحدث لغة الشيء

بقوله كربة ورطب الاولى ان يقول كبرفة وغرف وكربة لغته كبرفة

دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا حلت له شفاعتي اه وكذا روى عن الخضر عليه السلام وبمثل يعمل في الفضائل (قوله تنفر مع جميع الجنات) يحتمل ان المعنى انه الاصل لكل جنة فباقي دورها تبع لها (قوله دار المقامة) بيان الجنة عدن قال ابن كثير الوسيطة اقرب منازل الجنة الى العرش واعلاها واشرفها وابدل عليه ما رواه الامام أحمد عن أبي سعيد الخدري من فروع الوسيطة درجة عند الله ليس فوقها درجة فأسألو الله ان يؤتي الوسيطة (قوله بشفاعته) المراد شفاعته مخصوصة برفع الدرجات (قوله ومجاورته) المجاورة لكل شخص بما يناسبه والله تعالى أعلم

(باب شروط الصلاة)

(قوله للتيقظ) اي لا تنبه (قوله جمع شرط) وهو ثلاثة أنواع عقلي كالقيد دوم للنجا وشرعي كالطهارة للصلاة وجعل كالدخول المعلق به الطلاق كذا في الشرح (قوله وهما العلامة) مسلم في الثاني ومنه قوله تعالى فقد جاء أشراطها اي علاماتها ومنه سمي الحائض صاحب شرطه بالضم والجمع شرط كربة ورطب اي صاحب علامة لان له علامة تميزه والشرط على لفظ الجمع اعوان السلطان لانهم جعلوا لانفسهم علامات يعرفون بها وأما الاول فأصله مصدر شرط كنصر وضرب واستعمل لغة في الزام الشيء والتزامه في بيع وفحواه والشرط بطة بمعناه هذا ما يدل عليه عبارة أهل اللغة (قوله وفي الشريعة الخ) اعلم ان ما له تعلق بالشيء اما ان يكون داخلياً فيه أو لا الاول الركن كاركوع في الصلاة والثاني ان كان مؤثراً فيه بحسب الظاهر فهو العلة كعقد النكاح الحمل للوطء وان لم يكن مؤثراً فيه فان كان مفضياً اليه في الجملة فهو السبب كالوقت لوجوب الصلاة وان لم يكن مفضياً اليه فان توقف الشيء عليه فهو الشرط كالطهارة للصلاة وان لم يتوقف عليه الشيء سمي علامة كالاذان للصلاة ذكره الجوزي (قوله وهو في اللغة الجنازب الاقوى) قال تعالى أو أوى الى ركن شديد اي عز ومنعة (قوله الجزء الذاتي) ويطلق الفرض عليه كما يطلق على الشرط (قوله أراد التقريب) أي تقريب الحفظ على المتعلم (قوله بزيادة) الباء بمعنى مع وسبأني له ذكر الزيادة شرحاً (قوله من شرط صحة الشروع والدوام على صحتها) اعلم ان الشروط من حيث هي اربعة أقسام شرط انعقاد لا غير كائنية والتحرية والوقت والخطبة للجمعة وشرط انعقاد ودوام كالطهارة وسائر العورة واستقبال القبلة وشرط بقاء لا غير أي ما يشترط وجوده داخل الصلاة وهو نوعان ما يشترط فيه التعمين كترتيب ما لم يشرع مكرراً والثاني ما لا يشترط فيه التعمين وهو نوعان أيضاً وجودي وعدمي فالوجودي كالقراءة فانما وان كانت ركناً الا انها ركن في نفسها بشرط لغيرها لوجودها في كل الاركان تقدير اولها لم يجز استخلاف الامي ولو بعد اداء فرض القراءة كما في الدر والعمد كعدم تقدم المقتدى على امامه وعدم محاذاة مشهدة في صلاة مشتركة وعدم تذكر صاحب الترتيب فائنة والقسم الرابع شرط خروج وهو القعدة الاخيرة (قوله فن الشروط الطهارة) قدمها على سائر الشروط لانها أهم اذ هي مفتاح الصلاة ولانها اقل مسئول عنه في القبر (قوله والخيض والنفاس) لا حاجة الى ذكرهما لان المراد بالحدث الاكبر ما أوجب الغسل ويحتمل انه اراد به هنا خصوص الجنابة (قوله والحدث لغة الشيء

الحائض)

ان يقول كبرفة وغرف وكربة لغته كبرفة

والثوب والمكان) الذي
يصل عليه فلو بسط شيئا
رقيقا يصلح ساترا للموارة
وهو ما لا يرى منه الجسد
جازت صلاته وإن كانت
النجاسة رطبة فالق عليها
أبدا أو ثي مالمس تحينا
أو كبسها بالتراب فلم يجز
ريح النجاسة جازت صلاته
وإذا أمسك حبلًا مربوطًا
به نجاسة أو بقي من عمامته
ظرف طاهر ولم يتحرك
الطرف النجس بحركته
صحت والا فلا كالوأصاب
رأسه خيمة نجسة وجالس
صغير يستمسك في حجر المصلي
وطير متنجس على رأسه
لا يبطل الصلاة إذا لم تنفصل
منه نجاسة مانعة لأن الشرط
الطهارة (من نجس غير
معتق عنه) وتقدم بيانه
(حتى) أنه يشترط طهارة
(موضع القدمين) فتبطل
الصلاة بنجس مائع تحت
أحدهما أو يجمعه فيهما
تقدير في الأصح رقيامه على
قدم صحيح مع المكراهة
وانتقاله عن مكان طاهر
لنجس ولم يمكث به مدة
ركن لا تبطل به وإن مكث
قدره بطالت على المختار
(و) منه طهارة موضع
(اليدين والركبتين) على
الصحيح

(الحادث) قال في القاموس الحادث محرك الإبداء وقال قبله حدث حدثا وحدثه نقبض
قدم وتضم داله إذا ذكر مع قدم اه وهذا يفيد أن إطلاقه على الشيء الحادث من إطلاق
المصدر على اسم الفاعل (قوله وشراعاته شرعية) الممانعة الكون مانعا وهذا لا بدله
من موصوف يصح استناده إليه بحيث يقال معنى كون البول حدثا أنه مانعة شرعية أي كونه
مانعا للحل والمصنف ذكره مجردا عن هذا الموصوف فلو قال وشراعاته شرعية يقوم الحل أي مانع
عن إباحة الإبرافعه لكان أوضح وفي شرح الخطيب لا يوجب إجماع أنه في الشرع يطلق على أمر
اعتباري يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة وعلى الأسباب التي ينتهي بها الطاهر وعلى
الأمر المترتب على ذلك اه والاول عربي في قوله وشراعاته مانع إلى آخره (قوله فلو بسط
شيئا رقيقا يصلح ساترا للحل) أي ولم تشم منه رائحة النجاسة قال البرهان الحلبي وكذا الثوب
إذا فرش على النجاسة اليابسة أن كان رقيقا يشف مانعته أو يوجد منه رائحة النجاسة على
تقدير أن لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وإن كان غليظا بحيث لا يكون كذلك جازت اه
(قوله فالق عليها البدا) المراد أنه القى عليها إذا جرم غليظ يصلح للشق نصفين كحجر ولبن وخشب
كافي البدائع والحائنة ومنية المصلي وقيد النجاسة بالرطوبة لأنها إن كانت يابسة جازت على كل
حال لأنها لا تنتزق بالثوب الملقى عليها بعد كونه يصلح ساترا كذا في الحائنة وفي القهستاني ينبغي
أن تكون الصلاة أي على الملقى على النجاسة الرطبة تذكره كـ كراهتها على نحو الاصطبل
كافي الخزانة (قوله فلم يجز ريح النجاسة) أما إذا وجد رها والواستشمة لا يجوز كافي الحائنة
(قوله مربوطا به نجاسة) كسفينة نجسة أو كلب بناء على أنه نجس العين (قوله ولم يتحرك
الطرف النجس بحركته) أي المتصل بالنجس فيكون راجعا إلى المسئلتين وذلك لأنه بتلك
الحركة ينسب إلى محل النجاسة كافي البحر وغيره بخلاف ما لو كانت النجاسة في بعض أطراف
البساط حيث تجوز الصلاة على الطاهر منه ولو تحرك الطرف الآخر بحركته لأن البساط
بمنزلة الأرض فيشترط فيه طهارة مكان المصلي فقط كافي الحائنة (قوله خيمة نجسة) مثلها
السقف لأنه بعد حاملا للنجاسة كما ذكره السيد وغيره بخلاف المس كافي القهستاني يعفى لو لمس
نحو حائط نجس يابس في الصلاة لا يضر لأنه لا يعد حاملا للنجاسة (قوله وجالس صغير) أي
متنجس يستمسك فإنه لا يعد حاملا بخلاف ما لا يسهل ذلك وعليه نجس مانع فإنه لا تصح معه الصلاة
لأنه يعد حاملا للنجس (قوله وطير) عطف على صغير (قوله إذا لم تنفصل منه نجاسة) أي
مما ذكر من الصبي والطير (قوله لأن الشرط الطهارة) أنه لعدم البطلان أي وقد وجدت لأنه
لا يعد حاملا لها (قوله وتقدم بيانه) وهو أنه يعني في غير المغلظة عمادون الربع وفي المغلظة
الدرهم (قوله حتى أنه يشترط الحل) تريع على اشتراط طهارة المكان (قوله أو يجمعه)
معطوف على محذوف معلوم من المقام تقديره بنجس مانع بانفراد تحت أحدهما (قوله
تقدير) أي بالمزرو والظن (قوله لا تبطل به) الصلاة لأن المكث اليسير على النجس القليل
كالمكث الكثير مع النجس القليل معفو عنه وحكم الانكشاف مع الزمن حكم المكث مع
النجس أفاده الشرح (قوله وإن مكث قدره) أي وإن لم يؤده (قوله على المختار) هو قول أبي
يوسف وقال محمد لا تفقد الصلاة إذا قام بالفعل (قوله على الصحيح) صححه الحلبي وصاحب

قوله ان تكون الخ اصل
الاول حذف ان تأمل اه
مصححه

لافتراض السجود على سبعة
أعظم واختاره الفقيه ابو
الليث وأنكر ما قبل من
عدم افتراض طهارة
موضعها ولان رواية جواز
الصلاة مع نجاسة موضع
الكفين والركبتين شاذة
(و) منها طهارة موضع
(الجمجمة على الاسع) من
الروايتين عن أبي حنيفة
وهو قوله ما رجعهم الله
ليتحقق السجود عليها لان
الفرض وان كان يتأدى
بقدر الارضية على القول
المرجوح بصير الوضع معدوما
كما بوجوده على النص
ولو أعاده على ظاهر
الرواية ولا يمنع نجاسة في
محل اتفه مع طهارة باقي
الجمجمة بالاتفاق لان الانف
أقل من الدرهم وبصير كانه
اقتصر على الجمجمة مع
الكراهة وطهارة المكان
الزمن من الثوب المشروط
نصا بالدلالة اذ لا وجود
للصلاة بدون مكان وقد
يحد بدون ثوب ولا يضر
وقوع ثوبه على نجاسة
لانعلق به حال سجوده
(و) منها (ستر العورة)

العيون (قوله لافتراض السجود على سبعة أعظم) ظاهره انه اذا لم يضع اليدين او الر كبتين
أو أحدهما أن تكون الصلاة فاسدة وليس كذلك بل العلة في الفساد أن وضع العضو
على النجاسة بمنزلة جهلها فبقصد وان كان الوضع غير فرض قال في الخائبة اذا كانت النجاسة
في موضع السجود أو الر كبتين أو اليدين فانه يجمع وتنع ولا يجعل كانه لم يضع ذلك العضو
بخلاف ما لو صلى رافعا إحدى قدميه فانه يجوز ولو وضع القدم على نجاسة لا يجوز ولا يصح
كانه لم يضع اه قال السكال وهذا يفيد ان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والر كبتين محله اذا
لم يضعهما أما اذا وضعهما أو وضع أحدهما اشتراط فلينظر اه قال الحلبي فعلم انه لا فرق
بين الر كبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في أن النجاسة المانعة في موضعها
مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة جهلها وان كان وضع ذلك العضو
ليس بفرض اه فهذه النقول تدل على أن وضعها ليس فرضا ولكنها اذا وضعت اشتراط
طهارة موضعها فليتأمل بقي الكلام فيما اذا وضع ما يكره وضعه كالذراعين هل يفترض
طهارة موضعهما الظاهر نعم لانه بوضعهما على النجاسة بعد حاملها (قوله واختاره الفقيه
أبو الليث) الذي ذكره بعد في هذا الباب ان الذي اختاره الفقيه وضع إحدى اليدين وإحدى
الركبتين وثني من اطراف القدمين فليتأمل (قوله وأنكر ما قبل) لا يلزم من انكاره ذلك قوله
بافتراض وضعها (قوله شاذة) ذكر ذلك صاحب العيون وهذا لا ينافي ان وضعها غير واجب
أي غير فرض في ظاهر الرواية كما ذكر صاحب البحر (قوله ليتحقق السجود عليها) علة
لاشتراط طهارة موضعها (قوله لان الفرض الخ) علة لتخفيف ينبغي التصريح به تقديره وهذا
على كلا القواين أي اشتراط طهارة موضعها لازم على القول المرجح بافتراض وضعها وعلى
انقول المرجوح بعدم افتراضه لانه الخ (قوله على القول المرجوح) وهو أن الجمع بين الجمجمة
والانف واجب وأنه يكره الاقتصار على أحدهما (قوله بصير الوضع معدوما) حذف جملته
هذا لا بد من ذكرها وقد ذكرها في النسخ فقالوا لا يمكن اذا وضع الجمجمة مع الارضية يقع الكل
فرضا كما اذا طول القراءة على مقدار المفروض فيصير الخ اه والمعنى ان اشتراط طهارة موضع
الجمجمة فرض على القول المرجوح لكن اذا وضعت بالقل لان وضعها يوصف بعد تحققة بانه
فرض كالقراءة فانه يوصف بالوجوب أو السنية فيما زاد على قدر الفرض ولكن اذا وقعت
في الصلاة وصفت بالافتراض (قوله في ظاهر الرواية) وروى عن أبي يوسف جوازها ان أعاده
على ظاهر (قوله مع الكراهة) أي التحريم لانه وضع الانف واجب واذا وضعه على نجاسة
كانه لم يضعه (قوله وطهارة المكان) أي والجسد وهذا منه بيان للدليل على اشتراط طهارة
هذه الاشياء (قوله المشروط نصا) في قوله تعالى وثيابك فطهر (قوله بالدلالة) متعلق بالزمن بمعنى
انه ثبت كون طهارته الزم بدلالة النص ودلالة النص كل معنى يفهمه العالم بالوضع من النص
المذكور لا اشتراكه معه في العلة ولا يكونه أولى بالتحكم منه (قوله اذ لا وجود الخ) علة لكونه
الزم بالدلالة (قوله حال سجوده) متعلق بوقوع ثوبه (تنبيه) انما اشتراط الطهارة في الصلاة
لانها مناجاة مع الرب عز وجل فيجب أن يكون المصلي على أحسن الاحوال وذلك في طهارته
وطهارة ما يتصل به من الثوب والمكان أفاده الشرح (قوله ومنها ستر العورة) ولو جاء ذكر

أو ورق شجر أو طين وليس استراظلة اعتبار كافي القهستاني كالسنة بالزجاج كافي القضية
ولا يضرتش كل الصورة بالتصاق السائر الضيق بها كافي الحلبي والعورة في اللغة كل ما يستقيم
ظهوره مأخوذة من العور وهو النقص والعيب والقبح ومنه عور العين وكلمة عوراء أي قبيحة
وسميت السوأة عورة لقبح ظهورها وغض الأبصار عنها وكل شيء يستقره الإنسان انفة أو حياء
فهو عورة والنساء عورة كافي كتب اللغة (قوله للاجماع على افتراضه) أي في الصلاة أما
السنة في الخلوة فصحيح الحلبي وجوب السنة فيها وصح الشارح عدمه فقد اختلف الصحيح
(قوله ولا يضرت نظرهما من جيبه) لأنه يحل لمسها والنظر اليها ولكنه خلاف الأدب كافي
النهر واختار البرهان الحلبي أن تلك الصلاة مكروهة وإن لم تفسد ومقابل الصحيح ما من بعض
المشايخ من اشتراط ستر عورته من نفسه وقرع عليه أنها لو كانت طيبة كهيئة وستريه أزيته
صحت والا فلا (قوله لأن التكلف لمنعه) أي مانع نظر الناظر قال في الشرح لأن ستر العورة
على وجه لا يمكن الغير النظر اليها إذا تكلف مما يؤدي إلى الحرج اهـ (قوله والثوب الحرير
الح) جعل الكلام فيما إذا صلى فيه وأما إذا صلى عليه فقال القهستاني من كتاب الحظره عزيا
الصلاة الجواهر مانعه وتجوز الصلاة على السجادة من الأبريسم لأن الحرام هو اللبس أما
الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام اهـ (قوله والمغصوب) نقل في الفتاوى الهندية عن
مختارات النوازل الصلاة في أرض مغصوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين الله
تعالى يثاب وما كان بينه وبين العباد يعاقب اهـ (قوله مع الكراهة) أي التحريمية ذكره
السيد وفي الصراج والقهستاني تكريم الصلاة في الثوب الحرير والثوب المغصوب وإن
صحت والثواب إلى الله تعالى (قوله من أحسن ثيابه) مراعاة للفظ الزينة في الآية ويستحب
أن تكون سالمة من الخروق (قوله مقيص وازار وعمامة) هذا للرجل وفي المرأة مقيص وخمار
وسراويل ويكفي له الصلاة فيما يشمل عامة جسده لما روى عبادة بن الصامت رضي الله عنه
قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في شملة قد فوشح بها عقهدها بين كتفيه اهـ ويكفي
للمرأة درع ضيق ومقنعة (قوله ويكره في ازار مع القدرة عليها) وكذا يكره أن يصلي
في السر او يل وحده لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل في ثوب ليس على
عائنه منه شيء كذا في الشرح وظاهر التعبير بالنهي أن الكراهة تحريمية (قوله استقبال
القبلة) هي بالكسر لغة مطلق الجهة قال الجوهرى يقال من أين قبلتك أي من أين جهتك
ومالكلامه قبلته أي جهة وشرا كافي القهستاني جهة يصلي نحوها من في الأرض السابعة
إلى السماء السابعة مما يصح أي أوجهها وخاب هذا الاسم على هذه الجهة حتى صار
كالعلم لها وصارت معرفة عند الإطلاق وانما سميت بذلك لأن الناس يقاتلونهم في صلاتهم
وتسمى أيضا محررا لأن مقابلها يحارب النفس والشيطان وكانت أول الإسلام إلى بيت المقدس
لكن كان صلى الله عليه وسلم وهو بمكة لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس كما
صحه الحاكم وغيره وكان صلى الله عليه وسلم يتوقع من ربه عز شأنه أن يوجهه نحو الكعبة لأنها
قبلته أي إبراهيم وأدعى لإيمان العرب لأنهم مفضرونهم ومن أركانهم ومطافئهم فحوله إليها بعد
الهجرة ستة عشر شهرا وأيام في يوم الاثنين لنصف رجب من السنة الثانية هـ على الصحيح وبه جزم

للاجماع على افتراضه ولو في
ظلمة والشرط سترها من
جوانبه على الصحيح (ولا يضرت
نظرهما من جيبه) في قول
عامة المشايخ (و) لا يضرت
لنظرها أحد من (أسفل
ذيله) لأن التكلف لمنعه
فيه حرج والثوب الحرير
والمغصوب وأرض الغير
تصح فيها الصلاة مع
الكراهة وسند كره
والمستحب أن يصلي في ثلاثة
ثياب من أحسن ثيابه قبض
وازار وعمامة ويكره في
ازار مع القدرة عليها
(و) منها (استقبال القبلة)
الاستقبال

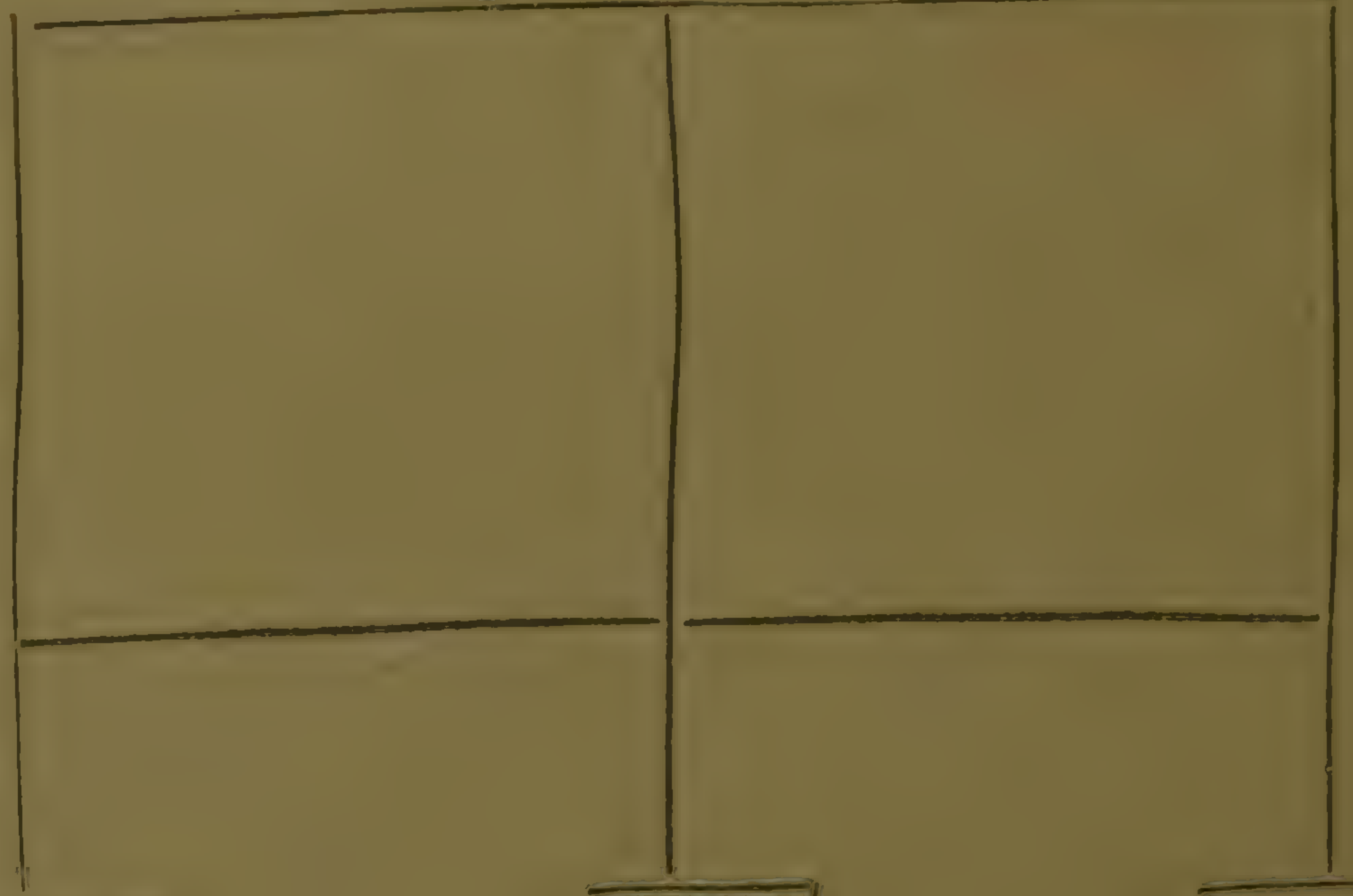
الجمهور وكان في مسجد بني سلمة في صلاة الظهر على التحقيق بعد ان صلى ركعتين باصحابه وحول
الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال فسمى ذلك المسجد مسجد القبليتين (قوله من قبلت)
بأني من باب علم ونصر وضرب (قوله وليست السين) أي والتماء (قوله لا طلبها) ووجوب
الطلب عند الاشتباه لاذاته بل لتحصيل المقابلة (قوله وهو شرط بالكتاب) قال الله تعالى فويل
وجهك شطر المسجد الحرام (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة امرئ حتى
يضع الطهور ويؤم واضعه ويستقبل القبلة ويقول الله اكبر (قوله والمراد منها بهما) حتى
لورفعت الكعبة عن مكانها الزيارة صاحب المكارمة اوله غير ذلك ففي تلك الحالة جازت صلاة
التوجهين الى ارضها (قوله فلامكي المشاهد الخ) يلحق به من بالمدينة على ساكنها افضل
الصلاة والسلام اثبوت القبلة في حقهم بالوسعي كما في السراج والنهر (قوله فرضه اصابة عينها)
ولو لم يرض منها وبقى اعضائه مسامت للجهة (قوله اصابة جهةها) فالمغرب قبله لاهل المشرق
وبالعكس والجنوب قبله لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبله كالعين توسعة على الناس كما في
الفهستاني حتى لو ازيل المانع لا يشترط ان يتبع استقباله على عين القبلة كما في الحاي وهو قول
العامه وهو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع (قوله هو الصحيح) وقال ابو عبد الله عبيد
الكريم الجرجاني الفرض اصابة عينها للغائب أيضا بالاجتهاد لانه لا تفصيل في النص وعليه
فيشترط النية لانه لا يمكن اصابة العين للغائب الا من حيث النية فالفرض عنده اصابة عينها
لا توجهها كما قال العلامة الشافعي وقال بعضهم ان كان يصلي الى المحراب لا يشترط وان كان يصلي
في الصحراء يشترط فاذا نوى القبلة او الكعبة او الجهة جاز اه (قوله ونية القبلة ليست
بشرط) لانها من الوسائل وهي لا تحتاج الى نية كالوضوء فالشرط حصولها لا تحصيلها (قوله
وجهها الخ) قالوا جهتها تعرف بالدليل فالدليل في الامصار والقري المحارب التي نصها
الصحابية والتابعون فعايننا اتباعهم في استقبال المحارب المنصوبة وان لم تكن قاله سوال من
الاهل اي اهل ذلك الموضع ولو واحد افا سقا ان صدق كما في الفهستاني واما في البصر والمنازل
فدليل القبلة النجوم وقد روى عن عمر رضي الله عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدوا به الى
القبلة اه وذلك كالنطب وهو نجم صغير في ثبات نهر الصغرى بين الفرقدين والجدى اذا جعل
الواقف خلف اذنه اليمنى كان مستقبلا للقبلة اذا كان بناحية الكوفة وبغداد وهمذان
وقزوين وطبرستان وجرجان وما والاها الى غير الشام ويجعله من عصر على عاتقه الايسر ومن
بالعراق على عاتقه الايمن فيكون مستقبلا باب الكعبة ومن باليمن قبالة المستقبل مما يلي جانبه
الايسر ومن بالشام وراءه وينبغي لمن جهل أدلة القبلة وأراد سقرا مثلا أي الى بلاد لا تختلف
القبلة فيها وليس معه عارف بها أو أراد وضع قبلة في بيته مثلا أن يستقبل قبل سفره مثلا محرابا
صحيحا من محارب بلاده في وقت معين كطلوع الشمس مثلا ويحضر الشمس في ذلك الوقت على
جر من بدنه كعينه أو ظهره ثم يفعل كذلك وقت الاستواء ووقت الغروب فإذا أراد القبلة بعد
سفره أو في بيته فليجعل الشمس في ذلك الوقت قبالة المحل المخصوص يكن مستقبلا فان جعله
خطا في الارض أو كوة في حائط فهو قبلته مادام في ذلك المكان وكذلك يفعل بالنجوم وغيرها
في وقت معين كوقت العشاء ويختص باقليم مصر انه اذا وقف ليلا مستقبلا للجدى ضام

من قبلت الماشية الوادي
بمعنى قابله وليست السين
لا طلب لان الشرط المقابلة
لا طلب او هو شرط بالكتاب
والسنة والاجماع والمراد
منها بقية عمال البناء حتى
لنوى بناء الكعبة
لا يجوز الا أن يريده جهة
الكعبة وان نوى المحراب
لا يجوز (فلامكي المشاهد)
للكعبة (فرضه اصابة عينها)
اتفاقا لقدرته عليه بقينا
(و) الفرض (لغير المشاهد)
اصابة (جهتها) أي الكعبة
هو الصحيح ونية القبلة ليست
بشرط والتوجه اليها يغنيه
عن النية هو الاصح وجهتها
هي التي اذا توجه اليها
الانسان

قوله ما تهتدوا هكذا في
النسخ وفيه حذف نون
الرفع من غير ناصب ولا جازم
وهو لغة قليلة كما لا يخفى اه
صححه

رجليه وحرك رجله اليمنى الى جهة يمينه بقدر طاقتهم ثم نزل الاخرى اليها كان مستقبلا وكذا
لو فعل ذلك بعد وقوفه على خط نصف النهار بأن يجعل المشرق من يمينه والمغرب عن يساره
ويستقبل ظله وقت الاستواء ثم يحرك رجله اليمنى كذلك يكون مستقبلا أيضا (قوله يكون
مسامتا) أي محاذيا (قوله الكعبة أو هوائها) هذا اذا وقعت المخاداة على العين وقوله الكعبة
أي فيما اذا كان في محل يساوي المحل الذي به القبلة وقوله أو هوائها هو فيما اذا كان محل
أعلى من محلها ومثلهما اذا كان أسفل وقوله أو هوائها اذا وقعت المخاداة للجهة فان مستقبل
الجهة يحتمل ان يقع استقباله بقامه على اليمين او لا وقد بين النوعين المحتملين (قوله بأن يبقى شيء
من سطح الوجه) ولو كان ذلك جزأ يسيرا وهذه صورته

الكعبة المشرقة



مستقبل

مستقبل

مستقبل

هذا مسامت للكعبة
أو هوائها تقريبا
وبعض الدائرة يصيب
عين الكعبة

هذا مسامت للكعبة
أو هوائها تقريبا

هذا مسامت لها أو
هوائها تقريبا
وبعض دائرة الوجه
يصيب عين الكعبة

يكون مسامتا للكعبة أو
هوائها تقريبا
ومعنى التحقيق انه لو فرض
خط من تلقاء وجهه على
زاوية قائمة الى الافق يكون
مارة على الكعبة أو هوائها
ومعنى التقريب أن يكون
ذلك منحرفا عن الكعبة
أو هوائها انحرافا لا نزول به
المقابلة بالسكينة بأن يبقى شيء
من سطح الوجه مسامتا لها أو
هوائها وانحرافا لا مشاهدا صافية
جهتها البعيدة والتقريب
سواء (ولو بمكة) وحال يمينه
وبين الكعبة بناء أو جبل
(على الصحيح) كما في الدراية
والنجيب

وفي الفتاوى الانحراف المفسدان يجوز المشارف الى المقارب اه (قوله وحال يمينه وبين
الكعبة بناء أو جبل) قال في مراجع الدراية ومن كان بمكة وبينه وبين الكعبة حائل يمنع
المشاهدة كأبنية فالاصح أن حكمه حكم الغائب ولو كان الحائل أصليا كالجبل فله أن يجتهد
والاولى أن يصعد على الجبل حتى تكون صلاته الى الكعبة يقينا اه قال المحقق الكمال
وعندي في جواز التحري مع امكان صعوده أي صعود المكي الجبل اشكال لان المصير الى
الدليل الظني وترك القاطع مع امكانه لا يجوز فلا يكفيه الاجتهاد حتى لو اجتمع وصلى ثم بين
خطأه فعليه الاعادة وقد قال في الهداية الاخبار فوق التحري فاذا امتنع المصير الى الظني

لا مكان ظني أقوى منه فكيف يترك اليقين مع امكانه ويكتفي بالظن (قوله ومن الشروط
 الوقت للفرائض الخ) الاصل في اشتراطه قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا
 أي فرضا موقوتا أي محدودا بأوقات لا يجوز تقديمها ولا تأخيرها عنها عند القدرة على فعلها
 فيجب حسب الاستطاعة وحديث امامة جبريل عليه السلام أيضا (قوله مع بيانهم الاوقات)
 أي في قول كتاب الصلاة ولا يكفي ذلك في بيان الشرطية لاسيما عند المنع لم القاصر لان ذلك
 بيان لتقدير الوقت (قوله بأنه سبب للاداء) من حيث تعلق الوجوب به وافضاؤه اليه (قوله
 وظرف للمؤدى) لانه بسببه وبسبب غيره (قوله بشرط للوجوب) من حيث توقف وجوب فعل
 الصلاة على وجوده (قوله لتكون عبادته بنية جازمة) أفاد بذلك أن المراد بعبادة دخوله
 بجمعه به لان جزم النية انما يكون به ولا يكفي غلبة الظن بالدخول ونظره ذامع قولهم ان
 غلبة الظن في الفروع تقوم مقام اليقين ويحتمل أن المراد بالاعتقاد والجزم ما يغلبه الظن
 ويدل له التعليل بقولهم لان الشك الخ فالمراد أحد شيئين اما اعتقاد عدم الدخول واما الشك
 (قوله حتى لو صلى الخ) هذا أولى بالحكم مما فترع عليه لانه جزم بعدم الدخول وهو أولى بالمنع
 من التردد بين الدخول وعدمه (قوله لانه لما حكم بفساد صلاته الخ) نظيره من صلى في ثوب
 وعنده أنه نجس فاذا هو ظاهر فانه لا تصح ملاته لما ذكره هذا التعليل انما يظهر فمن عرف
 الحكم أمالو كان عنده أنه صحيح فلا يظهر اللهم الا أن يقال ان هذا الاعتقاد فاسد بمنزلة العدم
 فينزل شرعا في هذا الحكم منزلة العارف ففساده بصلاته زجره اليه بقصده (قوله ويخاف عليه
 في دينه) أي يخشى عليه الوقوع في الكفر أما اذا اعتقد حل ذلك فالامر ظاهر وان اعتقد
 حرمة فيجزي ذلك الى غيره من وضع الاشياء في غير موضعها كالصلاة بالنجاسة والى غير القبلة
 وقد وقع خلاف في كفر من فعل ذلك (قوله وهي الارادة الجازمة) أي لغة لانها فسرت لغة
 بالعزم والعزم هو الارادة الجازمة القاطعة وفي الشرح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى
 في ايجاد فعل كما في التلويح وهو يتم فعل الجوارح وفعل القلب سواء كان ايجادا أو كفا
 (قوله اتقوا العبادات عن العادة) أو يتميز بعض العبادات عن بعض مثال الاول الامسال عن
 المظترات فانه يكون اهدم الحاجة اليه وللحكمة فلا يمتاز الصوم عنه بالنية ومثال الثاني
 في الصلاة مثلا لا فاقم تكون فرضا واجبا وتنفلا فشرعت فيها النية ليتميز بعضها عن بعض
 وفي المجتبي وغيره من مجز عن احضار القلب في النية أو ينشك في النية بكيفية اللسان كذا في
 الشرح (قوله ويتحقق الاخلاص فيها) أي في الصلاة والاخلاص سر بينك وبين ربك
 لا يطاع عابه ملك فيكتمه ولا شيطان فيفسده ولا هوى فيميله ذكره المحوى وذلك بأن تريده تعالى
 بطاعته ولا تريد سواه وفي الخلاصة لا رياء في الفرائض اه وفي البرازية شرع بالاخلاص ثم
 خالطه الرياء فالعبرة للسابق ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب اه وحقيقة الرياء هو
 أنه ان خلاص الناس لا يصلي وان كان عند الناس يصلي فهذا الاثاب له لانه أشرك بعبادته
 ولو أحسن الاجاهم فله ثواب الاصل لا الاحسان ثم انه ان جمع بين عبادات الوسائل في النية صح
 كما لو اغتسل بجماعة واجتمعت ونال ثواب الكل وكما لو توضأ للنوم وبعد غيبة وأكل
 لحم جزور وكذا يصح لو نوى نافلتين أو أكثر كما لو نوى تحية مسجد ومسنة وضوء وضئ وكسوف

(و) من الشروط (الوقت)
 للفرائض الخمس بالكتاب
 والسنة والاجماع وقد نص
 على اشتراطه في عدة من
 المعقيدات وقد ترك ذكر
 الوقت في باب شروط الصلاة
 في عدة من المعقيدات
 كما القدرى والمختار
 والهداية والكنز مع بيانهم
 الاوقات ولا أعلم سريعه
 ذكرهم له وان كان يتصف
 بأنه سبب للاداء وظرف
 للمؤدى بشرط للوجوب
 كما هو متروك في محله (و) بشرط
 (اعتقاد دخوله) لتكون
 عبادته بنية جازمة لان
 الشك ليس بجازم حتى لو
 صلى وعنده ان الوقت لم
 يدخل فظهر أنه كان قد
 دخل لا يجزيه لانه لما حكم
 بفساد صلاته بناء على دليل
 شرعي وهو تحريمه لا ينقلب
 جائزا اذا ظهر خلافه
 ويخاف عليه في دينه (و)
 تسترط (النية) وهي الارادة
 الجازمة تتميز بالعبادة عن
 العادة ويتحقق الاخلاص
 فيها لله سبحانه وتعالى

والمعتمد أن العبادات ذات الافعال يكتفى بالنية في أولها ولا يحتاج اليها في كل جزءا كنفاء
 بانسحابها عليهم او يشترط لها الاسلام والتميز والعلم بالمنوى وأن لا ياتي بخلاف بين النية والمنوى
 (قوله ويشترط التحريم) هو قول الشيخين لقوله تعالى واذكرا اسم ربك فصلي فإنه عطف الصلاة
 عليها والعطف يقتضي المفارقة وليس من عطف الكل على الجزء فإنه انما يكون لتسكتة بلاغية
 وهي غير ظاهرة هنا (قوله وليست ركعا) أشار به الى خلاف محمد فإنه يقول بركعتيها لانها ذكر
 مفروض في القيام فكانت ركعا للقراءة وتظهر الثمرة فيما اذا كان حاملا لخاصة مانعة
 فالقاهما عند فراغه منها أو كان منحرفا عن القبلة فاستقبلها أو مكشوف العورة فسترها بعمل
 يسرا أو شرعا في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند الفراغ فمعهما تجوز الصلاة لوجود
 الاركان مستجمعة للشروط وتقدم الشرط جائزا بالاجماع وعبارة البرهان وانما اشترط لها
 ما اشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركنها وقد منع ذلك
 الزيلعي وعند محمد والشافعي لا تجوز لانها ركن وقد أدام مع المنافي أو قبل الوقت وجاز بناء
 النفل على تحريمه الفرض مع الكراهة عندهم لان النفل مطلق صلاة والفرض صلاة
 مخصوصة ففي الفرض معنى النفل وزيادة لان الخاص يتضمن العام فكان العقد على الفرض
 متضمنا للعقد على النفل ولان الشرط لا يشترط تخصيصه لكل صلاة كالطهارة بل يصح شرط
 الفرض للنفل ولا يجوز عند القائل بالركنية وأما بناء الفرض على تحريمه فرض آخر أو على
 تحريمه نفل فظاهر المذهب والجمهور ومنه وأما بناء النفل على تحريمه نفل آخر فلا شك في صحته
 اتفاقا لان الكل صلاة واحدة (قوله وعليه عامة المشايخ) وهو قول المحققين من مشايخنا
 بدائع وهو المعتبر من المذهب منية المصلي (قوله والهاء لتحقيق الاسمية) اي انما اتى بالهاء
 لتدل على ان مادخلات عليه اسم اي للذكر المعلوم فإنه لولا هذه الهاء لتوهم انه المصدر ويحتمل
 انها لامبالغة او الوحدة للتأنيث (قوله وسعى التكبير للافتتاح) ويضاف التكبير للافتتاح
 لان به افتتاح الصلاة (قوله تحريمه الاشياء المباحة خارج الصلاة) من اكل وشرب وكلام
 واسناد التحريم اليه مجاز لان المحرم حقيقة هو الله تعالى فالتحريم يثبت به الامنها (قوله
 وشرطت بالسكاب) قال الله تعالى وربك فكبر اجمع المفسرون على ان المراد به تكبيرة الافتتاح
 وعليه انعقد الاجماع لان الامر للوجوب وغيره ليس بواجب فتعينت للمراد تحريزا عن
 تعطيل النص (قوله والسنة) قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور ونحو تحريمها التكبير
 وتحليلها التسليم رواه ابوداود وحسنه الترمذي (قوله اثنا عشر شرطا) قد عدنا خمسة عشر
 شرطا (قوله ان توجد مقارنة للنية حقيقة) مثال المقارنة حقيقة ان ينوي مقارنا للشروع
 بالتكبير وهو الافضل بالاجماع اصحابنا وانظر هل تكون تلك المقارنة ولو وجدت بعدد كبر بعض
 حروف الاسم الكريم أو ذكر كانه قبل الفراغ من أكبر الظاهر ثم وحرره (قوله اوحكما)
 مثال المقارنة الحكيمة أن يقدم النية على الشروع قالوا لنوى عند الوضوء أنه يصلي الظهر
 مثلا ولم يشتغل بعد النية بعمل يدل على الاعراض كالأكل وشرب وكلام ونحوها ثم انتهى الى
 محل الصلاة ولم تحضره النية جازت صلاته بالنية السابقة ويجوز تقديمها على الوقت كاتر
 الشروط ما لم يوجد ما يقطعها ونقل ابن أمير حاج عن أبي هريرة بن هبيرة اشتراط دخول الوقت

(و) يشترط (التحريم) وليست
 ركعا وعليه عامة المشايخ
 المحققين على الصحيح والتحريم
 جعل الشيء محرما والهاء
 لتحقيق الاسمية وهي التكبير
 للافتتاح أو ما قام مقامه
 تحريمه تحريمه الاشياء
 المباحة خارج الصلاة
 وشرطت بالسكاب والسنة
 والاجماع ويشترط لصحة
 التحريم اثنا عشر شرطا
 ذكرت منها سبعة متناهيا والباقي
 شرحا فالاول من شروط صحة
 التحريم أن توجد مقارنة
 للنية حقيقة أو حكما (بلا
 فاصل) بينها وبين النية
 بأجنبي

يمنع الاتصال للاجماع
عليه كالاكل والشرب
والكلام فاما المشي للصلاة
والوضوء فليس مانعا (و)
الثاني من شروط صحة
التحرية (الاتيان بالتحريمه
قائما) أو منحيما قليلا (قبل)
وجود (الحنثه) بما هو
أقرب (للكوع) قال في
البرهان لو أدرك الامام
راكعا في ظهره ثم كبر ان
كان الى القيام أقرب صح
الشروع ولو أدا به تكبير
الركوع وتلفؤيته لان
مدرك الامام في الركوع
لا يحتاج الى تكبير مرتين
خلافه بعضهم وان كان الى
الركوع أقرب لا يصح
الشروع (و) الثالث منها
(عدم تاخير النية عن
التحرية) لان الصلاة عبادة
وهي لا تجزأ فمالم ينوها لا تقع
عبادة ولا حرج في عدم
تاخيرها بخلاف الصوم وهو
صادق بالمقارنة وبالتقدم
والافضل بالمقارنة الحقيقية
للاحتياط خروجا من الخلاف
وايجادها بعد دخول الوقت
مرعاة للركنية (و) الرابع
منها (النطق بالتحريمه بحيث
يسمع نفسه) بدون صمم ولا
يلزم الاخر من تحريك لسانه
على الصحيح وغير الاخر من
يشترط سماعه نطقه (على
الاصح) كما قاله شمس الأئمة
الحلواني

للنية المتقدمة عن أبي حنيفة رحمه الله وينبغي أن يكون وقت نية الامامة عند الشروع
وان لم يقتضيه أحد لانه قد يقتضى به من لا يرام من الملازمة والجن أفاده الجوى خلافا لما
في الاشباه من انه ينبغي أن يكون وقت اقتداء أحد به لا قبله وأمانة المأموم الاقتداء في
التحرية لا يجوز تقديم نية اقتدائه عن تحريره بالامام عند بعض أئمة بخارى وصح وقيل
ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله **أكبر** والذي عليه عامة العلماء انه ينوي حين وقف
الامام موقف الامامة وهو اجود كما في النظم اهو يطالب الفرق بين صحة تقديم نية الصلاة
وهي فرض دون تقديم نية الاقتداء على هذا الوقت وهو كذلك والذي ذكره الشارح في الامامة
جواز تقديمها فالحكم فيهما واحد ويحمل ما هنا على الاولى (قوله يمنع الاتصال) أخرجه
الفاصل الذي لا يمنع كالكروا المشي للصلاة أو الوضوء (قوله للاجماع عليه) أي على اشتراط
عدم الناصل او على هذا الشرط وهو المقارنة (قوله كالاكل) مثال الاجنبى الذي يمنع
الاتصال (قوله والوضوء) بالرفع والجزر (قوله فليس مانعا من) لانها ما مقتضيان داخلها في سبق
الحدث فخارجها أخرى كما في النهر وغيره (قوله بالتحريمه قائما) أي فيما يفترض له القيام
والمراد بالقيام ما يعجز الحكيم ليشمل القعود في نحو القرائض لعذر (قوله أو منحيما قليلا)
تصريح بما تضمنه المصنف فان القيام الذي هو قبل الانحناء القريب الى الركوع صادق
بالقيام التام وبالانحناء القليل (قوله قبل وجود الحنثه) هذا في مقام البيان للانحناء القليل
(قوله بما هو أقرب) أي بحال ذلك الحال اقرب للركوع فليس الشرط عدم الانحناء اصلا بل
عدم الانحناء المتصف بكونه اقرب الى الركوع من القيام والجزر والمجرور متعلق بوجود
(قوله ان كان الى القيام اقرب) بان لا تنال يده ركبته (قوله وتلفؤيته) لان الذكر في محل
لا يتغير بعزيمته كما في النهر وامانة الصلاة فلا بد منها (قوله وان كان الى الركوع اقرب) بأن
تنال يده ركبته (قوله لان الصلاة عبادة) أي بتمامها بقوله وهي لا تجزأ أي ولو جازت تاخير
النية لوقع البعض الذي لانية فيه غير عبادة وما فيه النية عبادة فيلزم التجزؤ وقوله فمالم ينوها
أي من اول فعلها (قوله ولا حرج في عدم تاخيرها بخلاف الصوم) قال في الجوهرة ولا يعتبر
بقول الكرخي وقياسه الصلاة على الصوم قياس فاسد لان سقوط القراءة للحرج وهو يدفع
بتقديم النية فلا ضرورة الى التأخير وجواز التأخير في الصوم لدفع الحرج ولا يتيسر على
الصائم لانه قد لا يشعر بطاوع الفجر بخلاف الصلاة كذا في البحر وفيه ان الحرج في الصوم
يدفع بالتقديم وفيه تيسر ايضا (قوله وهو صادق) الضهير يرجع الى عدم التأخير (قوله
خروجا من الخلاف) فان الأئمة الثلاثة لا يجوزون ما فيه متقدمة ولا متأخرة كذا في النهر
(قوله واجادها بعد دخول الوقت) عطف على المقارنة وقد سبق ما فيه (قوله مراعاة للركنية)
أي للقول بها (قوله بدون صمم) أما لو كان به صمم أو كانت جلبة أصوات فالشرط أن يكون
بحيث لو أزيل المانع لامكن السماع ولا يشترط أن يسمع نفسه حقيقة في تلك الحالة كما
لا يشترط السماع غيره الا في العقود كبيع وهبة ونكاح فلا بد من سماع غيره أيضا كما في
القهستاني (قوله ولا يلزم الاخر من تحريك لسانه) وكذا الاصح بل يكفيان بمجرد النية على
الصحيح فينبغي أن يشترط لهما القيام لقيامهما مقام التحريم وأن تقدمهما على الشروع لا يصح

وأكثر المشايخ على أن
 الصحيح أن الجهر حقيقة
 أن يسمع غيره والمخافة أن
 يسمع نفسه وقال الهندواني
 لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ومن
 يقربه فالسمع شرط فيما
 يتعلق بالنطق باللسان التحريم
 والقراءة السرية والتشهد
 والاذكار والتسمية على
 الذبحة ووجوب سجدة
 التلاوة والعناق والطلاق
 والاستثناء واليمين والذکر
 والاسلام والايمان حتى لو
 أجرى الطلاق على قلبه
 وحرك لسانه من غير تلفظ
 يسمع لا يقع وان صحح الحروف
 وقال الكرخی القراءة تصحيح
 الحروف وان لم يكن صوت
 بحيث يسمع والصحيح خلافة
 قال الحق الكمال بن الهمام
 رحمه الله تعالى اعلم ان
 القراءة وان كانت فعل
 اللسان لکن فعله الذي هو
 كلام والكلام بالحروف
 والحرف كيفية تعرض
 للصوت وهو أخص من
 النفس فان النفس المعروض
 بالقرع فالحرف عارض
 للصوت لا للنفس فمجرد
 بعضها الى الحروف بلا
 صوت ايماء الى الحروف
 بعضلات الخارج لا حروف
 فلا كلام انتهى ومن
 متعلقات القلب النية
 للاخلاص فلا يشترط لها
 النطق كالكفر

كالحرمة ولم أره لهم نهر (قوله وأكثر المشايخ) مبتدأ وقوله على أن الخ خبره وليس معطوفا
 على الخواني واللام بحسن ذكر على (قوله وقال الهندواني الخ) ظاهر ما هنا أن الهندواني
 لم يقل بقوله أكثر المشايخ والذي في كبره أن ما عليه أكثر المشايخ هو قول الهندواني إلا أنه
 قال وزاد في المجتبى في النقل عن الهندواني أنه لا يجزيه ما لم تسمع اذناه ومن يقربه اه ونقل
 في الذخيرة عن شمس الأئمة الخواني أن الأصح هذا اه قلت الظاهر أن ما زاده في المجتبى يرجع
 الى ما قبله لأن الغالب أنه إذا أسمع اذنيه أن يسمع من يقربه عن يكون ملاصقا له ولا يكاد
 يتفك ذلك (قوله فالسمع شرط) تفريع على الأصح الذي في المصنف وعلى قول أكثر المشايخ
 في تفسير المخافة والمراد أنه شرط التحصيل المنطوق به أن كان فرضا أو واجبا أو سنة (قوله
 التحريم) وما عطف عليه بدل من ما في قوله فيما يتعلق (قوله ووجوب سجدة التلاوة) الأولى
 حذف وجوب وسجدة لأن الكلام في المنطوق به (قوله والايمان) بكسر الهمزة أو رد عليه
 أنه التصديق التلوي ولا لفظ فيه إلا أن يكون مبنيا على أنه قول وعمل (قوله حتى لو أجرى) انما
 ذكره لأنه محل الوهم فإذا لم يجزه على قلبه والمسئلة بحالها فهدم الوقوع أولى (قوله يسمع)
 بالبناء للمجهول والجملة محلا لجر صفة لتلفظ (قوله وقال الكرخی) مقابل قول الخواني
 وقول الأصح كثيرين في تفسير المخافة فالمخافة عنده تصحيح الحروف ويجري في كل ما يتعلق
 بالنطق باللسان (قوله الذي هو كلام) أي لا مجرد الحركة (قوله والكلام بالحروف) مبتدأ
 وخبر أي لا يتحقق الكلام إلا بالحروف والحاصل أن المراتب ثلاثة حرف وصوت ونفس وكل
 أخص من الذي بعده (قوله والحرف كيفية تعرض للصوت) لأنه هو الصوت المعتمد على
 الخارج فالكيفية هي اعتماد الصوت على الخارج وفيه أن الحرف هو الصوت المعتمد لا الاعتماد
 (قوله وهو أخص من النفس) بفتح الفاء لأن النفس هو الهواء مطلقا اعتمادا ولا (قوله فان
 النفس المعروض بالقرع) أي هو الهواء الذي عرض عليه القرع يعني أن القرع بالعضلات
 يعرض على النفس والصوت هو مجموع النفس مع القرع ومن المعلوم أن المعروض قد يتحقق
 بدون عارضه كتحقق الإنسان بدون صفة الكتابة والمعرض والعارض أخص من المعرض
 وحده كإنسان وضاحك فان الإنسان فقط أعم من الإنسان الضاحك والقرع يتحقق
 بالعضلات (قوله عارض للصوت) والصوت عرض يقوم بحمل يخرج من داخل الرئة الى
 خارجها مع النفس مستطيلا ممتدا متصلا بمقطع من مقاطع حروف الحلق واللسان والشفيتين
 (قوله فجرد الخ) هو روح العلة (قوله بلا صوت) أي بل بالنفس الذي هو مطلق الهواء (قوله
 ايماء) أي إشارة اليها والذي يوحى بالشيء لا يكون آتيا بحقيقة كالوحي بالاصالة فانه لم يأت بحقيقة
 الركوع والسجود (قوله بعضلات الخارج) العضلات جمع العضلة وكسفية كل عصبية معها
 لحم غليظ كذا في القاموس والخارج جمع محل خروج الحروف كذا في الازهرية فالإضافة
 من إضافة العام الى الخاص (قوله لا حروف) عطف على ايماء أي لا حروف حقيقة فلا كلام
 أي إذا اتفقت الحروف اتنى الكلام أي وهو لا بد منه فانه المطلوب شرعا وإذا اتنى الكلام
 اتفت القراءة فلا تصح الصلاة (قوله ومن متعلقات القلب النية) قال في الشرح تنبيه
 في اشتراط النطق بالحرمة إشارة الى أنه لا يشترط النطق بالنية لأنهم من متعلقات القلب التي

بالنية قال الحافظ ابن قيم الجوزي رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح اصرى كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهى وفي مجمع الروايات التلظ بالنية كرهها البعض لأن عمر رضي الله تعالى عنه أدب من فعله وأباحه بعض لما فيه من تحقيق عمل القلب وقطع الوسوسة ١٤٤ وعمر رضي الله تعالى عنه انما جرح من جهر به فاما المخافة فلا بأس بها فمن قال

من مشايخنا ان التلفظ بالنية سنة لم يرد به سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض المشايخ لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيما بعد زمن التابعين (و) انما من منها (نية المتابعة) مع نية أصل الصلاة (للمقتدى) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهي نية الاقتداء فلا يلحقه من فساد صلاة امامه لانه بالاتزام فينوي فرض الوقت والاقتداء بالامام فيه أو ينوي الشروع في صلاة الامام ولو نوى الاقتداء به لا غير قبل لا يجوز به والاصح انه يجوز لانه جعل نفسه تبعاً للامام مطلقاً والتبعية انما تحقق اذا صار مصلياً ماصلاً له الامام وقبل متى انتظر تكبير الامام كفاه عن نية الاقتداء والصحيح انه لا يصير مقتدياً بمجرد الانتظار لانه متردد بين كونه للاقتداء او بحكم العادة وينبغي أن لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة بظهوره

لا يشترطها النطق وقد أجمع العلماء على انه لو نوى بقلبه ولم يتكلم بنية فانه يجوز اه (قوله بالنية) متعلق بمحذوف أي يثبت بالنية (قوله ولا عن أحد من الصحابة والتابعين) زاد ابن أمير حاج ولا عن الأئمة الأربعة (قوله وهذه بدعة) قال في البحر فحذر من هذه الأقوال انه بدعة حسنة عند قصد جمع العزيمة اه قال في الفتح بعد قول الهداية انه حسن لاجتماع عزيمته اه وقد يشبهه انه لا يحسن لغير هذا القصد (قوله لم يرد به سنة النبي صلى الله عليه وسلم) قال العلامة توح وكذا القائل بالاستحباب لعله أراد به الأمر المحبوب في نظر المشايخ لا في نظر الشارع لأن المستحب قسم من السنة اه وفي القهستاني وينبغي أن تكون النية بلفظ الماضي ولو قارس بالان الغالب في الانشآت فيقول نويت صلاة كذا اه ملخصاً (قوله أما النية المشتركة) المراد نية أصل الصلاة لأن الصلاة المطلقة تصلح للفرض والواجب والسنة والنفل وبه علم أن الاشتراك في المنوى لا في النية والمراد انهم مشتركة بين المقتدى والامام والمنفرد وهو على حذف مضاف تقديره اما اشتراط النية (قوله فلما تقدم) من تمييز المادة عن العبادة وتحقيق الإخلاص (قوله فلما يلحقه) الاوضح أن يقول فلان المتابعة لا توجد الا بنيتها وأما ما ذكره فهو الأثر المترتب على المتابعة وقوله من فساد صلاة امامه الاولى زيادة وصحتها (قوله لانه بالاتزام) أي الفساد (قوله فيه) أي في فرض الوقت (قوله أو ينوي الشروع في صلاة الامام) أي مع الامام وهذه النية تضمنت نية أصل الصلاة ونية المتابعة والتعيين والاولان ظاهران ووجه الاخير انه نوى صلاة الامام المهيئة عنده وفي الشرح عن الذخيرة وقاضي خان لو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام فانه يجوز لان الجمعة لا تكون الا مع الامام اه (قوله ولو نوى الاقتداء به) أي في الصلاة (قوله مطلقاً) أي في أصل الصلاة ووصفها والمعنى انه لم يشهد اقتداءه بأصلها (قوله ماصلاً للامام) أي اصلاً ووصفاً (قوله لانه متردد الخ) ولانه لا يلزم من الانتظارية المتابعة وهي شرط والضمير في لانه للمنتظر وفي كونه للاقتدار خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه لان العبرة بالمنوى اه (قوله كما لو لم يحط به) أي انه زيد فانه يصح اقتداؤه لان العبرة بالمنوى وهو نوى الاقتداء بالامام (قوله لانه لا يشترط نية الامامة) لانه منفرد في حق نفسه الا يرى انه لو حلف أن لا يؤم أحد اصرى خلفه جماعة لم يثبت لان شرط الحلف أن يقصد الامامة ولم يوجد كذا في الشرح (قوله تعين الفرض) ولو قضاء فلا يكفي به أن يقول نويت الفرض كفاي العناية لانه متنوع والوقت صالح لكل فلا بد من التعيين اجازاً ما يؤت به (قوله فهو فرض مسقط) لان النية المعبرة ما قارنت الجزء الاول (قوله وكذا عكسه) الاولى حذف قوله كذا (قوله ولا يشترط نية عدد الركعات) لان الفروض والواجبات محدودة فقصد التعيين يغني عنه حتى لو نوى الفجر اربع ركعات لاعت نية الاربع مع وبه على ركعتين فقط لان

خلافه ولو ظنه زيدا فاذا هو وعمر ولا يضر كما لو لم يحط به لانه زيدا او عمرو وقيدنا بالمقتدى لانه لا يشترط نية الامامة للرجال بل للنساء (و) السادس من شروط صحة التسمية (تعين الفرض) في ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضاً وشرع فيه ثم نسي نية تطوعاً فأنه على ظنه فهو فرض مسقط وكذا عكسه يكون تطوعاً ولا يشترط نية عدد الركعات

ولا اختلاف تراحم الفروض

شرط تعيين ما يصليه كالظهور
مثلا ولو نوى فرض الوقت
صح الا في الجمعة ولو جمع بين
نية فرض ونقل صح للفرض
اقوته عند أبي يوسف وقال
محمد لا يكون داخل في شيء
منه ما لا تعارض ولو نوى
نافله وجنائة فهي نافله ولو
نوى مكتوبة وجنائة فهي
مكتوبة (و) السابع منها
(تعيين الواجب) اطلاقه
فشل قضاء نقل أفسده
والنذر والوتر وركعتي
الطواف والعمدين لاختلاف
الاسباب وقالوا في العمدين
والوتر ينوي صلاة العيد
والوتر من غير تقييد بالواجب
للاختلاف فيه وفي سجود
السهو لا يجب التعيين في
السجود وفي التلاوة بعينها
لرفع المزاحمة من سجدة
الشكر والسهو وتبينه
لتعظيم عدد شروط صحة
الحرية الثامن كونها بلفظ
العربية للقادر عليها في
الصحيح التاسع ان لا يدهمزا
فيها ولا باء اكبر واشباع
حركة الهاء من الجلالة خطأ
لغة ولا تفسد به الصلاة
وكذا نسكيتها العاشر ان
يأتي بجملة تامة من مبتدا
وخبر الحادي عشر أن يكون
بد كر خالص لله الثاني عشر
أن لا يكون بالسملة كما

سيأتي

الخطأ فيما لا يشترط فيه التعيين لا يضر كما في الاشياء (قوله ولا اختلاف تراحم الفروض الخ)
الاولى حذف احدي الكلمتين وهو علة قدمت على معلولها (قوله شرط تعيين ما يصليه)
سواء كان اماما او مقتديا او منفردا (قوله الا في الجمعة) فلا تصح نية فرض الوقت لان الوقت
الظاهر على المذهب (قوله انوته) فلا يعارضه الضعيف وهو النقل فلتعويته (قوله فهي
نافله) لان النافله اقوى من صلاة الجنائة من جهة انها صلاة كاملة ذات ركوع وسجود
بخلاف الجنائة فعماد الصلاة على الجنائة اذا كان اماما ويلزمه قضاء ركعتين نقلا لانه ابطله
بسلامه من الجنائة على نية القطع بعدما صح شروعه فيه وليس المبطل للنقل الصلاة على الجنائة
لان زيادة مادون الركعة لا يبطلها (قوله فهي مكتوبة) لانها فرض عين ولا انها صلاة كاملة
وانما ذكر ذلك بعد التي قبلها لانه ربما يقال ان الحكم الفساد لكونها فرض عين (قوله
والسابع منها تعيين الواجب) ظاهره ان هذه الشروط تجتمع كلها في صلاة واحدة وليس
كذلك فان الصلاة لا تنوي فرضا وواجبا معا وكذلك الوقت واعتقاد دخوله لا يأتي الا في
الفرض وكذا الايمان قائما بالحرية والحاصل أن هذه الشروط لا تأتي في كل صلاة (قوله
والنذر) اي المطلق والمقيد وهو بالنصب عطف على قضاء (قوله لا اختلاف الاسباب) علة
لاشترط تعيين الواجب أي ولا يكون مؤقيا بسبب سبب الابتعينة (قوله ينوي صلاة العيد
والوتر) اي ويكون ذلك تعيينا ولو من غير تقييد بالواجب واما المراد انه ممنوع عن نية الواجب
بل انه لا يلزمه ذلك للاختلاف (قوله لا يجب التعيين في السجودات) لانه للاستغناء عنه باتصاله
بالصلاة او بوقوعه في حرمة او الاولى أن يقول اهدم التعيين فيه كما أن الاولى ان يثنى الضمير في
قوله للاختلاف فيه ليعود على العيد والوتر (قوله وفي التلاوة بعينها) اي بعين انها التلاوة ولا
يلزمه تعيين أفراد السجودات لأفراد الآيات وقوله بعينها بالياء التحية مضارع عين (قوله
كونها بلفظ العربية) أي كون تكبيرة الاحرام الخ والمراد ما يميز التكبير وغيره من كل ما دل على
التعظيم حتى لو شرع بالتسبيح أو التهليل فانه يصح بشرط كونه بالعربية (قوله للقادر عليها)
أما العاجز عنها فلا خلاف في صحة شروعه بما قدر عليه من اللغات (قوله في الصحيح) هو
قواه ما لا وقال الامام يصح شروعه بغير العربية ولو مع القدرة عليها ووقع للعيني مثل ما وقع
للشرح ونقل في الدر عن التمارخانية أن الشروع بالفارسية كالتلبية يجوز مطلقا اتفاقا قال
وظاهر رجوعهما اليه لا هو اليه ما في الشروع كرجوعه اليه ما في القراءة حيث لا تجوز بغير
العربية الا للعاجز افاذه السيد (قوله التاسع أن لا يدهمزا فيها) فبه لا يكون شارعا في الصلاة
وتبطل الصلاة بحصوله في أثناء الوضوء او لاقاله المؤلف في شرح رسالته در الكنوز (قوله
ان يأتي بجملة تامة من مبتدا وخبر) هو ظاهر الرواية عن الامام نقله في التجريد وبه قال ابو
يوسف ومحمد قال المؤلف في الشرح المذكور يجب أن تكون البداءة بلفظ الله حتى لو قال
أ كبير الله لا تصح عنده بزازية والاولى حذف قوله من مبتدا وخبر لانها لا يشترطان وذلك لصحة
الشروع بلا اله الا الله وبسبحان الله مع الكراهة (قوله ان يكون بد كر خالص لله تعالى)
فلمو شرع بنحو اللهم اغفر لي لا يصح لانه ليس بتعظيم خالص بل مشوب بمحاجة قاله السيد (قوله
ان لا يكون بالسملة كما سيأتي) من انهم التبرك فكأنه قال بارك الله لي وهو الاصح كما في

السراج والاشبه به كما في شرح المنية قاله السيد (قوله الثالث عشر أن لا يحذف الهاء من الجلالة) قال في الشرح المذكور وعن ترك هاو والمراد بالهاوى الالف الناشئ بالمد الذي في اللام الثانية من الجلالة فاذا حذفه الحالف أو الذابح أو المكبر للصلاة أو حذف الهاء من الجلالة اختلف في انعقاد عيسته وحل ذبيحته وصحة قصر عيسته فلا يترك ذلك احتياطاً (قوله ذكر هذا الأخير) اسم الإشارة راجع الى الشرط الأخير (قوله اذا نعلمه) على قوله من بالايقاظ لجمعه ولم أره الخ وكذا في جواب سؤال حاصله كيف جعت هذه الشروط ولم تسبق بها (قوله ولا ممنوعاً) تكرار مع ما قبله (قوله ولا يشترط التعمين في النفل) مراده به ما يعم السنن لان وقوعها في أوقاتها يغني عن التعمين وبه صارت سنة لا بالتعمين ولا لفرق بين أن ينوي الصلاة أو الصلاة لله تعالى لان المصلي لا يصلي لغير الله تعالى (قوله والاحتياط التعمين) قاله صاحب المنية وذلك الخروج من خلاف من اشترط في فعل السنة فيها قال صاحب المفتي في التراويح لا يكفي مطلق النية ولا نية التطوع عند بعض المتأخرين بل يشترط نية التراويح وصحة في الثانية قاله السيد (قوله أو سنة الوقت) أي سنة فرض الوقت وعليه فينبغي التمييز بين القبليّة والعديّة (قوله ويفترض القيام) على قادر عليه وعلى الركوع والسجود ولا بقوته بقبالة شرط طهارة مثلاً ولا قدرة القراءة فلو تمسر عليه القيام أو قدر عليه وعجز عن السجود لا يلزمه يمكنه بخبر في الثانية بين الأئمة قائماً أو قاعداً كما لو كان معه جرح يسير أو إذا سجد فانه يخبر كذلك ولو كان بحيث لو قام سلس بوله أو لو قام يتكشف من العورة ما يمنع الصلاة أو يعجز عن القراءة حال القيام وفي القعود لا يحصل شيء من ذلك يجب القعود وكذا ان كان بحيث لو صلى قاعداً قدر على الاتمام وقائماً لا ومفروض القيام وواجبه ومسفونه ومستحبهم بقدر القراءة فيه كما في سكب الانهروية قد رد ذلك في شهر الاي فلا بد أن يقف قدر ثلاث آيات قصار على قواله ما أو آية طويلة على قول الامام لتصيل الفرض وعند سقوط القراءة يسقط التحديد كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قراءة فيه فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كما في القهستاني ويكره على احدي الرجلين الا العذر (قوله وهو ركن متفق عليه) أصله والقرآن ركن زائد اذهى زينة القيام ولهذا يسهل الامام القراءة دون القيام قاله في الشرح (قوله والواجبات) ظاهره شمول قضاء النفل الذي افسده وكذا المندور وان لم ينص على القيام فيه على أحد قولين (قوله وحدا القيام) أي حد أدناه وتمامه بالاتصاف كالفناء وهو بهذه الصفة مما يورث الخشوع في الصلاة كما ذكره العارف بالله تعالى سيدي أحمد ذرروق في نصيحته (قوله متعلق بالقيام) أو يفترض الذي قدره الشرح (قوله كما سجد كره) من أن مبناه على التوسع (قوله ولا تكون الأسماء) الألفاظ كصميم أو جلبة أصوات أو فهو ذلك من العوارض المانعة لصحة الحاسة عن السماع واكتفى الكرخي بمجرد تصحيح الحروف وان لم يسمع نفسه لان القراءة فعل اللسان والسماع فعل الصماخ دون اللسان فليس من مورد القراءة قال في البدائع وقول الكرخي أصح وأقرب وبعضهم نسبته الى أبي يوسف والمعتدل الاول وخفف صوته ببعض الحروف بحيث لا يسمع نفسه مقتصر الا نفسه مدبه الصلاة على الصحيح لعموم البلوى كما في المضمرات عن الذخيرة ومحملها القيام ولو كما كالفقود له مذروفي

الثالث عشر أن لا يحذف الهاء من الجلالة الرابع عشر أن يأتي بالهاوى وهو الالف في اللام الثانية فاذا حذفه لم يصح الخامس عشر أن لا يقرن التكبير بما قبله فلا يفسد مشروعه لو قال الله أكبر العالم بالمعدوم والموجود أو العالم بأحوال الخلق لانه يشبه كلام الناس ذكر هذا الأخير في البرازية وهذا مما من الله سبحانه بالايقاظ لجمعه ولم أره قبله مجموعاً قاله الحداد انعامه وفضله ليس محصوراً ولا محظوراً ولا ممنوعاً (ولا يشترط التعمين في النفل) ولو سنة الفجر في الأصح وكذا التراويح عند عامة المشايخ وهو الصحيح والاحتياط التعمين فيسوى مراعيها صفتها بالتراويح أو سنة الوقت (و) يفترض (القيام) وهو ركن متفق عليه بالفرائض والواجبات وحده القيام ان يكون بحيث اذا مديده لا ينال ركبته وقوله (في غير النفل) متعلق بالقيام فلا يلزم في النفل كما سجد كره ان شاء الله تعالى (و) يفترض (القراءة) ولا تكون الأسماء كما تقدم

نافلة فلا قرأ في ركوع أو سجود أو قعود لم يكن بد لا عن قيام لا يسقط بها الواجب ويكره تحريما
لأنه تغير المشروع وان كان ساهيا وجب عليه سجود السهو (قوله لقوله تعالى فاقرأ ما تيسر
من القرآن) وجه الدلالة أن الأمر يقتضي الوجوب والقراءة لا تجب خارج الصلاة بالاجماع
فتعين الأمر في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة رواه مسلم من حديث
أبي هريرة وعليه أنه قد اجماع ولا عبرة بمن خرق الاجماع كابي بكر الصم بقوله القراءة في
الصلاة ليست فرضا أصلا بل سنة اه (قوله وهي ركعة زائدة على قول الجمهور) وقال
الغزوي صاحب الحاوي القدسي أنها فرض وليست بركن (قوله اسقوطها بالضرورة)
أشار به الى الفرق بين الركن الزائد وغيره وهو الأصلي فإنه انما يسقط في بعض الاحوال
لضرورة لكن الى خلاف الزائد ما يسقط لا الى خلاف وقال في الشرح الزائد هو الجزء الذي
إذا انتفى كان الحكم المركب باقيا بحسب اعتبار الشرع وعلى هذا لو حذف لا يصلي فأحرم وقام
وركع وسجد بقراءة حذفت قال السيد اعترض بأن في تسمية القراءة ركعا زائدا تدا فاعا واجب
بأنها ركن باعتبار انتفاء الماهية في حالة وزائد لقيامها اي الماهية بدون القراءة في أخرى فمن
حيث فساد الصلاة بترك القراءة فيها حالة الانفراد مع القدرة عليها تكون ركعا ومن حيث صحة
صلاة المقتدى مع ترك القراءة تكون زائدا اه (قوله وبالنص كانت الخ) النص هو الآية
المتقدمة لأن المراد قراءة القرآن حقيقة وقال بعض المفسرين المراد من الآية الصلاة قبل
السياق والاول أولى لأن الحل على الحقيقة أولى (قوله ولو قرأ آية) هي لغة الامة وعرفا
كل جملة دالة على حكم من أحكام الله تعالى أو كل كلام متصل عما قبله وبعده بفصل توقيفي
لفظي اه (قوله في ظاهر الرواية) عن الامام وفي رواية أخرى عنه هو غير مقدر بشئ بل
يكفي أدنى ما يتناول اسم القرآن وبه جزم القدوري وعنه رواية ثالثة أنه ثلاث آيات قصار
أو آية طويلة تعدلها وهو قولهما وجعله في الخلاصة وغيرها قوله الاول اه (قوله وأما الآية
التي هي كلمة) اعلم أن الكوفيين عدوا الم في مواضعها والمص وكهيهص وطه وطس وبس
وحم آية وحهم عسق آيتين قال البيضاوي كالزنجشري وهذا التوقيف لا مجال للرأي فيه وأما
غير الكوفيين فليس شيء منها عندهم بآية (قوله أو حرف ص) هو وما بعده على حذف كاف
التثنية (قوله أو حرف حم عسق) قد علمت أن الكوفيين عدوها آيتين (قوله فقد اختلف
المشايخ) أي على قول الامام (قوله وقال أبو يوسف ومحمد الخ) رجحه في الاسرار والاحتياط
قوله ما وهو مطلوب لاسيما في العبادات (قوله وإذا علمت ذلك) أي افتراض القراءة
والخلاف فالقراءة الخ أي فاعلم ان ذلك انما هو في ركعتين (قوله في ركعتي الفرض) الثنائي
والثلاثي والرابعي ومحل الاداء ركعتان غير متعینتين كما قاله الشرح قال القهستاني هو قول
البعض والصحيح أن الاولين متعینتان على سبيل الفرض حتى لو تركهما في الاولين وأتى بها
في الآخرين كان قضاء كافي النجفة وقال ابن أمير حاج وهو قول الجمهور وهو الصحيح وعليه
مشي في الذخيرة ومحيط رضى الدين وقاضي خان في شرح الجامع الصغير (قوله لتساكها ما
من كل وجه) فان الثانية مثل الاولى وجوبها وسقوطها وجهرا وخفيا وأما الاخران
فيمارقاتهما في حق السقوط بالسفر وصفة القراءة وقد رها فلا يلحقان بهما وأما افتراق الاولى

لقوله تعالى فاقرأ ما تيسر
من القرآن وهي ركن زائد
على قول الجمهور ولا سقوطها بالا
ضرورة عن المقتدى عندنا
وعن المدر في الركوع اجماعا
(و) بالنص كانت القراءة فرضا
(و) لو قرأ (آية) قصيرة مركبة
من كلمتين كقوله تعالى ثم نظر
في ظاهر الرواية وأما الآية
التي هي كلمة كدهامتان
أو حرف ص ن ق أو حرفان
حم طس أو حرف حم عسق
كهيهص فقد اختلف
المشايخ والاصح أنه لا تجوز
بها الصلاة وقال القدوري
الصحيح الجواز وقال أبو
يوسف ومحمد الفرض قراءة
آية طويلة أو ثلاث آيات
قصار وحفظ ما تجوز به
الصلاة من القرآن فرض
عين وحفظ الفاتحة وسورة
واجب على كل مسلم وحفظ
جميع القرآن فرض كفاية
وإذا علمت ذلك فالقراءة
فرض (في ركعتي الفرض)
أي ركعتين كاتما ولا تصح
بقراءته في ركعة واحدة فقط
خلافا للزفر والحسن البصري
لأن الأمر لا يقتضي التكرار
فلنا لم يكن لزمت في الثانية
لتساكها من كل وجه
فالاولى بعبارة النص
والثانية بدلالة

والثانية في حق تكبيرة الاحرام والتعوذ والثناء فليس بقادح لان المشاكلة انما تنافيها يرجع
الى نفس الصلاة واركائها اما التكبيرة فشرط وهو زائد والتعوذ والثناء زائدان ايضا فلا يضر
الاقتراح فيها افاده في النهر (قوله في كل ركعات النفل) المراد به ما زاد على الفرائض ولو كان
مؤكد (قوله صلاة على حدة) امكنه من الخروج على رأس الركعتين لان الاصل في
مشروعية الصلاة مثنى ولزوم الزيادة انما يظهر في الفرائض فيسبق النفل على أصل المشروعية
(قوله وعلى وجوبه) أي او فرضيته كذا في الشرح (قوله للاحتياط) لان كونه فرضا
عملا كما هو قول الامام يوجب القراءة في الاولين فقط وكونه سنة مؤكدة كما هو قولها ما يوجبها
في الجميع فعملنا بالاحتياط لان ترك القراءة في ركعة من السنة يفسدها ولان يؤذي المكلف
ما ليس عليه اولى من تركه ما عليه ذكره ابن أمير حاج (قوله لا تطلق ما تلونا) وهو الآية
السابقة فان المأمور به قراءة ما تيسر والتعيين ينفي التيسر (قوله كما سنذكره) من قوله صلى
الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة الكتاب ولا تجوز به الزيادة على الكتاب لانه خبر آحاد وهو ثبت
الوجوب دون الركنية (قوله بل يستمع حال جهر الامام الخ) اشار به الى ان في الآية الثانية
توزيعا (قوله لقوله تعالى واذا قرئ القرآن الآية) قال الامام احمد اجمع الناس على ان هذه
الآية في الصلاة وما في شرح الكافي للبرزوي ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط تنب
عند محمد وتكرمه عندهما وقاله الشيخ الامام ابو حفص النسفي ان كان في صلاة الجهر نكرو
قراءة المأموم عندهما وقال محمد لا تكروه بل تستحب وبه نأخذ لانه أحوط وهو مذهب الصديق
والفاروق والمرضى اه فقد صرح الكمال برده وعبارته وما يروى عن محمد أنه يستحب على
سبيل الاحتياط فضيف والحق أن قول محمد كقولهما وصرح محمد في كتبه بعدم القراءة
خلف الامام بعد ما اسند الى علقمة بن قيس انه ما قرأ قط فيما يجهر فيه وفيما لا يجهر قال أي
محمد وبه نأخذ لانرى القراءة خلف الامام في شيء من الصلاة يجهر فيه أو لا يجهر وقال
السرخسي تفسد صلاته بالقراءة في قول عدة من الصحابة اه وقال في الكافي ومنع المقتدى
عن القراءة ما نوره عن ثمانين نفرا من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة رضى الله تعالى عنهم
وقد دون اهـ ل الحديث أناسهم اهـ ثم قال المحقق ابن الهمام ثم لا ينبغي أن الاحتياط في
عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين وليس مقتضى اقواهما
القراءة بل المنع اهـ ويلزم منه فساد الصلاة عنده من هو أفضل من مجتهد قال به ما بدرجات
كثيرة ولا يجوز الاحتياط على وجه يلزم منه فساد الصلاة عنده من الصحابة اهـ افاده
في الشرح (قوله وقلنا الخ) أي قلنا بذلك مخالفين للامام مالك وأحمد لاني (قوله كره ذلك)
تحريما وفي بعض الروايات انها لا تحمل خلف الامام وانما لم يطلقوا اسم الحرمة عليهم لما عرف
من أصلهم انه اذا لم يكن الدليل قطعا لا يطلقون لفظ الحرمة وانما يعبرون بالكراهة (قوله
للهي) عنه بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحد منكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقرآن
ولا تقول بعشهم المخالفة وبقول زيد بن ثابت لا تقرأ مع الامام في شيء وروى من كان له امام
فقرأة الامام له قراءة وروى عن عريبت في فم الذي يقرأ خلف الامام حجرا وروى عنه صلى الله
عليه وسلم من قرأ خلف الامام ففيه جرة وقال من قرأ خلف الامام فقد أخطأ الفطرة وفي

(و) القراءة فرض في (كل)
ركعات (النفل) لان كل شفع
منه صلاة على حدة (و) القراءة
فرض في كل ركعات (الوتر)
أما على كونه سنة فظاهر
وعلى وجوبه للاحتياط
(ولم يتعين شيء من القرآن
لحصة الصلاة) لا تطلق ما تلونا
وقلنا يتعين الفاتحة وجوبا
كما سنذكره (ولا يقرأ المأموم
بل يستمع) حال جهر الامام
(وينصت) حال أسراره
اقوله تعالى واذا قرئ
القرآن فاستمعوا له
واأنصتوا وقال صلى الله
عليه وسلم يكف بك قراءة
الامام جهرا مخفيا
واتفق الامام الاعظم
والصحابه والامام مالك
والامام احمد بن حنبل
على صحة صلاة المأموم
من غير قراءته شيئا وقد
بسطته بالأصل (و) قلنا
(ان قرأ) المأموم الفاتحة
او غيرها (كره) ذلك
(تحريما) لله

شرح منية المصلي والدرجة المنيفة عن القنية الاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه
 لا قامة حقه بان يكون ملتفتا اليه غير مضيق وذلك يحصل بانصات البعض كافي ردة
 السلام حيث كان لرعاية حق المسلم يكنى فيه البعض عن الكل فينبغي أن يحل لبعض
 المتقدمين أن يقرأ ويترك الاستماع لقيام البعض الا تخربه الا اننا قلنا حالة الصلاة مخصوصة
 بما قد تمناه من الاحاديث الواردة في النهي عن ذلك مطلقا فيجب الاستماع والانصات على
 الكل كفاية البيان وقالوا الواجب على القارئ احترام القرآن بان لا يقرأ في الاسواق
 ومواضع الاشتغال فاذا قرأ فيها كان هو المضيق لحرمته فيكون الاثم عليه دون أهل الاشتغال
 دفع المخرج في الزامهم ترك اسبابهم المحتاج اليها وصرح علماؤنا بكرامة الدعاء والاستغفار
 حال قراءة القرآن وكذا كل ما يشغل عن الاستماع فلا يرد سلاما ولا يشتم عاظم المصلي من
 الاخلال بفرض الاستماع ولا يترك ما عليه ما ليس عليه أو لتخصيل فضيلة ولانه يحصل
 بالاستماع والانصات ما هو المقصود للداعي لان الله تعالى وعدهم بالرحمة فقال لعلمكم
 ترجعون ودعائهم في حال الاستماع ربحا لا يستجاب له الفقه لا صرعه تعالى ومنه يعلم حكم ما يفعله
 بعض الناس من الدعاء عند سماع نحو قوله تعالى ادعوني استجب لكم أجيب دعوة الداع
 اذا دعان وكذا يمنع القارئ من الدعاء اذا كان في صلاة فرض مطلقا او نقل ولو اماما لان الدعاء
 في الفرض لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الأئمة بعده فكان بدعة محدثة وبشر الامور
 محدثاتها كافي السراج وأما في النفل لا امام فلان فيه تطويل على القوم وقد نهي عنه كافي
 التبيين وهذا يقتضي انه لو أم من يطلب منه ذلك فعله حديث حذيفة رضي الله تعالى عنه
 صلت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل فاصربا به فيمأذ كراجنة الاوقف
 وسأل الله الجنة وما صربا به فيمأذ كراجنة الاوقف وتعوذ من النار ويندب ذلك للمنفرد
 فيطلب الرحمة ويتعوذ من النار عند ذكرهما ويتفكر في آية المثل كافي النهرو وغيره (قوله
 لقوله تعالى اركعوا) ولورود السنة به ولا جاع عليه (قوله وهو الانحناء الظهر والرأس
 جميعا) هذا معناه الشرعي ومعناه لغة مطلق الانحناء والميل يقال ركعت النخلة اذا حالت
 وأدناه شرعا انحناء الظهر بحيث لو مديده ينال ركبتيه وفي البدائع روى الحسن عن أبي حنيفة
 فمن لم يقم أي يعتدل صلبه في الركوع ان كان الى القيام اقرب من تمام الركوع لم يجزه وان كان
 اقرب الى تمام الركوع من القيام اجزأه اقامة لا كثر مقام الكل اه ومثله في السراج عن
 الكرخي قال المحقق ابن أمير حاج وذلك لان الركوع انحناء الظهر كما تقدم واذا وجد بهض
 الانحناء دون البعض ترجح الاكثر وصارت المبركة اه وانما يكون الى تمام الركوع اقرب
 اذا كان بحيث تنال يده ركبتيه وغنامه هو أن يسط ظهره ويساوي رأسه بجمره ولا يكون اقرب
 الى هذه الحالة بدون ما ذكرنا وفي شرح المختار الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم لانه عبارة
 عن الانحناء وفي الحاوي فرض الركوع انحناء الظهر وفي التحفة قدر المقروض في الركوع
 هو اصل الانحناء اه وعلى ما في هذه المعنيات يصح الركوع وان لم تنال يده ركبتيه
 والاحتياط الاول وفي الجوى فان ركع جالسا ينبغي أن يتحاذى جهته ركبتيه ليحصل الركوع
 اه ولعل مراده انحناء الظهر عملا بالحقيقة لانه يبالغ فيه حتى يكون قريبا من السجود

(و) يفترض (الركوع) لقوله
 تعالى اركعوا وهو الانحناء
 بالظهر والرأس جميعا وكما
 ينسوية الرأس بالعجز

(قوله وأما التعديل) أي الطه أنفة بمقدار تسبيحة واحدة وصح قول أبي يوسف بعض أهل المذهب قال احتياط في مراعاة كآ أن الاحتياط في مراعاة قول أبي مطيع البطني في التسبيح (قوله لم تجز صلاته) فاس الركوع على القيام فوجب أن يحل ذلك ركعة فروض كما أن القراءة تحمل بالقيام أفاده في الشرح (قوله يشير برأسه للركوع) ولو قلنا لا تحققة لا تنتقل فإنه القدر الممكن في حقه ولا يلزمه غير ذلك ولا تجزئه حدوده عن الركوع لأنه كالأتم ذكره الحمد أدى والحلي (قوله عما هو أعلى) أي من الإشارة وهو بسط الظهر مع الرأس والأولى في التعليل ما قدمناه (قوله ويفترض السجود) المراد منه الجنس أي السجدة ثان وكونه كذلك ثبت بالسنة والاجماع وهو أمر تعبدى لم يطلع على حكمته كعدد الركعات وذكر بعضهم له - كما عديده - وستأتي ويحتمل أن المراد السجدة الأولى لما يأتي متناهي من قوله ويفترض السجود إلى السجود (قوله واسجدوا) قبل كان الناس أول ما أسلموا يسجدون بالركوع ويركعون بلا سجود فتزل يا أيها الذين آمنوا أركعوا واسجدوا (قوله وبالسنة والاجماع) الأولى التعبير باللام كما في الشرح (قوله إنما تحقق بوضع الجبهة) قال في المجتبى ولو سجد على طرف من أطراف الجبهة جاز وفي المعراج عن أبي جعفر روضه جميع أطراف الجبهة يسر بشرط إجماعها فإذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وإن قل كما في البحر وما في التبيين عن نص - ولو سجد على حجر صغير إن كان أكثر الجبهة على الأرض جاز والأفلا ه - ضعيف بل يكفي وضع أقل جزء منها نعم وضع الأكثر واجب لمواظبته صلى الله عليه وسلم على تمكين الجبهة - فالأنف من الأرض ولا بد أن يكون الوضع على وجه التعظيم فخرج وضع الجبهة مع رفع القدمين لأنه تلاعب وليس بتعظيم وخرج وضع الخد وإنه مدغ ومقدم الرأس والذقن لأنها غير مرادة بالاجماع لأن التعظيم لم يشرع بوضعها فلا يتأدى بذلك فرض السجود مطلقا ولو بعد ذلك مع يجب الإيماء بالرأس لأن جعل غير المسجد سجدا بدون إذن الشرع لا يجوز قال شيخ الإسلام مفتي عجز عن السجود على ما عين محلا للسجود - سقط عنه السجود وينتقل فرضه للإيماء (قوله لا الأنف وحده) أي بغير عذروا أما به فيجوز وهذه رواية عن الإمام وجه أخذ صاحبان وأما الاقتصار على الجبهة فيصح مطلق بالاتفاق وفي رواية عن الإمام يصح الاقتصار على أدنى جزء من أحده - ما مطلقا به - وذكره وبه وهو الصحيح من مذهب الإمام كما في العيني على البخاري له ما في السنن الأربعة عن الإمام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا سجد العبد سجد معه سبعة أرباب وجهه وكفاه وركبته وقدماه ه - قال في الكافي والسجود بكل الوجه مستعذر فكان المراد بعضه والأنف وسط الوجه فإذا سجد عليه كان ممثلا كما لو سجد على الجبهة لأنه إنما جاز الاقتصار على الجبهة لأن بعض الوجه وهو المأمور به والأنف بعضه أيضا بخلاف الاقتصار عليه كما في ابن أمير حاج قال في النسخ وجعل بعض المتأخرين الفتوى على الرواية الموافقة لقوله ما لم يوافق دراية ولا أقوى من الرواية كما علمته ه - ومن ثم قال في الهداية والوجه ظاهر للإمام ه (قوله وفي من أطراف أصابع القدمين) يصدق ذلك بأصبع واحدة قال في الخلاصة وأما وضع القدم على الأرض في الصلاة حال السجدة فقرض فلو وضع أحدهما دون الأخرى تجوز صلاته كما لو قام على قدم واحدة ووضع القدم موضع أصابعه ويكفي وضع

وأما التعديل فقال أبو يوسف والشافعي يفرضونه وقال أبو مطيع البطني تليد الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو نقص من ثلاث تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلاته والاحتياط إذا بلغت حدوده الركوع يشير برأسه للركوع لأنه عاجز عما هو أعلى (و) يفترض (السجود) لقوله تعالى واسجدوا وبالسنة والاجماع والسجدة إنما تحقق بوضع الجبهة لا الأنف وحده

قوله عن نصير في نسخة من ابن نصير ه مع وضع إحدى اليدين وأحدى الركبتين ونحو من أطراف أصابع إحدى القدمين على طائر من الأرض والأفلا وجودها

ومع ذلك البعض تصح على المختار مع الكراهة وتقام السجود باتيانها بالواجب فيه ويتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والجهة والانف كما ذكره الكمال وغيره ومن شرط صحة السجود كونه (على ما) أي شيء (يسجد) الساجد (جمعه) بحيث لو بالغ لا تنسفل رأسه أبلغ مما كان حال الوضع فلا يصح السجود على القطن والثلج والتبن ٢٥١ والارز والذرة وبذر الكان (و) الحنطة

والشعر (تستقر عليه
جهته) فيصح السجود لان
حياتها يستقر بعضها
على بعض خشونة ورخاوة
والجهة اسم لما يصيب
الارض مما فوق الحاجبين
الى قصاص الشعر حالة
السجود (و) يصح السجود
و (لو) كان (على كفه) أي
الساجد في الصحيح (أو)
كان السجود على
(طرف ثوبه) أي الساجد
ويكره بغير عذر كالسجود
على كور عمامته (ان طهر
محل وضعه) أي الكف
او الطرف على الأصح
لاتصاله به (ويجوز جوبا
صلب من أنفه) لان ارتفاعه
ليست محل السجود ولما
كان شرط كمال لا شرط صحة
قال (و) يسجد (بجهته
ولا يصح الاقتصار على
الانف في الأصح الامن
عذر بالجهة) لان الأصح
ان الامام رجع الى موافقة
صاحبه في عدم جواز
الشروع في الصلاة بالفارسية
لغير العاجز عن العربية
وعدم جواز القراءة فيها
بالفارسية وغيرهما من أي
لسان غير عربي لغير العاجز

اصبح واحدة وفي الفتح عن الوجيز وضع القدمين فرض فان وضع احدهما مادون الاخرى جاز
ويكره فان وضع ظاهر قدميه أو رؤس الاصابع لا يصح لعدم الاعتماد على شيء من رجليه
وما لا يتوصل للفرض الا به فهو فرض وهذا مما يجب التنبيه له وأكثر الناس عنه غافلون وهذا
هو الموافق لما في مختصر الكرخي مع لال بأن الوضع بدون توجيه وضع لظاهر القدم وهو غير معتبر
وفي خزائن المقتبين أن ذلك مكروه فقط كما في مجمع الأنهر وفي البحر ونص صاحب الهداية
في التبيين على أنه لو لم يوجه الاصابيح نحو القبلة يكون مكروها (قوله ومع ذلك البعض)
وهو وضع الجهة مع وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشيء من أطراف الخ (قوله باتيانها)
أي المكاف أو السجود فهو من إضافة المصدر الى فاعله والباء في قوله بالواجب للتعدية أو الى
مفعوله والباء للمصاحبة (قوله والقدمين) أي أطراف أصابعهما (قوله والجهة) أي ما أمكن
منها (قوله على ما يحد جمعه) أي يسهه كما في الفتح ولو كان يحد في الارض كسيرير ومجلة على
الارض (قوله فلا يصح السجود على القطن الخ) أي الا اذا وجد اليبس وكذا كل محشو كمرش
ووسادة (قوله والارز والذرة) لان هذه الاشياء ملاسة لظاهرها وصلابة اجسامها لا يستقر
بعضها على بعض فلا يمكن انتهاء التسفل فيها واستقرار الجهة عليها الا اذا كانت في وعاء (قوله
لخشونة) أي في حياتها ورخاوة أي في أجسامها (قوله والجهة الخ) وعرفها بعضهم بما كنسفه
اليمينان كما في الشرح وهما تثنية جبين وهو ما يحاذي النزعة الى الصدغ عن يمين الجهة وشمالها
فتكون الجهة بين الجبينين (قوله ويكره بغير عذر) أما بغير عذر فلا يكره لما في الكتب الستة عن
النس رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدنا طرف ثوبه في شدة الحر
مكان السجود (قوله كالسجود على كور عمامته) أي الكائن على جهته فانه يصح مع الكراهة
بغير عذر أما لو كان على رأسه فقط وسجد عليه مقتصر ولم يصب الارض شيء من جهته فلا يصح
لعدم السجود على محلها والكور بفتح الكاف كثوب أحد أذوار العمامة كما في المغرب (قوله
على الأصح) مقابلة قول المرغباني الصحيح الجواز اذا كان ما تحت من تحتها قال الكمال ولا يس
بشيء (قوله لاتصاله به) أي فأخذ حكمه فكانه وضع جهته على الارض في شرط حينئذ الطهارة
والظاهر أنه يشترط طهارة مقدار الجهة لا موضع طرف الكعب بقامه ويحذر (قوله لان ارتفاعه
ليست محل السجود) فان اقتصر عليها لا يجوز اجماعا كما في السراج عن المستصفي (قوله
في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية) نقل في الدر عن التمارخانية ان الشروع بالفارسية
كالنبيه يجوز اتفاقا أي لغير العاجز فظاهر رجوعهما اليه لاهو اليهما وهذا عكس القراءة
فانه رجع اليهما (قوله وعدم جواز الاقتصار في السجود على الانف الخ) قد علمت ما قاله
الكمال وصاحب الهداية (قوله لحديث أم صت الخ) روى الحديث بروايات عديدة منها رواية
العباس وفيها ذكر الوجه لا الجهة وقد سبق (قوله والارتفاع القليل) وهو ما كان نصف

عن العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الانف بلا عذر في الجهة لحديث أم صت أن أسجد على سبعة أعظم على الجهة
الحديث (و) من شروط صحة السجود (عدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع) ليتحقق صفة
الساجد والارتفاع القليل لا يضر (وان زاد على نصف ذراع لم يجز السجود) أي لم يقع معتداه فان فعل غير معتبر أصحت

وان انصرف من صلاته

ولم يعد بطلت (الا) أن
يكون ذلك (الوجه) سجدة
فيها على ظهر مصل صلاته
للضرورة فان لم يكن ذلك
المسجود عليه مصلها أو كان
في صلاة أخرى لا يصح
السجود (و) من شرط صحة
السجود (وضع) إحدى
(اليدين و) إحدى (الركبتين
في الصحيح) كما قدمناه
(و) وضع (شي من اصابع
الرجلين) موجهات باطنه
نحو القبلة (حالة السجود
على الأرض ولا يكتفى) لصحة
السجود (وضع ظاهر القدم)
لأنه ليس محل لقوله صلى الله
عليه وسلم أمرت أن أعبد
على سبعة أعظم على
الجهة واليدين والركبتين
وأطراف القدمين متفق
عليه وهو اختيار الفقيه
واختلف في الجواز مع وضع
قدم واحدة (و) يشترط
لصحة الركوع والسجود
تقديم الركوع على السجود
كما يشترط تقديم القراءة على
ركوع لم يبق بعده قيام يصح
به فرض القراءة (و) يشترط
(الرفع من السجود إلى قرب
القوم على الأصح) عن
الامام لأنه بعد جالساً بقربه
من القعود فتتحقق السجدة
بالعود به إليها والافلا
وذ كر بعض المشايخ أنه اذا
زأيل جهنمه عن الأرض

ذراع فاقل (قوله على ظهر مصل صلاته الخ) وشرط في الكفاية كون ركبتى الساجد على
الأرض وشرط في المجتبي سجود المسجود عليه على الأرض بجملة الشروط خمسة بل ستة بزيادة
الزحام لكن في القهستاني عن الأصل أنه يجوز ولو على ظهر غير المصلي ونقل الزاهدى جوازه على
ظهر كل ما كوله وفي القهستاني عن صدر القضاة أنه يجوز وان كان مسجود الثاني على ظهر
الثالث وفيه أنه في هذه الحالة يكون الساجد الثالث في صفة الركعة أو أزيد ونقل عن الحلبي
أنه يستحب التأخير حتى يزول الزحام اه (قوله وهو اختيار الفقيه) وقبل ان وضع اليدين
والركبتين سنة وعليه يقال ان الحديث يقتضى وجوب السجود على الأعضاء السبعة المصرح
بها فيه ولم يقولوا به والجواب أن الاستدلال بهذا الحديث انما هو على أن محل السجود هذه
الأعضاء لأن وضع جميعها لازم لا محالة فوضع اليدين والركبتين سنة عندنا لتحقيق السجدة
بدون حالان الساجد اسم لمن وضع الوجه على الأرض وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال
مثل الذي يصلي وهو عاقص شعره كمثل الذي يصلي وهو مكتم فالتعميل يدل على أن
الحال لا الجواز كما في العناية (قوله واختلف في الجواز) وظاهر ما في مختصر الكرخي والمجيب
والقدوري عدم الجواز قاله الزاهدى كذا في الشرح (قوله ويشترط لصحة الركوع والسجود
الخ) مقتضاه أنه اذا ركع قبل ان يقرأ أو سجد قبل أن يركع فسدت وفي الكافي ما يفيد أنه وفيه من
سجود السهل ولو قدم ركعا على ركن سجد السهل وهذا يقتضى وجوب رعاية الترتيب دون فرضيته
وفيه تنافض وأجاب صاحب جامع الفصولين العلامة ابن قاضي سماعه في شرح التمهيد
بأنه في فرضية الترتيب توقف صحة الثاني على وجود الاول حتى لو رجع به بعد السجود
لا يكون السجود معتد به فيلزمه اعادته ومضى وجوبه أن الاخلال به لا يفسد الصلاة اذا
أعاده ذكره السيد (قوله لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة) كما اذا ركع في ثانية فجر قبل
القراءة ولم يقرأ بعد الرفع فانها تفسد أما اذا ترك القراءة في الاولين من الرباعية وأداها
في الاخيرتين صحت لوجود قيام بعده هذا القيام يصح فيه فرض القراءة وكما اذا قرأ بعد الرفع
من الركوع في الصورة السابقة فانها تصح اذا أعاد الركوع لأنه انتقض بوجود القراءة
بعده فليأمل (قوله ويشترط الرفع من السجود الخ) نقل السيد في شرحه عن العلامة
مكن أن القومة من الركوع والجلوس بين السجدين فرضان عند أبي يوسف ومقتضاه أنه
لو ترك القومة أو الجلوس فسدت صلاته عنده خلافا لهما وأما الطمانينة في الجلوس بين
السجدين فواجبة وذكر المصنف في حاشية الدرر من باب الصبر مانعة ومقتضى الدليل وجوب
الطمانينة في الاربعة اى في الركوع والسجود وفي القومة والجلوس وجوب نفس الرفع
من الركوع والجلوس بين السجدين للموافقة على ذلك كله ولا يصح فيه في حديث المصنف
صلاته ولما ذكره قاضي خان من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهيا وكذا في
المحيط فيكون حكم الجلوس بين السجدين كذلك لان الكلام فيها واحد والقول بوجوب
الكل هو مختار المحقق ابن الهمام وتلميذه ابن امير حاج حتى قال انه الصواب وتماه فيه (قوله
لأنه بعد جالساً بقربه من القعود) لان ما قارب الشيء يعطى حكمه (قوله فتتحقق السجدة) اى
الثانية وقوله بالعود بعده أى بعد القرب من القعود (قوله وذ كر بعض المشايخ الخ) يقرب

وذكر القدوري أنه قد مر ما ينطاق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الاسلام أصح أو ما يسميه الناظر رافعا (و) يفترض (العود
الى السجود) الثاني لان السجود الثاني كالأول فرض باجماع الامة ولا يتحقق كونه كالأول الا بوضع الاعضاء السبعة ولا يوجد
التكرار الا بعد من ايلتها مكانها في السجود الاول فبازمه ١٥٣ رفعها ثم وضعها ليوجد التكرار

وبه وردت السنة كان صلى
الله عليه وسلم اذا سجد
ورفع رأسه من السجدة
الاولى رفع يديه من الارض
ووضعهما على فخذه وقال
صلى الله عليه وسلم لم صلوا
كما رأيتموني أصلي وقال صلى
الله عليه وسلم ان اليدين
تسجدان كما يسجد الوجه
فاذا وضع أحدكم وجهه
فليضعهما واذا رفعه
فليرفعهما وحكمة تكرار
السجود قبل تعبدى وقيل
ترغيبا للشيطان حيث
لم يسجد مرة وقيل لما أمر
الله بنى آدم بالسجود عنده
أخذ الميثاق ورفع المساوون
رؤسهم ونظروا الكفار لم
يسجدوا خروا سجدا ثانيا
شكر النعمة التوفيق
وامتثال الامر (و) يفترض
(العود الاخير) باجماع
العلماء وان اختلفوا في قدره
والمفروض عندنا بالموس
(قدر) قراءة (التشهد) في
الأصح لحديث ابن مسعود
رضي الله تعالى عنه حين
علمه التشهد اذا قالت هذا
أو فعلت هذا فقلت قضيت
صلواتك ان شئت أن تقم
تقم وان شئت أن تقم فاقم

منه ما رواه الحسن أنه اذا رفع رأسه بقدر ما ترفعه الريح جاز (قوله وذكر القدوري) فرع
بعضهم عليه أنه لو سجد على مرتفع نازل فسجد ثانيا بالرفع اصلاص من الثانية وفيه تأمل
(قوله وجعله شيخ الاسلام أصح) أى في أداء الفرض وان تحققت معه الكراهة (قوله
أو ما يسميه الناظر رافعا) هذه رواية رابعة عن الامام وقد علمت الاصح (قوله ويفترض العود
الى السجود) منه يعلم ان مراده بقوله أولا السجود السجدة الواحدة لا الجنس كما قدمناه
(قوله ولا يتحقق كونه كالأول الا بوضع الاعضاء السبعة) أى لا يتحقق كونه فرضا كالأول
الا الخ وفيه نظر فان الترضية كما قدمه تحققت بوضع الجبهة واحدة اليدين والركبتين وشئ
من أطراف أصابع القدمين (قوله الا بعد من ايلتها مكانها في السجود) فيه نظر فان الاصح
كما قدمه اشتراط الرفع الى قرب القعود وأما المزايلة فلم يصح الاكتفاء بالحد وكلامه يفيد
أنه لا بد من مزايلة الاعضاء السبعة مكانها وهو ليس بشرط الا في الجبهة (قوله وبه وردت
السنة) أى بالرفع ثم الوضع سلم أن هذا هو السنة وليس ركنا والدليل قاصر على افادة رفع
الرأس واليدين ووضعهما وهو المطلوب ولا يفيد من ايلتها جميع اعضاء السجود كما ذكر
(قوله صلوا كما رأيتموني أصلي) لاشك في حمل الامر هنا على الذب وهو غير المدعى (قوله
قيل تعبدى) أى تعبد نبيه الحق تعالى ولم نطلع على حكمته كمدد الركنات فنقله كما أمرنا
ولا نطلب فيه المعنى (قوله وقيل ترغيبا للشيطان) وقيل لما سجد الملائكة لا دم عليه السلام
حين أمروا بالسجود ولم يسجد ابليس فانقلب وجهه الى ظهره وظهر عليه شعور كثور
انما يرى فسجد الملائكة ثانيا شكرا لتوفيق الله تعالى اياهم فامر نبي السجدين متابعة لهم
وقيل الاولى لشكر الايمان والثانية لبقائه وقيل الاولى اشارة الى انه خالق من الارض
والثانية اشارة الى أنه بعبادتها (قوله ويفترض العود الاخير الخ) أى الذى يقع آخر الصلاة
وان لم يتقدمه أول فيشمل الصبح والجمعة وصلاة المسافر واختلف فيه فقيل ركن من الاركان
الاصلية واليه مال يوسف بن عاصم وفي البدائع الصحيح أنه ليس بركن أصلي ومفهومة أنه ركن
رائد وهو خلاف الظاهر والظاهر أنه شرط لقوله لم لو حلف لا يصلى فقيد الركعة بالسجدة
بحيث وان لم يوجد قعود فلا كان ركنا لتوقف المصاهرة عليه لكن لم يتوقف عليه شرعا فليس
بركن أصلا ولأنه شرع لغيره وهو الخروج من الصلاة ولأن الصلاة أفعال وضعت للتعظيم
وأصله في القيام ويرداد بالركوع وينتهي بالسجود والقعود ليس كذلك لانه من باب
الاستراحة فيمكن الخلل في كونه ركنا كافي السراج والبر والنمر وغيرها وقوله ولأنه شرع
لغيره أى وهو الخروج من الصلاة أى لا قراءة التشهد فلا يرد أن ما شرع لغيره لا يكون أكد
من ذلك الغير (قوله باجماع العلماء) الاما لكافانه روى عنه أنه سنة (قوله اذا قلت هذا)
أى التشهد أى وأنت قاعد فانه لم يبعد تشهد الا في العود (قوله أن تقم) أن مصدرية واعمل
الرواية بآيات الواو اذا لا وجه لذفها (قوله وان شئت الخ) لعله منسوخ او التخصيص بالنظر

قوله اذا لا وجه لذفها اللهم الا أن يكون ذلك على لغة من يحزم بأن تأمل اه

لعلق تمام الصلاة به ولا يتم الفرض الا به فهو فرض وزعم بعض مشايخنا أن المفروض في القعدة ما يأتي فيه بكلمة الشهادة
 فممكن فرضا عما (و) يشترط (تأخير) أي القعود الأخير (عن الاركان) لانه شرع نطقها في عباد بسجدة صليبية تذكرها (و) يشترط
 لصحة الاركان وغيرها (أدائها مستيقظا) فاذا ركع أو قام أو سجد نائم لم يعتد به وان طرأ فيه النوم صح بما قبله منه وفي القعدة
 الأخيرة خلاف قال في منية المصلي اذا لم يهدأ بطأت وفي جامع الفتاوى يعتد بها نائما لانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة
 فلا تمها النوم قلت وهو ثمرة الاختلاف في شرطيتها وركبها (و) يشترط لصحة أداء المفروض اما (معرفة كيفية)
 يعني صفة (الصلاة) ذلك بمعرفة حقيقة ١٥٤ (ما فيها) أي ما في جملة الصلوات (من الخصال) أي الصفات الفرضية يعني

كونها فرضا فمعتقدا ففرض
 ركعتي الفجر وأربع الظهر
 وهكذا باقي الصلوات
 (المفروضة) فيكون ذلك (على
 وجه يميزها عن الخصال) أي
 الصفات (المسئونة) كالسنة
 الرواتب وغيرها باعتقاد
 سنة ما قبل الظهر وما بعده
 وهكذا وليس المراد ولا
 الشرط أن يميز ما شملت
 عليه صلاة الصبح من
 الفرض والسنة مثل
 اعتقاد فرضية القيام وسنة
 الثناء والتسبيح (أو اعتقاد
 المصلي (أنها) أي ان ذات
 الصلوات التي يفعلها
 كلها (فرض) كاعتقاده
 أن الأربع في الفجر فرض
 ويصلي كل ركعتين
 بانفرادهما ويأتي بثلاث
 ثم ركعتين في المغرب معتقدا
 فرضية الخمس (حتى لا يتنفل
 بفروض) لأن النفل يأتي
 بنية الفرض أما الفرض

لما سنده (قوله علق تمام الصلاة به) أي بالقعود لانه لا يتخير فيه وانما التخير في التلطف
 بالشهادة ومعنى التخير عدم توقف الماهية عليه وان كان واجبا (قوله في عباد بسجدة صليبية)
 مثلها التلاوية لا السهوية فانها ترفع التشهد لا القعود (قوله تذكرها) أي بعد القعود ولو بعد
 السلام قبل الكلام كفي الدرة (قوله وغيرها) ظاهره يعم الواجبات والسنن والآداب
 فلا يعتد بها الا بالاختيار وبعث الشرائط وفيه أن القعدة الأخيرة على القول بشرطيتها
 لا يشترطها الاستيقاظ كما ذكره بعد (قوله أو قام) وكذا الوقوف على الأصح (قوله اما معرفة
 الخ) هذه العبارة لا توقي بمقصوده وهو أن يعتد أن الصلوات الخمس فرض وغيرها نقل بل
 صريحها يفيد أنه لا بد من التمييز بين ما يفترض في الصلاة وما يستلزم وليس مراد ما قبله قوله
 بعد أو اعتقاد المصلي أنها فرض يعني أن الشرط أحد الشئتين (قوله يعني كونها فرضا الخ)
 هذا التفسير لا تدل عليه عبارة المصنف وكان الاولى للمصنف الاتيان بعبارة تفيد المقصود
 (قوله يميزها عن الخصال أي الصفات المسئونة) فيه أن افراد السنن لا يقال لها عرفا صفات
 مسئونة كما لا يقال بانتميات الصلوات المفروضة خصال مفروضة (قوله ولا الشرط) عطف
 على المراد لكنه يكون بعدم معرفة ذلك فاسقا غير مقبول الشهادة (قوله ويصلي كل ركعتين
 بانفرادهما) فيه أنه اذا وصلهما معا بعد ما يلزم بناء النقل في الواقع على الفرض والثابت
 فيه الكراهة لا الفساد (قوله ثم ركعتين) أي لتمييز صفة الفرض عن غيره ولا يشترط الفصل
 لانه عند وصل الجميع يلزم عليه بناء النقل على الفرض والثابت فيه الكراهة أيضا (قوله
 حتى لا يتنفل بفروض) معنى هذا التقرير يع أنه انما حكم بصحة الفرض في هذه الصورة لانه
 نوى الفرض فيسقط عنه ولا يكون نفلا بل النقل ما زاد وان نواه فرضا لأن النقل يأتي بنية
 الفرض ولو حذف هذا التقرير يبع ماضر (قوله بأكثر الخ) الصواب حذف الباء لانه
 المفعول الثاني لعلم (قوله وقيل شرط) قد مناتر جيحه قاله السيد (قوله وقيل التحريم)
 ركن أيضا) اشار الى ضعفه بقيل (قوله وغيره شرط لدوام صحتها) كإيقاع القراءة في القيام
 وكون الركوع بعده والجلود بعده والاستيقاظ والله أعلم
 (فصل في متعلقات الشروط وفروعها) عطف الفروع على ما قبله من عطف الخاص على

فلا يتأذى بنية النقل كما في التجنيس والمزيد والخلاصة ثم نبه على الاركان وغيرها فقال (والاركان) المتفق العام
 عليها (من المذكورات) التي علمنا فيما قدمناه بأكثر من سبعة وعشرين (اربعة) وهي (القيام والقراءة والركوع والسجود
 وقيل القعود الأخير مقدار التشهد) ركن أيضا وقيل شرط وقد ينشأ عنه الخلاف فيه وقيل التحريم ركن أيضا (وباقيا) أي
 المذكورات (شرائط بعضها شرط لصحة الشرع في الصلاة وهو ما كان خارجا عنها) وهو الطهارة من الحدث والخبث
 وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحريم (وغيره شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على
 التوفيق بل جعلها بعد التقرير (فصل في متعلقات الشروط وفروعها) (فروع الصلاة)

اي تصح (على لبد) بكسر الهمزة وسكون الباء الموحدة (وجهه الاعلى طاهر) ووجهه (الاسفل نجس) نجاسة مانعة لانه
لثاقته كثنوبين وكاوح ثخين يمكن فصله لوحين واسفله نجس تجوز الصلاة على ١٥٥ الطاهر منه عندهما خلافا لابي يوسف

العام (قوله اي تصح) لا وجه له ويل الجواز عن مدلوله لانه لا حرمة في ذلك (قوله على لبد
الخ) المراد به كل ما كان له جرم غليظ يصلح للتق نصفين كحجر وابنة وبساط كما في البدائع
والطائفة ومنية المصلي وغيرها (قوله وكاوح) عطف على لبد والمكاف اسم بمعنى مثل ومثل
ما ذكر اذا كان الحشو نجسا والوجهان طاهران وكذا جلد شاة على صوفها نجاسة فاقصة
كما في البدائع والخلاصة (قوله عندهما خلافا لابي يوسف) بالاولى أفنى الشيخ أبو بكر
الاسكافي وبالثاني أفنى الشيخ أبو حفص الكبير فهما قولان مرجحان (قوله اذا كان غير
مضرب) هذا التفصيل مني عليه صاحب الجمع وذكر أنه الصحيح والمراد بالخطب غير المضرب
وبالمضرب ما كان جواربه مخيفة ووسطه مخيطا مضربا وفي القهس - ثاني - ويقتضي أن يصلي على
طهارة نحو القباء المنجس البطانة ويقوم على قفاه ساجدا على ذيله اه (قوله لانه ليس
متلبسا به) ولأن البساط ونحوه بمنزلة الارض فيستتر فيه طهارة مكان المصلي فقط كذا في
النهاية (قوله لانه حامل لها حكما) قال في البحر لانه يتلك الحركة بنسب محل النجاسة بخلاف
مجرد المس كما في القهستانى (قوله الا اذا لم يجد غيره للضرورة) أي فتصح الصلاة فيه للضرورة
وهذا لا يظهر الا في سائر العورة لاني العمامة والمخففة (قوله وفاقدا ما يزيل به النجاسة الخ)
بقصر ما يقتناول كل المانعات ومثل ما ذكر في المصنف اذا كان لا يمكنه ازالها الا باظهار
العورة عند غيره من يحمل نظره اليه قال الامام الباقر فان كان على بدن المصلي نجاسة لا يمكن
غسلها الا باظهار عورته يصلي مع النجاسة لان اظهار العورة منهي عنه والفيل مأثور به
والاخر والنهي اذا اجتمعا كان النهي أولى كذا في الشرح عن النهاية (قوله ولا اعادته عليه)
أي اذا وجد المزيل وان بقي الوقت لما ذكره المؤلف وسواء كانت النجاسة في الثوب
او المكان وعدم الوجود يشمل الحقيقي والحكمي بأن وجد المزيل ولم يقدري على استعماله
لمانع ككسر وعدو كما في القهستانى (قوله لزومه الصلاة فيه) ولا اثم عليه ولا باثم فيه وبأن
عند القدرة على غير مع هذه الصلاة (قوله في هذه الحالة) وهي حالة الصلاة وظاهره انه
لا يتعين عليه ابعدها عنها ويحذر ويحتمل أن المراد بالحالة حالة كونه حريرا فيكون الكلام
أعم من كونه في الصلاة وليس استمر الظلمة اعتبارا كالستر بالزجاج يصف ما تحتها وثوب رقيق
كذلك واعلم ان الستر حق الخالق والمخلوق فيجب في الخلوة على الاصح اذا لم يكن السكف
لفرض صحيح وقبل لا يجب الستر عن نفسه وصح (قوله أو حشيشا) مثله ورق الشجر (قوله
أوطينا) ولا يضر تشكك العورة به كشكلها بالتصاق الثوب بها (قوله أو ماء كدرا) قيد
بالكدرا لأن الصافي لا يصح الستر به كما في السراج (قوله يصلي داخله بالايماء) ولا فرق بين
صلاة الجنابة وغيرها (قوله ولو بالاباحة) أما اذا لم يجد لم تثبت قدرته عليه فصلي عريانا
اعدم جواز الانتفاع بذلك الغير بدون مسوغ شرعي وفي الشلبي عن الغاية اختلاف المشايخ
في لزوم شراء الثوب بخلاف الماء اه ولا تثبت القدرة بالوعدة لكنه يجب التأخير ما لم يحف
القضاء عندهما وعند محمد يجب الانتظار مطلقا (قوله كلما الذي أبيع للمتميم) أي فيتمين

لانه كشيئين فوق بعضهما
(و) تصح الصلاة (على ثوب
طاهر وبطائفة نجسة اذا
كان غير مضرب) لانه
كتوبين فوق بعضهما
(و) تصح (على طرف
طاهر) من بساط أو حصير
أو ثوب (وان تحرك الطرف
النجس بحركته) لانه ليس
متلبسا به (على الصحيح ولو
تجس أحد طرفي عمامته)
او ملحقته (فألقاه) أي
الطرف النجس (وأبقى
الطاهر على رأسه ولم يتحرك
النجس بحركته جازت
صلاته) لعدم تلبسه به (وان
تحرك) الطرف النجس
بحركته (لا تجوز) صلته
لانه حامل لها حكما الا اذا
لم يجد غيره للضرورة (وفاقد
ما يزيل به النجاسة) المانعة
(يصلي معها ولا اعادته عليه)
لأن التكليف بحسب الوسخ
(ولا) اعادة (على فاقد
ما يستر عورته ولو حريرا)
فانه ان وجد الحرير لزومه
الصلاة فيه لان فرض الستر
أقوى من منع ابعده في هذه
الحالة (او) كان (حشيشا
أوطينا) أو ماء كدرا يصلي
داخله بالايماء لانه ساتر في
الجلد (فان وجدته) أي الساتر (ولو بالاباحة و) الحال ان (رابعه طاهر لا تصح صلته عاريا) على الاصح كلما الذي
أبيع للمتميم

اذلا يلحقه المائة وربع الشيء يقوم مقام كله في مواضع منها هذا ولم تقم ثلاثة ارباعه الخمسة مقام كله لازوم الستر وسقوط حكم
النجاسة بطهارة الربع (وخبر ان طهر اقل من ربهه) ١٥٦ والصلاة فيه افضل للستر واثباته بالر كوع والسجود وان صلى عريانا

بالايمان فاعدا صح وهو دون
الاول او قائما جاز وهو
دونهما في الفضل لان من
ابتلى يلبس ينحترأهونهما
وان تساوت بتخير (وصلته
في ثوب نجس الكل احب
من صلته عريانا) لما قلنا
(قبه) قال في الرواية
لوستر عورته بجلد ميتة غير
مدبوغ وصلّى معه لا يجوز
بخلاف الثوب النجس
لان نجاسة الجلد اغلظ
بدليل انها لا تزول بالفضل
ثلاثا بخلاف نجاسة الثوب
اه قلت فيه نظرا لانه يطهر
بما هو اهن من غسله
كتشبيبه او جفافه بالهواء
(ولو وجد ما يستر بعض
العورة وجب) يعني لزم
(استعماله) أي الاستتار به
(ويستر القبيل والدبر)
اذ لم يستر الاقدرهما (فان
لم يستر الا أحدهما قبل
يستر الدبر) لانه أخف في
حالة الركوع والسجود
(وقبل) بستر (القبيل) لانه
يستقبل به القبلة ولانه لا يستر
بغيره والدبر بستر باليسين
وفيه تأمل لانه يستتر بالفخذين
بوضع اليدين فوقهما (وندب
صلاة العاري جالسا بالايمان
بما ذكر عليه نحو القبلة) لما فيه
من الستر (فان صلى) العاري

عليه استعماله (قوله اذلا يلحقه المائة) أي كون المبيع بمن عليه باباحة الثوب وهو علة لقوله
ولو بالاباحة (قوله منها هذا) ومنها خلق ربع الرأس أو تقصيره في الاحلال من الاحرام
والجناية عليه (قوله ولم تقم الخ) جواب عن سؤال حاصله لما اذا اعتبرتم الربع الطاهر وقلتم
بطهارة كله كما لم تعتبروا ثلاثة ارباعه النجاسة ونحكموا بنجاسة جميعه والنظر اعتبار
الاكثر فأجاب عنه بأن الستر لازم وحكم النجاسة ساقط شرعا بطهارة الربع لزوم الستر فلذا
اعتبر الربع (قوله وخبر ان طهر اقل من ربهه) حاصله أنه بالخيار بين أن يصلي فيه وهو الافضل
وبير أن يصلي عريانا فاعدا يومى بالر كوع والسجود وهو يليه في الفضل لما فيه من ستر العورة
المغلظة او قائما عريانا بر كوع وسجود وهو دونهما في الفضل أو موميا وهذا دونهما وظاهر
الهداية منه فانه قال في الذي لا يجحد ثوبا فان صلى قائما أجرا ما لان في القعود ستر العورة
المغلظة وفي القيام أداء هذه الاركان فيميل الى أيهما شاء قال الزياحي ولو كان الايمان بجائز حالة
القيام لما استقام هذا الكلام اه قاله السيد (قوله لان من ابتلى يلبس) كالملاقى ثوب
نجس بر كوع وسجود وصلاته عريانا فاعدا يومى (قوله ينحترأهونهما) كما لو كانت المرأة
اذا صلت قائمة بنكشاف ربيع عضو منها وان صلت جالسة استترت تصلّي جالسة لان ترك القيام
اهون كذا في الشرح وكذا يصلّي في الثوب النجس في الصورة السابقة (قوله وان تساوت
تخير) كفي مسألة المقتف فانه لو استتر فاته فرض الطهارة ولو صلى عريانا فاته فرض الستر وكل
منهما من الشر وط فيخير (قوله لما قلنا) من اثباته بالر كوع والسجود وستر العورة (قوله
قات فيه نظرا الخ) في النظر نظر لان الغسل اهن من التشميس ووضعه في الهواء لانه ليس
المراد مطاق تشمس ووضع بل هو ما يقيد ان بازالة النجس والفساد وقد يستغرق ذلك اليوم
الكامل والاكثر بخلاف الغسل فتأمل (قوله لانه أخف) قال في الدرر التعليل بقيد أنه
لو صلى بالايمان تعين ستر القبيل ثم بعده الفخذ ثم بطن المرأة وظاهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء
كما في سكب الانهر وغيره (قوله وقبل بستر القبيل) قال في النهر والظاهر ان الخلاف
في الاولوية (قوله وفيه تأمل) أي في التعليل الثاني (قوله لانه يستتر بالفخذين الخ) يمكن
أن يقال معنى كونه لا يستتر بغيره أنه لا يستتر بغير مشقة أي وستره بالفخذين فيه عسر وستره
باليدين بفوت عبادة أخرى وهي وضعه مما حال القيام الحكيم تحت السرّة فتأمل (قوله
ما ذكر عليه نحو القبلة) هذا ما في الذخيرة وفي منية المصلّي بقعد كما يشهد في الصلاة حال
التشهد وعليه فيختلف فيه حال الرجل والمرأة قال في البحر والذي يظهر ترجيحه وأنه أولى
لانه يحصل به المبالغة في الستر ما لا يحصل بالهيئة الثانية مع خلوها عن فعل ما ليس بأولى وهو
مقدّم عليه الى القبلة من غير ضرورة اه والخلاف في الاولوية (قوله فان صلى العاري
الخ) بقى أصرا ربع ذكره في البحر والنهر عن ملحق الجار وهو الصلاة فاعدا بر كع وسجود
(قوله ما بين السرّة) أي ما بين ما ذكره من سائر الجوانب وقبل ابتداءها من السرّة وقبل
من المنبت وفي لفظ الرجل إشارة الى أن الصبي ليس كذلك قال في السراج الصغير جذا

(فانما لا ياء أو) قائما آتيا بالر كوع والسجود صح (لا ياتيه بالاركان فيميل الى أيهما شاء والافضل الاول ولو صلى لانه كون
عاريانا سياسا تراا مختلف في صحتها (وعورة الرجل) حرا كان أو مرق (ما بين السرّة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت عورة

لا تكون له عورة ولا بأص بالنظر اليها ومساها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ذكرى
الحسن والحسين في صفرهما وكان يأخذ من أحدهما ذكره ويجزئه والصبي يضحك كذا
في الفتاوى اه وفي البصر عن الظهيرية وحكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ وعثرته
أنه لو رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينارعه ان ألح وان رآه مكشوف الفخذ
ينكر عليه بعنف ولا يضربه ان ألح وان رآه مكشوف السواقة أمره بسترها وأدبه على ذلك ان
ألح وان رآه مكشوف ما بين السرة الى العانة ينكر عليه برفق وينارعه ان ألح ولا يؤتبه فانه
يجهل فيه لقول الفضلي ان ذلك ليس بعورة تعامل العمال بأبداء ذلك وان كان ضعيفا (قوله
القمي ظهورها) فهي من الأمور وهو النقص والقيح والحب (قوله الى ركبته) وجهه
الاستدلال منه أن كلمة الى للغاية فالركبة غاية والغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع
احتياط فحكمنا بدخولها احتياطا ولأن للغاية تدخل في الغيابا كما هو في آية الوضوء
وهذا يقطع النظر عما يؤخذ من الحديث الثاني والافهم صريح في دخولها (قوله
والمتسعة) يعني معتقة البهمن وأما المهرونة اذا أعتقها الرهن وهو معسر فانه حرة
انفاقا (قوله عند أبي حنيفة) وقالاهي حرة مدبونة (قوله البطن والظهر) وأما الجنب
فانه تبع للبطن كذا في القنية والاوجه أن ما يلي البطن تبع له كما في البحر يعني وما يلي الظهر
تبع له كما في تحفة الاخبار والخمفي المشكل الرقيق كالامة والحر كالحرة (قوله لان اهما
مزينة) أي في الاشتباه والمراد أن اهما دخلا في الشهوة وفيه أن التدين أعظم دخلا من
هذه الحبسية والاولى في الاستدلال ما في الشرح أن عمر كان يضرب الاماء ان تقنعن ويقول
أتق عنك انما ياد فار وكانت جواربه تقنع من الضيقان كثافات الرأس مضطربات التدين
قال بعض الفضلاء بصحاظ ظاهر ذلك أنه يكره التقنع للامة وهو كذلك لكن بالنسبة لمن عمر
رضي الله تعالى عنه أمافي زماننا فينبغي أن يجب التقنع لاسيما في الاماء البيض اغلبة الفسق فيه
(قوله للعرج) من حيث انها تباع وتشري وتخرج لحاجة مولاه في ثياب مهنتها عادة فاعتبر
حاله باذونات المحارم في حق جميع الرجال (قوله وجميع بدن الحرة) أي جسدها (قوله
الاربعها) ومنع الشابة من كشفه لحوف القنينة لانه عورة (قوله وهو المختار) وان كان
خلاف ظاهر الرواية (قوله وعن أبي حنيفة ليس بعورة) واختاره في الاختيار للحاجة
للكشف للخدمة كما في البحر قال الكل وصح بعضهم أنه عورة في الصلاة لا خارجها ولا تلازم
بين كونه ليس بعورة وجواز النظر اليه لان حل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع انتفاء
العورة ولذا حرم النظر الى وجهها ووجه الآخر اذا شئت في الشهوة ولا عورة اه وفي الزاهدي
عن الشيخين أن الذراع لا يمنع جواز الصلاة لكن يكره كشفه ككشف القدم
فهو الثاني (قوله باطنهما وظاهرهما) أي في الصلاة وخارجها وقال الاقطع في شرحه
الصحيح انه ما عورة لظاهر الخبر وفي الاختيار الصحيح أن القدم ليست بعورة في الصلاة وهي
عورة خارجها قال في الشرح والتحقيق أن القدم ليست بعورة في الصلاة كما ذكرنا (قوله
في الاصح) احتج به عن رواية المنثني انه ليس بعورة وبه قال عبد الله البجلي قال في التمهيد

القمي ظهورها وعض الابصار
عنها في اللغة وفي الشريعة
ما اقتضى ستره وحده
الشارع صلى الله عليه وسلم
بقوله عورة الرجل ما بين
سرة الى ركبته ويقوله
عليه السلام الركبة من
العورة (وتزيد عليه) أي
على الرجل (الامة) القنينة
وأما الولد والمديرة والمكاتبة
والمستسعاة عند أبي حنيفة
لوجود الرق (البطن
والظهر) لان اهما مزينة
فصدرها وتديها ليسا من
العورة للعرج (وجميع
بدن الحرة عورة لا وجهها
وكفيها) باطنهما وظاهرهما
في الاصح وهو المختار وذراع
الحرة عورة في ظاهر الرواية
وهي الاصح وعن أبي حنيفة
ليس بعورة (و) الا (قدمها)
في الاصح الرواية باطنهما
وظاهرهما العموم الضرورة
ليس من العورة فستر الحرة
حتى المسترسل عورة في
الاصح وعليه الفتوى
فكشف ربه يمنع صحة
الصلاة

ولا يحل النظر اليه مقطوعا منها في الاصح كسعر غائبة وذ كره المقطوع وتقدم في الاذان أن صوتها عورة وليس المراد مجزئ
كلامها بل ما يصل من تليينه وتقطيعه لا يحل سماعه (وكشف ربيع عضو من أعضاء العورة) الغليظة او الخفيفة من الرجل
والمرأة (يمنع صحة الصلاة) مع وجود الساتر ١٥٨ لا مادون ربه والركبة مع الفخذ عضو واحد في الاصح وكعب المرأة مع ساقها

واذنها بانفراد عن رأسها
وثديها المنكسر فان كانت
ناهدا فهو تسع اصددها
والذ كره بانفراده والاشين
بلاضيهما اليه في الصحيح
وما بين السرة والعانة عضو
كامل بجوانب البدن وكل
التي عورة والذين ثلثها في
الصحيح (ولو تفرق الانكشاف
على أعضاء من العورة وكان
جملة ما تفرق يبلغ ربيع
اصغر الاعضاء المنكشفة)
يعني التي انكشف بعضها
(منع) صحة الصلاة ان طال
زمن الانكشاف بقدر
أداء ركن (والا) أي وان
لم يبلغ ربيع اصغرها او بلغ
ولم يطل زمن الانكشاف
(فلا) يمنع الصحة للضرورة
سواء الفتي والفقير (ومن
عجز عن استقبال القبلة)
بنفسه (لمرض) او خشية
غرق وهو على خشبة (أو عجز
عن النزول) بنفسه (عن
دابته) وهي سائرة او كانت
جرحا او كان شيئا كبيرا
لا يمكنه الركوب الا بعين
(او خاف عدوا) آدميا
أو يباعا على نفسه او دابته
أو ماله أو أماته أو اشتد
الخطوف لقتال أو هرب من
عدو راكبا (فقبلته جهة

والحاصل أن له اعتبارين فهو من البدن في حق العورة وليس منه في حق الفسل اه يعني
إذا كان مضافا (قوله ولا يحل النظر اليه مقطوعا منها في الاصح) وقبل يحل كما يحل
النظر الى ريقها ودمها (قوله أن صوتها عورة) هو ما في النوازل وجرى عليه في الخط
والكافي حيث لا عدم جهرها بالتلبية بأن صوتها عورة قال في الفتح وعلى هذا الوجه بل إذا
جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان حجبها لكن قال ابن أمير حاج الاشبه أنه ليس بعورة
وانما يؤتى الى الفسنة واعقده في النهر أفاده السيد وظاهر هذا أن الخلاف في الجهر بالصوت
فقط لا في غطيته وتليينه وهو يناق ما قاله المصنف ونقله المقدسي عن أبي العباس القزويني
في كتابه في السماع ونصه ولا يظن من لافطنة له ان اذا قلنا صوت المرأة عورة اننا نريد بذلك
كلامها لان ذلك ليس بصحيح فأنما يجزئ الكلام من النساء الا جانب ومحاورتهن عند الحاجة
الى ذلك ولا يجزئ ان رفع أصواتهن ولا غطيتهن ولا تليينها وتقطيعها ما في ذلك من استئذان
الرجال اليهن وتخريك الشهوات عنهن ومن هذا المبحر أن تؤذن المرأة اه (قوله وكشف
ربيع عضو الخ) هذا بالنظر الى الصلاة والاخرمة الكشف والنظر لا تنقيد بربيع العضو
بل القليل والكثير سواء كافي تحفة الاخيار (قوله الغليظة او الخفيفة) هذا التقسيم
بالنظر الى النظر والافال حكم في الصلاة متحد (قوله يمنع صحة الصلاة) أي اذا كان قدر
أداء ركن عند أبي يوسف ومحمد اعتبر أداء الركن حقيقة واختار قول أبي يوسف للاحتياط
كفا في الحلبي زاد في منية المصل اعتبار أداء الركن مع سنته قال شارحها البرهان الطحاوي
وذلك مقداره ثلاث تسبيحات وقال ابن أمير حاج وهذا تنقيد غريب ووجهه قريب وقد
بعضهم الكشف بكونه بغير صنعه أمالو كشفه بفعله فسدت الحال بالاخلاف قهتاني عن
المنية وعزاه في البحر الى الفقيه وجرى عليه صاحب الدر قال في البحر وهذا تنقيد غريب
والمذهب الاطلاق واعلم أن الانكشاف الكثير في الزمن القليل لا يمنع كالتقليل في الكثير
ويمنع الكثير في الكثير واعتبار ربيع العضو قولهما واعتبر أبو يوسف انكشاف الاكثر
وفي النصف عنه روايتان كفا في الملتقى (قوله مع وجود الساتر) قيد به لان فاقده يصل عاريا
(قوله والركبة مع الفخذ عضو) وليست عضوا على حدة في الحقيقة اذ هي ملحق عظم الفخذ
والساق قلت ويغيب في أن يكون المرفق تعلقا للعضد والرسغ تعلقا للذراع قاله بعض الفضلاء
(قوله وكعب المرأة مع ساقها) أي عضو وكذا يقال فيما بعده (قوله والاشين بلاضيهما
اليه) فانهما مع عضو واحد والصواب والاشين بالاث (قوله وكل اليه عورة) صوابه
عضو كما قاله السيد (قوله أو خشبة غرق) أو حصول ضرر شديد عند الاستقبال افاده الشرح
(قوله وهي سائرة) قيد اتفاقا وإذا لم يذ كره السيد (قوله لا يمكنه الركوب الا بعين) راجع
الى المستثنين (قوله أو هرب من عدو راكبا) قيد بقوله راكبا لانه لو هرب ماشيا لا يجوز
صلاته (قوله فقبلته جهة قدرته) فيومئى على الدابة واقفة ان قدره والافسائرة ويتوجه
الى القبلة ان قدره والافلا وهذا في الفرض (قوله والقادر الخ) قال في الشرح وقيد نابا العجز

قدرته (للمضرورة) (و) قبله الخائف جهة (أمنه) ولو خاف أن يراه العدو ان قدم على مضطجعا بالاجاء الى جهة آمنه عن
والقادر بقدرته الغير ليس قادرا عند الامام خلافا لها وإذا لم يجد أحدا فلا خلاف في الصحة

(ومن اشبهت عليه) جهة (القبلة ولم يكن عنده مخبر) من أهل المكان ولا من له علم أو سألته فلم يخبره (ولا محراب) بالمحل (تحرى)
أى اجتهد وهو بذل الجهد لنيل المقصود ولو سجدت تلاوة ولا يجوز التحرى مع وضع المحراب لأن وضعها فى الأصل بحق ومن
ليس من أهل المكان والعلم لا يلتفت الى قوله وان أخبره اثنان ممن هو مسافر ١٥٩ مثله لانها يخبران عن اجتهاد ولا يترك

اجتهاده باجتهاد غيره وليس
عليه فرع الابواب للسؤال
عن القبلة ولا من الجدران
خشية الهوام والاشتباه
بطاق غير المحراب واذا صلى
الاعى ركعة لغير القبلة
لجاءه رجل واقامه اليها
واقعدى به فان لم يكن حال
افتتاحه عنده مخبر فصلاة
الاعى صحيحة لانه لا يلزمه
مس الجدران والافهى
فاسدة ولا يصح اقتداء
الرجل به فى الصورتين لقدرته
فى الاولى وعلم خاتمته فى
الثانية (ولا إعادة عليه)
أى التحرى (لو) علم بعد
فراغه انه (اخطأ) الجهة
لقول عاصم بن عقبة رضى
الله عنه كأم مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فى ليلة
مظلة فلم يدر أين القبلة فصلى
كل رجل منا على حiale فلما
أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
فنزلت فأبنا وتوافق وجه
الله وليس التحرى للقبلة
مثل التحرى للتوضؤ
والسائر فانه اذا ظهر نجاسة
الماء أو الثوب أعاد لانه امر
لا يحقل الانتقال والقبلة
تصله كما حوت عن المقدس

عن الاستقبال والنزول بنفسه لان القادر الخ فهو بمنزلة التعليل لقوله ومن عجز الخ المقيد بقوله
بنفسه (قوله ومن اشبهت عليه القبلة) بأن انطعت أعلامها وأما اذا كانت السماء
محصية مثلا وهو لا يعرف الادلة مع ظهورها فهل يجوز له التحرى وبغذر بالجهل قال بعضهم
لا ولا وقال ظهير الدين المرغينانى يجوز قال فى الجوهرية وظاهر كلام القدورى بشرايه اه
(قوله ولم يكن عنده مخبر) قال فى الجوهرية وحده الحضرة أى المعبر عنها هنا بعد أن يكون
بجانب لو صاح معه ويقبل فيما قول العدل ذكره ابن أمير حاج ولو كان عبدا أو أمة ويحترى
فى خبر القاسق والمستور ثم يعمل بغالب ظنه كفى حذر الدواختار (قوله أو سألته فلم يخبره)
الذى هو من أهل المكان أو الذى عنده علم وان لم يكن من أهله (قوله ولو سجدت تلاوة)
أى ولو كان التحرى فيه سجدة تلاوة ومثلا صلاة الجنائز كفى الجوهرية ويجب الأخذ بقول
المخبر العدل وان خالف رأيه لأن الاخبار أعلى من التحرى وفى غاية البيان والعناية أنه يستحب
الاخبار (قوله ولا يجوز التحرى مع وضع المحراب) لانها من جملة الأدلة خصوصاً محراب
المدنية الشريفة لانه موضوع بالوحى فيجب اتباع المحراب ولا يجوز له التحرى كفى التبيين
وذكر فى الثانية بوازيمها (قوله وان أخبره اثنان الخ) ان وصلية (قوله واقعدى به)
الاولى حذفه لان المقصود افادة عدم صحة اقتدائه به وقد أفاده بعد (قوله فصلاة الاعى
صحيحة) نظيره ما اذا دخل المسجد رجل وهو مظلم وصلى المغرب فلما فرغ من صلاته جىء
بالسراج فاذا هو صلى الى غير القبلة ان صلاها بالتحرى جاز ولا إعادة عليه افاده فى الشرح
(قوله لقد رثته فى الاولى) فيه أن الاولى مفروضة فيما اذا لم يجد مخبراً عند افتتاحه فكيف
يكون قادراً ان لو كان قادر الفسدت وقد ذكر أنها صحيحة وكلامه فى الشرح أحسن من
هذا فانه قال ناقلاً عن النجاشى والمزيد الاعى اذا صلى ركعة الى غير القبلة فجاءه رجل وسواء
واقامه الى القبلة واقعدى به فهذا على وجهين اما أن يجد عند الافتتاح انساناً يسأله أو لم يجد
ففى الوجه الاول لا تجوز صلاته ولا الاقتداء به لانه قادر على أداء الصلاة الى جهة الكعبة
وفى الوجه الثانى تجوز صلاة الامام أى الاعى لانه عاجز ولا تجوز صلاة المقتدى لان عنده
صلاة امامه على الخطا اه وهى عبارة لا غبار عليها (قوله ولا إعادة عليه لو أخطأ) ولو عمدة
والمدنية على الاصح (قوله عاصم بن عقبة) الذى فى الشرح ابن ربيعة (قوله على حiale)
أى على حدته (قوله كما حوت عن المقدس) بصيغة اسم المفعول من قدس أو على وزن مجلس
وهو على تقدير مضاف أى بيت المقدس (قوله أو تبدل اجتهاده) ولو الى الجهة الاولى على
الوجه كفى سكب الانهر (قوله من جهة العين) ينبغى أن يكون ذلك على وجه الاستصحاب
لا الوجوب كذا يجنبه بعضهم ومحمد مالم يكن العمل من جهة العين أكثر والا كان المستحب
التوجه الى ما هو قبل العمل (قوله كالنسخ) فلا يطل العمل السابق وانما يمنع العمل به
فى المستقبل (قوله وأهل قباء) بالضم والمدقربة من قرى المدينة يصرف ولا يصرف كفى

الى الكعبة (وان علم بخطئه) أو تبدل اجتهاده (فى صلاته استدراك) من جهة العين لا اليسار (وبنى) على ما اذا بالتحرى لان تبدل
الاجتهاد كالنسخ وأهل قباء استدراكوا فى الصلاة الى الكعبة حين بلغهم النسخ واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم

وان تذكر سجدة صليبة بطلت صلواته (وان شرع) من اشتبهت عليه (بلا تخر) كأن فعله موقوفا فلواتها (فعل بعد فراغه)
من الصلاة (انه اصاب صحت) لانه يتبين ١٦٠ الصواب بطل الحكم بالاستصحاب وثبت الجواز من الصلاة (وان علم باصابته

فيها) ولو بغير الطق
(فقدت) لان حاله قوي
به فلا يبنى قويا على ضعف
خلافه لابي يوسف رحمه الله
(كما) فقدت فيما (لولا يعلم
اصابته أصلا) لان الفساد
ثابت باستصحاب الحال ولم
يرتفع بدليل فتقر بالفساد
لان الشرط لم يحصل حقيقة
ولا حكما واذا وقع تحريمه الى
جهة فعلى الى غير ما لا يجزى به
لترك الكعبة - كما في حقه
وهي الجهة التي صرحوا ولو
أصاب خلافه لابي يوسف
في ظهور اصابته هو بطله
كالتحريم في الاواني اذا عدل
عن تحريمه وظهر طهارة
ما وضأ به صحت صلواته وعلى
هذا الوجه على في ثوب وهو
يعتقد انه نجس او أنه محدث
أو عدم دخول الوقت فظهر
بخلافه لا تجزى به وان وجد
الشرط لعدم شرط آخر وهو
فساد فعله ابتداء لعدم
الجزم وأما في الماء فقد
وجدت الطهارة حقيقة
والنية (ولو تحرى قوم
جهات) في ظلة (وجهوا
حال امامهم) في توجهه
(تجزىهم) صلاتهم الامن
تقدم على امامه كما في
جوف الكعبة لما قدمناه

المغرب ومن العرب من يقصره ويصرفه ويجعله مذكرا ومنهم من يؤثفه فلا يصرفه (قوله
وان تذكر سجدة صليبة) أي بعد الاستدارة أي أنه تركها (قوله بطلت) وجهه انه اذا اذا
في جهة ركعتيها التي تحول عنها فقد اذا الى غير القبلة الآن وان اذاها الى جهة تحريمه
الآن اذاها الى غير القبلة التي كانت لركعتيها والركعة الواحدة لا تكون لقلبتين (قوله لانه
يتبين الصواب الخ) ولان ما فرضه غير راعي حصوله لا تحصيله كالسعي الى الجمعة بيانه ان
جهة التحريم وان كانت هي القبلة حال الاشتباه لكن التحريم لم يقصد لذاته وانما قصد للاصابة
فاذا اصابته أغنت عنه (قوله بطل الحكم بالاستصحاب) أي استصحاب الحال أي حال
الذي اشتبه عليه القبلة فان حاله عند عدم التحريم الفساد لان الصلاة بدون التحريم عند
الاشتباه فاسدة (قوله من الصلاة) أي من أقول الصلاة (قوله قويته) أي بالعلم وبني
من الصور ما اذا علم بخطئه فيها أو بعد ها والصلاة فاسدة فيهما (قوله خلافه لابي يوسف) فانه
يقول بالصحة لانه لو قطع السنان الى غير تلك الجهة فلا يعيد (قوله باستصحاب الحال) هو
الفساد لترك التحريم عند الاشتباه (قوله ولم يرتفع بدليل) بخلاف ما اذا تبين صوابه كما سبق
(قوله لم يحصل - حقيقة) وهو استقباله بقينا (قوله ولا حكا) أي بالتحريم والحاصل انه
اما أن لا يشك ولا يتحريم وجوابه ان صلواته على الجواز ما لم يتبين له الخطأ واما أن يشك ولا
يتحريم وهي على الثلاثة اوجه التي ذكرها المصنف واما أن يشك ويتحريم وهو أصل المسئلة
(قوله لا تجزى به) وعن أبي حنيفة يخشى عليه الكفر ولا يكفر وفي الظهيرية ومن صلى الى غير
جهة الكعبة لا يكفر هو الصحيح لان ترك جهة الكعبة جائز في الجملة بخلاف الصلاة بغير طهارة
لعدم الجواز مع عدمها بحال واختاره الصدر الشهيد وفيه انه يجوز انفا قد الطهورين الصلاة
مع عدمها (فرع) اذا تحريمه لم يقع تحريمه على شيء فقبل يؤخر وقبل يتخير وقبل يصل الى
الجهات الاربع وهو الاحوط كما في الفتح ومع هذا الوجه على الى جهة واحدة جاز وان اخطأ فيه
كفاي الظهيرية (قوله خلافه لابي يوسف) هو غير ظاهر الرواية عنه كما في القهستاني (قوله
وعلى هذا) أي على ما تقدم من انه لا عبرة للاصابة اذا صلى الى غير جهة تحريمه أو على هذا
الخلاف (قوله وهو فساد فعله ابتداء) الذي في النسخ وهو أن لا يحكم بفساد فعله ابتداء
لانه حينئذ لا تكون نيته صحيحة لعدم الجزم اه وهو المناسب (قوله والنية) أي نية
الطهارة فيه أن النية وجودها لا يشترط والذي في الشرح وفي الماء الذي عدل اليه وجد الجزم
بالنية والطهارة حقيقة فصحت (قوله وجهوا حال امامهم) أما من علم حال امامه لم تجز
صلواته لانه اعتقد أن امامه على الخطأ وهذا لا يشترط في الصلاة في جوف الكعبة فالصلاة
صحيحة مع علم حال الامام لعدم الخطأ لان الكل قبله (قوله كما في جوف الكعبة) فان المتقدم
فيه مضر (قوله لما قدمناه) من حديث عامر وهو قوله لقوله تجزى بهم

(فصل في بيان واجب الصلاة) (قوله يجب بمعنى اللزوم) لو قال بمعنى اللزوم والساقط
والمضطرب أو قال في الاقل الوجوب يجب بمعنى اللزوم الخ لكان انساب (قوله وفي الشرع

(فصل في بيان واجب الصلاة) الواجب في اللغة يجب بمعنى اللزوم وبمعنى السقوط وبمعنى الاضطراب وفي الشرع اسم
قوله لان الكل قبله يوجد هذا زيادة ونقصا وهذه الصورة ممكنة بان كانت الصلاة قضاء وهي مبرية او موهبة او موهبة وعلموا انه
قدامهم لكن لم يجزوا انه الى أي جهة اه

اسم لما رزقنا) روى عن الامام انه قال ما معناه الفرق بين الواجب والفرض كما بين السهام
والارض والبعض يطلق عليه اسم السنة حتى يعبرون في محل بالسنة ثم يعبرون فيه بالوجوب
افاده صاحب البحر (قوله بدليل فيه شبهة) اعلم ان الادلة السميعة انواع اربعة قطعي
الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة أى المحكمة وقطعي الثبوت على الدلالة كالاتيان
المؤولة وقطعي الثبوت قطعي الدلالة أخبار الاحاد التي مفهومها قطعي وقطعي الثبوت
والدلالة كالأخبار الاحاد التي مفهومها ظني فالاول يثبت الفرض أى والحرام وبالثاني
والثالث يثبت الوجوب أى وكراهة التحريم وبالرابع يثبت السنة والاستحباب أى وكراهة
التنزيه ليكون ثبوت الحكم به - مردد له كذا في الكشف اه من الشرح مزيدا (قوله
اسكونه ساقطاعنا علما) أى لا يجب علينا اعتقاد وجوبه (قوله اوله اسكونه ساقطاعنا علما)
لوقال اوله اسكونه لازما علينا علما لان اوله ليكون تنبيها على المعنى الاول وهو اللزوم صريحا
وان كان ما ذكره يفيد بقرينة على (قوله اوله اسكونه مضطربا) أى مترددا (قوله وشرعت
الواجبات لا كمال الفرائض) فان القراءة فرض وكونها بالفاتحة والسورة من الامم لذلك
الفرض حتى لو ترك ذلك كان مكروها متحررا والاطمأنينة متممة للركوع والسجود وكذا
القسم في الثانية مقام اقدمها وضم الالف مقام لوضع اليه الا أن منها ما يكون متمما للركوع
خاصة ومنها ما يكون مقام الهام من غير نظر الى ركن كالقعود الاول وتشهده والسلام فليست اقل
(قوله والسنن لا كمال الواجبات) كالسجود ثلاثا فانه مقام لاطمأنينة والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم مقام للتشهد والتعوذ والجملة متممة لقراءة الفاتحة ولا يظهر هذا التقييم
في جميع السنن (قوله والادب لا كمال السنة) يعني ان السنة تكون كاملة بالادب فنظر
الراى الى القدمين والساجد الى الارض مقام للتسبيحات لانها حينئذ تكون مستحضرة
لعدم اشتغاله باطلاق النظر والنظر الى حجره مقام لهيئة الجلوس وفيه مامت (قوله ليكون
كل منها حصة لما شرع لتكميله) أى حافظا له فالواجبات كالسور وعلى الفرائض والسنن
كالسور على الواجبات والادب كالسور على السنن فن حفظ السور الاخيرة ان
للاسوار الاخيرة احفظ ومن ضيعه يجزئه الحال الى ضيع باقية وانهاون بها وفي نسخ
كلا بالنصب ولا وجه له (قوله استحقاق العقاب) هو دون عقاب ترك الفرض (قوله
والثواب به) هو الحكم الاخرى وأما الحكم الدينى فهو سقوط المطالبة (قوله
واعادتها بتركه عدا) أى مادام الوقت باقيا وكذا في السهو وان لم يسجد له وان لم يعدها حتى
خرج الوقت تسقط مع النقصان وكراهة التحريم ويكون فاسقا انما وكذا الحكم في كل
صلاة أدت مع كراهة التحريم والمختار ان المعادة ترك واجب ثقل جابر والفرض سقط بالاولى
لان الفرض لا يتكرر كما في الدر وغيره ويندب اعادتها ترك السنة (قوله وهو أى الواجب)
أى على ما ذكرنا والافهى تزيد على ما ذكره والتتابع ينفي الحصر (قوله الاول وجوب قراءة
الفاتحة) الصواب حذف وجوب (قوله قراءة الفاتحة) قالوا بترك أكثرها يسجد للسهو
لان ترك أقلها ولم أر ما اذا ترك النصف غير امكن في المجتبي يسجد بترك آية منها وهو اولى
قال في الدر وعليه فكل آية واجب ولو قرأ الفاتحة على قصد الدعاء تنوب عن القراءة

اسم لما رزقنا بدليل فيه
شبهة قال نحر الاسلام
وانما معنى به اما لكونه
ساقطاعنا علما اوله اسكونه
ساقطاعنا علما اوله اسكونه
مضطربا بين الفرض
والسنة أو بين اللزوم
وعدمه فانه يلزمنا
علما اه وشرعت
الواجبات لا كمال الفرائض
والسنن لا كمال الواجبات
والادب لا كمال السنة
ليكون كل منها حصنا
لما شرع لتكميله وحكم
الواجب استحقاق العقاب
بتركه عدا وعدم اكثار
جاحده والثواب بفعله
ولزوم جهود السهو لنقص
الصلاة بتركه سهوا واعادتها
بتركه عدا وسقوط الفرض
ناقضا ان لم يسجد ولم يعد
(وهو) أى الواجب (غاية
عشر شيئا) الاول وجوب
(قراءة الفاتحة) لقوله
صلى الله عليه وسلم لا صلاة
من لم يقرأ بفاتحة الكتاب

وهو انفي السكال لانه خبر آحاد لا ينسخ قوله تعالى فاقروا ما ينسر فوجب العمل به (و) الثاني (ضم سورة) قصيرة (او ثلاث آيات) فصار لقوله صلى الله عليه وسلم ١٦٢ لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة في فريضة أو غيرها (في ركعتين غير متعنتين من

الفرض) غير الثاني وفي جميع الثاني (و) يجب الضم (في جميع ركعات الوتر) المشابهة السنة (و) جميع ركعات (النفل) لما رواه ابن لان كل شفع من النافلة صلاة على حدة (و) يجب (تعيين القراءة) الواجبة (في الاولين) من الفروض الواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة فيها (و) يجب (تقديم الفاتحة على) قراءة (السورة) للمواظبة حتى لو قرأ من السورة ابتداء فمذكر يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد لله كما لو كرر الفاتحة ثم قرأ السورة (و) يجب (ضم الانف) أي ما صلب منه (الجبهة في السجود) للمواظبة عليه ولا تجوز الصلاة بالاقصا على الاتف في السجود على الصحيح (و) يجب مراعاة الترتيب فيما بين السجدين وهو (الاتيان بالسجدة الثانية في كل ركعة) من الفرض وغيره (قبل الانتقال غيرها) أي لغير السجدة من باقي افعال الصلاة للمواظبة فان فات بسجدها ولو بعد القعود

كما في الفتاوى الصفرى خلافا لما في المحيط قاله السيد (قوله انفي السكال) فغاية ما يفيد الوجوب لا الاقتراض لانه وان كان قطعي الثبوت فهو ظني الدلالة لان مثله يقال انفي الجواز وانفي الضميمة فيمكن محتملا (قوله لا ينسخ قوله تعالى الخ) أي ولو قبله لمكان ما هناك المطابق لان تقييده نسخ وهو لا يجوز بخبر الواحد (قوله فوجب العمل به) أي بهذا الحديث وهو تفريع على ثبوت الوجوب به وعدم نسخه مطلق الكتاب (قوله أو ثلاث آيات قصار) قدراً قصراً سورة أو آية طويلة تعدل ثلاث آيات قصار وهذا الضم سنة عند الثلاثة كما في سكب الانهروهل يكره الضم في الاخيرتين المختاراً كما في الدرر وجوب هذا وما قبله مقيد بما اذا كان في الوقت سعة فان خاف فوت الوقت لو قرأ الفاتحة والسورة أو قرأ الفاتحة أو أزيد من آية قرأ في كل ركعة آية في جميع الصلاة نهر عن القنية وتقسيم القراءة الى فرض وواجب وسنة بالنسبة لما قبل الايقاع أما بعده لو قرأ القرآن كله في ركعة واحدة لم تقع القراءة الا فرضاً اهـ من السيد بزيادة (قوله لا تلازمان لم يقرأ بالحمد لله وسورة) الدليل أخص من المذهب وقد يقال ان الثلاث آيات الحقت بالسورة بدلالة النص قال بعض الافاضل وهذا يرد على من قال بفرضية الفاتحة فانه يلزمه ان يقول أيضاً بفرضية السورة كما لا يخفى اهـ (قوله غير الثاني) فيم الرابع والثلاثي (قوله المشابهة السنة) بل هو سنة عندهما (قوله لما رواه) من قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة في فريضة أو غيرها وانما لم يجب القراءة في الاخيرين من الفرض كالنفل لقول علي رضي الله تعالى عنه القراءة في الاولين قراءة في الاخيرين وعن ابن مسعود وعائشة رضي الله تعالى عنهما التضمير في الاخيرين ان شاء قرأ وان شاء سجد اهـ من الشرح (قوله وتعيين القراءة الخ) وقيل انه فرض وتكون قضاء اذا وجد في غير الاولين وصح (قوله حتى لو قرأ من السورة) أي بعض السورة ولو حرفاً واحداً كما في السيد وغيره والمراد من السورة ما يعم الآيات ومثل بعض السورة كلها كما سبأ في قربها (قوله ويسجد لله) اذا كان ساهياً والا كره تحريماً لان فيه تأخير الواجب وهو الفاتحة عن محله وهو الله في وجوب السجدة كراراً الفاتحة (قوله أي ما صلب منه) فلو اقتصر على الارنية لا يكون آتياً بالواجب (قوله ولا تجوز الصلاة بالاقصا على الاتف في السجود) مالم يكن بالجبهة عذراً قاله السيد (قوله ولو بعد القعود) ولو بعد السلام قبل الكلام (قوله ثم يعيد القعود) طريق الاتيان بها انه اذا تكبرها بعد السلام أو قبله بعد القعود أن يسجد المتروكة ثم يعيد القعود والتشهد ثم يسلم ثم يسجد لله ونحوه ويتشهد لان العود الى السجدة الصلبية يرفع القعود والتشهد وكذا السجدة التلاوية فلو لم يعد القعود ولم يجرد رفعه من السجدة بطأت صلاته لترك القعدة الاخيرة وهي فرض بخلاف سجود السهو فانه يرفع تشهد فقط حتى لو لم يجرد رفعه منه ولم يعد صلاته ولكنه يكرهه كذا تشهد وهو واجب كما في الدرر وغيره (قوله وهو التعديل) أي التقيم والتكميل وهو في اللفظة التسوية (قوله حتى نطمئن مفاصله) ويسهتق كل عضو في محله بقدر تسييته كما في القهستاني هذا قول أبي

خفيفة ومجدة على تخريج الكرخي وعلى تخريج الجرجاني سنة كتعديل القومة والجلاسة
والأول هو الصحيح وإنما خص الركوع والسجود لأنهما مظنة التخفيف بخلاف القيام لأنه
يطول بطول القراءة حتى لو لم يقرأ في الآخرين ووقف ساكناً كان عليه أن يقف بقدر تسبيحة
الجلاسة بل الركن كما صرح به في النهاية ولو لم يقف هذا القدر أثم ولا تنفس صلاته لوجود
أصل القيام فإن المفروض من الركن أدنى ما يطلق عليه الاسم (قوله ولا فرض كما قاله
أبو يوسف) أورد عليه أنه وافقهما في الأصول على أن الزيادة لا تجوز بخبر الواحد على الكتاب
وهو قوله تعالى اركعوا واسجدوا فإنه تعالى أمر بالركوع والسجود فعلق الركنية
بالأدنى منهما وخبر الواحد هو حديث سهل فأنك لم تصل فكيف يجوز الزيادة هنا في الخبر
وهذا جلد ابن الهمام على الفرض العملي وهو الواجب فيه تنفع الخلاف قال في البحر ويؤيده
أن هذا الخلاف لم يذكروا في ظاهر الرواية من السيد مختصراً وفي قوله وهو الواجب نظر
(قوله ومقتضى الدليل) وهو الحديث السابق وهو مقتضى المواظبة أيضاً (قوله في القومة)
أي من الركوع حتى يستقيم قائماً (قوله والجلاسة) أي بين السجدين حتى يستقيم قاعداً وأما
أصل الرفع إلى قرب القعود فنفس بخلاف الركوع فإن أصل الرفع منه واجب أيضاً وأما الفرق
أن المقصود من الركوع تحقيق الانتقال من الركن وهو يحصل من الركوع بدون رفع
بخلاف السجود كما في السراج والكافي ومقتضى الدليل أيضاً وجوب نفس الجلاسة أقاده في
الشرح (قوله والرفع من الركوع) عطف على الاطمئنان فهو واجب قال في الشرح
ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الأربعة وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين
السجدين الخ (قوله لا أمر به) أي بالاطمئنان أي الأمر الضمني فإن الأمر منه صلى الله عليه
وسلم أن اساء الصلاة بالعادة إنما هو تركه الاطمئنان وذلك يقتضي الأمر به والأمر للوجوب
وأي المراد من الحديث البطلان فلا ينقض دليل لمن احتج به بدليل هذا آخر الحديث حيث
قال إذا فعلت هذا فقد غت صلاتك وإذا انتقصت منه شيئاً فقد انتقصت من صلاتك فقد معاها
صلاة والباطل لا نسى صلاة وأيضاً فقد أقروا النبي صلى الله عليه وسلم بعد أول ركعة حتى أتم
ولو كان عدم الطمأنينة مفسداً لفسدت بأول ركعة وبعد الفساد لا يجوز المضي في الصلاة
وتقريره صلى الله عليه وسلم من الأدلة الشرعية كذا في البحر وغيره (قوله واليه ذهب
المحقق الخ) واختار الكرخي أن التعديل في القومة والجلاسة سنة على قولهما وفرق بينهما
وبين تعديل الأركان بأنه في الأركان التكميل الفرض وفي القومة والجلاسة التكميل الواجب
ومكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة أظها بالافتاوت بينهما وهو المشهور وقال
الجرجاني أن التعديل عندهما مطلقاً سنة (قوله ويجب القعود الأول) مقدر قراءة
الشهادتين بأسرع ما يكون لا فرق في ذلك بين الفرائض والواجبات والنوافل استصحبنا عندهما
وهو ظاهر الرواية والأصح وقال محمد وزفر والشافعي هو فرض في النوافل وهو القياس كما
في القهستاني وسكب الأنهر (قوله في الصحيح) واختار الكرخي والطحاوي استثنائه
وأكثر المشايخ يطابقون عليه اسم السنة أمالان وجوبه ثبت بالسنة أولان المؤكدة في معنى
الواجب وهذا لا يقتضي رفع الخلاف ولا يرد ما لو سبق الإمام المسافر الحدث واستخلف

ولا فرض كما قاله أبو يوسف
ومقتضى الدليل وجوب
الاطمئنان أيضاً في القومة
والجلاسة والرفع من
الركوع لا أمر به في حديث
المسي صلاته والمواظبة
على ذلك كله واليه ذهب
المحقق السكال بن الهمام
وتليده ابن أمير حاج وقال
أنه الصواب (و) يجب
(القعود الأول) في الصحيح

قوله وهذا لا يقتضي الخ
كذا في الأصل المطبوع
وفي نسخة أخرى وهذا
يقتضي بالاثبات وإملاها
أصوب إذ مقتضى قوله
أمالان وجوبه ثبت بالسنة
الخ أن الخلاف أي المصنوع
ارتفع وإنما الخلاف
في اللفظ والعبارة اللهم
الا أن يكون المراد من
نسخة النبي رفع الخلاف
اللفظي فإن ذلك لا يقتضي
رفعه تأمل

مقما حيث كانت القعدة الاولى فرضا في حقه لانه امارض الاستخلاف أفاده السيد ثم ان
الاولى حذف قوله في الصحيح لتصريح المصنف به بعد (قوله ولو كان حكا) فيه إشارة الى انه
أراد بالاول ما ليس بآخر فالمسبوق بثلاث في الرابعة بقعدة ثلاث قعدات والواجب منها
ماعد الاخير قاله السيد وفيه ان الاول فرض بمقتضى المتابعة وقول الشرح وهو قعود
المسبوق فيما يقضي به فيد ان الواجب ما انفرد المسبوق بقضائه فتطاول تأمل (قوله ويجب
قراءة التشهد) فيسجد للسجود بتركه بهضه كسكه كما في الدر (قوله اي في الاول) المراد به
كما سبق ماعد الاخير على ما فيه فانه قد يتكرر مرارا (قوله للمواظبة) على لقوله ويجب
قراءة التشهد (قوله حق لو زاد عليه) أي على التشهد (قوله بقدر اراد اركان الخ) على الصحيح
ويؤيده بما اذا قال اللهم صل على محمد ولم يذكره الشرح فباعدا عما يؤهم المنع من ذكر الصلاة
عليه صلى الله عليه وسلم وقوله ساهيا احتريزه عن العمد فان الصلاة تكون به مكروهة مخبريا
(قوله بقدر اراد اركان ساهيا بسجد للسجود) وقيل بسجد بزيادة حرف (قوله مرتين) هو
الاصح وقيل الثانية سنة كما في الفتح ثم الخروج من الصلاة بسلام واحد عند العامة وقيل بهما
كما في مجمع الانهر فلما اقتدى به بعد افظ السلام الاول قبل علمكم لا يصح عند العامة وقيل
ان أدركه بعد التسليمة الاولى قبل الثانية فقد أدرك معه الصلاة كما في السراج واعلم ان السلام
واجب للصلاة ذات الركوع والسجود فلا يرد صلاة الجنازة ولا سلام سجود السهو والشكر
على القول به حوى وفي ذكر الشكر نظر لان سجود السهو لا سلام له كسجود التلاوة وفي الزاهدي
ان سلام الجنازة سنة اه (قوله في العين واليسار) يشتر أن الالتفات فيه ما واجب للمواظبة
والنصر بخلافه (فرع) لو أتى بلفظ آخر لا يقوم مقام السلام ولو كان بعينه كما في مجمع الانهر
(قوله حديث ابن مسعود) وهو اذا قات هذا الخ فلم يذكر السلام فيه ولم يعلم النبي صلى الله
عليه وسلم للاعرابي حين علمه الصلاة ولو كان فرضا لعله اياه وما رواه الترمذي وأبو داود من
حديث ابن عمر اذا قعد الامام في آخر صلاة ثم أحدث قبل ان يسلم وفي رواية قبل ان يتكلم
تمت ملائمة صريح في عدم الافتراض قلت وهو ما يستأنس به لقول من قال ان الخروج بعده
فرض فخر يجاء على قول الامام في الاثني عشرية (قوله دون متعلقه) بكسر اللام المشددة
(قوله ويتجه الخ) خلاف المنصوص (قوله ويجب قراءة قنوت الوتر) المراد انه واجب صلاة
الوتر لا واجب مطلق الصلاة والمراد مطلق الدعاء وأما خصوص اللهم الخ فسنه حتى لو أتى بغيره
جاز اجماعا مبرر والقنوت في اللغة مطلق الدعاء فالإضافة حينئذ للبيان أي دعاء هو القنوت
ويطابق أيضا على طول القيام فالإضافة حينئذ حقيقية أي دعاء القيام وفي الشرع هو الدعاء
الواقع في قيام ثلاثة صلاة الوتر (قوله كما في الجوهرية) وهو في القهستاني عن الزاهدي
وما ذكره بعضهم من وجوب تكبيره ركوع ثلاثة الوتر معزى الى الزيلعي فلا أصل له (قوله
ويجب تكبيرات العبدین) وهي ثلاث في كل ركعة وأما كونها في الاولى قبل القراءة وفي
الثانية بعد ما قد دوب فقط (قوله يجب بتركها سجود السهو) فيه ان الاولى عدم سجود السهو
في الجمعة والعبدین (قوله ويكره الشروع بغيره) أي تحريرا لانه لترك الواجب الا اذا كان

ولو كان حكا وهو قعود المسبوق فيما يقضي به ولو جاس الاول تبعه لا امام لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وهو قعوده
لا وهو لما تركه وقام ساهيا
بكل من القعود وتشهده
وهو احتراز عن القول
بسنين ما اوسنة التشهد
وعدم للمواظبة (و) يجب
(قراءته) اي التشهد (في
الجلوس الاخير) أيضا
للمواظبة (و) يجب
(القيام الى الركعة
الثالثة من غير تراخ بعد)
قراءة (التشهد) حتى لو زاد
عليه بقدر اراد اركان
ساهيا بسجد لا وهو لناخير
واجب القيام للثالثة
(و) يجب (لفظ السلام)
مرتين في اليمين واليسار
للمواظبة ولم يكن فرضا
لحديث ابن مسعود (دون
عليكم) لحصول المقصود
بلفظ السلام دون متعلقه
ويتجه الوجوب بالمواظبة
عليه أيضا (و) يجب قراءة
(قنوت الوتر) عند أبي
حنيفة وكذا تكبيرة
القنوت كما في الجوهرية
وعندهما هو كالوتر سنة
(و) يجب (تكميرات
العبدین) وكل تكبيرة منها
واجبة يجب بتركها سجود
السهو (و) يجب (تعيين
لفظ التكبير لا فتاح كل
صلاة) للمواظبة عليه
وقال في الاخيرة ويكره
الشروع بغيره في الاصح
وقال السرخسي الاصح انه لا يكره كما في التعيين

لا يحسنه بأن كان المصحف بقلب الراي لا ما وغيثنا (قوله فلذا لا يختص الخ) أي فليكون الأصح وجوب تعيين أفظ التكبير لافتتاح كل صلاة (قوله لاتصالها بها) هذا لا يظهر إلا إذا أخر التكبيرات عملاً بالمدوب فاما إذا خالف وقدمها أول الركعة فلا يجب لعدم العمل بالمد كورة فيما يظهر وسـ يأتي في محله ان شاء الله تعالى (قوله ويجب جهر الامام) الواجب منه ادناه وهو ان يسمع غيره ولو واحد او الا كان اسراراً فلو اسمع اثنين كان من اعلى الجهر حوى عن الخزانة قالوا والاولى ان لا يجهد نفسه بالجهر بل بقدر الطاقة لان اسمع بعض القوم بكفى جهر ونهر والمستحب ان يجهر بحسب الجماعة فان زاد فوق حاجة الجماعة فقد اساء كالجهر المصل بالاذكار فهستاني عن كشف الاصول وهذا اول مما في الزاهدى عن ابي جعفر انه كلما اراد الامام او المنفرد في الجهر في صلاة الجهر فهو افضل بل بعد ان لا يجهد نفسه ولا يؤذى غيره وان راد على حاجة المقتدى (قوله اولى العشاءين) بفتح الياء الاولى وكسر الثانية تخلصا وحدثت النون للاضافة واطاق على الثانية اولى باعتبار انها مشفع اول وغاب العشاء لا المغرب لان الاصل تغليب الاكثر (قوله في صلاة الجمعة والعيدين) لكن لو تركه فيهما لا يصح للسهو سقوطه في الجمعة والعيدين دفعا للفتنة وقيل هما الى الجهر والاسرار ستان حتى لا يجب جهر السهو بتركهما لانهم مالبس بمقصودين وانما المقصود القراءة زيلعى ويظهر تخريج ما في القهـ ستاني عن القاعدة على هذا القيل من ان الامام مخير في الجهر فيمأورا الفرائض ولو ترا او عيد الكن الجهر افضل وصرح في الهداية بأنه مخير في نوافل الليل اعتبارا بالفرض في حق المنفرد اهـ ويحتمل انه قول مفصل (قوله والوتر في رمضان) سواء تقدمه على التراويح او اخره بل ولو تركها كما في الدر عن مجمع الانهر وقيل يكونه في رمضان لان صلواته جماعة في غيره بدعة مكروهة كما في الحلبي اى ولا يطلب الجهر بالبدعة (قوله ويجب الاسرار) قالوا لا يضمر اسماع بعض الكلمات احيانا الحديث ابي قتادة وهو في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب ويسمى الآية احيانا ولان اليسير من الجهر والاختفاء لا يمكن الا حتماً رزقنا لاسمائه من مبادئ التنفصات افادته في الفتح وفي واخر الحلبي عن كفاية الشعبي يخاف الامن عذروه وان يكون هناك من يتحدث او يغلبه النوم فيجهر لدفع النوم ودفع الكلام اهـ وفي القهـ ستاني اذا جهر لتبيين الكلمة ليس عليه شيء اهـ (قوله ولو في جمعهم ما بعرفة) اشار به الى خلاف الامام مالك رضي الله تعالى عنه وعنهم اجمعين فانه يقول بالجهر فيهما ولو قال المؤلف ولو الجـ موعتين بعرفة كانت أظهر والاصل في الجهر والاسرار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها في الابتداء وكان المشركون يؤذونه ويقولون لاتباعهم اذا سمعوه يقرأ فرفعوا أصواتهم بالشهادتين والاراجـ يزوقا بابه بكلام اللغو حتى تغلبوه فيسكت ويسـ بون من أنزل القرآن ومن أنزل عليه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها اى لا تجهر بصلاتك كلها ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلاً بأن تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان به ذلك يخافت في صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم بالابتداء فيهم ما ويجهر في المغرب لاشتغالهم بالاكل وفي العشاء والفجر لراقادهم وفي الجمعة والعيدين لانه اقامهما بالمدينة وما كان للكفار

فلذا (لا) يختص وجوب الافتتاح بالتكبير في صلاة (العيدين خاصة) خلافاً لمن خصه بهما ووجه العموم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على التكبير عند افتتاح كل صلاة (و) يجب (تسكيرة الركوع في ثانية) أي الركعة الثانية من (العيدين) تبعاً لتكبيرات الزوائد فيها لاتصالها بها بخلاف تسكيرة الركوع في الاولى (و) يجب (جهر الامام بقراءة) ركعتي (الفجر) قراءة (أولى العشاءين) المغرب والعشاء (ولو قضاء) افعله صلى الله عليه وسلم (و) يجب الجهر بالقراءة في صلاة الجمعة والعيدين والتراويح والوتر في رمضان على الامام للمواظبة والجهر اسماع الغير (و) يجب (الاسرار) هو اسماع النفس في الصحيح وتقدم (في) جميع ركعات (الظهر والعصر) ولو في جمعهم ما بعرفة (و) الاسرار (فيما بعد اولى العشاءين) الثالثة من المغرب وهي والرابعة من العشاء (و) الاسرار في (نفل النهار) للمواظبة على ذلك

والمنفرد) بفرض (مخير فيما يجهر) ١٦٦ الامام فيه وقد بيناه وفيما يقضيه مما سبق به في الجمعة والعيدين (كتمنفل بالليل)

قوة وقوله وفي العشاء والفجر لقادهم وجهه في الفجر ظاهر وفي العشاء ان السنة تأخيرها الى ثلث الليل وهذا انما يظهر في زمن الشتاء أما في غيره فالعذر فيها كالمغرب فيما يظهر (قوله والمنفرد بفرض مخير فيما يجهر) فان شاع جهر لانه امام نفسه لكن لا يبالغ في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره وهكذا افضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة وظاهره ولو قضاها ثم اراد هو ما في الكافي وغيره واختار في الهداية انه يحق حقا عدم الجماعة والوقت وتعقبه في غاية البيان (قوله وفيما يقضيه الخ) عطف على قوله فيما يجهر الامام فيه وفيه اشارة الى انه في ذلك يكون منفردا وهو كذلك لانه منفرد في حق ما يقضى وقالوا انه يقضى اول صلاته اقوالا واخرها أفعالا (قوله في الجمعة والعيدين) وكذا فيما سبق به في غيرهما من الجهرية (قوله كتمنفل بالليل) والجهر افضل مالم يؤذنا ثم انما ونحوه كمرض ومن يتطرق في العلم قال السيد ناقل عن خط والده (قوله ولا يوقظ الوسنان) الوسنان النائم (قوله ولوترك السورة في ركعة من أولي المغرب الخ) اي عمدا أو سهوا كما في النهر والمتبادر انه اذا تركها في الركعتين معاقضى سورة أحدهما فقط لعدم المحل لقضاء الثانية واعلم انه اذا لم يقرأ في الشفع الاول شيئا يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة وجهر بهما في قولهم ويسجد للسهو وكذا في الثانية (قوله وجوبا على الاصح) هو ما في التبيين وشروح الهداية وصرح في الاصل بالاستحباب وعول عليه في الفتح والبرهان ثم على القول بالوجوب قبل فجب الفاتحة أيضا وقيل لا قال في البحر والنهر وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها (قوله جهر ايماعلى الاصح) اختاره صاحب الهداية لان في الجهر بهما تغيير صفة الفاتحة من المخافة وهي تقل وفي المخافة بهما تغيير صفة السورة من الجهر وهي واجبة وتغيير صفة النقل اخف من تغيير صفة الواجب وروى ابن سماعة عن الشيخين الجهر بالسورة فقط وهو اختيار غير الاسلام قال وهو الصواب وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب وبه جزم في الثانية وصححه القرطبي ولا يلزم من ذلك شناعة الجمع بين الجهر والمخافة في ركعة واحدة لان السورة تلتحق بوضعها وهو الشفع الاول حكاه قال أبو يوسف لا تقضى السورة اصلا لان الواجب اذا فات عن محله لا يقضى الا بدليل وهو مفقود هنا (قوله وهو الاشبه) لان السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون العكس كما في الفتح (قوله وعند بعضهم بقدم السورة) لانها تلتحق بمحله (قوله يأتي بها) لانه اذا أتى بها تكون فرضا كما السورة فلا يلزم تأخير الفرض لما ليس بفرض (قوله كالوتر كذا السورة في الركوع) والظاهر ان تذكر الفاتحة مثل السورة لوجوب كل ويعيد السورة بعد الاتيان بها او حرره (قوله ويعيد) اي اقتراضا لان القراءة كلها صارت فرضا فيلزم تقديم الركوع على القراءة لولم يعده وهو مفسد أما اذا اعاده فقد وقع بعد كل القراءة المفروضة فلا فساد (قوله لقوته بمكانه) أي لانها اقوى لمكونها في محلها (قوله الا في النقل) قال في الشرح ذكر العتابي في فتاواه أن تكرار الفاتحة في التطوع لا يكره لو روي الخبر في مثله اه (قوله فانها مشروعة نقلا) فهو حقه فله ان يصرفها الى ما عليه (قوله ولم تذكر) لان الشفع الثاني ليس محلا لها بخازان تقع قضاء والله تعالى أعلم وفرق السيد بقر في آخر وهو ان قراءة الفاتحة شرعت على وجهه ترتب عليها السورة فلو قضاها في الاخرين ترتبت الفاتحة على السورة اي المقرأة

فانه مخير ويكتفى بأدنى الجهر فلا يضرب تأملا لانه صلى الله عليه وسلم جهر في التهجيد بالليل وكان يؤتى القنطان ولا يوقظ الوسنان (ولوترك السورة في ركعة من أولي المغرب أو في جميع) أولي العشاء قراها اي السورة وجوبا على الاصح (في الاخرين) من العشاء والثالثة من المغرب (مع الفاتحة جهر) بهما على الاصح ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الاشبه وعند بعضهم بقدم السورة وعند بعضهم بترك الفاتحة لانها غير واجبة ولوترك الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ويعيد السورة في ظاهر المذهب كالوتر كذا السورة في الركوع يأتي بها ويعيده (ولوترك الفاتحة في الاوليين) لا يكررها في الاخرين (عندهم ويسجد للسهو لان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة نقلا وجرأتها صرة وقع عن الاداء لقوته بمكانه واذا كررها خالف المشروع الا في النقل بخلاف السورة فانها مشروعة نقلا في الاخرين ولم تذكر

في الاولين وهو خلاف الموضوع بخلاف ما اذا ترك السورة لانه يمكن قضاؤها على الوجه
المشروع اهـ **زيدا** (تبيينه) من الواجب متابعة المقتدى امامه في الاركان الفعلية
فلو رفع المقتدى رأسه من الركوع أو السجدة قبل الامام ينبغي له ان يعود لتزول مخالفة
بالوافقة ولا يصير ذلك تكرارا وبالعود جزم الحلبي في آخر الكتاب أما لو قام الامام الى
الثالثة قبل ان يتم المقتدى التشم دقانه يتم ثم يقوم لان التشم واجب وان لم يتم وقام
للمتابعة جاز وكذا الوصل في القعدة الاخيرة قبل ان يتم بخلاف ما اذا رفع رأسه قبل التسليم
او سلم لم قبل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فانه يتابعه والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض
والواجبات من غير تاخير واجبة فان عارضها واجب آخر لا ينبغي ان يفوت ذلك الواجب
بل يأتي به ثم يتابع لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعه
تفوت الواجب بالكلية فكان الاتيان بالواجبين مع تأخير أحدهما أولى من ترك أحدهما
بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة لان ترك السنة اخف من تأخير الواجب ولو ركع في الوتر
قبل ان يتم المقتدى القنوت تابعه لان القنوت ليس بجهن ولا مقدار له اما اذا كان لم يقرأ شيئا
منه ينظر ان خاف فوت الركوع بقراءة ثني منه تركه وركع والاقرأ مقدار ما لا يفوته الركوع
مع الامام ثم ركع واختلاف الاثمة في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فعندنا لا يتابع
فيها بل يسقط وينصت مطلقا سريه كانت اوجهرية ووافقتنا مالك وأحمد في الجهرية وقال
الشافعي رضي الله تعالى عنهم أجمعين تلزمه المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة
والاصح انه يأتي بالشاء الا اذا أخذ الامام في القراءة ولو سريه لا طلاق النص وهو قوله تعالى
واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية والله أعلم

(فصل في بيان سننها) ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اساءة لوعامد غير مستخف

وقالوا الاساءة ادون من الكراهة دراي التخرية وفي السمد عن النهر عن الكشف
الكبير حكم السنة انه يندب الى تحصيلها وبلا م على تركها مع طرق التيسير اهـ (قوله رفع
اليد للتخرية) مثلها في ذلك تكبيرات الاعماد والقنوت كما في التبيين وغاية البيان ومن
اعتاد تركها ثم على المختار كذا في الخلاصة والمراد بالاثم اليسير منه كما هو حكم كل سنة مؤكدة
كما في الحلبي ولا شك ان الاثم مقول بالنسيك بجر (قوله حذاء الاذنين) فيسكه الرفع فوق
الرأس فلولا يد على الرفع المستنون او قدر على رفع يده دون الاخرى رفع يده قدر كما في مجمع
النهر (قوله حق يحاذي باهم اذنيه) وما رواه الشافعي من حديث ابن عمر قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه حق يحاذي منكبيه محمول على حالة العذر
(قوله وكاحرة في الركوع والسجود) أي قضم بعضها الى بعض (قوله لان ذراعيها اليسا
بعورة) على قوله وحذاء اذني الامة (قوله ويسن نشر الاصابع) ويكون بطن الكف
والاصابع الى القبلة (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويسن نشر الاصابع الخ
تقنه لا ترفع الايدي الا في مواطن منها ما هنا وهو افتتاح الصلاة ومنها التكبير للقنوت
في الوتر وفي العبددين وعند اسلام الجرو على الصفا والمروة ويجمع من دلفة وعرفات وعند
المقامين وعند البحرتين الاولى والوسطى كذا ورد في الحديث وفي حديث آخر عن ابن عباس

(فصل في بيان سننها)

اي الصلاة (وهي احدي

وخسون) تقريرا فبين

(رفع اليدين للتخرية حذاء

الاذنين للرجل) لان رسول

الله صلى الله عليه وسلم كان

اذا افتتح الصلاة كبر ثم

رفع يديه حتى يحاذي

باهم اذنيه ثم يقول

سبحانك اللهم وبحمدك

الخ (و) حذاء اذني (الامة)

لانها كالرجل في الرفع

وكاحرة في الركوع

والسجود لان ذراعيها اليسا

بعورة (و) رفع اليدين

(حذاء المنكبين للحر)

على الصحيح لان ذراعيها

عورة ومبناه على الستر

وروي الحسن انها ترفع

حذاء اذنيها (و) يسن

(نشر الاصابع) وكيفيته

ان لا يضم كل الضم

ولا يفرج كل التفرج بل

يتركها على حالها منشورة

لانه صلى الله عليه وسلم كان

اذا كبر رفع يديه ناشرا

اصابعه

بدل الاستلام الحجر وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وصفة الرفع فيها مختلفة في الافتتاح والقنوت والعمدين يرفعهما هذا وفي الاستلام والركعة من كبريه ويجعل باطنهما في الاول نحو الحجر وفي الثاني نحو الكعبة في ظاهر الرواية وفيما عدا ذلك كالدعاء فيرفع يديه هذا صدره باسطا كفيه نحو السماء ويكون بينهما فرجة وان قات والاشارة بمسجته لغير أو يرد يكتفي في الدعاء ومسح الوجه عقبه سنة ويكره الرفع في غير هذه المواطن فلا يرفع يديه عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في تكبيرات الجنازة غير الاولى لحديث مسلم مالى أراكم رايتي أيديكم كأنها أذناب فيل شمس أي صعب اسكنوا في الصلاة فلو فعله في الصلاة قبل تفسد واختار لا كما في النهرو وهو الصحيح سراج (قوله ويسن مقارنة احرام المقتدى الخ) لكن يشترط ان لا يكون فراغه من الله أو من أكبر قبل فراغ الامام منه ما فلو فرغ من قوله الله مع الامام أو بعده وفرغ من قوله أكبر قبل فراغ الامام منه لا يصح نروعه في أظهر الروايات وهو الاصح لانه انما يكون شارقا بالجله ولا يدرك فضيلة التحريم مع الامام عند الامام الا بالمقارنة في الاحرام (قوله لان اذا الوقت حقيقة) فتقدير الحديث فكبروا في زمن تكبير الامام والقائه تستعمل القرآن أيضا كما في قوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأ فأنصتوا وكذا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية حيث يجب الاستماع والانصات زمن القراءة لا بعدها (قوله وعندهما به - احرام الامام) من غير فصل فيصل ألف الله من المقتدى براء أكبر من الامام كذا في القهستاني قال السرخسي وباقي الافعال على هذا الخلاف وأشار شيخ الاسلام الى ان المقارنة فيها أفضل بالاجماع قال بعضهم واختار للفتوى في التحريم فضيلة التعقيب واختلف في ادراك الفضل التحريم على قوله ما فصيل الى الثناء كما في الحقائق وقيل الى نصف الفاتحة كما في النظم وقيل في الفاتحة كلها وهو المختار كما في الخلاصة وقيل الى الركعة الاولى وهو الصحيح كما في المضمرات وقيل بالتأسف على فوت التكبير مع الامام ذكره القهستاني والسلام مثل التحريم من حيث المقارنة على أصح الروايتين عن الامام فلا فرق وفي رواية عنه يسلم بعده وعليها فالفرق بينه وبين التحريم عنده ان التكبير مشروع في العبادة فيستحب فيه المبادرة والسلام خروج عنها فلا يستحب فيه كما في التبيين (قوله ولا خلاف في الجواز على الصحيح) وقيل الخلاف في الجواز والفترة تظهر فيما اذا كان احرام المقتدى مقارنا لاحرام امامه حيث يجوز عند الامام لا عندهما أو ما الجواز فيما اذا كان احرامه بعد احرام امامه فتفق عليه (قوله مع التيقن بحال الامام) هذا رد لقول صاحبين ان في القرآن احتمال وقوع التكبير سابقا على تكبير الامام قال في الشرح وهذا غير معتبر لان كلامنا فيما اذا تيقن عدم السبق (قوله ويسن وضع الرجل يده اليمنى) كما فرغ من التكبير للاحرام بلا ارسال ويضع في كل قيام من الصلاة ولو كفا دخل القاعد ولا بد في ذلك القيام ان يكون فيه ذكر مستنون وما لا فلا كما في السراج وغيره وقال محمد لا يضر حتى يشرع في القراءة فهو عندهما سنة قيام فيه ذكر مشروع وعنده سنة للقراءة فيرسل عنده حالة الثناء والقنوت وفي صلاة الجنازة وعندهما يعتقد في الكل واجمعوا انه يرسل في القومة من الركوع والسجود وبين تكبيرات العمدين لعدم الذكر والقراءة في هذه المواضع فان قيل في القومة من الركوع ذكر مشروع وهو التسبيح والتحميد

قوله فلو فرغ من قوله الله الخ في بعض النسخ هذا زيادة ونص العبارة هكذا (قوله) فرغ من قوله الله قبل فراغ الامام منه ووقع أكبر بعد قول الامام آياه أو قال الله مع الامام الخ ما هنا اه

(و) يسن (مقارنة احرام المقتدى لاحرام امامه) عند الامام لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كبر فكبروا لان اذا الوقت حقيقة وعندهما به - احرام الامام جعل الافاء التعقيب ولا خلاف في الجواز على الصحيح بل في الاولوية مع التيقن بحال الامام (و) يسن (وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته) لحديث علي رضي الله عنه ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة (وصفة الوضع ان يجعل باطن كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى

قوله وما لا فلا هنا في بعض النسخ زيادة ونصها (وما لا) فلا مالم يطل فحينئذ يضع كما في السراج وغيره اه

فيه في ان يضع فيها على قولها ما اوجب بان المراد قيام له قرار وهذا اقرار له وهل يضع فيها
في صلاة التسايح يكون القيام له قرار فيه ذكره سنون بر اجمع (قوله محققا بالنصر الخ)
أي وبسط ثلاثة أصابع على الذراع (قوله فاستحسن كثير من المشايخ) قال في المقيد وهو
المختار وقال ابن أمير حاج وربما ينضم - له مارواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
ثم وضع يده اليمنى على ظاهر كفه اليسرى والرسغ والساعد اه (قوله فينبغي ان يفعل الخ)
قال في الشرح لان تلك الصفة ليس فيها حقيقة كالأرويين تمام بل صفة نالقة فيها جع
لها الأعلى وجه التمام لكل منهما اه وقد عات ما نقلناه عن المقيد (قوله ويسن وضع
المرأة يدها الخ) المرأة تخالف الرجل في مسائل منها هذه ومنها أنهم لا يخرج كفيها من كفيها عند
التكبير وترفع يدها احدا من كفيها ولا تفرج أصابعها في الركوع وتتحنى في الركوع قليلا
بحيث تبلغ حد الركوع فلا تزيد على ذلك لانه استرأها وتلزم صفتها بحجبها فيه وتلزم بطنها
بفتح يدها في السجود وتجلس متوركة في كل قعود باز تجلس على أليتها اليسرى وتخرج كلتا
رجليها من الجانب الايمن وتضع فخذيها على بعض ما يجعل الساق الايمن على الساق الايسر كما
في مجمع الانهر ولا تؤم الرجال وتكره جماعتهم ويقف الامام وسطهم ولا تجهر في موضع الجهر
ولا يستحب في حقها الاشارة بالفجر والتباعد عن الخصر (قوله لما روي بنا) في شرح قوله رفع
يديه للتحرية من قوله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه
حتى يحاذي بابها مية اذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ وليس عند المتقدمين قول
في وجل ثناؤك وفي البحر والنهر عن المراج قال مشايخنا لا يؤمر به ولا ينهى عنه وفي سكب
الانهر عن الحلي والاولى ترك وجل ثناؤك الا في صلاة الجنائزة اه واعل وجه الفرق ان صلاة
الجنائزة يطلب فيها الدعاء فهو بحالها أليق ولا يأتي بدعاء التوجه مطلقا لا قبل الشروع ولا بعده
وهو قواهم ما هو الصحيح المعتمد كما في البحر وعن أبي يوسف أنه يأتي به قبل التكبير وفي رواية عنه
بعده قال ابن أمير حاج والحق الذي يظهر أن قراءته قبل النية أو بعده ما قبل التكبير لم تثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه فجعله مستحبا أو أدباً من آداب الصلاة ليس بظاهر بل
غايته أنه بدعة حسنة ان قصد به المعونة على جمع القلب على النية وحضور القلب في الصلاة
والترك أحسن كما هو ظاهر الرواية عن أصحاب المذهب اسوة بما كان النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه عليه مع أن حضور القلب لا يتوقف على ذلك وما رواه أبو يوسف مما يدل على طلبه
فمحمول على التهجد أو كان ونسخ ثم اعلم ان الثناء يأتي به كل مصل فالمقتدى يأتي به ما لم يشرع
الامام في القراءة مطلقا سواء كان مسجوبا أو مدركا في حالة الجهر أو السمر (قوله ويسن
التمهؤذ) ولو اني بغير الفاتحة لانه سنة القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها على الظاهر والى ذلك
مال السديد في شرحه (قوله واختاره الهندواني) لموافقة القرآن واختاره من القراء حمزة
(قوله فيأتي به المسبوق) اذا قام الى قضاء ما سبق به والامام في صلاة العبد يأتي به بعد
التكبيرات ويتمهؤذ المسبوق عند الشروع في قول أبي يوسف (قوله لا المقتدى) لانه لا يقرأ
والامر به ما عاق بارادة القراءة (قوله لدفع وسوسة الشيطان) والمصلح الحوج اليه من القارئ
فيخلق به دلالة اه من الشرح (قوله وتسب التسمية) أي باللفظ المخصوص لا بمطابق الذكر كما في

المشايخ تلك الصفة عملا
بالحديثين وقيل انه يخالف
للسنة والمذهب فينبغي ان
يفعل بصفة احد الحديثين
مرة وبالأخرى فيأتي
بالحقيقة فيهما (و) يسن
(وضع المرأة يدها على
صدرها من غير تحليق) لانه
أسترأها (و) يسن (الثناء)
لما روي بنا وقوله صلى الله
عليه وسلم اذا قمتم الى الصلاة
فارفعوا أيديكم ولا تخالف
آذانكم ثم قولوا سبحانك
اللهم وبحمدك وتبارك
اسمك وتعالى جتلك ولا اله
غيرك وان لم تزيد واعلى
التكبير اجزاكم وسند ذكر
معانيها ان شاء الله تعالى
(و) يسن (التمهؤذ) فيقول
أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وهو ظاهر المذهب أو أستعيد
الخ واختاره الهندواني
(للقراءة) فيأتي به المسبوق
كالامام والمفرد لا المقتدى
لانه تبع للقراءة عندهما
وقال أبو يوسف تبع للثناء
سنة للصلاة لدفع وسوسة
الشيطان وفي الخلاصة
والذخيرة قول أبي يوسف
الصحيح (و) تسن (التسمية
أول كل ركعة) قبل الفاتحة
لانه صلى الله عليه وسلم كان
يفتح صلاته بسم الله الرحمن
الرحيم

الذبيحة والوضوء ورعى آية واحدة من القرآن وقال مالك والاوزاعي وبعض اهل المذهب
 انها ليست من القرآن اه وانزلت للفصل بين السور فكان صلى الله عليه وسلم يعرف فصل
 السور بها وكنت في الفاتحة لانها ليست اقل ما نزل ولم تكتب في سورة براءة لانها انزلت
 بالتخفيف والبسالة آية رجة وأمن وليست من الفاتحة ولا من كل سورة ولم تجزها الصلاة
 عنده لان فرض القراءة ثابت يقين فلا يسقط بما فيه شبهة ولم يكفر جاحداً آيتها لانها وان
 تواتر كتابتها في المصاحف لم يتواتر كونها اقراءاً والمكفر الثاني لا الاول وفي القهستاني والاصح
 انها آية في حرمة المس لا في جواز الصلاة وفي البحر وتحرم على ذي الحدث الا كبر الا اذا قصد
 الذكر والتمين (قوله والقول بوجوبها ضعيف) جزم الزيلعي في مجود السهو بوجوبها وقدم
 القول بسجود السهو فيها وهو صحة العلامة المقدسي شارح النظم وفي مراح الدراية عن المعلى
 عن الامام وجوبها وهو قولهما وفي رواية الحسن انها لا تجب الا عند افتتاح الصلاة والصحيح
 انها تجب في كل ركعة حتى لو سها عنها قبل الفاتحة يلزمه السهو وعليه ابن وهبان اه ملخصاً
 من الشرح اقول مستعيناً بالله تعالى بسجود السهو بترتيبها هو الا حوط خروجاً من هذا
 الخلاف * (قاعدة) * يسن ان قرأ سورة تامة ان يقرأ ويسمى قبلها واختلف فيما اذا قرأ آية
 والاكثر على انه يتعد فقط ذكره المواقف في شرحه من باب الجمعة ثم اعلم انه لا فرق في الايمان
 بالبسالة بين الصلاة الجهرية والسريرة وفي حاشية المواقف على الدرر واتفقوا على عدم
 الكراهة في ذكرها بين الفاتحة والسورة بل هو - - - - - سواء كانت الصلاة سريرة أو جهرية
 وينافيه ما في القهستاني انه لا يسمى بين الفاتحة والسورة في قوله - - - - - ما وفي رواية عن محمد قال
 في المضمرات والفتوى على قوله - - - - - ما وعن محمد انها تنسب في السريرة دون الجهرية لئلا يلزم
 الاخفاء بين جهرين وهو شنيع واختاره في العناية والمحيط وقال في شرح الضياء لفظ
 الفتوى آكد من المختار وما في الحاشية تبع فيه السكال وتلميذه ابن أمير حاج حيث رجح أن
 الخلاف في السنية فلا خلاف أنه لو سمى لكان حسناً - - - - - جهة الخلاف في كونها آية من كل
 سورة ثم هل يخص هذا بما اذا قرأ السورة من أولها أو بشمل ما اذا قرأ من أوسطها آيات مثلاً
 وظاهره ليلزم كون الايمان به الشبهة الخلاف في كونها آية من كل سورة يقيد الا قول كذا
 بحسنه بعض الافاضل (قوله والمأموم) ولو سمعها في سريرة أو من مقدمته في صلاة جمعة
 أو عيد أو جماعة كثيرة (قوله للاصبره في الصلاة) في قوله صلى الله عليه وسلم اذا أمن الامام
 فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه والمراد الموافقة من الجانبين
 في الزمان فلا وجه لما في المستصفي من قوله لم يرد به الموافقة في التلفظ بها في وقت واحد وانما
 المراد الموافقة من حيث الاخلاص والثقة بالله تعالى قال الازهرى غفر له دعائه وغفر دعه
 عليه لان الغفر هو الاعداد اه قال الرضى ان تأمين سرياني كقاييل لانه ليس من أوزان كلام
 العرب وهو اسم فعل كسه لا يكون مبنى على الفتح لخفته كآمين وكيف لان أسماء الافعال
 مبنية بالاتفاق وحده السكون حالة الوقف والتحرير بحركة البناء حالة الوصل لا لتقاء
 الساكنين (قوله لقنني جبريل الخ) قال الزيلعي الفرج هو بهذا اللفظ غريب (قوله
 وليس من القرآن) حكى في الشرح عن المهتبي الخلاف في انه من القرآن (قوله وأفصح لغاته

والقول بوجوبها ضعيف
 وان صحح لعدم ثبوت
 المواظبة عليها (و) - - -
 (التأمين) للامام والمأموم
 والمنفرد والقارئ خارج
 الصلاة للاصبره في الصلاة
 وقال صلى الله عليه وسلم
 لقنني جبريل عليه السلام
 عند فراغي من الفاتحة آمين
 وقال انه كالتيم على الكتاب
 وليس من القرآن وأفصح
 لغاته المتد والتخفيف

(الخ) قال ثعالب وغيره هو بالمدة والقصر مع التخفيف فيهما كلاهما فصيح مشهور وفي المصباح
 القصر لغة أهل الحجاز والمداغة بنى عامر والمد اشباع يدل على انه لا يوجد في العربية كلمة على وزن
 قاعيل اه وحكى الواحدى عن حمزة والكسافى الامالة فيها ولو تمت مع التشديد كان مخطئا في
 المذاهب الاربعة وهو من جن الامام ولا تشد به الصلاة عند الثانى لوجوده في القرآن وعليه
 الفتوى ولو تمت وحذف الباء لا تشد عند الثانى ايضا لوجوده في القرآن قال تعالى ويلك آمن
 ولو قصر وحذف أو شدد معهما ما ينبغي الفساد لانهم لم يوجدوا في القرآن أفاده في التبيين
 (قوله والمعنى استجب دعائنا) هذا عند الجمهور وروى النعماني في تفسيره باسناده الى الكلبي
 عن أبي صالح عن ابن عباس قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى آمين فقال اقول
 وقيل لا يجيب الله رجاءنا وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة باسناده ضعيف انه من أسماء الله تعالى
 أى يا آمين استجب فحذف منه حرف النداء واقيم النداء مقامه فلذلك انكر جماعة القصر
 فيه وقيل كثر من كنوز العرش لا يعلم تاويله الا الله تعالى اه (قوله والمنفرد) أى مع التسميع
 فيما نى بالتسميع حال الارتفاع وبالتحميد حال الانخفاض وقيل حال الاستواء كما في مجمع الانهر
 وجرم به في اندرو هو ظاهر الجواب وهو الصحيح كما في القهستاني (قوله وللإمام عندهما ايضا)
 الحديث ابى هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بينهما متفق عليه ولانه عرض غيره فلا ينسب
 نفسه له مارواه انس وابو هريرة رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع
 الله لمن حمد فقولوا ربنا لك الحمد متفق عليه قسم بينهما والقصة تنافي الشبهة (قوله لا تار
 الواردة بذلك) منها قوله صلى الله عليه وسلم خير الذكرا الخى وخير العباد اذ خفها وخير الرزق
 ما يبنى (قوله ويسن جهر الامام بالتكبير والتسميع) وكذا السلام والمراد بالتكبير ما يعم
 تكبير القديين والجنائز واعلم ان التكبير عند عدم الحاجة اليه بان يلفهم صوت الامام
 مكروه وفي السيرة الحلبية اتفق الاثني الاربعة على أن التبليغ في هذه الحالة بدعة منكرة أى
 مكروهة وأما عند الاحتياج اليه بان كانت الجماعة لا يصل اليهم صوت الامام اما ضعفه
 أو كثرتهم فمستحب فان لم يسمعهم بقرعهم بالشروع والاتقالات فيبقى لكل صف من
 المتقدمين الجهر بذلك الى حد يعلمه الاعشى عن يلبهم ولا بد لصد شروء الامام في الصلاة من قصد
 الاحرام بتكبير الافتتاح فلو قصد الاعلام فقط لا يصح وان جمع بين الاخرين فهو المطلوب منه
 شرعا ويأل أجرين وكذا الحكم في المبلغ ان قصد التبليغ نقطة الصلاة ولا من أخذ بقوله
 في هذه الحالة لانه اقتدى بمن ليس في صلاة كما في فتاوى الغزى وأما التسميع من الامام
 والتحميد من المبلغ وتكبيرات الاتقالات منهم ما فلا يشترط فيها قصد الذكرا لصد الصلاة بل
 للثواب ولا تشد صلاة من أخذ بقوله لانه مقتدى بمن في الصلاة بخلاف الاولى اه من السند
 وغيره (قوله ويسن تفرج القدمين في القيام قدر أربع أصابع) نص عليه في كتاب الاثر
 عن الامام ولم يحك فيه خلافا وفي الظهيرية وروى عن الامام التراويح في الصلاة أحب الى من
 أن ينصب قدميه نصبا في منية المصل من كراهة التمايل يمينا ويسارا محمول عن التمايل على
 سبيل التعاقب من غير تحلل سكون كما يشهد به بعضهم حال الذكرا لا الميل على احدى القدمين
 بالاعتماد ساعة ثم الميل على الاخرى كذلك بل هو سنة ذكره ابن أمير حاج وكذا ما في الهندية عن

والمعنى استجب دعائنا
 (و) يسن (التحميد) للمؤتم
 والمنفرد اتفاقا وللإمام
 عندهما أيضا (و) يسن
 (الانصرار بها) بالثنا وما بعده
 لا تار الواردة بذلك (و) يسن
 (الاعتدال عند) ابتداء
 (التحرية) وانتهائها بأن
 يكون آتيا بها (من غير
 طأطأة الرأس) كما ورد
 (و) يسن (جهر الامام بالتكبير
 والتسميع) لحاجة الى
 الاعلام بالشروع والاتقال
 ولا حاجة للمنفرد كالأموم
 (و) يسن (تفرج القدمين
 في القيام قدر أربع أصابع)
 لانه أقرب الى الشروع
 والتراويح أفضل من نصب
 القدمين وتفسير التراويح
 أن يعتدل على قدم مرة وعلى
 الاخر مرة لانه أبسر

وأمكن أطول القيام (و) يس (أن تكون السورة المضمومة للفاتحة من طوال المفصل) الطوال والقصار بكسر أو لهما جمع
طويلة وقصيرة والطوال بالضم الرجل الطويل وسمى المفصل به لكثرة فصوله وقيل لقلة المنسوخ فيه وهذا (في) صلاة (الفجر)
والظهور ومن أوسطه (جمع وسط ١٧٢ بفتح السين ما بين القصار والطوال) (في العصر والعشاء ومن قصاره في المغرب) وهذا

التقسيم (لو كان) المصلي
(مقيما) والمنفرد والامام
سواء ولم ينقل على المقتدين
بقراءته كذلك والمفصل
هو السبع السابيع قيل
أوله عند أكثرين من
سورة الحجرات وقيل من سورة
محمد صلى الله عليه وسلم أو
من الفتح أو من ق فالطوال
من مبدئه إلى البروج
وأوسطه منها إلى لم يكن
وقصاره منها إلى آخره وقيل
طواله من الحجرات إلى عبس
وأوسطه من كورت إلى
الضحى والباقي قصاره لما
روى عن عمر رضي الله تعالى
عنه أنه كان يقرأ في المغرب
بقصار المفصل وفي العشاء
بوسط المفصل وفي الصبح
بطوال المفصل والظهور
كالفجر لما رواه في صلاة
الوقت وورد أنه كالعصر
لاشتغال الناس بهما ثم
وروى عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم كان يقرأ في الفجر يوم
الجمعة لم تنزل الكتاب وهل
أنى على الإنسان وقد ترك
الحنفية إلا النادر منهم هذه
السنة ولازم عليها الشافعية
إلا القليل فقلن جهلة

الظهير به وما في البناية عن الكشف من كراهة التراوح محمول على ما تقدم ثم هذا التحديد لمن
ليس له عذر أما إذا كان به من أو أدرة ويحتاج إلى تفريح واسع فالامر عليه سهل (قوله)
وأمكن أطول القيام قال السيد في شرحه وهذا هو محل ما نقل عن الامام حين دخل الكعبة
فصلى ركعتين بجميع القرآن واقفا على إحدى قدميه في الركعة الأولى وفي الثانية على قدمه
الأخرى اه ثم ان هذه العلة لا تظهر فيما إذا كان القيام قصيرا (قوله والطوال بالضم الرجل
الطويل) وبالفتح المرأة الطويلة (قوله لكثرة فصوله) أي لكثرة الفصل بين سورته بالسجدة
(قوله وقيل لقلة المنسوخ فيه) فهو من التفصيل بمعنى الاحكام وعدم التغيير (قوله وهذا
في صلاة الفجر الخ) مقيد بحال الاختيار أما عند الضرورة فيقدر الحال ولو بآدنى القرض إذا
ضاق الوقت ولهذا كفى أبو يوسف عندما اقتدى به الامام عند ضيق وقت الفجر بآيتين من
الفاتحة فلما فرغ قال الامام يعقوب بن اسرار فقها كذا في القهستاني قال في البحر ومشايعنا
استحسنوا قراءة المفصل ليسمع القوم ويستعملوا اه واختلف الاثني عشر في قدر ما يقرأ في كل
صلاة وفي الجامع الصغير أنه يقرأ في الفجر في الركعتين جميعا أربعين أو خمسين أو ستين آية سوى
الفاتحة وروى الحسن ما بين ستين إلى مائة فالمائة أكثر ما يقرأ فيها والاربعون أقل فيوزع
الاربعةين مثلا على الركعتين بأن يقرأ في الأولى خمسة وعشرين مثالا وفي الثانية ما بقي إلى تمام
الاربعةين فيعمل بالجميع بقدر الامكان فقيل للاربعةون للكسالى أي الضعفاء وما بين الخمسين
إلى الستين للأوساط وما بين الستين إلى المائة للراغبين المجتهدين وقيل ذلك بالنظر إلى طول
الليلة وقصرها وكثرة الاشتغال وقلة وقته وإلى حسن صوت الامام عند السامعين وعلمه ويقرأ
في العصر والعشاء عشرين آية في الركعتين الأولىين منهما كما في المحيط أو خمسة وعشرين كما
في الخلاصة وهو ظاهر الرواية وذكر في الحاوي أن حديث التطويل في المغرب في كل ركعة خير
آيات أو سورة قصيرة واختار في البدائع انه ليس في القراءة تقدير يعني بل يختلف باختلاف
الوقت وحال الامام والقوم كما في البحر والحاصل انه يختار عمدا ينقر القوم كيلا يؤدي إلى
تقليل الجماعة كما في المحيط والخلاصة والسكاني وغيرها كذا في القهستاني (قوله ولم ينقل على
المقتدين بقراءته) أما إذا علم الثقل فلا يفعل ما تقدم لما روى انه صلى الله عليه وسلم لم يقرأ
بالمعوذتين في صلاة الفجر فلما فرغ قالوا له أو جرت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تنفق أمه اه
فيخلق بذلك الضعيف والمريض وذو الحاجة لعله المذكورة (قوله وأوسطه منها إلى لم يكن)
أفاد بهذا كذا في بعده أن الفاتحة الأخيرة غير داخله فالبروج من الوسط ولم تكن من القصار
(قوله لا اشتغال الناس بهما ثم) ولما روى عن عمر رضي الله عنه انه كتب إلى أبي موسى أن
اقرأ في الظهر بأوسط المفصل (قوله دائما) راجع إلى الترك والملازمة (قوله وللضرورة يقرأ
أي سورة شاء) لقائل أن يقول لا يختص الضعيف بالضرورة بالسورة فقط بل كذلك الفاتحة
أيضا فإنه لو اشتد خوفه من عدو ومثلا فقرأ آية مثلا لا يكون مسبحا كما في الشرب لآية وقد يجاب

المذهبي بطلان الصلاة بالفعل والترك فلا ينبغي الترك ولا الملازمة دائما (و) للضرورة يقرأ أي سورة شاء لقراءة
النبي صلى الله عليه وسلم المعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا له أو جرت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تنفق أمه كما (لو كان مسافرا)

بأن الضرورة بقوله بالتسليم (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة الفجر في السفر) وروى أنه قرأ فيها قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد اه وسواء في ذلك حال الترتار والجملة وما وقع في الهداية وغيره من أنه محمول على حالة الجملة والسبب وأما في حالة الأمن والقرار فإنه يقرأ بصورة الخروج وانتقلت فليس له أصل يعقد عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية قاله في الشرح (قوله للتواتر الخ) وحكمته أن الفجر وقت نوم وغفلة فيطلب اليه يدرك الناس الجماعة (قوله بالتسليم في الأولى الخ) ويعتبر من حيث الآي أن كان بينهما مقاربة وإن تفاوتت طولا وقصرا فمن حيث الكلمات والحروف قاله المرغيناني وهذا في حق الإمام أما المنفرد فيقرأ ما شاء من غير أن يقرأ من البحر الأفضل أن يفعل الإمام (قوله لا بأس به) لورود الأثر (قوله فقط) قال في الدراية الأولى كون الفتوى على قواها ما لا على قوله نعم قال رضى الدين في محبته نقلا عن الفتاوى الإمام إذا طوّل القراءة في الركعة الأولى لكي يتركه الناس لا بأس به إذا كان تطويلا لا ينقل على القوم اه والجمعة والعيدان على الخلاف كذا في جامع المحبوبي (قوله ونكره إطالة الثانية على الأولى الخ) أي تنزيها وهذا بالنسبة لغير ما وردت به السنة فلا يشكك بما أخرجه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في أولى الجمعة والعيدين بالأعلى وفي الثانية بالغاشية وهي أطول من الأولى بأكثر من ثلاث ذكره السيد عن خط والده (قوله وفي النوافل الأصغر أسهل) قال في الفتاوى هذا كله في الفرائض أما السنن والنوافل فلا يكره اه (قوله فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم الخ) لا يخفى مناسبة تخصيص كل بما ذكر فيه فإن الركوع تذل وخضوع فناسب أن يجعل مقابله العظمة لله تعالى والسجود غاية التسفل فناسب أن يجعل مقابله العلو لله تعالى وهو القهر والاقتراد لاعتلو المكان تعالى الله عن ذلك (قوله أى أدنى كماله المعنوى) الذى فى الزيلعى أى أدنى كمال السنة والفضيلة فالضمير راجع الى غير مذكور معلوم من المقام وفى البحر واختلف فى قوله وذلك أدناه فقبل أدنى كمال السنة فقبل أدنى كمال التسبيح وقبل أدنى القول المسنون قال والأول الوجه فحينئذ الأولى للشارح أن يقول أى أدنى كمال السجود الضمير للسنة والفضيلة والمراد أن الكمال المعنوى له مراتب الثلاث والخمس والسبع من الثلاث أدناها فهي أدنى العدد المسنون فلورأتى بواحدة لا يثاب ثواب السنة وإن كان يحصل له ثواب آخر قال فى البحر ما ملخصه أن الزيادة أفضل بعد أن يختم على وتر خمس أو سبع أو تسع فخير الصحيحين أن الله وتر يحب الوتر وفى منية المصلى أدناه ثلاث وأوسطه خمس وأكمله سبع ومثله فى المضمرات عن الزاد (قوله وهو الجمع) أى الكمال الجمع وهو محل مجازى من الاستناد الى السبب لأن الجمع هو السبب فى الكمال والمراد الجمع الصادق بالثلاث والخمس والسبع (قوله لا اللغوى) عطف على المعنوى أى نيس المراد أدنى الكمال اللغوى أى أدنى كمال الجمع اللغوى فإن أدناه اثنان لما فهم من الاجتماع فليس مراداه وان كان صحيحا فى نفسه لأنه صلى الله عليه وسلم مفيد للأحكام لا للعتائق اللغوية (قوله فالصحيح أنه يتابعه) وقال المرغيناني يته (قوله ولا يزداد الإمام الخ) فلوزاد لادرالك الجاني قيل مكره وقيل مفسد وكفر وقيل جائز إن كان فقيرا وقيل جائز إن كان لا يعرفه وقيل مأجورا إن اراد القرية قهستانى عن الراهدى وغيره وفى البحر والنهر ما حاصله أنه

(و) يسن (إطالة الأولى في الفجر) اتفقا للتواتر من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا بالتسليم في الأولى والثاني في الثانية استحبابا وإن كثر التفاوت لا بأس به وقوله (فقط) إشارة إلى قول محمد أحب إلى أن يطول الأولى في كل الصلوات ونكره إطالة الثانية على الأولى اتفاقا بما فوق آيتين وفى النوافل الأصغر أسهل (و) يسن (تسكير الركوع) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فإنه كان يسمع فيه (و) يسن (تسبيحه) أى الركوع (ثلاثا) لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم وذلك أدناه وإذا سجد فليقل سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه أى أدنى كماله المعنوى وهو الجمع المحصل للسنة لا اللغوى والأمر للاستحباب فيكره أن يتقص عنها ولو رفع الإمام قبل انتمام المقتدى ثلاثا فالصحيح أنه يتابعه ولا يزداد الإمام على وجه يعل به القوم وكلما زاد المنفرد فهو أفضل بعد الختم على وتر

وقيل تسبيحات الركوع والسجود وتكبيرهما واجبات ولا يأتي في الركوع والسجود بغير التسبيح وقال الشافعي يزيد في الركوع اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسلمت وعليك توكلت وفي السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله احسن الخالقين كما روى عن علي قلنا هو محمول على حالة التهجد (و) يسن (اخذركتبه يديه) حال الركوع (و) يسن (تفريج اصابعه) ١٧٤ لقوله صلى الله عليه وسلم لانس رضى الله عنه اذار كعت فضع كفيك على

ركبتيك وتفرج بين اصابعك وارفع يديك عن جنبيك ولا يطلب تفريج الاصابع الا هنا يتمكن من بسط الظهر (والمرأة لا تفرجها) لان مبني حالها على الستر (و) يسن (نصب ساقيه) لانه المتوارث واحناؤهما شبه القوس مكروه (و) يسن (بسط ظهره) حال ركوعه لانه صلى الله عليه وسلم كان اذار كع يسوي ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر وروى انه كان اذار كع لو كان قدح ماء على ظهره لما تحرك لاستواء ظهره (و) يسن (تسوية راسه بعجزه) العجز بوزن رجل من كل شيء مؤخره ويذكر وبوتة والهجيرة للمرأة خاصة وقد تستعمل للرجل واما العجز فعائم وهو ما بين الوركين من الرجل والمرأة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذار كع لم يشخص راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك اى لم يرفع راسه ولم يخفضه (و) يسن (الرفع من الركوع) على الصحيح وروى عن ابن حنيفة

ان قصده غير القربة فلا شك في كراهته وان قصده القربة فلا شك في عدم كراهته بل استحسنة الفقيه ابو الليث لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى (قوله وقيل تسبيحات الركوع الخ) اى فيجب ترك ذلك سجود السهو وشذا يوم يطيع البطنى تليد الامام بقوله تسبيح الركوع والسجود ركن تبطل الصلاة بتركه واختلف على قوله فظاهر الذخيرة ان الركن مرة وظاهر البدائع ثلاث قال ابن امير حاج وكان وجهه ظاهر الامر في الحديث المتقدم (قوله ولك خشعت) انما ذكره بعد الركوع ليشير الى ان المقصود بالركوع الخشوع فيحصل المعنى اللخوى في الشرعى (قوله وشق سمعه وبصره) من عطف الخاص على العام لان ذلك داخل في قوله وصوره وانما خصهما دون الذوق والشم اعظم النعمة بهما (قوله احسن الخالقين) اى المصورين فيمن دفع الاشكال او المقتدرين فان الخلق باقى بمعنى التقدير وعجز احسن محذوف للعلم به اى احسن الخالقين خلقا (قوله على حالة التهجد) المراد التقل اعتم من كونه ليل او نهارا (قوله ولا يطلب تفريج الاصابع الا هنا) اى التفريج التام كما انه لا يطلب الضم التام الا في السجود وفيما عدا هذين يقيها على خلقها (قوله يتمكن من بسط الظهر) الاولى ان يقول بتمكن من الاخذ فان التفريج لا يدخل له في البسط بالتجربة (قوله واحناؤهما شبه القوس مكروه) اى تنزيها لانه في مقابلة ترك السنة (قوله العجز بوزن رجل) وكتف وسكون الجيم مع تثنية العين والقفل كسمع وضرب فاخذه في القاموس (قوله وهو ما بين الوركين الخ) الورك كان فوق الفخذين وما بينهما ما هو الذكروا الخصيتان او فرج المرأة وليس العجز لانه المؤخر وهما الاليتان فلو قال هو الالية لكان اولى (قوله لم يشخص راسه) اى لم يرفعه من الأشخاص وهو الرفع (قوله ولم يصوبه) اى لم يخفضه كما في الصحاح والمصباح فلو خفض راسه قليلا كان خلاف السنة (قوله اى لم يرفع) التفسير على سبيل الشعر المرتب كما علمت ومن اعاد صفة عن جنبيه والصاق كعبه فيه واستقبال اصابعه القبلة اى اصابع رجله كذا في القهستاني عن الزاهدى (قوله ويسن الرفع من الركوع الخ) في النهى عن المجتنبى معزى بالصدر القضا اتمام الركوع واكمال كل ركن واجب عندهما وعند ابي يوسف فرض وكذلك رفع الرأس من الركوع والاتصاف والقيام والطمأنينة فيه فيجب أن يكمل الركوع حتى يطمئن كل عضو منه وكذا السجود ولو ترك شيئا من ذلك ساء ما يلزمه سجود السهو وقال ابن امير حاج وهو الصواب اه ذكره السيد (قوله ثم وجهه) ويبدأ بوضع الانف در (قوله عند نزوله) مرتبا بكل ما قبله (قوله ويسجد بينهما) اى بين يديه والاولى حذفه لتصريح المصنف به بعد (قوله بان يرفع وجهه ثم يديه) اى ويضعهما على ركبتيه وينفض على صدور قدميه ويكره تقديم احدى رجله عند النهوض (قوله فيفعل ما استطاع) اى في الهبوط والنهوض (قوله

ان الرفع منه فرض وتقدم (و) يسن (القيام بعده) اى بعد الرفع من الركوع (مطمئنا) للتوارث ويستحب (و) يسن (وضع ركبتيه) ابتداء على الارض (ثم يديه ثم وجهه) عند نزوله (للسجود) ويسجد بينهما (و) يسن (عكسه للنهوض) للقيام بان يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه اذ لم يكن به عذروا ما اذا كان ضعيفا ولا بس خف فيفعل ما استطاع

ويستحب الهبوط باليمين والنهوض باليسار لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه (و) يسن (تكبير السجود) لما روي (و) يسن (تكبير الرفع منه) لما روي (و) يسن (كون السجود) اي جعل السجود (بين كفيه) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وفي البخاري لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه وبه قال الشافعي رضي الله عنه وقال بعض المحققين بالجمع وهو ان يفعل بهما مرة

وبالآخر مرة وان كان بين الكفين افضل وهو حسن (و) يسن (تسبيحه) اي السجود بان يقول سبحان ربّي الاعلى (ثلاثا) لما روي (و) يسن (مخافة الرجل) اي مباعده (بطنه) عن فخذه (مخافة) عن جنبيه (مخافة) (ذراعيه عن الارض) في غير رجة حذر عن الايذاء المحرم لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جاف حتى لو شأت بهيمة ان تمرّ بين يديه لمزت وكان صلى الله عليه وسلم يبخ حتى يرى وضوح ابطيه اي ياضهما وقال عليه السلام لا تبسط بسط السبع وادعم على راحتك وأبد ضبعك فانك اذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك (و) يسن (انخفاض المرأة ولزقها بطنها بفخذها) لانه عليه السلام مر على امرأتين تصليان فقال اذا سجدتما فضمي بعض اللحم الى بعض فان المرأة ليست في ذلك

ويستحب الهبوط باليمين) أي بالر كبة بأن يقدمها على اليسرى شيئا قليلا وكذا يستحب النهوض باليسار أولا (قوله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) لا ينهض دليلا على كل المدعى ويحتمل أنه دليل على ما في المصنف فقط وهو الظاهر (قوله لما روي) من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فانه كان يسمع فيه وقوله لما روي هو هذا بعينه (قوله وبه قال الشافعي رضي الله عنه) ونص التبيين بواقعه وهو على ما نقله الحوى وضع اليدين حذاء المنكبين أدب اه (قوله وقال بعض المحققين) هو الكمال رضي الله تعالى عنه وقوله وهو أن يفعل تفسير للجمع وفي نسخة وهو قوله وان كان بين الكفين أفضل لما فيه من تحصيل المخافة المسنونة ما ليس في شيء غيره ولان آخر الركعة معتبرا بآثارها فكما يجعل رأسه بين كفيه عند الاحرام في أول الركعة فكذا في آخرها برهان (قوله ويسن تسبيحه) وتوجيه أصابع يديه وأصابع رجليه نحو القبلة (قوله في غير رجة) مرتبط بقوله ومخافة مرفقيه عن جنبيه وأما مخافة الذراعين عن الارض فلا تؤذى في الازدحام (قوله حتى لو شأت بهيمة) بضم الموحدة وفتح الهاء تصغير بهيمة بفتح فسكون وهو الصواب في الرواية ولذا الشاة بعد السخلة فانه أول ما تضعه امه سخلة ثم يكون بهيمة (قوله حتى يرى وضوح ابطيه) اي يراه من خلفه كما جاء التصريح به في رواية الطحاوي (قوله وادعم على راحتك) اي اعتمد (قوله وأبد ضبعك) بضمزة قطع والضبعان تنبيه ضبع بفتح الصاد الموحدة وسكون الباء الموحدة لا في يروا الجمع اضباع كفرخ وافرأخ على ما في الصحاح واصلاح العضد كله او وسطه او بطنه واما بضم الباء فهو الحيوان المقترن والسنة المجدبة وقيل في الاول بالضم ايضا كما في القهستاني وغيره (قوله فانك اذا فعلت ذلك الخ) بيان الحكمة ما ذكره ذلك لانه حينئذ يظهر كل عضو بنفسه ولا يعتمد على غيره في اداء العبادة ولانه اشبه بالتواضع والبلغ في تمكين الجهة من الارض وابتعد عن هيئات الكسالى (فرع) الصلاة على الارض افضل ثم على ما انتهت ذكره المرغيناني وغيره لان الصلاة سرها التواضع والخشوع وذلك في مباشرة الارض اظهر واتم الا لضرورة حرا او بردا أو فحوا ويطلق به اما انتهت هذا المعنى ذكره ابن امير حاج (قوله لان الرفع) في جمع الانهر عن المطالب الصحيح من مذهب الامام أن الانتقال فرض والرفع سنة (قوله وتسن الجلوس بين السجدين) المراد بها الطمأنينة في القومة وتفترض عند أبي يوسف ومقدار الجلوس عندنا بين السجدين مقدار تسبيحة وليس فيه ذكر مسنون كما في السراج وكذا ليس بعد الرفع من الركوع دعاء وما ورد فيه ما محمول على النهج كما في جمع الانهر (قوله كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم) بحيث تكون أطراف أصابعه على حرفي ركبتيه لاصاعدة

كالرجل لانها عورة مستورة (و) تسن (القومة) يعني اتمامها لان الرفع من السجود فرص الى قرب القعود فإتمامه سنة (و) تسن (الجلوس بين السجدين) (و) يسن (وضع اليدين على الفخذين) حال الجلوس (فيما بين السجدين) فيكون (كحالة التشهد) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ الركبة هو الاصح (و) يسن (أفتراش الرجل) (وجعله اليسرى ونصب اليمنى)

وتوجيه أصابعها نحو القبلة كما ورد ١٧٦ عن ابن عمر رضي الله عنهما (و) يس (نور المرأة) بأن يجلس على أليتها وتضع القدم

على الفخذ وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى لانه استقر لها (و) تسن (الاشارة في الصحيح) لانه صلى الله عليه وسلم رفع اصبعه السبابة وقد احناها شيئا ومن قال انه لا ينير أصلا فهو خلاف الرواية والدراية وفيكون (بالمسحة) أي السبابة من اليمنى فقط بشيرها (عند) انتهائه الى (الشهادة) في التشهد لقول أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا كان يدعو بالصبي فزاله رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أحد (يرفعها) أي المسحة (عند النفي) أي نفي الألوهية عما سوى الله تعالى بقوله لا اله (وبضعها عند الاثبات) أي اثبات الألوهية لله وحده بقوله لا اله الا الله ليكون الرفع اشارة الى النفي والوضع الى الاثبات ويسن الاسرار بقراءة التشهد وأشرنا الى انه لا يعقد شيئا من أصابعه وقيل الا عند الاشارة بالمسحة فيها يروي عنهما (و) تسن (قراءة الفاتحة فيما بعد الاولين) في الصحيح وروى عن الامام وجوبها وروى عنه التخيير بين قراءة الفاتحة والتسبيح

قوله الاشارة انما هي عندها الخ في نسخة أخرى مانعه الاشارة انما هي في أثنائها

عنهما كما في الفتح (قوله وتوجيه أصابعها) أي باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة فان توجيه الخنصر لا يخلو عن عسره ستاني (قوله وتسن الاشارة) أي من غير تحريك فانه مكروه عندنا كذا في شرح المشكاة للقاري وتكون اشارة الى جهة القبلة كما يؤخذ من كلامهم (قوله فهو خلاف الرواية) لانه روى في عدة أخبار منها ما أخرجه ابن السكن في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاشارة بالاصبع أشد على الشيطان من الحديد والمذكور في كيفية الاشارة قول أصحابنا الثلاثة كما في الفتح وغيره فلا يحرم أن قال الراعي في المجتبى لما اتفقت الروايات عن أصحابنا جميعا في كونها سنة وكذا عن الكوفيين والمدينة وكثرة الاخبار والالتزام كان العمل بها أولى كما في الحلبي وابن امير حاج (قوله والدراية) لان الفعل يوافق القول فكما ان القول فيه النفي والاثبات يكون العمل كذلك فرفع الاصبع النفي ووضعه الاثبات (قوله وتكون بالمسحة) بكسر الباء الموحدة سميت بذلك لانه يشار به في التوحيد وهو تسبيح أي تنزيه عن الشركاء وخصت بذلك لانها اتصال بين القلب فكما ان سبب حضوره (قوله أي السبابة) سميت بذلك لانها يشار بها عند السب وقيل بكرة تسميتها بذلك وردت ابن امير حاج بأن تسميتها بذلك ثبتت عند مسلم وغيره من حديث ابن عمر حيث قال وأشار بالسبابة (قوله عند انتهائه الى الشهادة) الاشارة انما هي عندها لا عند الانتهاء اليها فلما أتى المصنف على حاله كان أولى (قوله لقول أبي هريرة) دليل اقوله من اليمنى فقط (قوله يدعو بالصبي) أي بكلمات مجتبية من يديه (رفع) لا يشترط غير المسحة حتى لو كانت مقطوعة او عليه لم ينير بغيرها من أصابع اليمنى ولا اليسرى كما في النورى على مسلم (قوله احدا حد) بتشديد الحاء المهملة المكسورة أي وحدا أي اقم اصبعها واحدة وهي اليمنى لان التيامن يطلب فيما له شرف وكان صلى الله عليه وسلم يحبه في شأنه كله وهذا الدليل لا ينتج المدعى لانه في الدعاء لا في التشهد (قوله يرفعها الخ) وعند الشافعية يرفعها اذا بلغ الهزيمة من قوله الا لله ويكون قصدهم التوحيد والاخلاص عند كلمة الايمان والدليل للجائين في المطولات (قوله وأشرنا الى انه لا يعقد شيئا من أصابعه وقيل الخ) صنيعة يقتضي ضعف العقد وليس كذلك اذ قد صرح في التمهيد بتوجيهه وانه قول كثير من مشايخنا قال وعليه الفتوى كما في عامة الفتاوى وكيفية أن يعقد الخنصر والى تليها محققا بالوسطى والابهام ومنه يعلم انه اختلف الترجيح اه من السيد ولعل الاشارة تفهم من قوله سابقا ويسن وضع اليدين على الفخذين فيما بين السجدةتين كحالة التشهد فانهم مبسوطة بين السجدةتين فيكون التشهد كذلك يفهم ذلك بطريق الاشارة وقال في الشرح ويسن به اليدين على الفخذين وهو أولى لما في تلك الاشارة من التأمل والعقد وقت التشهد فقط فلا يعقد قبل ولا بعد وعليه الفتوى فالظاهر انه يجعل المقودة الى جهة الركبة وفي الدرر بقولنا وبالمناسبة عما قبل يعقد عند الاشارة (قوله وتسن قراءة الفاتحة فيما بعد الاولين) يشمل الثلاثي والرابعي (قوله في الصحيح) هو ظاهر الرواية كما في الحلبي (قوله وروى عن الامام وجوبها) ورجحه الكمال لانه خلاف المذهب كما في سكب الانهر (قوله وروى عنه التخيير) قال البرهان الحلبي الحاصل ان التخيير يرجع الى نفي تعين القراءة في الاخيرتين وليس

لا عند الانتهاء اليها لقولنا في الشهادة كان أولى اه ولعل طائفة هذه النسخة أو فوق تأمل اه معصية المراد

المراد به التسوية بين هذه الثلاثة لان القراءة أفضل بلا شك وكذا التسبيح أفضل من السكوت
 كما لا يخفى اهـ (قوله والتسبيح) أي بقدر الفاتحة أو ثلاث تسيحات كما في القهسته تاني لان
 القراءة فيها انما شرعت على وجه الذكر والثناء فالتسبيح يقوم مقامها كما في البحر (قوله
 والسكوت) أي بقدر الفاتحة هـ تاني عن القنية أو بقدر ثلاث تسيحات زيلعي أو بقدر
 تسبيحة واحدة نهاية حال الكمال وهو الباقي بالاصول أي لان الواجب من القيام عند سقوط
 القراءة فيه ادنى ما ينطق عليه الاسم والاعتدال فيه يكون بقدر تسبيحة كما في سائر الاركان
 اهـ ولذا قال القهسته تاني واصل المذكور بيان السنة أو الادب والافاضة على رواية الاصول
 مطابق القيام كما هو واختلف في الاقتصار على السكوت فقليل يكون به مسبنا لو عمدا ولكن
 لا يلزمه السهول وسهوا كما في المحيط وقيل لا يكون مسبنا وانما القراءة أفضل فقط كما يقتضيه
 أثر ابن مسعود وهو ظاهر ما في البدائع والذخيرة والخاتمة وجرى عليه الشارح وهو المذهب
 وان كان صاحب المحيط على خلافه كما في البحر والدرر (قوله وتسبى الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم) اعلم انها على ستة أقسام فرض وواجب وسنة ومستحب ومكروه وحرام فالاول في
 العمر مرة واحدة لآية والثاني كلما ذكر اسم الله صلى الله عليه وسلم على قول الطحاوي والظاهر
 أنه على الكفاية لحصول المقصود وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم كما ذكره القرمانى والثالث في
 القعود الاخير والرابع في جميع أوقات الامكان والخامس في الصلاة ما عدا القعود الاخير
 والقبول والسادس عند عمل محرم وعند فتح التاجر متاعه ان قصد بذلك الاعلام بجودته ولا
 خصوصية للصلاة بل كذلك جميع الاذكار في جميع الاحوال الدالة على استعمال الذكر في غير
 موضعه صرح بذلك علمنا وهل يأتي به المسبرق مع الامام قيل نعم وبالاعاء وصحة في المبسوط
 وقيل يكرر كلمة الشهادة واختاره ابن شجاع وقيل بسكت واختاره أبو بكر الرازي وقيل يستمر
 في التشهد وصحبه قاضي خان وينبغي الاقناء به كما في البحر وهو الصحيح خلاصة (قوله اللهم
 صل على محمد) قال في الدرر ويندب السيادة وفي شرح الشفاء للشهاب عن الحافظ ابن حجر
 أن اتباع الآثار الواردة أرجح ولم تنقل عن الصحابة والتابعين ولم تروا في حديث ضعيف
 عن ابن مسعود ولو كان مندوبا لما خفى عليهم قال وهذا يقرب من مسألة أهوية وهي أن
 الادب أحسن ام الاتباع والامتثال ورجح الثاني بل قيل انه الادب اهـ (قوله كما صليت على
 ابراهيم) لا يقتضي افضلية الخليل على الحبيب عليه الصلاة والسلام لانه قاله قبل أن يبين
 الله تعالى له منزلته فلما بين أبي الدعوة وتشبيهه لاصل الصلاة بأصل الصلاة للقدرا والتشبيه
 وقع في الصلاة على الالاعليه فكان قوله اللهم صل على محمد منقطع عن التشبيه او المشبه
 الصلاة على محمد وآله بالصلاة على ابراهيم وآله ومعظم الانبياء آل ابراهيم فاذا تقابلت الجملة
 بالجملة يشهد أن يكون آل الرسول كآل ابراهيم كذا في الشرح وفي هذا الاخير نظر أو المشبه
 به قد يكون أدنى كقوله تعالى مثل نوره كشكاة اهـ والحمد للمجود فانه المحمود بأنواع
 الحمد والحمد بمعنى الماحد وهو من كمل في الجود والشرف وتعالى في الشرح او الحمد بمعنى
 فاعل أي أنت فاعل الحمد وأهله كما أن مجيدا يحتمل أن يكون بمعنى المجد وقوله في العالمين
 أي معهم فهو دعاء لهم معهم داخلة هنا على التابع (قوله فرض في العمر مرة ابتداء)

والسكوت (و) تسن (الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 في المجلس الاخير) فيقول
 مثل ما قال محمد رحمه الله
 تعالى لما سئل عن كيفية
 فقال يقول اللهم صل على
 محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 وبارك على محمد وعلى آل
 محمد كما باركت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم في العالمين
 انك جمد مجيد وزيادة في
 العالمين ثابتة في رواية مسلم
 وغيره فالانح منها ضعيف
 والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم فرض في العمر
 مرة ابتداء

سببه (و) يسن (الدعاء) بعد
الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم لقوله عليه السلام
إذا صلى أحدكم فليبدأ
بحمد الله عز وجل والثناء
عليه ثم ليصل على النبي ثم
ليدع بعد ما شاء لكن لما
ورد عنه صلى الله عليه
وسلم أن صلواته لا يصلح
فيها شيء من كلام الناس
قدم هذا المانع على إباحة
الدعاء بما عجز في الصلاة
فلا يدع فيها إلا (بما يشبه
الفاظ القرآن) ربنا لا تزغ
قلوبنا (و) بما يشبه ألفاظ
(السنة) ومنها ما روى عن
أبي بكر رضي الله تعالى
عنه أنه قال لرسول الله صلى
الله عليه وسلم علمي يا رسول
الله دعاء أدعوه في صلاتي
فقال قل اللهم اني ظلمت
نفسى ظلما كبيرا والله لا
يغفر الذنوب الا انت
فاغفر لي مغفرة من عندك
وارحمني انك انت الغفور
الرحيم وكان ابن مسعود
رضي الله عنه يدعو بكلمات
منها اللهم اني اسألك من الخير
كله ما علمت منه وما لم أعلم
واعوذ بك من الشر كله
ما علمت منه وما لم أعلم (لا)
يجوز أن يدعو في صلاته بما
يشبهه (كلام الناس) لانه
يطلبها ان وجد قبل التهود
وقد والتشهد

أي من غير تقدم ذكره ولو بان في الصلاة وصل بها بعد نابت عن الفرض (قوله وتفترض كلما
ذكر اسمه) هو قول الطحاوي قال بعضهم يتداخل الوجوب اذا اتحد المجلس وتكفي صلاة
واحدة كسجود التسلاوة اذا وجبت كل مرة لا قضى الى المخرج حاي وغيره وظاهر تعبيره
بتفترض انه فرض على والذي في كلام غيره ان المراد الوجوب المصطلح عليه فان الاحاديث
الواردة بطاها عند ذكره احاديث آحاد وهي انما تفيد الوجوب أفاده في البحر قال السرخسي
في شرح الكافي وقول الطحاوي مخالف للاجماع وعامة العلماء على أن ذلك مستحب فقط كما في
غاية البيان وهو المختار للفتوى كما في النهر وظاهره ولو سلم من منه مدلان العبرة بمجلس
السامع كالتلاوة بخلاف الثناء عند دعائه تعالى بخو عز وجل فيجب لكل مرة ثناء على حدة
وان ذكر في المجلس ألف مرة ولو تركه لا يفتى وفي النهاية عن الجامع الصغير يكفيه
لكل مجلس ثناء واحد وفي المجلسين يجب لكل مجلس ولو تركه لا يفتى ديناً عليه وأما تشييت
العاطس فان حجب لكل مرة ٤ وفي التعاريف لا يشمت العاطس أكثر من ثلاث اذا تابع
وان لم يشتمه الى ثلاث كفته واحدة جوى على الاشياء به لكن يجوز في الفتح تبعاً للكافي بأنه
يكفيه في المجلس الواحد تشييت واحد وفي الزائد نذب ٥ ولا يجب على النبي صلى الله عليه
وسلم أن يصلي على نفسه بناء على أن يأتى بها الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف يأتى بها الناس
يا عبادي نهر ويخص من قول الطحاوي التشهد الاول والصلاة في ضمن صلاة فلا يجب
الصلاة لا ارتكاب المكروه في الاول والتسليم في الثاني وفيه انه يقال في الاول يتأق فعلها
بالاتيان بها بعد الفراغ من الصلاة (قوله لوجوبه) وهو ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم
(قوله ويسن الدعاء) لنفسه ولوالديه المؤمنين وللمؤمنين والمؤمنات لما روى عنه صلى الله
عليه وسلم لما قبل له أي الدعاء أسمع قال جوف الليل الاخير ودبر الصلوات المكتوبة والبر
يطاق على ما قبل الفراغ منها أي الوقت الذي يليه وقت الخروج منها وقدير ادب طوره
وعقبه أي الوقت الذي يلي وقت الخروج ولا مانع من ارادة الوقتين بحر ويدعو بالعربية
ويحرم بغيرها لانها تنافي جلال الله تعالى نهر ولا يجوز الدعاء للمشركين بالمغفرة وكثيره القراني
والحق خلافه اقول البعض يجوز مغفرة الكفر عفا ولا يجوز الدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين
جميع ذنوبهم هم افراط الشفقة على اخوانه وهو أمر جائز الوقوع وان لم يكن واقعا ومن المهر
أن يدعو بالمستحيلات العادية كنزول المائدة الا أن يكون نبيا او نبييا قبل وكذا الشرعية كما
في الدرر أن يسأل العافية فمدى الدهر أو خير الدارين ودفع شرهم الا أن يقصده بالخصوص
اذ لا بد أن يدركه بعض الشر ولو تكررات الموت (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) المتبادر منه
ان ذلك خارج الصلاة وهو خلاف مراد المصنف فان مراده أن ذلك قبل السلام لذكر السلام
بعد (قوله لكن لما ورد الخ) استدل على التعميم المنهوم من قوله ما شاء فانه يتمدح جواز
الدعاء ولو بما لا يستحيل طلبه من الخلق مع انه يشبهه كلام الناس فتفسد به الصلاة لحديث ان
صلواتنا الخ (قوله بما أعجزه في الصلاة) أي بما يشبه كلام الناس (قوله ربنا لا تزغ قلوبنا)
بدل من ألفاظ القرآن ولا يقصد القرآن بل الدعاء والا كره (قوله ولا يجوز أن يدعو الخ) ولذا
قالوا ينبغي له في الصلاة أن يدعو دعاء محفوظا لا بما يحضره لانه ربما يجري على لسانه ما يشبهه

وكلام الناس ففسد صلواته وأما في غير الصلاة فبالعكس فلا يستظهره دعاء لان - فقط الدعاء
 يمنع الرقة بصر والمراد بما يشبه كلام الناس ما لا يستحيل طلبه منهم ثم هل يشترط مع كون
 الدعاء مستحيلا منهم أن يكون بلفظ وارد في الاثر المذهب لا فلو قال اغفر له - أو خالي
 أو أقربائي لا تنفد دخلا لما في الظهيرية والخلاصة ثم التفصيل بين كونه يستحيل سؤاله من
 الخلق أو لا انما هو في غير المأثور كما هو ظاهر كلام الخاتمة قال في سكب الانهر واختار الحلبي
 ان ما هو مأثور لا يفسد مطلقا ويعتبر في غير الاصل المتقدم اه - ومثله في الجوى
 عن الظهيرية (قوله ويقتول الواجب) وهو الخروج بلفظ السلام (قوله بخروج وجهه)
 متعلق بقوله ويقتول الواجب (قوله مثل العقو والعافية) قال صلى الله عليه وسلم ما مثل الله
 تعالى شيئا أحب اليه من أن يسئل العافية رواه الترمذي وجهل في الهداية لفظ الرزق
 مما لا يستحيل طلبه من العباد ونظر فيه صاحب غاية البيان بأن اسناد الرزق الى الخلق مجاز
 لا حقيقة والرازق هو الله تعالى وحده ولذا جعله في غير الاسلام في شرحه للجامع الصغير مما
 يستحيل وفصل في الخلاصة فقال لوقال اللهم ارزقني فلانة الاصح الفساد ولو قال اللهم
 ارزقني الحج الاصح عدمه قال في النهر وهذا التصريح ينبغي اعتقاده ولو قال اقض ديني تفسد
 مضمرات واستشكل بأن ورد في السنة اقض عنا الدين وأغننا من الفقر الا أن يقال المراد
 بالمأثور الذي يدعى به بعد التشهد أن يكون ورد في الصلاة لا مطلقا وهو بعيد كذا في البحر (قوله
 بالتسليمين) هو على سبيل التوزيع (قوله حتى يرى بياض خده) هو في الموضوعين بالبناء لا مفعول
 (قوله فقال السلام عليكم) او عليكم السلام (قوله لانه بدعة) كذا قال النووي وهو مردود بما
 جاء في سنن أبي داود عن عاقمة بن وائل عن ابيه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان
 يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وسكت
 عليه هو ثم المنذرى وفي الحلبي عن مختلف الفتاوى انه يزيد وبركاته في التسليمين (قوله مالم
 يخرج من المسجد) والاصح مالم يستدبر القبلة كما في الدر (قوله والنساء) هذا أولى مما في النهر
 انه لا ينوي ان حضر من الكراهة حضوره لان الكراهة علمية وهذا ما طوب منه اذا صلب
 معه فالجهة منفكة (قوله لحفظهم ما يصدر من الانسان من قول وعمل) فمن يمينه رقيب وهو
 كاتب الحسنات وعن يساره عتيد وهو كاتب السيئات وورد انه اذا مات ابن آدم يامر به ما
 الله تعالى بالاقامة على قبره محمد انه ويسبحه ويكبره ويكتب ذلك صاحبهما
 حتى يبعث ويشارفاه عند الغائط والجناح والاصح أن الكافر يكتب أعماله وأن الصبي المميز
 يكتب سنانه وكيفية الكتابة والمكتوب فيه مما استأثر الله به على الاصح واختلف في محل
 الجلوس فقبل القم والمداد الريق والقلم اللسان لخبر نقوا افواهكم بالخلال فانهم يجلسون
 الملائكة الحافظين وقيل على اليمين والشمال واختلف فيما يكتبانه قيل ما فيه أجر ووزر لما
 ورد ان كاتب الحسنات امين على كاتب السيئات فاذا عمل حسنة كتبها عشر اوان عمل سيئة
 قال له دعه سبع ساعات لعل يسبح أو يستغفر وفي بعض الكتب ست ساعات وقيل يكتبان
 كل شيء واختلف في وقت وهو المباح والاكثر على انه يوم القيامة (قوله أو لحفظهم ايام من الجن
 ايام من الجن

ويقتول الواجب لوجوده
 بعده قبل السلام بخروجه
 به دون السلام وهو مثل
 قوله اللهم زوجني فلانة
 أعطني كذا من الذهب
 والفضة والمناصب لانه
 لا يستحيل حصوله من العباد
 وما يستحيل مثل العقو
 والعافية (و) يسن (الالتفات
 عينا ثم يسارا بالتسليمين)
 لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يسلم عن يمينه فيقول السلام
 عليكم ورحمة الله حتى يرى
 بياض خده الايمن وعن يساره
 السلام عليكم ورحمة الله
 حتى يرى بياض خده الايسر
 فان نقص فقال السلام عليكم
 وسلام عليكم اساء بتركه السنة
 وصح فرضه ولا يزيد وبركاته
 لانه بدعة وليس فيه شيء
 ثابت وان بدأ يساره ناسيا
 او عامدا يسلم عن يمينه
 ولا يعيد على يساره ولا
 شيء عليه سوى الاسما في
 العمدة ولو سلم تلقا وجهه
 يسلم عن يساره ولو نسي
 يساره وقام يعود مالم يخرج
 من المسجد أو يتكلم فيجلس
 ويسلم (و) يسن (نية الامام
 الرجال والنساء والصبيان
 والخنثى) (و) الملائكة
 (الحفظة) جمع حافظ هو اية
 لحفظهم ما يصدر من الانسان
 من قول وعمل او لحفظهم
 ايام من الجن

واسباب المعاطب ولا يعنى عدد الاختلاف فيه وعن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحدة
عن عينة يكتب الحسنات ١٨٠ وواحدة عن يساره يكتب السيئات وآخر امامه يلقنه الخيرات واخر وراءه يدفع عنه

واسباب المعاطب) اى الممالك وكذا المؤذيات (قوله ستون ملسكا وقيل مائة وستون يذنون
عنه) اى كما يذب عن ضعفه النساء فى اليوم الصائف الذباب ولو يد والكم لرايتهم على كل
سهل وجبل كاهم يسطر يدهم فاغرقاه ولو وكل العبد الى نفسه لا ختطفقة الشياطين كذا ورد فى
بعض الآثار وقال تعالى له معقبات الاية وفى الحديث ما يقبون فيكم ملائكة بالليل الخ
وهؤلاء المتعاقبون غير الكرام الكاتبين فى الاظهر ذكره القرطبي فى شرح مسلم (قوله
كالايمان بالانبياء) فان عددهم ليس معلوما قطعا فينبغى أن يقول آمنت بالله وملائكته
وجميع الانبياء اوقاهم آدم وآخرهم محمد صلى الله عليهم وسلم اجمعين وقيل عددهم مائة وأربعة
وعشرون الفا كذا فى شرح * تسمية المختار ان خواص بنى آدم وهم الانبياء والمرسلون
افضل من جملة الملائكة وعوام بنى آدم وهم الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص
الملائكة افضل من عوام بنى آدم والمراد بالاتقياء الاتقياء من الشرك كما فى الروضة فان الظاهر
كما فى البحر أن نسبة المؤمنين أفضل من عوام الملائكة وفى النهر عن الروضة أجمعت الأمة على
أن الانبياء افضل الخليفة وأن نبينا صلى الله عليه وسلم افضلهم وان افضل الخلائق بعد الانبياء
الملائكة الاربعة وحلة العرش والروحانيون وان الصحابة والتابعين افضل من سائر الملائكة
وقال سائر الملائكة افضل ذكره السيد وفى ذكر الاجماع فى بعض هذه المسائل نظر (قوله
المقتدين به) اى ولا ينوى من ليس معه وقول الحاكم انه ينوى جميع المؤمنين والمؤمنات و
من الجن قال السرخسى هذا عندنا فى سلام التمسك اعدم الخطاب فيه أما فى سلام العمل
فيضا طب من معه فيخصه بغيره (قوله وقيل تكفيه الاشارة) اى بالاتقنات والخطاب (قوله
بالتزام صلاته) اى صحة صلاته فان الامام ضمين (قوله ونية المنفرد الملائكة فقط) قد تقدم انه
اذا أذن فى صلاة وأقام بقتدى به كسب من خالق الله وتقدم أن المنفرد ينوى الامامة لانه
قد بقتدى به من لا يراه وهذا لا يخص الملائكة فلو قال زيادة على ما ذكره وينوى من اقتدى
ليوافق ما تقدم كان أنسب (قوله وينبغى التنبه لهذا) اى لما ذكر من السنن (قوله
ويسن خفض صوته بالتسليم الثانية) خصه الطائى بالامام وذكره السيد وهو فى متن منية
المصلى لان السنة فى حقه الجهر بأذكار الانتقال لان الجميع للاعلام بحاله (قوله ويسن
انتظار المسبوق فراغ الامام) اى من تسليمه المراتين (قوله لوجوب المتابعة) فان قام قبله
كر تحريرا وقد يساح له القيام للضرورة كالوخشى ان انتظار يخرج وقت الفجر أو الجمعة
او العيد أو غضى مدة صعبه أو يخرج الوقت وهو مذكور وكذا لو خشى ضرور الناس بين يديه
والله سبحانه وتعالى أعلم وأسأله نورا الله العظيم

* (فصل من آدابها) * اشار عن التبعضية الى انه لم يستوف افراد الآداب فنها انتظار
الصلاة والاعقاد على الركبتين حال النهوض على طريقة والتسمية بين التسمية والسورة
على طريقة ايضا والقراءة من طوال الفصل على ما تقدم وقراءة الفاتحة فى الاخيرتين بناء

المكاره وأخر عند ناصيته
يكتب ما يصل على النبي
صلى الله عليه وسلم ويبلغه
الى الرسول عليه السلام
وقيل معه ستون ملكا وقيل
مائة وستون يذنون عنه
الشياطين فالايان هم
كالايمان بالانبياء عليهم
السلام من غير حصر بعدد
(و) يسنه (صالح الجن)
المقتدين به فينوى الامام
الجميع (بالتسليمين فى الاصح)
لانه يحاط بهم وقيل ينويهم
بالتسليم الاول وقيل تكفيه
الاشارة اليهم (و) يسن
(نية المأموم امامه فى
جهته) الامين ان كان فيها
او اليسار ان كان فيها (وان
حاذاه نواه فى التسليمين)
لان له حظا من كل جهة
وهو أحق من الحاضرين
لانه احسن الى المأموم
بالتزام صلاته (مع القوم
والحفظة وصالح الجن
(و) يسن (نية المنفرد
الملائكة فقط) اذا ليس معه
غيرهم وينبغى التنبه لهذا
قانه قل من يتنبه له من أهل
العالم فضلا عن غيرهم
(و) يسن (خفض) صوته
بالتسليم (الثانية عن الاولى
(و) يسن (مقارنته) اى سلام

المقتدى (لسلام الامام) عند الامام موافقة له وبعد تسليمه عنده ما لا يسرع بامور الدنيا
(و) يسن (البداية باليمين) وقد بيناه (و) يسن (انتظار المسبوق فراغ الامام) لوجوب المتابعة حتى يعلم ان لاسه وعليه
(فصل) * من آدابها

الادب مافعله الرسول صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسيحات في الركوع والسجود والزيادة على القراءة المسنونة وقد شرع لا كمال السنة فيها (اخراج الرجل كفيه من كية عند التكبير) للأحرام اقربه من التواضع الاضرورة كبرد المرأة تسق كفيها حذرا من كشف ذراعيها ومثلها الخنثى ١٨١ (و) منها (نظر المصلي) سواء كان

رجلا أو امرأة (الى موضع سجوده قائما) حفظا له عن النظر الى ما يشغله عن الخشوع (و) نظره الى ظاهر القدم را كما والى أرنبة أنفه ساجدا والى حجره جالسا) ملاحظا قوله صلى الله عليه وسلم اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فإنه يراك فلا يشتغل بسواه (و) منها نظره (الى المنكبين مثلا) واذا كان بصيرا وفي ظلمة فيلاحظ عظمة الله تعالى (و) من الادب (دفع السعال ما استطاع) تحررا عن المفسد فانه اذا كان بغير عذر يفسد وكذا الجشاء (و) من الادب (كظم فمه عند التثاؤب) فان لم يقدر غطاء يده او كفه لقوله صلى الله عليه وسلم التثاؤب في الصلاة من الشيطان فاذا تثاؤب احدكم فليكظم ما استطاع (و) من الادب (القيام) اي قيام القوم والامام ان كان حاضرا بقرب المحراب (حين قبل) أي وقت قول المقيم (حي على الفلاح) لانه امر به فيجيب وان لم يكن حاضرا بقوم كل صف حين ينتهي اليه الامام في الاظهر (و) من الادب (شروع الامام) الى احرامه (مذبل) أي عند قول المقيم (قد قامت الصلاة) عندهما

على انها افضل والاشارة في التمسك على طافي العقب عن الخنثى (قوله الادب مافعله الرسول) وفي اللغة ملكة تعصم من قامت به عما يشينه أو هو حسن الاخلاق وفعل المكارم واطلاقه على علوم العربية مولد حدث في الاسلام وادب ككرم فهو آدب كضارب (قوله مرة أو مرتين) ومثله المندوب أما المستحب فهو مافعله مرة وتركه أخرى وهو ما عليه أهل الفروع والاولى ما عليه الاصحابون من عدم الفرق بين المستحب والمندوب وتركه لا يوجب اساءة ولا عتابا لكن فعله افضل كما في الدر (قوله وقد شرع لا كمال السنة) والسنة لا كمال الواجب والواجب لا كمال الفرض وتقدم ما فيه (قوله للأحرام) فيه اشعار بأنه لا يندب منه ذلك في غير حالة الاحرام ولكن الاولى اخراجه ما في جميع الاحوال كما في مجمع الانهر (قوله حذرا من كشف ذراعيها) أي فاته عورة على الصحيح وهذا في الحرمة لا في الامة (قوله قائما) أي ولو حكما كلقاعد (قوله الى ظاهر القدم را كما) وهذا لا يتأتى في المصلي قاعدا (قوله والى حجره) هو ما بين يديك من الثوب كما في القاموس وهو المراد هنا ويقول هذا ولو كان مشاهدا للكبيرة على المذهب (قوله كأنك تراه) فان العبد اذا رأى سيده احسن طاعته (قوله فان لم تكن تراه) أي الرؤية المعنوية أي فلا تغفل عن عبادته فانه يراد ان افاده السعد في شرح الاربعين (قوله واذا كان بصيرا) أي أعنى فهو من اطلاق اسم الضد على ضده وقوله فيلاحظ عظمة الله الاولى فيكف به ملاحظة العظمة والافال عظمة ملاحظة الكل مصل (قوله دفع السعال ما استطاع) أي مدة استطاعته اما اذا كان يحصل له منه ضرر أو يشتغل قلبه بدفعه فالاولى عدم دفعه كما في تخم محتاج اليه لدفع بلقم منعه عن القراءة أو عن الجهر وهو امام ذكره البرهان الحامبي والسعال بالضم كما هو القياس في اسماء الادواء حركة تدفع بها الطبيعة اذى عن الرئة والاعضاء التي تتصل بها (قوله يفسد) أي اذا حصل به حروف ومثله الجشاء (قوله كظم فمه عند التثاؤب) أي امساكه وسده ولو بأخذ شفتيه بسنه فان امكنه أخذ شفتيه بسنه فلم يفعل وغطاه يده او كفه كذا عن الامام خلاصة والتثاؤب انفتاح الفم برجح يخرج من المعدة مرض من الامراض يحدث فيها فيوجب ذلك وقال ابن درستويه في شرح الفصيح هو ما يصيب الانسان عند الكسل والنعاس والهم من فتح الفم والقطياع والانبيا عليهم السلام الصلاة والسلام محفوظون منه جميعا منهم وعن شرح الشماثل لابن حجر (قوله فليكظم ما استطاع) ليرد عليه قصده ووردان الشيطان يضل من ابن آدم اذا تثاؤب (قوله حي على الفلاح) وقال الحسن وزفر عنده حي على الصلاة كما في سكب الانهر عن ابن الكمال معزيا الى الأخيرة (قوله لانه امر به فيجيب) أي لان المقيم امر بالقيام أي ضمن قوله حي على الفلاح فان المراد بقلاهم المطلوب منهم حينئذ الصلاة فيبادر اليه بالقيام (قوله يقوم كل صف الخ) وفي عبارة بعضهم فكما اجاوز صفاهم ذلك الصف اه وان دخل من قدامهم قاموا حين رأوا واذا أخذ المؤذن في الإقامة ودخل رجل المسجد فانه يقعد ولا ينتظر قائما فانه مكروه كما في

صف حين ينتهي اليه الامام في الاظهر (و) من الادب (شروع الامام) الى احرامه (مذبل) أي عند قول المقيم (قد قامت الصلاة) عندهما

المضمرات قهستاني ويفهم منه كراهة القيام ابتداء الإقامة والناس عنه غافلون (قوله اذا فرغ من الإقامة) أي بدون فصل وبه قالت الأئمة الثلاثة وهو عادل المذاهب شرح المجمع وهو الأصح قهستاني عن الخلاصة وهو الحق نهر ولو فصل بينهما هل تعاد قال في القنية لوصلي السنة بعد الإقامة وحضر الامام بعد ساعة لا يعيدها ومثله في البرازية كما في المنع لما في البخاري عن انس قال اقيمت الصلاة فعرض للنبي صلى الله عليه وسلم رجل فحبسه بعدما اقيمت الصلاة زاد هشام في روايته حتى نعت بعض القوم قال الشهي في هذا رد على من قال اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة وجب على الامام تكبير الاحرام وفيه دليل على أن اتصال الإقامة بالشروع في الصلاة ليس من أكيد السنن وانما هو من مستحباتها كما ذكره العيني وغيره من شارحي البخاري (قوله فلواخر الخ) فالخلاف في الاستحباب كما في السراج والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في كيفية تركيب افعال الصلاة) * المراد بأفعال الصلاة ما يعبر أقوالها والفصل اخذ ما بين الشيتين وفي الاصطلاح طائفة من المسائل الفقهية تغيرت أحوالها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجمة بالكتاب والباب (قوله لتقديمها) من اضافة المصدر الى مفعوله والضمير الى الاوصاف (قوله حتى يحاذي بابها) به شحمتي اذنيه) ومن الشحمتين لم يذكر في المتداولات الا في قاضي خان والظاهرية كما في القهستاني وعنده صاحب النقاية بأنه لتحقيق المحاذاة فظهر منه أن المراد بالمس القرب التام لاحقية قته فلا منافاة كما في سكب الانهر واختلاف في حكمة الرفع فقبل الاشارة الى التوحيد وقبل الاشارة الى طرح أمور الدنيا خلفه والاقبال بكايته على الصلاة وقبل ليستقبل بجميع بدنه وعن ابن عمر رفع اليدين من زينة الصلاة بكل رفع عشر حركات بكل اصبع حسنة كذا في العيني على البخاري وفي هذا التعبير الاشارة الى أنه يرفع يديه أولاً ثم يكبر ويحمله في الهداية وفي القدوري يرفع يديه مع التكبير وهو المروي عن أبي يوسف والطحاوي والذي عليه عامة المشايخ الاول وهو الاصح لان في الرفع في التكبير عن غير الله تعالى وفي قوله الله أكبر اثباتها له تعالى والنفي مقدم على الاثبات وقبل يرفع يديه بعد التكبير والكل مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في البحر (قوله واذا كان به عذر يرفع بقدر الامكان) بالزيادة أو النقص عن محله أو بأحد يدي اليدين دون الاخرى (قوله لا يأتي به لقوات محله) وينبغي أن يأتي به على القول الثالث ما لم يطل الفصل اه نهر (قوله بلامد) الحاصل أن المدة في التكبير اما أن يكون في لفظ الله أو في لفظ أكبر فان كان في لفظ الله فاما ان يكون في اوله أو في وسطه أو في آخره فان كان في اوله كان مفسداً لانه في صورة الاستفهام حتى لو تعمد به بكفر للشك في الكبرياء وان كان في وسطه فهو الصواب لانه لا يبلغ فيه فان بالغ زيادة على مده الطبيعي وهو قد درج حركتين كره ولا تفسد على المختار كما في ابن امير حاج وفي السراج انه خلاف الاولى اه فالكرهية للتنزيه وان كان في آخره بان أشبع حركة الهاء فهو خطأ من حيث اللفظ ولا تفسد به الصلاة وكذا تسكينها كذا في الحلبي وان كان في أكبر فان كان في أوله فهو خطأ مفسد للصلاة ولا يصير به شارباً على ما هو وان كان في وسطه حتى صاراً بكار فقبل تفسد صلاته لانه جمع كبير وهو طبل ذو اوجه واحد واسم من أسماء أولاد

وقال ابو يوسف يشرع اذا فرغ من الإقامة فلواخر قنية - رغب من الإقامة لا بأس به في قولهم جميعاً (فصل في كيفية تركيب افعال الصلاة) من الابتداء الى الانتهاء من غير بيان اوصاف التقديمها (ذا اراد الرجل الدخول في الصلاة) أي صلاة كانت (اخرج كفيه من كفيه) بخلاف المرأة وحل الضرورة كما ينما (ثم رفعهما احدهما اذنيه) حتى يحاذي بابها امية شحمتي اذنيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة ولا يفرج أصابعه ولا يعضها واذا كان به عذر يرفع بقدر الامكان والمرأة الحرة حذو منكبها والامة كالرجل كما تقدم (ثم سجد) هو الاصح فاذا لم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لا يأتي به لقوات محله وان ذكره في اثنا عشر رفع (بلامد) فان مده حمزه لا يكون شارباً في الصلاة وتفسد به في اثنا عشر

وقوله (ناويا) ثم طاعة التكبير (ويصح الشروع بكل ذكر خالص لله تعالى) عن اختلاطه بحاجته الطالب وان ذكره ثم
الواجب وهو لفظ التكبير وفيه اشارة الى انه لا بد لطلبة الشروع

١٨٣

الرواية (كعبان الله)

أولاً الله الا الله أو الحمد لله
(و) يصح الشروع ايضاً
(بالفارسية وغيرها من
الاسان) ان يجز عن
العربية وان قدر لا يصح
شروعه بالفارسية وغيرها
(ولا قراءته في الاصح) في
قولي الامام الاعظم موافقة
لهم لان القرآن اسم للنظم
والمعنى جميعاً واما التليق في
الحج والسلام من الصلاة
والصلاة على النبي
والايمان بخاتم نبينا العربية
مع القدرة عليهم اجماعاً ثم
وضع عينه على ياره
وتقدم صفته (نحت مرته
عقب النحرية بالامهله)
لانه سنة القيام في ظاهر
المذهب وعند محمد سنة
القراءة فيرسل حال الثناء
وعندهما يعتقد في كل قيام فيه
ذكر منون بحالة الثناء
والقنوت وصلاة الجنازة
ويرسل بين تكبيرات
العدين اذ ليس فيه ذكر
منون (مستقصا وهو ان
قول سبحانك اللهم وبحمدك
وبارك اسمك وتعالى جدك
ولا اله غيرك) وان قال
وجعل ثاؤك لم ينجح وان
سكت لا يؤمر ولا يأتي بدعاء
التوجه لا قبل الشروع

الشیطان وفي القنوة لا تفسد لانه اشباع وهو اقامة قوم واستبعدة الزباني بأنه لا يجوز الا في الشعر
ولو فعله المؤذن لا يجب اعادة الاذان لان امر الاذان اوسع كذا في السراج وان تعمده بكفر
أي مع قصد المعنى والا لا يستغفرون ويتوب مضررات وان كان في اخره فقل تفسد صلواته وقبائسه
أن لا يصح الشروع به وقيل لا تفسد كافي العنابة وابن امير حاج ولو حذف المصلي أو الخائف
أو الذابح المداذي في اللام الثانية من الجلالة أو حذف الهاء اختلف في صحة الشروع
وانه قاذمين وحل الذبيحة فلا يترك ذلك احتياطاً أفاده السيد ومصر (قوله ناويا) اعلم
أنه يصير شارعاً بالنية عند التكبير لا به وحده ولا بها وحدها بل بهما وصح تقديمها عليه حيث
لم يفصل بينهما ما بأجنبي لانه مقارنة حكمالاتها ولا يلزم العاجز عن النطق بها كالآخر
فترك لسانه وكذا في حق القراءة هو الصحيح انه عذر الواجب فلا يلزم غيره الا بدليل در (قوله
بكل ذكر) بكسر الهمزة ما يكون باللسان وهو المراد وبضعة ما يكون باللسان (قوله خالص
لله تعالى عن اختلاطه الخ) فلا يصح باللهم اغفر لي لانه اطلب المغفرة ولا بالحق لانه اطلب
الحول والقوة ولا بعاشاء الله كان لانه اطلب دفع السوء ولا بالسعة لانه اطلب البركة ولا فرق
في صحة الشروع بين الاسماء الخاصة والمشتركة كالكرم والجليل على الاظهر الاصح (قوله
ان كره) أي تحريراً مرتبطاً بقوله ويصح الشروع الخ (قوله وفيه اشارة) أي فيما ذكره من
قوله ثم كبر فان التكبير لله أكبر وهو جله أو في قوله بكل ذكر فان الذكر التام لا يكون الا بجملة
(قوله وهو ظاهر الرواية) والختمار در والاشبه كافي ابن امير حاج وروى الحسن عن الامام انه
يصير شارعاً بالمر في الدر ولو ذكر الاسم بلا صفة صح عند الامام خلافاً لمحمد (قوله وغيرها
من الاسان) هو الصحيح وخصه أبو سعيد البراذعي بالفارسية واستدل بحديث موضوع كما
قاله القاري في الموضوعات لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية وعلى قولهما من
لم يعرفه ما في حكم العاجز وتقدم (قوله ان يجز) الصحيح انه يصح الشروع عنده بغير العربية
ولو كان قادراً عليها مع الكراهة التحريمية للقادر لان الشروع يتعلق بالذكر الخالص وهو
يحصل بكل لسان وفي بعض الكتب ما يفيد ان صاحبه رجعا الى قوله هذا كرجوعه الى قواها
في القراءة أفاده صاحب الدر ومصر (قوله في الاصح في قولي الامام) الاولى من قولي الامام
كما هو في بعض النسخ وبه عبر في الشرح وهذا ظاهر في القراءة لا في الشروع كما علمت وعلى
هذا القول الفتوى (قوله لان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعاً) أي ومن قرأ بغير العربية
فانما اتى بالمعنى فقط (قوله والايمان) معنى جواز الايمان بغير العربية ولو مع القدرة عليه الله
اذا حلف بالله بالفارسية تهمة عليه وتلزمه الكفارة اذا حنث أفاده السيد فالإيمان في كلام
المؤلف بفتح الهمزة جمع بين (قوله بالامهله) بفتح الميم أي تراخ وبضعة اعكارة الزيت (قوله
في كل قيام) أي له قرار (قوله ويضمة في التهجد للاستفتاح) يفيد على ما هو المتبادر تقديم
الاستفتاح عليه (قوله ومعنى سبحانك) سبحان في الاصل مصدر ولا فعل له ومعناه السجدة
والنزهة من سجع في الارض أي ذهب وبعد ثم معنى التسبيح الذي هو التنزيه وقد يستعمل
علماء فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون ولا يكاد يستعمل الا مضافاً وانتصاب

لا بعدد ويضمة في التهجد للاستفتاح ومعنى سبحانك

اللهم وبحمدك نزهتك عن صفات النقص بالتسبيح واثبت صفات الكمال لذاتك بالحمد مدوت ببارك اى دامت وثبت وثقة اسمك وتعالى جددك اى ارتفع سلطانك وعظمتك وغناك بمكاتك ولا اله غيرك في الوجود معبود بحق بدأ باله نزيه الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد وترقيته في الثناء على الله تعالى من ذكر النعوت السلبية والصفات النبوتية الى غاية الكمال في الجلال والجمال وسائر الافعال وهو الانفراد بالالهية وما يختص به من الاحدية والصدقية (ويستفتح كل مصلى) سواء المقتدى وغيره مالم يبدأ الامام ١٨٤ بالقراءة (ثم تعوذ) بالله من الشيطان الرجيم لانه مطرود عن

حضره قاله تعالى ويريد ان يجعلك شريكا له في العقاب وانت لا تراه فتعصم عن يراه يحفظك منه بالتعوذ (سر القراءة) مقدمة ما عليها (فيأتي به المسبوق) في ابتدا ما يقضيه بعد التناهي فانه يثنى حال اقتدائه ولو في سكات الامام على ما قبل ولا يأتي به في الركوع ويأتي فيه بتكبيرات العبد في لوجوبها (لا المقتدى) لانه للقراءة ولا يقرأ المقتدى وقال ابو يوسف هو تبع للثنا فيأتي به (ويؤخر) التعوذ (عن تكبيرات الرواية في العبد) لانه للقراءة وهي بعد التكبيرات في الركعة الاولى (ثم يسمى سرا) كما تقدم (ويسمى) كل من يقرأ في صلاته (في كل ركعة) سواء صلى فرضا او نفلا (قبل الفاتحة) بان يقول بسم الله الرحمن الرحيم واما في الوضوء والذبيحة فلا يتقدم بخصوص البسمة بل

سبحان الله فعل محذوف واجب الحذف امام لفظه واصل التركيب سبحانه سبحانا ومن غير لفظه اى اعتقد سبحانه اى نزهته عن كل ما لا يليق بك فيكون على هذا مفعولا به لا مطلقا (قوله وبحمدك) متعلق بمحذوف والواو اما العطف جلة على جلة حذف كالاولى وابقى حرف العطف اى اسبحك وابدي بحمدك او اوصفك بحمدك ولا ينبغي ان يقال بزيادتها لانها ليست بقياس كما في القهستاني وروى عن الامام انه لو قال سبحانه اللهم بحمدك بحذف الواو جاز والباء على هذا الملازمة اى اسبحك تسبيحا ملتبسا بحمدك او لا ملتبسا بحمدك (قوله وتبارك) فعل لا يتصرف ولا يستعمل الا الله تعالى من البركة وهو الخبر الدائم الكثير اى تكاثرت خبر اسمائك الحسن مشتق من برك الماء في الخوض اى دام أو من برك الابل وهو الثبوت (قوله وتقره) ليس ههنا من معنى تبارك (قوله وتعالى جددك) الجدد بفتح الجيم يطلق على اب الاب واب الام وعلى شاطئ النهر وعلى العظمة والجلال وهو المراد هنا بهنى ان عظمتك تعمل على عظمة غيرك (قوله بدأ بالترية) اى التزيين الكمال (قوله من ذكر النعوت الخ) متعلق بقوله ترقيه وكذا قوله الى غاية الكمال (قوله في الجلال والجمال) متعلق بغاية او بكمال (قوله وسائر الافعال) عطف على قوله الجلال اى والى غاية الكمال في سائر الافعال (قوله وهو الانفراد الخ) الضمير يرجع الى الغاية وذكرا باعتبار الخبر (قوله وما يختص به) عطف على الانفراد وهو خاص (قوله مالم يبدأ الامام بالقراءة) ولو سرية على المعتد وان أدركه راكعا تحرى ان أكثرأيه أنه ان أتى به أدركه في شئ منه أتى به والا لا نهر (قوله مقدمة عليه) وقال بعض اصحاب الطواهر والنهي وابن سيرين يأتي به بعد القراءة لانه تعالى ذكره بحرف الفاء وانه للتعقيب وهذا ليس بصحيح لان الفاء لعمال وقامه في الشرح (قوله فانه يثنى حال اقتدائه) لا وجه لهذا التحليل قال في الشرح ويثنى أيضا حال اقتدائه وان سبقه به امامه مالم يقرأ وقبل يثنى في سكاته وهو اولى مما هنا وكلامه يقتضى ان المسبوق يثنى مرتين وهو خلاف المشهور (قوله ولا يأتي به في الركوع) اى لا يأتي بالتعوذ في الركوع (قوله ويأتي فيه بتكبيرات العبد) اى يأتي بها المسبوق في الركوع (قوله لوجوبها) ظاهر التعامل بقيدانه لافرق بين الركعة الاولى والثانية (قوله ذكره يكنى) افراد الضمير باعتبار المذكور والافضل في الوضوء التسمية على الوجه المتقدم فيه وفي الذبيحة بسم الله الله اكبر (قوله للسورة) تقييده بالسورة يفيد الكراهة اذا أتى بها لايات (قوله من المفصل على ما تقدم) اى من الطوال والواسط والقصار (قوله

ويذكره كل ذكر له يكنى (فقط) فلا تن التسمية بين الفاتحة والسورة ولا كراهة فيها ان فعلها اتفاقا للسورة سواء جهر او خاف بالسورة وغلط من قال لا يسمى الا في الركعة الاولى (ثم قرأ الفاتحة) وامن الامام والمأموم سرا) وحقيقة قته اسماع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من المفصل على ما تقدم (او) قرأ (ثلاث آيات) قصار الاداء طويلة وجوبا (ثم كبر) كل مصلى (راكعا) فيبتدىء بالتكبير مع ابتداء الانشاء ويحتمل مجتمعه ليشرع في التسبيح فلا يتخلل حالة من حالات الصلاة عن ذكر مطمئنا (مسويا رأسه بجزءه) أخذ اركبته يديه

ويكون الرجل مقرجا أصابعه ناصبا ساقيه واحناؤه مما شبه القوس مكروها والمرأة لا تنزع أصابعها (وسج فيه) أي الركوع كل مصل فيقول سبحان ربّي العظيم مرات (ثلاثا وذلك) العدد (أدناه) أي أدنى كمال الجمع المسنون ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجتماع الأئمة لقوله صلى الله عليه وسلم نهيت أن أقرأ أركعا أو ساجدا (ثم رفع رأسه واطمان) قائما (قائلا سمع الله من حمده) أي قبل الله حمد من حمده لأن السماع يذكر ويراد به القبول مجازا كما يقال سمع الأمير كلام فلان وفي الحديث أدب أعوذ بك من دعاء لا يسمع أي لا يستجاب والهاء للسكتة والاستراحة للكتابة (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسبيح والتحميد (لو) كان (اماما) هذا قوله ما وهوروايه عن الامام اختارها في الحاوي القدسي وكان الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين يميلون إلى الجمع وهو قول أهل المدينة وقوله (أو منفردا) متفق عليه على الأصح عن الامام موافقة لهما وعنه يكتفي بالتحميد وعنه يكتفي بالتسبيح (والمقتدى يكتفي بالتحميد) اتفاقا لا صريحا في الحديث إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولا ربنا لك الحمد رواه الشيخان والافضل اللهم ربنا ولك الحمد ويليه اللهم ربنا لك الحمد ويليه ربنا لك الحمد (ثم كبر) كل مصل (خارجا للسجود) ويختتمه عند وضع جبهته للسجود (ثم وضع ركبتيه ثم يديه) ان لم يكن به عذر يمنعه من هذه الصفة (ثم وضع وجهه بين كفيه) لما روي (وسجد بأنفه وجبهته) وتقدم الطحاوي (مطمئنا مسجدا) بان يقول سبحان ربّي الأعلى مرات (ثلاثا وذلك أدناه) لما تقدم (وجافي) أي باعد الرجل (بطنه عن فخذه وعضديه ١٨٥ عن ابويه) لأنه أباح في السجود بالأعضاء في غير راحة

وينضم فيها حذرا عن اضرار الجوار (موجها أصابع يديه) وبضعها كل الضم لا يندب الا هنالان الرحمة تنزل عليه في السجود وبالضم ينال الاكثر (و) يكون موجها أصابع (رجليه نحو القبلة والمرأة تحفض) فتضم عضديها الخفيفيها (وتلحق بطنها بفخذيهما) لأنه أستر لها ثم رفع رأسه (وجلس كل مصل بين السجدين

ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد) وأما الادعية التي في التشهد بألفاظ القرآن ينوي بها الدعاء لا القراءة والا كره تحريرا (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) الحديث لم يذكر فيه التشهد (قوله لا للكتابة) وفي المستصفي انه للضمير لا للسكت وفي اللؤلؤ الجلية لو أبدل النون لا ما فسدت صلاته كما في سكب الأنهر وان كان لسانه لا يطاوعه يتركه كما في الشربة لامية ولو سكن الميم من حمده فسدت صلاته كما في شرح الكيدانية عن عمدة الفتاوى (قوله والافضل اللهم ربنا ولك الحمد) لزيادة الثناء واختلافها في هذه الواو فقل زائدة وقيل عاطفة تقديره ربنا حمدنا لك ولك الحمد كما في التبيين والاول اظهر كما في الدراية كذا في الشرح وترك المرتبة الثالثة وهي ربنا ولك الحمد (قوله وموجها أصابع رجليه نحو القبلة) ولا بد من وضع إحدى القدمين ووضع القدم بوضع أصابعها ويكتفي بوضع اصبع واحدة كذا في السعيد (قوله وجلس كل مصل بين السجدين) ومقدار الرفع المفروض أن يكون إلى الجلوس اقرب وهو الذي ينبغي التحويل عليه قاله السيد عازي إلى النهر (قوله ثم رفع رأسه مكبرا للنهوض) ظاهره بمره أنه في صلاة التسبيح لا يكبر الا عند النهوض لا عند قعوده لا تيان بالتسبيح وانظروا أنه في رفعه من آخر سجدة من الثانية يكبر بمجرد رفعه قبل التسبيح (قوله لا يثنى)

٢٤ ط واضع يديه على فخذه مطمئنا) وليس فيه ذكر مسنون والوارد فيه محمول على التمسيد (ثم كبر للسجود وسجد) بعده (مطمئنا وسج فيه) أي السجود (ثلاثا وجافي بطنه عن فخذه وأبدى عضديه) وهما ضبعاه والضبع بسكون الباء لا غير العضد (ثم رفع رأسه مكبرا للنهوض) أي القيام للركعة الثانية (بلا اعتقاد على الأرض بيديه) ان لم يكن به عذر (وبلا قعود) قبل القيام يسمى جلوسا استراحة عند الشافعي سنة (والركعة الثانية) يفعل فيها (كالاولى) وعلمت ما شملته (الا أنه) أي المصلي (لا يثنى) لأنه للاستفتاح فقط ولا يهتد به قدمه بتدل المجلس ولا يرفع يديه (اذ لا يسن رفع اليدين) في طائفة الركوع وقيامه ولا يفسد الصلاة في الصحيح فلا يسن (الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير القنوت في الوتر وتكبيرات الزوائد في العامين) لاتفاق الاخبار وصفة الرفع فيها حذوا لا ذنبا (و) يسن رفعهما مبسوطين نحو السماء (حين يرى الكعبة المشرفة أي وقت معاينتها فتكون العين في فقهس للعينين ومعاينة البيت للدعاء وهو مستجاب (و) يسن رفعهما (حين يستلم الحجر الاسود) مستقبلا يباطنهما الحجر (و) يسن رفعهما مبسوطين نحو السماء دعاء (حين يقوم على الصفا والمروة) كذلك (عند الوقوف بعرفة) وقوف (حزنا فة) في الوقوف (بهدري الحجر الاولى) (الوسطى) كما ورد بذلك السنة

الشريعة وترفع في دعاء الاستسقاء وهو لان رفع المدي في الدعاء سنة (و) كذلك (عند دعائه به في راعه من التسليم) والتحميد
والتكبير الذي سنده (عقب الصلوات) كما عليه المسلمون في سائر الابدان (واذا فرغ الرجل من صلاته الركعة الثانية افتقر
رجله اليسرى وجلس عليه وانصب عنقه ووجهه اصابها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه) وجعلها منتهية
الى رأس ركبتيه (والمرأة تتورك) وقدمنا صفتها (وقرأ) المدي ولومقديا (تشهد ابن مسعود رضي الله عنه) وبسط اصابعه
مراد له على انه ينشئ التسمية وسلامته (وأشار بالمسحاة) من اصابعه اليمنى في الشهادة على الصحيح (يرفعها عند النبي ويضعها
عند الاثبات ولا يزيد على التشهد في القعود الاول) لو جوب القيام لثلاثة وهو كما قال علي رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد
اخذ كفي بن كفيه كما يعني السورة من القرآن فقال اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل (التحيات لله والصلوات والطيبات
جميع تسمية من حيافلان فلا نأذاد عاله عند ملاقاته لقولهم حيالك الله أي ابقالك الله والمراد هنا أعز الاناظر التي تدل على المل
والعظمة وكل عبادة قولية لله تعالى والمراد بالصلوات هنا العبادات البدنية ونحوها والطيبات العبادات المالية لله تعالى وهو
الصادرة منه ايلة الاسراف قال ذلك ١٨٦ النبي صلى الله عليه وسلم بالهام من الله تعالى رد الله عليه وحياه بقوله (السلام

عليك أي النبي ورحمة الله
وبركاته) فقابل التحيات
بالسلام الذي هو تسمية
الاسلام وقابل الصلوات
بالرحمة التي هي بمعناها
وقابل الطيبات بالبركات
المناسبة للمال الكونهم النور
والكثرة فلما أقاض سبحانه
بأنعامه على النبي صلى الله
عليه وسلم بالثلاثة مقابل
الثلاثة والنبي أكرم خلق
الله وأجودهم عطف
بإحسانه من ذلك الفيض
لاخوانه الانبياء والملائكة
وصالح المؤمنين من الانس
والجن فقال (السلام علينا
وعلى عباد الله الصالحين)

بالضم من أثنى لا غير (قوله التي هي بمعناها) فيه نظر فتأمل (قوله بخلاف العبادة) فانها
لا تبقى في العقبي أي على سبيل التكليف أما صدورها من غير مشقة كما تنفس فواقع
لا ينكر لانه كلما قرب الانسان من حضرة الحق ازداد طاعة (قوله والصالح القائم بحقوق
الله تعالى وحقوق العباد) ولذا قالوا لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من غير شهادة الشرع
له به وانما يقول هو صالح فيما ظن خوفا من الشهادة بما ليس فيه كذا في الشرح (قوله
شهد أهل المملوكات الاعلى) مراد به ما فوق السموات السبع بدليل العطف (قوله
وجبريل) خصه بالذكر وان دخل في عموم ما قبله ليزيد كرامته فانه أفضل أهل العالوي على
الاصح (قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) قال الحافظ ابن حجر ألقاظ التشهد المتواتر
انه صلى الله عليه وسلم كان يقول أشهد أن محمدا رسول الله أو عبده ورسوله وما قبله
كان يقول فيه وأني رسول الله لا أصل له نعم ورد عنه في غير التشهد (قوله للمقام الجمع) أي لأن
المقام للجمع فكما جمع في التحيات الخ وفي السلام عليك الخ ببر ثلاث كذلك جمع له هنا بين ثلاث
أشرف الاسماء وهو محمد وأشرف صفات الانسان وهو العبودية وأشرف وصف مستلزم
للبوة وهو الرسالة (قوله الموضوع) بالبر صفة الاقفاط أي الموضوع هذه الاقفاط وهذا
المنى (قوله خلافا لما قاله بعضهم) من تبط بقوله فيقصد المصل انشاء الخ (قوله وقرأ التشهد
المتقدم) أي تشهد ابن مسعود وتعيينه مستحب كما أفاده الزيلعي (قوله القوم والحفظة
الاولى حذفه ليعلم كل مصل والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

فهمهم به كما قال صلى الله عليه وسلم انكم اذا قلموها أصابت كل عبد صالح في السماء والارض وايس أشرف من (باب
العبودية في صفات المخلوقين وهي الرضا بما يفعل الرب والعبادة ما يرضيه والعبودية أقوى من العبادة لبقائها في العقبي بخلاف
العبادة والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد فلما أن قال ذلك صلى الله عليه وسلم لم احسانا منه شهد أهل المملوكات
الاعلى والسموات وجبريل يوحى والهام بأن قال كل منهم (أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) أي اعلم وأبني
وجمع بين أشرف أسمائه وببر أشرف وصف المخلوق وأدنى وصف مستلزم للنبوة للمقام الجمع فيقصد المصل انشاء هذه الاقفاط
مراد له فاصدا معناها الموضوع له من عنده كأنه يحيي الله سبحانه وتعالى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه
وأولياء الله تعالى خلافا لما قاله بعضهم انه كتابة سلام الله لا ابتداء سلام من المصل (وقرأ الفاتحة فيما بعد) الركعة
(الاوليين) من الفرائض فشمع المغرب (ثم جلس) مفترا رجله اليسرى ناصبا اليمنى وتتورك المرأة (وقرأ التشهد) المتقدم
(ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا) ليكون مقبولا بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (بما يشبه) ألقاظ (القرآن

* (باب الامامة) *

هي اتباع الامام في جزم من صلاته اي أن يتبع فالا تباع مصداق الفعل المبني للفعل والامام هو المتبوع (قوله قد مناشي) يدل على فضل الاذان) منه ان المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة (قوله والصلوة بالجماعة سنة) المراد بها قيامها بالجمعة والعيد من قائمها فيهما شرطا الجواز (قوله سنة في الاصح) وفي البدائع عامة المشايخ على الوجوب وبه جزم في النسخة وغيرها وفي جامع الفقه أعدل الاقوال وأقواها الوجوب ومنهم من قال انها فرض كفاية وبه قال الكرخي والطحاوي وجماعة من اصحابنا وقيل انها فرض عين وهو قول الامام أحمد كذا في الشرح والقائل بالانفرادية لا يشترطها النسخة فتصح ولو نفردا كما في شرح ابن رهبان والجماعة في اللفظة الفرقة المجتمعة وشرعا الامام مع واحد سواء كان رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً أو صيباً يعل أو مملوكاً أو جنيماً في مسجد أو غيره وفي القنية الاصح أن أقامتها في البيت كإقامتها في المسجد وان تفاوتت الفضيلة وعلى القول بأنها سنة هي أكثر من سنة الفجر وهي سنة عين الا في التراخي قائمها في سنة كفاية ووتر رمضان قائمها في سنة مستحبة وأما وتر غيره ونطوقه فيكرهه فيها على سبيل التداخي قال شمس الاثمة الحلواني ان اقتدى به ثلاثة لا يكون تداعياً فلا يكره اتفاقاً وان اقتدى به أربعة فالاصح الكراهة وتسحب في الكراهة وفي كفاي الارز من باب تكرهه في الحسوف وفي النهر والدر اختلاف في الحروف الاشم بالترك مرة بدون عذر فمن قال بالوجوب وهم العراقيون قالوا نعم ومن قال بالسنة وهم الظراسيون قالوا انما يأثم اذا اعتاد الترك وحكى المواقف في شرح الذهبية عن جوامع الفقه أنها مستحبة فالاقوال خمسة وجهور العلماء اتفقوا على أن فضل الجماعة يحصل بادرالك جزم من صلاة الامام ولو آخر القعدة الاخيرة قبل السلام واختلافوا هل الافضل مسجد حيه أم جماعة المسجد الجامع وان استوى المسجدان فأقدمهما افضل فان استويا فأقربهم ما كان استويا خيراً العاقبة والنقبة يذهب الى اقلها ما جماعة ليكثر والتمليذ يذهب الى مجلس أساتذته نهر (قوله واقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة الخ) ووردته اذا توطأ فأحسن الموضوع ثم خرج الى المسجد لا يخرج به الا الصلاة لم يخط خطوة الا رفعت له يداً رجة وحطت عندها خطيئة فاذا صلى لم تنزل الملائكة تصلي عليه مادام في صلاة اللهم صل عليه اللهم ارحمه ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة وورد أن من صلى العشاء والصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله وورد صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلته وحده ومع الرجلين أزكى من رجل واحد وما زاد فهو أحب الى الله تعالى وفي المضمرات مكتوب في التوراة صفة أمة محمد وجماعتهم وانه بكل رجل في صفوفهم يزداد في صلاتهم صلاة يعني اذا كانوا ألف رجل يكتب لكل رجل ألف صلاة ومن حكمة مشروعيها قيام نظام الالف بين المسلمين والله لم من العالم أفاده في الشرح (قوله فلا يسع تركها الا بعدد) المنقول محذوف تقديره المكلف وسبأ في المصنف بيان الاعذار في فصل مستعمل (قوله اهل مصر) بالتصوين لان المراد اهل أي مصر كان (قوله ولو صيباً) يفهم منه أن فضيلة الجماعة تحصل بالمتنفل المقتدى (قوله أو امرأة) حتى لو صلى في بيته بزوجته أو جاريته أو ولده فقد أتى بفضيلة الجماعة اه كذا في الشرح ولكن فضيلة

والسنة ثم سلم يميناً) ابتداء
(وبساراً) انتهاه (فيقول
السلام عليكم ورحمة الله
ناويامن معه) من القوم
والحقيقة (كما تقدم) بيانه
بحمد الله سبحانه ومسته

* (باب الامامة) *

قد مناشي يدل على فضل
الاذان وعندنا (هي) أي
الامامة (أفضل من الاذان)
لما اظبيته صلى الله عليه وسلم
والخلفاء الراشدين عليها
والافضل كون الامام هو
المؤذن وهذا مذهبنا وكان
عليه أبو حنيفة رحمه الله
(والصلاة بالجماعة سنة)
في الاصح مؤكدة شبيهة
بالواجب في القوة (للرجال)
للمواظبة واقوله صلى الله
عليه وسلم لم صلاة الجماعة
أفضل من صلاة أحدكم
وحده بخمسة وعشرين
جراً وفي رواية درجة فلا
يسع تركها الا بعدد ولو
تركها اهل مصر بلا عذر
يؤصرون بها فان قبلوا والا
قولوا عليها لانهم من شعائر
الاسلام ومن خصائص
هذا الدين وبحصل فضل
الجماعة بواحد ولو صيباً
بعقل أو امرأة ولو في البيت

المسجد أتم (قوله مع الامام) لاجابة اليه لعلمه من الكلام السابق (قوله فيشترط ثلاثة)
 الاولى زيادة لها (قوله أو اثنين) أي غير الامام وأولى بحكاية الخلاف والمعقد الاول (قوله
 للرجال) أما في النساء فلا تشترط كل الشروط بل يخرج منها الذكورة فان الاتي تصح امامتها
 لانهما (قوله الاصحاح) اخرج ذوي الاعذار فان امامتهم صحيحة لما ثلثهم (قوله وهو شرط عام)
 فلا وجه لذكره (قوله اوجب الشيخين) الاولى أن يقول أو من يسب أو سب (قوله
 أو نحو ذلك) كمن ينكر الاسراء والرؤية أو عذاب القبر أو وجود الكرام الكاتبين أو
 من الشرح وفي السيد ما حاصله صحة امامة من ينكر الرؤية ولكن يقول لا يرى بل لاله وعظمته
 وفي الشرح إذا هم زمانا ثم قال انه كان كافرا أو معي نجاسة مانعة أو بلا طهارة أي متعمدا
 ليس عليهم إعادة لان خبره غير قبول في البيانات افعه باعترافه بخلاف ما إذا صلى فتبينه
 فساد صلاته بنجاسة أو عدم طهارة فانه قد يغفل عن ذلك فيظن الطهارة فإذا أخبر كان
 مقبولا فلازم إعادة اه ملخصا (قوله مع ظهور صفته) الضعيف يرجع الى من (قوله
 والبلوغ) فلا يصح اقتداء بالغ بصبي مطلقا سواء كان في فرض لان صلاة الصبي ولو نوى الفرض
 نقل أو في نقل لان نقله لا يلزمه أي ونقل المقتضى لازم مضمون عليه فيلزم بناء القوي على
 الضعيف وبهذا التقرير تعلم أن في كلام الشرح توزيعا وقال بعض مشايخ بلح يصح اقتداء
 البالغ بالصبي في التراويح والسجدة المطلقة والنقل والمختار عدم الصحة بخلاف بين أصحابنا
 نقله السيد عن العلامة مسكين (قوله كالسكران) وكالمجنون المطبق وأما الذي يجنب ويقتض
 فتصح امامته حال افاقته ولا تصح امامة المقنوع وهو الذي ينسب الى الطرف كما في المعراج
 (قوله والذكورة) أي المحقة (قوله خرج به المرأة) فلا يصح اقتداء الرجل بها وصلاتها في
 ذاتها صحيحة (قوله لا امر بتأخيرهن) على المحذوف تقديره وانما لم يصح اقتداء الرجل بالنساء
 للامر بالخ والامر بتأخيرهن نهى عن الصلاة خلفهن والى جاتهن أفاده في الشرح (قوله
 وانظري امرأة) أي في الحكم (قوله فلا يقتدى به غيرها) أي لا رجل لاحتمال أنوثته ولا خنثى
 مثله لاحتمال ذكورة المتأخر وأنوثة المتقدم وأما المرأة فيصح اقتداؤها به لصحته سواء كان
 ذكرا أم أنثى فاطلاق المصنف ليس على ما ينبغي واقتداءه صلى الله عليه وسلم بجبريل مع انه
 لا يوصف بذكورة ولا أنوثة لان المراد بالذكورة عدم الأنوثة أو هذه خصوصية وذكر في
 الاشياء أن الاقتداء بالخنثى صحيح (قوله بحفظ آية) ولو قصيرة والاولى أن يقول بحفظ ما تصح
 به الصلاة يظهر قوله بعد على الخلاف (قوله على الخلاف) أي بين الامام وصاحبه فقالا
 لا تصح الا بثلثة آيات فلا يصح اقتداء القاري بأي أو بأخرى ولا اقتداء الاي بأخرى
 لقوله حال الاي عنه بكونه بأي بالحرية دونه وأما اقتداء أي بأي أو بأخرى بأخرى فصح
 واعلم انه اذا فسد الاقتداء بأي وجه كان لا يصح شروعه في صلاة تنفسه لانه قد شاركه
 وهي غير صلاة الانفراد على الصحيح محبط وادعى في البحر أنه المذهب وكلام الخلاصة في هذا
 كلام محمد خاصة وفصل الزيلعي أنه ان فسد شرط كظاهر بعدد لم تتعدا صلاوات
 كان لا اختلاف الصلاتين تنعقد فلا غير مضمون وغرته الانتقاض بالقهقهة كذا في التنوير
 وشرحه مختصرا ومقتضاه عدم انعقادها أصلا فيما اذا اقتدى القاري بالاي لان الاختلاف

صح الامام وأما الجمعة
 فيشترط ثلاثة أو اثنين كما
 سنذكره (الاحرار) لان
 العبد مضمحل فلول بخدمة
 المولى (بلا عذر) لانها تسقط
 به (وشروط صحة الامامة
 للرجال الاصحاح ستة أشياء
 الاسلام) وهو شرط عام فلا
 تصح امامة من ينكر البعث
 أو خلافة النبي أو صحبته
 أو يسب النبي أو ينكر
 الشفاعة أو نحو ذلك من
 يظهر الاسلام مع ظهور
 صفته المكفورة (والبلوغ)
 لان صلاة الصبي نقل ونقله
 لا يلزمه (والعقل) لعدم صحة
 صلاته به بدمه كالسكران
 (والذكورة) خرج به المرأة
 للامر بتأخيرهن والخنثى
 امرأته فلا يقتدى به غيرها
 (والقراءة) بحفظ آية تصح
 بها الصلاة على الخلاف
 (و) السادس (السلامة من
 الاعذار)

فان المذود صلاة

لفقد شرط وتماه في السيد (قوله صلاة ضرورية) أي انما صحت صلاته بضرورية عذره
 (قوله فلا يصح اقتداء غيره به) أي اذا توضأ مع المذود وطأ عليه بعده أمال وتوضأ وصلى خاليا
 عنه كان في حكم الصحيح ويصح اقتداء معه ذور بمثله ان اتحد العذر (قوله ولا يصح اقتداء من
 به انفلات ربح الخ) ويصح عكسه وأما المقتصدان كان جوعه لا يخرج منه دم فتصح امامته
 للاصحاء كذا في الشرح والسيد (قوله بالناء المثلثة والتحريك) مصدر بانخ كتب (قوله
 بضم اللام وسكون الناء) وأما اللثغة بالتحريك فاقم يقال ما أقبح لثغته أي فمه كذا في
 المصباح والقاموس (قوله تحرك اللسان) عرفه غيره بأنه حبة في اللسان حتى تغير الحروف
 (قوله ونحوه) كاللام والياء أو السين فاعا واللام نونا (قوله لا يكون أمال غيره) الالملة وفي
 الخانية ذكر الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل انه اتصح امامته لغيره لان ما يقوله صار لغة له
 واختاره ابن أمير حاج وحمل قولهم لا يؤم على من على الاولوية ثم وجامن الخلف وقوا
 (قوله جائزة لنفسه) ان لم يكنه الاقتداء وان أمكنه لا تصح كما يؤخذ من الدرر (قوله واذا
 ترك التصحيح والجهد الخ) قال في الخلاصة اذا كان يجتهد آناه الليل والنهار في تصحيحه ولا يقدر
 على ذلك فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة الا أن يجعل العمل في تصحيحه ولا يسعه
 أن يترك جهده في باقي عمره اه قال صاحب الذخيرة وهذا الشق الثاني من كل لأن
 ما كان خلقه لا يقدر العمل على تغييره اه وكذا اذا كان له ارض ليس مما يزيل عادة واذا كان
 كذلك فلا يمول في الفتوى على مقتضى هذا الشرط ومن ثمة ذكر في خزنة الاكل عن
 فتاوى أبي الليث لو قال الحمد لله بالهاء بدل الحاء أو كل هو الله أحمد بالكاف بدل القاف جاز
 اذا لم يقدر على غير ذلك أو بلسانه عليه قال الفقيه وان لم يكن بلسانه عليه ولكن جرى ذلك على
 لسانه لا تقصد اه فلم يذكر هذا الشرط وان كان يعدد كرهه عن ابراهيم بن يوسف وحسين بن
 مطيع اه كلام ابن أمير حاج قلت كلامه يقيد أن هذا الشرط فيه خلاف والا كثر لم يذكروه
 لأن فيه حرجا عظيما (قوله كطهارة) أي من حدث أو خبث وان كان كلام الشارح قاصرا
 على الثاني (قوله يحمل خبث) أي بسبب حله خبثا لا يعني عنه بأن زاد على قدر درهم أو بلغ
 ربع الثوب (قوله لا تصح امامته لظاهر) ظاهره وان لم يجد المتنجس من يلا أو وجدته ولكن
 حصل مانع ككشف عورة وظاهر التقييد أنه يصح اقتداء حامل نجاسة مانعة به (قوله
 مستور) وتصح امامته بمثله (قوله وشروط صحة الاقتداء) هو في اللغة الملازمة مطلقة كافي
 القاموس وشروط بط شخص صلاته بصلاة الامام (قوله نية المقتدي المتابعة) كأن ينوي
 معه الشروع في صلاته أو الاقتداء به فيها ولو نوى الاقتداء به لا غير الاصح انه يجز به وتنصرف
 الى صلاته الامام وان لم يكن للمقتدي علم بها لانه جعل نفسه تبع الامام خالفان قال لا بد
 للمقتدي من ثلاث نيات نية أصل الصلاة ونية التعيين ونية الاقتداء فأما السيد ونية المتابعة
 شرط في غير جمعة وعيد على المختار لاختصاصها بالجمعة فلا يحتاج فيها الى نية الاقتداء كذا
 في القهستاني وسكب الانهر وأما نية الامامة فليست بشرط الا في حق النساء ولا يلزم المقتدي
 تعيين الامام بل الأفضل عدمه لانه لو عينه فبان خلافه فسدت صلاته (قوله أو حكمية) بأن
 لا يفصل بينهما فاصل أجنبي كذا في الشرح (قوله فينوي الصلاة والمتابعة أيضا) لا يحسن

فان المذود ضرورة فلا يصح اقتداء
 غيره به (كالعاف) الدائم
 وانفلات الریح ولا يصح
 اقتداء من به انفلات ریح
 بمن به سلس بول لانه ذو
 عذرين والافأفة بتكرار
 الفاء (والتممة) بتكرار
 التاء لا يتكلم الا به
 (والنسخ) بالناء المثلثة
 والتحريك وهو واللثغة
 بضم اللام وسكون الناء
 تحرك اللسان من السين
 الى التاء ومن الراء الى الغين
 ونحوه لا يكون اماما لغيره
 واذا لم يجد في القرآن شيئا
 خاليا عن لثغة وبهر من
 اصلاح لسانه آناه الليل
 وأطراف النهار فصلاته
 جائزة لنفسه واذا ترك
 التصحيح والجهد فصلاته
 فاسدة (و) السلامة (من
 فقد شرط كطهارة) فان
 عدمها يحمل خبث لا يعني
 لا تصح امامته لظاهر
 (و) كذا حكم (مستور)
 لان العاري لا يكون اماما
 مستور (وشروط صحة
 الاقتداء أربعة عشر شيا)
 تقريرا (نية المقتدي المتابعة
 مقارنة لغيره) امامتارئة
 حقيقة أو حكمية كما تقدم
 فينوي الصلاة والمتابعة
 أيضا (نية الرجل الامامة
 بشرط صحة اقتداء النساء)

تقر به على سابقه وقد علمت أن نية الاقتداء فقط صحيحة وإن لم يكن له علم بعين صلاة الإمام
 (قوله لما يلزم من الفساد بالحادثة) أي له أو لمقتد مثله ولا يلزم الفساد بدون التزامه وهو نية
 ولا يصير المرأه إذا خلة في صلاة الإمام إلا أن ينوي امامها والحق كالاتي ولا فرق بين الواحدة
 والمتعددة (قوله على ما قاله الأكثر) وفي النهر عن الخلاصة ترجيح عدم الاشتراط فيهما قال
 وأجمعوا على عدم اشتراطها في حقهن في الجنائز أفاده السيد وفي الكلام اشعار بأن الإمام
 ذكر أما الإمام الاتي فلا يلزم فيه ما ذكر (قوله حتى لو تقدم أصابعه) أي المقتدى مع تأخر عقبه
 من عقب الإمام أطول قدمه أي المقتدى لا يضرب وأعلم أن ما أفاده المصنف من اشتراط التقدم
 خلاف المذهب لأنه لو حاذاه صح الاقتداء والعبر في المروي بالرأس حتى لو كان رأسه خلف
 رأس الإمام ود جلاه قد ارجح عليه صح وعلى العكس لا يصح كذا في الزايد وفي الترتيب
 الواحد محاذيا أي صار بالعين امامه على المذهب وأما الواحد فمتأخر لا محالة ولا عبرة بالرأس
 بل بالتقدم ولو صغيرا في الأصح ما لم يتقدم أكثر قدم الموم لا نفسه اه (قوله وأن لا يكون
 الإمام أدنى حال من المأموم) ليس منه ما لو اقتدى من يرى وجوب الوترين يرى سنة فان
 ذلك صحيح للاتحاد ولا يختلف باختلاف الاعتقاد وكذا من يصلي سنة في سنة أخرى
 كسنة العشاء خلف من يصلي التراويح أو سنة الظهر البعيدة خلف مصلي القبلة فإنه يجوز كما
 في البحر وغيره وفي الظهيرية يصلي ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقته يدى به انسان في
 الآخر يعني يجوز ان كان هذا قضاء للمقتدى لأن الصلاة واحدة كما في الشلبي عن الزيلعي
 ونقله القهستاني أيضا (قوله له مشاركة) أي لان المقتدى مشارك للإمام فلا بد من الاتحاد
 لتكون صلاة الإمام متضمنة لصلاة المقتدى اه من الشرح ملخصا (قوله فلا يصح اقتداء
 نادر) نفي بع على ما قبله فلا اتحاد في نذرهم اه (قوله لم يذرعين نذر الإمام) أما لو نذره بأن
 قال نذرت أن أصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان فيصح للاتحاد أفاده السيد (قوله لعدم
 ولاية الخ) علة أقوله فلا يصح والضمير للناذر به في أن الوجوب انما يظهر في حق الناذر لاني
 حق غيره فإذا اقتدى بغيره في غير ما نذره فهو اقتداء مفترض بمنقل أفاده في الشرح ولو علة
 بأن اختلاف النذرين كاختلاف الفرضين لكان أظهر (قوله ولا الناذر بالخالف) الخالف
 أن يقول مثلا والله لأصلي كذا مثلا وعكسه يصح كالخالف بالخالف كذا في الشرح (قوله
 لان المنذورة أقوى) لوجوبها قصد أاما المحلوف عليها فهي نقل جائز الفعل والترك أقوى
 أحد وجهيه بالخالف فوجوبه التصق البر ولا يشكل عدم صحة اقتداء المفترض بالمنقل
 باختلاف الإمام من جاء بعد الركوع واقتدى به في السجدين فان السجدين نقل في حق
 الخليفة فرض في حق من أدرك الركوع مع الإمام لان الممتنع اقتداء المفترض بالمنقل في
 جميع الأفعال لاني بعضها أفاده السيد وفيه نظر لما يأتي في مسئلة اقتداء المسافر بعد
 الوقت بالمقيم فان الفساد فيه انما جاء من اعتبار التمثل ببعض الصلاة وهو القعدة أو الثرائة
 (قوله بحد الوقت) أي وكان الاقتداء بعد الوقت أما إذا وقع الاقتداء في الوقت ثم خرج وهما
 في الصلاة فان الاقتداء صحيح وبفرض الانعام ولو كان الإمام المقيم كبر في الوقت واقتدى
 المسافر بعد خروجه لا يصح (قوله في رباعية) أما الثنائية والثلاثية فلا يفتريان مسفرا

قوله والمتعددة يوجد هنا
 في بعض النسخ زيادة فيها
 إلا أن في الواحدة رواية

اه
 لما يلزم من الفساد بالحادثة
 ومثلها مشهورة ولو في
 الجمعة والعديد على ما قاله
 الأكثر (وتقدم
 الإمام بعقبه عن) عقب
 (المأموم) حتى لو تقدم
 أصابعه لطول قدمه لا يضرب
 (وأن لا يكون) الإمام (أدنى
 حال من المأموم) كاقتراضه
 وتفضل الإمام (وأن لا يكون
 الإمام مصليا فرضا غير
 فرضه) أي فرض المأموم
 كظهور وحصر وظهور من
 يمين للمشاركة ولا بد فيها
 من الاتحاد فلا يصح اقتداء
 نادر بنادر لم يذرعين نذر
 الإمام لعدم ولايته على
 غيره فيما التزمه ولا الناذر
 بالخالف لان المنذورة
 أقوى (و) أن (لا) يكون
 الإمام (مقيا المسافر بعد
 الوقت في رباعية)

لما قدمناه فيه كون

اقتداء مقتضى بمنفصل في
حق القعدة أو القراءة (ولا
مسبوقها) لشبهة اقتدائه
وأن لا يفصل بين الإمام
والمأموم صف من النساء)
لقول النبي صلى الله عليه
وسلم من كان بينه وبين
الإمام نهر أو طريق أو
صف من النساء فلا صلاة له
فإن كن ثلثا فسدت صلاة
ثلاثة خلفهن من كل صف
إلى آخر الصفوف وعليه
الفتوى وجاز اقتداء الباقي
وقيل الثلاث صف مانع
من صحة الاقتداء إن خلف
صفهن جميعا وإن كانا
فتين فسدت صلاة اثنتين
خلفهما فقط وإن كانت
واحدة في الصف محاذية
فسدت صلاة من حاذيه عن
يمينها ويسارها وآخر
خلفها (وإن لا يفصل) بين
الإمام والمأموم (نهر غير
فيه الزورق) في الصحيح
والزورق نوع من السفن
الصغار (ولا طريق غير فيه
الجملة) وليس فيه صفوف
متصلة والمانع في الصلاة
فاصل يسع فيه صفين على
المقابلة (و) يشترط أن
(لا) يفصل بينهما (حائط)
كبير (يشبهه العلم
بالتصاليات الإمام فإن لم
يشبهه العلم بالتغالات
الإمام

ولا حضرا (قوله لما قدمناه) من أنه يشترط أن لا يكون أدنى حال من المأموم (قوله في حق
القعدة) إذا اقتدى به في الشفع الأول أدهى فرض على المؤتم لان فرضه ركعتان لا على الإمام
والمراد بقول المؤلف بمنفصل غير المنفرض فيم الواجب لان القعدة الأولى واجبة عليه (قوله
أو القراءة) أي إن اقتدى به في الشفع الثاني فإن القراءة فيه تنقل على الإمام إذا قرأ في الشفع
الأول فرض في حق المقتدى ولو لم يقرأ الإمام في الأول ففي صحة الاقتداء روايتان وسياق
صحة في صلاة المسافر إن شاء الله تعالى (قوله لشبهة اقتدائه) أي حال تحريره وانما الزمة
القراءة لشبهة الانفراد نعم إذا قضي المسبوقان ملاحظا أسد هما إلا خراجه لم يعد ما عليه من
قوله فلا بأس به ويشترط أن لا يكون الإمام لاحقا لأنه خلف الإمام كما حتى لا يقرأ (قوله وأن
لا يفصل بين الإمام والمأموم) أي الذكر ومثله الفصل بين المأمومين كما في الحلبي (قوله فسدت
صلاة ثلاثة خلفهن) أي واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن (قوله وقيل الثلاث صف)
كما إذا كان الصف تاما واطلق الكلام فمثل ما إذا كان بين النساء والمقتدى حائل أولا كما
يأتي في مسألة المحاذاة إن شاء الله تعالى (قوله اثنين خلفهما فقط) أي ولا يتجاوزا الفساد إلى
ما بعد فلا ينافي فساد صلاة المحاذي عن يمينهما ويسارهما (قوله فسدت صلاة من حاذيه الخ)
ولا يفسد أكثر من ذلك لان الذي فسدت صلاته من كل جهة يكون حائلا بينهما وبين الرجال
(قوله في الصحيح) أي هذا القول في الفرق بين النهر الصغير والكبير هو الصحيح وقيل الصغير
ما تحصى شركاؤه وقيل ما يشبه القوى ويمنع النهر ولو كان في المسجد كالطريق كما في الدرر
(قوله عز فيه الجملة) والمراد أن تكون الحالة كذلك لا ضرورا بالجملة والجملة بالتحريك آلة
يجزها النور والمراد بالطريق هو النافذ ذكره السيد (قوله وليس فيه صفوف متصلة) اعلم أنه
إذا اتصل المصلون وقاموا في الطريق فإن قام واحد في عرض الطريق واقتدى بالإمام جاز
وكره أما الجواز فلانه لم يبق بينه وبين الإمام طريق عز فيه الجملة وأما الكراهة فللصلاة في عمر
الناس فإن قام رجل خلف هذا المقتدى وراء الطريق واقتدى بالإمام لا يصح لان صلاة من
قام على الطريق مكروهة مع كونه غير صف نصار في حق من خلفه كالمقدم ولا يبعد هذا اتصالا
ولو كان على الطريق مكروهة مع كونه غير صف نصار في حق من خلفه كالقدم ولا يبعد هذا اتصالا
انصال الصفوف لا يكون الطريق حائلا ولو كان على الطريق اثنان فعلى قياس قول أبي يوسف
تجوز صلاة من خلفهما لانه جهل المثنى كالمجموع وعلى قياس قول محمد لا تجوز (قوله يسع فيه
صفين) والفرجة بين الصفين مقدار ذراع أو ذراعين كذا في الخانية والظاهر أن هذا يعتبر من
محل السجود ومحل قيام الآخرين من كل صف لان الذراع لا يكفي في التحديد من محل قيام
الصف إلى محل قيام الآخر (قوله على المقتضى به) وقيل ما يسع صفوا واحدا والنساء الواسع في
المسجد لا يمنع وإن وسع صفوف ثلاثة واحدة كذا في الاستنباه من الفن الثاني فلو
اقتدى بالإمام في أقصى المسجد والإمام في المحراب جاز كما في الهندية قال البرازي المسجد
وإن كبير لا يمنع الفاصل فيه إلا في الجامع القديم بخوارزم فإن ربه كان على أربعة آلاف
اسطوانة وجامع القدس الشريف أعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الأقصى والعصراء
والبيضاء كما في الحلبي والنسرج والظاهر أن ذلك لاستنباه حال الإمام على المأموم للاختلاف

(لسمع أوروية) ولم يمكن الوصول اليه (صح الاقتداء) به (في الصحيح) وهو اختيار شمس الأئمة الحائري لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته وعلى هذا الاقتداء في المساكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجة صحيح إذا لم يشتهر حال الإمام عليهم أسماع أوروية ولم يتخلل إلا الجدار كما ذكره شمس الأئمة فيمن صلى على سطح بيته المتصل بالمسجد أو في منزله يجنب المسجد وبينه وبين المسجد حائطة متديا بإمام في المسجد وهو يسمع التكبير من الإمام أو من المكبر ١٩٢ تجوز صلاته كذا في التجنيس والمزيد ويصح اقتداء الواقف على السطح بمن هو

في البيت ولا يفتي عليه حاله (و) يشترط (أن لا يكون الإمام راكبا والمقتدي راجلا) أو بالقلب (أو راكبا) دابة (غير دابة امامه) لاختلاف المكان وإذا كان على دابة امامه صح الاقتداء بالاتحاد المكان (و) يشترط (أن لا يكون المقتدي في سفينة والامام في سفينة أخرى غير مقترنة بها) لأنهما كالدائمتين وإذا اقترنا صح للاتحاد الحكمي (و) الرابع عشر من شروط صحة الاقتداء (أن لا يعلم المقتدي من حال امامه مفسداً الخ) هذا على ما هو المذهب أن العبقرى أي المقتدي وعلى القول الآخر وهو أن العبقرى رأى الإمام فالأقتداء صحيح وإن عاب من مفسد الجسد بحسب زعمه أي المقتدي ذكره السيد (قوله كخروج دم سائل) وكسح دون ربيع الرأس أو الوضوء من ماء مستعمل أو تحمل قدر مانع من النجاسة (قوله فالصحيح جواز الاقتداء) لأنه يحتمل أنه توفأ وحسب الظن به أولى (قوله مع الكراهة) ظاهر إطلاقه الكراهة هنا وفيما بعد أنها كراهة تحريم (قوله فلا يصح الاقتداء) هذا محمول على ما إذا علم أنه لا يمتنع في الأركان والشروط وأما إذا علم أنه يمتنع فيه ما ولا يمتنع في الواجبات كما إذا كان يترك السورة أو يزيد في التشهد الأول شيئا فإن الاقتداء صحيح مع كراهة التحريم وهل الأفضل الاقتداء أو الانفراد بظاهر الثاني وأما إذا كان يراعى في الأركان والشروط والواجبات ولا يراعى في الستين كان ينقصر التسهيلات في الركوع والسجود ويجاس للاستراحة فالأقتداء صحيح مع كراهة التنزيه والأقتداء أفضل لأنه قبل بوجوبه أو افتراضه على الكفاية فلا يترك ذلك ويعلم الحكم فيما إذا كان يراعى في الجميع إلا في المستحبات بالاولى فإن الاقتداء به صحيح وهو أفضل وعلى كل حال الاقتداء بالموافق عند التعارض أفضل وراجع تحفة الأخبار (قوله أولا) بأن علم أنه لا يمتنع بالمادة ولكن في هذه الصلاة المخصوصة جهل حاله في الاحتياط (قوله ويكره كما في المجتبى) قد علمت تفصيله آنفا (قوله على زعم الإمام) دون المأموم (قوله أو حمل نجاسة قدر الدرهم)

المكان ومصلح العيد كالمسجد وجهل في الفوازل والخصاصة والحائنة مصلح الجنازة مثل المسجد أيضا وفناء المسجد حكم المسجد يجوز الاقتداء فيه وإن لم تكن الصفوف متصلة (قوله لسمع) أي من الإمام أو المقتدي ومنه الرواية وفي حاشية الدرر للمؤلف الصحيح اعتبار الاشتباه فقط وقواه في الدرر بالنقل عن المعبرات خلافا لما في الدرر والبحر وغيرهما من اشتراط عدم اختلاف المكان اهـ فلو اقتدى من منزله بمن في المسجد وان انفصل عنه صح أن لم يوجد مانع من نحو طريق ولم يشتهر حال الإمام وأفاد السيد جواز الاقتداء في بيت بإمام فيه ولو مع وجود فاصل يسع صفين فإن البيت في هذا كالمسجد (قوله أو راكبا دابة غير دابة امامه) واستحسن محمد جواز الصلاة إذا قربت دابته من دابة الإمام (قوله غير مقترنة بها) لأن تخلل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك مانع وظاهر هذا التعميل أن الفاصل إذا كان قليلا لا يمنع لاسيما عند عدم الاشتباه وهم قد اطلقوا المنع (قوله وإذا اقترنا صح) وانظر هل المراد بالاتحاد ارتباطهما بنحو جبل أو المماس بينهما مأمومة الصلاة ولو من غير ربط والظاهر الثاني (قوله وأن لا يعلم المقتدي من حال امامه مفسداً الخ) هذا على ما هو المذهب أن العبقرى أي المقتدي وعلى القول الآخر وهو أن العبقرى رأى الإمام فالأقتداء صحيح وإن عاب من مفسد الجسد بحسب زعمه أي المقتدي ذكره السيد (قوله كخروج دم سائل) وكسح دون ربيع الرأس أو الوضوء من ماء مستعمل أو تحمل قدر مانع من النجاسة (قوله فالصحيح جواز الاقتداء) لأنه يحتمل أنه توفأ وحسب الظن به أولى (قوله مع الكراهة) ظاهر إطلاقه الكراهة هنا وفيما بعد أنها كراهة تحريم (قوله فلا يصح الاقتداء) هذا محمول على ما إذا علم أنه لا يمتنع في الأركان والشروط وأما إذا علم أنه يمتنع فيه ما ولا يمتنع في الواجبات كما إذا كان يترك السورة أو يزيد في التشهد الأول شيئا فإن الاقتداء صحيح مع كراهة التحريم وهل الأفضل الاقتداء أو الانفراد بظاهر الثاني وأما إذا كان يراعى في الأركان والشروط والواجبات ولا يراعى في الستين كان ينقصر التسهيلات في الركوع والسجود ويجاس للاستراحة فالأقتداء صحيح مع كراهة التنزيه والأقتداء أفضل لأنه قبل بوجوبه أو افتراضه على الكفاية فلا يترك ذلك ويعلم الحكم فيما إذا كان يراعى في الجميع إلا في المستحبات بالاولى فإن الاقتداء به صحيح وهو أفضل وعلى كل حال الاقتداء بالموافق عند التعارض أفضل وراجع تحفة الأخبار (قوله أولا) بأن علم أنه لا يمتنع بالمادة ولكن في هذه الصلاة المخصوصة جهل حاله في الاحتياط (قوله ويكره كما في المجتبى) قد علمت تفصيله آنفا (قوله على زعم الإمام) دون المأموم (قوله أو حمل نجاسة قدر الدرهم)

إذا علم منه أنه لا يمتنع في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء به سواء علم حاله في خصوص ما يقتدي به فيه أو لا وان علم أنه يمتنع في مواضع الخلاف يصح الاقتداء به على الأصح ويكره كما في المجتبى وقال الديري في شرحه لا يكره إذا علم منه الاحتياط في مذهب المجتبى وأما إذا علم المقتدي من الإمام ما يفسد الصلاة على زعم الإمام كس المرأة أو الذكرا أو حمل نجاسة قدر الدرهم والإمام لا يدرى بذلك فإنه يجوز اقتداء به على قول الأكثر وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندواني لأن الإمام يرى بطلان هذه

الصلاة قبل الصلاة المتقدمة عليه وجه الأول وهو الأصح أن مقتضى يرى جواز صلاة الإمام والمعتبر في حقه رأي نفسه فوجب القول بجوازها كما في التبيين وفتح القدير وانما قيد بقوله والامام لا يدرى بذلك ليكون جازما بالنية وأمكن حمل صحة الصلاة على معتقدا امامه وأما اذا علم به وهو على اعتقاد مذهبه ١٩٣ صار كالملاعب ولا ينافيه فلا وجه

الحمل صحة الصلاة (وصح)
اقتداء متوض عنهم)
عندهما وقال محمد لا يصح
والخلاف مبني على ان
الخلاف بين الاثنين التراب
والماء أو الطهارة في الوضوء
والتيهم فعندهما بين الاثنين
وظاهر النص يدل عليه
فاستوى الطهارة في الوضوء
محمد بين الطهارة في التيمم
والوضوء فيصير بناء القوي
على الضعف وهو لا يجوز
ولا خلاف في صحة الاقتداء
بالتيمم في صلاة الجنائز
(و) صح اقتداء (غاسل بماء)
على خف اوجبة او خرقه
قرحة لا يسبل منها شيء
(و) صح اقتداء (قائم)
بقاعد لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم صلى الظهر يوم
البيت او الاحد في مرض
موته جالس او الناس خلفه
قياما وهي آخر صلاة صلاها
امام وصلى خلف أبي بكر
الركعة الثانية صبح يوم
الاثنين مأموما ثم انفسه
ذكره البيهقي في المعرفة
(و) صح اقتداء (بأحد)
لم يبلغ حد الركوع
اتفاقا على الأصح وإذا بلغ

فانه مفسد عند الامام الشافعي رضي الله عنه لا عندنا ولو صلى على ظن أنه محدث أو عليه
فجاسة مائة ثم تبين خلاف ذلك لا تجزئه تلك الصلاة لان العبرة لما ظنه لا بما في نفس الامر
ويخشى عليه الكفر كما في السراج (قوله وهو على اعتقاد مذهبه) أما اذا قلنا مذهب المؤتم
فقد اتحد معتقدا ما ولا كلام فيه (قوله ولا ينافيه) أي لا يتلاعب (قوله فلا وجه للحمل صحة
صلاته) الأولى حذف حمل ولو علم بفساد صلاة امامه اما بشهادة عدول انه أحدث ثم صلى مثلا
واما بخبر ممنه عن نفسه ويقبل قوله ان كان عدلا لم يلزمه الاعادة وان لم يكن عدلا لا يقبل لكن
تسحب الاعادة كما في السراج واذا علم مفسدا في صلاة الامام لا يجوز له الاقتداء به اجماعا (قوله
والخلاف الخ) اعلم ان طهارة التيمم فيها جهة الاطلاق باعتبار عدم توقفتها بخلاف طهارة
المستحاضة مثلا وجهه الضرورة باعتبار ان المصير اليها الضرورة المحجز عن الماء وهذا الخلاف
فيه وانما الخلاف في التعديل فعمل محمد بنهما في جهة الضرورة التي جواز اقتداء المتوضي بالتيمم
احتياطاً وهما على الصحة بجانب الاطلاق لان طهارته كاطهارته بالماء من حيث ذلك وهذا
الاختلاف مبني على الخلاف الذي ذكره (قوله وظاهر النص يدل عليه) فان الله تعالى قال
فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فانه ذكر الاثنين وجعل الخلفية بينهما (قوله وعند محمد
بين الطهارة في) أي واحداهما ضرورة والاشك ان من اشغل على الطهارة
الاصلية أقوى حالا من حال من اشغل على الطهارة الضرورية فصار كالماء كان مع المتوضي ماء
فاقتدى بالتيمم فانه لا يجوز له ما أن التيمم طهارة مطلقة أي غير موقوفة بوقت الصلاة وهذا
لا يتقدر بقدر الحاجة (قوله وصح اقتداء غاسل بماء) لاستواء حاله مع الغاسل بالماء على
الجيرة اوله من الماء على الخلف لان محلهما كالماء لمانتهما بخلاف الخلف (قوله او خرقه
قرحة) أي براحه (قوله لا يسبل منها شيء) فان سال فهو معذور ان استوفى شروطه فلا يصح
الاقتداء به الا لماثل له اولن هو ادنى حاله (قوله وصح اقتداء قائم بقاعد) أي يركع وسجد
وهذا عندهما خلافا لمحمد وقوله أحوط كما في البرهان وغيره والدلائل... وتوفاه في المطولات
(قوله وصلى خلف أبي بكر الخ) فائدة زائدة وقوله ثم اتم نفسه أي لانا مسروق (قوله اتفاقا
على الأصح) يعني أن كتابة الاتفاق أصح من كتابة الخلاف ومثله يقال في تقاضيه (قوله
وفي الظاهرية هو الأصح) محمول على انه الأصح من قول محمد لا الأصح مطلقا لان أكثر العلماء
اخذ بقوله ما وقد اوضحه السيد (قوله وصح اقتداء يومئذ) سواء كانا قائمين او قاعدين
او مستلقين او مضطجعين او محتفين وكذا اجازة في الأصح كما في النهاية بل صح القرائن
الاجماع عليه (قوله أو الماء ومضطجعا) أي أو كان المأموم مضطجعا والامام قاعدا قال
في الشرح لا عكسه قال الزياهي وهو المختار امكن في التمر عن القرائن الاظهر راجعا الى
قواهما وكذا على قول محمد في الأصح وهو المناسب لا إطلاق كلام المصنف ولا ينافيه قوله بمثله

٢٥ ط وهو ينحصر للركوع قليلا يجوز عندهما وبما اخذ عامة العلماء وهو الأصح بمنزلة
الاقتداء بالقاعد لاستواء نصفه الاسفل ولا يجوز عند محمد قول الزياهي وفي الظاهرية هو الأصح انتهى فقد اختلف الصحاح
فيه (و) صح اقتداء (يومئذ) بأن كانا قاعدين او مضطجعين او المأموم مضطجعا والامام قاعدا القوة حاله

شرط اوركن (اعاد) لزوما
يعنى افترض عليه الاتيان
بالفرض وليس المراد الاعادة
الجارية لنقص في المؤدى
اقوله صلى الله عليه وسلم
اذ افسدت صلاة الامام
فسدت صلاتك من خلفه
واذا طرأ المبطل لا اعادة
على المأموم = ارئداد
الامام وسعيه للجمعة بعد
ظهوره ونهم وعوده لسجود
تلاوة بعد تفرقة هم (ويلزم
الامام) الذي بين فساد
صلاته (اعلام القوم باعادة
صلاتهم بالقدر الممكن)
ولو بكتاب أو رسول (في
المختار) لانه صلى الله عليه
وسلم صلى بهم ثم جاء ورأسه
يقطرقا عادتهم وعلى رضى
الله عنه صلى بالناس ثم تبين
له أنه كان محمدا فاعاد
وامرهم ان يعيدوا وفي
الدراية لا يلزم الامام الاعلام
اذا كانوا قوما غير معينين
وفي خزانة الاكل لانه
سكت عن خطابه عنده
وعن الورى يخبرهم وان
كان مختلفا فيه وتظيره اذا
رأى غيره يتوضأ من ماء
فجس او على ثوب فجاسة
(فصل بسقط حضور
الجماعة بواحد من غايه
عشر شيا) = م (مطر وبرد)
شديد (وخوف) ظالم (وظلمة)

لان المراد المنية بالنظر لمطلق اليعا وتمامه في السيد (قوله ومتأمل بفترض) الا في التراويح
فان الاربع عدم جواز الاقتداء كما في الخانية وصحة في غاية البيان لانهم اشرفت على هيئة
مخصوصة فبراعى وصفها الخاص للخروج عن العهدة كما في الدر والمراد انه لا يحسب من
التراويح لان الاقتداء يقع باطلا كما لا يخفى لا يقال ان القراءة في الاخر بين فرض في حق
المتأمل نقل في حق المفترض لانا نقول صلاة المفترض اخذت حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء
واهذا يلزمه أربع ركعات في الرباعية ولولم يدركه الا في الشفع الثاني وهذا أشاه المؤلف
بقوله وصارته الامامة في القراءة (قوله وليس المراد الاعادة الجارية الخ) لان ذلك يقتضى
صحة الاول والفرض انه باطل (قوله بعد ظهره) أى بعد أداء الظهور بجماعة فسمى هو دونهم
(قوله وعوده لسجود تلاوة بعد تفرقة هم) أى ولم يعد القعود الا خيرا فانها تفسد صلاة الامام
في هذه المسائل ولا تفسد صلاة المأموم وفيها يلغز أى صلاة فسدت على الامام ولم تفسد على
المأموم (قوله صلى بهم ثم جاء ورأسه الخ) الذى فى سنن أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل
في صلاة الفجر فأومأ يده أن مكانكم ثم جاء ورأسه يتطرق ماء فبلى بهم فلما قضى الصلاة قال انما
انا بشر مثلكم وانى كنت جنبا وهذا لا يقتضى أن ذلك كان بعد شروعهم بل واز كون الذكر
عقيب تكبيره بلامهله قبل تكبيرهم على أن الذى فى مسلم قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
حتى قام في صلاة قبل أن يكبر قام فأنصرف فالاولى الافتصار على أثر على (قوله وفي الدراية
الخ) وفي مجمع الفتاوى صحح عدم الاخبار مطلقا لكونه عن خطابه فوقعه لكان الشروح
مرجحة على الفتاوى كما في الدر (قوله وتظيره) أى في وجوب الاخبار ومحل ذلك اذا علم منه
الامتثال والافلا كما لا يخفى والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل بسقط حضور الجماعة) ظاهره يتم جماعة الجماعة والعديد من نصيب الى الجمعة
ظاهره ان سقط صلاة العيد ويحرم (قوله منها مطر) في شرح المشكاة صحح كلام رسول الله
صلى الله عليه وسلم زم الحديبية فأصابنا مطر لم يبل أسفل نعالنا فنادى منادى رسول الله صلى
الله عليه وسلم صلوا في رحالكم (قوله وبر شديد) أطلق به المتأخر على في شرح موطا الامام محمد
الحرا شديد (قوله وخوف ظالم) أى على نفسه او ماله او خوف ضياع ماله او خوف ذهاب
فأفله لو اشتغل بالصلاة جماعة (قوله وجس معسر) أى لو فامدين عليه وقيد بالمعسر لان المومر
لا يذرى الترك (قوله ومظلوم) أى وجس مظلوم في عبارة بعضهم النصريح بان خوف
الجس للمعسر والمظلوم من الاعذار وكلام المصنف بقيد أن الذى يعد عذرا الجس بالفعل
والاول أظهر وعليه فلا حاجة لذكر المظلوم اقله من قوله وخوف ظالم فان الذى يجس
المظلوم ظالم (قوله وعى) وان وجد الاعى فائدا عند الامام وقالانجب سلمى قال ابن امير حاج
المطور في الكتب المشهورة أن الخلف بينه وبينه ما فيما اذا وجد فائدا فالا تفاق أى على
سقوطها اذا لم يجد فائدا اه (قوله وفلج) أى لا يستطيع معه المشى (قوله وتقطع بدورجل)
أى من خلاف وبالاولى اذا كانا من جانب واحد وكذا انقطع بتقطع رجل فقط (قوله وسقام)
كسحاب المرض قاموس (قوله واقعاد) أى كساح (قوله بعد انقطاع مطر) انما قاله لان
التسكك على المطر قد تقدم فذكر ذلك لانه عذرا مستقلا وبهذا تعلم ما فى شرح السيد (قوله

إذا ابتلت النعال) أي الاراضى الصلاب في المحكم النعل القطعة الصلبة الغليظة من الارض شبه الالكه يرق حصارها ولا تنبت شيئا ومنه الحديث إذا ابتلت النعال الخ قال ابن الاثير انما خصها بالذكرا لان أدنى بال يندبها بخلاف الرخوة فانها تنشف الماء وقال الازهرى في معنى الحديث يقول إذا ابتلت الارضون الصلاب فزانت بين عشي فيها فلو اتي منازلكم ولا عليكم أن تشهدوا الجماعة اه وهل هذا المحكم مخصوص بما اذا كانوا في ارض صلبة فلا تسقط اذا كانوا في رخوة أو ان المراد بذلك هادئ الحرج بالحضور فكانه يقول اذا نزل المطر ولو قال لا يجبت تبطل منه النعال فالصلاة في الرحا اي المنازل (قوله وزماتة) اي عاهة وزمن كفرح زمنا وزمنة بالضم وزماتة فهو زمن وقصين والجمع زمنون وزمنى قاموس (قوله وشيخوخة) مصدر شاخ يشيخ اذا استبان منه السن قاموس اي اذا صار شيخا كبيرا لا يستطيع المشي سقطت عنه الجماعة (قوله وتكرار فقه) وكذا مطالعة كتبه كذا في الفتاوى (قوله لانه ووافقه) ربما يفيد هذا أن المراد بالافقه ما يعي علم العقائد والتفسير والحديث لا مقابلة والذي في الدر عن الباقر في عطاء على المسقطات وكذا اشتغاله بالافقه لا بغيره (قوله بجماعة نفوته) الاولى حذفه لان الموضوع الاذراء التي نفوت الجماعة والباقي مع أي تكراره مع جماعة ويفيد أن المكرروه لا يطى هذا الحكم وليس كذلك ولم يذكر في الدر والضمير في نفوته للجماعة أي لو حضر الجماعة نفوته اخوانه الذين يطالع مهم (قوله ولم يداوم على تركها) أما اذا واطب على الترك فلا يذروهم عز ولا تقبل شهادته الا بتأويل بدعة الامام أو عدم مراعاته در (قوله تتوقه نفسه) أي تشاق اليه سواء كان في العشاء او غيره (قوله وارادة سفرهم ياله) اهل المراد التيمم القريب من الفعل وهو منصوب على الظرفية أي وقت التيمم بآن كان مشغول بالمال بمصالحه (قوله يستضر) أي المريض بغيبته والافلا (قوله وانما لكل امرئ ما نوى) هو محل الشاهد على أحد ما قيل فيه والمعنى أن له ما نواه وان لم يعمل به وروى العسكري في الامثال واليه في الشعب وقال اسناده ضعيف عن أنس برفقه ينة المؤمن أبلغ من عمله كما في المقاصد الحسنة والله سبحانه ونعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في بيان الاحق بالامامة) (قوله ولم يكن بين الحاضرين) المراد بالبينية معنى المعية (قوله صاحب منزل) أي ساكن فيه ولو بالاجارة او بالعارية على التحقيق أما هو وذو الوظيفة فيقصدان مطلقا سواء اجتمع فيهما هذه الفضائل المذكورة او لا فصاحب البيت والمجلس وامام المسجد احق بالامامة من غيره وان كان الغير أفقه واقرأ وأورع وأفضل منه ان شاء الله قدم وان شاء قدم من يريده وان كان الذي يقدمه مفضولا بالنسبة الى باقي الحاضرين لانه سلطانه فيتصرف فيه كيف يشاء ويستحب لصاحب البيت ان يأذن لمن هو افضل (قوله وهو امام المحل) لان صاحب الوظيفة منصوب الواقف ببقية قدم غيره نفوته غرضه وشرط الواقف كص الشارح (قوله ولا ذو سلطان) فهو أولى من الجميع حتى من ساكن المنزل وصاحب الوظيفة لان ولايته عامة وروى البخاري ان ابن عمر كان يصلي خلف الجاهل وكفى به فاسقا قال في البناية هذا في الزمن الماضي لان الولاة كانوا علماء وعالمهم كانوا صلحاء واماني زماتنا فأكثرت الولاة ظلمة جهلة اه (قوله فالاعلم باحكام الصلاة) صفة وفساد وغيره وهذا امر ادم

قال صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحا (وزماتة وشيخوخة وتكرار فقه) لانه ووافقه (بجماعة نفوته) ولم يداوم على تركها (وحضور طعام تتوقه نفسه) اشغل باله كدافعة احدا لا شبيثين او الريح (وارادة سفر) تهيم به (وقيامه بريض) يستضر بغيبته (وشدة ربح ايملا لانهارا) للخرج (واذا انقطع عن الجماعة لعذر من اذرها الميصة للتحلف) وكانت نيته حضورها لولا العذر الحاصل (يحصل له ثوابها) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى

(فصل في بيان الاحق بالامامة) (قوله ولم يكن بين الحاضرين) (ترتيب الصفوف اذا اجتمع قوم) (لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل) اجتمعوا فيه ولا فيهم ذو وظيفة وهو امام المحل (ولا ذو سلطان) كامر ووال وقاض (فالاعلم) باحكام الصلاة

الحفاظ ما به سنة القراءة
ويجتنب الفواحش الظاهرة
وان كان غير متبحر في بقية
المعلوم (أحرز بالامامة)
واذا اجتمعوا يقدم السلطان
فالامير فالقاضي فصاحب
المنزل ولوم مستأجر يقدم على
المالك ويقدم القاضي
على امام المسجد لما ورد
في الحديث ولا يوم الرجل
في ساطانه ولا يقعد في بيته
على تكريمه الا باذنه (ثم
الاقراء) اي العلم بأحكام
القراءة لا مجرد كثرة حفظ
دونه (ثم الاورع) الورع
اجتناب الشهوات ارفق من
التقوى لانها اجتناب
المحرمات (ثم الاسن) لقوله
صلى الله عليه وسلم وايومكم
أكبركم (ثم الاحسن خلقا)
بضم الخاء واللام اي الفقه
بين الناس (ثم الاحسن
وجهها) اي اصبحهم لان
حسن الصورة يدل على حسن
السيرورة لانه مما يزيد الناس
رغبة في الجماعة (ثم الاشرف
نسبا) لاحترامه وتعظيمه
(ثم الاحسن صوتا) للرغبة
في سماعه للخضوع (ثم
الانظف ثوبا) لبعده عن
الدنس ترغيبا فيه فالاحسن
زوجة لشدة عفته فأكبرهم
رأسا وأصغرهم عضوا

قال اعلمهم بالفقه واحكام الشريعة اذ الزائد على ذلك غير محتاج اليه هنا (قوله الحفاظ ما به
(سنة القراءة) واما حفظ مقدار الفرض فمعلوم انه من شروط الصحة وهذه شروط كمال وفي الدر
بشروط اجتنابه للفواحش الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة وقدم أبو يوسف
الاقراء الحديث ورد في ذلك والمعول عليه قواه - لان القراءة انما يحتاج اليها الاقامة ركن
واحد والفقه يحتاج اليه لجميع الاركان والواجبات والسنن والمستحبات (قوله يقدم
السلطان) الظاهر ان ذلك على سبيل الوجوب لان في تقديم غيره عليه اهانة له وارثا كاب المنهي
عنه في الحديث وقد علمت ما في البغاية (قوله ولا يوم الرجل في ساطانه) أي في مظهر سلطانه
ومحل ولايته (قوله على تكريمه) بفتح التاء المثناة فوق وكسر الراء الفرسية ونحوه مما يسط
امام المنزل ويختص به وقيل المائدة (قوله اي العلم بأحكام القراءة) من الوقف والوصل
والابتداء وكيفية أداء الحروف وما يتعلق بها كذا في مسكن والقه - ثانيا والظاهر ان من
يحكم الاداء وان لم يعلم احكامه في حكم العالم (قوله لا مجرد كثرة حفظ) يعني جودة حفظ
او الاكثر كما (قوله دونه) أي دون العالم الكامل المأخوذ من قوله أي العلم (قوله ثم الاسن)
المراد من الاسن أقدمهم اسلاما بديل ما سبق في الحديث من قوله فان كانوا في الهجرة سواء
فأقدمهم اسلاما فلا يقدم شيخ أسلم على شاب نشأ في الاسلام نهر وفيه انه يفوت التيقن
على مرتبة الاسن ولذا جعل بعضهم رتبة الاقدم اسلاما متقدمة على رتبة الاسن وجعلها
مرتبتين وهو - من (قوله وايومكم أكبركم) قاله صلى الله عليه وسلم للمالك بن الحويرث
واصاحب له وهو ابن عمه - من أراد الفروا فلفظه اذا حضرت الصلاة فاذا ثبأتم اقبوا وايومكم
أكبركم متفق عليه (قوله أي الفقه بين الناس) هذا تفسير باللائم فان من حسن خلقه الفقه
الناس فكثرت عليه الجماعة والمصنف تبع في تقديم حسن الخلق على حسن الوجه معروا
الرحمن وفتح القدير وعكس ذلك صاحب الخلاصة والفردوس مسكين لان الظاهر أول ما يدرك
من صفات الكمال اولانه كالدليل عليه لان الظاهر عنوان الباطن (قوله يدل على حسن
السيرورة) أي غالبا ونسرا في الكافي بالاكثر صلاة بالليل وحديث من كثرت صلواته بالليل
حسن وجهه بانتم اهل بيته المحدثون كحديث من صلى خاف عالم نقي فكأنما صلى خلف نبي
(قوله لانه الخ) الاولى زيادة الواو واصلاحه للتعليل استقلال (قوله ثم الاشرف نسبا) قدم
بعضهم عليه الاكثر - نسبا والحب شرف الآباء والمال او الدين أو الكرم أو الشرف
في العقل أو افعال الصالحة والحب والكرم قد يكونان لآباء له شرفا والشرف والمجد
لا يكونان الا بهم (قوله للخضوع) فان الخضوع يكون عند سماع الصوت الحسن فهو مما يزيد
القرآن حسنا (قوله ثم الانظف ثوبا) ويخط المحوى الافضل ثوبا وهو يرجع الى كثرة غنمه
(قوله فالاحسن زوجة) أي عند الرجوع الى كونه أشد حبا فيها وعبر بالاحسن من مريداه
كثرة الحب للتلازم بينهما غالبا فقط ما في الشرح من قوله ولو قيل أشدهم - بالزوجة لكان
أظهر (قوله فأكبرهم رأسا) أي كبرا غير فاحش ولا كان منقرا (قوله واصغرهم عضوا)
فدبره بعض المشايخ بالا صغر ذكر الان كبره الناحية يدل غالبا على دناءة الاصل ويصغر ومثل
ذلك لا يعلم غالبا الا بالاطلاع او الاخبار وهو نادرو يقال - مثله في الاحسن زوجة المتقدم (قوله

فأكثرهم مالا فأكثرهم مالا فأكثرهم جاهاً
واختلاف في المسافر مع
المقيم قبلهما سواء وقيل
المقيم أولى (فإن استروا
يقرع) بينهم فن خرجت
قرعته قدم (أو الخيلار إلى
القوم فإن اختلفوا فالعبرة
بما اختاره إلا كثرة وان
قدموا غير الأولى فقد
اساؤا) ولكن لا بأغون
كذا في التبيين وفيه لو أم
قوما وهم له كارهون فهو
على ثلاثة أوجه إن كانت
الكراهة لفساد فيه أو كانوا
أحق بالامامة منه يكره
وان كان هو أحق بهم منهم
ولا فساد فيه ومع هذا
يكرهونه لا يكرهه التقدم
لأن الجاهل والفساق
يكره العالم والصالح وقال
صلى الله عليه وسلم إن سركم
إن تقبل صلاتكم فليؤمكم
علماء أو كم فأنتم هم وفدكم فيما
بينكم وبين ربكم وفي
رواية فليؤمكم خياركم
(وكره أئمة العبد) إن لم
يكن عالماً نقياً (والأعمى)
لعدم اهتدائه إلى القبلة
وصون ثيابه عن الدنس
وان لم يوجد أفضل منه فلا
كراهة (والأعرج) الجاهل
أو الحضري الجاهل (وولد
الزنا) الذي لا علم عنده ولا
تقوى

فأكثرهم مالا) لأنه لا ينظر إلى مال غيره وتقل اشغاله في الصلاة وذلك لأن اعتبار هذا بهد
ما تقدم من الأوصاف كالورع فتأمل ومنه يعلم أن المراد المال الحلال (قوله فأكثرهم جاهاً)
وقدم بعضهم إلا أكثر حسب ما على الأشرف نسباً وهو يوم إلا أكثر مالا ولا كبر جاهاً وبقدّم الحز
الأصلي على المتيقن (فائدة) لا يقدم أحد في التراحم إلا بخرج ومنه السابق إلى الدرس
والافتاء والدعوى فإن استروا في الجحى أقرع بينهم در عن الأشباه قال وفي محاسن القراء لابن
وهبان وقيل إن لم يكن للشيخ مع لوم جاز أن يقدم من شاءوا أكثر ما يتجنا على تقديم الأسبق
وأول من سنده ابن كثير اه (قوله فالعبرة بما اختاره إلا أكثر) قال في شرح المشكاة له
محول على الأكثر من العلماء إذا وجدوا والأفلا عبرة لكثرة الجاهلين قال تعالى ولكن أكثرهم
لا يعلمون (قوله أو كانوا أحق بالامامة منه يكره) قال الحلبي وينبغي أن تكون الكراهة
تحرية لخبر أبي داود ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة وعدهم من تقدم قوماً وهم له كارهون
(قوله يكره العالم والصالح) يصح رجوع كل إلى كل (قوله فأنهم وفدكم) الوفد مصدر وفد
بمعنى قدم وورد والوفد السابق من الأهل فاموس وفي الشرح الوفود القوم يقدون إلى
الملك بالحاجة والارسال اه فالوفد بمعنى الوفادى السابق والمعنى أنهم هم السابقون
إلى الله تعالى ليصل لهم ما رزقهم فيشفقون لكم أو بمعنى الوفود أى الرسل بينكم
وبين ربكم والكلام على التشبيه (قوله وكره أئمة العبد) وكذا المتيقن كفى الدر
لغلبة الجهل وأفاد الجوى أن كراهة الاقتداء بالعبد وما عطف عليه تنزيهية إن وجد
غيرهم والأفلا اه من شرح السيدوسى أى ما يفيد أن أئمة الفاسق مكروهة تحريماً
(قوله إن لم يكن عالماً نقياً) أشار به إلى أن الكراهة في العبد لا لذاته بل لأنهم لا يشعروا بهم
يخدمه المولى لا يفرغون للعلم فيغلب عليهم الجهل ولندرة التقوى في العبد فلواتق ذلك بأن
كان عالماً نقياً فلا كراهة (قوله لعدم اهتدائه الخ) هذا يقتضى كراهة أئمة الأعمى
نهر وهو الذى لا يبصر لئلا (قوله وصون ثيابه) عطف على اهتدائه أى وإعدم صونه ثيابه
الخ (قوله فلا كراهة) لاستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ابنه مكنوم وعتبان بن مالك
على المدينة حين خرج إلى غزوة تبوك وكانا أعجميين (قوله والأعرج) بفتح الهمزة نسبة إلى
الأعراب وهم سكان البادية من العرب وعمم الأزهرى والعرب العاربة هم الخالص منهم وهم
الذين تكلموا بلغة يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم لأنه أول من تكلم بالعربية والعرب
المستعربة الذين تكلموا بلسان اسمعيل عليه السلام وهو لغة أهل الجبار وما والاها والمراد
هنا من سكن البادية عربياً كان أو عجمياً كاتر كان والأكراد لغة أهل الجبل عليهم
ليعدهم عن مجالس العلم ومن عطف أهل الكفورهم أهل القبور وهذا ظاهر في كراهة
العاقى الذى لا علم عنده كفى البحر والنهر وحكى أن أعرباً يقال قدي بامام فقراً الامام آية
الأعراب أشد كفرة ونفاقاً فضر به الأعربى وشج رأسه ثم اقتدى به بعد مدة فراه الامام فقراً
آية ومن الأعرب من يؤمن بالله واليوم الآخر فقال الأعربى الآن نفعل العصا كذا في غاية
البيان (قوله وولد الزنا) لأنه ليس له أب يعلم فيه غاب عليه الجهل فلو كان عنده علم لا كراهة
واختار العيقى التعليل بنفرة الناس عنه لكونه منهم ما وأقر في النهر وعليه فينبغى ثبوت

حتى اذا كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد الزنا من ولد الرشد والاعمى من البصير فالحكم بالفساد كذا في الاختيار (و) لذا كره امامة (الفاسق) المالم لهدم اهتمامه بالدين فوجب اهانتة شرعا فلا يعظم بتقدمه للإمامة واذا تمذر منه ينتقل عنه الى غير مسجده للجمعة وغيرها وان لم يقم الجمعة الا هو صلى معه (والمبتدع) بارتكابه ما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع شبهة أو استحسان وروى محمد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز والصحيح أنها تصح مع الكراهة خلف من لا تكفره بدعته لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر رواه الدارقطني كما في البرهان وقال في جمع الروايات واذا صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محروما ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب من صلى

الكراهة مطلقا وان لم يكن جاهلا (قوله فلذا أقيدته الخ) أي لاجل ما قيد به في العبد من قوله ان لم يكن عالما وفي الاعرابي بقوله وان لم يوجد افضل منه فلا كراهة وفي الاعرابي بقوله الجاهل وفي ولد الزنا بقوله الذي لاعلم عنده وفيه تأمل بالنظر للاعبي (قوله اذلو كان) أي احدم ذكر (قوله فالحكم بالفساد) فالكراهة في تقديم الحضري والحر وولد الرشد والبصير لجهلهم لان امامة الجاهل مكروهة كيف ما كان اهدم عامه بأحكام الصلاة (قوله ولذا كره امامة الفاسق) أي لما ذكر من قوله حتى اذا كان الاعرابي الخ في كراهة لافضلية غيره عليه والمراد الفاسق بالمسارحة لا بالعقيدة لان ذاسيد كبريا بمبتدع والفاسق لغة خروج عن الاستقامة وهو معنى قواهم خروج الشيء عن الشيء على وجه الفساد وشرعا خروج عن طاعة الله تعالى بارتكاب كبيرة قال الفقيه سنان أي او اصرار على صغيرة وينبغي ان يراعى التناول والافيشكل بالعبارة وذلك كتمام ومراء وشارب خرا (قوله فوجب اهانتة شرعا فلا يعظم بتقدمه للإمامة) تبسع فيه الزيلعي ومفاده كون الكراهة في الفاسق تحريمية (قوله من علم) كمنكر الرؤية أو عمل كمن يؤذن بجي على خير العمل او حال كأن يسكت بمقتضا أن مطلق السكوت قربة (قوله بنوع شبهة أو استحسان) وجعله يناقض ما وصراطا مستقيما وهو متعلق بقوله بارتكاب (قوله والصحيح) أي عنهما (قوله خلف من لا تكفره بدعته) فلا تجوز الصلاة خلف من ينكر شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم أو الكرام السكاكين أو الرؤية لانه كافر وان قال لا يرى لجلاله وعظامته فهو مبتدع والمشبه كأن قال للهيدا ورجل كالعباد كافر وان قال هو جسم لا كالأجسام فهو مبتدع وان أنكر خلفا لافقة الصديق كفر كمن أنكر الامراء لا المعراج وألحق في الفتح عمر بالصديق في هذا الحكم وألحق في البرهان عثمان بهما ايضا ولا تجوز الصلاة خلف منكر المسيح على الخفين أو صحبة الصديق أو من يسب الشيعين أو يقذف الصديقة ولا خلف من أنكر بعض ما علم من الدين ضرورة يكفره ولا يلتفت الى تأويله واجتهاده وتجاوز خلف من يفضل علماء على غيره (قوله يكون محروما ثواب الجماعة) أي مع الكراهة ان وجد غيره هم والافلا كراهة كما في البحر بحثا وفي السراج هل الافضل أن يصلى خلف هؤلاء ام الانفراد قبل أمافي الفاسق قال الصلاة خلفه أولى وهذا انما يظهر على أن امامته مكروهة تنزيها أما على القول بكراهة التحريم فلا وأما الاخر فممكن أن يقال الانفراد أولى لجهلهم بشروط الصلاة ويمكن اجراءهم على قياس الصلاة خلف الفاسق وجرم في البحر بأن الاقتداء بهم هم أفضل من الانفراد ونكره الصلاة خلف أمر دوسقه ومناويع وأبرص شاع برصه ومراء ومتصنع ومجدوم لا خلف من ام باجرة على ما اتفق به المتأخرون أفاده السيد وقال البدر العيني يجوز الاقتداء بالخالف وكل بر وفاجر مالم يكن مبدعا بدعة يكفر بها ومالم يتحقق من امامته مفسدا لصلاته في اعتقاده اه واذالم يجد غير الخالف فلا كراهة في الاقتداء به والاقتداء به أولى من الانفراد على ان الكراهة لا تنافي الثواب أفاده العلامة نوح (قوله تطويل الصلاة) بقراءة أو تسبيح أو غيره ما رضى القوم ام لا لاطلاق الامر بالتحفيف (قوله من أم فليخفف) ذكر الشيخ في كبره حديث يأبى الناس ان منكم منفرين من صلى بالناس فليخفف فان منهم الكبير والضعيف وهذا الحاجة رواه الشيخان وهذا قيد

أن الإمام يترك القدر المنور مراعاة حال القوم اه يؤيده ما في الصحيحين أنه صلى الله عليه
وسلم قرأ بالمعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا له أوجرت قال سمعت بكاء مصدي تنفست أن تنفث
أمه (قوله وجماعة القراءة) أي تكريم جماعة القراءة تحريم الزوم أحد المحظورين وهو ما ترك
واجب التقدم أو زيادة الكشف والافضل صلاتهم منفردين قعودا بالإمام متباعدين عن
بعض الأتباع بصرهم على عورة بعض كما أن الافضل لهم أن يصلوا بجماعة أن يصلوا قعودا
بالإمام (قوله وكره جماعة النساء) تحريم الزوم أحد المحظورين قيام الإمام في الصف الأول
وهو مكره أو تقدم الإمام وهو أيضا مكره في حقهن سيد عن الدار ولو أمهن رجل فلا
كرهية إلا أن يكون في بيت ليس معهن فيه رجل أو محرم من الإمام أو زوجته فإن كان واحد
من ذكورهن فلا كراهة كما لو كان في المسجد مطلقا (قوله ولا يحضرن الجماعات) لقوله صلى
الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرته أو صلاتها في مخدعها أفضل من
صلاتها في بيتها اه فالأفضل لها ما كان استلها لا فرق بين الفرائض وغيرها كالنواضح
الأصلية الجنازة فلا تكريم بجماعتهم فيها إلا أنهم لا تنزع مكررة فلو انفردت فتوتن من
ولو امت المرأة في صلاة الجنازة رجالا لا تعداد سقوط الفرض بصلاتها (قوله والمخالفة) أي
مخالفة الأمر لأن الله تعالى أمرهم بالقراءة في البيوت فقال تعالى وقرن في بيوتكن وقال صلى
الله عليه وسلم يوتن خيرهن لو كن يعان (قوله يجب أن يقف الخ) والخش إذا أم يجب
تقدمه ونقل الحوى عن الخزانة أن تقدم الإمام منهن جائز (قوله والإمام من يؤتم به) هذا
جواب عن عدم تأنيث الإمام في المصنف (قوله ما بين طرفي الشيء) أي فلا يكون إلا إذا كان
منوطا (قوله وبالسكون لما بين بعضه عن بعض) ولا يشترط فيه التوسط والمقابلة في كلامه
ليست على ما ينبغي لأن المناسب أن يقول في الثاني وبالسكون لما كان داخل الشيء أو يقول
في الأول والوسط بالضربين اسم لما بين بعضه عن بعض وبالسكون ما بين طرفي الشيء وفي
البيد عن الصحاح كل موضع صلح فيه بين فبالتسكين كانت وسط القوم والافعال التحريك
كانت وسط الدار وبعباسكن وليس بالوجه اه وقيل كل منهما ما يقع موقع الآخر قال ابن
الأنبار وكانه الأشبه نهر اه (قوله ويد كل منهم رجله) كذا في الذخيرة والأولى ما في منية
المصنف من قوله يقف كما في الصلاة فعلى هذا الرجل يشترط وهي تتورك لأنه يحصل به من المبالغة
في التمر ما لا يحصل في الهيئة المذكورة مع خلوه هذه الهيئة عن مد الرجل إلى القبلة من غير
ضرورة بصر ونهرا اه ذكره السيد (قوله ويقف الواحد) أما الواحدة فتتأخر إذا اقتدت
بمثله وإذا اقتدت مع رجل أقامه عن يمينه وأقامه خلفه (قوله متأخر أبعقه) في كلامه
تعارض والذي في شروح الهداية والقدروري والكزوالبرهان والقسوة إلى أنه يقف مساوبا
له دون تقدم وبدون تأخر من غير فرجة في ظاهر الرواية وهذا إذا كان قبل الصلاة فإن
كان فيها أشار إليه بيده ليحاذيه (قوله في الصحيح) راجع إلى قوله وكذا خلفه فقط ولذا فصله
بقوله وكذا وعن محمد أنه يضع أصابعه عند عقب الإمام (قوله حديث ابن عباس الخ)
في الحديث دلالة على جواز صلاة النافلة بالجماعة وإن لم يل القليل لا يبطل الصلاة وأنه
لا يجوز تقدم المأموم على الإمام لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يداره من وراء ظهره وكانت

(وجماعة القراءة) لما فيها
من الاطلاع على عورات
بعضهم (و) كره جماعة
(النساء) بواحدة
منهن ولا يحضرن الجماعات
لما فيه من الفسنة والمخالفة
(فان فعان) يجب أن يقف
الإمام وسطهن مع تقدم
عقبها فلو تقدمت كالرجال
أنت وصحت الصلاة والإمام
من يؤتم به ذكر كان أو
أنى والوسط بالتحريك ما بين
طرفي الشيء كما هنا وبالسكون
لما بين بعضه عن بعض
كانت وسط الدار بالسكون
(ك) الإمام العاري
(بالعزاة) يكون وسطهم
لكن جالس أو يد كل منهم
رجليه ليست بينهما مكان
ويصلون بالإمام وهو الأفضل
(و يقف الواحد) رجلا
كان أو صبيهما (عن عبيد
الإمام) مساوياه متأخرا
بعقبه ويكره أن يقف عن
يساره وكذا خلفه في الصحيح
حديث ابن عباس أنه قام
عن يسار النبي صلى الله
عليه وسلم فأقامه عن يمينه

ادارته من بين يديه أيسر وأنه يجوز الصلاة خلفه وإن لم ينو الإمامة لأن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يشرع في الصلاة منفردا ثم إنهم به ابن عباس وإن الصلاة الصبي صحيحة وأن له وقفا من
الإمام كالبالغ وأنه ينبغي للإمام إرشاد المأموم إلى السنة كذا في شروح الحديث (قوله
ويقف إلا كثر من واحد) صادق بالاثنتين وكيفيته أن يقف واحد بجذائه والآخرة عن يمينه
ولو جاء واحد وقف عن يسار الأول الذي هو بهذا الإمام فيصير الإمام متوسطا ويقف الرابع
عن يمين الواقف الذي هو عن يمين من بجذائه الإمام والخاص عن يسار الثالث وهكذا إذا
استوى الجانبان يقوم الجاني عن جهة اليمين وإن ترجح اليمين يقوم عن يساره فهما في وفي
العتابية لو قام الإمام وسط القوم أو قاموا هم عن يمينه أو عن يساره أساوا اه وفي الفتح عن
الدراية ولو قام واحد يجنب الإمام وخلفه صف كره أجماعا وروى عن الإمام أنه قال أكره
للإمام أن يقوم بين الساريين أو في زاوية أو ناحية المسجد أو إلى سارية لأنه خلاف عمل
الامة والله ف الأول أفضل إلا إذا خاف ابتداء أحد (قوله واليقيم) هو ضميرة بن أبي ضميرة مولى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل اليتيم أخو أنس لأمه واسمه غير بن أبي طلحة (قوله وما ورد
من القيام بينهما) أي عن ابن مسعود فانه صلى به لامة والاسود ووقف بينهما وقال هكذا لي
بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فهو دليل الإباحة) استشكل هذا الجمع بأن الإباحة
تقتضي استواء الطرفين وهو يناه في أفضلية أحدهما ولذا ارتضى الكمال أن حديثه منسوخ
ولذا قال الطحاوي حديث ابن مسعود منسوخ لأنه انما تعلم هذه الصلاة بمكة اذ فيها التطبيق أي
تطبيق اليدين وجعلها ما بين يديه عند القيام وأحكام أخرى هي الآن متروكة وهذا من جعلها
ولما قدم صلى الله عليه وسلم المدينة تركه وغاية ما فيه خفاء الناحية على عبد الله بن مسعود وليس
يعيد وفي السيد وان كثرة القوم كره قيام الإمام وسطهم بتعريضهم الترك الواجب وتمايمه فيه
ولا تنس ما مر عن العتابية (قوله ويصف الرجال) ولو عبيد الحموي (قوله ليلني الخ) هو بكسر
اللامين وتخفيف النون من غير يا قبل النون ويجوز إثبات الياء مع تشديد النون على التوكيد
قوله النوى في شرح مسلم من ولي يلي وليا وهو القرب وأمر الغائب ليل لان الياء تسقط للأمر
وأمر الحاضر ل مثل ق بناية والاحلام جمع علم بضم الحاء واللام وهو ما يراه الناس
أريد به البالغون مجازا لان الحلم سبب البلوغ والنهي جمع نهي بضم النون فيهما وهو العقل
النهي عن القبائح (قوله فيأمرهم الإمام بذلك) تفرج على الحديث الدال على طلب
الموا لا واسم الاشارة لراجع اليها وبأمرهم أيضا بأن يتراصوا ويسدوا الخلل ويسدوا
مما بينهم وصدورهم كما في الدر عن الثمني وفي الفتح ومن سنن الصف التراص فيه والمقاربة
بين الصف والصف والامتوا فيه (قوله استواء) أي في الصف (قوله تسو) بحدف الباء
جواب الأمر وهذا سر علم الشارع صلى الله عليه وسلم كما علم ان اختلاف الصف يقتضي
اختلاف القلوب (قوله اقيموا الصفوف) أي عدلوا (قوله وحاذوا بين المناكب) ورد كان
احدنا يلزم منكبه عنكب صاحبه وقدمه بقدمه (قوله وسدوا الخلل) أي الشرج روى
اليزار باسناد حسن عنه صلى الله عليه وسلم من سد فرجة في الصف غفر له (قوله ولينوا بأيديكم
أخوانكم) هكذا في الشرح وهو يقتضي قراءة لينوا بالتشديد أمر للداخل في الصف ان يضع

(و) يقف (الاكثر) من
واحد (خلفه) لأنه عليه
الصلاة والسلام تقدم عن
أنس واليتيم حين صلى بهما
وهو دليل الأفضلية وما
ورد من القيام بينهما فهو
دليل الإباحة (ويصف
الرجال) لقوله صلى الله
عليه وسلم ليلني منكم أولو
الاحلام والنهي فيأمرهم
الإمام بذلك وقال صلى الله
عليه وسلم استواء تسو
الأيديكم وغاسوا تراحموا
وقال صلى الله عليه وسلم
اقموا الصفوف وحاذوا
بين المناكب وسدوا الخلل
واينوا بأيديكم أخوانكم

لا تذروا فرجات للشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله وبهذا يعلم جهل من يستسك عند دخول احد بجنبه في الصف فيظن أنه رياء بل هو انة على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم لم واذا وجد فرجة في الصف الاول دون الثاني فله خرقه اتركهم سد الاول ولو كان الصف منتظما ينتظر حتى آخر فان خاف فوت ٢٠١ الر كمة جذب عالم بالحكم لا يتأذى

به والا قام وحده

يده ليلين صاحبه والذي في رواية الامام أحمد وأبي داود عن ابن عمر وابي ايدي اخوانكم وعلمه فيقر بالتحذير امر لمن في الصف أن يلين لانيه اذا وضع يده على منكبيه ليدخل في الصف والبا للشيبة أي بسبب وضع أيدي اخوانكم (قوله لا تذروا فرجات للشيطان) روى ان الشيطان يدخل الفرجة للوسوسة (قوله وصله الله) خبر اودع له بوص له بالخبر (قوله ومن قطع صفا قطعه الله) المراد من قطع الصف كما في المناوي ان يكون فيه فيخرج لغير حاجة او ياتي الى صف ويترك بينه وبين من في الصف فرجة قال ولا يبعد ان يراد بقطع الصف ما يشمل ما لوصل في الثاني مثلا مع وجود فرجة في الصف الاول اه (قوله وبهذا يعلم الخ) اي بقوله صلى الله عليه وسلم ولينوا بايديكم اخوانكم (قوله على ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم) اي من ادراك الفضيلة بسد الفرجات وهذا الكلام لا يكمل واقر في البحر قال المحقق الكمال والاحاديث في هذا شهيرة كثيرة اه (قوله اتركهم سد الاول) اي فلا حرمة لهم بتقديهم بغير من التنية (قوله ولو كان الصف منتظما الخ) الاصح أنه ينتظر الى الركوع فان جاوز ل والاحد جذب اليه رجلا أو دخل في الصف والقيام وحده أو لى في زمان الغلبة الجهل فله اذا جزمه تفسد صلاته وقيل ان رأى من لا يتأذى بجذب احد اقمة أو دين زاحه أو عالم جذب قالوا لو جاءوا سد والصف ملا أن يجذب واحدا منه ليكون معه صفا آخر وينبغي لذلك الواحد أن لا يجنبه فلتنى الكراهة عن هذا أي الجاني لانه فعمل وسعه (قوله وهذا مترد) أي هذه المسئلة وهو قوله جذب عالم الخ لان تأخره للمجذوب بقدر ما يتف مع الجاذب أقوى وأكثر فعلا من مجرد تليين منكبه وتفسيد له داخل بجنبه أو تقدمه خطوة أو خطوتين (قوله القول بفساد الخ) ذكر في مجمع الروايات وكاب المتجاسر من الدلالة بأنه امتثل أمر غير الله تعالى في الصلاة قال وينبغي أن يمكث ساعة ثم يتأخر وردبانه تعميل في مقابلة النهر وليس فيه عمل كثير ومجرد الحركة الواحدة كالركعتين لا تفسد به الصلاة وانما له انما هو لا امر الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم فلا يضر وقوله وأفضل الصفوف أولها أي في غير جنازة لما روى ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول وقال في القسمة القيام في الصف الاول أفضل من الصف الثاني والثاني أفضل من الثالث وهذا أيضا في حق الرجال وأما في حق النساء فافضلها آخرها كما ورد في الحديث (قوله ثم الى الميامن ثم الى المياسر) أي من الصف الاول وجهه باعتبار أن كل واحد من القائمين في محنة وميسرة (قوله وللذى في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة) الذي في عبارة غير خمر بدون تأمنا وفي الذي قبله وهو الموافق للقواعد النخوية ثم انظر أنه بان لاقول المضاعفة والافقد تقدم أنه بكل واحد من الجماعة تراد صلاة على هذه المضاعفة (قوله ثم يصف الصبيان) بكسر الصاد والضم لفة (قوله اقول أبي مالك الخ) لم يذكر الخ لاني فيه انارة وجوده (قوله يقوم المهي الخ) ولو كان مع رجل تقدمه الامام بخلاف المرأة فلا بد من تأخرها (قوله ثم الثاني) بالفتح

قوله اخوانكم يوجد بعده في بعض النسخ زيادة ونصها (اولا ستعانة فهو فحرت بالقدم) اه

وهذه مترد القول بفساد من فسخ لا مري داخل بجنبه وأفضل الصفوف أولها ثم الاقرب فلا قرب لما روى ان الله تعالى ينزل الرحمة أولها على الامام ثم تتجاوز عنه الى من يحاذيه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى المياسر ثم الى الصف الثاني وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال تكتب للذي يصلي خلف الامام بخذاته ثمانية صلوات وللذى في الجانب الايمن خمسة وسبعون صلاة وللذى في الايسر خمسون صلاة وللذى في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة (ثم) يصف (الصبيان) اقول أبي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى وأقام الرجال بالونه وأقام الصبيان خلف ذلك وأقام النساء خلف ذلك

٢٦ ط وان لم يكن جمع من الصبيان يقوم المهي بين الرجال (ثم الخ لاني) جمع خشي والمواد به المشكل

إحباطا

متفرقا اتقاه عن القيام
خلف مثله وعن المحاذاة
لا احتمال الذكورة والانوثة
وهو معاملة بالاضر في احواله
(ثم يصف النساء) ان
حضرن والافهن ممنوعات
عن حضور الجماعات كما
تقدم

• (فصل فيما يفعله المقتدى
بعد فراغ امامه من واجب
وغیره لو سلم الامام) أو تكلم
(قبل فراغ المقتدى من)
قراءة (التشهد يته) لأنه
من الواجبات ثم يسلم لبقاء
حرمة الصلاة وأمكن
الجمع بالاثبات به ما وان
بقيت الصلوات والدعوات
بتركها ويسلم مع الامام
لان ترك السنة دون ترك
الواجب وأما ان احدث
الامام عمدا ولو بقهقهة منه
عند السلام لا يقرأ المقتدى
التشهد ولا يسلم لخروجه
من الصلاة بطلان الجزاء
الذي لا فاه حدث الامام
فلا يني على فاسد ولا يضر
في صحة الصلاة لكن يجب
اعادتها الجبر نقصها بترك
السلام واذالم يجلس قدر
التشهد بطلت بالحدث العمدا
ولو قام الامام الى الثالثة
ولم يتم المقتدى التشهد آتته
وان لم يتم جاز وفي فتاوى
الفضلي والتجنيس يته

كجالي ويجمع على خنثا كناصر قاموس وهو ماله آلة الرجال والنساء جميعا قهسية
أو فاقدهما معا (قوله لانه) أي الخنثى في المذهب كل علة لقوله ثم الخنثى المقتضى تأخر
عن الصبيان (قوله وهو معاملة بالاضر في احواله) قبة قدم على النساء لاحتمال ذكورة
ويؤخر عن الرجال لاحتمال انوثته ولا يجملون صغير لاحتمال انوثة المتقدم وذكورة المتأخر
ولا يتحاذون لاحتمال الذكورة والانوثة وتقدم أنه ينويه الامام والا لا تصح صلاته (قول
والافهن ممنوعات عن حضور الجماعات) مطلقا ولو كن عجايز قال في زاد الفقير وعلى هذا
الترتيب وضع جنائزهم يعني للصلاة عليهم هم فيكون الافضل مما يلي الامام ومن دونه مما يلي
القبلة وفي القبر بالمعكس توضع الرجال مما يلي القبلة ثم سائرهم ويجعل بين كل واحد والاخر
خيز من تراب أو رمل قال شارحه لم يصير بمثابة قبرين قال وهذا عند الضرورة والا فالافضل
وضع كل في قبر على حدة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل فيما يفعله المقتدى) اعلم أن المقتدى ثلاثة أقسام مدرك ولا حق ومسبق فالمدرك
من صلى الركعات كلها مع الامام واللاحق هو من دخل معه وفاته كلها أو بعضها بان عرض
له نوم أو غفلة أو زحمة أو سبق حدث أو كان مقيدا خلف مسافر وحكمه كونه حقيقة فلا ياتي
فيما يقضى بقراءة ولا سهو ولا يتغير فرضه أربعين مرة الا قامة ويسد بقضاء ما فاته ثم يتبع امامه
ان امكنه أن يدركه بعد ذلك فيسلم معه والاتباعه ولا يشغل بالقضاء حتى يشرع الامام من
صلاته ولا يسجد مع الامام اسهوا الامام بل يقوم للقضاء ثم يسجد عن ذلك بعد الختم ولا يتقدم
عن الثانية اذ لم يقعد الامام ولا يقتدى به فان كان مسبوقا أيضا فقام للقضاء فانه يصلي أولا
ما نام فيه مثلا لا بقراءة ثم يصلي ما سبق به بها ولو عكس صح عندنا خلافا لفرع وأتم ترك الترتيب
ككافي الفسخ وغيره والمسبوق هو من سبقه الامام بأكملها أو بعضها وكفه أنه يقضى اول
صلاته في حق القراءة وآخرها في حق القعدة وهو منفرد فيما يقضيه الا في أربع لا يجوز
اقتداؤه ولا الاقتداء به ويأتي في كبريات التثريب اجماعا ولو كبر ينوي الاستئناف للصلاة
يصير مستأنفا ولو قام لقضاء ما سبق به وسجد امامه اسهوا وتابعه فيه ان لم يقعد الركعة بسجدة
فان لم يتابعه سجد في آخر صلاته (قوله وغيره) عطف على قوله ما يفعله أي وما لا يفعله كما
لورفع الامام رأسه قبل تسليح المقتدى ثلاثا فانه لا ينها ويحتمل غير ذلك (قوله أو تكلم)
فالكلام منه كالسلام بخلاف الحدث العمدا ففسد (قوله يته) أي على قولهما وقال محمد
لا يته لخروجه من الصلاة بسلام امامه أفاده السيد (قوله احرمه الصلاة) أي في حق
الأموم (قوله وأما ان احدث الامام عمدا) احدث بالعمد عمدا بوجه حدث بعد التشهد
يذهب بتوضا ويسلم ويستخلف من يسلم بالقوم (قوله فلا يني على فاسد) فليس عليه أن
يسلم وان سلم لا يصادف محلا (قوله لكن يجب اعادتها) أي مادام الوقت باقيا كافي كثير من
الكتب ذكره السيد (قوله واذالم يجلس) أفاد به كراهة الجلوس ان العبارة لا لقراءة التشهد
وان لزم بتركه كراهة التحريم (قوله ولو قام الامام الى الثالثة) لما ذكر السلام في الاخرة
ذكر القيام في القعدة الاولى وكان الاولى عكس ما ذكره (قوله وان لم يتم جاز) لتعارض
واجبين فيتميز بينهما ما وهذا هو المشهور في المذهب (قوله يته) أي وجوبا (قوله لا يفوته

في الحقيقة لانه يدرك فكان خلف الامام ومعارضه واجب آخر لا يمنع الاتيان بما كان فيه من واجب غيره لا يتاخر به بعده فكان
تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضته سنة لان ترك السنة أولى من تأخير
الواجب أشار إليه بقوله (ولو رفع الامام رأسه قبل تسبيح المقتدى ثلاثا ٢٠٣ في الركوع أو السجود يتابعه) في الصحيح

ومنهم من قال يتبعها ثلاثا
لان من أهل العلم من قال
بعدم جواز الصلاة بتقصصها
عن الثلاث (ولو زاد الامام
سجدة أو قام بعد القعود
الاخير ساهبا لا يتبعه المؤتم)
فما ليس من صلاته بل يمكث
فان عاد الامام قبل تقييده
الزائدة بسجدة سلم معه فان
جلس عن قيامه يسلم معه
(وان قبهها) أي الامام أي
الركعة الزائدة بسجدة (سلم)
المقتدى (وحده) ولا ينتظره
لحروجه الى غير صلاته (وان
قام الامام قبل القعود الاخير
ساهبا انتظره) المأموم وسبح
ليتنبيه امامه (فان سلم المقتدى
قبل أن يقيد امامه الزائدة
بسجدة فسد فرضه) لانفراد
بركن القعود حال الاقتداء
كأنه قد يقيد الامام
الزائدة بسجدة اتركه القعود
الاخير في محله (وكره سلام
المقتدى بعد تشهد الامام)
لوجود فرض القعود (قبل
سلامه) لترك المتابعة
وصحت صلاته حتى لا تطل
بطلوع الشمس في الفجر
ووجد ان الماء للمنيح
وبطلت صلاة الامام على

في الحقيقة) أي وانما يقوته مقارنة الامام فيه (قوله ومعارضه واجب آخر) وهو المقارنة
في المتابعة (قوله لا يتاخر به) أي بالواجب الآخر (قوله بعده) أي بعد فعل ما هو فيه من
الواجب (قوله أشار إليه) أي الى ما أفاده التعليق من أنه يترك السنة ولا يؤخر واجب
المتابعة (قوله لان من أهل العلم الخ) قد مر أنه أبو طيع المصنف تليذا الامام وحجته الامر
بما في الحديث (قوله ولو زاد الامام سجدة) في أي ركعة كانت (قوله لا يتبعه المؤتم) المناسب
أن يزيد هنا ما ذكره بعد من قوله وسبح ليتنبه امامه وكما لا يتبعه فيما ذكر لا يتبعه في تكبيرات
العبد لو زاد على أقاويل الصحابة اذا سمعه من الامام ولو سمع من المقتدى تابعه لاحتمال خطأ
منه فيما زاده من التكبير ولا يتبعه أيضا لو زاد خامسة في صلاة الجنازة (قوله فيما ليس من
صلاته) أشار به الى العلة في عدم الاتباع وهي أن الذي أتى به الامام ليس من الصلاة أي ليس
من أصل الصلاة وبه صرح في الشرح (قوله ساهبا) ولو كان عامدا فلا أن يعهد أيضا
ما لم يقيد بسجدة ولا تفسد الصلاة مع الكراهة لان زيادة ما دون الركعة لا تفسد الصلاة
(قوله قبل أن يقيد) وكذا اذا سلم بعده وانما نص على المتوهم (قوله بركن القعود) الاضافة
بيانية (قوله بتقييد الامام الزائدة) فتفسد على الامام والمؤتم (قوله وكره سلام
المقتدى الخ) أي تحريما للنهي عن الاختلاف على الامام الا أن يكون القيام اضرورة (١)
صون صلاته عن الفساد لخوف حدث لو انتقل السلام وخرج وقت فجر وجمعة وعيد ومعذور
وتمام مدة مسح وصرور ما بين يديه فلا يكره حينئذ أن يقوم بعد القعود قدر التشهد قبل
السلام (قوله لوجود فرض القعود) الاولى تأخيرها بعد قوله وصحت صلاته (قوله لتركه
المتابعة) علة لقوله وكره وأفاد به أن الكراهة تحريمية (قوله وبطلت صلاة الامام) أي
بوجود ما ذكر (قوله على المرجوح) وهو القول بان الخروج بالصنع فرض (قوله وعلى
الصحيح) أي من عدم افتراض الخروج بالصنع (قوله كما سنفذ كره) أي في المسائل الاثنى
عشرية أن شاء الله تعالى والله عز وجل أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في) في صفة الاذكار (قوله وغيره) أي غير ما ذكر أو غير الفضل كسان الخول
ورفع الايدي عند الدعاء ومسح الوجه بهما (قوله متصل بالفرض) المراد بالوصل أن لا يفصل
بغير ما سيأتي فلا ينافي قوله غير أنه يستحب الخ ولم يتكلم على الفصل بين السنن كما اذا صلى
سنة الظهر مثلا البعدية أربعة أو فصل بينها بالسلام والمظاهر استحباب عدم الفصل بشئ أصلا
وحزرة نقلا (قوله كما كان عليه السلام الخ) الكاف للتعليل أي لكونه صلى الله عليه وسلم
كان يمكث الخ (قوله اللهم أنت السلام) أي ذوالسلامة من كل نقص فهو اسم مصدر
اخبر به الجبالفة (قوله ومنك السلام) أي والسلامة من كل شر حاصله منك لا من غيرك
(قوله واليك يعود السلام) قال في شرح المشكاة عن الجزري وأما ما زاد بعد قوله ومنك

الرجوع وعلى الصحيح صحت كما سنفذ كره (فصل في) في صفة (الاذكار الواردة بعد) صلاة (الفرض) وفضلها وغيره (القيام
الى) أداء (السنة) التي تلي الفرض (متصلا بالفرض مسنون) غير أنه يستحب الفصل بينهما كما كان عليه السلام اذا سلم يمكث
قد رما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام (١) قوله الا أن يكون القيام الخ مقتضى هذه العبارة ان لفظ
المصنف وكره قيام المقتدى الخ لا سلام المقتدى فليست له وجوب

عليه وسلم من الاذكار
التي تؤخر عنه السنة
وبفصل بينهما وبين الفرض
اه قلت ولعل المراد غير
ما ثبت أيضا بعد المغرب
وهو ثمان رجله لا اله الا الله
الى آخره عشر او بعد الجمعة
من قراءة الفاتحة والمعوذات
سبعًا سبعا اه (و) قال
الكمال (عن خمس الاثمة
الحلواني) انه قال (لابس
بقراءة الاوراد بين
الفريضة والسنة) فالاولى
تاخير الاوراد عن السنة
فهذا يتقى الكراهة
ويخالفه ما قال في الاختيار
كل صلاة بعد ساعة يكره
القمود بهداه والدعاء بل
يشتمل بالسنة كباي فصل
بين السنة والمكتوبة وعرف
عائشة أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يقرأ بمقدار
ما يقول اللهم أنت السلام
المخ كما تقدم فلا يزيد عليه
أو على قدره ثم قال الكمال
وسلم الفصل بالاذكار التي
يؤاخذ عليها في المساجد
في عصرنا من قراءة آية
الكبرى والتسبيحات
وأخواتها ثلاثا وثلاثين
وغيرها وقوله صلى الله عليه

السلام من نحو واليد يرجع السلام بخيار بنا بالسلام وأدخلكم دار السلام فلا أصل له بل
محتق ببعض القصاص اه ويؤيد ذلك ما ذكره المؤلف بعد من رواية مسلم (قوله تباركت)
أي كثر خيرك (قوله يا ذا الجلال) أي العظمة وهو جامع لجميع الفضائل (قوله والاكرام)
أي الانعام وهو اسداء النعم وهو جامع لجميع القواضل وفي رواية عائشة رضي الله عنها قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد الا قد ارما يقول اللهم أنت السلام المخ وهي تقيد
كلاذي ذكره المؤلف انه ليس المراد انه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد زمانا يسع ذلك
المقدار ونحوه من القول تقريفا فلا ينافي ما في الصحيحين عن المغيرة انه صلى الله عليه وسلم كان
يقول دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير
اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد وهذا لا ينافي ما في مسلم
عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من صلاته قال بصوته الاعلى
لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله
الاعلى العظيم ولا تعبد الاياه وله الفضل وله الشفاء الحسن لا اله الا الله المخلصين له الدين ولو كره
الكافرون لان المقدار المذكور من حيث التقريب دون التديد قد يسع كل واحد من هذه
الاذكار لعدم التفاوت الكثير بينها ويستفاد من الحديث الاخير جواز رفع الصوت بالذكر
والتكبير عقب المكتوبات بل من السلف من قال بالاحتجاب به وجرم به ابن حزم من المتأخرين
(قوله التي تؤخر عنه السنة) الاولى الاقتصار على الجملة الثانية (قوله قلت ولعل المراد
المخ) اقول لعل ذلك لم يقو قوة الحديث المتقدم فلذا لم ينص عليه أهل المذهب والخير في اتباع
(قوله بعد المغرب) انما خصم الان السنة تعميمها والا فقد ورد في التجرم مثل ذلك (قوله
والمعوذات) فيه تغليب المعوذتين على الصمدية ومن غرات ذلك الامتن من الفقر والبلاء الى
الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام وتكثير جميع الدنوب كما ذكره الاجهوزي في فضائل رمضان
واعلم أن محل الكلام السابق فيما اذا صلى السنة في المسجد مثلا أما اذا أراد الانتقال الى
البيت لفعلا فلا يكره الفصل وان زاد على قدر المسنون (قوله ويخالفه المخ) تنق
الخالفه بحمل الكراهة المذكورة في الاختيار على التنزيهية وهي معنى قول الحلواني لابس
لانها تستعمل فيما خلاه أولى منه أو يحمل ما في الاختيار على كراهة التحريم ويحمل على
الادعية الطويلة وحيث يثبت يكون ما قاله الحلواني محمولا على الفصل بنحو اللهم أنت السلام
ولا بأس مستعملة في نطاق الجواز (قوله والدعاء) هذا لا ينافي الايمان باللهم أنت السلام
المخ لانه ليس دعاء بل ثناء الا أن يراد بالدعاء ما يسم الذ كر أو هو بالنظر الى قوله فينا المخ دعاء على
ما فيه (قوله وعن عائشة المخ) هو من جعله ما في الاختيار كما يفيد كلامه في كبيره وحيث
فحمل الكراهة على الايمان بما هو أزيد من ذلك أو المراد بالدعاء - حقيقة هو أحد الاحتمالين
السابقين (قوله بما ليس من توابع الصلاة) كأن كل وشرب (قوله وقد أشرنا الى) لانهم
لك الاشارة مما سبق لان ما سبق في الفصل لا يوراد وهذا في الفصل بالكلام الكثير ولا يفهم

وسلم لقراءة المهاجرين تسجود وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة المخ لا يقتضى وصلها بالفرض بل كونها عقب
السنة من غير اشتغال بما ليس من توابع الصلاة صحح كبرها دبرها وقد أشرنا

الى انه اذا تكلم بكلام كثير أو كل أو شرب بين الفرض والسنة لا يتطاول وهو الاصح بل نقص ثوابها والافضل في السن
أداؤها فيما هو أبعد من الرياء وأجمع للخلوص سواء البيت أو غيره ٢٠٥ (ويستحب للامام بعد سلامه أن يتحول) الى عين

القبلة وهو الجانب
المقابل (الى جهة يساره)
أي يسار المستقبل لان عين
المقابل جهة يسار المستقبل
فيتحول اليه (لتطوع بعد
الفرض) لان للعين فضلا
ولادفع الاشتباه بظنه في
الفرض فيقتدي به وكذلك
للقوم ولتكنير شهوده لما
روى أن مكان المصلي يشهد
له يوم القيامة (و) يستحب
(أن يستقبل بعده) أي بعد
التطوع وعقب الفرض
ان لم يكن بعده نافله يستقبل
(الناس) ان شاء ان لم يكن
في مقابلة مصل لما في
الصحيحين كان النبي صلى الله
عليه وسلم اذا صلى أقبل
علينا بوجهه وان شاء الامام
انحرف عن يساره وجعل
القبلة عن يمينه وان شاء
انحرف عن يمينه وجعل
القبلة عن يساره وهذا أولى
لما في مسلم كما اذا صلينا
خلف رسول الله صلى الله
عليه وسلم أحببنا أن نكون
عن يمينه حتى يقبل علينا
بوجهه وان شاء ذهب
نحو انجسه قال تعالى فاذا
قضيت الصلاة فانتشروا في
الارض وابتنوا من فضل الله
والامر للإباحة وفي جميع

حكم أحدهما من الآخر (قوله الى انه اذا تكلم الخ) مثل ذلك ما اذا أخر السنة الى آخر
الوقت على الاصح وقيل لا تكون سنة وظاهر كلامه بعم القبلية والبعدية والافضل الوصل
فيهما (قوله أدائها فيما هو أبعد من الرياء) أي ما عدا التراخي فان الافضل فيها المسجد أفاده
الشرح وما عدا ناحية المسجد (قوله وأجمع للخلوص) أي أكثر اخلاصا وهو أعم مما قبله
(قوله أو غيره) أو بمعنى الواو لان التسوية لا تقع الا بين متعدداً ولا أحد الشيئين أو الاشياء
وفي نسخ بالواو (قوله لان للعين فضلا) هـ ذاعلة لمحذوف أي وانما اختير عين القبلة عن
يسارها وان كان جائز الان الخ (قوله ولادفع الاشتباه الخ) هذه العلة لاصل التحول لالكونه
لجهة اليمين فالاولى ذكرها عند قوله أن يتحول (قوله وكذلك للقوم) أي وكذلك يستحب
للقوم وهو عطف على قوله ويستحب للامام ودليله ما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم أيجزأ أحدكم أن يتقدم أو يتأخر أو عن يمينه أو عن شماله في الصلاة يعني في السجدة
رواه أبو داود وابن ماجه وقال بعض مشايخنا لا جرح عليهم في ترك الانتقال لانعدام الاشتباه
على الداخل عند ما ينة فراغ مكان الامام عنه (قوله لما روى أن مكان المصلي الخ) روى
أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلا يومئذ تحدث أخبارها قال أتدرون ما أخبارها
قالوا الله ورسوله اعلم قال فان أخبارها أن تشهد على كل عبد وأمة بما عمل على ظهرها
تقول عمل كذا في كذا رواه الترمذي وقال حسن صحيح ونقل القرطبي في تفسيره قوله تعالى
فابكت عليهم السماء والارض عن علي وابن عباس رضي الله عنهما انه يكي على المؤمن مصلاه
من الارض ومصد عمله من السماء وتدير الآية على هذا فابكت عليهم مصاعداً اعمالهم من
السماء ولا مواضع عبادتهم من الارض اهـ ومن هنا قال عطاء الخراساني ما من عبد يسجد
لله تعالى سجدة في بقعة من بقاع الارض الا شهدت له يوم القيامة وبكت عليه يوم يموت اهـ
ابن أمير حاج مخلصا (قوله ويستحب أن يستقبل بعده الخ) سواء كان الجماعة عشرة أو اقل
خلافاً لمن فصل وروى في ذلك حديثاً موضوعاً وهنئعه كغيره يفيد أن الامام مخير بعد الفراغ
من التطوع أو المكتوبة اذا لم يكن بعد هانطوع ان شاء انحرف عن يمينه وان شاء عن يساره
وان شاء ذهب الى حراجه وان شاء استقبل الناس بوجهه واعلم أن هذه الاربعة غير التحول
للتطوع لانه يفعلها بعد فتمام (قوله ان لم يكن في مقابلة مصل) فان كان يكره لما في
الصحيحين كره عثمان رضي الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي وحكام عياض عن
عامة العلماء ولم ينصل بين ما اذا كان المصلي في الصف الاول أو الاخير وهو ظاهر المذهب
وان كان بينهما صفوف لأن جالس الامام مستقبلاً له وان كان بعيداً عنه بمنزلة جالوسه بين يديه
قال ابن أمير حاج والذي يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي بحذاءه رجل جالس ظهره الى
وجه المصلي أنه لا يكره للامام استقبال القوم لانا في هذه الحالة لا يكره المروءة قد ام المصلي
لحمولة ذلك الرجل بينه وبين المصلي فكذلك ان يكون حائلاً لاستقبال من وراءه قال ولعل محمد
رحمه الله تعالى انما لم يذكر هذا القيد لعدم (قوله والامر للإباحة) أصل هذا الكلام للعلوي

الروايات اذا فرغ من صلاته ان شاء قرأ ورد جالساً وان شاء قرأه قائماً (ويستغفرون الله) العظيم (ثلاثاً) لقول ثوبان كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر الله تعالى ثلاثاً وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت

= يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم ٢٠٦ وقال صلى الله عليه وسلم من استغفر الله تعالى في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال

استغفر الله الذي لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه غفرت ذنوبه وان كان فتر من الزحف (ويقرؤن آية الكرسي) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم ينمه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله (و) يقرؤن (المعوذات) لقول عقبة بن عامر رضى الله تعالى عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة (ويسبحون الله تعالى ثلاثا وثلاثين ويحمدونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ثم يقولون) تمام المائة (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) لقوله صلى الله عليه وسلم من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله تعالى ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين فتلك تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرن خطاياهم وان كانت مثل زبد البحر

رواه مسلم

ونعمامه فيه وكونه في الجمعة لا ينافي كونه في غيرها بل يثبت بطريق الدلالة (قوله في دبر كل صلاة الخ) صنيع المصنف يقتضي أن المراد كل صلاة من المفروضات (قوله وان كان فتر من الزحف) أى من صف القتال المطلوب شرعا كقتل الكفار وأطاق زحفا على زاحف والمراد به ما تقدم وفي الحديث ما فيه أن هذا الاستغفار يكفر الكائر لان الفراد من الكائر كافي الحديث وهى طريقة لبعض العلماء (قوله لم ينمه من دخول الجنة الا الموت) معناه أنه اذا مات دخل الجنة والمراد أن روحه تستقر فيها والمراد بالدخول التعميم يعنى أنه بمجرد موته وصل الى تنعمه بنعيم الجنة فان القبر امار وضعة من رياض الجنة واما حفرة من حفر النار (قوله آمنه الله على داره الخ) أى حفظ الله تعالى ما ذكر وورد أن من قرأها مع خواتيم سورة البقرة في مكان ثلاث ايام لم يقربه شيطان أبدا (قوله ويقرؤن المعوذات) تقدم أن فيه تظليما والمراد العمدية والمعوذتان روى الطبراني في بعض طرق حديث آية الكرسي زيادة قل هو الله احد وصنيعه يقيد أن هذه الكيفية المذكورة لم يرد بها حديث واحد وانما جاءت من أحاديث متعددة (قوله من سبح الله في دبر كل صلاة الخ) يشمل الفرض والنفل لكن من جملة أكثر العلماء على الفرض فانه ورد في حديث كعب بن عجرة عنه مسلم التقييد بال مكتوبة فكانهم حملوا المطاق على المقيد وهذا الترتيب وقع في أكثر الأحاديث وفي بعض الروايات تقديم التكبير على التسمية خاصة وفي رواية تقديم التسمية على التسبيح فدل ذلك على أنه لا ترتيب فيها ويمكن أن يقال الأولى البدء بالتسبيح لانه من باب التولية ثم التسمية لانه من باب التولية ثم التكبير لانه تعظيم وورد احدى عشرة من كل وورد عشر او ورد ست او ورد مرة واحدة وورد سبعين وورد مائة فقد اختلفت الروايات في تعيين هذه الأعداد وكل ذلك لا يكون الا عن حكمة وان خفيت علينا فليجب علينا أن نثبت ذلك قال الحافظ الزين العراقي وكل ذلك حسن وما زاد فهو أحب الى الله تعالى وجمع البغوى بأنه يحتمل صدق ذلك في أوقات متعددة وأن يكون ذلك على سبيل التخيير أو يفتقر بافتراق الأحوال كما ذكره البدر العيني في شرح الجنارى والمثالا على في شرح المشكاة وفي الاتيان بالثلاث والثلاثين اتيان بما هو دون ذلك قال البدر العيني في فسطح ما قبل ان هذه الأعداد الواردة عقب الصلوات من الأذكار اذا كان لها عدد مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الا في غيرها على عددها عدد لا يحصل له ذلك الثواب الوارد في الاتيان بالعدد الناقص فاعمل لتلك الأعداد حكمة وخاصة تفوت بمجاوزة تلك الأعداد وتعدتها وليس هذا الاتهاما والصواب ما قلنا لان هذه الأعداد ليست من الحدود التي نهى عن تعديتها ومجاوزة أعدادها بل هي يتنافس فيها المتنافسون ويرغب فيه الراغبون والطاعة لا حصر فيها فان قلت هل الشرط في تحصيل السنة والفضل الموعود به أن يقول الذكر المنصوص عليه بالعدد متتابعام لا وفي مجلس واحد أم لا قلت كل ذلك ليس بشرط لكن الأفضل أن يأتى به متتابعام في الوقت الذي عين فيه اه مخصصا وصحاحه صلى الله عليه وسلم كان يعقد التسبيح بيديه وورد أنه قال وأعقد ذوه بالانامل فانهم مسؤولان مستنطقات وجاء بسند ضعيف عن علي مرفوعا نعم المذكر السجدة قال ابن حجر والروايات بالتسبيح بالنوى والخصا كثيرة عن الصحابة وبعض أمهات المؤمنين بل رآها صلى الله عليه وسلم

واقرها

وأقرها عليه وعقد التسليم بالانامل أفضل من السجدة وقيل ان أمن من الغلط فهو أولى والا
فهى أولى كذا فى شرح المشكاة (قوله وفيما قدمناه الخ) قدمه قريياً باللفظ وقوله صلى الله
عليه وسلم لفقراء المهاجرين تسجئون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة الخ لا يقتضى
اه (قوله وهو حديث المهاجرين) بيان لما قدمه روى البخارى من حديث أبي هريرة رضى
الله عنه قال جاء الفقراء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا ذهب أهل الثور من الأموال
بالدرجات العلاء والنعيم المقيم يصـاون كما نصلى ويصومون كما نصوم ولهم فضل أموال يسجئون
ويعتقرون ويجهلون ويتصدقون فقال ألا أحد ثبكم بما أن أخذتم به أدر كنتم من سبعة كنتم
ولم يدرككم أحد بعدكم كنتم خير من أنتم بين ظهرانيهم الأمن عمل مثله تسجئون وتحمدون
وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين اه (قوله ثم يدعون لانفسهم) يدعون بهم القوله
صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك الحديث وهو وان ورد فى الاتفاق فالمحققون بسنة ما لونه فى
أموال الآخرة أفضا حتى قالوا يجب على العالم أن يبدأ بعلمه فى التعليم يدل عليه قوله تعالى قوا
أنفكم وأهليكم ناراً ذكره الأبيارى فى شرح الجامع الصغير (قوله بالادعية الماثورة
الجامعة) وينبغى أن يلج بالدعاء مرة بعد أخرى وقتاً بعد وقت وأن يكثره ثلاثاً ويكره أن
يرفع بصره الى السماء لما فيه من ترك الأدب وتوهم الجهة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن
ذلك كما فى شرح الحصن الحصين وأن يخص صلاة أو وقتاً بالدعاء لانه يقسى القلب وأن يعتدى
فى الدعاء لقوله عز وجل انه لا يحب المعتدين واختلف فى تفسيره فقيل هو أن يدعو بمستحيل شرع
أو عقلاً وقيل هو طلب ما لا يليق به كراتب الانبياء وقيل هو الصياح به وقيل تكلف السجود
وقيل الاطناب فيه وقيل طلب أمر لا يعلم حقيقة وقته وأفاد المصنف بقوله وللمسلمين جواز الدعاء
لهم وما لقوله تعالى حكاية عن ابراهيم رب اغفرلى ولوالدى وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
وقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ولا يلزم من سؤال المغفرة أن يغفر لهم فقد
لا يستجاب له ويكون فى الدعاء بالاستغفار اظهارة الافتقار الى الله تعالى وعلى تقدير الاجابة
لا يلزم أن يغفر لهم جميع الذنوب فقد يغفر لهم البعض دون البعض كما ذكره ابن العماد وبهذا
يسقط ما ذكره العراقي من حرمة الدعاء للمؤمنين بغفران جميع الذنوب (قوله والله الى
لا برك الخ) ينبغى العمل بها لانها وصية المحب للصبر ومن الأدب فى الدعاء أن يدعو بخشوع
وتذلل وخفض صوت أى بأن يكون بين المخافة والجهر كما فى الاذكار عن الاحياء ايمكون
أقرب الى الاجابة (قوله هذا الصدر وبطونها مما يلي الوجه) الذى فى الحصن الحصين وشرحه
ان يرفعهما هذا منكبيه باسطاً كفيه نحو السماء لانما قبله الدعاء اه قال بعض الأفاضل ولا
مناقاة بينهما ما لان المراد أن لا يجعل بطونها موجهة الارض والتفاوت فى مقدار الرفع قليل كما
يشير اليه ما فى أبي داود عن ابن عباس قال المسئلة أن ترفع يديك حذو منكبيك أو دونهما
وأما ما روى انه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطينه فمحمول على بيان الجواز أو على حالة
الاستسقاء ونحوها من شدة البلاء والمبالغة فى الدعاء وفى النهر من فعل كيفية المستحبة أن
يكون بين الكفين فرجة وان قلت وأن لا يوضع إحدى يديه على الارض فان كان لا يقدر على
رفع يديه لعذر أو برد فاشار بالمسبحة اجزأ اه لکن فى شرح الحصن الحصين والظاهر أن من

وفى ما قدمناه إشارة الى مثله
وهو حديث المهاجرين (ثم
يدعون لانفسهم وللمسلمين)
بالادعية الماثورة الجامعة
لقول أى امامة قيل يا رسول الله
أى الدعاء اسمع قال جوف
الليل الاخر ودبر الصلوات
المكتوبات ولقوله صلى الله
عليه وسلم والله انى لا حب لك
أو صديق يا معاذ لا تدعن دبر
كل صلاة أن تقول اللهم
أعنى على ذكرك وشكرك
وحسن عبادتك (رافعى
أيديهم) هذا الصدر
وبطونها مما يلي الوجه
بخشوع وسكون ثم يفتتحون
بقوله تعالى سبحان ربك

الادب أيضا ضم اليدير وتوجيه اصابعهم نحو القبلة وفي شرح المشكاة ورد انه صلى الله عليه
وسلم يوم عرفة جمع بين كفيه في الدعاء وان اريد بالضم في كلامه القرب التام لا ينافي وجود
الفرجة القليلة وأما قوله جمع بين كفيه لا ينافيه أيضا لان المعنى جمع بينهما في الرفع ولم ينفرد
أحدهما به (قول رب العزة) أي العظمة وقيل هي حبة عظيمة دائرة بالعرش قريب ذنبها
من رأسها فإذا اجتمعا قامت القيامة (قوله من أحب أن ينكال باليكال الاوفى) المراد به
تكثر الاجر (قوله ثم يمحسون بها وجوههم) الحكمة في ذلك عود البركة عليه وسرايتها
الى باطنه وتفاوت لا يدفع البلاء وحصول العطاء ولا يمنع به واحدة لانه فعل المتكبرين ودل
الحديث على أنه اذا لم يرفع يديه في الدعاء لم يسمع به ما وهو قيد حسن لانه صلى الله عليه وسلم كان
يدعو كثيرا كما هو في الصلاة والطواف وغيرهما من الدعوات المأثورة ببر العلوات وعند
النوم وبعد الاكل وأما ذلك ولم يرفع يديه ولم يسمع به ما وجهه أفاده في شرح المشكاة
وشرح الحصن الحصين وغيرهما (فروع) اختلف هل الاسرار بالذكر أفضل فتقبل ثم
لاحاديث كثيرة تدل عليه منها خير الذكرا الخفي وخير الرزق ما يكتفي ولان الاسرار ابلغ في
الاخلاص وأقرب الى الاجابة وقيل الجهر أفضل لاحاديث كثيرة منها ما رواه ابن الزبير كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم من صلاته قال بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده لا شريك له
وتقدم وقد كان صلى الله عليه وسلم يامر من يقرأ القرآن في المسجد أن يسمع قراءته وكان ابن
هريص من يقرأ عليه وعلى أصحابه وهم يستمعون ولانه أكثر غلا وأبلغ في التبروت فنه
متعد لا يخالط قلوب الفافلين وجمع بين الاحاديث الواردة بان ذلك يختلف بحسب الأشخاص
والاحوال فحق الخاف الرياء أو تأذيه أحد كان الاسرار أفضل وفي فقد ما ذكر كان الجهر
أفضل قال في الفتاوى لا يمنع من الجهر بالذكر في المساجد احتراز عن الاخلول فنه قوله
تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه كذا في البرازية ونص الشافعي في
ذكر اذا كرلماذكور والشاكر لانه مشكور ما لفظه وأجمع العلماء سندا وخلفاء على استحباب
ذكر الله تعالى جماعة في المساجد وغيرهما من غير تكبير الا أن يشوش جهرهم بالذكر على أنهم
أومصل أو قارئ قرآن كما دونه مقرر في كتب الفقه وفي الحاشي الافضل الجهر بالقراءة ان لم يكن
عند قوم مشغولين ما لم يخالطه رياء اه وفي الدر المنسفة عن القنية بكروه للقوم أن يقرؤ
القرآن جملة تضمن ترك الاسقام والانصات وقيل لا بأس به اه وفيها أيضا قراءة القرآن
في الحمام ان لم يكن غمأ أحد مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا تجاوز جهر او خفية وان لم
يكن كذلك فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر اه وفي الدر من الكراهة ايضا الترجيع
بالقراءة والاذان بالصوت الطيب طيب ما لم يزد سر فافيه كرهه ولم يسمعه وقول القائل لمن زاد ذلك
حين سكت أحسن ان لا يكونه فحسن وان اثنان القراءة يخشى عليه الكفر اه وفيه أيضا
التغني بالقرآن اذا لم يخرج بالخطاة عن قدر ما هو صحيح في العربية مستحسن والتغني حرام اذا
كان بذكر امرأة معينة حبة او وصف خريمج اليها أو قصد هجر ولولاني واجاز بعضهم الفناء
في العرص كضرب الدف فيه ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا ذكره العيني وفيه
الباقي قلت لكر في البحر والمذهب حرمته مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه

رب العزة هما يصفون الآية
اقول على رضى الله عنه من
أحب أن ينكال باليكال
لاوفى من الاجر يوم القيامة
فليكن آخر كلامه اذا قام
من مجلسه سبحان ربك
الآية وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من قال دبر
كل صلاة سبحان ربك الآية
ثلاث مرات فقد اكمال
باليكال الاوفى من الاجر
(ثم يمحسون بها) أي بأيديهم
(وجوههم في آخره) لقوله
صلى الله عليه وسلم اذا دعوت
الله فادع بباطن كعبك
ولا تدح بظهورهما ذذا
فرغت فامسح بهما وجهك
وكان صلى الله عليه وسلم اذا
رفع يديه في الدعاء لم يحطهما
وفي رواية لم يرددهما حتى
يسمع بهما وجهه والله
تعالى الموفق

راجع هذا الحديث ويحرف

كبيرة ولولته نفسه وهو قول شيخ الاسلام وكذا السامعه وجازره اه من سكب الانهر ملخصا
 وذكر ابن الجزري في الحصن الحصين ان كل ذكر مشروع اي مأمور به في الشرع واجبا كان
 او مستحبيا لا يمتد بشئ منه حتى يتلفظ به ويسمع به نفسه اه والمعنى انه اذا قرأ في قلبه حال
 القراءة اوجع بقلبه في الركوع والسجود لا يكون آتيا بفرض القراءة وسنة التسبيح والافتقار
 اخرج ابو يعلى عن عائشة افضل الذكركل الذي لا يسمعه الحفظة سبعة من صفات الخواما
 الرقص والتصفيق والصريح وضرب الاوتار والصبح والبوق الذي يفعل به بعض من يدعى
 التصوف فانه حرام بالاجماع لانها زى الكفار كما في سكب الانهر وفي مجمع الانهر عن انس بن مالك
 الوجود من ارب وبهذه سبب الاختيار فلا وجه لمطلق الانكار وفي التتارخانية ما يدل على
 حوازمه المفلوب الذي حر كانه حر كان المرتضى اه والمصاحفة سنة في سائر الاوقات لما اخرج
 ابو داود عن أبي ذر ما قيل للنبي صلى الله عليه وسلم الاوصاف في الحديث وفيه اعنته مرة
 وفي القهقهة تاني وغيره هي الصاق الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه فأخذ الاصابع ايسر
 بمصاحفة خلافا للروافض والسنة ان تكون بكتا يديه وبغير حائل من خضوف وعند اللقاة بعد
 السلام وان يأخذ الايام فان فيه عرفات تشبه منه المحبة وفي الهداية ويكره ان يقبل الرجل
 فم الرجل او يده أو شئاً منه أو يعانقه في ازار واحد وقال أبو يوسف لا بأس بذلك كله اه وفي
 غاية البيان عن الواقعات تقبيل يد العالم أو السلطان العادل جائز وورد في أحاديث ذكرها
 البدر العيني ما يقيد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل يده ورجله وكان صلى الله عليه وسلم
 يقبل الحسن وفاطمة وقبل صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون بعد موته وكذلك قبل الصديق
 رضي الله تعالى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته وقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ابن عمه جعفر بن عبد الله ثم قال البدر العيني فعلم من مجموع ما ذكرنا باحة تقبيل اليد والرجل
 والكشح والرأس والجهة والشفتين وبين العيينين ولكن كل ذلك اذا كان على وجه المبرة
 والاكرام وأما اذا كان ذلك على وجه الشهوة فلا يجوز الا في حق الزوجين اه أي والسيد
 وأمه وفي رفع العوائق عن البحر الزاخر لا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل وفي غيرهما
 ان أراد شيئا من عرض الدنيا فذكره وان أراد تعظيم المسلم واكرامه فلا بأس به اه وكان
 عمر يأخذ المصحف كل غداة ويقبله وكان عثمان يقبله ويعصمه على وجهه وتقبيل الخبر قال
 أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه انه بدعة مباحة وقالوا يكره دوسه لا يوسه وقوا عدنا لا تأباه
 وفي رسالة المصاحفة لشر بن لالي عن شيخ منا يخبره الخافى في التحية بالركوع واسترخاء الرأس
 مكروهة لكل أحد ملقا ومثله السلام باليد كما نصت عليه الحنفية اه قال الشربلالي بعد
 ومحل كراهة الإشارة باليد اذا اقتصر عليها وذكروا حديثا يفيد انه صلى الله عليه وسلم جمع بين
 اللفظ والإشارة وفي شرح الوهبانية لابن الشحنة وفي مشكل الآثار القيام اغيره ايسر بأكروه
 امينه انما المكروه محبة القيام من الذي يقام له فان لم يحب وقاموا له لا يكره لهم يعني جميعا قال
 وقال القاضي البديع وقيام قارئ القرآن للقيام تعظيما لا يكره اذا كان ممن يستحق
 التعظيم وقيل له ان يقوم بين يدي العالم تعظيما له أما في غيره فلا يجوز وقال ابن وهبان في شرحه
 والقيام يستحب في زمانا لما يورث تركه من المقد والبغضاء والوعيد انما هو في حق من يحب

القيام بين يديه كما يفعله الترك وفي المشكاة عن أبي هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يجلس معناني المسجد يحدثنا فإذا قام قنا قياما حتى نراه قد دخل بعض بيوت أزواجه وعن
وائله دخل رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قاعد في المسجد فترجح له رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم فقال الرجل يا رسول الله إن في المكان سعة فقال النبي صلى الله عليه وسلم
إن الله لم يحقر رعايها اليقين في الشعب وأما الممانعة وهي كافي القهستاني جعل كل منهما
يده على عنق الآخر فقالا بكرهما وأباحه أبو يوسف وظاهر عبارة مواهب الرحمن اختيار
حيث قال مقتصر عليه ويصح أي أبو يوسف للرجل معانقة مثله وتقبيله للمبرة بالاشهارة
كالصاخفة وتقبيل يد العالم والسلطان العادل للتبرك اه قالوا الخلاف فيما إذا لم يكن عليهما
غير الازار وما إذا كان عليهما مقبض أو جبهة أو رداء مع الازار فلا بأس به بالاجماع كافي رفع
العرائق عن الشئخ والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يفسد الصلاة)

يقال فسد كنصر وعقد وكرم ولم يسمع انفسد قاموس ملخصه (قوله مفترقان) فما كان مشروعا
بأمله دون وصفه كالبيع بشرط لا يقتضيه العقد فهو فاسد وما ليس مشروعا بأصله ولا وصفه
كبيع الميتة والدم فهو باطل (قوله منه الكلمة) ويتطرق فيها تصحيح الحروف وسماعها
حتى تكون مفيدة فان فقد أحدها فلا فساد لانه لا يقتضيه كلاما اه حاشي (قوله وان لم تكن
مفيدة كيا) ذكر الامام خواهر زاده انها تفسد بالنفخ المسموع بلا حروف وفي السراج
والبنابة اذ انكلم كلاما ما عارف في متفاهم الناس سواء حصل به حروف او لا حتى لو قال
ما يساق به الجمار مثلا فسدت صلاته اه ومن غلة استشكل الشربة لا في ما ذكره بعضهم من
انه لو ساق جمارا لم تفسد لانه صوت لا هجاء له وان كره بأنه عمل كثير يظن من رأى فاعلم انه
ليس في الصلاة وتعميله لغير المفيدة يافيه نظرا فانما اعني أدعوه فهي نائمة عن جله وأما المنادى
فهو فضله لانه مفعول في المعنى وقد تأنى للتنبيه اللهم الا أن يقال عدله لها غير مفيدة نظرا الى
عدم تعيين المنادى واعلم انه لا فرق في المفسد اذا كان حرفين بين أن يكون من أحرف الزيادة
أو لا وفصل أبو يوسف وتفصيل المقام يعلم من المطولات (قوله ولو نطق بها سهوا) الفرق بين
السهو والنسيان أن الصورة الحاصلة عند العقل ان كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاء
تسمى ذهولا وسهوا ولا أي لا يمكنه الملاحظة الا بعد كسب جديد تسمى نسيانا فظهر وبينه
وبين الخطأ أن السهو ما يتنبه له صاحبه والخطأ ما لم يتنبه له بالتنبيه أو يتنبه به بعد انه اب حوى
عن الاكمل وقال الامام الشافعي رضي الله عنه لا تفسد بالكلام ناسيا الا اذا طال واحتج
بحديث ذي الدين ولنا قوله صلى الله عليه وسلم وإيمن على صلاته ما لم يتكلم حيث غاب جوار
البناء بالتكلم فيقتضي انتهاء الجوار بالتكلم وعموم قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة
لا تصلح الخذل على أن عدم الكلام من حقها كما جعل وجود الطهارة من حقها فمكالات يجوز
مع عدم الطهارة لا يجوز مع وجود الكلام وهو واضح جدا ولو كان النسيان عذرا الاستوى
قليله وكثيره وحديث ذي الدين كان في ابتداء الاسلام قبل تحريم الكلام فان قيل السلام
كالكلام في أن كلامه ما قاطع للصلاة فلم فصلته في السلام بين العمدة والنسيان فالجواب أن

(باب ما يفسد الصلاة)

الفساد ضد الإصلاح
والفساد والبطالان في
العبادة سيان وفي المعاملات
كالبيع مفترقان وحصر
المفسد بالعد تقريرا
لأنه ديدا فقال (وهو
غاية وستون شيا) منه
(الكلمة) وان لم تكن
مفيدة كيا (ولو) نطق
بها (سهوا) يظن كونه ليس
في الصلاة (أو) نطق بها
(خطأ) كما لو أراد أن يقول
يا أيها الناس فقال يا يزيد
ولو جهل كونه مفسدا

السلام له شبه بالاذكار اذ هو من أسماء الله تعالى ومذكور في التشهد فهو من جنس الصلاة
وانما يلحق بالكلام اذا قصد به الخطاب فاذا أتى به ناسيا اعتبرناه بالاذكار وان كان عيدا
اعتبرناه بالكلام عملا بالشبهين اه (قوله في المختار) واختار غير الاسلام وغيره أنها لا تفسد
كافي المضرات والمنع (قوله لا يصلح فيها شيء الخ) كذا في رواية الامام أحمد ومسلم والنسائي
وفي رواية أبي داود والطبراني لا يصلح مكان لا يصلح قال في الشرح وما لا يصلح ولا يصلح في
الصلاة فباشرة تفسدها اه (قوله والعمل القليل عفو) هذا جواب عن سؤال حاصله انكم
جعلتم الكلام قليلا وكثيره مفسدا وفصلتم في العمل بين قليله فلا يفسد وكثيره فيفسد وحاصل
الجواب أنه انما اذا عني عن القليل من العمل لان بدن الحى لا يخلو عن حركة طبعها فلا يمكن
الاحتراز عن قليلها فمعي ما لم يكن ويدخل في حد ما لا يمكن الاحتراز عنه وايضا الكلام
كذلك فانه يمكن الاحتراز عن قليله لانه ليس من طبعه أن ينكلم فلم يعف وعن نحو الاكل
ناسيا في الصوم دون الصلاة لان حالة الصلاة كدورة دون الصوم اه (قوله أو اقض ديني)
تقدم ان هذا مما ورد في السنة وقد كرفي البحر عن المرغيناني ضابطا فقال الحاصل أنه اذا دعا
في الصلاة حاجا في القرآن أو في المأثور لا تفسد صلاته وان لم يكن في القرآن أو المأثور فان
استعمال طلبه من العباد لا يفسد ولا أنفسد اه ملخصا من الشرح فجعل التفصيل بين
ما استعمال وما لم يستعمل فيما لم يرد في القرآن والسنة وانما خص الدعاء مع دخوله في عموم الكلام
لوقوع الخلاف فيه فان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول بعدم الفساد فان قيل الدعاء
ليس بخطاب الا دعي فكيف يكون من كلام الناس قلنا لا يشترط في ذلك المخاطبة ألا ترى
ان من قال قرأت الفاتحة مثلا تبطل صلاته وان لم يكن بحضوره أحد يخاطبه كذا في التبيين
(قوله أو ارزقي) أشار به الى الفرق بين طلب الرزق المقيم بنحو فلان فيفسد والمطلق كهذا
فلا يفسد (قوله بنية التحية ولو ساهيا) احتريزه عن سلام التهليل فانه لا يفسدها اذا كان
ساهيا كما لو سلم على رأس الركعة في الرابعة ساهيا الا اذا سلم على ظن أنها تروحية أو على ظن
انها الفجر فانه تفسد كما اذا سلم في حال القيام في غير صلاة الجفازة (قوله لانه خطاب) لا يظهر
فيها اذا لم يقل عليكم أو أن المراد شأنه أن يخاطبه أو أنه لا يشترط في الكلام خطاب (قوله
بلسانه) قيد به لانه لو رده بيده لا تفسد لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج الى قباء فجاءه
الانصار فسلموا عليه قال عمر قات لبلال كيف النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا يسلمون عليه
وهو يصلي قال يقول هكذا وبسط كفه وبسط جعفر بن عوف كفه وجهه لبطنه أسفل
وظهره الى فوق فان قلت عدا يقتضي عدم الكراهة وقدمت جوابا بكرة الرتبة بالاشارة وهو
في الصلاة أجاب العلامة ابن أمير حاج بانها كراهة تنزيه وفعله صلى الله عليه وسلم انما كان
تعلما للبراز فلا يوصف بالكراهة (قوله لانه كلام معني) أو رده عليه بأن الرتبة باليد كلام معني
وهو لا يفسد فالأولى أن يعال الفساد فيها بأنه عمل كثير بخلاف الرتبة باليد فأده السيد (قوله
هو الذي لا يشك الناظر الخ) قال ابن أمير حاج والمراد من الناظر من لا علم له بكونه في الصلاة
والافن المعلوم أنه لو شاهد شروع انسان في الصلاة ثم رأى منه ما ينافيها كأن تناول مشطا
وسرح رأسه أو طميتة من ات متواليات فانه يفسد حتما مع انتفاء التيقن بأنه ليس في الصلاة

ولو ناعما في المختار وقوله صلى
الله عليه وسلم ان هذه
الصلاة لا يصلح فيها شيء
من كلام الناس والعمل
القليل عفو وادم الاحتراز
عنه (و) يفسدها (الدعاء
بعبادته كلامنا) نحو اللهم
ألبسني ثوب كذا أو اطعمني
كذا أو اقض ديني أو ارزقي
فلانة على الصحيح لانه يمكن
تحصيله من العباد بخلاف
قوله اللهم عافني واعف عني
وارزقني (و) يفسدها
(السلام بنية التحية)
وان لم يقل عليكم (ولو)
كان (ساهيا) لانه خطاب
(و) يفسدها (رد السلام
بلسانه) ولو سلم والاه من
كلام الناس (أو) رد السلام
(بالمصافحة) لانه كلام معني
(و) يفسدها (العمل
الكثير) لا القليل
والفاصل بينهما ان الكثير
هو الذي لا يشك الناظر
لفعله انه ليس في الصلاة

فتنبه اهـ (فرع) يقع لغزاً فيقال فيه أى شخص شرب ففسدت صلاة غيره بشره ولم يكن
مقتدياً بغيره ولا منيماً وجوابه صبي رضع ثدي امرأة ثلاثاً ونزل لبنها فأنها تنفسد صلاتها على
الأصح أفاده الشرح (قوله على الأصح) كذا في التبيين وهو قول العامة وهو المختار وهو
الصواب كما في المضمرات (قوله كالحركات الثلاث المتواليات كثير) حتى لو روجح على نفسه
بمروحة ثلاث مرات أو حرك موضعاً من جسده كذلك أو رمى ثلاثة أحجار أو تنفث ثلاث شعرات
فإن كانت على الولا ففسدت صلاته وإن فصل لا تفسد وإن كثرت في الخلاصة وإن حرك ثلاثاً
في ركن واحد تفسد صلاته إذا رفع يده في كل مرة والأفلا تفسد لأنه حرك واحد اهـ وقيل
ما يقيم بالبدن عادة كثير وإن فعله يحدوا حدة وما يقيم يحدوا حدة قليل وإن فعله يحدون قليل
إن الكثير ما يكون مقصوداً للفاعل والقليل بخلافه وقيل أنه مفوض إلى رأى المبتلى فإن
استكثره فكثير وإن استقله فقليل وهذا أقرب الأقوال إلى رأى الإمام كما في التبيين قال
المصنف وفروعه في هذا الباب قد اختلفت ولم تنفرع كلها على قول واحد والظاهر أن
أكثرها تفريعات من المشايخ لم تكن منقولة عن الإمام الأعظم (قوله على الصحيح) وذكر
في شرح الجامع الصغير رواية مكحول عن الإمام أنه يفسد (قوله ويفسدها بتحويل الصدر
عن القبلة) الظاهر أن حكم الصدر في الاستقبال الحكم السابق في عدم تقبل الاستقبال
جرم منه ولا تفسد إلا بالتحويل إلى المغارب أو إلى المشارق (قوله إلا سبق حدث) فلا
تفسد به ولا بالمشي في الخلاء إذا مشى في صلاته مشياً غير متدارك بأن مشى قدر نصف
ووقف قدر ركن ثم مشى قدر نصف آخر هكذا إلى أن مشى قدر نصف كثيرة لا تفسد صلاته
إلا إذا خرج من المسجد أن كان يصلي فيه أو تجاوز الصفوف في الصفراء فإن مشى متلاحقاً
بأن مشى قدر نصفين دفعة واحدة أو خرج من المسجد أو تجاوز الصفوف في الصفراء ففسدت
صلاته اهـ وذكر المحقق ابن أمير حاج ما حصله أن المشي لا يخلو ما أن يكون بلا عذر أو يكون
بعذر فإن كان بلا عذر فإن كان كثيراً تفسد صلاته سواء استدير القبلة مع ذلك أو لا
لأنه حينئذ عمل كثير ليس من أعمال الصلاة ولم تقع الرخصة فيه وإن كان كثيراً غير متوال
بل تفرق في ركعات أو تخلله مهلات فإن استدير معه القبلة ففسدت لوجود المنافي قطعاً من
غير ضرورة وإن لم يستدير معه القبلة لم تفسد وإن كان يكره ما عرف أن ما أفسد كثيراً كره قلبه
عند عدم الضرورة وإن كان بعذر كأن كان لأجل الوضوء لحديث سبقه في الصلاة أو لا تصرفه
إلى وجه العذر أو رجوعه منه في صلاة الخوف لا يفسد ولا يكره مطلقاً سواء كان كثيراً
أو قليلاً استدير القبلة أو لم يستدير اهـ (قوله وهو قدر المحصة) وقال الإمام خواهر زاده
مادون ملء الفم لا يفسد وما في المصنف أولى كما في النهز وفي الخلاصة لو أكل شيئاً من الخلابة
وابتلع عيناها فوجد خلواتها في فيه وابتلعها لا تفسد صلاته ولو أدخل التانيد أو السكر في فيه
ولم يصفه أسكن يصلي والخلاوة تصل إلى جوفه تفسد صلاته ثم قال ولو مضغ على كانه ففسدت
صلاته إذا كثرة اهـ (قوله وإن كان يعمل كثيراً) كأن مضغه مرات (قوله ويفسدها شربه)
لا فرق بين العمد والتسبيح كذا في الشرح (قوله بطلت صلاته) لو صول شيئاً من خارج إلى
جوفه كذا في البرازية (قوله بلا عذر) العذر ووصف بطراً على المكلف يناسب التسهيل عليه

وان استنبه فهو قليل على
الأصح وقيل في تفسيره غير
هذا كالحركات الثلاث
المتواليات كثير ودونها
قليل ويكره رفع اليدين
عند إرادة الركوع والرفع
عندئذ لا يفسد على الصحيح
(و) يفسدها (تحويل
الصدر عن القبلة) لتركه
فرض التوجه إلى القبلة
حدث أولاً مطلقاً
تحرازاً بالهدوء في صلاة
الخوف (و) يفسدها
(أكل شيء من خارج فيه
ولو قل) كسمة لا مكان
الاحتراز منه (و) يفسدها
(أكل ما بين أسنانه) إن
كان كثيراً (وهو) أى
الكثير (قدر المحصة) ولو
بعمل قليل لا مكان الاحتراز
عنه بخلاف القليل بعمل
قليل لأنه تبع لريقه وإن
كان بعمل كثيراً يفسد بالعمل
(و) يفسدها (شربه) لأنه
يشافي الصلاة ولو رفع رأسه
إلى السماء فوقع في حلقه
برد أو مطر ووصل إلى جوفه
بطلت صلاته

(قوله لما فيه من الحروف) أفاد بالتعليل تفسيد الفساد بالتصحیح بما إذا حصل به حروف كالجاء
ان حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه وكذا السعال يفسد إذا حصل به حروف بلا ضرورة
أما الفطاس فلا يفسد وان حصل به كلمة أفاده السيد (قوله وان كان لعذر الخ) منه التصحیح
لاصلاح الصوت وتحسينه أو إيمتهدي أمامه من خطئه أو للاءلام بأنه في الصلاة على الصحيح
كأن الفتح (قوله كنهه البلم) بالرفع فاعل المنع قال في الخلاصة وبعد جره الذي أضيف له
كحل بنصب أو برفع علمه (قوله والتأنيف) إذا كان مسموعا والتأنيف أن يقول أف أو تف
لنفخ التراب أو التضرير وقيل أف اسم لوسخ الاظافر أو الاذن وتنفاس لوسخ البراجم (قوله
والانين) يقال أن الرجل ينين بالكسر أنينا وأننا بالضم صوت فهو أن كفاعل وهي آنة اه
مصباح (قوله بوزن دع) توجع الجهم وفي المصباح آمن كذا بالمد وكسر الهاء يقال عند
التوجع ونحوه في التهسناني (قوله والتأوه) واسم الفاعل منه متأوه أما الآواه فهو الموقن
أو كثير الدماء أو الرخيم الرقيق أو الفقيه أو المؤمن بالحبسية قاموس (قوله وفيها لغات
كثيرة) عذ في البحر تبعا للحي في ثلاث عشرة لغة (قوله وارتفاع بكائه) البكاء بالمد
الصوت وبالقصر خروج الدمع وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال

بكت عيني فحولها بكاءها وما يغني البكاء ولا العويل

اه مصباح والمراد بكونه من تفعلا كونه مسموعا فالولم يسمع تفعلا بالحروف لا تفسد على
قياس ما قدمناه قريبا وأشار إليه المؤلف بقوله مسموعة (قوله وهو أن يحصل به حروف)
كذا قيد في الفتح والسراج وشروح الكثر ومرادهم بالجمع ما فوق الواحد وفيه إشارة إلى
ان مجرد الصوت غير مفسد خلافا لظاهر الجرو محل الفساد به عند حصول الحروف إذا أمكنه
الامتناع عنه أما إذا لم يمكنه الامتناع عنه فلا تفسد به عند الكل كافي الظهيرية كالمر بضع
إذا لم يمكنه منع نفسه عن الانين والتأوه لأنه حينئذ كالفطاس والجاء إذا حصل به حروف
بجر (قوله أو مصيبة) هي ما يصيب الانسان من كل ما يؤذيه من موت أو مرض أو نحو ذلك
فهو من عطف العام على الخاص الآن شرط ذلك العطف أن يكون بالواو خاصة أفاده السيد
(قوله لأنه كلام معني) كانه يقول انه مريض فاعذروه أو مصاب فعذروه والدلالة تفعل عمل
الصريح ان لم يكن صريح بخالفها ولو أفصح به تفسد فكذا هنا اه من الشرح أولان فيه
اظهار التأسف وهو من جنس كلام الناس كما حققته في الفتح (قوله لدلائلها على الخشوع) أي
الخوف من الله الواحد القهار فكانه من الخوف ييس كالارض الخاشعة قال تعالى وترى
الارض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وفي الحديث من أطاع الله باسكيا
دخل الجنة ضاحكا ومن أذنب ضاحكا دخل النار باسكيا أفاده في الشرح فروع ولوأعجبه
قرا من الامام فبكى وقال نعم أو بلى لا تفسد ولوروسوسه الشيطان فقول ان لامور الاخرة
لا تفسد وان لامور الدنيا فسدت ولولدغته عقرب فقال بسم الله لا تفسد على ما عليه الفتوى
كذا في المضمرات والنهر (قوله أفصح من المهملة) لأنه أعلى في كلامهم هم وأكثر جمع الانهر
(قوله خطاب عاطس) بدل من قوله الدعاء بالخير وهو من اضافة المصدر الى مفعوله أي خطاب
المصلى العاطس وانما قيد بالخطاب من المصلى لأنه لو قاله العاطس لنفسه لا تفسد لانه بمنزلة

(و) يفسدها (التصحیح بلا
عذر) لما فيه من الحروف
وان كان لعذر كنهه
البلم من القراءة لا يفسد
(والتأنيف) كنفخ التراب
والتضرير (والانين) وهو أه
بسكون الهاء مقصور بوزن
دع (والتأوه) وهو أن
يقول أه وفيها لغات كثيرة
عذ لا تفسد مع تشديد الواو
المفتوحة وسكون الهاء
وكسرها (وارتفاع بكائه)
وهو أن يحصل به حروف
مسموعة وقوله (من وجمع)
يجسده (أو مصيبة) يفسد
حميد او مال قيد الانين
وما يفده لانه كلام معني
(لا) تفسد بصورها (من
ذكر جنس اوتار) اتفاقا
لدلائلها على الخشوع
(و) يفسدها (تثنية)
بالثنية المجهة أفصح من
المهملة الدعاء بالخير خطاب
(عاطس يبرجك الله) عندهما

خلافًا لابي يوسف (وجواب
(بإلا اله الا الله) بفسد
عندهما خلافًا لابي يوسف
هو يقول انه ثناء لا يتغير
بمزيته وهما يقولان انه
صار جوابا فيكون من كلاما
بالمناق (وخبر سوء
بالاسترجاع) ان الله وانا اليه
راجعون (وسار بالحد
لله) جواب خير (عجب
بإلا اله الا الله او بسبحان
الله) بفسدها (كل شيء)
من القرآن (قصد به
الجواب كما يحسب خذ
الكتاب) ان طلب كتابا وشعوه
وقوله اتنا غدا نالمتهم
عن الاتيان بشيء وتلك
حدود الله فلا تقربوها
نهيان استأذن في الاخذ
وهكذا اذا لم يرد به الجواب
بل أراد اعلام أنه في
الصلاة لا تفسد بالاتفاق
(و) بفسدها (رؤية متهم)
او مقتدبه ولم يره امامه (ماء)
قدر على استعماله قبل
قعوده قدر التشهد كما
ستنبه به المسائل التي بعد
هذه أيضا وكذا تبطل
بزوال كل عذر أباح التيمم
(و) كذلك (تمام مدة
ما سمع الخلف) وتقدم بيانها
(و) كذا (نزع) أي الخلف
ولو يعمل يسير لوجوده قبل
القعود قدر التشهد

قوله يرجي الله وبه لا تفسد ظاهره ولوقال الحمد لله فمن العاطس نفسه لا تفسد وكذا من غيره
ان أراد الثواب اتفاقا كما تفسد اتفاقا اذا اراد به تعليم العاطس أن يقول ذلك ولو اراد به
الجواب للعاطس لا تفسد لانه دعاء لم يتعارف جوابا وقيل تفسد (قوله وقال ابو يوسف
لا تفسد) لانه دعاء بالمغفرة والرحمة وجه قول الامام حديث معاوية بن الحكم ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال له حين شئت العاطس ان صلاتك هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
وهو غير صالح في الصلاة (قوله وبفسدها كل شيء من القرآن قصد به الجواب) انما قيد
بالقرآن ليعلم الحكم في غيره بالاولى فلو ذكر الشهادتين عند ذكر المؤذن أهـ ما أسمع ذكر الله
فقال جل جلاله اودى كذا النبي صلى الله عليه وسلم لم صلى عليه أو قال عند ختم الامام القراءة
صدق الله العظيم أو صدق رسول الله أو سمع الشيطان فلفظه او ناداه رجل بأن يجهر بالتكبير ففعل
فسدت فان قيل روى انه صلى الله عليه وسلم لم قال في جواب بن مسعود حين استأذن عليه
في الدخول وهو في الصلاة ادخلوها بسلام آمين ولم تفسد الصلاة اجاب عنه الصرخي بأنه
محمول على أنه انتهى بالقراءة الى هذا الموضع ولم يرد به الخطاب كما في شروح الهداية (قوله
او مقتدبه ولم يره امامه) قال في البصر المتوضي خلف المتيم اذا رأى الماء فقهقه المؤتم ففعله
الوضوء عندهما خلافا للمحمد وزفر بناء على ان الفريضة متى فسدت لا تقطع الحرمة
عندهما خلافا للمحمد وزفر وحاصله ان هذه المسئلة متفق فيها على بطلان الصلاة غير ان الامام
وابا يوسف يبطلانها وصفا فقط ومحمد وزفر وصفا واما الاول اذا حكم بعدم النقص بالشهقة ففيها
لانه لم يكن في الصلاة أصلا ولا شك ان هذا الحكم ليس من الاحكام الاثني عشرية فانهم
(قوله قدر على استعماله) الضمير في قدر الامام في الصورتين (قوله قبل قعوده قدر التشهد)
انما قيد به ليكون الفساد فيها متفقا عليه بخلاف ما اذا قدر التشهد حيث لا تفسد عندهما
وتفقد عنده اهما ان هذه المعاني وان كانت مفسدة كالحديث والكلام الآن حدودها انما
جاء بعد التمام اذ لم يبق عليه شيء من القرائن والاركان بدليل ما في حديث ابن مسعود اذا
قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك حيث عاق التمام بالعدة فمن شرط شيئا آخر فقد زاد
على النص وهي نسخ ولم يجز بالرأى واختلاف في الوجه للامام فذهب أبو سعيد البردعي الى أنه
انما قال بالبطلان لان الخروج من الصلاة يصنع المصلي فرض عنه لانه لا يبطل الا بطل
فرض ولم يبق عليه سوى الخروج يصنعه فلو لانه فرض ما فسدت بتركه وتبعه على ذلك العامة
كافي العناية وذهب أبو الحسن الكرخي الى ان البطلان عنده باعتبار ان هذه المعاني مغيرة
لفرض كنية الإقامة فاستوى في حدودها أول الصلاة وآخرها ولا خلاف بينهم في أن الخروج
يصنعه ليس بفرض وانما استنبطه البردعي من هذه المسائل وهو غلط منه لانه لو كان فرضا
كما زعمه لاختص بما هو قربة وهو السلام قال في المجتبى والمحققون من أصحابنا على قول
الكرخي وفي المعراج معزى بالعلل وانما الصحيح ما قاله الكرخي وقال صاحب التأسيس ما ذكره
أبو الحسن أحسن اهـ (قوله وكذا تبطل بزوال كل عذر أباح التيمم) كمرض وخوف من
عدو اذا زال قبل القعود قدر التشهد (قوله وتقدم بيانها) وهي للمقيم يوم وليلة والمسافر
ثلاثة أيام ولياليها (قوله لوجوده قبل القعود قدر التشهد) ولو كان بعد ما قدر التشهد

(وتعلم الاى اية) ولم يكن
مقتديا بقارى نسبة الى امة
العرب الخالية عن العلم
والكتابة كانه كما ولدته امة
وسواء تعلمها بالتلقى أو
تذكرها (ووجدان
الماضى سائرا) يلزمه
الصلاة فيه تخرج نجس
الكل ومالم يحسه مالكة
(وقدرة الموحى على الركوع
والسجود) لقوة باقية افلا
يبنى على ضعيف (وتذكر
قائمة لذي ترتيب) والفساد
موقوف فان صلى خسا
متذكر القائمة وقضاها قبل
خروج وقت الخامسة
بطل وصف ما صلاه قبلها
وصار نفلا وان لم يقضها
حتى خرج وقت الخامسة
صحت وارتفع فسادها
(واسنخلاف من لا يصلح
اماما) ككافى ومعدون
(وطلوع الشمس في الفجر)
اطرو والنقص على الكامل
(وزوالها) اى الشمس (في)
صلاة العيد) بن (ودخول
وقت العصر في الجمعة)
لقوات شرط صحتها وهو
الوقت (وسقوط الجيرة عن
برء) لظهور الحديث السابق
(وزوال عذر الماء دور)
بناقض ويعلم زواله بخلو
وقت كامل عنه

فعلى ما سبق من الخلاف في فسادها أيضا عند الامام خلافا لهما وهذا اذا كان واجدا لهما
ككافى الزيلعي وان لم يكن واجدا لله لا تبطل لان الرجلين لاحظ لهما من التيمم وقبل تبطل لان
الحديث السابق يسرى الى القدم فيتميمه كما اذا بقي امة من عضوه ولم يجد ماء وجه هذا القيل
جرم في التمر قال السيد (قوله ولم يكن مقتديا بقارى) اختلف فيما لو كان الاى خلف
قارى اى وقد علم آية والعامة على البطلان لكن صحح في الظاهر بغيره عدمه قال النقيب ابو الليث
وبه نأخذ (قوله كانه كما ولدته امة) هذا لا يناسب سابقه وانما يناسب لو كان منسوباً الى امة
فيقال في بيان وجه النسبة كانه الخ قد بر (قوله وسواء تعلمها بالتلقى او تذكرها) قد علمت
ان هذا مقروض فيما اذا حصل أحد هذه الاشياء قبل القعود قدر التشهد اموالو كان بعده فان
التعلم بالتلقى لا يفسددها اتفاقا لانه عمل كثير (قوله يلزمه الصلاة فيه) بأن كان مالكة
او أبيع له وهو طاهر أو نجس وعنده ما يظهر به اولا الا ان ربه طاهر (قوله وقدرة الموحى
على الركوع والسجود لقوة باقية) هذا يفيد ان القدرة حصلت بعد ركوع وسجود بالاجزاء
فاما اذا حصلت قبل فعلها اصلا فلا بناء لضعف على قوى في ذلك فلا تنفسا ويجوز (قوله
وتذكر قائمة لذي ترتيب) عليه او على امامه ولو تراوى الوقت سعة (قوله متذكر القائمة)
انما يقيد به لانه لو كان ناسيا بسقط الترتيب به فيعتبر حينئذ ما تذكريه لاما نسي فيه (قوله
صحت وارتفع فسادها) لصيرورة الفوات ستا بضميمة المتروكة اولا (قوله واسنخلاف من
لا يصلح اماما) اموالو كان ذلك بعد القعود قدر التشهد فاختر ابو جعفر ونحو الاسلام أنها
تامة اجماعا وصحة صاحب الكافي وغيره قال في القح وهو المختار لان الاسنخلاف عمل كثير
في نفسه وانما لا يؤثر ضرورة ولا ضرورة هنا لعدم الاحتياج الى امام لا يصلح غير (قوله
وطلوع الشمس في الفجر) ليس المراد ان ينظر الى القرص بل اذا رأى الشعاع الذى لو لم يكن
غمة جبل يمنع رأى القرص كافي التبيين وكذا اذا دخل وقت من الثلاثة على مصل للقضاء
(قوله اطرو والنقص) وهو وقت طلوعها لانه وقت عبادة عابديها (قوله على الكامل) وهو
ما قبل الطلوع لعدم حصول ذلك النقص فيه (قوله وزوالها اى الشمس في صلاة العيد بن)
لقوات شرطها وهو وقت الضحى كذا في الشرح والذى في الشرح العيد بالافراد وفيما رايته
من نسخ الصغير ان العيد بالمداد الاحمر والباء والنون علامة التثنية بالمداد الاسود (قوله
ودخول وقت العصر في الجمعة) قد علمت ان موضوع المسائل فيما قبل التشهد فاذا دخل اول
المثل الثانى على قوله ما او انقضى المثل على قوله فسدت على قولهما فى الاول وفى الثانى على
قوله لا الاول واما اذا كان بعد القعود قدر التشهد ففيه الخلاف بين المشايخ وبحث فيه بأنه
كيف يتحقق الخلاف بينهم مع اختلافهم في دخول وقت العصر واجيب بأنه يمكن ان يطيل
المطلوس بعد ما قدر التشهد الى ان يصير الظل مثليه وعمامة في شرح السيد وانما يقيد بالجمعة
لان الظاهر لا يبطل بدخول وقت العصر وما في مجمع الانهر عن السراجية قيل تخصيص الجمعة
اتفاق لان الحكم في الظاهر كذلك اه غريب (قوله عن برء) قيد به لان الوسقط لا عن برء
لاتفسد (قوله بناقض) متعلق بقوله العذوب وصورته توضحان مستفادته مع السيلان وشرعت
في الظاهر فقبل القعود قدر التشهد انقطع الدم ودام الانقطاع الى غروب الشمس وكذا لو

توضأت على الانقطاع فوجد قبل الشروع في الصلاة وبعد ما لو توضأت وصلت على
الانقطاع فلا تلزمها الاعادة مطلقا تبين زوال عذرهما لا اه من السيد لمخصا (قوله
لا يسبقه) أي لا تفسد بسبقه أي الحدث لانه أي المسبوق به يبنى بالشروط المعلومة في البناء
(قوله أو يصنع غيره) أي أو الحدث يصنع غيره وانما كان مفسدا لانه لا يجوز فيه البناء اذ شرط
الحدث المجوز للبناء أن يكون معاويا (قوله والاعفاء والجنون) وان قلا (قوله نائم متمكن)
جواب عما يقال لاحاجة لاضافة البطلان الى الاحتمال لم يسبق بطلانها بالنوم وحاصل الجواب
ان هذا المحمول على ما اذا نائم في صلاته على وجه لا يبطلها قاحتم (قوله ومحاذاة المشتهة) أي
محاذاة الرجل المشتهة وانما قيد بالرجل اشارة الى اشتراط كونه مكلفا والا فلا فساد كما في سكب
الانهر وقيد بالمشتهة احترازا عن محاذاة الامرد فانها لا تفسد وشذ من افسادها ولا تمسكه
في الرواية كما سر حوايه ولا في الدراية لتصريحهم بأن الفساد في المرأة غير معقول بعروض
الشهوة بل بترك فرض المقام كما في الفتح وأطلق فيها فعمت الحرة والامة والاجنبية والزوجة
والعجز والشوهار والمشتهة هي من تصلح للجماع ولا اعتبار بالسن كما في الشرح وغيره
وعبارة الدر مشتهة حالا كبنيت تسع مطلقا وثمان وسبع لوضعية أو ماضيا كيجوز اه (قوله
بساقها وكعبها في الاصح) كذا في التبيين قال في النهر ولا دليل عليه والتفسير الصحيح لها
ما في المجتبى وهو أن تقوم المرأة بجنب الرجل او قد امه من غير حائل وفي الدراية معتبر المحاذاة
بعضها واحد وخصه الزيلعي بالساق والكعب وفي الخاتمة لوصات المرأة على الصفة والرجل
أسفل منها بجنبها او خلفها ان كان يحاذي عضو من الرجل عضو منها فسدت صلاته لوجود
المحاذاة ببعض بدنهما اه وليس هنا محاذاة بالساق والكعب (قوله في اداء ركن عند محمد)
اختاره في الفتح وجزم به الحلبي كالمواف وفي الخاتمة ان قليل المحاذاة وكثيرها مفسد ونسب
الى أبي يوسف (قوله في صلاة) أطلق فيها فشهد مالونوت الظاهر خلف من يصل العصر فانه
يصح نقلا على المذهب والجار والمجور وفي محل نصب على الحال أي حال كونها في صلاة
فخرج محاذاة الجنونة فانما غير مفسدة لعدم انعقاد صلاتها (قوله اذ لا سجود لها) فهي ليست
بصلاة حقيقة وانما هي دعاء للميت وانما لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة فيها شبهها بالصلاة
المطلقة في أشغالها على التحريم والتحليل اه سجد عن العناية وانما خص السجود لانه اعظم
أركان الصلاة والا فلا ركوع لها ولا قعود فيها (قوله مشتركة) احتراز به عن محاذاة المصلحة
لمصل ليس هو في صلاتها حيث تكره ولا تفسد كما في الدر قال في العناية والاشتراك انما
يتحقق بالتحاد الصلاتين حقيقة كافتداء مفترض بمثل ومتطوع بمثل أو مضمنا كافتداء مفترض
بمفترض اه (قوله تحريمية) أي من حيث التحريمية ومفناه ما ذكره المؤلف وبعضهم زاد
قيد الاداء ومعناه أن يكون له ما امام فيما يؤتيانه تحفيقا كما ذكر كين أو تقيديرا كاللاحقين
وهما شرطان في الشركة أما التحريمية فباتفاق وأما الاداء فعلى الاصح كما في الابنحاح من شرح
التلخيص حتى لو سبقهما الحدث فحاذته وهما اذا هيان للوضوء وعند المجتبى قبل الاشتغال
بعمل الصلاة فلا فساد لعدم الاشتراك اداء حال المحاذاة لان هذه الحالة ليست حالة اداء وكذا
لو كانا مسبوقين فحاذته بعد سلام الامام في ما يرضاه فساد لان المسبوق منفرد فيما يقضي

(والحدث عمدا) لا يسبقه
لانه يبنى (أو يصنع غيره)
كوقوع غمرة ادمته
(والاعفاء والجنون
والجنابة) الحاصلة (ينتظر
أو احتلام) نائم متمكن
(ومحاذاة المشتهة) بساقها
وكعبها في الاصح ولو محرما له
او زوجة اشتهت ولو ماضيا
كيجوز شوهاه في اداء ركن
عند محمد او قدره عند أبي
يوسف (في صلاة) ولو بالائمة
(مطلقة) فلا تبطل صلاة
الجنابة اذ لا سجود لها
(مشتركة تحريمية)
باقضاءهما امام أو اقتداءهما به

وان وجد الاشتراك في الصورةين وليس من شرط الاشتراك في الحرية ان تدرك
 اول صلاة الامام على الصحيح بل لو سبقتها بركة أو أكثر فاذته فيما أدركت فسدت صلاته
 كما في البحر عن السراج فان قيل ذكر الاشتراك في الاداء يعني عن ذكر الاشتراك في الحرية
 واذا اكتفى به في تلخيص الجامع أجيب بانهم أفردوا كلامهم بما بالذكر تفصيلا لمحل الخلاف عن
 محل الوفاق كذا في الايضاح (قوله في مكان متحد) فلو اختلف المكان بان كانت المرأة على
 مكان عال بحيث لا يهاذي شيء منه شيئا منها لا تفسد (قوله ولو حكم بقيامها الخ) هذا منه جرى
 على الصحيح انه لا يشترط في المحاذاة أن تكون بالساق والقدم وهو مخالف لما اختاره اقولا
 قتأمل (قوله قدر ذراع) أي في غلظ أصبع وانما قدر به لانه أدنى أحوال القعود وهو قريب
 من هذا القدر بقدره وانظر هل يكفي وضعها في الفراغ الذي يكون بين القدمين ومحل
 السجود أي موضع منه أولا بد من كونها بين قدميها وقدميه وعليه انما يكون اذا انحازت
 الاقدام فاما لو تقدم عليها هل يعتبر كونها بجذاه قدميه أو قدميها وهذه حادثة الفتوى فلم يراجع
 واعلمهم أخذوا هذا التقدير من السترة فان هذا القدر اعتبره الشارع حائزا بين المصلي والمارة
 حتى منع الانتم (قوله أو فرجة) عطف على حائل وهذا التقدير لازم يلحق بغيره من بعده (قوله
 ولم يشر اليها المتأخر) وهو ما موربنا خيرها لما روى عن ابن مسعود موقوفا آخره من حيث
 آخره من الله وهو وان كان خبرا أحاد إلا أنه يفيد الافتراض لانه وقع بينا المجهول الكتاب وهو
 قوله تعالى وللرجال عليهن درجة قال في الفتح قد يستدل بحديث امامته صلى الله عليه وسلم
 لانس واليتيم حيث قامت العجوز من وراء أنس واليتيم فقد قامت منفردة خلف الصف وهو
 مفسد عند الامام أجد ومكره عند نافلولا أن المحاذاة مفسدة ما أخرها لا تركاب المكره
 اه فلو لم يشر اليها لتأخر به ما دخلت في الصلاة فقد ترك فرض المقام فتفسد صلاته دون
 صلاتها الا اذا كان الهاذي الامام وأطلق في الإشارة فشمع ما اذا كانت من المؤتم وهو
 المتبادر منه (قوله ولا يكاف الخ) هذا في حق المأموم لان التقدم من الامام عليها مطلوب
 (قوله وناسح شروط المحاذاة الخ) وأولها المشتملة ثانيا أن يكون بالساق والكعب على
 ما ذكره ثالثا أن تكون في أداء ركن أو قدره رابعها أن تكون في صلاة مطلقة خامسها
 أن تكون في صلاة مشتركة شريطة سادسها اتحاد المكان سابعها عدم الحائل ثامنها عدم
 الإشارة اليها بالتأخر (قوله أن يكون الامام قد نوى امامتها) هذا القديم مستغنى عنه لعلمه
 من قيد الاشتراك اذا لا اشتراك الابدية الامام امامتها لانه اذا لم ينو امامتها لا يصح اقتداؤها بحج
 ولا فرق في ذلك بين صلاة وصلاة وهو قول الجمهور كما في الكافي والتبيين وانما لا يصح
 اقتداؤها بدون نية امامتها اذا وجدت المحاذاة أما اذا لم تحاذ أحد ففي رواية يصح اقتداؤها
 بلانية الامام لها لانه لا فساد في الحال واحتماله في المال بان غشي خطوة أو خطوتين فهاذي
 الرجل أمر موهوم وانما ظاهره أن لا تفعله لكرهه فان فعلت رجحت بطل اقتداؤها فوات
 شرطه وهو نية الامام ولم تبطل صلاته من حادثة لعدم صحة اقتدائها وفي رواية لا يصح اقتداؤها
 لانه لما احتل القسادم من جهتها توقف ذلك على اختيارها بالا اعتبار الاحوال كذا في الكافي
 والتبيين وغاية البيان والحاصل أن محاذاتها لا توجب فساد صلاة أحد بدون نية امامتها

(في مكان متحد) ولو حكما
 بقيا مها على مادون قامة
 (بلا حائل) قدر ذراع أو
 فرجة تسع رجلا ولم يشر
 اليها المتأخر عنه فان لم تأخر
 بإشارته فسدت صلاتها
 لأصلاته ولا يكاف بالتقدم
 عنها الكراهته (و) ناسح
 شروط المحاذاة المفسدة
 أن يكون الامام قد (نوى
 امامتها) فان لم ينوها لا تكون
 في الصلاة فاتقت المحاذاة
 (و) يفسدها (ظهور عورة
 من سبقه الحدث) في ظاهر
 الرواية (ولو اضطر اليه)
 للطهارة (ككشف المرأة
 ذراعها للوضوء) أو عورته
 بهد سبق الحدث على الصحيح
 (وقرائته) لا تسبيحه في
 الأصح أي قراءة

من سبقة الحدث حاله كونه
وعائدا (وممكنه قدر أداء
ركن بعد سبق الحدث
مستيقظا) بلا عذر فلو مكث
لزام أولي نقط مع رعايته
أو يوم رعت فيه مكافاته
يبني ويرفع رأسه من
ركوع أو سجود سبقة فيه
الحدث بنية التطهير لا بنية
اتمام الركن سدا عن
الانفساد به ويضع يده على
أذنه تبرا (ومجاوزه ماء
قريبا) باكثر من صفتين
(الغير) عامدا مع وجود
آلة وله خرز دلو وفتح باب
وتكرار غسل وسنن طهارة
على الاصح وتطهير ثوبه من
حدثه والقاء النجس عنه
(و) يفسدها (خروجه من
المسجد بظن الحدث)
لوجود المنافي بغير عذر لا
اذا لم يخرج من المسجد أو
الدار أو البيت أو الجبابة
أو مصلى العبد استحيانا
لنصد الاصلاح (و) يفسدها
(مجاوزه الصفوف) أو
سننه (في غيره) أي غير
المسجد وما هو في حكمه كما
ذكرناه وهو الصحراء وان
لم يكن أمامه صف أو مصلى
منفردا وليس بين يديه ستر
اغفر له قدر وضع سجوده
من كل جانب في الصحيح فان
تجاوز ذلك (بظنه) الحدث
ولم يكن أحدث كما انزل

(ذاهبا ٢١٨ أو عند الوضوء) واتمام الصلاة ونشر لثيانه بركن مع الحدث أو المشي ذاهبا
في جميع الصلوات (قوله من سبقة الحدث) سواء كان رجلا أو امرأة (قوله ولو اضطر إليه)
وفي الثانية إذا اضطر إلى الكشف يفي والاول به جزم في التنوير وشرحه (قوله لا تسبيحه)
مشبه له التمايل والاسهت فافهم لا تسبيحه لانه ليس من أجزائها كفا في البحر فالمراد بالتسبيح
الذكر غير القرآن (قوله لف ونشر) أي مرتب بقوله للوضوء مرتب بقوله ذاهبا وقوله
واتمام الصلاة مرتب بقوله أو عائدا (قوله ذاهبا أو عائدا) لف ونشر مرتب كذا أفاده في
الشرح وفيه أنه في الذهاب اجتمع الحدث والمشي وهو إذا انما يظهر إذا سبقة الحدث حال
القيام أما إذا كان بعد الركوع أو السجود فلا إذا قلنا انه يثبت به أداء الركن وعباراتهم
مطلقة (قوله بنية التطهير الخ) وتفسد إذا لم ينو شيئا على إحدى الروايتين كما في الدرر ولو رفع
فألا سمع الله لمن حمله لا يفي لأن الرفع يحتاج إليه الانصراف فجزءه لا يمنع فلما اقترن به
التسبيح ظهر قصد الاداء كما في الفتح وغيره وفي الشرح ويرفع رأسه ناويا للبناء ويتأخر
مخدوبا للستر ثم ينصرف للطهارة اه وفي السبيل وإذا نوى أداء الركوع أو السجود
الذي وجد سبقة الحدث فيه حتى لو لم يعدده تفسد أماعند محمد فلا نكاح اتمام الركن بالاتقال
ولم يوجد وأما عند أبي يوسف فلا نكاح القومة والجماسة فرض عنده اه (قوله باكثر من
صفتين) أما إذا كان قدرهما فلا تنقض أدفاده في البحر (قوله عامدا) المراد أنه لا عذر له فلا
كان له عذر كان كان المكان ضيقا أو لا يأتى له الوصول إليه أو جاوزه ناسيا أو لاحتياجه إلى
الاستقاء من البئر فلا تنقض والتيمم مثل الوضوء في وضع لثيانه (قوله مع وجود آلة) فلا
ذهب إلا بعد لو جرد الآلة فيه وفقد ما في القريب فلا فساد (قوله وله خرز دلو) الذي في البحر
أنه لا يفي مع خرز الدلو المتخرق وليس له طاب الماء بالاشارة ولا شراؤه بالمعاطاة (قوله وتكرار
غسل) ثلاثا كذا في الشرح (قوله وسنن طهارة) كاستيعاب الرأس بالمسح والمضمضة
والاستنشاق ثلاثا على الاصح كذا في الشرح والاولى أن يقول وفعل سنن (قوله وتطهير ثوبه
من حدثه) قيمه لانه ان لم تكن من حدثه لا يفي عنده ما خلا فالأبي يوسف والفرق أن هذا
غسل لثوبه أو بدنه ابتداء وفي الاول في تبعا للوضوء ولو أصابته نجاسة من خارج ومن سبق
الحدث لا يفي وان كانت في موضع واحد كذا في التبيين (قوله والقاء النجس عنه) في البحر عن
الظهيرين والواقي الثوب المتنجس من غير حدثه وعليه غيره أجزأه اه (قوله لوجود المنافي بغير
عذر) وهو المشي (قوله لقصد الاصلاح) علة لقوله لا إذا لم يخرج أي لا تفسد إذا لم يخرج
الخ (قوله كذا كراه) وهو الدار والبيت والجبابة ومصلى العبد فان هذه لا يفسد فيها الصفوف
كالمسجد (قوله وهو الصحراء) الضمير راجع إلى الغير (قوله وان لم يكن أمامه صف)
بفتح همزة أمام واعلم أنه إذا صلى في الصحراء فظن أنه أحدث فذهب عن مكانه فملم أنه لم يحدث
فاذا كان يصلي بجماعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو انتهى إلى آخر الصفوف
ولم يجاوز الصفوف يفي وان جاوزها الا وان تقدم قدامة فالحدث السعة فان جاوزها بطلت صلاته
وان لم يكن بين يديه ستر ففقد الصفوف خلفه حتى لو تقدم قدر مائة أو نحوها جاوز الصفوف
تفسد صلاته وان كان أقل منه لا وان كان منفردا بغير موضع سجود من كل جانب اه نقل
السيد عن الملا مسكين (قوله كما إذا لم يعدد امامه) اعلم أنه إذا كان منفردا فالهود أفضل

من اتقه ما فظنه منافسا لصلاته كما إذا لم يعدد امامه وقد بقي فيها وإذا فرغ منها فله الخيار ان شاء الله في

لتقع الصلاة في مكان واحد وقبل الأفضل أن لا يعود لما قبله من تقليل المني وكذا ان كان
مقتديا فرغ امامه فان لم يفرغ وكان بينهما ما يمنع الاقتداء تحتم عليه العود والامام كالمقتدي
في تحتم العود ان كان غنة ما يمنع الاقتداء انحول الامامة عنه أفاده السيد قال فساد في عبارة
المؤلف مقيد بما اذا كان بين المقتدي والامام ما يمنع الاقتداء (قوله عن مقامه) بفتح الميم
(قوله ونحوه) كالاربعة السابقة في كلامه (قوله لانصرافه) على لقوله ويفسدها
(قوله لا الاصلاح) بخلاف الانصراف اذن الحدث فانه لا يفسد لانه قصد الاصلاح (قوله
السبق للحدث السماوي) المراد بسبقه أنه لا يقصد به فلا يصح البناء به للحدث المسمى
والسماوي مالا اختيارا للحدث في سببه فانه في الضرر وهو المراد بالسبق وعليه فيكون قوله سماوي
صفة موضوعة لا مخصوصة وفي الجوهر فان سبقه الحدث أو غلب عليه الخ وقال في السبق بغير
علمه وقصد هو الغلبة به لئلا يكون له على ضبطه اه ولو عضة زنبور مثلا أو أصابه شجرة فقال
منها دم لا يفي لانه يصنع العباد مع ندوته فلا يلحق بالغالب وعند أبي يوسف يفي له دم صنع
نفسه ولو وقعت طوبى من سطح أو سفر جلة من شجرة أو تعثر بشئ موضوع في المسجد فأدماه
فيل يفي انما فالمدم صنع العباد وقيل هو على الخلاف أيضا كافي التبيين وغيره ولو عطف
أو تنحى فسبقه حدث بقوة قيل يفي وقيل لا وهو الصحيح كافي القهستاني عن الظهيرية
واهم أن البناء عند سبق الحدث مروى عن عائشة وابن عباس وأبي بكر وهو روى عن ابن عمر
وابن مسعود وسلمان الساسي وهو لا صحابة وعن علقمة وطاووس وسالم بن عبد الله وسعيد بن
جبير والشعبي وابراهيم النخعي وعطاء ومالك بن كحول وسعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنهم
أجمعين وهو لا ينافيهم وكفى بهم قدوة كافي الفتح وغيره (قوله فأغنى عن افراده ياب) خالف
القوم في ذلك ولم يستوف بما ذكره أحكامه المحتاج الى بيانها (قوله والافضل الاستئناف)
مطلقا تحريزا عن شبهة الخلاف وقيل هـ ذافي المنفرد وأما في غيره فالبناء أفضل صيانة لفضيلة
الجماعة وقيد في السراج بما اذا كان لا يجسد جماعة أخرى وهو الصحيح قال في النهر ويطبق
وجوبه اذا ضاق الوقت اه (قوله خروج من الخلاف) أي خلاف الامام الشافعي رضي الله
عنه فانه لا يقول بالبناء (قوله وعلا بالايجاع) أي بالجمع عليه وهو صحة الصلاة به الاستئناف
وأما اذا بنى يكون عاملا بقول البعض والعمل بالجمع عليه أولى وهذا يرجع الى قوله خروج
من الخلاف (قوله على غير امامه) سواء كان الغير في الصلاة ام لا هذا اذا قصد تعليمه لانه يقع
جوابا من غير ضرورة فكان من كلام الناس وان أراد القراءة دون التعليم لا تفسد كافي
مسكين وغيره وفتح المراهق كالبالغ وتفسد باخذ الامام من ليس معه ولو سمع المقتدي عن ليس
معه في الصلاة ففتح على امامه يجب أن تبطل صلاة الكل لانه تلقين من خارج كذا في البحر
(قوله وفتح على امامه جائز) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة سورة المؤمنين فترك
كلمة فلما فرغ قال ألم يكن فيكم أبي قال بلى قال هـ لا ففتحت على قال ظننت انك انصرفت فقال
صلى الله عليه وسلم لو انصرفت لاعتاكم وقال على اذا استطعتك الامام فأطعمه اي اذا
استطعتك الامام فافتح عليه والصحيح أنه ينوي الفتح دون التلاوة لان الفتح مخصص فيه وقراءة
المقتدي محظورة ويكره للمقتدي أن يجهل بالفتح لأن الامام ربما يتركه فيكون التلقين من

مكانه أو عاد واختلقوا في
الافضل (و) يفسدها
(انصرافه) عن مقامه
(ظانا أنه غير متوض أو)
ظانا (أن مدة مسجده
انقضت أو) ظانا (ان عليه
فائتة أو) أن عليه (فجاسة
وان لم يخرج) في هذه
المسائل (من المسجد)
ونحوه لانصرافه على سبيل
الترك لا الاصلاح وهو
الفرق بينه وبين ظن
الحدث وعلمت بما ذكرناه
شر وط البناء لسبق الحدث
السماوي فأغنى عن افراده
ياب والافضل الاستئناف
خروج من الخلاف وعلا
بالاجماع (و) يفسدها
(قصة) أي المصلي (على غير
امامه) لتعليمه بالضرورة
وفتحه على امامه جائز ولو
قرأ المفروض أو اتقن
لاية أخرى على الصحيح

لاصلاح صلاتهم ما (و) يفسدها (التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلته) لتحصيل ما نوا وخروجه عما كان فيه
كله فرد اذا نوى الاقتداء وعكسه كمن انتقل بالتكبير من فرض الى فرض أو نقل وعكسه بنية وأشرنا الى انه لو كبر يريد
استئناف عين ما هو فيه من غير تلفظ ٢٢٠ بالنية لا يفسد الا أن يكون مسبوقا لاختلاف حكم المنفرد والمسبوق واذا لم يفسد

ما مضى يلزمه الجلوس
على ما هو آخره لانه به فون
تركه معقدا على ما ظنه
بطلت صلاته ولا يفسده
الجلوس في آخر ما ظن أنه
افتتح به وفيه اشارة الى أن
الصائم عن قضاء فرض
لونهى به بشروعه فيه
الشروع في غيره لا يضره
ثم قيد بطلان الصلاة فيما
ذكره بما (اذا حصلت)
واحدة من (هذه) الصور
(المد كورات قبل الجلوس
الاخير مقدار التشهد)
فتبطل بالاتفاق وأما اذا
عرض المتأني قبيل السلام
بعد القعود قدر التشهد
فالمختار صحة الصلاة لان
الخروج منها بفعل المصلي
واجب على الصحيح وقبل
تفسد بناء على ما قيل انه
فرض عند الامام ولا نص
عن الامام بل يخرج أبي
سعيد البردعي من الاثنى
عشرية لان الامام لما حال
بفساد الصلاة فيها لا يكون
الابتعاد فرض ولم يبق الا
الخروج بالصنع فحكم بانه
فرض لذلك وعندهم ليس
بفرض لانه لو كان كذلك

غير حاجة ويكره للامام أن يلجئهم اليه بان يقف ساكنا بعد الحصر أو يكثر الاية بل ينتقل الى
آية أخرى أو يركع ان قرأ القدر المستحب وقيل قدر الفرض والاول هو الظاهر (قوله
لاصلاح صلاتهم ما) لانه لو لم يفتح رجلا يجري على لسانه ما يكون مفسدا فيكون فيه اصلاح صلاة
الامام وباصلاحها تصلح صلاة القدي (قوله ويفسدها التكبير بنية الانتقال) قيد بالتكبير
لانه لو نوى بقلبه فقط لا يكون قاطعا للاولى كافي المنع وغاية البيان (قوله لصلاة أخرى)
أخرج بالصلاة الصوم وأخرج بأخرى ما اذا كانت عين الاولى والمراد انها أخرى ولو من وجه كما
أقاده الشرح (قوله غير صلته) مستغنى عنه بقوله أخرى (قوله لتحصيل ما نوا) علة للفساد
(قوله كالمنفرد) أشار به الى ما قلنا من أن المراد بالآخرى الاخرى ولو من وجه لان صلاة
الجماعة غير صلاة الواحد في الجملة وكذا لو كبر ينوي امامة النساء أو الواجب (قوله كمن انتقل
بالتكبير من فرض الى فرض) فانه يفسد الاول ثم ان كان صاحب ترتيب وفاته صلاة وكبر
ينوي غير الفاتحة كان مستقلا ولا يصح نية الفريضة الفاتحة (قوله وأشرنا الى) أي بقوله
أخرى (قوله من غير تلفظ بالنية) أمالوا تلفظهم بالتقص ماصلي ولا يجزى به (قوله لاختلاف
حكم المنفرد والمسبوق) ألا ترى أن الاقتداء بالمسبوق لا يصح وبالمنفرد يصح قاله في الشرح
وهو داخل في الاختلاف لان المراد به كاتقدم الاختلاف ولو من وجه (قوله واذا لم يفسد
ما مضى) بفتح الياء وما مضى فاعله وهو مرتب بقوله لا يفسد اه (قوله آخر صلته به) الجاز
متعلق بأخر يعني أنه انما صار آخر أو اسطة كونه مضموما الى ما مضى (قوله وفيه اشارة الى)
من حيث ان المتن قبل الصلاة (قوله عن قضاء فرض) انما مثل بالقضاء دون الاداء لان الاداء
وقته معياره لا يسع غيره فربما يقال انه انما لا يصح فيه غيره اذ يكونه معيارا لفرض المثال في
القضاء ليس من أن نية الانتقال لا تعتبر أصلا لعدم اعتبار الشارع اياها الا الوجه المذكور في
الاداء (قوله فيما ذكره) أي من جميع المسائل المتقدمة أقاده السيد (قوله قبل الجلوس
الاخير) المراد به ما يقع آخر الصلاة وان لم يسبقه غيره (قوله بل يخرج أبي سعيد البردعي) أي
أخذه واستنباطه والبردعي نسبة الى بردعة بفتح الباء والدال والعين المهملة وسكون الراء
بلد بأذر بيجان كذا قاله السيوطي في اب الباب (قوله لصحة الخروج بالكلام والحدث العهد)
أي وهو ما حرمان (قوله فدل على أنه واجب لفرض) قد يقال ان الواجب لا بد أن يكون
عبادة ولا يصح أن يكون محترما (قوله لعدم تعيين ما هو قربة) أي للخروج منها (قوله وانما
الوجه فيه) أي في فساد الصلاة (قوله وجود المغير) يعني أن هذه المعاني مغيرة للفرض كنية
الاقامة فاستوى في حدوثها أول الصلاة وآخرها (قوله وفيه بحث) أي في هذا التقاطع ووجهه
ما ذكره المؤلف في رسالته أن الدخول في صلاة فرض آخر فرض عليه وهو لا يتأني الا بخروج من
الاولى وما لا يتأني الفرض الا به فهو فرض ولذا قال السيد وفي قوله وفيه بحث تأييد لما ذكره

لأنه بما هو قربة ولم يميز به لصحة الخروج بالكلام والحدث العهد فدل على أنه واجب لفرض فاذا
عرضت هذه العوارض ولم يبق عليه فرض صار كالمند السلام وغلط الكرخي البردعي في تنزيهه لعدم تعيين ما هو قربة وهو
السلام وانما الوجه فيه وجود المغير وفيه بحث

(ويفسدها ايضاً الهمة
في التكبير) وقد تمنا
الكلام عليه (وقراءة ما لا
يحفظه من مصحف) وان لم
يحمه التلق من غيره وأما
إذا كان حافظاً ولم يحمله
فلا تفسد لا تنقاه العمل
والتالي (و) يفسدها (أداء
ركن) كركوع (او امكنه)
أي مضى زمن يسع أداء
ركن (مع كشف العورة
أو مع نجاسة مانعة) لوجود
المنافي فان دفع النجاسة
بمجرد وقوعها ولا أثرها أو
ستر عورته بمجرد كشفها
فلا يضره (و) يفسدها
(مسابقة المقتدى بركن
لم يشاركه فيه امامه) كما لو
ركع ورفع رأسه قبل الامام
ولم يعد معه أو بعده وسلم
واذا لم يسلم مع الامام وسابقه
بالركوع والسجود
في كل الركعات قضى
ركعة بلا قراءة لانه مدرك
أول صلاة الامام لاحق وهو
يقضى قبل فراغ الامام
وقد فاتته الركعة الاولى
بتركه متابعة الامام في
الركوع والسجود فيكون
ركوعه وسجوده في الثانية
قضاء عن الاولى وفي الثالثة
عن الثانية وفي الرابعة عن
الثالثة فبقضى بعده ركعة
بغير قراءة وتتمام تفريعه

أبو سعيد البرقي من أن الخروج بصنعه فرض عند الامام (قوله ويفسدها ايضاً الهمة
في التكبير) ذكر في النهراً أنه لو تم همة الاسم او الخبر فسدت ولو في الصريفة لا يصير شارها
وخيف عليه الكفر ان كان قاصدا الاستفهام قال في المعراج هذا من حيث الظاهر اذا الهمة
للا نكار وضعا أمان حيث انه يجوز أن تكون للتقرير فلا يلزم الكفر وتبعه في العناية ثم قال
ولو متبأه أكبر لا تفسد وقيل تفسد منتهى وقال الحلبي وظاهره ترجيح عدم الفساد ومدة الهاء
خطأ أمامة اللام فحسن ما لم يخرج عن حده وحده أن لا يبالغ بحيث يحدث من ذلك الاشباع
الف بين اللام والهاء فان فعل كره ولا تفسد في المختار أقاده السيد ولو كرر الرابان ارتعد
طرف لسانه فنشأ منه تكرارها فالظاهر أنه ان كررها مرتين افسدها لان النطق بمرتين
مفسد وانظر ما لو فتح باء أكبر ومدة الهاء وانظروا عدم الفساد لا غتقار الخطا في الاعراب في
القراءة على المنقح به والمتبأن فراده لا يفسد وحرره (قوله وقراءة ما لا يحفظه) أي مطلقا سواء
كان قليلا أو كثيرا وهو ظاهر الرواية عن الامام وقيل لا تفسد ما لم يقرأ قدر الناحية وقيل
لا تفسد ما لم يقرأ قدر آية وهو الاظهر كما في الحلبي وتبعه في سكب الانهر وعنده ما صلاته تامة
لانها عبادة انضافت الى أخرى وهو النظر في المصحف ولهذا كانت القراءة في المصحف أفضل
من القراءة نغائبا الا أنه يكره في الصلاة لما فيه من التشبيه باهل الكتاب كذا قالوا وفيه نظر
لان التشبيه باهل الكتاب لا يكره في كل شيء فاشأنا كل كايا كلون ونشرب كما يشربون
وانما الحرام التشبيه فيما كان مذموما وما يقصد به التشبيه فانه قاضي خان في شرح الجامع
الصغير على هذا ولم يقصد التشبيه لم يكره عندهما كما في البحر ولا يحنيفة في فسادها وجهان
أحدهما أن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كثير وعلى هذا لو كان موضوعا بين
يديه وهو لا يحمله ولا يقلب الاوراق أو قرأ المكتوب في المحراب لا تفسد والثاني انه تلقن من
المصحف فصار كما لو تلقن من غيره وهو مضاف للصلاة وهذا يوجب التسوية بين المحول وغيره
فتفسد بكل حال وهو الصحيح كذا في الكافي ولو لم يكن قادرا على القراءة من المصحف لا يجوز
له ذلك ويصلي بغير قراءة لانه أي ولا فرق بين الامام والمنفرد وتقييد الهداية بالامام اتفاق
(قوله من مصحف) اراها ما كتب فيه نهي عن القرآن كذا في النهري ثم ما لو قرأ من المحراب
وهو الصحيح وأشار إليه بقوله وان لم يحمله (قوله لا تنقاه العمل والتالي) أي والقراءة مضافة
الى حفظه لا الى تلقينه من المصحف (قوله زمن يسع أداء ركن) وان كان في وكن طويل والمراد
انه يسعه بسنته وهو قد رثلاث تسيحات وهذا مذهب الثاني وهو المختار كما في الدرر (قوله مع
كشف العورة) الحاصل أن الكشف الكثير في الزمن الكثير مضر والقليل في القليل غير
مضر كالسكنير في القليل والقليل في الكثير والمراد بكشف العورة ما يعم كشف ربيع العضو
منها (قوله أو مع نجاسة مانعة) ولو سهوا وتأتى الصور المذكورة في الكشف هنا (قوله أو ستر
عورته الخ) كأن هبت الريح فكشفت فستر عورته من ساعته فلا يضره (قوله واذا لم يسلم مع
الامام الخ) أما لو سلم معه فسدت صلاته لانه سلم عدا بناء على أنه أتمها (قوله لانه مدرك الخ)
روح العلة قوله لاحق الخ (قوله وهو يقضى قبل فراغ الامام) أي حتما ان أمكنه ادراكه
(قوله فيقه يبعد ركعة) أي بعد سلام الامام والاولى التصريح به (قوله وتتمام تفريعه

بالاصل (و) يفسد (متابعة الامام في سجود السهو والمسبوق) اذا تأكد انفرادهم بان قام بعد سلام الامام أو بعد ركعة
 فمروءة قدر التشهد وقدر ركعة سجدة ففسد كرا الامام سجود سهو وقبائه فسدت صلاته لانه اقتدى بعد وجود الانفراد
 ووجوبه ففسد صلاته وقدرنا قيام ٢٢٢ المسبوق بكونه بعد قعود الامام قدر التشهد لانه ان كان قبله لم يجزه لان الامام

بالاصل) اي في الاصل قال فيه وان ركع مع امامه وسجد قبله لزمه قضاء ركعتين لانه يلحق
 سجدة في الثانية بركوعه في الاولى لانه كان معتبرا ويلغور كوعه في الثانية لوقوعه عقب
 ركوعه الاول بلا سجود ثم ركوعه في الثالثة مع الامام معتبرا دون ركوعه في الرابعة لكونه
 قبل سجوده فيلحق به سجوده في رابعة الامام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقضيهما وان ركع
 قبل امامه وسجد معه بقضى أربعها بالافراة لان السجود لا يفتد به اذ لم يتقدمه ركوع صحيح
 وركوعه في كل الركعات قبل الامام يطل سجوده الحاصل معه وأما ان ركع امامه وسجد
 ثم ركع وسجد بعده جازت صلاته فهو - مذهب من صورته أخوذة من فتح القدير والخلاصة والمراد
 أنها خمسة بما في المصنف (قوله للمسبوق) أي المتابعة الثابتة للمسبوق والاولى كما قاله
 السيد أن يقول متابعة المسبوق الامام في سجود السهو (قوله وقدر ركعة بسجدة) أما اذا
 لم يقيد وسجد الامام وجب متابعتها وارتفع ما إذا وان مضى على صلاته صححت لان المتابعة
 واجبة لكونها في واجب وترك الواجب لا يوجب فسادا وسجد السهو بعد القراغ من قضاة
 استحسننا ان لو تابع المسبوق امامه في سجود السهو فتيين أنه لا سهو عليه فصلاة المسبوق
 جائزة عند المتأخرين وعليه الفتوى ولو سجد الامام للتلاوة فغان لم يتأ كذا انفراد المسبوق عاد
 حقا ولا يعتد به أذى قبله ولو لم يفسد فسدت صلاته لارتفاع القعود في حق الامام فيرتفع
 في حقه وان تأ كذا انفراده بتقييد الركعة بسجدة فان عاده فسدت صلاته رواية واحدة وان
 لم يفسد ومضى ففسد روايتان وظاهر الرواية الفساد وهو أصح الروايتين لان القعود الى سجود
 التلاوة يرفع القعدة فتبين أن المسبوق انفراد في موضع الاقتداء ففسدت صلاته ان من
 الشرح مختصرا (قوله لانه لحقةها) وذلك يسمى أخيرا (قوله على المختار) لانها اثر القراة
 فيعطى لها حكمها وهو الاصح وقبل لا ترفعها لانها واجبة فلا ترفع القرض واختاره شيخ
 الأئمة أفاده السيد (قوله عند الامام) وقال لا تنفس صلاة المسبوق بفقهه الامام بعد ما فسدت
 قدر التشهد لعدم فساد صلاة الامام بها وقيد بقوله بعد الجلوس الاخير لان الحدث الصمد
 لو حصل قبل القعود بطلت صلاة الكل اتفاقا وقيدوا فساد صلاة المسبوق عند الامام بما اذا لم
 يتأ كذا انفراده فلو قام قبل سلامه تارك الواجب فتضى ركعة فسجد لها ثم فعل الامام ذلك
 لا تنفس صلاته لانه استحكم انفراده ذكره السيد والظاهر أن تعميم قول صاحبين في الاثنى
 عشرية ينسحب على هذه الجزئية فتأمل (قوله ويفسدها السلام) وان لم يقبل عليكم بحر
 عن الخلاصة ذكره السيد (قوله المغرب ورابعة المقيم) بدل من غير الثنائية (قوله أو ظانا
 أنها الجمعة) المناسب أن يزيد وهي الظاهر مثلا يساوي ما قبله وما بعده (قوله لانه سلامه عدم
 على جهة القطع) أي بخلاف ما اذا سلم على رأس الركعتين من الرباعية على ظن أنها الرابعة
 حيث لا تنفس ذكره السيد وبقي من المفسدات الارتداد بالقلب وكل ما أوجب الوضوء
 والقبول وترك الركن بلا قضاء والشرط بلا عذر كذا في النهر (تكصيل) رلة القارئ

بقي عليه فرض لا يتفرد به
 المسبوق ففسد صلاته
 (و) يفسدها (عدم عادة
 الجلوس الاخير بعد أداء
 سجدة صليبة) أو سجدة تلاوة
 (تذكرها بعد الجلوس)
 لانه لا يعتد بالجلوس
 الاخير الا بعد تمام الاركان
 لانه يلحقها ولا تعارض
 ولا ارتفاع الاخير بسجدة
 التلاوة على المختار
 (و) يفسدها (عدم إعادة
 ركن أداءها) لان شرط
 صحته أدائه مستيقظا كما
 تقدم (و) يفسدها (فقهه
 امام المسبوق) وان لم
 يعمدها (وحدته العهد)
 الحاصل بغير الفقهه اذا
 وجد (بعد الجلوس الاخير)
 قدر التشهد عند الامام
 بفساد الجزء الذي حصلت
 فيه وفسد مثله من صلاة
 المسبوق فلا يمكن بناؤه
 القائل عليه (و) يفسدها
 (السلام على رأس ركعتين
 في غير الثنائية) المغرب
 ورابعة المقيم (ظانا
 أنه مسافر) وهو مقيم
 (أو) ظانا (أنها الجمعة أو)
 ظانا (أنها التراويح وهي
 العشاء أو كان قريب عهد

من
 بالاسلام) أو نشأ مسلما جاهلا (ظان الفرض ركعتين) في غير الثنائية لانه سلامه عدم على جهة القطع
 قوله الارتداد بالقلب في نسخة زياد في الجنون والاعمال

من أهم المسائل وهي مبنية على قواعد ناشئة من الاختلافات كما توهم انه ليس لها قاعدة
 تبقى عليهم الاصل فيهما عند الامام ومحمد ربهما الله تعالى تغير المعنى تغيرا فاحشا وعنده
 الفساد وعنده مطلقا سواء كان اللفظ موجودا في القرآن أو لم يكن وعند أبي يوسف ربه الله
 ان كان اللفظ نظيره موجودا في القرآن لا تفسد مطلقا تغير المعنى تغيرا فاحشا أو لا وان لم يكن
 موجودا في القرآن تفسد مطلقا ولا يعتبر الاعراب أصلا ويحل الاختلاف في الخطا والنسيان
 أما في العهد فتفسد مطلقا بالاتفاق اذا كان مما يشهد الصلاة أما اذا كان ثناء فلا يفسد
 ولو تعدد ذلك أفاده ابن أمير حاج وفي هذا الفصل مسائل الأولى الخطا في الاعراب ويدخل
 فيه تخفيف المشدود وعكسه وقصر الممدود وعكسه وفك المدغم وعكسه فان لم يتغير به المعنى
 لا تفسد به صلانه بالاجماع كما في المضمرات واذا تغير المعنى نحو أن يقرأ واذا ابتلى إبراهيم ربه
 برفع إبراهيم ونصب ربه فالاصح عدم الفساد وعلى قياس قول أبي يوسف لا تفسد لانه لا يعتبر
 الاعراب وبه يفتي واجمع المتأخرون كعبد بن سلام وجميع الرازيين وأبي بكر سعيد البلخي
 والهندواني وابن الفضل والحلواني على أن الخطا في الاعراب لا يفسد مطلقا وان كان مما
 اعتقده كفر لان أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب وفي اختيار الصواب في الاعراب
 ايقاع الناص في الحرج وهو مرفوع ثم عا وعلى هذا مشي في الخلاصة فقال وفي النوازل
 لا تفسد في الكل وبه يفتي وينبغي أن يكون هذا فيما اذا كان خطأ أو غلطاً وهو لا يعلم أو تعدد
 ذلك مع ما لا يغير المعنى كثيرا كنصب الرحمن في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى أما لو
 تعدد مع ما يغير المعنى كثيرا أو يكون اعتقاده كفر افساد حينئذ أقل الاحوال والمفتي به
 قول أبي يوسف وأما تخفيف المشدد كما لو قرأ اياك نعبد أو رب العالمين بالتخفيف فقال المتأخرون
 لا تفسد مطلقا من غير استثناء على المختار لان ترك المشدود عند عزلة الخطا في الاعراب كما في
 قاذى خان وهو الاصح كما في المضمرات وكذا نص في الذخيرة على انه الاصح كما في ابن أمير حاج
 وحكم تشديد الخفيف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيل وكذا اظهر المدغم وعكسه فالكل
 نوع واحد كما في الحلبي المسئلة الثانية في الوقف والابتداء في غير موضعها فان لم يتغير به المعنى
 لا تفسد بالاجماع من المتقدمين والمتأخرين وان تغير به المعنى ففيه اختلاف والفتوى على
 عدم الفساد بكل حال وهو قول عامة علماء المتأخرين لان في مراعاة الوقف والوصل ايقاع
 الناص في الحرج لاسيما العوام والخرج مرفوع كما في الذخيرة والسراجية والصاب
 وفيه أيضا لوزن الوقف في جميع القرآن لا تفسد صلانه عندنا وأما الحكم في قطع بعض الكلمة
 كالو أراد أن يقول الحمد لله فقال ال فوقف على اللام أو على الحاء أو على الميم أو أراد أن يقرأ
 والعاديات فقال والعا فوقف على العين لا نقطاع نفسه أو نسيان الباقي ثم غم أو اتقل الى آية
 أخرى فالذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقا وان غير المعنى للضرورة وعوم البلوى كما
 في الذخيرة وهو الاصح كما ذكره أبو الليث المسئلة الثالثة وضع حرف موضع حرف آخر فان
 كانت الكلمة لا تخرج عن لفظ القرآن ولم يتغير به المعنى المراد لا تفسد كما لو قرأ ان الظالمون
 بواو الرفع أو قال والارض وما حاطها مكان طها وان خرجت به عن لفظ القرآن ولم يتغير به
 المعنى لا تفسد عندهما خلافا لابي يوسف كما لو قرأ قيامين بالقسط مكان قوامين أو دقارامكان

ديارا وان لم يخرج به عن لفظ القرآن وتغير به المعنى فاختلاف بالعكس كما لو قرأ وأنتم حامدون
مكان سامدون والمآخر من قواعد أخر غير ما ذكرنا واقتصرنا على ما سبق لا طرادها في كل
القواعد بخلاف قواعد المتأخرين واعلم أنه لا يثبت مسائل زلة القارئ بعضها على بعض
الامن له دراية باللغة والعربية والمعاني وغير ذلك مما يحتاج اليه التفسير كما في منية المصلي وفي
النهر وأحسن من تلخيص من كلامهم في زلة القارئ الكمال في زاد الفقير فقال ان كان الخطأ
في الاعراب ولم يتغير به المعنى ككسر قواما مكان فتحها وفتح باء نعبدا مكان ضمها لا تفسد وان
غير كصب همزة العلماء وضم هاء الجلالة من قوله تعالى انما يحضني الله من عباده العلماء تفسد
على قول المتقدمين واختلاف المتأخرين فقال ابن الفضل وابن مقاتل وأبو جعفر والحلواني
وابن سلام واسماعيل الزاهد لا تفسد وقول هؤلاء أوسع وان كان بوضع حرف مكان حرف
ولم يتغير المعنى نحو أبواب مكان أبواب لا تفسد وعن أبي سعيد تفسد وكثيرا ما يقع في قراءة بعض
القرويين والأتراك والسودان وبالك نعبدواو مكان الهمزة والصراط الذين بزيادة الألف
واللام وصرحوا في صورتين بعدم الفساد وان غير المعنى وتعامه فيه فليراجع والله سبحانه
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل فيما لا يفسد الصلاة) • لو أدخلهم مع المكروهات كان أولى وأخصر (قوله لو نظر
المصلي الى مكتوب الخ) وجه عدم الفساد أنه انما يتحقق بالقراءة وبالنظر والفهم لم يفسد
والله أشار للمؤلف بقوله لهدم النطق (قوله قصد الاستفهام) بهذا علم أن ترك الخشوع لا يخل
بالحجة بل بالكمال وإذا قال في الخاتمة والخاتمة إذا تفرقت في الصلاة فتذكر شعرا أو خطبة
فقرأها بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلاته كما في البحر (قوله أساء الأدب) لان فيه
اشتغالا عن الصلاة وظاهرها أن الكراهة تنزيهية وهذا انما يكون بالقصد وأما لو وقع نظره
عليه من غير قصد وفهمه فلا يكره (قوله أو كل ما بين أسنانه) قيد به لانه لو تناول شيئا من خارج
ولو سمسة أو قطارة مطر فوصلت الى حلقه فسدت صلاته وصومه اذا كان ذا كرا (قوله
وكان دون الحصة) أما اذا كان قدر الحصة فأكثر أفسدها كما يفسد الصوم فيايشدها يفسده
وما لا فلا (قوله بلا عمل كثير) أما اذا كان مضغه كثيرا فلا خلاف في الفساد كما في البحر
بخلاف ابتلاع القليل بعمل قليل لانه يتبع لريقه ولا يمكن الاحتراز عنه (قوله كره) هو كالفائه
في المسجد والذي يقتضيه النظر الفقهي عدم التعرض له الى أن يشرع من صلاته فيلقبه في محل
مباح ولا يأكله فقد ورد كلاً الوغم واطرحوا النغم قال ابن الاثير في نهايته الوغم ما يشاقط
من الطعام والغنم ما يخرج من الحلال من بين الاسنان اه أي ارموا ما يخرج من الحلال وكذا
ما يخرج بنفسه خصوصا ان مكث كثيرا تغيره وان كان مع ذلك كره خارجها أيضا (قوله
أومر مارة) عبر بهذا الترتيب لاحتواء وقوعه في أفصح كلام قال تعالى سألت سائل (قوله سواء
المرأة والكلب) أشار به الى خلاف الظاهرية فقالوا ان مرورها بين يديه وكذا الكلب
والحمار فسد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولما أخرج أبو داود عن الفضل بن عباس
أننا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا ومعه عباس فصرخ لي في صغري ليس بين يديه
سترة وكلبة وحمار فبعثنا بين يديه فابالي بذلك (قوله فأنما هو شيطان) سواء كان آدميا أو غيره

• (فصل) • فيما لا يفسد
الصلاة لو نظر المصلي الى
مكتوب وفهمه (سواء كان
قرا أو غيره قصد
الاستفهام أو لا أساء الأدب
ولم تفسد صلاته لعدم
النطق بالكلام) (أو كل
ما بين أسنانه وكان دون
الحصة بلا عمل كثير) كره
ولا تفسد لصغر الاحتراز
عنه وإذا ابتلع ما ذاب من
سكر في فمه فسدت ولو
اشبعه قبل الصلاة ووجد
حلاوته فيها لا تفسد (أو صر
مار في موضع سجوده
لا تفسد) سواء المرأة
والكلب والحمار قوله صلى
الله عليه وسلم لا يقطع
الصلاة شيء واحد روا
ما استطعتم فأنما هو شيطان
(وان اشتم المارة)

لأن الشيطان يعم قال تعالى شياطين الانس والجن (قوله المكاف بتعمده) أخرج غير المكاف
 وغير المتعمد فلا ثم عليه ما واصل أن المسئلة على أربعة أوجه كانت له الشك في البدائع
 وابن امير حاج عن ابن دقيق العيد أحدها أن يكون للمارة مندوحة عن المرور ولم يترض
 المصلي لذلك فيخص المارة بالاثم الثاني مقابله وهو أن يتعرض المصلي للمرور وليس للمارة
 مندوحة فيخص المصلي بالاثم دون المارة الثالث أن يتعرض المصلي للمارة مندوحة فيأثم
 الرابع أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للمارة مندوحة فلا يثم واحد منه ما (قوله بين يدي
 المصلي) أي بقربه وعبر به ما يكون أكثر الشغل يقع به ما كذا قاله البدر العتيق في شرح
 البخاري (قوله ماذا عليه) قال النووي في رواية رويناه في الأربعين لمجد القاهر الرهاوي
 ماذا عليه من الاثم (قوله لكان يقف أربعين خيرا له) الذي في الجامع الصغير من رواية مالك
 والشيخين والأربعة عن أبي جهم لكان أن يقف بأثبات أن وهو الصواب وقال المناوي في قوله
 خيرا له ينصب خيرا على أنه خبر كان ورفعه على أنه اسمها ويقف الحبر (قوله أربعين خيرا) (قوله على الأصح)
 أي عامان تسمية الكل باسم جزئه المتوسط في الحسن عن باقي أجزائه (قوله على الأصح)
 وقال نحر الاسلام هو موضع يقع عليه بصر خاشع قال المترناني وهو الأصح لا طراد فانه
 ما اختار شيئا الا وهو بطرد في الصور كاهن هو الامام الذي حاز قصبات السبق في مبدان
 التحقيق كافي العناية وصحة أيضا في النهاية قال المحقق في الفتح والذي يظهر ترجيح ما اختاره
 نحر الاسلام وكونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فان المؤتم هو المرور بين يدي المصلي
 حقيقة وكون المسجد والبيت اعتبر بقعة واحدة في بعض الاسكام لا يستلزم تغيير الامر
 الحسي وهو المرور من بعيد جعل البعيد قريبا (قوله في المسجد الكبير) هو أن يكون
 أربعين فأكثر وقبل مسين فأكثر والصغير بعكسه أفاده القهستاني وأفاد أن المختار الأول
 والبيت والدار ينبغي أن يكونا على هذا التفصيل كافي غاية البيان والله ستاني (قوله وفي
 الصغير مطلقا) ما لم يكن هناك حائل كسطوانة صلى اليها (قوله وبعادون قامة يصلي عليها)
 عطف على قوله بعمل السجود (قوله لا فيما وراء ذلك) وهو ما كان قدرا لقامة أو أزيد
 أو كان المروفي غير محل السجود في المسجد الكبير والصغراء (قوله لما فيه من التضييق على
 المارة) علة لقوله لا فيما وراء ذلك (قوله يعني فرجها الداخل) نص على المتوهم (قوله
 بشهوة) علة الشهوة أن تنتشر الا كذا أو يزداد انتشارها ان كانت منتشرة قبل وفي المرأة
 والشيخ القاني ميل القلب وقوله في المختار مقابلة القول بالفساد به (قوله وان ثبت به الرجعة)
 أي في المطلقة رجعا وتثبت به حرمة المصاهرة في الاجنبية (قوله والجماع عمل كثير) أي
 فكذا ما كان بمعناه فيفسد واعلم أن هذا بقيد تقييد اللبس بالشهوة لانه لا يكون في معنى
 الجماع الا هو وقوله أولها بشهوة أي منه لانه في معنى الجماع (قوله لم تفسد صلواته) فان قلت
 ما الفرق بين تقبيلها باليه أو لمسه وهو يصلي بغير شهوة عنه وبين تقبيلها باليه أو لمسه وهو يصلي
 بغير شهوة أيضا حيث تفسد صلواته الاصلانه قلت الفرق أن الشهوة فيمن أبلغ تقبيلها مستلزم
 لاشتمائها وأيضا تقبيلها مطلقا ومعه بشهوة في معنى الجماع يعني والجماع فعل الزوج فنهله
 الدواعي كفهله حقيقة الجماع ولو جامعها ولو بين الفخذ تفسد صلواتها فكذا هذا بخلاف

المكاف بتعمده لقوله
 صلى الله عليه وسلم لو يعلم
 المارة بين يدي المصلي ماذا
 عليه لكان يقف أربعين
 خيرا له من أن يمر بين يديه
 رواه الشيخان وفي رواية
 البرار أربعين خيرا
 والمكروه المرور بعمل
 السجود على الأصح في
 المسجد الكبير والصغراء
 وفي الصغير مطلقا
 دون قامة يصلي عليها لا فيما
 وراء ذلك في شارع لما فيه
 من التضييق على المارة
 (ولا تبطل) صلواته (بظنره
 الى فرج المطلقة) أو
 الاجنبية يعني فرجها
 الداخل (بشهوة في المختار)
 لانه عمل قليل (وان ثبت به
 الرجعة) ولو قبلها أو لمسه
 فسدت صلواته لانه في معنى
 الجماع والجماع عمل كثير
 ولو كانت تصلي فأولج بين
 فخذيها وان لم ينزل أو قبلها
 ولو بدون شهوة أو لمسه
 بشهوة فسدت صلواتها
 وان قبلته ولم يشتمها لم
 تفسد صلواته

المرأة فان الجماع ليس فعلها فلا يكون اتيانها بالدواعى في معنى الجماع ما لم يشته الزوج أفاده
الحلبي والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل في المكروهات) * (قوله المكروه ضد المحبوب) هذا معناه لغة (قوله وما كان
النهي فيه ظاهرا) هذا معناه شرعا أفاد السيد في التلويح أن ما كان تركه أولى مع المنع عن الفعل
بدليل قطعي حرام وبدليل ظاهري مكروه كراهة التحريم وبدون المنع عن الفعل مكروه كراهة
التنزيه وهذا على رأي الامام محمد بن زكريا الله تعالى عنه وعلى رأي الشيخين ما يكون تركه أولى
من فعله فهو مع المنع عن الفعل حرام وبدونه مكروه كراهة التنزيه ان كان الى الحل أقرب
بمعنى أنه لا يعاقب فاعله لكن يناب تاركه أدنى ثواب وكراهة التحريم ان كان الى الحرام أقرب
بمعنى أن فاعله يستحق محذور دون العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة اه المراد منه والمراد
بالشفاعة شفاعة مخصوصة كرفع الدرجات لا مطلق الشفاعة لانه لا يحرمها من تكب الكبيرة
على ما صرح به قوله صلى الله عليه وسلم شفاعة لاهل البكا من أمي فكيف من تكب المكروه
أفاده عماد الدين محشى التلويح هو ذكر الخياي في حاشية شرح العقائد ما نصه لا يقال من تكب
المكروه يستحق حرمان الشفاعة كما نص عليه في التلويح فيحرم أهـ لالبكا بطريق الأولى
لأننا نقول لا نسلم الملازمة لأن جزاء الأدنى لا يستلزم أن يكون جزاء الأعلى الذي له جزاء آخر
عظيم ولو سلم فاعل المراد حرمان الشفاعة بمعنى كونه شافعا أو حرمان الشفاعة لرفع الدرجات
أو بدم الدخول أى دخول النار أو في بعض مواقف الحشر أو أن الاستحقاق لا يستلزم
الوقوع اه بزيادة ما وقال ابن أمير حاج وكثيرا ما تطلق الكراهة على كراهة التنزيه أى والأصل
في إطلاقها التحريم وحينئذ فلا بد من النظر في الدليل الفارق بينهما كما في البحر والنهر وحاصل
أن الفعل ان تضمن ترك واجب فمكروه تحريمي وان تضمن ترك سنة فمكروه تنزيهي لكن تتفاوت
كراهته في الشدة والقرب من التحريم بحسب تأكد السنة وان لم يتضمن شيئا منها فان كان
أجنبيا من الصلاة ولبس فيه تيمم لها ولا دفع ضرر فهو مكروه أيضا كالعيب بالثوب أو بالبدن
وكل ما يشغل القلب وكذا ما هو من عادة أهل التكبر وصنيع أهل الكتاب وكراهة ذلك على
حسب ما يقتضيه الدليل فان كان الدليل مفيد للنهي الظني الثبوت فالكراهة تحريمية
الا اذا وجد له صارف عن التحريم وان لم يقدح في بل كان مفيد للترك من غير جزم فتتزيهية
وأما اذا كان فيه تيمم لها فذكر في الخلاصة أنه لو لم يمكنه عماله من السجود فرفعهها يبد
واحدة أو سواها كذلك لا يكره لانه من مقامات الصلاة أو كان فيه دفع ضرر كقتل الحية
والعقرب فانه لا يكره كما في الحلبي (قوله الا صارف) كقوله صلى الله عليه وسلم اذا قام
أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه فانه نهى صرف عن ظاهره لان الكراهة تقويت النظر
المدوب في الصلاة فتكون للتنزيه (قوله وان لم يكن الدليل ظاهرا) كقول عمر رضي الله
عنه ان رآه يصلي في ثياب البذلة أرايت لو كنت أرسلتك الى بعض الناس أكنت تمر في ثيابك
هذه فقال لا فقال عمر الله أسق أن تنزيهه (قوله والمكروه تنزيه الخ) هذا على رأي الشيخين
كأما من كلام صاحب التلويح كما أن أول الكلام على رأي محمد (قوله مع كونها صحيحة)
لاستجماع شرائطها كذا في الشرح (قوله اترك واجب وجوبا) في الوقت وبعد ندبا كذا

* (فصل في المكروهات) *
المكروه ضد المحبوب وما
كان النهي فيه ظاهرا كراهته
تحريمية الا صارف وان لم
يكن الدليل نهيا بل كان
مفيدا للترك الغير الجازم
فهو تنزيهية والمكروه
تنزيهية الى الحل أقرب
والمكروه تحريمي الى
الحرمة أقرب وتعداد الصلاة
مع كونها صحيحة لترك
واجب وجوبا

وتعماد استحباً بابتراك غيره قال في التجنيس كل صلاة أدت مع الكراهة فانه تعماد لا على وجه الكراهة وقوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها تأويله النهي عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول ٢٢٧ الاعادة بسبب الكراهية ذكره صدر

الاسلام البزدوى في الجامع الصغير (يكراه للمصلي سبعة وسبعون شيئاً) تقريباً لا تحديداً (ترك واجب أو سنة عمداً) صدر بهذا لانه لما بعده كالأمر الكلي المنطبق على جزئيات كثيرة كترك الاطمئنان في الأركان وكسابقة الامام لما فيه من الوعيد على ما في الصحيحين أما يحشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة حمار وكجاورة اليدين الاذنين وجعلهما تحت المنكبين وستر القدمين في السجود عمداً للرجال (كعبته بشوبه وبدنه) لانه ينافي الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكروهها لقوله تعالى قد أفلم المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى كره لكم العيب في الصلاة والرفث في الصيام والضحك عند المقابر ورأى عليه الصلاة والسلام رجلاً يعيب بليته في الصلاة فقال لو خشع قلبه خشعت جوارحه والعيب عمل

في الدر أول قضاء الفوائت (قوله وتعماد استحباً بابتراك غيره) أي السنة وظاهر إطلاقه فيها ولو بعد الوقت دفعا للكراهة (قوله أدت مع الكراهة الخ) وجه الاستدلال انه أطلق الكراهة فم الحرمية والتنزيهية (قوله تأويله النهي عن الاعادة الخ) أو النهي عن المماثلة في القراءة أو عن تكرارها في الجماعة وهذا من تنه كلام صاحب التجنيس لا من كلام المؤلف (قوله لا تحديداً) فهي تزيد عن هذا العدد والمراد بالكراهة ما يعم الحرمية والتنزيهية (قوله أما يحشى أحدكم الخ) بدل من الوعيد أو خبر لمبتدأ محذوف (قوله أو يجعل الخ) يحتمل أنه شك من الراوي أو رواه أخرى (قوله وكجاورة اليدين الاذنين الخ) أي من غير عذر ولا بان كانت لا تطاوعه يدها الا هكذا فلا كراهة (قوله وجعلهما تحت المنكبين) انما قال ذلك ولم يقل حدو المنكبين لانه قد علم أن هذا ورد من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله لانه ينافي الخشوع الخ) الخشوع حضور القلب وتسكين الجوارح والمحافظة على الأركان فهو متنافي (قوله فكان مكروهاً) أي تحريماً أفاده السيد وغيره (قوله والرفث في الصيام) الظاهر أن المراد بذكر الجماعة محضرة النساء لا الجماعة لانه مفسد (قوله والضحك عند المقابر) ورد أنه من الموبقات لان الحيل للانعاط (قوله والعيب الخ) قال بدر الدين الكردي العيب ما لا غرض فيه شرعاً والسفه ما لا غرض فيه أصلاً وفي الجوهرية العيب ما لا لذة فيه وما فيه لذة فهو اللاب في عبارة الصحاح تشديد الترادف بين العيب واللب (قوله فعل ما ليس من أفعال الصلاة) قال في النهاية والعناية وفق القدير انما يكره العيب في الصلاة اذا لم تدع الحاجة اليه فان دعت فلا بأس به كسات العرق عن وجهه أو التراب عند الايداء (قوله وقلب الحصى) بالتصريح جمع حصاة الحجارة الصغار (قوله الا للسجود) أي لا يمكن من السجود التمام أما اذا لم يمكنه أصل السجود فيجب بكافي النهر (قوله قال جابر الخ) وقال ابو ذر سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألت عن مسح الحصى فقال واحدة أودع وقال الكردي في ذلك سمعنا وهو سأل ابو ذر خير البشر عن تسوية الخرف فقال يا أبا ذر مرة والافذر كافي السراج وغاية البيان في ما يروى يا أبا ذر مرة والافذر من الرواية بالمعنى (قوله ولان تمسك عنها الخ) هذا يدل على أن الترك أولى وصرح به في البدائع والنهاية قال في البحر لانه كان يمكنه التسوية قبل التبرع فكان مقصراً في تركه اه (قوله سود الخدق) كناية عن العظم وغلاء القيم (فروع) كره مسح جبهته من نحو تراب كعبته أو عرق في خلاها الا الحاجة تدعو الى ذلك فان دعت اليه الحاجة بان ضره أو شغله عن الخشوع فلا كراهة وأما بعد السلام فلا يكره لما روى ابن السني في كتابه عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى صلاته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال أشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم أذهب عني الهم والحزن قال الحق ابن أمير حاج حاصل هذه المسئلة أربعة وجوه أحدها أن مسح جبهته من العرق أو التراب بعد السلام فذلك مستحب لانه خرج من الصلاة وفيه ازالة الأذى عن نفسه الثاني أن مسح بعد الفراغ من أعمال الصلاة قبل السلام قال في البدائع لا بأس به بالاجماع لانه لو قطع الصلاة

لا فائدة فيه ولا حكمة تقتضيه والمراد بالعيب هنا فعل ما ليس من أفعال الصلاة لانه ينافيها (وقلب الحصى الا للسجود مرة) قال جابر بن عبد الله سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مسح الحصى فقال واحدة ولأن تمسك منها خير لك من مائة ناقة سود الخدق

في هذه الحالة لا يكره فلا تن لا يكره ادخال فعل قبل اولى الثالث ان يسمح بعد ما رفع رأسه من
السجدة الأخيرة قبل أن يقعد قدر الشاهد فقال السرخسي لا بأس به وقال الحلواني فيه
اختلاف ألفاظ الكتب ففي بعضها أكره ذلك وفي بعضها لا أكره ذلك وكل دليل من السنة
الرابع أن يسمح في خلال الصلاة اه وظاهر الرواية كافي التحفة أنه يكره وهو الصحيح (قوله
لا تفرق الخ) هذا يشهد التحريم وأما في المجتبى منتظر الصلاة والمائى اليها عن فيها وأما
خارج الصلاة ففي القهستاني وتكره خارج الصلاة عند كثيرين اه وعلاه في المجتبى كافي
البحر بانهم من الشيطان لكن قال لما لم يكن فيها خارجا فهي لم تكن تحريمية اه وعلى في
البرهان الكراهية بانه نوع من العيب وقال صلى الله عليه وسلم الضاحك في الصلاة والمفت
والمتفرق أصابعه سواء يعنى في الاثم كذا في مجمع الروايات وانما كره لانه عـ ل قوم لو طفركه
التشبيههم قال صلى الله عليه وسلم اعلى الى أحب لنا أحب لنفسى لا تفرق أصابعك وأنت
تصلى كذا في المستصفي (قوله وتشبيكها) ولو حال السعى الى الصلاة لما روى أحمد وأبو داود
وعنه هما من قوم اذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين
يديه فانه في صلاة واذا كان منتظرا لها بالاولى والذي يظهر أنها أيضا تحريمية للنهي المذكور
كافي البحر وأما اذا انصرف من الصلاة فلا بأس به ~~وهو~~ كمة النهي عن التشبيك أنه من
الشيطان كافي الحديث وأنه يجلب النوم وهو من مظان الحدث وأن صورة التشبيك تشبه
صورة الاختلاف كناية عليه في حديث ابن عمر فكره ذلك لما هو في حكم الصلاة حتى لا يقع في
المنهى عنه (قوله وهو أن يضع يده على خاصرته) وهي ما بين عظم رأس الورك واسفل الاضلاع
أفاده في القاموس وفي المصباح الاختصار والتخصر في الصلاة وضع اليد على الخصر وهو وسط
الإنسان وهو المستدق فوق الوركين اه وقيل هو أن يتكسى على عصا في الصلاة ونهى
المختصرة بكسر الميم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لابن أبيس وقد أعطاه عصا فتخصر بها فان
المختصرين في الجنة كافي التبيين ولا شك في كراهة الاتكاء في الفرض لغير ضرورة كما
صرحوا به لافي النذل مطلقا على الاصح كافي المجتبى وقيل هو أن لا يتم حدود الصلاة فان لازم
منه ترك واجب كره تحريمها وان أدخل بسنة كره تنزيها وقيل ان يختصر القراءة فان أدخل بواجب
كره تحريمها والافلا قال في النور وهذه التاويلات بأس في اللفظ ما يمنع واحد منها الآن
الانساب هو الاول اه (قوله وهو أشهر وأصح تأويلاتها) وبه قال الجمهور من أهل اللغة
والحديث والفقهاء (قوله لما فيه الخ) أي قال كراهة لها سبب يقتضي كراهة التنزيه
وسبب يقتضي كراهة التحريم قال في البحر والذي يظهر أنها تحريمية للنهي المذكور كذا في
الشرح (قوله والاتفات بعنقه لا بعينه) الاتفات ثلاثة أنواع مكروه وهو ما ذكره مصباح
وهو أن ينظر بعينه عنقه وبسرة من غير أن يلوى عنقه ومبطل وهو أن يقول صدره عن
القبلة اذا وقف قدر أداء ركن مستديرا كما يجنبه في البحر وهذا اذا كان من غير عذر أمابه فلا
لتصر يحتمل بانه لوطن انه أحدث فاستدبر القبلة ثم علم انه لم يحدث ولم يخرج من المسجد لا تبطل
وفي الشرح والاولى ترك النوع الثاني لانه ينافي الادب لغير حاجة وانما ظاهر أن فعله صلى الله
عليه وسلم اياه كان لحاجة فقد أحوال المقتدين مع ما فيه من بيان الجواز والافه وصلى الله

(وفرقه الاصابع) ولو
مرة وهو غمزها أو مدّها
في أصوت لقوله صلى
الله عليه وسلم لا تفرق
أصابعك وأنت في الصلاة
(وتشبيكها) لقول ابن عمر
فيه تلك صلاة المغضوب
عليهم (والتخصر) لانه
نهى عنه في الصلاة وهو
أن يضع يده على خاصرته
وهو أشهر وأصح تأويلاتها
لما فيه من ترك سنة أخذ
اليدين والتشبيه بالجبايرة
(والاتفات بعنقه) لا بعينه

قوله ورغبة في نسخة ورغبة واحدة الا ان مقتضى صريح القاموس والاصحاح ان يقال رعن بالخربك لا رغبة
فليحترق الله عنهما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ٢٢٩ عن التفات الرجل في الصلاة

فقال هو اختلاس يختل به
الشیطان من صلاة العبد
رواه البخاري وقوله صلى
الله عليه وسلم لا يزال الله
مقبلا على العبد وهو في
صلاته ما لم يلتفت فان
التفت انصرف عنه ويكره
أن يرى بزاقه الا أن يضطر
فيأخذه بثوبه أو يلقه
تحت رجله اليسرى اذا
صلى خارج المسجد لما
في البخاري أنه عليه الصلاة
والسلام قال اذا قام
أحدكم الى الصلاة فلا يمشي
أمامه قائما يناجي الله تعالى
مادام في مصلاه ولا عن يمينه
فان عن يمينه ملكين
وايسق عن يساره أو تحت
قدمه اليسرى وفي الصحيحين
البزاق في المسجد خطيئة
وكفارتها دفنها (و) كره
(الاقعاء) وهو أن يضع
اليدين على الأرض وينصب
ركبته لقول أبي هريرة
رضي الله عنه نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن
تقريع الديك واقعاء
كأقعاء الديك والتفات
كالتفات الثعلب (واقترأش
ذراعيه) لقول عائشة
رضي الله تعالى عنها كان

عليه وسلم كان ينظر من خلفه كما ينظر من أمامه كما في الصحيحين (قوله عن التفات الرجل في
الصلاة) ومثله المرأة والخنثى في هذا الحكم (قوله هو اختلاس) أي اختطاف بسرعة والمراد
والله أعلم أن الشيطان يتغلغل حتى يأخذ بعضاً من صلاته فينتصر ثواب ذلك المأخوذ ولما كان
ذلك على سبيل الغزاة والغزاة مع عدم إمكان الأخذ ورغبة المأخوذ منه في غير ذلك أطلق عليه
الاختلاس (قوله مقبلا على العبد) أي بمنزلة وجهه واحسانه (قوله انصرف عنه) أي
منع عنه ذلك الاحسان (قوله ويكره أن يرى بزاقه) البزاق كغراب ماء الفم اذا خرج منه
ومادام فيه فهو ريق فتسمينه بزاقا باعتبار المآل ويقال بالصاد والسين المهماتين (قوله اذا
قام أحدكم الى الصلاة) فظاهره أنه يكره حال القيام اليه قبل الدخول فيها الحائضين (قوله
قائما يناجي الله) أي يتحدث معه ويتكلم بكلامه وهذا على سبيل التيسير لأن شأن المناجي
أن يواجه من يناجيه فلا يتأبط بعنقه بالادب لاسيما اذا كان عظيم فيمثل المصلي حاله في حال
صلاته بحال من يناجي عظيمهما واجهاله فلا يأتي بما فيه سوء الادب (قوله فان عن يمينه
ملكين) الحديث المتفق عليه ملكا بالافراد واستشكل بأن في اليسار أيضا ملكا وأوجب بأنه
ورد في حديث أبي امامة فإنه يشوم بين يدي الله تعالى وملك عن يمينه وقرينه عن يساره أي
قليل المصلي اذا تقلع عن يساره يقع على قرينه وهو الشيطان ولا يصيب الملك منه شيء كما في
العين في علي البخاري وفي شرح المشكاة عن الحافظ ابن حجر واستثنى بعضهم من المسجد
النبوي مستقبلا القبلة فان بصافه عن يمينه أولى لأنه صلى الله عليه وسلم عن يساره اه قال وهو
وجه وجهه كالأول كان على يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فان الظاهر حينئذ أنه عن
اليمين أولى اه قلت لاسيما اذا كان المصلي في الروضة (قوله وفي الصحيحين الخ) أورد أنه يدل
على جواز البزاق في المسجد لأنه لو كان معصية لم يكفر بالدفن وحده بل بالتوبة أجيب بان
التوبة عن كل ذنب لما كانت معلومة الوجوب سكت عنها فيكون معنى قوله صلى الله عليه
وسلم وكفارتها دفنها أي مع التوبة بدليل تسميتها خطيئة قاله ابن امير حاج (قوله وكره الاقعاء)
كراهة تحريم (قوله وينصب ركبته) ويضعهما الى صدره ويضع يديه على الأرض وقال
المكرخي هو أن ينصب قدميه ويقعد على عقبه واضع يديه على الأرض اه قال الزيلعي
والأول أصح لأنه أشبهه باقعاء الكلب يعني أن كون الأول هو المراد في الحديث أصح لأن
ما قاله المكرخي غير مكره بل يكره ذلك أيضا كما في الفتح والمضمرات وأقعد الحامي أن الاقعاء
خارج الصلاة مكره أيضا على التفسير الأول (قوله عن تقريع الديك) قال في غاية البيان
المراد به تخفيف الركوع والسجود كالتقاط الديك الحبة بمنقاره اه (قوله واقترأش ذراعيه)
وهو بسطهما على الأرض حالة السجود الا لامرأة كما في سكب الانهر (قوله عن عقبه
الشیطان) العقبه بضم العين وسكون القاف وبفتح العين وسكون القاف أقاده الشرح
(قوله وتشمير كفيه عنهما) أي عن ذراعيه سواء كان الى المرفقين أو الى الأضراس كما في البحر
اصدق كف الثوب على الكل ولو شمروهما قبل الصلاة ثم دخل فيها اختلف في الكراهة كذا في

النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عن عقبه الشيطان وأن يفتش الرجل ذراعيه اقترأش السبع رواه البخاري وعقبه الشيطان
الاقعاء (وتشمير كفيه عنهما) لا يمس عنهما

لما فيه من الجفاء المنافي للخشوع ٢٣٠ (وصلاته في السراويل) أوفى ازار (مع قدرته على لبس القميص) لما فيه من التهاون

والتسكيل وقلة الادب
والمستحب للرجل أن يصلي
في ثلاثة أبواب ازار وقبض
وعمامة وللمرأة في قبض
وخمار ومقنعة (ورد السلام
بالإشارة) لأنه سلام معني
وفي الذخيرة لا بأس للمصلي
أن يجيب التكلم برأسه
وردا الأثر عن عائشة رضي
الله عنها ولا بأس بان يكلم
الرجل المصلي فتادته
الملائكة وهو قائم يصلي
في المحراب الآية (والترجيع
بلا عذر) ترك سنة القعود
وليس بمكروه خارجها لأن
جل قعود النبي صلى الله
عليه وسلم كان التربع وكذا
عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وهو ادخل الساقين في
التخذيذ فصارت أربعة
(وعقب شعره) وهو شدة
على القفا والرأس لأنه صلى
الله عليه وسلم من رجل يصلي
وهو مقبوض الشعر فقال
دع شعرك يسجد معك
(و) يكره (الاعتبار وهو
شد الرأس بالتدليل) أو
تكوير عمامته على رأسه
(وترك وسطها مكشوفاً)
وقيل أن يتقب بعمامته
فيغطي أنفه لنهي النبي
صلى الله عليه وسلم عن
الاعتبار في الصلاة (وكف
ثوبه) أي رفعه بين يديه أو

النهر (قوله لما فيه من الجفاء) عبر بعضهم بقوله لما فيه من التكبر المنافي لموضوع الصلاة
(قوله وصلاته في السراويل أوفى ازار) قال في الفتح والصلاة متوشحاً لا تكرر وفي ثوب
واحد ليس على عاتقه بعضه تكره الاضروية العدم والازار يذكروا ويؤنث يقال هو ازار وهي
ازار وتزرون من مثله (قوله لما فيه من التهاون) هذا يفيد كراهة التحريم (قوله
ومقنعة) هي بكسر الميم وسكون القاف وفتح النون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك
والقبايع أوسع منه لأنه يعطف من تحت الحنك ويربط على القفا والظهار أكبر منه لأنه يغطي
به الرأس وترسل أطرافه على الظهر والصدر (قوله لا بأس للمصلي أن يجيب) قال الحلو أني
لا بأس أن يتكلم مع المصلي وأن يجيب هو برأسه أو يديه ولو سلم على المصلي يرد في نفسه عنده
وبعد الصلاة عند محمد ولا يرد مطلقاً عند أبي يوسف اهـ وذكر الخطابي والطحاوي أن النبي صلى
الله عليه وسلم رد على ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بعد فراغه من الصلاة كذا في الشرح عن
مجمع الروايات وهو يؤيد قول محمد (قوله فتادته الملائكة) أي لقوله تعالى فتادته الخ وفيه أنه
يمكن أن يقال إن الكلام في الصلاة كان جائزاً في شربهم كما كان جائزاً في صدر الإسلام
فحيث جاز نفس الكلام فالمناداة له من غيره أولى فالأولى الاقتصار على الدليل الأول (قوله
بلا عذر) أما بالعدول فلا كراهة لأن العذر يبيح ترك الواجب فأولى السنة (قوله ترك سنة
القعود) هذا يفيد أنه مكروه تنزيهاً فأفاده الشرح (قوله وهو ادخل الساقين في التخذيذ)
الأولى تحت التخذيذ كما ترشد إليه عبارته في الشرح (قوله وهو شدة على القفا والرأس)
بخط أو صغ قال السدي في شرحه وفيه اشعار بان ضفر الشعر مع إرساله لا يمنع وبه صرح ابن
المرزاهني ثم الكراهة إذا فعله قبل الصلاة وصلى به على تلك الهيئة مطلقاً سواء نعمده للصلاة أم لا
وأما لو فعل شيئاً من ذلك وهو في الصلاة تفسد صلاته لأنه عمل كثير بالاجماع كما في الحلبي (قوله
أو تكوير عمامته على رأسه) أي لف العمامة حول الرأس وابداء الهامة كما في الظهيرية
فقوله وترك وسطها مكشوفاً راجع إلى تفسير الشرح أيضاً والمراد أنه مكشوف عن العمامة
لامكشوف أصلاً لأنه فعل ما لا يفعل (قوله لنهي النبي صلى الله عليه وسلم) هذا يفيد كراهة
التحريم (قوله وقيل أن يجمع ثوبه الخ) لأنه منيع أهل الكتاب كذا قاله العتابي وفي الخلاصة
أنه لا يكره قال الحلبي وهو المختار (قوله لما فيه من التجبر) قال في منية المصلي ويكره كل
ما كان من أخلاق الجبابرة اهـ وقيل لا بأس برفعه عن التراب والاصح الاطلاق لأنه إذا كان
تتريب الوجه في السجود مندوباً فإظهار ذلك بالثوب (قوله وأن لا كف شعراً) أي أجمعه
(قوله ويكره سده) أي سد المصلي ثوبه وهو في اللغة الارخاء والارسال وفي الشرع الارسال
بدون لبس معتاد وهذا إذا كان بغير عذر أما بالعذر كبرد وحوشديد فلا يكره (قوله وهو أن
يجعل الثوب على رأسه وكتفيه) المراد بالثوب هنا الطيلسان كما في شرح الوقاية (قوله
أو كتفيه الخ) هذا في القبايع ونحوه والمختار عدم الكراهة كما في الخلاصة لكن ما في الخلاصة
تعبه البرهان الحلبي بأنه لم يوافق على هذا أحد سوى البرازي والصحيح الذي عليه قاضي خان
والجمهور أنه يكره لأنه إذا لم يدخل يديه في كفيه صدق عليه اسم السدل لأنه ارخاء للثوب بدون

من خلفه إذا أراد السجود وقيل أن يجمع ثوبه ويشده في وسطه لما فيه من التهاون المنافي للخشوع لقوله صلى الله
عليه وسلم لم أمرت أن أجد على سبعة أعظم وأن لا كف شعراً ولا ثوباً يتق عليه (و) يكره (سده) تكبير أوتها وثوب العذر
لبس

لا يكره وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكتفيه أو كتفيه فقط ويرسل جوابه من غير أن يضمها القول أبي هريرة رضي الله عنه
أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل وأن يغطي الرجل فاه فيكره التلم وتقطيع الأنف والفم في الصلاة لأنه يشبه
فعل الجحوس حال عبادتهم النيران ولا كراهة في السدل خارج الصلاة على الصحيح (و) يكره (الاندراج فيه) أي الثوب
(بحيث لا) يدع منفذا (يخرج يديه) منه وهي الاشتمال الصماء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان لا أحدكم ثوبان
فليصل فيهما فان لم يكن له الثوب فليترزبه ولا يشتمل اشتمال اليهود ٢٣١ (و) يكره (جعل الثوب تحت إبطه

الأيمن وطرح جانبه على
عائقه الأيسر) أو عكسه
لأن ستر المنكبين مستحب
في الصلاة فيكره
تركة ترزبها بفرض ضرورة
(والقراءة في غير حالة
القيام) كتمام القراءة
حالة الركوع ويكره أن
يأتي بالأذى كالمنشروعة
في الانتقالات بعد تمام
الانتقال لأن فيه خللين
تركة في موضعه وتخصه به
في غيره (و) يكره (اطالة
الركعة الأولى في) كل شفيع
من (التطوع) إلا أن يكون
مرويا عن النبي صلى الله
عليه وسلم أو مأثورا عن
صحابي كقراءة سبع وقل
يا أيها الكافرون وقل هو
الله أحد في الوتر فإنه من
حيث القراءة ملحق بالنوافل
وقال الإمام أبو اليسر
لا يكره لأن النوافل أمرها
أسهل من الفرض (و) يكره
(تطويل) الركعة (الثانية
على) الركعة (الأولى)
بشـ ثلاث آيات فـ

ليس معتادا (قوله فيكره التلم) التمام ما كان على الفم من النقاب والقيام ما كان على أرنبة
الأنف وفي الزبلي التلم تقطيع الأنف والفم في الصلاة وفي البحر عن فتح القدير أن السدل
يصدق على أن يكون المندبل مرسلا من كتفيه كما يعتاده كثير فينبغي أن يكتفه منه بدل
أن يضعه عند الصلاة ولا فرق بين أن يكون الثوب محفوظا عن الوقوع أو لا وهو مثل المندبل
فيما يظهر المسمى بالشال الذي يوضع على الكاف لكنه قد يقال أنه ليس معتادا لأن ولا كبر
في جعله على الكتف (قوله ولا كراهة في السدل الخ) قال ابن أمير حاج في السدل هذا كله عند
عدم العذر وعدم التكبر فان كان العذر من غير كبر فلا كراهة مطلقا وان كان مع العذر
متكبرا أو للتكبر فقط كرم مطلقا اهـ (قوله بعد تمام الانتقال) كأن يكبر للركوع مثلا بعد
الانتهاء إلى حد الركوع أو يقول مع الله من عدم بعد تمام القيام والسنة أن يكون ابتداء
الركعة عند ابتداء الانتقال وانتهائها عند انتهائها وان خالف ترك السنة قال في الأشباه كل
ذكر فات محل لا يؤق به في غيره (قوله ويكره اطالة الركعة الأولى الخ) هذا عندهما واختار
محمد التطويل (قوله في كل شفيع من التطوع) أما في الفرض فإنه مسنون إجماعا في صلاة
الفجر وكذا في غير الفجر عند محمد كذا في من لا مسكين وفي النهر عن المهرج وعليه الفتوى
(قوله فإنه من حيث القراءة ملحق بالنوافل) جواب عما يقال إن الوتر فرض على (قوله
وقال الإمام أبو اليسر) وكذا قال المحبوبي وقد علمت أنه قول محمد (قوله بثـ ثلاث آيات) إنما
قديم لأنه لا كراهة فيما دونها ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر بالمعوذتين والثانية
أطول من الأولى بآية وكراهة الطالة بالثلاث فأكثر في غير ما وردت به السنة تنزيهية كذا
في السيد (قوله لأنه ابتداء صلاة نفل) أفاد أن اطالة ثلثة الفرض مكروهة (قوله فيما لم يرد
فيه تخصيص من التوسعة) أما ما ورد فيه نص فلا يكره كما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
في أولى الجمعة والعديد بالاعلى وفي الثانية بالعاشية والثالثة زادت على الأولى بسبع آيات
وأجاب الزاهد بأن الزيادة تختلف بحسب السور فان كانت السورة قصارا فالثلاث آيات
زيادة كثيرة مكروهة وان كانت طوالا فالبسب آيات زيادة يسيرة غير مكروهة اهـ قال الحلبي
وهو حسن (قوله في ركعة واحدة) وكذا في الركعتين كما في النهر عن القنية وأما ما ورد
أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أولى المغرب إذا زلزلت وأعاده في الثانية فيجمل على بيان
الجواز والكرهية تنزيهية أفاده السيد (قوله وان نسي لا يترك) فرضه المؤلف هنا في
الركعة الواحدة وفي الشرح في الركعة الثانية بان أراد سورة غير ما قرأ أولا فقرأها بهن ما فانه

لا تطويل الثالثة لأنه ابتداء صلاة نفل (في جميع الأصوات) الفرض بالاتفاق والنفل على الأصح الحاقه بالفرض فيما لم
يرد فيه تخصيص من التوسعة (و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض) وكذا تكرارها في الركعتين إن حفظ
غيرها ولم يرد له فانه لم يحفظه وجب قراءتها الوجوب ضم السورة للقاء تحية وان نسي لا يترك لقوله صلى الله
عليه وسلم ان افقتت سورة فاقراها

على نحوها وتفيد بالفرض لانه لا يكره التكرار في النفل لان شأنه أوسع لانه صلى الله عليه وسلم قام الى الصبح بآية واحدة
يكزرها في سجده وجماعة من السلف كانوا يجمعون ليلتهم بآية العذاب أو الرحمة أو الرجاء أو الخوف (و) يكره (قراءة
سورة فوق التي قرأها) قال ابن مسعود ٢٣٢ رضى الله عنه من قرأ القرآن من كوسا فهو منكوس وما شرع الله لم يمسح الاطفال

الا يتيسر الطرفة فاقصر
السور واذا قرأ في الاولى
قل أعوذ برب الناس لا عن
قصد يكررها في الثانية
ولا كراهة فيه حذرا عن
كراهة القراءة من كوسا
ولو ختم القرآن في الاولى
يقرأ من البقرة في الثانية
لقوله صلى الله عليه وسلم
خير الناس الحلال المرتحل
يعني الخاتم المفتوح (و) يكره
(فصله بسورة بين سورتين
قرأهما في ركعتين) لما فيه
من شبهة التفضيل والهجر
وقال بعضهم لا يكره اذا
كانت السورة طويلة كما
لو كان بينهما سورتان
قصيرتان ويكره الانتقال
لاية من سورتها ولو فصل
بآيات والجمع بين سورتين
بينهما سور أو سورة وفي
الخلاصة لا يكره هذا في
النفل (و) يكره (شم طيب)
قصد الا انه ليس من قصد
الصلاة (و) يكره (ترويضه)
أي جلب الروح بفتح الراء
نسيم الريح (بشوبه أو
مروحة) بكسر الميم وفتح
الواو (مرة أو مرتين) لانه
ينافي للشروع وان كان

لا يترك الحديث (قوله على نحوها) أي قصد ما أي قصدك اياها ولا تغيرها (قوله ويكره
قراءة سورة) وكذا الآية مطلقا سواء كان في ركعتين أو ركعة واستثنى في الاشياء
النافلة فلا يكره فيها ذلك وأقره عليه الغزي والحموي ونقله عن أبي اليسر وحزم به في البحر
والدرر وغيرهما قال بعض الفضلاء وفيه تأمل لان النكس اذا كره خارج الصلاة كما يشهد له
قوله وما شرع الله لم يمسح الاطفال الخ لكون الترتيب من واجبات التلاوة ففي النافلة أولى وكون
باب النفل واسعا لا يستلزم العموم بل في بعض الاحكام اه (قوله لا عن قصد) أما اذا قرأها
عن قصد فيكره ولكن يقرؤها في الثانية أيضا ولا يقرأ من فوقها قال الزاوي لان التكرار
أهون من القراءة من كوسا كما في تنوير البصائر (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) أي نقلنا
بأنه يتبدى القرآن ويختتم ويتبدى أيضا مرة أخرى ويختتم يحصل تلك الفضيلة (قوله وقال
بعضهم لا يكره اذا كانت السورة طويلة) لانها بمنزلة سورتين قصيرتين بجر (قوله كما لو كان
بينهما سورتان قصيرتان) هو الاصح كذا في الدرر المنيفة (قوله والجمع بين سورتين الخ) أي
في ركعة واحدة لما فيه من شبهة التفضيل والهجر (قوله لا يكره هذا في النفل) يعني القراءة
مشكوكا وسوا والفصل والجمع كما هو مفاد عبارة الخلاصة حيث قال بعد ما ذكر المسائل الثلاث
وهذا كله في القرائن أضاف النوافل لا يكره اه وفيها لو كبر لار كوع ثم بدله أن يزيد في القراءة
لا بأس به ما لم يركع اه (قوله ويكره شم طيب) كأن يدلك موضع سجوده بطيب أو يضع ذراعيه
طيبة عند أذنيه في موضع السجود ليستشقه أما اذا أمسكه بيده وشمه فالظاهر الفساد لان من
رأه يجزم انه في غير الصلاة وأفاد بعض شراح المنية أنهم لا تفسد بذلك أي اذا لم يكن يعمل كثير
(قوله قصدا) أما لو دخلت الرائحة أذنه بغير قصد فلا كذا في الشرح (قوله بكسر الميم وفتح
الواو) وأما بفتح الميم فهو المفاضة والجمع المراءى وجمع الأول مرأوح كذا نقل عن المصنف
(قوله أو مرتين) هذا بناء منه على أن العمل الكثير ثلاث حركات والقليل دون ذلك وقد علمت
المعتمد والذي في الذخيرة أنهم اتفقت بالروحة وان لم يتكرر بخلاف الكتم ونقله رضى الدين في
المحيط عن المتقي ونصه تروح بطرف كنه لا تفسد ولو تروح بالروحة قالوا تفسد لان الناظر
اليه يتيقن انه ليس في الصلاة اه فقد بنى الفرع على ما هو الصحيح في تعريف العمل الكثير وفي
الهندية عن التمار خاتمة يكره أن يذب بيده الذباب أو البعوض الا عند الحاجة بعمل قليل اه
(قوله عن القبلة) انظر هل المراد عن جهتها فلا يكره الا اذا وجهه الى المشارق أو المغرب
أو المراد العين فيكره التحويل اليسير خوفا من الخلاف (قوله ما استطاع) انما قال صلى الله
عليه وسلم ذلك لان من الاعضاء ما لا يمكن توجيهه أصلا كالظهر وأعلى الشخص وأسفله (قوله
لما فيه الخ) يفيد أن الكراهة تنزيهية كما أن قوله بعد ذلك اتركه السنة يفيد ذلك (قوله حال
القيام) الحقيقي أو الحكمي كالعود كذا في مجمع الانهر (قوله وبوضع ظهره عنه) هذا

علاقله لا (و) يكره (تحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم قلب وجهه من أعضائه انما
الى القبلة ما استطاع (و) في (غيره) أي السجود لما فيه من ازا التماعن الموضع المستنون (و) يكره (ترك وضع اليدين على الركبتين
في الركوع) وترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدة وفي حال الشهد وترك وضع اليدين على اليسار حال القيام اتركه السنة
(و) يكره (النشأوب) لانه من النكاسل والامتلاء فان غلبه فليكظم ما استطاع ولو باخذ شفته بسننه وبوضع ظهره عليه أو كنه

انما يفعل ان لم يمكن منه بأخذ الشفة بالسن حتى لو غطى فيه يده ممتد كما من أخذه شفته كرهه
عن الخلاصة لأن التغطية مكروهة الأضرورة أفاده السيد قال في البحر وضع اليد ثابت في
مسلم والكم قياس عليه كذا في الشرح (قوله في القيام ويساره في غيره) كذا في البحر
وذكره العلامة الأثير يرى وقرره وولده عبد الله قال بعض الخذاق وينبغي أن يهتد هذا القصد
لأن العين عينها الشارع لما شرف واليسار لما خبت والشيطان خبيث فمدفع باليسار كما في
البحر أهر النقيصة الآن في تغطية النعم باليسار حالة القيام تكثير عمل فيجذب اه وعليه
في غيره يغطي باليسار لعدم العلة المذكورة وفي الدرر عطاء على المكروهات والتشاؤب ولو
خارجها ذكره مسكين لأنه من الشيطان والانبيا محفوظون منه اه (قوله ان الله يحب
الطعاس) أي يثيب عليه لما يعقبه من الحمد والدعاء (قوله ويكره التشاؤب) أي لا يثيب عليه
ويحتمل أن يكون المعنى أنه يعاقب عليه باعتياد رسيه فانه اختياري كالامتلاء (قوله فانما
ذلكم من الشياطين هذا يقيد النهي عنه فهو مكروه شرعا (قوله وفي رواية فليست الخ)
بوخذ من مجموع الحديثين التحيير بين رده ووضع اليد في فيه ووزعه المشايخ على الحالتين
السابقتين (قوله فان الشيطان يدخل فيه) لا مانع من دخوله على حقيقة فان الشيطان يجري
من الانسان مجرى الدم والمراد أنه يوسوس اليه (قوله المصلحة) كما اذا غمضه الرؤية
ما يمنع خشوعه نهر أو كمال خشوعه درأ وقد قطع النظر عن الاغيار والتوجه الى جانب المال
الغيار جمع الانهر وهذا يغني عن قوله فيما يأتي وبرؤية الخ (قوله فلا يغمض عينيه) ظاهره
التحريم قال في البحر وينبغي أن تكون الكراهة تنزيهية اذا كان لغير ضرورة ولا مصلحة اه
(قوله لانه يفوت النظر للمحل المندوب) اختلف تعليل المشايخ الكراهة فعمل بعضهم هذا
الحديث وفي سنده ضعف كما في البحر وعلمه صاحب البدائع بهذا التعليل وعلمه الزياهي بأنه
ينافي الخشوع وفيه نوع عيب وعمل كما في الحاشي بأنه صنيع أهل الكتاب وربما يشهد هذا
التحريم (قوله وطرف الخ) من عطف اخصص (قوله ويفرق الخاطر) أي يشتت القلب فهو
من اطلاق الحال على المحل أو أن نفس ما يحظر به مما يتعلق بالحق تعالى يتفرق فيكون على
حقيقته (قوله ما بال أقوام الخ) قال العلماء في هذا الحديث وعيد شديد لنافعه وقد ينمى
التحريم وقام الاجماع على كراهة ذلك في الصلاة لما فاته الخشوع المطلوب وأما خارج الصلاة
فخوزه الجمهور لان السماع قبل الدعاء كما أن الكعبة قبل الصلاة أفاده العلامة نوح (قوله
والتمطى) أي التمدد وهو مديد به وابداء صدره والمامة بخاطر أن يبدل يانه عيننا (قوله من
التكاسل) فظاهره أنه مكروه تنزيها (قوله المذاق للصلاة) أما المطلوب فيها فهو منها كتحريك
الاصابع اعدا التبسيع في صلاته (قوله كسفت شعرة) أو شعرتين كذا في الشرح (قوله كالشي
في صلاته) أي صلاة الخوف ظاهره أنه مكروه وهو مطلوب ويحتمل أن الضمير يرجع الى المصلي
لا بقصد صلاة الخوف ولا شك في كراهته وأفاده في الشرح أن الرمي مرة فيها مباح كالشي فيها
فقال لانه لما أبغى المشي فكذا الرمي لا احتياجه اليها اه والموجب اه ذان الملل قصد
الاختصار (قوله ومنه أخذ قل) أي التعرض لها عند عدم الايذاء (قوله لا يكره الاخذ)
لان تركها يذهب الخشوع ويشغل القلب بالالم وتحمل الاساءة والكراهة المروية عن الامام

وأبي يوسف على أخذها قصدا من غير عذر كما في الحلبي وإذا أخذها بعد التمرض بالأيام فما
أن يقتلها أو يدفنها والدفن أولى كما أشار إليه المصنف بقوله ويحترز الخ وهذا في غير المسجد أما
فيه فلا بأس بالقتل بعمل قليل ولا بطرحها فيه بطريق الدفن أو غيره مطلقا سواء كان في الصلاة
أم لا الحديث إذا وجد أحدكم القملة في ثيابه فليصرتها ولا يطرحها في المسجد إلا إذا غاب على
ظنه أنه ينظر بها بعد الفراغ من الصلاة فيخرجها (قوله ولا يجوز عندنا القاء قشرها
في المسجد) انتهى عن تقديره ولو بظاهر قوله السيد (قوله لما روي بنا) من أنه صلى الله عليه وسلم
نهي عن أن يغطي الرجل فاه ~~كذا في الشرح~~ (قوله لا يذوب) احتراز به عما يذوب كالسكر
يكون في فيه إذا ابتلع ذوبه فأنه قد يذوب ولو بدون مضغ ذكره السيد (قوله السنونة) أما إذا منع
أصل القراءة أو لزم منه تغيير بما يفسد فسدت وإن منع الواجب كره تحريما (قوله ويكره
السجود على كور عمامته) الظاهر أن الكراهة تنزيهية لما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من
السجود على كور العمامة تعليم للجواز فلم تكن تحريمية كذا في الشرح ويكره لو فعله لدفع
التراب عن وجهه للتكبر وعن عمامته لانهمة كما في سكب الأنهر (قوله ويكره السجود على
صورة ذي روح) الأولى ذكر هذا عند ذكر الصورة فيما يأتي أو يقدّم ما يأتي هنا لجمع الكلام
المتناسب وفي الأنهر أشدها كراهة أن تكون أمام المصلي ثم فوق رأسه بمجذاته ثم خلفه اه فان
قلت كون الصلاة امتناع الملائكة من دخول البيت يقتضي ثبوت الكراهة أيضا إذا كان
التمثال تحت رجله أو في محل جلوسه وقد نصوا على أنه لا كراهة في ذلك وكذا يثبت ثبوتها
حديث جبريل أنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة أجنبي عنه بأنه وجد ما يخصه وهو ما في صحيح
ابن حبان استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف
ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاور فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها وأقطعها وساؤها واجعلها
بساطا انتهى ونوقش بأن هذا يقتضي عدم كراهة الصلاة على بساط فيه تماثيل وإن كانت
في موضع سجوده الآن يقال إن فيه صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وفيه
تعظيم لها أن سجود عليها واختلافها فيما إذا كانت الصورة على دراهم أو دنانير هل تمنع دخول
الملائكة فذهب القاضي عياض إلى عدم المنع والاحاديث مخصصة وذهب النووي إلى المنع
للعوم ثم المراد ملائكة الرحمة لا الحفظ فانه لم يبقارقونه الا عند الجماع والخلاء وفي شرح
المشكاة لا على نية الا عن الخطابي وابن المالك أنها لا تدخل بيتا فيه كلب أو صورة مما يحرم
اقتناؤه من الكلاب والصور وأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية ومن الصور
التي تمنع في البساط والوسادة وغيره ما فلا يمنع دخول الملائكة بيته وهذا لا ينافي تحريم
التصوير اه (قوله ويكره الاقتصار الخ) وكذا عكسه عند الامام ومنعه صاحبان الا اذا
كان بالجهة عذرا أفاده السيد (قوله تحريما) أي كراهة تحريم وفيه قوله اترك واجب
ضم الأنف (قوله لشغله حق العامة) ولشغل البال عن المشغوع فيشغل بالخلق عن الحق
وعنه هذا شرط بعضهم أن يكون في العمران لا في البرية أفاده شارح المشكاة (قوله وفي
الحمام) مأخوذ من الحميم وهو الماء الحار وكذا المغتسل واختلف في العلة فقول لان كلا
منهما محل إزالة النجاسات ومصب الفضلات فعلى هذا الوغسل موضع في الحمام لا يكره ومشي

ولا يجوز عندنا القاء قشرها
في المسجد (وتغطية أنفه
وقه) لما روي بنا (و) يكره
(وضع ثي) لا يذوب (في فيه)
وهو (يمنع القراءة السنونة)
أو يشغل باله كذهب
(و) يكره (السجود على
كور عمامته) من غير
ضرورة حر أو برد أو خشونة
أرض والكور دور من
أدوارها بفتح الكاف إذا
كان على الجهة لانه حائل
لا يمنع السجود أما إذا كان
على الرأس وسجد عليه ولم
تصب جهته الأرض
لا تصح صلاته وكثير من
العوام يفعل (و) يكره
السجود (على صورة) ذي
روح لانه يشبه بعبادتها
(و) يكره (الاقتصار
على الجهة) في السجود
(بلاء عذر بالأنف) اترك
واجب ضم الأنف تحريما
(و) تكره (الصلاة في
الطريق) لشغله حق العامة
ومنعه من المرور (و) في
(الحمام وفي المخرج) أي
الكثيف

عليه قاضيان وبه جزم الكمال في زاد القدير وقيل العلة كونه مأوى الشياطين فقد روى أن
ابليس لما هبط إلى الأرض قال يا رب اجعل لي بيتا قال الحمام قال اجعل لي مقعدا قال الاسواق
قال اجعل لي قرنا قال الشعراء قال اجعل لي كتابا قال الوشم ويتفرع على هـ هذا أن الصلاة
تكره داخل الحمام سواء غسل ذلك الموضع أم لا (قوله وفي المقبرة) بتشليب الباء لانه تشبيه
باليهود والنصارى قال صلى الله عليه وسلم لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور
أنبيائهم مساجد وسواء كانت فوقه أو خلفه أو تحت ما هو واقف عليه ويسـ تتنى مقابر الانبياء
عليهم الصلاة والسلام فلا تكره الصلاة فيها مطلقا منبوشة أو لا بعد أن لا يكون القبر في جهة
القبلة لانهم احياء في قبورهم ألا ترى ان مرقد اسمعيل عليه السلام في الحجر تحت الميزاب وأن
بين الحجر الاسود وزهرم قبر سبعين نبيا ثم ان ذلك المسجد أفضل مكان يتجرى للصلاة بخلاف
مقابر غيرهم أفاده في شرح المشكاة وفي زاد القدير وتكره الصلاة في المقبرة الا أن يكون فيها
موضع اعتد للصلاة لا نجاسة فيه ولا قدر فيه هـ قال الحلبي لان الكراهة معللة بالتشبيه وهو
منتف حينئذ وفي القهستاني عن جنائز المضررات لا تكره الصلاة الى جهة القبر الا اذا كان بين
يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصرة عليه هـ (قوله وأمثالها) هي ما ذكر في الحديث
(قوله في المزبلة) بفتح الميم والباء وضمها الغتان وهي موضع الزبل أي السرقين قال شارح
المشكاة ومثله سائر النجاسات هـ (قوله والمجزرة) لانها تحمل الدماء والارواح وقيل لعله
الكراهة خوف ملوq الضرر به من تنور الذبائح وهي بفتح الزاي وضمها وكسرهما
وقال شارح المشكاة الرواية الصحيحة والنسخ الصحيحة كسر الزاي وهو الذي اقتصر عليه
الجوهري يعني وان جاز غيره أيضا (قوله وقارعة الطريق) أي الطريق القارعة أي المقروعة
بالنعال فاسم القاءـ ليعني اسم المفعول (قوله ومعاطن الابل) المراد هنا مباركها مطلقا
والعلة كونها من الشياطين وقال يحيى بن آدم جاء النهي من قبل أن الابل يخاف وثوبها فتعطب
من تلاقيه ومعنى كونها من الشياطين أن خصاها من خصال الشياطين وفي حديث آخر فانها
خلقت من الشياطين وأوله ابن حبان بأنها خلقت معها والمعاطن في اللغة مواضع الابل التي
تترك فيها اذا شربت الشربة الاولى ثم يلاؤها الخوض ثانيا فتعود من عطشها الى الخوض
فتشرب الشربة الثانية ولا يكون الا في أيام الحر فاذا برد الزمان فلا عطن للابل وسئل صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة في مرايض الغنم فقال صلوا فيها فانها خلقت بركة والنهي عن الصلاة
في معاطن الابل للتنزيه كما أن الاصرى في مرايض الغنم للإباحة وصرابض البقر ملحقة
بمرايض الغنم فلا تكره الصلاة فيها وتعامه في الهني على النصارى واذا لم تكن الابل في
معاطنها فقال ابن مالك تكره الصلاة فيها أيضا لان هذه المراضع محال النجاسة فان صلى بغير
السجادة بطلت الا أن يكون المكان طاهرا أو مع السجادة تكره للرائحة الكريهة هـ وقال
شارح المشكاة في قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في مرايض الغنم أي فوق السجادة اذا
كانت ضرورة أو أن أصحاب الغنم كانوا يتطفون المرايض فأبيحت الصلاة فيها لذلك هـ قال
وتكره الصلاة في سائر محال الشياطين ومنها الوادي الذي نام فيه صلى الله عليه وسلم عن
صلاة الصبح ومنها كل محل حل به غضب كارض غود وبابل وديار قوم لوط اه قلت وبهـ هذا يعلم

(و) تكره الصلاة في
المقبرة) وأمثالها لأن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى أن يصلى في سبعة
مواطن في المزبلة والمجزرة
والمقبرة وقارعة الطريق
وفي الحمام ومعاطن الابل
وفوق ظهر بيت الله

ولا يصلي في الحمام الاضرورة خوف فوت الوقت لا طلاق الحديث ولا بأس بالصلاة في موضع خلع الثياب وجاوس الحمام
(و) تكمركه في (أرض الغير بلا رضاه) وإذا ابتلى بالصلاة في أرض الغير وليست ضرورة أو الطريق إن كانت لمسلم صلى فيها وإن
كانت لكافر صلى في الطريق (و) إذاؤها ٢٣٦ (قريباً من نجاسة) لأن ما قرب من الشيء حكمه وقد أمرنا بتجنب النجاسات

وكانها (و) إذا أفعالاً واحدة
(الاضحين) البول والغائط
(أو الريح) ولو حدث فيها
أقوله صلى الله عليه وسلم
لا يصلح لأحد يؤمن بالله
واليوم الآخر أن يصلي وهو
حائض حتى يتخفف (ومع
نجاسة غير مائة) تقدم
بأنها سواء كانت بثوبه أو
بدنه أو مكانه خروجاً من
الخلاف (إذا خاف فوت
الوقت أو) فوت (الجماعة)
فيئذ يصلي بذلك الحال
لأن إخراج الصلاة عن
وقتها حرام والجماعة مؤكدة
أو واجبة (والأ) أي وإن
لم يخف الفوت (ندب قطعها)
وقضية قوله عليه الصلاة
والسلام لا يصلح وجوب
القطع إلا كمال (و) تكمركه
(الصلاة في ثياب البذلة)
يكسر الباء وسكون الدال
المجسمة ثوب لا يصان عن
الذئب من قبل ما لا يذهب
به إلى الكبرياء ورأى عمر
رضي الله تعالى عنه رجلاً
فعل ذلك فقال رأيت لو كنت
أرسلت إلى بعض الناس
أكنت تخر في ثيابك هذه
فقال لا فقال عمر رضي الله

كراهة الصلاة في البيع والكاثر لما فيها من القائل فتكون ماوى الشياطين كما أفاده العمري
في شرح البخاري في بحث المساجد من كتاب الصلاة (قوله ولا يصلي في الحمام الاضرورة الخ)
عبارة البرهان الحلبي الأولى أن لا يصلي في الحمام الخ (قوله ولا بأس بالصلاة الخ) لأنه لا نجاسة
فيه كذا في قاضيخان ولأنه ليس من الحمام ما من الاشتقاق أفاده بعض المذاق (قوله
وتكمركه في أرض الغير بلا رضاه) بأن كانت لأذى مطلقاً لأنه يأبى ذلك أو أسلم وهي ضرورة
أو مكروية ولم يكن بينهما صداقة ولا مودة أو كان صاحبها يئى الخلق ولو كان في بيت إنسان
الاحسن أن يستأذنه والأفلا بأس كافي القبح وفي مختارات الفتاوى الصلاة في أرض مفضوعة
جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين العباد يعاقب كافي الفتاوى الهندية (قوله صلى
فيها) لأن الظاهر أنه يرضى به لأنه يئى أجزاً من غير اكتساب منه ولا إذن في الطريق لأنه حق
المسلم والكافر كذا في الشرح (قوله صلى في الطريق) لأنه لا يرضى بها كذا في البرهان
والطريق ليست للكافر على الخصوص كذا في الشرح * (فروع) * تكمركه الصلاة في الثوب
المغصوب وإن لم يجد غيره أهدم جواز الانتفاع بملك الغير قبل الإذن أو أداء الضمان وتكمركه في
الثوب الحرير إذا لم يجد غيره إذ كل من ماله حق الله تعالى والصلاة في الثوب الحرير أخف
منها عريانا ولا تكمركه على الحرير (قوله ومما أفعالاً واحدة الاضحين) علة الكراهة المعقولة
ما يحصل من تشويش البال وشغل الخاطر لاجل قضاء الحاجة المخل بالشروع وقالت الظاهرية
أنه لا تصح أخذاً بظاهر الحديث (قوله ولو حدث فيها الخ) وجبته ذفيرة قطع ويتخفف ويستأنف
(قوله وهو حائض) من الحائض وهو حبس البول كما ذكره العلامة فوح والمراد ما هو أهم من
البول والغائط والريح لا اتحاد العلة (قوله تقدم بيانها) وهو ما دون ربح الثوب في الخفة
وقدر الدرهم في المغلظة (قوله خروجاً من الخلاف) هذا إنما يظهر علة للقطع لا الكراهة (قوله
إذا خاف فوت الوقت) ظاهراً أنها تنفي الكراهة عند ذلك والذي يفيد كلام غيره الكراهة
وارتكابها حتمية من ارتكاب أخف الضررين والذي في الزيلعي ينبغي أن يقطعها إذا كان
في الوقت سنة أما إذا ضاق بحيث تفوته الصلاة إذا تخفف وتوضأ فإنه يصلي به هذه الحال لأن
الادامع الكراهة أولى من القضاء اهـ بالمعنى وسكى أبو سعيد أنه يتخفف ويترضاً وإن خرج
الوقت لأن المقصود من الصلاة الخشوع فلا يفوته (قوله أو فوت الجماعة) قال في الخلاصة
إن كان بحال تفوته الجماعة فإن كان بحال يجد جماعة أخرى فإنه يقطع الصلاة ويصل وإن كان
لا يجد أو خاف خروج الوقت يضي على صلاته اهـ (قوله وتكمركه الصلاة في ثياب البذلة)
الظاهر أن الكراهة للتنزيه كافي البهرو في القهستاني أن الكراهة لا تفعل في هذه الأشياء أي
إيقاع الصلاة فيها إلا الصلاة في الجلابي أنها تكمركه بسبب هذه الأفعال اهـ (قوله تكاسلاً) وإن
فعله استخفافاً كفر فعوذ بالله الحفيظ أفاده الشرح (قوله ويستحب له ذلك) به علم رد قول من

تعالى عنه الله أحق أن تنزله (و) تكمركه وهو (مكتشف الرأس) تكاسلاً ترك الوضوء (لأنه نازل وانصرف) قال
وقال في التبيين ويستحب له ذلك قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخوف
أو من أعمال الجوارح كالمكون أو هو عبارة عن المجموع قال الرازي الثالث أولى
٣ قوله فلا يفوته يوجد هنا في بعض النسخ زيادة ونصها وقد ظهر أن الاستئمان يرجع إلى المستئمن قبله اهـ

وعن علي رضي الله عنه الخشوع في القلب وعن جماعة من السلف الخشوع في الصلاة المكون فيها وقال البغوي الخشوع قريب من الخضوع إلا أن الخضوع في البدن والخشوع في البدن والبصر والصوت (و) تكبره (بحضرة طعام جميل) طبعه (اليه) أقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع الأسفان ٢٢٧ رواه مسلم ومافي أبي داود لا تؤخر الصلاة

لطعام ولا غيره محمول على تأخيرها عن وقتها الصريح قوله صلى الله عليه وسلم إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ منه رواه الشيخان وأما امر بتقدمه فلا يذهب الخشوع باشتغال فكرهه (و) تكبره بحضرة كل (ما يشغل البال) كزينة (و) بحضرة ما (يجعل بالخشوع) كاهو وواهب ولذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاتيان للصلاة سعيًا بالهرولة ولم يكن ذلك مرادًا بالامر بالسعي للجمعة بل الذهاب بالسكينة والوقار (و) كذا يكره (عد الآي) جمع آية وهي الجملة المقدرة من القرآن وتطابق بمعنى العلامه (و) عد (التسبيح) وقوله (بالمد) قبل ذكر اهة عد الآي والتسبيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لهما بأن يكون قبض الاصابع ولا يكره الغمز بالانامل في موضعها ولا الاحصاء بالقلب اتفاقا كعدد تسبيحه في صلاة

قال انه عند قصد ذلك خلاف الاولى (قوله وعن علي الخ) مما يؤيد الاول كما أن قوله وعن جماعة وقول البغوي يؤيد الثاني (قوله وتكره بحضرة طعام) أي مباح أما إذا كان للغير ولم يأذن له لا تكبره أقول الظاهر أن عليه أن يتباعد عنه (قوله يجعل طبعه اليه) أما إذا كان لا يجعل اليه فلا كراهة والحكم في قطعها عند ذلك كالحكم إذا صلى حاملا نجاسة قليلة (قوله لا صلاة بحضرة طعام) أي لا صلاة كاملة بحضرة الطعام الذي يريد المصلي أكله كذا في الشرح (قوله محمول على تأخيرها عن وقتها) كذا حله الكمال وحله غيره على ما إذا كان لا يشتهي (قوله إذا وضع عشاء أحدكم) وفي لفظ إذا قدم العشاء فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تجعلوا عن عشاءكم (قوله ولذا) أي كراهة الصلاة مع ما يشغل البال ويخل بالخشوع (قوله بالهرولة) الباء للتصوير (قوله ولم يكن ذلك) أي السعي بالهرولة (قوله مراد بالامر) أي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله (قوله بل الذهاب الخ) أي بل المراد بالسعي الذهاب بالسكينة والوقار (قوله وكذا يكره عد الآي) أي سواء اضطر اليه أو لا وسواء كانت الصلاة فرضا أو نفلا على ما نقله الفقيه أبو جعفر (قوله بأن يكون قبض الاصابع) تصوير للعد المكره وانما قيد بالآي والتسبيح للإشارة إلى أن عد غير ما ذكر يكره اتفاقا كما في العناية يعني ولو بالاحصاء بالقلب كما هو المتبادر لانه يشغل عن المقصود (قوله ولا الاحصاء بالقلب) لا يقال القلب أشرف فينبذ عن الشغل بالعد لا بالتدبر شغله عند شغل الاصابع ضروري فهو منقول على كل حال فشغله فقط أولى من شغله مع الاصابع ولقائل أن يقول أن شغله عند شغل الاصابع أقل منه وحده فيكون أكثر شغله لفهم المعاني والتفرغ للمناجاة فيكون أولى كما في شرح الجمع ومن ثمة قال نحر الاسلام يعمل بقولهما في المضطر كما في سكب الانهر (قوله وهي معلومة) روى أصحاب السنن عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للعباس بن عبد المطلب يا عم ما ألا أمتحك عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر ذنبك أوله وآخره حديثه وقدمه خطؤه وعنده صغيره وكبيره سره وعلايته أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فإذا فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم تركعت فتقولها وأنت راكع عشر ثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشر ثم تهوي ساجدا فتقولها عشر ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشر ثم تسجد فتقولها عشر ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشر أفذلك خمس وسبعون في كل ركعة تفعل ذلك في أربع ركعات إن استطعت أن تصليها في كل يوم مرة فافعل فإن لم تفعل ففي كل شهر مرة فإن لم تفعل ففي كل سنة مرة فإن لم تفعل ففي عرفة مرة قال المذنب وقد أخرج حديث صلاة التسبيح الترمذي وابن ماجه من حديث أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي هذا حديث غريب من حديث أبي رافع وفي شرح المشكاة قال ابن حجر اختلف في تعميم هذا الحديث

التسبيح وهي معلومة وبالله ان مفسد اتفاقا ولا يكره خارج الصلاة في الصحيح (و) يكره (قيام الامام) بجملته (أي لم يكره)

الحال على القوم واذا ضاق
المكان فلا كراهة (أو)
قيام الامام (على مكان)
يقدر ذراع على المقعد
وروي عن أبي يوسف قامة
الرجل الوسط واختاره
شمس الأئمة الحلواني (أو)
على (الأرض وحده) قيد
للمسئلين فتنفى الكراهة
بقيام واحد معه للنهي
عنهما به ورد الأثر (و) بكرة
(القيام خلف صف فيه
فرجة) للأمر بسد فرجات
الشيطان ولقوله صلى الله
عليه وسلم من سد فرجة من
الصف ~~كتب~~ له عشر
حسنات وصحى عنه عشر
سيئات ورفع له عشر درجات
(وليس نوب فيه نصا وير)
ذو روح لانه يشبه حامل
الصنم (و) بكرة (ان يكون
فوق رأسه أو خلفه أو بين
يديه أو بجذائه صورة)
حيوان لانه يشبه عبادتها
وأشدها كراهة أمامه ثم
فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم
خلفه (الأن تكون صغيرة)
بحيث لا يبعد وللقائم إلا
بتأمل كالتى على الدينار
لأنها لا تعبد عادة ولو صلى
ومعه دراهم عليها تمثيل
ملك لأبصاره لان هذا
يسخر عن البصر (أو)
تكون كبيرة

فصححه ابن خزيمة والحاكم وحسنه جماعة اه وقال هذا حديث حسن وقد أساء ابن الجوزي
بذكره في الموضوعات اه وقال عبد الله بن المبارك صلاة التيسيع مرغوب فيها يستحب
أن يعتادها كل حين ولا يتغافل عنها ويدأى الركوع بسبحان ربى العظام ثلاثا وفي السجود
بسبحان ربى الا على ثلاثا ثم يسبح التسبيحات المذكورة وقيل له ان سهافى هذه الصلاة هل
يسبح في سجدتي السهو وعشر اشرا قال لا نعمهى ثلثمائة تسبيحة اه (قوله لأقامه خارجة)
محتز قوله بجملة (قوله لاشتهاء الحال على القوم) فان اتقى الاشتباه انتفت الكراهة وهذا
التعامل بجماعة منهم الفقيه أبو جعفر الهندي واني وذهب الاكثر الى ان الالة التشبه بأهل
الكتاب لانهم يخصصون امامهم مكان وحده والتشبه بهم مكره وبحث فيه الكمال بأن امتياز
الامام مطلوب وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ويكون من اتفاق الملتزمين في بعض الاحكام
على أن أهل الكتاب انما يخصصون الامام بمكان مرتفع (قوله بقدر ذراع) اعتبارا بالسنن
وقيل ما يقع به الامتياز كذا في الشرح (قوله به ورد الأثر) أى بالنهي ورد الأثر فالنهي عن
ارتفاع الامام ورد في حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن
يقوم الامام فوق شئ والناس خلفه يعنى أسفل منه كذا في الشرح ولم يذكر النهي في الثانية
وظاهره أنه ورد أثر به وعمله في الشرح بأن في المسئلة الثانية ازدرأ بالامام فذكره على ظاهر
الرواية وروى الطحاوى عدمها الانتفاء التسمية قال في الثانية وعلمه عامة المشايخ فرغ
يكره للانسان ان يخص نفسه به كان في المسجد يصلى فيه لانه ان فعل ذلك نصير الصلاة في ذلك
المكان طبعاً والعبادة متى صارت كذلك كان سبيلها الترك ولهذا كره صوم الأبدن نقله السيد
عن الجوى (قوله فيه فرجة) أى سعة والافهى كالمقدم وهذا اذا قصد الاقتداء أما اذا قصد
الانفراد فالحكم بالعكس والاولى في زماننا عدم الجذب والقيام وحده وفي الخلاصة ان صلى
خلف الصف منفردا مختاراً من غير ضرورة يجوز وتكره ولو كبر خلف الصف وأراد أن يلحق
بالصف يكره وفي الفتح عن الدراية لوقام واحد بجانب الامام وخلفه صف يكره اجماعاً والافضل
أن يقوم في الصف الاخير اذا خاف ايذاء أحد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكان الوقوف
فيه اختلاف اه وفي الشرح اذا تكامل الصف الاول لا ينبغي أن يتراحم عليه ثمانية من
الايذاء (قوله فيه نصا وير ذو روح) قيد به لان الصورة تكون لذى الروح وغيره والكراهة
ثابتة ولو كانت منقوشة أو منسوجة وما كان معمولاً من خشب أو ذهب أو فضة على
صورة انسان فهو صنم وان كان من حجر فهو وثن (قوله لانه يشبه حامل الصنم) هذه الالة تنفخ
كراهته ولو في غير الصلاة ونقله في النهر عن الخلاصة (قوله أو بجذائه) أى عن يمينه أو يساره
(قوله كالتى على الدينار) ومثلها الصورة المنقوشة في خاتم غير مستبينة أفاده في المحيط وقد روي
أن خاتم أبي هريرة كان عليه ذبا بيمان وخاتم دانيال كان عليه أسد ولبوة وبينهما صهي لسان
وذلك أن يجتمع صر قيسل له يولد مولود يكون هلا كالتى عليه فجعل يقتل من يولد فلما ولد
أم دانيال دانيال ألقته في غيضة أى أجفر جاء أن يسلم فقبض الله له أسدا يحفظه ولبوة ترضعه
فنفقشه على خاتمه ليكون عبراً أى عنه ليمتد كرمه الله عليه ووجد ذلك الخاتم في عهد عمر
رضي الله عنه فدفعه عمر الى أبي موسى الأشعري كذا في الشرح والتقييم بدغير المستبين بقيد

(مقطوعة الرأس) لانها لا تعبد بالرأس (أو) تكون (لفي ردى روح) كالشجر لانها لا تعبد واذا رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها (و) يكره (أن يكون بين يديه) أى المصلى (تنورا أو كانون فيه حجر) لانه يشبه الجحوش في حال عبادتهم لها الا تمنع وقت ديل وسراج في الصحيح لانه لا يتسببه التعبد (أو) يكون بين يديه (قوم نيام) يخشى خروج ما يضجك أو ينجل أو يؤذى أو يقابل وجهه أو الاقلا كراهة لان عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل كلها وأنا معتصة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوتر أبغطني فأوتر (و) يكره (مسح الجبهة من تراب لا يضرة في خلال الصلاة) لانه نوع من حيث وإذا ضربه لأصبعه في الصلاة وبعد الفراغ وكذا مسح العرق (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة لانها معتنة وجوبا وكذا المسنون المعين وهذا بحيث (لا يقرأ غيرها) لانه فيه من هجر الباقي ٢٣٩ (الايسر عليه أو تبركا بقرآن)

النبي صلى الله عليه وسلم) فلا يكره ويستحب اقتداؤه بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم كالسجدة وهل أتى بفجر الجمعة أحيانا وقد ذكرنا في الاصل سجدة من السور التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم مسندة وهذه أصواتها فما جاء في الصحيح كان يقرأ في الصبح بيس كان يقرأ في الصبح بالواقعة وتقرأ من السور قرأ في الصبح بسورة الروم كان في سفر فصلى الفداة فقرأ فيها قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس صلى بهم الفجر بأقصر سورتين من القرآن وأوجز فلما قضى الصلاة قال له ما إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة ما صلى مثلهما قط قال اما سمعت بكاء الصبي

ان المستبين في الخاتم تذكره الصلاة معه كذا في المنع (قوله مقطوعة الرأس) لاتزول الكراهة بوضع نحو خيط بين الرأس والجبهة لانه مثل المطوق من الطيور كذا في الشرح ومثل القطع طله به نحو مغرة أو فمته أو غسله ونحو الوجه كبحو الرأس بخلاف قطع اليدين والرجلين فان الكراهة لاتزول بذلك لان الانسان قد تقطع أطرافه وهو حي كافي الفتح وأفاده هذا التعديل أن قطع الرأس ليس بقيد بل المراد جعلها على حالة لا تعيش معها مطلقا (قوله أو تكون لفي ردى روح) لما روى أن رجلا جاء الى ابن عباس فقال له اني أصور الصورة فأفتني فيها فقال له ادن مني فدنا منه ثم قال له ادن مني فدنا حتى وضع يده عليه وقال له أنبتك بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة مصورها نفسا فيعذب به في جهنم قال ابن عباس فان كنت فاعلا فاصنع الشجر وما لا نفس له (قوله يجوز له محوها) قال السيد وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا أجر له لان عمله معصية ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليا عنها اه (قوله لا شمع الخ) في فتاوى اللجنة الاولى ترك ذلك قال الحلبي وكأنه لما فيه من الجزئية وفي النهر عن البحر ينبغي أن الشمع لو كان الى جانبه كما يفعل في المساجد الى رمضان لا كراهة اتفاقا (قوله أو يكون بين يديه قوم نيام) الظاهر أن الشخص الواحد عند وجود ما ذكر كذلك وبحتر (قوله فأوتر) بضم الهمزة وضميره الى عائشة (قوله ويكره تعيين سورة) قد الطحاوي الكراهة بما اذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز بغيرها أما اذا لم يعتقد ذلك فلا كراهة أفاده في الشرح (قوله وكذا المسنون المعين) كقراءة سور الوتر (قوله أحيانا) يفيد كراهة المداومة (قوله مسندة) أى مذكور فيها السند (قوله وهذه) أى المذكورات هنا أصواتها أى متونها من غير ذكر سند (قوله كان يقرأ في الصبح بيس) ظاهرا أنه في الركعتين جميعا وكذا يقال في نظائره (قوله بأقصر سورتين من القرآن) هما المعوذتان كما تقدم فالمراد بالأقصر الأقصر مما كان يقرأ في تلك الصلاة لا الأقصر مطلقا فانه سورة العصر والكوثر (قوله قرأ في الصبح) أى في الركعتين كاتيها ويحتمل أنه أعادها في الثانية (قوله حتى جاء ذكر هرون وموسى) أو ذكر عيسى فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم سعة فركم (قوله لا يقرأ في الصبح)

خاني في صف النساء أردت أن أترغ له أتمه قرأ في الصبح اذا زلزلت صلى الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنین حتى جاء ذكر هرون وموسى فركم كان يقرأ في الفجر والقرآن المجيد قال لا يقرأ في الصبح بدون عشر بن آية ولا يقرأ في العشاء بدون عشر آيات وما جاء في صلاة الظهر والعصر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والليل اذا يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك كان يقرأ في الصبح بيسم ربك الاعلى وفي الظهر بأطول من ذلك كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق ونحوها من السور كان يصلي بينا الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات من الظهر

صحيح فظننا أنه قرأ تغزبل السجدة كان يقرأ في الظهر والعصر سبع اسم ربك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية صلى بهم الهاجرة
فرفع صوته وقرأ والشعر وضاعوا الليل اذا يغشى فقال له أبي بن كعب يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة بشئ فقال لا ولكن
أردت أن أؤثركم وعلمنا في المغرب صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في المغرب بالاعراف كان يقرأ في المغرب سورة الانفال
كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا وصعدوا عن سبيل الله آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم في المغرب فقرأ في الركعة
الأولى بسم الله ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون قرأ في المغرب بالتين والزيتون قرأ في المغرب حم الدخان صلى المغرب
فقرأ القارعة كان يقرأ في صلاة المغرب لله الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة بالله
الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين وما جاء في العشاء من هذا القريب وعن جبير بن مطعم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
في العشاء بالتين والزيتون عن أبي رافع ٢٤٠ قال صليت مع أبي هريرة العتمة فقرأ اذا السماء انشقت فوجدت في صلاة

سجدت خلف أبي القاسم
صلى الله عليه وسلم كان
النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ
في العشاء الآخرة بالسما
ذات البروج والسما
والطارق كان يأم
بالخفيف ويؤمن بالصافات
عن ابن عمر قال ما من
المفصل سورة صغيرة ولا
كبيرة الا سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يؤم بها
الناس في الصلاة المكتوبة
انتهى ما نقلناه عن الجلال
السيوطي وجه الله تعالى
ليقتدي به من يحافظ على
ما بلغه من السنة الشريفة
وقد علمت التفصيل في
القراءة من المفصل في
الاقوات عندنا والله تعالى
الموفق (و) يكره (ترك اتخاذ
سجدة في محل يظن المرور فيه

النهي للتنزيه لانه في مقابلة ترك السنة (قوله فسجد) أي للتلاوة (قوله الهاجرة) هي صلاة
الظهر (قوله والليل اذا يغشى) أي في الركعة الثانية (قوله أمرت في هذه الصلاة بشئ) أي
وهو الجهر (قوله أن أؤثركم) أي أقدر لكم مقدار القراءة فيها (قوله هذا القريب) وهو
سورة الجمعة والمنافقون (قوله كان يقرأ في العشاء بالتين) يحتمل أنه قسمها ويحتمل أنه كررها
(قوله العتمة) أي العشاء (قوله فمات له) أي متفقاً مع السبب (قوله في الصلاة
المكتوبة) يعي الصلوات الخمس (قوله عن الجلال السيوطي) ذكره في كتابه المسمى بالينبوع
(قوله ويكره ترك اتخاذ ستره) أي تنزيها كما أفاده في البدائع (قوله في محل يظن المرور فيه)
قال في التنوير شرحه ولو عدم المرور جاز تركها وفعالها أولى اهـ (قوله ولذا عقبناه) أي لما
ذكر من الحديث الآخر من كراهة تركها والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
(فصل في اتخاذ السترة) بالضم هي في الأصل ما يستقر به المطالع غلب على ما ينصب قدام
المصلي فهو ستان (قوله اذا ظن الخ) الأولى فعلها مطلقاً لان فيها كعب بصره عما وراءها
وجمع خاطره بربط الخيال بها كي لا يتشتت وقته منها (قوله يستحب له أن يغترز سترة)
واوجبه الامام أحمد اظنا هو الامر وما ورد عن عمر لعلم المصلي ما يتقصد من صلته ماصلي الا الى
شئ يستتر منه الناس وعن ابن مسعود انه لما طاح نصف صلاة المرأة المرور بين يديه وتصح السترة
المغسوبة عندنا وعندنا جد تبطل صلاته ومثله الصلاة في الثوب المغسوب عنده (قوله
لما روينا) من الحديث المذكور قبيل الفصل (قوله طول ذراع) في الاعتداد بالاعمال خلاف
ولا خلاف في الاكثر مثل كل ما تنصب كانه ان قائم او قاعد او دابة كما في القهستان والحلي
وجوز في القنية بظهر الرجل ومنع بوجهه وتردد في جهة به ومنع بالمرأة غير المحرم واختلف
في المحامول ولا يستتر بنائهم ومجنون وما يوبن في دبره وكافر كما في العمى على البخاري (قوله
وفسرت بانها ذراع) روى أصحاب السنن عن عطاء قال آخره الرجل ذراعاً فافترقه كذا في غابة

بين يدي المصلي) قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم فليصل الى سترة ولا يدع أحد ايحمر بين يديه وسواء كان
في العصر أو غيره احترازاً عن وقوع الممار في الاثم ولذا عقبناه ببيانها فقلنا (فصل في اتخاذ السترة ودفع الممار بين يدي المصلي)
اذا ظن (أي حريه الصلاة) (مرويه) أي الممار (يستحب له) أي حريه الصلاة (أن يغترز سترة) لما روينا وتولاه صلى الله عليه وسلم
ليستتر أحدكم ولو بسهم وأن (تكون طول ذراع فصاعداً) لانه سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سترة المصلي فقال مثل مؤخر
الرجل بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الحاء المجهة العود الذي في آخر الرجل يحاذي رأس الراكب على البعير وتشديد الحاء
خطاً وفسرت بانها ذراع فافترقه

(في غلط الاصبع) وذلك أدناه لأن مادونه ربما لا يظهر للناظر فلا يحصل المقصود منها (والسنة أن يقرب منها) لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى ستره فلا يدين منها إلا يقطع الشيطان عليه صلاته (ويجعلها على) جهة (أحد حاجبيه ولا يصعد إليها صعدا) لما روى عن المقداد رضي الله عنه أنه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عمود ولا شجرة إلا جعله على حاجبيه الأيمن أو الأيسر لا يصعد صعدا إلى لا يقابل به صعدا وبما سقيها ٢٤١ بل كان يميل عنه (وان لم يجد ما ينصبه)

منع جماعة من المتقدمين الخطأ وأجازوه المتأخرون لأن السنة أولى بالاتباع لما روى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان لم يكن معك عصا (فليخط خطا) فيظهر في الجملة إذا المقصود جمع الخطا بربط الخيال كي لا يتشرو ويحمله اما طولاً بعنزة الخشبية المقرورة امامه واما كما قالوا ايضا يحمله (بالعرض مثل الهلال) وإذا كانت الأرض صلبة يلقى مامعه طولاً كأنه غرز ثم سقط هكذا اختاره الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وقال هشام عجلت مع أبي يوسف وكان يعارض بين يديه السوط وسنة الامام سنة قلن خلفه لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالباطح إلى عنزة ركزت له ولم يكن للقوم سنة العنزة عصا ذات زج حديد في أسفلها (و) إذا اتخذها أولم يتخذ كان (المستحب ترك دفع المار) لأن معنى الصلاة على

البيان (قوله في غلط الاصبع) خلاف المذهب فلا حد له لما روى الحارث عن أبي هريرة مرفوعا يجزي من السترة قدم مؤخرة الرجل ولو بدقة شجرة كذا في البحر عن البدائع وفي القهس ثاني والبئر والنهر والحوض الصغير ليس بستر في الاصح والكبيرات منها كالطريق اه اي وهي لا تكون ستر لانها مظنة المرور وفي العيني على البخاري وفي غريب الروايات النهر الكبير ليس بستر كالطريق وكذا الحوض الكبير اه (قوله وذلك أدناه) اي أدنى ما يغرز (قوله والسنة أن يقرب منها) قال ابن امير حاج والسنة في ذلك ان لا يزيد ما بينها وبينه على ثلاثة أذرع اه والظاهر اعتبار هذا التقدير من قدمه (قوله لا يقطع) مجزوم في جواب شرط مقتدر تقديره فان يدين منها لا يقطع الشيطان عليه الصلاة ووجه القطع أنه اذا بعد منها يظن المار أنه لا ستر له فيمر داخلها فيدفعه وربما كان الدفع بعمل كثير فسد الصلاة (قوله ويجعلها على جهة أحد حاجبيه) والاعين افضل قهس ثاني (قوله منع جماعة من المتقدمين الخطأ) منهم صاحب الهداية (قوله وأجازوه المتأخرون) ووجه الكمال لو روى الاثر والحديث وان جعله في البدائع شاذاً وضعفه النووي فقد تعقب بتصحيح الامام احمد وابن حبان وغيرهما ولو سلم انه غير مفيد فلا ضرر فيه مع ما فيه من العمل الكثير بالحديث الذي يجوز العمل به في مثله كافي الشرح (قوله لما روى) الاولى ان يقول وهي ما روى الخ (قوله فيظهر الخ) الاولى ان يقول فيجب في الجملة (قوله بربط الخيال) اي خيال المصلي أي قوته الخيلة أي فيقل فكره بخلاف ما اذا عمدت فيتبسح البصر فيكثر الفسك (قوله بعنزة الخشبية المقرورة) فيصير شبه ظل السترة (قوله مثل الهلال) وقيل مدور شبه الهرباب كما في القهس ثاني وفي شرح المشكاة الملا على وقاس الأئمة على الخط المصلي كعبادة مفروشة وهو قياس اولي لأن المصلي أبلغ في دفع المار من الخط السابق اه (قوله يلقى مامعه) ظاهره ولو غير عصا كما يأتي (قوله هكذا اختاره الفقيه أبو جعفر) واختار في التجنيس انه لا يعتبر (قوله زج حديد) قال في الشرح والزج الحديد في أسفل الرمح اه فالإضافة للبيان وإذا قرئ بالتسرين فهو من الوصف الكاشف قال السيد وفي نهاية اللفظة العنزة مثل نصف رمح أو كبر سنن وفيها سنن مثل سنان الرمح قال والعاكز قريب منها اه (قوله ولذا رخص دفعه) أي لا يكون الأمر بالدر في الحديث لبيان الرخصة والقول محذوف أي ولذا اقات (قوله أو غيرهما) كاليد قهس ثاني (قوله كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم) لم يولد أم سلمة (وهما عميرة وزينب حيث كان يصلي في بيتهما فقام ولدهما عميرة لير بين يديه فأشار إليه ان قف فوق ثم قامت بينهما زينب لير بين يديه فأشار إليها ان قفت فابت وصرت فلما فرغ صلى الله عليه وسلم

السكون والأمر بالدر في الحديث لبيان الرخصة كالأمر بقتل الأسودين في الصلاة (و) إذا (رخص دفعه) أي المار (بالإشارة) بالرأس أو الأيمن أو غيرهما كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم يولد أم سلمة (أو) دفعه (بالتسبيح) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح (وكما الجمع بينهما) أي بين الإشارة والتسبيح لأن بأحدهما كفاية (ويدفعه) الرجل (برفع الصوت بالقراءة)

بالاشارة والتصديق بظاهر
اصابع) يدها (المنى على
صفحة كف اليسرى) لان
اهن التصديق (ولا ترفع
صوتها) بالقرامة والتسبيح
(لانه فتنة) فلا يطاب منهن
الدرجه (ولا يقاتل) المصلي
(المات) بين يديه (وما ورد
به) من قوله صلى الله عليه
وسلم اذا كان احدكم يصلي
فلا يدع احدا يمر بين يديه
ولا يدرك امانه تطامع فان
أبي فليقاتله انما هو شيطان
لانه (مؤول بانه كان)
جواز ما قلته في ابتداء
الاسلام (والعمل) الخافي
للملاة (مباح) فيها اذ ذاك
(وقد نسخ) بما قدمناه
(فصل فيما لا يكره للمصلي)
من الافعال (لا يكره له شدة
الوسط) لما فيه من صوت
العورة والتسمير للعبادة
حتى لو كان يصلي في قباء
غير مشدد ود الوسط فهو
مسي وفي غير القباء قبل
بكراته لانه صريح اهل
الكتاب (ولا) بكره (تقلد)
المصلي (بسيوف ومحوه اذالم
يشغل بحركته) وان شغل
كره في غير حالة قتال (ولا)
بكره (عدم ادخال يديه في
فرجيه وثقه على المختار)
لعدم شغل البال (ولا)
بكره (التوجه لمصنف
اوسيف

من صلاته نظرا اليها وقال ناقصات عقل ناقصات دين صواب يوسف صواب كرسف بغير
الكرام ريفاهن اللثام اه ذ كرفي كتاب المحجم لابن شاهين قالوا يا رسول الله من كرسف قال
رجل كان يعبد الله على ساحل البحر ثلاثين عاما ف كفر بالله العظيم بسبب امرأة عشقها
فتداركه سلف منه فتأب عليه كافي غاية البيان (قوله ولو يزيد على جهزه الاصل) المتبادر منه
ان الجهر للدفع انما يكون في الجهرية لا اليسرى وهو الذي في البحر ووجهه ان الجهر في صلاة
السر مكروه تحريرا ودره المار رخصة فلا يرتكب المكروه لاجلها وتعتبه المواقف في حاشية
الدر بان في الجهرية العلم بها حاصل اه أي فلا يحتاج لرفع الصوت والرخصة انما تظهر
في الممنوع لافي المشروع ويعلم مما هنارد صدر التعقب بأنه قد لا يتأق الدر الا بزيادة الجهر
في الجهرية (قوله بظهر أصابع الخ) عبارة الدر والمرأة نصف لا ييطان على بطن فيصديق
بالتصديق ييطان اليمنى على ظهر اليسرى وهو الايسر والاقل عملا ولعل عبارة المصنف مقبولة
عن هذا والاصل او التصديق بصفحة أصابع اليمنى على ظهر كف اليسرى (قوله لان اهن
التصديق) وقد يقال التصديق فهم ما عني واحد ولو سجدت وصفق لا تفسد وقد تر كالسنة در
(قوله والتسبيح) الواو عني أو هو كذلك في نسخ (قوله لانه فتنة) قد مر ان الفتنة انما
تكون بما فيه تطيط وتبين لامطاق الصوت (قوله ولا يقاتل المصلي الخ) الحاصل انه اذا قصد
المرور بين يديه ان كان قريبا منه يمكنه مدافعة بدون مشي اشار اليه أولا يرجع أو يسبح
فان لم يرجع دفعه مرة بلطف فان لم يرجع تركه ولا يقاتله وان كان بعيدا عنه ان شاء أشار اليه
وان شاء سجد فقط واذا صر يدين به مالا تؤثر فيه الاشارة كهرة دفعه بوجهه او اوصفه الى السجدة
كذا في العيني على البخاري وعزاه له الكية وقواعد لا تأباه وفيه أيضا ولا يجوز له المشي من
موضعه ايرده وانما يدافعه ويرده من موضعه لان مفسدة المشي أعظم من ضرره بين يديه وانما
أبج له قدر ما يناله من موقفه ولا ينتهي بذلك الى ما يفقد صلاته فان دفعه بما يجوز له فلات فلا اثم
عليه باتفاق العلماء وهل يجب دية او يكون هد واقبه مذهب ان العلماء والديعة عليه في ماله
كاملة وقيل هي على العاقلة اه وفي الدر عن الباقي أنه يجب الضمان على مقتضى كتبنا
وهو عند الشافعي اه (قوله انما هو شيطان) قال الخطابي معناه ان الشيطان هو الذي حله
على ذلك ويجوز ان يراد بالشيطان نفس المار لان الشيطان هو المارد الخبيث من الانس ومن
الجن (قوله مؤول بانه الخ) وأوله الامام محمد بن المدا فمة بعنف وأما جعلها على ظاهرها فغير
مأعله العامة (قوله بما قدمناه) من قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة لشغلا والله سبحانه
وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل فيما لا يكره للمصلي)

(قوله من الافعال) أي والا قوال كتمكرا او السورة في الركعتين من النفل (قوله في قباء
غير مشدد والوسط) القباء كل من خرج من امام كالقفطان وأول من لبسه نبي الله سليمان عليه
السلام والمراد انه جمع طرفيه عليه من غير شدة والات تكون العورة مكشوفة اذالم يلبس غيره
تحتة (قوله وفي غير القباء قبل بكراته) أشار بقيل الى ضعفه لما فيه من الحرج (قوله
ولا يكره عدم ادخال يديه في فرجيه) هو ما في الخلاصة وقد تقدم ما فيه (قوله وشقه)

معلق) لانهم لا يعبدان وقال تعالى وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم (اظهر قاعد يثبث) في المختار ادم التشبه
بعبادة الصور وصلى ابن عمر الى ظهر نافع (أوشع أو سراج على الصريح) لانه لا يشبهه عبادة الجحوش (و) لا يكره
(السجود على بساط فيه تصاوير) ذى روح (لم يسجد عليهم) ٢٤٢

قتل حية بجميع أنواعها
لذات الصلاة وأما بالنظر
لخشية الجن فليس من عن
الحية البيضاء التي غشي
مستوية لانها انقضت هذه
النبي الذي عاهد به الجن
أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا
يظهروا أنفسهم وناقض
العهد خائن فيخشى منه
أومن هو مثله من أهله
الضرر بقتله أو ضربه وقال
صلى الله عليه وسلم اقتلوا إذا
الطفينين والابتروا يا كم
والحية البيضاء فانهم من
الجن (و) لا يكره (قتل
حية وعقرب خاف) المصلي
(أذاهما) أي الحية
والعقرب (ولو) قتلها
(بضربتين وانحراف عن
القبلة في الاظهر) قيد
بخوف الاذى لانه مع الامن
يكره العمل الكثير وفي
السبعيات لا يبي الشرحه
الله تعالى سبعة أذراها
المصلي لا بأس بقتلها الحية
والعقرب والوزغة والزبور
والقراد والبرغوث والقمل
ويزاد البق والبعوض
والنمل المؤذي بالعض
ولكن التعرض عن أصابة

أى شق الفرجى كالعباء الجازي (قوله معلق) قيد اتفاق (قوله ولا يأخذوا الخ)
أى وإذا كان السيف بين يديه كان أمكن لأخذه إذا احتاج اليه فلا يوجب الكراهة
(قوله أظهر قاعد) أى أوقاف (قوله يثبث) أى سراج يثبث لا يخاف منه الغلط
وقيد بالظهر لانها الى الوجه مكرهه والكراهة على التمهيد وقيد بالتحدث ليفيد
عدم الكراهة حال عدمه بالاولى (قوله أوشع) قال ابن قتيبة في باب ما جاء فيه اغتان
استعمل الناس أضعفها ما اشبع بالسكون والوجه فتح الميم اه من الشرح (قوله لانه
لا يشبه عبادة الجحوش) لان الجحوش يعبدون الجمر لا النار الموقدة قاله السيد (قوله ولا يكره
السجود على بساط الخ) هذا ما في الجامع الصغير وصححه في البدائع وتاج الشريعة وأطلق
الكراهة في الاصل قال في التهر ولو حمل المطلق على المقيد لارتفع الخلاف ولم يلح ما المانع من
ذلك اه وتكره الكتابة على البسطة ونحوها ولو بالحروف المفرقة ولو حرفا واحدا أفاده
السيد (قوله وأما بالنظر لخشية الجن الخ) قال صدر الاسلام الصحيح من الجواب أن يحتمل
في قتل الحيات حتى لا يقتل جنبا فانهم يؤذونه أذى كثيرا بل إذا رأى حية وشك أنه جنى يقول
خل طريق المسلمين وحرقان مرتر كهفان واحد من اخوتي وهو أكبر شأما من قتل حية كبيرة
بسيف في دار ناقض به الجن حتى جعلوه زمنا لا تنرك رجلا قريبا من الشر ثم عالجناه
وداويناهم بارضاء الجن حتى تر كوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني اه وفي القهستاني عن
شرح التأويلات أنهم أضعف من الانس حتى لا يقدرون على أنلاف أحد من الانس وعلى
سلب أموالهم وفساد طعامهم وشرابهم اه وفيه تأمل (قوله أو من هو مثله) أى في
الحيانة كبنى آدم الذين اتصفوا بذلك وهذا يغنى عنه قوله وناقض العهد لانها في مقام الكلية
وقوله من أهله يعنى من أهل نقض العهد ويغنى عنه قوله مثله وقوله الضرر نائب فاعل يخشى
ويحتمل ان المراد المماثلة في الصورة (قوله بقتله أو ضربه) الباء متعلقة بقوله فيخشى وهي
الشيعة (قوله اقتلوا إذا الطفيتين والابتروا) قال في القاموس الطفية بالضم خصوص القمل وحية
٣ خبيثة لها على ظهرها طفتان أى خوصتان والابتروا مطوع الذنب وحية خبيثة اه (قوله
لانه مع الامن يكره العمل الكثير) أما إذا كان يعمل قليل كان وطئها ابنه له وهو في الصلاة
فلا كراهة ثم الكراهة عند الامن مع عدم الفساد رواية الحسن عن الامام وكذا قال
السرخسي انه لا تشدد بقتلها ما ولو يعمل كثيرا ولو بانحراف عن القبلة وصحح الحلبي الفساد
وهو ما عليه عامة شيوخ الجامع الصغير ورواية مبسوط شيخ الاسلام قال الكمال الحق الفساد
فيما يظهر لكن لا اثم بعبادته في الصلاة بغير ملصا (قوله والنمل المؤذى بالعض) أما ما لا يؤذى
فلا يباح قتله (قوله عن أصابة دم القمل) أى وشحوه (قوله وقد منا كراهة أخذ القملة)
محمول على عدم تعرضها بالاذى كما هو (قوله ولا بأس بصونه عن التراب) أى بدون رفع لما هو

دم القمل أولى لانه يحمل نجاسة تمنع عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى وقد منا كراهة أخذ القملة وقتلها في الصلاة
عند الامام وقال دفنها أحب من قتلها وقال أبو يوسف بكرهها (ولا بأس بنقض ثوبه) يعمل قليل (كى لا
يلصق بجسده في الركوع) تحاشا عن ظهور صورة الأعضاء ولا بأس بصونه عن التراب
بعض النسخ زيادة ونسها وهو بالغاء كما يدل عليه صنيع المحدث في القاموس اه
٣ قوله خبيثة يوجد هنا في

(ولا بأس بمسح جبهته من التراب أو الحشيش به - الفراغ من الصلاة) تنظيها عن صفة الملة والملوث (ولا بأس بمسحة) قبل
الفراغ من الصلاة إذا ضره أو شغله عن خشوع الصلاة مثل العرق (ولا بأس) بالنظر بعوق عينيه (بينة ويسرقة) من غير
تحويل الوجه) والاولى تركه ٢٤٤ غير حاجته لما فيه من ترك الادب بالنظر الى محل السجود وخشوعه كما تقدم

(ولا بأس بالصلاة على
الفرش والبسط واللبود)
إذا وجد حجم الأرض ولا
يوضع خرقة يسجد عليها
اتقاء الحار والبرد والخشونة
الضارة) والافضل الصلاة
على الأرض) بلا حائل (أو
على ما تنبت) كالخصير
والحشيش في المساجد
وهو اولى من البسط لقربه
من التواضع (ولا بأس
بتكرار السورة في
الركعتين من النفل) لان
باب النفل اوسع وقد ورد
انه صلى الله عليه وسلم قام
بآية واحدة يكررها في
سجدة واحدة وفقنا الله تعالى
لمثلجه وكرمه

• (فصل فيما يجب قطع
الصلاة وما يجزئها وغير ذلك)
من تأخير الصلاة وتركها
(يجب قطع الصلاة) ولو
فرضا (بإستغاثه) شخص
(ملهوف) لهم اصابه كما
لو تعاق به ظالم أو وقع في
ماء أو صال عليه حيوان
فاستغاث (بالمصلي) أو
بغيره وقد روي على الدفع عنه
ولا يجب قطع الصلاة (بنداء
أحد أبويه) من غير استغاثه

أن رفع الثوب عنه مكروه (قوله ولا بأس بمسح جبهته من التراب) يفيد كراهة التزيه لان
الملازمة تستغفره مادام عليها أفاده السيد وهذا ما يفيد الاثر ولا يمكن قول الشرح تنظيها
عن صفة الملة يفيد ان الاولى ازالته (قوله من غير تحويل الوجه) أما إذا حوله بان لوى
عنقه حتى أخرج وجهه - عن أن يكون الى جهة القبلة فانه مكروه وحكم فاضيان بفساد
الصلاة (قوله ولا يوضع خرقة يسجد عليها) وعن أبي حنيفة رحمه الله انه فعل ذلك فربه
رجل فقال يا شيخ لا تفعل مثل هذا فانه مكروه فقال له الامام من أين أنت فقال من خوارزم
فقال الله أكبر جاء التكبير من وراءه يعني من الصف الاخير أي على العكس يعني يعمل علم
الشريعة من هنا الى خوارزم لامن خوارزم الى هنا ثم قال له أي مسجد كم حشيش قال نعم قال
يجوز على الحشيش ولا يجوز على الخرقة كذا في التبيين والظاهر أن محل عدم الكراهة اذا لم
يتشف بها الاعضاء من الماء المستعمل والا كره نظر الى الرواية بنجاسته وان كانت غير معتدة
(قوله اتقاء الحراخ) ظاهره انه يكره وضعها غير ذلك (قوله لقربه من التواضع) وفيه خروج
عن خلاف الامام مالك فانه يقول بكراهة السجود على ما كان من نحو الصوف والظن
والمكان كذا في الشرح (قوله من النفل) أما في الفرض فيكره الامن عذر والله سبحانه
وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل فيما يجب قطع الصلاة وما يجزئها) لما فرغ من المفسدات المحرمة شرعا في
المفسدات الجائرة ووسط بينهم ما لم يكرهوا لانهم امرت بمسح متوسطة بين الفساد والصحة الكاملة
(قوله أو صال عليه حيوان) أي وثب عليه (قوله وقد روي على الدفع) والاحرم القطع لعدم
الفائدة قال بعض الفضلاء وظاهره وجوب القطع ولو خاف خروج الوقت أخذ من مسئلة
القبالة (قوله من غير استغاثه) فحكم الابوين حينئذ كغيرهما (قوله لان قطع الصلاة
لا يجوز) أفهم هذا ان قول المصنف ولا يجب قطع الصلاة المراد منه أنه يحرم عليه القطع
(قوله لا بأس بأن لا يجيبه) أفاد بلا بأس ان الاولى الاجابة عند العلم (قوله يجيبه) أي وجوبا
• (فرع) يفترض على المصلي اجابة النبي صلى الله عليه وسلم واختلف في بطلانها حينئذ كذا
ذكره البدر العيني وكذا أبو السعود في نفسه - سورة الانفال (قوله تخشى على ما يساوي
درهما) الاولى حذف تخشى لانه يقتضي ان الحكم غير ذلك عند تحقق السرقة مع أنه
كذلك ولذا لم يأت به - هذه الزيادة في الشرح والسيد (قوله لانه يجب في دائق) ظاهر
التقييد انه لا يباح قطع الصلاة ولا الحبس لمادون الدائق لحاقه أفاده بعض الافاضل وفي
المصباح الدائق معرب وهو سدس الدرهم والدرهم الاسلامي ست عشرة حبة خروب والدائق
حبتا خروب وثلاث حبة وكسر النون أنصح من قبحها اه (قوله وكذا الوفارت قدرها)
لوقال القدر ليهم ما اذا كان ما فيه لزوجهما لكان أعم فان الظاهر ان الحكم واحد

لان قطع الصلاة لا يجوز الا للضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وان كان في نافله ان علم أحد أبويه أنه في
الصلاة وناداه لا بأس بأن لا يجيبه وان لم يعلم يجيبه (ويجوز قطعها) ولو كانت فرضا (بسرقة) تخشى على (ما يساوي درهما) لانه
مال وقال عليه السلام قال دون مالك وكذا فيما دونه في الاصح لانه يجب في دائق وكذا الوفارت قدرها

أو خافت على ولدها أو طلب منه كافر عرض الإسلام عليه (ولو) كان المصروف (غيره) أي غير المصل إلى دفع الظلم والنهي عن المنكر
(و) يجوز قطعها خشية (خوف) من (ذنب) وضوء (على غنى) ونحوها (أو خوف تزدى) أي سقوط (أهمي) أو غيره مما لا علم
عنده (في بتر وضوء) كخبرة وسطح وإذا غلب على الظن سقوطه وجب قطع الصلاة ولو فرضا (و) هو كما (إذا خافت القابلة)
وهي المرأة التي يقال لها داية تلقى الولد حال خروجه من بطن أمه إن غاب على ظنها (موت الولد) أو تلف عضو منه أو أمه
بتركها وجب عليها تأخير الصلاة عن وقتها وقطعها لو كانت فيها (والأفلا باس بتأخيرها الصلاة وتقبل على الولد) للعذر كما
أن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عن وقتها يوم الخندق (وكذا المسافر) ٢٤٥ أي السائر في فضاء (إذا خاف

من الصوص أو قطاع
الطريق) أو من سبع
أوسيل (جازه تأخير
الوقية) كالمقاتلين
إذا لم يقدر ورا على الأبناء
ربكنا للعذر وكذا يجوز
تأخير قضاء الفوائت
للعذر كالسبي على العيال
وان وجب قضاءها على
القور وأما قضاء الصوم
فعلى التراخي ما لم يقرب
رمضان الثاني وأما سجدة
التلاوة والنذر المطلق
ففيما الخلاف قبل موسى
وقيل مضيق (وتارك الصلاة
هذا كسلا يضرب ضربا
شديدا حتى يسيل منه
الدم) بعده (يجس) ولا
يترك هملا بل يتفقد حاله
بالوعظ والزجر والضرب
أيضا (حتى يصلها) أو يموت
بجسه وهذا جزاءه الديني
وأما في الآخرة فإمامات
على الإسلام عاصيا بتركها
فله عذاب طويل يوادى

أو الإضافة لادنى ملايسة ويحذر (قوله أو خافت على ولدها) أي أن يحصل له ألم من
نحو صياح (قوله أو طلب منه كافر الخ) إنما أيج له البقاء في الصلاة لتعارض عبادتين
ولا يعتد بذلك راضيا ببقائه على الكفر بخلاف ما إذا أخره عن الإسلام وهو في غير الصلاة
(قوله وضوء) كسند (قوله وضوءها) كبشر (قوله وهو كما إذا خافت الخ) أي الوجوب
عند غلبة السقوط كالوجوب فيما إذا خافت القابلة الخ (قوله تلقى الولد) وتقبله فن هنا
سميت القابلة (قوله والأفلا باس بتأخيرها الصلاة) أي أن لا يغلب على ظنها ما ذكر فلا باس
بتأخيرها الصلاة (قوله وتقبل على الولد) ومثلها الأم فلا وجه لمن أوجب عليها الصلاة ولو
بتميم ولو بجفر خيرة تضع فيها رأس المولود النازل لأن الأم أولى بالتأخير من القابلة ونعامة
في النسخ (قوله كما أن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة) أي جنسها فان المنكر كين شفاؤه عن
أربع صلوات فضاء من مرتبا الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء (قوله أي السائر في فضاء
أفاد به أن المراد السفر اللغوي ومثله فيما يظهر ليس يقيده بل كذلك المقيم (قوله كالمقاتلين
إذا لم يقدر ورا الخ) لأنهم إذا قاتلهم القتال بالاستغفار بالصلاة لا يمكنهم تداركه والصلاة يمكنهم
تداركه ما فات منها (قوله قبل موسى) فأنه الطحاوي (قوله وقيل مضيق) فأنه الحارثي
والعامري وهذا الخلاف يجزى في قضاء رمضان كافي الدر (قوله وتارك الصلاة هذا
كسلا) احتريبه عن الترك سهوا أو لعذر فليس عليه شيء مما ذكر (قوله وآبار الخ) الوار
بمعنى أو وهي طحاوية الخلاف فانهم اختلفوا في تفسير التي في قوله تعالى فسوف يلقون فيها
فصيل الضلال وقال الحسن عدا بطر يلا وقال ابن عباس ثرا وقيل آبار في جهنم الخ أفاده
في النسخ (قوله وحديث جابر) مبتدأ خبره قوله فيه صفته أي صفة تارك الصلاة (قوله
ولا يقتل) وفات الشافعية يقتل حدا وقال الإمام أحمد يقتل كفرا كما نقله صاحب المراهب
عنه ونقله ابن نجيم عن أكثر السلف في الرسالة المتعلقة بالسياسة (قوله لها ونا) وأما
إذا كان اضرورة فلا (قوله أو نطق عايدل عليه) أي على الاستخفاف كما إذا قال رمضان
ثقبل أو سابع (قوله ويجس) جس المرتد مندوب وكذا كشف شبهته والله سبحانه وتعالى
اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الوتر)

جهنم أشدها حر أو أبعدا قعرانيه بغير قال له الهيب وآبار يسيل إليها الصديد والقيح أعدت لتارك الصلاة وحديث جابر فيه
صفته بقوله بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواه أحمد ومسلم (وكذا تارك صوم رمضان) كسلا يضرب كذلك ويجس
حق يصوم (ولا يقتل) بمجرد ترك الصلاة والصوم مع الإقرار بفرضيتهما (الا إذا جحد) افتراض الصلاة والصوم لانكاره
ما كان معلوما من الدين إجماعا (أو استخف بأحدهما) كما لو أظهر الإفطار في شهر رمضان بلا عذر ثم أونا ونطق عايدل عليه
فيكون حكمه حكم المرتد فكشف شبهته ويجس ثم يقتل إن أصر (باب الوتر) وأحكامه

في العمل وهو في الفضة
الفرد خلاف الشفع بالفتح
والكسر وفي الشرح صلاة
مخصوصة وصفه بقوله
(الوتر واجب) في الاصح
وهو آخر أقوال الامام
وروى عنه انه سنة وهو
قوله ما وروى عنه انه فرض
ووفق المشايخ بين الروايات
بأنه فرض عملا وهو الذي
لا يترك واجب اعتقادا فلا
يكفر بجاهل سنة دليلا
لثبوتها بوجوب الوجوب
قوله صلى الله عليه وسلم الوتر
حق فمن لم يوتر فليس
الوتر حق فمن لم يوتر فليس
منى الوتر حق فمن لم يوتر فليس
منى رواه أبو داود والحاكم
وصححه والاصح وكل فحق
وعلى للوجوب (و) كنهه
(هو) أي الوتر (ثلاث
ركعات) بشرط فعلها
(بتسليم) لان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
يوتر بثلاث لا يسلم الا في
آخر من صلاته الحاكم وقال
على شرط الشيخين (ويقرأ)
وجوبا (في كل ركعة منهن
الفاتحة وسورة) لما روي
انه عليه السلام قرأ في الاولى
منه أي بعد الفاتحة بسج
اسم بك الاعلى وفي الثانية
بقل بأبها الكافرون وفي
الثالثة بقل هو الله احد
وقنت قبل الركوع

(قوله لما فرغ من بيان الفرض العلي) أي الاعتقاد الذي يكفر بجاهل شرع في العمل
أي فيما يفترض عمله لا اعتقاده (قوله صلاة مخصوصة) وهي ثلاث ركعات بتسليم واحدة
وقد روي في الثالثة وبه فارق المغرب كما فارقها بوجوب قراءة الفاتحة والسورة في الثالثة
(قوله وروى عنه انه سنة) وهي الرواية الثانية (قوله وروى عنه انه فرض) وهي الرواية
الاولى عنه وبها قال الشيخ علم الدين السخاوي المقرئ وعمل فيه جراً وساق الاحاديث الدالة
على فرضيته ثم قال ولا يرتاب ذوقهم بهذا كذا في الشرح (قوله ووفق المشايخ الخ) هذا
التوفيق لبعضهم وأما من لم يوفق به هذا التوفيق وحمل الوجوب على حقيقة المصطلح عليها
فقد عليه افساد صلاة الفجر بتدكيره والواجب ليس كذلك ويمكن دفع الاشكال بما ذكره
صاحب الكشف في التحقق أن الواجب نوعان واجب في قوة الفرض كالوتر عند الامام
حتى منع تدكيره صحة الفجر كتدكير العشاء واجب دون الفرض في العمل فوق السنة كتعين
الفاتحة حتى وجب سجود السهو بتركه ولكن لا يفسد الصلاة اهـ وذكر الكمال ان الفرض
العملی أعلى قسمی الواجب وبه يظهر جمع آخر وهو ان المراد بالواجب الفرض العمل
ويكون هو المراد لمن عبر بالوجوب مقتصر او اندفع الاشكال وأما القول بالسنة فهو مرجوح
ان لم يحمل على الحل المذكور واعلم ان وجوبه لا يختص بالبعض دون البعض بل يعم الناس
كلهم من رقيق وآتى وغيرهما بعد كونهم أهلاً للوجوب وحديث الاعرابي حيث قال هل على
غيرها أي انهم فقال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع لا يدل على عدم وجوب الوتر لانه كان
أول الاسلام ثم وجب الوتر بعده (قوله واجب اعتقادا) يتألفه ما في البحر من قوله واعتقاد
الوجوب لا يجب على الخلق ويجب بان المراد أنه يجرى عليه حكم الواجب في الاعتقاد بحيث
اذا انكر افتراضه لا يكفر (قوله والامر) أي الضم في المأخوذ من الحديث المذكور والامر
الذي في قوله صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلاً لها فيما بين العشاء الى
صلاة الصبح (قوله وعلى) أي في قوله صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم واجموا
على انه لا يصلي بدون نية الوتر وانه لا يصح من قعود ولا على الدابة الا من عذر وعلى وجوب
القراءة في جميع ركعاته ولو اجتمع قوم على تركه أقيمهم الامام وجبهم فان لم يصلاه قاتلهم
كذا في النهر عن الجنيس والمراد بوجوب القراءة افتراضها او يحتمل على خصوص الفاتحة
والسورة افاده السيد (قوله وكنهه الخ) لا حاجة الى التصريح بها لعله مما ذكره المصنف
(قوله ثلاث ركعات) بالتحريك وقد نسكن (قوله كان يوتر بثلاث) وهذا مذهب الفقهاء
السبعة وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن البصري قال أجمع السلف على ان الوتر
ثلاث لا يسلم الا في آخرهن وهو مذهب أبي بكر وعمر والعبادلة وأبي هريرة روى ان عمر رضي
الله تعالى عنه رأى عبداً يوتر بركعة فقال ما هذه البتراء تشتمها ولا تؤذنيك اهـ وروى
ان سعد بن أبي وقاص أوتر بركعة فقال له عبد الله بن مسعود ما هذه البتراء ما أبرأت
ركعة قط وروى انه حلف على ذلك اهـ كذا في الشرح (قوله وقال على شرط الشيخين)
شرط البخاري انه لا يتم تحقق اللقي بين الراوي ومن روى عنه بشرط مسلم امكان اللقي
فكلما تحقق شرط البخاري تحقق شرط مسلم ولا عكس ومسلم تأييد البخاري قال الدارقطني

وفي حديث عائشة رضي الله عنها قرأت في الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين فيه عمل به في بعض الاوقات عملاً بالخديثة لا على وجه
الوجوب (ويجلس) وجوباً (على رأس) الركعتين (الاوليين منه) لما تورد (ويقتصر على التشهد) لشبهة القرصية (ولا يستفتح)
اي لا يقرأ دعاء الاستفتاح (عند قيامه للثالثة) لانه ليس ابتداء صلاة أخرى (واذا فرغ من قراءة السورة فيها) اي الركعة
الثالثة (رفع يديه حذاء أذنيه) كما قدمناه الا اذا قضاها حتى لا يرى تمهاونه فيه برفعه يديه عند من يراه (ثم كبر) لانتقاله الى حالة
الدعاء (و) بعد التكبير ٢٤٧ (قمت قائماً) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وعند الامام يضع

عينه على يساره وعن ابي
يوسف يرفعه ما كان
ابن مسعود يرفعه ما الى
صدره وبطونهم الى السماء
روى فرج مولى ابي يوسف
قال رايت مولاى ابا يوسف
اذا دخل في القنوت لاوتر
رفع يديه في الدعاء قال ابن
ابى حمران كان فرج ثقة
قال الكمال ووجهه عوم
دليل الرفع للدعاء ويحجب
بأنه مخصرون بما ليس في
الصلاة لا لاجماع على انه
لارفع في دعاء القنوت اه
قلت وفيه نظر لا تراين
منعود الذي تقدم قريبا
وفي المبسوط عن محمد بن
الحنفية قال الدعاء اربعة
دعاء رغبة فقيه يجعل بطون
كفيه الى السماء ودعاء رغبة
فقيه يجعل ظهر كفيه الى
وجهه كالمستغيث من
الشيء ودعاء نضرع فقيه
يعقد الخنصر والبصر
ويعلق الايهام والوسطى
ويشير بالسبابة ودعاء خفية

لولا البخاري ما راج مسلم ولا جاء (قوله وفي حديث عائشة) رواه اصحاب السنن الاربعة
وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه من طريق عبد العزيز بن جريج عنها (قوله فيعمل
به في بعض الاوقات) اصله للكمال وتمام كلامه كما في الشرح ولكن قال اسحق اصح شي ورد
في قراءته صلى الله عليه وسلم في الوتر سبع وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله أحد وزيادة
المعوذتين انكرها الامام احمد ويحيى بن معين اه فهذا سر اقتصارنا على الاختصاص
في الثالثة (قوله الا اذا قضاها) اي عند الناس بدليل ما بعده (قوله برفعه) متعلق بيري
(قوله عند من يراه) اي سواء كان في مسجد ام في غيره واذالم يكن احد عنده يرفع وفيه ان
صلاته ثلاث ركعات تؤذن بالتهاون وقد يقال ان الرفع اشتد اذا نفي ذلك (قوله ثم كبر)
التكبير المذكور مروي عن علي وابن عمر والبراء بن عازب وابن مسعود والحكمة في الجمع
بين رفع اليدين والتكبير اعلام المعذورين من الاسم والاعى (قوله وبعد التكبير قمت
قائماً) مرثواحدة فذكر الامام في ثالثته لا يقنت في قضاها ما سبق به لانه اول صلاته ولو ادرك
المسبوق امامه في ركوع الثالثة كان مدر كالقنوت فلا يقنت فيما يقضى كذا في الفتح (قوله
وعند الامام) اي وابي يوسف وهو الاصح وقال محمد بن سيرين في فصل الكيفية واختاره
الطحاوي والكرخي كما في النهروغية (قوله وعن ابي يوسف يرفعهما) في جوامع الفقه
لوساط يديه بعد الفراغ منه ومسح بهما وجهه قيل تفسد صلاته اه (قوله ووجهه)
اي وجهه فهل ابي يوسف (قوله للاجماع الخ) الدليل اخص من الدعوى وكيف لا والشافعي
رضي الله عنه يقول برفع اليدين في قنوت الصبح ولا اجماع الا به (قوله وفيه) اي في الجواب
بالنصب (قوله ودعاء رغبة) اي دال على او كذا يقال فيما بعده (قوله ودعاء رغبة) كقوله
ربنا اكشف عنا العذاب اننا مؤمنون ربنا اصرف عنا عذاب جهنم (قوله كالمستغيث من
الشيء) كانه يدفعه من نفسه (قوله ودعاء نضرع) كان يقول اللهم اني عبدك الذابيل
الحقير المنكسر خاطره الخائف الوجيل (قوله ودعاء خفية) هذا المختص بمقابله لما سبق من
جهة النطق وعدمه والافداء السر لا يخرج عن الثلاثة قبله (قوله لما قنت على الخ) روى
انه قنت في محاربة معاوية ومعاوية قنت في محاربة (قوله انما استنصرنا على عدونا) اي
انما نطلب بقنوتنا في الصبح النصر على عدونا اي كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قنت
الامام في صلاة الجهر) الذي في البصر عن الشئ في شرح النقاية معز بالغاية اذا نزل بالمسلمين

وهو ما يفعله المرمي نفسه كذا في مخارج الدابة ولما رويناه يقنت (قبل الركوع في جميع السنة ولا يقنت في غير الوتر) وهو
الصحيح اقول اني قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعوه على احبائه من العرب وعزل وذو كوان وعصبة
حين قتلوا القراء وهم يبهون او غلمان رجلا ثم ترك كما يظهر عليهم فدل على نفسه وروى ابن ابي شيبة لما قنت على رضي الله عنه
في الصبح انكر الناس عليه ذلك فقال انما استنصرنا على عدونا وفي الغاية ان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الجهر
وهو قول الثوري واحد

وقال جمهور أهل الحديث القنوت ٢٤٨ عند النوازل مشرّوع في الصلوات كلها اه فقدم قنوت النبي صلى الله عليه وسلم

في الفجر بعد ظفره بأولئك
لعدم حصول نازلة تستدعي
القنوت بعدها فتكون
مشرّوعة عنه مستمرة وهو
عمل قنوت من قنوت من
العبادة رضي الله عنهم بعد
وقائه صلى الله عليه وسلم
وهو مذهبنا وعليه الجمهور
وقال الإمام أبو جعفر
الطحاوي رحمه الله تعالى
انما لا يقنّت عندنا في الفجر
من غير بلية فان وقعت
قنّة او بلية فلا بأس به فعليه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اي بعد الركوع تحيا
تقدّم (والقنوت) من
(معناه الدعاء) في الوتر
(وهو) باللفظ الذي روى
عن ابن مسعود (ان
يقول اللهم) اي يا الله (انا
نستعينك) اي نطلب منك
الاعانة على طاعتك
(ونستعديك) اي نطلب
منك الهداية لما يرضيك
(ونستغفرك) نطلب منك
ستر عيوبنا فلا تفضضنا بها
(وتتوب اليك) التوبة
الرجوع عن الذنب وسترها
الندم على ما مضى من
الذنب والاقلاع عنه في
الحال والعزم على ترك العود
في المستقبل تعظيماً لاهل
الله تعالى فان تعلّق به حق
لا دعي فلا بد من مسامحته

نازلة قنّت في صلاة الفجر وهو قول الثوري واحمد (قوله وقال جمهور أهل الحديث الخ) وهذه
هي الموافقة لما نقله بعد عن الطحاوي واما القنوت في الصلوات كلها عند النوازل فلم يقل به
الا الشافعي وليس مذهبنا كما صرح به العلامة نوحي قال الحوي وينبغي ان يكون القنوت
قبل الركوع في الركعة الأخيرة ويكبره وفي الاشياء يقنّت للطاعون لانه من اشد النوازل بل
ذكر انه يصلي في ركعتان فرادى وينوي ركعتان رفع الطاعون والطاعون مصيبة وان كان سببها
للمشاهدة كإلقاء العدو ومحاربة الكفار فانه قد ثبت سؤال العافية منها مع انها فتناءها
الشهادة قال صلى الله عليه وسلم لا تقنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية ولا يباح الدعاء على
احد من المسلمين بالموت بالطاعون ولا بشئ من الامراض ولو كان في ضمنه الشهادة ويجوز
الدعاء بطول الامر لانه صلى الله عليه وسلم دعا لانس به بل يندب وينبغي ان يقيد بمن في بقائه
منفعة للمسلمين وفائدة الدعاء به انه يجوز ان يقدر الله تعالى عز وجل مثلاً ثلاثين حسنة أي
في اللوح المحفوظ فاذا دعي له بزيادة وعلى هذا ينزل جميع أنواع الدعاء أفاده الحوي في حاشية
الاشياء (قوله بعد ظفره) بفتح الظاء والقاء (قوله فتكون مشرّوعة عنه مستمرة) هذا رد لقوله
سابقاً فدل على نسخه (قوله وهو محمل الخ) اي حصول نازلة (قوله وهو مذهبنا وعليه
الجمهور) اي القنوت للحادثة وان خصصناه بالفجر لفعليه صلى الله عليه وسلم وعمه الجمهور
في كل الصلوات (قوله أي بعد الركوع) هذا يخالف ما قدمناه عن الحوي (قوله كما تقدم)
أي من قول أنس قنّت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على احياء
من العرب (قوله من معناه الدعاء) فالإضافة فيه للبيان ويطلق على العبادة والطاعة
واقامة الطاعة والاقرار بالعبودية والسكون والصلاة والقيام وطوله أفاده البدر العيني
نقل عن الحافظ العراقي (قوله الذي روى عن ابن مسعود) أشار به الى ان فيه روايات أخر
وهو كذلك ذكرها الجلال السيوطي في الدر المنثور بألفاظ مختلفة (قوله أن يقول اللهم الخ)
ذكر السيوطي ان دعاء القنوت من جملة الذي أنزله الله على النبي صلى الله عليه وسلم وكان
سورتين كل سورة يسمة وفواصل احدهما تسمى سورة الخالق وهي بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم انا نستعينك الى قوله من يكفر لك والاخرى تسمى سورة الحمد وهي بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم اياك نعبد الى ملحق وقد اختلفت الصحابة في نسخهما وكتبهما أي في مصحفه فمدة
سور القرآن عنده مائة وست عشرة سورة (قوله أي نطلب الهداية لما يرضيك) المراد من
الهداية الوصول لا الدلالة فقط (قوله ستر عيوبنا) الاولى ستر ذنوبنا لان العيب قد لا يكون
ذنبا كالعور والشلل اللهم الا ان يقال المراد ما يريب الشارع عليه والستر ما يابى الحور من
الصفيفة أو بعدم المواخذة به وان بقى فيها والاول أرجح (قوله فلا تفضضنا) بفتح التاء
والحاء المهملة (قوله وستر عا الندم) وهو أعظم أركانها (قوله والاقلاع عنه في الحال)
أي ان كانت آلة الفعل حاضرة كأن تاب عن السكر أو آتته بين يديه فيريته ويبعد آتته عنه
(قوله والعزم على ترك العود) أفاد العارف ابن عربي ان هذا الشرط لا يلزم لانه غيب
فالاولى فيه التسليم وفيه ان الغيب هو العود فلا ينافي طلب العزم على عدمه في التوبة (قوله
فلا بد من مسامحته وارضائه) أي برّد الظلامة اليه ان أمكنه وان لم يمكنه تصدّق بقدرها

ناطقين بالساعة فقلنا آمنا (بك) وبما جاء من عندك وبما نكثك وكتبك ورسلك وباليوم الآخر وبالقدر خير وشره (وتتوكل)
اي نعتمد (عليك) بتقويض أمورنا اليك ليجزنا (ونثني عليك الخير كله) اي عندك بكل خير مقربين بجميع آلائك افضالنا منك
(نشكرك) بصرف جميع ما انعمت به من الجوارح الى ما خلقته لاجل سبحانه ٢٤٩ لان الحمد لا يخص شئنا عليك انت

كما اثبتت على نفسك

(ولا تكفر بك) اي لا تنجس

نعمة لك علينا ولا تضيقها

الى غيرك الكفر تقويض

الشكر وأصله الستر يقال

كفر النعمة اذا لم يشكرها

كانه سترها بجموده وقواهم

كفرت فلانا على حذف

مضاف والاصل كفرت

بنعمته ومنه ولا تكفر بك

(ونخلع) بثبوت حرف

العطف اي تاتي ونطرح

ونزيل ربقة الكفر من

اعناقنا وربقة كل

مالا يرضيك يقال خلع

الفرس رسته القاه (وتترك)

اي تفارق (من يفجر بك)

بجوده نعمته وعبادته غيرك

تخاشي عنه وعن صفته بان

تقرضه عما تنزى بها لجنابك

اذ كل ذرة في الوجود

شاهدة بانك المنعم المتفضل

الموجود المستحق لجميع

الحامد الفرد المعبود

والخالف لهذا هو الشق

المطرود (اللهم اياك نعبد)

عود للشأن وتخصيص لذاته

بالعبادة اي لا نعبد الا اياك

اذ تقدم المفعول للمصدر

(ولا نصلي) أفردت الصلاة

بالذكر اشرفها بتضمنها جميع

ط ٣٢ ط العبادات (واستجد) تخص به بعد تخصيص اذ هو اقرب حالات العبد من الرب المعبود (واليك نسبي) وهو اشارة

ان كانت من الاموال وقال بعضهم ان التوبة تصح عنها في المستقبل ويكون ما عليه كالديون
(قوله ناطقين بالساعة) هذا جرى فيه على ان الايمان قول وعمل ونسب الى الامام وهو بيان
ان شرطه الدينوى الذي تجرى عليه الاحكام الظاهرة (قوله فقلنا آمنا بك الخ) لما كان الايمان
به تعالى لا يتم الا بالايمان بما ذكر بعد قال ذلك (قوله وبما جاء من عندك) فيه انه لا يخرج
عن الكتب والقدر بوقد ذكره بعد (قوله ورسلك) المراد بهم ما يبع الانبياء فان الايمان
بهم لازم (قوله وباليوم الآخر) اي بوقوعه (قوله وبالقدر خير وشره) القدر ايجاد الله
تعالى الاشياء على وفق ما اراده تعالى وكلامه من الله تعالى وهو من هذه الجهة جميل وانما يقع
باكتساب العبد ونسبته اليه (قوله بتقويض) الباطل التدمير (قوله ليجزنا) اي عن جانب
نفعنا ودفع ضررنا (قوله ونثني عليك الخير كله) قال في المقرب والخير منصوب على المصدر اى
ثناء الخير فيفيد نوعان التأكيد اى اوعلى انه منقول نثني اوعلى نزع الخافض اى بالخير
(قوله افضالنا منك) اى حال كونها افضالا اولاجل الافضال اى ربيست بطريق الايجاب
ولا الوجوب (قوله بصرف جميع ما انعمت به الخ) اشارة الى انه ليس تاكيد النفي بل تأسيس
فقد بر (قوله انت كما اثبتت على نفسك) انت مبتدأ والكاف بمعنى على اى انت على الوجه
الذى اثبتت به على نفسك اى الكاف زائدة اى انت الذى اثبتت على نفسك اوهو تاكيد
للتضمير المحرور يعلى اى لا تطيق ثناء عليك كثنائك على نفسك او المعنى انت كالذى اثبتت على
نفسك اى ثناؤك المعتبر هو كالثناء الذى اثبتت به على نفسك (قوله ونزيل ربقة الكفر) اى
الكفر الشبيه بالربقة اى عروة الخيل وظاهره ان مفعول تخلق محذوف والذى يقتضيه اللفظ
ان مفعوله قوله من يفجر بك (قوله وربقة كل مالا يرضيك) شبه مالا يرضيه تعالى بشخص له جبل
يضعه في العنق واسناد الربقة تخيل (قوله تخاشي عنه) عطف على قوله تفارق (قوله بان
تقرضه عدما تنزى بها لجنابك) اخص من المنعم لان المنعم قد ينعم لمقابلة نعم عليه
(قوله الموجود) اى وجودا كاملا وهو الواجب (قوله المستحق) اى الذى كل المحامد
حقه (قوله والخالف لهذا الخ) اى فتنه كد ولا تميل اليه من جهة الدين وأما التمسك فتن
قبيل الامارات فليس في تزوج الحكاية ميل اليها من هذه الجهة قال في الذخيرة اذا دخل
يهودى الحمام هل يباح للخدام المسلم ان يخدمه ان خدمه طمعه ما في فلو به فلا بأس به وان فعل
ذلك تعظيما له ان كان يميل قلبه الى الاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما له من غير ان ينوى
شيئا مما ذكرناه كرمه ذلك وكذا اذا دخل ذمى على مسلم فقام له ان قام طمعه ما في ميله الى الاسلام
فلا بأس وان فعل ذلك تعظيما من غير ان ينوى شيئا مما ذكرناه او قام تعظيما لغناه كرمه
ذلك اه (قوله اذ تقدم المفعول للمصدر) كقديم الطرف فيما بعد (قوله بتضمنها جميع
العبادات) من قيام وركوع وسجود وقعود وتكبير وثناء ودعاء وقراءة وتسبيح وتهليل وصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ودعاء للمؤمنين وخشوع (قوله اذ هو اقرب الخ) اى اقرب مكانة

الى قوله في الحديث حكايته تعالى

من اتاني سعيًا لله في العمل لمجهد في العمل لتحصيل ما يقربنا اليك (ونحن قد) نسرع في تحصيل عبادتك بنشاط لأن الحقد
بمعنى السرعة ولذا سميت الخدم حفدة لسرعتهم في خدمة ساداتهم وهو بفتح النون ويجوز ضمها وبالهاء المهملة وكسر الفاء
وبالدال المهملة يقال حفدة وأحفد ٢٥٠ لغة فيه ولو ابدل الدال ذالاً لمجته فسدت صلاته لانه كلام اجنبي لا معنى له (نرجو)

اي تؤمل (رحمتك) اي
دوامها وامدادها وسعة
عطائك بالقيام لخدمتك
والعمل في طاعتك وانت
كريم فلا تخيب راجيك
(وتخشي عذابك) مع
احتسابنا منهم يتناغمه فلا
نأمن مكرتك فمن بين الرجا
والخوف وهو اشارة الى
المذهب الحق فان امن
المكر كفر كالقنوط من
الرجة وجمع بين الرجا
والخوف لان شأن القادر
أن يرجي نواله ويخاف
نكاله وفي الحديث
لا يجتمعان في قلب عبد
مؤمن الا اعطاه الله ما يرجوه
وآمنه مما يخاف فلا نعاه
علينا بالايمن وتوفيقك
للعمل بالاركان ممتثلين
لامرك لا مقتصرين على
القلب واللسان اذ هو طمع
الكاذبين ذوى الهتان
نعتقد ونقول (ان عذابك
الجد) اي الحق وهو بكسر
الجيم اتفاقاً بمعنى الحق
وهو ثابت في مراسيل ابي
داود فلا يلتفت لمن قال
انه لا يقول الجد بالكفار
ملحق) اي لاحق بهم بكسر
الحاء افصح وقيل بضمها

لا يمكن وهذا ما يدل على ان الله تعالى ليس في جهة (قوله من اتاني سعيًا لله في العمل) اي
من اجتهد في طاعة قابله بأعظم منها (قوله والمعنى مجهد في العمل) اي وليس المراد السعي
بسرعة لانه منهي عنه (قوله نسرع في تحصيل عبادتك) فالعطف من عطف المرادف (قوله
بنشاط) اخذ من المقام (قوله ولذا سميت الخدم حفدة) ويسمى اولاد الاولاد حفدة
لانهم كالخدم في الصغر كما في المصباح (قوله ويجوز ضمها) فيكون من الرباعي (قوله وأحفد
لغة فيه) وبهضم يجعل لازماً مختاراً للمصباح (قوله لا معنى له) ٣ فيه انه ورد في صفة البراق
جناحان يحفذهما أي يستعين بهما على السير ويسرع (قوله نرجو رحمتك) أي انعامك
واحسانك (قوله وامدادها) أي ازديادها (قوله وسعة عطائك) اي عطائك الواسع
واخذ ذلك من اسناد الرحمة اليه تعالى (قوله بالقيام الخ) اي مع القيام وانما قال ذلك لان
الرجاء تعمق القلب بمرغوب فيه مع الاخذ في الاسباب والافه والطمع (قوله فمن بين الرجا
والخوف) قال الفزائي والعمل مع الرجاء أعلى منهم مع الخوف والجور على أن الافضل
تكثير الخوف مع الصمة وتكثير الرجاء مع الضعف والرجاء بالمدوام بالقصر فهو ناحية البئر
وقد عرفت (قوله فان آمن المكر) اي انقلب الحال وأمن المكر اطمان القلب بحيث
يجزم بالنجاة (قوله كفر) حله بعضهم على الحقيقة وبعضهم قال معناه أنه يوصل اليه بسبب
استرساله في المعاصي قال تعالى فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون (قوله كالقنوط من
الرجة) أي اليأس منها والجزم بأنه من أهـل العذاب فانه يؤدي الى تقليل العمل وانكار
الرجة وفيه مانع قدم في الامن قال تعالى انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون
(قوله ان يرجي نواله) أي انعامه ونكاله عقابه (قوله لا يجتمعان الخ) قد علمت ان الرجا
لا يتحقق الا مع الاعمال الصالحة والافه وطمع (قوله بالاركان) أي الاعضاء (قوله
ممتثلين لامرك) حال مؤكدة (قوله لا مقتصرين على القلب واللسان) بأن يرجو بقلبه
أو ينطق باللسان من غير عمل الاركان (قوله ذوى الهتان) هو الكذب ونسره في القاموس
بأن يقول على الشخص ما لم يفعل (قوله نعتقد ونقول) مع لول مؤخر عن علمه وهو قوله
فلا نعاه علينا بالايمن ولا نك أن هذا الاعتقاد والقول علمه الانعام بالايمن (قوله بكسر
الحاء) قال النووي هذا هو المشهور وقال الجزري هكذا وينا (قوله وقيل بضمها) قال ابن
قتيبة وغيره ونص الطوهرى على انه صواب (قوله وصلى الله على النبي) هذا هو الذي رواه
النسائي فقط بدون وعلى آله وسلم كما يفهم من الشرح (قوله صلينا) معاول لقوله ولما روى
النسائي (قوله وعلى آله وسلم) في الوقفات بعد ما ذكر اختيار الفقيه أبي الليث أنه يصلي قال
والمستحب في كل دعاء أن يكون فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد اه فهذا يفيد ان كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت هي هذه
الكيفية ويشهد له ما أخرجه النسائي بسند صحيح عن زيد بن خزيمة قال سألت رسول الله

يعنى ان لله سبحانه وتعالى ملحقه بهم ولما روى النسائي باسناد حسن ان في حديث القنوت (وصلى الله على النبي) صلى
صلينا عليه صلى الله عليه (و) على (آله وسلم) ٣ قوله فيه انه ورد في صفة البراق الخ فيه ان الوارد فيها يحذف بالزاي
لا بالدال المجهلة ولا وجود لما ذكره في القاموس ولا في المصباح ولا في الجوامع اه صححه

أقره والغمر بكسر الغين الخ الذي في القاموس والصاح بضم الغين وفتح الميم كسر دمج ر ه مصححه

كما اختار الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى أنه يصلي في القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم (والمؤمن يقرأ القنوت كالامام) على الأصح ويخفى الامام والقوم هو الصحيح لكن استحب للامام الجهر به في بلاد العجم ليتعلموه كما جهر عمر رضي الله عنه بالثناء حين قدم عليه وفد العراق ولذا فصل بعضهم أن لم يعلم القوم فالأفضل للامام الجهر ليتعلموا والا فلا خفاء أفضل (وإذا شرع الامام في الدعاء) وهو اللهم اهدنا الخ كما سنده (بعده ما تقدم) من قوله اللهم ٢٥١ اننا نستعينك الخ (قال أبو يوسف رحمه الله

يتابعونه ويقرؤنه معه)
أيضا (وقال محمد لا يتابعونه)
فيه ولا في القنوت الذي
هو اللهم اننا نستعينك
ونستغفرك (وايكن
يؤمنون) على دعائه
(والدعاء) قال طائفة من
المشايخ انه لا توقيت فيه
والاولى أن يقرأ بعد
المقدمة قنوت الحسن بن
علي رضي الله عنه ما قال
علي رسول الله صلى الله
عليه وسلم كلمات أقولهن
في الوتر وفي الفطر في قنوت
الوتر ورواه الحاكم وقال
فيه اذا رفعت رأسي ولم يبق
الا السجود اللهم اهدني
في هديت وعافني في هدي
عافيت وتوالت في هديت
وبارك لي فيما أعطيت وفقني
شر ما قضيت انك تقضي
ولا يقضي عليك وانه لا يذل
من واليت تباركت
وتعاليت وحسنه الترمذي
وزاد البيهقي بعد واليت
ولا يعز من عادي و زاد

صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة عليك فقال صلوا على واجتهدوا في الدعاء وقولوا اللهم صل على
محمد وآل محمد وعنه صلى الله عليه وسلم الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يصعد حتى يصلي
على فلا تجعلوني كغير الراكب صلوا على في أول الدعاء وأوسطه وآخره ٣ والغمر بكسر الغين
المجبة القدح الصغير (قوله كما اختار الفقيه أبو الليث) في الحاشي عن ابن الهمام لا ينبغي
أن يعدل عن هذا القول وهو الحق كما في البحر وابن أمير حاج (قوله هو الصحيح) والأصح
كما في المحيط والمختار كما في المجموع والهداية وفي الذخيرة ان الامام يتوسط في قراءة القنوت
فلا يجهر بها ولا يخافت جدا حتى يتمكن المقتدي أن يقرأ خلفه وهو المختار اه (قوله
قال أبو يوسف رحمه الله يتابعونه الخ) من القواعد أن يقدم قول أبي يوسف على قول محمد
عند الاطلاق قال المنلا على في شرح الحصن وينبغي تقديم هذا لأنه أصح وقال ابن الهمام
الاولى ان يؤخر لأن الصلاة اتفقوا على اللهم اننا نستعينك الخ (قوله والدعاء) مبتدأ خبره
قوله قال طائفة الخ وأخرج المصنف عن اعرابه (قوله انه لا توقيت فيه) الأفضل أن يكون
الدعاء موقفا لأن الدعاء بما يكون جاهلا في دعوى عابطة قطع الصلاة ولا يعلم كذا في غاية البيان
وقول محمد ليس في القنوت دعاء موقت يعني غير اللهم اننا نستعينك الخ اللهم اهدنا بآية وبرحمته
ابن أمير حاج لما تقدم وتبرك بالماثور (قوله اذا رفعت رأسي الخ) هذا لا يؤيد المذهب الا انه
عارضه ما هو أصح منه عند أهل المذهب فقدموه (قوله فيمن هديت) أي معهم (قوله
وفي شر ما قضيت) أي قضاء معلقا أرفق شره اللهم بحيث يقع بلطف (قوله من واليت)
من كنت مواليا (قوله لما كان يفعله) أي في دعائه على أحياء من العرب (قوله من حديث
في حق الامام عام) هو لا يؤتم بعد دعاء فيض نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم ورواه
أبو داود وحسنه الترمذي (قوله اصل الهداية الرسالة والبيان) الذي في القاموس الهدى
بضم الهاء وفتح الدال الرشد والدلالة وتذكر والنهار وهداه هدى وهدايا وهداية وهدية
بكسرهما أرشده فتهدى واهتدى وهداه الله الطريق واليه وله اه فلم توجد معنى الارسال
والبيان الا ان البيان لازم الرشد والدلالة (قوله وانك لتهدى) أي لتعدل (قوله انك
لتهدى) أي لا توصل ولكن الله يهدي أي يوصل (قوله فهمي من الله تعالى التوفيق)
الاولى حذف قوله من الله لانها تفسر بالتوفيق المزموم لا يصلح في قوله تعالى انك لاتهدى
كما تفسر به فيما بعد (قوله فطلب المؤمنين) أي اذا علمت انهم امن الله التوفيق والمؤمن موقوف

الناس بعد وتعاليت وصلى الله على النبي فهو كما ترى بصيغة الافراد فيه وفي المروي عنه صلى الله عليه وسلم حال دعائه في قنوت
الفجر لما كان يفعله قال السكال بن الهمام لكنهم أي المشايخ لفقوه من حديث في حق الامام عام لا يخص القنوت فقالوه بنون
الجميع اللهم اهدنا وعافنا وتوالتنا الى آخره اه قلت ومنهم صاحب الدرر والغرر والبرهان والدعاء الذي قالوه (هو هذا اللهم
اهدنا) ورواية الحسن بن اهدني كما نبهنا عليه أصل الهداية الرسالة والبيان كقوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم فأما
قوله انك لاتهدى من أحببت وايكن الله يهدي من يشاء فهمي من الله تعالى التوفيق والارشاد فطلب المؤمنين مع كونهم
مؤمنين بمعنى طلب التثبيت عليها أو معنى المزيد منها

(بفضلك) لا بوجوب عليك وهذه الزيادة ليست في قنوت الحسن اللهم اهدني (أي مع من هديته) (وقتنا) العناية
السلامة من الاسقام والبلايا والمحرم والمعاذ أن يعاد بك الله من الناس ويعافهم منك (أي مع من عافيت) (وقتنا)
من توليت الشيء اذا اعتيت به وتطرت فيه بالمصلحة كما ينظر الولي في حال المقيم لانه سبحانه ينظر في أمور من تولاه بالعناية (أي من توليت)
أي مع من توليت أمره من عبادك ٢٥٢ المقربين (وبارك لنا فيما أعطيت) البركة الزيادة من الخير فطابت ترقية على المقامين

السابقين ثم رجع الى مقام
الثانية والجلال فقال
(وقتنا) من الوقاية وهي
الحفظ بالعناية بدفع (شر
ما قضيت) لا تجأنا اليك
(انك تقضي) بما شئت
(ولا يقضي عليك) لانك
المالك الواحد لا شريك لك
في الملك فنطلب موالاتك
(انه لا يذل من واليت) لعزتك
وساطان تهرك (ولا يعزمن
عاديك) ذلك بأن الله مولى
الذين آمنوا وأن الكافرين
لا مولى لهم ومن بين الله
فعله من مكرم (باركك)
تقدست وتنزهت فهي
صفة خاصة لا تشمل الا الله
(ربنا) أي يا سيدنا ربنا
ومعبودنا ومصلطنا وقال
السفاوي تبارك الله تعالى
شأنه في قدرته وحكمته
فهو معني (وتعاليك)
ووجهه قدس تباركك
الاختصاص به سبحانه
(وصلى الله على النبي
وسيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم) لما روينا (ومن لم
يحسن) دعاء (القنوت)

المقدم قال الفقيه ابو الهيثم رحمه الله تعالى (يقول اللهم اغفر لي) ويكرر هذا ثلاث مرات (او يقول) ربنا آتنا في الدنيا
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) قال في التجنيس وهو اختيار مشايخنا (أو) يقول (يارب يارب يارب) ثلاثا ذكره الصدر
الشهيد فهذه ثلاثة أقوال مختارة (واذا اقتدى بمن يقت في الفجر) كشافي (قام معني) حال (قنوته) ما كافي الاظهر) لوجوب
متابعته في القيام ولا يكن عندهما يقوم ساكنا وقال أبو يوسف يقرؤه معه لانه يسبح للامام والقنوت مجتمعة فيه فصارت ككبيرات العبادين

والقنوت في الوتر بعد الركوع (ويرسل يديه في جنبيه) لانه ذكر ليس مسنوناً (واذا نسي القنوت في) الثالثة (الوتر وتذكره في
الركوع أو في) (الرفع منه) أي من الركوع (لا يقنت) على الصحيح لافي الركوع الذي تذكره فيه ولا بعد الرفع منه ويسجد للسهو
(ولو قنت بعد رفع راسه من الركوع لا يعيد الركوع ويسجد لله ولو زال القنوت عن محله الأصلي) وتأخير الواجب (ولو ركع
الامام قبل فراغ المقتدى من قراءة القنوت او قبل شروعه فيه وخاف فوت الركوع) مع الامام (تابع امامه) لان اشتغاله بذلك
يفوت واجب المتابعة فتكون اولى وان لم يحف فوت المشاركة في الركوع يقنت جماعة بين الواجبين (ولو ترك الامام القنوت يأن
به المؤتم ان أمكنه مشاركة الامام في الركوع) لجمعه بين الواجبين بحسب الامكان ٢٥٣ (وان) كان (لا) يمكنه المشاركة

(تابعه) لان متابعته اولى
(ولو أدرك الامام في ركوع
الثالثة من الوتر) ان
مدر كالقنوت) حكماً (فلا
يأتي به فيما سبق به) كالوقنت
المسبوق معه في الثالثة
أجمعوا أنه لا يقنت مرة
أخرى فيما يقضيه لانه غير
مشروع وعن أبي الفضل
تسوية بالشاكوسمائي في
جود السهو (ويوتر
بجماعة) استحباباً (في
رمضان فقط) عليه اجماع
المسلمين لانه نقل من وجهه
والجماعة في النقل في غير
التراويح مكرهة فلاحتمياط
تركها في الوتر خارج رمضان
وعن شمس الائمة أن هذا
فيما كان على سبيل التداخي
أما لو اقتدى واحد بواحد
او اثنان بواحد لا يكره
واذا اقتدى ثلاثة بواحد
اختلف فيه وان اقتدى
أربعة بواحد كره اتفاقاً
(وصلاته) أي الوتر (مع

فيما اذا رأى من امامه ما يقصد الصلاة عند ذلك الامام دون المقتدى وقد شرع في الصلاة
غير عالم به تجوز صلاته على قول الاكثر لا على قول الهندواني وفي شرح السيد وكل من
القولين مرجح (قوله والقنوت في الوتر بعد الركوع) بالجزء عطف على تكبيرات يعني أنه
يتابعه فيه ويقرؤه لانه مجتمه فيه نصار كتهكبيرات العيدين وله ما أن قنوت الفجر منسوخ على
ما تقدم نصار كمالو كبر خسا في الجنائز فانه لا يتابعه ويصح الاقتداء فيه بمن يراه سنة لكن
بشرط أن يؤديه بتسليم واحد أو الا لا يدع على ما عليه الاكثر (قوله على الصحيح) هذا
صريح بقوله وتذكره في الركوع وأما في الصورة الثانية وهي ما بعد الرفع فانه لا يعيدها تناف
ولو أخر قولاً وتذكره في الركوع لم يبطئه به لكان اولى أفاده السيد (قوله لا يعيد الركوع)
ظاهره انه يحرم عليه اعادته لاتباعه بما ليس من الصلاة وفي شرح السيد هي اده من عدم اعادته
الركوع ان صحت صلاته لا توقف على اعادته وليس المراد انه ممنوع من اعادته اه والظاهر
ما قلنا (قوله وتأخير الواجب) عطف مرادف (قوله لان اشتغاله الخ) وتعلل المسئلة
الاولى بأن القنوت ليس بموقت في ظاهر الرواية فأنه لا يكره منه بكفيه (قوله يفوت واجب
المتابعة) أي المتابعة الواجبة قد يقال في المسئلة الثانية ان القنوت واجب أيضاً فقتضاه
التخييره بل يدعي ان الاتيان بالقنوت اولى لانه لا يمكنه تداركه بخلاف الركوع (قوله لانه
غير مشروع) أي الاتيان به مرة ثانية (قوله وعن أبي الفضل الخ) راجع الى المصنف
لاجماع على الثانية او الثانية والرواية هذه لا تنعبر بمرئوقها لاجماع (قوله فلاحتمياط تركها
في الوتر خارج رمضان) وما في النوازل عن المنع الاقتداء في الوتر خارج رمضان جائز فلا ينافي
الكراهة لان معناه صحيح (قوله ان هذا) أي كراهة الجماعة في المنزل او ما في حكمه كالوتر
اذا كان على سبيل التداخي أي طريق يدعو الناس لاجتماع عليهم (قوله لا يكره) لان النبي
صلى الله عليه وسلم ام ابن عباس في صلاة الليل وكان يوقظ عائشة فتوتر معه وصح انه صلى الله
عليه وسلم أم انس واليتم والهوز فصل في بهم ركعتين وكانت نافذة (قوله اختلف فيه) والادح
عدم الكراهة (قوله قال في النهاية) ومثله في الظهيرية والخيرية قال في النهر وهو يقتضي
ان المذهب خلاف ما في الظهيرية وانما ترجح منه لا اختيار في المذهب اه (قوله وهو
خشية ان يكتب علينا) لانه زمن تجدد الفرائض (قوله اذ ذلك) أي آخر الليل (قوله

الجماعة في رمضان أفضل من أدائه من فردا آخر الليل في اختيار قاضي خان قال) قاضي خان رحمه الله (هو الصحيح) لانه لما اجازت
الجماعة كانت أفضل ولان عمر رضي الله عنه كان يؤتمهم في الوتر (وصح غيره) أي غير قاضي خان (خلافه) قال في النهاية بعد
حكايته هذا واختار علي بن ابي طالب في منزله لاجتماعهم اجمعاً على الوتر بجماعة في رمضان لان عمر رضي الله
عنه كان يؤتمهم فيه وابي بن كعب كان لا يؤتمهم وفي الفتح والبرهان ما يفيد ان قول قاضي خان ارجح لانه صلى الله عليه
وسلم أوتر بهم فيه ثم بين عذر التردد وهو خشية أن يكتب علينا قيام رمضان وهذا كذا الخلفاء الراشدون صلوا بالجماعة ومن

تأخر عن الجماعة فيه أحب صلاته آخر ٢٥٤ الليل والجماعة اذ ذاك متعذرة فلا يدل على ان الافضل فيه ترك الجماعة اول

الليل اه واذا صلى الوتر قبل النوم ثم سجد لا يعيد الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة

(فصل في بيان النوافل)

غير بالنوافل دون السنن لان النفل أعم اذ كل سنة نافذة ولا عكس والنفل لغة الزيادة وفي الشرع فعل ما ليس بفرض ولا واجب ولا مستنون من العبادة والسنة لغة مطلق الطريقة مرضية او غير مرضية وفي الشريعة الطريقة المأهولة في الدين من غير اقراض ولا وجوب وقال القاضي ابو زيد رحمه الله النوافل شرعت لجبر نقصان تمكن في الفرض لان العبد وان عات رتبته لا يخلو عن نفسه وقال قاضي خان السنة قبل المكتوبة شرعت لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والسنة مندوبة ومؤكد وبين المؤكد بقوله (سن سنة مؤكدة) منها (ركعتان قبل صلاة الفجر) وهي اقوى السنن حتى روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لو صلاها قاعدا من غير عذر

لا وتران في ليلة) لاعاملة على ليس او عمل ان وجرى على لغة من يلزم المثنى الالف في جميع احواله والمحق لا يوتر ليلة وتران فلا ينافي انه يقضى وترين وأكثر في ليلة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في بيان النوافل) (قوله لان النفل أعم) والتطوع بمعنى ما هو خير باق به الزطوعا من غير ايجاب (قوله لغة الزيادة) ومنه سميت الغنمة نفلا قال تعالى يستأفونك عن الانفال لانها زيادة على اصل موضوع الجهاد وهو اعلاء كلمة الله تعالى وتطلق على ولد الولد ومنه قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافله أي عطية زائدة على ما طلبه وهو اسحق عليه السلام (قوله ولا مستنون من العبادة) هذا ينافي قوله اذ كل سنة نافذة فانه ظاهر في اطلاقه عليها ويحاج بان للنفل اطلاقين الاول ما قبل الفرض والواجب الثاني ما تبرع به الشخص من غير امر به خاص فاشارة ولا و آخر اليمين (قوله والسنة الخ) الاولى ما فعله في الشرح حيث اخر الكلام على السنة عند قوله سن الخ (قوله او غير مرضية) منه ومن سن سنة سنة فعلية وزرها ووزر من عمل بها اليوم القيامة (قوله وفي الشريعة الطريقة الخ) تقدم الكلام عليها مسنوني في الطهارة (قوله شرعت لجبر نقصان) يمكن حمله على البعد فلا ينافي ما بعد أو أنها تكون لجبر النقصان ولو كانت متقدمة وبطلانها ما في الحديث الصحيح اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله لانه فان هت فقد اصلح وأنجح وان فسدت فقد خاب وأجح وخسر وان اتقص من فريضته شيئا قال الرب سبحانه وتعالى انظروا هل لعبدي من تطوع فبكممل به ما انتقص من الفريضة ثم يكون سائر عمله على ذلك (قوله تمكن في الفرض) أي وقع فيه (قوله لان العبد الخ) قال تعالى وما قدروا الله حق قدره قال السيد عازي الى ما في المصنف وهذا بالنسبة لغير الانبياء عليهم السلام فان النوافل في جانبهم لزيادة الدرجات لهم وفي جانب غيرهم لجبر الخلل اذ لا خلل في صلاة الانبياء عليهم السلام (قوله منها ركعتان) الاولى حذف منها لانه على هذا الحل لا يكون ابن نائب فاعل (قوله وهي اقوى السنن) لكثرة ما ورد فيها من المرغبات (قوله انها واجبة) اجمعا على انها لا تصح قاعدا من غير عذر كما في الخلاصة ويخشى على جاحدها الكفر كما في المضممرات ونقص اذا قامت مع الفرض دون غيرها والاصح انها تصاب بمطلق السنة وفي مسلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد وفي حسنة الامام احمد عن ابن عباس في الاولى بخاتمة البقرة في الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى آية فتصحب قراة هاتين السورتين وهذه الآيات على سبيل المناوبة اياما واستحسن الغزالي ان يقرأ في الاولى الم نشرح وفي الثانية الم تر كيف وقال ان ذلك يرتفع اليوم كذا في ابن امير حنبل لكنه لم يرد في السنة كما في مقاصد السخاوي والافضل في سنة الفجر اداؤها في أول الوقت مع التخفيف وقيل بفضل الاسفار وفي البناية عن المبسوط يكره الكلام بعد انشقاق الفجر لانها ساعة نشهد بها ملائكة الليل وملائكة النهار كما جاء في تاويل ان قرآن الفجر كان مشهودا فلا ينبغي أن يشهدهم الا على خير وفي كتابه الاجماع على أنها لا تنصلي من قعود نظربل الجمع عليه انما هو تاكدها والمعتمد جوازها من قعود كما يأتي في الشرح (قوله

لا يجوز وروى المرغيناني عن ابي حنيفة رحمه الله انها واجبة وقال صلى الله عليه وسلم لا تدعوها وان

وان طردتكم الخيل وقال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر احب الى من الدنيا وما فيها وفي لفظ خير من الدنيا وما فيها ثم اختلفوا في الافضل بعد ركعتي سنة الفجر قال الحلواني ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقبل التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر آكد قال الحسن وهو الاصح وقد ابتدأ في المبسوط بها (و) منها (ركعتان بعد الظهر) ويندب ان يضم اليهما ركعتين فتصير اربعاً (و) منها ركعتان (بعد المغرب) ويستحب ان يطيل القراءة في سنة المغرب لانه ٢٥٥ صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى

منهما الم تنزيل وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كذا في الجوهرية وعن انس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ركعتين قبل ان ينطق مع احد يقرأ في الاولى بالحمد وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية بالحمد وقل هو الله احد يخرج من ذنوبه كما يخرج الحية من سلخها (و) منها ركعتان (بعد العشاء وأربع قبل الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الاربع قبل الظهر لم تله شفاعتي وكذا ذكر تصحيح العلامة نوح (قوله وقد ابتدأ) أي الامام محمد في المبسوط بها وهو لا يدل على افضليتها لان الظاهر اول صلاة في الوجود (قوله ويندب ان يضم اليهما ركعتين) وهو مخير ان شاء جعلها بلام واحد وان شاء جعلها بلامين والاولى حذفه لانه يأتي الكلام على ذلك قريباً (قوله ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوقاية لشيخ زاده مائمه قال صلى الله عليه وسلم افضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار في صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين بنى الله له قصرين في الجنة ومن صلى بعدها أربع ركعات غفر له ذنوب عشرين أو قال أربعين سنة (قوله كان يقرأ في الاولى منها المالح) يعني أحبنا كما في شرح المشكاة (قوله من سطها) أي ما سلخ عنها وهو جلدها (قوله وأربع قبل الظهر) قال في البحر ويقرأ في كل ركعة نحو من عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء (قوله لم تله شفاعتي) أي الشفاعة الخاصة المترتبة على فعلها (قوله فلذا أقيدنا) أي لقوله لا يفصل في شيء منهن وقوله يسلم في آخرهن (قوله لتطلقه) الاولى حذفه لفهمه من قوله في الرباعيات وقال أبو يوسف يصلي أربعاً قبل الجمعة ويستأبدها وفي الكرخي محمد مع أبي يوسف وفي المنظومة مع الامام ثم عند أبي يوسف يصلي أربعاً ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو أخر السنة لا تكون سنة على الصحيح والكلام بين السنة والفرض وكل عمل ينافي التحريم لا يسقطها ولا يمكن ينقص ثوابها على الاصح وفي الحلبي لو أراد ان يصلي النوافل ينذرهما ثم يصليهما كما هي ثم يقل عن شرف الأئمة ان أداء النفل بعد النذر افضل من ادائه دون النذر والافضل في السنن القبلية والبعدية ادائها في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم واخرج ابوداود وصلاة المرء في بيته افضل من

وان طردتكم الخيل) المقصود الخت على النفل والافتراء الفرض عند طرد الخيل لراح لعدم التمكن (قوله احب الى من الدنيا وما فيها) باعتبار ما يترتب على فعلها من الثواب (قوله ثم اختلف في الافضل) أي من المؤكدات والمستحبات (قوله قال الحلواني ركعتا المغرب) فانه صلى الله عليه وسلم لم يبدعهما سفر ولا حضراً كذا في الشرح (قوله ثم التي بعد الظهر) لانها سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لانه قيل انها للفصل بين الاذان والاقامة كذا في الشرح (قوله وهو الاصح) كذا صححه في الدراية والعناية والنهاية وعلمه في البحر بانه ورد فيها وعيد وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الاربع التي قبل الظهر لم تله شفاعتي وكذا ذكر تصحيح العلامة نوح (قوله وقد ابتدأ) أي الامام محمد في المبسوط بها وهو لا يدل على افضليتها لان الظاهر اول صلاة في الوجود (قوله ويندب ان يضم اليهما ركعتين) وهو مخير ان شاء جعلها بلام واحد وان شاء جعلها بلامين والاولى حذفه لانه يأتي الكلام على ذلك قريباً (قوله ومنها ركعتان بعد المغرب) في شرح الوقاية لشيخ زاده مائمه قال صلى الله عليه وسلم افضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم فتح بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار في صلى المغرب وصلى بعدها ركعتين بنى الله له قصرين في الجنة ومن صلى بعدها أربع ركعات غفر له ذنوب عشرين أو قال أربعين سنة (قوله كان يقرأ في الاولى منها المالح) يعني أحبنا كما في شرح المشكاة (قوله من سطها) أي ما سلخ عنها وهو جلدها (قوله وأربع قبل الظهر) قال في البحر ويقرأ في كل ركعة نحو من عشر آيات وكذا في الاربع بعد العشاء (قوله لم تله شفاعتي) أي الشفاعة الخاصة المترتبة على فعلها (قوله فلذا أقيدنا) أي لقوله لا يفصل في شيء منهن وقوله يسلم في آخرهن (قوله لتطلقه) الاولى حذفه لفهمه من قوله في الرباعيات وقال أبو يوسف يصلي أربعاً قبل الجمعة ويستأبدها وفي الكرخي محمد مع أبي يوسف وفي المنظومة مع الامام ثم عند أبي يوسف يصلي أربعاً ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو أخر السنة لا تكون سنة على الصحيح والكلام بين السنة والفرض وكل عمل ينافي التحريم لا يسقطها ولا يمكن ينقص ثوابها على الاصح وفي الحلبي لو أراد ان يصلي النوافل ينذرهما ثم يصليهما كما هي ثم يقل عن شرف الأئمة ان أداء النفل بعد النذر افضل من ادائه دون النذر والافضل في السنن القبلية والبعدية ادائها في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم واخرج ابوداود وصلاة المرء في بيته افضل من

بسلام قال لا وقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم ثلث عشرة ركعة تطوعاً من غير الفريضة الا بنى الله بيتاً في الجنة رواه مسلم زاد الترمذي والنسائي اربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة (و) منها اربع (قبل الجمعة) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع قبل الجمعة اربعاً لا يفصل في شيء منهن (و) منها اربع (بعدها) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة أربع ركعات يسلم في آخرهن فلذا أقيدنا به في الرباعيات فتبيننا (بتسليمه) لانه بقوله واربع وقال الزيلعي حتى لو صلاها بتسليمين لا يعتد بهما عن السنة اهـ

والله يدون عذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فلهوا اربعاً فان عجل بكنش في فصل ركعتين في المسجد وركعتين
اذا رجعت رواه الجماعة الا البخاري والقسم الثاني المستحب من السنن شرع فيه بقوله (وندب) أي استحباب (اربع) ركعات
(قبل) صلاة (العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى اربع ركعات قبل العصر لم يمسسه النار وورد انه صلى الله عليه وسلم صلى
ركعتين وورد اربعاً فلذا اخبره القدروري بينهما (و) ندب اربع قبل (العشاء) لما روى عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام
كان يصلي قبل العشاء اربعاً ثم يصلي بعدها اربعاً ثم يضطجع (و) ندب اربع (بعده) أي بعد العشاء لما روى عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام
عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان كأنما تم سجدة من ليالته ومن صلاه في العشاء كان كأنما تم من ليالته من ايلة القدر (و) ندب
(ست) ركعات (بعد المغرب) لقوله صلى الله ٢٥٦ عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلافوا

تعالى انه كان للأوابين
غفوراً والاقواب هو الذي
اذا اذنب ذنباً يادر الى
التوبة وعن أبي هريرة رضي
الله عنه انه عليه السلام
قال من صلى بعد المغرب
عشرين ركعة بنى الله له بيتاً
في الجنة وعن ابن عباس انه
عليه السلام قال من صلى
بعد المغرب ست ركعات لم
يتكلم فيما بين اسبوعين
له عبادة ثقي عشرة سنة
وعن عائشة رضي الله عنها
انه عليه السلام قال من
صلى بعد المغرب عشرين
ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة
وعن ابن عباس انه عليه
السلام قال من صلى اربع
ركعات بعد المغرب قبل
ان يكلم أحداً رفعت له
في عليين وكان كمن أدرك
ليلة القدر في المسجد

صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة وفي المنية التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن
وبه أفق الفقيه ابو جعفر قال الا ان يخشى ان يشغل عنها اذا رجع الى منزله فان لم يخف
فالا فضل البيت والحكمة فيه ان لا تخلوا البيوت من الصلاة كما نبه عليه صلى الله عليه وسلم
بقوله نوروا بيوتكم بالصلاة ولا تجعلوها قبوراً كذا في الحاشي وغيره (قوله وله الخ) هذا
مما انفرد به المؤلف بحكاية كلام أهل المذهب أحق ما اليه يذهب (قوله المستحب من السنن)
المستحب والمندوب والمرغب فيه والحسن ألفاظ مترادفة معناه واحد وهو ما رجع الشرع
فعلة على تركه (قوله فلذا اخبره القدروري) أي لاختلاف الآثار خيرة القدروري وكذا اخبره
محمد بن الحسن بيز أن يصلي ركعتين أو اربعاً كما في الفتح (قوله من صلى قبل الظهر الخ) قال
في رفع العوائق عن الفوائد القرشية والمراد في مثله يعني في مثل ما ذكر من الوعد بالثواب
في مقابلة الاعمال المواظبة لا الاتيان بهامزة وظاهره أن الترك في بعض الاحيان اعذر غير
مانع اه (قوله رفعت له في عليين) هو أعلى مكان في الجنة والمراد آخره ثواب عظيم من
أجلها والافغيرها من الاعمال مذكور ثوابه في الجنان وقديقال ان المتخير في عليين أكثر مما
ادخر في غيرها من باقي الجنان (قوله وهو خيره من قيام نصف ليلة) قد يقال انه نزل منزلة
من أدرك ليلة القدر وهي خير من ألف شهر ولا شك أن قيام نصف ليلة أقل من ذلك ويمكن
أن يحاط بأنه يكتب له قيام نصف ليلة زيادة على ثواب مدرك ليلة القدر وأما المشبه لا يعطى
حكم المشبه به من كل وجه (قوله غفر له بها ذنوبه خمسين سنة) حمله أكثر العلماء على المغفرة
وأطاق بعضهم فعممه لا يكأثر (قوله ولم يقيده فيه بكونها قبل التكلم) فاما أن يحمل المطلق
على المقيّد لا تجد الحادثة أو يقال ان التقييد للكمال لا التحصيل أصل الموعود به (قوله
وفي التجنيس الخ) الظاهر أن هذا تفريع على قوله ما وما بعده تفريع على قول الامام
من اختلافهم فيما هو الافضل من صلاة الليل وذكر في شرح المشكاة ان الاولى فصل المندوب
عن المؤكدة بالتسايم (قوله وفي الدرر بتسليمه) وهو أدوم واشق ولذا اختاره الكمال در

الاقصى وهو خيره من قيام نصف ليلة وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات (قوله
بعد المغرب قبل ان يتكلم غفر له بها ذنوب خمسين سنة وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر ولم يقيده فيه بكونها قبل التكلم وفي التجنيس الست ثلاث
تسليمات وذكر القونوي انها بتسليتين وفي الدرر بتسليمه واحدة وقد عطفنا المندوبات على المؤكدة كذا في الكنز وغيره
من الاعتبار وظاهره المغفرة فتكون الست في المغرب غير الركعتين المؤكدة وكذا في الاربع بعد الظهر

وقيل بها لما في الدراية أنه عليه السلام قال من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على الناس ومثله في الاختيار (ويقتصر) المنقل (في الجلوس الأول من) السنة (الرابعة المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعددها (على) قراءة (التشهد) فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وإذا تشهد في الآخرة يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (و) إذا قام للشفع الثاني من الرابعة المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء (الثالثة بدعاء الاستفتاح) كما في فتح القدير وهو الأصح كما في شرح المنية لأنها التامة كدها اشبهت الفرائض فلا تطل شفعته ولا خيار الخيرة ولا يلزمه كمال المهر بالاتفاق إلى الشفع الثاني منها لعدم صحة التلوة بدخولها في الشفع الأول ثم أتم الأربع كما في صلاة الظهر (بخلاف) الرباعيات (المندوبة) فيستفتح ويتعوذ ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء كل شفع منها وقال في شرح المنية مسألة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين من الأئمة وإنما هي اختيار بعض المتأخرين (وإذا صلى نافلة أكثر من ركعتين) ٢٥٧ كاربعة فأتتها (ولم يجلس إلا في آخرها)

فالقصاص فسادها وبه قال زفر وهو رواية عن محمد وفي الاستحسان لا تقصد وهو قوله (صح) نقله (استحسانا) لأنها صارت صلاة واحدة لأن النطق كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً وفيها الفرض الجلوس آخرها لأنها صارت من ذوات الأربع ويجوز ترك القعود على الركعتين ساهياً بالسجود ويجب العود إليه بتذكره بعد القيام ما لم يسجد كذا في الفتح وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس إلا في الثامنة ثم خض فصلي التاسعة وأذا لم يقعد إلا على الثالثة وسلم اختلف في صحتها وصحح الفساد في الخلاصة (وكره الزيادة على أربع بتسليمه في) نقل

(قوله وقيل بها) لظاهر الأحاديث واختاره المحقق في الفتح واستظهره الحلبي (قوله فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) واختلف في وجوب سجدة السهو على من زاد على التشهد فيها كما في الدرر والفرر كذا في الشرح (قوله فلا تطل شفعته) فهو على شفعته إذا طلب الأخذ بالشفعة على فور خروجه من الصلاة كمال المهر) مالم توجد الخلوة الصحيحة الخالية عن الموانع بعد سلامه من تلك الصلاة قاله السيد (قوله فيستفتح) ويلزمه كمال المهر بالقيام إلى الشفع الثاني ونسقاط شفعته ولا يفتي على خيارها اه سيد قال ويترك القعود على رأس الثانية لا يفتي ولا يتعوذ في الثانية اه (قوله وفي الاستحسان الخ) تطويل من غير فائدة فالأولى الاقتصاد على ما في المصنف (قوله لأنها صارت من ذوات الأربع الخ) هذا الكلام صريح في أم تحسب بتمامها خلافاً لمن قال إنها تحسب شفعاً واحداً ولا ينافيه ما ذكره ابن أمير حاج في بحث التراويح لوصلي الكل بسلام واحد ولم يقعد إلا في آخرها اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه يجزئ عن تسليمة واحدة كما لو صلى أربعاً بتسليمة واحدة ولم يقعد على رأس الركعة على ما هو الصحيح اه لأنه في التراويح خاصة لتكونها شرعت على هيئة مخصوصة فلا تؤدى بغيرها فالفتي أنها تنوب عن ركعتين من التراويح وإن كانت تحسب لعشر من نافلة فتدبر (قوله وصحح الفساد في الخلاصة) لأن القعدة المشروعة قد تركها والتي فعلها لم تكن في محلها ثم يجب عليه قضاء ركعتين لأنه شرع في الشفع الأول ثم أفسده بترك القعود ولا يلزمه بالثالثة نفي مطاقاً عما كان أو سهواً لأن البناء على الفساد لا يلزمه شيأ وتمامه في الشرح (قوله وكره الزيادة على أربع بتسليمه في نفل النهار) باتفاق الروايات لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولولا الكراهة لزاد تعامياً للجواز كذا قالوا وهذا يفيد أنها تحريمية اه سيد عن النهر (قوله وعلى ثمان ليلاً) زهر بثمان أعراب قاصر وقد تظاهروا بها الحركات (قوله لما في صحيح البخاري الخ) هذا

ط (النهار و) الزيادة (على ثمان ليلاً) بتسليمه واحدة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يزد عليه وهذا اختيار أكثر المشايخ وفي المعراج والأصح أنه لا يكره لما فيه من وصل العباداة وكذا صحح السير خشي عدم كراهة الزيادة عليها لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فتبقى العشر تنلأى والثلاث وترا كما في البرهان (والأفضل فيهما) أي الليل والنهار (رباع عند أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل أربع ركعات لا تسلي عن حسن وطولهن ثم يصلي أربعاً لا تسلي عن حسن وطولهن وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعاً ولا يفصل بينهن بسلام وثبت موافقته صلى الله عليه وسلم على الأربع في الضحى (وعندهما) أي أبي يوسف ومحمد (الأفضل) في النهار كما قال الإمام (في الليل مشي مني) قال في الدراية وفي العيون (وبه) أي بقواهما (يفتي)

اتباع الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثنى مثنى (وصلاة الليل) خصوصاً في الثالث الأخير منه (أفضل من صلاة النهار) لأنه أشق على النفس وقال تعالى ٢٥٨ تتجافى جنوبهم عن المضاجع (وطول القيام) في الصلاة ليلاً أو نهاراً

(أحب من كثرة السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أى القيام ولأن القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود يكثر التسبيح والقراءة أفضل منه ونقل في المجتبى عن محمد خلافة وهو أن كثرة الركوع والسجود أفضل وفصل أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال إذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات والافطول القيام أفضل لأن القيام في الأول لا يختلف ويضم إليه زيادة الركوع والسجود

• (فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى وأحياناً الليالي) وغيرها •

(سن تحية المسجد بركعتين) يصلح ما في غير وقت مكرره (قبل الجلوس) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين (وأداء الفرض ينوب عنها) قاله الزبلي (و) كذا (كل صلاة أداها) أى فعلها (عند الدخول بالنية التحية) لأنها تعظيمه وحرمة وقد

لا ينتج المذعى لأنه لا يفيد أنه جمع بين العشر بتسليم واحدة (قوله اتباع الحديث الخ) أجاب الحق ابن الهمام عن هذا الحديث بأن لفظه يحتمل أن يكون المعنى فيه مثنى في حق الفضيلة بالنسبة إلى الأربع أو في حق الإباحة بالنسبة إلى الفرد وترجيح أحدهما لا يكون إلا بخرج وقد ورد فعليه صلى الله عليه وسلم على كلا الطرفين لكن عقلاً زيادة فضيلة الأربع بأنها أكثر مشقة على النفس بسبب طول تقيدها في مقام الخدمة ورأى بناء على الله عليه وسلم قال إنما أهلك على قدر نصيبك وقال صلى الله عليه وسلم أفضل الأعمال أجهدها وأهلها هذا الوتر أن يصلى أربعاً بتسليم لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج في كمنا بأن المراد الثاني وهو الإباحة أى يباح مثنى لأ واحدة أو ثلاثاً ووافق الكمال على ذلك تليذه العلامة قاسم وغيره (قوله لأنه أشق على النفس) وأبعد عن الرياء وليكونه وقت التجلي وعرض الاحسان وقال صلى الله عليه وسلم من أطال قيام الليل خفف الله عنه يوم القيامة (قوله وقال تعالى) أى في مدح من قام الليل تتجافى أى تتباعد جنوبهم جمع جنوب عن المضاجع أى محل اضطجاعهم واستراحتهم والمناسب للمؤانف أن يقول الآية ليفيد أن الكلام متوقف على آخر الآية وهو قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين (قوله لأن القراءة تكثر بطول القيام) واجتماع ركني القراءة والقيام أفضل لأنهم ما من أجزاء الصلاة فكان أفضل من اجتماع ركني السجود مع سنة التسبيح (قوله ونقل في المجتبى عن محمد خلافة) ونقل الطحاوى في شرح الآثار عن محمد ووافقه ما وصحه في البدائع وهو ظاهر عبارة البرهان وتوقف الإمام أحمد لتعارض الأدلة وسوى بينهما ما لا تساوى الدليلين ووجه ما في المجتبى قوله صلى الله عليه وسلم لكثرة السجود ولا آخر أعنى على نفسك بكثرة السجود وقوله صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولأن السجود غاية التواضع والعبودية والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في تحية المسجد) • (قوله وغيرها) كصلاة الليل والاستخارة (قوله سن تحية المسجد) أى تحية رب المسجد لأن التحية أعم تكون له أحب المسكارات لأنه كان ويستثنى المسجد الحرام فإن تحيته الطواف وصريح المنسلا على أن من دخل المسجد الحرام لا يشتغل بتحية لأن تحية هذا المسجد الشرب هو الطواف إن عليه طواف أو أراد بخلاف من لم يرد أو أراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلى ركعتين تحية المسجد اهـ (قوله بركعتين) وإن شاء بر أربع والفتان أفضل قهـ تانى (قوله في غير وقت مكرره) في القهـ تانى إذا دخل المسجد بعد الفجر أو العصر لا بأتى بالتحية بل يسبح ويهمل ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فانه حينئذ يؤذى حق المسجد كما إذا دخل له مكتوبة فانه غير مأمور بها كما في القر تانى اهـ وفي الدر عن الضياء عن الفتون من لم يتمكن منها لمحدث أو غيره يقول كلمات التسبيح الأربع أربعاً اهـ وهى سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر (قوله قبل الجلوس) هذا بيان للأولى كما يأتى وهذا قول العامة وهو الصحيح وقيل يجلس أولاً ثم يصلى (قوله وإن كان الأفضل فعلها قبله) هذا يدل على أنهم حملوا النهى في حديث فلا يجلس حتى يركع ركعتين على التنزيه (قوله يكفيه ركعتان

حصل ذلك بما صلاه ولا تفوت بالجلوس عندنا وإن كان الأفضل فعلها قبله وإذا أتى بركعة بدخوله يكفيه ركعتان في

في اليوم ونذبه أن يقول عند
دخوله المسجد اللهم افتح لي
ابواب رحمتك وعند
خروجه اللهم اني اسألك
من فضلك لأمر النبي
صلى الله عليه وسلم به (ونذبه)
ركعتان بعد الوضوء قبل
جنافه) لقوله صلى الله
عليه وسلم ما من مسلم يتوضأ
فيحسن وضوؤه ثم يقوم
فيصلي ركعتين يقبل عليهما
بقلبه الا وجبت له الجنة
رواه مسلم (و) نذبه صلاة
الضحى على الراجح وهي
(اربع) ركعات لما روي
قريباً عن عائشة رضي الله
عنها انه عليه السلام كان
يصلي الضحى اربع ركعات
ويزيد ما شاء فإذا قلنا نذبه
اربع (فصاعداً) وقت
(الضحى) وابتدأه من
ارتفاع الشمس الى قيل
زوالها فيزيد على الاربع
الى ثلثي عشرة ركعة لما روي
الطبراني في الكبير عن أبي
الدرداء قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من صلى
الضحى ركعتين لم يكتب من
الغافلين ومن صلى اربعا
كتب من العابدين ومن
صلى ستاً كفي ذلك اليوم
ومن صلى ثمانياً كتب الله
تعالى من القانتين ومن
صلى اثنتي عشرة ركعة بنى
الله ليما في الجنة (ونذبه
صلاة الليل)

في اليوم) والله بعضهم بالحرج كافي الحوى على الاشياء وقيل لكل دخول تحية لانه معتبر بحية
الانسان فانه يحويه كماله كافي السراج (قوله ونذبه) أي بعد ذكر الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم كما دل عليه الاحاديث (قوله اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي احسانك
وانعامك بالاخلاص والقبول وغير ذلك (قوله اللهم اني أسألك من فضلك) مأخوذ من
قوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله (قوله لقوله صلى
الله عليه وسلم الخ) وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال
يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما عملت
علا أرى عندي من أني لم أظهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور
ما كتب لي أن أصلي رواه البخاري والدف بفتح الدال المهملة وتشديد الفاء صوت النعل حالة
الشي كافي الحلي وفي شرح المشكاة من كتاب الطهارة لوصلي عقب الوضوء فربضة حصاة له
هذه الفضيلة كما تفصل تحية المسجد بذلك اه (قوله يقبل عليهما بقلبه) بحيث يستحضر
فيهما عظمة الله تعالى (قوله الا وجبت له الجنة) أي ثبتت (قوله ونذبه صلاة الضحى)
الضحوة ارتفاع النهار والضحى بالضم والقصر فوق ذلك وبالفتح والمد اذا علت الشمس الى
ربع السماء (قوله على الراجح) وقيل غير مندوبة (قوله وهي اربع) قال الحاكم صحبت
جماعة من أئمة الحديث الحفاظ الاثبات فوجدتهم يختارون الاربع لتواتر الاخبار الصحيحة
فيها واليها أذهب فقد روي في قوله تعالى وابراهيم الذي وفي قال صلى الله عليه وسلم أتدرون
ما وفي وفي عمل يومه باربع ركعات الضحى واختلف العلماء هل الافضل المواظبة عليها أو لا
والظاهر الا قول الحديث أحب العمل الى الله تعالى ما دام عليه صاحبه وان قل وروي انه
صلى الله عليه وسلم امر أن يقرأ في صلاة الضحى بالشمس وضحاها والضحى ونعامة في شرح
البدو العيني على البخاري (قوله وابتدأه من ارتفاع الشمس) ووقتها المختار اذا مضى
ربع النهار الحديث زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاقوا بين حين ترمض
الفصال رواه مسلم وترمض بفتح التاء والميم أي تبرأ من شدة الحر في اخفافها (قوله الى ثلثي
عشرة ركعة) وفي الدر عن المشية أظها ركعتان وأكثرها ثلث عشرة وأوسطها ثمان وهو
أفضلها كافي ذخائر الشريعة لثبوتها بفعله وقوله صلى الله عليه وسلم وأما أكثرها فبقوله
فقط قال وهذا الوصل الاكثر بسلام واحد أو فصل فكلما زاد فهو أفضل كما أفاده ابن حجر
في شرح البخاري اه واعل هذا على مذهب الشافعي والافال زيادة على اربع في نفل النهار
مكروهة عندنا (قوله لما روي الطبراني الخ) وروي يقول الله ابن آدم اضمن لي ركعتين من
أول النهار أ كفي آخره وروي يقول الله تعالى يا ابن آدم اكنفي أول النهار باربع ركعات
ا كفي بين آخر يومك وروي أنها تقوم مقام الصدقات التي على كل مفصل من بني آدم وهي
ثلثمائة وستون مفصلاً (قوله كفي ذلك اليوم) أي مع حصول الفضيلتين السابقتين وكذا
يقال فيما بعد (قوله ونذبه صلاة الليل الخ) ذهب طائفة من العلماء وعليه الأصوليون من
مشايخنا الى أن قيام الليل فرض عليه صلى الله عليه وسلم ثمسكوا بقوله تعالى قم الليل الا قليلاً
وعلى هذا فتكون صلاة الليل مندوبة لان الأدلة القولية فيه انما تنفذ النذبه وقال طائفة

منصوصا آخره كما ذكرناه
واقول ما ينبغي ان يتفكر بالليل
ثمان ركعات كذا في الجوهر
وفضلها الا يصحصر قال تعالى
فلا تعلم نفس ما اخفى لهم
من قرة عين وفي صحيح مسلم
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم عليكم صلاة الليل
فانه راب الصالحين قبلتهم
وقربة الى ربكم ومكفرة
للسيئات ومنهارة عن الاثم
(و) نذب (صلاة الاستخارة)
وقد اصبحت السنة عن
بيانها قال جابر رضي الله
عنه كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يعلمنا الاستخارة
في الامور كلها كما يعلمنا
السورة من القرآن يقول
اذا هم احدكم بالامر فليركع
ركعتين من غير الفريضة ثم
ليقل اللهم اني استخيرك
بعلمك واستقدرك بقدرتك
واسألك من فضلك العظيم
فانك تقدر ولا أقدر وتعلم
ولا أعلم

كان تطوعا منه صلى الله عليه وسلم فيكون في حقنا سنة لدولة تعالى ومن الليل فتهجد به ناول
لك وأجاب الأولون قالوا الامتناعة لان المراد بالشافعة الزائدة أي زائدة على ما فرض على غيره
وربما يعطى التقييد بالجهر ورد ذلك وفي تفسير ابن عباس قم الليل يعني كله الا قليلا فاشتهد ذلك
على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه وقاموا الليل كله ولم يعرفوا ما سجد القليل فأنزل الله
تعالى نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه يعني انقص من النصف الى الثلث أو زد عليه الى
الثلثين غيره بين هذه المنازل فاشتهد ذلك أيضا على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه فقاموا
الليل كله حتى انتفخت أقدامهم مخافة أن لا يحفظوا القدر الواجب فعلموا ذلك سنة فأنزل الله
تعالى ناصحتها فقال علم أن ان تحصوه يعني قيام الليل من الثلث والنصف والثلثين وكان هذا
قبل ان تفرض الصلوات الخمس فلما فرضت الصلوات الخمس نسخت هذه كما نسخت الزكاة كل
صدقة وصوم رمضان كل صوم اه وفي تفسير الجزري نسخ وجوب التقدير بقوله تعالى علم
ان ان محصوه فتأب عليكم فاقروا ما تيسر أي صلوا ما تيسر من الصلاة ولو قدر حلة ثمانية ثم نسخ
وجوب قيام الليل بالصلوات الخمس بعد سنة أخرى فكان بين الوجوب والتخفيف سنة وبين
الوجوب والنسخ سنتان كذا في العيني على البخاري (قوله خصوصا آخره) وهو السادس
الخامس من أسداس الليل وهو الوقت الذي ورد فيه النزول الالهي (قوله واقول ما ينبغي
أن يتفكر بالليل ثمان ركعات) الذي في الحاوي القدسي أن أقله ركعتان وأكثره ثمان لما روى
أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي خمس ركعات منها الوتر ثلاث وروى سبع وروى تسع وروى
احدى عشرة وثلاث عشرة ~~ركعة~~ ركعة والوتر من الجميع (قوله فانه راب الصالحين) أي هامة
الصالحين أي معتادهم (قوله وقربة) أي مقربة اليكم من ربكم (قوله ومكفرة للسيئات) أي
الصفائر (قوله ومنهارة عن الاثم) أي نائمة عنه (قوله ونذب صلاة الاستخارة) أي طلب ما فيه
التيسر وهي تكون لآخر في المستقبل ليظهر الله تعالى خير الامرين وأما صلاة الحاجة فتارة
تكون لآخر نزل أو يستعمل وهذا الامر معنى براد تصليد أو دفعه وهذا أولى مما في السبعة عن
النهر (قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة الخ) وقال صلى الله عليه وسلم من
سعادة ابن آدم استخارة الله عز وجل زاد الخاكم ومن شقاوة ابن آدم تركه استخارة الله عز وجل
وقد روى بإسناد حسن أن داود عليه السلام قال أي عبادك أبغض اليك قال عبد استخارني
في امر فخرت له فلم يرض (قوله يقول) بدل من قوله يعلمنا (قوله فليركع ركعتين) يقرأ في
الاولى بالكافرون وفي الثانية بالاخلاص وقال بعضهم يقرأ في الاولى بقوله تعالى وربك يخلق
ما يشاء ويختار الى يعنون وفي الثانية بقوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الى قوله فينا
وبعضهم يجمع بين ما ذكرنا واذ اتعذر عليه الصلاة استخار بالاعاء فقد روى الترمذي بإسناد
ضعيف عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد الامر
قال اللهم خرنى واخترنى اه (قوله اللهم اني استخيرك) أي أطلب منك تفصيلا خير الامرين
والاباء في قوله بعلمك اللهم أو لتعلم أي لا تك عالم بذلك وكذا يقال فيما بعد (قوله لك تقدر
الخ) تعليل على الف والنشر المشوش (قوله وأسألك من فضلك العظيم) يحتمل أن من اسم
بعض مفعول به لا سأل والفضل بمعنى المتفضل به ويحتمل أن المفعول به محذوف تقديره

وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجله فأقدره
لي ويسر لي ثم بارأ لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وأجله فأقدره

٢٦١

أمرى وآب له وأصرفه عني
وأصرفني عنه وأقدرني
الخير حيث كان ثم رضى به
قال ويسمى حاجته رواه
الجماعة الامسلمون ينبغي أن
يجمع بين الروايتين فيقول
وعاقبة أمري وعاجله وأجله
والاستخارة في الحج والجهاد
وجميع أبواب الخير تحمل
على تعيين الوقت لا تنس
الشغل وإذا استخار مضى
لما يشرح له صدره وينبغي
أن يكررها سبع مرات لما
روى عن أنس قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بأنس إذا هممت بأمر فاستخر
ربك فيه سبع مرات ثم
انظر الى الذي يسبق الى
قلبك فان الخير فيه (و) ندب
(صلاة الحاجة) وهي ركعتان
عن عبد الله بن أبي اوفى
قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من كانت له حاجة
الى الله تعالى او الى احد
من بني آدم فليتوضأ وليحسن
الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم
ليؤمن على الله وليصل على
النبي صلى الله عليه وسلم ثم
ليقل لا اله الا الله الحليم
الكريم سبحان الله رب
العرش العظيم الحمد لله رب
العالمين اسألك موجبات
رحمتك وعزائم مغفرتك
والغنيمة من كل بر والسلامة

بيان الخير (قوله وانت علام الغيوب) أي تعلم المغيبات علماتنا كما نفيد صيغة المبالغة
والغروب جمع غيب بمعنى مغيب وإذا كان يعلم الغيبات فعلم المشاهدات كذلك بل اولى على
ما تقتضي به العادة (قوله اللهم ان كنت تعلم الخ) التثنية بالنسبة الى الداعي لا الى علام الغيوب
(قوله ان هذا الامر) يذكرك حاجته بدل انتظ الامر (قوله فأقدره) بضم الدال وكسر هاء
من بابي نصر وضرب أي حيث لا يجوز فتحها هذا لان الفتح من قدر يقدر من باب فتح بمعنى
البسار والقوة ولا يناسب هنا (قوله ثم بارأ لي فيه) أي اجهل لي منه خيرا زاد على
خير به أصله وشمعني الواو والترتيب باعتبار ما يشاهد (قوله وان كنت تعلم) أي علمت (قوله
فأصرفه عني الخ) لما كان لا يلزم من صرف الاحد المعين عن الآخر صرف الآخر عنه دعاه
بصرف كل منهما عن الآخر (قوله ثم رضى) وفي رواية أرضى (قوله قال ويسمى حاجته)
أي بدل انتظ الامر كما قدمناه ويستحب افتتاح الدعاء المذكور بالحمد والصلاة على رسول
الله صلى الله عليه وسلم (قوله والاستخارة في الحج والجهاد الخ) اعلم أن محل ندب الاستخارة إنما
هو في الامور التي لا يدري العبد وجه الصواب فيها أماما هو معروف غيره أو شره كالبيادات
وصنائع المعروف والمعاصي والمنكرات فلا حاجة الى الاستخارة فيها نعم قد يستخار فيها البيان
خصوصا الوقت كالحج مثلا في هذه السنة لا احتمال عدو أو فتنة ولذلك يحسن أن يستخار
في النهي عن المنكر في شخص مفرد يخشى منه حصول ضرر عظيم عام او خاص وان جاء
في الحديث أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ولكن ان خشي ضررا عاما للمسلمين فلا
ينكر وان خشي على نفسه فلا الإنكار ولكن يسقط الوجوب كذا في المعنى على البخاري
(قوله مضى لما يشرح له صدره) أي قلبه وهو يفيد انه يحصل بعد الاستخارة أحد الأمرين
لا محالة والمراد أنه يشرح له صدره انشراحا خاليا عن هوى النفس (قوله وهي ركعتان)
أو أربع وفي الحاشي أنهما اثنتا عشرة ركعة بسلام واحد قال السيد (قوله الى الله) أي من
غير واسطة بنى آدم وقوله أو الى أحد من بني آدم المراد به ما كان يجري على أيديهم والافضل
الخواتم من الله تعالى (قوله أسألك موجبات رحمتك) أي الاشياء التي تقتضي الرحمة منك
والاحسان وقوله وعزائم مغفرتك أي الاشياء التي تقتضي مغفرة الذنوب اقتضاء تاما كأنه
تحت ذلك (قوله والغنيمة من كل بر) أي خير أي أسألك أن تجعل غنيمتي وعطيتي كل خير (قوله
بالرحم الراحمين) ثم يسأل من أمر الدنيا والآخرة ما شاء فانه بقدره ذلك كذا في ابن أمير حاج
(قوله ومن دعائه) أي دعاء قضاء الحاجة بعد الصلاة او من دعائه صلى الله عليه وسلم الذي علمه
لرجل ضرب البصر أقر الله فقال يا رسول الله ادع الله لي أن يعافيني فقال ان شئت اخوت ذلك
فهو أعظم لاجرك وان شئت دعوت الله فقال ادع الله فأمر ما نيتوضأ فيحسن وضوءه ويصلي
ركعتين ويدعو بهذا الدعاء اهوله طرفي كثيرة قال الطبراني بعد ذكر طريقته والحديث صحيح (قوله
اني توجهت بك الخ) يشكل هذا على ما قالوه انه يكره للرجل أن يقول اللهم اني أسألك بانيسألك
وأجيب بان السمع خص هذا الحق عدم الخصوصية لما ورد في استقامه بالعباس وما قبل
في وجه الكراهة انه لاحق لاحد على الله تعالى فيه نظر لان العبادة المخلصين عليه حقا فضلا

من كل انتم لا تدع لي ذنبا الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا حاجة لك فيم ارضا الا قضيت اياها رحم الراحمين ومن دعائه اللهم اني أسألك
وأوجه اليك نبيلك محمد بنى الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجهت بك الى ربك في حاجتي هذه التي تقضي لي اللهم فشفعه في

منها وروى أحمد من قام ليلة
تحتزوا ليلة القدر في العشر
الاولا من رمضان متفق
عليه وقال ابن سعد وروى
الله عنه هي في كل السنة
وبه قال الامام الاعظم في
المشهور عنه انها تدور في
السنة وقد تكون في
رمضان وقد تكون في غيره
قاله قاضي خان وفي الميسر
ان المذهب عند أبي حنيفة
انها تكون في رمضان لكن
تتقدم وتتاخر وعندهما
لا تتقدم ولا تتأخر (و) نذب
(احياء ايام العبد)
الفطر والاضحى حديث من
احيا ليلة العبد احيا الله
قلبه يوم عتق القلوب
ويستحب الاكثار من
الاستغفار بالاصحار وسيد
الاستغفار اللهم أنت ربي
لا اله الا أنت خلقتني وانا
عبدك وانا على عهدك
ووعدك ما استطعت أعوذ
بك من شر ما صنعت ابوء لك
بضعتي على وابوء بذنبي
فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب
الا انت والدعاء فيها مستجاب
(و) نذب احياء (ليالي عشر
ذي الحجة) لقوله صلى الله عليه
وسلم ما من أيام احب الى

(ونذب احياء ليالي العشر الاخير من رمضان) لما ورد عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر
الاخير من رمضان احيا ليله وأيقظ أهله وشهد المنزروا القصد منه احيا ليلة القدر فان العمل فيها خير من العمل في الف شهر خالية
القدر ايماننا واحتسابا غفرله ما تقدم من ذنبه وتاخر وقال صلى الله عليه وسلم

منه وكر ما جعله على نفسه وليس استحقاقا ذاتيا لهم وتمايمه في ابن امير حاج (قوله وشهد المنزروا)
أي اجتهد في العبادة (قوله فان العمل فيها الخ) روى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا من بني
اسرائيل ليس السلاح في سبيل الله تعالى ألف شهر فحبب المسامحة فأنزل الله سورة القدر أي
ليلة القدر خير من الالف شهر التي ليس فيها ذلك الرجل السلاح في سبيل الله ويرى أنه صلى الله
عليه وسلم ذكر أربعين من بني اسرائيل فقال عبدو الله غناين عالم بعصوه طرفه عين فدكر أيوب
وزكريا وحزقيل ويوشع بن نون عليهم السلام فحببت الصحابة من ذلك فنزل جبريل وقال يا محمد
حببت أمتك من عبادة هؤلاء الثمانيين سنة لم يعصوا الله طرفه عين فقد أنزل الله عليك خيرا من
ذلك وقرأ السورة فهذا أفضل مما حببت أنت وأمتك فسر النبي صلى الله عليه وسلم والناس معه
والالف شهر ثلاث وعشرون سنة وأربعة أشهر قال النووي وقد خص الله تعالى هذه الامة بما
فلم تكن لمن قبلهم على الصحيح المشهور وقد أجمع من بعده على وجودها ودوامها الى آخر
الدهر للاحاديث المشهورة وانما ترى حقيقة لمن شاء الله في كل رمضان كما تظاهرت عليه
الاحاديث ويستحب كتمانها لمن رآها اتباعا لصلى الله عليه وسلم والحكمة في اخفائها أن يجهد
يريد في احياء الليالي الكثيرة طلبا لما وافقته أكثر عبادة له تعالى اه (قوله واحتسابا) أي
ادخار الثواب عند الله تعالى (قوله في العشر الاواخر) قال معظم الأئمة انها مختصة بها الوتر
والشفع في ذلك سواء وقال بعضهم ليالي الوتر آكد وذهب الاكثر الى أنها ليلة سبع وعشرين
وهو قول ابن عباس وجماحة من الصحابة ونسبه العيني في شرح البخاري الى الصاحبين (قوله
ليكن تتقدم وتتاخر) والثرثرة تظهر فيمن قال لعبداه أنت حر ليلة القدر وقد مضى بعض من
رمضان فعندهما لا يفتق حتى يمضي ذلك البعض من رمضان اما اجل وعنده حتى يمضي
رمضان القابل كله وعليه الفتوى لاحتمال أنها تكون في آخره في العام القابل (قوله
ويستحب الاكثار من الاستغفار بالاصحار) فان الله تعالى مدح المستغفرين فيهم ان قال
وبالاصحار هم يستغفرون (قوله وسيد الاستغفار اللهم الخ) مبتدأ وخبر أي فهو أولى من غيره
ويترتب على كونه سيده انه يبره لو حلف ايستغفرون الله بسيد الاستغفار (قوله وانا على
عهدك) أي ما عاهدتني عليه من الطاعة (قوله ووعدك) أي وعدى اياك بالامتثال وفي شرح
المصابيح أي أنا مقيم على الوفاء بما عاهدتني في الازل بربوبيتك وأنا موقن بما وعدتني من البعث
والنشور وأحوال القيامة والثواب والعقاب اه (قوله ابوء) على وزن اقول مهموز لا آخر
يعني أقر وأعترف (قوله والدعاء فيها مستجاب) الاولى فيهما ما ويحتمل رجوعه الى ليلة العبد
المذكورة في الحديث والمراد الجنس (قوله بعدك) بالبناء للمجهول (قوله صوم يوم عرفة الخ)
فيندب صومه الاجلحاج لانه رجا يصف بصومه عن المطلوب منه يومه قالوا والحكمة في زيادة
صوم عرفة في التكفير عن صوم عاشوراء أنه من شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصوم

عاشوراء
الله تعالى ان يومه بعد فيه من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بعبادة ام ليلة
القدر وقال صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم عاشوراء يكفر سنة ماضية (و) نذب احياء
(ليلة النصف من شعبان) لانها تكفر ذنوب السنة واليلة الجمعة تكفر ذنوب الاسبوع

وليلة القدرة تكفر ذنوب العمر ولا ينم يا قدر فيها الارزاق والاحبال والاعناء والافقار والاعزاز والاذلال والاحياء والاموات وعاد
الحاج وفيها يسبح الله تعالى الخير بها وخمس ايام لا يرد فيها الدعاء ليلة الجمعة واول ليلة من رجب ليلة النصف من شعبان وليلة
العدين وقال صلى الله عليه وسلم اذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فان الله تعالى ينزل فيها
الغروب الشمس الى السماء فيقول الامة مستغفرا فاعفوا له الامة مترزق ٢٦٣ فأرزقه حتى يطلع الفجر وقال صلى الله

عليه وسلم من احيا ليلتي
الخمس وجبت له الجنة ليلة
التروية وليلة عرفة وليلة النحر
وليلة الفطر وليلة النصف من
شعبان وقال صلى الله عليه
وسلم من قام ليلة النصف من
شعبان وليتي العدين لم يموت
قلبه يوم غوت القلوب ومضى
القيام أن يكون مستغفلا
معظم الليل بطاعة وقيل
بساعة منه يقرأ او يسمع
القرآن او الحديث او يسبح
او يصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم وعن ابن عباس
بصلاة العشاء جماعة والعزم
على صلاة الصبح جماعة
كافي احياء ليلتي العدين وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى العشاء في جماعة
فكانما قام نصف الليل ومن
صلى الصبح في جماعة فكانما
قام الليل كله رواه مسلم
(ويكره الاجتماع على احياء
ليلة من هذه الليالي) المتقدم
ذكرها (في المساجد) وغيرها
لانه لم يفعل النبي صلى الله
عليه وسلم ولا الصحابة فأنكره
اكثر العلماء من أهل الحجاز
منهم عطاء ابن أبي مليكة
وفقهاء أهل المدينة وأصحاب

عاشورا من شريعة الحكيم عليه السلام وشرع محمد أفضل (قوله ولا ينم يا قدر فيها الارزاق)
قال تعالى فيها يفرق كل امر حكيم (قوله وفيها يسبح الله تعالى الخير بها) قال في القاموس
الصح الصب والسيلان من فوق كالسبح بالضم اه فشيء الخير بما يصب من محل عال والمراد
كثرة الخير (قوله ينزل فيها) أي ينزل امره أو ملائكته أو التزول صفة له تعالى لا كصفة
الحوادث على ما ذكره من الطريقةين (قوله الامة مستغفرا الخ) ألا اداة استفتاح واعتفرا بالرفع
لا بالجزم (٢) لانه في جواب العرض مثلا ولا هنا ليست لانه تدخل على الافعال (قوله ليلة
التروية) هي ليلة الثامن من ذي الحجة (قوله لم يموت قلبه يوم غوت القلوب) أي بحجة الدنيا حتى
تصده عن الآخرة كما جاء لا تحبال الموتى يعني أهل الدنيا وقال بعضهم لم يموت قلبه أي لا يتغير
قلبه عند التزوع ولا في القبر ولا في القيامة كذا في النسخ (قوله يقرأ او يسمع) او يدعو
واحسن ما يدعو به اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عني (خاتمة) من المندوب صلاة
القتل فاذا ابتلى به مسلم يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعده ما من ذنوبه لتكون الصلاة
والاستغفار آخر أعماله ومنه الصلاة اذا نزل منزلا فيسحب أن لا يقعد حتى يصلي ركعتين
كافي السير الكبير وكذا اذا أراد سفرا أو رجعا ومنه صلاة الاستغفار لمعية وقعت منه لما
عن علي عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من
عبدا يذنب ذنبا فيتوضأ ويمسح الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الا غفر له كذا في
القهستاني (قوله ومن صلى الصبح في جماعة فكانما قام الليل كله) يحتمل أنه بصلاة الصبح
يحصل له ثواب النصف الآخر فالليل كله حصل بمجموع الصلاتين وهو الذي يشير اليه كلام ابن
عباس فانه جعل صلاة العشاء بجماعة والعزم على صلاة الصبح بها يقوم مقام احياء الليل
ويحتمل أنه أشار به الى أن صلاة الصبح أفضل من صلاة العشاء لانه يكون بصلاتها كأنه قام
نصف الليل وبصلاته كأنه قام الليل كله (قوله ويكره الاجتماع الخ) ولا يخرج يذرا الجماعة
في الصلوات التي في تلك الليالي أو غيرها من الرغائب عن الكراهة وان كان لا يخرج عنها الا
بالجماعة بشرط أن يكون الامام غير ناذرها والا لا يصح اعدام صحة اقتداء الناذر بالناذر ويدخل
في ذلك صلاة التسبيح فان قيل يلزم على ما سبق من أن النذر وجد من المقتدي لامن الامام بناء
القوى على الضعيف قلت بناء القوى على الضعيف انما يمنع حيث كانت القوة ذاتية أما اذا
لم تكن كما هنا فلا تمانع عرض بالناذر ومن هذا قال الحلبي النذر كالنقل واعلم أن الصلاة
في نفسها مشروعة بمسألة الانفراد والاقتداء فيها صحيح مع الكراهة حيث كان على التداخي
أقادم السيد والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

مالك وغيرهم وقالوا ذلك كله بدعة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه احياء ليلتي العدين جماعة واختلف علماء
الشام في صفة احياء ليلة النصف من شعبان على قواين احدهما انه استحب احياءها بجماعة في المسجدا طائفة من اعيان التابعين
كخالد بن معدان واقه ان بن عاصم ووافقه هم الحق بن راهب والقول الثاني انه يكره الاجتماع لها في المساجد للصلاة وهذا
قول الاوزاعي امام أهل الشام ووافقه هم وعالمهم ٢ قوله لا بالجزم أهل صوابه لا بالنصب يدل على وجود القائم تأمل اه مصنفه

• (فصل في صلاة النفل جالسا) في (الصلاة على الدابة) وصلاة الماشي • (يجوز النفل) انما عجز به ليشغل السنن المؤكدة
وغیرها فتصح اذا صلاها (قاعد مع القدرة على القيام) وقد حكى فيه اجماع العلماء وعلى غير المعتمد يقال الاسنة الفجرية قبل
بوجوبها وقوة تأكد ها والالتزام على غير الصحيح لان الاصح جوازها قاعدا من غير عذر فلا يستثنى من جواز النفل جالسا بل
عذر شئ على الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعدا او كان يجلس في عاتقه صلاة بالليل تحتيها
وفي رواية عن عائشة رضى

الله عنهما قل اراد أن يركع
فأم فقرأ آيات ثم ركع ومجد
وعاد الى المقعد وقال في
مراج الدراية وهو المستحب
في كل تطوع يصلي به قاعدا
موافقة للاسنة ولولم يترأ
حين استوى قائما وركع ومجد
أجره ولولم يستوف قائما وركع
لا يضر به لانه لا يكون ركوعا
قائما ولا ركوعا (قاعد) كما
في النجس (لكن له) أي
للمتقل جالسا (نصف أجر
القائم) لقوله صلى الله عليه
وسلم من صلى قائما فهو
افضل ومن صلى قاعدا فله
نصف أجر القائم ومن صلى
نائما فله نصف أجر القاعد (الا)
أنهم قالوا هذا في حق القادر
العاجز (من عذر) فصلاته
بالإيماء أفضل من صلاة
القائم الراكع الساجد لانه
جهد المقل والاجماع
منعقد على ان صلاة القاعد
بمذره مساوية لصلاة القائم
في الاجر كذا في الدراية قلت
بل هو أرق منه لانه ايضا جهد
المقل ونية المرنخ من عمله
(ويشهد) المتنفل جالسا
(كل تشهد) اذا لم يكن به عذر

• (فصل في صلاة النفل جالسا) • (قوله يجوز النفل قاعدا) مطلقا من غير كراهة كما
في مجمع الأنهر (قوله لما قيل بوجوبها) قال في الخلاصة واجهوا على أن ركعتي الفجر من غير
عذر قاعدا لا يجوز كذا روى الحسن عن الامام اه ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على ذلك
وابس الاجماع الاعلى تأكد ها كذا في التشرح وما في قوله ما قبل مصدرية (قوله على الصحيح)
ينبغي أن القول بنقص القيام في سنة الفجر وفي التراويح غير صحيح واپس كذلك أفاده السيد
(قوله بعد الوتر) أي غير الوتر لان المقصود الاستدلال على جواز كل النفل قاعدا ويعمل
انه اشارة الى ما كان يفعله صلى الله عليه وسلم من صلاة ركعتين بعد الوتر لبيان الجواز الا أنه
لا ينبغي المدعى (قوله ولولم يستوف قائما) بان قام قياما تنال به ركعتيه وركع وأما اذا وضع
ركبتيه على الارض ونصب نصفه الاعلى فانظروا أنه لا مانع من الجواز (قوله ولكن له)
نصف أجر القائم يستثنى منه صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم كما ورد عنه صلى الله عليه
وسلم فان أجر صلاته قاعدا كاجر صلاته قائما فهو من خصوصياته (قوله ومن صلى نائما فله
نصف أجر القاعد) صرح في البحر عن المشارق بنى جوازه نائما فقال ورد في بعض رواياته
ومن صلى نائما أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد ولا يمكن حمله على النفل مع القدرة اذ
لا يصح مضطجعا اللهم الا ان يحكم بشذوذ هذه الرواية انتهى وفهم المؤلف من كلام القوم
أن في ذلك خلافا كما هو عند الشافعية ولكن قال الكمال ولا أعلم في فقهنا اه (قوله فصلاته
بالإيماء أفضل) أي مضطجعا أو مستلقيا وقاعد (قوله لانه جهد المقل) أي اجتهاد المقل
يعنى انه ليس في وسعه غيره والجهد بمعنى الجهد (قوله على أن صلاة القاعد) أي الذي يركع
ويشهد فان الموى تقدم الكلام عليه (قوله قلت بل هو أرق الخ) هو ظاهر لان الصلاة
بالإيماء أقل رتبة من صلاة القاعد في العمل واذا كانت مع قلة العمل فيها أفضل من صلاة
القائم فصلاة القاعد بمذروهي أكثر عملا أفضل منها بالاولى (قوله ونية المرنخ من عمله) هذا
انما يظهر اذا خطر بباله أنه لو كان معها الاداء قائما وانما كانت خيرا البعد ها عن الربا
(قوله ويقعد كل تشهد) فيه اشارة الى أنه لا يضرع بغيره على يسراه تحت سمرته لكن صرح
في كتاب سياسة الدنيا والدين بأنه يضع واليه يشير قوله ان القعود كالقيام اه من السيد
(قوله في الخمار) هو احادي روايات ثلاث عن الامام واهما أخذ زفر قال في النهر والاشك في
جواز القعود على أي حال وانما الاختلاف في تعيين ما هو الافضل اه (قوله ولكن ذكر شيخ
الاسلام) هذه رواية تامة عن الامام واهما أخذ أبو يوسف وعن الامام انه يتربع واهما أخذ
محمد كما في مجمع الأنهر فاذا اراد أن يركع يعني على الروايتين الاخريتين افترض ركعة اليسرى
وجلس عليها ليكون أسير عليه كذا في ابن أبي رباح وهذا الخلاف في غير حال التشهد أما فيه
فانه يجلس كما يجلس المتشهد بالاجماع سواء مضطجعا أو قاعدا لا اه نهر (قوله لتوجهه)

فيفتش وجهه اليسرى ويجلس عليها وينصب يمينه (في الخمار) وعليه الفتوى ولكن ذكر شيخ الاسلام الافضل له ان السابقين
يقعدون في موضع القيام محتيا لان عامة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان محتيا اي في النفل ولان النبي اكمل
نواحيها لاعتدائه القبلة لتوجهه

السائقين كالقيام وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقوله كيف شاء لأنه لا جازله ترك أصل القيام فتركه القعود أولى وأما المريض فلا
تتمة بصفة جلوسه بشئ (وجازاته ما به) أي اتمام القادر نقله (قاعدًا) سواء كان في الأولى أو الثانية (بعد افتتاحه قائمًا) عند أبي
حنيفة رحمه الله لأن القيام ليس ركناً في النفل فجاء تركه وعندهما لا يجوز لأن الشروع ملزم فأشبهه النذر ولا يبي حنيفة أن نذره
ملزم إلا بالمتابعة وهي الكاملة بالقيام مع جميع الأركان والشروع ٢٦٥ لا يلزم الأصيانة بالنقل وهي

لا يوجب القيام فيقه
جالسا (بلا كراهة على الأصح)
لأن البقاء أسهل من الابتداء
وابتداءؤه جالسا لا يكره
فالبقاء أولى وكان صلى الله
عليه وسلم يفتح التطوع ثم
ينتقل من القيام إلى القعود
ومن القعود إلى القيام
رواه عائشة رضي الله عنها
(ويستقل) أي جازله التنقل
بل ندب له (راكبا خارج
المصر) يعني خارج العمران
أي مثل خارج القرية
والأخيرة بمحل إذا دخله
مسافر قصر الفرض وسواء
كان مسافرا أو خرج الحاجة
في بعض النواحي على
الأصح وقبل إذا خرج قدر
ميل وقبل إذا خرج قدر
فرسخين جازله والأفلاوعن
أبي يوسف جوازها في المصر
أيضا على الدابة (ومما
إلى أي جهة) ويفتح
الصلاة حيث (توجهت به
دائمه) لما كان الحاجة ولا
يشترط عزه عن إيقافها
للحرمة في ظاهر الرواية
لقول جابر رأيت رسول الله

السائقين) أي وكل القدمين وهو لازم لما قبله (قوله وعندهما لا يجوز) الخلاف في غير الشفع
الثاني أما لو ابتداء الشفع الأول قائما ثم قعد في الشفع الثاني فهو جائز اتفاقا لأن كل شفع
صلاته على حدة (قوله ولا يبي حنيفة أن نذره ملزم الخ) لا فرق في لزوم القيام فيه بين أن يلتزمه
نصا أولا واختاره الكمال وفي المحيط أنه إن لم يلتزم القيام نصا لا يلزمه قال فخر الإسلام هو
الصحيح أفاده السيد (قوله بالقيام الخ) متعلق بالكاملة (قوله بلا كراهة على الأصح) واختار
صاحب الهداية الكراهة إذا كان من غير عذر كالاعيا والتعب (قوله ثم ينتقل من القيام
إلى القعود) أي في الركعة الواحدة فقد ذكر في مجمع الروايات أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتح
التطوع قائما ثم يركع فإذا بقي من قرأته مرة دارعشرين آية أو ثلاثين قام فقرأ ثم سجد كذا
في الشرح (قوله أي جازله التنقل) لأن الصلاة خير موضوع فلو اشتراط ما يشق من نحو
النزول يلزم الانقطاع عن الخير قال في المبسوط لو لم يكن في التنقل على الدابة من المنفعة الاحتفظ
اللسان من فضول الكلام لكان كافيا في جوازها (قوله بل ندب له) لقوله صلى الله عليه وسلم
كثيرا (قوله إذا دخله) أي وصل إليه (قوله على الأصح) هو قول جمهور العلماء وعند مالك
يشترط كونه مسافرا وذكره في الذخيرة عن محمد وأبي بصير وهو راعنه ولكن عن أبي يوسف
جوازها في المصر بلا كراهة وعن محمد كذلك وفي رواية أجازه مع الكراهة مخافة الغلط بكثرة
اللفظ واستدل بماروي عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لم يركب الخمار في المدينة يعرود سعد بن
عبادة وكان يصلي وهو راكب وأجيب عن الإمام بهذا الحديث وتعامه في الشرح (قوله
موميا إلى أي جهة الخ) لا وسجد على سرجه أو على شئ وضع عنده يكون عبثا لا فائدة فيه فيكره
ولا تنفسه لأنه إيماء بزيادة اللهم إلا أن يكون ذلك الشئ عبثا فتنفسه لا اتصال النجاسة به كما
حقيق البرهان الحلي (قوله ويفتح الصلاة الخ) انما زاده لوقوع الخلاف فيه فان الإمام
الشافعي رضي الله عنه يشترط الاستقبال عند الافتتاح وفي شرح عمدة الأحكام وعنده أبي
حنيفة وأبي ثور يفتح أولا إلى القبلة استحبنا بأن يصلي كيف شاء وبه قال أحمد وهو الأشبه كذا
في ابن أمير حاج (قوله حيث توجهت به دابته) أشار به إلى أنه إذا صلى إلى غير ما توجهت به
دائمه لا يجوز لعدم الضرورة إلى ذلك كما في السراج وفي توجيه الصغير في قوله ومما وقوله به
إشارة إلى أن الصلاة على الدابة لا تصح بالجماعة فان أهلوا فصلاة الإمام صحيحة وصلاة القوم
فاسدة وقيل يجوز إذا كان على دابة واحدة كما في البحر عن الظهيرية وبه جزم في الدرر (قوله
في ظاهر الرواية) وقال الكاكي يشترط ذلك وإن تعذر جاز قال في الشرح بلاية وينبغي جملة على
صلاة الفرض لأن باب النفل أوسع اهـ (قوله وإذا حرك الخ) أشار به إلى أن تسميره لا يضر إذا
كان يعمل قليل وهو المتمدن خلافا لما في القنية أنه إذا سيرا صاحب المبحر الأرض ولا التطوع

٢٦٤ ط صلى الله عليه وسلم صلى التوافل على راحلته في كل وجه يوحى إيماء ولو كنهه يحقن السجدين
من الركعتين رواه ابن حبان في صحيحه وإذا حرك رجلاه وضرب دابته فلا بأس به إذا لم يصنع شيئا كثيرا (وبني بنزوله)
على ما مضى إذا لم يحصل منه عمل كثير

كما اذا نفي رجلا فاشهد لان امرائه انه قد مجوز الاركوع والسجود عزيمته بنزوله به فمكانه الايمان به ما را بكارهية وبه هذا
يفرق بين جواز بنائه وعدم بناء المريض بالركوع والسجود وكان مومنا لان احرام المريض لم يتناولها لعدم قدرته عليها فلذا
(لا) يجوز له البناء بعد (ركوعه) على ٢٦٦ ماضى من صلاته نازلا في ظاهر الرواية عنهم لان افتقاره على الارض

استلزم جميع الشروط
وفي الركوب بقوت شرط
الاستقبال واتحاد المكان
وطهارته وحقيقة الركوع
والسجود (و) جاز الايمان على
الدابة ولو كان بالوافل
الرابعة (أو كدة وغيرها) في
سنة النجر (و) روى (عن
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
انه ينزل) الركاب (السنة
النجر لانها آكد من غيرها)
قول ابن شجاع رحمه الله
يجوز أن يكون هذا البيان
الاولى يعني ان الاولى ان
ينزل الركبة في النجر كذا في
العناية وقد مر أن هذا في
رواية وجوبها (وجاز بالتطوع
الاتسكان على نحو) كعصا
وحائط وخادم (ان تعب)
لانه عذر كما جاز أن يتعد
(بلا كراهية وان كان)
الاتسكان (بغير عذر كرمي
الاذن بهر لاساءة الادب)
بخلاف التعمد بغير عذر
بعد القيام كما قد مر (ولا
يمنع صحة الصلاة على الدابة
شجاسة) كثيرة (الحيات) اي
الدابة (ولو كانت) التي تزيد
على الدرهم (في السرح
والركاب في الاصح) وهو

(قوله لان احرامه انه قد مجوز الاركوع والسجود) ايضا حقه أن يقال ان بناءه على الصلاة على
بعض عند الاختلاف انه يجوز اذا تناوله مرة واحدة وأما اذا لم يكونا كذلك فلا يجوز
اذا ظهر هذا فقهر بجملة الركاب انما عقدت مجوزة للايمان كما لو اركوع والسجود بنه في النزول
فمكان ما صلى بالايمان وهو ركاب ويصل بعد النزول بركوع وسجود داخلين تحت تحرمة
واحدة فجاز بناء أحدهما على الآخر واحرام النازل انما عقدت وجبا للركوع والسجود فقط فلا
يتناول الايمان راكبا فلا يصح بناؤه عليه كذا في العناية فان قيل ما ذكره بناء القوي على
الضعيف وذلك لا يجوز كما في المريض اذا صح أوجب بأن احرام المريض لم يتناول الاركان اي
الاصلية بدون ايمان لعدم قدرته عليها فلا يجوز بناءه على ما لم يتناول احرامه على ما تناوله واجيب
ايضا بأن ايمان الركاب كركوعه وسجوده في القوة وليس خافعا عنهما ولذا جاز بناءه على الايمان
مع قدرته على النزول اذ الخلف ما لا يصار اليه الا عند تعذر الاصل ولا يصح الجمع بينهما
بخلاف المريض فان ايمانه خلف لا يجوز له ابتداء مع القدرة أي فلا يصح الجمع بينهما وبين
الاصل فلا يدخل في البناء قال في النهاية وعلى هذا الفرق يجب ان لا يبنى في المكتوبة فيما اذا
افتتحها راكبا لعذر ثم نزل لانه ليس له أن يفتتحها على الدابة عند القدرة فكان الايمان فيها خلفا
فلا يصح البناء لزوم الجمع بين الاصل والخلف وهذا قيد المسئلة في الهداية بالتطوع اه
(قوله عزيمته) اي امرائهم عليه وهو فعول مطابق لحذف اي عزم عليه عزيمته وقوله بنزوله
تتعلق به (قوله فمكانه الايمان) الاولى ان يقول وللايمان به ما عطف على قوله للركوع (قوله
رخصة) أي جامع على خلاف الحكم الامني تسهلا (قوله وبهذا) الاشارة ترجع الى التعليل
(قوله فلذا) اي لتعليل بعدم تناول قال في الشرح وعدم بناء المريض اذا قدر على
الركوع والسجود وكان مومنا لان احرام المريض لم يتناولها لعدم قدرته عليها ما نصار
كاحرام النازل الذي افتتح الصلاة على الارض فلا يجوز بناءه على ما لم يتناول احرامه على ما تناوله
فلذا لا تجوز الخ (قوله في ظاهر الرواية) وقال زكريا يجوز البناء كما اوضحه في الفتح (قوله في
سنة النجر) بالمر عطفنا على الوافل الرابعة (قوله يبنى ان الاولى الخ) اي فيجب عنه جوازين
(قوله كره في الاظهر) اي تنزيها بدليل التعليل (قوله بخلاف القعود) فانه لا كراهية فيه
على الاصح (قوله بالضرورة) ولانه لما سقط اعتبار الاركان الاصلية فلا بد من يسقط شرط
طهارة المكان اولى (قوله ولا تصح صلاة المني) ولا الساجد وهو يسبح كما في المضمرات
سواء كان بعذرا ام لا لارضاء كانت الصلاة ام لا (قوله لا خلاف المكان) ولان كلامي المنى
والسجادة مناف للمصلاة واداء الاركان مع المني لا يصح والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر
الله العظيم

• (نصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة) • (قوله والمحمل) اسم مكان فبانه فتح الم

قول أ = ثم شايحتنا للضرورة (ولا تصح صلاة المني بالاجماع) اي اجماع ائمة لا خلاف المكان (قوله
• (نصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة) والحاصل • (لا يصح على الدابة صلاة الزائر ولا الواجبات كالوتر
والمنذور) والعبد

(و) لا قضاء (ما شرع فيه تنافسا) ولا صلاة الجنازة (ولا سجدة) تلاوة قد (تليت آيتها على الأرض الاضرورة) نص عليها
في الفرض بقوله تعالى فان خفتهم فلا تأمنوا ولا تأمنوا ولا تأمنوا (كخوف اص على نفسه او دابة او ثيابه لو نزل) ولم تنف
له رفته (وخوف سبع) على نفسه او دابة (و) وجود مطرو (طين) في (المكان) يغيب فيه الوجه او ياطفه ويتلف ما يبسط
عليه اما مجرد ندوة فلا يبيح ذلك والى لادابة ليصلي قائما في الطين بالايمان (وجرح الدابة وعدم وجدان من يركبه) دابته ولو
كانت غير جرح (الهجرة) بالاتفاق ولا تلزمه الاعادة بزوال العذر والمريض الذي يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض أو بطن
يجوز له الايمان بالفرض على الدابة واقنة مستقبل القبلة ان امكن والا فلا ٢٦٧ وكذا الطين المكان وان وجد العاجز

عن الركوب معينا فهي
مسئلة القادر بقدرة الغير
عاجزة عنه خلافا لهما
كأمرأة اذا لم تقدر على النزول
الا بمحرم او زوج ومعاذل
زوجته أو محرمه اذا لم يقم
ولده محل كالأمرأة والصلاة
في الحمل وهو (على الدابة
كالصلاة عليها) في الحكم
الذي علمته (سواء كانت
سائرة أو واقنة ولو) أوقفها
(وجعل تحت الحمل خشبة)
أو نحوها (حتى بقي قراره)
أي الحمل (الى الأرض)
بواسطة ما جعل تحته (كان)
أي صار الحمل (بمنزلة الأرض
فتصح الفريضة فيه قائما)
لأقاعدة بالركوع والسجود
(فصل في الصلاة في السفينة
صلاة الفرض) بالواجب (فيها
وهي جارية) حالة كونه (قاعدة
بالعذر) به وهو يقدر على
الخروج منها (صححة عند)
الامام الأعظم (الحنيفة)
رحمه الله تعالى ان (بالركوع

(قوله ولا قضاء ما شرع فيه تنافسا) ولو شرع فيه بتعود أفاده السيد (قوله قد تليت آيتها على
الأرض) أما اذا تليت آيتها على ما فتح عليها (قوله الاضرورة) قال في الخلاصة أما صلاة
الفرض على الدابة بالذرية فيقف عليها أي مستقبل القبلة ويصلي بالايمان أن أمكنه
ايقاف الدابة فان لم يمكنه صلى أي بما توجهت ولو مستدبرا قبله كذا في غاية البيان (قوله
كخوف اص) بم قاطع الطريق (قوله ولم تنف له رفته) هذا على الغالب ومن غير الغالب
أن وقوف الرفته لا يفيد منع اللص فيجوز له حينئذ الصلاة عليها (قوله واقنة مستقبل
القبلة) لا يخص الرض بل هو حكم صلاة الفرض وما لحق به على الدابة مطاقا (قوله خلافا
لهما) تقدم ترجيح قولهما (قوله كأمرأة) أي فانها قادرة بقدرة الغير (قوله ومعاذل زوجته)
مبتدأ خبر قوله كأمرأة والظاهر أن الزوجة والمحرم يساقيا (قوله اذا لم يقم ولده محل) أي
لاجل تعادل الحمل (قوله كأمرأة) أي المعادلة فيجوز له الصلاة على الدابة كذا يجزمه صاحب البحر
وأقر عليه من بعده (قوله فتصح الفريضة فيه قائما) فان لم يمكنه القيام ولا النزول صلى قاعدا
كما هو مشاهد كلامهم أفاده بعض الأفاضل بحنا وقال السيد بعد عبارة المصنف هذه وهذا وان
أطلقه المصنف يحمل على ما اذا أمكنه القيام والله سبحانه وتعالى أعلم رأسه غفر الله العظيم
(فصل في الصلاة في السفينة) منافية هذا الفصل لما قبله أن السفينة لها شبهة بالدابة لانها
مركب البحر والدابة مركب البر ولذا سقط القيام كما هو في صلاة الدابة وله شبهة بالأرض من
حيث بالجلوس عليها بقرار ولو الزم الركوع والسجود والاستقبال (قوله صلاة الفرض
والواجب) وبه علم منه حكم النفل بالاولى (قوله وهو يقدر) نص على التوهم (قوله صححة
عند الامام الأعظم) من غير كراهة عنده كما في حاشية الدرر للمؤلف وفي المضمرات والبحر عن
البدائع أن فيه اساءة أدب وهو الذي يقدره كلامه بعده (قوله والخروج أفضل) أي من الصلاة
قائما فيها يعني ان أمكنه من غير ضرر لنفسه أو ماله (قوله لانه بعد الخ) هو على سبيل اللف
والنشر المرتب (قوله وقال مثله ليعرف) أي ابن أبي طالب لما شبهه الى الجنة (قوله نخرجنا
الى الحد) بكسر الجيم وتشديد الال الشاطبي وهذا دليل بلواز الصلاة فيها مع امكان الخروج
منها أو ما بعده دليل بلواز الصلاة قاعدا مع امكان الصلاة من قيام (قوله محمول على الندب)

والسجود) لا بالايمان لان الغالب في القيام دوران الرأس والغالب كالمحقق ان كان القيام فيه والخروج افضل ان أمكنه لانه بعد
عن شبهة الخلاف واسكن لانه (وقالا) أي ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى (لا تصح) جالسا (الامن عذروه والظاهر) الحديث
ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الصلاة في السفينة فقال صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق وقال مثله ليعرف ولان القيام
ركن فلا يترك الا بعد رجحة لا وهو ودليل الامام أقوى فيتبع لان ابن سيرين قال صلينا مع انس في السفينة فعودا ولو شئنا
نخرجنا الى الحد وقال مجاهد صلينا مع جنادة رضي الله عنه في السفينة فعودا ولو شئنا لقمنا وقال الزاهد وحديث ابن عمر
وجهه محمول على الندب فظهر بقوة دليله موافقة تابعين ابن سيرين ومجاهد وهما بين انس وجنادة فيتبع قول الامام رحمه الله تعالى

(والعذر كدوران الرأس وعدم القدرة على الخروج ولا يجوز) أي لا تصح الصلاة (فيها بالأيام) إن يتدر على الركوع والسجود
(إنفاقاً) انقضى الميعاد حقيقة وحكما ٢٦٨ (والمربوطة في بلدة البحر) بالمراسي والحبال (و) مع ذلك (فحركة الميعاد) تحريكها

(شديداً) هي (كالمسألة) في الحكم الذي قد علمته والخلاف فيه (والا) أي إن لم تحركها شديداً (فكالمسألة) بالسطر (على الأصح) الواقعة ذكرها مع حكمها بقوله (إن كانت هي بوطئة بالسطر لا تجوز الصلاة فيها) (قاعدة) مع قدرته على القيام لا تنفاه المقتضى للصحة (بالإجماع) على الصحيح وهو أن تراز عن قول بعضهم أنها أيضا على الخلاف (فان صلى في المربوطة بالسطر) فاقام وكان منى من السفينة على قرار الأرض صحت الصلاة (بمنزلة الصلاة على السرير) (والا) أي وإن لم يستقر منها شيء على الأرض (ولا تصح) الصلاة فيها (على المختار) كما في المحيط والبدائع لأنها حادثة كالدابة وظاهر الهداية والنهاية جواز الصلاة في المربوطة بالسطر قائماً مطلقاً أي سواء استقرت أو لا (الأذا لم يمكنه الخروج) بلا ضرر فيصلى فيها بالخروج (و) إذا كانت سائرة (يتوجه المصلي فيها للقبلة) لقدرة على فرض الاستقبال (عند افتتاح الصلاة) وكلما استدارت السفينة (عنها) أي القبلة (يتوجه) المصلي باستدارتها (إليها) أي القبلة (في خلال الصلاة) وإن عجز عن ذلك عن

أي الأمر فيه وهو صل فيها قائماً بحمل النوب لتوافق الأدلة (قوله الميعاد حقيقة) هو كالمريض وحكمه كالدابة (قوله كما في المحيط والبدائع الخ) أعلم أن ظاهر الهداية والنهاية والاختيار جواز الصلاة قائماً في المربوطة بالسطر مطلقاً سواء استقرت على الأرض أم لا أمكنه الخروج أم لا وقيد في الإيضاح بأحد أمرين بالاستسقاء من عدم إمكان الخروج عند عدم الاستقرار كما في الفتح والتميين واختاره في المحيط والبدائع كما في البحر فاقاله الشيخ شافين في رسالته وما في الإيضاح لم أقف على نصيحة لا حد بل هو ضعف والمعمد الاطلاق مردود قال الحلبي وعلى هذا أي ما ذكر في الإيضاح ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها إذا كانت سائرة مع إمكان الخروج إلى الترويض والإيضاح هو شرح الخبر بدني ثلاث مجلدات كلاهما لعبد الرحمن أبي الفضل الكرماني (قوله وإن عجز عن الصلاة) نقله في الشرح عن مجمع الروايات (قوله ولو ترك الاستقبال لا تجز به في قولهم جميعاً) هذا ما أورده الشيخ اكمل الدين بقوله وينبغي أن يتوجه إلى القبلة كيفية مدارات السفينة سواء كان عند الافتتاح أو في خلال الصلاة لأن التوجه فرض عند القدرة وهذا قادر أه كذا في الشرح قال بعض الحذاق المتبادر أن لزوم التوجه منوط بالقدرة عليه كما يشير إليه كلام المصنفات والاسباب أي إذا لم يستقبل قد سقط العذر ولو عند الامكان كما في المسائل من عدم القدرة عدم الامكان أولى والعلاقة الأكمل لم يطأ لزوم الاستقبال بل قد بالقدرة وعدم القدرة على الشيء كيف يتحقق لزومه وإلى ما ذكرنا في كلام الدرر حيث قال لأنه يمكنه الاستقبال من غير مشقة إذ مفهومه أنه عند عدم الامكان وعند المشقة لا يلزمه الاستقبال ومفاهيم الكتب حجة كما لا يخفى وما في مجمع الروايات أنه إن عجز عن الصلاة يمكن حمله على حالة الرجاء أي رجاء زوال العذر قبل الوقت فتأمل أنه يتصرف وهو كلام حسن ادعى ما افاده المصنف يلزمه تأخير الصلوات في أسفار البحر الملح عند اشتداد الريح ونقلهم ما في سفر مصر عند السفر إلى العار فبالله تعالى السيد أحمد البدوي يجرى في المراكب العامة وغير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في صلاة التراويح) • (قوله الترويجة الجلوسة) فهي المرة الواحدة من الراحة (قوله ثم سميت بها الأربع ركعات الخ) مجاز الاستراحة بعد ما غالباً فهو من إطلاق اسم المجاور على ما جاوره وقوله التي آخرها الأولى أن يقول التي بعدها ويمكن أن تكون نفسها راحة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم أرحن بالصلاة بالليل أي أشفها فيكون فعلها راحة لأن انتظارها مشقة على النفس ولأنها توصل به إلى راحة الجنة وهذه العبارة التي للمصنف نقلها في الشرح عن المستصفي والذي فيه عن الفتح أن التراويح جمع ترويجة للنفس أي استراحة وهي في الأصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت بها كل أربع لاستمرارها استراحة بعد ما ذكرها أم فالعلاقة للزوم (قوله التراويح سنة) بإجماع الصحابة ومن بعدهم من الأمة منكرها مبتدع ضال مردود الشهادة كما في المصنفات وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القبلة فكثير الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة والرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم وفي الصحيحين

الصلاة (حتى) بقدر إلى أن (بتمها مستقبلاً) ولو ترك الاستقبال لا تجز به في قولهم جميعاً • (فصل في صلاة التراويح) • عن الترويجة الجلوسة في الأصل ثم سميت بها الأربع ركعات التي آخرها الترويجة روى الحسن عن أبي حنيفة صفة بقوله (التراويح سنة

التراويح وما فيه - له عمر
رضي الله عنه فقال التراويح
سنة مؤكدة ولم يتخرصه
عمر من تلقاء نفسه ولم يكن
فيه مبتدع ولم يأمربه إلا
عن أصل لديه وعهد من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهي سنة عين مؤكدة
على (الرجال والنساء)
ثبتت سنتها بفعل النبي
صلى الله عليه وسلم وقوله
قال عليكم بسنتي وسنة
الخلفاء الراشدين من بعدى
وقد واطب عليها عمر وعثمان
وعلى رضي الله عنهم وقال
صلى الله عليه وسلم في حديث
افترض الله عليكم صيامه
وسنت لكم قيامه وفيه رد
اقول بعض الروافض هي
سنة الرجال دون النساء
وقول بعضهم سنة عمر لان
الصحيح أنها سنة النبي صلى
الله عليه وسلم والجماعة سنة
فيها أيضا لكن على الكفاية
ينسب بقوله (وصلاتها
بالجماعة سنة كفاية)
لما ثبت أنه صلى الله عليه
وسلم صلى بالجماعة إحدى
عشرة ركعة بالوتر على سبيل
التداعي ولم يجزها جري
سائر النوافل ثم بين العذر
في الترك

٢ قوله قال في القاموس
تخرصه الخ الذي في القاموس
تخرص عليه افتري فليست
وقوله رد كراهة المناسبات معاني الآن يكون على لغة ربيعة اه معجم

عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يري في رمضان ولا غيره على
إحدى عشرة ركعة اه منها الوتر كافي يحيى ابن خزيمة وابن حبان وأما ما رواه ابن أبي شيبة
والطبراني والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان
عشر بن سوي الوتر فضعيف وانما ثبت العشر بن عواظبة الخلفاء الراشدين طاعدا الصديق
رضي الله تعالى عنهم في البخاري فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والاصر على ذلك في خلافة
أبي بكر ومن خلافة عمر حتى جههم عمر على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان فكان ذلك
أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان كافي فتح الباري وبالجملة فهي سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم منها النواوذبنا الهوا كيف لا وقد قال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة
الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عليهم السلام واحد وروى أبو نعيم من حديث عروبة
الكندي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سنحدث بعدى أشياء فأحبها إلى أن تلزموا
ما أحدث عمر وفي البحر عن الخلاصة اختلف المشايخ في كونها سنة يعني أو مستحبة قال
واقطاع الخلاف برواية الحسن عن الإمام أنه سنة اه وقد ذكر الأصوليون أن السنة
ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو واحد من الصحابة (قوله ولم يتخرصه عمر من تلقاء نفسه)
قال في القاموس تخرصه افتري عليه اه وقال قبله الخرص القول بالظن وذكره من
كثيرة (قوله في حديث) بالشكير وقوله افترض الخ في محل نصب مقول القول (قوله وفيه
رد) اقول بعض الروافض هي سنة الرجال دون النساء) أقول هكذا قال حافظ الدين في الكافي
لكن المشهور عنهم أنهم ليست سنة أصلا قال في البرهان قد اجتمعت الأمة على مشروعية
التراويح وجوازها ولم ينكرها أحد من أهل القبلة إلا الروافض ذكره العلامة نوح (قوله
وقول بعضهم سنة عمر الخ) في الفتاوى الهندية عن الجواهر هي سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقيل هي سنة عمر رضي الله عنه والأول أصح وفي حاشية السبيل على العلامة مسكين
وما قيل بكفر من يقول أنها سنة عمر رضي الله عنه كما نقوله الروافض فممنوع فقد صرح في
كثير من المتداولات بأنها سنة عمر يعني بالنظر لكونها عشر بن ركعة ولامواظبة عليها وذلك
لا يمنع كونها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا لما ذكرنا اه (قوله وصلاتهم بالجماعة
سنة كفاية) فلا لوم على من لم يحضر الجماعة إلا أن يتركها أو يكون فقيرا بقتدي به
وقال المرغباني أنها سنة عين وكره أن يؤتم في التراويح من تين في ليلة واحدة وعليه الفتوى
لان السنة لا تتكرر في الوقت الواحد فتقع الثانية نقلا مضمرات بخلاف ما لو صلاها مأموما
مرتين حيث لا يكره كالأمر فيها ثم اقتدى بآخر في تلك الصلاة وكما لو صلى العشاء أماما
أو متديا ثم أقيمت ثانيا فإنه لا يكره له أن يدخل فيها ثانيا بل يستحب له ذلك كما حققه العمدة ابن
أثير حاج وينظر الجمع بين هـ ذوا بن ما ورد من حديث لا يصلي بعد صلاة مثلها والظاهر أن
الظاهر مثل العشاء بخلاف بقية الفرائض فيكره أعزتها وهذا غير مشهور وفان المشهور كراهة
الاعادة إلا لمن صلى منفردا ثم أقيمت صلاة العشاء أو الظهر وبتتقاد من طالب الجماعة في
التراويح أن فضيلته بالجماعة أكثر من فضيلة الانفراد وهل هي كالجماعة في الفرض فتضاعف
على صلاة الفذب سبع وعشرين أو خمس وعشرين أو المنحوق فيها زيادة ثواب من غير قيد

وقوله رد كراهة المناسبات معاني الآن يكون على لغة ربيعة اه معجم

وهو خشية على الله عليه وسلم اقتراضها لما قال الصدر السني كفاية فيها حتى لو أقامها البعض في المسجد
بجماعة وباقي أهل المحلة أقامها منفردا في بيته لا يكون نارا كالسنة لانه يروى من أفراد الصحابة التخلّف وقال في المبرور
لوصلي انصار في بيته لا يأثم فقد فعله ابن عمرو وعروة وسالم والقاسم وابراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة
على سبيل الكفاية اذ لا يظن بان عمر ٢٧٠ ومن تبعه ترك السنة انتهى وان صلاحها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نزل

بالعدد ومن ذلك يقال في صلاة التطوع جماعة اذا كان على غير وجه التداخي يحرم (قوله
وهو خشية على الله عليه وسلم اقتراضها علينا) ان قيل كيف خشى النبي صلى الله عليه وسلم
أن تفترض علينا مع علمه بأنه لا يزداد على الصلوات الخمس لقوله تعالى في حديث الاسراء
فرض الصلاة لا يدل القول لدى أجيب بان الممنوع زيادة الاوقات ونقصانها الزيادة عدد
الركعات ونقصانها ألا ترى أن الصلاة فرضت ركعتين فاقرت في السفر وزيدت في الحضر كما
في حاشية الشافعي على الزياحي أو أن الفرضية قد تكون معانة على المداومة أو خشية
بداوتها على ما أنتم قد وافرضتموها اه (قوله وباقي أهل المحلة أقامها منفردا) أقامهم هذا
التعبير أنهم سنة كفاية لكل محلة فيها مسجد فاقامها بعد واحد في البلد لا تسقط الجماعة
عن جبهتهم حيث تعددت مساجد المحلة ويحرم وقتها في إطلاقهم أنهم سنة كفاية أن المراد
أنهم سنة كفاية في البلد لا في المحلة (قوله فالصحيح أنه نال إحدى الفضيلتين) هما ملائمتها في
البيت جماعة وملائمتها في المسجد جماعة (قوله فان الاداء الخ) علة الحذف كان الواجب ذكر
وعرو الأفضل فيها المسجد فان الاداء الخ قال البرهان الحاشي كل ما شرع بجماعة فالصحيح في
أفضل لزيادة فضيلة المسجد وتكثير الجماعة واظهار شعار الاسلام اه وفي التمرين في المسجد
أفضل على ما عليه الاعتماد (قوله ووقت ما بعد صلاة العشاء) أي الوقت الذي هو بعد صلاة
العشاء (قوله يصح تقديم الوتر على التراويح الخ) وقيل وقتها بعد العشاء قبل التروية قال عاتق
مشايخ بخاري وأثر الخلاف يظهر فيما لو فاتته تروية أو اشتغل بها بفتوته الوتر بالجماعة يشغل
بالتروية على قول مشايخ بخاري وبالوتر على قول غيرهم (قوله وقال جماعة من أصحابنا الخ)
قال في البحر ولم أر من صححه واذ افاضت قيل تقضى ما لم يأت وقتها من الليلة المستقلة وقيل ما لم
يصل الشهور والصحيح أنهم لا تقضى مطلقا فان قضاها كانت فملا لا تراويح كافي الدار والسراج
(قوله وقال بعضهم لا يكره الخ) أي تحريرا والافتخاف في الاولى ثابتة بدليل قوله ولكن لا يجب
ان لا يؤخر التراويح (قوله آخره) يصح قراءته بالرفع ويكون على تقدير مضاف أي صلاة آخره
ويصح قراءته بالنصب على الظرفية أي الكائن آخره (قوله في حد ذاتها) أي لا بالنظر للتراويح
(قوله وهي عشرون ركعة) الحكمة في تقديرها بهذا العدد ما وافق المكمل وهي السبق
للمكمل وهي الفرائض الاعتقادية والعملية (قوله فالاصح انه ان تعمد ذلك كره) مقابله ما في
منية المصلي من عدم الكراهة لانه أكمل لزيادة المشقة ورد بان التحال لا يحصل بمجرد المشقة
ما لم يكن فيه اتباع السنة اه (قوله واذا لم يجلس الا في آخر أربع الخ) أي آخر كل أربع
فاذا جلس على آخر كل ركعتين تنوب عن تسليتين على ما عليه العامة ذكره السيد واذ لا يقعد
الا في آخر العشر بن فله على الصحيح يجوز عن تسليمة أي ركعتين بخلاف ما اذا قعد على رأس

أحدى الفضيلتين فان
الاداء في المسجد فضيلة
ليس للاداء في البيت ذلك
وكذا الحكم في الفرائض
(ووقت ما) (بعد صلاة
العشاء) على الصحيح الى
طالع الفجر (و) تبعينها
للعشاء (يصح تقديم الوتر
على التراويح وتأخيرها عنها)
وهو أفضل حتى لو تبين
فساد العشاء دون التراويح
والوتر أعادوا العشاء ثم
التراويح دون الوتر عند
أي حنيفة بوقوعها
ناذلة مطانة بوقوعها في
غير محلها هو الصحيح وقال
جماعة من أصحابنا منهم
الشيخ الزاهد ان الليل
كله وقت لها قبل العشاء
وبعد وقبل الوتر وبعد
لانها قيام الليل (ويستحب
تأخير التراويح الى) قيل
(ثلث الليل أو) قيل
(نصفه) واختلوا في أدائها
بعد النصف فقال بعضهم
يكره لانها تبع للعشاء
فصارت كسنة العشاء
(و) قال بعضهم (لا يكره
تأخيرها الى ما بعده) أي ما

بعد نصف الليل (على الصحيح) لان أفضل صلاة الليل آخر في حد ذاتها ولكن الاحب أن لا يؤخر التراويح اليه ركعتين
خشية الفتوات (وهي عشرون ركعة) بإجماع الصحابة رضي الله عنهم (بمشر تسليمت) كما هو المتوارث بسلم على رأس كل ركعتين
فاذا وصلها وجلس على كل شفع فالاصح أنه ان تعمد ذلك كره وصحت وأجزأته عن كلها واذا لم يجلس الا في آخر أربع

نابت عن تسليمة فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح (ويستحب الجلوس بعد) صلاة (كل أربع) ركعات (بقدرها وكذا)
يستحب الجلوس بقدرها (بين الترويحية والحامسة والوتر) لانه المتوارث عن السلف وهو داروي عن أبي حنيفة رحمه الله
ولان اسم التراويح يعني عن ذلك وهم مخبرون في الجلوس بين الترويحية ٢٧١ والقرائة والصلاة فرادى والسكوت

(وسن ختم القرآن فيها)
أي التراويح (مرة في
الشهر على الصحيح) وهو
قول الاكثر رواه الحسن
عن أبي حنيفة رحمه الله
يقرأ في كل ركعة عشرة
آيات أو نحوها وعن أبي
حنيفة رحمه الله انه كان
يختم في رمضان إحدى
وستين ختمة في كل يوم ختمة
وفي كل ليلة ختمة وفي كل
التراويح ختمة وصلى بالقرآن
في ركعتين وصلى في الفجر
بوضوء النساء أربعين
سنة (وان مل به) أي يختم
القرآن في الشهر (القوم)
قرأ بقدر ما لا يؤدي الى
تنزيههم في المختار) لان
الافضل في زمانا ما لا يؤدي
الى تنفير الجماعة كذا في
الاختصار وفي المحيط الافضل
في زمانا ما أن يقرأ بما لا يؤدي
الى تنفير القوم عن الجماعة
لان تنكير القوم أفضل من
تطويل القراءة وبه يفتي
وقال الزاهد يقرأ كما في
المغرب أي بقصر الفصل
بعد النافحة ويكره الاقتصار
على مادون ثلاث آيات
أو أية طويلة بعد النافحة
ترك الواجب (ولا يترك

ركعتين كما في الخلاصة) قوله نابت عن تسليمة) فيه أنهم قالوا ان القعود الاول في رباعية النقل
واجب يجبر بالسجود ومقتضاه أن تنوب عن تسليمتين ويجب عليه السجود ان كان ساهيا وقد
يجب بان المذكور هنا في خصوص التراويح اكونها شرعت على هيئة مخصوصة بالسلام على
رأس الركعتين فلا ينافي أنها في غيرها تجزئ أربعاً وفيه أن هذا يرد على ما إذا جمع الكل
بتسليمة واحدة مع أنها انما تنوب عن تسليمة واحدة على المأني به كما في الدرر (قوله والصلاة
فرادى) أي بعد كل أربع أمابعد كل شفع فهي مكروهة قال البرهان الحلبي يكره صلاة
ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لانها ابدعة مع مخالفة الامام اه وفي الكافي وتكره الاستراحة
على خمس تسليمات عند الجهور (قوله مرة في الشهر) وصرتين فضيلة وثلاث في كل عشر
مرة افضل كافي واذا كان امام مسجد به لا يختم الا أن يتركه الى غيره كما في الفتح وكذا لو كان
الامام لحانا وفي الفتح والتميز ثم اذا ختم مرة قبل آخره قيل لا يكره له ترك التراويح فيما بقي
لانها شرعت لاجل ختم القرآن وقد حصل مرة وقيل يصليها ويقرأ فيها ماشاء اه واذا قرأ
بالختم ففلا يترك سورة أو آية وقرأ ما بعد ما قاله صاحب له أن يقرأ المتروك ثم المقرء ليكون على
الترتيب (قوله يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو نحوها) لان عدد ركعات التراويح ستمائة
ركعة والأعشر من ان كان النهار ناقصا فينبغي الزيادة على العشرة ولو كان كاملا لان الآيات
تزيد على قدرها كاملا بستمائة وستين آية لينتهي الختم فيه بجميع آيات القرآن ستمائة ألف
وستمائة وستة وستون آية ألف وعد ألف وعيد وألف أمر وألف نهى وألف قصص وألف خبر
ونحو ستمائة حلال وحرام ومائة دعاء وتيسر وست وستون ناسخ ومنسوخ كذا في الشعي عن
الكشاف (قوله ما لا يؤدي الى تنفير الجماعة) من طول قرائة ونسيج وأدعية تنهه
وقوله في زمانا ما هم له لان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينهي أيما عن تطويل القراءة (قوله
لان تنكير القوم أفضل من تطويل القراءة) أي اكثر نوا بالان يزداد بكل فرد صلاة ويهمل
جاهلهم من عالمهم وتعود بركة الكمال منهم على المناص (قوله ويكره الانتصار على مادون
ثلاث آيات أو أية طويلة بعد النافحة) أو آيات من وسطان كما في الشرح (قوله ترك
لواجب) افاد به انه مكروه فخرج ما في فضائل رمضان للزاهد من ان أبا الفضل الكرمانى
والوبري أفتيا انه اذا قرأ في التراويح النافحة وآية أو آيتين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه
فهو جاهل انتهى محمول على الآية الطويلة والآيتين الوسطيتين أو هو ضعيف لان فيه اقراطا
يؤدي الى التفريط بترك الواجب (قوله ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)
ويكتفى باله تم صلى محمد لانه الفرض عند الشانحى در (قوله وفرض على قول بعض المجتهدين)
منهم مولانا الامام الشانحى رضى الله عنه (قوله ويحذر من الهدرمة) الموجود في النسخ التي
بأيدنا بالذال الهـ وله والذي في الدرر بالذال المهجمة ونسرها في القاموس بسرعة الكلام
والقراءة (قوله وترك الترتيل) في النفا ومن رتل الكلام ترتيلا أحسن نألفه اه والمراد

الهدرمة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل فقه مناهل لانها سنة وكدة عندنا وفرض على قول بعض المجتهدين فلا يصح
هدرنا ويحذر من الهدرمة وترك الترتيل وترك نفاذ الاركان

وغيرها كما ينهله من لا خشية له (ولولم القوم) بذلك (على المختار) لانه عن الكسل منهم فلا يلتفت اليهم فيه (و) كذا (لا يترك
الثناء) في افتتاح كل شفع (و) كذا (تسبيح ٢٧٢ الركوع والسجود) لا يترك لا فتراضه عند البعض وتأكيد سنة عندنا (ولا

يأتي) الامام (بالدعاء) عند
السلام (ان مل القوم) به
ولا يترك بالمرّة في دعوى
قصر تحصيل السنة (ولا
تقضى التراويح) أصلاً
(بقواتها) عن وقتها (منفرداً
ولا بجماعة) على الأصح
لان القضاء من خصائص
الواجبات وان قضاها كانت
تفلاً مستحباً لا تراويح وهي
سنة الوقت لا سنة الموم
في الأصح فمن صار أهلاً
للصلاة في آخر اليوم يسن
له التراويح كالحائض اذا
طهرت والمسافر والمريض
المفطر

• (باب الصلاة في الكعبة) •

قد مضى من شروط الصلاة
استقبال القبلة وهي
الكعبة والنسبة
استقبال جزم من بقعة
الكعبة أو هوائها ان القبلة
اسم ابقعة الكعبة
المحدودة وهوائها الى عنان
السماء عندنا كما في العناية
وايس بناؤها قبله ولذا
حين أزيل البناء صلى
الصالحون رضي الله عنهم الى
البقعة ولم ينقل عنهم انهم
اتخذوا سيرة فلذا (صح
فرض ونفل فيها) أي في
داخلها الى أي جرم منها

أن لا يعطى التلاوة حقها (قوله وغيرها) كترك التعمود والتسمية وترك الاستراحة فيما بين
كل ترينين والمكراهة في الثلاثة المذكورة في كلامه تحريمية وفي غيرها تنزيهية لأنها في
مقابله ترك السنن (قوله وكذا لا يترك الثناء) سواء كان اماماً أو مقلداً أو منفرداً أو مع الله في
الحج بان السنن لا تترك للجماعات (قوله لا فتراضه عند البعض) هو أبو مطيع البطي تلميذ
الامام الاعظم رضى الله عنه وقيل بوجوبه (قوله ولا يأتي الامام بالدعاء) أي الدعاء الطويل
اقوله في دعوى قصر (قوله ولا تقضى التراويح) لانها ليست آكد من سنة المفرب والعشاء
وعملها لا يقضيان فهي أولى بعدم القضاء (قوله على الأصح) قد تقدم مقابله (قوله والمسافر
والمريض) لا يحسن عطفهما على الحائض لانها ما أهل لها قبل آخر اليوم وعبارته في الشرح
أولى حيث قال والأصح انها سنة الوقت اقوله صلى الله عليه وسلم وسننت ابيكم قيام ليلة حتى ان
المريض المفطر والمسافر والحائض والنفساء اذا طهرتا والكافر اذا أسلم في آخر اليوم تسن
لهم التراويح فكيف بمذرم المقيم الصحيح الصائم في تركها اه وفي القصة لو تركوا الجماعة في
النرض ليس لهم أن يصلوا التراويح جماعة لانها تتبع له ولو لم يصلها بامام له أن يصل الى التزبه كما
أن له أن يصل التراويح بامام والتزب باخر على الصحيح ويكره لامة تسمى أن يقعد في التراويح
فاذا أراد الامام ان يركع يقوم وظاهر عبارة الشرح يفيد ثبوت المكراهة ولو كان داخل في
صلاة الامام لانه عليه بقوله لما في هـ اذ من مخالفة الامام ولما فيه من القول بلزوم القيام في
التراويح وتكره مع غلبة النوم فيصرف حتى يتيقظ لان في الصلاة مع النوم ثم اونا وغفلة
وترك التدبر ولا خصوصية لها به ذابل كل الصلوات كذلك اه والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

• (باب الصلاة في الكعبة) •

وهي البيت الحرام سميت كعبة تتربها أو لانتوتها ومنه الكعبة لمن ارتفع عندها واختلف في
المضاعفة الحاصلة في الصلاة فقل خاصة بالعمل فيها أي في المسجد العتيق وهو ما حوله المحدث
بوضع الرخام فيه وقيل تحصل بالعمل في كل بقاع المسجد وقيل بالهـ عمل في كل الحرم (قوله
عندنا) وعند الشافعي اسم للبناء والبقعة حوى عن البرجندى (قوله وايس بناؤها قبله) لانه
لوصلى على جبل أبي قبيس لا يكون بين يديه شيء من بناء الكعبة وصحت صلته كذا في الشرح
(قوله ولذا حين أزيل البناء) أي في زمن عبد الله بن الزبير (قوله الآية) أي اقرأ الآية
وتتمامها اللطائف والاعا كفين والركع السجود (قوله ظاهر في صحتها فيه) اذ لا معنى لظاهر
المكان لاجل الصلاة وهي لا يجوز في ذلك المكان كذا في الشرح والدليل على صحة الصلاة
فيها مطلقاً من السنة حديث بلال رضى الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم دخل البيت
وصلى فيه وصلاته صلى الله عليه وسلم وان كانت نفلاً فالقرض في معناه فيما هو من شرائط
الجواز دون الاركان ولانها صلاة استجمعت شرائطها بوجود استقبال القبلة أفاده في الشرح
ومتى صارت قبله فاستدبارها في الصلاة من غير ضرورة يكون مفيداً للصلوة ركعة الى جهته
وركعة الى جهة أخرى لا تصح صلته لانه صار مستدبراً للجهة التي صارت قبله في حقه يقيين

توجه لقوله تعالى أن طهرايتي الآية لان الاصر بالنظهير للصلاة فيه ظاهر في صحتها فيه (وكذا) صح فرض من
وتفلي (نوقها وان لم يتخذ) مصالحها (سيرة)

لما ذكرنا (الكنه مكروه) له الصلاة فوقها (لإساءة الأدب باستعماله عليها) وترك تعظيمها (ومن جهل ظهره إلى غير وجهه أمامه فيها
أفوقها) بان كان وجهه إلى ظهره أمامه أو ظهره إلى جنبه أمامه ٢٧٣ أو ظهره إلى ظهره أمامه أو جنبه إلى

وجهه أمامه أو جنبه إلى
جنبه أمامه متوجهها إلى
غير جهته أو وجهه إلى
وجهه أمامه (صح) اقتداؤه
في هذه الصور السبع
الأنه يكره إذا قابل وجهه
وجهه أمامه وليس بينهما
حائل لما تقدم من كراهته
أن يشبه عبادة الصور وكل
جانب قبله والتقدم والتأخر
انما يظهر عند اتحاد الجهة
وهي مختلفة في جوف
الكعبة وقوله (وان جهل
ظهره إلى وجهه أمامه
لا يصح) اقتداؤه تصرح
بما علم التزام السابق
لا يصح الحكم وذلك
لتقدمه على امامه (وصح
الاقتداء) لمن كان (خارجها
بإمام فيها) أي في جوفها
سواء كان معه جماعة فيها
أولم يكن (والباب مفتوح)
لأنه كقيامه في المحراب في
غيرها من المساجد والقبه
بفتح الباب اتفاقا فإذا
سمع التبليغ والباب مفتوح
لما منع من صحة الاقتداء كما
تقدم (وان تحلقوا حواها
والامام) يصلي (خارجها صح)
اقتداء جميعهم (الا) أنه
لا يصح (ان كان أقرب اليها)

من غير ضرورة بخلاف التحري إذا تبدل تحريه آفاده السيد والمراد بالاستدبار ترك الاستقبال
والانقضاء ينقل من جهة إلى جهة من غير استدبار (قوله لما ذكرنا) أي من أن القبلة اسم
البقعة الكعبة المحيطة ودورها إلى عنان السماء (قوله لإساءة الأدب) يفيد أن الكراهة
للتعظيم (قوله وترك تعظيمها) أي ظاهر أو لا فهو معظم لها باطن أو لا كافر (قوله متوجهها
إلى غير جهته) بان يجتمع في أحد الأركان الأربعة ويستقبل كل جهة وانما يقدم بغير الجهة
لأنه لو كان في جهته يصح بالاولى (قوله في هذه الصور السبع) وإذا اعتبر في الجنب فالصور
التي ذكرها فيها الأمين والشمال وعين الامام وعين المأموم تزيد على هذا العدد (قوله الا أنه
يكره إذا قابل الخ) ظاهر كراهة التصريح لما يأتي من التعليل (قوله وليس بينهما حائل) أما إذا
وجد فلا كراهة لعدم التشبه بعبادة الصور (قوله وكل جانب قبله الخ) اعلم أنه لا بد في صلاة
الجماعة من استقبال الجميع القبلة وأن لا يتقدم المأموم على امامه فإشارته إلى الاول بقوله
وكل جانب قبله وأشار إلى الثاني بقوله والتقدم والتأخر الخ (قوله وهي مختلفة في جوف
الكعبة) بم الصلاة فيها وفوقها فان الجوف موجود فيهما (قوله وذلك لتقدمه على امامه)
أي في جهته واسم الإشارة راجع إلى عدم الصحة (قوله وصح الاقتداء الخ) أي إذا وجدت
الشروط أما إذا تقدم بعضها كما إذا خرج عن استقبال العين فإنه لا يصح الاقتداء كما تقدم
(قوله أولم يكن) وهل يكره ذلك لانفراد الامام في محل عال عن كل المأمومين الظاهر نعم
لو جود ما ذكر ولا انفرد من الامام (قوله في غيرها) صفة للمحراب (قوله كما تقدم) من أن
الاصح اعتبار الاشتباه وعدمه (قوله صح اقتداء جميعهم الا أنه لا يصح الخ) هذه هي الصورة
السابقة بعينها صحة وفسادا الا أنها ذكرت فيما تقدم فيما إذا كانت الصلاة فيها وفوقها وهذا
ذكرت فيما إذا تحلقوا حواها (قوله لا يظهر) الاولى لا يظهر ان أو الواو بمعنى أو وأو أن كلا
منهما لازم الا آخر لأنه يلزم من التقدم التأخر وعكسه فلهما بمنزلة شيء واحد فلذا أفرد الضمير
(قوله المتوجه) بصيغة اسم الفاعل وكل فاعله والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

باب صلاة المسافرين

هو اسم فاعل من المسافرة بمعنى السفر كالكشف وزنا ومعنى لأنه يكشف عن أخلاق الرجال
يقال سفر الرجل سفران باب ضرب فهو سافر بمعنى مسافر والجمع سفر مثل راكب وركب
وصاحب وصحب فهو لا مصدر والجمع لكن استعمال الفعل واسم الفاعل منه هو مجوز
مصباح والسفر بفتحين اسم منه ووجهه اسفارهم به لأنه يسفر أي يكشف عن أخلاق
الرجال فالفاعل ليست على بابها لانها لا تكون الا بين اثنين وهذا من واحد وقال الراغب هي
على بابها باعتبار أنه اسفر أي انكشف عن المكان وهو عنه اه (قوله إلى شرطه) فيه أن
الشرط السفر لا المسافر سيد عن الجوى (قوله ويقال إلى محله) كل فاعل محل (قوله
والسفر في اللغة قطع المسافة) التعبير بالمسافة يشعر بالامتداد فهو بمعنى قول السهم في

ط من امامه وهو (في جهة امامه) لتقدمه على امامه وأما من كان أقرب اليها من امامه وليس في جهته فاقتدوا به
لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجانب المتوجه اليه كل منهما (باب صلاة المسافرين) من باب إضافة الشيء إلى
شرطه ويقال إلى محله أو الفعل إلى فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشيراز مسافة مقدرة بغير خصوص بينه بقوله

(أقل) مدة (سفر) تغير به (أي السفر ٢٧٤) (الاحكام) وهي لزوم قصر الصلاة كرخصة الاسقاط واعلم أن الرخصة على قسمين

الاولى هي في اللغة الخروج المديد وشرعا خروج من عمران الوطن مع قصد سير مسافة مخصوصة اه (قوله أقل مدة سفر تغير به الاحكام) السفر على ثلاثة أقسام سفر طاعة كالخروج والجهاد وسفر مباح كالجارة وسفر معصية كقطع الطريق والاقلان سيان للرخصة اتفاقا وأما الاخير فكذا عندنا وبه قال الاوزاعي والثوري وداود والمزني وبعض المالكية خلافا للمالك والشافعي وأحمد فانهم قالوا سفر المعصية لا يفيد الرخصة لانها تثبت بتحقيقها وما كان كذلك لا يتعلق بما يوجب التغليب أعني المعصية ذكره العلامة نوح وفي الحلبي الكبير وللمسافر أحكام يخالف فيها المقيم كإباحة الفطر في رمضان وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعيدين والاضحية ومن ذلك قصر ذوات الأربع من الصلاة اه (قوله) وهي لزوم قصر الصلاة الضمير للاحكام ولا يحسن هذا التفسير والاولى طافى الشرح حيث قال وهي لزوم قصر الصلاة وإباحة الفطر وامتداد مدة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية وسحرة الخروج على الحرة بغير محرم وغير ذلك اه (قوله) كرخصة الاسقاط) الاولى أن يقول وهو رخصة اسقاط أي مسقطه للحكم أصلا لا الى بدل فان الشفع الثاني سقط عنه حتى لا يقضي به بعد الإقامة فالفرض في حقه ركعتان فلم يوجد التغيير من العسر الى اليسر في حقه فظهر بهذا أن رخصة الاسقاط والعزيمة شئ واحد في الماصدق وان اختلفا في المفهوم ومن ثمة قال في الفتح ومن حكي خلافا بين المشايخ في أن القصر عزيمة عندنا أو رخصة فقد غلط لان من قال رخصة عن رخصة الاسقاط وهي العزيمة وتسميتها رخصة مجاز كما لا يخفى اه (قوله) واعلم ان الرخصة على قسمين الخ) الرخصة مقابل العزيمة والعزيمة ما شرع لغير عذره وهو معنى قولهم ما نقره على الامر الاول والرخصة ما تغير من عسر الى يسر بواسطة عذره وهي الرخصة الحقيقية ويقال لها رخصة ترفيه أي تخفيف وتيسير مسقطه للوجوب في الحال مع وجوب القضاء فيما يتأتى فيه القضاء في المال كإباحة الفطر في رمضان (قوله) ورخصة مجازية الخ) فان قصر الصلاة مثلا بالنظر الى الصلاة المقيم فيه تخفيف النصف لكنه في الحقيقة عزيمة لانها كل صلاة ولا يتضمن الاكمال فضل ثواب لان تمام الثواب في فعل العبد بجميع ما عليه الا في أعداد الركعات والمسافر قد أتى بجميع ما عليه كالمقيم (قوله) ونسعى رخصة ترفيه) الضمير في نسعى للرخصة الحقيقية فالاولى تفديعه (قوله) مثل الفطر) أي فطر رمضان في السفر فانه رخصة ويتضمن فعل العزيمة فضل ثواب موافقة الملبين فيها (قوله) واجراء كلمة الكفر بالاكرام) أي اجراءها باللسان والقلب مطمئن بالايمان ويتضمن فعل العزيمة وهو الصبر على القتل ثواب الشهادة (قوله) والثانية مثل الكره على شرب الخمر) الاولى مثل شرب الخمر بالاكرام (قوله) ما عليه ولو بالتخيير) وهو الواجب التخيير كأحد الاشياء الثلاثة في كفارة اليمين (قوله) بينه) الاولى بين ما هو أشق وبين ما هو أيسر الخ (قوله) كلابس الخلف) مثال الواجب التخيير (قوله) بين ابقائه) أي الخلف (قوله) من الرباعية) أي من الصلاة الرباعية في حق المقيم (قوله) عينا) أي واپس من المفروض التخيير فيه ككفارة اليمين (قوله) واساءة بتأخير السلام) المراد بالاساءة كراهة التبريم (قوله) وظنه فرضية الزائدتين) هذا لا يطرد في كل مكمل فلو قال وخاط الفرض بالنقل لمكان مطردا (قوله) وتسمية هذه

رخصة حقيقية ورخصة مجازية ونسعى رخصة ترفيه مثل الفطر واجراء كلمة الكفر بالاكرام والثانية مثل الكره على شرب الخمر وقصر الصلاة في السفر فالاولى العبد مخير بين ارتكاب الرخصة والعمل بالعزيمة فيمناب والثانية لا تخيير له لتعين الفعل فيها بالرخصة وسقوط العزيمة فلا يتضمن اكمال الصلاة ثوابا لان الثواب في فعل العبد ما عليه ولو بالتخيير بينه وبين ما هو أيسر كلابس الخلف فانه مخير بين ابقائه والمسح وبين قلعه والغسل وأما الصلاة في السفر فليست الاركعتين من الرباعية فاذا صلاه لم يبق عليه شئ فلا ثواب له في الاكمال أربعا لمخالفته المفروض عليه عينا واساءة بتأخير السلام وظنه فرضية الزائدتين ولا ثواب له بالصبر على القتل وعدم شربه الخمر بالاكرام بل يأثم بصبره وتسمية هذه وتسمية القصر في السفر رخصة مجاز لان الرخصة الحقيقية يثبت معها التخيير للعبد بين الاقدام على الرخصة وبين الايمان بالعزيمة كالمسح على الخلف كما ذكرناه والفطر في رمضان

وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية ولا تخييره بين شرب الخمر مكرها وصبره على قتله ولا بين اكمال الصلاة الرباعية وقصره بالسفر (مسيرة ثلاثة ايام من اقصر ايام السنة) وقد روي الايام دون المراحل والفراسخ وهو الاصح (بسير وسط) ثم ازال الليل ليس محلا لسير بل للاستراحة ولا بد ان يكون السير نهارا (مع الاستراحات) فينزل ٢٧٥ المسافر فيه لئلا كل والشرب وقضاء

الضرورة والصلاة ولا كثر

النهار حكمه كما اذا خرج

قاصدا محلا وبكر في اليوم

الاول وسار الى وقت

الزوال حتى بلغ المرحلة

فتنزل بها للاستراحة وبات

بها ثم بكر في اليوم الثاني

وسار الى ما بعد الزوال

ونزل ثم بكر في الثالث وسار

الى الزوال فبلغ المقصد قال

شمس الائمة السرخسي

الصحيح انه مسافر (و) اعتبر

السير (الوسط) وهو (سير

الابل ومشي الاقدام في

البر) يعتبر (في الجبل بما

يناسبه) لانه يكون صعودا

وهبوطا ومضيقا ووعرا

فيكون مشي الابل والاقدام

فيه دون سيرهما في السهل

فاذا قطع بذلك السير مسافة

استبعدت من ابتداء

اليوم ونزل بعد الزوال

احتسب به على نحو ما قدمناه

يوما فاذا بات ثم أصبح وفعل

كذلك الى ما بعد الزوال ثم

نزل كان يوما ثانيا ولا يعتبر

أجل السير وهو سير البريد

ولا أبطأ السير وهو مشي

الجملة التي تجرها الدواب

فان خير الامور واسطرها

وهو ناسير الابل والاقدام

اي رخصة الشرب بالاكرام (قوله وسقوط وجوب الجمعة والعيدين) بالجزء عطف على المسح فان
المسافر اذا صلى الجمعة والعيدين وضحي صح ذلك منه وأثبت (قوله ولا تخييره الخ) بل يتعين
عليه الشرب والقصر (قوله مسيرة ثلاثة ايام) هذا التقدير للسفر الذي تقصر فيه الصلاة
ويباح فيه الفطور ويصح فيه أكثر من يوم وليلة وتسقط به الاضحية وأما المبيع لترك الجمعة
والعيدين والجماعة والمبيع للتنقل على الدابة ولتيمم ولا استحباب القرعة بين نسائه فلا يقدر
بهذه المدة (قوله دون المراحل والفراسخ) روى عن الامام انها مقدرة بثلاثة مراحل قال في
الهداية وهو قريب من الاول لان المعتاد في السير كل يوم مرحلة (قوله وهو الاصح) قال في
البحر وانما يجب من فتواهم في هذا وامثاله بما يخالف مذهب الامام خصوصا المخالف للنص
الصريح عنه وعن بعض اصحابنا تقديرها بخمسة عشر فرسخا (قوله بسير وسط) فلو أسرع
بريده فقطع ما قطع بالسير الوسط في ثلاثة ايام في اقل منها قصر وكما اذا سار فيها سير اخر قال العادة
وصرح في التبيين انه يكفي في تقدير المسافة بالمدة المذكورة بغاية الظن ولا يشترط اليقين اه
(قوله لان الليل ليس محلا للسير) قال القهستاني الاولى ترك ذكر الابل الى لانها للاستراحة
(قوله ولا بد الخ) محل الاشتراط قوله مع الاستراحات والسين والتاء فيها زائدتان (قوله وسار
الى ما بعد الزوال) الذي في عبارة غيره التسوية بين الايام الثلاثة في اعتبار الزوال واعلم ان
الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر الى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو
من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في اقصر ايام السنة في مصر وما سواها في
العرض سبع ساعات اربع فجمع موع الثلاثة ايام عشرون ساعة وربيع اه ذكره صاحب
تحفة الاخبار (قوله وهو سير الابل) أي ابل القافلة بدليل قوله ومشي الاقدام (قوله في
البر) متعلق بقوله اعتبر (قوله ووعرا) أي صعبا شاقا (قوله من ابتداء اليوم) متعلق بقوله
قطع (قوله ونزل بعد الزوال) عبارة غيره عند الزوال بدون بعد (قوله يوما) مرتبط بقوله
احتسب (قوله وهو سير البريد) أي البغل (قوله وفي البحر يعتبر اعتدال الربيع) فينظر
الى السفينة ثم تسير في ثلاثة ايام ولما ليها عند استواء الربيع بحيث لم تكن عاصفة ولا هادئة
فيجعل ذلك أصلا (قوله فيقصر المسافر الخ) لو قال فيصلي المسافر القرض الرباعي ركعتين
لكان أولى لان الركعتين تمام فرضه (قوله العلى) أخرج الوتر ولم يذكره مطر ج بالرباعي
(قوله أو خائفا) أي ولو كان قارا في المحطة (قوله وهو المختار) وقبل الافضل الفهم تقربا
وقبل الترك ترخصا وقبل كذلك الاثنية الفجر والمغرب (قوله فزيدت في الحضر) في الظاهر يوم
الثلاثاء لا ثلثي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول بعد مقدمه المدينة صلى الله عليه وسلم
بشهر وأقرت صلاة السفر ركعتين كما في العيني على البخاري (قوله فانها وتر النهار) سميت
بهذا الاسم مع انها صلى بعد ذهاب النهار باعتبار انها تقع عقب النهار ويطلب فعلها سر بها

كأن كراه (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الربيع) على المفق به فاذا سارا أكثر اليوم به كان كملكه وان كانت المسافة دون ما في
السهل (فيقصر) المسافر (القرض) العلى (الرباعي) فلا يقصر للثلاثي ولا للوتر فانه فرض على ولا في السن فان كان في
حال نزول وقرار أو من ياتي بالسن وان كان سائرا أو خائفا فلا ياتي بها وهو المختار قالت عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين

ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر إلا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من الخطبة والصبح أطول قراءتها
وعندنا بقصر (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كآبق من سعيده وقاطع طريق لا طلاق نص الرخصة (إذا جاوز بيوت
مقامه) ولو بيوت الأخبية من الجانب ٢٧٦ الذي خرج منه ولو جازاه في أحد جانبيه فقط لا يضره (و) يشترط أن يكون

قد (جاوز أيضا ما اتصل به) أي بمقامه (من فناءه) كما يشترط مجاوزة ربه وهو محول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذا القرى المتصلة برض المصر يشترط مجاوزتها في الصبح (وان انفصل الفناء بمزرعة أو فضاء) قدر غلوة (وتقدم أنهم من ثلثمائة خطوة إلى أربع مائة لا يشترط مجاوزته) أي الفناء وكذا لو اتصلت القرية بالفناء لا بالربض لا يشترط مجاوزتها بل مجاوزة الفناء كذا في فاصيضان ويخالفه ما في النهاية والقنأوى والولوا الجعية والنجيبين والمنزلة ونصها بقصر بخروجهم عن عمران المصر ولا يطق فناء المصر بالمصر في حق السفر ويطبق الفناء بالمصر لصلاة الجمعة والفرق أن الجمعة من مصالح المصر وفناء المصر ملحق بالمصر فيما هو من حوائج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصر فلا يطق فناء المصر بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والفناء المكان المعتاد بالخ

فأطلق عليها وتر النهار لقربها منه والاضافة تأتي لادنى ملابسة أو لتمييز عن وتر الليل الواقع بعد العشاء فلا مخالفة بين كونها صلاة ليالية وبين هذا الحديث (قوله لمكانها من الخطبة) الأولى لمكان الخطبة أي لوجود الخطبة فيها فانها نازلة منها منزلة ركعتين على ما قاله البعض (قوله والصبح أطول قراءتها) فيه أن الظاهر كذلك (قوله من نوى السفر) أي قصد قصد اجازما كما في القهستاني ولا بد من كون القصد قبل الصلاة حتى لو افتتح الصلاة في السفينة حال الإقامة في طرف البحر فنقلها الرجح فنوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف لانه اجتمع الموجب للأتمام وما يجزئ فرجنا الموجب احتياطا خلافا لمحمد والمراد القصد المعتبر حتى لو قصد صبي مسافة سفر فبلغ قبل بلوغ المقصد بيوم لا يقصر بخلاف الكافر إذا أسلم بناء على أن نية الكافر انشاء السفر معتبرة بخلاف الصبي ولا يعتبر القصد ما لم يتصل به عمل السفر ولو لم يقصد لا يكون مسافرا ولو طاف الدنيا جميعا لم يقصد السباحة أو ذهب صاحب جيش لطلب عدوا أو ذهب لطلب آبق أو غريم ولم يعلم أين يدركه أتم في الذهاب وفي موضع المكث وان طالت المدة أمان الرجوع فان كانت مدة سفر قصر والا (قوله ولو كان عاصيا بسفره) بأن سافر لطلب الزنا أو قطع الطريق ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد انشاء السفر فانه يترخص بالاتفاق واعلم أنه يكون عاصيا بقصد فعل المعصية سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا أفاده السيد (قوله لا طلاق نص الرخصة) قال تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر ألبس الله صلى الله عليه وسلم يمسح المسافر ثلاثة أيام ولياليها أو القبح المجاوز لا ينفي الأحكام كالبيع وقت النداء والصلاة في الأرض المقصوبة (قوله إذا جاوز بيوت مقامه) عبر بالجمع ليفيد اشتراط مجاوزة الكل فيدخل فيه محله منقولة وفي القديم كانت متصلة لانها تعد من المصر كما في الخانية (قوله ولو بيوت الأخبية) متصلة أو متفرقة فان نزلوا على ماء أو محتطب يعتبر مارة الماء والمحتطب قال في الشرح ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جدا اه لا يشترط غيرة البيوت عن مصر لما روى عن علي بن ربيعة الأسدي خرجنا مع علي ونحن نتظر إلى الكوفة فصل إلى ركعتين ثم رجعنا فصل إلى ركعتين وهو يتظر إلى القرية فقامنا الانصلي أربعة فقال حتى ندخلها (قوله المتصلة برض المصر) قيد بالربض احترازا عن القرية المتصلة بالفناء فلا يشترط مجاوزتها على هذا الصحيح الذي صححه الشرح تبعا لنهاية معز باللمحيط وأفاد في النهر عن الولوا الجعية أن المختار عدم اشتراط مجاوزة القرية مطلقا (قوله وتقدم أنهم من ثلثمائة الخ) فإذا تحقق أهلها لا يشترط مجاوزته وفي البحر الغلوة أربعة مائة ذراع في الأصح ولعله بيان أنها قال القرطبي أن هذا التفصيل هو الأشبه (قوله ويخالفه الخ) يؤيده ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قصر العصر بذي الخليفة وهو من فناء المدينة (قوله ويطبق الفناء بالمصر لصلاة الجمعة) ومن المشايخ من منع الجمعة فيه إذا كان منقطعا عن عمران وهو المعقول عليه كما سيأتي في الجمعة ان شاء الله تعالى (قوله والا كذا اتفاقا) أي الحزائين (قوله الاستقلال بالحكم) أي الانفراد

البلد كرض الدواب ودفن الموتى) والقاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وان كانت متصلة ببنائها ولو سكنها بحكم أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة والا كذا اتفاقا (ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم

والبلوغ) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من لم يجاوز عمران مقامه أو جاوز) العمران ناويا (أو) (كان صبيًا أو تابعًا لم ينوم متبوعه السفر) والتابع (كالرأفة مع زوجها) وقد أوفاهما مجمل مهرها وان لم يوفها لم تكن تبعًا له ولو دخل به إلا أن يجوزها مانع من الوطء والاحراج للمهر عند أبي حنيفة رضي الله عنه (والعبد) غير المكاتب فيشمل أم الولد والمدير (مع مولاه والجندي مع أميره) إذا كان يرتزق منه والاجر مع المستأجر ٢٧٧ والتلميذ مع أستاذه والاسير والمكروه مع

من أكرهه على السفر والاعنى مع المتبرع بقوده وان كان أجيرا فالعبرة بالنية الاعنى (أو) كان (ناويا دون الثلاثة) الايام لان مادونها لا يصير به مسافرا شرعا (وتعتبرنية الإقامة والسفر من الاصل) كالزوج والمولى والامير (دون التبعية) كالرأفة والعبد والجندي (ان علم) التبعية (نية المتبوع في الاصح) فلا يلزمه الاتمام بنية الاصل الإقامة حتى يعلم كفاي توجه الخطاب الشرعي وعزل الوكيل حتى لو صلى مخافا له قبل علمه في الاصح (والقصر عزيمة عندنا) لما قدمناه (فاذا أتم الرباعية) (والحال أنه) (قد انقضت الصلاة) (لوجود الفرض في محله وهو الجلوس على الركعتين وتبصر الاخران نافله) (مع الكراهة) (لتأخير الواجب وهو السلام عن محله ان كان عامدا فان كان ساهيا يسجد للسهو) (والا) أي وان لم يكن قد جلس

بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعا لغيره في حكمه (قوله) وانما لم ينقصان مدة السفر) أي السفر الذي تقصر فيه الصلاة (قوله) فلا يقصر من لم يجاوز (الخ) محترز قوله اذا جاوز (قوله) ولكن كان صبيًا محترز التقيد بالبلوغ (قوله) أو تابعًا محترز التقيد بالاستقلال ففيه لف ونشر مخاطب (قوله) عند أبي حنيفة رضي الله عنه) وعندهما لا يجوزها ما ذكر (قوله) والعبد غير المكاتب) أمّا هو فقال في البحر زبني أن لا يكون تبعًا لأن له السفر بغير إذن المولى (قوله) اذا كان يرتزق منه) كذا في الزبلي أو من بيت المال كفاي النهر والاوجه في الذي تزوج أن يكون مقيمًا كما اذا تزوجت اتفاقًا (قوله) لا يصير به مسافرًا شرعا) أي سفرًا تقصر به الصلاة أمّا في ترك الجمعة والجماعة والتميم والصلاة على الدابة فيصير مسافرًا شرعا (قوله) حتى يعلم (الخ) لم يبين أنه يجب عليه السؤال من المتبوع أو لا وانما ظاهر الاول ويؤيده ما في الدراية والحاوية مسلم أسره العدو وان كانت مسيرة العدو مدة سفر يقصر والاوان لم يعلم يسأله وان سأل ولم يجبه ينظر ان كان العدو مسافرًا يقصر والا فلاه والظاهر كما قاله أبو السهوي في حاشية الاشباه ان مسافرًا في قوله ان كان العدو مسافرًا معناه سائرًا ووجه التأيد أن التعمير بالفعل حيث قال يسأله يشعر بالوجوب وأيضًا فإنه يتوصل به لإقامة الواجب على وجهه وما لا يقام الواجب الا به فهو واجب (قوله) كفاي توجه الخطاب الشرعي) وذلك كما اذا أسلم في دار الكفر ولم يعلم بالاحكام حتى انتقل الى دار الاسلام فإنه لا يلزمه أن يقضى ما مضى والوكيل لا ينعزل عن مكانه بالعزل القصدي قبل علمه بخلاف الحكمي كوت الموكل وفي التنوير ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم على الاصح (قوله) لتأخير الواجب وترك واجب القصر وترك افتتاح النقل وخلطه بالفرض وكل ذلك لا يجوز أفاده السيد عن الدرر (قوله) لما قام للثالثة أي قبل أن يقيد بها بسجدة والا صارت الثالثة مثلاً فيضم اليها أخرى تحترزنا عن النقل بالتيار ولو أفاده لاشئ عليه لانه لم يشرع فيه ملتزمًا ولو نوى الإقامة بعد ركوع الثالثة قبل التقيد بسجدة أفاد القيام والركوع لوقوعهما مثلاً فلا ينوبان عن الفرض أفاده السيد ولا بد أن ينوي الإقامة حقيقة حتى لو نواها لاجل الاتمام فقط لا يكون مقيمًا (قوله) في محل تصح إقامة فيه) شروط اتمام الصلاة ستة النية والمدة والاستقلال الرأي واتحاد الموضع وصلاحيته وترك السير در (قوله) يقصر) جلة يقصر صفة مسافر (قوله) يعني وطنه الاصل) ومنتهى ذلك بالوصول الى الرض فان الانتهاء كالاتي والاطلاق دال على أن الدخول أعتم من أن يكون الإقامة أولاً والحاجة نسبيها وأن يكون في الصلاة كما اذا سبقه الحدث فدخله الماء أو لافانه يتم في هذه الصور

قدر التشهد على رأس الركعتين الاوليين (فلا تصح) صلاته لتركه فرض الجلوس في محله واختلاط النقل بالفرض قبل كماله (الاذا نوى الإقامة لما قام للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه لانه صار مقيمًا بالنية فانقلب فرضه أو تركه واجب القعود الاول لا يفسد وكذا لو قرأ في ركعة لانه أمكنه تداركه فرض القراءة في الاخر بين نية الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره حتى ثلاثة أيام مسافرًا (يقصر حتى يدخل مضره) يعني وطنه الاصل (أو ينوي إقامة نصف شهر) (بلد أو قرية)

قدرة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم واذا لم يستحكم سفرهم بان أراد الرجوع لوطنه قبل مضي ثلاثة أيام يتم بمجرد الرجوع وان لم يصل لوطنه لنقضه السفر لانه ترك بخلاف السفر لا يوجد بمجرد النية حتى يسير لانه فعل (وقصر ان نوى أقل منه) أي من نصف شهر (أو لم ينو) شيئاً (وبقي) على ذلك (سنتين) وهو ينوي الخروج في غداً وبعد جمعة لان علقمة بن قيس مكث كذلك بخوارزم سنتين يقصر الصلاة (ولا تصح نية الإقامة يلدن لم يعين المبيت باحداهما) وكل

واحدة أصل بنفسها
واذا كانت تابعة كقربة
يجب على ما كتبنا الجمعة
نصح الإقامة بدخول أيهما
وكذا تصح اذا عين المبيت
بواحدة من البلدتين لان
الإقامة تضاف لمحل المبيت
(ولا) تصح نية الإقامة
(في مفارقة لأهل الأخبية)
لعدم صلاحية المكان في
حقه والأخبية جمع خباء
يفرهم مثل كساء أو كسيه
بيت من وبر أو صرف والمراد
ما هو أعم من ذلك وأما أهل
الأخبية فتصح نيتهم
الإقامة في الأصح في مفارقة
(ولا) تصح نية الإقامة
(لأنهم كانوا يدار الحرب)
ولو حاصروا مصر المتحالفة
حالهم بالتقدم بين القرار
والقرار (ولا) تصح نية
الإقامة لئلا يكرنا (بدارنا
في) حال (محاصرة أهل
البعث) للتردد كما ذكرنا ولو
كانت الشوكة ظاهرة لنا
عليهم (وان اقتدى مسافر
بقيم) يصلي رباعية ولو في
الشهد الأخير (في الوقت
صح) اقتداه (وأتمها
أربعاً) تبعاً لإمامه واتصال

الآن يكون لاحقاً فانه لا يتم لانه خاف الامام حكماً (قوله قدرة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم) فانهم ما قالوا اذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك ان تقيم بها خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة بها وان كنت لا تدري متى تظمن فاقصرها والآخر في مثله كالخبر لان المقدرات الشرعية لا مجال للرأي فيها كما في العناية والفح وهو حجة على الشافعي في تقديره بأربعة أيام غير يوم الدخول والخروج كذا في التبيين اهـ (قوله لنقضه السفر) أي بإرادة الرجوع (قوله لانه ترك) أي لان نقض السفر ترك والتروك تصح لبعجدة النية (قوله لان علقمة الخ) وكذا روى عن ابن عمر وسعد بن أبي وقاص وابن عباس رضي الله عنهم (قوله لم يعين المبيت باحداهما) أما اذا عينه بان نوى أن يقيم الليل في احدهما ويخرج بالنهار الى الموضع الآخر فاذا دخل أولاً الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالنهار لم يصير مقيماً أي حتى يدخل الموضع الذي نوى المبيت فيه وان دخل أولاً الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالليل صار مقيماً ثم بالخروج الى الموضع الآخر لم يصير مسافراً لان موضع إقامة المرحوم حيث يبيت فيه لا ترى أنك اذا قلت لشخص أين تسكن يقول في محله كذا وهو بالنهار يكون بالسوق نقله السيد عن العلامة مسكين (قوله ولا تصح نية الإقامة في مفارقة) مثلها الجزيرة والبحر والسفينة والملاح مسافر وسفينته ليست بوطن الأعند الحسن نقله السيد عن البحر (قوله وأما أهل الأخبية فتصح نيتهم الإقامة الخ) أي اذا كان عندهم من الماء والكلام ما يكفيهم تلك المدة وأهل الأخبية هم الأعراب والترك والكرد الذين يسكنون المفازة نهر وقيد بهم لان غيرهم لو نوى الإقامة معهم لا يصير مقيماً عند الامام وهو الصحيح وعن الثاني روايتان (قوله لئلا يكرنا يدار الحرب) أي لمن دخلها بأمان ونوى الإقامة في موضعها صحت نيتهم (قوله لخالفنا حالهم) أي لعزيمتهم بسبب التردد لان احتمال وصول مدد الى العدو وجوده مكيدة من القليل يغلب بها الكثرة قائم وذلك يمنع قطع القصد فلم تكن دار إقامة (قوله في حال محاصرة أهل البقي) ولو في المصر كما أفاده كمال الدين في العناية وصاحب البحر والتهذيب بدفعه عن المصر في عبارة البعض اتفاقاً والبغاة قوم خرجوا عن طاعة الامام الحق طائفتان منهم على الحق ولا يحكم بفسقهم بالاتفاق لانهم متمسكون بشبهة وان كانت فاسدة فان لم تكن لهم شبهة فهم لصوح أي قطاع طريق قهستاني من بحث البغاة (قوله ولو كانت الشوكة ظاهرة لنا عليهم) لانه السابقة وفصل زفر وتفصيله روايه عن الثاني (قوله يصلي رباعية) الجملة صفة مقيم قال السيد ولا حاجة اليه لانه من قوله وأتمها أربعاً (قوله ولو في الشهد) متعلق بقوله اقتدى كقوله في الوقت (قوله في الوقت) ولو قدر تحريمه في الأصح قهستاني (قوله ولو خرج الوقت) مبالغة على قوله صح (قوله أو ترك الامام القعود الأول) لان القعدة صارت واجبة في حقه أيضاً فلا يطل فرضه بتركها وعليه الفتوى نهر (قوله لا يصح اقتداء المسافر بالمقيم) مقيد بكونه قائماً في حق الامام

المغير بالسبب الذي هو الوقت ولو خرج الوقت قبل اتمامه أو ترك الامام القعود الأول في الصحيح (وبعد) والمأموم أي بعد خروج الوقت (لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان احرام المقيم قبل خروج الوقت

لان فرضه لا يتغير بعد خروجه (وبعكسه) بأن اقتدى مقيم مسافر (ضح) الاقتداء (فيهما) أى فى الوقت وفيما بعد خروجه لانه
على الله عليه وسلم صلى بأهل مكة وهو مسافر وقال أتموا صلاتكم فاناقوم سفروا فمعه فرض أقوى من الاول فى حق المقيم ويتم
المقيمون منفردون بالقراءة ولا يصح الاقتداء بهم (وندى الامام) ٢٧٩ بعد التسليمين فى الاصح وقيل بعد
التسليم الاول (أن يقول

أتموا صلاتكم فانى مسافر)
كما روينا وانما كان مندوبا
لانه لم يهين مصر فالحال
الامام لجواز السؤال قبل
الصلاة أو بعد ادائها هم
صلاتهم (و ينبغي أن يقول)
لهم الامام (ذلك قبل شروعه
فى الصلاة) لدفع الاشتباه
انه اداء (ولا يقرأ) المؤتم
(المقيم) فيما ياتيه بعد فراغ
امامه المسافر فى الاصح
لانه أدرك مع الامام أول
صلاته وفرض القراءة قد
تأدى بخلاف المسبوق
(وفائتة السفر و) فائتة
(الحضر تقضى ركعتين
وأربعاً) فيه لف وتشر
مرتب لان القضاء بحسب
الاداء بخلاف فائتة
المريض والقوى فان
المريض اذا برئ يقضى
بالركوع والسجود واذا
مرض يقضى بالإيماء فائتة
الصحة لسقوط الركوع
والسجود بالمعذور ولزومهما
بالقدرة حال القضاء (والمعتبر
فيه) أى لزوم الاربع
بالحضر والركعتين بالسفر
(آخر الوقت) فان كان فى

والمأموم أمالو كانت فائتة فى حق الامام موداة فى حق المأموم كما اذا كان المأموم يرى قول
الامام فى الظاهر والامام يرى قولهما وقول الشافعى فانه يجوز دخوله معه فى الظاهر بعد المثل
قبل المثلين كما فى السراج (قوله لان فرضه لا يتغير بعد خروجه) فكان اقتداء المفترض
بالمستقل فى حق القعدة ان كان الاقتداء فى الشفع الاول أو فى حق القراءة ان كان الاقتداء فى
الشفع الثانى هداية أو فى حق التحريم كما فى السراج عن الحواشى لان تحريم الامام اشقت
على فرض ونقل وتحريم المقتدى اشقت على الفرض فقط فكانت أقوى اه وفيه أن
تحريم المسافر مشقة على نحو التسبيح والتكبير وان أراد من جهة القراءة فيرجع الى ما ذكره
صاحب الهداية (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) ولان صلاة المسافر فى الحائى أقوى وبناء
الضعيف على القوى جائز (قوله أتموا صلاتكم) روى أن أبى يوسف لما حج مع هرون الرشيد
وصلى بالناس ركعتين بمكة قال أتموا صلاتكم فاناقوم سفر فقال له واحد منهم نحن أعلم به هذا
منك فقال له أبو يوسف لو علمت ما تكلمت فى الصلاة فقال هرون لو كان مثل هذا الجواب بدلا
عن الملك الذى أعطانيه الله تعالى لكنت أسرب ذلك كذا فى الشرح (قوله فاناقوم سفر)
يستعمل سفر مفردا وجهما يقال رجل سفر وقوم سفر والمراد هنا الجمع ذكره العلامة نوح
(قوله أقوى من الاول) أى من القعود الاول (قوله بالقراءة) فى الاصح لانهم لا حقون
حيث أدركوا أول صلاتهم مع الامام وفرض القراءة قد تأدى فيترك كون الاحتياط كذا فى
الهداية والكافى (قوله ولا يصح) لوجهين (قوله ولا يصح)
الاقتداء بهم لانهم بالاقتداء التزموا الموافقة فى الركعتين فينفردون فى الباقي الا أنهم
مقتدون بغير علة لافعال (قوله وقيل بعد التسليم الاول) خوف افسادهم صلاتهم بالتسليم
الثانية لانهم لا يفتظرون شيئا بخلافه بعد التسليم الاول (قوله فى الاصح) وقال بعض المشايخ
يقرأ كالمسبوق (قوله لانه أدرك الخ) بانه أنه لما كان لاحقا كان خلف الامام كما كان
مقتديا به من هذا الوجه وهو منفرد حقيقة فبالنظر الى أنه مقتدى بغيره القراءات فترجى
وبالنظر الى أنه منفرد تسحب له القراءة اذ فرض القراءة قد تأدى فى الشفع الاول واذا دار
الامر بين الحرمة والنسب فالاحتياط هو الترك فكان وجهه مقتديا بأولى من جعله منفردا
بخلاف المسبوق فانه أدرك قراءة فافله فلم يسقط فرض القراءة عنه فدارت قرأته بين أن
تكون مكروهة تحريما أو ركائفة الصلاة بتركه فكان الاحتياط فى حقه القراءة فصار جعله
منفردا أولى من جعله مقتديا فكانت قرأته فيما يقضى فرضا (قوله يقضى بالركوع
والسجود) لان الرخصة للجزا لا تبقى بدونه (قوله واذا مرض) أى الصحيح والاولى ذكره (قوله
يقضى بالإيماء) لانه يلزم تكليف ما ليس فى الوسع (قوله آخر الوقت) أى بقدر ما يسع ايقاع
الصريفة فيه (قوله لانه المعتبر فى السببية) أى آخر الوقت لانه أو ان تقرره دينيا فى ذمته

آخره مسافرا صلى ركعتين وان كان مقيما صلى أربعاً لانه المعتبر فى السببية عند عدم الاداء فيما قبله من الوقت فتلزمه
الصلاة ولو صار أهلا لها فى آخر الوقت يلوغ واسلام وافاقه من جنون وانما وطهر من حيض نفاس ونسقط بفقده
الاهلية فيه بجنون

وانما تمتد ونفاس وحيف
 (و يبطل الوطن الاصل الى
 بمثل فقط) أي لا يبطل
 بوطان الإقامة ولا بالسفر
 لأن الشيء لا يبطل بعادونه
 بل بغيره من له أوفقه ولا
 بشرط تقدم السفر لتبوت
 الوطن الاصل اجماعا ولا
 لوطن الإقامة في ظاهر
 الرواية وإذا لم ينقل أهله
 بل استحدث أهلا أيضا ببلدة
 أخرى فلا يبطل وطنه
 الاول وكل منهما ما وطن
 أصلي له (ويبطل وطن
 الإقامة بمثله) يبطل أيضا
 (ب) إنشاء (السفر) بعده
 (وب) العود للوطن (الأصلي)
 لما ذكرنا (والوطن الاصل
 هو الذي ولد فيه) الانسان
 (أو تزوج) فيه (أو لم يتزوج)
 ولم يولد فيه (و) لكن (فصل
 التعيين لا الارض حال عهده
 ووطن الإقامة موضع)
 صالح لها على ما قدمناه
 وقد (نوى الإقامة فيه
 نصف شهر فما فوقه)
 وقائدة هذا أنه يتم الصلاة
 إذا دخله وهو مسافر قبل
 بطلانه (ولم يعتبر المحققون
 وطن السكنى وهو ما) أي
 موضع (ينوى الإقامة فيه
 دون نصف شهر وكان
 مسافرا فلا يبطل به وطن
 الإقامة ولا يبطل السفر

وصفه الدين تفتت بحال تقرر وأما اعتبار كل وقت إذا خرج في حقه فيثبت الواجب عليه
 بصفة الكمال (قوله وانما تمتد) أكثر من خمس صلوات (قوله ويبطل الوطن الخ) الوطن
 محرز ويسكن منزل الإقامة قاموس (قوله بمثله) أي وان لم يكن بينهما مسافة سفر لقوله بعده
 ولا يشترط تقدم السفر لتبوت الوطن الاصل اجماعا أي لأنه قد يتولد فيه مثلاً ولا ينتقل عن
 غيره اليه (قوله ولا لوطن الإقامة في ظاهر الرواية) فإذا خرج من مصر فأقام بقلوب مدتها
 يسمى وطن إقامة إلا أنه حينئذ لا يترتب له أحكام (قوله بل استحدث أهلاً الخ) وكذا لو
 استحدث أهلاً في ثلاث مواضع فالحكم واحد فيما يظهر (قوله بإنشاء السفر بعده) حتى لو
 عاد الى حجة فيه قصر وقوله بعده أي بعد الإقامة فيه سواء أنشأه منه أو بعده في موضع آخر
 بعده ولا يشترط كونه منه كما يفهمه كلام صاحب النهر الآتي في رد على الزيلعي وبقي ما إذا
 خرج منه على نية السفر الاولى ثم جاوزه مدة سفر منه أو من الاصل ولم يقيم في غيره ثم مر به هل يتم
 وظاهر كلامهم نعم لأنه لم يدخل الاصل ولم يقيم في غيره ولم ينشئ سفراً بعده وحزبه (قوله لما
 ذكرنا) من أن الشيء لا يبطل الا بمثله أو بغيره (قوله أو تزوج فيه) ينظر حكم ما إذا تسرى
 فيه وعلى فرض اعتبار التسرى فيه يتحقق كون الوطن الاصل أكثر من أربعة (قوله على
 ما قدمناه) من أنه لا بد أن يكون واحداً وأن لا يكون مفارقة ولادار حرب لعسكرنا ولادار بني
 (قوله وقائدة هذا) الاولى ذكره بعد قوله لما ذكرناه فائدة ما قبله (قوله وهو مسافر)
 احتريزه عما إذا انقض السفر قبل احتكامه بعد اقامته بعمل خمسة عشر يوماً فإنه يتم إذا
 دخله لصبر ورثته مقيماً حينئذ ينقض السفر ومثله الموافق في النحر لوطن الإقامة والاصل
 موضعاً فقال مثله مصري اتقل بأهله الى الشام فإذا عاد مسافراً ودخل مصره لم يتم بمجرّد
 الدخول فلو أبقى أهله وتزوج بالشام أيضاً يتم بدخوله في كل من الوطنين وإذا خرج يريد الشام
 فنوى الإقامة بالخانقاه السمرية بقوسية مثلاً خمسة عشر يوماً لم يبطل وطنه الاصل فإذ رجع
 اليه لم حاجة يتم الصلاة فيه فإذا خرج ودخل الخانقاه بقصر بطلان وطن الإقامة به بالاصل
 وكذا لو خرج من الخانقاه بعد نية الإقامة فيها خمسة عشر يوماً ولم يرجع الى وطنه الاصل ولم ينو
 السفر حتى وصل الى بلبيس مثلاً فنوى الإقامة فيها خمسة عشر يوماً بطل وطن الإقامة
 بالخانقاه وكذا إذا خرج منها ونوى السفر حتى لو عاد الى حجة فيها بقصر كما لو دخلها مسافراً
 بعد ذلك اهـ (قوله وكان مسافراً) ليس بقيد وقال الزيلعي عامتهم على أن وطن السكنى
 يقيد وتنص تلك القائدة فيمن خرج الى قرية طاعة ولم يقصد سفر أو نوى أن يقيم بها أقل من
 نصف شهر يتم فلو خرج منها لا سفر ثم بداه أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم أقل
 من خمسة عشر يوماً في موضع آخر قصر فلو مرت تلك القرية أتم لأنه لم يوجد منه ما يبطله مما هو
 فوجه أو مثله اهـ بتغيير ما وقوله فلو خرج منها لا السفر قيد به لأنه لو خرج منها لا سفر بطل اتفاقاً
 وقوله ثم بداه أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم الخ قيد به لأنه لو دخل مصره بطل
 بما فوقه وهو الوطن الاصل ولو أقام بمحل أقل من مدة الإقامة لبطل بمثله قال في النهر وما في
 الزيلعي ممنوع بل بقصر لأنه مسافر وقد مر أن وطن الإقامة يبطل بالسفر فوطن السكنى أولى
 (قوله فلا يبطل به وطن الإقامة) والاصل أولى (قوله ولا يبطل السفر) أي حكم السفر من

• (باب صلاة المريض) • من اضافة الفعل الى فاعله والمرض حالة القلب - من خارج جنة عن المجري الطبيعي (اذ تعذر على المريض كل القيام) وهو الحقيقي ومثله الحكمي ذكره فقال (او تعسر) كل القيام (بوجود

٢٨١

قصر الصلاة وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب صلاة المريض) •

مناسبة هذا الما قبله أن في كل اسقاط وتخفيفا (قوله من اضافة الفعل الى فاعله) كقيام زيد وقد يضاف الى محله كتحرك الغصن (قوله عن المجري الطبيعي) اي الجريان والاستمرار الطبيعي بأن يكون مخالفا لما يقتضيه الطبع المستقر وهو مرض الحيوان من باب تهب والمرض بالسكون لغة قلبه في المحرك قال في البحر وحد المرض المسقط للقيام والجمعة والمبجج للانقطاع والتميم زيادة العلة أو امتدادها (قوله وهو الحقيقي) أي ما ذكره المصنف أولا وهو التعذر الحقيقي وقوله ومثله الحكمي أي ومثل التعذر الحقيقي التعذر الحكمي وهو التعسر (قوله بوجوه شديد) كدوران رأس ووجع ضرس أو شقيقة أو رمد كما في القهس ستاني وسواء حدث ذلك في الصلاة أو قبلها كما في التقاية وقيد بالشديد لأنه انطلقه نوع من المشقة لم يجز ترك القيام كما في مسكين وشلل الالم خوف طوق الضرر من عدا وادى أو غيره على نفسه أو ماله لو صلى قائما وكذا لو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم صلبه وان خرج لا يستطيع أن يصلي من الطين أو المطر فانه يصلي قاعدا كما في البحر وكذا يصلي قاعدا لو أعجزه القيام عن الصوم أو عن فرض القراءة أو كان بحال لو قام سلس بوله أو سال جرحه (قوله حاذق) غير ظاهر النسق وقيل عدا التمه شرط كما في الشرع لالية (قوله أوظه ورالحال) عطف على قوله تجربة بان كان يظهر له من حاله انه لو قام زاد مرضه أو يبطئ برؤه ولو قدر على القيام منسكنا أو معتددا على عصا أو حائط لا يجز به الا كذلك خصوصا على قولهما فانما ما يجملان قدرة الغير قدرته (قوله زاد النسائي) فان لم تستطع فاستلقيا أهل المذهب على أنه عند العجز عن الصلاة قاعدا يجز بين صلاته على جنبه وصلاته مستلقيا والاستلقاء أفضل وله ثبت عندهم ما هو أقوى من هذا الحديث فتركوها ظاهره عن الترتيب (قوله أو غيره) كاحتباء أو جلوس على ركبته كالتشهد لان عذر المريض أسقط عنه الاركان فلان يسقط عنه الهيئات أولى كذا في الشرح (قوله قام بقدر ما يمكنه) لان البعض معتبر بالكل (قوله وان حصل به ألم شديد بقعد ابتداء) الاولى حذف قوله ابتداء والمعنى أنه يقوم الى أن يتعسر عليه القيام فيقعد وهو هذه الحالة كحالة العجز ابتداء وان لم تحمل على هذا التحديد المشبه والمشبه به (قوله والصجود) أي بالجبهة والانتف ولو كان يقدر على سجوده بالانتف فقط تميز عليه لما في السراج لو كان يجيئه قروح لا يستطيع السجود على يديه السجود على الانتف ولا يجوز له الايماء لانه ترك السجود مع القدرة عليه وفي النهر ما يفيد أنه عند العجز عن السجود يفترض عليه أن يقوم للقراءة فاذا جاء أو ان الركوع والسجود يشهد ويؤمى بهما (قوله صلى قاعدا بالايما) أو قاعدا به والاول أفضل لانه اشبه بالسجود لكونه أقرب الى الارض وهو المقصود كذا في التبيين وفي البحر ظاهر المذهب جواز الايماء قاعدا أو قاعدا كما لا يخفى اه قال الحاشي لو قيل ان الايماء قاعدا هو الافضل خروج من الخلاف يعني خلاف من يشترط القيام عند القدرة عليه لكان موجهها اه

ألم شديد أو خاف) بأن غلب في ظنه بتجربة سابقة أو اخبار طبيب مـ لم حاذق أوظه ورالحال (زيادة المرض أو) خاف (بطأه) أي طول المرض (به) أي بالقيام (صلى قاعدا بركوع وسجود) لما روى عن عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قاعدا فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فاستلقيا لا يكاف الله نفسا الا وسعها (ويفقد كيف شاء) أي كيف يتيسر له بغير ضرر من تربيع أو غيره (في الاصح) من غير كراهة كذا روى عن الامام للعذر (والا) بان قدر على بعض القيام (قام بقدر ما يمكنه) بلا زيادة مشقة ولو بالحرية وقراءة آية وان حصل به ألم شديد بقعد ابتداء كالموجز وقعد ابتداء هو المذهب الصحيح لان الطاعة بحسب الطاقة

(وان تعذر الركوع والسجود) وقدر على القعود ولو مستندا (صلى قاعدا

بالايما) للركوع والسجود برأسه ولا يجز به مضطجعا

(وجهه لایمائه) برأسه للسهود أخفض من ایمائه) برأسه (لارکوع) وكذا لو عجز عن السجود وقدر على الرکوع وهو يهيم ما
لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم عاد مريضاً فراه يصلي على وسادة فأخذها فري بها فأخذ عوداً يصلي عليه فري به وقال صل على
الأرض إن أسست طعت والافاوم ایماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك (فان لم يخفضه) أي الایماء للسهود (عنه)
أي عن الایماء لارکوع بان جعله ما على حد سواء (لا تصح) صلاته لانه قد السجود حقيقة وسكنا مع القدرة (ولا يرفع) بالبناء
للمجهول (لوجهه شيء) كحجر وخشبة (يسجد عليه) لما قدمناه ولقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن يسجد
فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد عليه وليكن في ركوعه وسجوده يهيم برأسه رواه الطبراني وقال
في المجتبى كانت كيفية الایماء بالركوع والسجود مشتبهاً على أنه يكفي بعض الانحناء أم أقصى ما يمكن فظفرت على الرواية
قائه ذكر شيخ الاسلام الموصى ٢٨٢ اذا خضع رأسه للركوع شيئاً ثم للسهود شيئاً أجاز انتهى

وفي شرح المقدسي مريض
عجز عن الایماء فركل رأسه
عن أبي حنيفة يجوز وقال
ابن الفضل لا يجوز لأنه لم
يوجد منه الفعل انتهى
لحققة الایماء طائفة
الرأى من انتهت عبارته وقال
أبو بكر إذا كان يجيئته
وأنته عذري يصلي بالایماء
ولا يلزمه تقربب الوجه
الى الأرض بأقصى ما يمكنه
وهذا نص في الباب كما
في معراج الدرابه (فان فعل)
أي وضع شيئاً فسجد عليه
(وخضع رأسه) للسهود
عن ایمائه لارکوع (صح)
أي هت صلته لوجود
الایماء لكن مع الاسماء
لما روينا وقبل هو سجود
كذا في الغاية وبفعل
المريض في صلته من

(قوله وجهه لایمائه للسهود أخفض) غيباً بينه ما لا يلزمه أن يبالغ في الانحناء انتهى
ما يمكنه بل يكفيه أدنى الانحناء فيه ما نهر عن المجتبى (قوله وكذا لو عجز عن السجود الخ) قال
في الفتح رجل بجملته جراح لا يقدر على السجود ويقدر على غيره من الأفعال يصلي قاعداً بالایماء
ولو قام وقرأ أو ركع ثم قعد أو أوالسهود جاز والاقول أولى اهـ (قوله ولا يرفع بالبناء للمجهول)
هذا الضبط وان تعين هذا الرفع شيء بعده لكنه ليس بالازم في الواقع فان رفعه ورفع غيره على
حد سواء في الحكم وهو كراهة التحريم ويدل عليه لفظ الحديث الآتي بعد السابق (قوله
لما قدمناه) من حديث العبادة (قوله فظفرت على الرواية) أي بأنه يكفي بعض الانحناء بدليل
تكميلتي (قوله فركل رأسه) أي من غير طائفة (قوله وقال ابن الفضل لا يجوز) هو
المشهور في المذهب (قوله انتهى) أي كلام ابن الفضل (قوله لحققة) أي اذا علمت أنه
لا يجوز له عدم وجود الفعل المخصوص منه لحققة الایماء الخ (قوله انتهت عبارته) أي عبارة
المقدمي (قوله وهذا نص في الباب) أي على أنه لا يلزمه أقصى ما يمكن من الانحناء (قوله
لكن مع الاسماء) المراد بها كراهة التحريم فيها بظهر انتهى عند في الحديثين السابقين (قوله
فلم يرد الخ) هذا مذهبنا في ومثله الحكمي بأن كان بحال لو قعد بزغ الماء من عينيه فأمره
الطبيب بالاستلقاء بما وئجه عن القهود والسهود فانه يجوز به أن يستلقي ويصلي بالایماء لأن
حرمة الأعضاء كحرمة النفس كذا في البحر (قوله بلا ضرر) متفق بقوله فلم يرد أما اذا قدر
على الاتيكاء بغير رذل لا يلزمه (قوله أو ما استلقيا الخ) اعلم أن في المسئلة ثلاثة أقوال أظهرها
أنه بالخيار بين الاستلقاء والاضطجاع وهو جواب الكتب المشهورة كاهداية وشروحا
ثانيها أن الاستلقاء انما يجوز اذا عجز عن الاضطجاع كذهب الشافعي ثالثها أن
الاضطجاع انما يجوز اذا عجز عن الاستلقاء وفي القنينة أنه الاظهر ورد في البحر وقال في النهر
أنه شاذ (قوله وسقوط التوجه) عطف على جواز الخ وهو من عطف اللازم (قوله

القراءة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان عجز عن ذلك تركه كما في التمارخانية عن التجريد (والا)
أي وان لم يخفض رأسه للسهود أنزل عن الركوع بان جعله ما سواه (لا) تصح صلته لانه لترك فرض الایماء للسهود كما فعل ذلك
من غير رفع شيء كما تقدم بيانه (وان تعسر القهود) فلم يقدر عليه متمكناً ولا مستنداً الى حائط أو غيره بلا ضرر (أو ما استلقيا)
على قفاه (أو على جنبه) والايمن أفضل من الايسر ورده الاثر (والاقل) وهو الاستلقاء على قفاه (أولى) من الجانب الايمن
ان تيسر بالاستلقاء حديث فان لم يستطع فعلى قفاه ولان التوجه للقبلة فيه أكثر ولو قدر على القهود مستنداً فتركه لم يضر
على المختار وقدمنا جواز التوجه لما قدر عليه بلا عسر وسقوط التوجه الى القبلة بهذر المرض ونحوه (و) المستلقى (يجعل
يحت رأسه وسادة) أو نحوها (ليصير وجهه الى القبلة لا الى السماء) وليتمكن من الایماء اذ حقيقة الاستلقاء تمنع الاصل

عن الأئمة ما فكيف بالمرضى (وينبغي) للمريض (نصب ركعتيه ان قدر حتى لا يجتمعا) فمقتد برجليه (الى القبلة) وهو مذكروه
 للقادر على الامتناع عنه (وان تعذر الايماء) برأسه (آخرت عنه) الصلاة القليلة وهي صلاة يوم وليلة فمادونها اتفاقا وأما اذا
 زادت على صلاة يوم وليلة (مادام يفهم) مضمون (الخطاب) فانه يقضيها في رواية (قال في الهداية) والمستصفي (هو الصحيح
 و) قد (جزم صاحب الهداية) مخالفا لها (في) كتابه (التجسس والمزيد بسقوط القضاء اذا دام عجزه عن الايماء) برأسه (أكثر من
 خمس صلوات وان كان يفهم) مضمون (الخطاب) كالمفهم عليه انتهى (وصححه) قاضي غفر و (قاضي خان) قال هو الاصح لان
 مجرد العقل لا يكفي اتوجه الخطاب انتهى وقال الكمال (ومثله) أي منل تصحيح قاضي خان (في المحيط واختاره شيخ الاسلام)
 خواهرزاده (ونظر الاسلام) السر خشي انتهى (وقال في الظاهرية هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى) كذا في معراج الدراية
 (وفي الأصل هو المختار وصححه في المنايع) قال هو الصحيح ٢٨٣ كافي التواريخ (والبداية) وهو حرم به

الولوا إلى) والفتاوى
 الصغرى وفي شرح الطحاوي
 لو عجز عن الايماء وتحريك
 الرأس سقطت عنه الصلاة
 والمبرة في اختلاف الترجيح
 بما عليه الاكثر وهم
 القائلون بالسقوط هنا
 (رحمهم الله) اجمعين
 وأعاد علينا من بركاتهم
 ومدد هم (و) من عجز عن
 الايماء برأسه (لم يوم) أي
 لم يصح ايماءه (بيمينه) لا
 (قلبه) لا (حاجبه) لان
 السجود تعاقب بالرأس دون
 العين والحاجب والقلب
 فلا ينتقل اليها خلفه كاليد
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 يصلي المريض قائما فان لم
 يستطع فساءدا فان لم
 يستطع فعلى قنما يومئ

فمقتد برجليه) الاولى - سنده (قوله آخرت عنه الصلاة القليلة) اعلم أن المسئلة على أربعة
 توجه ان دام به العجز ست صلوات وهو لا يعقل سقط عنه القضاء اجماعا وان كان أقل وهو يعقل
 قضى اجماعا وان دام ست صلوات وهو يعقل أو أقل وهو لا يعقل ففهم اختلاف المشايخ
 فمنهم من قال يلزمه القضاء وهو اختيار صاحب الهداية ومنهم من قال لا يلزمه وهو اختيار
 البردوي الصغرى وفي البحر عن القنية مريض لا يمكنه الصلاة الا باصوات مثل أوقه ونحوه يجب
 عليه أن يصلي ولو اعتقل لسانه يوم وليلة فصلى صلاة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزمه الاعادة
 (قوله لها) أي لا هداية أي للرواية المذكورة فيها (قوله في كتابه التجسس) المعنى بما صححه
 فيه لانه متأخر (قوله وقال الكمال الخ) هو من مال الى عدم وجوب القضاء كافي الشرح (قوله
 خواهرزاده) بضم الخاء وفتح الهاء ومعناه ابن الاخت (قوله أي لم يصح ايماءه بيمينه الخ)
 وانما ذكر ذلك لدفع التوهم عدم الحل وهو لا ينافي الصحة وقال زفر يوم بيمينه فان عجز بقلبه وما
 قاله زفر رواه عن أبي يوسف لان العيين في الرأس فباخذ ان حكمه ان قدروا ان عجز بقلبه لان
 النسبة التي لا تصح الصلاة بدونها انما تقام به فتقام به الصلاة عند العجز ولما أن نصب الابدال
 بالرأي ممنوع والنص ورد بالايماء بالرأس على خلاف القياس فلا يقاس عليه أفاده السيد (قوله
 فلا ينتقل اليها) أي الى هذه الاشياء الثلاثة خلفه أي خلف السجود وهو الايماء به لان الابدال
 لا تنصب بالرأي (قوله كاليد) أي كما لا ينتقل خلف السجود الى اليد (قوله صلى قاعدا بالايماء)
 لو قال أو ما قاعدا المكان أولى اذ يفترض عليه أن يقوم فاذا جاء أو ان الركوع والسجود أو ما
 قاعدا وانما يلزمه القيام عند الايماء للركوع والسجود لا مطلقا على ما ذكره في النهران
 كان ظاهر الزباني يقتضي سقوط ركنية القيام أصلا (قوله واذا استسك عذره بالقعود)
 بجره وسلسه (قوله اختلاف الترجيح) والمفتي به انه يصلي منفردا كافي البصروا اختلاف

ايماء فان لم يستطع فالتأ - ق بقبول العذر منه وقد اختلفوا في معنى قوله عليه الصلاة والسلام فالتأ حق بقبول العذر
 منه فمنهم من فسره بقبول عذرا تأخيرا فقال يلزم القضاء ومنهم من فسره بقبول عذرا لا سقاطا فقال بعدم القضاء ومنهم
 الاكثرون وقد علمتهم (وان قدر على القيام او عجز عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالايماء) وهو أفضل من ايماءه قائما
 ويحيط الركوع عن عجز عن السجود وان قدر على الركوع لان القيام وسبيله الى السجود فاذا قامت المقصود بالذات لا يجب
 مادونه واذا استسك عذره بالقعود وسبيل بالقيام أو يستسك بالايماء وسبيل بالسجود وترك القيام والسجود وصلى
 قاعدا او مربوئا ولو عجز عن القيام بخروجه للجماعة وقدر عليه في بيته اختلف الترجيح (وان) افتتح صلاته سجدا (وعرض
 له مرض) فيها (انتهاب قدر ولو) أقما (بالايماء)

بالايماء (ولو صلى) المريض
(فاعد اركع وبسجد
فصح بن) لان البناء كالاقتداء
فيصح عندهما خلافا لمحمد
وفي قوله صلى اشارة الى انه
لو قدر قبل الركوع والسجود
بن اتفاقا لعدم بناء قوى
على ضعف (ولو كان) قد
أدى بعضها (موميا) فقدر
على الركوع والسجود
ولو قاعدا (لا) يبنى لما فيه
من بناء القوى على الضعف
وكذا يستأنف من قدر على
الوقوف للايماء وكان يبنى
مضطجعا على الخمار (ومن
جن) بمرض سماعي (أو
أغشى عليه) ولو بفرع من
سبع أو أدى واستقر به
(خمس صلوات قضى) تلك
الصلوات (ولو) كانت
(أكثر) بأن خرج وقت
السادسة (لا) يقضى ما فات
كذا عن ابن عمر في الاغشاء
والجنون مثله هو الصحيح

• (فصل في اسقاط الصلاة
والصوم وغيرهما) •

(اذا مات المريض ولم يشدر
على) أداء (الصلاة
بالايماء) برأسه (لا يلزمه
الايضا بها وان قلت)
بنفسها عن صلاة يوم وليلة

محول على ما اذا لم تنسبر له الجماعة في بيته والالم يجزله الخروج وترك القيام بالاتفاق قاله السيد
(قوله في المشهور وهو الصحيح) وروى أبو يوسف عن الامام أنه يستقبل لان تحريره انه قد ن
موجبة للركوع والسجود فلا يجوز بدونهما (قوله وأدائها) بالترعة عطف على الابطال وقوله
بعده فهو يبره يهود لا بطل (قوله ومن جن) بانه سماعي (استقر بالاقعة السماعية بحمل الوزل
عقله بالخرقانه يلزمه القضاء وان طال لانه حصل بعماء ومهنية فلا يوجب التخصيف ولهذا يقع
طالاقه وكذا اذا ذهب عقله بالجنج أو الدواء عند الامام لان سقوط القضاء عرف بالاثرا اذا حصل
بآفة سماعية فلا يقاس عليه ما حصل بغيره ولا فرق بين الجنون العارض والاصلي بان بلغ
مجمونا وهو قول محمد وقال أبو يوسف الاصل كاصبا وفي رواية أن الجنون بسقط مطلقا امتد
أولا كافي البرهان (قوله واستقر به) قيده لانه اذا كان يفتيق في وقت معلوم نحو أن يحق عند
الصبح يفتيق قليلا ثم يعاوده الاغشاء تفتيقا بطل ما قبلها من حكم الاغشاء اذا كان
أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم الا أنه يكلم بفتنة بكلام الاغشاء ثم يفتي عليه
فلا عبرة بهذه الافاقه كذا في الشرح عن التمارخانية (قوله بان خرج وقت السادسة) هذا
قول محمد وهو الصحيح في أكثر المعتمدات مجمع الانهر وقال ابن أمير حاج قول محمد أشبهه لان
المسقط للقضاء وقوعه في الخارج وذلك بدخول الفوائت في حد التكرار وقال في الفتح وقول
محمد أصح يخرج على قضاء الفوائت وعند الامام وأبي يوسف تعتبر بالزيادة على ساعات يوم
وليلة ولو بطلقة لانه المأثور عن علي وابن عمر فكان الاخذ به أولى اذا انفاد ير لا تعرف الايماء
وتظهر الفرة فيما اذا أغشى عليه عند الضحوة ثم أفاق من الفقد قبل الزوال بساعة فهذا أكثر
من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء عليه عندهما وعند محمد يقضى لعدم مضي ستة
أوقات (قوله والجنون مثله) اعلم أن الاعذار ثلاثة تمتد جدا كالصبا يسقط به جميع العبادات
وقاصر جدا كالنوم فلا يسقط به شيء ومتردد بينهما وهو الاغشاء فاذا امتد أطلق بالمتد جدا
والألق بالفاصر جدا ذكره الحدادي ولا يعتبر الاغشاء في الصوم والزكاة لانه يندرج وجوده
سنة أو شهر بخلاف الجنون فانه يمتد فاعتبر في سقوط العبادات والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

• (فصل في اسقاط الصلاة والصوم) • لا يفتي حسن ذكر هذا الفصل بعد ذكر أحكام
المريض اعلم انه قد ورد النص في الصوم باسقاطه بالقضية وانفتت كلمة المشايخ على أن الصلاة
كالصوم استحصانا لكونها أهم منه وانما الخلاف بينهم في أن صلاة يوم كصومه أو كل فريضة
كصوم يوم وهو المعقد اذا علمت ذلك تعلم جهل من يقول ان اسقاط الصلاة لأصله اذ هذا
ابطال للمتفق عليه بين أهل المذهب وأراد المصنف بقوله والصوم صوم رمضان بدليل قوله
بعد وغيرهما فان المراد به صوم كفارة اليمين وقتل وظهار وجناية على احرام وقتل محرم صيدا
وصوم مندور أقامه في الشرح (قوله بالايماء برأسه) قيده لانه لا يعتبر الايماء بنحو الطاجب
فلا يمهده قادر ان لا يلزمه الوصية بقياس قول زفرانه اذ انكرهما مع قدرته على الايماء بنحو
الحاجب أو صلى (قوله عن صلاة يوم وليلة) انما ذكره لانه اذا سقط في هذه الحالة القليل الذي

لمساوينا لعدم قدرته على القضاء بادر الزمان له على قول من يقبل قول الله - ذر يجوز ان تأخير فرض فسمه بالسقوط ظاهر
(وكذا) حكم (الصوم) في شهر رمضان (ان أفطر فيه المسافر والمريض وما ناقه - بل الإقامة) للمسافر (و) قبل (الصحة)
المريض لعدم ادراكه - ما عدا من أيام أخر فلا يلزمه ما الايصاء به ٢٨٥ (و) لزم (عليه) يعني على من أفطر في رمضان

ولو بغير عذر (الوصية بما)
أي بغير عذر (قدرة عليه)
من ادراكه - عدا من أيام
أخر ان أفطر به - ذروا ان لم
يدركه عدا من أيام أخر ان
أفطر بدون عذر ولزمه
بجميع ما أفطره لان
التقصير منه لكنه يرجي له
العفو بفضل الله بغيره
مالزمه (و) بقي بزمته) حتى
أدركه الموت من صوم فرض
وكفارة وظهار وجناية على
احرام ومنذور (فيخرج
عنه وابيه) أي من له
التصرف في ماله لوراثته او
وصاية (من ثلث ماله)
الموصى لان حقه في ثلث
ماله حال مرضه وتعلق حق
الوارث بالثلثين فلا يتقيد
قهره على الوارث الا في
الثلث ان أوصى به وان
لم يوص لا يلزم الوارث
الاخراج فان تبرع جاز كما
سند كره وعلى هذا دين
صدقة الفطر أو النفقة
الواجبة والخراج والجزية
والكفارات المالية
والوصية بالخرج والصدقة
المنذورة والاعتكاف
المنذور عن صومه لاعتن

لا يخرج فيه فأولى الكثر الذي فيه الخرج (قوله لمساوينا) من قوله صلى الله عليه وسلم فان
لم يستطع قاله أحق بقبول العذر منه (قوله له - عدم قدرته) الاولى الايمان بالوالتكون علة
ثانية عقلية بعد النقل ويحتمل أنه علة للعلة (قوله بادر الزمان) متعلق بقوله قدرته والباء
السيبية (قوله على قول من يفسر الخ) فان القائل به لا يقول يلزم القضاء الا بادر الزمان
يسمعه ولم يوجد لزوم الوصية فرض لزوم القضاء وبه يندفع ما أورد من أن الوجوب قد تعلق
بزمته فلما إذا لم يلزمه الوصية وان لم يقدر تفرغ الذمة (قوله ظاهر) الاولى فظاهر بالفاء
(قوله فلا يلزمه - ما الايصاء به) لانهم ما عذروا في الاداء فلا ينبغي عذر في القضاء أولى زباني
واذا لم يلزمه ما القضاء لا يلزمه - ما الايصاء به (قوله ولزم عليه) ضمنه معنى فرض فعداه بعلى
والا فلزم يعمد بنفسه (قوله ولو بغير عذر) الاولى حذفه لانه يذمه بعد ولانه يفيد اشتراط
القدرة فيه وليس كذلك (قوله من ادراك الخ) من التاميل (قوله لزمه بجميع ما أفطره)
الضمير في لزمه يرجع الى الايصاء (قوله بفضل الله) الباء فيه للمصاحبة وفيها بعد
للسبية او الثاني تعلق بالعمل بعد تعلق الاول به (قوله من صوم) لم يذكر رقبته
والاولى ما في الشرح حيث قال وكذا صوم كفارة تميز وتدل خطأ وظهار وجناية على احرام
وقتل محرم صيدا وصوم مندور اه وقال في الدر المختار من العوارض والحاصل أن ما
كان عبادة دينية فان الوصى يطعم عنه بعد موته عن كل واجب كالفطرة والمالية كالزكاة
يخرج عنه القدر الواجب والمركبة كالخرج يبيع عنه وجلا من مال الميت (قوله وظهار)
فيه أن الصوم في كفارة الظهار بدل عن الاعتاق وقد قال المصنف معترضاً على صاحب
الدرر في ذكره القتل بان الواجب ابتداء عتق رقبة - ومنه فلا يصح اعتاق الوارث
كما ذكره والصوم فيها بدل عن الاعتاق فلا تصح فيه الفدية وفيه أن كفارة الانطار كذلك
وكذا المين لان كفارته مرتبة اه وفي التنوير من عوارض الصوم ولو تبرع عنه وابيه
بكفارة بمن أو قتل جاز (قوله وجناية على احرام) كان لبس عمامته بعد ذرقانه مخير بين
الذبح والطعام - متما كين أو صيام ثلاثة أيام (قوله ومنذور) أي صوم مندور كذا
في الشرح (قوله أو النفقة الواجبة) كنفقة الزوجة اذا قضى بها أو نراضا عليها (قوله
والجزية) أي بناء على انه لا تسقط بالام - لام اذا أوصى بها وهو ذمي (قوله والكفارات
المالية) كالدماء التي تلزمه بجنايته على احرامه - مثل تطيبه ولبسه بغير عذر (قوله والوصية
بالخرج) ويصح عنه من منزله ان كفى والافن حيث يكفي تنوير (قوله والصدقة المنذورة
كان قد دراهم من لا يخرجها الله تعالى) (قوله عن صومه) أي بقدي من الثلث عن صومه
(قوله فلا شيء عليه) لعدم قدرته على ادائه واذا لم يقدر لا يجب عليه الايصاء وهل يقال في نذر
الصوم كذلك يحرروا ما كفارة الانطار بان أفطر عدا في رمضان ووجبت عليه الكفارة ولم

اللبث في المسجد وقد لزمه وهو صحيح ولم يفتكف حتى أشرف على الموت كان عليه ان يوصي اصوم اعتكاف كل يوم ينصف
صاع من ثلث ماله وان كان مريضاً وقت الايجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه فاذا لم يف به الثلث توقف الزائد على اجازة
الوارث فيعطى (اصوم كل يوم) طعام مسكين لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر

فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا يخرج (املا كل وقت) من فرض اليوم والليل (حتى الوتر) لانه فرض على عند
الامام وقد ورد النص في الصوم والصلاة كاصيام باستحسان المشايخ لكونها اهم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل
فدية جميع صلاة اليوم الواحد كفدية صوم يوم والصحيح انه لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) أو دقيقه أو سو يقه أو صاع
تمر أو زبيب أو شعير (أو قيمته) وهي افضل لتنوع حاجات الفقير (وان لم يوص وتبرع عنه وليه) أو أجنبي (جاز) ان شاء الله تعالى لان
محمد اقال في تبرع الوارث بالطعام في الصوم يحزبه ان شاء الله تعالى من غير حزم وفي ايصاله به حزم بالاجزاء واذ تبرع أحد بالاعناق
عنه لا يصح لما فيه من الزام الولاء على الميت بغير رضا بخلاف وصيته به وفي الوصية بالحج يحج من منزله من ثلث ماله والمتبرع به من
حيث شاء سواء الوارث وغيره ٢٨٦ (ولا يصح أن يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (ولا) يصح (أن يصلي) أحد

يمكن من ادائها بأن وجب عليه الصوم فبات في شوال هل يجب الايصاء به التحقق سـ يهـ في
الصحة ويحرم (قوله فليطعم) بالبناء للعجهول لرفع مسكين (قوله والصحيح) مكررم مع قوله هو
الصحيح (قوله هي نصف صاع) الاولى ابقاء المصنف من غير تقدير لانه على ما قدره يضع
مفعول قوله سابقا فيخرج (قوله أو زبيب) هو المعقد وقيل الزبيب كالبر (قوله لتنوع
حاجات الفقير) فانه قد يكون مستغنيا عن هذه الاعيان ويحتاج الى الدراهم ليصرفها في
حاجاته (قوله لان محمد الخ) انه لذكر المشيئة في التبرع لافي الوصية (قوله في الصوم)
أي وا الصلاة مثله (قوله وفي ايصاله به) أي ايصاء الميت بالطعام عن صومه (قوله
حزم بالاجزاء) لانه بالايصال فرغ ذمته بخلاف ما اذا تبرع عنه متبرع وفي الحقيقة
الكل متعلق بشيئة الله تعالى (قوله من الزام الولاء على الميت) أي وله أحكام قد يضر
بها السيد كالقتل خطأ فانه على عاقبته وعاقبته مولاة فلا يثبت الولاء من غير رضا
(قوله يحج من منزله) ان كفى والافن حيث يكفي (قوله والمتبرع به) أي ويحج المتبرع بالحج
عن الميت (قوله وان قلنا الخ) هذا جواب عما ورد عليه في قوله أو يعطيه شيئا من صلاته
أو صومه ليس بشئ من انه يقتضي انه ليس له أن يجعل ثواب طاعته لغيره (قوله فهو وغيره هذا
الحكم) لانه لا يقيد بالدفع المذكور والكلام فيما اذا دفع ذلك على وجه المعاوضة بعد تقديره
بشئ من صيام أو صلاة بأن يكون المدفوع فدية صلاة يوم أو صوم يوم مثلا (قوله فيسقط عن
الميت بقدره) في الدرا المتق في انهم اذا ارادوا الانحراج عنه بحسب عمره بغاية الظن ويخرج منه
مدة الصبا وهي اثناعشر في الغلام وتسعة في الاثني ويخرج عنه بقدرها ان كان عندهم ما يكفي
والاندفع مرارا اه وذلك لاحتمال نقصان صلاته بترك ركن أو شرط فان الكثير من الناس
لا يحسن أداءها (قوله ويقبضه) لا بد من تكرار القبض والدفع لما ذكره المصنف ثم لو أخذها
أحدهم عند قبضها ولم يدفعها واستقل بها يفوز بها على الظاهر (قوله متبرع به) هو بعد
الاولى متبرع مطا فاولو كانت موصى بها (قوله ونحوها) كالصدقة المنذورة (قوله وكذا

(عنه) لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يصوم أحد عن أحد
ولا يصلي أحد عن أحد
ولا يكن يطعم عنه وما ورد من
قوله صلى الله عليه وسلم
فصوى عن امك وقوله صلى
الله عليه وسلم من مات وعليه
صيام صام عنه واية تنسخ
كذا في البرهان وغيره فـ
ينعله جهلة الناس الآن
من اعطاء دراهم للفقير على
أن يصوم أو يصلي عن الميت
أو يعطيه شيئا من صلاته
أو صومه ليس بشئ وانما
الله سبحانه وتعالى يتجاوز
عن الميت بواسطة الصدقة
التي قدرها الشارع كما بيناه
وان قلنا بأن للعبد أن يجعل
ثواب طاعته لغيره فهو غير
هذا الحكم فليتنبه له (وان
لم يف ما وصى به) الميت
(عما عليه) اولم يكف ثلاث

ماله اولم يوص بشئ وأراد أحد التبرع بقليل لا يكفي فحياته لا براءة ذمة الميت عن جميع ما عليه أن يدفع ذلك مانص
المقدار) البير بعد تقديره شيء من صيام أو صلاة أو نحوه ويعطيه (للفقير) بقصد اسقاط ما يرد عن الميت (فيسقط عن الميت
بقدره ثم) بعد قبضه (بجهة الفقير الولي) أو لأجنبي (ويقبضه) انتم الهبة وذلك (ثم يدفعه) الموهوب (للفقير) بجهة الاسقاط
متبرع به عن الميت (فيسقط) عن الميت (بقدره) ايضا (ثم يجه الفقير الولي) أو لأجنبي (ويقبضه ثم يدفعه الولي للفقير) متبرعاً عن
الميت وهكذا يفعل مرارا (حتى يسقط ما كان) يظنه (على الميت من صلاة وصيام) ونحوهما مما ذكرناه من الواجبات وهذا هو
الخلاص في ذلك ان شاء الله تعالى عنه وكرمه (ويجوز اعطاء فدية صلوات) وصيام أيام ونحوها (لواحد) من الفقراء (بجهة بخلاف
كفارة اليمين) حيث لا يجوز أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على العمد دفعها وكذا

مانص على عدده في كفارة) ككفارة الظهار على ما ذكره فان الله تعالى قال من لم يستطع فاطمأ
سنتين صكينا وهل تكفي الاباحة في القديرة قولان المشهور نعم واعتقده السكالك ولو فدى عن
صلاته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب قضاء الفوات)

لم يقل المتروكات ظنا بالمؤمنين خبر الان ظاهر حال المسلم أن لا يترك الصلاة وانما تفوته من غير
قصد اذروا علم أن الأمور به ثلاثة أقسام اداء وقضاء واعادة والاداء انواع كامل كالصلاة
بجماعة وقاصر كالصلاة منفردا الفوات الوصف المرغوب فيه واداء شبيه بالقضاء وهو فعل
اللاحق به - مد فراغ الامام امانه اداء فليبقا الوقت وأمانه شبيه بالقضاء فلانه قد التزمه مع
الامام وقد فاته ذلك الملتزم وما فرغ المصنف من الاداء بأنواعه شرع في القضاء (قوله
القضاء لغة الاحكام) القضاء بالقصر والمدة وقوله الاحكام الاولى أن يقول الحكم (قوله اسقاط
الواجب بمثل ما عنده) اعلم ان القضاء واجب بالسبب الذي وجب به الاداء فكل من الاداء
والقضاء تسليم عين الواجب الآن الاداء تسليم عين الواجب في وقته والقضاء تسليم عين
الواجب بعد خروج الوقت وهذا هو الراجح وقيل يجب القضاء بسبب جدي وان المؤدى مثل
الواجب وليس لهذا الخلاف مرة اذا علمت هذا تعلم أن قوله بمثل ما عنده جرى على غير الراجح
والتماخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة أو الحج فالتضاء من يل لائم التارك لا لائم التاخير
والاعادة فعل مثله في وقته نكاحا غير الفساد اقوالهم كل صلاة أدت مع كراهة التصريم تعادى
وجوب في الوقت وأما بعده فنجدنا وقوله اسقاط الواجب يفيد أن السنة لا توصف بالقضاء واذا
أريد ما هو أعم أبدا لما الواجب بالعبادة فيقال الاداء فعل العبادة في وقتها والاعادة فعل مثلها
نكاحا غير الفساد وغير عدم صحة الشروع والقضاء فعلها بعد وقتها فتكون السنة التي تفعل في
وقتها اداء وما أذن الشارع في فعلها منها في غير وقته قضاء كسنة الفجر وأما سنة الظهار القلبية
اذا صليت بعده فاطلاق القضاء عليها مجاز على كل حال لانها مفعولة في وقتها وان قيل ان وقتها
مخصوص بما قبل الفرض فتكون قضاء بعده (قوله التسع وقتها) اما التي ضاقت وقتها فتقدم على
الفائتة ويسقط الترتيب (قوله مع تذكر الفائتة) قيد به لان الترتيب يسقط بالنسيان كما يأتي
ان شاء الله تعالى وأفاد بكثرة الترتيب في الفوات والوقفية لزوم القضاء وهو ما عليه الجمهور
وقال الامام أحمد اذا تركها عمدا بغير عذر لا يلزمه قضاءها لكونه صار مرتدا والمراد لا يؤمر
بقضاء ما تركه اذا تاب وجميع اوقات العمر وقت للقضاء ما عدا اوقات النهي الثلاثة وفي
القهستاني قضاء الصلاة يجب على التراخي عند محمد وعلى الفور عند أبي يوسف وعن الامام
روايتان وفي المجتبى يجوز تأخير الفوات يعني قضاءها وان وجب فور العذر السعي على العمل
والجواز على الأصح اهـ (قوله الفوات القلبية) وهي ما لم تدخل في حد التكرار (قوله
مستحق) لم يقل فرض لانصراف المطلق منه الى القطعي ولا شرط كما في المحيط لان الشرط
حقيقة لا يسقط بالنسيان وهذا يسقط به ولا واجب كما في المعراج لانه لا يفوت الجواز بفوته
وهذا يفوت به ولما اختلفت عبارة المشايخ أني المصنف بلفظ المستحق لانه يمكن أن ينشئ على
كل منها (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) رفته سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ورواه مالك عن

مانص على عدده في كفارة
(والله سبحانه وتعالى أعلم)
وهو الموفق بمنه وكرمه

(باب قضاء الفوات)

القضاء لغة الاحكام وشريعة
اسقاط الواجب بمثل
ما عنده (الترتيب بين
الفائتة) القلبية وهي
مادون ست صلوات (و) بين
(الوقفية) المنسوع وقتها مع
تذكر الفائتة لازم (و) كذا
الترتيب (بين) نفس
(الفوات) القلبية
(مستحق) أي لازم لانه
فرض على بقوت الجواز
تفوته والاصل في لزوم
الترتيب قوله صلى الله عليه
وسلم من نام عن صلاة او نسيها
فلم يذكرها الا وهو يصلي مع
الامام

فليصل التي هو فيها ثم ليقتض
 التي تذكر ثم ليصل التي هي
 مع الامام وهو خبر مشهور
 تلقته العلماء بالقبول فيثبت
 به الفرض العمل ورتب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قضاء الفرائض يوم الخندق
 (وبسقط) الترتيب (بأحد
 ثلاثة اشياء) الاول (ضيق
 الوقت) عن قضاء كل
 الفرائض وأداء الحاضرة
 لزوم العمل بالتواتر حينئذ
 لأن العمل بالمشهور يستلزم
 ابطال القطعي وهو لا يعمل
 به الا مع امكان الجمع بينهما
 بسعة الوقت وليس من
 الحكمة اضاعة الموجود في
 طلب المفقود بضيق الوقت
 (المستحب) لأنه يلزم من
 مراعاة الترتيب وقوع
 الحاضرة ناقصة فيغير به
 حكم الكتاب فيسقط بضيق
 الوقت المستحب الترتيب
 ولا يعود به خروجه (في
 الاصح) مثله لو اشتغل
 بقضاء الظهر بوقع العصر
 او بعضه في وقت التغير
 فيسقط الترتيب في الاصح
 والمبرة لضيقه عند الشروع
 فلو شرع في الوقتية منذ كرا
 للفائقة وأطالها حتى ضاق
 الوقت لا تجوز الا أن يقطعها
 ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا

نافع عن ابن عمر موقوفاً والرفع من الثقة مقبول مطلقاً سواء كان أرجح عن وقف أم لا (قوله
 فليصل التي هو فيها) وتكون له نافذة (قوله وهو خبر مشهور) نازع الكمال في شهرته (قوله
 ورتب النبي صلى الله عليه وسلم الخ) هذا دليل على الترتيب بين الفرائض والحاصل أنه لم يثبت
 عنه صلى الله عليه وسلم تقديم صلاة على ما قبلها أداء ولا قضاء ولو كان الترتيب مستحباً كما قال
 بعض الأئمة لتركه صلى الله عليه وسلم مرة أو أشار إلى تركه مرة بياناً للجواز ولم ينقل ولا نقل أيضاً
 عن أحد من الصحابة قولاً ولا فقه لا يروى أنه صلى الله عليه وسلم لم يشغله المشركون عن أربع
 صلوات يوم حفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فأمر بالافاذن ثم أقام فصلى
 الظهر ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء (قوله عن قضاء كل
 الفرائض) مفهومه يفيد أنه إذا لم يضق الوقت عن جميعها بل كان يسع الوقتية وبعض الفائقة
 أنه لا يسقط الترتيب فيما قدر عليه وهو أحد القولين الآتين في كلامه (قوله لزوم العمل
 بالتواتر حينئذ) لأن آخر الوقت للوقتية بالتواتر من الاخبار والنصوص ووقت التذكرة للفائقة
 ثبت بالخبر السابق فإن في بعض رواياته فإن ذلك وقتها وهو يفيد وجوب الترتيب ووصف بأنه
 خبر آحاد وانما يجب العمل به إذا لم يتضمن ترك العمل بالنص اما إذا تضمن فلا لأنه يلزم نسخ
 الكتاب به وهذا لا يجوز كذا في الشرح (قوله حينئذ) أي حين اذ ضاق الوقت (قوله وهو
 لا يعمل به) أي بالمشهور وهو الحديث السابق فإنه يقوت وجوب الترتيب (قوله بسعة الوقت)
 الباء السميكية وفي نسخة باللام (قوله بضيق الوقت) مرتبط بقوله اضاعة والباء السميكية ولو
 قدم الفائقة ولم يكن وقت كراهة صحت وأثم لتقويت الوقتية بغير موجب فصار كما لو اشتغل
 بالنافذة عند ضيق الوقت بخلاف ما إذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا تصح لأنه
 إذا عاقبل وقتها الثابت بالخبر مع امكان الجمع بينهما (قوله المستحب) لم يذكر هذا في ظاهر الرواية
 فوق الاختلاف بين المذايح فثبت الطحاوي اعتبار اصل الوقت له وما واهى اعتبار الوقت
 المستحب لمجد ورجح في المحيط قول محمد ورجحه أيضاً في الظهيرية بما في المتن من أنه إذا افتتح
 العصر في أول وقتها وهو ناس للظهر ثم اجترت الشمس ثم ذكر الظهر مضى في العصر قال فهذا
 نص على أن المبرة للوقت المستحب وحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لأن المصلحة حيث لم تذكر
 في ظاهر الرواية وثبتت في رواية أخرى تعين المصير إليها وغرة الخلاف تظهر فيما لو شرع في العصر
 وهو ناس للظهر ثم ذكره في وقت لو اشتغل به تقع العصر في الوقت المذكور ويقطع العصر عندهما
 ويصل الظهر وعنده بعض في العصر ثم يصل الظهر بعد غروب الشمس ذكر هذه الفقرة السيد عن
 مسكين (قوله فيغير به حكم الكتاب) وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوناً
 وتغير حكم الكتاب بنقصان الوقتية بایة اعها في الوقت المذكور كذا في الشرح فان الآية
 المذكورة كقوله تعالى أقموا الصلاة تدل على الاتيان بالواجب على صفة الكمال لأنه المطلوب
 شرعاً وتفسير ضيق الوقت أن يكون الباقي من الوقت ما لا يسع الوقتية والفائقة جميعاً في نفس
 الامر لا بحسب ظنه فلو ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلى الفجر ثم تبين أن في الوقت
 سعة بطل الفجر ثم نظر فان كان الوقت يسعها جميعاً بحيث يشهد في الفجر قدر التمام قبل
 الطلوع بعد صلاة العشاء يصل العشاء ثم يميد الفجر وان لم تكن فيه سعة كذلك يميد الفجر فقط

والمسئلة بحالها فتدكر عند ضيق الوقت جازت الوقتية ولو تعددت الفائتة والوقت يسع بمضماع الوقتية سقط الترتيب في الاصح
كما أشرنا اليه لانه ليس العرف الى هذا البعض من الفوائت اولى منه لادخول كافي الفتح (و) الثاني (النسيان) لانه لا يقدر على
الامتنان بالفائتة مع النسيان لا يكلف الله نفسه الاوسعها ولانه لم يصبر وقتها موجودا بعد ثم تدكرها فلم يجتمع مع الوقتية (و) الثالث
(اذا صارت الفوائت) الحقيقية والحكمية (سما) لانه لو وجب الترتيب فيها ٢٨٩ لوقته وافي حرج عظيم وهو مدفوع

بالنص والمعتبر خروج وقت
السادسة في الصحيح لان
الكثرة بالدخول في حد
التكرار وروى بدخول
وقت السادسة لان الزائد
على الخمس في حكم التكرار
ومثال الكثرة الحكمية
سند كراهية الصلاة بخسا
متدكر فائتة لم يقضها حتى
خرج وقت السادسة من
المؤديات منذ كرا وكما سقط
الترتيب فيما بين الكثرة
والحاضرة سقط فيما بين
انفسها الى الاصح وقيدناها
بكونها استا (غير الوتر فانه
لا يعد متدكرا) في كثرة
الفوائت بالا جماع أما
عندهما فظاهر اقوالهما بأنه
سنة ولانه فرض على
وهو من تمام وظيفة اليوم
والليلة والكثرة لا تحصل
الا بالزيادة عليها من حيث
الافقات او من حيث
الساعات ولا مدخل للوتر في
ذلك بوجه (وان لزم ترتيبه)
مع العشاء والفجر وغيرهما
كما بيناه (ولم يعد الترتيب)
بين الفوائت التي كانت كثيرة
(يعودها الى القليلة) بقضاء

وهكذا يفعل مرة بعد اخرى الى أن تطلع الشمس وفرضه ما يلي المألوع وما قبله لتفاوت وفي
المتنبى وان لم يمكنه أداء الوقتية الامع التخييف من قصر القراءة والافعال يرتب ويقتصر على
أدنى ما تجوز به الصلاة (قوله والمسئلة بحالها) أي اطالها حتى ضاق الوقت (قوله جازت
الوقتية) ولا يلزمه القطع لان شروعها فيها أولا جائز ولو قطعها كان له أن يشرع فيها ثانية فلم يكن
للقطع فائدة فكان البقاء أولى بالجواز لانه أسهل من الابتداء (قوله كافي الفتح) الذي في الفتح
ترجيح عدم جواز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض وقيل عند الامام يجوز قال الزاهد وهو
الاصح وعلمه بحالها المصنف (قوله والثاني النسيان) ولا يعتبر بالجهل وعبارة النسيان فرض
الترتيب ولو جاهد به اه قال شارحها العلامة القاسمي الثاني عند اثبتنا الثلاثة وعن الحسن
عنه أنه اذا لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الا كثرون كافي الترتيب وما في الزيلعي من أن الظن
المعتبر يلحق بالنسيان كن صلى الظهر اذا كرا الترك القرض فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى
العصر اذا كرا الظهر جاز العصر اذا لافائتة عليه في ظنه حال أداء العصر وهو ظن معتبر لانه
محتمل فيه فالمراد به ظن المجتهد اذا لا يلزمه اجتهاد امام أو جاهل ليس له مذهب معين صلى ثم كرا
ولم يسقط مجتهدا ولم يستفت فقهاء فسلانه صحيحة لمصادفها مجتهدا فيه وأما المقلد لابي حنيفة
فلا عبرة برأيه المخالف لمذهب امامه وان كان مقادا للشافعي فلا فساد في صلاته ولا توقف
على شيء أفاده المصنف في حاشيته عن البحر (قوله لانه لو وجب الخ) ولان اشتراط الترتيب
اذا كرا رعاينضي الى تقويت الوقتية وهو حرام (قوله وهو مدفوع بالنص) قال تعالى وما
جعل عليكم في الدين من حرج يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (قوله وروى) أي عن
محمد (قوله او من حيث الساعات) على قول الشافعي وتقدم ترجيح اعتبار الاوقات (قوله
لا يعود في أصح الروايتين) وقال بعضهم يعود الترتيب وهو أحوط مجتبي وهو الصحيح ذكره
السيد الشهيد وكذا قال في التبيين والمزبد وفي الهداية وهو الاظهر لان علل السقوط
الكثرة وقد زالت (قوله ترجيح بلا مرجح) قد عرفت مرجحه وهو زوال الكثرة أفاده السيد
(قوله بعد نسيان ست) أراد به الترتيب ولو عبر به لكان أولى لانها اذا بلغت ستا سقط الترتيب
وان لم يكن على وجه النسيان ولان النسيان مسقط في الاقل من هذا العدد أفاده السيد (قوله
ثم تدكرها) أي الحديث قاله السيد (قوله على الاصح فيهما) وقيل لا يجوز عند البعض ويجعل
الماضي كأن لم يكن زجر الله صحتها في معراج الدراية وفي المحيط وعليه الفتوى (قوله وعليه)
الفتوى وجهه أن الاشتغال بهذه الفائتة ليس بأولى من الاشتغال بتلك الفوائت وفي
الاشتغال بالكل تقويت القربة عن وقتها وما قالوه يؤدي الى التهاون لا الى الزجر عنه فان
من اعتاد تقويت الصلاة وغلب على نفسه التمسك لوافق بعدم الجواز يفوت اخرى ولم

بعضها لان الساقط لا يعود في أصح الروايتين وعليه الفتوى وترجيح عود الترتيب ترجيح بلا مرجح
(ولا) يعود الترتيب ايضا (بشوت) صلاة (حديثه) أي جديدة تر كها (بعد) نسيان (ست قديمة) ثم تدكرها (على الاصح فيهما) أي
الصورتين لما ذكرنا وعليه الفتوى ثم فرع على لزوم الترتيب في أصل الباب بقوله (فلو صلى فرضا اذا كرا فائتة

ولو كانت (وإذا فسد فرضه فسادا موقوفا) يحتمل تقرير الفساد ويحتمل رفعه عنه بقوله (فإن) صلى خمس صلوات عند كراهي كراهاتك المتروكة وبقيت في ذمته حتى (خرج وقت الخامسة) مما صلاه بعد المتروكة إذا كراهها (أي لا متروكة) (صحت جميعها) عند أبي حنيفة رحمه الله لأن الحكم ٢٩٠ وهو الصحة مع العلة وهي الكثرة بقرنان والكثرة صفة هذا المجموع لأن

الفساد في حكم المتروكة فكانت المتروكات ستا حكمها واستندت الصفة إلى أثرها بخازن كلها كتهجيل الزكاة يتوقف كونها فرضا على تمام الحول وبقاء بعض النصاب فإذا تم على ثمانية كان التحجيل فرضا والا كان نفلا (فلا تبطل) الخمس التي صلاها تمتد كالفائتة (بقضاء) الفائتة المتروكة بعده أي بعد خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب مستندا (وان قضى) الفائتة المتروكة قبل خروج وقت الخامسة) مما صلاه تمتد كراهيها (بطل وصف) لأصل (ما صلاه تمتد كراهيها) للفائتة (قبلها) أي قبل قضائها (و) لا يبقى متصفا بأنه فرض بل (صار) الذي صلاه (نفلا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذه هي التي يقال فيها واحدة تفسد خسا وواحدة تصح خسا فالمتروكة تفسد الخمس بقضائها في وقت الخامسة من المؤقيات بتقرير الفساد والسادسة من المؤقيات

جزا حتى يبلغ حد الكثرة أفاده السيد (قوله ولو كانت وتر) أي لانه فرض على عنده فالوتر يعتبر في الفساد ولا وقت له بخلاف وقت العشاء فيعتبر عند فواته قضاءه قبل خروج وقت العشاء إلا تيمنا أو بعده (قوله يحتمل تقرير الفساد) أي يحتمل الفساد فالضمير له أو تقرير فاعل يحتمل بتزايده منزلة اللازم (قوله تمتد كراهي كراهاتك المتروكة) يعني عنه قول المصنف إذا كراهها انما قيد بالتد كراهي النسب ان يسقط الترتيب فلونسي في البعض وتذكر في البعض فالظاهر اعتبار التي تذكر فيها حتى تبلغ العدد المسقط واعتبار خمس غير المتروكة هو الصواب خلافا لما يوجهه ظاهر عبارة بعض القوم من اعتبار ست سواها (قوله صحت جميعها) برفع جميع تأكيد للضمير المستتر في صحت (قوله عند أبي حنيفة) وقالوا تفسد تلك الصلوات فسادا بان لا يحتمل الصحة بحال ويلزمه قضاء الست كلها المتروكة والخمس التي أداها بعدها قبل قضائها وهو إذا كراهها وما يصلح بعد ذلك صحيح وان كان إذا كراهها فائتة لصيرورة الثواني ستا (قوله والكثرة) أي كثرة الفوائت ولما ورد عليه أن الفائت واحد فقط والخمس مؤداة أجاب عنه بقوله لأن الفساد الخ (قوله واستندت الصفة) وهي الكثرة (قوله بخازن كلها) لأنه سقط الترتيب من أول صلاة تركها لوجوب ثبوت الحكم مستندا ليكون مضافا إلى الكثرة التي هي العلة دون الأخيرة التي ليست بعلة (قوله كتهجيل الزكاة) أشار به إلى أن توقف حكمه على أمر حتى يتبين حاله ليس يدعى كنوقف الزكاة الخ وتوقف المغرب المؤداة في طريق المزدلفة فإن أعادها قبل الفجر بطلت فرضيتها والا فلا وصحة صلاة المعذور إذا انقطع العذر بعدها على معاودته في الوقت الثاني فإن عاد صحت والا فلا أفاده في الشرح (قوله وبقاء بعض النصاب) أي أثناء الحول وأما آخره فلا بد من تمامه (قوله كان التحجيل فرضا) أي كان المحجل فرضا (قوله عند أبي حنيفة وأبي يوسف) لأن الحرمة عقدت لأصل الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل وعند محمد تبطل أصلا لأن الحرمة عقدت للفرض فإذا بطلت الفرضية بطلت الحرمة أيضا واعلم أن أبي يوسف قد وافق الإمام في عدم بطلان أصل الصلاة إذا قضى الفائتة قبل مضى الخمس وخالفه في توقف صحتها على تأخير قضاء المتروكة إلى مضى الخمس فقال لا تصح فرضيتها ولو أخرها بعد مضيتها (قوله بتقرير الفساد) أي بتقرير الفساد الموقوف فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله والجار والمجرور متعلقان بقوله تفسد (قوله والسادسة من المؤقيات الخ) أتى بذلك جوابا عما وقع في عامة الكتب من أن انقلاب الكل إلى الجواز جائز موقوف على أدائها صلوات بعد المتروكة فإنه ليس المراد منه إلا تأكيد خروج وقت الخامسة من المؤقيات لاشتراط السادسة بل ولا دخول وقتها لأنه لا يلزم من خروج الوقت دخول غيره كما لو كان الخامس من المؤقيات هو الصبح فطلعت الشمس (قوله ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقتية) الملازمة ممنوعة لما علمناه قريبا إلا أن يقال للزوم

تصح الخمس قبلها وفي الحقيقة خروج وقت الخامسة هو المصحح لها ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقتية

وتأديتها فيه غالباً اقيم ذكر أدائها مقام ذلك (واذا كثرت الفوائت يحتاج التعمين كل صلاة) يقضيها التزام الفروض
والاوقات كقوله أصلي ظهر الاثنين ثامن عشر جمادى الثمانية سنة أربع وخمسين والف وهذا فيه كافة (فاذا أراد تسهيل
الأمر عليه نوى أول ظهر عليه) أدرك وقته ولم يصله فاذا نواه كذلك

٢٩١

موجود في غالب الاوقات فاعتبر الغالب (قوله وتأديتها فيه غالباً) ان ارتباط قوله غالباً
بالدخول والتأدية نفع الجواب السابق (قوله مقام ذلك) أي خروج وقت الخامسة (قوله
واذا كثرت الفوائت) المراد مطلق الكثرة وان لم تسقط الترتيب أفاده في الشرح (قوله
لتزام الفروض والاوقات) التي هي اسباب باختلاف الاسباب كما اختلفت المسببات (قوله
كقوله أصلي ظهر الاثنين الخ) فيه نكتة وهي التنبيه على تاريخ تأليف هذا المحل كذابه عليه
الموافق وقال في الشرح ظهر الخميس عاشر ذي الحجة سنة خمس وأربعين والف فيين التاريخين
ثمانية اعوام واربعة أشهر وثمانية عشر يوماً (قوله وهو الاصح) ربحه في الخاتمة والخلاصة
وجرى عليه صاحب الفتح (قوله فليرجع للكنز) أي فليرجع المبني بالحادثة الى الحكم
المذكور في الكنز واللام في الكنز بمعنى الى قال تعالى ارجع اليهم ان لا يرجع اليهم و قوله فانه
واسع أي فان الحكم الذي فيه متسع وفيه اشارة الى اتساع الكنز عن هذا التأليف وفي نسخة
فانه وسع بصفة الماضي (قوله والله رؤوف رحيم) أي شديد الرحمة فارحمته لم يكلف هذه الامة
الخروج من الأمور بل قال يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر والايق باليسر والرافة ما في
الكنز وهو علم بما عليه فيسقط عنه ولذا قال واسع عليه (قوله من رمضان) وأما اذا كان
من رمضان واحداً فلا يحتاج الى التعمين اتفاقاً حتى لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد
فقد مضى يوماً ولم يمين جازلان السبب في الصوم واحد وهو الشهر قالوا يجب عليه اكمال العدد
وفي الاشياء عن الفتح من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحداً لاولي أن ينوي
أول يوم وجب عليه قضاءه من هذا رمضان وان لم يمين جازواً = هذا لو كان من رمضانين على
الختار حتى لو نوى القضاء لا غير جازاه (قوله وهكذا) اشارة الى جميع الاعمال الفرعية
(قوله مدة جهله) مرتبط بقوله بعذر (قوله أو بدليله) وهو السكون في دار الاسلام (قوله
والزمنه زفر بها) وكذا الامام الشافعي واحمد رضي الله عنهما (قوله دايلاً وجود الصانع الخ)
اعتقاد الوجود لا يكتفي في الايمان اذ من يعتقد الشبهة يعتقد الوجود وهو كافر فلا بد من
اعتقاد الوحدة والقدرة والارادة والعلم والحياة فليحذر (خاتمة) من لا يدري كمية الفوائت
يعمل بها كبراً به فان لم يكن له رأى يقضي حتى يتيقن انه لم يبق عليه شيء ومن قضى صلاة عمره مع
انه لم يقضه شيء منها احتياطاً قيل يكره وقيل لا لان كثيراً من السلف قد فعل ذلك لكن لا يقضي
في وقت تسكره فيه النافلة والا فضيل أن يقرأ في الاخيرتين السورة مع الفاتحة لانها نوافل من
وجهه فلا أن يقرأ الفاتحة والسورة في اربع الفرض على احتمال اولي من ان يدع الواجب في
النفل ويقتن في الوتر ويقعد قدر التشهد في ثالثه ثم يصلي ركعة رابعة فان كان وترافق اذاه
وان لم يكن فقد صلى التطوع اربعاً ولا يصبر القعود وكذا يصلي المغرب اربعاً بلا نوافل لان فعدات
والاشتغال بقضاء الفوائت اولي واهم من النوافل الا السنة المعروفة وصلاة الضحى وصلاة
التسبيح والصلاة التي وردت في الاخبار فتلك بنية النفل وغيرها بنية القضاء كذا في المفهرات

ذلك وهكذا (أو) ان شاء
نوى (آخره) فيقول أصلي
آخر ظهر أدركته ولم اصله
بعد فاذا فعل كذلك فيما يليه
يصير آخراً بالنظر لما قبله
فيحصل التعمين ويخالف
هذا ما قاله في الكنز في
مسائل شتى انه لا يحتاج
للتعمين وهو الاصح على ما
قاله في القصة من يقضي ليس
عليه ان ينوي اول صلاة
كذا أو آخر فينوي ظهر اعلى
أو عصر أو نحوهما على
الاصح انتهى وان خالفه
تصحح الزبلي فقد اتسع
الأمر باختلاف التصحيح
فليرجع للكنز فانه واسع والله
رؤوف رحيم واسع عليه
(وكذا الصوم) الذي عليه
(من رمضانين) اذا أراد
قضاءه يفعل مثل هذا (على
احد منه صحيحين مختلفين)
صحح الزبلي لزوم التعمين
وصحح في الخلاصة عدم لزوم
التعمين (وبعد من أسلم
بدار الحرب) فلم يصم ولم يصل
ولم يركع وهكذا (بجهله
الشرايع) أي الاحكام
المشروعات مدة جهله لان
الخطاب انما يلزم بالعلم به
أو بدليله ولم يوجد في خلاف

المسلم بدار الاسلام والزمنه زفر بها كما يلزمه الايمان قلنا دايلاً وجود الصانع ظاهرة لا فلا بد من بجهله ولا دليل عنده على
وجود فرض الصلاة ونحوها فيعذر به

عن الظهيرية وفتاوى الحجة ومراعاة بالسنة المعروفة المؤكدة وقوله وغيرها بنية القضاء
مراعاة به ان ينوى القضاء اذا اراد فعل غير ما ذكرناه الاولى بل المتعين ولو شك انه صلى ام لا
والوقت باق اعاد لان سبب الوجوب قائم والاداء فيه شك وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه
لان سبب الوجوب قد فات وعدم الاداء فيه شك اي والظاهر من حال المسلم اداء الصلاة في وقتها
وفيه تأمل وان شك في نقصان الصلاة انه ترك ركعة ام لا فان لم يفرغ من الصلاة فعليه اتمامها
ويستغفر الله العظيم

(باب ادراك الفريضة)

اي ادراك الشخص الفريضة مع الامام والاصل فيه ان نقص العبادة قصدا بلا عذر حرام
وان نقص للا كمال كمال لانه وان كان نقصا صورة فهو كمال معنى واعتبار المعاني اولى
من اعتبار الصور كهدم المسجد الجديد وكنقص سجود من رفع رأسه لشواك اصاب جبهته
لم يمكن من السجود ثم وضعه حيث لم يمسك سجدة من واما اذا كان النقص لعارض شرعي
فتارة يجوز وتارة يجب وقد تقدم مستوفى (قوله وغيره) عطف على ادراك الحق هذا الباب ان
يلقب بمسائل شتى كما في الفتح (قوله في اداء فرض او قضائه) اخرج به النقل فانه لا يقطع
بالاقامة بل يتم شفعه لان القطع فيه ابطال لا كمال (قوله او قضائه) اي قضاء الفرض الذي
اقيم لانه كمال لها والتعليل بان القضاء معصية فلا يظهرها الا بطرد واما لو كان قضاء فرض غير
المقام فلا يقطعه لانه ابطال من كل وجه (قوله او في نقل وحضرت جنازة) فانه يقطع النقل
لانه معقب للقضاء بخلاف الجنازة لو اختار تقويتها كان لا الى خلف كذا في الفتح (قوله
او مندور) هذا يخالف ما في البحر عن الخلاصة شرع في قضاء الفرائض ثم اقيمت لا يقطع كالنقل
والمندورة كالفائضة اه الا ان يحمل قوله فاقامت الجماعة اي جماعة اداء الفرض وقضائه
والمندور كما اذا نذر صلاة ركعتين فنذر جماعة هذا النذر بعينه فصلي احدهما منفردا فاقام
الجماعة هذا النذر فله ان يقطع ويقتدى لانه كمال وانما صورناه بما ذكر لان النذر المختلف
كالفرض المختلف لا يجوز فيه الاقتداء كما هو قول السيد لا يصح التوزيع في كلام المصنف
بالنظر الى القضاء لانه بالاقتداء اظهر معصية التأخير وينبغي سترها ولانه يلزم استعمال المشترك
في اكثر من معنى واحد وهو لا يجوز منطوقه فيه لما قدمنا من ان العلة الاولى غير مطردة وليس
هنا مشترك استعمال في معان بل قوله فاقامت الجماعة تحت جريبات ثلاثة لامعان ثلاثة وتلك
الجريبات جماعة الاداء وجماعة القضاء وجماعة النذر فلي تأمل (قوله في محل ادائه) فلو اقيمت
في المسجد وهو في البيت او كان في مسجد فاقامت في آخر لا يقطع مطلقا كما في التمرح وغيره
وفيه انهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجد ان فائته فيها وفيه وان الجماعة واجبة ولم تقيد
بمسجده وان القطع لا كمال فلا يظهر فرق حينئذ (قوله بان احرم الخ) تصوير لقوله فاقامت
(قوله لا مجرد الشروع في الاقامة) فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل لم يقيد الركعة
الاولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بخلاف من لا يمكن وفيه ان مدة الاقامة بسجدة جدا لا يتأني
فيها التقييد والاقام الانادرا (قوله قطع بتسليمه فائضا) في القه مستأنى ويجمع الانه واطلق في

(باب ادراك الفريضة)
مع الامام وغيره (اذا شرع)
المصلي (في) أداء (فرض)
او قضائه (منفردا) او في نقل
وحضرت جنازة يخشى
فواتها او مندور (فاقامت
الجماعة) في محل ادائه لا في
غيره بان احرم الامام لان
حقيقة اقامة الشيء فعله
لا مجرد الشروع في الاقامة
فاذا لم يقيد بسجدة (قطع)
بتسليمه فائضا (و) بعده
(اقتدى) على الصحيح وقيل
لا يقطع حتى يتم ركعتين

القطع فهل القطع بسلام أو غيره سواء كان قائما أو راكعا أو ساجدا هو الصحيح وقيل لو كان قائما سلم تسليمة وقيل تسليمتين وقيل يقعد ويشهد وقيل لا يشهد ثم يسلم في صورتين اهـ والمراد به ما هذه وما ذكر في المصنف بعد ما لم يبين المصنف حكم هذا القطع والاقتداء وبعبارة الدرر تقييد الجواز لانه شبهه بالجائز فقال يقطعها العذر احرار الجماعة كما لو نبت دابته او فار قدرها الخ ثم قال ويجب القطع لغيره وانجاء غريق (قوله من رباعية) اي فريضة رباعية لانه يمكن الجمع بين الفضيلتين وقيد بها لانها لو كانت ثنائية او ثلاثية لايتم الركعتين لما يأتي (قوله الذي لا يخشى فوت جنازة) الظاهر ان المراد خشية فوت جميعها فلو كان يعلم ادراك البعض لا يقطع ويحرر (قوله وهو يحمل الرقص) اي مادون الركعة ولا يتابع المسبوق الامام في سجود السهو قبل التقييد بسجدة ولو قام المصلى للخاصة له رفض القيام ويعود الى القعدة فعلم ان الشرع جعل له ولاية الرقص قبل التقييد بسجدة افاده في الشرح (قوله لا يحنث بمادون الركعة) لانه لا يسمى صلاة (قوله والجنازة الخ) هذا امر يتب بقوله او في نقل وحضرت جنازة يخشى فواتها وانما ذكره لان الجواب السابق لا يظهر هنا (قوله ولو غير رباعية) الا ليق بالمبالغة ولو رباعية لان الرباعية اذا اتم ركعتين منها لا تكون فرضا بخلاف غير الرباعية (قوله مطلقا) سواء كان مع الامام او منفردا (قوله لاكثر حكم الكل) ففيه شبهة الفراغ وحقيقته لا تحتمل النقص فكذلك شبهته ذكره السيد عن الدرر (قوله مانع التنقل بالبتراء) يحتمل ان المراد بالمانع عدم الصحة لا الكراهة فقط ويحتمل الكراهة قال صاحب البحر وتصريح المشايخ هنا بوجوب الاتمام اي اتمام الركعتين فيما اذا سجد في الرباعية صيانة لامؤدى عن البطلان صريح في ان الركعة الواحدة باطلة لا مكروهة فقط وتبعه اخوه في النهر وقال بعض حنفية عصرهما لا تبطل لان من اقتدى بالامام في المغرب متفلا وسلم مع الامام لا تفسد ووجهه ان الركعة الواحدة موجودة في ضمن الثلاث فاذا صح التنقل بالثلاث فكذلك بالواحدة وقد يقال هذا قيام مع الفارق لان جواز التنقل بثلاث ركعات اشبهه بالوتر وهو نفل عندهما ولا كذلك الركعة الواحدة اذ لو كانت تصح بالقعدة لما لوا فيمن صلى ركعة من الرباعي اتم ثلثا ولماع الوصل بالبطلان بل كان يكفي ان يقال ومن سجد في رباعي قعد للركعة ثم قطع واقتدى ولانه يغتفر ضمنا ما لا يغتفر قصدا ويؤيد ما ذكرنا في البرهان عن ابن مسعود رضي الله عنه ما أجزأت ركعة قط وجعل السيد في شرحه كلام صاحب البحر مبنيا على القول بفساد الاقتداء في المغرب متفلا اذا سلم معه وكلام معاصريه مبنيا على القول بعدم الفساد وهو مروي عن بشر المريسي والبتراء تصغير البتراء سميت به لانقطاعها عن الاخرى (قوله باضافة رباعية) متعلق بمخالفة وفي شرح السيد وان شرع في المغرب اتم اربعة لان مخالفة الامام اخف من مخالفة السنة اهـ (قوله لتصير الركعتان له نافلة) بالاجماع وأما قول محمد بطلان الوصف يستلزم بطلان الاصل فهو فيما اذا لم يتمكن من اخراج نفسه عن عهدة الماضي كما اذا قيد خامسة اظهر بسجدة ولم يكن قعدا لا خيرة أما اذا كان متمكنا من الماضي لكن اذن له الشرع في عدمه فلا يبطل أصلها بل تبقى نفلا اذا ضم الثانية كذا في الفتح (قوله لا تنقلب نفلا) بترك قيام الرابعة (قوله اقتدى عنه فلا ان شاء) قال في البحر عن الطحاوي القدسي انه يدرك بهذه

لا يصلي لا يبحث بمادون
الركعة والجنابة لا خلف لها
وبالقضاء يجمع بين المصلتين
(ان لم يسجد المشرع فيه)
ولو غير رباعية (اوسجد)
للكعة الاولى (في غير
رباعية) بأن كان في الفجر
أو المغرب فيقطع بعد السجود
بتسليمه لانه لو اضاف في
الثانية ركعة اخرى تم
الفرض وتقوته الجماعة في
الفجر ولا يتنفل بعدها مطلقا
وفي المغرب لاكثر حكم
الكل فتقوته الجماعة ولا
يتنفل مع الامام فيها لمنع
التنفل بالاتباع ومخالفة
الامام باضافة رابعة (وان
سجد) وهو (في رباعية)
كأظهر (ضم ركعة ثانية)
صيانة للمؤدى عن البطالان
وتشهد (وسلم لتصير
الركعتان له نافلة ثم اقتدى
مقترضا) لاحراز فضل
الجماعة (وان صلى ثلاثا)
من رباعية فأقيمت (أتمها)
اربعا منفردا حكما لا كراهة
وعن محمد يمتها اجالسا لتغيب
نفلا فيجمع بين ثواب النفل
والفرض بالجماعة (ثم) بعد
الانتهاء (اقتدى متنفلا) ان
شاء وهو افضل لعدم
الكراهة (الافى العصر)
والفجر انتهى عن التنفل
بعدهما وفي المغرب لمخالفة

لأنه صلى الله عليه وسلم قال إذا صلبت في أهلكت ثم أدركت الصلاة فصلها إلا الفجر والغرب وقوله فصلها يعني تفلا

لانه امر به نص الرجلين لم يصلياً معه الظهر واخبر اباصلاتهم في رحالهما فقال عليه السلام اذا صليتما في رحالكما ثم اتيتا صلاة قوم
فصلياً معهم واجعلوا صلاتكم معهم سجدة اى نافلة كما في النهاية (وان قام لثلاثة) رباعية منفردا (فاقيمت) الجماعة (قبل سجود)
لثلاثة (قطع قائما) لان القعود للتحمل وهذا قطع (بتسليمه) واحدة او عاد الى القعود (في الاصح) وقال شمس الائمة السرخسي ان
لم يعد للقعود فسدت لانه لا بد من القعود ٢٩٤ ولان المؤداة لم تقع فرضا وقال نضر الاسلام الاصح انه يكبر قائما ينوي الشروع

النافلة فضيلة الجماعة وكراهة التنفل بجماعة خارج رمضان انما هو اذا كان الامام والقوم
متنفذين على سبيل التداخي اه ولم يبين ما المراد بالجماعة التي أدرك فضلها هل هي فضيلة
الفرض أو النفل وهو الظاهر لانه لم ينو الفرض (قوله لانه امر به) أي بالنفل (قوله نصا) أي
نصا معينا انه نفل بقوله واجعلوا صلاتكم معهم سجدة روى انه صلى الله عليه وسلم لم ينافر عن
الظهر رأى رجلين في أخريات الصفوف لم يصليا معه فقال علي بهما فأتيا وقرأنا ثم أتيا
فقال علي رسلكما فاني ابن امرأة كانت تاكل القديد ثم قال ما لكما تصليان معا فقالا كنا صلينا
في رحالنا فقال صلى الله عليه وسلم اذا صليتما الخ (قوله ولان المؤداة لم تقع فرضا) اي القعدة
المؤداة لم تقع فرضا وركعتاهما انما كانتا انقلا لم يكن لهما بد من القعدة المفروضة ثم على هذا القول
قيل يعيد التشهد ثانيا وقيل يكفيه التشهد الاول ويسلم تسليمتين وقيل واحدة (قوله لجمعه بين
المصليتين) مصليتا الاستماع ومصليتا أداء السنة بعد أداء الفرض ومصليتا أداء الفرض على
الوجه الاكمل والاتبان بالسنة بعده (قوله ثم قضى السنة) اطلاق القضاء عليها مجاز (قوله
مع ما بعده) اي من السنة جرى على احد قولين في قضاء السنة القبلية هل هي قبل البعدي
أو بعده وصح كل (قوله والاداء على وجه اكمل) فان ادراكه من اوله مع الامام اكمل من
ادراكه بعد (قوله لانها كصلاة واحدة) وليس القطع لاكل بل للابطال صورة ومعنى اذ
فيه ابطال وصف السنة لا كمالها (قوله قلت والا كمال الخ) استفيد منه ان المراد من قوله
تخرج الخطيب خطب الخطيب فاطلق السبب واراد المسبب وهذا البحث لم أره لغيره (قوله
لانه ليس حالة استماع خطبة) اي لان حال اشتغال المرقى الخ (قوله واليه يرشد) اي الى هذا
البحث (قوله تعليل شمس الائمة) المشار اليه بقول المؤلف فلا يفوت فرض الاستماع الخ
(قوله ولا يشتغل عنه بالسنة) أي عن الاقتداء (قوله ولو في المسجد بعيدا عن الصف) أي
يشترط في كونه يأتي بسنة الفجر اذا أخذ المؤذن في الإقامة أن يأتي بها عند باب المسجد فان لم
يجد مكانا تر كها الا في الاتيان بها في المسجد حيث تذاخلة الجماعة فتكره وترك المكره مقدم
على فعل السنة غير ان الكراهة تتفاوت فان كان الامام في الصف في صلاة اياها في الشئ
أخف من صلاتها في الصفين وأشد كراهة أن يصليها في الصفين كذا في الفتح وبلية في
الكراهة أن يكون خلف الصف من غير حائل (قوله لما قدمناه في سنة الفجر) من الاخبار
الدالة على فضلها (قوله والافضل فعلهما في البيت) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصليهما في
البيت وأنكر على من صلاهما في المسجد كذا في الشرح (قوله أي سنته) بالنصب تفسير
للكفتين (قوله وبقل المنازع) كذا في النسخ التي رأيتها وكذا في الشرح ولعل المراد الامر

في صلاة الامام فيحصل الختم
في ضمن شروعه في صلاة
الامام وان شاء رفع يديه
(وان كان) قد شرع (في
سنة الجمعة فخرج الخطيب
او) شرع (في سنة الظهر
فاقيمت) الجماعة (سلم) بعد
الجلوس (على رأس ركعتين)
كذا روى عن ابي يوسف
والامام (وهو الوجه)
لجمعه بين المصليتين (ثم قضى
السنة) أربعة أركان منه
(بعد) أداء (الفرض) مع
ما بعده فلا يفوت فرض
الاستماع والاداء على وجه
أكمل ولا ابطال واليه مال
شمس الائمة السرخسي
والبقائي وصح جماعة من
المشايخ أنه يتها أربعة لانها
كصلاة واحدة قلت
والا كمال حال اشتغال
المرقى والمؤذن بالخطبتين
أولى لانه ليس حالة استماع
خطبة واليه يرشد تعليل
شمس الائمة (ومن حضر
وكان الامام في صلاة
الفرض اقتدى به ولا يشتغل
عنه بالسنة) في المسجد ولو لم

يقته شئ وان كان خارج المسجد وخاف فوت ركعة اقتدى والا صلى السنة ثم اقتدى لا مكان جمعه بين
الفضليتين (الا في الفجر) فانه يصلي سنته ولو في المسجد بعيدا عن الصف (ان أمن فونه) ولو بادراكه في التشهد وقوله صلى الله عليه
وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة محمول على غير صلاة الفجر لما قدمناه في سنة الفجر والافضل فعلهما في البيت قال
صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتي الفجر رأى سنته في بيته يوسع له في رزقه ويقلل المنارح بينه وبين أهله ويحتمل بالايان

والاحب فعلمها اول طلوع الفجر وقبل بقرب الفريضة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة المرء في بيته افضل من صلته في مسجدى هذا الا المكنوبة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام

وصلاة في المسجد الحرام

افضل من مائة صلاة في

مسجدى وفي بيت المقدس

بخمسة مائة صلاة (وان لم

يا من) فوث الامام باشتغاله

بسنة الفجر (تركها)

واقضى لان ثواب الجماعة

اعظم من فضيلة ركعة في

الفجر لانها افضل الفرض

منفردا بسبع وعشرين

ضعفا لا تبلغ ركعتي الفجر

ضعفا واحدا منها (ولم

تقص سنة الفجر الا بقوتها

مع الفرض) الى الزوال

وقال محمد رحمه الله تقضى

منفردة بعد الشمس قبل

الزوال فلا قضاء لها قبل

الشمس ولا بعد الزوال

اتفاقا وسواء صلى منفردا

أو بجماعة (وقضى السنة

التي قبل الظهر) في الصحيح

(في وقته قبل) صلته (شفعه)

على المفتي به كذا في شرح

الكنز للعلامة المقدسي

وفي فتاوى العتابي المختار

تقديم الثنتين على الاربع

وفي مبسوط شيخ الاسلام

هو الاصح لحديث عائشة

رضي الله عنها انه عليه

السلام كان اذا فاتته

الاربع قبل الظهر

يصلين بعد الركعتين

المتنازع فيه فهو من الاسناد الى السبب وفي القاموس المتنازع الخاصم والتناول (قوله فعلهما اول طلوع الفجر) لان السبب قد وجد كذا في الشرح (قوله وقيل بقرب الفريضة) لانها تبعد عنها وبقرب في الاولى بعد الفريضة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص روى ذلك أبو هريرة عنه صلى الله عليه وسلم وروى عن الغزالي قراءة ألم تشرح في الركعة الاولى وألم ترك في الثانية فانه يكنى الالم فلو جمع بين ما ورد وبينه يكون حسنا ولا يكره هذا الجمع لانواع أمر النقل (قوله صلاة المرء الخ) من غلة قال في الهداية الافضل في عامة السنن والتوافل المنزل اه الا ان يخشى ان يشتغل عنها اذا رجع وقال بعضهم ان الركعتين بعد الظهر والمغرب يؤتيهما في المسجد لا ما سواه ما ربه أفق الفقيه أبو جعفر (قوله وقال صلى الله عليه وسلم الخ) مثله قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة وصلاة في مسجدى بألف صلاة وفي بيت المقدس بخمسة مائة صلاة أخرجه البيهقي (قوله وان لم يا من فوت الامام الخ) قال المؤلف في حاشية الدرر الذي تحرر عندي أنه يأتي بالسنة اذا كان يدركه ولو في التشهد بالاتفاق فيما بين محمد وشيخيه ولا يتقيد بادراك ركعة وتفرع الخلاف هنا على خلافهم في مدرك تشهد الجمعة غير ظاهر لان المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وهو حاصل بادراك التشهد بالاتفاق نص على الاتفاق الكمال لا كما ظنه بعضهم من انه لم يحرز فضلها عند محمد لقوله في مدرك أقل الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك الجمعة حتى يبني عليها الظهر بل قوله هنا كقولهم من أنه يحرز ثوابها وان لم يقل في الجمعة كذلك احتياط لان الجماعة شرطها ولهذا اتفقوا على انه لو حالف لا يصل الظهر جماعة فأدرك ركعة لا يحث وان أدرك فضلها نص عليه محمد كذا في الهداية ذكره السيد (قوله تركها) أفاد به انه لم يشرع فيها فلو شرع انما هو مطلقا لان القطع حينئذ لا يبطال (قوله وقال محمد رحمه الله تقضى منفردة الخ) قيل لا خلاف بينهم في الحقيقة لانهم ما يقولون ليس عليه القضاء وان فعل لا بأس به ومحمد يقول أحب الى ان يقضى وان لم يفعل لا شيء عليه (قوله ولا بعد الزوال اتفاقا) اي على الصحيح وقيل بقضيتها تبعا بعده ولا يقضيهما قصودا اجماعا كما في الكافي وغاية البيان (قوله وقضى السنة الخ) اطلاق القضاء على ما ليس بواجب مجازا لما مشا كاه ولهذا كان الاولى أن ينوى السنة لا القضاء فهو متأن (قوله في الصحيح) وقيل لا تقضى أصلا لان المواظبة عليها انما ثبتت قبل الفرض (قوله في وقته) وقال بعض المشايخ انما تقضى بعد أي الوقت اذا فاتت معه لانه كم من شيء ثبت تبعا وان لم ينبت قصدا كذا في الشرح (قوله قبل صلاة شفعه) لان الاربع متقدمة على الركعتين المتقدمة على الفرض المتقدم عليها وقد تعذر التقديم على الفرض ولم تعذر على السنة فتقدم الاربع كذا في شرح المجمع (قوله لحديث عائشة الخ) ولئلا يفوتها أيضا عن موضعها مقصدا بلا ضرورة (قوله ولا مانع الخ) قال السيد في شرحه والتقديم بالتالي قبل الظهر وكذا الجمعة كما في الدرر للاعتزاز عن التي قبل العشاء لانها مندوبة فلا تقضى أصلا وكذا التي قبل العصر بل أولى لكرهية التنفل بعده اه ولو قال المصنف ولا مانع من

وحكم الاربع قبل الجمعة كالتى قبل الظهر ولا مانع عن التي قبل العشاء من قضائها بعده (ولم يصل الظهر جماعة بادراك ركعة)

أو ركعتين اتفاقا حتى لا يبرأ في حلقه ليعاينه جماعة

(بل أدرك فضاهما) أي فضل الجماعة اتفاقا ولو في التشهد (واختلف في مدرك الثلاث) بن رباعية أو الثنتين من الثلاثية فإذا حلف لا يصلي الظهر أو المغرب جماعة اختار شمس الأئمة أنه يحنث لأن اللا أكثر حكم السك والظاهر الجواب لا يحنث لأنه لم يصلها بل بعضها بجماعة

٢٩٦

ويحنت بأدراك ركعة لأن أدراك الشيء بأدراك آخره يقال أدركه أي أنه أي آخرها كذا في الكافي وفي الخلاصة يحنث بأدراكه في التشهد (و يتطوع قبل الفرض) بمو كد وغيره مقيما أو مسافرا (ان أمن فوت الوقت) ولو منفردا فأنها شرعت قبله بالقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعن في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك أحوج وهو أصح والاختلافه أحوط لتكمل نقصها في حقنا أما في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات إذ لا خلل في صلاته ولا طمع للشيطان فيها (والا) أي ان لم يأمن بأن يفوته الوقت أو الجماعة بالنفل أو أزاله فيحس قسرا (فلا) يتطوع ولا يفصل لأن الاشتغال بما يفوت الأداء لا يجوز وان كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل ثوبه واستقبال الصلاة لتكون

صحيحة اتفاقا

قضاء التي قبل العشاء بعد ما كان أوضح وأخضر (قوله بل أدرك فضاهما) وهو المضاعفة وفي شرح المقدسي عن الاتقان المسبوق بدرك ثواب الجماعة لكن لا كثواب مدرك أول الصلاة مع الإمام لقوات التكبير الأولى اه (قوله فإذا حلف الخ) فرض المثال هنا تعبيرا وفيما قبله اثباتا إشارة إلى أنه لا فرق بين الأثبات والنفي في الحكم (قوله اختار شمس الأئمة الخ) يضعف قوله باتفاقهم في باب الإيمان أنه لو حلف لا يأكل هذا الرغيف لا يحنث إلا بأكل كل كاه وأن لا أكثر لا يقوم مقام الكل (قوله يحنث بأدراكه في التشهد) فذكر الركعة في الكافي وغيره ليس احترازا واعلم ان ذكر هذه المسئلة محلها كتاب الإيمان وانما ذكرت هنا لبيان أنه لا يلزم بين أدراك الفضل وأدراك الجماعة (قوله ويتطوع قبل الفرض الخ) هذه العبارة تدل على التضييق في الفعل وهو انما يظهر في غير المؤمن كدما المؤمن كدفاً أي به من غير تضييق ان أمن فوت الوقت أفاده السيد وفي البحر وان لم تكن مؤكدة فان كانت من المستحبات استحب الاتيان بها والافه ومخبر وقد يقال ان المراد في كلامه الجواز المطلق لمستوى الطرفين في لاقى المؤكدة والمستحبة (قوله ان أمن فوت الوقت الخ) لو أبدله بقوله ان أمن فوت الجماعة لكان أولى لأنه اذا علم الترتيب عند خوف فوت الجماعة فلا ينبغي له عند خوف فوت الوقت بالطريق الأولى أفاده السيد (قوله ولو منفردا) وصل بقوله ويتطوع وقبل انما يأتي بالمؤكدة ان صلى بجماعة وان كان منفردا يخبر فيها لعدم نقل المواظبة عنه صلى الله عليه وسلم في غير الاداء بجماعة والأول أصح قاله السيد (قوله فأنما شرعت) أي فان السنة كما صرح به في الشرح وهذا لا يظهر في غير المؤمن كد (قوله والمنفرد في ذلك أحوج) لفظة صان صلاته من وجه واسم الإشارة يرجع إلى قطع طمع الشيطان وفيه أن المنفرد وغيره في ذلك سواء ولا يظهر ذلك إلا في المكمل للنقص (قوله ٢ وهو أحوط) أي اتيان المنفرد بالسنة فالضهير يرجع إلى معلوم من المقام (قوله لتكمل نقصها في حقنا) قد يقال ان التكميل انما يكون لشيء قد نقص وحينئذ فلا يكون إلا في العبدية فتكمل ما نقص من الفرض ويمكن أن يقال انه بعد صلاة الفرض ناقصا يكمل ولو بما قبله والاثريدل عليه فانه ورد أنه اذا وجد في صلاة الشخص خلل يقول الحق تعالى انظروا ما له من النوافل فان وجد كمل به خلفا وهو ذابيع القلبية (قوله فزيادة الدرجات) الأولى زيادة لام التعليل وبحال انه خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام فالعلة فيه زيادة الدرجات (قوله بأن يفوته الوقت) الأولى حذف الباء لأن المنسب منقول يأمن وهو يتعدى بنفسه (قوله أو الجماعة) بركة في غير الفجر كذا في الشرح (قوله لان الاشتغال بما يفوت الأداء) أي أصل الاداء بالنسبة للوقت أو الاداء الكامل بالنظر لقوات الجماعة والمراد بما يفوت الجماعة ما يفوتها ولم يأذن الشرع بتفويتها والافيجوز كما اذا كانت النجاسة مانعة وكما فعله صلى الله عليه وسلم في حفر الخندق (قوله اتفاقا) فان

الإمام

قوله قوله وهو أحوط لعل ذلك نصته التي كتب عليها والافسحة الشرح هنا وهو أصح والاختلافه أحوط كما لا يخفى

والخطب سهل اه معصية

الامام الشافعي يحكم بفسادها بقليل النجاسة (قوله فكبر) أي قائما ولو كبر منحيما ان كان
الى الركوع أقرب لا يصح شروعه وظاهر ذلك ولو كان في النفل الذي لا يشترط له القيام كما
تعبده عبارة الزاهدى لانه ليس بافتتاح قائما ولا قاعدا وقوله كما احتزبه عمالو أدركه
في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدركا لها فيكون لاحقا فيأتي به اقبل الفراغ سبيد عن الدر
(قوله أو لم يقف بل انحط بمجرد احرامه فرفع الامام رأسه) بحيث لم يتحقق مشاركتها فيه فانه
يصح اقتداؤه وليكنه لم يدرك الركعة حيث لم يدركه في جزء من الركوع قبل رفع رأسه منه
وقبل اذا شرع في الانحطاط وشرع الامام في الرفع فقد أدركه في الركوع أيضا ويقتضى ذلك
الركعة وقبل اذا شاركه في الرفع قبل ان يستتم قائما يعمد به وان قل وقيل لا يصير مدركا لذلك
الركعة لم يشارك الامام في الركوع كله وقيل في مقداره تسبيحة قال ابن أمير حاج والاقول
اوجه وقال الحلبي هو الاصح لان الشرط المشاركة في جزء من الركوع وان قل والخاص ان
اذا وصل الى حد الركوع قبل ان يخرج الامام من حد الركوع فقد أدركه معه الركعة
والافلا كما يفيد أنه ان هر كذا في الحلبي من صفة الصلاة وانما ذكرناه هذه الاقوال لان
الناس يقع منهم الاقتداء في الركوع كثيرا من غير ادراك جزء منه ويعتدون به فهم في ذلك
موافقون لبعض أقوال العلماء (قوله فرفع الامام رأسه) مراده انه رفع قبل ان يشاركه
المؤتم في جزء من الركوع والافظا هو التعبير بالفاء ان الرفع تحقق بعد الانحطاط وحينئذ
تحقق المشاركة فتكون الصلاة صحيحة (قوله كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما) واقضه
اذا أدركت الامام را كما فركت قبل ان يرفع رأسه فقد أدركت الركعة وان رفع قبل ان
ترك فقد فاتت الركعة اه والكاف في كما ورد بمعنى لام التعليل (قوله ولا يشترط
تكبيرتان للاحرام والركوع) الذي في الفتح ومدركا الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين
خلافا لبعضهم اه وهي اولى من عبارة المصنف وفي ابن أمير حاج عن الثقة والخاتمة والمحيط
هذا بخلاف مدركه في السجود والقعود فانه يكبر للافتتاح وأخرى للانحطاط اه والعمل
وجهه قربه في الاول من الركوع فأغنت تكبيرة الافتتاح التي في القيام عن تكبيرة ما قرب
منه ولا كذلك التكبيرة للانحطاط المذكور (قوله واغت نيته) فتقع للافتتاح لان الركعة
في محله لا يتغير بالقصد كذا في الفتح وفي البحر لو أدركه في الركوع تحرى ان كان اكبر رأيه انه
لو أتى بالشاء أدركه في شيء من الركوع أي به والا لا والاصح انه لا يأتي به بعد شروعه الامام في
القراءة ولو سريته اه (قوله واذا وجد الامام ساجدا تجب مشاركته فيه) ظاهر عبارته
الوجوب وان قصد الركوع فانه يؤيده حديث ابى داود عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئتم الى الصلاة فاسجدوا ولا تعذبوا مشاء
ومن أدرك الركوع فقد أدرك الركعة اه وعبارة الشرح يجب على المقتدى اذا فاته
الركوع متابعة الامام في السجود وان لم يحسب له من الصلاة وان لم يتابعه ووقف حتى قام ثم
تابعه في بقية الصلاة وقضى ما فاته من الركعات بعد فراغ الامام بسجود صلاته لانه يصلي
تلك الركعة الفاتية بسجودها اه (قوله وان لم يشاركه الا في الثانية) أي السجدة الثانية
دون الاولى (قوله وزادته لا تضر) أي ضمر الفساد وان كان يكره لانه انفراد عن الامام

(ومن أدرك امامه را كما
فكبر ووقف حتى
رفع الامام رأسه) من
الركوع أو لم يقف بل انحط
بمجرد احرامه فرفع الامام
رأسه قبل ركوع المؤتم
(لم يدرك الركعة) كما ورد
عن ابن عمر رضي الله عنهما
في كان الشرط لا ادراك
الركعة اماما شاركه الامام
في جزء من القيام أو جزء
من الصلاة حكم القيام وهو
الركوع ولا يشترط
تكبيرتان للاحرام
والركوع ولو كبر ينوي
الركوع لا الافتتاح جاز
واغت نيته واذا وجد
الامام ساجدا تجب
مشاركته فيه في سجد ساجدا
وان لم يحسب له من صلاته
فلوركع وحده ثم شاركه
في السجدة تين لا تفسد
صلاته ولا يحسب له ذلك
وان لم يشاركه الا في
الثانية بطلت صلاته
والفروق أنه في الاولى لم
يزد الا ركعة وعازيادته
لا تضر وفي الثانية زاد
ركعة وهي مفسدة ولو
أدركه جالسا للقعود
الاخير واستقر قائما وقرأ

فما وجد قبل فراغ الامام من التشهد لا يكون معتبرا (وان ركع) المقتدى (قبل امامه) وكان ركوعه (بعد قراءة الامام ما يجوز به الصلاة) وهو آية (فأدركه امامه فيه) أى فى ركوعه (صح) ركوعه وكرهه لوجود المشاركة والمسابقة (والا) أى وان لم يدرك الامام أو أدركه لكن لم يكن ثرا المفروض قبل ركوع المقتدى (لا) يصح ركوعه لكونه قبل أو انه فيلزمه أن يركع بعده ثانيا وان لم يفعل وانصرف من صلاته ٢٩٨ بطالت ولو سجد قبل امامه ان كان بعد رفع الامام من الركوع ثم شاركه الامام

فى السجود صح وان كان قبل رفع الامام من الركوع روى عن أبي حنيفة رحمه الله لا يجزئ به لانه قبل أو انه فى حق الامام وكذا فى حقه لانه تبع له ولو أطال الامام السجود فرغ المقتدى ثم سجد والامام ساجدا نوى الثانية والمتابعة تكون عن الاولى كما لو نواها أولم يكن له نية ترجيح للمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية فان أدركه الامام فيها صحت وعلى قياس المروى عن الامام فى السجود قبل رفع الامام يجب أن لا يجوز ذلك لكونه قبل أو انه كما تقدم (وكره) خروجه من مسجد أذن فيه) أو فى غيره (حتى يصلى) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق أو رجل يخرج الحاجة يريد الرجوع (الا اذا كان مقيم جماعة أخرى) كلام وموذن لمسجد آخر لانه

بعد الاقتداء به (قوله فما وجد) أى من القيام والقراءة من المؤتم (قوله لا يكون معتبرا) لانه فى حال بقاء الامام فى صلاته مقتديه فلا يعتبر ما فعله حال الاقتداء فى حال انفراده انتضاء ما سبق به (قوله وهو آية) أى عند الامام الاعظم (قوله وكره) أى تحريم بالنسبة عنه بقوله صلى الله عليه وسلم لا تبادرونى بالركوع والسجود (قوله لوجود المشاركة والمسابقة) تعليل للصحة والكراهة على سبيل النشر المرتب (قوله فيلزمه ان يركع بعده ثانيا) أى قبل المتابعة فيما هو فيه لانه لاحق وان أخره الى ما بعد فراغ الامام صح وكره كما هو حكم اللاحق ومثله يقال فى مسئلة السجود المذكورة بعد (قوله روى عن أبي حنيفة الخ) وقباس ما تقدم أى فى مسئلة المصنف أنه يجزئ به لان ركوع المقتدى اعتبر والحال ان الامام لم يفرغ من قراءته فلم يأت أو انه فى حقه ولو اعتبرنا هذه الرواية هنا حكمنا بطلان صلاته ثم هذا لا يتأتى على المشهور من مذهب الامام ان الرفع من الركوع سنة فاذا تركه الامام لا تنفس صلاته وان كان قبل أو انه المسنون فقتضاه ان يقال فى المأموم كذلك (قوله تكون عن الاولى) ترجيحاً لجانب المتابعة فقوله بعد ترجيح المتابعة تعليل لهذه أيضا (قوله كما لو نواها) أى الاولى ومثله لو نوى السجدة التى فيها الامام (قوله فان أدركه الامام فيها صحت) والاعادها بعد والا فسدت كما تقدم فى الركوع (قوله وعلى قياس المروى عن الامام) أى الذى ذكره قريبا بقوله روى عن الامام أبي حنيفة لا يجزئ به (قوله قبل رفع الامام) أى من الركوع (قوله يجب ان لا يجوز) أى السجود الثانى من المؤتم ولو أدركه فيه الامام لكون المؤتم قبل أو انه (قوله وكره خروجه) أى تحريم بالنسبة بالحديث المذكور (قوله أذن فيه) المراد به دخول الوقت أذن فيه او لا لافرق بين ما اذا أذن وهو فيه او دخل بعد الاذان قاله السيد عن التهرلانه لا يصدق على الاخيرانه خرج من المسجد بعد النداء من غير صلاة فيه أيضا (قوله كلام) قيد فى الكبير وشرح السيد وغيرهما بالامام تفرق الناس بغيبة فيقيد انه لو لم يكن بهذه المتابعة لا يخرج والظاهر ان المؤذن اذا كان من يقوم مقامه عند غيبته بكرهه الخروج أيضا (قوله لانه تمكيل معنى) أى كهذه الصلاة بسبب ما يضاف اليه من زيادة الثواب الذى خرج للصلاة وان كان تركه كصورة والعبرة للمعاني (قوله لا يكره) أى الخروج وان كره ترك الجماعة لان من صلى وحده ارتكب الكراهة بحر (قوله اذا أقمت فيكره) لمن صلى وحده الخروج المقيم جماعة أخرى فلا يكره له الخروج عندهما كما فى صدر النشر يعق والحوى عن البرجندى (قوله ينهم) الذى فى الشرح لانه وان أجاب الداعى لكرههم بخالفه الجماعة بما أنا وأور بما يظن انه لا يرى جواز الصلاة خلف أهل السنة كما يزعم الشيعة والخوارج وهو الاولى وفى نسخة لا ينهم والمعنى عليه وقوله كالخوارج مثال للمنفى (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) أى ايمانا

تكميل معنى (وان خرج بعد صلاته منفردا لا يكره) لانه قد أجاب داعى الله مرة فلا يجب عليه ثانيا (الا) كاملا انه يكره خروجه (اذا أقمت الجماعة قبل خروجه فى الظهور) فى (العشاء) لانه يجوز النقل فيه جامع الامام بينهم بخالفه الجماعة كالخوارج والشيعة وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر

فلا يقنن. واقف التهم (فيقتدى فيهما) أي الظهور والعشاء (متفلا) لدفع التهمة عنه ٢٩٩ ويكره - أو منه من غير اقتداء

للمخالفة الجاءة بخلاف
الصبح والعصر والمغرب
لكراهة النفل والمخالفة
في المغرب لأنه لا يتنفل مع
الامام فيها في ظاهر الرواية
وانماها أربعة أولى من
موافقة ورؤى فسادها
بالسلام منه فيقضى أربعة
كالونذر ثلاثا يلزمه أربع
(ولا يصلي بعد صلاة مثاها)
هذا لفظ الحديث قيل
معناه لا يصلي ركعتان
بقراءة ركعتان بغير قراءة
وقيل نحو عن الاعادة
اطلب الاجر وقيل نهى عن
الاعادة بمجرد توهم الفساد
لدفع الوسوسة وقيل نهى
عن تكرار الجماعة في
المسجد على الهيئة الاولى
أو عن اعادة الفرائض
مخافة الخلل في المؤدى

(باب سجود السهو)
من اضافة الحكم إلى
السبب والسهو الغفلة
(يجب) لأنه ضمان فائت وهو
لا يكون الا واجبا وهو
الصحيح وقيل يسن وجه
الصحيح انه يرفع الواجب من
قراءة القشهد والسلام
ولا يرفع القعدة لانها ركن
حتى لو سلم من غير اعادتها
أو لم يسلم صحت صلاته
مع النقصان وأما السجدة
الصلبية والنلاوية فكل
يرفع القعود

كاملا أي من كان يريد الايمان الكمال (قوله فلا يقنن الخ) لانه أبرأ دينه وعرضه وامنع
لنا من الوقوع في المحرمات (قوله لكراهة النفل) أي بعد الصبح والعصر وفي الظهر ينفي
ان يجب نحو وجه لان كراهة مكنته بالإصلاحات (قوله والمخالفة في المغرب) أي بانتهاء الرابعة
ولم يعرج على التنفل به لانه باطل على قول الجمهور والذي يظهر ان ما في الدر عن القهستاني من
ان كراهة النفل بالثلاث تنزيهية وما في المضمرات لواقتي فيه لا مبنى على رواية بشر المريسي
من صحة الاقتداء في الثلاث متفلا (قوله فيها) أي المغرب من غير انتمام وقوله في ظاهر الرواية
مقابل ما روى عن بشر المريسي (قوله وانماها أربعة أولى من موافقة) لان مخالفتها هون
من مخالفة السنة لانها مخالفة بعد الفراغ وبصير كالمقيم اذا اقتدى بمسافر وكالمسبوق كذا في
الشرح (قوله فيقضى أربعة) لان الزمة باقتدائه في ثلاث ركعات (قوله قيل معناه لا يصلي
ركعتان بقراءة ركعتان بغير قراءة) فيكون بانالفرض القراءة في ركعات النفل كلها كذا في
الشرح (قوله وقيل نحو عن الاعادة لطلب الاجر) قد تقدم ما يفيد الطلب في غير وقت مكروه
وهو غير المشهور (قوله بمجرد توهم الفساد) بذكر الفساد هنا وانظر الى النقص غير الفساد
في الاحتمال الاخير يرتفع التكرار (قوله على الهيئة الاولى) أي بأذان واقامة اما مجرد
تكرارها بغير اذان او بهما في المسجد الجامع او مسجد الحى لاهله فلا كراهة وقد تقدم والله
سبحانه ونعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب سجود السهو)

المراد جنس السجود فيم السجدة بن فالإضافة للجنس ويحتمل كون العهد والمعهود هو ما ورد
من السجدة بن والسهو والتسليم والنية وان واحد عند النية أي من حيث الحكم والظن
الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح در وفي السراج النسيان عزوب الشيء عن النفس
بعد حضوره والسهو وقد يكون عما كان الانسان عالما به وعما لا يكون عالما به كذا في الجوز ك
بعضهم ان النسيان يكون عما أزيل من الحافظة بحيث لا يتوصل اليه كسب جديد والسهو
ما يتوصل بالتذكر (قوله من اضافة الحكم الى السبب) الاصل ان الشيء اذا أضيف الى شيء
يكون المضاف اليه سببا للمضاف الا اذا دل الدليل على خلافه كصدقة الفطر وجمعة الاسلام
فانما فيهما من الاضافة الى الشرط فالإضافة في الاول شرط الوجوب وفي الثاني الشرط الصحة
وشرطه صحة وجوبه بأن يكون المتروك واجبا وتأدية السجود بشرائط الصلاة وان لا يسلم
متذكرا كأن لا يطرأ عليه ما يمنع البناء منه طرقة الوقت الناقص وليس من شرطه ان يسلم
فاصداله اه (قوله وهو لا يكون الا واجبا) لان الفائت موقوف بالوجوب (قوله انه يرفع
الواجب الخ) أي فيما كان بعد فعله أي ولو لا أنه واجب لما رفعه (قوله لانها ركن) أي فهي
أقوى منه والشيء لا يرفع ما هو أقوى منه (قوله صحت صلاته مع النقصان) لان الواجب اعادة
السلام والتشهد وقدرتهما (قوله فكل يرفع القعود) أما السجدة الصليبية فهي أقوى من
القعدة لكونها ركن والقعدة تلحق الاركان فلا تعتبر الابدعاء الاركان وبدون السجدة
الصليبية لا تتم وأما سجدات التلاوة فلا ترا القراءات فيعطى لها حكمها وقيل ان سجدة التلاوة
لا ترفع القعدة لانها واجبة فلا ترفع الفرض واختاره شمس الأئمة والاول أصح وهو المختار وهو

أصح الروايتين واختلف الترجيح في ارتفاع القعدة بقراءة التشهد بعد ما كان تركه
 ساعياً وقعد قدر التشهد فله القول بالرفق تكون القعدة التي قرأ فيها التشهد هي الفرض
 وعلى القول بعدمه تكون واجبة لاداء التشهد والصحيح ان الصلاة صحيحة ويجب سجود
 السهو (قوله يفترض اعادته) ويجب اعادة التشهد والسلام (قوله ويجب) لاجبة اليه
 للاستغناء عنه بكلام المصنف (قوله سجدتان) كسجدة في الصلاة يجلس بينهما مفترشا ويكبر
 في الوضع والرفع ويأتي فيهما بتسبيح السجود وكل ذلك مسنون وعن بعضهم يندب أن يقول
 سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا يثنى بالحال فيجمع بينهما وبين التسبيح فلو اقتصر على سجدة
 واحدة لا يكون آتيا بالواجب ولا يثنى عليه ان كان ساعيا وان تعمد بآثم وفي البحر لوسها
 في سجود السهو لا يسجد لهذا السهو وفي المضمرات لوسها في سجود السهو وعمل بالهري
 ولا يجب عليه سجود السهو لكلا يلزم التسلسل ولانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
 وحكى ان محمد بن الحسن قال للكافي ابن خالته لم لا تشغل بالفقه فقال من أحكم علمائهم به
 الى سائر العلوم فقال محمد أنا التي عليك شيئا من مسائل الفقه فخرج لي جوابه من الخوف قال
 نعم فقال محمد ما تقول فحين سها في سجود السهو فمكر ساعة ثم قال لا سهو عليه فقال من اى
 باب من النواخرجت هذا الجواب فقال من باب أن المصغر لا يصغر فترجى من فطنته اه
 (قوله وعمل به الاكابر) اى فلم يكن ممنوخا والمقصود اقامة الدليل على من قال بفير ذلك
 (قوله بتشهد وتسليم) هما واجبان بعد سجود السهو لان الاولين ارتفاعا بالسجود (قوله
 بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) الباء للتعدي قال نضر الاسلام انه اختاره عامة اهل
 النظر من مشايخنا وهو المختار عندنا وكذا فاضل خان وظهير الدين ان الاحوط الايمان بذلك
 في القعدةتين واختاره الطحاوى وقيل عندهما يصلى في الاولى وعند محمد في الثانية وفي المفيد
 قواهما أصح (قوله لترك واجب) أى من واجبات الصلاة الاصلية فخرج واجب ترتيب
 التلاوة واختلف في تأخير سجود التلاوة عن التلاوة وجزم في التجنيس بعدم وجوب السهو
 فيه لانه ليس بواجب أصلى في الصلاة ولا يجب بترك التسمية على ظاهر المذهب وجزم الزبلى
 بوجوب السهو ولها ويجب بترك آية من الفاتحة عند الامام وترك أكثر الفاتحة عندهما وبه
 جزم في الفخ تبعاً للمحيط ومن الواجب تقديم الفاتحة على السورة وأن لا يؤخر السورة عنها
 بقعدة اذ اراد اركان فلو بدأ بآية من السورة ثم ذكر الفاتحة يقرأها ويعيد السورة ويسجد
 للسهو ولنا خير الواجب عن محله ولو كرر الفاتحة أو بعضها في احدى الاولين قبل السورة سجد
 للسهو ولو ترك السورة فذكرها في الركوع أو بعد الرفع منه قبل السجود فانه يعود ويقرأ
 السورة ويعيد الركوع وعليه السهو ولانه بقراءة السورة وقعت فريضة تفيض الركوع حتى
 لو لم يعد فسدت صلاته وكذا اذا قرأ السورة وسها عن الفاتحة ثم ذكرها فانه يعود ويقرأ الفاتحة
 ويعيد السورة ويعيد الركوع وعليه السهو ولما قلنا بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع
 فانه لا يعود ولا يفت في القنوت محله ولو عاود وقت لم يرتفع ركوعه لان القنوت لا يقع فريضة
 فلا يرتفع به الفرض ويسجد السهو على كل حال لترك الواجب أو تأخيره ولو قرأ آية في
 الركوع أو السجود أو القومة فعليه السهو ولو قرأ في القعود ان قرأ قبل التشهد في القعدةتين

فيه فرض اعادته ويجب
 (سجدتان) لانه صلى الله
 عليه وسلم سجد سجدتين
 السهو وهو جالس بعد
 التسليم وعمل به الاكابر
 من الصحابة والتابعين
 (بتشهد وتسليم) لما ذكرنا
 ويأتي فيه بالصلاة على
 النبي صلى الله عليه
 وسلم والدعاء على المختار
 (ترك واجب) بتقديم
 أو تأخير أو زيادة أو نقص
 لاسنة لان الصلاة لا توصف
 بالنقصان على الإطلاق
 بترك سنة وأما الفرض
 فنقوت بقواته الاصل
 لا الوصف فلا يجب بغيره
 (سهوا) بتقديم أو تأخير
 أو زيادة أو نقص

بإعادة صلاته لجبر خلهما
(وان تكرر) بالاجماع
ترك الفاتحة والاطمئنان
في الركوع والسجود
والجلوس الاول وتأخير
القيام الثالثة بزيادة قدر
أدأركن ولو ساكن (وان
كان تركه) الواجب (عدا
انهم ووجب) عليه (إعادة
الصلاة) تعليلها عليه (لجبر
نقصها) فتكون مكمله
وسقط الفرض بالاولى
وقيل تكون الثانية فرضا
فهى المسقطه (ولا يسجد
في) الترك (العمد للسهو)
لانه أقوى (قيل الافي
ثلاث) مسائل (ترك
السهو والاول) عدا
(أو تأخيره) سجدة من
الركعة الاولى) عدا (الى
آخر الصلاة) الثالثة
(تفكره عدا حتى شغله
عن) مقدار (ركن) سئل
نحو الاسلام البدعي كيف
يجب بالعمد قال ذلك
سجود العذر لا سجود
السهو (وبسن الاتيان
بسجود السهو) بعد
السلام في ظاهر الرواية
وقيل يجب فعله بعد السلام
وجه الظاهر ما رويناه
(ويكتفى بتسليمة واحدة)
قاله شيخ الاسلام وعامة
المشايخ

فعلية السهو وترك واجب الابد اما بالشهد أو بالجلوس وان قرأ بعد التشهد فان كان في الاول
فعلية السهو لنا خير واجب وهو وصل القيام بافراغ من التشهد وان كان في الاخير فلا سهو
عليه لعدم ترك واجب لانه موصىح له في الدعاء والثناء بعد فيه والقراءة تشغل عليه ما ولو قرأ
التشهد مرتين في القعدة الاخيرة أو تشهد قائما أو راكعا أو ساجدا لا سهو عليه منية المصلي
اكن ان قرأ في قيام الاولى قبل الفاتحة أو في الثانية بعد السورة أو في الاخيرين مطلقا لا سهو
عليه وان قرأ في الاولين بعد الفاتحة والسورة أو في الثانية قبل الفاتحة وجب عليه السجود
لا بد اخر واجبا وايضا حقه في ابن امير حاج ولو ترك التشهد في القعدةتين أو بعضه لزمه السجود
في ظاهر الرواية لانه ذكر واحد منظوم فترك بعضه كترك كله ومنها قنوت الوتر وتكبيره فلو
تركها وجب السهو على ما رجحه في البحر ومنها جهر الامام فيما يجهر فيه والاسرار في محله
مطلقا واختلف في القعدة والموجب للسهو والاصح انه قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين لان
اليسير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه وما روي من انه صلى الله عليه وسلم كان يسمع
الآية احيانا في السرية فهو لبيان ان القراءة مشروعة فيما يسمع فيه وورده في الفتح بان القراءة
مماومة قبل ذلك لانه كان يجهر بالقراءة في الصلوات كلها حتى نزل قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك
ولا تخافت بهما فتعين ان ذلك لبيان الجواز اي بيان جواز الجهر بهذا القدر لان الاحتراز عن
الجهر بالكلمة متعسر لا سيما عند مبادئ التنفسات فانه غالباً يظهر الصوت اه قال شرف
الائمة لا خلاف انه لو جهر بأكثر الفاتحة فيما يخافت ثم ذكرتها سرا ولو خافت بأكثرها فيما
يجهر قال شمس الائمة قياس مسائل الجامع انه يؤمر بالاعادة وقد نصوا ان وجوب الاسرار
مختص بالقراءة والجهر بالاذكار والادعية ولو تشهد الاسهو عليه وعلم بما ذكرناه صور
التقديم والتأخير والزيادة والنقص (قوله لما روي بنا) من انه صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين
للسهو (قوله وان تكرر) سواء كان من جنس او من جنسين فلا يجب عليه أكثر من سجدتين
بالاجماع ولا يرد ما لو سجد للسهو ثم ذكر سجدة تلاوة أو صلابة فانه يسجد للركعة ثم يعيد
سجود السهو فقد تكرر سجود السهو في صلاة واحدة حقيقة وحكما لانه قول هذا ليس
بتكرار وانما أعيد لرفعها بالعود الى التلاوة أو الصلابة لتبين ان سجوده الاول لم يكن في محله
كذا في البحر (قوله ووجب عليه إعادة الصلاة) فان لم يعدها حتى خرج الوقت سقطت عنه
مع كراهة التحريم هذا هو المعتمد (قوله لانه أقوى) أي لان العمدة أقوى من السهو ولا يخبر
الأقوى بجابر الاضعف (قوله الافي ثلاث) يراى ما لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعود
الاول عدا وما اذا ترك الفاتحة عدا (قوله أو تأخيره) سجدة من الركعة الاولى) الاولى تمخير
بعضهم حيث قال أو اخر احدى سجدتي ركعة الى ما بعد ما عدا (قوله ذلك) سجود العذر) أي
السجود الذي يفعل للاعتذار عما وقع منه (قوله وقيل يجب فعله بعد السلام) فعلية لا يجوز
قبله لأدبته قبل وقته كذا في الشرح (قوله لما روي بنا) من انه صلى الله عليه وسلم سجد بعد
التسليم وهو لا يقتضي المنية بل يحتمل الوجوب وعبارة الشرح وجه الظاهر ان فعله حصل
في محل مجتهد فيه فلم يحكم بفساده اذ المعنى المعقول من شرعيته وهو الجبر لا ينتفي بوقوعه
قبل السلام ولكنه خلاف السنة عندنا لما روي بنا قال في الهداية واختلف في الاولوية

وهو الاضمن للاحتياط والا حسن ويكون (عن عيمه) لانه المعهود وبه يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره خصوصا وقد قال شيخ الاسلام خواهرزاده لا يأتى ٣٠٢ بسجود السهو بعد تسليمين لان ذلك بمنزلة الكلام (في الاصح) وقيل تلقاء وجهه

فرق بين سلام القطع وسلام السهو فلهذا نفي الاحتياط في الهداية ويأتى بتسليمين هو الصحيح ولكن علت ان الاحتياط بعد تسليمين والمنع من فعله بعد تسليمين فكان الاعديل الاصح (فان سجود قبل السلام كره تنزيها) ولا يعيده لانه مجتهد فيه فكان جائزا ولم يقل أحد بتكراره وان كان امامه يراه قبل السلام تابعه كما يتابعه في قنوت رمضان بعد الركوع (ويستقط سجود السهو بطلوع الشمس بعد السلام في صلاة الفجر) وبخروج وقت الجمعة والمداينات شرط الصلوة (و) كذا يقطع لو لم قبل (احرارها) أى تغير الشمس (في العصر) تحريزا عن المكروه (و) بسقط (بوجود ما يمنع البناء بعد السلام) كحدث عمد وعمل منافات عن الشرط (وبلزم المأموم) السجود مع الامام (سهو امامه) لانه صلى الله عليه وسلم سجود وسجد القوم معه وان اقتدى به بعد سهوه وان لم يدرك الاثنتين كما لا يقضى الاولى كما لو تركهما الامام أو اقتدى به بعدهما لا يقتضيهما

ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبه هذه الصلة الحديث فيهما وهو ظاهر الرواية والترجيح لما قلنا من جهة المعنى وهو ان السلام واجب فيقدم على سجود السهو قياسا على غيره من الواجبات ولانه لو سها عن السلام يمكنه السجود ولو شك انه صلى ثلاثا أو أربعين فذلك حتى آخر السلام وجب عليه سجود السهو فلو قدم السهو وترك واجب آخر ثم سجد لما ذكر تكرر السجود وان لم يسجد بغير نقص لازم غير مجبور فاستحب أن يؤخر بعد السلام لهذا الجوز (قوله وهو الاضمن للاحتياط) يعنى أن الاحتياط فيه أعظم قال في الشرح عن الجواز والنية فيه أن التسليم الاول تحليل وتبعية والثانية صحيحة لانه أى التحليل يقع بالاولى ولهذا لا يصح الاقتداء به بعد الاولى ولو قلنا به بعد الاولى لا تنتقض طهارته فكان الاحتياط السجود قبل السلام الثاني (قوله والا حسن) معطوف على الاضمن ووجه الاحتياط لانه المعهود لا السلام تلقاء الوجه (قوله لان ذلك) أى التسليم الثانية بمنزلة الكلام أى فلا يأتى بالسهو بعده لوجود المنافي (قوله ويأتى بتسليمين هو الصحيح) أيده العلامة خسرو بما لا مزيد عليه (قوله والمنع) عطف على ان الاحتياط أى منع شيخ الاسلام خواهرزاده (قوله فكان الاعديل الاصح) أى فكان القول بأنه بعد تسليم واحدة عن عيمه أعديل الاقوال وأصحها ما كونه أعديل فلانه متوسط بين قولين من قال انه قبل التسليم ومن قال انه بعد التسليمين وأما كونه أصح فاقوله سابقا لانه المعهود (قوله كره تنزيها) الا اذا كان تابعا لامام يراه على المعتمد (قوله لانه مجتهد فيه) أى لان بعض المجتهدين قال به وهو الامام الشافعى والامام مالك فى النقصان والامام أحمد فى خصوص ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قوله فكان جائزا) والمكروه تنزيها من الجائز أى وحيث قال به بعض المجتهدين وكان جائزا فقد صادف محلا فى الجملة (قوله ولم يقل أحد بتكراره) مرابط بقوله ولا يعيده أى لانها تؤدى الى تكرار سجود السهو ولم يقل أحد بتكراره (قوله افوات شرط الصلوة) لانه بالسجود يعود لحزمة الصلاة وقد فات شرط صحتها بخروج الوقت فى الجمعة والعيدين وطلوع الشمس فى الفجر كذا فى الشرح وهذا يقتضى أنه يسجد للسهو فى الجمعة والعيدين اذ انى وقتها وهو أحد قواين والمصنف فيما يأتى قال ولا يأتى الامام بسجود السهو فى الجمعة والعيدين أفاده السيد (قوله تحريزا عن المكروه) علة لما قبله فقط (قوله وعمل مناف) كقصة هبة وأكل وكلام وفى القصة تنافى يشترط ان لا يوجد بعد السلام تطاول المدة وفى الدر ولونى السهو وسجدة صلوية أو تلاوية يلزم ذلك مادام فى المسجد اه يعنى ولم يأت بتنافى فان وجد منه مناف أو خروج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلاته ان كان ما عليه سجدة صلوية (قوله افوات الشرط) أى شرط صحة الصلاة وهو علة لقوله بسقط الذى قدره (قوله) ويلزم المأموم السجود الخ) عم كلامه المدرك والمسبق واللاحق فانه يلزمهم السهو امامهم غير أن اللاحق اذا اتبعه لا يتابعه فيه بل يبدأ بما فات ثم يسجد للسهو ولو تابعه فيه لا يعتد به لانه فى غير محل بخلاف المسبوق والمقيم خلف المسافر حيث يتابعه فيه ثم يستغلان بالانعام (قوله او اقتدى به بعدهما) بان اقتدى به فى تشهد السهو وهو عطف على تركهما

(قوله)

(لأنه لو سجد وحده كان مخالفا لأمامه ولو تابعه الإمام بتتابع التبع أصلا فلا يسجد أصلا قال صلى الله عليه وسلم
الإمام لكم ضامن يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم) ويسجد المسبوق مع إمامه (لا التزام متابعته) ثم يقوم لقضاء ما سبق به
واللاحق بعد إتمامه وينبغي أن يكتم المسبوق بقدر ما يعلم أنه لا سهو عليه وله أن يقوم ٣٠٣ قبل سلامه بعد قعوده قدر

الشهد في موضع خوف
مضى مدة المسح وخروج
الوقت لذي عذر وجعته
وعيد وخروج ورور الناس
بين يديه إلى قضاء ما سبق به
ولا ينتظر سلامه (ولو سها
المسبوق فيما يقضي سجدة
له) أي سهوه (أيضا)
ولا يجزئ عنه سجوده مع
الإمام وتكراره وإن لم
يشعر في صلاة واحدة
باعتبار أن صلاته كصلاتين
حكى لأنه منفرد فيما يقضي
ولو لم يكن تابع إمامه كفاه
سجدتان وإن سلم مع الإمام
مقارناته أو قبله سها فلا
سهو عليه لأنه في حال
اقتدائه وإن سلم بعده بإزمه
السهو لأنه منفرد (لا)
أي لا يسجد (اللاحق) وهو
من أدرك صلاة الإمام
وفاته باقيا بعد ركوع
وعقله وسبق حدث
وخوف وهو من الطائفة
الأولى لأنه كالمدر
لا سجود عليه - هو ولو
سجد مع الإمام للسهو لم
يجزه لأنه في غير أوانه في
حقه فعله أعادته إذا فرغ
من قضاء ما عليه ولا تغد
صلاته لأنه لم يزد إلا سجدتين

(قوله لا سهوه) في الكلام إشارة إلى أن اللاحق إذا سها فيما يقضي لا يسجد أيضا لأنه مقتد
حكى (قوله كان مخالفا لأمامه) وهو منهي عنه أقوله صلى الله عليه وسلم لا تختفوا على أئمتكم
(قوله يرفع عنكم سهوكم وقرأتكم) قرن رفع السهو برفع القراءة ليفيد أنه كما لا ائتم على
المؤمن بترك القراءة فكذلك لا ائتم عليه بترك السهو بل هو الواجب عليه وقال في الترمذي
كلامهم أنه يعيد ما ثبتت الكراهة مع تعدد الجواب وقد عات مقاد الحديث أفاده بهض
الأفاضل (قوله ثم يقوم لقضاء ما سبق به) أي يتم إيفاء تراخي القيام عن سلام الإمام (قوله
واللاحق) عطف على المسبوق أي ويسجد اللاحق بعد إتمام صلاة نفسه ولو تابعه لا يعتد به
لأنه في غير محله (قوله بقدر ما يعلم أنه لا سهو عليه) وذلك بتسليم الإمام الثانية على الأصح
أو بعد ما بنى قبل بناء على ما صححه في الهداية فلا تأمل (قوله وله أن يقوم الخ) قديقال
أنه إذا لم يتم نفسه الصلاة في كل الصور إلا في ضرورة ورور الناس ومقتضاه وجوب القيام
لأجواز فليجوز (قوله بعد قعوده) أي قعود نفسه قدر الشهادتين أي قدر قراءة التشهد بأسرع
لفظ وإن لم يتم الإمام التشهد بالفعل بأن ترسل فيه (قوله خوف مضى الخ) بدل من مواضع
والمراد به غلبة الظن (قوله وجعته وعيد وخروج) معطوفات على ذي (قوله ورور) عطف
على قوله مضى مدة (قوله إلى قضاء ما سبق به) مرتبط بقوله أن يقوم وذلك من ارتكاب
أخف الضررين (قوله وتكراره) مبتدأ وقوله باعتبار أن صلاته الخ خبره وقوله وإن لم يشعر
اعتراض (قوله لأنه منفرد فيما يقضي) أي ومقتد بالإمام فيما أدركه فيه فكانت بهذين
الاعتبارين كصلاتين (قوله كفاه سجدتان) وينتظم ما كان مع الإمام (قوله وإن سلم مع
الإمام الخ) سواء في ذلك تسليمة التحليل الأولى وتسليم سجود السهو وظهوره في ذلك وقوله
وإن سلم بعده أي بعد سلام الإمام من سجود السهو فقط أما سلامه بعد سلام الإمام الأول
من الصلاة فلا يلزم به سهو لأنه ما يسجد لسهو وهو عادي لا يقتد به ولا سهو على المقتدي فتأمل
فيه كله (قوله أي لا يسجد اللاحق) أي إذا سها فيما يقضي (قوله وهو من الطائفة الأولى)
مرتبط بقوله وخوف وأما إذا كان من الطائفة الثانية فإنه مسبوق يتابع الإمام في سهوه
وإذا سها في القضاء سجده * (فرع) لو تابعه المسبوق ثم تبين أن لا سهو عليه أن علم أن لا سهو
على إمامه فسدت وإن لم يعلم أنه لم يكن عليه فلا تغدوه والخيار كذا في المحيط (قوله الأصح
لزوم سجود السهو) وهو أصح الروايتين وصححه في البدائع (قوله لأنه صار منفردا) أي ولم يكن
مقتديا إلا بقدر صلاته معه (قوله عشر مرات) بل أكثر بتعدد التلاوة على الإمام والمأموم
(قوله وبسطه في الأصل) قال فيه بأن أدرك الإمام في تشهد المغرب الأول وتشهد مدعه
في الثانية وكان عليه سهو فسجد وتشهد معه في الثالثة وتذكر الإمام سجدة تلاوة فسجد معه
وتشهد الرابعة وسجد للسهو وتشهد مدعه الخامسة فإذا سلم قام إلى قضاء ما فاته فصل في ركعة
وتشهد السادسة وبصل في ركعة أخرى وتشهد السابعة وكان قد سها فيما يقضي فيسجد
حال اقتدائه والمقيم إذا سها في باقي صلاته الأصح لزوم سجود السهو لأنه صار منفردا حكما وينصق الجالس عشر مرات في ثلاث
ركعات بالسهو وسجود التلاوة وهو ظاهر وبسطه في الأصل

(ولا يأتي الامام بسجود السهو في الجمعة والعيدين) دفعا للفتنة بكثرة الجماعة وبطلان صلاة من يرى لزوم المتابعة وفساد
الاعتبار تركه (ومن سها) وكان ٣٠٤ اماما منفردا (عن القعود الاول من الفرض) ولا

عابا وهو الزور (عادا اليه)
وجوبا (امام يسترقعا في
ظاهر الرواية وهو الاصح)
كافي التيسير والبرهان
والفتح اصريح قوله صلى
الله عليه وسلم اذا قام الامام
في الركعتين فان ذكر قبل
ان يستوي قائما فليجلس
وان استوى قائما فلا يجلس
ويشهد سجدة في السهو
رواه ابوداود في الهداية
والكنز ان كان الى القيام
اقرب لا يعود والاعاء واذا
سها (المقتدى) حكمه
(كالمقتل) اذا قام (يعود
ولو استتم قائما) حكم
المتابعة وكل نفل صلاة على
حدة وقعودها فرض فيعود
اليه وقبل لا يعود كالفرض
قال في التتارخانية هو
الصحيح (فان عاد) من سها
عن القعود (وهو الى القيام
اقرب) بان استوى النصف
الاسفل مع انحناء الظهر
وهو الاصح في تفسيره
(سجد السهو) تركه
الواجب (وان كان الى
القعود اقرب) بان عاد
استواء النصف الاسفل
(لا سجود) وهو (عليه في
الاصح) وعليه الاكثر
(وان عاد) السها عن

ويتشهد الثامنة ثم ذكر انه قرأ آية سجدة في قضائه فيسجد لها ويتشهد التاسعة ثم يسجد للسهو
ويتشهد العاشرة اه (قوله ولا يأتي الامام بسجود السهو في الجمعة والعيدين) اي والمأموم
كذلك لانه تابع له وظاهره كراهة الايمان به فيها والظاهر انها تنزيهية لا تحريرية وان كانت
العلّة ربما تشعربها وذلك لان البعض يقول بالايمان به فتأمل (قوله دفعا للفتنة) اي اقتتان
الناس وكثرة الهرج (قوله بكثرة الجماعة) الباء للسجدة وهي متعلقة بقوله للفتنة واخذ
العلامة الواني ٣ من هذه السجدة ان عدم السجود مقيد بما اذا حضر جمع كثير اما اذا لم يحضروا
فالظاهر السجود لعدم الداعي الى الترك وهو التشويش اه (قوله وبطلان صلاة من يرى
لزوم المتابعة) عطف على قوله الفتنة والوضح ان يقال وبطلان الصلاة على قول من يرى
الحج (قوله وفساد) عطف على قوله لزوم من عطف اللازم على ملزومه والتخير في تركه راجع الى
سجود السهو بمعنى والبعض قد يتركه فتفسد صلاته على هذا القول (قوله ومن سها عن
القعود الاول) لم يبين حكم ما اذا تركه عامدا هل يعود وقد بين حكم الهمد في القعدة الاخيرة
كاسياتي (قوله وكان اماما منفردا) سياتي حكم المقتدى (قوله من الفرض) سياتي حكم
النفل (قوله اصريح قوله الحج) ولم يوثق على وجهها مطلقا سواء كان الى القعود اقرب اول
يكن مع كون ظهره منحنيا (قوله لحكم المتابعة) هي واجبة في الواجب فريضة في الفرض كما
استظهره صاحب النهر (قوله وكل نفل صلاة) الاولى ان يقول وكل شفع الحج وأطلق في
النفل فعم المؤكدة وغيرها (قوله وقعودها فرض) أي قعود الصلاة التي على حدة فرض
فيكون رفض الفرض لمكان فرض فيجوز ما لم يسجد للثالثة كذا في الشرح رقبته انما
يكون فرضا اذا قعد له اما اذا تركه وبني عليه شفعا كان واجبا حتى لا تكون الصلاة فاسدة
والحاصل أن القعود غير الاخيرة محتمل اكونه فرضا ان فعله وواجبا ان تركه فلا كل من
القولين وجه فتأمل (قوله وهو الى القيام اقرب الحج) ظاهره أنه ان لم يستتم قائما يجب عليه
العود ثم فصل في سجود السهو فان كان الى القيام اقرب سجد له وان كان الى القعود اقرب
لا يحكم السجود متعاقبا اقرب وعده وحكم العود متعلق بالاستواء وعدمه والذي في كلام
غيره انه متعلق بالاستواء وعدمه او بالقرب من القيام وعدمه وعلى الاول ان عاد قبل
ان يستوي قائما ولو كان الى القيام اقرب لاسهو عليه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استتم
أحدكم قائما فليصل وليسجد سجدة في السهو وان لم يستتم قائما فليجلس ولاسهو عليه رواه
الطحاوي وعليه فيكون هذا التفصيل الذي ذكره بعد انما هو على ما اختاره صاحب الهداية
والكنز أنه ان كان الى القيام اقرب لا يعود والاعاد (قوله مع انحناء الظهر) قيد به لانه
لو اعتدل فيه كان قائما فيمتنع العود بالاولى (قوله بان عاد استواء النصف الاسفل) انما
كان الى القعود اقرب لانه لا يبعد قائما في هذه الحالة لا حقيقة ولا عرفا ولا شرعا لانه لو قرأ وركع
وسجد في هذه الحالة من غير عذر لا يجوز لانه ليس بقائم كافي الحجي (قوله في الاصح وعليه
الاكثر) وفي الولا الحجة المختار وجوب السجود لانه بقدر ما اشتغل بالقيام صار مؤثرا واجبا

القعود الاول انه (بعضا استتم قائما) اختلف الصحيح في فساد صلاته
٣ قوله الواني في نسخة الداني اه

وجب وصله بما قبله من الركعة فصار تاركاً للواجب فيجب سجود السهو وفي فاضل خان في رواية
إذا قام على ركعتيه لينقض بقعدة وعليه السهو ويستوى فيه القعدة الأولى والثانية
وعليه الاعتماد من الشرح والسيد قلت الاحوط وجوب السجود لاختلاف
التصحيح (قوله وأرجحه ما عدم الفساد) قد بالغ في المنتقى في رد القول بالفساد وجهه
غلط لأنه تأخير لرفض ثم لو عاد بعد القيام قيل يتشهد لأنه عاد إلى ما كان من حقه أن يفعله
والصحيح أنه لا يتشهد بل يقوم في الحال ولا ينتقض قيامه يعود لم يؤمر به كافي القهستاني
فصار كما لو قرأ الفاتحة وسورة ثم ركع ثم رفع رأسه وقرأ سورة أخرى حيث لا ينتقض ركوعه
كافي ابن أمير حاج وفي القنية لو عاد الإمام لا يعود معه القوم تحقياً للمخالفة في غير الأمور
به وقبل يعودون كافي الحلبي ثم إنه يجب عليه سجود السهو وترك القعود وتأخير القيام
بقدر العود (قوله لأن زيادة مادون ركعة) علة أقوله لا يحل وأما كونه لا يحل لكونه زاد
فيها ما ليس منها وقوله وقد يقال أراد به نفي عدم الحل كأنه يقول إن هذا النقص للقيام الذي
منه زيادة ليس بمحرام لأن هذا النقص لا كمال (قوله وإن سها عن القعود الأخير) أي كله
أو بعضه والمراد ما كان آخر صلاته سبق بأول أو لا تدخل الثماني قال في السراج لا يختص
هذا الحكم بالسهو بل كذلك لو قام إلى الخامسة مثلاً عامداً لأنه في العمدياً ثم أي وينبغي
إعادتها جبراً وفي السهو يسجد وسواء في ذلك الفرض والنفل (قوله ما لم يسجد) العبرة للإمام
حتى لو عاد قبل أن يسجد ولم يعلم به القوم حتى يسجد والم تفسد صلاتهم لأنه لما عاد الإمام ارتفع
ركوعه فارتفع ركوع القوم أيضاً تبعاً له فبقي أهم زيادة سجدة وهي غير مفسدة ما لم يتعمدوا
السجود وبها يلغز أي مصل ترك القعود الأخير وقعدة الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه كذا
في الدر وغيره وإن سجد الإمام بطلت صلاة المؤتم أيضاً سواء قبل تقييد إمامه بالسجود
أو لم يقعد وسواء كان مدر كاً أو متبعاً بوقا والمراد بقوله ما لم يسجد أي بعد الركوع وأما إذا سجد
بدون ركوع فإنه يعود لعدم الاعتماد بهذا السجود لأن مادون الركعة محمول الرفض (قوله
لا صلاح صلاته) علة للمعول وهو عادم علمته وهي قوله للاستحكام الخ (قوله وبه وردت
السنة) أي بالعود (قوله عاد الخ) بدل من السنة (قوله ثم عاد كذلك) أي فبعد يسيراً وهو
العود الثاني وما بعده العود الثالث (قوله فتم به) أي بالعود الأخير (قوله ومجدد السهو)
سواء كان إلى القيام أقرب أو إلى القعود أقرب بخلاف السهو عن القعود الأقل ففيه
التفصيل على أحد قولين (قوله لتأخيره فرض القعود) أي عن اتصاله بالرفع من السجود
(قوله لزائدة عن الفرض) وهي الخامسة في الرابع والرابعة في الثلاث والثالثة في الثماني
(قوله صار فرضه نفلاً عندهما) ولم يبطل أصلاً لأن عدم الوصف لا يستلزم عدم الموصوف
وقال محمد تبطل أصلاً ووصفان الحرجة عقدت للفرض قصد أولاً وصل الصلاة ضمناً فإذا
بطل الفرض بطل ما في ضمنه والحاصل أنه إذا رفع رأسه من السجود بطلت صلاته أصلاً
ووصفاً عند محمد وهو غير المفتي به وإذا لم يرفع رأسه من السجدة وسبقه حدث فيها فلهي قول أبي
يوسف فسدت صلاته فيبقى على أنها نفل وعلى قول محمد عليه أن يتدارك فرضه لرجوعه
إلى القعدة ولا يبطل لعدم الاتيان بركعة عنده إذ لا تتم عنده إلا بالرفع من السجود ولم يحصل

بالصحة لا يحل لأن زيادة
مادون ركعة لا يفسد وقد
يقال أنه نقص لا كمال
فانه كمال لأنه لم يفعله إلا
لاحكام صلاته وقال
صاحب البحر والحق عدم
الفساد (وإن سها عن
القعود الأخير عاد ما لم
يسجد) لعدم استحكام
خروجه من الفرض
لا صلاح صلاته وبه وردت
السنة عاد صلى الله عليه
وسلم بعد قيامه إلى الخامسة
وسجد للسهو ولو قعد يسيراً
فقام ثم عاد كذلك فقام ثم
عاد فتم به قدر التشهد صح
حتى لو أتى بمناف صحت
صلاته إذا لا يشترط القعود
قدر التشهد بكرة واحدة
(وسجد) للسهو (لتأخيره
فرض القعود فان) لم يعد
حتى (سجد) الزائدة على
الفرض (صار فرضه نفلاً)
برفع رأسه من السجود
عند محمد

قول الشارح صار فرضه
نفلاً برفع رأسه من
السجود عند محمد الخ
هكذا في الشارح الذي
بالحامش هنا وهو مخالف
لمبارة الحشي والذي
يقضيه كلام الحشي أن
تكون عبارة المصنف
والشارح هكذا صار

فرضه نفلاً عندهما وبطلت برفع رأسه من السجود عند محمد الخ وإيجز اه

وهو المختار للفتوى لاستحكام دخوله في النفل قبل اكمال الفرض وقال أبو يوسف بوضع الجبهة لانه سجود كامل وجهه المختار
أن تمام الركن بالانتقال ٣٠٦
يوسف (وضم سادسة ان شاء) لانه لم يشرع في النفل
قصد المزمع امامه بل يتدب
(ولو في العصر) لان التنفل
قبله قصد الايكراه فبالظن
أولى (و) ضم (رابعة في
الفجر) وسكت عن المغرب
لانها تصير أربعاً فلا ضم فيها
(ولا كراهة في الضم فيهما)
أي صلاة الفجر والمغرب
لانه تعارض كراهة التنفل
بالبتراء وكراهة الضم للوقت
فمقاوما وصار كالإباح (على
الصحيح) لعدم القصد حال
الشروع بكن صلي ركعة
ثم سجدا فطلع الفجر يتم شفعاً
بلا كراهة (ولا بسجدة واحدة)
لترك القعود في هذا الضم
(في الصحيح) لان النقصان
بالفساد لا يجبر بالسجود
ولو اقتدى به أحد حال الضم
ثم قطع لزمه ست ركعات في
التي كانت رباعية لانه
المؤدى به هذه التحريم
وسقوطه عن الامام للظن
ولم يوجد في حقه بخلاف
ما اذا عاد الامام الى القعود
به اذ اقامه حيث يلزمه
أربع ركعات لانه لما عاد
جعل كأن لم يقم (وان قعد)

وهو المفتى به هنا فأمل (قوله وهو المختار للفتوى) أي يفتى به في عدم بطلان الفرض بمجرد
الوضع لامكان صحة صلاته بعوده الى القعدة اذا سبقت له حدث في السجدة ولا يفتى ببطلان
أصله ووصفا بالرفع (قوله لانه سجود كامل) وذلك لان السجود اسم لوضع الجبهة على الارض
وقد حصل فن شرط الرفع فقد زاد على النص بالرأي أي نص يأتها الذين آمنوا اركعوا
واسجدوا وحكي ان أبا يوسف لما أخبر بجواب محمد قال زه صلاة فسدت يصلحها الحدث
وزه بكسر الزاي وسكون الهاء بوزن قف كلمة استجاب لانها هنا لا انكار وانما قال ذلك
أبو يوسف لفيظ لحقه من محمد بسبب أن محمد اصر بمسجد قد خرب ورائت فيه الدواب وبات
فيه الكلاب فقال هذا مسجد أبي يوسف لان مثل هذا يبقى مسجداً عنده الى يوم القيامة
اكون الوقف تحريراً عنه فالله في هذا ما يقول أبو يوسف بأنه مسجد وعند محمد يعود الى
ملك الواقف ان كان حياً والى ورثته كما في السراج (قوله بالانتقال عنه) وهذا الوسيلة
الحدث ينتقض الركن الذي أحدث فيه ويلزمه اعادته اذا بنى ولو تم بالوضع لما انتقض بالحدث
وكذا لو سجد المؤتم قبل امامه فأدركه امامه في السجود اجزأه ولو تم بنفس الوضع لما جازت
صلاته لان كل ركن سبق به المؤتم امامه لا يعتد به (قوله يني) أي يعود الى القعدة ويبقى على
الفريضة (قوله لا عند أبي يوسف) أي لا يني على أنه فرض فلا يني أنه يبقى على أنه نافله
لان أصل الصلاة باق عنده (قوله ان شاء) وان شاء سلم على الخامسة ولا شيء عليه فيصير متفلاً
بخمسة ركعات وترا وصلاة غير مضمونة عند علماءنا الثلاثة حتى لو أفسد ما لا شيء عليه نص
عليه وغير واحد من أهل المذهب ثم الضم انما يظهر على قولهما ما على قول محمد فلا يضم ولا
يصح الاقتداء به لبطلان التحريم مطلقاً عنده (قوله قبله) أي قبل أدائه واذا كان يقضي
عصر أو ظهر رابعه العصر فلا يكره لان المكره به منه النفل القصدي لا الضمني (قوله
فبالظن أولى) الأولى أن يقول فغير القصدي أولى لانه لم يشرع ظناً بالنفل (قوله ولا كراهة
في الضم فيهما) بضمير التثنية كما يدل عليه تفسير المؤلف ولو أفرد له كان أولى لان المغرب لا ضم
فيها كما قال وسكت عن المغرب الخ وأنه يعتد بما باعتبار ما به السجدة الأولى فانه في الثانية
والثالثة قصد الضم وقال العلامة السيد تغمده الله برحمته لا محل لهذه الجملة هنا بل يتعين
تاخيرها عن قوله وان قعد الاخير أي لانه قال أولاً وضم سادسة فدل على انه لا كراهة فيه
وكلام المؤلف متنا وشرحا فيبدأ أن هذا متعاقب ما قبل القعود ولا شك أن فيه ضمها (قوله
كراهة التنفل بالبتراء) تقدم انه أحد قولين (قوله وكراهة الضم للوقت) هذا لانه يكره
التنفل بعد طلوع الفجر بغير سنته ويكره التنفل بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب (قوله
فمقاوما) أي الكراهتان فتساقطان فصار كالإباح (قوله في هذا الضم) في السجدة (قوله لزمه
ست ركعات في التي كانت رباعية) وسكت عن غير الرباعية وهي الفجر والمغرب وقياسه أن
يلزمه أربع (قوله بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود) أي قبل التقييد بسجدة (قوله
كأن لم يقم) أي الى الخامسة (قوله بحال الرض) انما زاد الباء ليفيد أنه قد يرفض وقد

الجلوس (الاخير) قدر التشهد (ثم قام) ولوعده او قرأ وركع (عاد) للجلوس لان ما دون الركعة يعمل
الرفض (وسلم) فالسليم فاعلم انما هو ترك السنة

لان السنة التسليم جالسا (من غير اعادة التشهد) لعدم بطلانه بالقيام وقال الناطقي يعمده واذامضى على نافله الزائدة
فالصحيح أن القوم لا يتبعونه لانه لا اتباع في البدعة ويقترونه فعودا فان عاد قبل تقييده الزائدة بسجدة اتبعوه في السلام
(فان سجد) سلوا الحال و (لم يطل فرضه) لوجود الجلوس الاخير (وضم) استحبابا وقيل وجوبا (اليها) اي الى الزائدة ركعة
(أخرى) في المختار (النص الزائد اثنان له نافله) ولا تنوب عن سنة الفرض ٣٠٧ في الصحيح لان المواظبة عليها بضرورة

مبتدأة ولو اقتدى به احد
يصلي متاعده محمد لانه
المؤدى به هذه الحرمة
عندهما ركعتين لانه
استحكم خروجه عن الفرض
ولا قضاء عليه لو أفسد من
محمد كاماه وقضى ركعتين
عندهما وعليه الفتوى
لان السقوط بعارض يخص
الامام (وسجد للسهو)
لتأخير سلامه (ولو سجد
للسهو في شفع التطوع لم يبين
شفعا آخر عليه استحبابا)
لان البناء يبطل سجوده
للسهو بلا ضرورة لوقوعه
في وسط الصلاة (فان بقى)
صح لبقاء الحرمة و (اعاد
سجود السهو في المختار)
وهو الاصح لبطلان الاول
بما طرأ من البناء وقيدنا
بالتطوع لان المسافر اذا
نوى الإقامة بعد سجوده
للسهو يبنى تعديها لفرضه
وبعيد سجود السهو لبطلان
ذلك بالبناء (ولو سلم من
عليه) سجود (سهو فاقضى

لا يرفض بخلاف ما لو حذفه اذ انه يفيد أنها محل الرفض دائما (قوله لان السنة التسليم جالسا)
اي في الصلاة المطلقة من غير عذر (قوله وضم) استحبابا بالخ) سواء كان في وقت كراهة أو لا في
الاصح وما قيل انه لا يضم في وقت كراهة كوقت العصر والصبح ضعيف ذكره الجوى وفي
السيد عن النهرى ان يكون محل الخلاف ما اذا لم يكن وقت كراهة فان كان لم يندب
ولم يجب وهل يذكره الاصح لا وعليه الفتوى (قوله وقيل وجوبا) الظاهر الاستحباب لانه
لو قطع لم يلزمه القضاء لانه مظنون كذا في الشرح (قوله ولا تنوب عن سنة الفرض) اي
البدنية (قوله لانه استحكم خروجه عن الفرض) فصار كحرمة مبتدأة ولو أفسد ما على نفسه
قضى ركعتين فقط (قوله وعليه الفتوى) اي في لزوم الركعتين وأما في لزوم الست فالصحيح
قول محمد (قوله وسجد للسهو) راجع للمسئتين جميعا أما الاولى وهي ما اذا عاد وسجد لم قبل
أن يسجد فظاهر ما ذكره المؤلف وأما الثانية وهي ما اذا لم يسجد حتى يسجد فاقباس أن لا يسجد
لانه في صلاة غير التي سها فيها ومن سها في صلاة لا يسجد في الاخرى وفي الاستحسان يسجد
وسببه نقصان تمكن في النقل بالدخول فيه على غير الوجه الواجب اذا الواجب فيه أن يكون
بضرورة مبتدأة وهذه للفرض وقد انقطعت بالاتصال الى النقل ومراعاة حدود النقل على
المباشرة واجبة وان لم يكن النقل واجبا وهذا عند أبي يوسف وعند محمد سببه نقصان تمكن
في الفرض بترك واجب السلام ولا نقصان في النقل لانه بقى على الحرمة الاولى وهي لم تنقطع
لانها اشتملت على الاصل والوصف بالاتصال الى النقل بنقطاع الوصف للمنافاة بين وصف في
الفرض والنقل دون الاصل فبقي الاحرام في حق الاصل على ما كان وذهب أبو بكر بن أبي سبيد
الى أن سبب هذا السجود نقصان تمكن في الاحرام فليقتل يكون لكل من الفرض والنقل حظ
من النقص والجبر ونص الشيخ أبو منصور الماتريدي على انه الاصح (قوله لم يبين شفعا آخر عليه
استحبابا) استظهر صاحب البصر أن البناء مكروه محرم لانه لا يجزى ما أن يبطل سجود السهو
لوقوعه في وسط الصلاة ولا يبطل وكل ذلك غير مشروع أما الاول فلانه ابطال عمل وهو حرام
بالنص وأما الثاني فللزوم وقوع سجود السهو في خلال الصلاة وهو لم يشرع الا في آخرها اذا
علت ما ذكر مع ظهوره بكون عدم البناء واجبا للاستحباب (قوله بلا ضرورة) أما اذا وجدت
الضرورة كسئلة المسافر الاية فيتعين البناء لصحة صلاته وقيد بالنقل لانه في الفرض
مكروه مطلقا سهو وبدون سهو وفيه حكمه بالطريق الاولى (قوله في المختار) وهو الاصح
وقيل لا يعمده لانه حين وقع وقع جائزا فيعتد به عنه وبه أخذ النقيض أبو جعفر (قوله يبنى) اي
لزم ما تعديها لفرضه لانه لو لم يبين ابطال صلاته كلها التحول فرضه الى الاربع بنية الإقامة
فابطال السجود أهون من ابطال الصلاة ومن ابتلى بيامتين وجب أن يختار أقلهما محظورا

به غيره صح ان سجد) الساهي للسهو وعوده لحزمة الصلاة لان خروجه كان موقوفا ويتابعه المقتدى في السجود ولا يعمده في آخر

صلاته وان وقع في خلالها

لأنه آخر صلاته حكما وحقيقة لا مامه ٣٠٨ كما تقدم (والا) أي وإن لم يسجد الساجي (فلا يصح) الاقتداء به لتبين خروجهم من

الصلاة حين سلم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف خلافا لمحمد وزفر وغيره بصفة اقتداءه عندهما لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي انتقاض الطهارة بفقته (ويسجد السهو) وجوبا (وان سلم عامدا) مريدا (للقطع) لأن مجرد نية تغيير المشرع لا تبطل ولا تعتبر مع سلام غير مستحق وهو ذكر في سجود السهو لبقاء حرمة الصلاة (مالم يتحول عن القبلة أو يتكلم) لا بطلانها التحريم وقبل التحول لا يضره مالم يخرج من المسجد أو يتكلم وسلام من عليه سجدة صليبة أو فرض متذكرا مبطل لوجوده في حقيقة الصلاة وتقريرها بمسوحة في الاصل (وهم) الوهم رجحان جهة الخطأ والظن رجحان جهة الصواب (مصل رباعية) فريضة (أو ثلاثية) ولو ترا (أنه أتمها وسلم ثم علم) قبل إتيانه بمناف (أنه صلى ركعتين) أو علم أنه ترك سجدة صليبة أو تلاوية (أتمها) بفعل مآثره

٢ قوله لأنه آخر الصلاة يوجد هنا في بعض النسخ زيادة ونصها (قوله أي وإن لم يسجد الساجي) بأن أي

كافي غاية البيان (قوله لأنه آخر صلاته) الأليق بآخر الكلام لأنه آخر الصلاة ٢ (قوله وغيره بصفة) الأولى أن يقول وثمرة صحة الخ بحدف الواو من قوله وفي انتقاض الخ (قوله عندهما) أي محمد وزفر فيصح الاقتداء مطلقا عندهما بسجد أول بسجد (قوله وفي انتقاض الطهارة بفقته) فتتقضى عند محمد وزفر لا عند الشيخين ويسقط سجود السهو عند الكل لقوات حرمة الصلاة (قوله لا تبطل) أي لا تبطل المشرع (قوله ولا تعتبر مع سلام الخ) جواب عما ورد على قوله لأن مجرد نية تغيير المشرع الخ من أن النية هنا لم تكن مجردة وإنما قارنها عمل وهو السلام وحاصل الجواب أن النية انما تعتبر مع عمل مستحق عليه وهذا غير مستحق عليه كذا يفاد من الشرح وما أجاب به ابن أمير حاج مباين له وهو أولى منه وحاصله أن النية المقرونة بالعمل انما تعتبر إذا كان ذلك العمل غير واجب عليه وقت اقتراحه في السلام ليس كذلك فإنه واجب عليه وقت اقتراح النية به ليمكن من سجود السهو فلا تعمل فيه لأنها مجردة عن العمل على هذا فكانت لم يوجد عمل أصلا (قوله وهو ذكر) دفع به ما عساه يتوهم من سقوط السجود بطرق مانع الكلام وحاصل جوابه أنه ذكر والذكر غير مانع (قوله أو فرض) من عطف الامام (قوله متذكرا) حال من الضمير في عليه (قوله لوجوده في حقيقة الصلاة) أي لوجود السلام العمدة في حقيقة الصلاة لأنه تخلل فرائضها بخلاف المسئلة السابقة فان السلام وجد بعد تمام حقيقة ما وفي شرح السيد ولونسي السهو أو سجدة صليبة أو تلاوية يلزمه ذلك مادام في المسجد أي ولم يوجد منه مناف فان وجد منه مناف أو خرج من المسجد قبل قضاء مانسيه فسدت صلاته ان كان عليه سجدة صليبة اه (قوله وتقريرها بمسوحة في الاصل) منها الوهم وعليه تلاوية وسهوية وهو غير ذاك لهما أو ذاك لهما فقط لا بعد سلامه قاطعا فيسجد للتلاوة ثم يتشهد لرفعها القعود ويسلم ثم يسجد للسهو ويتشهد لرفعها التشهد ويسلم وان سلم وكان ذاك لهما أو للتلاوية فقط كان قاطعا وسقطت عنه التلاوية والسهو لامتناع البناء بسبب القطع الا اذا تذكر أنه لم يتشهد ويسجد للتلاوة وصلاة تامة اه (قوله الوهم رجحان جهة الخطأ) الذي في القاموس أنه صر جوح طرفي المتردد فيه والظن التردد الرابع بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم اه والمصنف خالفه من جهة أنه جعل الوهم الرجحان وهو جعله المرجوح فعليه يكون رجحان جهة الخطأ ظنا لا وهما وأما قوله والظن رجحان جهة الصواب فقيه مخالفة أيضا لأن صاحب القاموس جعله التردد الرابع وأراد المتردد فيه بدليل قوله الرابع والمصنف جعله نفس الرجحان واذا تأملت سجدة تفسير الظن بالطرف الرابع والوهم بالطرف المرجوح على ما هو مشهور تفسير في الحقيقة لا مظهرين والموهم لا تفسير لهما بالمعنى المصدرى وأصل المصنف عبر بالرجحان في جانب الوهم ليفيد أنه ليس المراد بالوهم الطرف المرجوح بل الطرف الرابع حتى لو لم يترجح عنده ما خطر به لانه أتمها وسلم كان بمنزلة السلام للقطع فيكون كالقسم الثاني (قوله أو علم أنه ترك سجدة صليبة) أي وقد سلم ساهيا عنها والافس لامه فسد وأما التلاوية اذا سلم فيها عامدا سقطت ولا يعود اليها ولا فساد (قوله أتمها بفعل مآثره) حاصل المسئلة أنه اذا سلم ساهيا على الركعتين مثلا وهو في مكانه ولم يصرف وجهه عن القبلة ولم يأت بمناف عاد الى الصلاة من غير تحريمه وبني

بما يمنع البناء في النهي وجهه ما علم أن مجرد عدم السجود لا يبين به عدم السجود يعني حتى يأتي بمناف اه على

على ما مضى وأتم ما عليه ولو اقتدى به إن في هذه الحالة صبح وأما إذا انصرف وجهه عن
القبلة فإن كان في المسجد ولم يأت بخلاف فكذلك لأن المسجد كله في حكم مكان واحد لأنه مكان
الصلاة وإن كان قد خرج من المسجد ثم نذر لا يعود وفدت صلاته وإن كان في الصحراء
فإن نذر قبل أن يجاوز السدوف خلفه أو يئنة أو يسرة عاد إلى الاتمام أيضا والافلا وإن مشى
إمامه فالأصح أنه إن جاوز موضع سجوده لا يعود وهو الأصح لأن ذلك القدر في حكم خروجه
من المسجد وهذا إذا لم يكن بين يديه سترة فإن كان يعود ما لم يجاوزها لأن داخل السترة في حكم
المسجد ونماه في شرح العيني على البخاري (قوله ويهمل السهو) لما روى أنه صلى الله
عليه وسلم فعل كذلك في حديث ذي اليمين المتفق عليه وسماه به النبي صلى الله عليه وسلم
لما أنه كان في يديه طول واسمه الخرباق بن عمرو وكان سلامه صلى الله عليه وسلم على رأس
الركعتين من صلاة الظهر أو العصر شك من الراوى وما قيل إنها العشاء وهم وما حصل في ذلك
من الكلام والتحول عن القبلة منسوخ لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمل في مثل هذه
الحادثة بخلاف عمله صلى الله عليه وسلم فأعاد صلاته فلما ثبت عنده اتساع ذلك لما عمل
بخلاف عمل النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك بحضور من الأصحاب الذين شهدوا ذلك ولم ينكر
عليه أحد فنصارا جماعة منهم ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث لم أنس ولم تنصراى لم يكن
شئ من ذلك في ظني بل ظني أنه أكلت الصلاة أربعاً ومن قال ناسياً لم أفعل كذا وكان قد فعل
فهو غير كاذب وفي السهولة عن شرح المبارك في الحديث ما يدل على جواز السهو على الأنبياء
وقالت طائفة لا يجوز لأنه غفلة وهم منزهون عنها والجواب أن الصهو مختص عليهم في الأخبار
عن الله تعالى بالأحكام وغيرها لأنه هو الذي قامت عليه المعجزة وفيما ليس سبيله البلاغ يجوز
وسهو ينال الله عليه وسلم كان لما نام شغله عن الصلاة بالله وفي هذا المعنى قيل
يا سائل عن رسول الله كيف سهوا والسهو من كل قلب غافل لا هي
قد غاب عن كل شئ سره فيها • عما سوى الله فالعظيم لله

(قوله أو نحوه) بالرفع عطف على مسافر فإن من صلى الظهر وظن أنه جمعة فهو المسافر وكذا
يقال في باقيها ٢ (قوله كان ظن أن الظهر جمعة) أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن الرابعي
ثاني أو كان في صلاة العشاء فظن أنها تراويح فأنها تبطل في هذه الصور لأنه سلم مع علمه بالقدر
المؤدى والسلام العمدي يقطع الصلاة بخلاف الأولى فإنه سلم على توهم الاتمام وقيل إن السلام
العمدي لا يفسد حتى يقصد خطاب آدمي به وعليه فلا تفسد في هذه المسائل وهو ضعيف (قوله
زائد عن التشهد) أي الأول أو الثاني سواء كان بعد الفراغ من الصلاة والادعية أو قبلهما
(قوله وجب عليه سجود السهو) وكذا إذا شغله التفكير عن أداء واجب بقدر ركن أو شغله
عن الوضوء بعد سبق الحدث لشك أنه صلى ثلاثاً وأربعاً يجب السهو والافلا كذا في الشرح
ولم يبينوا قدر الركن وعلى قياس ما تقدم أن يعتبر الركن مع سنته وهو مائة قدر بثلاث تسبيحات
ثم إن محل وجوب سجود السهو إذا لم يشتغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح أما إذا اشتغل بهما
فلا سهو عليه وظاهر إطلاقهم عدم الوجوب عند الاشتغال بما ذكر ولو كان غير محل لهما
ويحترز (قوله لتأخيرهما واجب القيام) الأولى زيادة أو لتأخيرهما واجب السلام (قوله لكونه

(ويجوز السهو) لبقاء حرمة
الصلاة بخلاف السلام
على ظن أنه مسافر أو نحوه
كما تقدم (وإن طال تفكيره)
لتيقن المتروك (ولم يسلم حتى
استيقن) المتروك (إن كان)
ضمن التفكير زائداً عن التشهد
(قدراً) ركن وجب عليه
سجود السهو لتأخيرهما
واجب القيام للثالثة (والا)
أي إن لم يكن تفكيره قد
أداء ركن (لا) يسجد لكونه
حقاً

٢ (قوله قوله كان ظن
أن الظهر جمعة) هكذا في
الأصل المطبوع ولا وجود
لذلك في الشرح كما ترى
فالأولى ما في نسخة أخرى
ونصه (قوله أو نحوه) كأن
ظن أن الظهر جمعة أو كان
قريب عهد الخ كامل اه
مصححه

كثرت بين ثلاث وتبين (الدا
كان) ذلك الشك (قبل كمالها
(و) كأن أيضا (هو) أى
الشك) (أول ما عرض له في
الشك) (بعد بلوغه في صلاة
ما وهذا قول أكثر المشايخ
وقال غير الإسلام أول ما
عرض له في هذه الصلاة
واختاره ابن الفضل وذهب
الامام السرخسى الى أن
معناه أن السهو ليس عادة
له وليس المراد أنه لم يسه قط
بحكمه حكم من ابتدأه
الشك فلذا قال (أو كان الشك
غير عادة) (قبطل به لقوله
صلى الله عليه وسلم إذا شك
أحدكم في صلاته أنه كم صلى
فليستقبل الصلاة وقد حل
على ما إذا كان أول شك
عرض له لماسند كره من
الرواية الأخرى وقدرته على
استقاط ما عليه يبين كماله
أنه صلى أول يصل والوقت
باق يلزمه أن يصلى (فلو شك
بعد سلامه) أو قعوده قدر
الشك قبل السلام في عدد
الركعات (لا يعتبر) شك
فلا يثنى عليه جلاطه على
الصلاة (الان) كان قد
(تبين بالترك) فبأى جازكه
ولو أخبره عدل بعد السلام
أنه نقص ركعة وعند المصلى
أنه أتم لا يلتفت الى أخباره
وان أخبره عدلان لا يعتبر
شكه وعليه الأخذ بقوله ما
ولو اختلف الامام والمؤتمرون ان كان على يقين لا يأخذ بقوله ولا يأخذ به وان كان معه بعضهم أخذ بقوله استيقن

عفو) لأن التمرز عن مثله فيه حرج والله سبحانه وتعالى أعلم وأسئف الله العظيم
• (فصل في الشك) • ليس المراد به هنا ما هو العرفى من تساوى النقيضين بل اللغوى وهو عدم
اليقين فهو سنانى لأن الفصل معقود لما هو أعم ولا ينافيه قوله بعد وهو تساوى الطرفين لأنه
في صورة البطلان والمراد بالشك فيه ما حقيقته (قوله في عدد ركعاتها) احتزبه عمالوشك
في غير كمن صلى ركعة من الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك في الثالثة أنه في التطوع
ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا بطل كون في الظهر ولا عبرة بالشك وفي الفتاوى لو شك
في تكبيرة الافتتاح فأعاد التكبير والثناء ثم تذكر كان عليه السهو ولا تكون الثانية استعجالا
وقطع الأولى أ وظاهر التقييد بقوله ثم تذكر أنه إذا لم يذكر أنه كبر أو لا لا سهو عليه (قوله
بعد بلوغه) لم يبين حكم شك غير البالغ هل يجزى فيه الصور المذكورة والظاهر نعم ويجزى (قوله
في هذه الصلاة) أى بعينها فلو شك في الظهر مثلا استأنف ثم إذا شرع وشك فيها أيضا لا يعيد
ويجزى فيها الحكم الآخر (قوله وذهب الامام السرخسى الخ) تظهر الثمرة فمن شك في صلاة
أول مرة واستقبل ثم بعد سنين بها فعلى قول السرخسى يستأنف لأن الشك لم يكن عادة وإنما
حصل له مرة واحدة قبل هذه وهى انما ثبتت بالمعاودة مرتين فأكثر لانها مشتقة منها وكذا على
قول ابن الفضل لأنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة وعلى قول أكثر المشايخ لا يستأنف بجر
(قوله بحكمه) أى حكم من لم يكن الشك عادة (قوله فلذا قال) أى لا اتحاد الحكم فيما ذكر
(قوله أو كان الشك غير عادة) فيه أنه جمع بين قولين متباينين فلم يدركما الذى اعتمد (قوله
فليستقبل الصلاة) الاستقبال لا يتصور إلا بالخروج عن الأولى وذلك بالسلام أو الكلام أو هل
آخر ينال الصلاة والسلام فاعدا أولى لأنه عهد محلا ثم عاود مجرد التنية يلغى لأنه لم يخرج به
من الصلاة سيد عن الزيلعى (قوله وقد حل) أى الاستقبال (قوله لماسند كره من الرواية
الأخرى) وهى إذا شك أحدكم فليجهر بالصواب فليتم عليه (قوله وقدرته) عطف على لقوله
(قوله كماله الخ) وكلاويق ترك الصلاة من يوم وليلة وشك في تعيينها قضى صلاة يوم وليلة
ليخرج عن العهدة يبين كذا فى الفتح (قوله فلو شك بعد سلامه الخ) محتززه قوله إذا كان قبل
أكمالها أى قبل اتمام أركانها كما يدل عليه ما هنا (قوله على الصلاح) وهو اتمام الصلاة (قوله
لا يلتفت الى أخباره) لأن يقينه لا يزول بيقين غيره خصوصاً ولم يكن قول هذا الغير ملزماً
بخلاف ما إذا كان نصاب الشهادة فعليه أن يعمل بما أخبرا لأن قولهما ملزم في كثير من
الاحكام (قوله وان كان معه بعضهم أخذ بقوله) هذا مفروض فيما لو اختلف القوم والامام
مع أحد الفريقين فإنه يعتبر جانب الامام ولو كان الذى معه واحد أو فى الشرح لو اختلف
الامام والمؤتمرون فقالوا ثلاثاً وقال أربعة ان كان على يقين لا يأخذ بقوله -م والاخذ وان
اختلف القوم والامام مع فريق أخذ بقوله ولو كان معه واحد ولو استيقن واحد بالتمام وآخر
بالنقص وشك الامام والقوم لا أعاد على أحد الا على متيقن النقص لأن يقينه لا يطل بيقين
غيره ولو كان الامام متيقن أنه صلى ثلاثاً كان عليه أن يعيد بالقوم ولا أعادة على متيقن التمام
أما قلنا أمالوا متيقن واحد بالنقص ولم يستيقن أحد بالتمام بل هم واقفون فان كان ذلك
في الوقت أعادوا احتياطاً لعدم الممارسة بخلاف ما قبلها وان لم يعيدوا لاشئ عليهم الا اذا

استيقن عدلان بالنقص وأخبر بذلك اه من الفتح والزايد وقاضى خان (قوله وان كثر الشك
 فخرى) وذلك بأن وقع له مرتين قبل هذه عند السرخسى ومرة واحدة قبل هذه عند الاكثر
 أو في تلك الصلاة عند البردوى والفضل قال في الشرح والفخرى طلب الاخرى وهو ما يكون
 أكبر رأيه عليه وعبروا عنه تارة بالظن وتارة بغالب الظن اه (قوله اى أخذ بغالب ظنه) اى
 الذى حصل له بعد وقوع الشك فلا يرد أن الموضوع في الشك لا يمين غلب ظنه وانما أخذ
 بغالب الظن لزوم المخرج بالاعادة كل مرة لاسيما ان كان موسوسا فلا يجب عليه دفعه المخرج
 فتعين الفخرى عليه فلولم يأخذ بأكثر رأيه بأن غلب على ظنه أنها الرابعة فاعلمها وقعد وضعت اليها
 أخرى وقد احتياطا فهو مسمى (قوله فليحذر الصواب) اى عنده وقوله فليتم عليه محمول على
 ما اذا وقع فخرى به على الاقل ويحتمل أن المراد أنه يتنهاه ولو بما بقى منها كالتمسك والسلام (قوله
 فان لم يغلب له ظن) بأن لم يترجح عنده شئ بعد الطلب كفاى الكفاى أو لم يكن له رأى كفاى الهداية
 (قوله أخذ بالاقل) فلو شك في ذوات الاربع أنها الاولى أم الثانية وبقي على الاقل يجعلها أولى
 ثم يقعد لجواز أنها ثمانية فتكون القعدة فيها واجبة ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لانا
 جعلناها في الحكم ثمانية ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لجواز أنها أربعة ثم يقوم فيصلى
 أخرى ويقعد لانا جعلناها في الحكم أربعة والقعدة على الثالثة والرابعة فرض وكذلك لو شك
 أنها الثانية أو الثالثة ولم يغلب على رأيه شئ يقعد في الحال لجواز أنها ثمانية ثم يقوم فيصلى ركعة
 أخرى ويقعد لجواز أنها أربعة ثم يقوم فيصلى ركعة أخرى ويقعد لانا جعلناها في الحكم أربعة
 وعلى هذا الثاني والثالث كذا في الذخيرة وغمامه في المطولات (قوله ويسجد سجدتين قبل
 ان يسلم) يجوز بسجدة وقد تقدم أن السجود للسجود قبل السلام وبعبه ثابت من قوله وفعله صلى
 الله عليه وسلم (قوله فلما ثبت) علامة مقدمة على معاولها وهو قوله سلموا الخ أو شرط وجوابه
 وعليه فلما اشتد (قوله سلموا فيهما طريق الجمع الخ) لان التوفيق بين الأدلة هو ما يمكن
 لا يعذر عنه فمما لا كلامها على عمل غير محل الاخر جمعاً بينها بأعمال جميعها مع مراعاة مناسبة
 لكل منها في خصوص هذه دون الاخر فمما لا كلامها على ما اذا كان الشك غير عادة له لعدم
 المخرج والثاني على ما اذا كثر الشك وله رأى وترجح لزوم المخرج بالاعادة كل مرة وفيه الامر
 بالفخرى والثالث على ما اذا كان الشك من عادته ولم يقع فخرى به على شئ ففيه الامر بطرح الشك
 والبناء على الاقل (قوله بعمل كل منها) تصوير لطريق الجمع (قوله ظنها آخر صلاته) فيه
 أن الموضوع فيمن لا ظن له فلا يقال كما قال صاحب التوريق في كل موضع توهمه موضع
 قعوده كان أولى وأعم وفي السبيل لو قال ظنها موضع قعوده لا يصير تاركاً فرض القعود
 أو واجبه لاستغنى عن قوله بعد وكذا كل قعود ظنه واجبا والمصنف كصاحب الكنز والهداية
 أحفل الكلام على سجود السهو وهو مما لا ينبغي وصرح في البحر عن الفتح بوجوبه في صور
 الشك سواء عمل بالفخرى أو بنى على الاقل وفي السراج ان بنى على الاقل سجد مطلقاً وان فخرى
 ان شغل ذلك قدر أداء ركن سجد والا لا وكأنه لحصول النقص مطلقاً باحتمال الزيادة في الاول
 ولم يحصل في الثاني الا بطول التمسك قال في البحر وهذا القيد لا بد منه اه (قوله مع يسر
 طريق الخ) اى مع تيسير الشارع طريقاً الخ والطريق هو الايمان بالقعود (قوله شك في

(وان كثر الشك) فخرى
 و(عمل) اى أخذ (بغالب
 ظنه) لقوله صلى الله عليه
 وسلم اذا شك احدكم فليحذر
 الصواب فليتم عليه وحمل
 على ما اذا كثر الشك للرواية
 السابقة (فان لم يغلب له ظن
 أخذ بالاقل) لقوله صلى الله
 عليه وسلم اذا شك احدكم في
 صلاته فلم يدروا واحدة صلى
 أو ثنتين فليمن على واحدة
 فان لم يدري ثنتين صلى أو ثلاثاً
 فليمن على ثنتين فان لم يدري
 ثلاثاً صلى أو أربعاً فليمن على
 ثلاث ويسجد سجدتين قبل
 أن يسلم يعنى للسجود فلما ثبت
 عندهم كل الروايات الثلاث
 التي رويناها في المسائل
 الثلاث سلموا فيهما طريق
 الجمع بعمل كل منها على
 محل ينتج عنه عليه كفاى فتح
 القدير (وقعد) ونشهد
 (بعد كل ركعة ظنها آخر صلاته)
 لا يصير تاركاً فرض القعدة
 مع تسير طريق بوجهه الى
 يقين عدم تركها وكذا كل
 قعود ظنه واجبا يقعد به
 (تمة) شك في الحدث
 وتيقن الطهارة فهو مستطهر
 وبالقلب حدث وشك في بعض
 وضوئه هو أول ما عرض له

في ذلك الموضع وان كثر
شك لا يلتفت اليه وكذلك
شك أنه كبر لا افتتاح وهو
في الصلاة وأنه أصابته
نجاسة أو أحدث أو مسح
رأسه أم لا فان كان أول ما
عرض استقبل وان كثر
يمضي وفي العناية لو شك هل
كبر قبل ان كان في الركعة
الاولى يعيده وان كان في
الثانية لا

باب سجود التلاوة

من اضافة الحكم الى سببه
وهو الاصل في الاضافة لانها
للاختصاص واقرى وجوهه
اختصاص السبب بالسبب
لانه حدث به شرطها الطهارة
عن الحدث والخبث ولا يجوز
لها التيمم بلا عذر واستقبال
القبلة وستر العورة وركنها
وضع الجبهة على الارض
وصفتها الوجوب على الفور
في الصلاة وعلى التراخي ان
كانت غير صلاتية وسكناها
سقوط الواجب في الدنيا ونيل
الثواب في العقبى ثم شرع في
بيان السبب فقال (سببه
التلاوة على التالي) اتفاقا
(و) على (السامع في الصحيح)
والسماع شرط عمل التلاوة
في حقه فالاصح اذا تلاها
ولم يسمع وجب عليه السجدة
(وهو) اي سجود التلاوة
(واجب) لانه اما امر صريح
به او تضمن استنكاف
الكفار عنه

الحدث الخ) حاصله ان العبرة بالمتيقن به ولو تيقن ما وشك في السابق فهو متطهر كذا في الدرر من
نواقض الوضوء (قوله غسل ذلك الموضع) محله ما لو كان الشك في خلال الوضوء أما بعد غامه
فلا يعتبر أفاده صاحب الدرر في المحل المذكور وهو قياس ما تقدم في الصلاة وفيه لو شك في
نجاسة ماء أو ثوب أو طلاق أو عتق لم يعتبر اه (قوله وهو في الصلاة) التقيد به بقيد أنه
اذا كان بعد ما لا يعتبر (قوله أو أنه أصابته نجاسة) هذا لا يقيد بحال الصلاة كما يتبادر من
عبارة الشرح فانه قال وان كان يقع له كثير اجازته ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب وقوله
أو أنه أصابته نجاسة يعمل على ما اذا لم يكفر فلا ينافي في الدرر (قوله أو أحدث) فيه انه تقدم
ان العبرة باليقين الا أن يحمل ما تقدم على ما اذا كثر ويغني عنه قوله سابقا شك في بعض وضوءه
وهو ظاهر في أنه شك في عضو أو شك في تيممه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل والنظر
ما لو شك في ترك غير معين وقياس ما تقدم فيمن شك انه ترك صلاة من صلوات يوم وليلة أن يعيد
كل ما شك في غسله كما يعيد صلاة اليوم واليلة اي الاماتيقن فعله منها (قوله أو مسح رأسه)
اي وكان في خلال الوضوء أما لو صدر بعد فلا يعتبر كما يؤخذ مما تقدم قريبا (قوله قبل الخ) أفاد
بذكر قيل ضعه فالاعتماد على ما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

باب سجود التلاوة

هي مصدر تلابغني قرأ أو أمانتلابغني تبع فصدره التلقو كالمعروف وتلاوا أيضا بوزن حمل اه مصباح
وانما لم يذكر السماع لان الاختيار أن السبب التلاوة فقط ولان التلاوة سبب للسماع أيضا فكان
ذكرها مشقلا على السماع من وجهه فاكفى به كذا في العناية وفي ذكر التلاوة ايماء الى انه
لو كتبها أو تبحر عالم يجب قاله السيد (قوله وهو الاصل) ذكر الضمير نظرا للخبر (قوله وأقرى
وجوهه) اي وجوه الاختصاص وجوه الملأ والاستصفا في مثالا (قوله لانه حدث) هذه
العلة تظهر في العلة مع المماول بل هي أقوى لتأثيرها بخلاف السبب فلوقال ومن أقوى
وجوهه الخ لكان أولى (قوله وشرطها الخ) لوقال كما قال السيد وشرطها شروط الصلاة
الا التحريم والانية التمييز لكان اخصر واجمع (قوله والخبث) اي المانع (قوله واستقبال
القبلة) اي حالة الاختيار وجهة القدرة عند الهجر (قوله وركنها وضع الجبهة على الارض)
لوقال كما قال السيد وغيره وركنها وضع الجبهة على الارض او الركون او ما يقوم مقامهما من
الايحاء للمريض أو التالي على الدابة لكان أولى وظاهره أن وضع الجبهة يكفي وان لم يكن على
هيئة السجود بان وضعها ناعما أو رافعا للقديمين عن الارض والظاهر أنه لا يكفي عنها الا بالهيئة
المألوفة (قوله على الفور) اي فور التلاوة وظاهره انه لو أخرها الى ركعة ثانية أتم قال في
الشرح واذا أخرها حتى طالت التلاوة تصير قضاء أو يأن ثم قال وكذا كره تأخيرها تأخير الصلاة
عن وقت القراءة (قوله وعلى التراخي ان كانت غير صلاتية) لكن يكره تأخيرها تنزيها كما يأتي
قريبا (قوله في الصحيح) وقيل ان السماع هو السبب في حق السامع (قوله وجب عليه
السجدة) المناسب زيادة ولا يجب عليه بتلاوة غيره ولو رأى من يسجد (قوله لانه) اي سجود
التلاوة وهو على حذف مضاف اي دليل سجود التلاوة (قوله استنكاف الكفار عنه) اي

عن السجود (قوله أو امتثال) عطف على استسكاف (قوله وكل منها) أي من الأمر أي من امتثاله ومن استسكاف الكفار أي مخالفته ومن امتثال الأنبياء أي من الاقتداء بهم واجب ولا يخفى ما في هذه العبارة من الحزازة وما في الشرح أولى حيث قال لأن آيات السجود على ثلاثة أقسام قسم فيه الأمر الصريح وقسم تضمن استسكاف الكفرة حيث أمر بابه وقسم فيه حكاية امتثال الأنبياء وكل من الامتثال والاقتداء ومخالفة الكفرة واجب إلا أن يدل دليل على عدم لزومه لكن دلالتها فيه ظنية فكان الثابت الوجوب لا الفرض اهـ (قوله على التراخي عند محمد الخ) الذي في النهر عكس ما هنا حيث جعل القول بالفورية قول محمد والقول بالتراخي قول أبي يوسف قال وينبغي أن تكون غرضه في الإثم وعدمه حتى لو أداها به مدة كان مؤدياً اتفاقاً لا فاضلاً أفاده السيد (قوله ورواية عن الإمام) خبر لم يتد المحذوف تقديره وهو (قوله وهو المختار) لأن دليل الوجوب مطلق عن تعيين الوقت ومطلق الأمر لا يقتضي الفور فيجب في وقت غير معين ويتعين ذلك بتعيينه فعلاً وانما يتضييق الوجوب في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة ولا يجب نية تعيين السجدة ولا يجب على المختصر الإيصاء به ما قبل يجب كذا في الشرح (قوله في الصلاة) أي حالة القيام لأنها لو تلاها في ركوع أو سجود أو تشهد أو في القومة لا يلزمه سجود لأنه محجور عن القراءة في هذه الأماكن وتصرف المحجور لا حكم له (قوله فتجب فوراً فيها) حتى لو أطال التلاوة تصير قضاءً وبأن فيكم تحريم تأخير الصلاة عنه عن وقت القراءة أفاده في الشرح وهذا ينافي ما أبداه في حاشية الدرر من قوله ويجوز أن يقال تجب الصلاة وسعاً بالنسبة لها كما لو تلاها في أول صلاته وسجدتها في آخرها اهـ وينافي ما ذكره السيد عنه أن تأخير الصلاة مكروه تنزيهاً وفي الدرر يقضيها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام اهـ وما ذكره المصنف في حاشية الدرر حيث لا يعارض النص (قوله في الأصح) وقيل لا يكره أفاده في الشرح (قوله إذا لم يكن مكروهاً) أي إذا لم يكن وقت التلاوة وقتاً مكروهاً بأن كان أحد الأوقات الثلاثة فلا يكره تأخيرها عنه ليؤديه في كامل (قوله وليس مقتدياً) أي ولا تأملاً (قوله ولو تلاها بالفارسية) المراد بها غير العربية فتجب على السامع إذا أخبر بها (قوله فهم أولم يفهم) قال في الجوهرية ما في حق السامع فإن كانت القراءة بالعربية وجب على السامع فهم أولم يفهم أجمعاً وإن كانت بالفارسية لزم السامع أيضاً وإن لم يفهم عند الإمام وعندهما لا يلزم إلا إذا فهم وروى رجوعه إليهما وعليه الاعتماد اهـ (قوله لكونه أقرآن من وجه) أي نظراً للمعنى دون وجهه فنظر النظم فباعبار المعنى توجب السجدة وباعبار النظم لا توجبها فتجب احتياطاً أفاده السيد (قوله وقراءة حرف السجدة) أي الكلمة الدالة على السجدة (قوله أو بعده) الذي في الجوهرية الصحيح أنه إذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة وبعدة كلمة وجب السجود والافلا اهـ وقيل يشترط قراءة الآية بتمامها وقبل نصفها مع كلمة السجدة وقيل كلمة السجدة فقط هـ ثاني (قوله وقيل لا يجب إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة) سواء كان إلا أكثر قبل كلمة السجود أو بعدها أو هي متوسطة وهو رواية عن محمد واختاره الزبلي وشبهه في الدرر (قوله وفي مختصر البصائر الخ) قد علمت أن هذا أحد أقوال ولا تجب بكتابة ولا نظر من غير تلفظ لأنه لم يقرأ ولم يسمع وكذا التهجي فلا تجب عليه ولا على من سمعه لأنه تعدد الحروف وليس

أو امتثال الأنبياء وكل منها واجب (على التراخي) عند محمد ورواية عن الإمام وهو المختار وعند أبي يوسف وهو رواية عن الإمام يجب على الفور (إن لم تكن) وجبت بتلاوته (في الصلاة) لأنها صارت جزءاً من الصلاة لا يقضى خارجها فتجب فوراً فيها وغيرها تجب موسعاً (و) لكن (كره تأخيرها) السجود عن وقت التلاوة في الأصح إذا لم يكن مكروهاً لأنه بطول الزمان قد ينساها فيكره تأخيرها (تنزيهاً) ويجب (السجود) على من تلاه (آية) مكلفاً بالصلاة وليس مقتدياً في غير ركوع وسجود وتشهد للحج فيها عن القراءة (ولو) تلاها (بالفارسية) اتفاقاً فهم أولم يفهم أجمعاً قرآن من وجه (وقراءة حرف السجدة مع كلمة قبله أو بعده من آياتها) توجب السجود (كلاية) المقرأة بتمامها في الصحيح وقيل لا يجب إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة وفي مختصر البصائر وأصح ومكث ولم يقرأ واقترب يلزمه السجدة (وآياتها)

أربع عشرة آية) فوجب السجدة (في الاعراف) عند قوله تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله
يسجدون (وفي الرعد) ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدوق والآصال (والنحل) ولله يسجد
ما في السموات وما في الارض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون
(والاسراء) ان الذين أوتوا العلم من قبله اذا تبلى عليهم يَخْرُونَ للاذقان سجدا ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا
ويَخْرُونَ للاذقان يسجدون ويريدهم ٣١٤ خشوعا (ومريم) أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية ادم ومن
حانان مع نوح ومن ذرية

بقراءة ولذا لا يجزى عن القراءة في الصلاة ولا يمكن لانتفاء الصلاة لان تلك الحروف موجودة
في القرآن كذا في البحر وفي الخاتمة رجل يسمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا
ليس عليه أن يسجد لانه لم يسمعها من تال فانه في الدرر فافاد ان اتحاد التالى شرط اه قال بعض
الفضلاء ويحتمل أن يكون معناه أن ذلك ليس بتلاوة اه ويلزم من عدم التلاوة عدم التالى
ففيه اطلاق اللازم على المزموم (قوله أربع عشرة آية) بفتح الشين على الاصل وعن تميم
كسر هاء مع المونث وتسكينها أفصح وهو لغة الجاز (قوله في الاعراف) علم للسورة حكماء
سيبويه وحذف الجزء شائع بلا التباس ولا خلاف في أن العلم سورة الاعراف وعلى هذا
القياس باقى السور فمستأنى (قوله عند قوله تعالى ان الذين الخ) الاولى أن يقول عقب
آخرها ان الذين الخ لان السجود بعد الفراغ منها وكذا يقال في باقىها (قوله والحج) أى اولى
الحج لا الثانية وقال الامام الشافعى رضى الله عنه فيها سجدتان ولنا ما عن ابن عباس وابن عمر
انهم ما قالوا سجدة التلاوة في الحج هى الاولى والثانية سجدة الصلاة ويعضده قرنها بالركوع
(قوله وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا الخ) حكماء الزياى بقيل والمعنى قد أن السجود عقب الآية
بتمامها كما هو على الاول (قوله قال الفراء الخ) لانه أمر بالسجود فيجب امتثاله (قوله
لان معناه ازين لهم الشيطان) ولا يصح تعلقه بهتدون لان المعنى عليه فهم لا يهتدون لعدم
السجود وهو لا يظهر لانه انما نقيت عدايتهم للسجود لا لعدمه (قوله لانه كتب) أى
السجود من غير تفصيل فيقتضى الوجوب مطلقا ويكون على قراءة التشديد من القسم الذى
تضمن استنكاف الكفار عن السجود فوجب مخالفتهم (قوله ووص) أخرجه البخارى عن
العوام بن حوشب قال سألت مجاهدا عن سجدة ص فقال سألت ابن عباس من أين سجدت
في ص فقال أومأه قرأ من ذرية داود وسليمان الى أولئك الذين هدى الله فبهم اهتداهم اهتداه
فكان داود ممن أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم أن يفتدى به فسجد داود فسجد هار رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأخرج الامام أحمد عن بكر بن عبد الله المزنى عن أبى سعيد الخدرى قال
رايت رؤيا وأنا كتب سورة ص فلما بلغت السجدة رأيت الدواة والقلم وكل شئ يحضر فى انقلب
ساجدا فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يسجد بها كذا فى البرهان وفى رواية
فقال صلى الله عليه وسلم نحن أحق بهما من الدواة والقلم فأمروا أن تكتب فى مجلسه ومجدها مع
اصحابه كذا فى العناية وقال الشافعى رضى الله تعالى عنه سجدة ص ليست من العزائم أى
المؤكدات وانما هى سجدة شكر تستحب فى غير الصلاة وتحرّم فيها على الأصح عندهم (قوله
وطن داود) أى أيقن (قوله أنما اقتناه) أى أوقفناه فى قنينة بلية بمحبة تلك المرأة (قوله

ابراهيم واسرائيل وعن
هديتنا واجتينا اذا تتلى
عليهم آيات الرحمن خروا
سجدا وبكيا (والحج) ألم تر أن
الله يسجد له من فى السموات
ومن فى الارض والشمس
والقمر والنجوم والجبال
والشجر والدواب وكثير
من الناس وكثير حق عليه
العذاب ومن يهن الله فانه
من مهكرم ان الله يفعل
ما يشاء (والفرقان) واذا
قيل لهم اسجدوا للرحمن
قالوا وما الرحمن أنسجد لما
تأمرنا وزادهم نفورا
(والنمل) ألا يسجدوا لله الذى
يخرج الغلب فى السموات
والارض ويعلم ما يخفون
وما يعلنون الله لا اله الا هو
رب العرش العظيم وهذا
على قراءة العامة بالتشديد
وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا
على قراءة الكسائى بالتخفيف
وفى المجتبى قال الفراء انما
تجب السجدة فى النمل على
قراءة الكسائى أى بالتخفيف
وينبغى أن لا تجب بالتشديد

لان معناه ازين لهم الشيطان أن لا يسجدوا والاصح هو الوجوب على القراءتين لانه كتب فى مصحف عثمان
رضى الله عنه كذا فى الدراية (والسجدة) انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا وسجدوا بحمديهم وهم
لا يستكبرون (وص) وطن داود أنما اقتناه فاستغفر ربه وخر كما وأب فغفرنا له ذلك وان له عندنا رزاقا وحسنا ما يب

وهذا هو الاولى مما قال الزبلي يجب عند قوله تعالى ونحررا كما واناب وعند بعضهم عند قوله تعالى وحسن ما بآلهما
مذكروا (وحسن السجدة) فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون من قوله تعالى ومن آياته الليل
والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه تعبدون فان استكبروا فالذين
عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون وهذا على مذهبنا وهو المروي عن ابن عباس ووائل بن حجر وعند الشافعي
رحمه الله عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون وهو مذهب علي ومروى عن ابن (٣١٥) مسعود بن عمرو رجع أثمتنا الا قول أخذنا

بالاحتياط عند اختلاف
مذاهب الصحابة فان السجدة
لو وجبت عند قوله تعالى
تعبدون فالتأخير الى قوله
تعالى لا يسأمون لا يضر
ويخرج عن الواجب ولو
وجبت عند قوله تعالى
لا يسأمون لكانت السجدة
المراة قبله حاصلة قبل
وجوبها ووجود سبب
وجوبها فيوجب نقصانا
في الصلاة لو كانت صلاتية
ولا نقص فيما قلناه أصلا
وهذا هو اماره التجريفي
الفقه كذا في البحر عن
البدائع ففما قلته قبله في ص
كذلك والاي لمنا التناقض
وهذا هو الوجه الذي وعدنا
به (و) في (النجم) عند قوله
تعالى أفن هذا الحديث
تعجبون وتضحكون ولا
تسكون وأنتم سامعون
فاسجدوا لله واعبدوا
(و) في اذا السماء انشقت
عند قوله تعالى فالهزم
لا يؤمنون واذا قرئ عليهم
القرآن لا يسجدون (و) في

يجب عند قوله) الجملة بدل من ما قبل هذا مبني على أحد الأقوال السابقة وهو القول بان
الوجوب متعلق بالآية بتمامها والافتقار قد تم تصحيح انه اذا قرأ كلمة السجدة مع حرف قبلها
وبعدها يكون كقراءة الآية (قوله ونحررا كما) أي ساجدا كذا في الجلالين (قوله
لما ذكره) أي في فصلت أي نظيره وهو أن السجود لو وجب عند قوله وأناب فالتأخير عند
قوله وحسن ما ب لا يضر ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله وحسن ما ب وقدمها
عند قوله وأناب لكان السجود حاصلا قبل وجوبها ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصانا في
الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص في التأخير وقد علمت أن هذا مبني على أحد الأقوال السابقة
(قوله فالذين عند ربك) عندية تشرىف وهذا مبني على أن الجملة مع ما قبلها آية واحدة (قوله
قبله) أي قبل قوله تعالى لا يسأمون (قوله قبل وجوبها) الاولى الاستغناء عنه بما بعده لانه
اذا لم يوجد سبب الوجوب لا تجب وقد علمت أن هذا على أحد الأقوال (قوله فيما قلناه) أي من
التأخير (قوله وهذا) أي ترجيح الاول للاخذ بالاحتياط (قوله اماره التجريفي الفقه)
أي علامة على اتساع علم فائده وكثرته (قوله في ص) ظرف لضم متعلق بقوله قلته (قوله
كذلك) أي كسجدة فصلت (قوله والاي لمنا التناقض) أي ان لا نقول في ص كما قلنا في
فصلت بان قلنا انه يسجد عند قوله تعالى وأناب يلزمنا التناقض فانه يلزم منه تقديمها على محلهما
فيوجب نقصان في الصلاة ولا احتياط فيه (قوله وهذا هو الوجه) إشارة الى قوله فان السجدة
لو وجبت الخ والمراد أنه نظيره (قوله وعدها به) بقوله لما ذكره (قوله ونذكر فائدة هذا
الجمع) في الفائدة التي ذكرت في آخر فصل سجدة الشكر وقوله أيضا أي كما ذكرنا فائده هنا
من الخلاف الواقع في محل السجود في بعض الآيات (قوله فهم أولم يفهم) قال ابن أمير حاج
ينبغي أن يستثنى منه مثل الاجمعي الخصاص الحديث العهد بالاسلام فلا تجب عليه السجدة
بتلاوة النظم القرآني ولا بسماعه الا بعد العلم بكون المقر وسجدة تلاوة يعنى وان لم يفهم لان
التكليف بما لا علم له به محال حتى لو طاعت قبل الاداء والعلم بالوجوب لا يتم عليه ولا تجب عليه
الا وقت العلم اه وبه جزم في النسخ ولو سمعها من جنى فالظاهر الوجوب أفاده السيد قال بعض
ومنه الملك (قوله فلا تجب عليه ما بتلاوتهما) لان السجدة ركن الصلاة وليس بتأهلها
كذا في النبيين (قوله وسماءه) أي لانها لا تجب الا على من هو أهل للصلاة اذا وقضاها
وهما ليستا أهلا لها مطلقا (قوله وتجب بالسماع منهما) لصدور التلاوة الصحيحة منهما
(قوله كما تجب على الجنب) تلاوة مع للاهلية وكافر لانه مخاطب بالصلاة فهو أهل لها (قوله

(اقرأ) باسم ربك عند قوله تعالى كلا لا تطعه واسجد واقترب ونذكر فائدة هذا الجمع أيضا) ويجب السجود على من سمع التلاوة
العربية (وان لم يسمع السماع) فهم أولم يفهم مروي عن ا كابر الصحابة (الا) انه استثنى (الخاص والنفساء) فلا تجب
عليهما بتلاوتهما وسماعهما شيئا وتجب بالسماع منهما ومن الجنب وسماعهما من كافر
(قوله كما تجب على الجنب الذي في الفرح هنا ومن الجنب فليراجع اه

وصي مميز (و) (الامام والمقتدى به) ٣١٦ فلا تجب عليهم بالسماع من مقتدي الامام السامع أو بامام آخر وتجب على من

ليس في الصلاة بسماعه من
المقتدى على الاصح (ولو
سمعوها) أي المقتدون
والامام (من غيره) أي غير
المؤتم (سجدوا بعد الصلاة)
لتحقق السبب وزوال المانع
من فعلها في الصلاة (ولو
سجدوا فيها لم تجزهم) لنقصانها
(ولم تفسد صلاتهم) لانها
من جنسها (في ظاهر الرواية)
وهو الصحيح (وتجب) السجدة
(بسماع) القراء قبل القراءة
(الفارسية ان فهمها على
المعتمد) وهذا عندنا
وتجب عليه عند أبي حنيفة
وان لم يفهم معناها اذا أخبر
بأنها آية سجدة ومبنى الخلاف
على أن الفارسية قرآن من
كل وجه أو من وجه واحد فهم
تجب احتياطا (واختلف
الصحيح في وجوبها) على
السامع (بالسماع من نائم
أو مجنون) ذكر شيخ الاسلام
انه لا يجب لعدم صحة التلاوة
بفقد التميز وفي الترخائية
سمعا من نائم قيل تجب
والصحيح انها لا تجب وفي
الخاتمة الصحيح هو الوجوب
وفي الخلاصة سمعا من
طير لا تجب هو المختار ومن
نائم الصحيح انها تجب ومثله
في قاضخان واذا أخبر انه
قرأها في نومه تجب عليه
وهو الاصح وفي الدراية
لا يلزمه هو الصحيح وقراءة السكران موصوفة عليه وعلى السامع والابكم والاصم وكاتب السجدة لا تجب

وصي مميز) في الفتح ذكر شيخ الاسلام انها لا تجب بالسماع من مجنون أو نائم لان السبب سماع
تلاوة صحيحة وصحتها بالتمييز ولم يوجد اه قال وهذا التعديل يفيد التفصيل في الصبي ان كان له
تمييز وجب بالسماع منه والا فلا فليكن هو المعتبر اه (قوله أو بامام آخر) هذا خلاف
الاصح والاصح الوجوب على من ليس مشاركا له في تلك الصلاة مطلقا سواء كان السامع في
جماعة أخرى أو منفردا أو خارجا للكلية لان الخبر ثبت في حق جماعة معينين فلا يبعد وهم كذا
في الهداية (قوله لتحقيق السبب) وهو التلاوة الصحيحة كذا في السراج (قوله وزوال
المانع) أي بفراغ الصلاة فتقضى خارجها اذ هي ليست صلاتية (قوله من فعلها) بيان
للمانع (قوله لنقصانها) أي سجدة التلاوة بفعلها في الصلاة لمكان النسي فيعيدونها المتأدى
بالكامل كذا في الشرح وانما نهي عنها لانها أجنبية عن تلك الصلاة حيث لم تكن من
قراءتها ولا يدخل في الصلاة ما هو أجنبي منها قال في البحر ويستثنى من هذا ما اذا قرأ المصلي
غير المقتدى تلك السجدة التي سمعها من ليس معه في الصلاة وسجد لها فيها فإنه لا إعادة عليه
ونابت تلك السجدة عنهم ما جبهوا ونماه فيه (قوله ولم تفسد صلاتهم) قيل في التبيين وغيره
بما اذا لم يتابع المصلي التالي في سجوده فان تابعه فسدت ولا تجزيه السجدة عما سمع كما في البحر
والنهر (قوله لانها من جنسها) وزيادة سجدة واحدة لا تبطل الصلوة (قوله وهو الصحيح)
وقيل لا تفسد ونسب الى محمد وفي غاية البيان الاصح عدم الفساد اتفاقا (قوله وهذا عندنا)
وروي رجوعه اليهما وعليه الاعتقاد كذا في الجوهر (قوله وتجب عليه عند أبي حنيفة)
أي على القول المرجوح عنه من جواز الصلاة بسواء كان يحسن العربية أو لا فتكون قرآنا
من كل وجه فوجب واما قوله المرجوع اليه فهو كقولها ما فلا تجب السجدة الا بالفهم لانها
قرآن من وجه وهو المسمى دون وجه وهو النظم فاذا فهم كان سامعا للقرآن من وجه دون وجه
فتجب احتياطا (قوله اذا أخبر بانها آية سجدة) أما اذا لم يخبر فلا تجب لانه لا تكليف بدون
علم أو دليله ويفهم منه انه على قولهما يشترط الفهم والاعتراف بهما (قوله أو مجنون) في
الذخيرة ذكر في نوادر الصلاة أن الجنون اذا قصر بان كان يوما وليلة أو أقل تلازمه السجدة
بالتلاوة والسماع حال الجنون فيؤتيها بعد الافاقة لانه أهل للقضاء قال المحقق ابن أمير حاج
وفيه نظر بل الوجه انه لا يجب على المجنون شيء اذا سمع أو تلا في حالة الجنون مطلقا سواء كان
قصيرا أو مطبقا لانه ليس بأحسن حالا من النائم والمغمى عليه وهما لا تجب عليهم ما بالامرين
في الحائرين فكذا هذا اه (قوله سمعها من طير لا تجب) الاولى تأخير هذه الجملة عند قول
المصنف الا ترى ولا تجب من سمعها من الطير ويجعلها دليله الاعلى (قوله واذا أخبر الخ)
هذه مسألة زائدة عما في المصنف قصد بها التنبيه على الحكم في حق النائم اذا تلا (قوله وقراءة
السكران موصوفة عليه) قال المحقق ابن أمير حاج وينبغي أن يقال على ما يظهر من هذا التعديل
ان الوجوب يختص بسكران من محظور ولا من مباح كالوخص بلقمة ولم يجد ما يسبغها به
الا الخمر وخاف هلاك نفسه ان لم يسبغها فشرب منه ما أساغ فقط فسكر من ذلك أو أكره على
الشرب الا كراه الشرع وتلا في حالة السكر أو سمع وليس عنده مسكة يجزئها ما يقول وما يسمع
حتى انه لا يتذكر ذلك بعد الصلوة فلا تجب عليه السجدة والله تعالى أعلم (قوله والابكم) هو

برؤية من سجدوا الكتابة لعدم التلاوة والسماع (ولا تجب) سجدة التلاوة (بسماعها) (٣١٧) من الطبري) على الصحيح وقيل تجب وفي

الحجة هو الصحيح لأنه سمع كلام الله وكذا الخلاف بسماعها من الفرد المعلم ولا تجب بسماعها من الصدى وهو ما يجيبك مثل صوتك في الجبال والصحارى ونحوها (وتؤدى ركوع أو سجود) كائناً (في الصلاة غير ركوع الصلاة) غير (سجودها) والسجود أفضل لأنه تفصيل قريب من صورة الواجب ومعناه وبالركوع المعنى وهو الخضوع وإذا كانت آخر التلاوة ينبغي أن يقرأ ولو آيتين من سورة أخرى بعد قيامه منها حتى لا يصير بانياً للركوع على السجود ولور كع سجود قيامه منها كره (ويجزي عنها) أي عن سجدة التلاوة (ركوع الصلاة ان نواها) أي نوى أدائها فيه نص عليه محمد بن النضر في التعظيم في ما واحد وفي ذلك للإمام مع كثرة القوم أحوال الخافقة حتى لا يؤدي إلى التضييق (ويجزي عنها أيضاً) (سجودها) أي سجود الصلاة (وان لم ينوها) أي التلاوة (اذالم ينقطع فور التلاوة) وانقطاعه (بأن يقرأ) (أكثر من آيتين) بعد آية سجدة التلاوة بالإجماع وقال بعض الأئمة الخوافي لا ينقطع الفور مالم يقرأ

وما عطف عليه مبتدأ وقوله لا تجب خبر والاولى زيادة عليهم (قوله برؤية من سجد) يرجع إلى الأبيكم والأصم وقوله والكتابة بالخبر عطف على قوله برؤية وهو يرجع إلى كاتب السجدة (قوله لعدم التلاوة والسماع) على عدم الوجوب عليهم (قوله على الصحيح) وهو المختار لأنها مكتوبة وليست بشراة لعدم التمييز وكذا يقال في الفرد المعلم كافي الجوهرية والمضمرات (قوله من الصدى) وزن حصي (قوله وهو ما يجيبك الخ) الأولى قول بعضهم الصوت الذي يسمعه المصوت عقب صياحه راجعاً إليه من جيل أو بناء مرتفع اه فانه لا اجابة في الصدى وانما هو عما كاه (قوله في الصلاة) هذا القيد بالنسبة إلى الركوع فقط فلا يجزى عنها ركوع في خارجها لأن الأثر انما ورد فيما اذ ركع فيه فقط فيقتصر على مورد الأثر امكن في البحر واختار قاضي خزان أن الركوع خارج الصلاة ينوب عنها وفي النهر عن السبازية وهو ظاهر المروي اه يجهل على اختلاف الرواية (قوله صورة الواجب) وهو السجود (قوله ومعناه) هو الخضوع كما أفاده بعده (قوله ينبغي أن يقرأ ولو آيتين الخ) قال في الفتح فينبغي أن يقرأ ما بقي من السورة ولو آيتين كسورة الاسراء أو ثلاث آيات كانشقت وان كانت الآية آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع اه (قوله على السجود) أي أو على ركوع مثله (قوله كره) أطلق في الكراهة وظاهره التحريم ويجرد (قوله ان نواها) أي عند الركوع وان نوى في الركوع ففيه قولان وان نوى بعد الرفع منه لا يجوز بالإجماع كما في البحر عن الاستيعابي وفي القهستاني عن الجلالين عن محمد أنه ينوب بدون نية (قوله نص عليه محمد) أي على اشتراط النية كما يؤخذ من الشرح (قوله فيها واحد) أي في السجود والركوع فكما يحصل التعظيم بالسجود كذلك يحصل بالركوع (قوله وينبغي ذلك للإمام) أن يجعلها في ركوع الصلاة ان كانت سرية أو في سجودها ان كانت جهرية أي ولا يجعلها ركوعاً أو سجوداً مستقلاً خوفاً من الفساد من غيره ولو أخذ ذلك به دقوله وسجودها وان لم ينوه لكان أولى وفي الدرر ولو نواها في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم يجزه وبسجودها سلم مع الإمام ويعبد القعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي حمله على الجهرية اه وانظر هل الانبغاء للوجوب (قوله حتى لا يؤدي إلى التضييق) أي على القوم اذا وجدوها سجوداً مستقلاً (قوله وان لم ينوها) لا حرانية الصلاة لها الآن من نوى الصلاة نوى قرائتها وهي من اتباع التراءة واعلم أن في اشتراط النية وعدمه في كل من الركوع والسجود اختلافان لم يشترط قال ينوب كل من الركوع والسجود عن سجدة التلاوة مطلقاً الآن الحاجة إلى تفصيل التعظيم في هذه الحالة وقد وجد نوى أولم ينو كالقرض ينوب عن تحية المسجد وان لم ينو ومن اشترط قال لا اختلاف بسبب الوجوب فكان يفي سجدة التلاوة وكلام من ركوع الصلاة وسجودها جنسين مختلفين فلا بد في إقامة غير الجنس عن الجنس من النية ومن شرطها في الركوع دون السجود قال هو بالسجود مؤدلاً واجب بصورته ومعناه ف لا يحتاج إلى النية وأما بالركوع فتؤدله بمعناه فقط فيحتاج إلى النية هذا ما يفيد كلام البدائع وغيرها وهناك اقوال أخر حكاها العلامة الشافعي وقد علمت الرابع ورواها في المصنف (قوله اذالم ينقطع) مرتبط بالركوع والسجود جميعاً (قوله بأن يقرأ أكثر من آيتين) اعلم أن الفور لا ينقطع بآية بعد آيتها

أكثر من ثلاث آيات وقال الكمال ان قوله شمس الأئمة هو الرواية

أو آتين اتفاقاً وينقطع بأربع اتفاقاً واختلف في الثلاث فعمل ينقطع واختاره خواهر زاده
وقيل لا واختاره الحلواني وهو أصح من جهة الرواية كما في الحلبي والاول أصح من جهة الدراية
لأنه أحوط كما ذكره المؤلف وفي البدائع وأكثر شائناً لم يقدر وفي ذلك تقدير فكان الظاهر
أنهم يفوضون ذلك إلى رأي المجتهد كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع وهو الأرجح أو يعتبر
ما بعد تطويله (قوله تنبيه مهم الخ) الأولى ما فعله السيد من حذفه لأن المؤلف وضع
للمبتدئ وهو هذا لا يليق به بل محل إضاحه باب القياس من كتب الأصول (قوله إذا انقطع
فور التلاوة) أي بتلاوة أربع آيات بعد آيات اتفاقاً وبالثلث على الخلاف أو بما بعد تطويله
(قوله فيأتي لها بسجود أو ركوع خاص) لفوات المحل والذين بقضى عماله لا بعامله والركوع
والسجود عليه فلا يتأذى بهما الدين بخلاف ما لم تصدر ديناً كما لو ركع أو سجد فور التلاوة لأن
الحاجة هو التعظيم عند تلك التلاوة وقد وجد في ضمنها فيمكن كدخال المسجد إذا صلى الفرض
كفاء عن تحية المسجد لحصول تعظيم المسجد أفاده في الشرح (قوله فإن قلت الخ) اختلف
في محل القياس والاستحسان فذكر العامة أنه في إقامة الركوع مقام السجدة في الصلاة لا فقط
وقال بعضهم في إقامة عنهم مطلقاً وقد علمت الخلاف في ذلك (قوله هو القياس) وجه
القياس أن المقصود من السجود تعظيم الله تعالى إقامته داء بمن عظمه وهم أولياؤه تعالى
أو مخالفته استكبر وهم أعداؤه تعالى وذلك يحصل بالركوع كما يحصل بالسجود فهما في
التعظيم جنس واحد (قوله والاستحسان عدمه) أي عدم تأديتهما في ضمنه لأن الواجب
هو التعظيم بصفة مخصوصة فلا يقوم غيره مقامه (قوله والقياس هنا) أي في هذه المسئلة
مقدم على الاستحسان قال محمد وبالقياس تأخذون كان الأصل هو أنه مل بالاستحسان لأن
القياس ترجح عما روى عن ابن مسعود وابن عمر أنهما أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة ولم
يروعن غيره ما خلافة فكان كالأجماع فقد دم على الاستحسان لوجود المرجح اه (قوله
فأسهفني) بعين مهـ هـ ثم فاء وهما قضاء الحاجة أي اقض حاجتي كما أفاده في القاموس
فقوله يكشف هـ هذا المقام يحتمل أن الباء للتصوير أي اقض الحاجة التي هي كشف هذا المقام
ويحتمل أن الحاجة التفهيم فتكون الباء للسببية والمراد بيان أنه لا شيء قدّم القياس هنا على
الاستحسان وسبب يأتي في الجواب أنه إنما قدّم لقوة دليله وما وقع في النسخ من غير هذه المادة فهو
تحريف (قوله من المعاني) أي العلل (قوله التي بناط) أي يعاقبها بالاحكام سواء كان
الاستحسان بالنص أو بالضرورة أو بالقياس (قوله متبادرا) جلياً يدرك بأدنى تأمل (قوله
من هذا) أي المراد (قوله لا يقابل بالقياس المحدود في الأصول) اعلم أن القياس في اللغة
التقدير يقال قست النمل بالنمل أي قدرتها بها وفي الشرع كما في المنار تقدير الفرع بالأصل
في العلل والحكم واختار المحقق في التحرير أنه مساواة محل لا خوفي على حكم شرعي لا لا تدرك
من نصه بمجرد فهم اللغة فلا يقياس في اللغة وعرفه أبو منصور الماتريدي أنه إبانة مثل حكم
أحد المذكورين بمثل غيره في الآخر والاستحسان في اللغة عند الشافعي ما وافق في التلويح
قد استقرت الآراء على أنه اسم لا يدل متفق عليه نصاً كان أو اجماعاً أو قياساً خفياً إذا وقع
في مقابلة قياس نسبي إليه الاتهام حتى لا يطلق على نفس الدليل من غير مقابلة فهو وجه عند

تنبيه مهم إذا انقطع
فور التلاوة صارت ديناً
فلا بد من فعلها بنية فيأتي
لها بسجود أو ركوع
خاص قال المحقق الكمال بن
الهام ربه الله تعالى فإن
قات قد قالوا إن تأديتها
في ضمن الركوع هو القياس
والاستحسان عدمه والقياس
هنا مقدم على الاستحسان
فأسهفني يكشف هذا المقام
فالجواب أن مرادهم من
الاستحسان ما خفي من
المعاني التي بناط بها الحكم
ومن القياس ما كان ظاهراً
متبادراً فظهر من هذا أن
الاستحسان لا يقابل
بالقياس المحدود في الأصول

الجميع من غير تصوره وخلاف ثم انه غلب في اصطلاح الاصول على القياس الخفي خاصة كما غلب
اسم القياس على القياس الجلي تمييزا بين القياسين وأما في الفروع فاطلاق الاستحسان على
النص والاجماع عند وقوعه ما في مثالبه القياس الجلي شائع اه من شرح الشيخ زين على
المنار (قوله بل هو) اي الاستحسان (قوله فقد يكون) في مقام التعليق للاعمدة
(قوله بالنص) كالسالم فان القياس يأبى جواز عدم المعقود عليه عند العقد الا ان كان
بالنص من أسلم فليسلم الخ وحديث نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص في السلم اه من
شرح المنار (قوله وقد يكون بالضرورة) كطهارة الاواني والآبار والقياس فان القياس
يأبى تطهير هذه الاشياء بعد تصيبها بغيره من الماء على البئر لا تطهيره وكذا الماء الذي في الخوض
والذي ينبع من البئر المتخصص بملاحة النجس وتخص الدلو به أيضا فلا تزال تفور وهي نجسة
وكذا الماء اذا لم يكن في أسفله ثقب لان الماء النجس يجمع في أصله فلا يحكم بطهارته اه من
الشرح المذكور (قوله وقد يكون بالقياس) كطهارة سورسباع الطير كالصقر والبازي
فان القياس الجلي أن سورسبع نجس لما أنه من السباع وفي الاستحسان طاهر لان السبع ليس
بنجس العين بدليل جواز الانتفاع به شرعا وقد ثبتت نجاسته ضرورة تحريم لحمه فأثبتنا حكمه بين
حكمين وهو النجاسة المجاورة فثبتت صفة النجاسة في وطوبى له ولعابه وسباع الطير فشرب بالمنقار
على سبيل الاخذ ثم الابتلاع والعظم طاهر بذاته خال عن مجاورة النجس ألا ترى أن عظم الميتة
طاهر ففظم الخ أولى فصار له هذا باطنا يعدم ذلك الظاهر في مقابلة فسقط حكم الظاهر
اعلمه لكنه مكره لانها لا تحتز عن الميتة فكانت كالجاجة المحلاة اه من الشرح المذكور
وسكت المؤلف عما استحسن بالاجماع وهو ما فيه تعامل الناس المسمى بالاستحسان كخر زان الخف
والقياس يأباه لانه يبيع معدوم (قوله اذا كان قياس آخر متبادر) كسورسباع البهائم
فان القياس الجلي فيه النجاسة كما تقدم وكان هنا تأمة (قوله وذلك خفي) اي الاستحسان
الذي بالقياس (قوله وهو القياس الصحيح) اي القياس الخفي المبرر عنه بالاستحسان (قوله
فيسمى الخفي) أي القياس الخفي الصحيح (قوله الى ذلك المتبادر) أي القياس الجلي
الظاهر كالنجاسة في سورسباع الطير مثلا (قوله في بعض الصور) منها سورسباع الطير
(قوله هو القياس الصحيح) وهو القياس الخفي وهو طهارة سورسباعها (قوله مقابلة) أي
مقابل الصحيح وهو القياس الجلي (قوله باعتبار الشبه) أي شبهة للقياس في الظهور والا
فهو خارج عن الاقضية الصحيحة (قوله وبسبب كون القياس) متعلق بظن (قوله
المقابل) بالمرصفة القياس وقوله ما ظهر هو الخبر ولو قال المصنف وبسبب كون القياس
هو الظاهر والاستحسان ما فاقبله ظن الخ لكان أوضح (قوله بالنسبة الى الاستحسان) بمعنى
أن الاستحسان هو القياس الخفي الذي يقابل الظاهر فلا يكون القياس مقابلا للظاهر الا اذا
أريد به الاستحسان وأما القياس بالنسبة الى ما غلب عليه عند الأصوليين فهو الجلي (قوله
ظن محمد بن سنان الخ) يعني أنه حكم بتقديم القياس على الاستحسان والقياس الظاهر هنا صحة
اقامة السجدة الصليبية مقام التلاوة والاستحسان عدم الصحة لان الصليبية قائمة مقام نفسها
فلا تقوم مقام غيرها وجعل تأديتها بالركوع استحضارا والقياس يأباه لانه جعل القياس

بل هو أعم منه فقد يكون
الاستحسان بالنص وقد
يكون بالضرورة وقد يكون
بالقياس اذا كان قياس
آخر متبادر وذلك خفي
وهو القياس الصحيح فيسمى
الخفي استحسانا بالنسبة الى
ذلك المتبادر فثبت به أن
سمى الاستحسان في بعض
الصور هو القياس الصحيح
ويسمى مقابله قياسا باعتبار
الشبه وبسبب كون القياس
المقابل ما ظهر بالنسبة الى
الاستحسان ظن محمد بن سنان
أن الصليبية هي التي تقوم
مقام سجدة التلاوة
لا الركوع

فكان القياس على قوله أن تقوم الصلابة وفي الاستحسان لا تقوم بل الر كوع لأن سقوط السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكان
هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لأن السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه
وعن قضاء يوم آخر صرح أن القياس وهو الأمر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الر كوع مقامها فإن القياس
يأبى الجواز لأنه الظاهر وفي الاستحسان ٣٢٠ يجوز وهو الخفي فكان حينئذ من تقديم الاستحسان لا القياس لكن

عامة المناجح على أن الر كوع
هو القائم مقامهما كذا
ذكره محمد رحمه الله في
الكتاب فإنه قال قلت فإن
أراد أن يركع بالسجدة
تفهم أهل يجزيه ذلك قال أما
في القياس قال ركنه في ذلك
والسجدة سواء لأن كل
ذلك صلاة وأما في الاستحسان
فينبغي له أن يسجد وبالقياس
ما ذكره محمد أن معنى
التعظيم فيها واحد فكان في
حصول التعظيم بهما جنسا
واحدا والحاجة إلى تعظيم
الله ما اقتضى من عظم
وأما مخالفة من استكبر
فكان الظاهر هو الجواز
وجه الاستحسان أن
الواجب هو التعظيم بجهة
مخصوصة وهي السجود
بدليل أنه لو لم يركع على الفور
حتى طالت القراءة ثم نوى
بالر كوع أن يقع عن السجدة
لا يجوز ثم أخذوا بالقياس
لقوة دليله وذلك لما روي
عن ابن مسعود وابن عمر
أنهما كانا أجازا أن يركع
عن السجود وفي الصلاة ولم
يرو عن غيرها خلافة فلذا

هو الظاهر ومقابلته هو الاستحسان ولو نظر لما قاله من قوله قلنا الخ لجعل تأديته بالر كوع قياسا
لاستحسانا (قوله فكان القياس) أي الظاهر وقوله أن تقوم خبر كان (قوله وفي
الاستحسان) الأولى حذف في (قوله بل الر كوع) أي والقياس هنا مقدم فلا يقوم عنده
وبدل على ذلك قوله بعد لكن العامة الخ (قوله لأن سقوط الخ) على لقوله فكان القياس على
قوله (قوله وفي الاستحسان لا يجوز) أعاده ليعلل (قوله هنا) أي في تأدية التلاوة
بالصلابة (قوله فإن القياس يأبى الجواز) لأنه تأدية الواجب بغير صورته (قوله فكان)
أي تأديته بالر كوع (قوله حينئذ) أي حينئذ كان الاستحسان يجوز والقياس يمنعه
أي وقد ذكرنا أن القياس هنا مقدم على الاستحسان وذلك يقتضي عدم صحة تأديته بالر كوع
وذلك بسبب ظنه أن القياس هو الظاهر وأن الاستحسان ما قاله ولو نظر إلى ما سيأتي لجعل
قياسا فيكون مقاما على الاستحسان (قوله لأن كل ذلك صلاة) أي من أفعالها (قوله
فينبغي له أن يسجد) لأن فيه أداء الواجب بصورته ومعناه (قوله أما اقتداء بمن عظم) وهم
الأنبياء (قوله وأما مخالفة لمن استكبر) وهم الكفار (قوله حتى طالت القراءة) على
ثلاث آيات وقد علمت الخلاف في الطول (قوله وذلك) أي الدليل القوي (قوله ولم يرو عن
غيرهما خلافة) فكان إجماعا (قوله فلذا قدم القياس) أي لقوة دليله وهذا هو روح
الجواب فخاصه أنه انما قدم لقوة دليله (قوله الخفي) أي الذي هو الاستحسان (قوله من
المعاني) أي الغلط (قوله غير أن استقرأهم) أي تتبعهم الجزئيات التي اجتمع فيها الخفي
والظاهر (قوله فلذا) أي لا يجاب استقرأهم فله قوة الظاهر (قوله في بضعة عشر موضعا)
تعرف في الأصول منها هذا وهو تأدية سجود التلاوة بالر كوع إذا كانت صلاة ثلاثية ومنها إذا
قال إن ولدت ولدا فأنت طالق وقالت قد ولدت وكذا الزوج في القياس أن لا تصدق ولا يقع
عليه الطلاق وأخذوا فيها بالقياس ومنه ما روي في أيديهم ما إذا قام كل منهما ما يمينه أن فلانا
آخر رهننا عنه وهو أقبضها أياه لا تكون رهننا لو أحدهما في القياس وبه تأخذوا الاستحسان
يكون لكل منهما نصفها رهننا بنصف الدين ومنها لو قال الطالب أسلمت إليك في ثوب هروى
طوله ستة أذرع في ثلاثة أذرع وقال المطلوب طوله خمسة أذرع في ثلاثة فخالفا قياسا وبه تأخذ
وفي الاستحسان القول للمطلوب ومنها لو شهد أربعة على رجل بالزنا وشهد عليه رجلان
بالاحسان وأمر القاضي برجه ثم وجد الإمام شاهدي الاحسان عبيد أو رجعا عن الشهادة
ولم يمت المرجوم بعد إلا أنه أصابه جرحات القياس في هذا أن يقام عليه حد الزنا ما لم يجلد
وهو قولهما لأن ما حصل من بعض الرجم لم يكن على وجه الحكم بسبب ظهورهم عبيدا فكان
كالعدم وفي الاستحسان يدرأ عنه الحد ومنها لو شهدوا على رجل بالزنا فقتل القاضي بجواره

قدم القياس فإنه لا ترجح الخي لنقصه ولا للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح إلى ما اقترن به ما من المعاني فتي قوى
الخفي أخذوا به والظاهر أخذوا به غير أن استقرأهم أو جب قل قوة الظاهر المتبادر بالنسبة إلى الخفي المعارض له فلذا
حصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعا تعرف في الأصول هذا أحدها

ولا حصر لمقابلته انتهى (ولو مع) آية السجدة (من امام فلم يأت به) اصلا (أو اثنى) ٣٢١ به (في ركعة أخرى) غير التي أتى

الآية فيها وسجد لها الامام
(سجد) السامع سجودا
(خارج الصلاة) لتحقيق السبب
وهو التلاوة الملزمة أو السماع
من تلاوة صحيحة على اختلاف
المشايع في السبب وقوله
(في الاظهر) متعلق بالمسئلة
الاخيرة صونا لها عن الضياع
وللصلاة عن الزائد وأشار في
بعض النسخ الى أنها تسقط
عنه بالاقتداء في غير ركعتها
بناء على أنها صلووية وان ائتم
السامع قبل سجود امامه
لها سجدة (لوجود السبب
وعلم المانع) (فان اقتدى)
السامع (به) أي بالامام (بعد
سجودها) وكان اقتداؤه (في
ركعتها صار) السامع (مدركا
لها) أي للسجدة (حكما)
بادراكه ركعتها فيصير مؤديا
لها حكما (فلا يسجد لها أصلا)
باتفاق الروايات لأنه لا يمكنه
أن يسجد لها في الصلاة
فيه من مخالفة الامام ولا
بعد قراءتها منها لانها صلووية
(ولم تنقض الصلاة خارجها)
لانها صلووية فلا تتأدى
بناقص وعليه التوبة لائمه
بتعمد تركها كالجمعة فانوات
الشرط اذ لم تفسد الصلاة
لغير حيض ونقص فاذا
فسدت به فعليه السجدة
خارجها لبقاء مجرد التلاوة
فلم تكن صلووية ولو أداها
فيما ائتم فسدت لا بعد السجدة
كالصلاة وفي حكمها النفساء

مائة ثم شهد شاهدان أنه محض ولم يكمل الجلد فالقياس في هذا الرجم وفي الاستحسان لا يرجح
وبالقياس أخذ ومنه التزويج امرأته على غير مهر مسمى واعطاها مهرها ثم طلقها قبل
الدخول لها المتعة ولو هلك الرهن عندها يذهب بالمتعة في قول محمد استحسانا والقياس
أن لا يذهب به وهو قول أبي يوسف والمرأة مطالبة الزوج بالمتعة ومنها لو وكل الحربي المستأمن
منه بخصومة في دار الاسلام ثم لحق الموكل بدار الحرب وبني الوكيل في دار الاسلام بطلت
الوكالة في القياس وفي الاستحسان لا وبالقياس نأخذ ومنها رجل له ابن من أمة غيره بالنكاح
فاستترى الآب هذه الأمة لابنه المعتوه القياس أن يقع الشراء للاب ولا يقع للمعتوه وفي
الاستحسان يقع وبالقياس أخذ ومنها لو وقع رجل في بئر حفرت في طريق فتعلق بأخر وتعلق
الآخر بأخر فوقعوا جميعا فقاوا فوجدوا في البئر بعضهم على بعض فان حافر البئر يضمن دية
الاول ويضمن الاول دية الثاني ويضمن الثاني دية الثالث فيكون ذلك على عواقبهم فهذا
هو القياس وبه نأخذ وفيها قول آخر هو الاستحسان وليس المقصود حصرها فيما ذكر قال فخر
الاسلام هذا قسم عز وجوده اه وقد أنهيت الى اثنين وعشرين مسئلة فأما القسم الذي يرجح
فيه الاستحسان على القياس فأكثر من أن يحصى اه من شرح المنار للعلامة زين مخلصا (قوله
ولا حصر لمقابلته) وهو تقديم الاستحسان على القياس والاستحسان من الأدلة عندنا ومن
نفاه لم يدري ما هو كافي التحرير (قوله وهو التلاوة الملزمة) خرج غير الملزمة كتلاوة النائم على
أحد قواين صونا لها عن الضياع لوتر كها (قوله وللصلاة عن الزائد) لو سجد لها فيها وهو
راجع لقوله سجد خارج الصلاة على سبيل النشر المرتب (قوله وأشار في بعض النسخ الخ)
ظاهره أن الضمير للمصنف وفيه أن الإشارة تؤخذ من قوله في المتن في الاظهر والذي في كبرى
وقال القنابي أشار في بعض النسخ الى أنها تسقط عنها بالاقتداء في غير ركعتها لان السماع بناء
على التلاوة وقد وجدت في الصلاة فكانت السجدة صلووية فلم تؤد خارجها اه ولعل ضمير أشار
في كلام القنابي الى ما شرح عليه (قوله فيصير مؤديا لها حكما) فن أدرك الامام في ركوع
ثالثة الوتر فانه يكون مدركا لثلاث ركعات (قوله فلا يسجد لها أصلا) أي مطلقا لا في الصلاة
ولا خارجها وقد علل المؤلف للوجهين (قوله لانها صلووية) أي منية الصلاة فلا تتأدى
بالسجود خارجها لانه أنقص من السجود فيها (قوله لا نفع به عمد تركها) لانها واجبة
والواجب يأثم المكلف بتركه (قوله كالجمعة) أي كترك الجمعة فانه يأثم به ان كان تركها
لاجل تفويت شرطها كأن أخرها حتى خرج وقتها أما اذا تركها متهما وناقاه يكفر كما سبق
(قوله فاذا فسدت به) أي بغير الحيض والنفاس (قوله والخائض) محترزة قوله بغير الحيض
والنفاس (تنبيه) انما قال المصنف خارجها لانها تنقض داخلها بأن أخرها حتى طالت
القراءة فانها انصرفت فضاء وامكنه يسجد فيها أما اذا لم تطل القراءة فينبوب عنها سجود الصلاة
ولمن غيرنية وقد مناعن الدراية أنه يقضيها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام فالبيان
بمناف اه قال في الشرح ونعم يربنا بالصلاة متتابع لا هداية والكفر وهو مستعمل
عند الفقهاء كثيرا فهو خير من صواب نادر قال الكمال وصواب النسبة صلووية برذأله
والواحد حذف البناء اذا كانوا حذفوها في نسبة المذكر الى المؤنث كنسبة لرجل الى امرأة
ط لان المفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه والخائض تسقط عنها السجدة بالحيض

(ولولا) آية خارج الصلاة
 مسجد (لهارثم) دخل في
 الصلاة (أعاد) تلاوتها
 (فيها) أي في الصلاة في
 مجلسه (سجد) سجدة
 (أخرى) لعدم تبعيتها
 للخارجية لقوة الصلوية
 (وان لم يسجد أولا) حين
 تلاو مع خارج الصلاة
 (كفته) سجدة واحدة
 وهي الصلوية عين
 التلاوتين لقوتها (في
 ظاهر الرواية) وإذا تبدل
 المجلس بنحو أو كل لم
 يسجدتان وكذا إذا سجد
 في الصلاة ثم أعادها بعد
 سلامه بسجد أخرى في
 ظاهر الرواية لعدم بقاء
 الصلوية حكما (كن كررها)
 أي الآية الواحدة (في
 مجلس واحد) حيث
 تكفيه سجدة واحدة
 سواء كانت في ابتداء
 التلاوة أو ثنائها أو بعدها
 للتداخل لأن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يقرأها
 على أصحابه مرارا ويسجد
 مرة وهذا تدخل في
 السبب لا الحكم فتنب
 عما قبلها وبعدها لأنه أليق
 بالعبادات والتداخل في
 الحكم لا ينوب إلا عن
 السابق لا اللاحق وهو
 أليق بالعقوبات فالجواب
 الشرب أو الزنا

منه فلا يقال لا يصرف في كماله يجمع تا آن في النسبة إلى المؤنث فيقولون بصريته
 فكيف بنسبة المؤنث إلى المؤنث اه (قوله ولولا آية خارج الصلاة) ومثله ما لو جمع كما
 ذكره المصنف ولم يسجد أولا (قوله في مجلسه) بان شرع في الصلاة في مكانه قبل أن يشتغل
 بعمل آخر (قوله لقوتها) فجعل الخارجية تبعها حتى لو لم يسجد للصلاة لم يأت بالخارجية
 أيضا لأنها أخذت حكم الصلوية فتسقط تبعها أو لسكنه بأن كما في البحر والنهر وسبق الخارجية
 عن الصلوية غير مانع من جعلها تبعها إلا أن مبنى سجود التلاوة على التداخل قاله السيد (قوله
 في ظاهر الرواية) وفي رواية النوادر يسجد للاول إذا فرغ من الصلاة لأن السابق لا يكون تبعا
 لللاحق ولأن المكان قد تبدل بالاستغفار بالصلاة فصارت كالوئيل بعمل آخر وجه الظاهر أن
 الدخول في الصلاة عمل قليل ومثله لا يختلف لمجلس كذا في الشرح (قوله وإذا تبدل المجلس)
 محذوف قوله في مجلس (قوله بنحو أو كل) كمنى أكثر من خطوتين والمراد كل ما فوق اقميتين
 لأنه الذي يتبدل به المجلس لا بالقل كما سبأني (قوله في ظاهر الرواية) وقيل لا يجب ووفق
 الصرخي بين ما جعل الاول على ما إذا تكلم لان الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على
 ما إذا لم يتكلم وهو الصحيح أي في التوفيق لاني نفس الحكم اتقه ديم ظاهر الرواية كذا إذا قدم
 الشرح (قوله لعدم بقاء الصلوية حكما) قال في الشرح لان التلاوة في الصلاة لا وجود لها
 لاحقية ولا حكمها والموجود هو الذي يستتبع دون المعلوم اه أي فلا يشال ان المجلس واحد
 والمتاومتحد ومقتضاه اغناء سجدة واحدة للفرق في المكرر بين أن يكون واحدا ولو تقدمت
 عما تكررها (قوله كن كررها في مجلس واحد) لافرق في المكرر بين أن يكون واحدا
 أو متعددا كأن سمع السجدة من رجل ثم سمعها في ذلك المجلس من آخر ثم قرأها فيه فانه يكفيه
 سجدة واحدة (قوله سواء كانت في ابتداء التلاوة الخ) الاولى أن يقول في ابتداء التكرار
 قال في القنية والاولى ان يبادر بسجدة ثم يكرر وتلقبه في البحر بأن الاولى تأخير السجود لما
 قيل ان التداخل فيها في الحكم لاني السبب فالاحتياط على هذا التأخير كما لا يخفى وفي الشرح
 يستحب تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لاسجود التلاوة (قوله لان النبي صلى
 الله عليه وسلم لم الخ) ولان تكرار القراءة محتاج اليه للحفظ والتعليم فلو تكرر الوجوب لزم
 الحرج وهو مرفوع بخلاف ما إذا تعدد المجلس او المتلو حيث يتكرر الوجوب على القياس
 لعدم الحرج (قوله وهذا تدخل في السبب) بأن تجعل التلاوات المتعددة حقة كتلاوة
 واحدة حكما فتكون الواحدة سببا والباقي تبعها لأنها اجنس واحد فيجب حكم واحد
 ويلحق ما تأخر منها عن السجود بما تقدم عليه (قوله لأنه أليق بالعبادات) بيان ذلك أن
 التداخل اذا كان في الحكم دون السبب كانت الاسباب باقية على تعددها فيه لزم ترك
 العبادة مع وجود سببها الموجب لها وهو شنيع لان فيه ترك الاحتياط فيما يجب فيه الاحتياط
 فقلنا بتداخل الاسباب فيكون جميعها بمنزلة سبب واحد ترتب عليه حكمه اذا وجد دليل
 الجمع وهو اتحاد المجلس فأما العقوبات فابست مما يحتاط فيها بل في درمها فيجعل التداخل
 في الحكم ليكون عدم الحكم مع وجود موجب مضافا الى عفو الله تعالى (قوله والتداخل
 في الحكم الخ) هو جعل الاسباب المتعددة موجبة حكم واحد مع بقاء تعددها فلا يلحق

مرارا كاف اهما واذا عاد بعد عليه لانه لا زجر ولم ينزجر بالاول (لا) في (مجلسين) لعدم ما يقتضي التداخل (ويبدل المجلس بالانتقال منه) بخطوات ثلاث في الصبراء والطريق (ولو كان مستديا) في الاصح ٣٢٣ بأن يذهب ويده السدا ويبقيه على

اعواد مضروبة في الحائط

والارض لا الذي يدرد ولا يا

يسعى دواره يلقى عليها

السدا وهو جالس او قائم

بمجلس (و) يتبدل المجلس

(بالانتقال من غصن)

شجرة (الى غصن) منها في

ظاهر الرواية وهو الصحيح

(و) يتبدل المجلس في

(عوم) اي سباحة (في

نهر او) سباحة في (حوض

كبير) ودياسة ودور حول

الرحى لاختلاف المجلس

وقوله (في الاصح) يرجع

الى المسائل كلها

(ولا يتبدل) مجلس السماع

والسلاوة (بزوايا البيت)

الصغير (و) لا يتبدل

مجلس السلاوة بزوايا المسجد

(ولو) كان (كبيرا) احصة

الاقتداء مع انساع

الفضاء فيه (ولا) يتبدل

مجلس السلاوة والسماع

(بسر سفينة) كما لو كانت

واقفة (ولا) يتبدل

(بركعة) تكرر فيها

السلاوة اتفاقا (و) لا يتبدل

(بركعتين) عند أبي يوسف

خلاف المحمدي وكذا الخلاف

في الشفع الثاني من الفرض

اذا كررها فيه وبتمكرارها

في الشفع الثاني من سنة

الظهر يسجد ثانيا (و) لا

ما تاتى منها عن الحكم بما تقدم عليه وهو الاصل في التداخل لان التداخل امر حكيم
يثبت بخلاف القياس اذا الاصل ان لكل سبب حكما فيبقى بالاحكام لثبوت الاسباب حسا
بخلاف الاحكام واعتبار الثابت حسا غير ثابت ابعده من اعتبار الثابت حكما غير ثابت (قوله
مرارا) عائدا الى الشرب والى الزنا أي لو شرب مرارا في مجلس بحيث تبقى رائحة الشرب
من الجميع وحده كفى عنها جميعها ولا يكفي حد واحد عن شرب وزنا لاختلاف الاسباب
والمسببات (قوله واذا عاد بعد) ولو في المجلس (قوله لعدم ما يقتضي التداخل) لانه انما
يصح عند جامع يجمع الاسباب ويجعلها كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل الاسباب مع
القبول مع الفصل حقيقة وتعد الاقارب المتعددة حقيقة كما لو اقرب بالزنا أربع مرات
في مجلس واحد يجعل مقرها مرة واحدة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم الى الاصل وهو تكرار
الحكم بتكرار السبب اه (تنبيه) مما يناسب التداخل مانعة له الملاءة في شرح
موط الامام محمد عنه انه يجب شتم العاطس مرة واحدة وما زاد فسدوب ولو لم يشتمه
أولا كفاه واحدة كسجدة التلاوة وفي الشرح وقيل شتمت الى العشر والاصح انه اذا زاد
على الثلاث لا شتمت كذا في المبسوط وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال
في تنوير الازهار والفضائل شرح الاشياء والنظائر قال بعض العلماء يجب الصلاة عند ذكر
النبي صلى الله عليه وسلم لكل مرة وقال بعضهم يجب في العمر مرة واحدة وقال بعضهم يجب
في كل مجلس مرة وهو أوسط الأقوال وخير الأمور أوسطها اه (قوله في الصبراء والطريق)
قيد به لما سجد كره بعد ان البيت الصغير لا يتبدل المجلس بالانتقال فيه الى زاوية أخرى منه
بغير تسدية فعه بالاولى خصوصاً على القول بأنهم اتفقوا على اختلاف المكان كذا في الشرح (قوله
في الاصح) وقيل لا يختلف المكان بالتسدية (قوله ويده السدا) كالحصان من الثوب مائة
منه قاموس (قوله في ظاهر الرواية وهو الصحيح) وقيل لا يتبدل لان أصل الشجرة واحد
وفي التمارخانية عن الحجة ان كان لا يمكنه التحول من غصن الى غصن الا بالتزول والصعود بسجد
ثانية والاتكفيه واحدة للتلاوتين اه (قوله وفي حوض كبير) أطلق فيه وذ كروا
في المياه أن الكبير ما كان عشر في عشر والصغير ما دونه ويمكن جريان ما هنا عليه ويراجع
وفي الشرح عن محمد اذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول المسجد وعرضه تكفيه
سجدة واحدة وفي الخاتمة الصحيح انه يتكرر (قوله بزوايا البيت الصغير) أما الكبير كدار
السلطان اذا تلافى دار منه ثم تلافى دار أخرى تلزمه سجدة أخرى وجزم به قاضيخان (قوله
احصة الاقتداء الخ) أشار به الى ضابط ذكره ابن امير حاج وحاصله ان كل موضع يصح الاقتداء
فيه من يصلي في طرف منه يجعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب بالانتقال منه في موضع
الى آخر اذا كررها فيه ومالا فلا اه (قوله ولا بسر سفينة) لان سير السفينة لا يضاف اليه
(قوله ولا يتبدل بركعتين عند أبي يوسف) هو الاصح لان تحريم الصلاة يجمع الامكنة
المتعددة فتجعلها مكان واحد (قوله وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض) وظاهر
ما في النهر ترجيح قول الثاني (قوله ولا يتبدل بشرب شربة الخ) أشار به الى أن الاختلاف

يتبدل بشرب (شربة أو) كل ركعتين ومشي خطوتين في الصبراء بخلاف الاكثر منها (ولا باتسكاؤهم وقعودهم)

وزول) كأن (في محل
تلاوته) كأن (لا
يقبل المجلس) (بسرور)
إذا كررها (مصلحا) لجعل
المجلس سجدا ضرورة
جواز الصلاة (وبتكرار
الوجوب على السامع
ببديل مجلسه) (الحال
أنه) (قد اتحد مجلس
التالي) كأن مع تاليا
يمكن فذهب السامع ثم
عاد فسمعه بكررها تكرر
على السامع السجود
اجمعا (ولا) بتكرار
الوجوب على السامع
(بعكسه) وهو اتحاد مجلس
السامع واختلاف مجلس
التالي بأن تلا فذهب ثم عاد
مكررا فسمعه الجالس أيضا
تمكبه سجدة (على
الاصح) لأن السبب في حقه
السمع ولم يتبدل مجلسه
(وكرهه) أن يقرأ سورة ويدع
آية السجدة) منها لأنه يشبه
الاستكاف عنها (لا) بكره
(عكسه) وهو أن يقرأ آية
السجدة بالقراءة لأنه
مبادرة اليها (و) (أن
(ندب ضم آية أو) ضم
أكثر) من آية (اليها) أي
إلى آية السجدة لدفع توهم
التفضيل (وندب اخفاؤها)
يعني استحب المشايخ
اخفاؤها (عن غير متأهب

كما يكون حقه ما يكون حكما بأن يشرع في عمل آخر يعرف أنه قاطع للمجلس بأن باع
أو اشترى أو شح أو اضطلع أو أرضعت ولها أو امتنعت أو تكلم بثلاث كلمات أو أكل
ثلاث لقعات أو شرب ثلاث جرعات من غير أن يقوم من مكانه فان ذلك يشطع حكم المجلس
وكذا كل عمل كثير ما إذا كان العمل قليلا كأن أكل لقمة أو لقمتين أو شرب جرعة
أو جرعتين أو تكلم كلمة أو كلمتين أو خطا خطوة أو خطوتين أو اشتغل بالشيء أو التهليل
أو قراءة القرآن ولو كثيرا أو قرأها وهو قائم فذهب أو بالعكس ولو خطا خطوتين لأن المعلم ربما
يحتاج إلى قليل مشى في حال تعليم الصبيان أو نام فاعدا أو انكأ أو أطال المجلس فانه
لا يقطع حكم المجلس شيء من ذلك كخيار الخسيرة كذا في الجوهرية والنهر والشمس وغيرها (قوله
بدون مشى) أو بمعنى قليل (قوله وركوب وزول) سواء تقدم الركوب وأقبله النزول
أو بالعكس (قوله إذا كررها مصلحا) أما إذا كررها خارج الصلاة تكرر الوجوب لأن سير
الدابة يضاف إلى ركها وهذا إذا تلاها أما إذا كان يصلي على الدابة فسمعه من آخر ثم
سمعه نائبا تكرر الوجوب على الأصح ويسجد بعد الصلاة (قوله تكرر على السامع السجود
اجمعا) أما على قول البعض أن السبب هو السماع فجلس السامع متعديا ما على قول الجمهور
أن السبب التلاوة فلان اتحاد المجلس بطل التعدد في حق التالي فلم يظهر ذلك في حق غيره
كذا في الشرح (قوله على الأصح) وعليه الفتوى نهر واختاره صاحب الهداية وقاضيان
قال الحلي وبه تأخذ قال في المنع وهذا يفسد تصحيح القول بأن السبب في حق السامع هو
السمع دون التلاوة ويؤيد معاصر من الآثار السجدة على من سمعها اه وقيل بتكرار على
السامع أيضا وهو اختيار الأسيماجي وعليه الفتوى ونقله الأكل بقيل وعليه الفتوى وهو
قول غير الاسلام إذ مجلس التالي إذا تكرر دون السامع بتكرار الوجوب على السامع لأن
الحكم يضاف إلى السبب وهو التلاوة لا إلى الشرط وهو السماع وهذا هو ما عليه الجمهور لأن
الصحيح أن السبب في حق السامع هو التلاوة كالتالي والسمع بشرط حمل التلاوة في حق
السامع اه وليس في الحديث بيان السبب بل بيان الوجوب على السامع اه كذا
في الشرح قال السبب فقد اختلف الجميع (قوله وكرهه أن يقرأ الخ) أي تجر بما
كأن النهر (قوله سورة) مثلها الآيات التي فيها آية السجدة إذا تركها (قوله لأنه يشبه
الاستكاف عنها) وذلك ليس من أخلاق المؤمنين لأنه كثر فيكون ما يشبهه مكررها كالي
البنية ولأنه يوهن الفراغ من لزوم السجود وهجران بعض القرآن وكل ذلك مكرره زبلي
(قوله ولكن ندب ضم آية الخ) لأنه يبلغ في اظهار الأجر أو أدل على مراد الآية (قوله
اليها) سواء كان ذلك قبلها أو بعدها (قوله لدفع توهم التفضيل) أي تفضيل آية السجدة
على غيرها إذا الكل من حيث أنه كلام الله تعالى في رتبة واحدة وان كان لبعض زيادة فضيلة
لاشتماله على ذكر صفات الحق جل جلاله كذا في الفتح (قوله وندب اخفاؤها الخ) قال في
المحيط ان كان التالي وحده يقرأ كيف شاء من جهر واخلها وان كان معه جماعة قال مشايخنا
ان كان القوم متهمين بالسجود ويقع في قلبه أنه لا يشق عليهم أداء السجود ينبغي ان يقرأها
جهر حتى يسجد القوم معه لأنه في هذا حالهم على الطاعة وان كانوا محدثين أو وفتح

(ونذب القيام) ان تلاجاسا (ثم السجود لها) روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها (و) نذب ان (لا يرفع السامع) تلاوتها
(رأسه منها) اي السجدة (قبل) رفع رأس (تاليها) لانها الاصل في ايجابها فيمتنع في أدائها وليس هو حقيقة اقتداء (و) اذا
(لا يؤمر التالي بالتقدم ولا) يؤمر (السامعون بالاصطفا فيسجدون) معه ٣٢٥ حيث كانوا (كيف كانوا) قاله شيخ

الاسلام (وشروط لصحتها)
ان تكون (شرائط الصلاة)

موجودة في الساجد الطهارة

من الحدث والخبث وستر

العورة واستقبال القبلة

وتحررها عند الاستبانه

والنية (الا التحريم) فلا

تشرط لان التكبير سنة

فيها وفي التارخية عن

الحجة ويستحب للتالي

او السامع اذا لم يمكنه

السجود ان يقول سمعنا

وأطعنا غفر انك ربنا

والملك المصير انتهى يعني

ثم يقتضيها (وكيفيتها ان

يسجد سجدة واحدة)

كائنة (بين تكبيرتين)

تكبيرة للوضع وتكبيرة

للرفع (هـ - استثنان) كذا

قال في مبسوط نخر الاسلام

التكبير ليس بواجب

وصححه في البدائع (بلا رفع

يد) اذ لا تحريم لها والتكبير

للاخطا (ولا تشهد)

لعدم وروده (ولا تسليم)

لانه يستدعي سبق التحريم

وهي مقدمة وتسميها

مثل الصلوات سبحان رب

الاعلى ثلاثا وهو الاصح

وقال الكمال ينبغي ان يقال

ذلك في غير النفل وفيه

كثير من النفل وفيه

في قلبه انه يشق عليه ذلك ينبغي ان يقرأها في نفسه ولا يجهر بحرف من راعن تائم المسموع لم وذلك
من ادب اليه كذا في العناية واذا لم يسمع لم يجالهم ينبغي اخفاؤها جوى والراجح الوجوب
على متشاغل بل يعمل ولم يسمعها زجره عن تشاغله عن كلام الله تعالى فنزل ساعده ذكره
السيد عن الدر (قوله ونذب القيام) كاذب النزول ان تلاها را كذا بالسجدة على الارض
(قوله روى ذلك عن عائشة) لان الضرور الذي مدح به او ائتم فيه اكمل وفي السيد ونذب
ان يقوم ويخبر ساجدا ولو كان عليه سجدة كثيرة ويستحب اذا فرغ منها ان يقوم اهل مخلصا
قوله ونذب ان لا يرفع السامع الخ) وكذا يستحب ان لا يسبقوه بالوضع كذا في الشرح
(قوله ولا الا يؤمر التالي الخ) هذا يخالف ما في الشرح عن النوازل انه يتقدم وبصطف
الناس خافه اه الا ان يقال هذا على وجه النذب ونفي الامر من نصب على السنة المؤكدة
وكذا في الدراية ان المرأة تصلح اماما للرجل فيها اه لانها العامة صورية لاحقية (قوله حيث
كانوا) بلومة تدمين عليه (قوله وكيف كانوا) اي على أي صفة كانوا (قوله والنية) اي نية ان
هذا السجود للتلاوة وأمانة التبعين فلا تشرط وقالوا انهم اتفقت على سجدة الصلاة من نحو
حدث عمد وكلام وقهقهة فعلية اعاتها وفي سبق حدث يتوضأ ويبنى كما لو وجدت هذه الاشياء
في سجدة الصلاة ولا يخفى ان هذا كله على قول محمد لان العبرة لتمام الركن وهو انما يحصل
عند بالرفع ولم يوجد بعد وهو الاصح على ما مر ولا يتصور شيء من ذلك عند أبي يوسف لان
السجدة قد عت عند مجرد الوضع فينبغي ان لا تفسد على قوله كذا في الخطابي وابن أمير حاج قال
في الشرح وقد يقال الرفع وان لم يكن من تمامها فادام في الوضع فهو فيها كمن اطال القراءة
والقيام وهو في الفرض فاداه فقه او عمل المنافي حصل في حقيقة السجود فبطل الجزء الملاقي له
فيبطل الكل يطلانه انتهى (قوله ويستحب للتالي او السامع الخ) فحصل الامتنان بالقدر
الممكن (قوله وصححه في البدائع) مقابلة رواية الحسن عن الامام الركن في السجدة وضع
الجهة والتكبير عند الرفع حتى لو تركه بعيد (قوله للاخطا) اي للسجود كسجدة الصلاة
(قوله لعدم وروده) لانه لم يشرع الا في صلاة ذات ركوع وسجود ولذا لم يشرع في صلاة
الجنائز (قوله ان يقال ذلك) اي التسبيح في غير النفل اي في صلاة غير النفل وهي صلاة الفرض
لان سجدة الصلاة افضل من سجدة التلاوة ويقال فيها ذلك (قوله وفيه) اي في النفل وحكم
خارج الصلاة كذلك (قوله بوجه وقوة) زاد الخطا كم فتبارك الله احسن الخالقين وصححه هذه
الزيادة (قوله أو قوله اللهم اكسب) الذي رواه الترمذي من حديث ابن عباس اللهم اجعلها لي
عندك ذخرا وأعظم لي بها اجر اوضح عنى بها وزرا وتقبلها منى كما تقبلتها من داود اه
وقوله هو بالنصب عطفا على ماشاء (قوله وان كان خارج الصلاة الخ) لو قال المؤلف وفيه
وخارج الصلاة يقول ماشاء مما ورد ذلك كان اخصر (قوله من ذلك) المذكور من الدعاء وغيره
والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

يقول ماشاء مما ورد كسجدة وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته او قوله اللهم اكسبني عندك بها اجرا
وضع عنى بها وزرا واجعله لي عندك ذخرا وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أثر من ذلك

(فصل سجدة الشكر مكرورة عند أبي حنيفة رحمه الله) قال القدرى وقال السكالي وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ما دون
الر كمة ليس بقرينة شرعا الا في محل النص وهو سجدة التلاوة فلا يكون السجود في غيره قرينة انتهى وعن محمد بن أبي حنيفة أنه
كرهه وروى عن أبي حنيفة ٣٢٦ انه قال لا أراد شيئا ثم قيل انه لم يرد به نفي شرعية ما قرينة بل اراد نفي وجوبها لشكر المعدم

احصاه ثم الله تعالى
فتكون مباحة اولاً تراها
شكراناً ما وغنام الشكر
في صلاة ركعتين كما فعل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم فتح مكة كذا في السير
الكبير وقال الا كثرون
انها ليست بقرينة عنده بل
هي مكرورة لا يثاب عليها
وما روى أنه عليه السلام
كان يسجد اذا رأى مبتلى
فهو منسوخ (وقال) اي
محمد وأبو يوسف في إحدى
الروايتين عنه (هي) اي
سجدة الشكر (قرينة يثاب
عليها) لما روى الستة
الاثنى عشر عن أبي بكر
النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا أتاه امرئ يسره او
يشربه خر ساجداً (ومعناها)
ان يكبر مستقبل القبلة
ويسجد فيحمد الله ويشكر
ويسبح ثم يرفع رأسه مكبرا
(مثل سجدة التلاوة)
يشرانها (فائدة مهمة)
لرفع كل (نازلة) مهمة
ينبغي الاهتمام بتعلمها
وتعلمها (قال) الشيخ
(الامام) حافظ الحق والملة
والدين عبد الله بن أحمد بن
محمد (النسفي) كتابه

(فصل سجدة الشكر مكرورة) اي تنزيها (قوله لعدم احصائه ثم الله تعالى) فلو وجبت
لوجبت في كل لحظة لان ثم الله تعالى على عباده متواترة مترادفة وفيه تكليف مالا يطاق
(قوله وقال الا كثرون) مقابل قوله ثم قيل انه لم يرد (قوله فهو منسوخ) مردود بفعل
اكابر العصابة بعده صلى الله عليه وسلم كسجود أبي بكر لفتح الجمامة وقتل مسيلة وسجود
عمر عند فتح اليرموك وهو وادبنا حية الشام وسجود علي عند رؤية ذي القعدة قتيل بالانهر
وروى أنه صلى الله عليه وسلم دعا الله ساعة ثم خر ساجداً فعمله ثلاث مرات وقال اني سألت
ربي وشفعت لامي فأعطاني ثلاث أمقي فخررت ساجداً شكر ربي ثم رفعت رأسي فسألت ربي
لامتي فأعطاني ثلاث أمقي فخررت ساجداً شكر اني رفعت رأسي فسألت ربي لامتي فأعطاني
الثلاث الاخير فخررت ساجداً ربي رواه أبو داود (قوله قرينة يثاب عليها) وعليه الفتوى وفي
الدرويه يشق وفي ابن أمير حاج وهو الظاهر وكيف لا وقد جاء فيها غير ما حديثه في الدر
وسجدة الشكر منسوبة به يفتي لكنها تكرر بعد الصلاة لان الجهل به يعتقدون أنهم اسنة او واجبة
وكل مباح يؤذى اليه فهو مكرور (قوله كان اذا أتاه امرئ يسره) اي وشاهده كراس أبي
جهم لعنه الله لما أتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم وألقى بين يديه سجدة لله تعالى خمس سجرات
شكرا (قوله او يشربه) اي من غير رؤيته كسجوده حين بشره جبريل عليه السلام والصلاة والسلام
ان الله تعالى يقول لك من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك صلت عليه وفي التتارخانية قال
صاحب الحجة عندي أن قول الامام محمول على الايجاب وقول محمد علي الجواز والاستحباب
فيعمل به ما لا يجب بكل نعمة سجدة شكرا كما قال أبو حنيفة ولا يمكن يجوز أن يسجد سجدة
الشكر في وقت سر بنعمة او ذكر نعمة فشكراً بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاستحباب
وفي فروق الاشياء قال سجدة الشكر جائزة عند الامام لا واجبة وهو معنى ما روى أنها ليست
منسوخة وفي القاعدة الاولى من الاشياء والمعتمد أن الخلاف في سنتها الا في الجواز (في
الهندية وصورتها أن من سجدت عليه نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى مالا او ولداً او جود
ضالة أو اندفعت عنه نقمة أو شفي له مرض أو قدم له غائب يستحب أن يفعلها كسجدة التلاوة
وأما اذا سجد بغير سبب فليس بقرينة ولا مكرورة (قوله فائدة مهمة) من الهم بمعنى ما يهتم
به أي ينبغي الاهتمام اي الاعتناء بها (قوله كل نازلة) أي حالة من النزول بمعنى الحول والثرة
الزكام قاموس (قوله مهمة) اي موقعة في الهم وهو الحزن قاموس (قوله ينبغي الاهتمام)
الاولى ذكره بقوله فائدة مهمة (قوله وهي التي قصدت جمعها) فيما تقدم عند تعداد محلاتها
(قوله هذه الفائدة) وهي دفع الهم (قوله وتقريب الامر) عطف على اسم الإشارة (قوله
مع حكم السجود) اي فيما تقدم والظرف متعلق بقوله جمعها (قوله الودود) اي المحبوب
او المحب (قوله وسجد بتلاوته) كل آية منها سجدة (قال في الدرويه ظاهره انه يقرأها أولاً ثم
يسجد ويحفل ان يسجد لكل بعد قراتها (قوله والثاني) أي لما تقدم أن تأخيرها مكرور

الكافي) شرح الوافي (من قرأ أي السجدة كلها) وهي التي قصدت جمعها هذه الفائدة وتقريب الامر مع تنزيها
حكم السجود رجا فضل الله المكرم الودود (في مجلس واحد وسجد) بتلاوته (لكل) آية (منها) سجدة (كفاه الله تعالى

تزيها ولدفع اشكال الكمال بأن فيه تغبير نظم القرآن لان السجود يكون فاصلا لاقتامل
(قوله ما أهمه) أي من الامر الذي قصد السجود له ويحتمل التعميم والله سبحانه وتعالى
أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب الجمعة) •

سميت الجمعة لاجتماع الناس فيها وقيل لان كمال الخلق لا يجمع فيه وقيل لان خلق آدم عليه
السلام جمع فيه قال في فتح الباري وهذا أصح الأقوال وقيل لان أول اجتماع آدم وحواء
عليهما السلام بالارض كان فيه وقيل لان الله تعالى يجمع فيه بين العباد والرحمة ويقال له
عيد المؤمنين ويوم المزيد انما يريد الخيرات فيه وفيه تجتمع الارواح وتزار القبور ويؤمن الميت
من عذاب القبر ومن مات فيه أو في ليلة من منته ولا تسجر فيه جهنم وفيه يزور أهل الجنة
رهبهم عز وجل وخص يومها بقراءة سورة الكهف وقال صلى الله عليه وسلم خير يوم طلعت فيه
الشمس يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة وما
من دابة الا وهي مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس تنفقا من الساعة الا الجن
والانس وفيه ساعة لا يصادفها عبد مسلم وهو يصلي يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه اه والمصينة
المنتظرة قال عبد الله بن سلام الساعة المعلومة هي آخر ساعة من يوم الجمعة قال أحمد أكره
الاحاديث على قول ابن سلام وقيل هي من وقت خروج الامام الى المنبر الى فراغ الصلاة وهذا ان
القولان أصح الاقوال فيها وهي تنوف على اربعين وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان يوم الجمعة
سيد الايام واعظمها عند الله من يوم الاضحية والفطر وقال صلى الله عليه وسلم اليوم الموعود
يوم القيامة والمشهود يوم عرفة والشاهد يوم الجمعة وقال ابن المسيب الجمعة احب الى الله تعالى
من حج التطوع وعن ابن عباس مرفوعا الجمعة حج المساكين وفي رواية حج النصارى (قوله هي من
الاجتماع) وهي اسم مصدر لاجتماع (قوله بسكون الميم) للمفعول لان فعلة بالسكون للمفعول
كهـ مزنة أي اليوم المجموع فيه وبها قرأ الاعمش (قوله والقراء يضمنونها) أي يضمنون الميم
اتباع الضمة الجيم (قوله لغة الحجاز) وهي المشهورة القحطاني (قوله وقمها لغة قديم) بمعنى فاعل
أي اليوم الجامع كضحية وهمزة وازنة للمكث من ذلك وناوها للمبالغة كفا في علامة للتأنيث
والا لما وصف به اليوم وبه قرئ كالسكون وهما قراءتان شاذتان وحكي الزجاج الكسر
كما في شروح البخاري وشرح المشكاة والنهر وأما كسر لان فعلة بالكسر ليس من الاوزان
المرية ومن قاله بالسكون جمع على جمع ومن قاله بالضم جمع على جمعات وهي بغير السكون
اسم لليوم وبالسكون اسم لايام السبوع واقوالها السبت وأول الايام يوم الاحد واختلف
في هذه التسمية مع الاتفاق انه كان يدعى في الجاهلية عروة بفتح العين المهمة وضم الراء
وبالموحدة فقال الزجاج والفراء أبو عبيدة وأبو عمرو كانت العرب العاربة تقول ليوم السبت
شبار ولا حد أول وللاثنين أهون وللاثلاثاء جبار وللاربعاء دبار والخميس مؤنس والجمعة عروبة
أي ثم نقلوها الى تلك الاسماء المشهورة وجرم ابن حزم انه اسم الله ولم يكن في الجاهلية وورد
ان أهل المدينة صلوا ما قبل ان يقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ان الانصار قالوا لليهود
يوم يجمعون فيه كل سبعة أيام وكذلك للنصارى فلهم فليجعل يوما يجمع مع فيه وتذكر الله

(ما أهمه) من أمر دنياه
وآخرته ونقله عنه أيضا
الحقق ابن الهمام وغيره
من الشراح رحمهم الله

• (باب الجمعة) •

هي من الاجتماع بسكون
الميم والقراء يضمنونها وفي
المصباح ضم الميم لغة الحجاز
وقمها لغة قديم واسكانها
لغة عقيل (صلاة الجمعة
فرض عين)

قوله وهي تنوف الخ الذي
بقتضيه صنيح القاموس
وغترة ان ما كان من هذه
المائة بمعنى زاد كما
هنا يقال فيه أناف بنيف
ونيف بنيف بالتضعيف
لأناف بنوف فليراجع
اه معجمه

تعالى ونصلي ونشكره فجاءه يوم العروبة وهي أول جمعة في الاسلام وأما أول جمعة جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت في مسجد بني سالم بن عوف فخطب وصلى فيه (قوله بالكاتب) هو قوله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة فاسموا الى ذكر الله وذروا البيع رتب الامر بالسمي الى ذكر الله على النداء للصلاة والظاهر ان المراد بالذكر الصلاة ويجوز ان يراد به الخطبة وعلى كل تقدير يفيد افتراض الجمعة فالاول ظاهر والثاني كذلك لان افتراض السمي الى الشرط فرع افتراض المشروط الا ترى ان من لم يجب عليه الصلاة لم يجب عليه السمي الى الخطبة بالاجماع والمذكور في التفسير ان المراد بالخطبة والجمعة هو الاحق اصدقهما عليه امامان ان الله تعالى أكد ذلك بنحرهم مباح وهو البيع وهو لا يكون الا امر واجب كما هو مقتضى الحكمة (قوله والاجماع) قال في الشرح أجمع المسلمون من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا على فرضيتهم من غير انكار أحد وهي فرض عين الاعتدالين كج من أصحاب الشافعي فانه يقول فرض كفاية وهو غلط ذكره في الحلبية (قوله ونوع من المعنى) اي ودليل من المعنى المعقول قال في الشرح وأما المعنى فلانا امرنا بترك الظاهر لا قامة الجمعة والظاهر فريضة ولا يجوز ترك فرض الا فرض هو أكد وأولى منه فدل على أن الجمعة أكد من الظاهر في الفريضة (قوله لذلك) اي لافتراضها بهذه الأدلة (قوله وقال عليه السلام) بيان للسنة (قوله في حديث) قال في خطبة (قوله في مقامي هذا) الذي في ابن ماجه وغيره تقديم هذا على قوله في شهرى هذا وفيه بعد قوله في شهرى هذا زيادة وانظروا فريضة واجبة الى يوم القيامة فمن تركها جحد أو استخفافا بجهتها في حياتي وبعد موتي وله امام عادل الخ (قوله ثم أو ناها) اي كسلا فاتهاون غير الاستخفاف وعبارة القاموس تفيد الاتحاد (قوله وله امام عادل أو جائز) انما ذكره ليفيد وجوب اقامتها مع الامام الجائر وأن جوره ليس عذرا مستظا لها والافلا استخفاف مكفروا لم يكن امام أصلا (قوله فلا جمع الله تعالى) العمل بالكسر والفتح العذق او القليل الخ منه فشيء به أمور الانسان بالعذق بجمع صدور وعان أصل واحد وأطلق عليه الشمل وجمع الشمل كناية عن عدم تفرق أمورهم واختلافها وانعكاسها (قوله ولا بارك له في امره) الذي في ابن ماجه ولا أتم له امره (قوله الافلا صلاة له) اي كماله ومثله يقال فيما بعد ان لا يجده أو يستخفه والافلا كلام على حقيقته (قوله طبع الله على قلبه) طبع عليه كنع ختم قاموس اي لا يجده له قابلا للخير فهو كناية عن صرفه عن الخير (قوله بجهته في اسفل درك جهنم) محمول على شدة العذاب وانما ذكر ذلك لانه فعل فعل المنافقين حيث أقرب بالوحدانية وتوابعها وترك الجمعة والمنافقون في الدرك الاسفل من النار او محمول على من تركها بعد اومات على هذه العقيدة (قوله أكد من الظاهر) قد علمت وجهه (قوله سبعة شرائط) اعلم ان لوجوبها شرائط زائدة على شرائط سائر الصلوات وهي في المصلي واهتمها شروطا كذلك وهي في غير المصلي والفرق بينهما انه بانتفاء الاول يصح الاداء بانتفاء الثاني لا يصح (قوله وهي الذكورة) أي المحقة درج الخنثى كما استظهره في النهرو فيه أنه يعامل بالأمر ومقتضاه الوجوب عليه (قوله خرج به النساء) فلا يجب على امرأتين دخلات في عموم الخطاب بطريق النبوة لانما اخصت منه عموم النهي عن الخروج بقوله تعالى وقرن

بالكتاب والسنة والاجماع ونوع من المعنى في يكفر جاحدا لذلك وقال عليه السلام في حديث واعلموا أن الله تعالى فرض عليكم الجمعة في يومى هذا في شهرى هذا في مقامى هذا فمن تركها تها ونابها واستخفافا بجهتها وله امام عادل أو جائز فلا جمع الله تعالى له ولا بارك له في امره الافلا صلاة له الافلازكاة له الافلا صوم له الا أن يتوب فمن تاب تاب الله عليه وقال صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع متواليات عن غير عذر طبع الله على قلبه ومن يطبع الله على قلبه يجهله في اسفل درك جهنم والجمعة فرض أكد من الظاهر (على) كل (من اجتمع فيه سبعة شرائط) وهي (الذكورة) خرج به النساء (والحرية)

خرج به الارقاء (والاقامة) خرج به المسافروا أن تكون الاقامة (بمعنى) خرج به المقيم بقربة ٢٢٩ لقوله عليه السلام الجمعة

حق واجب على كل مسلم في
جماعة الأربعة مملوك
أو امرأة أو صبي أو مريض
وفي البخاري الأعلى صبي
أو مملوك أو مسافر وقوله
عليه السلام لا جماعة
ولا تشريق ولا صلاة فطر
ولا أضحية إلا في مصر جامع
أو مدينة عظيمة ولم ينقل
عن الصحابة رضي الله عنهم
أنهم حين فتحوا البلاد
اشتغلوا بنصب المنابر
والجمع إلا في الأمصار دون
القرى ولو كان لنقل ولو
أحاديث فلا بد من الاقامة
بمصر (أو) الاقامة (فيما)
أي في محل (هو داخل في
حد الاقامة بها) أي بالمصر
وهو المكان الذي من قارقه
بنية السفر يصير مسافرا
ومن وصل اليه يصير مقاما
(في الأصح) كبري بالمصر
وفاته الذي لم ينقل عنه
بغاية كما تقدم ولا يجب
على من كان خارجه ولو جمع
النداء من المصر سواء كان
سواده قريبا من المصر أو
بعيدا على الأصح فلا يعمل
بما قبل بخلافه وإن صح
(و) الرابع (الصحة) خرج
به المريض لما روينا والشيخ
الكبير الذي ضعف ملحق
بالمريض (و) الخامس
(الامن من ظالم) فلا يجب

في يوتسكن لاسيما في مجامع الرجال وللحديث الآتي (قوله خرج به الارقاء) فلا يجب
عليهم اجتماعا قال في الفتاوى والمولى أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعديد واختلاف
فيما لو أذن له المولى في الجمعة والالتحاق بالقواعد دانه يقضي ولا يتضم عليه الاداء ويؤيد مانه
لا يجب عليه الحج وإن أذن له المولى وإذا لم يأذن له فيه أجاز له الخروج إليها أن كان يعلم
أن مولاه يرضى والا لا والأصح أنه أن حضر مع مولاه لحفظ دابته له أن يصليها بغير إذن المولى
أن كان لا يحل بالحفظ كما في البحر وغيره وأما الاجير فقال أبو علي الدقاق ليس للمسيء أن يجرمه
منها ولكن بسقط عنه من الأجرة بقدر اشتغاله بذلك أن كان بعيدا وإن كان قريبا لا يسقط
عنه شيء قال في البحر وظاهر المتن تشهد للدقاق (قوله والاقامة) ولو بنيت المكث خمسة
عشر يوما (قوله الأربعة) الأربعة غير وهذا الحديث يدل على اشتراط الذكورة والحريّة
(قوله وفي البخاري) يدل على اشتراط الاقامة (قوله ولا تشريق) أي لا تكبير تشريق
وظاهر ما ذكره أن الحديث مرفوع وهو الذي ذكره أبو يوسف في الأملاء ومحمد في الأصل
ورواه ابن أبي شيبة موقوفا عن علي والموقوف في مثله كالمرفوع قال الكمال وكفى بقول
على قدوة (قوله إلا في مصر جامع) هذا دليل اشتراط المصر والمصر بالكسر الحاجر بين
الشبين والحدين الأرضين والوعاء والكورة والطين الأحمر ومصر للمدينة المعروفة سميت به
لقصورها أولها بناها المصربن نوح والمدينة من مدن أقام فعل ممت ومذن المدائن غدينا
مصرها أه قاموس ملخصا فظاهر قوله ومصر للمدينة وقوله ومدن المدائن غدينا مصرها
أنهم ما شئ واحد (قوله ولم ينقل عن الصحابة الخ) وكذا لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم لم أمر
بالاقامة الجمعة في قرى المدينة على كثرتها (قوله ولو أحاديث) خبر الأحاديث الذي نقله واحد
عن واحد (قوله فلا بد من الاقامة بمصر) ذكره ليحطف عليه قوله والاقامة فيما هو داخل
الخ (قوله الذي لم ينقل عنه بغاية) في الفتح هنا وفي صلاة المسافر التقدير في الحد النازل
بالغاية مروي عن محمد وفي النوادر هو المختار وفي النهاية عن الترمذي أنه الأشبه وفي
القهستانى وهو الأصح وهو أربعة أذراع في الأصح أه (قوله فلا يعمل بما قبل الخ)
قال في الشرح تنبيه قد علمت نص الحديث والآثر والرواية عن أئمتنا أي حنفية
وصاحبيه واختيار المحققين من أهل الترجيح أنه لا عبرة ببلوغ النداء ولا بالغاية والأيام وأنه
ليس بشئ فلا عليك من مخالفة غيره وإن ذكر تصحيحه فنه ما في البدائع أنه أن أمكن أن يحضر
الجمعة ويبيت بأهله من غير تكلف يجب عليه أه أي لأن من جاوز هذا الحد بنية السفر
كان مسافرا ولو جبت فله وجبت على المسافر وهو خلاف النص (قوله خرج به المريض)
أي الذي لا يقدر على الذهاب إلى الجامع أو يقدر ولكن يخاف زيادة مرضه أو بقاءه به بسبب
جلى وألحق بالمريض المريض أن يبق المريض ضائعا بخروجه على الأصح جوهره (قوله
لما روينا) أي من قوله صلى الله عليه وسلم الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الأربعة الخ
وعندهم المريض (قوله فلا يجب على من اختفى من ظالم) أفاد التعبير بظالم أنه مظلوم فإن
كان اختفاؤه لحناية منه فوجب حذامه لا لا يسقط عنه الوجوب (قوله المنسل) بالتخفيف
الذي لا ديناره ولا درهم والمراد به هنا من لا يقدر على وفاء دينه (قوله كما جازله التميم) أي

(و) السادس (سلامة
العينين) فلا تجب على
الاعشى عند أبي حنيفة
خلافهما اذا وجد فائدا
يوصله وهي مسألة القادر
بقدره الغير (و) السابع
(سلامة الرجلين) فلا تجب
على المتقدم لجزءه عن السبي
اتساقا ومن العذر المطر
العظيم واما البلوغ والعقل
فليسا خاصين فلذا لم يذكرهما
(وبثت شرط أصحتها) أي
صلاة الجمعة (سنة اشياء)
الاول (المصر او فناءه)
سواء صلى العبد وغيره لانه
بجنزلة المصر في حق حوائج
أهل وتصح إقامة الجمعة في
مواضع كثيرة بالمصر وقتائه
وهو قول أبي حنيفة ومحمد
في الأصح ومن لازم جواز
التمدد سقط اعتبار
السبق وعلى القول الضعيف
المانع من جواز التمدد قيل
بصلاة أربع بعدها بنية آخر
ظهر عليه وليس الاحتياط
في فعلها لان الاحتياط هو
المعمل بأقوى الدلائل
وأقواها ما اطلاق جواز
تمدد الجمعة بفعل الأربع
مفسدة اعتقاد الجهالة
عدم فرض الجمعة أو تعدد
المفروض في وقتها ولا يفتى
بالأربع الا للضرورة
ويكون فعلهم اياها في
منازله

فيجوز له ترك الجمعة كما جاز له التيمم (قوله فلا تجب على الاعشى عند أبي حنيفة) لا يفرق
بين ان يجد فائدا او لا سواء كان القائل مبرعا او باجرا وله ما يستأجر به او كان مملوكا ذكره
السيد قال في البحر ولم أر حكم الاعشى اذا كان مقبلا بالجامع الذي يصل فيه الجمعة هل تجب
عليه اهدم الحرج اه وتجب على الاعور اهدم الحرج (قوله وهي مسألة القادر بقدره
الغير) قد تقدم ان الصحيح فيها قولهما (قوله فلا تجب على المتقدم) ومثله مقطوع الرجلين
وفي الكلام اشارة الى انها تجب على من لوج احدي الرجلين او مقطوعها اذا كان يمكنه
المشي بلا مشقة والا فلا اشارة اليه القهواني وهذا يحصل الجمع بين ما في البحر من الوجوب
وما في الشئ من عدمه افاده بعض الافاضل (قوله ومن العذر المطر العظيم) وكذا الثلج
والوحل قال في الشرح وقد مناه بسقطه الحضور للجماعة اه (قوله فليسا خاصين)
أي بالجمعة (قوله وغيره) أطلقه فعم ما به بناء وغيره وقد سبق قريبا بيان الفناء (قوله في
الأصح) قال السرخسي وبه نأخذ وعليه الفتوى كما في شرح الجمع للعيني وكما في الفتح
ومقابل الأصح ما في البدائع أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين فلا تجوز في أكثر من ذلك
وعليه الاعتقاد اه فان المذهب الجواز مطلقا وما قاله الشيخ العلامة المقدسي في نور الشريعة
عن الامام لا تجوز الا في موضع واحد في البلد الواحد وما قال الامام الزاهد العتابي والظاهر
عنده أنه لا تجوز الا في موضعين ولو فاعلوا فالجمعة الاولى وان صليها ما فصلاتهم بها فاسد
والاصح اطلاق الجواز في مواضع لا طلاق الدليل اه أفاده الشرح (قوله وعلى القول
الضعيف) هو قول أبي يوسف (قوله المانع من جواز التمدد) فالجمعة عنده السابق وتفسد
بالمعية والاشتباه ثم يعتبر السابق بالشروع وقيل بالفراغ وقيل بهما (قوله قيل بصلاة أربع)
أي بوجوب ذلك (قوله بنية آخر ظهر عليه) هو الاحسن لانه ان لم تجز الجمعة فعليه الظهور وان
أجزأت كانت الأربع عن ظهر عليه فيسقط وان لم يكن عليه ظهر فنقل اه وقيل ينوي
السنة وقيل ظهر يومه كما في القضية (قوله وليس الاحتياط في فعلها الخ) قال البرهان الحلبي
الفعل هو الاحتياط لان الخلاف فيه قوى لانهم لم تكن تصل في زمن السلف الا في موضع
واحد من المصر وكون الصحيح جواز التمدد للضرورة لا يمنع من عبية الاحتياط اه (قوله
وأقواها ما اطلاق جواز تعدد الجمعة) لا طلاق حديث لا جهة ولا تشريق الا في مصر جامع
قال مصر شرط انما هو وهو موجود في كل فريق اه (قوله وبفعل الأربع) خبر مقدم لقوله
مفسدة اعتقاد الخ (قوله عدم فرض الجمعة) مفعول اعتقاد وقوله أو تعدد عطف عليه قال
في الشرح وفي فعل الأربع مفسدة عظيمة وهي اعتقاد أن الجمعة ليست فرضا لما ثبت من
من صلاة الظهر فينكسوا عن أداء الجمعة أو اعتقادهم اقتراض الجمعة والظهر بعدها اه
(قوله ولا يفتى بالأربع الا للضرورة) قال العلامة المقدسي بعد نقل ما يفيد النهي عنها نقول
انما نهى عنها اذا ثبت بعد الجمعة بوصف الجماعة والاشتهار ونحن لا نقول به ولا نفتي بفعلها
أصلا بل ندلي عليه انما هو الاصل الذين يحنطون لامر دينهم ويتركون ما يريهم الى تخصيص
بقينهم اه ثم قيل يقرأ الفاتحة والسورة في كل ركعة فان وقعت فقرأت السورة
لا تضره وان وقعت فلا فقرأتها واجبة وقيل في الاولين فقط قال الزاهد في وعلى هذا

الخلاف فيمن يقتضي الصلوات احتياطا والمختار عندي أن يحكم فيها رأيه كذا في الحلبي والشافعي
 ويقتصر في القعدة الاولى على التشهد ولا تفسد بتركها ولا يستفتح في الشفع الثاني
 والاصح الترتيب بينها وبين العصر كذا قاله المقدسي ثم يصلي بعدها أربع سنن الجمعة فان
 صحت الجمعة فقد أدى ستمائة على وجهها وان لم تكن صحت فقد صلى الظهر مع سنته (قائدة) *
 قال في عقد الفرائد قضاء زمانها يحكمون بصحة الجمعة عند تجديددها في موضع بان يعلق الواقف
 عتق عبده على صحة الجمعة في هذا الموضع وبعد اقامتها فيه بالشروط يدعى عتقه عليه بانه عاتقه
 بصحة الجمعة وقد صحت ورقع العتق فيحكم بعتقه فيتضمن الحكم بصحة الجمعة ويدخل مالم
 يأت من الجمعات تبعها اه (قوله أن يصلي بهم السلطان) هو من لا والى فوقه قال الحسن
 أربع الى السلطان وذكر منها الجمعة والعديد ومثله لا يعرف الاسماء فيحمل عليه وقال
 ابن المنذر مضت السنة ان الذي يقيم الجمعة السلطان أو من بها أمره فان لم يكن كذلك صلوا
 الظهر كذا في الحلبي والمتغلب الذي لا عهد له أي لا منشور له اذا كانت سيرته بين الرعية سيرة
 الامراء ويحكم بينهم بحكمهم الولاة تجوز اقامته الجمعة اه (قوله يعني من أمره باقامة الجمعة)
 وهو الامير أو القاضي أو الخلفاء كما في العناية ولو عبد اولى عمل ناحية وان لم تجز قضيته
 وانكحته واذ لم يمكن استئذان السلطان لموته أو فتنه واجتمع الناس على رجل فصلى بهم جاز
 للضرورة كما فعل على في محاصرة عثمان رضي الله عنهم ما وان فعلوا ذلك لغير ما ذكر لا يجوز لعدم
 الضرورة وروى ذلك عن محمد بن العيون وهو الصحيح وفي مفتاح السعادة عن مجمع الفتاوى
 غلب على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويصير القاضي قاضيا
 بتراضي المسلمين ويجب عليهم أن يلتصقوا بالامام اه ولومات الخليفة وله ولاية على أمور
 العامة كان لهم أن يقيموا الجمعة لانهم أقوم الأمور المسلمين فكانوا على حالهم مالم يعزلوا احب
 وفي البحر والنهر يجوز اقاضي القضاة كقاضى المساكم بصر اقامة الجمعة وتولية الخطباء
 ولا يتوقف ذلك على اذن كما ان له أن يستخلف للقضاء وان لم يؤذن له مع أن القاضي ليس
 له الاستخلاف الا باذن السلطان لان نيابته قاضي القضاة اذن له بذلك دلالة كما صرح به الكمال
 في باب القضاء ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالباشا اه وفي البحر أيضا وصرح
 الامام ابن جرير باش في الحفة في تعداد الجمعة بان اذن السلطان أو نائبه انما هو شرط عند بناء
 المسجد ثم بعد ذلك لا يشترط الاذن لكل خطيب فاذا قرر الناظر خطيبا في المسجد فله اقامتها
 بنفسه ونيابته وان الاذن مستصحب لكل خطيب اه وفي مجمع الانهر والاستخلاف في
 زمانها جاز مطلقا لانه وقع في تاريخ خمس وأربعين وتسعمائة اذن الامام وعليه الفتوى اه وفي
 الفقيه واتحاد الخطيب والامام ليس بشرط على المختار غير وفي الذخيرة لو خطب من عاقل
 وصل بالبحر جاز لكن الاولى الاتحاد كما في شرح الآثار وفي المجرد قال أبو حنيفة الاذن في الخطبة
 اذن في الجمعة والاذن في الجمعة اذن في الخطبة ولو قال الخطيب لهم ولا تصل بهم أجزاء أن يصلي
 بهم (قوله للتحرز عن تفويتها) اه لا اشتراط السلطان أو نائبه فيها (قوله بقطع الاطماع)
 متعلق بتحرز وانما كانت الاطماع موقوفة لوجود التنازع بين الطامعين في التقدم فيمكن
 أن يفوت الوقت وهم في النزاع وهذا دليل معقول والمنقول ما قدمناه (قوله وله الاستغناء

(و) الثاني من شروط الصحة
 أن يصلي بهم (السلطان)
 امام فيها (أو نائبه) يعني
 من أمره باقامة الجمعة
 للتحرز عن تفويتها بقطع
 الاطماع في التقدم وله
 الاستغناء وان لم يصرح له
 به السلطان

(الخ) قال في البدائع كل من ملك الجمعة مالاً أقامه غيره مقامه قال في البحر فهو صريح
أو كما صرح في جواز الاستنابة مطلقاً وتقييد الزيلعي الاستخلاف بسبق الحدث لا دليل
عليه وما في الدرر من أن الخطيب ليس له الاستنابة إلا أن يفوض إليه ذلك رده ابن الكمال
(قوله دلالة) متعلق بهامل له المقدر على أنه تيميز أي ثبت له الاستنابة دلالة قال في الشرح
وإذا أذن لأحد بأقامتها ملك الاستخلاف وإن لم يفوض إليه صريحاً إلا أن الإمام الأعظم لما
فوضها إليه مع علمه بأن العوارض المانعة من أقامتها كالمريض والحدث في الصلاة مع ضيق
الوقت تعتربه ولا يمكن انتظار الإمام الأعظم لأنها لا تحتل محل التأخير عن الوقت كان أذناه
بالاستخلاف دلالة ولسان الحال أنطق من لسان المقال كذا قاله الشراح (قوله صرح
استخلافه) لأن الخليفة بان لا مفتتح والخطبة شرط افتتاح وقد وجد في حق الأصل (قوله
قد شهدنا خطبة أو بعضها) لأن الخطبة شرط انعقاد في حق من ينشئ تحريم الجمعة وهو الإمام
لا في حق كل مصل فيكون كان النائب خطب بنفسه والا فلا يصح شروع هذا النائب فيها أصلاً
الأن يستخلف هذا النائب من شهد الخطبة فإنه يصح (قوله أيضاً) أي كما يشترط صلاحيته
للامامة أو كما يشترط في الإمام ذلك إذا لم يكن خطيباً قال في الشرح واعلم أنه يجوز لأصاحب
الوظيفة في الخطبة أن يصلي خاف نائبه بغير عذر كما جاز للسلطان أن يصلي خلف مأموره بأقامة
الجمعة مع قدرة السلطان على الخطبة بنفسه اهـ (قوله والثالث وقت الظهر) وقال مالك
يمتدونها إلى الغروب لأن وقت الظهر والعصر واحد عنده (قوله لقوله صلى الله عليه
وسلم الخ) ولأنها شرعت على خلاف القياس لسقوط الركعتين مع الأقامة فبراعى فيها جميع
الخصوصيات التي ورد الشرع بها ولم يرد قط أنه صلى الله عليه وسلم صلاها قبل الوقت ولا بعده
وكذا الخلفاء الراشدون ومن بعدهم إلى يومنا هذا ولو كان جائزاً لعله مرة تعليمياً للجواز كذا
في الحلبي وغيره (قوله فلا تصح الجمعة قبله) وقال الإمام أحمد تصح كما قال بعضه وقوف عرقة
قبل الزوال (قوله وتبطل بخروجه) ولو بعد القعود قدر التشهد لقوات شرطها لأن الوقت
شرط الأداء لا شرط الافتتاح كصلاة الفجر وفي الإطلاق إشارة إلى عموم الحكم اللاحق بعذر
كنوم وزجاجة على المذهب كما في المخ والدرقان قبل ما فائدة هذه المسئلة هنا وقد تقدمت في
الاثنى عشرية فالجواب أن فيه إفادة أنهم لا تصح بعد الوقت فلا تكرار فيه وفيه إفادة أنه لا يتمها
ظهر أو هل تمها انقلاعهما أنهما لأنه انما يبطل الأصل دون الوصف وقال محمد لا بطلان الأصل
أيضاً عنده فهستاني (قوله والرابع الخطبة) فعلة بمعنى مفعولة فهي اسم لما يخطب به عنابة
من الخطب وهو في الأصل كلام بين اثنين فهستاني عن الأزهري وهو بالضم في الموعظة والجمع
خطب وبالكسر طلب التزوج والفعل فيهما كقول وهى شرط بالاجماع خلاف الامامية
وقد شدوا (قوله قبلها) أي قبل الصلاة لأنها شرطها وشرط الشيء سابق عليه وقد كانت الخطبة
في صدر الأسلام بعد الصلاة كخطبة العيد ثم نسخ وجعلت قبلها ففي مراسيل أبي داود كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يوم الجمعة قبل الخطبة حتى إذا كان ذات يوم وهو يخطب
وقد صلى الجمعة فدخل رجل فقال إن دحية قد قدم وكان إذا قدم تلقوه بالدفاف فخرج الناس
لم يظنوا إلا أنه لا شيء في ترك الخطبة فأمر الله تعالى الآية وإذا رأوا تجارة أولها وانقضوا

دلالة بعذر أو بغيره حضر
أوغاب عنه وأما إذا سبقه
حدث فإن كان بعد شروعه
في الصلاة فكل من صلح
إماماً صح استخلافه وإذا
كان قبل إحرامه للصلاة
بعد الخطبة فيشترط أن
يكون الخليفة قد شهد
الخطبة أو بعضها أيضاً
(و) الثالث (وقت الظهر)
لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
مات النعمان فصل بالناس
الجمعة (فلا تصح) الجمعة
(قبله وتبطل بخروجه)
لقوات الشرط (و) الرابع
(الخطبة) ولو بالفارسية
من قادر على العربية
ويشترط لصحة الخطبة
فعلها (قبلها) كما فعله النبي
صلى الله عليه وسلم (بقصدها)
حتى لو عظم الخطيب

محمد بن عطاء الله لا ينوب عن الخطبة (في وقتها) للمأثور (وحضور واحد اسماعها) ولو كان أصم أو ناعما أو بعيدا (من تتقدمهم
الجمعة) فيمكن حضوره أو مسافر ولو كان جنبا فإذا حضر غيره أو ظهر بعد الخطبة نصح الجمعة بالصبي
أو امرأة فقط ولا يشترط سماع جماعة فتصح الخطبة (ولو) كان ٢٢٢ الحاضر (واحد) وروى عن

الامام وصاحبه صحتها
وان لم يحضره أحد (في)
الرواية الثانية عنهم يشترط
حضور واحد في (الصحيح)
ويشترط أن لا يفصل بين
الخطبة والصلاة بأكل
وعمل قاطع واختلاف في
صحتها لو ذهب منزله لفضل
أو وضوء فلهذه خمس شروط
أوست لصحة الخطبة
فليتنبه لها (و) الخامس
من شروط صحة الجمعة
(الاذن العام) كذافي
الكثر لأنها من شعائر
الاسلام وخصائص الدين
فلزم اقامتها على سبيل
الاشتهار والعموم حتى
لو غلق الامام باب قصره أو
المحل الذي يصلي فيه بأصحابه
لم يجوز وان أذن للناس
بالدخول فيه صحت ولكن
لم يقض حق المسجد الجامع
فيكره ولم يذكر في الهداية
هذا الشرط لانه غير مذكور
في ظاهر الرواية وانما هو
رواية النوادر قلت اطاعت
على رسالة العلامة ابن
الشحنة وقد قال فيها بعدم
صحة الجمعة في قلعة القاهرة
لانها تقفل وقت صلاة
الجمعة وليست مصر على

اليها فقدم النبي صلى الله عليه وسلم لم الخطبة يوم الجمعة وأخر الصلاة كذا في الشرح (قوله
محمد بن عطاء الله) وكذا إذا سمع نجبا (قوله لا ينوب عن الخطبة) هو أحد قولين والثاني انه
لا يشترط فيها التقدير بتقديم ما يفيد منه ذكره صاحب التصوير في الذبائح (قوله في وقتها) فلو
خطب قبله وصلى فيه لا تصح لانه من جملة الخصوصيات المقيدة بها حلي (قوله لا يصح) بالجز
عطف على قوله عبد الخ أي لا يكفي حضور صبي (قوله ولا يشترط سماع جماعة) وقيل يشترط
الجماعة ونص في الدراية على انه الصحيح وفي المتن على انه الاصح ومشى عليه شارح المكنز
(قوله وروى عن الامام وصاحبه) قال ابن أمير حاج وأفاد شيخنا أن الاعتماد عليه (قوله
وفي الرواية الثانية الخ) مستغنى عنه بما تقدم (قوله في الصحيح) متعلق بقوله يشترط حضور
واحد (قوله وعمل قاطع) كما إذا جامع ثم اغتسل وأما إذا لم يكن قاطعا كما إذا تذكروا فائنة
وهو في الجمعة فاشتغل بالقضاء أو أفسد الجمعة فاحتاج الى اعادةها أو افتتح التطوع بعد الخطبة
لا تبطل الخطبة بذلك لانه ليس بعمل قاطع ولكن الأولى اعادةها كما في البحر عن الطلاصة والمحيط
والسراج والفتح وان نعم بذلك يصير مبيها (قوله فهذه خمس شروط أوست لصحة الخطبة)
الاول أن تكون قبل الصلاة الثانية أن تكون بقصد الخطبة الثالثة أن تكون في الوقت
الرابع أن يحضرها واحد الخامس أن يكون ذلك الواحد ممن تتقدمهم الجمعة السادس عدم
الفصل بين الخطبة والصلاة بقاطع وذكر البدر العيني في شرح البصائر أن من السنة اتخاذ
المنبر عن عيين المحراب فان لم يكن منبر فوضع عال والافالي خشيعة اسماع الله صلى الله عليه وسلم
فانه كان يحط إلى جذع قبل اتخاذ المنبر ويكره المنبر الكبير جدا إذا لم يكن المسجد مقبلا
(قوله لانها من شعائر الاسلام وخصائص الدين) أي وقد شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها
والاذن العام والادعاء على سبيل الشهرة من تلك الخصوصيات ويكفي لذلك فتح ابواب الجامع
لواردين كذا في الكافي (قوله حتى لو غلق الامام الخ) وكذا الواجب مع الناس في الجامع
وأغلقوا الابواب وجمعوا لم يجز كافي وظاهر عبارته أن غلق ياتي ثلاثيا والواقع في عبارة غيره
الرابعة وفي الآية وهو قوله تعالى وغلقت الابواب للضعيف وهو يأتي بدل الهمزة وراجع
(قوله وان أذن للناس بالدخول فيه صحت) سواء دخلوا أم لا كذا في الكافي (قوله ابن
الشحنة) هو العلامة عبد البر والشحنة حافظ البلد (قوله في قلعة القاهرة) أي ونحوها
(قوله وليست مصر على حديثها) فانه وان كان فيها الخوانيت والسكن وغير ذلك الا أنها لم
تستوف جميع ما ذكر في حد المصير من القاضي ونحوه (قوله في المنع) أي منع صحة الجمعة
(قوله اختصاصهم بآدون العامة) فيه نظر فان الناس لو أغلقوا باب مسجد وصلوها لا تجوز
اهم فاعلة عدم الاذن ولذا قال في مجمع الانهر ناقلا عن عيون المذاهب ولا يضر غلق باب القلعة
لعدم أو عادة قديمة لان الاذن العام حاصل لاهله وغلق الباب ليس لمنع المصلين ولكن عدم غلقه
أحسن (قوله لم يختص الخ) هو يقول بعدم الصحة وان كان الخ كما يجمع خارجها وما

حديثها وأقول في المنع نظر ظاهر لان وجه القول بعدم صحة صلاة الامام بقوله قصره اختصاصهم بآدون العامة والعلة
مفتردة في هذه القضية فان القلعة وان قفلت لم يختص الخ كما في الجمعة

لان عند باب القاعة عدة جوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من دخول القاعة الجمعة بل لو بقيت القاعة مفتوحة لا يرغب في طوعها الجمعة لوجودها فيما هو أسهل من التكلف بالصعود لها وفي كل محلة من المصر عدة من الخطب فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقاعة عند قفلها (و) السادس (الجماعة) لان الجمعة مشتقة منها ولان العلماء أجمعوا على أنها لا تصح من المنفرد (و) اختلفوا في تقديم الجماعة وعندنا (هم ثلاثة رجال) وان لم يحضروا الخطبة وقد جاءوا فانصرف من شهادتها وصلى بهم الامام جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهر ٣٣٤ الرواية وهم (غير الامام) عند الامام الاعظم ومحمد وقال أبو يوسف اثنان

ذال الالعدم الاذن الامام لا الاختصاص فتدبر (قوله لان عند باب القاعة) أي خارجة (قوله لا يفوت من منع الخ) هي لا منع فيها قبل غلقها وانما تعلق للعادة (قوله فيما هو أسهل من التكلف) الاوضح أن يقول فيما هو أسهل من التكلف بالصعود اليها (قوله وفي كل محلة الخ) أي فلا اختصاص بهم المن بالقاعة (قوله لان الجمعة مشتقة منها) أي مأخوذة فان الاشتقاق من المصادر أي والاصل مراعاة المعاني اللغوية اذ لم يتحقق نقل (قوله فانصرف من شهادتها) قد تقدم قول انه لا يشترط حضور أحد اسماءها وصحح (قوله ولها أن الجمع الصحيح انما هو الثلاثة) وأيضا طالب الحضور في قوله عز وجل فاسعوا الى ذكر الله متعلق بالنظر الجمع وهو الواو والذ كر المسند اليه السعي يستلزم ذا كرا وهو غير الجمع المطالب بحضوره فلزم أن يكون مع الامام جمع ومادون الثلاثة ليس بجماعة متفقا عليه فليس بجمع مطلق والمشرط هنا ظنا جمع مطلق ويان ما ذكره المصنف أن أقل الجمع ثلاثة حقيقة لمخالفة صيغة الدالة عليه صيغة التثنية والواحد والاثنان وان كان جمعا من وجه نظرا الى الاشتقاق فهو مجاز والاعمال بالحقيقة هو الاصل وكون المثنى له حكم الجمع في الميراث ونحوه لقيام الدليل على فاعلنا فيه لا يلزم اطراده (قوله ولو كانوا عبيدا الخ) أو أميين أو خرسا لانهم يصلحون للإمامة فيها بجماعتهم بعد الخطبة من غيرهم (قوله سوى اثنان) الاولى اثنين أو هو على لغة من يلزم المثنى حالة واحدة (قوله شرط انعقاد الاداء) وهو بتقييد الركعة بسجدة لان الاداء فعل وفعل الصلاة هو القيام والقراءة والركوع والسجود ولذا لو حالف لا يصلح لا يحنث حتى يقبده بسجدة فاذا لم يقبدها لم يوجد الاداء كذا في الشرح (قوله شرط انعقاد التحريم) أي وقد وجد وان لم يقبده بسجدة (قوله مع رجلين) هذا على قواها وأجاز ذلك أبو يوسف (قوله صريحا أو دلالة) راجعان الى قوله أو نياية فالصريح أن ياذن له بالاستنابة والدلالة عند عدم الاذن (قوله ولما كان عند المصر مختلفا فيه على أقوال كثيرة) الفصل في ذلك أن مكة والمدينة مصران تقام بهما الجمعة من زمنه صلى الله عليه وسلم لم الى اليوم فكل موضع كان مثل أحدهما فهو مصر وكل تفسير لا يصدق على أحدهما فهو غير معتبر كقولهم هو ما لا يسع أهله أكبر مساجدها وما يعيش فيه كل محترف بقرنته أو يوجد فيه كل محترف وغير ذلك (قوله عند أبي حنيفة) صرح به في النسخ عنه ورواه الحسن عنه في كتاب الصلاة كذا في غاية البيان وبه أخذ أبو يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية واختاره الكرخي والقنطري وفي العناية هو ظاهر الرواية وعليه أكثر الفقهاء وبما ذكرته لم سقط ما في شرح السيد (قوله مفتي) الذي رأيته في النسخ اثبات الباء

سوى الامام لما في المثنى من معنى الاجتماع ولها ان الجمع الصحيح انما هو الثلاثة (ولو كانوا عبيدا أو مسافرين أو مرضى) أو محتاطين لانهم صلحوا للإمامة فأولى أن يصلحوا للاقتداء (والشرط عند الامام) لان انعقاد أدائها بهم (بقاؤهم) محرمين (مع الامام) ولو كان اقتداؤهم في حال ركوعه قبل رفع رأسه (حتى يسجد) السجدة الاولى (فان نفرروا) أي أفردوا أصلاتهم (بعبادة سجوده) أي الامام (أعما وحده جمعة) باتفاق أغنا الثلاثة وقال زفر بن شترط دوامهم كالوقت الى غامها (وان نفرروا) أو بعضهم ولم يبق سوى اثنان من الرجال اذ لا عبرة بالنساء والصبيان الباقيين (قبل سجوده) أي الامام (بطلت) عند أبي حنيفة لانه يقول الجماعة شرط انعقاد الاداء وعندهما بقاؤها وحده لان

الجماعة شرط انعقاد التحريم (ولا تصح) أي لا تنفذ الجمعة (بامرأة أو صبي مع رجلين) لعدم صلاحية فيه الصبي والمرأة للإمامة (وجاز للعبد والمرضى) والمسافر (أن يؤم فيها) بالاذن أصالة أو نياية صريحا أو دلالة كما تقدم لاهلهم للإمامة وانما سقط عنهم وجوبهم بالحقيقة ولما كان حد المصر مختلفا فيه على أقوال كثيرة ذكرنا الأصح منها فقال (والمصر) عند أبي حنيفة (كل موضع) أي بلد (له مفتي) يرجع اليه في الحوادث (وأمر)

فيه وفي قاضي والاولى حذفهما فيه - ما لانهم ما منة قوصان (قوله نصف) بضم الياء من أنصف
 (قوله مقيمون بها) قبله لانهم اذالم تعتبر الاقامة لا توجد قرية أصلا اذ كل قرية مشمولة
 بحكم كذا في الشرح (قوله ينفذ الاحكام ويبقى الحدود) المراد به القدرة على ذلك كما
 صرح به في النسخة عن الامام فترتيب صدر الشريعة له بظهور التواني في الاحكام لاسيما في
 اقامة الحدود في الامصار ضرب كاف في الحلبي فالمراد ان لا الحصول بالفعل قال العلامة
 نوح دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصيرية بل الشرط في تحققها القدرة على
 الدفع ومما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صلوا خلف الخلفاء وهو
 أن ظلم خاق الله تعالى اه وفي الجوى واعلم أن بعض الموالى زعم عدم صحة الجمعة الا في بلاد
 ينفذ بعض شرائط الاداء وهو المصروفانم اعبارة عن كل بلدة فيها وال وقاض ينفذ الاحكام
 ويقيم الحدود وهما مائة ودان فلا تصح الجمعة وتعين صلاة الظهر وقد تبعه على ذلك كثير
 من الاروام وما قاله هذا البعض ضلال في الدين فان تنفيذ الاحكام واقامة الحدود
 موجودان في الجملة والاولى ما في العلامة نوح فتأمل (قوله احتراز عن المحكم والمرأة)
 فانهم ما ينقدان الاحكام ولا يقيمون الحدود والاولى النصب (قوله يفنى عن القصاص) لان
 من ملك اقامتها ملكه كذا في الشرح (قوله واذا كان القاضي أو الامير الخ) في شرح السيد
 وقدمنا عن الشيخ قاسم الاكتفاء بالقاضي عن الامير وحينئذ وجود القاضي يفنى عن المنقذ
 والامير حيث كان له معرفة بالاحكام والا فلا بد من المفق اه وفي الشرح ولا يشترط الصلاة
 في البلد بالمسجد فتصح بغيره فيها اه (قوله معنى) هي بالكسر والتصر موضع على فرسخين
 من مكة والغالب فيه التذكير فيصرف واذا أنت منع للعلمية والتأنيث (قوله في الموسم) فيه
 ايماء الى أنهما لا تقام في غير ايامه لزوال غصنهما بزوال الموسم وقيل تجوز في جميع الايام
 لانهم في فناء مكة ورتبان بينهما افرسخين (قوله أو امير الخ) هو أمير مكة (قوله لا أمير الموسم)
 أى الا اذا أذن له باقامة الجمعة (قوله وقال لا تنصرف في الموسم) وعدم التعميد فيها للتخفيف على
 الحاج لانهم مشغولون بالناسك هداية (قوله وصح الاقتصار في الخطبة الخ) بيان لركنها
 (قوله لكن مع الكراهة) أى التنزيهية لقوله لترك السنة (قوله جد وصلاة ودعاء) بدل من
 قوله ذكر طويل في السفتافى الخطبة الاولى فيها أربع فرائض التمجيد والصلاة والوصية
 بتقوى الله وقراءة آية وكذا في الثانية الا أن الدعاء في الثانية بدل قراءة الآية في الاولى كذا في
 شرح المقدسى وظاهر أن هذا لا يمتنى على قوله وهو ظاهر ولا على قواهم لانهم لا يشترطان
 الثانية ولا الآية وما ذكره مذهب الشافعى رضى الله عنه (قوله فاسهوا الى ذكر الله) وهو
 مطابق فكان الشرط المذكور بالقاطع وكون المأثور المذكور المسمى خطبة انما يفيد الوجوب
 أو السنة لأنه هو الشرط الذى لا يجزئ غيره (قوله واقضية عثمان الخ) ذكر في المحيط والمبسوط
 وماتنى البحار وشرح البخارى لابن بطال وشرح مسلم اصدرا الدين الخلاطى والمؤرخون
 أن عثمان رضى الله عنه أول جمعة ولى الخلافة صعد المنبر فقال الحمد لله فأرتج عليه فقال ان
 أبابكر وعمر كانا بعد ان لهذا المقام مقالا وانكم الى امام فمال أحوج منكم الى امام قوال
 وسأتيكم الخطب بعد وأسئفرا الله العظيم لي ولكم اه قال في النهاية ولم يعن عثمان بقوله
 عنه لما قال الحمد لله

ينصف المظلوم من الظالم
 (وقاضى) مقيمون بها وانما
 قال (ينفذ الاحكام ويبقى
 الحدود) احتراز عن المحكم
 والمرأة وذكر الحدود يفنى
 عن القصاص (و) الحال
 انه موضع (بلقت ابنته)
 قدر (أبينة منى) وهذا (في)
 ظاهر الرواية) فانه قاضيان
 وعليه الاعتماد (واذا كان
 القاضى أو الامير مقتضا
 أغنى عن التعداد) لان
 المدار على معرفة الاحكام
 لا على كثرة الأشخاص
 (وجازت الجمعة عنى في الموسم
 للخليفة أو أمير الخ) لاجاز
 لا أمير الموسم لانه يلى أمر
 الحاج لا غير عند أى خليفة
 وأبى يوسف وقال محمد
 لا يصح بها لانها قريبة وقال
 تنصرف في الموسم (وصح
 الاقتصار في الخطبة على)
 ذكر خالص لله تعالى (فحو
 تسبيحة أو تحميدة) أو
 تهليل أو تكبيرة لكن (مع
 الكراهة) لترك السنة
 عند الامام وقال لا بد من
 ذكر طويل يسمى خطبة
 وأقله قدر التشهد الى قوله
 عبده ورسوله جد وصلاة
 ودعاء المسلمين والتسبيحة
 وتحوها لا تسمى خطبة وله
 قوله تعالى فاسهوا الى ذكر الله
 من غير فصل بين كونه ذكر
 طويل لا يسمى خطبة أو لا
 واقضية عثمان رضى الله
 عنه لما قال الحمد لله

فأرجع عليه ثم نزل وصلى بهم ولم ينكر عليه أحد منهم فكان إجماعهم (وسن الخطبة) التي في ذات الخطيب والتي في نفس الخطبة
(ثمانية عشر شياً) بل يزاد عليها من السنة ٣٣٦ أن يكون جلوس الخطيب في مخدعة عن يمين المنبر أو جهة لابس السواد

أو البياض ومنها (الطهارة)
حال الخطبة لأنها ليست
صلاة ولا كسرها وتأويل
الآثارها في حكم الثواب
كسرها الصلاة هو الصحيح
وسر العورة للتوارث (و) كذا
(الجلوس على المنبر قبل
الشروع في الخطبة والاذان
بين يديه) جرى به التوارث
(كالإقامة) بعد الخطبة
(ثم قيامه) بعد الاذان في
الخطبتين ولو قد فقه ما
أوفى أحداهما جزءاً أو كره
من غير عذر وإن خطب
مضطجعا أجزأ (و) إذا قام
يكون (السيف يساره)
متكئاً عليه في كل بلد ففتحت
عنوة ليريهـم أنها فتحت
بالسيف فإذا رجعت عن
السلام فذلك باقي يابدي
المسلمين بقائهم لكم به حتى
ترجعوا إلى السلام
(و) يضطب (بدونه) أي
السيف (في) كل (بلدة)
فتحت صلواتاً ومدينة الرسول
فتحت بالقرآن فيضطب فيها
بلا سيف ومكة فتحت
بالسيف (و) يسن (استقبال
القوم بوجهه) كما استقبال
الصحابة النبي صلى الله عليه
وسلم (و) يسن (بداهته بمحمد
الله) بعد التهنؤ في نفسه

وانكم الخ تفضل نفسه على الشيخين بل على الخلفاء الذين يكونون بعد الراشدين فانهم
يكونون على كثرة في المقال مع قبح الفعل فبكانه يقول أنا وإن لم أكن قواً لامثلهـم فأنما على
الخبر دون الشر ٥١ (قوله فأرجع) بضم الهمزة وسكون الراء المهملة وكسر المثناة من فوق
وبالجيم كإغلاق مبنى للمفـهول وزناً ومعنى أي استـمـتـاق عليه الكلام فلم يقدر على إتمامها
(قوله وسن الخطبة الخ) منها أن تكون خطبتان تشتمل كل منهما على حمد وتشميد وصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم والاولى على تلاوة آية وعلى وعظ والتمنية على دعاء للمؤمنين
والمؤمنات عوض الوعظ كما ذكره (قوله بل يزاد عليها الخ) زاد على ما ذكره نحو سنتين والعدد
لامفهوم له (قوله أو جهته) أي المنبر أي أن لم يكن له مخدع كما في الشرح (قوله أو البياض)
فهو مخير ولا يلزمه اختصاص السواد كما في الشرح وتكرره صلاته في المحراب قبل الخطبة
فهو سنتان وغيره ويكرره التفتاته عيضا وشمالا وما يفعله المؤمنون حال الخطبة من الصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم والترضى عن الصحابة والدعاء للسلطان بالنصر فيبقى أن يكون
مكروها اتفاقا (قوله الطهارة) فلا خطب محمد ثانياً أو جنباً جازو يكره ويستحب إعادتها إذا
كان جنباً إلا أذانه زبلي وإن لم يعد أجزأ أن لم يطل الفصل بالجنب (قوله لأنها ليست صلاة)
بل ذكر والجنب والمحدث لا ينعان منه (قوله ولا كسرها) بدليل أنها تؤدي إلى غير جهة
القبلة ولا يفـهـمها الكلام (قوله وتأويل الآثارها الخ) أي بانها الخ فهو على حذف الباء
والآثر ظاهره يدل على أنها كسرها الصلاة (قوله هو الصحيح) مقابله ما عن أبي يوسف أن الطهارة
شرط (قوله وسر العورة) هو من سنن الخطبة إجماعاً وإن كان فرضاً في حد ذاته حتى لو خطب
بدونه أجزأ برهان (قوله وكذا الجلوس الخ) اختلاف فيه هل هو للاذان أو للاستراحة
وعلى الأول لا يسن في العبد لأنه لا أذان له ذكره البدر العيني على البخاري (قوله فتحت عنوة)
أي قهراً وغلبة (قوله ليريهـم) هذه العلة انما تظهر فهمين كان حديث عهد بالاسلام من أهل
تلك البلدة ولكن العلة تعتبر في الجنس وقبل الحكمة فيه الإشارة إلى أن هذا الدين قد قام
بالسيف وفيه إشارة إلى أنه يكره الانكساء على غيره كعصا وقوس خلاصة لأنه خلاف السنة
محيط وناقش فيه ابن أمير حاج بأنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قام خطيباً بالدينه متكئاً على عصا
أو قوس كما في أبي داود وكذا رواه البراء بن عازب عنه صلى الله عليه وسلم وصححه ابن السكن
(قوله فتحت بالقرآن) أي بكلمة تلاوته فيها فكان أهلها يشعرون القرآن قبل قدومه إياها
صلى الله عليه وسلم (قوله بالسيف) هو أحد قولين (قوله واستقبال القوم بوجهه) فان ولاهم
ظهره كره قال شمس الأئمة من كان أمام الإمام استقبل بوجهه ومن كان عن يمين الإمام
أو يساره انحرف إلى الإمام وقال السرخسي الرسم في زماننا استقبال القوم القبلة وتزك
استقبالهم الخطيب لما يلحقهم من الخرج بتسوية الصفوف بعد فراغ الخطيب من خطبته
لكثرة الزحام قال وهذا أحسن (قوله كما استقبال الصحابة الخ) فيكون استقبالهم الإمام سنة
أيضا فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا خطب استقبل أصحابه ومن كان

أمامه

سرا (والثناء عليه بما هو أهله) سبحانه (والشهادتان وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
والعظة) بالزجر عن المعاصي والتعويذ بالصالحين

مما وجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه (والتذكير) بما به النجاة (وقراءة آية من القرآن) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في خطبته واتفقوا بما ترجمهون فيه إلى الله والآكثر على أنه يمتد قبلها ولا يسمى إلا أن يقرأ سورة كاملة فيسمى أيضا (و) سنن (خطبتان) لتوارث إلى وقتنا (و) سنن (الجلوس بين الخطبتين) جالسة خفيفة وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات (و) سنن (إعادة الحمد) (إعادة) (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) كأنه تلك الإعادة (في ابتداء الخطبة الثانية) وذكر الخلفاء الراشدين والعلماء مستحسن بذلك جرى التوارث ٢٣٧ (و) سنن (الدعاء فيها) أي الخطبة الثانية

(للمؤمنين والمؤمنات)
مكان الوعظ (بالاستغفار
لهم) الباب ١٠٠٠ في مع أي
يدعون لهم بأجره النعم ودفع
النقم والنصر على الأعداء
والمعاونة من الأمراض
والأدواء مع الاستغفار
(و) سنن (أن يسمع القوم
الخطبة) ويجهر في الثانية
دون الأولى وإن لم يسمع
أجراً كما في الدراية (و) سنن
(تخفيف الخطبتين) قال
ابن مسعود رضي الله عنه
طول الصلاة وقصر الخطبة
من فقه الرجل (بقدر سورة
من طوال المفصل) كذا
في معراج الدراية ولكن
يراعى الحال بما هو دون
ذلك فإنه إذا جاءه بكروان
قل يكون خطبة (ويكره
التطويل) من غير قيد
يزمن في الشئ لقصر
الزمان وفي الصيف للضرر
بالزحام والحز (وترك شئ
من السنن) التي بينها

أمامه استقبله بوجهه ومن كان عن يمينه أو يساره انحرف إليه كذا في الشرح (قوله ما
وجب مقت الله) أي من ارتكاب ذلك (قوله قبلها) أي الآية وهو غير التعمود الذي قيل
الخطبة (قوله وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات) وهو المذهب الذي توارثوا به في الأصح
لأنه سنة فهو ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قائماً خطبة واحدة فلما
أسن جعلها خطبتين بينهما جالسة خفيفة وفيه دليل على أنها للاستراحة لا شرط (قوله وسن
إعادة الحمد الخ) الثلاثة سنة واحدة (قوله وسن الدعاء للمؤمنين) وجاز الدعاء للسلطان
بالعدل والاحسان وكرهه غير ما وصفه بما ليس فيه وتكلمه بكلام الدنيا الآن يشبهه أصراً
بمعروف (قوله والنصر على الأعداء) أي الكفار والبهات (قوله قال ابن مسعود الخ) وفي
الفتح من الفقه والسنة تنصير الخطبة وتطويل الصلاة (قوله بما هو دون ذلك) أي بذكر ما هو
دون سورة من قصار المفصل (قوله وبكره التطويل) أي بزيادة على قدر السورة من الطوال كما
في الدر وغيره (قوله في الشتاء) متملقاً بالتطويل وقوله وفي الصيف عطف عليه وقوله بالزحام
لا يخص الصيف (قوله بهاء المؤمن) أي كماله (قوله والمشي أفضل) لما كان يتوهم من قوله
أراد الذهاب ماشياً أن المشي واجب دفعه بذلك (قوله وفي العود منها) عطف على محذوف
معلوم من المقام أي في الذهاب إليها وفي العود والحاصل أنهم اختلفوا في الرجوع فقبل هو
كالذهاب إليها فالمشي أفضل وقبل هو كالخروج إلى سائر الحاجات وهو الأصح (قوله وأنتم
تسهون) أي تسرعون (قوله وقال) أي الإمام أحمد ومثله عند ابن حبان عن ابن عيينة
(قوله فيذهب في الساعة الأولى الخ) لحديث أوس النقي رضي الله عنه من غسل يوم الجمعة
واغتسل ثم بكروا بركب ومشي ولم يركب ودنا من الإمام واستمع ولم يبلغ كان له بكل خطرة عمل
سنة أجزأه صيامها وقيامها رواه أبو داود وغيره يقال غسل الرجل امرأته وغسلها مخففاً
ومشداً إذا جاءها لأنه أوجب عليها الفسل بجماعه وورد أن من فعله كان بمن بطل بطل
العرش كذا ذكره الشيرخيتي في شرح الأربعين والتبكير سرعة الالتجاء أول الوقت أو قبله
لإداء العبادة بنشاط والابتكار هو المسارعة إلى المصل لينال فضيلته والصف الأول وروى
الإمام مالك في الموطأ قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما
قرب بثلاثة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقربة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما
قرب بكبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب بدجاجة ومن راح في الساعة

(ويجب) به من يفترض (الشيء) أراد الذهاب ماشياً بالسكينة
والوقار لا الهولة لأنما تذهب بهاء المؤمن والمشي أفضل لمن يقدر عليه وفي العود منها وانما ذكره بالفظ السعي لطائفة
الامر به في الآية فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه بقوله إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسهون وأتوها تمشون وعليكم
السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فكم فأنتم وأخرجهم أحمد وقال وما فاتكم فاقضوا فيذهب في الساعة الأولى وهو الأفضل
ثم ما يليه وهكذا الجمعة

الخامسة فكذا تقرب بيضة اه قال مالك واكثر اصحابه وامام الحرمين والقاضي حسين انها
 طافات لطيفة اولها زوال الشمس واخرها قعود الامام على المنبر وقال الجمهور والمراد ساعات
 اليوم والآلة المنقسمة الى اربعة وعشرين جزءا فاستحبوا التكبير اليها واختلف في اول الوقت
 فقبل من طلوع الشمس ليكون ما قبله من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب قال البرهان الحلبي
 وهو الاظهر وذكر الساعات للبحث على التكبير اليها والترقيب في فضيلة السبق وتخصيل
 الصف الاول وانتظارها والاشغال بالنفل والذكر قبلها وفي الكشف قبل اول بدعة حدث
 في الاسلام ترك البكور الى الجمعة ومعنى راح في الحديث خف قال في القاموس راح للمعروف
 يراح راحة اخذته له خفة وراحته يده لكنا خفت واستحبوا ان يواقع زوجته ليكون الغرض
 لبصره واسم كن انفسه اذا راح للجمعة كما يشهد له حديث اوس السابق (قوله ويجب ترك
 البيع) فيكرهه تحريما من الطرفين على المذهب ويصح اطلاق الحرام عليه كما وقع في الهداية
 ويقع العقد صحبا عندنا وهو قول الجمهور وحتى يجب الثمن وينبت الملك قبل القبض وفي الفتح
 المكروه دون الفاسد وليس المراد بكونه دونه في حكم المنع الشرعي بل في عدم فساد العقد والا
 فهذه المكروهات كلها تحريمية لانهم خلافا في الاثم بها اه وقال مالك واحمد بالطلاق في غير
 نكاح رهبة وصدة وفي الكلام اشعار بان من لم يجب عليه الجمعة مستثنى من الحكم كافي
 القهستاني يعني من لم يجب عليه ما اذا اوجبت على أحد ما دون الاخر انما يجتمعان
 الاول ارتكاب النهي والثاني اعانه عليه كذا في شرح البخاري للعيني (قوله وكذا ترك كل
 شيء الخ) منه انشاء السفر عنده (قوله كالبيع ماشيا) وما في النهاية عن اصول الفقه لابي
 اليسر انهم ما اذا تباين ما وهما يمتثلان فلا بأس به مشكل لانه تخصيص لاطلاق الكتاب وهو نسخ
 فلا يجوز بالرأى وفي المضمرات والبيع على باب المسجد اوفيه اعظم وزرا اه (قوله في الاصح)
 وقال الطحاوي المعتبر هو الاذان الثاني عند المنبر لانه الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم
 والشيخين بعده قال في البحر وهو ضعف (قوله واذا اخرج الامام) اي من حجرته ان كانت والا
 فقيامه للصعود فاطم كفا في شرح المجمع فثبت المنع بمجرد ظهوره ولو قبل صعوده المنبر وقبل
 اذا صعد وعلمه جرى الحال والزيلعي والعيني (قوله فلا صلاة) سواء كانت قضاء فائتة او
 صلاة جنازة أو سجدة تلاوة او مندورة او نقلا الا اذا نذر فائتة ولو نذر او هو صاحب ترتيب فلا
 يكره الشروع فيها حينئذ بل يجب لضرورة صحة الجمعة وأفاد انه لا يكره الشروع قبل الخروج
 فيتم ما شرع فيه ولو خطب الامام من غير كراهة مطلقا الا اذا كان في نقل فانه يتم شفعائه بقطع
 ولو كان خروجه بعد القيام للثلاثة اتم أيضا لانه وجب عليه الشفع الثاني بالقيام اليه واختلف
 في سنة الجمعة فقبل يقطع على رأس الركعتين كالنفل المطلق والصحيح انه فيها لانه صلاة
 واحدة واجبة بحر ولكن يحقق القراءة دريه في بقدر الواجب لا درال الواجب وهل ينزل
 تسبيح الركوع والسجود والصلاة على البشير النذير في القعود الاخير لانها سنة والاستماع
 فرض بحرر (قوله ولا كلام) دنيوي اثنافا كافي السراج وغيره وكذا الاخرى عند الامام
 وسيأتي غمامه (قوله لانه نص النبي عليه الصلاة والسلام) وهو كافي الهداية باللفظ المذكور في
 المصنف قال في الفتح ورفع غريب والمعروف كونه من كلام الزهري اه وفي البحر عن

(و) يجب بمعنى يفترض
 (ترك البيع) وكذا ترك
 كل شيء يؤدى الى الاشتغال
 عن الشيء اليها أو يحل به
 كالبيع ماشيا اليها لاطلاق
 الامر (بالاذان الاول)
 الواقع بعد الزوال (في الاصح)
 لحصول الاعلام به لانه
 لو انتظر الاذان الثاني
 الذي عند المنبر تفوته
 السنة وربما لا يدرك الجمعة
 بعد محله وهو اختيار
 شمس الأئمة (واذا اخرج
 الامام فلا صلاة ولا كلام)
 وهو قول الامام لانه نص
 النبي عليه الصلاة والسلام
 وقال أبو يوسف ومحمد
 لا بأس بالكلام اذا اخرج
 قبل أن يخطب واذا نزل
 قبل أن يكبر واختلفا في
 جלוه اذا سكنت فقد ألبى
 يوسف يباح وعند محمد
 لا يباح

لان الكراهة للاخلال بفرض الاستماع ولا استماع هنا وله اطلاق الامر واذا امر الخطيب بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يصلي سرا امر ازاله فضيلتين ويحرم في نفسه اذا عطس على الصحيح وفي النبأ يسبح بكره التسبيح وقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يسمع الخطبة وروى عن نصير بن يحيى ان كان بعد ٣٣٩ من الامام بقراءة القرآن وروى عنه

انه كان يحسرك شقيقه ويقرأ القرآن في فعل مثله ولا يشغل غيره بسماع تلاوته لا بأس به كانهظر في الكتاب والكتابة وفيه خلاف وروى عن أبي يوسف انه لا بأس به وقال الحسن بن زياد ما دخل العراق احسب افسقه من الحكم بن زهير وان الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم الجمعة وينظر في كتابه ويصح بالقلم وقت الخطبة (ولا يرد سلاما ولا يشمت عاطسا) لاشتغاله بسماع واجب قال في الحجة كان أبو حنيفة رحمه الله بكره تشمت العاطس ورد السلام اذا خرج الاطم (حتى يفرغ من صلاته) لما قدمناه وليس منه الاذار والنداء لخوف على أعى ونحوه التردى في بئر وخوف حية وعقرب لان حق الادعى مقدم على الانصات حق الله والدعاء المستجاب وقت الإقامة يحصل بالقلب لا باللسان (وكره لما حضر الخطبة الاكل والشرب) وقال الكمال يحرم وان كان أمر الجعفر

الغناية والنهاية اختلف المشايخ على قول الامام في الكلام قبل الخطبة فقيل انما بكره ما كان من جنس كلام الناس أما التسبيح ونحوه فلا وقيل ذلك مكروه والاول اصح ومن غنة قال في البرهان وخروجه قاطع للكلام أي كلام الناس عند الامام اه فعلم به ذلك لا خلاف بينهم في جواز غير الديوى على الاصح ويحمل الكلام الوارد في الاثر على الديوى ويشهد له ما أخرجه البخاري أن معاوية أجاب المؤذن بيزيديه فلما ان قضى التأذين قال يا أيها الناس اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم من مقالتي اه وفي التمر عن البدائع بكره الكلام حال الخطبة وكذا كل عمل يشغله عن سماعها من قراءة قرآن أو صلاة أو تسبيح أو كتابة ونحوها بل يجب عليه ان يستمع ويبسكت وفي شرح الزاهدي بكره لمستمع الخطبة ما يكره في الصلاة من أكل وشرب ومعت والتفات ونحو ذلك اه وفي الخلاصة كل ما حرم في الصلاة حرم حال الخطبة ولو أمر الجعفر وفي السيد استماع الخطبة من أولها الى آخرها واجب وان كان فيها ذكر الولاية وهو الاصح ثم وكذا استماع سائر الخطب كخطبة النكاح والخطبة اه واختلف في الدنوم من الامام والصحيح من الجواب انه أفضل وقال كثير من العلماء التابعين دأوى كي لا يسمع مدح الظلمة والدعاء لهم ويجلس في الصف الاول مما يلي الامام من غير ايداء (قوله لان الكراهة) علة لاصل الخلاف واقول أبي يوسف بجواز في المجلس أيضا (قوله يصلي سرا) بحيث يسمع نفسه كذا أفاده القهستاني وفي الشرح عن الحسامي يصلي في نفسه وفي الفتح عن أبي يوسف ينبغي في نفسه لان ذلك مما لا يشغله عن سماع الخطبة فكان امر ازاله فضيلتين وهو الصواب (قوله ويحرم في نفسه) واذا فرغ من الخطبة يحمد بلسانه كما لو سمع النداء في الخلاء يجب بقلبه واذا فرغ يجب بلسانه كما في المحيط (قوله وفيه خلاف) والمعتمد المنع وفي الولا الجبة الثاني عن الخطيب اذا كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل يسكت هو المختار (قوله وقال الحسن الخ) معتمد المذهب المنع قال في الكنز بل يستمع وينصت والثاني كالأقرب (قوله وان الحكم) بكسر ان (قوله ولا يرد سلاما) مطلقا لا بلسانه ولا بقلبه لا قبل الفراغ ولا بعد لان هذا السلام غير مأذون فيه شرعا بل يرتكب بسلامه انما لانه يشغل به خاطر السامع عن الترض (قوله ولا يشمت عاطسا الخ) وهل يحمد اذا عطس الصحيح نعم في نفسه واذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار برأسه أو يده أو بعينه لازالة منه كرا أو جواب سائل لا يكره على الصحيح كما في المضمرات والفتح (قوله لما قدمناه) من قوله اذا خرج الامام الخ (قوله وليس منه) أي من الكلام المكروه (قوله حق الله) بدل من الانصات (قوله والدعاء المستجاب وقت الإقامة) أي يوم الجمعة أو في ساعة الجمعة المفسرة على الصحيح بأنها من خروج الامام الى فراغه من الصلاة (قوله اذا كان يسمع) بأن كان قريبا (قوله ان كتابة من لا يسمع) أي البعید (قوله غير ممتنعة) الممتنعة المنع (قوله لانه يلجئهم الى ما نهوا عنه) وهو الكلام وهذا انما يظهر ان لو اطلق في الكلام أمالوقيد

او تسبيحا والاكل والشرب والكتابة انتهى يعني اذا كان يسمع لما قدمناه ان كتابة من لا يسمع الخطبة غير ممتنعة (و) كره (العيب والالتفات) فيجتنب ما يجنبه في الصلاة (ولا يسم الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر) لانه يلجئهم الى ما نهوا عنه

والمرور من سلامة عند ما غير مقبول ٣٤٠ (وكره) ان يجزى عليه الجمعة (الخرق) من المصير يوم الجمعة (بعد

النداء) اى الاذان الاول
وقبل الثانى (ما يصل)
الجمعة لانه تعالى الامر باله
قبل تحققة بالبرو اذا
خرج قبل الزوال فلا بأس
به بخلاف عندنا
وكذا بعد التراجع منها وان
لم يدركها (ومن لا جمعة
عليه) كمر يضرمسافر
ورقبة في واصرة وأعي
ومقدم (ان اداهما جازعن
فرض الوقت) لان سوط
الجمعة عنه للتخفيف عليه
فاذا حصل ما لم يكلفه
وهو الجمعة جازع ظاهره
كالمسافر اذا صام وكلام
الشراح يدل على ان
الافضل اهم الجمعة غير انه
يستثنى منه المرأة لانهما
عن الجماعات (ومن لا عذر
له) بمنعه من حدة ورا الجمعة
(لو صلى الظهر قبلها) اى
قبل صلاة الجمعة انعقد
ظهوره ولو وقت الاصل
في حق الكفاية وهو
الظاهر ولا يكتفى بما امر
بالجمعة (حرم) عليه الظاهر
وكان انعقاده موقفا
(فان سعى) اى مشى (اليها)
اى الجمعة (و) كان
(الامام فيها) وقت انفصاله
عن داره لم يفتها وأقيمت
بعدها سعى اليها (بطل ظهروه)
اى وصفه وصار نقلا

بالنيوى فلا يفاهر لان هذا آخرى وهو مما لا خلاف في اباحته كما مر عن العناية وغيرها وهذا
المبحث كثير الخلاف جدا (قوله والمرور من سلامة) اى الامام حين يستقر على أعلى المنبر
كما فعل صلى الله عليه وسلم (قوله غير مقبول) لما قاله البيهقي انه ليس بقوى وقال عبيد الحق
في الاحكام الكبرى هو مرسل وهو ليس بحجة عند الشافعى رضى الله عنه اى فكيف يستدل
به عنده وقوله عندنا متعلق بمقبول أو متعلق بقوله والمرور فان الحدادى وجماعة من مشايخنا
قالوا انه يسلم (قوله وكره ان يجزى عليه الجمعة) اطاق الكراهة فتكون تحريمية وأخرج من
لا تجزى عليه فلا كراهة في خروجه (قوله وقيل الثانى) هذا الخلاف مبنى على الخلاف في
وجوب السعى بالاقول أو بالثانى (قوله ما لم يصل الجمعة) على الصحيح كفى نرح المنية والمسافر
اذا دخل مصرا ولم ينو إقامة نصف شهر لا جمعة عليه وان عزم على أن يمكث فيه يومها بخلاف
القروى المأزم فانه يلحق بأهل المصر وان نوى الخروج من يومه ولو بعد الزوال لا تلزمه الجمعة
هكذا قال الفقيه وقيل ان دخل الوقت قبل خروجه من المصر لزمته الجمعة مطلقا كذا
في الخلاصة قال البرهان الحلبي ولم يذكرك قاضيضان الاعدم لزومها اذا نوى الخروج من يومه
قبل الوقت أو بعده كما اختاره الفقيه أبو الليث فعمل انه المختار عنه لانه اذا نوى إقامة ذلك
اليوم في المصر الحق بأعله بخلاف ما اذا لم ينو اه (قوله ان اداهما جازعن فرض الوقت)
قال التمسكتانى الكلام مشير الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق الممذور وغيره لكنه
ماء وربما سقاطه بأداء الجمعة حقا والمعدور له رخصة فالجمعة ليست بدلا عن الظاهر لان حقيقة
البطل هو ما صار اليه عند تعذر الاصل وليس هذا كذلك وليس الظاهر بدلا عنها لانه هو فرض
الوقت بل هو فرض مستعمل في ذلك اليوم يسقط به الظاهر قال في الفتح وهذا الوجه يستلزم
وجوب الظاهر أو لا ثم ايجاب اسقاطه بالجمعة وفائدة هذا الوجوب جواز المصير اليه عند
الجزع عن الجمعة اه (قوله وكلام الشراح يدل الخ) لقوله م ان الظاهر اهم يوم الجمعة رخصة
فدل على ان العزيمة صلاة الجمعة كذا في الشرح (قوله غير انه يستثنى منه المرأة) اى فصلاتها
في بيتها أفضل واصل هذا البحث للامامة زين ربه الله تعالى (قوله في حق الكفاية) متعلق
بالاصل اى وأما الجمعة فليست على الكفاية (قوله حرم عليه الظاهر) اى صلاة الظاهر وهو هذا
بالنسبة لغير المذور كما هو الموضع اما الممذور اذا صلى الظهر قبل الامام لا يكره بالاتفاق
بحر (قوله فان سعى اليها الخ) قيد بالسعى لانه لو كان جالسا في المسجد بعد ما صلى الظهر
لا يبطل حتى يشرع مع الامام بالاتفاق كما في البحر عن الحقائق لانه اذا لم يشرع معه
تعيين انه لم يرغب في الجمعة تعيين وقيد بالسعى لانه لو سعى الى غيرها لا يبطل ظهروه بالاتفاق كما
في غاية البيان (قوله وكان الامام فيها وقت انفصاله) أدركه فيها أو لم يدركه لم يفسد ما أتى ونحوه
لان الادراك ممكن بتقدير الله تعالى عناية قال في الفتح وهو هذا يخرج اهل البلج عن الامام وهو
الاصح وعلى تخريج اهل العراق عنه لا يبطل الا اذا كان لا يربو اذرا كما اه (قوله وكذا
المعدور) فلا فرق بينه وبين غيره في ان السعى يبطل وانما الفرق من جهة حرمة اداء الظاهر قبلها
وعدمها او قال زفر والشافعى لا يبطل ظهر المعدور بأداء الجمعة بعده وتقع الجمعة نقلا (قوله
في الاصح) تعين ان المبطل السعى بقيد الانفصال عن الدار على المختار (قوله وقيل اذا مشى

وكذا المذور (وان لم يدركها) في الاصح وقيل اذا مشى

خطوتين) وان لم ينقل عن الدار (قوله كما بعده) أي كالمسعى بعد الفراغ (قوله وقال لا يبطل ظهر ما الخ) لأن السعي إلى الجمعة دون الظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة فوقفه فيبطل بها ولا ما إن السعي إلى الجمعة من خصائصها فصار الاشتغال به كالاشتغال بركن من أركانها فؤثر في ارتخاض الظهر احتياطا (قوله ويقتصر الفساد عليه الخ) مثلا لو صلى مسافرا الظهر اماما ثم حضر الجمعة فصلاها فهي فرضه وجازت صلاة أو أثلث ولو قدمه الإمام لسبق حدث جازت صلاة القوم لأن ظهره ارتفع في حقه دون أولئك الذين صلى بهم قبل دخول المصير فصار في حق الفريق الثاني كأنه لم يصل الظهر كذا في الشرح وبها يلغز فيقال أي صلاة قدمت على الإمام ولم تنسد على المأموم (قوله أداء الظهر بجماعة) سواء كان قبل الجمعة أو بعدها وانما قيد بالمعذور ايم لم يحكم غيره بالاولى ووجه الكراهة انه انقضى إلى تقليل جماعة الجمعة لانه ربما نطق غير المذموم للافتداء بالمعذور ولان فيه صورة المعارضة بقائمة غيرها (قوله في المصير) قيد به لانخراج أهل السوادقانه لا يكره لهم الجماعة لعدم الجمعة على أهلها فلا يلزم ما ذكر (قوله فانه يكره له صلاتها الخ) كذا في البحر وهذا لا ينافي ما قدمناه عنه من ان ذلك لا يكره اتفاقا لحمل الكراهة المنفية فيما سبق على التحريمية وما قلنا على التزجية لانها في مقابلة المستحب أفاده السيد (قوله صلاتها) أي الظهر وأنت باعتبار انها فريضة (قوله أو في سجود السهو) ان قيل ان هذا يشهر بأنه يسجد للسهو في الجمعة والعيد وهو خلاف المختار أجيب بان المختار عدم الوجوب فيه ما وان الأولى تركه لا يقع الناس في فتنة لأن المختار عدم جواز أفاده في الايضاح (قوله وما فاتكم فاقضوا) فان معناه اقضوا ما فاتكم من صلاة الامام والذي فات من صلاة الامام هو الجمعة وهو بدل من ما في قوله لما رويناه (قوله والا اتم ظهرا) لانه أدرك معه أهلها فلا يعتبر بالكل من وجه وحاصله انه يادر الزاقل تصير جمعة من وجه باعتبار ما وجد من شرائط فيما أدرك كالحرية والجماعة والامام وظهورا من وجه افوات بعض الشروط فيما يقضى وهو الجماعة والامام وهي مشروعة على خلاف القياس فيراعى فيها جميع الخصوصيات فبالتظر لكونها ظهرا يصلح أربعة بالنظر لكونها جمعة يتحتم ان يقعد على رأس الركعتين ويقرأ في جميع الركعات لاحتمال النسيئة (قوله ويتطهر) لعل الواو بمعنى او ويكون المراد به الوضوء لما ورد ما معناه من تواتر يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فافسل أحب (قوله ويدهن من دهنه) لعل المراد به نحو الزيت فانه أمور به في البلاد الحارة كما يدل عليه حديث كوا الزيت وادهنوا به (قوله ويمس من طيب بيته) الموجود فيه او المراد ان لم يجب بيطيب الرجال يمس من طيب اهله عماله رائحة لاولئك كسك وكانور (قوله فلا يفرق بين اثنين) أفاد بهذا النهي عنه قال صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس اتخذ جسرا إلى جهنم وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحضر الجمعة ثلاثة نفر رجل حضرها بلغوفه وحظه منها ورجل حضرها يدعوفه ورجل دعا الله عز وجل ان شاء أعطاه وان شاء منعه ورجل حضرها بانصات وسكوت ولم يتخط رقبة مسلم ولم يؤذ احدا فهو كنارة إلى الجمعة التي تليها وزيادة ثلاثة أيام وذلك بأن الله تعالى يقول من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها قال الحلبي وينبغي أن يقيد النهي عن التخطي بما اذا وجد بدا

تقدم الجمعة أصلا وقال لا يبطل ظهره حتى يدخل مع القوم وفي رواية حتى تها حتى لو أفسد الجمعة قبل تمامها لا يبطل ظهره على هذه الرواية ويقتصر الفساد عليه لو كان اماما ولم يحضر الجمعة من اقتدى به في الظهور (وكره له مذور) كريض ورقيق ومسافر (والمسجون أداء الظهر بجماعة في المصير يومها) أي الجمعة يروى ذلك عن علي رضي الله عنه ويستحب له تأخير الظهر عن الجمعة فانه يكره له صلاتها منفردا قبل الجمعة في الصحيح (ومن أدركها) أي الجمعة (في التشهد أو) في (سجود السهو) أو تشهد (أتم جمعة) لما رويناه وما فاتكم فاقضوا وهذا عندهما وقال محمد ان أدركه قبل رفع رأسه من ركوع الثانية أتم جمعة والا أتم ظهرا وفي العمديته اتفاقا ويخير في الظهر والاختفاء وقال صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهره ويدهن من دهنه ويمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم يمكث اذا تكلم الخطيب

أما إذا لم يجز بدأبأن لم يكن في الورا، وضع وفي المقدم موضع أنه ان يتخطى إليه للضرورة
وفي الخلاصة إذا دخل الرجل الجامع وهو ملائح أن كان خطيبه يؤذى الناس لم يتخطوا وان كان
لا يؤذى أحد أبأن لا يطأ ثوبا ولا جسد أحد فلا بأس ان يتخطى ويدنو من الإمام وروى الفقيه
أبو جعفر عن أصحابنا أنه لا بأس بالتخطى ما لم يخرج الإمام أو يؤذ أحداهم وحاصله ان
التخطى جائز بشرطين عدم الأذى وعدم خروج الإمام لان الأذى حرام والتخطية عمل
وهو بعد خروج الإمام حرام فلا يرتكب له لفعله الدنو من الإمام بل يستقر في موضعه من
المسجد وما ذكر في البحر وغيره من ان من وجد درجة في المقدم له ان يخرج الثاني لانه لا حرمة
لهم لتقصيرهم بحمل على الضرورة وعلى عدم الأذى او على الاستئذان قبل خروج الإمام
جما بين الروايات ومن زحزح رجائين وجلس بينهما مع ضيق الموضع دخل في النهي عن التفرقة
بين اثنين وفي البحر وأما التخطى للسؤال فذكره في جميع الاحوال بالاجماع ويكره اشتد كراهة
أن يقيم الرجل أخاه فيجلس في موضعه في الجمعة وغيرها قال المكرمانى وظاهر النهي الوارد
فيه التحريم لان من سبق الى مباح فهو احق به بخلاف ما لو قام الجالس باختياره وأجلس
غيره فلا كراهة في جـ اوس غيره لكن ان انتقل القائم الى مكان اقرب لسماع الخطبة فلا بأس
وان انتقل الى دونه كره ولو آثر شخص مكانه لم يجوز غيره ان يسبقه اليه لان الحق للجالس آثر به
غيره فقام مقامه في استحقاقه ولو بحث من يقعد له في مكانه لم يقم عنه اذا جاءه وجاز أيضا
من غير كراهة ولو فرش له نحو سجادة نضبه وجهان فتقبل يجوز غيره نصبتها والجلوس في
موضعها لان السابق بالاجسام لا بما يفرش ولا يجوز الجلوس عليها بغير رضاهنم لا يرفعها
يد أو غيرها لئلا تدخل في ضمانه وقبل لا يجوز تحيها لانه رجماء يقضى الى الخضوع ولانه
سبق اليه بالخبر فصار كجراموات ويجوز إقامة الرجل من مكانه في ثلاث صور اذا قعد في موضع
الإمام او في طريق يمنع الناس من المرور او بين يدي الصف كما في العيني على البخاري وغيره
(قوله الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى) يعنى الماضية او المستقبل والمغفرة تكون
للمستقبل كما تكون للماضى وزاد ابن حبان من حديث ابى هريرة وزيادة ثلاثة ايام من التي
بعدها (قوله يعصمهم الله) اى يحفظهم الله تعالى (قوله المؤذن) ظاهره ولو غير محتسب
(قوله والشهيد) ظاهره ولو شهيد آخر فقط (قوله والمتوفى ليلة الجمعة) قال ابو المعين في
أصوله قال اهل السنة والجماعة عذاب القبر وسؤال منكرونيكبر حق لكن ان كان كافرا
فعدابه يدوم في القبر الى يوم القيامة ويرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان لحرمته النبي
صلى الله عليه وسلم ثم المؤمن على ضربين ان كان مطيعا لا يكون له عذاب القبر ويكون له ضغطة
فيدهول ذلك وخوفه لما انه كان يتنعم بنعمة الله تعالى ولم يشكر النعمة وان كان عاصيا
يكون له عذاب وضغطة القبر لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلة الجمعة ولا يعود العذاب
الى يوم القيامة وان مات ليلة الجمعة او يوم الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة ثم
ينقطع عنه العذاب ولا يعود الى يوم القيامة من مجمع الروايات والتعارضية كذا في الشرح
وناقش فيه المتأله على وقال ان ذلك غير ثابت في الاحاديث (تكميل) من كمال النظافة قص
ظفر وحلق شعر قال في الخاتمة والخلاصة من كتاب الاستسنان رجل وقت له لم اظفاره او حلق

الاغفر له ما بينه وبين الجمعة
الاخرى زواه البخاري وقال
صلى الله عليه وسلم ثلاثة
بعضهم الله من عذاب القبر
المؤذن والشهيد والمتوفى
ليلة الجمعة

رأسه يوم الجمعة قالوا ان اخره الى يوم الجمعة تاخيرافا حشا يعني قد جاوز الحد كره لان من كان
ظفره طويلا يكون رزقه ضيقا فان لم يجاوز الحد واخره تبركا بالاجابة فهو مستحب لما روت
عائشة رضي الله عنها صر فوعا من قلم اظافيره يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى
وزيادة ثلاثة ايام وفي استحسان القهستاني عن الزاهد يـ سـ تـ ب ان يقلم اظفاره ويقص
شاربته ويحلق عاتقه ويظف يده في كل اسبوع مرة ويوم الجمعة افضل ثم في خمسة عشرة يوما
والرائد على الاربعين آثم اه وورد من قلم اظفاره يوم الجمعة اخرج الله تعالى منه الداء
وادخل عليه الدواء اه وورد ان من استاك يوم الجمعة وقصر شاربته وقلم اظفاره وتفابطه
واغتسل فقد اوجب ونقل عن الثوري استحباب تقليم الاظفار يوم الخميس وجعله بعض العلماء
سببا للفني واحاديث يوم الجمعة اكثر فلا يعارضه هذا وظاهر الاحاديث يدل على ان القلم قبل
الصلاة فاني بعض الكتب انه بعد هذا يشتم له بالصلاة لا يقول عليه لانه تعالى في مقابلة النص
وقول بعضهم لم يثبت في استحباب قص الاظفار يوم معين مراده لم يصح لانه لم يثبت اصلا قال
بعضهم ونقص على ترتيب النظم المشهور

قلموا اظفاركم بالسنة والادب بينا خوابس يسارها والوخب

كذا في شرح السرعة وفي فتح الباري ان الامام احمد قد نص على هذه الكيفية ونقل الشرف
الدمياطي عن بعض مشايخه ان من قص اظفاره مخالفا لما يرمدونه جرب ذلك مدة طويلة اه
ليكن انكر الهيئة المذكورة ابن دقيق العيد فقال كل ذلك لا اصل له واحداث استحباب
لادليل عليه وهو قبيح عندي بالعالم نعم البداءة بيني وبين الرجلين لها اصل وهو انه صلى
الله عليه وسلم كان يعجبه التيامن في ظهوره وترجله وفي شأنه كما متفق عليه وكذا تقديم اليدين
على الرجلين قياسا على الوضوء وما يميز من النظم في قص الاظفار اه وفي غيره باطل كظهور
الاكاة في قص يوم السبت وذهاب البركة في الاحد وحصول العز والجماء في الاثنين والاهلية
في الثلاثاء وسوء الاخلاق في الاربعاء والغنى في الخميس والحلم والعلم في الجمعة ثم قص الاظفار
هو ازالة ما يزيد على ما يلبس رأس الاصبع من الظفر بمقص او سكين او غيره ما ويكره
بالاسنان لانه يورث البرص والجنون وفي حالة الجنابة وكذا ازالة الشعر لما روى خالد بن قيس
من ثور قبل ان يفتل جافته كل شعرة فتقول يا رب لا تضعني ولم يغسلني كذا في شرح
شرعة الاسلام عن مجمع الفتاوى وغيره والمعنى في قص الاظفار ان الوسخ يجتمع تحتها فيستقدر
وقد ينتمى الى حد يمنع وصول الماء الى ما يجب غسله في الطهارة وتستحب المبالغة في ازالة
الاظفار الى حد لا يضر بالاصبع كذا في فتح الباري وأما حلق الرأس ففي التاتارخانية عن
الطحاوي انه سنة عند أئمتنا الثلاثة اه وفي روضة الزندويستني السنة في شعر الرأس اما
الفرق واما الحلق اه يعني حلق الكل ان اراد التطييف وترك الكل ليدهنه ويرجله
ويفرقه لما في ابي داود والنسائي عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رأى صبيا حلق
بعض رأسه وترك بعضه فقال صلى الله عليه وسلم احلقوه كما اوأركوه كما هو في الفرائب
يستحب حلق الشعر في كل جمعة وفي شرح النقاية عن الامام يكره ان يحلق قفاه الا عند الحاجة
اه قال الطحاوي يستحب احشاء الشوارب ونراه افضل من قصها وفي شرح شرعة الاسلام

قوله اظافيره في خمسة
أظفاره اه

قوله قلموا الخ لا يحق حاف
البيت الاول فله هكذا
وقلوا اظفاركم
داسة وادب

اه معصية
ومن شاء تنويرا فقالوا تنويره

ليكن ذكر ابن وهبان انه
لا بأس به وأشار اليه
بقوله

قال الامام الاحفاد قريب من الخلق وأما الخلق فلم يرد بل كرهه بعض العلماء وراه بدعة اه
وفي الخاتمة وينبغي أن يأخذ من شاربه حتى يوازي الطرف الاعلى من الشفة العليا ويصير مثل
الحاجب اه وعن الشعبي كان يقص شاربه حتى يظهر طرف الشفة العليا وما قارب به من
اعلاه وياخذ ما سدهما فوق ذلك ويتزع ما قارب الشفة من جانبي الفم ولا يزيد على ذلك اه
قال في فتح الباري وهذا اعدل ما وقفت عليه من الآثار ويشرع قص السبيلين مع الشارب
لانهم امنه كما استظهره في فتح الباري واستثنى ما بيننا المجاهد في الوائيندب له توفير اظفاره
لانهم اسلاح وشاربه لانه اقيب في عين العدو وأما اللحية فذكر محمد في الآثار عن الامام ان
السنة أن يقطع ما زاد على قبضة يده قال وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي وكذا يأخذ من
عرضها ما طال وخرج عن السمات اقرب من التدوير من جميع الجوانب لان الاعتماد محبوب
والطول المفرط قد يشوه الخلق ويطلق السنة المفتابين وأخرج الطبراني عن هراثة اخذ من
لحية رجل ما زاد على القبضة ثم قال له يترك أحدكم نفسه حتى يكون كانه سبع من السباع وفي
الفتاوى الهندية عن الغرائب تف القنيكين بدعة وهما جانب العنفة اه قال في الصحاح
والقاموس القنيك بالقاء والنون كما يروى المثنى فيمكنان وهما جمع القينين أو طرفاهما عند
العنفة وفي الحديث اذا توضأت فلا تنس القنيكين يعني جانبي العنفة عن يمين وشمال قال
بعض وبوخذ ما تقدم مشروعية تنظيف داخل الانف وأخذ شعره اذا طال لان الاذى
في الخاط يعاقبه اه وروى الشهاب القليوبي في كتاب البدن والنور في معرفة رتبة
الاحاديث المشتملة لانتفاش شعر الانف فانه يورث الجذام ولكن قصوه قصا وقال ضيف
وقيل حسن وروى انه يورث الاكلة وهي بثلاث الهمزة الحكة ونباته أمان من الجذام وفي
الخلاصة عن المتقي كان ابو حنيفة لا يكره تف الشيب الاعلى وجه التزين اه وينبغي حمله
على القليل أما الكثير فيكره عليه أبي داود لا تنفوا الشيب فانه نور المسلم يوم القيامة وفي القنية
حاق شعر الصدر والظهر خلاف الادب وفي المحيط لا يحلق شعر حلقه ولا بأس بأن يأخذ شعر
الحاجبين وشعر وجهه ما لم يتشبه بالخنثيين ومثله في المناسك والمضمرات والمراد ما يكون
مشوها لخبر عن الله التاممة والمتعصاة والسنة في حلق العانة ان يكون بالموسى لانه يقوى
وأصل السنة يتأدى بكل مزيل لحصول المتصود وهو النظافة وانما جاء الحديث باللفظ
الخلق لانه الاغلب وسواء في ذلك الرجل والمرأة وقال النووي الاولى في حقه الخلق وفي حقها
النفث والابطاوى فيه النفث لورود الخبر ولان المطلق يفاظ الشعر ويزيد الرائحة الكريهة
بخلاف النفث ثم العانة هي الشعر الذي فوق الذكروحواليه وحوالي فرجها ويستحب ازالته
شعر الدبر خوفا من ان يتعلق به شيء من نجاسة الخارجة فلا يمكن من ازالته بالاستجمار وفي
الخاتمة ينبغي ان يذفن قلامة ظفره ومحيط شفره وان رماه فلا بأس وكره القاذوة في كنيف
أومقتل لان ذلك يورث داء وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بذف الشعر والظفر وقال
لا تغلب به بحرقه بنى آدم اه ولانهم ما من أجرا الا آدمي فقتلهم وروى الترمذي عن عائشة
رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يأمر بذف سبعة أشياء من الانسان الشعر والظفر
والحيضة والسن والقلفة والمسحة اه والحيضة بكسر الحاء المهملة خرقه الحيض والجمع

محايض كذا في الصحاح ولعل المسحة الخارقة التي يمسح بها ما خرج من الإنسان من مخودم
وأستغفر الله العظيم والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب أحكام العيدين) •

المناسبة بين البابين ظاهرة وهي اشتراكهما في الآداب والشرائط الانطوية والجمعة تسمى
عيداً أيضاً قال صلى الله عليه وسلم لكل مؤمن في كل شهر أربعة أعياد أو خمسة أعياد وقد تمت
الجمعة لقرضيتها وكثرة وجودها واصل عيد عود لأنه من العود بمعنى الرجوع قلبت الواو ياء
لسكرتها بعد كسرة كيزان ومبقات وقيل من عيد بفتحين إذا جمع ويجمع على أعياد والقياس
على الأقل أعواد لأنه من العود إلا أنه جمع به هذا اللفظ للزوم الياء في المفرد فلم ينظر إلى الأصل
وقيل للفرق بينه وبين أعواد جمع عود الله وأما عود الخشب فجمعه عيدان قال في البحر وملاحة
العيد شرعت في السنة الأولى من الهجرة كما رواه أبو داود عن أنس قال قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة فوافوا يومان يلعبون فيهما فقال ما هذان اليومان قالوا كنا لعب فيهما في
الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله قد أبدلكم ما خير من هاتين يومين الأضحية
ويوم الفطر اهـ (قوله لأن الله تعالى فيه عوائد الاحسان) دينية ودينية أولاً لأنه يعود
ويتكرر بالفرح والسرور وتفاؤلاً بالموعد على من أدركه كما سميت القافلة تفاؤلاً ببقولها أي
رجوعها ولا اجتماع الناس فيه وبطلق على كل يوم مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة • وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة

ومذهب الإمام أحمد أن وقت الجمعة يدخل بدخول وقت صلاة العيد قال في متن المنتهى
وشرحه الشيخ منصور الحنبلي وإذا وقع عيد في يوم الجمعة سقطت عن حضر العيد ذلك اليوم
سقوط حضوره لا سقوط وجوبه لأنه صلى الله عليه وسلم صلى العيد وقال من شاء أن يجمع
فليجمع أفاده السيد (قوله وهي الأصح رواية) عن الإمام وعليه الجمهور كافي وهو المختار
خلاصة ونص عليه محمد في الأصل (قوله ودراية) لأنه ثبت بالنقل المستفيض عنه صلى الله
عليه وسلم أنه كان يصلي صلاة العيدين من حين شرعتهما إلى أن توفاه الله تعالى من غير ترك
وكذا الخلفاء الراشدون والأئمة المجتهدون وهذا دليل الوجوب وبشارة الكتاب العزيز
وهو قوله تعالى واتكبروا لله على ما هداكم وقوا له تعالى فصل لربك وانحرفان الأولى إشارة
إلى صلاة عيد الفطر والثانية إلى صلاة الأضحية (قوله وتسميتهما في الجامع الصغير سنة الحج)
عبارة عيدان اجتماع في يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحدهما ما اهـ
قال في العناية هذه الأبناف في الوجوب ألا ترى إلى قوله ولا يترك واحدهما فإنه متى الترك
والإخبار في عبارة المشايخ والأئمة يفيد الوجوب كذا في الجلبى على أن الوجوب قريب من
السنة لأن السنة المؤكدة في قوة الواجب ولهذا كان الأصح أنه يأتى بتركها كالواجب بجزء
وقال أبو موسى الضرير في مختصره أنها فرض كناية كافي شرح الرازي وممكن وهو
رواية عن الإمام وبه قال أحمد كافي البرهان (قوله وشرائط الصحة) ظاهرة أنه لا بد من الجماعة
الذكورية في الجمعة على خلاف فيها وليس كذلك فإن الواحد هنا مع الإمام جماعة فكيف يصح
أن يقال بشرائطها (قوله لم تكن شرطاً لها) لأن شرط الشيء يسبقه أو يقرنه (قوله لو قدمت

(باب أحكام العيدين)

من الصلاة وغيرها هي
عيد لأن الله تعالى فيه
عوائد الاحسان إلى عباده
(صلاة العيدين واجبة)
وليس فرضاً وروى
الوجوب عن الإمام في
رواية وهي الأصح رواية
ودراية وبه قال أكثر
وتسميتهما في الجامع الصغير
سنة لأنه ثبت الوجوب
به المواظبة النبي صلى الله
عليه وسلم على صلاة
العيدين من غير ترك فتجب
(على من تجب عليه الجمعة
بشرائطها) وقد علمت أنها فلا
بد من شرائط الوجوب
جميعها وشرائط الصحة
(سوى الخطية) لأن المأ
أخرت عن الصلاة لم تكن
شرطاً لها بل سنة (فتصح)
صلاة العيدين (بدونها)
أي الخطية لم تكن (مع)
الاساءة) لترك السنة (كما)
يكون مسيئاً (لو قدمت

الخطبة على الصلاة) مخالفته
فعل النبي صلى الله عليه وسلم
(ونذب) أي استحب للمصلي
العبد (في) يوم (الفطر)
ثلاثة عشر شياً أن يأكل
بعد الفجر قبل ذهابه للمصلي
شياً حلوا كالسكر (و) نذب
(أن يكون الماء كقول عمر)
أن وجد (و) أن يكون عدده
(وترا) لما روى البخاري
عن أنس قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يفدو
يوم الفطر حتى يأكل تمرات
يأكلهن وترا ولولم يأكل قبلها
لا يأثم ولولم يأكل في يومه ذلك
ربما يعاقب كذا في الدراية
(و) نذب أي سن أن (يقفل)
وتقدم أنه للصلاة لأنه صلى
الله عليه وسلم كان يقفل
يوم الفطر ويوم النحر ويوم
عرفة وهذا نص على أنه
يسن لغير الحاج يوم عرفة
وفي رد علي ابن أمير حاج
(ويستاك) لأنه مطلوب
في سائر الصلوات وأعم
الحالات (ويطيب) لأنه
عليه السلام كان يطيب
يوم العيد ولومن طيب أهله
(ويلبس أحسن ثيابه)
التي يباح لبها وينذب
للرجال وكان للنبي صلى الله
عليه وسلم جبة فمك يلبسها
في الجمع والاعباد

الخطبة على الصلاة) أعلم أن الخطبة سنة وتأخيرها إلى ما بعد الصلاة سنة أيضاً ثم
عن الظهيرية وكونه مسيئاً بالتقديم لا يدل على نفي سنية أصلها مطلقاً لأن الاساءة ترك سنة
الناخير وهي غير أصل السنة وفي الدرة المنيفة لو خطب قبل الصلاة جاز وترك الفضيلة
ولا تعاد ومثله في مسكين اهـ (قوله ثلاثة عشر شياً) قد ذكر نحو خمسة عشر (قوله أن
يأكل بعد الفجر) الحكمة فيه المبادرة إلى امتثال الأمر به وإليه لم نسخ تحريم الفطر قبل
صلاة العيد فإنه كان محرماً ما قبلها في أول الإسلام والشرب ككالا كل فإن لم يفعل ذلك قبل
خروجه ينبغي أن يفعله في الطريق أو في المصلي أن يتيسر كما في شروح الحديث فان لم يفعل
فلا كراهية في الأصح كذا في الحلبي (قوله ويأكلهن وترا) زاد ابن حبان ثلاثاً أو خمساً
أوسبها أو أقل من ذلك أو أكثر بعد أن يكون وترا قال شارحوه الحكمة في تخصيص القرما
في الحلوم تقوية البصر الذي أضعفه الصوم وترقيق القلب وهو أيسر من غيره ومن ثمة
استحب بعض التابعين أن يفطر على الحلوم مطلقاً كالعسل وقيل لأنه يحسن البول وقيل لأن
الحنلة مثل بها المسلم فتمرها أفضل الماء كقول وقيل لأنم الشجرة الطيبة والحكمة في جعلها
وترا أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الأيتار في جميع أموره استشهارة بالوحدانية فان لم يتيسر
التمر أكل حلوا غيره كما ذكرنا فان لم يتيسر أيضاً تناول ما يتيسر اهـ (قوله ربما يعاقب) قال
القهستاني وبالترك في اليوم يعاقب اهـ (قوله وتقدم أنه للصلاة) ذكر السرخسي عن
البراهي يقفل بعد الفجر فان فعل قبله أبرأه ويسن في ذلك الذهاب إلى الصلاة والقاعد
لأنه يوم زينة واجتماع بخلاف الجمعة قال السروجي وهذا صحيح وبه قالت المالكية والشافعية
كما في الحلبي واختار في الدرر أيضاً كون الغسل والنظافة فيه لليوم فقط وعلمه في النهر بأن
السرو وفيه عام فيندب فيه التنظيف لكل قادر عليه صلى أم لا اهـ وفي السيد عن النهر الأصح
أنه سنة وسماه مندوباً لا شقال السنة عليه (قوله وهذا نص الخ) اسم الإشارة راجع إلى قوله في
الحديث يوم عرفة وربما يقال إن ما فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وكان لا تفيد الاستقرار
كما نص عليه بعض الأصوليين وتقدم أنه لا يكون آتياً بالسنة إلا إذا اغتسل في عرفة وعبارته
مع المتن في فصل الاغتسال المسنونة ويسن الاغتسال للحاج لا غيرهم ويفعله الحاج في عرفة
لا خارجها أو يكون فعله بعد الزوال لفضل زمان الوقوف (قوله وأعم الحالات) أي جميع
حالات الامكان (قوله ويلبس أحسن ثيابه) أي أجملها جديداً كان أو غيبلاً لأنه صلى الله
عليه وسلم كان يلبس بردة حمراء في كل عيد وهذا يقتضي عدم الاختصاص بالبيض والحلة
الحمراء ثوبان من اليمن فيهما خطوط حمراء وخضر لأنهما أحمر وأبيض ثم والبحت الخالص لأن
الأحمر القاني أي شديد الحمرة مكروه كذا في شرح السيد بزيادة (قوله وكان للنبي صلى الله عليه
وسلم جبة فمك) أخرجه البيهقي في سننه من طريق الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس
بردة حمراء في كل عيد وأخرج في المعرفة عن الحاج بن أرطاة عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله
قال كان للنبي صلى الله عليه وسلم برد أحمر يلبسه في العيدين والجمعة قال في القاموس البرد بالضم
ثوب مخطط وفي المصباح البردة كساء صغير مربع اهـ وفي النهاية الطيرة بكسر الحاء المهملة
وفتح الموحدة بوزن غيبة ما كان موثني مخططاً وهو برد عاني يقال برد حبرة على الوصف

(ويؤدى صدقة الفطران
وجبت عليه) لاهم النبي صلى
الله عليه وسلم بادائها قبل
خروج الناس الى الصلاة
(ويظهر الفرح) بطاعة
الله وشكر نعمته ويتختم
(و) يظهر (البشاشة) في
وجهه من بقاءه من المؤمنين
(وكثرة الصدقة) النافلة
(حب طاقته) زيادة عن
عادته (والشكر) وهو سرعة
الانتباه) أقول الوقت أو
قبله لاداء العباداة بنشاط
(والابتكار) وهو المسارعة
الى المصلى لينال فضيلته
والصف الاول (وصلاة
الصبح في مسجد حبه)
لقضاء حقه ويشخص ذهابه
لعبادة مخصوصة وفي قوله
(ثم يتوجه الى المصلى)
إشارة الى تقديم ما تقدم
على الذهاب الى المصلى
(ماشيا) بكونه وفار
وغض بصري روى أنه عليه
الصلاة والسلام خرج
ماشيا وكان يقول عند
خروجه اللهم اني خرجت
الىك مخرج العبد الذليل
(مكبر اسرا) قال عليه
السلام خير الذكرا الخفي
وخير الرزق ما يكتفى وعندهما
جهر او هو روي عنه عن الامام

والاضافة اه قال القرطبي سميت حبرة لانها تحبر أي تزين والتعبير التحسين قيل ومنه قوله
تعالى فهم في روضة يحبرون والوشى الخطيط اه وقولهم حبرة بفتح الحاء خطأ مشهور وفي
الشرح الفلك حيوان يشبه الثعالب اه (قوله ويؤدى صدقة الفطر) المقصود هنا بيان
أفضل أوقات الدفع فلا ينافي انما واجبة في ذاتها والحاصل أن لها أحوال أربعة أحدها قبل
يوم الفطر بشرط رمضان أو قبله على اختلاف في ذلك كما يأتي في محله ان شاء الله تعالى وهو جائز
ثانيها يومه قبل الصلاة وهو مستحب ثالثها بعد الصلاة في ذلك اليوم وهو جائز أيضا رابعها بعد
خروج يوم الفطر وفيه اثم لكن يرتفع الاثم بالاداء كمن أخر الحج بعد القدرة فانه يأثم ثم يبرئ
بالاداء كذا في البحر (قوله وشكر نعمته) عطف على الفرح (قوله ويتختم) لما روى أن من
كان لا يتختم من الصحابة في سائر الايام يتختم يوم العيد كذا في الشرح والتهنئة بقوله تتبيل الله
منا ومنكم لا تتكبر بل مستحبة لورود الاثر بها كما رواه الحافظ ابن حجر عن تحفة عبيد الاخصى
لابي القاسم المسقل بسند حسن كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التفتوا يوم العيد
يقول بعضهم لبعض تتبيل الله منا ومنكم قال وأخرجه الطبراني أيضا في الدعاء بسند قوى اه
قال والمتعامل به في البلاد الشامية والمصرية قول الرجل لصاحبه عيد مبارك عليك ونحوه
ويمكن أن يلحق هذا اللفظ بذلك في الجواز الحسن واستحبابه لما بينهما من التلازم اه وكذا
تطلب المصالحه فهي سنة عقب الصلاة كلها وعند كل اتي (قوله أول الوقت) هو بعد الصبح
فهو ثاني (قوله لينال فضيلته) أي فضيلة الابتكار (قوله والصف) بالجر عطف على الضمير في
فضيلته أي ولينال فضيلة الصف الاول (قوله وصلاة الصبح) أي في جماعة (قوله لقضاء حقه)
أي حق مسجد الحى فان الصلاة فيه أفضل من الجامع على أحد قولين (قوله ويشخص)
بالنصب عطف على قضاء واللام مسيطرة عليه أي ويمتخلص ذهابه وقوله لعبادة متعلق بشخص
(قوله ثم يتوجه الى المصلى) بالنصب عطف على المندوبات فان خصوص التوجه الى المصلى
مندوب وان وسعهم المسجد عند عامة المشايخ وهو الصحيح وقد كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يخرج في صلاة العيد اليه وهو موضع معروف بالمدينة بينه وبين باب المسجد ألف ذراع
كما في المبني على البخاري وأما مطلق التوجه فواجب اه (قوله وغض بصر) أي كفه عما
لا ينبغي أن يبصر (قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يخرج ماشيا) وروى انه طار كعب في عيد
ولا جنازة ولا بأس بالر كعب في الرجوع لانه غير قاصد الى قرية كما في السراج وهذا ان قدر
والأقالر كعب أولى فهو ثاني (قوله مخرج العبد الذليل) مفعول بمعنى الحدث لا المكان ولا الزمان
(قوله مكبر اسرا) قال الطحاوي ذكر ابن أبي هران عن أصحابنا جيب ما ان الله عندهم يوم
النظر أن يكبر في طريق المصلى وهو الصحيح لقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم (قوله
وعندهما جهر) قال الحلبي الذي ينبغي أن يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لافي
كراهته وعدمها فعندهما يستحب وعندهما لا خفاء أفضل وذلك لان الجهر قد نقل عن كثير من
السلف كابن عمر وعلي وأبي أمامة الباهلي والنخعي وابن جبير وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى
وأبان بن عثمان والحكم وحاد ومالك والشافعي وأحمد وأبي ثور كما ذكره ابن المنذر في الاشراف اه

وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير (ويقطعها) أي التكبير (إذا انتهى إلى المصلي في رواية) جزم به في الرواية (وفي رواية إذا اقتتح الصلاة) كذا في السكاني وعلمه عمل الناس قال أبو جعفر وبه تأخذ (ويرجع من طريق آخر) اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم وتكثيرا للشهود (وبكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلي) اتفاقا (و) في (البيت) عند عامتهم وهو الأصح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها متفق عليه (و) يكره التنفل (بعدها) أي بعد صلاة العيد ٣٤٨

(في المصلي فقط) فلا يكره في البيت (على اختيار الجمهور) أقول أي سعيد الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العيد شيئا فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين (و) ابتداء (وقت) صلاة (صلاة العيد من ارتفاع الشمس قدر ربح أو ربحين) حتى تبيض للنهي عن الصلاة وقت الطلوع إلى أن تبيض لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد حين ترتفع الشمس قدر ربح أو ربحين فلو صلا قبل ذلك لا تكون صلاة عيد بل نفلا محرما (إلى) قبيل (زوالها) أي الشمس كما ورد به الأثر (وكيفية صلاتها) أي العيدن (أن ينوي) عند أداء كل منهما (صلاة العيد) بقلبه ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى المقتدى بنوي المتابعة أيضا (ثم يكبر للتحرمة ثم يقرأ) الإمام والمؤتم (الثناء) سبحانك اللهم وبحمدك الخ لأنه شرع في أول الصلاة فيقدم

(قوله) وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير (أجيب عنه من طرف الإمام بأنه قول صحابي فلا يعارض به عموم الآية القطعية أعني قوله تعالى وإذا كبر بك إلى قوله ودون الجهر (قوله) وتكثيرا للشهود) لأن مكان القربة يشهد صاحبها سراج ولا بأس ببناء منبر في المصلي ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم لها منبر وإنما كان يخطب وهو واقف وكذا الخلفاء الراشدون بعده وأول من أحدثه ضرعان بن الحر كم بالمدينة في خلافة معاوية كذا يعلم من البخاري وشروحه (قوله في المصلي اتفاقا) في التمهيد الثاني عن المضمرات أنها لا تكرر في ناحية المسجد عند ابن مقاتل فكانه لم يقم بخلافه والكراهة تثبت مطلقا ولو في صلاة الضحى أو تحية المسجد وسواء من يجب عليه صلاة العيد وغيره حتى يكره للنساء أن يصلين الضحى يوم العيد قبل صلاة الإمام كما في النهر وغيره عن الخاتبة (قوله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) أي مع حرصه على التوافق فلولا الكراهة لفعل (قوله على اختيار الجمهور) وأطلق قاضي خان وصاحب التمهيد إباحة التطوع بعد ما يارب ركعات في الجبابة وذكر في الزاد والخلاصة يستحب أن يصلي بعد صلاة العيد أربع ركعات لحديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل نبت نبت وبكل ورقة حسنة كذا في الشرح ويحمل على الصلاة في البيت (قوله قدر ربح) هو ثمان عشر شعرا والمراد وقت حل النافلة أه (قوله بل نفلا محرما) لوقوعه في وقت الطلوع والجماعة في التنفل ويستحب تحجيل الإمام الصلاة في أول وقتها في الأضحية وتأخيرها قبله إلا عن أول وقتها في القطر بذلك كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم وهو بنجران يحمل الأضحية وآخر الفسار قيل ليؤدي القنطرة ويحمل إلى التضيعة زاهدي وعالي وابن أمير حاج (قوله ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى) ولا يشترطية الواجب للاختلاف فيه (قوله أيضا) أي كما ينوي صلاة العيد وتقدم أن نية الشروع مع الإمام في صلاة صحيحة (قوله وهو مذهب ابن مسعود) وعمر وأبي موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وعبد الله بن الزبير وأبي هريرة وأبي مسعود الأنصاري وأبي سعيد الخدري والبراء بن عازب وابن عباس والحنان وابن سيرين والثوري (قوله ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية) قال في المبسوط هذا التقدير ليس بلازم لأن المقصود منه إزالة الاشتباه من القوم وهو يختلف بكثرة الزحام وقلته أه (قوله ولا بأس بأن يقول الخ) في التمهيد الثاني عن عين الأئمة أن التسبيح بينهما أول أه (قوله يرفع يديه) الألف تكبيرة الركوع ولو صلى خلف إمام لا يرى الرفع فيه يرفع ولا يوافق الإمام في التركيز بجرع الظهيرة (قوله ثم يعوذ) هو قول محمد وهو المختار كما في مجمع الأنهر وقال أبو يوسف يعوذ قبل الزوائد لأنه

على تكبيرات الزوائد في ظاهر الرواية (ثم يكبر) الإمام والقوم (تكبيرات الزوائد) سميت بها لزيادة تكبير تسبج الأحرار والركوع يكررها (ثلاثا) وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية عن أبي حنيفة لئلا يشتبه على البعيد عن الإمام ولا يسند ذكر ولا بأس بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر (يرفع يديه) الإمام والقوم (في كل منها) وتقدم أنه سنة (ثم يعوذ) الإمام (ثم يسبح سبعا ثم يقرأ) الإمام (الفاتحة ثم) يقرأ (سورة

(وتدب أن تكون) سورة (سبح اسم ربك الأعلى) تماما (ثم ركع) الامام ويتبعه القوم (فاذا قام للثانية ابتداء بالجملة
 ثم بالفتحة ثم بالسورة ليوالي بين القراءتين وهو الافضل عندنا) (وتدب أن تكون) سورة هل أتاك حديث (الغاشية)
 رواه الامام أبو حنيفة يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسبح اسم ربك الأعلى
 وهل أتاك حديث الغاشية ورواه مرة في العيدين فقط (ثم يكبر) الامام والقوم (تكبيرات الزوائد ثلاثا ويرفع
 يديه) الامام والقوم (فيها كافي) الركعة (الاولى وهذا) الفعل وهو الموالاة بين القراءتين والتكبير ثلاثا في كل ركعة
 (أولى) من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة ٢٤٩ و (من تقديم تكبيرات الزوائد

في الركعة الثانية على القراءة
 لاثر ابن مسعود رضي الله
 عنه وموافقة جمع من الصحابة
 له قولاً وفعلًا وسلامته من
 الاضطراب وانما اختيار قوله
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم
 رضيت لامتي ما رضيه ابن
 ام عبد (فان قدم التكبيرات)
 في الركعة الثانية (على
 القراءة جاز) لان الخلاف
 في الاولوية لا الجواز وعدمه
 ولذا لو كبر الامام زائدًا عما
 عاقلناه يتابعه المقتدي الى
 ست عشرة تكبيرة فان زاد
 لا يلزم متابعتة لانه بعدها
 محظورين يجاوزته ما ورد
 به الا كما اذا كان مسبوقا
 يكبر فيما فاته بقول اي
 حنيفة واذا سبق بركعة
 يتعدى في قضائها بالقراءة ثم
 يكبر لانه لو بدأ بالتكبير
 والى بين التكبيرات ولم
 يقل به احد من الصحابة
 فيوافق رأى الامام على

سبوح للنامعنده (قوله بسبح اسم ربك الأعلى وهل أتاك) وروى ق واقتربت بجملة (قوله
 وموافقة جمع من الصحابة) قد منادى كرم (قوله وسلامته) أي أثر ابن مسعود من
 الاضطراب أي التردد في بعض الالفاظ (قوله وانما اختيار قوله الخ) ولذلك كثرت موافقة
 الامام له (قوله لان الخلاف في الاولوية) قال في البصر والخلاف في الاولوية ولا خلاف
 في الجواز لقول محمد في الموطأ بعد ذكر الروايات فما أخذت به فمن ولو كان فيه اناس ومنسوخ
 لكان محمد أولى بعرفته (قوله ولذا لو كبر الامام) أي لكون الخلاف في الاولوية (قوله
 يتابعه المقتدي الخ) لانه التزم بسلامته في العمل برأيه (قوله لانه بعدها الخ) أي تخرج عن
 عهد الاجتهاد فصار كالعمل بالمنسوخ ثم قالوا هذا اذا جمع من الامام اما اذا جمع من المباح
 فقط فانه يتابعه ولو زاد على هذا العدد جاوز الخطا من المبلغ فيما سبق فلا يترك الواجب احتياطًا
 واذا قبل ينوي الافتتاح بكل تكبيرة لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة (قوله واذا
 كان مسبوقا الخ) قال في السراج المسبوق يكبر فيما بقى برأى نفسه ويخالف رأى امامه لانه
 منفرد بخلاف اللاحق فانه يكبر برأى امامه ويخالف رأى نفسه لانه خلف الامام حكمًا (قوله
 واذا سبق بركعة) أي وكان ممن يرى قول أبي حنيفة (قوله فيوافق رأى الامام على) أي
 بالبداءة في القضاء بقراءة ثم يكبر (قوله فكان أولى) من الخروج عن أقوالهم جميعا أي اذا ابتداء
 بالتكبير ثم قرأ (قوله بمشاركته) يتعلق بأمن (قوله ويكبر للزوائد مضميا) برأى نفسه لانه
 مسبوق وقال أبو يوسف يستقل بتسليم الركوع لانه محله حقيقة ويسقط عنه التكبير (قوله
 لان الفائت من الذكر الخ) كما اذا أدركه في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يبدأ
 بالتمسك الذي فاته وكما اذا أدركه في ثالثة أو ثرا كما فاته يأتي بالتقوت ان امن فوت الركوع
 وكذا يأتي بالتمسك كذلك (قوله وبفوت) من التقوت (قوله سقط عن المقتدي ما بقى) أي
 او قل ان لم يكبر شيئا ولا يأتي به في الثانية ولو أدرك الامام وقد كبر بعض التكبيرات تابعه
 وقضى ما فاته في الحال ثم تابع امامه وان أدركه وقد شرع في القراءة كبر تكبيرة الافتتاح واتي
 بالزوائد برأى نفسه لانه مسبوق ولو أدركه فاعاد ولم يكبر حتى ركع لا يكبر على ما ارضاه في المحيط
 وان أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع لم يكبر اتفاقا ولو ركع الامام قبلي ان يكبر كبر كما
 ولا يعود الى القيام ليكبر في ظاهر الرواية ولو عاد لا تقصد كافي شرح السعيد (قوله لزم ترك

ابن ابي طالب فكان أولى وهو مخصص لقولهم المسبوق يقضى اول صلته لانه في حق الاذكار وان أدرك الامام را كما احرم
 فاعاد وكبر تكبيرات الزوائد فاعاد ايضا ان امن فوت الركعة بمشاركته الامام في الركوع والاكبر للاحرام فاعاد ثم
 يركع مشاركا للامام في الركوع ويكبر للزوائد مضميا بالرفع يدلان الفائت من الذكر يقضى قبل فراغ الامام بخلاف الفعل
 والرفع حينئذ سنة في غير محله ويقوت السنة التي في محلها وهي وضع اليدين على الركبتين وان رفع الامام رأسه سقط عن
 المقتدي ما بقى من التكبيرات لانه ان أتى به في الركوع لزم تركه

المتابعة المفروضة الواجب وان أدركه بعد رفع رأسه فأتم لا يأتي بالتكبير لانه يقضى الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح القدير
(ثم يخاطب الامام بعد الصلاة خطبتين) اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (يعلم فيهما احكام صدقة الفطر) لان الخطبة
شرعت لاجل فيد كرم من فجب ٣٥٠ عليه وان فجب وم فجب ومقدار الواجب ووقت الوجوب ويجلس بين الخطبتين

المتابعة المفروضة) فيه ان المتابعة هنا واجبة (قوله بعد الصلاة) هذا بيان الافضية (قوله
يعلم فيهما احكام صدقة الفطر) أي في احداهما وهي الاولى وهذا في خطبة الفطر وسأني بيان
الافضية وكذا كل حكم احتج اليه (قوله لان الخطبة شرعت لاجله) أي لاجل التعليم قال
صاحب البحر بحثا ونبغى الخطيب ان يعلمهم الاحكام في جمعة قبل العيد لان المندوب في صدقة
الفطر أدائها قبل الخروج الى المصلي وابتداء تكبير التشرية من فجر يوم عرفة فلا يفيد هنا
التعليم اه قال والمعلم أمانة في عنق العلماء اه ويقوى هذا البصم ما يأتي في صدقة الفطر انه صلى
الله عليه وسلم كان يخطب قبل العيد يومين خطبة يبين فيها احكام صدقة الفطر اه (قوله من
فجب عليه) وهو الحرام المسلم المالك للثياب ولو غير تام (قوله ولمن فجب) هو مصرف الزكاة (قوله
وممن فجب) من البر وسويقه ودقيقه والشعر كذلك والقروا الزيب وما سواها بالقيمة (قوله
ومقدار الواجب) هو نصف صاع من براوصاع من تمر او شعير او زبيب (قوله ووقت الوجوب)
هو طلوع الفجر من يوم الفطر (قوله ويجلس بين الخطبتين) لا قبلهما عندنا كذا في الدرر (قوله
وليس كذلك) أي للتكبير الواقع في أثناء الخطبة عدد فلا يأتي في قوله بعد ويستحب ان يستفتح الخ
(قوله وغيرها) هذا بم خطب الحج الثلاث مع انه يبدأ بها بالتكبير الا أن التي بمكة وعرفة يبدأ
فيهما بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كما ذكره في الدرر (قوله تترى) أي متتابعة وتكبر قبل
النزول اربعة عشر كذا في الشرح (قوله في أنفسهم) المراد انهم يسرون به كما تقدم وانما امر
انه متعلق بالتكبير والصلاة لانه يجب الانصات لجمعهما وقوله سنة الانصات الاولى أن يقول
وواجب الانصات (قوله ومن فاتته الصلاة مع الامام) او بخروج وقتها سواء كان له ذمام لا
الا انه يأتي في الثاني دون الاول وكما اذا لم يشرع الصلاة او شرع ثم افسدها اتفاقا على الاصح وفيها
يلغزأ رجل افسدها صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه در ولو قدر بعد الفوات مع الامام على
ادراكها مع غيره فعل للاتفاق على جواز تعددها (قوله لا تتم بدون الامام أي السلطان او
مأموره) أي وقد صلاها الامام او مأموره فان كان مأمورا باقامتها ان يقمها (قوله وان شاء
صلى نفلا) له محمول على الصلاة في غير المصلي لما تقدم من كراهة الصلاة فيه بعدها (قوله
فيكون) أي تمام الصلاة الضحى قال في العناية فان قيل هي قائمة مقام صلاة الضحى
ولهذا تكره صلاة الضحى قبل صلاة العيد فاذا جاز عنها بصير الى الاصل كالجمعة اذا كانت فانه
يصير الى الظهر اجيب بأن ان سلنا ذلك لا يصحنا لكن صلاة الضحى غير واجبة فيضرب بخلاف
الظهر في الجمعة فانه فرض فيلزم ادائها ويلزم على ما ذكره انه لا يأتي بالضحى اذا صلى العيد
لعدم الجمع بين العوض والمعوذ وليس كذلك (قوله وروى في ذلك) بصيغة الفاعل وضمة
لا بن مسعود (قوله وثوابا جزيل) في القهستاني عن المسعودية يعطى ثوابا بعد كل ما ثبت
في هذه السنة اه (قوله كأن غم الهلال الخ) وكالمطر ونحوه كافي السراج وكما لو صلى بالناس
على غير طهارة ولم يعلم الا بعد الزوال كافي الخاتمة (قوله وشهدوا بعد الزوال) أو قبله بحيث

جلسة خفيفة ويكبر في
خطبة العيدين وليس
لذلك عدد في ظاهر الرواية
ليكن لا ينبغي أن يجعل
أكثر الخطبة التكبير ويكبر
في خطبة عيد الاضحي أكثر
منما يكبر في خطبة الفطر كذا
في فاضل خان ويبدأ الخطيب
بالتمتع في الجمعة وغيرها
ويبدأ بالتكبير في خطبة
العيدين ويستحب أن
يستفتح الاولى بقس نترى
والثانية بسبع قال عبد
الله بن مسعود هو السنة ويكبر
القوم معه ويصلون على
النبي صلى الله عليه وسلم
في أنفسهم اقتداء بالامام
وسنة الانصات (ومن فاتته
الصلاة) فلم يذكرها (مع
الامام لا يقضيها) لانهم لم
تعرف قرية الا بشرائط لا تتم
بدون الامام أي السلطان
او مأموره فان شاء انصرف
وان شاء صلى نفلا والافضل
أربع فيكون له صلاة الضحى
لما روى عن ابن مسعود
رضي الله عنه انه قال من فاتته
صلاة العيد صلى أربع
ركعات يقرأ في الاولى بسم
اسم ربك الاعلى وفي الثانية
والشعر وضعاها وفي

الثالثة والرابعة والضحى وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعدا جميلا وثوابا لا
جزيل (وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بعد ركعتي غم الهلال وشهدوا بعد الزوال او صلاوها في غير طهر رانها كانت بعد الزوال

لا يمكن اجتماع الناس برهان قال السيد وفي كونه قضاء او اداء قولان حكاهما القهستاني
ونفسه أي يقضي صلاته كما اشار اليه الكرماني والجلالي والهداية وغيرها أو يؤدي كما
في النسخة اه (قوله الى الغد) ووقتها من الثاني كالأول افاده السيد (قوله واحكام
الاضحى) أي من الشروط والمنهوبات هي احكام الفطر ولا حاجة الى تعدد الموافق وانما
يحتاج الى عدم المخالف افاده السيد (قوله يؤخر الاكل عن الصلاة) وكذا كل ما ينافي الصوم
من صبه الى أن يصل وقد تواردت الاخبار عن الصحابة رضي الله عنهم في منع الصبيان عن
الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحى كما في الزاهدى وفيه رمز الى أن هذا الامسك
ليس بصوم ولا لم يشترط له النية والى أنه مندوب في حق المصرين فقط كما في تقسيم المأصورية
من الكشف قهستاني (قوله فان قدمه لا يكره في المختار) قال الحوى المنى كراهة التحريم
اذ لا بد من الكراهة بترك السنة وادنى مراتبها التنزيه اه (قوله كان لا يطعم) بفتح الياء أي
لا يأكل (قوله فبأكل من كبد اضحيته قال في غاية
البيان لأن الناس اضحى الله تعالى في هذا اليوم فيستحب أن يكون تناولهم من لحوم
الاضحى هي التي ضيافة الله تعالى (قوله فلذا قيل الخ) أي لهذا الحديث قيل الخ قال السيد
وهو ظاهر في ترجيح الاطلاق على كتابته التفصيل بقيل اه وقيل في غاية البيان بالمصرى أما
القرى فانه يدور من حين يصبح ولا يمكن كفاي عيد الفطر لأن الاضحى تذبح في القرى من
الصباح بخلاف المصر حيث لا تذبح فيه قبل الصلاة اه وقوله فانه يدور من حين يصبح أي من
اضحىهم بدليل التعادل بقوله لأن الاضحى الخ والاعمال بعدم الصلاة عليهم (قوله ويكبر في
الطريق جهرا) أشاوب ذكر الطريق الى ما في المبسوط وشرح الطحاوى انه يقطعها اذا انتهى
الى الجبابة وفي رواية حتى يشرع الامام فيها وعمل الناس على هذه الرواية ويكبر كلما في جمعا
او علا شرفا أو هبطا وادبا كالتلبية ولا يسن التكبير جهرا في غير هذه الايام الا بأزاء عدد
اول صوم قيل وكذا الحربى والمخاوف كلها كما في الزاهدى (قوله من يجب عليه) هو المسلم
العاقل الحر المالك للنصاب ولو غير تام (قوله ومم يجب) يجب من الانواع الثلاثة الابل والبقر
والغنم (قوله وسن الواجب) هو الثنى من هذه الانواع وهو مائة سنة من الغنم وطعن
في المائة ومن البقر مائة سنتان وطعن في الثالثة ومن الابل مائة أربعة وطعن في الخامسة
ويجزى الجزع من الضأن وهو مائة نصف حول ارا كثر كما بين في محله (قوله ووقت ذبحه)
هو يوم العيد ويومان بعده (قوله والذابح) هو صاحب الاضحية ان كان يحسن الذبح
والا فامر غيره ويشترط الذبح فانه يغفر له يا ويل فطرة من دمها كما قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم السيدة نساء الما لى بنته فاطمة رضي الله عنها (قوله وحكم الاكل والتصدق) هما
بالتنزيل ويهدى ثلثا ويدخر ثلثا ان لم يكن صاحب عيال والا فصرفه الى عياله اولى من صرفه
الى الصدقة والهدية (قوله ويعلم تكبير التثنية) هو في اللغة تقديد اللحم بالقائه في المشرفة
أي الشمس وقد جرت عادتهم بتثنية يوم الاضحى في اليوم الحادى عشر والثاني عشر
والثالث عشر فسميت هذه الثلاثة أيام التثنية واما النحر الثلاثة ايضاً يوم النحر وهو العاشر من
ذي الحجة ويومان بعده فالجموع أربعة الاول منها نحر فقط والرابع تشرى فقط والمتوسطان

فتؤخر (الى الغد فقط)
لأن الاصل فيه أن لا تقضى
كالجمعة الا بالتركاهما
روينا من انه عليه السلام
اخرها الى الغد بذكر ولم يرو
أنه أخرها الى ما بعده فبقي
على الاصل وقد العذر
للبوارى لاننى الكراهة فاذا
لم يكن عذرا لا تصح في الغد
(واحكام) عيد (الاضحى
كالقنطر) وقد علمنا (لكنه
في الاضحى يؤخر الاكل عن
الصلاة) استحبابا فان قدمه
لا يكره في المختار لانه عليه
السلام كان لا يطعم في يوم
الاضحى حتى يرجع فبأكل من
اضحيته فلذا قيل لا يستحب
تأخير الاكل الى المنى
ايأكل منها أولا (ويكبر في
الطريق) ذاهبا الى المصلى
(جهرا) استحبابا كما فعل
النبي صلى الله عليه وسلم
(ويعلم الاضحية) فبين
من يجب عليه ومم يجب وسن
الواجب ووقت ذبحه
والذابح وحكم الاكل
والتصدق والهدية والادخار
(ويعلم) تكبير التثنية
من اضافة الخاص الى العام
(في الخطبة) لان الخطبة

نحوه تشريق وعلى هذا المعنى اعترضت الاضافة بأن المعنى حينئذ تكبير ايام التشريق ولا يصح
لانه يؤتى به في غيرهما وأجيب بأنه لما كان أكثر ايامه ايام التشريق نزل الاكثر منزلة
الحكل وبأن لفظ التشريق كما يطلق على ما تقدم يطلق ايضا على رفع الصوت بالتكبير في هذه
الايام المخصوصة كما قاله ائمة اللغة وحينئذ فالاضافة من قبيل اضافة البيان أى التكبير الذى
هو التشريق وهذا الثانى هو الذى أشار اليه المؤلف بقوله من اضافة الخاص أى الذى هو
التشريق بالمعنى الثانى الى العام وهو مطلق تكبير وهو هذا انما يحشى على أن اول المتضايفين
مضاف اليه وهو واحد أقوال ثلاثة وقيل بالعكس وهو المشهور وقيل كل يطلق على كل (قوله
شرعت له) أى لاجل التعاليم المأخوذة من يعلم (قوله ويبنى) البحث لصاحب البحر (قوله
لانها موقوفة بوقت الاضحية) وذلك لان التضحية قربت بتوقيت أيام النحر وهى ثلاثة فكذا
الصلاة لانها صلاة الاضحية ولو أخرت صلاة العيد في اليوم الاول أخرت التضحية الى الزوال
ولا تجزئهم الا بعد ذلك وفى اليوم الثانى لا تجزئهم قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون أن يصلى
الامام فينتدحز بهم (قوله فيما بين الخ) كاستدراك على ما قبله يعنى الصلاة وان وقت بوقت
الاضحية نظرا الى الايام الثلاثة لئلا يتبدع ما بين الارتضاع الى الزوال ولا يصح بعدها
(قوله وهو التشبه بالواقفين) هذا هو المراد هنا ويطلق على التطيب بنى عرف أى ربح طيبة
وانشاد الصلوة والوقوف بعرفات أى تشبهه الناس أنفسهم بالواقفين بعرفات والاولى التشبه
(قوله بل يكره في الصحيح) وظاهر كلامهم انها تحريمية لان الوقوف عهد قربة بمكان مخصوص
فلم يجز فعله في غيره كالطواف ونحوه الا ترى أنه لا يجوز الطواف حول مسجد او بيت سوى
الكعبة تشبها كافي غاية البيان وفى الكافي من طاف بمسجد سوى الكعبة يحشى عليه الكفر
اه (قوله لانه اختراع في الدين) اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه رضوان الله
تعالى عليهم رمانقل عن ابن عباس أنه فعل ذلك بالبصرة فيعمل على انه خرج الاستسقاء ونحوه
لالتشبه بأهل عرفات قال عطاء الخراساني ان استطعت ان تخلو بقلبك عشية عرفة فافعل اه
(قوله رعا) قال فى القاموس الرعا كصحاب الاحداث والطغام وكصحابه العامة ومن
لا فؤاده ولا عقل اه وقال فى مادة حدث والاحداث امطارا اول السنة ورجل حدث السن
وحدثها بين الحداثة والحداثة قتي والحديث الحديث والمجرب اه والمناسب هنا هو ارادة من
لا فؤاده ولا عقل وعلمه فالمناسب أن يقول رعاة العامة أى من لا عقل لهم منهم والمراد
بالاحداث هنا الفتيان أى الشباب (قوله ودره المفسدة مقدم) أى دفع المفسدة مقدم على
جلب المصلحة قال فى الشرح به - مذكرة هذه العبارة بحسب ذلك واجب اه (قوله ويجب
تكبير التشريق) وكذا يجب الظاهر به وقيل يسن افاده القهستاني (قوله فى اختيار الاكثر)
وقيل بسن وبه عبر حافظ الدين فى الكنز واول بان السنة تطلق على الواجب نظرا الى معناها
اللفوى وهو الطريقة (قوله لقوله تعالى واذكروا الله فى ايام معدودات) انما لم يذكر فرضا
بهذه الآية لما قبل ان المراد به ذكر الله تعالى عند رمى الجمار بدليل من يجعل فى يومين الآية فلم
يكن الكتاب قطعى الدلالة فيه - بل الوجوب لا الافتراض وقد راطب عليه النبي صلى الله عليه
وسلم من غير ترك وكذا الخلاف الراشدون والعبادة اجعون (قوله من بعد صلاة فجر عرفة الخ) هو

شرعت له ويبنى للخطيب
التبني عليه علم فى خطبة الجمعة
التي يلها العيد (ونوخر)
صلاة عيد الاضحية (بعد)
لنى الكراهة وبلا عذر مع
الكراهة لمخالفة المأثور
(الى ثلاثة ايام) لانها موقوفة
بوقت الاضحية فيما بين
الارتضاع الى الزوال ولا
يصح بعدها (والتعريف)
وهو التشبه بالواقفين
بعرفات (لبس بشى) معتبر
فلا يستحب بل يكره فى الصحيح
لانه اختراع فى الدين ولا
يحسن فاصح - بل من رعا
العامة باجتماعهم واختلاطهم
بالزنا والاحداث فى هذا
الزمان ودره المفسدة مقدم
(ويجب تكبير التشريق)
فى اختيار الاكثر لقوله تعالى
واذكروا الله فى ايام
معدودات (من بعد) صلاة
(فجر عرفة)

الى عقب (عصر العيد) لان عقاد الاجماع على الاقل ويأتى به (مرة) بشرط أن يكون (فور كل) صلاة (فرض) ثم للجمعة
وتخرج النقل والوتر وصلاة الجنائز والعيد اذا كان الفرض (أدى) ٢٥٣ أى ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها

وهي الثمانية (بجماعة)
خرج به المنفرد لما عن ابن
مهود رضى الله عنه ليس
التكبير أيام التشريق على
الواحد والاثنين التكبير
على من صلى بجماعة
(مستحب) خرج به جماعة
النساء فيجب (على امام
مقيم عصر) لا مسافر ومقيم
بقربة (و) يجب التكبير
على (من اقتدى به) أى
بالامام المقيم (ولو كان)
المقتدى (مسافرا ورقيا)
أو أنى) تبالامام والمرأة
تختص صوتها دون الرجال
لأنه عورة وعلى المسبوق
التكبير لأنه مقلد تحريرة
فيكبر بعد دفراغه ولو تابع
الامام ناسيا لم تعد صلاته
وفي التلبية تفيد ويدا
المحرم بالتكبير ثم بالتلبية ولا
يفتقر التكبير للطهارة
وتكبير الامام (عند ابى
حنيفة رحمه الله) لما رويناه
(وقالا) أى ابو يوسف ومحمد
رحمه الله (يجب) التكبير
(فور كل فرض على من
صلاه ولو) كان (منفردا
أو مسافرا أو قرويا) لأنه
تبع للمكتوبة من غير عرفة
(الى) عقب (عصر) اليوم
(الحامس من يوم عرفة)
فيكون الى آخر أيام
التشميق (وبه) أى بقوله ما يعمل وعليه الفتوى) اذ هو الاحتياط

قول ابن مهود ابتداء وانتهاء ولذا أخذ به الامام رضى الله عنه لقوله عليه الصلاة والسلام
اختار لامي ما اختاره ابن ام عبد وقيل ابتداء ومن بعد صلاة الظهر من أول يوم الحروبه
أخذ مالك والشافعي وهو رواية عن أبي يوسف (قوله الى عقب) انما زاد عقب للتخصيص
على البعدية ولو حذف اتوهم ان الغاية غير داخله (قوله ويأتى به مرة) وما زاد فهو مستحب
قاله البدر العيني في شرح التمهيد واقره في الدرر في الحري عن الثرا حصارى الا ان به مرتين
خلاف السنة وفي مجمع الانهر ان زاد فقد خالف السنة اه واهل محله ما اذا أتى به على انه سنة
وأما اذا أتى به على انه ذكر مطلق فلا ويحرم (قوله فور كل صلاة فرض) لانه من خصائص الصلاة
فيؤدي في حرمتها من غير فاصل يمنع البناء كقهقهة وحدث عد وكلام مطلقا وخروج من المسجد
ومجاورة الصفوف في العصر وان لم يخرج منه ولم يجاوزها يكبر لان حرمة الصلاة باقية كما في
حاشية المؤلف فان فصل بشئ من هذه الاشياء سقط عنه لانها تقطع حرمة الصلاة لكنه ان فعل
المشافي عهدا ثم ولو سبقه حدث بعد السلام ان شاء كبر في الحال ابقاء حرمة الصلاة ولا يشترط
له الطهارة كما سيأتى لانه لا يؤدي في تحريم الصلاة واختاره الصرخسي وان شاء توضأ وأتى
به وصححه الزبلي (قوله ولو كان قضا من فروض هذه المدة فيها الخ) خرج به ثلاث صور
الاولى فائتة غير هافيا الثانية فائتة في غير هذه الايام الثالثة فائتة في أيامها من العام
القابل وفي هذه الاخير خلافاً لأبي يوسف والصحيح انه لا تكبير لها (قوله وهي الثمانية)
الضمير الى الفرائض (قوله والاثنين) لانه محمول على المنفردين والا فالجماعة تحقق به ما في غير
الجمعة الا انه على هذا المعنى يرجع الى المنفرد لان كلامهم ما منفرد أو أنه بعد الاثنى غير جماعة
اعتبار للمتبادر من لفظها (قوله خرج به جماعة النساء) أى والمرأة (قوله على امام مقيم)
هو امام وطن المصر او نوى فيها إقامة خمسة عشر يوماً ما من نوى إقامة مادون ذلك لا يجب
عليه على ما يفهم من كلامه (قوله أى بالامام المقيم) هو الاصح وقيل يجب على المقيم المقتدى
بالمسافر وجرى عليه صاحب الدرافاده السيد (قوله أو ورقيا) الاولى حذفه كما فعل في التوير
لانه يومه الخلاف وليس فيه خلاف (قوله والمرأة تختص صوتها) بحيث تسمع نفسها والتعليل
بفيد الوجوب (قوله لانه عورة) هذا غير معتد والصحيح انه يؤدي الى الفتنة افاده السيد وقد
سبق والمراد بالعورة معناه اللغوي وغير الريب (قوله وفي التلبية تفيد) لانها كلام اجنبي
وفي البحر والسكافي يسد بسجود الله ولو جوبه في تحريمه ثم بالتكبير لو جوبه في حرمة ثم ان
بالتلبية لو محرم ما عدمها ولو بدا بها سقط السجود والتكبير لانها كلام فيقطع الوصل ولو بدا
بالتكبير سجد لانه لا ينافى الصلاة بخلاف التلبية اه (قوله وتكبير الامام) بالجر عطف على
طهارة (قوله لما رويناه) أى من آثار ابن مهود السابق وهو انما يدل على اشتراط الجماعة فقط
فهو أخص من المذمى والامام دلائل أخر على ما رآه (قوله الى آخر أيام التشريق) الاولى
حذفه والاستغناء بما قبله لما فيه من ايهام أنه يكبر بعد المغرب لانها آخر أيامه فتأمل (قوله)
وبه يعمل وعليه الفتوى) هذا بناء على انه اذا اختلف الامام وصاحبا فالحبرة لقوة الدليل
على ما في آخر الحاوى القدسي أو هو مبنى على أن قوله ما في كل مسألة مروى عنه كما ذكره في

لأن الأتيان بحاليس عليه
أولى من ترك ما قيل أنه عليه
للا صر بذكر الله في الأيام
المعدودات والمعدودات
وعدم وجدان ذكره
التكبيرات في أيام
التشريق والأيام
من المعلومات والمعدودات
لأن المعلومات عشر الحجة
والمعدودات أيام التشريق
قبل المعلومات أيام النحر
والمعدودات سميت
معدودات لقلتها وهكذا
روى عن أبي يوسف أنه قال
اليوم الأقل من المعلومات
والأيام الأوساط من
المعلومات والمعدودات
(ولابأس بالتكبير عقب
صلاة العبد) كذا في
مبسوط أبي الليث اتوارث
المسلمين ذلك وكذا في
الأسواق وغيرها
(والتكبير) هو (أن يقول
الله أكبر الله أكبر)

الحاوي أيضا والافكيف يفتي بقول غير صاحب المذهب كذا في البحر قال وبهذا يدفع
ما في الفتح من ترجيح قوله ورد فتوى المشايخ بقوله ما يونسى الامام التكبير ألقى به المؤتم
وجوبا كما مع السجدة مع ناليها قال محمد قال يعقوب صليت بهم المغرب يوم عرفة فسهوت
أن **أ** تكبير أكبر أبو حنيفة ويعقوب هو اسم أبي يوسف القاضي صاحب الامام الاعظم وهو
يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن خنيس بن سعد بن حبة البجلي استصغر سعد يوم أحد ونزل
الكوفة ومات بها وصلى عليه زيد بن أرقم وكبر خبا وتوفي أبو يوسف سنة اثنتين وعشرين
ومائة في خلافة هرون الرشيد وقد تفضلت هذه الحكاية من النواتك حكمة هذه المسئلة
ومن العرفية جلاله قدر أبي يوسف عند الامام حيث قدمه وعظم منزلته الامام في قلبه حيث
نسى ما لا ينسى عادة لعلمه بأنه خلفه وذلك أن العادة انما هو نسيان التمسك بالاول وهو
الكائن عقب فجر يوم عرفة فأما بعد قوال ثلاث أوقات يكبر فيها فلا ومنها أن تعظم اسم الاستاذ
في طاعته لا فيما يظنه طاعة لأنه تقدم بأمر الامام كما هو القاعدة المشهورة أن الامتثال
خير من الادب ومنها أنه ينبغي للاستاذ اذا تفرس في بعض أصحابه الخير أن يقدمه ويعظمه عند
الناس حتى يعظموه ومنها ان التلميذ لا ينبغي له ان ينسى حرمة أستاذه وان قدمه وعظمه ألا ترى
أن أبا يوسف شغل ذلك عن التكبير حتى سها كذا في البحر (قوله لان الأتيان بحاليس عليه الخ)
ولان فيه الاخذ بالاكثر في العبادات خصوصاً في الذكر المأمور بها كثارته وهذا في مقابلة ما ذكر
في دليل الامام من أن الاجماع انعقد على الأقل (قوله للا صر بذكر الله الخ) عليه أنه عليه
وفي الشرح وللأصريه فيكون عطفاً على قوله لان الأتيان الخ (قوله في الأيام المعلومات) وهو
قوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات (قوله والمعدودات) وهو قوله تعالى واذكروا
الله في أيام معدودات (قوله وعدم) بالجر عطف على مدخول اللام وهو جواب عن سؤال كان
قيل له لماذا لم يحملوه على غير هذا التكبير وحاصل الجواب ان المأمور به ذكر حادث في هذه
الأيام وليس بمحدث فيها الا هو (قوله والأيام الأوساط الخ) كذا يوجد في بعض النسخ لكن
التعليل بقوله لان المعلومات الخ لا يناسبه لان الأوسطين العاشر والحادي عشر وأما الثاني
عشر فليس من المعلومات بل هو من المعدودات وأما الحادي عشر والثاني عشر فكلاهما
ليس من المعلومات فالنسخ التي حذف منها هذه العبارة هي الصواب (قوله انه قال) يدل من
ضمير روى لكن لا يلاقيه في المعنى والاولى أن يجعل تعليلاً على حذف اللام (قوله اليوم الاول
من المعلومات) ان أراد به يوم عرفة فهو ليس من المعلومات ولا من المعدودات أما الاول فلانه
لا ينصرف فيه وأما الثاني فلانه ليس من أيام التشريق اللهم الا اذا أريد به ما يقع فيه التكبير
التشريق فيكون من المعدودات (قوله والأيام الأوساط الخ) بل ثلاثة معلومة ومعدودات
وهي أيام النحر أما الرابع فمعدود فقط وأما اذا أريد بأيام التشريق الأيام الثلاثة التي بعد
أيام النحر فالمراد بالاول يوم النحر وهو معلوم والأيام الأوساط الحادي عشر والثاني عشر معلومان
ومعدودان والآخر معدود لا غير وهو المتبادر (قوله ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العبد الخ)
الخ في الظاهرية عن الفقيه أبي جعفر قال سمعت أن مشايخنا كانوا يرون التكبير في الأسواق
في أيام العشر كما في البحر وفي الدراية عن جميع التفریق قيل لابي حنيفة ينبغي لأهل الكوفة

فهما مرتان (لا اله الا الله
والله أكبر الله أكبر
والله الحمد) لما روى أنه
صلى الله عليه وسلم صلى
صلاة الغداة يوم عرفة
ثم أقبل على أصحابه بوجهه
فقال خير ما قلنا وقالت
الانبياء قبلنا في يومنا هذا
الله أكبر الله أكبر لا اله
الا الله والله أكبر الله أكبر
والله الحمد ومن جعل
التكبيرات ثلاثا في الاول
لا ثبت له ويريد على هذا
ان شاء فيقول الله أكبر
كبيرا والحمد لله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصلا
لا اله الا الله وحده صدق
وعده ونصر عبده وأعز
جنته وهزم الأحزاب
وحده لا اله الا الله ولا نعبد
الا اياه مخلصين له الدين
ولو كره الكافرون الله هم
صل على محمد وعلى آل محمد
وعلى أصحاب محمد وعلى
أزواج محمد وسلم تسليما
كذا في مجمع الروايات شرح
القدوري

• (باب صلاة الكسوف)
والخسوف

وغيرها أن يكبروا أيام النحر يقي في المساجد والأسواق قال نعم وذكروا الليث كان إبراهيم بن
يوسف يفتي بالتكبير في الأسواق أيام العشر ٥١ (قوله فهما مرتان) وكذا التكبير الا في
مسجد فاجل فيه ست (قوله لما روى الخ) الدليل أن من المدعى ان تكبيره بقوله في يومنا
هذا والاولى الاستدلال بما روى ابن أبي شيبة بسند جيد عن الأسود قال كان عبد الله يعني
ابن مسعود يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يقول الله أكبر الخ
وكذا روى عن علي بن بل عن الصحابة كلهم لما روى ابن أبي شيبة حديثا جري عن منصور عن
إبراهيم قال كانوا يكبرون يوم عرفة وأحداهم مستقبل القبلة في دبر الصلاة الله أكبر الخ
(قوله ومن جعل التكبيرات ثلاثا الخ) أشار به الى من قال بذلك كالشافعي رضى الله عنه
(قوله ويريد على هذا الخ) ربما يفيد التعبير بهلى أنه لا يزيد في الصيغة المقدمة كأن يجعل
الله أكبر ثلاثا وانما يزيد عليها ويدل عليه قوله فيقول الخ (قوله كبيرا) حال مؤكدة
(قوله كثيرا) صفة مصدر محذوف أي جدا كثيرا أي اتخى على الله تعالى وأذ كره بخير
ذكر كثيرا (قوله بكرة وأصلا) البكرة أول النهار والأصل آخره والمقصود الاعتراف
بالنزيه لله تعالى في جميع الاوقات وهما منصوبان على الظرفية (قوله وحده) حال لازمة
(قوله ونصر عبده) محمد صلى الله عليه وسلم عطف تفسير على قوله صدق وعده ويدل عليه
ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر اللهم أشجزلى ما وعدتني أو خاص ان أريد بالاول
الاعتراف بأن كل ما وعده الحق تعالى صدق (قوله وأعز جنته) الملبين ألا ان حرب الله هم
الغالبون أو المراد الصحابة في مقامهم (قوله وهزم الأحزاب وحده) في وقعة الخندق فانهم
هزموا من غير محاربة فتخص الهزم لله تعالى من غير مشاهدة سبب أو المراد الهزم مطلقا فان
الفعل لله وحده والمناشدة من الأسباب أمور عادية (قوله مخلصين له الدين) أي الطاعة (قوله
ولو كره الكافرون) الواو للعالم (قوله اللهم صل على محمد) المندوب السيادة كما قالوا في الصلاة
(قوله وعلى آل محمد) المراد بهم مطلق الاتباع وعطف الاصحاب من عطف الخاص للاهتمام
بسبب الشرف • (تمة) • ذكر في الكشف أن الظاهر لما اراد الذبح ونزل جبريل بالفداء
خاف عليه الجحش فنادى من الهوا الله أكبر الله أكبر فسمعه الذبيح فقال لا اله الا الله والله
أكبر فقال الخليل الله أكبر والله الحمد اهـ لم يثبت ذلك عند أهل الحديث والمختار أن الذبيح
اسم على السلام وفي القاموس انه الاصح قال ومعناه مطيع الله در والمسئلة خلافية
سلفا وخلفا فمنهم من قال به ومنهم من قال بانه اسم على السلام قال في البحر والحنفية ما تلون
الى الاول والحاصل كما قال السيوطي أن الخلاف فيه مشهور بين الصحابة فمن بعدهم
ورج كل من القولين كما في الزرقاني على المراهب والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب صلاة الكسوف) •

ذكر هذا الباب بعد صلاة العيد وقبل الاستسقاء لان كلا منهما صلاة نهارية بجماعة مخصوصة
من غير أذان ولا إقامة الا أن صلاة العيد واجبة وقيل فرض كفاية وصلاة الكسوف سنة
عند الجمهور وقيل واجبة وصلاة الاستسقاء مختلف في سنيتها فغالب ترتب الابواب كذا في
الفتح يقال كسف الله الشمس كسفا من باب ضرب فهو منه سد وكسفت الشمس كسوفاً من

قوله الغالبون الثلاثة
المفطرون ٥١

باب جاس فهو لازم وما قيل في الكسوف يقال في الخسوف وهما بمعنى واحد وهو ذهاب الضوء
 من كل منهما قاله ابن فارس والزهري والجريري وزاد في القاموس انهما وقد ذهاب بعضهم
 والكسوف ذهاب كلهما والاضافة في صلاة الكسوف للتعريف وهي من اضافة الشيء الى
 سببه لان سببها الكسوف روى السكال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اناس يزعمون ان
 الشمس والقمر لا ينكسفان الا موت عظيم من العظام وليس كذلك ان الشمس والقمر
 لا ينكسفان لموت احد ولا لحمايته ولكن ما آيات الله ان الله اذا بدا الشيء من خلقه
 خشي له فاذا رأيت ذلك فصلوا كما حدث صلاة صليقوها من المكتوبة اه والمراد بالاحداث
 الاقرب وكانت الصبح فان الكسوف كان عند ارتقاءها قدر رجبين والفقهاء في الحديث ان
 أهل الجاهلية كانوا يزعمون ان ذلك يوجب حدوث تغير في العالم كما يعتقده أهل النجوم من
 ان هذه الاجسام السفلية مرتبطة بالنجوم وأن لها تأثيرا في ذلك وان العالم كرى الشكل
 والكسوف حيلولة الارض بين الشمس وبين الابصار فهو امر عادي لا يتقدم ولا يتأخر
 فاخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم لم أن اعتقادهم هذا باطل وأن الشمس والقمر آيات من آيات
 الله تعالى يريهما عباده ليعلموا أنهم ماسخرون بامرهم ليس لهما سلطان في غيرهما ولا قوة الدفع
 عن أنفسهما فلا يستحقان أن يعبدوا وأن هذا من أثر الارادة القدسية وفعل الفاعل المختار
 فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلا سبب وفي الفزع الى الصلاة والسجود لله
 تعالى والتضرع اليه عند ذلك تحقيق اضافة الحوادث كلها اليه تعالى ونفي لها عما سواه وفي
 هذا دليل أيضا على أن الصلاة مستحبة عند حدوث كل آية من الآيات كالزلزلة والريح الشديدة
 والظلمة ونحوها كما في غاية البيان وقال تعالى وما نرسل بالآيات الا تخويفا والتخويف بهم ما لما
 فهم ما من تبدل نعمة النور بظلمة لاسمها الكسوف فتتزعزع القلوب لذلك طبعها فكانا من
 الآيات المخوفة والله تعالى يخوف عباده ليتوبوا الى الله بالطاعة والاستقامة
 (قوله والافزع) كالزلزلة والريح الشديدة والظلمة (قوله سن ركعتان الخ) بيان لاقول
 مقدرها وان شاء صلى اربعا أو أكثر كل شفيع بتسليمه أو كل شفيعين كما في البصر عن النبي
 والافضل اربع كذا في المحوى عن النهاية (قوله كهيمة النفل) في عدم الاذان والاقامة
 وعدم الجواز في الاوقات المذكورة وفي اطالة القيام بالقراءة والادعية التي هي من خصائص
 النفل وقيل يخفف القراءة ان شاء لان المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والادعاء فاذا خفف
 أحدهما طوّل الآخر وقيل يقرأ فيه ما أحب كالصلاة المكتوبة وأما الركوع والسجود
 فان شاء قصرهما وان شاء طوّلهما كما في شرح السيد (قوله من غير زيادة) مر تبعا بقوله كهيمة
 النفل أي من غير زيادة ركوع ثان (قوله فلا يركع ركوعين في كل ركعة) وقال مالك والشافعي
 وأحمد في المختار عنده في كل ركعة ركوعان لخبر ابن عباس وعائشة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم ركع ركوعين في كل ركعة متفق عليه ولنا أدلة كثيرة قال السكال بعد ذكرها فلهذه
 الاحاديث منها الصحيح ومنها الحسن قد دارت على ثلاثة أمور منها ما فيه أنه صلى ركعتين
 ومنها الامر بان يجزئها كاحداث ما صلوا من المكتوبة وهي الصحيح ومنها ما فصل فأفاد تفصيله
 انها ركوع واحد وما ذهبنا اليه رواه كبار الصحابة فالأخذ به أولى لكثر روايته وصحة

والافزع * (سن ركعتان
 كهيمة النفل للكسوف)
 من غير زيادة فلا يركع
 ركوعين في كل ركعة

بل ركوع واحد لما رواه ابوداود أنه عليه السلام صلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف وانجلت الشمس فقال انما هذه الايات محوفاً لله تعالى بهما عباده فاذا رأيتوهما فموا كحدث صلاة صليتموها من المكتوبة قال النكاح وهي الصبح فان ركعتي الشمس كان عند ارتقاءها قديراً في السنة انما ٢٥٧ ركوع واحد في كل ركعة لا يكسوف

واحد منه وموافقته الاصول الموهودة لانما نجد في شيء من الصلوات الاركوع واحد فيجب أن تكون صلاة الكسوف كذلك قال الامام محمد وتاويل ما روى عن الر كوعين أنه صلى الله عليه وسلم لما أطال الركوع رفع بعض الصفوف رؤسهم ظناً منه أنه صلى الله عليه وسلم رفع رأسه من الركوع فرفع من خلفهم فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم راكعاً ركعوا فركع من خلفهم فمن كان خلفه انما صلى الله عليه وسلم صلى بالركوع فركع من روى على حسب ما عنده من الاستنباط (قوله بل ركوع واحد) الاولى ركوعاً واحداً بالنصب (قوله كحدث صلاة) اي أقرب صلاة (قوله وهي) اي أحدث صلاة (قوله الا بالامام الجمعة) اي امام تصح به اقامة الجمعة وفيه اشارة الى أنه لا بد لها من شرائط الجمعة وهو كذلك روى الخطبة كافي السراج والمعنى في ذلك تحصيل كمال السنة على الظاهر كما في النهر وفي السيد عن البحر قال العلامة الاسيحي يي يستحب في كسوف الشمس ثلاثة أشياء جاء الامام والوقت والموضع أما الامام فالسلطان أو القاضي ومن له ولاية الجمعة والعديد وأما الوقت فهو الذي يباح فيه التقطوع وأما الموضع فهو الذي يصلي فيه صلاة العيد أو المسجد الجامع ولو صلوا في موضع آخر أجزأهم والاول أفضل ولو صلوا وحدها في منازله لم يجز ويكره أن يجمع في كل ناحية اهـ يعني لكرامة النفل بجماعة على التداخي الا ما خص به دليل الا اذا اذن الامام لامام كل مسجد أن يقيمها كما في ابن أمير حاج وفي الظهيرية اذا أمر امام الجمعة القوم بالصلاة جاز أن يصلوا بالجماعة في مساجدهم يومهم فيها امام حريم حوى عن البرجندی وفيه أيضاً وكذا النساء بصين صلاة الكسوف فرادى (قوله عندهم خلافاً لهما) الصحيح قول الامام كافي المصنفات لما رواه أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم عن حمزة بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف الشمس لا تسمع له صوتاً وما رواه أحمد عن ابن عباس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفاً وتاويل ما رواه من الجهر أنه جهر بالآية والآيتين (قوله ولا خطبة) وخطبته صلى الله عليه وسلم يوم مات سيدنا ابراهيم ابنه ليست الا للرد على من توهم أنها كسفت لموته لأنهم مشروعة له ولذا خطب بعد الانجلاء ولو كانت سنة له لخطب قبله كالصلاة والدعاء (قوله بل ينادي) بالبناء للمفعول (قوله الصلاة جامعة) بالنصب على الاغراء اي احضروا الصلاة ويصح الرفع فيهما على الابتداء والخبر (قوله خصوصاً البقرة) المعنى انه يشترط في الاولى الفاتحة وسورة البقرة ان كان يحفظها أو ما بعد لها من غيرها ان لم يحفظها جوهرية (قوله ولو خففها الخ) اي من كلام النكاح بل ذكر في الفتح ما حاصله أن الحق أن السنة تطويل الصلاة والمندوب مجرد استيعاب الوقت بمجموع الاصلين مطلقاً وأفاد شارح المشكاة أن محل هذا اذا كان في غير وقت كراعاة والاقتصر على الدعاء فقط اهـ (قوله لان السنة تأخيرها) علة لا تيمان بنهم المنفعة للتراخي عن المتقدم (قوله وهو أحسن من استقبال القبلة) لعلة لان السنة في الاجتماع هذا كما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم عند الموعظة

الامام لان السنة تأخيرها عن الصلاة (جالسا مستقبلاً القبلة ان شاء الله) يدعو (فانما مستقبل الناس) قال شمس الاعظم الخواص (وهو أحسن) من استقبال القبلة

ويستقرّون كذلك (حتى يكمل انجلاء الشمس) كما ورد (وان لم يحضر الامام صلوا) أي الناس (فرادى) ركعتين أو أربعين في منازلهم (كم) أداء صلاة (الكسوف) فرادى لان القمر خف مراراً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل اليها أنه صلى الله عليه وسلم جمع الناس له دفعا للفتنة وكسوف القمر ذهب ضوته والكسوف ذهب دائرته والحكم أعم (و) كالصلاة فرادى لحصول (الظلمة الهائلة) بنهارا والريح الشديدة ليلا كان أوفها (والفزع) بالزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل ليلاً والتلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزاع والاحوال لانها آيات مخوفة للعباد ليتركو المعاصي ويرجعوا الى طاعة الله تعالى التي بها فوزهم وصلاحتهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة نسأل الله من فضله العفو والعافية بحمدنا محمد صلى الله عليه وسلم

(باب الاستسقاء) هو طاب السقي

(باب الاستسقاء)

مناسبة لكسوف أنهم ما يؤذيان حال الخوف جوهر (قوله هو طلب السقي بالخ) هذا

التعريف

وذكر الاحكام أولان فيه مزيد الاستحضار والابتهاال للقوم اذا راوه داعيا رافعا كفيه مبتدلا (قوله كان أيضا حسنا) لانه ربما يطول المجلس فيه يافى بذلك يحصل له ارتفاق (قوله ولا يخرج) أي المنبر الاولى عدم ذكره للاستغناء عنه بما قبله لانه اذا كان لا يصعد لا يخرج (قوله حتى يكمل انجلاء الشمس) لقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأى نورهما فادعوا وصلوا حتى ينكشف ما بكم وفي السراج وان لم يصل الكسوف حتى انجبت لم يصل وان انجلي بعضها جاز أن يتدنى الصلاة فان سترها حجاب أو حائل وهي كاسفة صلى الكسوف لان الأصل بقاؤه وان غربت كاسفة أمسك عن الدعاء واشتغل بصلاة المغرب (قوله في منازلهم) كذا في شرح الطحاوي ركعتين أو أربعين وهو الافضل مبسوط وفي مساجدهم قهستاني وعن الامام أن لكل امام أن يصلي بجماعة فيه فلا يشترط المصير ولا السلطان مبسوط والصحيح الاول وهو ظاهر الرواية لان هذه الصلاة بجماعة عرفت باتمام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يقيمها الا من هو قائم مقامه ونص مشايخنا أنها متعلقة بالمصر (قوله دفعا للفتنة) الحاصلة باجتماع الناس ليلامن السرقة والفسق (قوله والحكم أعم) وهو استئذان الصلاة فانما يطالب لا يجرى ما وقع (قوله وعموم الامراض) كلهم متفقة على أنهم يصلون فرادى ويدعون في عموم الوباء والامراض قال في النهر وهو شامل للطاعون لان الوباء اسم لكل مرض عام طاعونا كان أو غيره ولا ينعكس وان الدعاء برفعه كما يفعله الناس في الجبل مشروع وليس هذا دعاء برفع الشهادة لانها أثره لا عينه يعني فصار كلقاة العدو وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم سأل العافية منها اه قال وعلى هذا قال ابن حجر من أن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة أي بدعة فاذا اجتمعوا على كل واحد ركعتين يتولى بهما رفعه قال وهذه المسئلة من حوادث الفتوى اه وعلمه في الاشياء وذكر الطحاوي في مشكل الآثار في تأويل حديث الطاعون أرسل على طائفة من بني اسرائيل فاذا سمعتم به بارض فلا تقدموا عليه واذا وقع بارض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً عنه فقال ان كان بحال لو دخل وابتلى به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج فنجى وقع عنده أنه نجى بخروجه لا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده فاما اذا كان يعلم أن كل شيء بقدر الله تعالى وأنه لا يصيبه الا ما كتب الله عليه فلا بأس بان يدخل ويخرج اه وقيل المنع من الخروج خوفاً من تعطل المرضى الذين في تلك الارض لان الناس اذا فتروا عنهم تعطلت أحوالهم وأحوال من يموت منهم وقيل جبر الخطا الفقير الذي لا يجد ما يبيعه على الخروج وقيل غير ذلك (قوله التي بها فوزهم) أي نجاتهم من المهالك وظفرهم بالمقاصد (قوله وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه الصلاة) لانها صلة بينه وبين ربه ولانها أعمال الدين ولانها أفضل أعمال العبد (قوله العفو) عما وقع من الجناية (قوله والعافية) اسم عام يدفع كل مكروه (قوله بحمد سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) ختم به لما ورد نوسلوا بحمده فان جاهد عند الله عظيم ويكون مصليا عليه صلى الله عليه وسلم في الدعاء وهو من محققات الاجابة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

التعريف لعناه الشرعي فالسني والتاء للطلب والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله
والسقي بالضم الماء وكر بعضهم أنه في اللغة طلب الماء مطلقا وغلب في الشرع على طلب
المطر من الله تعالى على وجه مخصوص وهو مسنون عند الحاجة اليه في موضع لا يكون لاهله
أودية وأنهار وأباريشرون منها ويسقون مواشيهم وزروعهم أو كان لهم ذلك لكن لا يكتفيهم
فإن كان كافيا لا يستقون كذا في القهستان وقوله على طلب المطر من الله تعالى الأولى أن
يقال طلب الماء لهم طلب زيادة الأعمار لأنهم لا يكفيه كالتبيل إذا كان لا يكفي وفي المطالع
سقاء وأسقاء بمعنى واحد وقيل سقاء مأولة وأسقاء جعل له سقيا وقبل سقاء كسقيته وأسقاء
لما شينه وأرضه أو دله عليه (قوله بالاستغفار) الباء بمعنى مع وليس صلة للطلب لأن الوارد
الطلب بنحو اللهم اسقنا غنما مغيثا إلى آخر ما يأتي ويعمل أن الطلب يكون بالاستغفار لأن الله
تعالى رتب إرسال السماء عليه فقال تعالى استغفروا ربكم الآية ولم يروى أن عمر استسقى
فلم يزد على الاستغفار (قوله وشرع بالكتاب) وهو قوله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام
فقلت استغفروا ربكم الآية روى أن قوم نوح لما كذبوه بعد طول تكذيبهم الدعوة حبس عنهم
القطر وأعمق أرحام نساءهم أربعين سنة وقيل سبعين سنة ووعدهم أنهم إن آمنوا رزقهم الله
الخصب ورفع عنهم ما كانوا عليه وشرع من قبلنا شرع لنا إذا قصه الله ورسوله عن غير أمكان
وهذا كذلك كذا في الشرح (قوله والسنة) صح في كثير من الآثار أنه صلى الله عليه وسلم
استسقى وكذا الخلفاء بعده وقد استسقى به صلى الله عليه وسلم وهو صفي بن أبي جهم
عن عرفة بن الربيع الأزدي رضي الله عنه قال قدمت مكة وهم في حفا فقال قريش يا أبا
طالب ألقط الوادي وأجذب العيال فسلم فاستسقى فخرج أبو طالب ومعه غلام كانه شمس فجلبت
عنهما صباية فمأوا وحوله أغصان فاخته أبو طالب وألقط ظهره بالكعبة ولاذ الغلام بأصبعه ومافي
السماة فزعه فاقبل السحاب من ههنا وههنا وأغدق وأغدق وانفجر له الوادي وأخصب
البادي والبادي وفي ذلك يقول أبو طالب

وأيض يستسقى الغمام بوجهه * فقال اليتامى عصمة للأرامل

(قوله والاجماع) أجمعت عليه الأمة سافوا وخلقوا من غير تكبير كذا في البحر (قوله جائزة
بلا كراهة وليست سنة) روى أنه صلى الله عليه وسلم لما سكي إليه القحط رفع يديه يستسقى
ولم يذكروا فيه صلاة ولا قاب رداء فلم يبدل على السنة إذ لم توجد المواظبة في أغاب
الأحوال فالأمام مخير إن شاء فعلها وإن شاء تركها كذا في غاية البيان عن شرح مختصر
الطحاوي (قوله حين استسقى) روى عنه رضي الله عنه أنه خرج يستسقى فآزاد على
الاستغفار (قوله لأنه كان أشد الناس اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم) أنه للعامة والمعنى
لأنه كان كذلك بعد الصديق رضي الله عنهم أجمعين (قوله ولم يتركها عمر) المناسب زيادة
ولا أنكرها عليه ليناسب قوله وتركها لم ينكرها عليه وواو الحال (قوله وقد ورد شاذ
صلاته صلى الله عليه وسلم للاستسقاء) ذكر الشهيدي في السكافي الذي هو جمع كلام محمد قال
لا صلاة في الاستسقاء إنما فيه الدعاء بلفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خرج ودعا بلفظ عن
عمر أنه صعد المنبر فدعا واستسقى ولم يبالغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلاة الأحديث

أي طلب المباد السقي
من الله تعالى بالاستغفار
والحد والثناء وشرع
بالكتاب والسنة والاجماع
(له صلاة) جائزة بلا كراهة
وليست سنة لعدم فعل عمر
رضي الله تعالى عنه أيا
حين استسقى لأنه كان
أشد الناس اتباعا لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
وقد استسقى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بجميع
الصباية ولو ثبت صلاته فيها
لاشهر رقة لاشتهارها واسعا
ولم يتركها عمر رضي الله
تعالى عنه وتركها لم ينكروا
عليه وقد ورد شاذ أصلا
صلى الله عليه وسلم
للاستسقاء فكانا يجوزها
(من غير جماعة) عند الإمام
كما قال إن صلوا وحدا أنا
فلا بأس به

وقال أبو يوسف رحمه الله صلى على الإمام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كالعبادة لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة العيد في الجهر بالقراءة والصلاة بلا أذان وإقامة قال شيخ الإسلام فيه دليل على الجواز وعندنا يجوز ولو لم يصح بالجماعة لكن ٦٠ ليس بسنة (وله استغفار) لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا

يرسل السماء عليكم مدرارا (ويستحب الخروج له) أي للاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات ولم ينقل أكثر منها ويخرجون (مشاة في ثياب خلاء غسيلة) غير مرقعة (أو مرقعة) وهو أولى أظهار الصفة كونهم (متدلين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكبين رؤسهم مقدمين الصدقة بكل يوم قبل خروجهم) ويجتدون التوبة ويستغفرون للمسلمين ويردون المظالم (ويستحب إخراج الدواب بأولادها ويشقون بينها ليحصل ظهور الضميج بالحاجات (و) خروج الشيوخ الكبار والاطفال) لأن نزول الرحمة بهم قال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتصرون إلا بضعفائكم رواه البخاري وفي خبر لولاشباب خشع وبها ثم رنع وشيوخ رقع وأطفال رضع أصب عليكم العذاب ما (و) يخرجون للصراة إلا (في مكة) بيت المقدس (أنهم) في المسجد الحرام والمسجد الأقصى

واحد شاذ لا يؤخذ به اه ولم تشهر رواية الصلاة في الصدر الأول بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في كفيتهما والحاصل لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصلح به اثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسنتهما ولا يلزم من عدم قوله بسنتهما قوله بأنهم أبدعة كما نقله عنه بعض المشيخين بالتعصب بل هو قائل بالجواز كذا في الحلبي (قوله كالعيد) لأنه ليس فيها تكبيرات من الماسكين ثم يخطب بعد الصلاة لكن عند محمد خطبتين يجلس بينهما وقال أبو يوسف خطبة واحدة بغير جلسة ثم يستقبل القبلة ويقلب رداءه ويدعو بدعاء الاستسقاء (قوله في الجهر الخ) أي لافي التكبيرات (قوله قال شيخ الإسلام الخ) ذكر ابن أمير حاج لوصول الجماعة هل يكره عند الإمام فذكر الحاشي الشاهد في باب صلاة المكسوف من الكافي ما يفيد الكراهة حيث قال يكره التطوع بجماعة ما خلا قيام رمضان والكسوف لكن كلام شيخ الإسلام في هذا المقام يفيد الجواز بدونها وهو متجه نظر الدليل فليكن عليه التعويل (قوله يرسل السماء عليكم مدرارا) قال في المضمرات السماء المطر والمدرار كثير الدر اه (قوله ويستحب الخروج له ثلاثة أيام) إلى العصر أو الليل أو ما قرب إلى التواضع وأوسع للجمع ولا نهم به ألون المطر فينبغي أن يكون حيث يصيهم وفي المجنبى والاولى أن يخرج الإمام بالناس وإن لم يخرج بنفسه وأمرهم بالخروج جاز وإن خرجوا بغيره اذنه جاز أيضا وفي الخلاصة اذا غارت الأنهار وانقطعت الأمطار يستحب للإمام أن يأمر الناس أو لا يصيام ثلاثة أيام وما أطا قوام الصلاة والخروج عن المظالم والتوبة من المعاصي ثم يخرج بهم في اليوم الرابع وفي الجوى عن النظم الهاملى اذا سقوا قبل الخروج وقد كانوا تهموا له ندب أن يخرجوا شكر الله تعالى ويستزيدون من فضله ورحمته اه قال ويحببني ما قبل خرجوا يستسقوا فقلت لهم قفوا • دمعى ثوب لكم من الأنواء قالوا صدقت ففى دموعكم مقنع • لكنا مخرجة بدماء

(قوله وهو أولى) أي كونها مرقعة (قوله متدلين الخ) ألفاظ قرينة المعنى (قوله ويردون المظالم) هو من تمة التوبة (قوله ويستحب إخراج الدواب) في ابن ماجه عن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال لم يتقص قوم المكيال والميزان إلا أخذوا بالسنة وشدة المؤنة وجور السلطان ولولا البهاثم لم يطرأوا (قوله ليحصل ظهور الضميج) أي من البهاثم برفع أصوات الامهات على أولادها والاولاد على الامهات كما ظهر الضميج بدعاء بنى آدم وقوله بالحاجات أي بسبب الحاجات (قوله لان نزول الرحمة بهم) أي بالشميوخ والاطفال اضعفهم فظهر الاستدلال بما بعد (قوله لولاشباب خشع الخ) أي لولا وجود من ذكر الخ فان وجوده لولا واحتياجهم سبب في نزول الرحمة (قوله وبها ثم رنع) قال الشارح فيما يأتى رنعت الماشية أكلت ماشاءت (قوله ولا شك) أي في ذلك الشرف وزيادة نزول الرحمة وقول المصنف وينبغي ذلك

يجمعون) اقتداء بالسلف والخلف ولشرف المحل وزيادة نزول الرحمة به ولا شك (وينبغي ذلك) أي أيضا الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوى (أيضا) لمدنية النبي صلى الله عليه وسلم (وهذا أمر جلى اذ لا يستغاث وتستمنزل الرحمة في مدنية النبي المنورة بغير حضرته ومشاهدته في حادثة للمسلمين

وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وهو المشفع في المؤمنين فيتوسل اليه بما يحب به ويتوسل بالجميع الى الله فلا مانع من الاجتماع
عند حضرته وإيقاف الدواب بباب المسجد لشدة فاعته (ويقوم الامام ٣٦١ مستقبل القبلة) حاله دعائه (رافعا يديه)

لما روى عن عمر رضي الله
عنه أنه رأى النبي صلى
الله عليه وسلم يستسقي عند
أحجار الزيت قريبا من
الزوراء قائما رافعا يديه قبل
وجهه لا يجاوزهم مارأسه
اتتهى ولم يزل يجافي في الرفع
حتى بدا يفاض ابطنيه ثم
حول الى الناس ظهرة
(والناس قعود مستقبلين
القبلة يؤمنون على دعائه)
بما ورد عن النبي صلى الله
عليه وسلم ومنه ما نص عليه
بان (يقول اللهم اسقنا غيثا)
أى مطرا (مغيثا) بضم أوله
أى منقذا من الشدة
(هنيئا) بالمد والهمز أى
لا ينقصه شئ أو يفتي الحيوان
من غير ضرر (مريئا) بفتح
أوله وبالمد والهمز أى محمود
الماقبية والهنى النافع
ظاهرا والمري النافع باطنا
(مريعا) بضم الميم
وبالتحبة أى آتيا بالربيع
وهو الزيادة من المراجعة وهى
الخصب بكسر أوله ويجوز
فتح الميم هنا أى ذاربع أى
غناء أو بالوحدة من اربع
البعير أى كل الربيع أو
الفوقية من رنفت الماشية
أكات ماشيات والمقصود
واحد (غذا) أى كثير
الماء والخير أو قطره كبار
(بجلا) بكسر اللام أى سائر الأفاق له مومه

أيضا لأهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم لم قد ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم استسقى فيه كذا في ابن أمير حاج وما في البحر من أن عدم استثنائه فيما ذكرنا من غير ظاهر
لأن من هو مقسم بالمدينة لا يبلغ قدر الحاجة وعند اجتماع جملة من يشاهد اتساع المسجد
الشريف في أطرافه وانما شدة الزحام في الروضة الشريفة وما قارب الرغبة في زيادة النضل
والقرب من المصطفى صلى الله عليه وسلم كذا في الشرح (قوله وما أرسلناك إلا رحمة)
أى راجعا أو ذارحة وفي التعبير عنه بالرحمة ما لا يخفى من عظيم انصافه صلى الله عليه وسلم بها
وتحمل العالمين الكفار في الدنيا فنع عنهم الخسف والمسح أو عن عالمهم وأصاب جبريل من هذه
الرحمة شئ فقد آمن به من الساب وخص العالمين لسرفهم والافرحته عت البهائم والاشجار
والأحجار (قوله فيتوسل اليه بصاحبه) ذكر بعض العارفين أن الأدب في التوسل أن يتوسل
بالصالحين الى الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم ثم يهتدى الى حقيقة الحق جل جلاله وتعالاه
أعلاؤه فان مراعاة الواحدة عليهم امدار قضاء الحاجات (قوله فلا مانع) تفريع على قوله إذ
لا يستغاث الخ والاولى فينبغي كما ذكره في المتن (قوله وإيقاف) عطف على الاجتماع (قوله
ويقوم الامام) أى على الأرض ليراه القوم ويسمعوا كلامه ويجوز إخراج المنبر لها ثم إذا صلى
فبعد الامام الدعاء بعد الصلاة وعندهما يصلى ثم يخطب فإذا مضى صدر من خطبته قلب رداءه
ودعا قائما مستقبلا للقبلة جوهرية (قوله مستقبل القبلة) لأنه أفضل وأقرب الى الاجابة قال
النووي ويطبق بالدعاء جميع الاذكار وسائر الطاعات الا ما خص بدليل كالخطبة (قوله رافعا
يديه) ولم يرفع صلى الله عليه وسلم يديه الرفع البليغ بحيث يرى يفاض ابطنيه الا في الاستسقاء
وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب العبد يديه أن يرفع يديه ما صغرا يعنى
فارغتين خائبتين ثم السنة في كل دعا السؤال شئ يخص به أن يجعل بطون كفيه نحو السماء
ولرفع يلاه كالقائم يجعل بطونهما الى الأرض وذلك معنى قوله تعالى ويدعوتن رغبوا ورهبيا كذا
في شرح البدر العتيق على الصحيح وفي الحنفية والهيوط الرضوى والتجريد ان رفع يديه نحو السماء
حسن وان لم يفعل وأشار بأصبعه السبابة من يده اليمنى فحسن وذكره في المبسوط والبدائع
 وغيرهما عن أبي يوسف المكن من غير تقييد الاصبع بالسبابة قال ابن أمير حاج وقد ورد الكل
 في السنة اه (قوله قريبا من الزوراء) هى دار عالية البناء كان يؤذن عليها باللال (قوله ولم
 يزل يجافي في الرفع) بتفسير به الى أن ما ذكر في حديث عمر من قوله لا يجاوزهم مارأسه كان في
 ابتداء الرفع (قوله بما ورد) منه لوقد دعائه (قوله أى منقذا من الشدة) فيفسرهم ويرويهم
 ويشبههم (قوله أى محمود الماقبية) اما بان ينفع الاحياء واما بان يكون قوة على الطاعة
 واما بان ارج فضلاته سهلة غير ضارة وقولى بأن ينفع الاحياء أى أحشاء كل من تناول وقولى
 بأن يكون قوة على الطاعة أى من المكلف وما تناوله غيره كالبهائم يرجع اليه وقولى واما
 بان ارج الخ لا مانع من نعمه لا مكلف وغيره (قوله أو بالوحدة) مع ضم الميم (قوله
 أو الفوقية) أى مع ضم الميم من أرتفع المطر اذا أثبت ما يرتفع فيه (قوله غدا) ضده اطل
 قاله السيد (قوله أى سائر الأفاق) الاولى التعميم باللام كما في الشرح وهو كذلك في نسخ

(قوله أنت الله الف في
نسخة أنت الله لا اله الا أنت
الف اه

اولا الارض بالنبات بحل
الفرس (صا بفتح السين
المهملة وتشديد الحاء أي
شديد الوقع بالارض من مع
جري (طبعا) بفتح أوله أي
يطبق الارض حتى يعمها
(دائما) الى انتم اهل الحاجة
اليه (و) بدعوا أيضا بكل
(ما شبهه) أي أشبه الذي
ذكرناه مما يناسب المقام (س)
أوجهر) وثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم اللهم
اسقنا غيثا مغيثا نافعا غير
ضار عاجلا غير آجل اللهم
امق عبادك وحمائمك واتشر
رحمتك وأحي بلدك الميت
اللهم أنت الله لا اله الا أنت
الف ونحن الفقراء أنزل
علينا الغيث واجعل ما
أنزلنا قوة وبلاغا الى
حين إذا أمطروا قالوا
استجيبا اللهم صيبا نافعا
وإذا طلب رفعه عن
الما كن قالوا اللهم
حو المنازل علينا اللهم على
الأكام والظراب

على أن ستر تعدى بنفسه (قوله أول الارض بالنبات) وهو الذي يجال الارض بالماء رأ
يعمها أفاده السيدون بفتح الجمل بالنبات اليه من النسبة الى الباب (قوله أي شديد
الوقع بالارض) في شرح السيد أي سألا من فوق اه وفي القاموس كلا المعنيين فانه قال
الصح الصب والسيلان من فوق ثم قال والشديد من المطر اه ولا شك أن الشديد منه يرجع
الى قول المصنف أي شديد الوقع بالارض (قوله الى انتم اهل الحاجة) أشار به الى أن الدوام
في الحديث مقيد فان المطلق مهلك (قوله اللهم اسقنا غيثا مغيثا) زاد في حديث جابر رضي
مريعا (قوله واتشر رحمتك) أي عم انعامك (قوله وأحي بلدك الميت) بهدم الانبات
بالمطارها (قوله اللهم أنت الله الخ) روى أبو داود عن عائشة رضي الله عنها شك الناس
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوط المطر فامر بمن فوضع له في المصلى ووعده الناس يوما
يخرجون فيه قالت عائشة فخرج صلى الله عليه وسلم لم حين بدا حاجب الشمس فقام على المنبر
فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتم جدد دياركم واستنخار المطر عن ايمان زمانه عنكم
وقد أمركم الله سبحانه وتعالى أن تدعوه ووعدهم أن يسحب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين
الرحمن الرحيم ما لك يوم الدين لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله الف ونحن الفقراء أنزل
علينا الغيث واجعل ما أنزلنا بلاغا الى خير ثم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتى بدا يابض
ابطميه ثم حوّل الى الناس ظهره وقلب أو حوّل رداءه وهو رافع يديه ثم أقبل على الناس
ونزل فصلى ركعتين فأنشأ الله تعالى مصابة فرعدت وبرقت ثم امطرت بأذن الله تعالى فلم يأن
ملى الله عليه وسلم مسجدته حتى سالت السيول فلما رأى سرعتهم الى الكن فركب حتى بدن
نواجذه وقال أنهم قد أنشدوا الله على كل شيء قد برواى عبيده ورسوله (قوله الى حين) الرواية بالخطاء
المجربة والمياه المتناهي تحت والراء الملهمة له خذ الثمر (قوله اللهم صيبا) منصوب بفعل
محذوف أي اجعله صيبا والصيب المطر وهو بتشديد الياء وفي رواية النسائي اللهم اجعله صيبا
نافعا بفتح السين المهملة وسكون الياء قال الخطابي أي نافعا وفي رواية النسائي صيبا مغيثا
فيجمع بين الروايات كلها ويقول مطر نافع فضل الله ورحمته لا ينوء كذا النهي عنه ويستحب الدعاء
عند نزول الغيث لما ورد من استجابة الدعاء عنده وان يكشف عن غير عورته ليصيبه ويتطهر
منه ويحمد الله تعالى لما عن أنس أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسر
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه
حديث عهد بربه اه أي تكويته وتنزيله وعن ابن عباس كان إذا جاء المطر باصر عبد الله أن
يخرج فراشه الى المطر فقبل له في ذلك فقال أما قرأت وأتران من السماء ما مبارك كآفح أن
ينالني من بركته ويستحب لمن مع الرعد أن يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من
خيفته فان من قاله عوفي من الرعد كما ورد عن عمر وقال ابن عباس من سمع صوت الرعد فقال
ذلك وزاد وهو على كل شيء قدير فان أصابته صاعقة فقل دية (قوله وإذا طاب) بالبناء
للمجهول والاولى أن يقول طلبوا اليك قولهم قالوا (قوله اللهم حو اليك) بفتح اللام أي
اجعله حو اليك وفسره بقوله على الاكام أي اجعله على الاكام كن التي لا يضرها المطر لانه على
الابنية والطرق (قوله ولا علينا) أي ولا تجعله علينا (قوله اللهم على الاكام) بكسر الهمزة

كامام وبقيها مع المتجمع أكمة بفتحات وهو التراب المجتمع والظراب بكسر الظاء المشالة
آخره بام واحدة جمع ظرب يشخ فكون وهو الجبل الصغير وروهم من قوله بالصاد قال في الشرح
وفيه إرشاد لعل هذا الأدب في هذا الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لأنه يحتاج اليه مستقرا بالنسبة
لبعض الأودية والمزارع إلى حصول الكفاية التي يطلبها الله فطلب منع ضرره وبقاء نفعه وفيه
إعلام بأنه إذا قارن النعمة عارض لا يتسخط منه فيسأل الله تعالى رفع العارض وبقاء النعمة
والدعاء برفع الضر لا ينافي التوكل والتفويض (قوله ويطون الأودية) لأنه باجتماع الماء فيها
يصل ارتفاعها في منها وشرب البهائم والطيور (قوله وليس فيه قلب رداء) لعدم فعل
العبادة كعمرو وغيره ولم يذكر الامام التحويل الوارد في الأحاديث بل أنكر كونه من السنة
(قوله وأبي يوسف في رواية عنه) وفي رواية أخرى أنه مع محمد وهو الأصح كفاي ابن أمير حاج
عن البدائع والأحسن في صفة التحويل ما قاله في المحيط أن أمكنه أن يجعل أعلام أسنانه جعله
والأجمل بمينه ليس له أن يكون قوله يجعل أعلام أسنانه صادق بأن يراد به جعل ما يلي البدن إلى
السماء وجعل ما يلي الرأس إلى الرأس وكل منهما حاجز كفاي الحلبي وهذا في حق الامام وأما
القوم فلا يقيمون أديتهم عند عامة العلماء (قوله محمول على التناول) أي بأن الحال يتغير أي
وهذا لا يلزمه السنة (قوله ولا جماعة عنه) أي مطاوعة (قوله انه في عمر) ولأن المقصود
بالتخرج استئصال الرحمة وانما تنزل عليهم من اللذة وإن جاز أن يقال يستجاب دعاء الكافر كفاي
الطائفة والحاصل أن عمله منعهم من الحضور ليس عدم استجابة دعاء الكافر كما فهمه المحوى
فجزم بأنهم لا يمنعون من الحضور حيث كانت الفتوى على جواز استجابة دعاء الكافر استدلالا
بقوله تعالى حكاية عن إبليس قال رب انظرني إلى يوم يهتدون قال انك من المنظرين بل علة
المنع انما هي خوف أن يضل به ضغفاه العقول اذا سقوا بدعائهم فحصل أنه لا ينبغي تمكينهم من
الخروج للاستسقاء أصلا ولا وحدهم لئلا يفتتن به ضغفاه العقول ولا مع المسلمين لأنه يكره أن
يجتمع جهههم إلى جمع المسلمين (قوله فقد يفتتن الخ) الفاء للتعليل والله سبحانه وتعالى أعلم
وأستغفر الله العظيم

(باب صلاة الخوف)

من اضافة الشيء إلى شرطه باعتبار عدم جوازه ببدونه أو إلى سببه باعتبار الترخيص وفي شرح
السيد عن حاشية المؤلف أنها من اضافة الشيء إلى شرطه نظرا إلى الكيفية المخصوصة لأن هذه
الصفة شرطها العدو ومن قال ان سببها الخوف نظر إلى أن سبب أصل الصلاة الخوف اه ثم ان
الشرط حضور العدو ولو بدون خوف وهو قول العامة لأن المعبر في تعلق الرخصة هو السبب
الظاهر دون الحقيقة فنزلت حضرة العدو منزلة الخوف لأنها سببه كما نزل السدر منزلة المشقة في
تقيير الأحكام قال في الحاشية سبب جواز صلاة الخوف نفس قرب العدو من غير اشتراط الخوف
والاستعداد كفاي العناية وغيرهما في المكنز كالأدوية من اشتراط ذلك قول البعض اه
والمناجاة بينهما وبين الاستسقاء أن كلا منهما شرع لما رخص وقدم الاستسقاء لأن العارض فيه
مماوى وهو انقطاع المطر وعنا من قبيل العباد ولأن أثر العارض غة في نفس الصلاة وهذا في
وصفها ان كان ذلك أقوى كفاي الفتح (قوله أي صلاته بالصفة الآتية) أقاد انهم من اضافة الشيء

وطون الأودية ومنايات
الشجر (وليس فيه) أي
الاستسقاء (قاب رداء)
عند أبي حنيفة وأبي
يوسف في رواية عنه وما
رواه محمد محمول على
التناول ولا يخطب عنه
أبي حنيفة لأنها تتبع للصلاة
بالجماعة ولا جماعة عنه
وعنده ما يخطب لكن
عند أبي يوسف خطبة
واحدة وعنده محمد طبتين
(ولا يحضره) أي الاستسقاء
(ذمي) انتهى عمر رضى الله
عنه ولا يمكنون من فعله
وحدهم أيضا لاحتمال أن
يسقوا فقد يفتتن به ضغفاه
العوام

(باب)

(صلاة الخوف) أي صلاته
بالصفة الآتية

(جائزة بحضوره) لوجود المبيع وان لم يشهد الخوف (وبخوف غرق) من سبل (أو حرق) من نار (واذا تنازع القوم في الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين) يقيم (احدة بازاء) أي مقابل (المدق) للحراسة (ويصلي) الامام (ب) الطائفة (الاشري ركعة من) الصلاة ٣٦٤ (الثانية) الصبح والمقصود بالسفر (و) صلى بالاولى المذكورة

(ركعتين من الرباعية أو المغرب) لان الشفع شرط لشرها فلو صلى بها ركعة وبالثانية تبين بطلت صلاتهما لانصراف كل في غيراوانه ونعني هذه الطائفة (الى) جهة (العدو) مشاة) فان ركعوا أو مشوا لغير جهة الاصطناف بمقابل العدو بطلت (وجاءت تلك) الطائفة التي كانت في الحراسة فاحرموا مع الامام (فصلى بهم ما بقى) من الصلاة (وسلم) الامام (وحده) لتمام صلاته (فذهبوا الى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت) الطائفة (الاولى) انشاؤا (و) ان ارادوا (أعوا) في مكانهم (بلاقراءة) لانهم لا حقون فهم خلف الامام حكماء لا يقرؤون (وسلموا ومضوا) الى العدو (ثم جاءت) الطائفة الاخرى (ان شاؤا) صلوا ما بقى في مكانهم افراغ الامام وبقون (بقراءة) لانهم مسبوقون لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة

الى شرطه حيث اعتبر الصفة وان الجواز انما هو بالنظر الى الصفة والافلاصل فرض وأفاد البدر العيني في شرح البخاري أن البعض اشترط أن يخشى خروج الوقت وفي الجوهرية الشرط أن يكون بحيث لو اشتغلوا بالصلاة جميعا يحمل عليهم العدو اه (قوله جائزة) أي من حيث الكيفية سفر أو حضرا كافي العيني على البخاري وفيه ايضا لا فرق بين ان تكون احدي الطائفتين اكثر عددا من الاخرى او تساوي لان الطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد فلو كانوا ثلاثة جازلا حدهم ان يصلي بواحد ويحرس واحد ثم يصلي بالاخر وهو اقل ما يتصور في صلاة الخوف (قوله بحضوره) العدو ويطابق على الواحد المذكور والمؤنث والمجوع كافي المصباح وسواء في ذلك المسلم الباغى او الكافر الطاغى كافي مجمع الانهر واقاد المصنف انه اذا حصل الخوف قبل حضور العدو ولا يجوز صلاته كافي البرجندي (قوله وبخوف غرق) اشار به الى انه لا فرق بينه اي الاذى وغيره كسبع وحية عظيمة ولا فرق بين ما اذا كان العدو بازاء القبلة اولا (قوله واذا تنازع الخ) فان لم يحصل تنازع فالافضل أن يصلي بكل طائفة امام على حدة ذكره في الفتح وسياق آخر الباب (قوله فيجعلهم طائفتين) عم كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاثا بلاقراءة ان كان من الاولى وبقراءة ان كان من الثانية والمسبوق ان أدرك ركعة من الشفع فهو من اهل الاولى والاخرى الثانية ثم وعلم ان الطائفة التي صلت مع الامام انما غصى للعدو في الثغاف بعد ما رفع راسه من السجدة الثانية وفي غير الثاني اذا قام الامام من التشهد الاول الى الثانية ذكره السيد (قوله من الصلاة الثانية) منها الجمعة والعيد در (قوله لان الشفع شرط الخ) اي لان صلاة الاولى الشفع من الثلاثي والرابعي شرط اي شرط صحة لشرها اي لتجزئتها بين الطائفتين لان تنصيف الركعة الواحدة غير ممكن وكانت الطائفة الاولى اولى بها بالسبق (قوله لانصراف كل في غيراوانه) اما الاولى فظاهر واما الثانية فلانهم لما ادركوا الركعة الثانية صاروا من الطائفة الاولى لا درا كهم الشفع الاول وقد انصرفوا في اوان رجوعهم فبطل كذا في الشرح (قوله بمقابل العدو) متعلق بالاصطناف (قوله ومضوا الى العدو) وفيه أنهم في مكانهم لم يبرحوا عنه فالاولى أن يقول وتوجهوا الى العدو اذا كان في غير جهة القبلة ولعله متعلق بالمصنف في حد ذاته لا بقوله ان شاؤا (قوله وقد ورد الخ) قال في زاد المعاد أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا يكملها رواة اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهها من فعله صلى الله عليه وسلم وانما هو من اختلاف الرواة قال في فتح الباري وهذا هو المعتمد اه وفي الدرر صرح أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في أربع ذات الرقاع وبلطن فضل وعنه فان وذي قرد (قوله والاقر من ظاهر القرآن) هو قوله تعالى واذا كنت فيهم فأنت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك وليأخذوا أسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ولتأت طائفة أخرى لم يصليوا فليصلوا معك ووجه الاقرية أن قوله تعالى فاذا سجدوا فليكونوا من ورائكم يقيد انصراف الاولى بعد السجود وبيان الطائفة الثانية التي لم تصل وهي في الفعل

الخوف روايات كثيرة واحدها است عشرة رواية مختلفة وصلها النبي صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين مرة كالأولى وكل ذلك جائز والاولى والاقر من ظاهر القرآن هو الوجه الذي ذكرناه (وان اشتد الخوف) فلم تحكوا بالهجوم

لا اختلاف المكان الآن
 يكون رديفا لمامه (ولم
 تجز) صلاة الخوف (بلا
 حضور عدو) حتى لو ظنوا
 سوادا عدوا وتبين بخلافه
 أعادوها دون الامام
 (ويستحب حمل السلاح
 في الصلاة عند الخوف)
 وقال الامام مالك والشافعي
 رحمهما الله تعالى بوجوبه
 للامر قلنا هو للندب لانه
 ليس من أعمال الصلاة
 (وان لم يتنازعا) أى القوم
 (في الصلاة خلف امام
 واحد) فالأفضل صلاة كل
 طائفة بمقتدين (بامام)
 واحد فتذهب الاولى بعد
 تمامها ثم تجزى الاخرى
 فتصلى بامام آخر (مثل حالة
 الامن) للتوقى عن المشى
 ونحوه كذا فى فتح القدير
 وهو حسبي ونعم الوكيل

(باب أحكام الجنائز)

جمع جنازة بالفخ والكسر

للميت والسرير وقال

الازهرى ولا تسقى جنازة

حتى يشد الميت عليه مكفنا

(يسن توجيه المحتضر) أى

من قرب من الموت

٣ قوله فى صحة الاقتداء

وعدمه لعل الاولى وعدمها

أى الصحة انتهى

كلاولى وهذا عين الصفة المد كوره (تنبيه) قال فى المجتبى ويسجد للسهو فى صلاة الخوف
 لعموم الحديث ويتابعه من خلفه ويسجد الا حق فى آخر صلاته وليست مشروعة للعاصى فى
 السفر فلا تصح من البغاة لان العاصى فى السفر عدو لله وهى مشروعة لغيره عند حضوره أقاده
 السيد (قوله صلاوات بكانا) بالاياء أو رجالا واقفين كذلك أى إلى أى جهة قدروا والاصل فيه
 قوله تعالى فان خفتهم فرجالا أو ركباناً والصلاة ركباناً انما تكون فى غير المصر لان التنقل فى المصر
 را كالا يصح فالقرض أولى وان كان لضرورة كفى التيميم ويجمع الانهر وفى التنوير والساج
 فى البحر ان أمه = منه أن يرسل أعضاءه ساعة صلى بالاياء والا لا تصح (قوله لضرورة) أى
 لضرورة الخوف والاولى أن يقول لضرورة بلامين (قوله وفراوى) جمع فرد على غير قياس
 وهو حال كما ان ركباناً كذلك من الاحوال المتداخلة أو المترادفة أقاده السيد (قوله اذ لا يصح
 الاقتداء) وقال محمد بن يعقوب قال فى الهداية وليس يصح لعدم اتحاد المكان اه وفيه أن
 الاكثر تصحيحا اعتبار الاشياء وعدمه فى صحة الاقتداء وعدمه ٣ (قوله ولم تجز صلاة الخوف)
 أى صلاة القوم الا اذا تيمم للطائفة الاولى غير ما ظنوه قبل أن يتجاوز الموقوف فان لهم البناء
 استعملنا أما صلاة الامام فصحة بكل حال لعدم المفسد فى حقه كذا فى الشرح (قوله لا امر)
 هو قوله تعالى وليأخذوا بأسلحتهم (قوله لانه ليس من أعمال الصلاة) أى فلا يجب فيها كفاى
 البرهان وفيه أنه يرد هذا على القول بالنسب وان الوجوب لعارض وهو خوف هجوم العدو ولا
 يرد هذا الا اذا جعلناه من واجبات الصلاة (قوله للتوقى عن المشى) هذه العلة تشعر
 بالوجوب لا بالافضلية ويمكن أن يقال انما يجب صلاة كل خلف امام مسة قل لوجود أصل
 العذر (قوله ونعم الوكيل) الذى فى الشرح ونعم النصير وهو الانسب بالصحيح والله سبحانه
 ونعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب أحكام الجنائز)

من اضافة الشئ الى سببه فان وجوب جميع ما يعلق بالميت بسبب الميت ولا بد من حضوره
 ووجه المناسبة بينهما وبين الخوف أن الخوف قد يفضى الى الموت ومنه يفهم وجه تأخير
 الجنائز ووجه أيضا بأن صلاة الخوف حق خالص لله تعالى وهذا فيه مدخل للعبد وحرمة الحق
 كحرمة صاحبه وأيضا ان صلاة الجنائز ليست صلاة من كل وجه وهى أيضا متعلقة بعارض هو
 آخر ما يمرض للميت فى دار التكليف وكل منها يقتضى التأخير عن أنواع الصلاة فكيف وقد
 اجتمعت (قوله للميت والسرير) أى هما هما وقيل بالكسر الميت نفسه وبالفخ السرير وقيل
 بالعكس وقيل الكسر للسرير مع الميت وكل ما أنقل على قوم واعتموا به فهو جنازة من جنز الشئ
 يجزئه من باب ضرب اذا ستره وجهه كفاى القاموس والمصباح وغيرهما سميت بذلك لانها مجموعة
 مهياة كفاى مسكين والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدم الحياة عن شأنه الحياة
 كفاى التلويح (قوله ب- ن توجيه المحتضر) أى للقبلة والمحتضر اسم مفعول أى من حضرته
 ملائكة الموت على الحقيقة أو من حضره الموت وحل به وعلاماته استرخاء قدميه واعوجاج
 منخره وانخفاض صدغيه ويغنى لكل مكلف الاكثر من ذكر الموت والاستعداد له بالتوبة
 ورد المظالم لاسيما المريض وطلب الدعاء منه محبوب ذكره ابن أمير حاج والمرجوم لا يوجه (قوله

(على يمينه) لانه السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره لانه أيسر لمعالجته (و) لكن (ترفع رأسه قليلا) ليصير وجهه الى القبلة دون السماء (و) يسن أن (يلتن) ٣٦٦ وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة عنده) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لا اله الا

الله فانه ليس مسلم بقولها عند الموت الا تجتنب من النار لقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة أي مع الفائزين والافضل مسلم ولو ناسا يموت على الايمان يدخل الجنة ولو بعد طول العذاب وانما اقتصرنا على ذكر الشهادة تبعها للحديث الصحيح ولذا قال في المستصفي وغيره يلقن الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله مع لادبأن الاولي لا تقبل بدون الثانية لانه ليس الا في حق الكافر فكلامنا في تلقين المؤمن واهذا قال شيخ الاسلام ابن حجر وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضا لان القصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلما الا بهما مردود بأنه مسلم وانما المراد ختم كلامه بالاله الا الله ليصل له ذلك الثواب وأما الكافر فيلقن ما قطعنا مع أشهد لوجوبه اذ لا يصير مسلما الا بهما انتهى فتذكر الشهادة عند المسلم المحتضر (من غير الحاح) لان الحال صعب عليه فاذا دأبها مرة

على يمينه) وهو السنة في النوم والحد وهو مقيد بما ذ لم يشق عليه فان شق عليه تركه على حاله ثم وبما يحكم من يقتل بالسيف قصاصا دل بوجه أم لا حوى والظاهر نعم لان خير المأمور ما استقبل به القبلة فالموت عليه أولى (قوله وجاز الاستلقاء) ويوضع هكذا في الفسل والصلاة قال في شرح الطحاوي وهو المعروف بين الناس قال في الزاد والاول أفضل لانه السنة كذا في المضمرات (قوله لانه أيسر لمعالجته) من تغميضه وشد طميه وأمنع من تقوس أعضائه فهو من اضافة المصدر الى مفعوله أو ما ملأه الميت طلوع الروح فهو من اضافته الى فاعله وفي التنوير وقيل يوضع كما يسر على الاصح (قوله يسن أن يلقن) قال في النهر وهذا التلقين مستحب بالاجماع وصح له عند النزح قبل الفرغرة وما في القنية الواجب على اخوانه واصله وقائه ان يلقنوه تجوزاه والتلقين التفهيم والتذكير اي يذكروا ويتدب ان يكون الملقن غيرهم بالمسرة بموته وان يكون ممن يعتقد فيه الخير فيذكرها عنده جهرا عساه ان يأتي به المنكون آخر كلامه (قوله لقنوا موتاكم) الجهور على ان المراد من هذا الحديث مجازة أي من قرب موته لا الميت حقيقة كقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا وله سلبه ويدل عليه قوله بعد فانه ليس مسلم يقولها الخ (قوله الا تجتنب من النار) أي فلا يدخلها ابدا والا فكل مؤمن لا يدوان ينجومها ولو بعد دخولها (قوله يدخل الجنة) وان لم يلقها عند الموت وحيثما تذاقها قطهر للحديث ثمة الاما قلنا (قوله ولذا قال في المستصفي) الاولي ما في الشرح وان قال في المستصفي الخ وهو كذلك في نسخ (قوله لانه ليس الا في حق الكافر) علما استفيد من اولوية ما فعله المصنف المأخوذة من قوله تبع الحديث الصحيح (قوله فكلامنا) الاولي التعبير بالواو وهو في نسخ كذلك (قوله ذلك الثواب) وهو دخول الجنة مع الفائزين (قوله فيلقنهم ما قطعنا مع أشهد) هذا على مقتضى مذهبه ولا يشترط ذلك عندنا (قوله من غير الحاح) أي اكنار (قوله لان الحال صعب عليه) فيكره الحاح خوف أن يتضجر (قوله حصل المراد) وهو ختم كلامه بها (قوله فلا يقال له قل) ذكر في جنائز المضمرات عن السراجية لوقال مسلم قل لا اله الا الله فلم يقل كبر باله تعالى وان اعتقد الايمان اه فيمنعني التترعنه حتى للاحياء وان كان هذا الكلام ليس على اطلاقه لما في اليتيمة لو قيل لمسلم قل لا اله الا الله فقال لا أقول بلانية حضرت أو على يمينه التأييد كفر ولو نوى الآن لا يكفر فعلى هذا القول لا أقول بقولك أولاني معلوم الاسلام لا يكفر كما أفاده المنلا على في شرح البدر الرشيد وفي الفتاوى الهندية عن خزائن المقتبين لو قيل له صل فقال لا أصلي بحقل أربعة أوجه أحدها لا أصلي لاني صليت والثاني لا أصلي بأصلي فقد أمرني من هو خير منك والثالث فسقا ومجانة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع لا أصلي اذ ليس يجب على الصلاة أو لم أمر بها يكفرا (قوله جوابا لغير الاصر) بالمد وعدمه وذلك لانه يرى ما لا يرى الحاضرون (قوله خلاف الخبر) وهو الكفر (قوله لا يحكم بكفره) فيعامل معاملة موتى المسلمين (قوله واختار بعضهم الخ) يتأمل في هذا الاختيار مع عدم الوقوف على حقيقة حال الميت وان أراد به أنه يعتقد ما وقع منه ويعامل معاملة موتى المسلمين رجع الى ما قبله (قوله

ولم يتكلم بعدها حصل المراد (ولا يؤمر بها) فيقال له قل لانه يكون في شدة فربما يقول لا جوابا لغير الاصر فيظن خلاف هذا الخبر وقالوا انه اذا ظهر منه ما يوجب الكفر لا يحكم بكفره مع الا على انه زال عقله واختار بعضهم زوال عقله عند موته

العظيم الذي لا اله الا هو
الحق القيوم وأتوب اليه
سبحانه لا اله الا هو الحق
القيوم لانه قد يستضر
بذكر ما يشهر أنه يستضر
وأما الكافر فيؤمن بما
لما روى البخاري عن أنس
رضي الله عنه قال كان غلام
يهودي يخدم النبي صلى الله
عليه وسلم فرض فاتاه النبي
صلى الله عليه وسلم يسوده
فقد عند رأسه فقال أسلم
فنظر الى أبيه فقال له أطمع
أبا القاسم فأسلم فخرج النبي
صلى الله عليه وسلم وهو
يقول الحمد لله الذي أنقذه
من النار (وتلقينه) بعد
ما وضع (في القبر مشروع)
لحقيقة قوله صلى الله عليه
وسلم أقنوا موتاكم شهادة
أن لا اله الا الله أخرجه
الجماعة الا البخاري ونسب
الى أهل السنة والجماعة
(وقيل لا يلقن) في القبر
ونسب الى المعتزلة (وقيل
لا يؤمر به ولا ينهى عنه)
وكيفيته أن يقال يا فلان
ابن فلان اذ كر دينك الذي
كنت عليه في دار الدنيا
بشهادة أن لا اله الا الله
وأن محمدا رسول الله ولا شك
أن اللفظ لا يجوز اخراجه
عن حقيقته الا بدليل
فيجب تعيين بقوله وتناكم
حقيقة ونفي صاحب الكافي

لهذا الخوف) أي المخوف وهو الحكم بالكفر المعلوم من المقام (قوله ومما ينبغي أن يقال
الحق) أي ويكتفي عن التلقين لقوله في التشرح فيشمل التلقين بلطف (قوله على وجه الاستتابة)
بما من أي طلب التوبة وهي لا تضر بالاعتذار لانها واجبة فور كل ذنب ولو صغيرا والمختار
قبول توبة اليأس دون إيمانه لا إطلاق لقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده بخلاف
الكافر اهدم الايمان بالغيب لانه قد شاهد ملائكة العذاب فيكون الايمان منه قهريا بسبب
المعاينة والمطلوب الايمان بالغيب ويكره تنفي الموت فان كان ولا بد فليقبل أحسن ما دامت
الحياة خيرا ويؤقنى اذا كانت الوفاة خيرا الى (قوله قد يستضر) السين والتاء زائدتان أو
للمبرورة (قوله وأما الكافر) أي ولو محتضرا فيؤمن به ما أي بالشهادتين فهو محتضرا للمحتضر
المؤمن حيث لا يؤمر (قوله فاتاه النبي صلى الله عليه وسلم يسوده) أخذ منه جواز عبادة أهل
الزمة لاسيما اذا كان يرجو اسلامه (قوله الذي أنقذه من النار) أي فلا يدخلها أبدا لان
الاسلام يجب ما قبله هذا مظهر (قوله وتلقينه بعد ما وضع في القبر مشروع) قال في المفتاح
التلقين على ثلاثة أوجه في المحتضر لا خلاف في حسنة وما بعد انقضاء الدفن لا خلاف في عدم
حسنه والثالث اختلافه وفيه وهو ما اذا لم يتم دفنه اه حوى (قوله لقنوا موتاكم الحق) فان
الميت حقيقة فيمن حل به الموت لا فيمن قرب منه (قوله ونسب الى المعتزلة) كذا في الفتح وفي
شرح السبب وهو ظاهر الرواية فتم اذ المراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت زباني اه
وهو في الجواهر مثل القاضي محمد بن رمانى عنه فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله
حسن كذا في القهستانى وكيف لا يفعل مع أنه لا ضرر فيه بل فيه نفع للميت لانه يستأنس
بالذكر على ما ورد في بعض الآثار في صحيح مسلم عن عرو بن الماص قال اذا دفنوني أقيموا
عند قبري قدر ما ينصرف زورويشتم لحواشي استأنس بكم وأتظر ماذا أراجع رسول ربى وعن
عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر الله
لاخيكم واسألوا الله له الثبوت فإنه الآن يستل رواه أبو داود والبيهقي بأسناد حسن ذكره
الحلبى (قوله يا فلان بن فلان) أوباعبد الله بن عبد الله وفي التمر عن الحواشي قيل يا رسول الله
فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى حواء ومن لا يستل ينبغي أن لا يلقن والاصح أن الانبياء عليهم
السلام لا يستلون وكذا أطفال المؤمنين واختلف في أطفال المشركين ودخولهم الجنة وفي
الجوهرة والطفل يلقيه الملك فيقول من ربك ثم يقول للطفل قل الله ربى وقيل يلهمه الله تعالى
كالهام عيسى عليه السلام في المهد اه وفي شرح العلامة العيني على البخاري قال النووي
الصحيح المختار الذي ذهب اليه المحققون أن أطفال المشركين في الجنة لقوله تعالى وما كنا
معذبين حتى نبعث رسولا واذا كان لا يعذب العاقل لكونه لم يبلغ الدعوة فغير العاقل أولى اه
والاشهر أن السؤال حين يدفن وقيل في بيته تنطبق عليه الارض كالقبر وفي البرازية السؤال
فما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع قال السؤال في بطنه فان جعل في تابوت أيام النقلة الى مكان
آخر لا يستل ما لم يدفن كذا في حاشية الدرر لاه وألف (قوله بشهادة أن لا اله الا الله) الباء
للتصوير (قوله ولا شك أن اللفظ) أي وهو موتاكم قال البرهان الحلبي ولا مانع من الجمع بين
الحقيقة والمجاز في مثل هذا اه (قوله فيجب تعيينه) أي تعيين اللفظ باعتبار المعنى أو تعيين

فائدة مطلقة من نوع نعم الفائدة الاصلية منتقاة ويحتاج اليه التثبيت الجنان للسؤال في القبر قال الحق ابن الهمام
وحمل أكثر ما يشناياه على الجواز أي من قرب من الموت مبناه على أن الميت لا يسمع عندهم وأورد عليهم قوله صلى الله عليه
وسلم في أهل القلب ما أنتم بأسمع منهم وأجابوا تارة بأنه مردود من عائشة رضي الله عنها وتارة بأنه خصوصية
وتارة بأنه من ضرب المثل ٣٦٨ ويشكل عليهم ما في مسلم أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا وتمايمه بفتح القدر

قلت يمكن الجمع فيلقن
عند الاستظار لصريح
قوله فإنه لا يسمع مسلم يقولها
عند الموت إلا أنجته من
النار وعلا بحقيقة موتنا كم
لتبينة للسؤال في القبر
لما روى سعيد بن منصور
ومرة بن حبيب وحكيم بن
عمر قالوا إذا سوي على
الميت قبره وانصرف الناس
كانوا يسبحون أن يقال
للميت عند قبره يا فلان قل
لا إله إلا الله ثلاث مرات
يا فلان قل ربّي الله ودينّي
الاسلام ونبيّي محمد صلى الله
عليه وسلم اللهم اني أوتسل
اليك بحبيبك المصطفى أن
ترحم فاقني

وأجيب أيضا من طرف
المثبت بأنه لا مانع من إبقاء
السمع على حقيقة لانه
تعلق قوى أرواح هؤلاء
الكفار بأجسادهم بحيث
صاروا أحياء كحياتهم في
الدنيا لغرض المذكور
والسمع المنسفي في هذه
الآية وضوحه والنافع
وقد أشار إلى ذلك الجلال

هذا القيل وهو مشروعية التلقين في القبر وقوله حقيقة منصوب على التمييز (قوله فائدة)
بالنصب مفعول نفي وذلك لان الصبرة بحال النزع فان كان من - لما فهو مثبت وان كان كافرا
لا ينتفع بهذا التلقين وقوله مطلقا حال من فائدة يعني أنه لا فائدة فيه أصلا (قوله ممنوع) بأن
فيه فائدة التثبيت للجنان (قوله نعم الفائدة الاصلية) وهي تحصيل الايمان في هذا الوقت
(قوله وحمل أكثر ما يشناياه) مفعول القول وهو مبتدأ خبره قوله مبناه (قوله مبناه على أن
الميت لا يسمع عندهم) على ما صرحوا به في كتاب الايمان لو حالف لا يكلمه فكلمة ميتة لا يسمع
لانها تنفقد على من يفهم والميت ليس كذلك اذ سمع قال تعالى وما أنت بسمع من في
القبور انك لا تسمع الموتى وهذا التشبيه لحال الكفار في عدم ادعائهم للحق بحال الموتى وهو
يفيد تحقيق عدم سماع الموتى اذ هو فرع (قوله في أهل القلب) قلب يدرو وهو حفرة رمية
فيما أجيف كفار قريش فخطبهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله أنا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فويل
وجدتم ما وعد ربكم حقا فقال عمر ما معناه أنك تتخاطب أجساما أجيفت فأجابه بما ذكر
(قوله بأنه مردود من عائشة) فانها قالت كيف يقول صلى الله عليه وسلم ذلك رداعلى الراوى
والله تعالى يقول وما أنت بسمع من في القبور أى فلم يقله (قوله وتارة بأنه) أى سماع الكفار
خصوصية له صلى الله عليه وسلم بحجة وزيادة حصة على الكفار وأما ذلك كان وقت المسئلة
فانهم احياء يسمعون وأمورا لاخرة لا تدخل تحت حصة قد ورد أن ارواح السعداء تطالع على
قبورهم قالوا وأكثر ما يكون منها ليلة الجمعة ويومها وليلة السبت الى طلوع الشمس قبل واذ
كانوا على قبورهم يسمعون من يسم عليهم ولو أن ذن لهم لردوا الى الام (قوله وتارة بأنه من ضرب
المثل) يعنى انه مثل صلى الله عليه وسلم حاله وحال أهل القلب بحال أهل الجنة وقت استقرارهم
فيها وأهل النار حيث ينادى أهل الجنة أهل النار فيقولون أنا وجدنا ما وعدنا ربنا حقا فانهم
وجدتم الآية وفيه أنه لا يلائم آخر الحديث (قوله ويشكل عليهم) أى على الجيبين بهذه
الاجوبة (قوله وتمايمه بفتح القدر) حاصل ما فيه أنه مخصوص بأول الوضع في القبر مقدمة
السؤال جمع بينهما وبين الآيتين وايضا فان السماع يستلزم الحياة وهي مفقودة وانما ينسفي عند
السؤال وتمايمه في الشرح (قوله يمكن الجمع) أى بين التلقين حال النزع والتلقين بعد الموت
(قوله وعلا بحقيقة موتنا كم) المناسب زيادة ويلقن بعد الوضع في القبر الخ (قوله اللهم اني
أوتسل اليك الخ) قال السكال والعبد الضعيف مؤلف الكلمات فوضأمر الى الرب الغنى
الكريم متوكلا عليه طالبا منه جلت عظمتة أن يرحم عظيم فاقني بالموت على الايمان والايقان
ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه لفظه وكذا أقول كما
قال وعلى الله الكريم اعتمادي في كل حال كذا في الشرح وكذا أقول كما قال فانه المرجو لكل

نظاما فقال سماع موتى كلام الخلق قد وردت بحقا وجاءت به الاثر في الكتب وآية النفي معناه سماع هدى عظيم
لا يقبلون ولا يصغون للادب اه لانه تعالى شبه الكفار الاحياء بالاموات في أنهم لا ينتفعون بالاسلام النافع اه

بالموت على الاسلام والايان وأن تشفع فينا نبيك عليه افضل الصلوة والسلام (ويستحب لأقرباء المحتضر) وأصدقائه (وجيرانه
الدخول عليه) للقيام بحقه وتذكيره وتبجيره وسقيه الماء لان العطش يغلب لشدة النزاع حقيقه ولذلك يأتي الشيطان
كما ورد بآل زلال ويقول قل لا اله غيري حتى أسقيك فهو ذاك الله منه وبذلك يكون فضل الله ٣٦٩ وسعة كرمه ويحسنون ظنه بالله

تعالى ظهر مسلم لا يموتن أحدكم
الا وهو يحسن الظن بالله
أنه يرجه ويعفو عنه وخبر
الصحيحين قال الله تعالى
أنا عند ظن عبدي بي
(ويتلون عنده سورة يس)
للأمر به وفي خبر ما من
مريض يقرأ عنده يس الا
مات ريانا وأدخل قبره ريانا
(واستحسن) بعض المتأخرين
قراءة (سورة الرعد) لقول
جابر رضي الله عنه فانها
تموتن عليه خروج روحه
(واخذتلقوا في إخراج
الحائض والنفساء)
والجنب (من عنده) وجه
الإخراج امتناع حضور
الملائكة بحضرة عائض
أونفساء كما ورد ويحضر
عنده طيب (فاذا مات شد
لحيته) بقصاة عريضة
تعمه او تربط فوق رأسه
تحمينا وحفظا لوجهه
(ونعوض عيبه) للأمر به
في السنة (ويقول مغمضة
بسم الله وعلى ملة رسول
الله) صلى الله عليه وسلم
(اللهم يسر عليه امره وسهل
عليه ما بعده واسعد
بأقائك واجعل ما خرج
إليه خيرا ما خرج عنه)
قاله السكك ثم يسجد بثوب
(ويوضع على بطنه حديدة لئلا

عظيم ولا يغفر الذنوب العظيم الا الرب العظيم (قوله بالموت على الاسلام والايان) متعلق بترحم
والموت على الاسلام بأن يحافظ على أعماله الظاهرة الى قرب النزاع والموت على الايمان بلزم
قلبه بصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما علم بحجته به حال خروج روحه (قوله للقيام بحقه)
ومن حق المسلم على المسلم أن يعود ما دام مرض وان يوجهه القبلة ان أمكن (قوله وتذكيره)
أي بتلقينه وبالوصية ونحو ذلك وعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله وسقيه
الماء) عطف تنسيب (قوله حينئذ) أي حين النزاع والاولى حذفه (قوله ولذلك) أي لغلبة
العطش في هذا الحال (قوله بآل زلال) أي بارد (قوله لا يموتن أحدكم إلخ) أخذ منه أنه يقدم
حالة الرجاء في المرض وأما حالة الصحة فيقيد ثم الخوف (قوله أنا عند ظن عبدي بي) أي ان
جزائي لعبدي يكون على حسب ظنه بي من خير أو شر (قوله للأمر به) وهو أقرؤا على موتنا كم
يس والحكمة في قراءتها أن أحوال القيامة والبعث مدكورة فيها فتجد دلالة كرها والايان
بها مزيدا اه من الشرح (قوله فانهم تهنون) بدل من قول جابر (قوله وجهه الإخراج إلخ)
إخراجهم على سبيل الاولوية اذا كان عن حضورهم غنى فلا ينال ما ذكره الكاكي من أنه
لا يتسع حضور الجنب والحائض وقت الاحتضار ووجه عدم الإخراج أنه قد لا يمكن الإخراج
للسنة أو للاحتياج اليهن ونص بعضهم على إخراج الكافر أيضا وهو حسن (قوله فاذا مات
إلخ) ويقال عنده حينئذ سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا فليعمل العالمون
وعند غير مكذوب كما في ابن أبي حجاج (قوله شد لحيته) تنبيه على بالفتح مثبت اللحية بالكسر من
الاسنان وغيره والعظم الذي عليه الاسنان (قوله وحفظا لوجهه) من الهوام ومن دخول الماء
عند غلته (قوله ونعوض) بالبناء للمجهول والتعويض والغرض يعني كافي الصحاح وهو
إطباق الجفن الأعلى على الأسفل (قوله للأمر به في السنة) هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا
حضرتم موتا فمغضوا البصر فان البصر يبيع الروح وقولوا خيرا فان الملائكة تؤمن على
ما يقول أهل الميت وروى أنه صلى الله عليه وسلم لما اغض أباسلة قال اللهم اغفر لأبي سلمة وارفع
درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الفائزين واغفر لنا وله يا رب العالمين وأفسح له في قبره
ونوره فيه قال في المجتبى ينبغي أن يحفظه كل مسلم فيدعوه عند الحاجة (قوله ما خرج إليه)
أي من الدار الأخرى وقوله خيرا ما خرج عنه بأن يمد له دارا خيرا من داره وزوجا خيرا من
زوجته (قوله ثم يسجد بثوب) بالتشديد أي يغطي لما روى أن أبا بكر دخل على النبي صلى الله
عليه وسلم وهو مضطج ببرد حبرة فكشف عن وجهه ثم أكب عليه فقيل له ثم بكى وفي التهديد لما توفي
عثمان يعني ابن مظعون كشف النبي صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا
وقبل بين عينيه فلما رجع على السرير قال طوبى لك يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها (قوله
ويوضع على بطنه حديدة) أو صرة كافي الخوى وتشكيرا لحديدة يفيد أنه يكفي فيه القليل
منه (قوله لانه صانع أهل الكتاب) أي وقد أمرنا بحملهم وتعبيير المصنف بالإيجوز يفيد

ط ٥٧ ينتفخ وهو مروي عن الشعبي والحديد يدفع النفخ لسر فيه وان لم يوجد فيوضع على بطنه شئ ثقيل وروى البيهقي ان
انسا أمر بوضع حديد على بطنه ولى له مات (وتوضع يداه بيمينه) إشارة لتسليمه الأمر له (ولا يجوز وضعه ما على صدره) لانه صانع
أهل الكتاب وتلين مفاصله واصابعه بأن يرتد ساعده لعضده وساقه لفخذيه وفخذيه لبطنه ويرتد هامه لكتفه لاسهل غسله وادراجه في الكفن

(وتكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل) تنزيها للقرآن عن نجاسة الحدث بالموت والنجس فانه يزول عن المسلم بالغسل تكريما له بخلاف الكافر (ولا بأس بأعلام الناس بموته) بل يستحب لتكثير المصلين عليه لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم نعى لأصحابه النجاسة في اليوم الذي مات فيه وأنه نعى جعفر بن أبي طالب وزيد ابن حارثة وعبد الله بن رواحة وقال في النهاية أن كان عالما أو زاهدا أو عن يتركه فقد استحسن بعض المتأخرين الفداء في الأسواق لجنازته وهو الأصح انتهى وكثير من المشايخ لم يروا بأسا بان يؤذن بالجنازة ليؤدى ألقابه وأصدقائه معه لكن لا على جهة التفضيم والإفراط في المدح (و) إذا ثبت موته (يجل تجهيزه) إكراما له لما في الحديث

قوله بارئاه كذا في الأصل وصوابه برئاه لأن فعله ثلاثي كما يعلم من جملة المصباح وغيره اهـ مصححه

الحرمة (قوله وتكره قراءة القرآن) ولو آية كما في شرح السيد وقوله عنده أي بقربه (قوله عن نجاسة الحدث) هذا ينافي ما في الشرح من أنه على القول بأن نجاسة الميت نجاسة حدث ينبغي أن تجوز القراءة كما لو قرأها الحدث وفي السيد ما يفيد أن في الكراهة على هذا القول خلافا ورجح في النهاية الكراهة والحاصل أنهم اختلفوا في نجاسة الميت وقيل نجاسة نجس وقيل حدث ويشهد لذلك ما روينا من تقبيله صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت قبل الفصل اذ لو كان نجسا لما وضع فاه الشريف على جسده ولا ينافي ذلك ما ذكره من أنه لو حمله انسان قبل الفصل فصلى به لاته حلالته وكذا كراهة القراءة عنده قبل الفصل بل هو أزان يكون ذلك لعدم خلوه عن نجاسة غالبها والغالب كالمحقق وروى البخاري تعليقا عن ابن عباس المسلم لا ينحس حيا ولا ميتا ووصله الحاكم في المستدرک عن ابن عباس أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنحسوا موتاكم فان المؤمن لا ينحس حيا ولا ميتا قال المصنف في شرح البخاري والنووي في شرح مسلم هذا أصل عظيم في طهارة المسلم حيا وميتا أما حتى فيما لا يجامع حتى الجنين إذا ألقته أمه وعليه رطوبة فرجها فهو طاهر باجماع المسلمين وأما الميت ففيه خلاف العلماء قال البدر العيني فان قلت على هذا ينبغي أن لا يغسل الميت لانه طاهر قلنا الموجب اتباع الوارد واختلف أصحابنا في سبب غسله فقيل حدث يحل به لانه نجس لانه لا آدمي لا ينحس بالموت كرامة له اذ لو تنحس لما ظهر بالغسل كسائر الحيوانات وكان الواجب الاقتصاد على أعضاء الوضوء كما في حال الحياة لئلا يكون ذلك انما كان نفيا للخرج فيما يتكرر كل يوم والحدث بسبب الموت لا يتكرر فكان كالجنابة فبقى على الأصل وهو وجوب غسل البدن كله لعدم الخرج وقال العراقيون ينحس بالموت لانه نجس بالدم فيه كسائر الحيوانات والجمادات عليهم ما روينا قال والكافر كالمسلم في هذه الأحكام كما هو مذهب جماهير سلفنا وخلفنا وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان لان الله تعالى أباح نكاح الكليات ومعلوم أن عرقهن يصيب ضحيةهن غالبا ولم يجب غسله اذ لا فرق بين النساء والرجال اهـ (قوله فانه يزول) الاولى يزول وفي نسخة وانه يزول بالواو وهي للعالم (قوله بخلاف الكافر) هذا من المؤلف كآخر كلام البدر العيني بناء على القول بنجاسة النجس أما على القول بنجاسة الحدث فلا فرق بينهما (قوله لتكثير المصلين عليه) والمستغفرين له وللاخذ في الاستعداد للصلاة عليه وتشيعه (قوله نعى) أي أخبر بموته (قوله بان يؤذن) أي يعلم وقوله بالجنازة أي مطلقا (قوله لكن لا على جهة التفضيم والإفراط في المدح) فينبغي أن يكون بنحو مات الفقير إلى الله تعالى فلان بن فلان وقال في التبيين والمزيد بكرة الإفراط في مدح الميت لا سيما عند جنازته لانه ضميم الجاهلية وقد قال صلى الله عليه وسلم من تعزى بهزاة الجاهلية فأعضوه على من أبيه ولا تكنوا ولا بأس بارتداء الميت بشعر أو غيره ما لم يفراط في مدحه ولا يكره البكاء عليه بارسال الدموع بالرفع صوت ولا نباحة ولا شق ثوب وضرب خد وضخوخ ذلك وسواء في ذلك قبل الموت وبعد على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم بكى على ابنه ابراهيم فقال له عبد الرحمن بن عوف وأنت يا رسول الله تبكي فقال يا ابن عوف انهم أرحمة وقال ان العين تدمع والقلب يحزن ولا تقول الا ما يرضى ربنا واننا نبشركم يا ابراهيم لحز وفون آخر جهة الشيخان

وفي حديث الاتسمعون ان الله لا يعذب بدخ العين ولا يجزن القلب ولكن يعذب بهم اذا اؤاشار
الى السانه او يرحم رواه الشيخان ايضا واما ما ورد ان الميت يعذب بكاء أهله عليه فاجبه واعلى
انه محمول على البكاء بصوت وناحية لا يجزئ الدمع وحمله عامة أهل العلم على ما اذا اوصى بذلك
وأما من بكوا عليه وناحوا من غير وصية فلا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وهذا هو
الصحيح من أوجه الحمل وأوجب داود ومن تبعه الوصية بترك البكاء والنوح عليه وقبل المراد
بالعذاب أن يتأذى الميت بذلك اذ لا شك في تأذى الارواح بما تأذى به الاشباح قال في شرح
المشكاة والحاصل أن الميت اذا كان له تسبب في هذه المعصية فالعذاب على حقيقته ويعذب
بفعل نفسه حيث تسبب في ذلك لا بفعله غيره والافهمول على تألمه سواء عند نزعه أو موته
ويستوى فيه الكافر والمؤمن وبهذا يحصل الجمع بين قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى
وبين الأحاديث المطلقة في هذه البلية الكبرى اه (قوله بين ظهراني أهله) أي ظهر أهله
قال في القاموس وهو بين ظهرهم وظهور انهم ولا تكسر النون وبين أظهرهم أي وسطهم اه
(قوله الاحتياط) أي في أمر المريض فانه يحتمل أن الذي به داء السكنة (قوله قال بعض
الاطباء) أي به دليل للاحتياط ولوجعل الدليل أولاً تأخر دفن النبي صلى الله عليه وسلم لكان
أنسب (قوله من يموت بالسكنة) أي يظنون أنهم موفى واليه اشار بقوله ظاهر اه (قوله
بها) أي بسبب السكنة فالموت لا يشبهه الا فيمن فيه هذا الداء (قوله فيتمتعين التأخير الخ)
ظاهر هذا وجوب التأخير وهو ينافي التجهيل المطلوب الا أن يحتمل ذلك الوجوب على من به
داء السكنة واصل هذا الداء يحدث من اكل الاوزا لا يبيض والملوخية وتقلبت ابدن ويمكث
هذا الداء ثمان ساعات وظاهر كلامهم أن التأخير مطلوب مطلقا لما رواه من الحديث والمراد
التأخير الى قبض الموت فانه ربما عرض عليه هذا الداء وقد يقال كيف يتأتى مع وجود العلامات
الدالة عليه ويستحب تجهيل خمسة أشياء جئت في هذه الايات وهي

وخسة قد رأوا تجهيلها حسنا * وفي سواها تالي واسع المهل
تزوج كف وميت هالك ثالثها * دفع الديون وتب لله من زال
والخامس الضيف اذ يأتيك في نزل * فقم له بحيث الجدة واحتفل

(قوله في موضع كمات) لتلا تغيره نداوة الارض وقيمه القدوري بما اذا ارادوا غسله وهو الذي
عليه العمل اليوم اه ولا بأس بالتأخير لما روى كافي ابن أبي عمير حاج (قوله على سرير) هو
الخت الذي يغسل عليه فان لم يوجد فعلى لوح أو حجر مرتفع ليتمكن غسله وتقليبه كافي المعنى
(قوله محمراً أي محض) بنحو عود ثم المتبادر أن فعل ذلك قبل وضعه عليه وقبل عند ارادة
غسله اخفاء للرأفة الكريمة عني وظاهر كلام المؤلف الثاني (قوله وقيل عرضا) أي كما
يوضع في القبر (قوله وقيل الى القبلة) فتكون رجلا اليها كالمريض اذا اراد الصلاة
بأيماء وفي القهستانى عن المحيط وغيره انه السنة (قوله ويستعورته) وجوب الحرمة النظر
اليها كعورة الحى (قوله والنهاية) الاولى وفي النهاية (قوله هو الصحيح) صححه في التبيين
وغاية البيان لقوله صلى الله عليه وسلم لم اهل لا تكشف فخذا ولا تنظر الى فخذي ولا ميت
آخره أبو داود (قوله هو الصحيح) كذا صححه في المجتبى وجرم به مسكين والعيني وصاحب
الرواية

التنوير (قوله وإبطال الشهوة) عطف على تيسر وفيه نظر فإنه يقتضي عدم الاستبراء لا
 (قوله جرد عن ثيابه) أي كتم التنظيف وتغسل به صلى الله عليه وسلم في قميصه خصوصية له
 ويستحب أن يستتر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه إلا الفاسل ومن يعينه سراج وغسله
 فرض كفاية بالإجماع كالصلاة عليه وتجهيزه ودفنه حتى لو اجتمع أهل بلدة على ترك ذلك قوتلوا
 بحرونهم (قوله إن لم يكن خنثى) والابن كان خنثى يم وقيل يغسل في ثيابه (قوله وتغسل
 عورته بخرقه ملفوفة الخ) تحترز عن مسه لأنه حرام كالنظر كذا في البحر (قوله وبعده
 وضئ) لم يذكروا الاستنجاء وذكره رضي الدين في المحيط فقال أنه يستحب عند ما لا موضع
 الاستنجاء لا يتخلو عن نجاسة فلا بد من إزالتها اعتبارا بحال الحياة وهو أن يلف على يده
 خرقه فيغسل حتى يظهر الموضع لأن مس العورة حرام وعند أبي يوسف لا يستحب ومشي عليه
 صاحب الخلاصة لأن المسكة قد زالت وبالأستنجاء بما يزيد الاسترخاء فخرج نجاسة أخرى
 فيكتفي بوصول الماء إليه من التبيين ملخصا (قوله يدأوجهه) لأنه لم يشر ذلك بنفسه
 فلا يحتاج لغسل يديه أو لأجل خلاف الحي ولا يؤخر غسل رجليه لأنه ليس في مستنقع الماء (قوله
 فلا يوضأ) لأنه لم يكن من أهل الصلاة قاله الحلواني وهذا يقتضي أن من بلغ مجنونا لا يوضأ
 أيضا ولم أره لهم وأنه لا يوضأ إلا من بلغ سبعا لأنه الذي يؤمر بالصلاة كذا في النهر لكن قال الحلبي
 وهذا التوجيه ليس بقوي إذ يقال هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا يتعلق بكون
 الميت بحيث يصلي أولا كما في المجنون اهـ (قوله ويمسح فيه وأنفه) قال في الفتح وغيره استحب
 بعض العلماء أن يلف الفاسل على أصبعه خرقه ويمسح به أسنانه ولهاثة وشفتيه ومنخر به وسرته
 كما عليه عمل الناس اليوم (قوله إلا أن يكون جنبا) هـ إذا ما ذكره الحلبي وهو غريب
 يخالف لهامة الكتب كما في الشلبي على الكثر والذي في التبيين أن الجنب كغيره وما في شرح
 السيد من أن ما ذكره الحلبي مخا فغيره مخرج على خلاف آخر في الشبه إذا كان جنبا فإنه
 يغسل عند الامام وما ذكره غيره مخرج على قول الصاحبين وهو الذي في عامة الكتب فيه نظر
 لأن الكلام هنا في المضمضة والاستنشاق لا في الغسل والفرق أنه لا يخرج فيه بخلافهما وأنه
 عرفنا غسل الشهيد الجنب بالنص وهو تغسيل الملائكة منظره بن الراغب حين استشهد وهو
 جنب فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت الملائكة تغسل منظره بن أبي عامر بين السماء
 والأرض بماء المزن في صحائف الفضة ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق فانصرف إلى المضمضة
 في غسل الميت وهو الغسل بدونهما فتأمل أقاده بعض الأفاضل (قوله أو حائضا أو نفاسا)
 هذا بحث المصنف كما تفيد عبارته في الشرح قياسا لما على الجنب للاستبراء في افتراض
 المضمضة والاستنشاق فيما بينهم وقد علمت رده في الجنب والكلام فيهما كالكلام فيه (قوله
 صب عليه ماء) والاولى أن يكون حلوا لأنه أبلغ في إزالة الوسخ لا سيما إذا كان يغسل بالصابون
 أقاده بعضهم (قوله مغلى) من أغليت الماء غلا لا من الغلي والغليان لأن ماء صدران
 للآدم واللازم لا يبنى منه اسم المفعول على المشهور ودل كلامه على أن الحار أفضل مطلقا
 سواء كان عليه وسخ أم لا نهر واصل مغلى مغلى تحركت الباء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت
 لالتقاء الساكنين (قوله بسدر) هو ورق النبق ويطلق على نفس الشجر وعلى الفاسول

وإبطال الشهوة (ثم) بعد
 استعورته بإدخال السائر
 من تحت الثياب (جرد عن
 ثيابه) إن لم يكن خنثى
 وتغسل عورته بخرقه
 ملفوفة تحت السراويل
 فوقه إن لم توجد خرقه
 (و) بعده (وضئ) يدأ
 وجهه ويمسح رأسه (في
 الصحيح) إلا أن يكون صغيرا
 لا يعقل الصلاة فلا يوضأ
 (ب) المضمضة واستنشاق
 للعسر ويمسح فيه وأنفه
 بخرقه عليه عمل الناس
 (إلا أن يكون جنبا) أو
 حائضا أو نفاسا فيكلف غسل
 فيه وأنفه تيمما لطهارته
 (و) بعد الوضوء (صب
 عليه ماء مغلى) قد خرج

(بدرأ وحرض) أشنان غير مطعون مباينة في التطيف وقد أمر النبي صلى الله (٣٧٣) عليه وسلم أن تغسل بنية والمحرم الذي

وقصة دابته بقاء وسدر

(والا) أي وان لم يوجد

(فا) لغسل بال (القراح وهو الماء

الخالص) كاف ويحسن أن

تيسر لانه أبلغ في التطيف

(ويغسل رأسه) أي شعر

رأسه (و) شعر (لحيته

بالخطمي) نبت بالعراف طيب

الرائحة يعمل عمل الصابون

في التطيف وان لم يكن

فالصابون وان لم يكن به شعر

لا يتكلف لهذا (ثم) بعد

تنظيف الشعر والبشرة

(بضجع) الميت (على يساره

فيغسل) شقه الايمن ابتداء

لان البداءة بالماء من سنة

(حتى يصل الماء الى ما) أي

الجنب الذي (يلي التخت)

بالحاء المجهة (منه) أي الميت

(ثم) بضجع (على يمينه)

فيغسل (كذلك) حتى يصل

الماء الى سائر جسده (ثم

أجلس) الميت (مسنداً اليه)

لئلا يسقط (ومسح بطنه)

مسحاً رقيقاً يخرج فضلاته

(وما خرج منه غسلة) فقط

تنظيفاً (ولم يعد غسلة) ولا

وضوء لانه ليس بواقض في

حقه (ثم ينشف بثوب)

كما لا يتبل كفاؤه والنية في

تغسله لاسقاط الفرض

عنا حتى انه اذا وجد غريباً

يحرك في الماء بنية غسلة

لهذا لاصحة الصلاة عليه

واذا يم افقد الماء ثم وجد بعد

كافي النهر (قوله أوحرض) بضم الحاء المهملة ويجوز في الرأ السكون والضم (قوله
أشنان غير مطعون) تبع فيه صاحب الجوهرة وكتب اللغة خالصة عن هذا التقييد وأوهنا
للتخفيف في حصول أحد ما وفيه يقال انما ذكره لكونه الانسب للمقام لانه تفسير لانه
الغوى (قوله الذي وقصة دابته) أي ألقته فدفقت عنقه (قوله وان لم يوجد) أي
السدرأ والحرض والاولى افراد الضمير لان العطف بأو أو يكون الضمير للماء المغلي بأحد هذين
الشيئين (قوله فالغسل بالقراح) القراح كسحاب (قوله وهو الماء الخالص) الذي
لم يخالطه شيء كافي الفاموس (قوله كاف) خبر لامبتداء المندوف (قوله بالخطمي)
مشتد الياء وكسر اللام أكثر من الفتح مصباح (قوله وان لم يكن به شعر) أي بالميت سواء
اتى من الحلين أو أحدهما فلا يتكلف للخطمي فيما لا شعريه (قوله ثم بعد تنظيف الشعر
والبشرة) اشار بهم الى أن ما سبق من قوله وصب عليه ماء مغلي الخ وقوله وغسل رأسه يفعل
قبل الترتيب الآتي لم يتل ما عليه من الدون (قوله مسنداً) بصيغة اسم الفاعل والمنعول
حال من القاسل أو المغسول (قوله رقيقاً) بالقاء أي لطيفاً والمصنف لم يذكر الأغصان
الاولى بقوله واضجع على يساره والثانية بقوله ثم على يمينه كذلك وأما الثالثة فبعد اقامته
بضجعه على شقه الايسر ويفيد لأن ثلاث الفسلات مسنون ويسن أن يصب الماء عليه عند
كل اقامة ثلاثاً والزيادة على الثلاث جائزة للحاجة والا ينبغي أن يكون اسرافاً كحال الحياة اقامته
السيد (قوله ولم يعد غسلة) بالبناء للجهول والغسل بالضم لا غير قيل وبالفح ايضاً وقيل
ان أضجف الى المغسول كما هنا فتح والى غيره كغسل الجمعة ضم وفي المضمرات عن الخزائن اذا
كفن في كفن فحصر لا تجوز الصلاة عليه بخلاف ما لو تمس بجاسة الميت لأن فيه ضرورة
وبلوى ولا كذلك الكفن النجس ابتداء اه (قوله ثم ينشف بثوب) أي يؤخذ ماؤه بثوب
حتى يحفف من نشف الماء أخذه بخرقعة من باب ضرب ومنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقعة
ينشف بها اذا توضأ وفي الصحاح نشف الثوب العرق بالضم وسرو نشف الحوض الماء ينشفه
نشفاً شرباً اه ولا يخالف بينهما ما فان كان بمعنى أخذ فبقية هاهنا من حدث ضرب وان كان بمعنى
شرب فبمكسر الشين من حدث علم كافي الصحاح قاله السيد (قوله يحرك في الماء) ثلاثاً في قول
أبي يوسف كافي الفتح وعن محمد بن نوى الغسل عند الاخراج من الماء يغسل مرتين يعني على
وجه السنة والقرض قد سقط بالنية عند الاخراج (قوله ثم وصل) أي الماء (قوله وصل
عليه ثانياً) في قول أبي يوسف وعنه يغسل ولا تعاد الصلاة عليه بجنب تيمم وصل ثم وجد الماء
كافي البرهان (قوله والافأهل الامانة والورع) والافضل أن يغسله مجاناً وان اتي
الغاسل أجزان كان غمة غيره والا لا تعينه عليه واختلقوا في أجرة خياطة كفن وجمال
وحنار وتكون من رأس المال كافي البحر والشريعة لا يبغي أن يكون مثل الاقل لان
ذلك من فروض الكفاية كافي السراج والضياء (تنبيه) الاصل في مشروعية الغسل
تغسل الملائكة آدم عليه السلام أخرج الحاكم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم انه قال كان
آدم رجلاً أشقر طوالاً كأنه نخلة يحرق فلما حضر الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفنه من
الجنة فلما مات عليه الصلاة والسلام غسوه بالماء والسدر ثلاثاً وجعلوا في الثالثة كافوراً

الصلاة عليه بالتيمم غسل وصل عليه ثانياً والمنتفخ الذي تدرسه يصب عليه الماء ويغسله اقرب الناس اليه والافأهل الامانة والورع

وبستر مالا ينبغي اظهاره

ويكره ان يكون جنباً او يمس
حيض ويندب الغسل من
تغسل به وتقدم (و) بعد
تستيقظ به يلبس القميص ثم
تلبس الاكفان و (يجعل
الحنوط) وهو عطر مركب
من اشياء طيبة ولا بأس
بما اختلفوا فيه غير الزعفران
والورس للرجال (على رأسه
ولحيته) روى ذلك عن علي
وأبي وابن عمر رضي الله
تعالى عنهم (و) يجعل
(الكافور على مساجده)
سواء فيه المحرم وغيره فيطيب
ويغسل رأسه ليطرد الدود
عنه وهي الجبهة وانه يداه
وركبتيه وقدماه روى ذلك
عن ابن مسعود رضي الله
عنه فتخص بزيادة اكرام
(وابس في الغسل استعمال
القطن في الروايات الطاهرة)
وقال الزبيري لا بأس بان
يجعل القطن على وجهه
وان يحشى به مخارقه كالدبر
والقبل والاذنين والاتف
والفم انتهى وفي الظهيرية
واستقبح عامة المشايخ جعله
في دبره أو قبله (ولا يقص
ظفوه) اي الميت (و) لا
(شعره ولا يبرح شعره)
اي شعر رأسه (ولحيته) لانه
لا ينفق وقد استفتي عنها
(والمرأة تغسل زوجها)
ولو معتدة من رجعي أو
ظاهرة في الاظهر

وكفنوه في وتر من الثياب وحفروا له لحدا وصلوا عليه وقالوا يا بني آدم هذه سنتكم من بعده
فيكذاكم فافعلوا (قوله ويستتر مالا ينبغي اظهاره) في الازهار قال العلماء اذا رأى الغاسل من
الميت ما يحجب كاستنارة وجهه وطيب ريحه وسرعة انقلابه على المغتسل استحسب أن يتحدث به
وان رأى ما يكره كمنته وسواد وجهه وبدنه أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به كذا في شرح
المشكاة قبل الا أن يكون مبتدعا يظهر البعد أو مجاها بالفسق والظلم فيذكر ذلك زجرا
لامثاله كذا في ابن أمير حاج وعن ابن عمر رضي الله عنهما ما قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم ثم أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن
حبان قال حجة الاسلام غيبة الميت أشد من الحي لان عقروا الحي واستحلوا عكنا ومتوقع في
الدنيا بخلاف الميت وروى البيهقي في المعرفة والحال كفي المستدرك وقال علي شرط مسلم من
غسل ميتا فكم عليه غفر له أربعون كبيرة ومن كفنه كساء الله من السندس والاستبرق ومن
حفر له قبرا حتى يجننه فكانما اسكنه مسكا حتى يبعث وفي الجنائز لابن شاهين ياء على غسل الموتى
فانه من غسل ميتا غفر له سبعون مغفرة لوقعت مغفرة منها على جميع الخلائق لو سعتهم قلت
ما يقول من يغسل قال يقول غفرانك يا رحمن حتى يفرغ من الغسل (قوله ويستتر مالا ينبغي اظهاره)
يكون جنباً) وتغسل الكافر أشد كراهة الا اذا لم يوجد غيره ذكر في حق المسلم أو اتى في حق
المسلمة كما في ابن أمير حاج (قوله ويجعل الحنوط) بفتح الحاء المهملة ويقال له الحنط بكسر
الحاء (قوله مركب من اشياء طيبة) ويدخل فيه المسك في قول الاكثر خلافا لطاء (قوله
للرجال) فيكره ان لهم دون النساء اعتبارا بحال الحياء فجهله ما في كفن الرجال جهل كما في
الشعني والسراج وغيرهما والورس المكركم (قوله على رأسه ولحيته) وسائر جسده كما في
الجوهرة بعد أن يوضع على الازار كما في القهستاني (قوله ويجعل الكافور) هو شجر عظيم
بالهند والصين قهستاني (قوله سواء فيه المحرم وغيره) لان الاحرام ينقطع بالموت عندنا
خلاف الشافعي (قوله ليطرد الدود عنها) هذه حكمة تخصيص الكافور وهو علة لقوله
ويجعل الكافور على مساجده (قوله فتخص بزيادة اكرام) اي لما كانت هذه الاعضاء
يسجد بها خست بزيادة اكرام صيانة لها عن سرعة الفساد (قوله كالابرار) الكاف
للاستقصاء أو للتتمثيل وتدخل حيث تدنو الجراح المفتوحة (قوله واستقبح عامة المشايخ
جعله في دبره أو قبله) ظاهر تقييدهم ما أنهم لم يستقبحوه في غيرهما فيكون لا بأس به في غيرهما
(قوله ولا يقص ظفوه) الا أن يكون مكسورا فلا بأس بأخذه ورميه روى ذلك عن الامام
والشافعي كما في البحر وغيره وفي القهستاني عن العتائبة فلو قطع شعره أو ظفوه أدرج معه في
الكفن وقال الامام الشافعي رضي الله عنه يقص شاربه وظفوه ويرال من شعره ما حقه الازالة
كذا في مسكين (قوله ولا يبرح شعره) ظاهر القنية أنها التحريمية حيث قال أما الذين
بعد موتها والامتنع من قطع الشعر فلا يجوز زهر (قوله ولحيته) انما ذكرها بعد الشعر اعدام
تسار الذهن عند اطلاق الشعر اليها لكونها مخصوصة باسم أو من عطف الخاص على العام
(قوله ولو معتدة من رجعي) اي ولو كانت المرأة معتدة من رجعي فان معتدة زوجته يهل
قربانها ومحرزها صريح في الشرح بعد (قوله أو ظهار منها في الاظهر) الاولى أن يقول

ولم يظهر منها في الاظهر وهذا في ما قاله في الشرح وفي المظاهر منها روايتان الاظهر
 أن لا يحل لها تغسله بفعل الاظهر عدم الحل (قوله أو الى ما لا يحل مسه والنظر اليه ببقاء
 العدة) لعل في العبارة تحريضا من الناسخ وصوابه أو بالاحل مسه والنظر اليه ببقاء العدة
 قال في الشرح والايلاء لا يحترم وطأها فتغسله اه فهذا يقتضي عطف الايلاء على ما قبله
 اشار كنهه في الحكم وقال ايضا والمرأة تغسل زوجها الحل مسه والنظر اليه ببقاء العدة اه
 وهذا يقتضي التعليل لقوله تغسله فتأمل (قوله فلو ولدت) اي امرأته التي توفي عنها
 هو محترم لقوله معتدة (قوله أو كانت مبانة) محترم لقوله ولو معتدة من رجعي (قوله أو رضاع)
 بان ارضعت ضرتها الصغيرة (قوله أو صهرية) **==** أن مت ابنة أو ابنة بشفوة والاصل
 في تغسيل الزوجة زوجها ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لو استقبلنا من أمرنا
 ما استبرأنا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤه ومعنى ذلك أنها لم تكن عالمة وقت
 وفاته رسول الله صلى الله عليه وسلم باباحه غسل المرأة زوجها ثم علمت بعد ذلك وروى أن ابا بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه أوصى الى امرأته أسماء بنت عميس أنها تغسله بعد وفاته وهكذا
 فعل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ولأن اباحه الغسل مستفادة بالنكاح فتبقى ما بقى النكاح
 والنكاح باق بعد الموت الى انقضاء العدة (قوله فانه لا يغسل زوجته) وكذا لا يغسلها
 ولا يمنع من النظر اليها في الاصح تنوير (قوله لا تقطاع النكاح) بانه دام محله فصار الزوج
 اجنبيا واعتبر بذلك المين حيث لا ينتقى عن المحل بموت المالك ويبطل بموت المحل فكذا هذا
 وقالت الائمة الثلاثة يجوز لانه عليا غسل فاطمة رضي الله عنها قلنا وروى أنها غسلتها ثم أئمن
 ولو ثبت ان عليا غسلها فهو محمول على بقاء الزوجية لقوله صلى الله عليه وسلم كل سبب ونسب
 ينقطع بالموت الاسي ونسبي مع أن ابن موهود رضي الله عنه أنكروا عليه فقال له أما علمت أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والاخرة فدعوا له الخصومة
 دليل على أنه كان معروفا بينهم أن الرجل لا يغسل زوجته (قوله ييمها) اي زوجها (قوله
 بخلاف الاجنبي) اي فانه ياف يد بخرقه وييمها مع كف بصره عن ذراعيها الا أن تكون امة
 فلا تحتاج الى حائل (قوله وهو كأم الولد) لا تغسله ولا يغسلها وكذا المكاتبه لزوالم ملكه
 عن الامة والمكاتبه الى الورثة وبطلانه في ام الولد والمدة بركة امة ما بالموت فان قيل ام الولد
 تعتمد منه فينبغي أن تطبق بالزوجية قلنا عادت لم تحجب قضاء طهته بل للتعرف عن براءة الرحم فان
 قيل هلا كتفي بحبيضة كافي استبراء الامة قلنا عادت ام الولد وجبت بزوال القراش فأشبهت
 عدة النكاح (قوله المحارم) الاولى حذفه لتصريح به في قوله بعد وان وجد ذورحم محرم
 (قوله ييموها) فهل ماض وفي نسخة بالمضارع والمناسب عليها اثبات النون (قوله وكن
 محارمه) الاولى غير محارمه (قوله بخرقه) راجع الى الصورتين الا أن تكون المرأة امة
 فلا تحتاج الى حائل (قوله كما انظر) اي يجوز النظر اليها اي الى أعضاء التيمم منها اي
 الكائنة منها وقوله له متعلق بالجواز المقدر (قوله وكذا الخنثى المشكل) اي ولو صراها
 والافه وكغيره فيغسله الرجال والنساء (قوله لم يشتميا) قال في الدرر من شروط الصلاة عن
 السراج لا عورة للصغير جدا ثم مادام لم يشتمه فقبل ودبر ثم تغلظ الى عشر سنين ثم بكالغ وفي

الاشياء يدخل على النساء الى خمس عشرة سنة (قوله والمحبوب كالفحل) فليس له تغسيل
امرأة اجنبية الا ان تكون من محارمه فيمهما بخرقه قاله السيد اي ولا يعطى حكم النساء
بسبب الحب وكذا اذا مات بين النساء جميعا بخرقه او دونها على التفصيل وكذلك ان يغسل
الصبي والصبيبة الذين لم يشبهتهما فالحاصل انه في حكم الرجل من كل وجهه (قوله ولا بأس
بتقبيل الميت) لما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت اقبل أبو بكر على فرسه من
مسكنه بالنسخ حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة فقيم النبي صلى الله
عليه وسلم وهو مسجى يردد سورة فكشف عن وجهه ثم اكب عليه فقبله ثم بكى ولم يفعل ذلك
الا قدوة به صلى الله عليه وسلم لما روى أبو داود واثرمذي وابن ماجه والحاكم صحيحا عن عائشة
رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدخل على عثمان بن مظعون وهو ميت فأكب
عليه وقبله ثم بكى حتى رأيت الدموع تسيل على وجهه وفي التمهيد لما توفي عثمان كشف النبي
صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل بين عينيه فلما رفع على الصري قال
طوبى لك يا عثمان لم تلبس الدنيا ولم تلبسها اه (قوله والتبرك) الواو بمعنى أو فان تقبيله
صلى الله عليه وسلم لم عثمان للمحبة وتقبيل أبي بكر الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم لهم معا
(قوله خالصة عن محظور) هذا قيد في الجواز اما اذا كانت شهوة فحرام ولو زوجة فيما
يظهر اقوالهم ان النكاح انقطع بموتها لذهب محله (قوله ودفنها) أي مؤنته ان لم يتبرع به
(قوله لو كانت معسرة) هـ ذا أحد وجهين لابي يوسف والاولى تأخير عن قوله ولو معسرة
ويجعله مقابلا له (قوله وهـ ذا التخصيص) أي تخصيص وجوب التجهيز على الزوج بما اذا
كانت معسرة (قوله ويلزمه أبو يوسف) في نسخة باو وهي لم يكاية الخلاف عن أبي يوسف
وهي الصواب قال في البحر فـ ذا اختلاف النقل عن أبي يوسف لـ كن الظاهر ترجيح ما في الخاتمة
لانه كالكسوة فيلزمه على كل حال اه قال قولان المذكوران عن أبي يوسف وليس للامام
في عبارة الشرح ذكر ووجه قوله انه لو لم يجب عليه لوجب على الجانب وهو قد كان أولى
بإيجاب الكسوة عليه حال حياتها فخرج على سائر الجانب ولان الغرم بالفهم اه (قوله وقال
محمد الخ) ينبغي أن يكون محل الخلاف ما اذا لم يقم بها مانع يمنع الوجوب حال الموت من نشوز
أو صغر مع كبره ونحو ذلك وانما اذا ماتت في العدة منه وهي ممن تلزمه نفقة او كسوته ان
يجب عليه تجهيزها كذا بجهته ابن أمير حاج قال ولم أره مصرحاً به (قوله لانه طاع الزوجية)
فصار الزوج كالأجنبي (قوله ولا مال له) قيده لانه لو كان له مال فانه يجب فيه ويقدم على الدين
والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يمتلق بعين ماله حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض
والعبد الخاني قاله السيد (قوله على من تلزمه نفقة من أقاربه) أي الذين هم ذوو رحم
محرم منه نسباً (قوله واذا تعدد من وجبت عليه النفقة) كأخ وأخت (قوله فالكفن
على قدر ميراثهم) فلما مات على الاخ وثأمة على الأخت (قوله فعلى معتقه) وجه هذا القول
انه وارثه (قوله وقال محمد على خاتمه) لانهم ارحم محرم منه (قوله وان لم يوجد من يجب
عليه نفقة) او وجد الا أنه معسر (قوله من أموال التركات) أي لامن غيرها كبيت
الخراج والخمس والر كازولاحدهما الاستقراض من الاخر كما وضع في محله (قوله وجهه)

وعن أبي يوسف أنه قال
اكره أن يغسلهما الأجنبي
والمحبوب كالفحل (ولا بأس
بتقبيل الميت) للمحبة والتبرك
توديعها حاله عن محظور
(وعلى الرجل تجهيز امرأته)
أي تكفينها ودفنها عند أبي
يوسف لو كانت معسرة وهذا
التخصيص مختار صاحب
المغنى والمحيط والظاهرية
انتهى ويلزمه أبو يوسف
بالتجهيز مطلقاً أي (ولو)
كان الزوج (معسراً) وهي
معسرة (في الاصح) وعليه
الفتوى وقال محمد ليس عليه
تكفينها لان طاع الزوجية
من كل وجهه (ومن مات
ولا مال له فكفنه على من
تلزمه نفقته) من أقاربه
واذا تعدد من وجبت عليه
النفقة فالكفن على قدر
ميراثهم كالفقعة ولو كان له
مولى وخالة فعلى معتقه وقال
محمد على خاتمه (وان لم يوجد
من يجب عليه نفقة فعلى
بيت المال) تكفينه وتجهيزه
من أموال التركة التي
لا وارث لاصحابها (فان لم يعط)
بيت المال (عجزاً) فالحلوة من
الأموال (أو ظلماً) بمنعه
صرف الحق لاستحقاقه وجهه

(فعلی الناس) القادرین
(و) يجب أن (يسأل له) ای
للميت (التجهيز من) علم به
وهو (لا يقدر عليه) ای
التجهيز (غيره) من القادرين
بخلاف الخی اذا عری
لا يجب السؤال له بل يسأل
بنفسه ثوباً لقدرته عليه واذا
فضل عنه شيء صرف المال
وان لم يعرف كفن به آخر
والانصدق به ولا يجب على
من له ثوب فقط تكفين ميت
ليس عنده غيره واذا اكل
الميت سبع قال كفن لمن
تبرع به لا لوارث الميت واذا
وجد اكثر البدن أو نصفه
مع الرأس غسل وصلى عليه
والا والتكفين فرض واما
عدد آثابه فهي ثلاثة أقسام
سنة وكفاية وضرة الاول
(و) هو (كفن الرجل سنة)
ثلاثة آثاب (قيص) من
اصل العنق الى القدمين
بلادخر يص وكن (وازار)
من القرن الى القدم
(و) الثالث (لغافة) تزيد
على ما فوق القرن والقدم
ليلف فيها الميت وتربط من
اعلاه واسفله ويؤخذ الكفن
(ع) كان (يلبسه) الرجل
(في حياته)

من عطف السبب او من عطف المغاير بأن كان يدفع الى غير من يستحق جهلاً او في نسيئة وجهته
وهو من عطف المرادف (قوله فعلی الناس القادرين) ای فيفترض على سائر الناس
العالَمين به أن يجهزوه ويكفّنوه (قوله غيره) بالنصب مفعول يسأل وظاهر ما في المجتبى
حيث قال فان عجزوا سألوا له ثوباً أنه لا يجب عليهم الاسؤال كفن الضرورة لا الكفاية در فان
لم يوجد من يكفن غسل وجعل عليه الاذخر ودفن وصلى على قبره وسأل منه الى مفعولين هنا
أو التجهيز مفعول له وفيه أنه لم يتخذ فاعله مع فاعل الفعل (قوله لا يجب السؤال) نفي الوجوب
وأما الجواز فالظاهر جوازه لانه من الاعانة على البر (قوله ولا يجب على من له ثوب فقط الخ)
أي اذا لم يكن عند الميت الارجل واحد وليس له الا ثوب واحد ولا شيء للميت فصاحبه أحق به
ولا يكفن به الميت قلت الظاهر انه اذا كان عند الميت رجال كثيرون وكل واحد له ثوب فقط
فالحكم كذلك واذا كان له ثوبان يكفنه في أحدهما (قوله أو نصفه مع الرأس) قيد
به لانه لو وجد النصف بدون رأس لا يغسل ولا يصلى عليه بل يدفن وهذا مستفاد من قوله والا لا
والبدن اسم لما عدا الاطراف (قوله والتكفين فرض) ای كفاية بالنظر لاهمية المسألة
لأن خص بلزومه كافي حاشية المؤلف على الدرر (قوله واما عدد آثابه) الاولى أنواعه
(قوله وهو كفن الرجل) ای البالغ ومثله المراهق ومن لم يراهق فالاحسن فيه كذلك وان
كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود ميتاً باقسان في خرقة من غير مراعاة وجه الكفن
كالعضو من الميت لانه ليس له ما حرمة كاملة لان الشرع اعمار ديتكفين الميت واسم الميت
لا ينطق عليهما كما لا ينطق على بعض الميت كذا في الخاتمة وغيرها (قوله ثلاثة آثاب) لما
روى أنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة آثاب ولانها غاية ما ينجم به الرجل في حياته فكذا
بعد موته برهان وتكره الزيادة كافي المجتبى الا أن يوصى بالاكثر فلا يكره بخلاف ما اذا وصى
أن يكفن في ثوبين فانه يكفر في ثلاثة آثاب ولا يراعى شرطه لانه خلاف السنة وفي غاية البيان
لابأس بالزيادة على الثلاث في كفن الرجل وذكر ابن أمير حاج عن الذخيرة أن الزيادة في كفن
الرجل الى خمسة غير مكروه ولا بأس بها وحيث سئذ فالأقصر على الثلاث لنفي كون الأقل
مسنوناً كافي الحوى يعني لالان الزيادة عليها مكروهة (قوله قيص) هو والدرع سواء كافي
الحاوى لكن التعبير بالقيص أظهر لان الدرع مشتبه بلبسه وبين درع الحديد آلة الحرب
(قوله بلادخر يص وكن) مكرر مع ما يأتي في المصنف (قوله وازار) هو الرداء والغافة
يعنى واحد وهو ثوب طويل عريض يستر البدن من القرن الى القدم كافي ابن أمير حاج عن
الحاوى القدسي وفي هذا التفسير بحث لمولانا الكمال رحمه الله تعالى فراجع ان شئت (قوله
من القرن الى القدم) هذا هو المشهور وكافي القهستاني وفي بعض نسخ المختار من المنكب
الى القدم (قوله والثالث لغافة) بالـ كسر ما يلف به عيني وتسمى رداء قهستاني وهي
ما تبسط على الارض أو لاجوى ولا اشكال في انها من القرن الى القدم فتح (قوله تزيد الخ)
ظاهر أن الزيادة انما تكون في الغافة فقط وهو غير ما يعطيه كلامه الا أني (قوله وتربط)
عطف على يلف فهو منصوب (قوله عما كان يلبسه الرجل في حياته) أفاد بطريق المنطوق
جواز تكفينه في كل ما جاز لبدنه وهو حي من كل جنس كافي البحر في كفن بالبرد والقصب

والسكان والقطن كما في الفتح والقصة والتهستاف والقصب بالتحريك ثياب ناعمة من كان الواحد قصي
قاموس ومنع بالمفهوم ما لا يجوز زلبه في حال حياته كحريرو ونحوه اعتبارا بحال الحياة الا اذا لم
يوجد غيره لا كن لا يزداد على ثوب واحد لان الضرورة تندفع به ويجوز ذلك للنساء كزعفر
ومعصر كما في مجمع الأنهر (قوله يوم الجمعة والعبد بن ويحسن
وقيل كفن المنزل ما يلبس غالباً - ما (قوله ويحسن) بالبناء للمجهول اي الكفن (قوله
للحديث حسنوا الخ) أخرج ابن عدي أحسنوا كذا - وثناكم فانهم يتزاوون في قبورهم
وأخرج مسلم اذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه يعني فليختار من الثياب أنظفها وأتمها
وايضها على ما روتها السنة ولم يرد به ما يفعله المبذرون امرافا ورياء ومهمة من الثياب الرقيقة
التيبة فانه منهي عنه بأصل الشرع لاضاعة المال كذا في شرح المشكاة وغيره وفي شرح
الصدور بشرح حال الموتى في القبور للحافظ السيوطي أخرج ابن عساكر عن ابن عباس رضي
الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مات أحدكم الميت فأحسنوا كفنه وعجلوا انجازه
وصيته وأعمه والله في قبره وجنبوه جار السوء قيل يا رسول الله وهل يتعم الجار الصالح في
الآخرة قال هل يتعم في الدنيا قالوا نعم قال كذلك يتعم في الآخرة والحاصل أن الحد الوسط في
الكفن هو المستحب المستحسن (قوله فانهم يتزاوون فيما بينهم) اي تزور الارواح بعضها
بعضا تطالع على كسوة الجسم (قوله ويتفخرون الخ) اي أنهم يسرون بذلك لا كتفاخر الدنيا
(قوله ولا يغالي فيه) حتى لو أوصى ان يكفن بألف درهم كفن كفنا وسطا كذا في البحر عن
الروضة ويكون الباقي مما أوصى به ميراثا كما في الحوى عن الخفاف وفي شريعة الاسلام ومن
السنة أن يحسن كفن الميت فيتخذ من أطيب الثياب وأشدها بياضا ولا يتخذ من الثياب
الفاخرة فانه يسلب سلبا اه (قوله لاتغالوا) يحذف إحدى التامين (قوله فانه يسلب
سريعا) قال الطيبي استعير الساب إلى الثوب مبالغة في السرعة أي يبلى سريعا اه (قوله
في ثلاثة أثواب يضر) من كره كما رواه الجماعة عن عائشة والكسوف القطن (قوله
بفتح السين) هو المشهور (قوله والثاني كفن كفاية) اي ما يكفي به حال الاختيار بدون
كرامة وهو القدر الواجب وفي الفتح ويكره الاقتصار على ثوب واحد حالة الاختيار كما تكره
الملافة فيه حال الاختيار اه (قوله في الأصح) وقيل قيصر ولقافة وفي جوامع التفهيم
لصاحب الدين أن يمنع من كفن السنة اه قال الخليل وهو يشمل السنة من حيث العدد ومن
حيث القيمة اه (قوله مع قلة المال) حال من قوله هو أولى اي كفن الكفاية أولى حال
كون المال قليلا والورثة كثيرا وقد ذكر ذلك في الخيانة والخلاصة ونقل مثله نفاة الاسلام في
شرح الجامع الصغير عن الجصاص قال وهذا الحسن عندنا بخنا وان لم يرو ذلك عن السلف
كما في الفتح والبحر والخليل وابن أمير حاج وغيرها (قوله من القطن) تخصيص القطن على وجه
الافضلية والا فالظاهر العموم لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانها
من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم ومن خبرناكم الاثم فانه ينبت الشعر ويجلو البصر
رواه أبو داود والترمذي بسند صحيح (قوله لما روينا) من أنه صلى الله عليه وسلم كفن في
ثلاثة أثواب يضر اي من القطن (قوله والخلق الغيبيل والجديد فيه سواء) لما عن عائشة

يوم الجمعة والعبد بن ويحسن
للحديث حسنوا كفن
الموتى فانهم يتزاوون فيما
بينهم ويتفخرون بما
اكفانهم ولا يغالي فيه
لقوله صلى الله عليه وسلم
لا تغالوا في الكفن فانه
يسلب سريعا وكفن صلى
الله عليه وسلم في ثلاثة
أثواب يضر معولية بفتح
السين وبالضم قرية باليمن
(و) الثاني كفن (كفاية)
للرجل (ازار ولفافة) في
الأصح مع قلة المال وكثرة
الورثة هو أولى وعلى القاب
كفن السنة أولى (وقيل
البياض من القطن) لما
روينا والخلق الغيبيل والجديد
فيه سواء (وكل من الأزار

واللفافة) للميت يكون (من القرن) يعني شهر الرأس (الى القدم) مع الزيادة لربط (ولا يجعل القميصه كم) لانه الحاجة الحى (ولادخر يص) لا يفعل الا الحى ليتسع الاسفل للمشى فيه (ولا جيب) وهو الشق ٣٧٩ النازل على الصدر لانه الحاجة الحى ولو

كفن في قميص حى قطع جيبه
وابنته وبنيه (ولا تكف
أطرافه) لعدم الحاجة اليه
(وتكره العمامة في الاصح)
لانهم لم تكن في كفن النبي
صلى الله عليه وسلم واستحسنها
بعضهم لما روى أن ابن عمر
رضي الله عنهما كان يعممه
ويجعل العذبة على وجهه
(و) تبسط اللفافة ثم الازار
فوقها ثم يوضع الميت مقمصا
ثم يعطف عليه الازار
(و) (الف) الازار (من) جهة
(يساره ثم) (من) جهة (يمينه)
ليكون المين أعلى ثم فعل
باللفافة كذلك اعتبارا بحالة
الحياة (وعقد) الكفن
(ان خيف انتشاره) صيانة
للميت عن الكشف (وتزاد
المرأة) على ما ذكرناه للرجل
(في) كفنهم على جهة (السنة
خمار الوجهها) ورأسها
(وخرقه) عرضها ما بين
القدمين الى السرة وقيل الى
الركبة كى لا ينتشر الكفن
بالفخذ وقت المشى بها (لتربط
نديها) فسنة كفنهم ادرع
وازار وخاروخرقه ولفافة
(و) تزاد المرأة (في) كفن
(الكفاية) على كفن الرجل
(خارا) فيكون ثلاثة خمار
ولفافة وازار (ويجعل شعرها
صفيرتين) وتوضعان (على

رضي الله عنها قالت قال أبو بكر اشوي به الذين كان يمرض فيهما اغسلوهما وكفنوني فيهما
فكانت عائشة ألا تشترى لك جديدا قال الحى أخرج الى الجديدين الميت كذا في الشرح
(قوله من القرن) وفي نسخة من الفرق (قوله لا يفعل) في مقام التعليل لما قبله (قوله
وهو الشق النازل على الصدر) فيكتفى بقدر ما يدخل منه الرأس وهو حسن لاسيما في حق
المرأة لانه من زيادة السترو بهضهم فسر الجيب بالخزانة التي تكون في الشق كفخر الاسلام
في شرح الجامع الصغير ورضي الدين في محيطه وحافظ الدين في السكافي (قوله قطع جيبه)
هذا انما يظهر على تفسير الجيب بما قاله نحر الاسلام ومن ذكر معه (قوله وابنته) بكسر اللام
وسكون الموحدة وفتح النون ما يجعل في قبة الثوب من ديباج ونحوه وفي نسخة وبنيه فقطع
جيبه بالبناء للفاعل (قوله ولا تكف أطرافه) ولو كفت جازيلا كراهة على الصحيح أفاده
القوساني (قوله لعدم الحاجة اليه) لان ذلك اسمائه ولا حاجة اليها (قوله وتكره
العمامة في الاصح) كذا في المجتبى لانهم لم تكن في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلاها
في البدائع بأن الوقعات اصابها الكفن شفعها والسنة أن يكون وتر (قوله واستحسنها بعضهم)
وهم المتأخرون وخاصة في الظاهرية بالعلماء والاشراف دون الاوساط كافي النهر وغيره (قوله
والف الخ) عطف تفسير على قوله ثم يعطف عليه الازار (قوله ان خيف انتشاره) والابان
كان الدفن قريبا لا يخشى انتشاره فلا يعقد (قوله وتزاد المرأة) ولو أمة كافي الحاي (قوله
وقبل الى الركبة) وقيل الى الفخذ وخير الامور واساطها نهر اى فاحسن الاقوال القول
بالستر الى الفخذ (قوله كى لا ينتشر) علة للقول الثاني وقوله بالفخذ وقع في نسخة من الشرح
في الفخذ والمعنى انما امر يكون الخرقه الى الركبة خوف انتشار الكفن عن الفخذ وقت المشى
بالخنازة (قوله لتربط نديها) اى وبطنها كافي الجامع الصغير وتربط بالبناء للفاعل وضميره
يرجع الى الخرقه وفي نسخة لربط (قوله فيكون ثلاثة) وما دونها كفن ضرورة في حقها
كافي التبيين (قوله تحت اللفافة) هذا بيان الترتيب في كفن الكفاية أما في كفن السنة
فليكون الخمار تحت الازار ثم تربط الخرقه فوقه ثم تعطف اللفافة (قوله ثم تربط الخرقه فوقها)
اى فوق اللفافة والظاهر أن هذا الترتيب مستنون لا واجب (قوله وتجمد الا كفان) جمع
نظر الى تعدد الاثواب أو تعدد الموتى يقال جرتوبه واجرم تجميرا واجارا بجرمه والمراد أنها
تطيب بالجر وهو ما يخبر به الثوب من عود ونحوه ويقال للشيء الذي يوقد فيه ذلك بحجرة ومقابل
ان المراد بالتجمير جمع الا كفان قبل الغسل لانه يقال تجمد القوم اذا تجمعهوا وجر شهر جمعه
لا يخفى بعده كافي النهر (قوله تجميرا ويرا) أشار بتقدير تجميرا الى أن وتره صفة للصدر
مخدوف (قوله فاجر واورا) وفي رواية للحاكم اذا جرت الميت فاجر وه ثلاثا ولفظ البياض
بجر وا كفن الميت ثلاثا وجميع ما يجر فيه الميت ثلاثة مواضع عند خروج روحه وعند غسل
وعند تكفينه (قوله ولا يزداد على خمس) ليس من الحديث وتبع فيه الزيلعي وزاد في المسكين
قوله أو سبعه أفاده السيد (قوله ولا تتبع الخنازة بصوت ولا نار) كذا في حديث أبي داود

صدرها فوق القميص ثم يوضع (الخمار) على رأسها ووجهها (فوقه) اى القميص فيكون (تحت اللفافة ثم) تربط (الخرقة فوقها)
لئلا ينتشر الا كفان وهذه طف من اليسار ثم من المين (وتجمد الا كفان) للرجل والمرأة جميعا تجميرا (وترا قبل أن يدرج) الميت
(فيها) لقوله صلى الله عليه وسلم لم اذا أجرتم الميت فاجروا وتره ولا يزداد على خمس ولا تتبع الخنازة بصوت ولا نار ويكره تجمير القبر

وزاد في روايته ولا يشي بين يديهما قال محمد وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة قال في البدائع لانه
 فعل اهل الكتاب فيكره التشبه بهم اي ولان فيه تنابؤا ولا رديا قالوا والحنفي المشكل في التمكنين
 كالمرأة الا أنه يجب الحري والمصفر والمزعفر احتياط والامسة كالحررة والمراهن كالبالغ
 والمراهقة كالبالغة وكذا هو الاحسن لصغير وصغيرة وأدنى ما يكفي للصغير ثوب والصغيرة ثوبان
 والسقط ياف ولا يكفن كالعضو من الميت والحرم كالخلال وفي السيد عن الجعري لو كفته الوارث
 ليرجع على الغائب ليس له رجوع اذا فعل بغير اذن القاضي = العبداء والزرع أو النخل بين
 شريكين أنفق أحدهما يرجع على الغائب اذا فعل بغير اذن القاضي هـ (قوله يكفن فيه
 بكل ما يوجد) لما روى أن حمزة رضى الله عنه كفن في ثوب واحد ومعه بن هير لم يوجد له شيء
 يكفن فيه الا غرة اي كساء فيه خطوط بيض وسود كما في المغرب فكانت اذا وضعت على رأسه
 بدت رجلاه واذا وضعت على رجله خرج رأسه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يغطي رأسه
 ويجهل على رجله شيء من الاذخر وهذا دليل على أن سعة القبرة وحدها لا يكفي خلافا للثاني
 كذا في الشرح عن الزيلعي الا زيادة تفسير القبرة في السيد (قوله حتى يجنه) اي يستتره من
 أجناسه يعني ستره وافاد في القاموس انه يأتي ثلاثا ورباعيا والجنن محركة القبر وهـ هذا الحديث
 رواه الحاكم في المستدرک وقال انه على شرط مسلم وفيه التصريح بان هذا الفعل يكفر البكار
 والظاهر أن محله ان كان بغير أجر وقوله فكتم عليه اي ستر عليه في الازهار قال العلماء اذا رأى
 الغاسل من الميت ما يجهجه كاستنارة وجهه وطيب ريحه وسرعة انقلابه على المقبل استحب
 أن يتحدث به وان رأى ما يكره كتنقه وسواد وجهه وبدنه أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به
 كذا في شرح المشكاة قيل الا أن يكون مبتدعا يظهر البدعة أو مجاهر بالفسق والظلم فيذكر
 ذلك زجرا لامثاله كما في ابن امير حاج وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فليغتسل
 ومن حمله فليتموضأ رواه الامام أحمد واصحاب السنن الا النسائي والاصم فيه للندب وصرفه عن
 الوجوب حديث ابن عباس المصريح فيه بعدم الوجوب قال محمد وناشدناه لا وضوء على من
 حمل جنازة ولا على من حنط ميتا أو كفته أو غسله وهو قول أبي حنيفة كذا في الاثر قال
 شارحه المنال على وما ورد من الامر بذلك محمول على الاحتياط أو على من لا تكون له طهارة
 ليكون مستعدا للصلاة فلا يفوته شيء منها اهـ وقيل الحكمة في ذلك أن مباشر الميت يحصل له
 فتور والوضوء والغسل ينشطه (قوله غفر له سبعون مغفرة) المراد التكبير كما قيل به في
 نظائره والمراد أن لا يبقى عليه من الذنوب شيء وذلك دليل رضا الله تعالى على فاعله (قوله قال
 يقول الخ) فيه دليل على أن ذكر الله حال الغسل لا يكره والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر
 الله العظيم

(وكفن الضرورة) للمرأة
 والرجل يكفن فيه بكل
 (ما يوجد) روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم من
 غسل ميتا فكتم عليه غفر
 الله له أربعين كبيرة ومن
 كفته كساء الله من السندس
 والاستبرق ومن حفر له قبرا
 حق يجنه فكانت اسكنه
 مسكنا حتى يبعث وورد
 يا على غسل الموتى فانه من
 غسل ميتا غفر له سبعون
 مغفرة لو قسمت مغفرة منها
 على جميع الملائق لوسعهم
 قلت ما بقول من يغسل ميتا
 قال يقول غفرانك يا رحمن
 حتى يفرغ من الغسل
 (فصل في الصلاة عليه)
 ككفته ودقته وتجهيزه
 (فرض كفاية)

(فصل في) هو بالتثنية لما فرغ من الغسل والكفن شرع في الصلاة عليه اذا شرط بتقديم
 على المشروط (قوله فرض كفاية) بالاجماع فيكفر منكرها لانكاره الاجماع كذا في البدائع
 والقنية والاصل فيه قوله تعالى وصل عليهم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر
 وانما كانت فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على صاحبكم ولو كانت فرض عين
 ماتر كما ولان في الايجاب اي العمى على الجميع استحالة وحر جافا كتنى بالبعض حموى والجماعة

فيم ليست بشرط والصلاة على الكبير أفضل منها على الصغير قهس - ثانياً ويصح النذر بها لأنها
 قريبة مقصودة بخلاف التكفين وتشييع الجنازة بحرق قبل هي من خصائص هذه الأمة كالوصية
 بالثالث ورد بها أخرجه الحاكم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم - لم أنه قال كان آدم رجلاً أشقر
 طوالاً كأنه فخله تحرق فلما حضره الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفنه من الجنة فلما مات
 عليه الصلاة والسلام غسوه بالماء والسدر ثلاثاً ووجهه لوانى الثالثة كافر أو كفنه في وتر من
 الثياب وحفروا له حفراً وعلوه وقالوا الولد هذه سنة من بعده فان صح ما يدل على الخصوصية
 تعين حله على أنه بالنسبة لمجرد التكبير والكيفية قال الواقدي لم تكن شرعت يوم موت خديجة
 وموتها رضى الله عنها بهذا النبوة بعشر سنين على الأصح وقوله وحفروا له حفراً أى بمكة عند
 حواء عليها السلام كما ذكره ابن العماد وهو أحد أقوال وكان جبريل هو الامام بالملائكة كذا
 في النهاية وجزم ابن العماد بأنه شيث ويمكن الجمع كما ذكره بعض الأفاضل بأن شيثاً كان امام
 البشر وجبريل امام الملائكة أو أن جبريل كان مبلغاً والملائكة مقتدون به وقد يؤيد كلام ابن
 العماد بأن شيثاً كان لا يعلم الكيفية فالظاهر أن الامام جبريل يعلم الكيفية شيث منه كما وقع
 للنبي صلى الله عليه وسلم في أول صلاة فرض به - افتراض الخمس (قوله مع عدم الانفراد
 بالخطاب) فلوانفردوا أحد بان لم يحضره الا هو تعين عليه تكفينه ودفنه كما في الضياء والشمس
 والبرهان (قوله والقيام) فلا تصح قاعدة أو را كما من غير عذر كذا في الدرر لانها صلاة من
 وجه لوجود الحرمة وكذا يشترط للصلاة ولو تعذر النزول عن الدابة اطين ونحوه جاز أن يصلي
 عليها را كما استحسنانا (قوله لكن التكبيرة الاولى الخ) اعلم أن السجدة الاولى ان التكبيرة
 الاولى شرط لانها تكبيرة احرام ولذا اختصت برفع اليدين وتعقبه في البحر والنهر بما في المحيط
 من أنه لا يجوز بناء صلاة جنازة على تحريمة أخرى ولو كانت شرطاً لجاز ذلك في القاية أن
 الأربع تكبيرات فائقة مقام الأربع ركعات وهذا يقتضى أنها ركن فجمع المصنف بينهما بهذا
 الجمع ويؤيد هذا الجمع ما في الكافي حيث قال الا أن ابا يوسف يقول في التكبيرة الاولى معنيان
 معنى الافتتاح والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح يترجح فيها وهذا اختص برفع اليدين اه
 ثم في تعقب الشيخين للسجدة تأمل لانه لا يجوز بناء الفرض على تحريمة النفل أو فرض آخر مع
 انه شرط لاركن وفي السيد نقلا عن حاشية المؤلف أفضل صفوفها آخرها وفي غيرها اولها
 اظهارا للتواضع لتكون شفاعته أدعى الى القبول اه ومثله في القنية ونقله ابن مالك في شرح
 الوقاية عن الكرمانى اه قلت وينظر فيه باطلاق ما صح في مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم
 خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها واطهارا التواضع لا يتوقف على التأخر لان كونها
 اقرب الى الاجابة انما هو بالتحقق بالتواضع والخضوع وذلك بالمنفعة الربانية لا بالتأخر قطعاً
 فيعمل بالاطلاق ما لم يوجد له مخصص صحيح كذا بحمته بعض الأذكياء وقد علمت مانصه اهل
 المذهب على أنه قد يقال ان الظاهر عنوان الباطن (قوله اولها السلام الميت) انما ينقصه
 أو بلسان الام احمد ابويه أو بتعبية الدار واذا استوفى البالغ الاسلام ولم يصفه ومات لا يصلي
 عليه سوى كذا في شرح السيد (قوله لانها شفاعاة الخ) وانسوله تعالى ولا تصل على أحد
 منهم مات أبداً كذا في الترح (قوله والثاني طهارته) عن نجاسة حكمية وحقيقية في

مع عدم الانفراد بالخطاب
 بها ولو امرأة (واركانها
 التكبيرات والقيام) لكن
 التكبيرة الاولى شرط باعتبار
 الشروع بها ركن باعتبار
 قيامها مقام ركعة كافي
 التكبيرات كافي في المحيط
 (وشرائطها) ستة اولها
 (اسلام الميت) لانها شفاعاة
 وليست لكافر (و) الثاني
 (طهارته)

البدن فلا تصح على من لم يغسل ولا على من عليه نجاسة وهذا الشرط عند الامكان فلو دفن بلا
غسل ولم يمكن اخر اوجه الا بالنسب سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل للضرورة بخلاف ما اذا لم
يحل عليه التراب بعد دفنه يخرج ويغسل ولو صلى عليه بلا غسل جهلاً أو نسياناً ثم دفن ولا يخرج
الا بالنسب اعيدت على قبره استهساناً بالفساد الاول ويشترط طهارة الكفن الا اذا شق ذلك لما
في الخزانة أنه ان نجس الكفن بنجاسة الميت لا يضر دفعاً للحرج بخلاف الكفن المتنجس
ابتداءً اهـ (قوله وطهارة مكانه) قال في القنية الطهارة من النجاسة في الثوب والبدن
والمكان وسائر العورة شرط في حق الامام يعني المصلي والميت جميعاً اهـ وفي السيد وأمام مكانه
اي اذا كان نجساً فان كان الميت على الجنائز فجوز الصلاة وان كان على الارض ففي القوائد
يجوز وجوز في القنية بعده اهـ نهى وجه الجواز ان الكفن حائل بين الميت والنجاسة ووجه
عدمه ان الكفن تابع فلا يعتد حائل المراتب بالمكان الذي يشترط طهارته اما الجنائز والارض
ان لم يكن جنائز والحاصل ان طهارة الارض انما تشترط على ما في القنية اذا وضع الميت بدون
جنائز أما بما تقدمت اشترط طهارة الارض متفق عليه ولو صلى الامام بلا طهارة والقوم بها
اعيدت اهدم انعقاد صلاة الجميع وبعبارة لا تسقط الفرض بصلاة الامام ولو أم فيها صبي
ينبغي ان لا يجوز كما في جامع احكام المغار بخلاف ما لوردة السلام فانه يسقط عن الباقي عند
البعث ولو احدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح ولو اقرش نعليه وقام عليه ما جاز فلا
يضر بنجاسة ما تحته ما لم يكن لا بد من طهارة نعليه مما يلي الرجل لا مما يلي الارض ووقتها وقت
حضورها ولذا قدمت على سنة المغرب ولو صلا غير قبله ان يتحرر تحت ولو وضعه الرأس موضع
الرجلين صحت لاستجماع شرائط الجواز وأساؤا ان تعمدوا تغييرهم السنة المتواترة كما في
البدائع (قوله والثالث تقدمه أمام القوم) الاولى تقدمه لان الخطاب به الاحياء وهم
فاعلموا لتقدم فلولا خلفهم لا تصح لانه كالامام من وجه لا من كل وجه بدليل صحتها على الصبي
اهـ من السيد وموضحا (قوله والصلاة على النجاشي) بفتح النون وكسر هاء واقتصر السيد
في شرحه على الفتح لقب ملك الحبشة واسمه اصحمة ومعناه بالعربية عطية الله (قوله كانت
بشمه) اي عند النبي صلى الله عليه وسلم اي يمكن رآه وشاهده صلى الله عليه وسلم
فرفع له سريره حتى رآه بحضرته فتكون صلاته على ميت يراه الامام دون المؤمنين
وهذا غير مانع من الاقتداء وانما خصوصية للنجاشي او ان المراد بالصلاة الدعاء لا الصلاة
المخصوصة ومثل ما ذكر يقال في صلاته صلى الله عليه وسلم على زيد بن حارثة وجهه فر بن أبي
طالب حين استشهد بموته قال في البحر وقد ثبت كلام من الاولين بالدليل الكمال في الفتح واخرج
الطبراني وابن سعد في الطبقات ان جبريل عليه السلام نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
بقبولك فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية مات بالمدينة أتحب ان أطوى لك الارض فتصلي
عليه قال نعم فضرب بجناحه على الارض فرفع له سريره فصلى عليه وخلفه صفان من الملائكة
في كل صف سبعون الف ملك ثم رجع فقال صلى الله عليه وسلم لجبريل بم أدرك هذا قال بحبه
سورة قل هو الله أحد وقرأت اياها جاثياً وذا عبا وقام او قاعدا وعلى كل حال اهد في القهستاني
والبعد عن الامام غير مفسد كالبعد بالنهر وفيه خلاف كما في المنية (قوله بلا عذر) اما

وطهارة مكانه لانه كالامام
(و) الثالث (تقدمه) امام
القوم (و) الرابع (حضوره
أوحده) او أكثر بدنه أو نصفه
مع رأسه) والاهـ الالة على
النجاشي كانت بشمهـ
كرامة له ومعجزة للنبي صلى
الله عليه وسلم (و) الخامس
(كون المصلي عليه) غير
راكب) وغير قاعد (بلا
عذر) لان القيام فيه اركان
فلا يترك بلا عذر

بالعذر قصح كما اذا كان مريضاً ولو اماماً فصلى فاعدا والناس خلفه قياماً اجزأه عندهما لا عند
 محمد بناء على الخلاف في صحة اقتداء القائم بالقاعد وعدمها ولا فرق في المصلي فاعدا بعذر بين
 كونه ولياً أو لا لان كون الولي له حق التقدم لا يمنع سقوط الفرض بغيره ولو بدون اذنه وانما
 الولي له حق الاعادة وحيداً فلا فرق في سقوط الفرض بصلاة غيره الولي بين أن يكون قائماً
 أو فاعداً العذر افاده بعض الحدائق راداً على السيد فيما ذكره (قوله والسادس كون الميت
 موضوعاً على الارض) الظاهر أن اشتراط وضعه بالنسبة للمدركة الذي لم يقسمه شيء من
 التكبير خاف الامام أما المسبوق ففي كون الوضع شرطاً له ايضاً خلاف ولهذا قالوا اذا رفعت
 قبل ان يقضى ما عليه من التكبير فانه يأتي به ما لم يتباعد على قول ذكره السيد وعلى المشهور انه
 يأتي به تتراباً لدعاء ان خشى رفع الميت على الاعتناق كما يأتي للمصنف (قوله الامن عذر)
 كأن كان بالارض وحل لا يتأتى وضع الميت عليها * (تنبيهه) قال في الدرر وبقي من الشروط
 بلوغ الامام اهـ وبقي منها أن يجزأى الامام جزأ من الميت كما في القهستاني والسراج قلت
 الظاهر ان هذا فيما اذا لم تكثر الموتى اذ عند كثرتهم يجوز أن يجعلها صفاً واحداً ويقوم عند
 أفضلهم وبقي من الشروط ستعورته فقط وان كان الفرض في الكفن ستر جميع البدن لان
 هذا من حيث الصلاة عليه وذلك من حيث تكريمه واداء حقه كذا قاله بعض الافاضل (قوله
 وسنمها الربع الخ) الاولى ان يذكر الواجب قبل السنن وهو التسليم مرتين بعد الرابعة كما
 ذكره بعد (قوله بجذام صدر الميت) هو المختار وقيل يقوم للرجل بجذام رأسه لانه معدن
 العقل وقيل يقوم بجذام الوسط منهما (قوله ذكر اكان الميت أوتى) فيه إشارة الى أنه لا فرق
 فيما ذكر بين الصغير والكبير كما في السيد (قوله ونور الايمان) بالجزأى وموضع نور الايمان
 وعبارة الشرح اولى حيث قال لان الصدر وضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده
 إشارة الى الشفاعة للايمان وهذا ظاهر الرواية وهو بيان الاستصحاب كما سبق فلا وقف في غيره
 اجزأه كذا في البحر عن كافي الحاكم اهـ والافضل ان تكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانوا ستة
 اصطف ثلاثة ثم اثنان ثم واحد قال صلى الله عليه وسلم من اصطف عليه ثلاثة صفوف من
 المساكين غفر له اهـ من السيد فقد جعل الواحد صفاً وهل الحكم كذلك فيما اذا كانوا ثلاثة
 فيجعل كل واحد صفاً بجزء وسأني ما ذكره السيد للمؤلف (قوله وهو سبحانه اللهم
 وبمحمدك الخ) قال في سكب الانهر والاولى ترك وجعل تناول الا في صلاة الجنائز اهـ (قوله
 وفي البخاري عن ابن عباس الخ) قال في شرح المشكاة ليس هذا من قبيل قول الصحابي من
 السنة كذا فيكون في حكم المرفوع كما توهمه ابن حجر اهـ وفي المعنى على البخاري واجاب عنه
 الطحاوي بأن قراءة الفاتحة من الصحابة لعلمها كانت على وجه الدعاء لا على وجه التلاوة وقد
 قال مالك قراءة الفاتحة ليس معها ولا بها في بلدنا في صلاة الجنائز اهـ (قوله وقد قال أئمتنا بان
 مراعاة الخلاف مستحبة الخ) فيه نظر اذ ما ذكره من استحباب مراعاة الخلاف ليس على
 إطلاقه بل مقيد بما اذا لم يلزم عليه ارتكاب مكره ومذهبه فكان الاعتقاد على ما هو مصرح به
 في كتب المذهب كالحيط والتجنيس والولوالحلية وغيرهما من أن قراءتها في صلاة الجنائز
 مع لا بدانها محل الدعاء دون القراءة كذا في السيد مختصراً (قوله فلا مانع من قصد القرآنية

(و) السادس (كون الميت)
 موضوعاً (على الارض)
 لكونه الامام من وجه (فان
 كان على دابة أو ايدى
 الناس لم تجز الصلاة على
 المختار الا) ان كان (من
 عذر) كما في التبيين (وسنمها
 أربع) الاولى (قيام الامام
 بجذام صدر) الميت ذكر
 كان الميت (اوتى) لانه
 موضع القلب ونور الايمان
 (و) الثانية (الثناء بعد
 التكبيرة الاولى) وهو
 سبحانه اللهم وبمحمدك الخ
 آخره وجاز قراءة الفاتحة
 بقصد الثناء كذا نص عليه
 عندنا وفي البخاري عن ابن
 عباس رضي الله عنهما أنه
 صلى على جنازة فقراً بفاتحة
 الكتاب وقال تعلموا أنه من
 السنة وصححه الترمذي وقد
 قال أئمتنا بان مراعاة الخلاف
 مستحبة وهي فرض عند
 الشافعي رحمه الله فلا مانع
 من قصد القرآنية بم الخروج
 من الخلاف

وحق الميت (ب) الثالثة (الصلاة)

على النبي صلى الله عليه وسلم
 بعد (التكبير) الثانية
 اللهم صل على محمد وعلى آل
 محمد إلى آخره (و) الرابع
 من السنن (الدعاء للميت)
 ونفسه وجاءه المسابن
 بعد (التكبير) الثالثة
 ولا يعمله (أي الدعاء) (ثني)
 سوى كونه بأمور الآخرة
 (و) لكن (أن دعا بالمأثور)
 ابن النبي صلى الله عليه
 وسلم (فهو أحسن وأبلغ)
 لرجاء قبوله (ومنه ما حفظ
 عوف) بن مالك (من دعاء
 النبي صلى الله عليه وسلم) لما
 صلى معه على جنازة (اللهم
 اغفر له وارحمه وعافه واعف
 عنه وأكرم نزله ووسع مدخله
 واغسله بالماء والثلج والبرد
 ونقه من الخطايا كما ينقى
 الثوب الأبيض من الدنس
 وأبدله داراً خيراً من داره
 وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً
 خيراً من زوجته وأدخله الجنة
 وأعلنه من عذاب القبر
 وعذاب النار) قال عوف
 رضي الله عنه حتى تميت
 أن أكون أنا ذلك الميت
 رواه مسلم والترمذي
 والنسائي

(الخ) فيه أنهم صرحوا بعدم الجواز فتكون مكر وهذه تحريم ولا تتأدى به السنة فكيف
 يطلب منه تلاوتها بقصد القرآنية * (فائدة) * روى أنه صلى الله عليه وسلم لما غسل وكفن
 ووضع على السرير دخل أبو بكر وعمر وهما في الصف حيال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومعهما نفر من المهاجرين والأنصار بقدر ما يسع البيت فقالا السلام عليك أيها النبي ورحمة
 الله وبركاته وسلم المهاجرون والأنصار كما سلم أبو بكر وعمر ثم قال اللهم اننا نشهد أنه بلغ ما أنزل
 إليه ونصح لآئته وجاهد في سبيل الله حتى أعز الله دينه وتمت كلمته وأومر به وحده لا شريك له
 فاجعلنا الهنا ممن يتبع القول الذي معه واجمع بيننا وبينه حتى نعرفه بنا وتعرفنا به فانه كان
 بالمؤمنين رؤفاً رحيماً لا يتخى بالإيمان بدلاً ولا يشترى به ثمناً أبداً والناس يقولون آمين ويخرجون
 ويدخل آخرون حتى صلى الرجال والنساء ثم الصبيان وقد قيل أنهم صلوا من بعد الزوال يوم
 الاثنين إلى مثله من يوم الثلاثاء وقيل أنهم مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو
 صلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحد أمر يجمع عليه لا خلاف فيه اهـ من السيد عن الخصائص
 (قوله وحق الميت) قد يقال إن حق الميت في الدعاء لا في القراءة (قوله اللهم صل على محمد
 الخ) يعني صلاة التشهد وهو أولى مما في الجلابي أنه يصلى بما يحضره والاولى أنه يصلى بعد
 الدعاء أيضاً فقد أخرج أحمد والبرز وأبو يعلى والبيهقي في الشعب عن جابر قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني كقدح الراكب فإن الراكب إذا قدح ثم يضعه ويرفع متاعه
 فإن احتاج إلى شربه شربه أو الوضوء وضأبه والأهراقه وإن كان اجعلوني في أول الدعاء
 وأوسطه وآخره وما في السيد عن الجوهرة ومثله في السراج من حديث الأعمال موقوفة
 والدعوات مجبوسة حتى يصلى على أول وآخر اهـ قال بعض الفضلاء لم يوجد هذا اللفظ في
 المرفوع ومعناه صحيح لما ذكر من الحديث السابق (قوله ونفسه) ولوالديه المؤمنين كما في
 النهر ولكنه يقدّم نفسه على الميت لأن من سنة الدعاء أن يبدأ فيه بنفسه كما نطق به القرآن في
 عدة مواضع كذا في السراج وقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك الحديث وليس الدعاء
 من أركانها على التحقيق (قوله ولا يعمله ثني) لأن التعمين يذهب رقة القلب كذا
 في التبيين (قوله سوى كونه بأمور الآخرة) فالودع بأمور الدنيا إن كان مما يستحيل طلبه
 لا تفسد إلا أنه لا يكون اتساقاً بالسنة وإن لم يستحل أفسدها كما تقتضيه القواعد (قوله بالمأثور)
 أي المنقول (قوله فهو أحسن) أي لما فيه من الاتباع (قوله وعافه) أي من العذاب
 ونحوه (قوله واعف عنه) أي ما ارتكبه من الذنوب (قوله وأكرم نزله) النزل ما يهب
 للضيف أي اجعل نزله كريماً أي عظيماً وهو يرجع إلى تكثير الثواب أو إلى نعيم القبر وفي نسخة
 منزله (قوله مدخله) أي قبره (قوله واغسله بالماء) هذا كناية عن تطهيره من الذنوب
 بالكلمة والاحسان إليه بما يذهب عنه هم الدنيا وما اقترفه فيها وفي الكلام استعارة بالكلمة
 حيث شبه الميت بثوب يغسل وطوى أركان التشبيه ما عدا المشبه وذو كرا الغسل تخيل والماء
 والبرد والثلج ترشيح ويحتمل أنه استعارة تمثيلية شبه فيها هيئة تطهير الميت من الذنوب تطهيراً
 بإغبار هيئة غسله من الأوساخ الحسية بطهرات عديدة واستعمل التركيب الموضوع للمشبه به
 في المشبه (قوله ونقه من الخطايا) يرجع إلى ما قبله والمقام للدعاء فيطاب فيه بسط القول

(قوله وأهـ لا خير من أهله) ان كان المراد بالاهل الزوج فاعطف للتفسير وان كان المراد به ملائكة الرحمة أو المجاورين له من أموات المسلمين أو من سكان الجنة فالعطف للمغايرة (قوله وفي الاصل روايات أخر) منها ما رواه أبو حنيفة في مسنده من حديث أبي هريرة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهداونا وغائبنا وذكريا وانثانا وصغيرنا وكبيرنا وزاد أحد أصحاب السنن الا النسائي اللهم من احببته منا فأحبب على الاسلام ومن توفيته منا فمقره على الايمان وفي رواية اللهم ان كان محمد سنا فزدني احسانه وان كان مسينا فتنجنا وزعن سينانه اللهم لا تنحر منا اجره ولا تقتنا به اه قلنا وان جمع بين ذلك كله حسن وفي الشرح ادعية أخرى غير ما ذكر ونخص الايمان بالموثوق لان الاسلام وهو الانقياد الظاهري وغيره وجود فيه وقوله وصغيرنا اي الصغير من الذنوب والكبير منها أو ان المفقرة لا تقتضي سبق ذنب وقال في السراج ومن لا يحسن الدعاء يقول اللهم اغفر لنا وله وللمؤمنين والمؤمنات أو يقول ما يسر عليه وفي مجمع الانهر وان كان الميت مؤثما أثبت الضمائر الاربعة اليه اه (قوله وينوي بالتكبير الميت مع القوم) وجزم في الظاهر ببقائه لا ينوي الميت ومنه له انقاضان وفي الجوهرة قال في البصر وهو الظاهر لان الميت لا يخاطب بالسلام لانه ليس اهلا للخطاب قال بعض الفضلاء وفيه نظر لانه ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلم على اهل القبور اه على ان المقصود منه الدعاء لا الخطاب (قوله ولا ينبغي أن يرفع صوته بالتسليم فيها) قال الزيلعي ويخاف في الكل الا في التكبير ومشايخ بلخ قالوا السنة أن يسمع كل صف الصف الذي بعده وعن أبي يوسف انه لا يجهر بكل الجهر ولا يسر كل الاسرار جوى عن الظهيرة كذا في السيد وروى الامام محمد في موطئه عن مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان اذا صلى على جنازة تسلم حتى يسمع من يليه قال محمد وبلخ ناخذ فيسلم عن يمينه ويساره ويسمع من يليه وهو قول أبي حنيفة قال شارحه المنلا على فقوله الشئ غير رافع بهم اصوته ليس في محله أو محمول على غير الامام أو على المباعدة اه (قوله في ظاهر الرواية) وهو الصحيح نهر عن المبسوط لما روى الدارقطني عن ابن عباس وأبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى على جنازة رفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود ولان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة وغير الركعة الاولى لا يرفع فيها كذا في تكبيرات الجنازة وقالوا يدها ما يفسد الصلاة وتكره في الاوقات المكرهات فلو سألوا فيها ارتكبوا التهمي ولا إعادة عليهم كما في الفتح والجر وتكره وقت التلمذة كما في المضررات ويكره تأخيرها الى ذلك الوقت ليجتمع عليهم الناس كذا في ابن أمير حاج (قوله كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما) الرواية عنه مضطربة فانه روى عنه وعن علي أنهم ما قالوا لا يرفع الا عند تكبيرة الافتتاح ولئن صحت فلا تعارض فقل النبي صلى الله عليه وسلم كما في الفتح واليمين والحائى والشئى (قوله لانه منسوخ) ولا متابعة في المنسوخ كقنوت الفجر لان التكبير أربعا آخره صلى الله عليه وسلم واستقر عليه اجماع الصحابة (قوله ولكن ينتظر سلامه في المختار) لان البقاء في حصة الصلاة بهد الفراغ منها ليس بخطا انما الخطأ في المتابعة نهر بخلاف السيد اذا زاد على ثلاث تكبيرات فانه يتبع لانه مجتهد فيه ولو جاوز حد الاجتهاد لا يتابع والخلاف فيما اذا سمع التكبير من الامام فلمن المبلغ تابعه اجماعا جوى وينوي الافتتاح بكل تكبيرة تزيد على الاربع كما في

وفي الاصل روايات أخر
(ويسلم) وجوبا (بهـ د)
التكبير (الرابعة من غير دعاء) بهـ د ها (في ظاهر الرواية) واستحسن بعض المشايخ أن يقول ربنا آتيا في الدنيا حسنة الخ أو ربنا لا تزغ قلوبنا الخ وينوي بالتسليم بين الميت مع القوم كما ينوي الامام ولا يفبغى أن يرفع صوته بالتسليم فيها كما يرفع في سائر الصلوات ويخاف بالدعاء ويجهر بالتكبير (ولا يرفع يديه في غير التكبير الاولى) في ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا الرفع في كل تكبيرة كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما (ولو كبر الامام خمسة الم يتبع) لانه منسوخ (ولكن ينتظر سلامه في المختار) يسلم معه في الاصح

الهيدينه راحتمال شروعه قبل الامام اه من السيد ملخصا (قوله كما كبر) استعمل السكاف
 في المفاجأة اي يكبر اذا انتقل امامه الى الزائدة وبالأول يبقى (قوله كبر) اي الامام الرابعة
 ويسلم ولم يبينوا هل يجب عليه سجود السهم ويحتمل أن الضمير راجع الى المأموم وهو يعيد لان
 الامام اذا اقتصر على ثلاثة قدسدت فيما يظهر واذا قدسدت على الامام قدسدت على المأموم اثر
 ركن من أركانها (قوله ولا يستغفر لجنون) قال البرهان الحلبي ينبغي أن يقيد بالأصل لانهم
 يكلف بخلاف العارض فانه قد كلف وعروض الجنون لا يحسم وما قبله بل هو كسائر الامراض
 اه ويدل عليه تعليل الشرح بقوله اذ لا ذنب لهما (قوله ويقول في الدعاء الخ) اي بعد تمام
 قوله ومن توبته من اقترافه على الايمان كما في الحلبي والسوير وغيرهما (قوله اي أجزا متقدما)
 تبع فيه مسكيننا والعيني وغيرهما ورده في البحر بلزوم التكرار في قوله واجعله لنا اجرا فالاولى
 كما في الصراج أن يقال سابقا مهيا مصلحا في الجنة وهو دعاء للصبي ايضا بتقديمه في الخير
 لاسيما وقد قالوا حسنت الصبي له لا لآبويه بل لهم ما ثواب التعليم قلت تهمة المصالح في الجنة من
 الاجر المتقدم والتكرار لا يضر لان المقام يطلب فيه ذلك كما هو نظيره في دعاء عوف بن مالك ثم
 ان جعل الصبي فرط الكل المصلين لا يظهر لانه انما هو فرط لوالديه ونحوه هم فقط وكذلك يقال
 في جعله اجرا واجيب بان هذا مطلوب من الوالدان حق التقدم له ورد بان هذا الدعاء مطلوب
 من كل مصل وقد يكون الوالدان لا يتقدم أو مبتاعا على أن رتبة الوالدين متأخرة عن غيرهما
 من الولاية وقد يقال ان المصلي بسعيه وصلاته وتبذيره يكتب له اجر فعمل الصبي اجر اي سببا
 في الاجر ظاهر لكل مصل واذا كان القرط يعني الاجر فالامر ظاهر اذ يقال في القرط ما قيل في
 الاجر وان كان القرط هو المتقدم المهني للمصالح لا بقيد الوالدين يكون ظاهرا ايضا (قوله
 اي ثوابا) افاد ان الاجر والثواب مترادفان وقيل الثواب هو الحاصل بأصول الشرع والاجر
 هو الحاصل بالمكملات لان الثواب افعيل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة للعين ولا ينكر
 اطلاق أحدهما على الآخر (قوله الذخيرة) هي ما عتد لوقت الحاجة وهو معنى قولهم في
 تفسيرها خيرا بابقيا (قوله واجعله لنا شافعا) اسم فاعل من شفع الثلاثي وهو الذي يشفع
 لغيره (قوله مشفعا) بتشديد الفاء المفتوحة اسم مفعول من شفع المضعف العين (قوله
 مقبول الشفاعة) وفي العيني هو الذي يجعل شفيعا ولا شك أن اذنه تعالى بالشفاعة يستلزم
 قبولها وفي المفيد يدعوا لوالديه أي والذي الصغير وقيل بقول اللهم ثقل به موازينهم ما وأعظم به
 أجورهم اللهم اجعله في كفالة ابراهيم وألحقه بصالح المؤمنين قال في البحر ولم أر من صرح
 بأنه يدعى لسيد العبد الميت وينبغي أن يدعى له فيها كما يدعى للميت وفي ابن أمير حاج عن المبتغي
 بالمهجة ويستحب أن يرفع يديه عند الدعاء بهذا صدره ثم يكبر رابعة اه وفي تخرج الهداية
 روى اصحاب السنن عن المغيرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السقط يصلي عليه ويدعى
 لوالديه بالمغفرة وفي رواية بالعافية والرحمة الحديث وصححه الترمذي والطحاكي وقالوا ان الالم
 بالغم والهم والحسرة والوحشة والضغطة تم الاطفال وغيرهم والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر
 الله العظيم

*(فصل) * بالنون (قوله السلطان أحق بصلاته) المراد بالسلطان الخليفة (قوله

وفي رواية يسلم المأموم كما
 كبر امامه الزائدة ولو سلم
 الامام بعد الثلاثة ناسيا
 كبر الرابعة ويسلم (ولا يستغفر
 لجنون وصبي) اذ لا ذنب
 لهما (ويقول في الدعاء
 اللهم اجعله فرطاً) القرط
 بقصصين الذي يتقدم
 الانسان من ولده اي اجرا
 متقدما (واجعله لنا اجرا)
 اي ثوابا (وذخرا) بضم الذا
 المهجة وسكون الخاء المهجة
 الذخيرة (واجعله لنا شافعا
 مشفعا) بفتح الفاء مقبول
 الشفاعة
 (فصل) السلطان احق
 بصلاته

لواجب تعظيمه) أي لتعظيمه الواجب لأن في تقديم غيره عليه اهاتته (قوله ثم نائبه) أي
نائب الخليفة في احكام السياسة وهو أمير البلدة كما في الدرر ويجب تقديمه ولا ينافيه قوله
لأنه السنة لأن المراد به في كلامه الطريقة المعهودة في الدين (قوله لأنه السنة) أي لأن
تقديم النائب هو السنة أي علم منها فقد قدم الحسين سعيد بن العاص ليصلي على جنازة أخيه
الحسن وكان سعيد حينئذ والياً على المدينة فقال له الحسين تقدم ولولا السنة ما قدمت أفاده
في الشرح (قوله لولايته) لأنه نائب الخليفة أيضاً في الاحكام الشرعية ولولايته عامة
كما في مجمع الأنهر (قوله ثم صاحب الشرط) قال في الدرر من باب الجمعة الشرط بفتح الشين
والراء بمعنى العلامة وهو معنى صاحب الشرط الذي يقال له الشخصية سمي بذلك لأنه
علامة تميزه اه (قوله ثم خليفة الوالي) قال في النهر و زاد الزيلعي عن نص الامام كما
هو رواية الحسن عنه بعد صاحب الشرط خليفة الوالي ثم خليفة القاضي وجرم به في الفتح
والخاص أن تقديم الولاية واجب وتقديم امام الحلي مندوب فقط اه وفي مجمع الأنهر عن
الاصلاح تقديم السلطان واجب اذا حضر وتقديم الباقي بطريق الافضلية اه وهذا يخالف
ما تقدم الا أن يحمل السلطان على من له سلطنة وولاية عامة كما ذكرنا ويراد بالباقي امام المسجد
الجامع وامام الحلي أفاده بعض الأذكياء (قوله ثم خليفة القاضي) لأنه يقوم مقام القاضي
كما أن خليفة الوالي وهو صاحب الشرط فيما يظهر قائم مقامه (قوله ثم امام الحلي) المراد
به امام مسجد محله يمكن بشرط أن يكون افضل من الوالي والا فالولي أولى منه كما في النهر وفي
الشرح والامارة في الاصل حق الاولياء اقربهم الا أن الامام والسلطان يتقدمان لعارض
الامامة العظمى والسلطنة فان في التقديم عليهم ما ازدرأه وفساد أمر المسلمين فيحتاجني عن
ذلك الفساد فيجب تقديم من له حكم عام واما امام الحلي فيستحب تقديمه على طريق
الافضلية وليس بواجب كما في المستصفي (قوله لأنه رضى به الخ) قال البرهان الحلي على
هذا القول علم أنه كان غير راض به حال حياته ينبغي أن لا يستحب تقديمه اه (قوله في الصحيح)
وقال ابو يوسف ولي الميت أولى لان هذا حكم يتفق بالولاية كالانكاح ذكره السيد (قوله
الولي) على من دونه لان الولاية في الحقيقة كفضله وتكفئته اذ هو اقرب الناس اليه والمعتبر
في تقديم الاولياء ترتيب عصبية الانكاح فتقدم البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة
برهان وتقدم بنو الاعيان على بنو العائلات كما في الشنقي والى ذلك أشار المؤلف بقوله
كترتيبهم في النكاح (قوله ولكن يقدم الاب على الابن) أي وجوباً كما أنه السيد
من تعليل القدوري بأن في تقديم الابن استخفافاً بالاب (قوله على الصحيح) وقيل هو قول
محمد وعندهما الابن أولى وعلى غير الصحيح جرى محمد على الاصل والفرق لهما بين الانكاح
وصلاة الجنازة أن للاب فضيلة على الابن والفضيلة تعتبر ترجيحاً في استحقاق الامامة كما في
سائر الصلوات كذا في التبيين والبحر ولو كان له زوج وابن بالغ منه فالولاية لابن الا أنه
ينبغي أن يقدم أباه تعظيماً ويكره أن يتقدم عليه كما في الجوهرة (قوله لفضله) فلو كان الاب
جاهلاً والابن عالماً ينبغي تقديم الابن كما في النهر وجرم به في الدرر ولومات ابن وله أب وجدة فالولاية
لايه وليكنه يقدم أباه جده الميت تعظيماً اه (قوله رضى به الله تعالى) أي رضى مشايخه

لواجب تعظيمه (ثم نائبه)
لأنه السنة (ثم القاضي)
لولايته ثم صاحب الشرط
ثم خليفة الوالي ثم خليفة
القاضي (ثم امام الحلي) لأنه
رضى به في حياته فهو أولى
من الوالي في الصحيح (ثم الوالي
الذكر) المكلف فلاحق
للمرأة والصغير والمعتوه
ويقدم الاقرب فالاقرب
كترتيبهم في النكاح ولكن
يقدّم الاب على الابن في
قول الكل على الصحيح
لفضله وقال شيخ مشايخي
العلامة نور الدين على
المقدمي رضى به الله تعالى
لتقديم الاب وجه حسن

هو أن المقصود الدعاء للميت
ودعوته مستجابة روى أبو
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ثلاث دعوات مستجابات
دعوة المظلوم ودعوة المسافر
ودعوة الوالد لولده روى
الطيالسي والبيهقي عن
قريب عبيد عن علي الصفيح
والقريب مقدم على المفق
فإن لم يكن ولي فالزوج ثم
الخيران (ولم يرد حق التقديم
أن يأذن لغيره) لأن له
إبطال حقه وإن تعدد
فإنما في المنع والذي يقدمه
الا كبرأولى من الذي قدمه
الاصغر (فإن صلى غيره) أي
غير من له حق التقديم بلا
إذن ولم يقتد به (أعادها)
هو (إن شاء) لعدم سقوط
حقه وإن تأدى الفرض
بها (ولا) بعيد (معه) أي
مع من له حق التقديم (من
صلى مع غيره) لأن التقليل
بها غير مشروع كما لا يصلي
أحد عليها بعده وإن صلى
وحده (ومن له ولاية التقدم
فيها الحق) بالصلاة عليها
(من أوصى له الميت بالصلاة
عليه) لأن الوصية باطلة
(على المفق به) قاله الصدر
الشهيد

والمراد شيخه وهو المقدسي وفي نسخة رحمه الله تعالى بالافراد (قوله هو أن المقصود) أي من
الصلاة على الميت (قوله روى) أي به دليلا على قوله ودعوته مستجابة (قوله دعوة المظلوم)
ولو كان كافرا فإنها مستجابة ولو بعد حين (قوله ودعوة المسافر) أي سفر طاعة (قوله
والسيد أولى من قريب عبيده) لأنه مالك له (قوله والقريب مقدم على المفق) لأنه قد خرج
عن ملكه فتعتبر القرابة وهي مقدمة هنا على عصوبة النسب (قوله فالزوج) لما بينهما من
المودة والرحمة (قوله ثم الخيران) أي من بعد في العرف جارا وفي الحديث الجار إلى أربعين
دارا وذلك لما بينهما من مزيد الحقوق المأمور بهما شرعا دون غيرهم من الأجانب (قوله وإن له
حق التقديم) واليه كان أو غيره (قوله أن يأذن لغيره) وكذا أنه أن يأذن في الانصراف بعدها
قبل الدفن أذ هو بدون الأذن مكروه أفاده السيد أخرج المحاملي في أماليه والبرار واليونهم
والديلمي كلهم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه رفعه أميران وإيسا بأمرين المرأة تنج مع
القوم فضيض قبل أن تطوف طواف الزيارة فليس لأصحابها أن ينقروا حتى يستأصروها
والرجل يتبع الجنائز فيصلي عليها فليس له أن يرجع حتى يستأصراها وفي سكب الأنهر
لو انصرف بدون إذن الولي قيل يكره وقيل لا وهو الوجه وفي الصحيحين من تبسع جنازة فمصل
حتى يصلي عليها فلا قيراط من الأجرو من اتبعها حتى تدفن فلا قيراطان والقيراط مثل أحد
(قوله وإن تعدد للثاني المنع) أي وإن تعددت رتبتهما قال في التبيين وشرحه وله الأذن لغيره لأنه
حقه فملاك إبطاله إلا أنه ان كان هناك من يساويه فله أي لذلك المساوي ولو اقتصرتنا المنع
لمشاركته في الحق أما البعيد فليس له المنع قال في الشرح وإذا كان له وليان فاذن أحدهما
أجنبيان فلا خرمعه وإن قدم كل منهما رجلا فالذي قدمه الا كبرأولى لأنهما رضا بسقوط
حقهما وأما كبرهما سنا أولى بالصلاة عليه فيكون أولى بالتقديم كذا في التتارخانية اه والمراد
بالاصغر الاصغر سنا وإن كان بالغاً لأنه لا ولاية لصبي (قوله فإن صلى غيره الخ) فهل ما إذا صلى
عليه ولي القرابة وأراد السلطان أن يصلي عليه فله ذلك لأنه مقدم عليه كافي الجوهرية يعني إذا
كان حاضرا وقت الصلاة ولم يصل مع الولي ولم يأذن لاتفاق كلمتهم على أنه لا حق للسلطان عند
عدم حضوره نهر (قوله بلا إذن ولم يقتد به) أما إذا أذن له أول ولم يأذن وليا فله صلى خلفه فليس له
أن يعيد لأنه سقط حقه بالأذن أو بالصلاة مرة وهي لا تتكرر ولو صلى عليه الولي ولم يمت
أولياء آخرون بمنزلة ليس لهم أن يعيدوا لأن ولاية الذي صلى متكاملة (قوله أعادها) ولو
على قبره كذا في الدرر (قوله هو) انما ذكر الضمير لأنه لو حذفه لتوهم عود الضمير في أعادها على
الغير (قوله إن شاء) أي فالأعادة ليست بواجبة (قوله وإن تأدى الفرض بها) أي بصلاة
غيره أشار به وبالتخصير إلى ضعف ما في التوقييم من أنه لو صلى غيره ذي الحق كانت الصلوة باقية
على ذي الحق وإلى رد ما في الاتقان من أن الأمر موقوف إن أعاد ذو الحق تبين أن الفرض
ما صلى والاسقاط بالأولى (قوله لأن التقليل بها غير مشروع) ولعدم حقه (قوله كما لا يصلي
أحد عليها بعده وإن صلى وحده) وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على من دفن بعد صلاته عليه
عليه حتى تقدمه مطلقا وصلاة الصحابة عليه صلى الله عليه وسلم أفواجا خصوصا وصية كما أن تأخير
دفنه من يوم الاثنين إلى ليلة الأربعاء كان كذلك لأنه مكروه في حق غيره بالإجماع أولاتها

كانت فرض عين على العصاة اعظم حقه صلى الله عليه وسلم عليهم لانتفلاهم والايصلي على قبره الشريف الى يوم القيامة لبتائه صلى الله عليه وسلم كما دفن طريابل هو حي يرزق ويتنعم بسائر الملائكة والعبادات وكذا سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام وقد اجعت الامة على تركها كافي السراج والحلبي والشرح (قوله وفي نوادر ابن رستم) قال في القاموس رسم بضم الراء وفتح المثناة فوق وقد انضم اسم جماعة محدثين والرسعيون جماعة اه (قوله الوصية جائزة) أي ومع ذلك يقدم من له حق التقدم (قوله واهل عليه التراب) قال في الفتح هذا اذا اهل عليه التراب لانه صار من اهل المالكة تعالى وخرج عن ايدى بناقلا ينقض له بخلاف ما اذا لم يهل عليه فانما يخرج ويصلي عليه اه لكن في الخلاصة عن الجامع الصغير لما كم عبد الرحمن ولو دفن قبل الفصل أو قبل الصلاة لا يبتش فان دفنوا ولم يهلوا عليه حتى علموا أنه لم يفسل لكنهم سقوا اللبن لا يبتش أيضا اه أي ويصلي على قبره ثانيا اذا صلى عليه أقولا كما افاده السيد في حاشية مسكين (قوله لا امر اقتضى ذلك) من نسيان وغيره والاولى حذفه لايامه أنه اذا كان لجهل يخرج ويصلي عليه وليس كذلك لأن القلة عامة (قوله صلى على قبره) اقامة الواجب بقدر الامكان كذا في التبيين (قوله وان لم يفسل) على المتمد وهو الاستحسان وصح في غاية البيان منع الصلاة في هذه الحالة لانهم لم تشرع بدون غسل ولو وضع الميت اقبال القبلة أو على شقه الا يسر اوجهه رأسه في موضع رجله واهل عليه التراب لم يبتش ولا سقى عليه اللبن ولم يهلوا عليه التراب ينزع اللبن وتراعى السنة كذا في التبيين وهذا يؤيد تقييد الكمال باهالة التراب ويرد ما في الخلاصة (قوله لتحقيق الهجر) أي الشرعي لا الهكلى (قوله ما لم يتفسخ) أي تتفرق اعضاءه فان تفسخ لا يصلي عليه مطلقا لانهم اشترعت على البدن ولا وجود له مع التفسخ وأما صلواته صلى الله عليه وسلم على شهداء واحد بعد ثمان سنين على ماروا البخاري عن عقبة بن عامر فهم مول على الدعاء أولانهم لم يتفسخوا فان معاوية لما أراد فخر ياهم ليبري العين التي بأحد عند قبور الشهداء وجددهم كما دفنوا حتى ان المصاهرة اصابته اصبع حزة رضى الله عنه فانفطرت دما فتركههم او هو خصوصية له صلى الله عليه وسلم وعلمه في شرح المشكاة (قوله والمعتبر فيه) أي في التفسخ (قوله كبر الراي) فلو شك في تفسخه لا يصلي عليه كما في النهر عن محمد وكأنه تقديم للمانع سيد عن الدر (قوله باختلاف الزمان) بردا وحرا والمكان رخاوة وصلابة (قوله والانسان) أي الميت سمنا وهزالا اه سيد عن مسكين (قوله وثلاثة بعده) اه لا يكون على المقدم اكثر ليكون المعهود في الصلاة غيرهما ومقتضى كون الاخير افضل ان تكون الثلاثة آخر الاسماء ودعائهم ادعى للاجابة (قوله غفر له) أي صفات ذنوبه وهذا لا يظهر الا اذا كان الميت مكلفا مع ان غير المكلف مثله (قوله لانه ادعى للاجابة) أي أقرب للاجابة وقوله بالتواضع أي بسببه وقدم ما فيه (قوله ان لم يكن سبق) يفيد انه ان وجد سبق يعتبر السابق (قوله وصلى مرة واحدة صح) ويكتفى اهد دعا واحد كما يحسن بعضهم ويؤيده أن الضمائر ضم ترجع في قوله اللهم اغفر لنا الخ بقى ما اذا كان فيهم مكلفون وصغار والظاهر انه يأتي بدعاء الصغار بعد دعاء المكلفين كما مر (قوله وان شاهجهلهم صفاء عريضا) عن عيين القبلة ويسارها (قوله بحيث يكون صدر كل واحد منهم

(صلى على قبره وان لم يفسل) لسقوا بشرط طهارته طهرا لحرمة يشه وتعاد لوصلي عليه قبل الدفن بلا غسل لقساد الاولى بالقدرة على تفسيه قبل الدفن وقيل تنقلب حصصه لتحقيق الهجر ولو لم يهل التراب يخرج فيفسل ويصلي عليه (ما لم يتفسخ) والمعتبر فيه كبر الراي على الصحيح لا اختلاف باختلاف الزمان والانسان واذا كان القوم سبعة يقدم واحد اماما وثلاثة بعدهم واثنان بعدهم وواحد بعدهم لان في الحديث من صلى عليه ثلاث صفوف غفر له وخبرها آخرها لانه ادعى للاجابة بالتواضع (واذا اجعت الجنائز) قال افراد بالصلاة لكل منها اول وهو ظاهر (وبقدم افضل فالافضل) ان لم يكن سبق (وان اجعت من) ولو مع السابق (وصلى مرة) واحدة صح وان شاهجهلهم صفاء عريضا ويقوم عند افضلهم وان شاه (جعلها) أي الجنائز (صفاء طوبى لاعمال القبلة بحيث يكون صدر كل واحد منهم) (قدام الامام) محاذيه وقال ابن ابي ليلى يجعل رأس كل واحد اسفل من رأس صاحبه كذا درجات وقال ابو حنيفة هو حسن لان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه دفنوا هكذا

والوضع للصلاة كذلك قال وان وضعه وارأس كل واحد بمحذ رأس الا نحو حسن وهذا كله عند التفاوت في الفضل فان لم يكن ينبغي ان لا يعدل عن المحاذاة ٣٩٠ فلذا قال (وراعى الترتيب) في وضعهم (فيجعل الرجال مما يلي الامام ثم

الصبيان بعدهم) اي بعد الرجال (ثم الخلفاء ثم النساء) ثم المراهقات ولو كان السك رجالا روى الحسن عن ابي حنيفة بوضع افضلهم واسنهم مما يلي الامام وهو قول ابي يوسف والحرزمي مقدم على العبد وفي رواية الحسن اذا كان العبد اصلي قدم (ولو دفنوا برة بر واحد) لضرورة (وضموا) فيه (على عكس هذا) الترتيب فيقدم الافضل فالافضل الى القبلة والا كثر قرآنا وعلماء كما فعل في شهداء احد (ولا يقتدى بالامام من) سبق ببعض التكبيرات و(وجده بين تكبيرتين) حين حضر (بل ينتظر تكبير الامام) فيدخل معه اذا تكبر عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر ويحسب له وعندهما يقضى الجميع ولا يحسب له تكبير احرامه كالمسبوق بركعات (ويوافقه) اي المسبوق امامه (في دعائه) لوعله بسماعه على ما قاله مشايخ بلخ ان السنة ان يسمع كل صف ما يليه (ثم يقضى) المسبوق (ماقانه) من التكبيرات (قبل رفع الجنازة) مع الدعاء ان امن رفع الجنازة والا كبر

قدام الامام) هذا جواب ظاهر الرواية عن الامام لان السنة ان يقوم بمحذ الميت وهو يحصل على الثاني دون الاول (قوله والوضع للصلاة كذلك) اي يحسن على هذه الكيفية (قوله حسن الخ) فالامام استحسن الصفتين (قوله وهذا) اي التخيير بين الكيفيات (قوله فلذا) اي لكون الكلام موضوعا في تفاوت المراتب وفيه ان هذا ترتيب غير ترتيب الفضل لان ترتيب الفضل يجري في الذا كورا الخالصين والانات الخالصات وفي حال الاختلاط (قوله وراعى الترتيب) انظر ما حكم هذا الترتيب وما حكم الصلاة اذا خولف (قوله وهو قول ابي يوسف) فانه قال احسن ذلك عندى ان يكون اهل الفضل مما يلي الامام (قوله والا كثر قرآنا وعلماء) عطفه على ما قبله عطفا مرادف اي يعتبر في الرجال تقدما الى القبلة لكثرة قرآنا وعلماء وظاهره انه لا يجري هنا ما ذكر من المراتب في الامامة وحرره نقلا (قوله من سبق ببعض التكبيرات) انما ذكره لدفع ايها قول الا ترى بين تكبيرتين لان ظاهره يفيد انه سبق بتكبير واحدة ولذا قال السيد في شرحه الاولى ان يقول مما سبق ببعض التكبيرات اه وفيه انه لو اقتصر على قوله ببعض التكبيرات ان لم يفد انه وجد بين تكبيرتين وقد سبق باكثر من تكبيرة يصدق عليه انه وجد بين تكبيرتين (قوله عند ابي حنيفة ومحمد) اهما ان كل تكبيرة قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يتدنى بمافاته قبل تسليم الامام فلولم ينتظر تكبيرة الامام يصير قاضيا مافاته قبل اداء ما ادرك مع الامام وهو منسوخ وغمامه في الشرح وما ذكره من انما هو ظاهر الرواية كافي النهر وهو الصحيح قال الحلبي وظاهر الكافي ترجيح قول ابي يوسف قال في الدر وعليه الفتوى (قوله وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر) لان الاولى للافتتاح والمسبوق يأتي به فصار كن كان حاضرا وقت تحريمة الامام كذا في الشرح (قوله ويحسب له) فاذا لم يقفه غير تكبيرة يسلم مع الامام وهكذا الواسع بتكبيرتين او ثلاث يحسب له التي احرم بها عنده ويقضى ما عداها كذا في الشرح (قوله ولا يحسب له الخ) ولو كبر المسبوق كما حضر ولم ينتظر لا تقسده عند ما لکن ما اذا غير معتبر فاذا سلم امامه قضى ما فاته مع التكبيرة التي فعلها حال شروعه فتلك التكبيرة معتبرة من حيث صحة الشروع بها لان حيث الاكتفاء حتى لو اعتد بها ولم يعد لها بعد فراغ الامام فبدت صلاته عندهما لا عنده ونظيره من ادرك الامام في السجود صح شروعه مع انه لا يعتبر بما اذا من السجود مع الامام كما ذكره الحوي (قوله كالمسبوق بركعات) اي فانه يقضى الجميع بعد فراغ الامام (قوله اي المسبوق امامه) الاول نفسه يراد ضمير الفاعل والثاني ضمير المفعول (قوله لوعله بسماعه) هذا بالنسبة لمن لم يكن حاضرا وقت شروع الامام لان من كان حاضرا يحصل له العلم بدونه افاده بعض الافاضل رحمه الله تعالى ونبه عليه السيد ولم أر حكم ما اذا لم يعلم هل يبنى على غلبة الظن أو يستكت ويحمر (قوله على ما قاله مشايخ بلخ) اي حال كون العلم آتيا على ما قاله مشايخ بلخ (قوله مع الدعاء) المراد به ما بعد الثناء والصلاة وقال غيرهم الجهر ومكروه وروى عن ابي يوسف انه قال لا يجهر كل الجهر ولا يصر كل السر وينبغي ان يكون بين ذلك افاده الشرح قلت وهو قريب من الاول (قوله والا كبر قبل وضعها على الاكاف) قال في الشرح والحاصل انه مادامت الجنازة

قبل وضعها على الاكاف متباعدة عن بطانتهما (ولا ينتظر تكبير الامام على

على الارض فالسبوق ياتي بالتكبيرات فاذا رفعت الجنازة على الاكاف لا ياتي بالتكبيرات
واذا رفعت بالايدي ولم توضع على الاكاف ذكر في ظاهر الرواية أنه ياتي بالتكبيرات وعن محمد
اذا كانت الايدي الى الارض اقرب فكانهم على الارض وان كانت الى الاكاف اقرب
فكانهم على الاكاف فلا يكبر كذا في التارخانية وقيل لا يقطع حتى تبعه ~~كذا في الفتح~~
والبرهان اهـ (قوله من حضر تحريمه) ولم يحرم معه اقله أو تردد في النية أطلقه فشمع ما اذا
كبر الامام الثانية ولم يكبر كما في البصر على ما يذهب ظاهر الثانية حيث قال وان لم يكبر مع
الامام حتى كبر الامام اربعا كبره ولا افتتاح قبل أن يسلم الامام ثم كبر ثلاثا بعد فراغه وأما
اللاحق فيها فكاللاحق في سائر الصلوات قال في الواقعات لو كبر مع الامام الاولى ولم يكبر
الثانية والثالثة كبرهما أولا ثم يكبر مع الامام مابق كذا في البصر (قوله ومن حضر بعد
التكبير الرابعة) انما قيد بحضوره بعد الرابعة لانه لو كان حاضرا اوها كبر وقضى ثلاثا بعد
فراغ الامام وهو ظاهر كلام الثانية وغاية البيان ونص الذخيرة فان كبر الامام اربعا والرجل
حاضر يكبر الرابعة ما لم يسلم الامام ويقضى الثلاث بعد سلام الامام لانه كالمدرك للتكبير
كما وعنه الحسن عن الامام أنه لا يدخل معه (قوله عندهما) أي عند الامام ومحمد في احادي
الروايتين عنه ومقابل قواه ما قول ابي يوسف (قوله لانه لا وجه الى أن يكبر وحده) الاولى
الاتيان باللام بدل الى اي لانه لو كبر لكان آتيا بها وعزلة ركنة وحده ولا يجوز ذلك (قوله
فقد اختلف التصحيح كما ترى) الا ان ما عليه الفتوى مقدم على غيره كما ذكره ما فيه من التسهيل
في تحصيل العبادة (قوله وتكره الصلاة عليه في مسجد الجماعة) قبله الوافي بما اذا لم يكن
مصادا فان اعتاد اهل بلدة الصلاة عليه في المسجد لم يكره لان لباني المسجد علم بذلك وهذا
على ان اهله ان المسجد لم يبن له اما على ان اهله خوف التلويت فلا وقد عصى الجماعة لانها
لا تكره في مسجد اعتادها وكذا في مدرسة ومصلى عمدا لانه ليس اها حكم المسجد في الاصح الا
في جواز الاقتداء وان لم تتصل الصفوف كذا في ابن أمير حاج والخطي وفي شرح موطا الامام
محمد بن المنكدر ولا ينبغي أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام فانه موضع للجماعات والجمعة
والعبد بن والكسوفين والاستسقاء وصلاة الجنازة قال وهذا احد وجوه اطلاق المساجد
عليه بصفة الجمع في قوله تعالى انما يعمر مساجد الله وقيل اهله ظمته ظاهرا وباطنا اولانه
قبلة المساجد اولان جهاته كلها مساجد اهـ وفي البدائع وغيرها قال ابو حنيفة لا ينبغي أن
يصل على ميت بين القبور وكان على وابن عباس يكبره ان ذلك وان صلوا اجزأهم لما روى عنهم
صلوا على عائشة وام سلمة بين مقابر البقيع والامام ابو هريرة وفيهم ابن عمر رضي الله عنهم ثم
تحل الكراهة اذا لم يكن عذر فان كان فلا كراهة انفا فانه اعتكاف المصلي كما في المبسوط
ومنه المطر كما في الثانية واما ما رواه مسلم وأبو داود أن عائشة لما توفي سعد بن ابي وقاص قالت
ادخلوا به المسجد حتى اصلي عليه وأنهم لما انكروا ذلك عليها قالت والله لقد صلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ابي يضاء في المسجد مهمل واخيه فيجيب عنه بأنه منسوخ والامام
انكروا عليها الصلابة او محمول على عذر كطراو على الخصوصية أو على بيان الجواز وعملوا
بالافضل في حق سعد والاولو كان هو الافضل كما قال بعض الشافعية لكان اكثر صلواته صلى الله

من حضر تحريمه) فيكبر
ويكون مدركا ويسلم مع
الامام (ومن حضر بعد
التكبير الرابعة قبل
السلام فاتته الصلاة)
عندهما (في الصحيح) لانه
لا وجه الى ان يكبر وحده كما
في البرازية وفي غيرها وعن
محمد انه يكبر كما قال
ابو يوسف ثم يكبر ثلاثا بعد
سلام الامام قبل رفع الجنازة
وعليه الفتوى كذا في
الاصلة وغيرها فقد
اختلف التصحيح كما ترى
(وتكره الصلاة عليه في
مسجد الجماعة وهو) أي
الميت (فيه) كراهة تنزيه
في رواية

وربما المحقق ابن الهمام
وتحريم في أخرى والعلة
فيه ان كان خشية
التلوين فهو تحريمية وان
كان شغل المسجد بنالم بين
له فتزجيمية والمروي قوله
صلى الله عليه وسلم من صلى
على جنازة في المسجد فلا
يئى له وفي رواية فلا يجزله
(او) كان الميت (خارجا)
اي المسجد مع بعض القوم
(و) كان (بعض الناس في
المسجد) او عكسه ولو مع
الامام (على المختار) كافي
الفتاوى الصغرى خلافا
لما اوردته النسفي من ان
الامام اذا كان خارج
المسجد مع بعض القوم
لا يكره بالاتفاق لما علمت من
الكراهة على المختار
(تنبيه) تكملة صلاة
الجنازة في الشارع وارضى
الناس (ومن استعمل) ان
وجد منه حال ولادته حياة
بحركة او صوت وقد خرج
اكثره وصدره ان نزل برأسه
مستقيما وسرته ان خرج
برجليه منكوسا (وهي
وغسل) وكفن كاعلته
(وصلى عليه) وورث وورث
لما عن جابر يرفع المظفل
لا يصلى عليه ولا يرث ولا
يورث حتى يستعمل بشهادة
رجلين او رجل واحد اثني
عند الامام

عليه وسلم في المسجد ولما امتنع جل العصاة رضوان الله تعالى عليهم عنه والواقع خلافه (قوله)
وربما المحقق ابن الهمام) لظاهر اطلاق المروي والاولى ذكره باحسن قوله بعد والمروي قوله
الخ (قوله والعلة فيه ان كان خشية التلوين فهي تحريمية) الاولى ثابت الضمير في كان
الاولى والثانية فلو كان الميت في غيره والجماعة فيه لم يكره وكلام شمس الائمة السرخسي يفيد
أن هذا هو المذهب حيث قال وعندنا ان كانت الجنازة خارج المسجد لم يكره أن يصلى عليها في
المسجد انما الكراهة في ادخال الجنازة في المسجد اه فلما آمن التلوين لم تكمه على سائر
الوجوه والى ذلك مال في المبسوط وفي المحيط وعليه العمل وهو المختار اه ونقل في الدرابة
عن ابي يوسف أنه لا يكره صلاة الجنازة في المسجد اذا لم ينفخ خروج شئ يلوث المسجد وهو
يزيد ما قبله وينبغي تقييد الكراهة بظن التلوين فامانوه اه أو شك فلا تثبت به الكراهة
(قوله وان كان شغل المسجد بمال بين له تنزيهية) فلو كان الميت موضوعا في المسجد والناس
خارجا لا تكمه وبالعكس تكمه اه في الجوهر لان المسجد انما بني للمكتوبة وتوابعها
كالنوافل والذكر والنسب ريس وفيه أن الميت يشغل المسجد بقدر جنازته (قوله والمروي)
اي الدال على كراهة الصلاة في المسجد تنزيها (قوله وفي رواية فلا أجزله) ورواه ابن ابي شيبة
في مصنفه بلفظ فلا صلاة له قال ابن عبد البر رواية فلا أجزله خطأ فاعش والصحيح فلا شئ له
كافي البرهان (قوله او كان الميت خارجا) اه هذا الاطلاق الذي في كلامه انما ياتي على أن
الكراهة فيه لكون المسجد لم بين له (قوله أو عكسه) يفني عنه صدر كلام المصنف (قوله ولو
مع الامام) مرتبط بقوله او كان الميت خارجا ومقابل ما اوردته النسفي (قوله على المختار) قد
علمت ما ذكره شمس الائمة وهو أن الكراهة انما هي في ادخال الجنازة المسجد فهو ما قولان
مصهران (قوله تكمه صلاة الجنازة الخ) اشغل حق العامة في الاول وحق المالك في الثاني
(قوله ومن استعمل) من واقعة على جنين كافي الشرح والاولى أن تفسر بولود واستعمل
بالبناء للفاعل وأصل الاستعمال في اللغة رفع الصوت قال في المغرب يقال استعملوا الهلال اذا
رفعوا اصواتهم عند رؤيته واستعمل اي الهلال بالبناء للمفعول اذا أبصر اه ولا يخفى أن
المناسب هنا المعنى الاول لأن خصوص رفع الصوت ليس بشرط بل المراد منه الشرح وهو
ما ذكره بقوله ان وجد الخ والاولى أن يقول أي بدل ان تفسر بالاستعمال (قوله بحركة
أصوات) كهطام وتناوب مما يدل على حياته متحركة فلا عبرة بجزء قبض يدوسها لان
هذه بحركة مذبح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فبات أبوه وهو يتحرك لم يرته المذبح ولا عبرة
بالحركة لانه في هذه الحالة في حكم الميت جوهرية (قوله وقد خرج اكثره) الوار للعمال وفيه
لانه لو خرج رأسه وهو يصيح فبات لم يرث ولم يصل عليه كذا في الشرح وهو مقيم بعد ما اذا
انفصل بنفسه اما اذا انفصل بفعل بان ضرب بطنها فالت جنينا ميتا فانه يرث ويورث لان
الشارع لما اوجب الفرة على الضارب فقد حكم بحياته نهر (قوله وصدره الخ) عطف
تفسير على قوله اكثره كما يفيد الشرح والاولى وهو صدره (قوله مستقيما) جهله في
هذه الحالة مستقيما كما جهله في مقابلة منكوسا بما العادة الغالبة (قوله كاعلته) راجع الى
الفصل والكفن يعني أنهم ما يجري فيهما على السنة السابقة (قوله حتى يستعمل) بالبناء

للفاعل وهو آخر الحديث والضمير في رده يرجع الى ما ييسره الى النبي صلى الله عليه وسلم
وقد اخرج الترمذي وروى عن علي بن ابي طالب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في السقط
لا يصل عليه حتى يستهل فاذا استهل صلى عليه وعقل وورث وان لم يستهل لم يصل عليه ولم يرث
ولم يعقل رواه ابن عدي في الكامل (قوله يقبل قول النساء) اي جنس النساء الصادق
بالواحدة العدل والام في كل حال غيرها الا في الميراث فلا يقبل قواها للثمة ويقبل قول غيرها
فيه (قوله لانه لا ينسبهم الرجال) بوضعه قول غير اهلها ان صوته يقع عند الولادة وعندها لا يحضر
الرجل فصارت لنفس الولادة وبه قالت الثلاثة وهو ارجح فالخامس انهما يقولان ان شهادة
النساء حتى في الميراث مقبولة الا الاثمة للثمة وقواها ما الرابع (قوله وامه كالمقابلة) اي في حق
الصلاة عليه ونحوها (قوله يشق) قيده في الدرر الجانب الايسر ولو بالعكس وخيف على الام
وطع وأخرج ولو اتلع مال غيره ومات لا يشق بطنه على قول محمد وروى الجرجاني عن اصحابنا
انه يشق قال السكال وهو اولي مطلا بان احترامه سقط بغيره والاختلاف في شقه مقيد بما
اذ لم يترك مالا والا لا يشق اتفاقا قاله السيد (قوله لا يسع الا ذلك) الاسم بمعنى غير اى لا يسع
غير ذلك أحد ويحتمل أن فاعل يسع ضمير يرجع الى معلوم من المقام اى لا يسع الحال غير ذلك
(قوله وان لم يستهل) مثله ما اذا استهل فمات قبل خروج اكثره وأما الاستهلال في البطن فقير
معتبر بالاولى (قوله وان لم يتم خلقه) فيحصل وان لم يراع فيه السنة وهمذا يجمع بين من
انبت غسله وبين من نفاه فن أثبتة أراد الغسل في الجملة ومن نفاه أراد الغسل المراعى فيه وجه
السنة والمتبادر منه أنه ظهر فيه بعض خلق وأما اذ لم يظهر فيه خلق أصلا فظاهر انه لا يغسل
ولا يسمى لعدم حشره وحرره (قوله في المختار) وظاهر الرواية منع السك واليرث ولا يرث
اتفاقا لانه كجزء الحي كما في الزبالي والجوى وحاصل ما في المصنف أنه بالنظر اى كونه نفسا من
وجه يغسل ويصل عليه وبالنظر اى كونه جزءا آدمى لا ولا فاعلمة الشبهين نقلنا يغسل عملا بالاول
ولا يصل عليه عملا بالثاني وورجنا خلاف ظاهر الرواية (قوله لانه نفس من وجه) الاولى ما في
ملتقى البحار حيث قال اكراما لبني آدم وانما كان نفسا لانه يبعث وان لم ينفتح فيه الروح على
احد القولين (قوله وسمى) اى وان لم يتم خلقه كما في التشرح عن الطحاوى (قوله ويحشر
ان بان بعض خلقه) هو الذي يقتضيه مذهب اصحابنا لانه يثبت له حرمة بنى آدم بدليل نبوت
الاحكام الشرعية له كاستيلاذ وانشاء عدة نهر وقد قالوا ان السقط يحيا في الآخرة وترجي
شفاعته واستدلوا به اروي أبو عبيدة صرقوعان السقط ليقف محببنا على باب الجنة فيقول
لا ادخل حتى يدخل ابواى وقوله محببنا يروي بغيره من وجه من فعلى الاول معناه المتغضب
المستبطن للشئ وعلى الثاني معناه العظيم البطن المتفتح بهى يغضب وينفتح بطنه من الغضب
حتى يدخل ابواه الجنة وروى ابن ماجه من حديث علي رضي الله عنه ان السقط ايرأغم ربه
اذا دخل ابواه النار فيقال أيتها السقط المأرأغم ربه ادخل ابويك الجنة فيجره ما يسره حتى
يدخلهما الجنة اه والسرر بفتحين وبكسر افة في السر بالضم وهو ما تقطعه المقابلة من
مرة الصبي ويحشر على مامات عليه كغيره من اهل الموقف ثم عند دخول الجنة يصيرون طولاً
واحد في الحديث الصحيح يبعث كل عبد على مامات عليه وفيه في صفة الجنة أنهم على صورة

وقال لا يقبل قول النساء فيه
الا لام في الميراث اجماعا
لانه لا ينسبهم الرجال وقول
المقابلة مقبول في حق
الصلاة عليه وامه كالمقابلة
اذا اتصفت بالعدالة وفي
الظهير بمات واضطرب
الولد في بطنه يشق ويخرج
لا يسع الا ذلك كذا في شرح
المقدسى (وان لم يستهل
غسل) وان لم يتم خلقه (في
المختار) لانه نفس من وجه
(واخرج في خرقة) وسمى
(ودفن ولم يصل عليه)
ويحشر ان بان بعض خلقه

آدم طول كل واحد منهم ستون ذراعا زاد أحمد وغيره في عرض سمعة أذرع وهم أبناء ثلاث
 وثلاثين (فائدة) • روى الامام احمد من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما من مسلم يموت في اهل الجنة الا اذن الله الجنة بفضل رحمته اياهما
 فقالوا يا رسول الله أو اثنان قال أو اثنان قالوا أو واحد قال أو واحد ثم قال والذي نفسي بيده
 ان السقط ليهرأمة يسرره الى الجنة اذا احتسبته اه (قوله وذكري في المبسوط قول آخر الخ)
 بحث بعض الفضلاء أنه المتبادر ولا يلزم من ثبوت بعض الاحكام له في الدنيا ثبوت أحكام
 الآخرة وروى هذا القول عن الحلبي والقارطبي (قوله مع أحد ابويه) أي الكافرين وتركه
 استغناء بالفظ السبي كما في النهر أي لا يصلي عليه لأنه تبع اهل ما تبعية ولادة وهي اقوى التبعيات
 لانها سبب لوجوده الا اذا عقل واعتقد دين غير دين ابويه فلا يصير تبع اهل ما اوقامه في البحر
 (قوله اتبعيته له في احكام الدنيا) فلا يصلي عليه كما لا يصلي عليه وليس تابعا اهل ما في العقب فلا
 يحكم بأن اطفالهم في النار البتة بل فيه خلاف قيل هم خدم اهل الجنة وقيل ان كانوا اطفالا
 بلى في عالم الذر عن اعتقاد في الجنة والافني النار (قوله وتوقف الامام في اولاد اهل الشرك)
 في المسألة ترد فيهم أبو حنيفة وغيره ووردت فيهم أخبار متعارضة فالسبيل تقوي بعض امرهم
 الى الله تعالى وانما قيد بأولاد اهل الشرك لما في الكافي اولاد المسلمين اذا ماتوا في صغرهم
 كانوا في الجنة والتوقف فيهم المروى عن الامام مردود على الراوى قال الحوى لان محمد اروى
 في آثار الامام أنه يقال في الصلاة على اطفال المسلمين اللهم اجعله لنا فرطا وهذا قضاء منه
 باسلامهم فأين ينسب اليه خلافه (قوله لا يذهب أحد ابني ذنب) أي ولا ذنب على هؤلاء فلا
 يذهبون (قوله الا أن يسلم أحدهما) أي أحد ابويه أيهما ما كان ولو كان غير المبني كما هو
 مقتضى الاطلاق (قوله اذا كان يعقله) أي الاسلام وذلك بان يعقل الصفة المذكورة في
 حديث جبريل وهي ان يؤمن بالله أي بوجوده وربوبيته لا بكل شيء وملائكته أي بوجود
 ملائكته وكتبه أي انزالها ورسله عليهم الصلاة والسلام أي ارسالهم واليوم الآخر أي البعث
 بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى بغير ويكفي عنه الايمان بالشهادتين لانظروا ماذا
 تحته وبدل عليه ما في النفع الوسائل حيث قال فان قلت يجب أن لا يحكم باسلام اليهودي
 والنصراني وان اقر رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وتبرأ عن دينه ودخل في دين الاسلام
 ما لم يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله وبقرب البعث والقدر خيره وشره من الله تعالى قلنا
 الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصا فقد وجد دلالة لأنه لما أقرب دخوله في دين الاسلام فقد
 التزم جميع ما كان شرطا للصحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالصرح يثبت بالدلالة اه الحديث
 جبريل مخرج بها وحديث أمريت أن اقاتل الناس الخ أقاد ان قول لا اله الا الله اقرار بها
 دلالة فيستفاد من مجموع الحديثين أن الشرط الاقرار بها امانا واماد دلالة اقراره بالسبب
 وقيل المراد بقوله ان كان يعقله أي بعقل المنافع والمضار وان الاسلام هدى واتباعه خيره
 واقل من يعتبر فيه التمييز سبع سنين (قوله او صدق بوصف الايمان له) الاولى أو تصديقه أو هو
 عطف على اقراره بتأويله اذا اقر قالوا الزوج امرأة او اشترى جارية فاستوصفها الاسلام فلم
 تعرفه لا تكون مسلمة والمراد من عدم المعرفة قيام الجهل بالباطن لا ما يظهر من التوقف في

وذكري في المبسوط قول آخر
 ان تفتح فيه الروح حشر والا
 فلا كذا في شرح المقدسي
 (كسبي) او مجنون بالغ
 (سبي) أي اسر (مع احد
 ابويه) من دار الحرب ثم
 مات اتبعيته له في احكام
 الدنيا وتوقف الامام في اولاد
 اهل الشرك وعن محمد أنه
 قال فيهم اني اعلم ان الله
 لا يذهب أحد ابني ذنب (الا
 ان يسلم أحدهما) للحكم
 باسلامه بالتبعية له (او) يسلم
 (هو) أي الصبي اذا كان
 يعقله لان اسلامه صحيح
 باقراره بالوحدانية والرسالة
 او صدق بوصف الايمان له
 ولا يشترط ابتداء الوصف
 من نفسه اذ لا يعرفه الا
 الخواص (اولم يسب
 أحدهما) أي أحد ابويه
 (مع) للحكم باسلامه

جواب ما الاسلام كما يكون من بعض العوام فاناسمع من يقول لا اعرف وهو من التوحيد
والخوف فكان كافي الفتح قال في النهرو على هذا فلا ينبغي ان يستدل العامي عن الاسلام بل
يذكر عنده حقيقة وما يجب الايمان به ثم يقال له انت متدين به هذا فان قال نعم اكتب به اه
(قوله لتبعية السابي اودار الاسلام) اختلف في أقوى التبعيات بعد تبعية الابوين ففي
الهداية وغيره تبعية الدار وفي المحيط تبعية البلد قال في الفتح وله اولى فان من وقع
في سهمه صبي من الغنمية في دار الحرب فبات يصلي عليه ويجهل مسلما تبعا لصاحب البلد
فلو كانت تبعية الدار أقوى تمنع ذلك اه وتعمقه في الجريان تبعية البلد في هذه الحالة
متفق عليها لعدم صلاحية ادارها على انه يرد عليه ما في كشف الاسرار ولو سرق ذمي صيبا
وأخرجه الى دار الاسلام فبات يصلي عليه ولا اعتبار بالاخذ حتى وجب تخليصه من يده ولم يحكم
فيه خلافا اه وذكر الحلبي ما يصلح جمع بين القواين بأنه تبع للسابي ان كان مسلما ولادار ان
كان ذميا اه أي في دور مع الاسلام أي غدار ويقتضى كلامه على هذا فقوله لتبعية
السابي أي ان كان مسلما اودار الاسلام ان لم يكن السابي مسلما (قوله يجب تخليصه من يده
أي بالقيمة) تخليصا للمسلم من ولاية الكفر قال تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا كما لو أسلم أو اشتراه مسلما يجبر على اخراجه من ملكه يده كذا في الشرح مزيدا (قوله
وان كان الكافر) أي لميت كافر (قوله قريب مسلم) أطلقه فشم ما اذا كان له قريب غيره
كافر أو لا غير أنه ان كان فالأولى للمسلم تخليصه كما في السراج وشمم القريب ذوى
الارحام كذا في البصر فقوله ولأولى له كافر انما هو شرط للأولية (قوله غسلة المسلم) وليس
ذلك واجبا عليه لأن من شرط الوجوب اسلام الميت حتى عن البدائع (قوله لا يراعى
فيه سنة) أي التفسير من وضوءه وبداءة بالميامن والأصل فيه ما رواه أبو داود وغيره عن علي
رضي الله عنه قال لما مات أبو طالب انطلقت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك
الشيخ الضال قد مات قال اذهب فوارأباك ثم لا تحدث شيئا حتى تأتيني فذهبت فواريته فجثته
فأمرني فاغتسلت ودعالي وفي حديث الواقدي عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل
يستغفره أياما ولا يخرج من بيته حتى نزل عليه جبريل بهذه الآيات ما كان للنبي والذين آمنوا
أن يستغفروا اللهم شركين الآية كذا في البرهان (قوله ليكون حجة عليه) أهل وجهه أن يقال
أمر غيرك بتطهيرك ففعل وأمرت بتطهير نفسك فلم تفعل (قوله حتى لو وقع في ماء نجسه) هذا
صحيح على القول بأن نجاسة الميت نجاسة خبث والمسلم يطهر بالفيل تكريما وأما على القول
بأن نجاسته نجاسة حدث فلا نجاسة حيث كان بدنه نظيفا (قوله من غير مراعاة كفن السنة)
أي فلا يمتنع فيه عدد ولا يجعل فيه حنوط ولا بضر (قوله والقائه في حفرة) أي بدون حديد
ولا توسعة ويلقيه طرعا كالجيفة لا وضعا (قوله وفيه إشارة) أي في قوله أهل ملته أي فانه
يفيد أنه كافر أصلي (قوله لا يمكن منه أحد) فلا يدفع الى من ارتد الى ملته م كذا في الشرح
(قوله والى ان الكافر الخ) هذا يستفاد من قوله وان كان الكافر الخ فان هذه عكسها (قوله
لا يمكن من قريبه المسلم) لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مع أبي بكر وعمر فأثروا
على يهودى وقد نشر التوراة بقر البعزى نفسه عن ابن له مخرص من أحسن الفتيان وأجلهم

لتبعية السابي اودار الاسلام
حتى لو سرق ذمي صيبا
فأخرجه لدار الاسلام ثم
مات يصلي عليه وان بقى
حي يجب تخليصه من يده
أي بالقيمة (وان كان الكافر
قريب مسلم) حاضر ولا
ولى له كافر (غسله) المسلم
(كف لخرقة نجسة)
لا يراعى فيه سنة عامة في بني
آدم ليكون حجة عليه
لا تطهره الا حتى لو وقع في
ماء نجسه (وكفنه في خرقة)
من غير مراعاة كفن السنة
(والقاء في حفرة) من غير
وضع كالجيفة مراعاة لحق
القرباة (أو دفعه) القريب
(الى أهل ملته) ويتبع
جنازته من بعيد وفيه
إشارة الى ان المرتد لا يمكن
منه أحد غسله لانه لا ملته له
فيلقى بكيفية كالب في حفرة
والى أن الكافر لا يمكن من
قريبه المسلم

الساعة (ولا يصلي على باغ)
اتفاقاً وان كان مسلماً
(و) لا على (قاطع طريق)
إذا (قتل) كل منهم (حالة
المحاربة) ولا يغسل لأن علياً
رضي الله عنه لم يغسل
البغاة وأما إذا قتلوا بعد
ثبوت الإمام علاجهم فانهم
يغسلون ويصلى عليهم
(و) لا يصلى على (قاتل
بالحق غيلة) بالكسر
الاغتتيال يقال قتله غيلة
وهو أن يجده فيذهب
به إلى موضع فيقتله والمرداع
كالوخنقه في منزل لـ
في الأرض بالفساد (و) لا
على (مكابر في المصر لـ
بالسلاح) إذا قتل في تلك
الحالة (و) لا يصلى على
(مقتول عصبية) أعانة لهم
وزجر الغـيرهم (وان
غسلوا) كالغاة على إحدى
الروايتين لا يصلى عليهم وان
غسلوا (وقال نفسه) عدا
لائدة وجع (يغسل ويصلى
عليه) عند أبي حنيفة
ومحمد وهو الأصح لأنه
مؤمن مذبذوب وقال أبو
يوسف لا يصلى عليه وكان
القاضي الإمام على السعدي
يقول الأصح عندى أنه
لا يصلى عليه وان كان خطباً
أول وجع يصلى عليه اتفاقاً
وقال نفسه أعظم وزراً

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنشدك بالذي أنزل التوراة هل تجد في كتابك ذاصفني
ومخرجي فأشار برأسه لا فقال ابنه المحضراي والذي أنزل التوراة أنا لجد في كتابنا صفتك
ومخرجك وأنشد أن لا اله الا الله وأنت رسول الله فقال أقموا اليهودي عن أخيكم ثم ولي
الصلاة عليه فلم يكن اليهودي منه وتولى أمره المسلمون أفاده في الشرح (قوله لأنه فرض
على المسلمين كفاية) فلو تركوه لكافراً أعوا لعدم قيام أحد من المسلمين بفرض الكفاية (قوله
ولا يصلى على باغ) البغاة المسلمون الخارجون عن طاعة الإمام كذا في الشرح (قوله كل منهم)
أي الباغي وقاطع الطريق وجمع باعتبار تعدد أفراد كل (قوله ولا يغسل) وقيل يغسل الباغي
وقاطع الطريق ولا يصلى عليهم للفرق بينهم وبين الشهداء كذا في الشرح وبشيء إليه
بعد في قوله وان غسلوا كالغاة على إحدى الروايتين وفيه أن الفرق حاصل بعدم الصلاة
عليه (قوله لم يغسل البغاة) ولم ينكر عليه فكان اجتماعاً وقاطع الطريق بمنزلة هم كما في البحر
أفاده في الشرح (قوله وأما إذا قتلوا) مفهوم قوله في المتن حالة المحاربة (قوله بعد ثبوت
الإمام) أي بعد الإمام وجه الصرح في الشرح قال في الشرح وهو ذات فصل حسن أخذه
الكبار من المشايخ كذا قال الزيلعي (قوله فانهم يغسلون) لأن القتل حينئذ ذات فصل
در (قوله بالحق) بالنون (قوله بالكسر) أي في الغين (قوله الاغتتيال) في القاموس الغيلة
المرأة السمينة وبالكسر موضع والشقشة والخديعة والاغتتيال وقتله غيلة خدعه فذهب به
إلى موضع فقتله وغاله أهلكه كغتماله واخذه من حيث لا يدري والغول أي بالفخ الصداع
والسكر وبعد المسافة اه فلا وجه لقوله يقال والاولى حذفها كما فعله السمعاني في الشرح وقد
حذفها في الشرح أيضاً (قوله في منزل) أي منزل الخائى والمخوف أو غيرهما وقيد بان يكون
خفق غير مصر (قوله لـ عيه في الأرض بالفساد) عدا أقوله ولا يصلى (قوله في المصر لـ
بالسلاح) لم يأت بالمحترقات وحتره (قوله ولا يصلى على مقتول عصبية) أي للنعصب والحجة
كسده وحرام باقائهم مصر وقيس ويمن في غيره قال أبو يوسف لا يصلى على كل من قتل على مناع
ياخذ وعذا صريح في أن الشخص إذا قتل بسبب اخذه النهب لا يصلى عليه (قوله وان
غسلوا) عبارة مسكين تفيد أن أهل العصبية لا يغسلون وكذا عبارة التنوير مع شرحه تفيد عدم
غسله كالكاس (قوله لا يصلى عليهم) الأولى زيادة أي (قوله لأنه مؤمن مذبذوب) فصار كغيره
من أصحاب الكبار كذا في الشرح وفيه أن هذه العلة تظهر فيما سبق (قوله وقال أبو يوسف
لا يصلى عليه) قال في الغاية وهو الأصح ويؤيد بما ورد أنه صلى الله عليه وسلم أتى لبرجل
قتل نفسه بشق قص فلم يصلى عليه (قوله أول وجع) ذكره في النهاية من غير ذكر خلاف ولا لأنه
في الظاهر ربما يعمد مذورا (قوله أعظم وزراً وانما من قاتل غيره) لأنه أساء إلى أقرب الأشياء
إليه ولأنه لم يرض بقضاء الله له ظاهراً حيث استعجل الموت وعطف الانتم على الوزير من عطف
المرادف (قوله عدا) أخرج به هومما غلطاً فإنه يغسل ويصلى عليه وقوله ظلماً أخرج به من
قتل أباه الحربي أو الباغي والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم
(فصل في جملها ودفنها) لا ينبغي حسن مناسبة تأخير هذا عما قبله واعلم أن أصل الجمل
والدفن فرض كفاية ولا لا يجوز أخذ الاجرة على ذلك إذا تعينوا قهراً فاني وجل الجنان

قريظة اه معصية

يسن لحملها) حمل (اربعة
رجال) نكسر بحاله وتحقيفا
وتحاشيا عن تشبيهه بحمل
الامعة ويكره حمله على
ظهره ودابة بلا عذرو الصغير
يحملة واحد على يديه
ويشدا وله الناس كذلك
بايديهم (و ينبغي) لكل
واحد (حملها اربعين
خطوة يبدأ) الحامل
(بمقدمها الايمن) فيضعه
(على يمينه) أي على عاتقه
الايمن ويمينه أي الجنازة
ما كان جهة يسار الحامل
لان الميت يلقى على ظهره
ثم يضع مؤخرها الايمن عليه
أي على عاتقه الايمن (ثم)
يضع (مقدمها الايسر
على يساره) أي على عاتقه
الايسر (ثم يختم) الجانب
(الايسر) بحملها (عليه)
أي على عاتقه الايسر
فيكون من كل جانب عشر
خطوات لقوله صلى الله
عليه وسلم من حمل جنازة
أربعين خطوة كفرت عنه
أربعين كبيرة واقول أبي
ريرة رضي الله عنه من حمل
الجنازة بجوانبها الاربع
فقد قضى الذي عليه
(ويستحب الاسراع بها)
لقوله صلى الله عليه وسلم
أمر عوا بالجنازة أي مادون

عبادة فينبغي لكل احد أن يبادر اليها فقد حمل الجنازة سيد المرسلين فانه حمل جنازة سعد بن
عبادة ٢ قوله السيد عن الجوهرية (قوله لحملها) اللام بمعنى في وحمل نائب فاعل يسن والماء في أن
السنة في حمالها ان يحملها رجل اربعة (قوله اربعة رجال) اخرج به النساء وذلك لما اخرج به
أبو يعلى عن انس رضي الله عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فمراى
نسوة فقال لهن ما هن قلن لا قال أمتدقن فان لافال فارجهن مأزرات غير مأجورات ولان
الرجال أقوى على ذلك والنساء ضعيفات ومظنة الفتنة والانكشاف لا اذا لم يوجد رجال
كذا في شرح البدر العيني على البخاري (قوله نكسر بحاله) لان فيه اعتنا به (قوله وتحقيفا)
أي على الحاملين (قوله وتحاشيا) أي تباعدوا عن تشبيهه بحمل الامعة هذا انما ثبت كراهة
حمل الواحد له لا ما فوقه مما عدا الاربعة (قوله ويكره الخ) الاولى عبارة الشرح حيث قال
ولذا يكره على الطاهر والدابة أي للتشبيه بحمل الامعة ويكره الخ وعبارة بعض الافاضل
بعد ذلك رجل الاربعة فيكره أن يكون الحامل أقل من ذلك أو أن يحمل على الدابة أو الظهر أو دم
الاکرام الا اذا كان رضيها أو فطما أو فوق ذلك قليلا فلا بأس أن يحمل واحد على يديه أو في
طبقه أو كبا أو لافه أو كالبخ اه (قوله بلا عذر) اما اذا كان عذرا بأن كان الحمل به عذرا بشق
حمل الرجال له أو لم يكن الحامل الا واحد الخمله على ظهره فلا كراهة اذن (قوله كذلك) الاولى
حذفه أو حذف قوله بايديهم فان مؤداهما واحد (قوله بمقدمها) أي مقدم الجنازة أي الميت
الايمن وهو يسار السرير كذا في القهستاني فيجعل عنقه وكتفه الايسر خارج مقدم الجنازة
(قوله فيضعه على يمينه) ايثار اليا من (قوله ما كان جهة يسار الحامل) اذا وقف مستديرا
لها أي فيجعل يساره خارج عود الجنازة ويجعله على عاتقه الايمن (قوله أي على عاتقه الايسر)
وعنقه وكتفه الايمن خارج الجنازة والمقدم والمؤخر بالفتح والكسر فيهما والكسر افصح (قوله
ثم يختم الجانب الايسر) الاولى زيادة المؤخر وبالحتم بالمؤخر يقع الفراغ خلف الجنازة فيمضي
خلفها كما في البحر والنهر والدر (قوله فيكون الخ) تفريع على قول المصنف يبدأ الخ (قوله
كفرت عنه أربعين كبيرة) كثرت بالبناء للمعلوم لنصب أربعين أي كفرت الجنازة أي حملها
قوله السيد والذي نقله بعض الافاضل عن عبارة الحلبي أربعون بالواو فيكون بالبناء للمجهول
وأربعون نائب فاعل وهو كذلك في الشرح وفي الحديث التصريح بأن الكفار تكفرون به اذا
الفعل ولا ينبغي أن يكون خبير (قوله فقد قضى الذي عليه) أي فقد أدى الذي عليه من حق
أخيه المسلم ولعل المراد انه أدى معظمه فان المطلوب منه ان يذهب معه الى القبر ولا ينصرف
حتى يبرأ الا أن يأذن له الولي (قوله فخير تقدمونها اليه) ولا يقدم على خير الامن كان من
الاخير وقوله فخير أي ثواب تقدمون الجنازة اليه أي الخير الذي اسلفه أي فيناسب الاسراع
به ايضاه ويستحب به ولم يقل في الثاني فشر تقدمونها اليه لانه لا ينبغي لاحد أن يذهب بشخص
الى الشرف فضلا عن ان يسرع به وانما المقصود مفارقة هذه الدنيا في حصول الثواب في حمله
وايضاه فان الفضل عظيم فيمكن ان يقابل الميت وان كان من أهل العميان بالافق (قوله وان
نكسرت ذلك) أي عاصيته وان لم يذكره استهجانا لذكره وتلك مجزوم بسكون الزون المحذوفة
تختيفا (قوله عن رقابكم) أي عنكم فأراد بالرقاب الذوات لان الحمل ليس على الرقاب (قوله

الخبيب كما في رواية ابن مسعود فان تلك صالحة فخير تقدمونها اليه وان تلك غير ذلك فشر تضعونها عن رقابكم

وكذا يستحب الاسراع بجهيزه كله (بالخشيب) بخاء معجمة وموحدين مفتوحات ضرب من العدو دون العنق والعنق خطر
فسبح فمشوز به دون مادون العنق ٣٩٨ (وهو ما يؤدى الى اضطراب الميت) فيكره لا زدرابه وانهاب المتبهز (والمتى

خلفها أفضل من المشى
أمامها كفضل صلاة
الفرض على النفل) لقول
علي والذي بهت محمد بن الحنفى
ان فضل الماشى خلفها
على الماشى أمامها كفضل
المكتوبة على التطوع
فقال ابو سعيد الخدرى
أبرأيك نقول أم شئ سمعته
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم فغضب وقال لا والله
بل سمعته غير مرة ولا ثنتين
ولا ثلاث حتى عد سبعاً
فقال ابو سعيد انى رأيت
أبا بكر وعمر عشرين أمامها
فقال على رضى الله عنه
يغفر الله لهما القدح ما ذلك
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما سمعته وانما والله
تخير هذه الامة وليكن ما
كرها أن يجتمع الناس
ويتضايقوا فاحبوا أن يسهلا
على الناس ولقول ابى أمامة
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم مشى خلف جنازة ابنه
ابراهيم حافياً وبكره أن
يتقدم الكل عليها أو يتقدم
متقدماً ولا بأس بالركوب
خلفها من غير اضراء غيره
وفى السنن قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم الراكب
يسير خلف الجنازة والماشى
أمامها فرياً منها عن يمينها
أو عن يسارها (وبكره رفع
الصوت بالذكر) والقرآن

وكذا يستحب الاسراع بجهيزه كله (اي من حين وثقه فلو جهز الميت صبيحة يوم الجمعة يكره
تأخير الصلاة عليه الى عايه الجمع العظيم بعد صلاة الجمعة ولو خاف فوت الجمعة بسبب دفعه
يؤخر الدفن اهـ من السعيد (قوله مفتوحات) الاولى أن يقول مفتوحات من أى الخاء والباء
الاولى وقد يجاب بأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد وفى نسخة مفتوحاتان والاولى مفتوحتين
(قوله من العدو) بسكون الدال وتخفيف الواو والمضى (قوله والعنق خطا وفسح) العنق
بفتحين (قوله فمشوز به دون مادون العنق) ومادون العنق هو الخشب فمشوزون دون الخشب
(قوله وهو ما يؤدى الى اضطراب الميت) الاولى ما فى البحر حيث قال وحذا الاسراع المصنون
بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة ويحتمل أنه راجع الى الخشب المتقدّم فى كلامه (قوله
لا زدرابه) أى للاحتقار بالميت (قوله وانهاب المتبهز) جمع متبهز (قوله أم شئ سمعته)
عبارة البرهان أم شئ بالباء على حذفها فهو خبر محذوف يعنى أم هذا شئ سمعته ويحتمل جز
عطفه على برأيك (قوله حتى عد سبعاً) يعنى سبعاً أكثر من سبع (قوله وانما والله تخير هذه
الامة) هذا من قبيل الاحتراس عن توهم المخالفة للحديث (قوله تخير هذه الامة) التخير بمعنى
الاخير وانما لم يثن لأنه أقول تفضيل اضيف الى معرفته ويجوز فيه المطابقة وعدمها (قوله
وايكنه) ما كرها أن يجتمع الناس ويتضايقوا فاحبوا ان يفصل الناس الذين خلفه وقال
الزيلى وفى المشى أمامها فضيلة أيضاً وقال محمد بن الحسن فى موطئه المشى أمامها حسن وقيد
فى الفتح بما اذا لم يتبعها أو تة قدم الكل فيكره لانه ربما يحتاج للمعاونة اهـ قال فى الاختيار
وهذا كله اذا لم يكن خلفها نساء فان كان كما فى زماننا كان المشى أمامها أحسن كذا فى النهر
وهذا أولى مما فى السـ يدعى المراف من قوله وان كان معها فائحة زجرت فان لم تنزجر فلا بأس
بالمشى معها ولا تترك السنة بما اقترن بها من البدعة انتهى وسيد كره المولى قرياً قاله يقتضى
ان الاحسن المشى خلفها اقامة للسنة وفى الشرح قال الحاكم فى المتن وجددت فى بعض
الروايات ان أبا حنيفة قال لا بأس بالمشى أمام الجنازة وخلفها او يجتنبه وبسرة اهـ (قوله
حافياً) يواضعها والسنة المشى حافياً فى بعض الاحيان (قوله أو يتقدم متقدماً) أى متقدماً عن
القوم وهو مروى عن ابى يوسف (قوله ولا بأس بالركوب خلفها) ويكره أن يتقدمها
الراكب قال الحنفى لأنه يسير الراكب أمامها يتضرر الناس بأثارة القبار اهـ وأشار بلا بأس
الى ان المشى أفضل لانه اقرب الى التواضع واليق بحال الشفيع وعن جابر بن سمرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحاح ماشياً ورجع راجعاً على فرسه رواه
الترمذى وقال حديث حسن (قوله وفى السنن) أى الاربعة لابي داود والترمذى والنسائى
وابن ماجه (قوله ويكره رفع الصوت) قيل يكره تخرعاً كما فى القوس تانى عن القنية وفى
الشرح عن الظهيرية فان أراد ان يذكر الله تعالى فى نفسه أى سرّاً بحيث يسمع نفسه وفى
السراج ويستحب لمن اتبع الجنازة أن يكون مثلاً لا يذكر الله تعالى والتفكير فيما يلقاه
الميت وأن هذا عاقبة اهل الدنيا راجعاً لا فائدة فيه من الكلام فان هذا وقت ذكر وموعظة
فتتبع فيه الغفلة فان لم يذكر الله تعالى فليزلم الصمت ولا يرفع صوته بالقراءة ولا بالذكر ولا يفتر

٢ قول المحشى أن يشهد الناس الذى فى الشرح أن يشهد على الناس اهـ بكثرة

بكثر من يفعل ذلك وما يفعله الجاهل في القراءة على الجنائز من رفع الصوت والتطيط فيه فلا يجوز بالاجماع ولا يسع أحد ايداعه على انكاره ان يسكت عنه ولا ينكر عليه اه (قوله وعليهم الصمت) مبتدأ وخبر ٣ (قوله ونحو ذلك) كالأذكار المتعارفة (قوله بدعة) أي قبيحة كالمسمى بالكفارة ذكر ابن الحاج في المدخل في الجزء الثاني ان من البدع القبيحة ما يحرم أمام الجنائز من الخبز والخرفان ويسمون ذلك عشاء القبر فإذا وصلوا اليه ذهبوا ذلك بعد الدفن وفترقوه مع الخبز كرملة المناوي في شرح الاربعين في حديث من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد قال ويسمون ذلك بالكفارة فانه بدعة مذمومة اه قال ابن أمير حاج ولو تصدق بذلك في البيت سر الكان عملاً صالحاً لو سلم من البدعة أعني أن يتخذ ذلك سنة أو عادة لانه لم يكن من فعل من مضى يعني السلف والخير كله في اتباعهم وفي السراج ويستحب لمن مرت عليه جنازة أو رآها أن يقول سبحان الذي لا يموت لا اله الا هو الحي القيوم ويدعو للميت بالخير والتثبيت اه وفي شرعة الاسلام اذا رآها يقول هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً أو يكثرون التسبيح والتمليل خلف الجنائز ولا يتكلم بشئ من كلام الدنيا ولا ينظر عينا ولا شهماً الا فان ذلك يقضى القلب اه ولا ينبغي أن يرجع من يتبع الجنائز حتى يصلي بحر (قوله ويكره اتباع النساء الجنائز) أي تحريراً كما في الدر (قوله وان لم تنزجر نائحة الخ) قال في السراج وقد أجهت الامة على تحريم النوح والدعوى بدعوى الجاهلية وفي البحر عن المجتبى اذا اسقع باسقة ليرق قلبه ويبيك فلا بأس به اذا أمن الوقوع في الفتنة لاستماعه صلى الله عليه وسلم ابوا كى حزة اه (قوله فلا بأس بالمشي معها) أفاد أنه خلاف الاولى (قوله ولا بأس بالبكا) بالقصر لان المراد خروج الدمع (قوله بدع) أي لا صوت فانه مكروه (قوله في منزل الميت) ليس بقيد فمما يظهر (قوله ويكره النوح) أي يحرم لما تقدم عن السراج (قوله ولا يقوم الخ) فهو مكروه كما في القهستاني (قوله ولم يرد) بضم الباء وكسر الراء والواو والحاء (قوله قبل وضعها) أي عن أعناق الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم لم من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع وفي الجلاس قبل وضعها الزدرا بها اه من النوح ويكره القيام بعده كما في الدر لما روى عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم لم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في اللحد فكان قائماً مع أصحابه على رأس قبر فقال يهودى هكذا صنع في موتانا فجلس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم يعني في القيام بعده ووضعه عن الأعناق فلذا كره كذا في البحر (قوله ويحقر القبر نصف قامة) في الحجة روى الحسن بن زياد عن الامام رحمه الله تعالى قال طول القبر على قدر طول الانسان وعرضه قدر نصف قامة كذا في الشرح عن التمارخانية (قوله لانه أباح في الحفظ) أي حفظ الميت من السباع وحفظ الراحة من الظهور (قوله ويلحد) يقال لحد القبر أي جعل فيه لحداً أو لحد الميت وضعه في اللحد بفتح اللام كملس وبضعها كقفل وجمع الاول لحدود والثاني الحداد وهو حفرة تجعل في جانب القبلة من القبر يوضع فيها الميت وينصب عليها اللبن فهستانى والسنة أن يدخل الميت فيه بالسوا ولا يدخل فيه منكوساً على رأسه لخالفه السنة ولانه قد تنزل المواد الى فيه وأنه ولان فيه تشاؤماً بانزاله أقول منزل من منازل الآخرة منكوساً على رأسه ذكره

قوله مبتدأ وخبر في بعض النسخ مانصه قوله وعليهم الصمت عليهم اسم فعل بمعنى ابلزموا والصمت منصوب على الاغراء والمراد أنهم يصمتون عما كان من الدنيا اه

وعليهم الصمت وقوله هم كل حي سموت ونحو ذلك خلاف الجنائز بدعة ويكره اتباع النساء الجنائز وان لم تنزجر نائحة فلا بأس بالمشي معها ويكره بقلبه ولا بأس بالبكا بدع في منزل الميت ويكره النوح واصباح وشق الجيوب ولا يقوم من صرت به جنازة ولم يرد المشي معها والامر به منسوخ (و) يكره (الجلاس قبل وضعها) لقوله عليه السلام من تبع الجنائز فلا يجلس حتى توضع (ويحقر القبر نصف قامة او الى الصدر وان يزد كان حسناً) لانه أباح في الحفظ (ويلحد) في أرض صلبة من جانب القبلة

(ولا يشق) بحفرة في وسط القبر يوضع فيها ٤٠٠ الميت (الافى ارض رخوة) فلا يابس به فيها ولا يتخاذا التابوت ولومن حديد

ويقرش فيه التراب لقوله
صلى الله عليه وسلم اللحد
لنا والاشق لغيرنا ويدخل
الميت في القبر (من قبل
القبلة) كما أدخل النبي
صلى الله عليه وسلم أن
أمكن فتوضع الجنائزة على
القبر من جهة القبلة ويحمل
الاخذ من استقبال حال
الاخذ ويضعه في اللحد
لشرف القبلة وهو أولى من
السل لأنه يكون ابتداء
بالرأس أو يكون بالرجلين
(ويقول واضعه) في قبره كما
أمر به النبي صلى الله عليه
وسلم وكان يقول إذا أدخل
الميت القبر (بسم الله وعلى
ملة رسول الله) قال شمس
الائمة السرخسي أي
بسم الله وضعناك وعلى ملة
رسول الله سلمانك وفي
الظاهرية إذا وضعوه
قالوا باسم الله وبالله وفي الله
وعلى ملة رسول الله (صلى
الله عليه وسلم) ولا يضر
دخول وتر أو شفع في القبر
بقدر الكفاية والسنة
الوتر وأن يكونوا أقوياء
أمناء صلحاء وذو رحم
المحرم أولى بإدخال المرأة
ثم ذوو الرحم غير المحرم ثم
الصالح من مشايخ جيرانها
ثم الشبان الصلحاء ولا
يدخل أحد من النساء القبر
ولا يخرجن من الرجال ولو
كانوا أجنبيا لأن مس

ابن الحاج في المدخل (قوله يوضع فيها الميت) بعد أن يبنى حافته باللبن أو غيره ثم يوضع الميت
بينهم ما ويسقف عليه باللبن أو الخشب ولا يمس السقف الميت وأوصى كثير من الصحابة أن
يرموا في التراب من غير لحد ولا شق وقال ليس أحد جنبى أولى بالتراب من الآخر وبقى
وجهه التراب بلبنتين أو ثلاث (قوله ولا يتخاذا التابوت ولومن حديد) ويكون من رأس
المال إذا كانت الأرض رخوة أو نديته ويكره التابوت في غيرها بإجماع العلماء (قوله ويقرش
فيه التراب) ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضرية أو مخدة أو حصير أو نحو ذلك وفي
كتب الشافعية والحنابلة ويجعل تحت رأس الميت لبنة أو حجر قال السروجي ولم أقف عليه
لاصحابنا وذكروا ابن الحاج في المدخل أنه ينبغي أن يجتنب ما أحدثه بعضهم من أنهم يأتون بماء
الورد فيجملونه على الميت في قبره فان ذلك لم يرو عن السافرضي الله عنهم فهو بدعة قال ويكفيه
من الطيب ما حمل له وهو في البيت فمن تبعه لا مبتدعون فحيث وقف سلفنا وقفنا أه
(قوله والاشق لغيرنا) أي لغير المسلمين (قوله ويدخل الميت في القبر من قبل القبلة) أي ندبا
(قوله ان أمكن) والافصح بالامكان (قوله لشرف القبلة) عليه لقوله ويدخل وقوله
مستقبلا (قوله وهو أولى من السل) ورد أنه صلى الله عليه وسلم سل سلا وحمل على حالة
الضرورة اضيق المكان أو الخوف أن ينهار اللحد لرخاوة الأرض على أنه لا تعارض لأنه فعل
بعض الصحابة وما تقدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم والسل أن توضع الجنائزة على يمين القبلة
من مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بازاء موضع قدميه من القبر فيسلك الواقف إلى القبر من
جهة رأسه (قوله ويقول واضعه الخ) أي ندبا كما في الدر (قوله وكان يقول) أي النبي صلى
الله عليه وسلم كذا في التبيين (قوله وعلى ملة رسول الله الخ) قال الامام الماتريدي هذا ليس
بدعاء لأنه لا تبدل عن الذي مات عليه غير أن المؤمنين شهداء الله في الأرض ينتمدون بوقائه
على الايمان وبهجرت السنة كذا في البحر (قوله قالوا باسم الله وبالله الخ) أي وضعناك
متبركين باسم الله وبه آمنا وفي رضاه وغبنا ونحن في ذلك كله على ملته ودينه فهستاني (قوله
ولا يضر دخول وتر) في الطائفة عن الذخيرة ولا يمين عدد الواضحين لأن المعتبر حصول الكفاية
ودخل قبره صلى الله عليه وسلم أربعة على والعباس وابنه الفضل واختلف في الرابع هل هو
صهيب أو المغيرة أو أبو رافع أو صالح (قوله وأن يكونوا أقوياء) أي على الحل (قوله أمناء) أي
بجيت لو اطلعوا على شيء أخفوه وقوله صلحاء أي فلا تتخاطلهم شهوة (قوله ثم ذوو الرحم غير
المحرم) المحرم غير ذى الرحم بمصاهرة أو رضاع. قدم عليه (قوله من مشايخ جيرانها) قبل الشيخ
من بلغ الثلاثين إلى الخمسين (قوله ثم الشبان) هم من لم يباخ السن المذكور (قوله ولا يدخل
أحد من النساء القبر) ولا كافر ولو كانا قريبين للميت ذكره ابن أمير حاج وفي نسخة ينصب أحد
ولا وجه له إلا أن يجعل القاعل ضميرا يعود على الولي مثلا (قوله ولا يخرجن من الرجال) كذا
في نسخة أي لا يخرجن من الجنائزة إلى القبر وكذا من المقتسل إلى السرير وفي نسخة ولا
يخرجن والمعنى ولا يخرجن إلى التشيع وتقدم ما فيه (قوله عند الضرورة) كالمداواة (قوله
ويوجه إلى القبلة) وجوبا كما في الدر أو استئنا كما في ابن أمير حاج عن الامام فلو وضع لغير
القبلة أو على يساره ثم تذكر وقال الامام ان كان بعد تسريح اللبن قبل أن ينهال التراب عليه

بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث أبي داود البيت الحرام قبلتمكم أحباء وأموانا (وتحل العقدة) لأمر النبي صلى الله عليه وسلم سمرة وقد مات له ابن أطلق عقد رأسه وعقد رجليه ولأنه آمن من الانتشار (ويسوى اللبن) بكسر الباء الموحدة واحدة أبنة بوزن كلمة الطوب التي (عليه) أي على اللحد اتفاقا لوجهه عن التراب لما روى أنه عليه الصلاة والسلام جهل على قبره اللبن وروى طن من قصب بضم الطاء المهملة الحزمة ولا منافاة لما كان الجمع ٤٠١ بوضع اللبن منصوبا ثم أكمل بالقصب

وقال محمد في الجامع الصغير

(و) يستحب (القصب)

واللبن وقال في الأصل اللبن

والقصب فدل المذكور في

الجامع على أنه لا بأس

بالجمع بينهما واختلاف في

القصب المتسوج ويكره

القصاص في القبر وهذا

عند الوجدان وفي محل

لا يوجد إلا الصخر فلا

كرهية فيه فقواهم (وكره)

وضع (الآجر) بالمد المحرق

من اللبن (والخشب) محمول

على وجود اللبن بلا كراهة

والا فقد يكون الخشب

والآجر موجودين ويقدم

اللبن لأن الكراهة تكونهما

للاحكام والزينة ولذا قال

بعض مشايخنا انما يكره

الآجر اذا اريد به الزينة

أما اذا اريد به دفع أذى

السباع أو شئ آخر لا يكره

وما قيل أنه ليس النار فليس

بصحيح (و) يستحب (أن

يسجي) أي يستر (قبرها)

أي المرأة سترها إلى أن

يسوى عليها اللحد (لا)

يسجي (قبره) لأن عليا

رضي الله عنه صير بقوم قد

أزالوا ذلك ووجهها إلى على عينه وإن أهالوا التراب لا ينش القبر لأن ذلك سنة والنش حرام اه (قوله بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم) عليا لما مات رجل من بني عبد المطلب فقال يا علي استقبل به القبلة استقبلا لا قولوا جميعا بسم الله وعلى ملة رسول الله وضعوه لجنبه ولا تكبوه على وجهه ولا تلقوه على ظهره كذا في الجوهرية وفي الحاشي ويستند الميت من ورأيه فهو تراب ثلاثين قاب اه (قوله وتحل العقدة) ويقول الحال اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده (قوله أطلق عقد رأسه) به مزة قطع مفتوحة وعقد الظاهر أنه يفتح العين وسكون القاف على صيغة المصدر لا صيغة الجمع (قوله ويسوى اللبن) بفتح اللام فيه وفي مفرده وبكسر الباء فيهما ومن العرب من يكسر اللام فيهما مع سكون الباء مثل أمددة وأبدوه وكافي الصحاح ما يعمل من الطين صربعاو يعني به (قوله جهل على قبره اللبن) وكان عدد لبنات لخدمته صلى الله عليه وسلم تسما (قوله ثم أكمل بالقصب) خوف نزول التراب من الشقوق قال أبو برة يستحب اللبن والقصب والخشب في اللحد فيقيم اللبن عليه من جهة القبر ويستشفوقه ثلاثين لئلا ينزل التراب منها على الميت اه (قوله وقال في الأصل) أي الملبس وطوتا ليفه قبل تأليف الجامع الصغير وكلاهما اللام فحمد رضى الله عنه (قوله على أنه لا بأس بالجمع) الأولى أن يقول على إباحة الجمع (قوله في القصب المتسوج) أي المجموع بعضه إلى بعض بنحو جبل كالذي يشقه الخصاصون في بولاق وكالحصر (قوله وهذا) أي استحب اللبن والقصب (قوله إلا الصخر) أي أو الآجر (قوله والافتقد يكون الخ) أي وإن لم تحمل كراهة الآجر والخشب على حال وجود اللبن بل قلنا بالكراهة مطلقا يكون حرجا لأنه قد يكون اللبن معه وما يوجدان والتكليف به حينئذ فيه حرج عظيم (قوله لأن الكراهة الخ) علة لمخذوف أي فلا يكره أن الكراهة تكونهما للاحكام والزينة وهذا انما يكون غالبا عند وجود غيرهما أما عند العدم فاستعمالهما للضرورة (قوله ولذا قال بعض مشايخنا) قال في الخاتمة يكره الآجر إذا كان مما يلي الميت أو فمها أو راسه ذلك فلا بأس وفي الحاشي وقد نص اسمعيل الزاهد بالآجر خلف اللبن على اللحد وأوصى به كذا في الشرح (قوله أو شئ آخر) كقطع الرائحة أو كانت البلاد كثيرة المطر فيذهب اللبن وهو مرفوع عطف على دفع (قوله فليس بصحيح) لأن الكفن مسته النار ويغسل الميت بالماء الحار وأوجب بأن النار لم تفسد الماء بخلاف الآجر كما هو ظاهر حوى وبأن الآجر به أثر النار فيكره في القبر لثباته ومخلاف القبر بالماء الحار فإنه يقع في البيت فلا يكره كما لا يكره الأجواف في القبر ومثل ما ذكره عن الكفن (قوله أن يسجي) بتشديد الجيم مصباح (قوله إلى أن يسوى عليها اللحد) وفي المحيط إذا وضعت في اللحد استغنى عن التسمية قهستاني (قوله لا يسجي قبره) في الجلاي عبارة أصحاني في تسمية قبره مختلفا منها ما يدل على الجواز ومنها ما يدل على الكراهة قهستاني (قوله انما يصنع هذا بالنساء) هو آخر الأثر (قوله ويهال التراب) في القبر بالأيدي

دفنوا ميتا وبسطوا على قبره ثوبا فخذه وقال انما يصنع هذا بالنساء إلا إذا كان

لضرورة دفع مطر أو تلج عن الداخلين في القبر فلا بأس به (ويهال التراب) ستره ويستحب أن يحرق ثلاثا لما أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فحشي عليه التراب من قبل رأسه ثلاثا

(ويسمى القبر) ويكره أن يزيد فيه ٤٠٢ على التراب الذي خرج منه ويجعله مرتفعاً عن الأرض قدوش برأوا كثر

بقليل ولا بأس برش الماء
حفظاله (ولا يربع) ولا
يجصص انتهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن تربيع
القبور وتجصيصها (ويحرم
البناء عليه للزينة) لما روي
(ويكره) البناء عليه (للاحكام
بعد الدفن) لانه لبقاء والقبر
للدفن وأما قبل الدفن فليس
يقبر وفي النوازل لا بأس
بتطينه وفي الضائفة وعليه
الفتوى (ولا بأس) أيضاً
(بالمكاتب) في حجره بزيه
القبر ووضع (عليه أثلاً
يذهب الأثر) فيصير العلم
صاحبه (ولا يمتنع) وعن
أبي يوسف أنه كره أن يكتب
عليه وإذا خربت القبور
فلا بأس بتطينها لأن رسول
الله صلى الله عليه وسلم مر
بقبر ابنه إبراهيم فرأى فيه
حجراً فسدّه وقال من عمل
علاً فليمتقنه عن أنس عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أنه قال خفق الرياح وقطر
الأمطار على قبر المؤمن
كفارة لذنوبه (ويكره الدفن
في البيوت لاختصاصه بالانبياء
عليهم الصلاة والسلام) قال
الكمال لا يدفن صغير ولا كبير
في البيت الذي مات فيه فان
ذلك خاص بالانبياء عليهم
السلام بل يدفن في مقابر
المسلمين (ويكره الدفن في)
الاماكن التي تسمى (الفسافي)

وبالاساحي وبكل ما أمكن (قوله ويسحب) أي إن شـهد دفن الميت أن يحثي في قبره ثلاث
حبات يسديه ج. ما من قبل رأسه ويقول في الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعبدكم وفي
الثالثة ومنها نخرجكم تارة أخرى (قوله ويسمى القبر) ندبا وقيل وجوباً والاول أولى وهو أن
يرفع غير مسطح كذا في المقرب وقوله بعد ويجعله مرتفعاً الاولى تقديمه على قوله ويكره أن يزيد
الخ وقوله قد رشبه وظاهر الرواية وقيل قد رابع أصابعه وتباح الزيادة على قدر شبر في رواية
كما في القهستاني (قوله ويكره أن يزيد فيه على التراب الذي خرج منه) لانها بمنزلة البناء بحره وهو
رواية الحسن عن الامام وعن محمد لا بأس بها (قوله ولا بأس برش الماء) بل ينبغي أن يكون ممندوباً
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال بقبر سيد وقبر ولده إبراهيم وأمر به في قبر عثمان ابن مظعون
وفي كتاب النورين من أخذ من تراب القبر بيده وقرأ عليه سورة القدر سبعاً وتركه في القبر لم يعذب
صاحب القبر ذكره السيد (قوله ولا يربع) به قال الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور
وقال الشافعي الترييع أفضل روى أن من شاهد قبره الشريف قال انه مسينم (قوله ولا
يجصص) به قالت الثلاثة لقول جابر بن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور
وان يكتب عليها وأن يبنى عليها رواه مسلم وأبو داود والترمذي وصححه وزادوا أن نوطاً (قوله
انتهى النبي صلى الله عليه وسلم) يفيد أن ما ذكره مكره وتحريمها (قوله لما روي) من انتهى
عن التجصيص والترييع فانه من البناء (قوله ويكره البناء عليه) ظاهر إطلاقه الكراهة أنها
تحريمية قال في غريب الخطابي نهى عن تجصيص القبور وتكليفها انتهى القصة تجصيص
التجصيص والتسكيل بناء الكمال وهي القباب والصوامع التي تبنى على القبر (قوله وأما قبل
الدفن الخ) أي فلا يكره الدفن في مكان بني فيه كذا في البرهان قال في الشرح وقد اعتاد أهل مصر
وضع الحجارة حفظاً للقبور عن الانداس والنش ولا بأس به وفي الدر ولا يجصص ولا يطين ولا
يرفع عليه بناء وقيل لا بأس به هو المختار اهـ (قوله وفي النوازل لا بأس بتطينه) وفي التجصيص
والمزيد لا بأس بتطين القبور خلافاً لما في مختصر الكرخي لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مر بقبر ابنه إبراهيم فرأى فيه حجراً سقط فيه فسده وقال من عمل عملاً فليمتقنه وروى البخاري
أنه صلى الله عليه وسلم لم يرفع قبر ابنه إبراهيم شبرا وطينه بطين أحر اهـ (قوله ولا بأس أيضاً
بالمكاتب) قال في البحر الحديث المتقدم يمنع الكتابة فليكن هو المعول عليه لكن فصل في المحيط
فقال ان احتج الى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولا يمتنع به جازت فاما الكتابة من غير عذر فلا اهـ
(قوله رأي حجراً) أي سقط (قوله أنه قال خفق الرياح) كذا في مدارأيته من نسخ الصغير بالنساء
وفي الكبير صفق بالصاد وهو الذي رأته في تحريم بعض الافاضل عازياً الى كفاية الشعبي قال
في القاموس صفت الريح الاشجار حر كتهافيه خفت الريح تحفق وتحقق خنقا وخنقانا
محر كذا اضطربت وتحركت وخوافق السماء التي تخرج منها الرياح الاربع اهـ فكل يأتي بمعنى
التحريك والمعنى أن تحريك الرياح على قبره كفارة لذنوبه (قوله ويكره الدفن في البيوت) الا
لضرورة مضمرة (قوله ويكره الدفن في الفسافي) من وجوه الاول عدم اللحد الثاني دفن
الجماعة لغير ضرورة الثالث اختلاط الرجال بالنساء من غير حاجز كما هو الواقع في كثير منها الرابع
تجصيصها والبناء عليها قاله السيد الا أن في نحو قرافة مصر لا يتأتى اللحد ودفن الجماعة لتحقيق

وهي كبيت مرقود بالبناء يسع جماعة قياماً ونحوه لخالفها السنة (ولا بأس بدفن أكثر من واحد) في قبر واحد الضرورة

الضرورة وأما البناء فقد تقدم الاختلاف فيه وأما الاختلاف فلا ضرورة فإذا فعل المباح
بين الاموات فلا كراهة وصرح المصنف بعد يجوز اذفن المتعددين في قبر واحد للضرورة
(قوله للضرورة) فان وجدت جازت الزيادة عليه فبقدم الافضل فالافضل الى جهة القبلة فيما
اذا المجد الحسن والافضل رجل ثم الفلام ثم الخنثى ثم الاثني كما في البدائع ومن الضرورة المبيحة
لجمع ميتين فصاعد في قبر واحد ابتداء على ما ذكره ابن أمير حاج قلة الدافنين أو ضعف فهم أو
اشتغالهم بما هو أهم وليس منها دفن الرجل مع الرجل قريبه ولا ضيق محل الدفن في تلك المقبرة مع
وجود غيرها وان كانت تلك المقبرة مما يتبرك بالدفن فيها المجاورة الصالحين فضلا عن هذه الامور
لما فيه من حرمة الميت الاول وتقرير اجزائه فيمنع من ذلك اه (قوله ويجوز بين كل
اثنين بالتراب) ندبان امكن كما في ابن امير حاج امكون في حكم قبرين كما في العيني على البخاري
(قوله هكذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الغزوات) قال بعض الافاضل لم أجده
فيما علمت وانما هو قول العلماء حتى ان أشهب صاحب مالک أنكره وقال لا معنى له الا التضييق
على ما نقله عنه البدر العيني في شرح البخاري (قوله جاز دفن غيره في قبره) وزرعه وانباء عليه
كد في التبيين (قوله ولو كان ذميا) في التمارخانية مقابر أهل الذمة لا تنبش وان طال الزمن
لانهم اتباع المسلمين احياء وأمواتا بخلاف أهل الحرب اذا احتجج الى نبشهم فلا بأس به اه
وسئل أبو بكر الاسكافي عن المرأة تقبر في قبر الرجل فقال ان كان الرجل قد بلى ولم يبق له لحم ولا
عظم جاز وكذا العكس والافان كانوا لا يجدون بدا فيجعلون عظام الاول في موضع ويجعلوا بينهما
حاجز بالصعيد اه قال في الشرح ولا يخفى أن ضم عظام المسلم يحصل به اخلال ولا تخلو به عن
كسر بسبب الحويل خصوصا الآن كما اعتاده الحفارون من اتلاف القبور التي لا تزار الا قليلا
ولا يعمدها أهلها ونقل عظام الموتى أو طمسها أو جمعها في حفرة وإيهام أن المحل لم يكن به ميت
فلا يقال تضم أو تحجمل عظام الاول في موضع دفن للضرر عن موتى المسلمين اه وفي البرهان
ويكره الدفن ليلا بلا عذر لقوله صلى الله عليه وسلم لا تدفنوا موتاكم بالليل الا أن تضطروا رواه
ابن ماجه وفي الجوهر لا بأس بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدفن ليلة الاربعاء وعثمان
وقاطمة وعائشة رضي الله تعالى عنهم دفنوا ليلا ولكنه بالنهار افضل لانه أمكن اه (قوله
وخيف الضرر به) اي التغيير أما اذا لم يخف عليه التغيير ولو بعد البرأ وكان البرق قريبا أو أمكن
خروجه فلا يري كما يفيد منه ومه والظاهر عليه حرمة رميه وحرره نقلا (قوله وأتى في البحر)
مستقبل القبلة على شقه الايمن ويشد عليه كفنه وقوله ليرسب اي ان ثبت في قعر البحر وفي
القماموس رسب في الماء كنهر وكرم رسوب اذهب سقلا (قوله وعن الشافعية الخ) نقله بعض
الافاضل عن اهل مذهبهنا ايضا (قوله فيدفن) اي يدفنه المسلمون الذين يجذونه بساحل البحر
(قوله في مقبرة محل مات به) انظر حكم ما اذا تعددت المقابر في محل وأبيع الدفن في كلها اوله في
كل قبر هل يكون الدفن في القبري اولي او يعتبر الجيران الصالحون بحرر (قوله لما روى عن
عائشة الخ) ولانه اشتغال بما لا يقيد اذا الارض كلها كفات مع ما فيه من تأخير دفنه وكفى
بذلك كراهة (قوله حين زارت قبر أخيها عبد الرحمن) اي بمكة (قوله فان نقل قبل الدفن الخ)
في البرهان لا بأس بنقل قبل تسوية اللبن نحو ميل أو ميلين اه اي وأما بعد التسوية قبل اهالة

(للضرورة) قاله قاضي خان
(ويجوز بين كل اثنين بالتراب)
هكذا أمر رسول الله صلى
الله عليه وسلم في بعض
الغزوات ولو بلى الميت وصار
ترابا جاز دفن غيره في قبره ولا
يجوز كسر عظامه ولا
تحويلها ولو كان ذميا ولا
ينبش وان طال الزمان وأما
أهل الحرب فلا بأس بنبشهم
ان احتجج اليه (ومن مات
في سفينة وكان البرق بعيدا
وخيف الضرر به) غسل
وكفن) وصلى عليه (وألقى
في البحر) وعن الامام أحمد
ابن حنبل رحمه الله ينقل
ليرسب وعن الشافعية كذلك
ان كان قريبا من دار الحرب
والاشد بين لوحين ليقدفه
البحر فيدفن (ويستحب
الدفن في) مقبرة (محل مات
به أو قتل) لما روى عن
عائشة رضي الله عنها أنها
قالت حين زارت قبر أخيها
عبد الرحمن وكان مات بالشام
وجعل منها لو كان الامر فيك
الى ما نقلته ولقد قتلت حيث
مت (فان نقل قبل الدفن
قد روي أو ميلين)

ونحو ذلك (لابايريه) لان المسافة ٤٠٤ الى المقابر قد تباع هذا المقدار (وكره نقله لا كثر منه) اي اكثر من الميادين كذا

في الظاهرية وقال شمس
الائمة السرخسي وقول محمد
في الكتاب لا بأس أن ينقل
الميت قدر ميل أو ميلين يان
أن النقل من بلد الى بلد
مكروه قاله قاضي خان وقد
قال قبله لومات في غير بلد
يستحب تركه فان نقل الى
مصر آخر لا بأس به لما روى
أن يعقوب صلوات الله عليه
مات بمصر ونقل الى الشام
وسعد بن أبي وقاص مات
في ضيعة على أربعة فراسخ
من المدينة ونقل على أعناق
الرجال الى المدينة قلت يمكن
الجمع بأن الزيادة مكروهة
في غير الرائحة أو خشيتها
وتنتفي باتفاقها لمن هو مثل
يعقوب عليه السلام أو
سعد رضي الله عنه لانهما
من أحياء الدارين (ولا يجوز
نقله) اي الميت (بعد دفنه)
بأن أهمل عليه التراب وأما
قبله فيخرج (بالاجماع) بين
أئمتنا طالت مدة دفنه أو
قصرت للنهي عن نبشه
والنهي حرام عند الله تعالى
(الا أن تكون الارض
مقصوبة) فيخرج حلق
صاحبها ان طلبه وان شاء
سواء بالارض وان تقع بها
زراعة أو غيرها (أو أخذت)
الارض (بالشفعة) بأن دفن
فيها بعد الشراء ثم أخذت
بالشفعة لحق الشفيع فيختبر
كما قلنا (وان دفن في قبر غير لغيره) من الأحياء بالارض ليست ملوكة لاحد (ضمن قيمة الحفر) من تركته والافني بيت المال (قوله

التراب فلا يكفي البرازية والخلاصة عن الجامع الصغير للبحر كم عبد الرحمن وظاهر ذلك ولو لغير
ضرورة وسبأني عن الزيلعي والمنبع جواز نقله قبل الاهالة ولو بعد التسوية وعليه مشي
الشرح فيما يأتي والظاهر اعتماده اذ ما في الشرح مقدم على ما في الفتاوى (قوله ونحو ذلك)
اي قرية من الميادين (قوله لان المسافة الخ) اي واذا جاز النقل في هذه الصورة مع امكان دفنه
في أولها امثلا جاز نقله وهذا التعليق لا يظهر الا فيما قبل الدفن لا فيما بعد التسوية قبل الاهالة
(قوله اي اكثر من الميادين) كثرة فاحشة أما الزيادة عليهم ما بقدر يسير فلا تضر فلا ينافي قوله
قبل ونحو ذلك (قوله يان أن النقل من بلد الى بلد مكروه) اي تحريم الان نقل الميادين فيه
ضرورة ولا ضرورة في النقل الى بلد آخر وقيل يجوز ذلك الى ما دون مدة السفر وقيل في مدة
السفر أيضا كذا في الحلبي وفيه أن كلام محمد مطلق عن قيد الضرورة وأيضلا تظهر الكراهة
في نقله من بلد الى بلد الا اذا كانت المسافة أكثر من ميلين (قوله وقد قال قبله) اي قاضي خان
قبل نقله عبارة شمس الائمة السرخسي (قوله فان نقل الى مصر آخر لا بأس به) وظاهره عدم
كراهة النقل من بلد الى بلد مطلقا (قوله لما روى أن يعقوب الخ) وموسى عليه السلام نقل
تابوت يوسف عليه السلام من مصر الى الشام بعد زمان (قوله قلت الخ) أصله لا يكمل فانه قال في
رده كلام صاحب الهداية في التجنيس انه لا يتم في النقل من بلد الى بلد ما نقل أن يعقوب الخ
مانعه ان ذلك شرع من قبلنا ولم تتوفر فيه شروط كونه من شرعنا ولان أجساد الانبياء عليهم
السلام أطيب ما يكون حال الموت كالحياة والشهداء كسعد رضي الله عنه ليسوا كغيرهم عن
جيفة تم أشد تنام من جيفة البهائم فلا يلحق بهم اهـ (قوله وأما قبله) اي قبل ما ذكر من اهالة
التراب عليه وظاهره أنه يخرج ولو بعد تسوية اللين قبل الاهالة وهو الذي في الزيلعي والمخ وقد
تقدم عن البرازية والخلاصة ما يخالفه (قوله للنهي عن نبشه) فلا بد من ولدها بغير بلدها وهي
لا تصبر وارادت نبشه ونقله الى بلدها لا يباح لها ذلك فتجوز بعض المتأخرين لا يلتفت اليه
ولا يباح نبشه بعد الدفن أصلا كذا في الفتح وغيره (قوله الا أن تكون الارض مقصوبة)
في المضمرات النقل بعد الدفن على ثلاثة أوجه في وجه يجوز باتفاق وفي وجه لا يجوز باتفاق
وفي وجه اختلاف أما الاول فهو اذا دفن في أرض مقصوبة أو كفن في ثوب مقصوب ولم يررض
صاحبه الانقله عن ملكه أو نزاع ثوبه جاز أن يخرج منه باتفاق وأما الثاني فكلام اذا أرادت
أن تنظر الى وجه ولدها أو نقله الى مقبرة أخرى لا يجوز باتفاق وأما الثالث اذا غلب الماء على القبر
فقيل يجوز تحويله لما روى أن صالح بن عبيد الله رأى في المنام وهو يقول حوّلوني عن قبري فقد
آذني الماء ثلاثا فنظروا فاذا شقه الذي يلي الماء قد أصابه الماء فأنني ابن عباس رضي الله
عنهما ما تحويله وقال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك أيضا ثم رجع ومنع (قوله فيخرج لحق صاحبها)
لانه يملك ظاهرها وباطنها (قوله كما قلنا) في الارض المقصوبة من آخر اجتهاد واتناع المالك بها
زراعة وغيرها وضرورة الشفعة أن يشتري المتوفى قبل موته أرضا من يبيع له شريك فيها أو جاز
ثم دفن فيها بعد موته فسلم من له الشفعة فطلبها فأخذها بالشفعة وكذا الواشترها الوارث
أو غيره (قوله ليست ملوكة لاحد) أما اذا كانت ملوكة لاحد فهي مقصوبة وحكمها سبق
(قوله ضمن قيمة الحفر) بالبناء للجهول والضامن اما الوارث أو بيت المال أو أغنياء المسلمين

كما قلنا (وان دفن في قبر غير لغيره) من الأحياء بالارض ليست ملوكة لاحد (ضمن قيمة الحفر) من تركته والافني بيت المال (قوله

اوالمسلمين كما قدمناه فان كانت الميتة واسعة يكره ذلك لان صاحب القبر يستوحش ٥٥ بذلك وان كانت الارض ضيقة جاز

اي بلا كراهة قال الفقيه ابو
الليث رحمه الله لان احدا
من الناس لا يدري بأي ارض
يموت وهذا كمن بسط بساطا
او صلى اي سجادة في المسجد
او المجلس فان كان المكان
واسعا لا يصلي ولا يجلس عليه
غيره وان كان المكان ضيقا
جاز لغيره ان يرفع البساط
ويصلي في ذلك المكان او
يجلس ومن حفر قبر نفسه
قبل موته فلا بأس به ويؤجر
عليه هكذا على عمر بن عبد
العزيز والريبع بن خنم
وغيرهما (ولا يخرج منه)
لان الحق صار له وحرمة
مقدمة (وينبش) القبر
(لما ع) كتب ودرهم (سقط
فيه) وقيل لا ينبش بل يحفر
من جهة المئاع ويخرج
(و) ينبش (الكفن مقصوب)
لم يرص صاحبه الا باخذ
(ومال مع الميت) لان النبي
صلى الله عليه وسلم اباح ينبش
قبر ابي رغال لذلك (ولا ينبش)
الميت (بوضعه لغير القبر) لانه
او (وضعه) على يساره او
جعل رأسه موضع رجله
ولو سوى اللين عليه ولم يمل
التراب نزع اللين وراعي
السنة (تمة) وقال كثير
من متأخري أئمتنا رحمهم الله
يكره الاجتماع عند صاحب
الميت حتى ياتي اليه من

(قوله اوالمسلمين) اي ان لم يكن في بيت المال شيء أو كان وظلم (قوله يستوحش)
اي يغتم ويحزن (قوله لان احدا من الناس الخ) اي فيمكن أنه لا يدفن حافره فيه فلم يتحتم له
حق فيه (قوله اوالمجلس) اي كجلس أهل العلم (قوله ان يرفع البساط) اي ينهيه ولا يرفعه
بيده الا يدخل في ضيقه اذا ضاع كما تقدم في السيرة (قوله هكذا عمل عمر بن عبد العزيز)
وعن أبي بكر رضي الله عنه أنه رأى رجلا عنده مصفاة يريد أن يحفر لنفسه قبرا فقال لا تعدد
لنفسك قبرا واعد لنفسك للقبر قال البرهان الحلبي والذي ينبغي أنه لا يكره تمينة نحو الكفن
لان الحاجة اليه تصفق غالبا بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدري نفس بأي ارض تموت
والظاهر ان الانباء وعدمه هنا معنى الاولى وعدمه لا الوجوب وعدمه (قوله لذلك) اي لئلا
وهو قضيب ذهب وضع معه (قوله تمة الخ) مما يلحق بذلك أنهم اذا فرغوا من دفنه يستحب
الجلوس عند قبره بقدر ما يخرج جزو ريقه من فيه يتلون القرآن ويدعون للميت فقد ورد أنه
يسألهم ويتفقع به وعن عثمان رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفروا لاختكم وسأله التثنية فانه الا أن يسأل رواء
أبو داود وثلقينه بعد الدفن حسن واستحبه الشافعية لما عن أبي امامة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مات أحدكم فربتم عليه التراب فليقم أحدكم على رأس القبر
ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فانه يسمع ولا يجيب ثم ليقل يا فلان يا ابن فلانة فانه يستوي قاعدا ثم
ليقل يا فلان يا ابن فلانة فانه يقول أرشدنا ربك الله تعالى ولاكنكم لا تسمعون فيقول اذكر
ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وانك رضيت بالله ربا
وبالاسلام ديننا ومحمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكر او تكبيرا يتأخر كل واحد منهما ويقول
انطلق بنا ما بقعدنا عند هذا وقد لقن حجة ويكون الله يجيبهما عنه فقال رجل يا رسول الله
فان لم يعرف امه قال ينسبها الى امه حواء واما الطبراني في الكبير وهو وان كان ضعيف
الاصناماد كما ذكره الحافظ لكن قال ابن الصلاح وغيره اعتضد به عمل أهل الشام قديما كما
في السراج وابن امير حاج وقد تقدم ما فيه والسؤال بعد الدفن في محل لا يخرج منه ابدا الا
لضرورة وعليه فلو وضع في قبره لدوام ثم تحول اليه الماء فنقل للضرورة يكون السؤال في الاول
فلو جعل في تابوت او موضع آخر لينقل لم يسأل فيه كذا في الخلاصة والبرازية والاشهر أنه حين
يدفن وقيل في بيته تطبق عليه الارض كالقبر ولا بد منه ولو في بطن سبع او قهر بحجر والحق انه
يسأل كل احد بلسانه كما قاله اللقاني واختلف في سؤال الانبياء عليهم السلام والاطفال ورجح
عدمه في الاول دون الثاني لكن يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقول له قل الله ربي وهكذا
الخ وقيل يلهمه الله تعالى فيجيب كما ألهم عيسى عليه السلام في المهد وحكمة السؤال اظهار
شرف المؤمن وخذلان الكافر واستثنى بعض كبار أهل السنة جماعة فلا يسألون منهم
المقتول في معركة الكفار والمرايط والمطعون ومن مات في زمن الطاعون والمبطون والمجنون
وأهل الفترة والميت ليلة الجمعة ويومها والقارئ كل ليلة صورة الملك وطالب العلم لقوله صلى
الله عليه وسلم من جاءه أبله وهو يطلب العلم اتى الله ولم يكن بينه وبين النبيين الا درجة النبوة
كذا في جواهر الكلام والحديث رواء الطبراني والدارمي وابن السني بلفظ من جاءه ملك

يعزى بل اذا رجع النسا من الدفن فليفرقوا ويشتموا بأموالهم وصاحب الميت بأمره

الموت وهو يطلب العلم ليحيي به الاسلام فيمنه وبين النبوة درجة واحدة في الجنة كما في تخرجه
 الاحياء والمقاصد الحسنة وفي المبتغى بالغين اتباع جنازة الغريب أو الجار الصالح أفضل من
 الغوافل والافهسي أفضل اه وفي شريعة الاسلام والسنة أن يتصدق ولي الميت له قبل مضي
 الليلة الاولى بشئ مما تيسر له فان لم يجد شيئا فليصل ركعتين ثم يدنو من ماله قال ويستحب أن
 يتصدق على الميت بعد الدفن الى سبعة أيام كل يوم بشئ مما تيسر اه (قوله ويكره الجلوس على
 باب الدار) قال في شرح السيد ولا بأس بالجلوس لها الى ثلاثة أيام من غير ارتكاب محظور ومن
 فرش البسط والاطعمة من أهل الميت اه فان حمل قول المصنف ويكره الجلوس الخ على ما اذا
 كان محظورا ارتفعت المخالفة وبطل عليه ما في التهر عن النجيس لا بأس بالجلوس لها ثلاثة أيام
 وكونه على باب الدار مع فرش بسط على قوارع الطريق من اقبح القبائح (قوله وتكره في
 المسجد) قال في الدرر لا بأس بالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة أيام (قوله وتكره الضيافة من أهل
 الميت الخ) قال في البرازية يكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل
 الطعام الى المقبرة في المواسم واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراءة للفقراء
 سورة الانعام أو الاخلاص اه قال البرهان الحلي ولا يخلو عن نظر لانه لا دليل على الكراهة
 الحديث جريز المتقدم وهو ما رواه الامام أحمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جريز بن عبد الله
 كانهذا الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة اه يعني وهو فعل الجاهلية وانما
 يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط على أنه قد عارضه ما رواه الامام أحمد أيضا باسناد صحيح
 وأبو داود عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في جنازة فلما رجع استقبله داعي امرأته فجاء وحي بالطعام فوضع يده ووضع القوم
 قائما كواور رسول الله صلى الله عليه وسلم ياولك اللقمة في فيه الحديث فهذا يدل على اباحة صنع
 أهل الميت الطعام والدعوة اليه بل ذكر في البرازية أيضا من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما
 للفقراء كان حسنا اه وفي استحسان الخيرية وان اتخذ ولي الميت طعاما للفقراء كان حسنا الا
 أن يكون في الورثة صغير فلا يتخذ ذلك من التركة اه وقد علمت ما ذكره صاحب الشريعة (قوله
 لا عقر في الاسلام) بفتح العين قال ابن الاثير هذا في إعادة الجاهلية وتحذير منها فانهم كانوا
 يخرجون الابل على قبور الموتى ويقولون انه كان يعمرها للاضياف في حياته فيكافأ بذلك بعد
 موته (قوله بقرة) بالرفع بدل من الذي (قوله يشبههم يومهم واياتهم) اي لاشتغالهم بالحزن
 هذه المذمة (قوله لان الحزن) بضم الحاء وسكون الزاي وبفتحهما (قوله والله ملهم الصبر الخ)
 هذا تعليم من المؤلف لمن هيأ الطعام أن يقول ألفاظا لأهل الميت تنسب اليهم (قوله وتستحب
 التهزية الخ) ويستحب أن يمدحهم جميعا فرب الميت الا أن تكون امرأة شابة وهو المشار اليه
 بقوله اللاتي لا يفتن وهو البناء للفاعل ولا يحرف في لفظ التهزية ومن أحسن ما ورد في ذلك ما روى
 من تهزيته صلى الله عليه وسلم لاحدى بناته وقدمات لها اولاد فقال ان الله ما أخذولة ما أعطى
 وكل شئ عنده بأجل مسمى أو يقول عظم الله أجرك وأحسن عزائك وغفر لميتك أو نحو ذلك
 وقد سمع من فائل يوم موته صلى الله عليه وسلم ولم ير شخصه قيل انه انظر عليه السلام يقول
 معزيا لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ان في الله سبحانه عزامن كل مصيبة وخلفا من كل

ويكره الجلوس على
 باب الدار للمصيبة فان
 ذلك عمل أهل الجاهلية
 ونهى النبي صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك وتكره في
 المسجد وتكره الضيافة من
 أهل الميت لانها شرعت في
 السرور لا في الشور وهو
 يدعة مستحجة وقال عليه
 السلام لا عقر في الاسلام
 وهو الذي كان يعقر عند القبر
 بقرة أو شاة ويستحب لغيران
 الميت والاباعد من أقاربه
 تهنيته طعام لا أهل الميت
 يشبههم يومهم واياتهم لقوله
 صلى الله عليه وسلم اصنعوا
 لا ليعرف طعاما ففقد جاءهم
 ما ينخلهم ويلج عليهم في
 الاكل لان الحزن يمتنعهم
 فضعتهم والله ملهم الصبر
 ومعوض الاجر وتستحب
 التهزية للرجال والنساء
 اللاتي لا يفتن لقوله صلى الله
 عليه وسلم من عزى أخاه
 بمصيبة كساه الله

هالك ودركا من كل فائت فبالله تعالى فئة واياه فارجوا فان المصاب من حرم الثواب زواه
 الشافعي في الامم وذكروه غيره أيضا وفيه دليل على أن المظفر حكي وهو قول الاكثر ذكره السكال
 عن السروجي والعزاة بالمذا الصبر أو حسنه وعزى بهزى من باب تعجب صبر على ما ناله وعزيت
 تعزية قلت لها حسن الله تعالى عزاءك اي رزقك الصبر الحسن كما في القاموس والمصباح ووقتها
 من حين موت الى ثلاثة أيام وأقولها أفضل وتكره بعد الانتم بتجديد الحزن وهو خلاف المقصود
 منها الآن المقصود منها ذلك كما يلي صاحب الميت ويحقق حزنه ويحضره على الصبر كما بينهما
 الشارع على هذا المقصود في غير ما حديث (قوله من حلال الكرامة) اي الدالة على تكريم
 الله تعالى اياه وقد حدث الشارع المصاب على الصبر والاستتباب وطالب الخلف عما تنافى فروي
 مالك في الموطأ عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصابته مصيبة فقال كما أمره
 الله تعالى ان الله وانا اليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتي واخلفني خيرا منها الا فعل الله تعالى
 ذلك به وأجرني بسكون الهمزة والياء في الضم والكسر وقد عتد الهمزة مع كسر الجيم واسلم
 الا خلفه الله تعالى خيرا منها فينبغي أن كل مصاب أن يفزع الى ذلك وظاهر الاحاديث أن
 المأثور به قول ذلك مرة واحدة فور القول صلى الله عليه وسلم انما الصبر عند الصدمة الاولى
 رواه البخاري وخبر ولود كرها ولود بعد أربعين عاما فاسترجع كان له أجرها يوم وقوعها زيادة
 فضل لا تنافي الاستتباب فور وقوع المصيبة كما ذكره الزرقاني في شرح الموطأ وروى الطبراني
 وغيره اذا أصاب أحدكم مصيبة فليذكر مصيبته في قائم من أعظم المصائب وفي لفظ ابن ماجه
 فليذكر مصيبته في فان أحدا من أمي ان يصاب بمصيبة بعد أشد عليه من مصيبتي ولله در القائل
 صبر لكل مصيبة وتجدد * واعلم بأن المرغوب في تجدد
 واذا ذكرت مصيبة تسألونها * فاذكر مصابك بالنبى محمد
 وأنشدت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بعد موت أبيها صلى الله عليه وسلم
 ماذا على من شئت تربة أحد * أن لا يشم مدى الزمان غواليها
 صبت على مصائب لو انما * صبت على الايام عدن لياليا
 (قوله من عزى شكلي) في القاموس النكل بالضم الموت والهلاك ونقد ان الحبيب أو الولد
 ويقال ثا كل وشكول وشكلانة قليل اه المراد منه فالتشكي فاقدة الولد أو الحبيب والبرد بالضم
 ثوب مخطط والجمع أبراد وأبرد وبرود وهي أ كسبية ياتحف بها والمراد يكسي من ثياب الجنة
 الفاضلة (قوله ولا ينبغي لمن عزى مرة أن بهزى أخرى) وتكره عند القبر وهي بعد الدفن أفضل
 لانهم قبله مشغولون بالتجهيز وروحتهم بعد الدفن أكثر الا اذا رأى منهم جرحا شديدا فيقدمها
 لتسكينهم والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل في زيارة القبور)

(قوله نذب زيارتها) لقوله صلى الله عليه وسلم زوروا القبور تذكروا لا تخفوا
 وروى كنت نهيتمكم عن زيارة القبور فزوروها وارجعوا زيارتكم اها صلاة عليهم واستغفارا
 لهم وعن محمد بن النعمان يرفعه من زار قبر أبويه أو أحدهما في كل جمعة غفر له وكتب برارواه
 البيهقي وأخرج ابن أبي الدنيا والبيهقي في الشعب عن محمد بن واسع قال بلغني أن الموتى يعلمون

من حلال الكرامة يوم القيامة
 وقوله صلى الله عليه وسلم من
 عزى مصابا فله مثل أجره
 وقوله صلى الله عليه وسلم من
 عزى شكلي كسي بردين في
 الجنة ولا ينبغي لمن عزى مرة
 ان بهزى أخرى
 * (فصل في زيارة القبور)
 (نذب زيارتها)

بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده وقال ابن القيم الاحاديث والا تارتدل على أن الزائر متى جاء علم به المزور وسمع سلامه وأنس به ورد عليه وهـ ذاعلم في حق الشهيد وغيرهم وأنه لا توقيت في ذلك قال وهو أصح من أثر الضحالك الدال على التوقيت (قوله من غير أن يطأ القبور) في شرعة الاسلام ومن السنة أن لا يطأ القبور في نهله ويستحب أن يمشى على القبور حافيا ويدعو الله تعالى لهم قال شارحها الظاهر من هـذا أنه يجوز الوطء على المقابر إذا كان حافيا غير منتعل وهو يدعوا لاهلها ويوافقه ما في الخزانة حيث نقل عن بعضهم أنه لا بأس أن يمر على المقبرة أو يطأها وهو قارئ القرآن أو مسبح أو داعيهم أهـ وفي شرح المشكاة والوطء الحاجة كدفن الميت لا يكره وفي السراج فان لم يكن له طريق الاعلى القبر جازله المشى عليه للضرورة ولا يكره المشى في المقابر بالنعلين عندنا وكرهه أحمد ولنا قوله صلى الله عليه وسلم وأنه ليسمع خفق نعالهم إذا انصرفوا ويكره الميت في المقابر لما فيه من الوحشة والاهوال وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى (قوله للرجال) ويقصدون بزيارتها وجه الله تعالى واصلاح القلب وتقع الميت بما يتلى عنده من القرآن ولا يمس القبر ولا يقبله فانه من عادة أهل الكتاب ولم يعمد الاستلام الا للحجر الاسود والركن اليماني خاصة وتمايمه في الحلبي (قوله وقيل تحرم على النساء) وسئل القاضي عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا تسأل عن الجواز والفساد في مثل هذا وانما تسأل عن مقدار ما يلحقها من اللعن فيه واعلم بأنها كلما قصدت الخروج كانت في لعنة الله وملائكته وإذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب وإذا أتت القبور تلعن ارواح الميت وإذا رجعت كانت في لعنة الله كذا في الشرح عن التمار خاتمة قال البدر العيني في شرح البخاري وحاصل الكلام أنها تكره للنساء بل تحرم في هذا الزمان لاسيما النساء مصر لأن خروجهن على وجه فيه فساد فتنه أهـ وفي السراج وأما النساء إذا أردن زيارة القبور ان كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والنسب كما جرت به عادة تهن فلا تجوز لهن الزيارة وعليه يحمل الحديث الصحيح لعن الله زائرات القبور وان كان للاعتبار والترحم والتبرك بزيارة قبور الصالحين من غير ما يخالف الشرع فلا بأس به إذا كن بهاتين زوكره ذلك للشابات كحضورهن في المساجد للجماعات أهـ وحاصله أن محل الرخصة لهن إذا كانت الزيارة على وجه ليس فيه فتنه والاصح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء لأن السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت تزور قبر حمزة كل جمعة وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها تزور قبر أخيها عبد الرحمن بمكة كذا ذكره البدر العيني في شرح البخاري (قوله والسنة زيارتها قائما) قال في شرح المشكاة ينبغي أن يدنوا من القبر قائما أو قاعدا بحسب ما كان يصنع لوزاره في حياته أهـ وكذا ذكره غيره وفي القهستاني ويقوم بهذا وجهه قربا وبهـ دامت ما في الحياة قال في الاحياء والمستحب في زيارة القبور أن يقف مستديرا القبلة مستقبلا وجه الميت وان لم يستمع القبر ولا يقبله ولا يمسسه فان ذلك من عادة النصارى كذا في شرح الشرعة قال في شرح المشكاة بهـ د كلام وحديث ما فيه دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون لوجهه وأن يستمر كذلك في الدعاء أيضا وعليه عمل عامة المسلمين خلافا لما قاله ابن حجر (قوله السلام عليكم دار قوم الخ) ورد سلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وهـ ذابدل على ان في

من غير أن يطأ القبور (للرجال والنساء) وقيل تحرم على النساء والاصح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء فتندب لهن أيضا (على الاصح) والسنة زيارتها قائما والدعاء عندها قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا ان شاء الله بكم

الجلوس للقراءة على القبر في المختار) لتأدية القراءة بالسكينة والتدبر والاتعاظ (وكره القعود على القبور لغير قراءة) لقوله عليه السلام لا يجلس أحدكم على حجر فحرق ثيابه فخلص الى جلده خيره من أن يجلس على قبر (و) كره (وطؤها) بالاقدام لما فيه من عدم الاحترام وأخبرني شيخنا العلامة محمد بن أحمد الحوي الحنفي رحمه الله بأنهم يتأذون بخفوف النعال انتهى وقال السكال وحيثما يصنع الناس من دفنت أقاربهم دفنت حوالهم خلق من وطئت تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكرهه (و) قال قاضيخان ولو وجد طريقا في المقبرة وهو يظن انه طريق أحدهم لا يمشی في ذلك وان لم يقع في ضمه لا بأس بأن يمشی فيه (و) كره (النوم) على القبور (و) كره تحريمها (قضاء الحاجة) أي البول والتغوط (عليها) بل وقربا منها وكذا كل ما لم يهد من غير فعل السنة (و) كره (قلع الحشيش) الرطب (و) كذا (الشجر من المقبرة) لانه مادام رطبا يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بكرا لله تعالى الرحمة (ولا بأس بقلع اليابس منها) أي الحشيش والشجر الله

ونسيم الرياح قاموس (قوله استغفره كل مؤمن) أي ووئمة والمراد ارواحهما (قوله بعد من مات) ولو كافرا (قوله حسنة) نائب فاعل كتب (قوله لتأدية) على لفظ الكراهة وهذا بيان لا كمال (قوله وكره القعود على القبور لغير قراءة) وروى الامام مالك في الموطأ أن عليا رضى الله عنه كان يتوسد القبور ويضطجع عليها وفي البخاري تعليقا قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور ووصله الطحاوي قال مالك وما ورد من النهي عن القعود على القبور أي من نحو ما ذكره المؤلف المراد به الجلوس لقضاء الحاجة أي بدليل فعل على وابن عمر وثبت مرفوعا عن زيد بن ثابت قال انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور لحديث أبو بول أو غائط أخرجه الطحاوي برجال ثقة قال الطحاوي به - كلام وقد ثبت بذلك أن الجلوس المنهي عنه في آثاره هو الجلوس للغطاء أو البول وأما الجلوس لغير ذلك فلم يدخل في ذلك النهي وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال العيني في شرح البخاري فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم - من أن وطء القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فان الطحاوي هو أعلم الناس بمذهب العلماء لا سيما مذهب أبي حنيفة اه - بل مذهب أبي حنيفة وأصحابه - كقول مالك كما نقله عنهم الطحاوي وقال من لا على القاري في شرح موطأ الامام محمد حاصلة أن النهي للتنزيه وعمل على وابن عمر محمول على الرخصة اذ لم يكن على وجه المهانة اه (قوله فحرق) بالنصب عطفا على يجلس وهو بالبناء للمجهول وثيابه نائب الفاعل (قوله تخلص) بضم اللام قال في القاموس خاص خلوصا وخاصة صار خالوا الى خلوصا وصل اه والمضارع كيكتب فان قاعدته أنه اذا ذكر الماضي ولم يذكر الا في منه فانه يكون من باب كتب الالمانع (قوله وكره وطؤها بالاقدام) قد علمت ما فيه (قوله مكروه) أي تنزيها كما قاله الملا على (قوله أنه طريق أحد ثوه) أي وتحت الاموات كما قيد به بعضهم (قوله وكره تحريمها قضاء الحاجة) تقييده بالتحريم هنا يفيد أن المكروه غير تنزيهي (قوله وكذا كل ما لم يهد من غير فعل السنة) كالمس والتمثيل وقوله من غير بيان لما (قوله لانه مادام رطبا يسبح الله تعالى) ومن هذا قالوا لا يستحب قطع الحشيش الرطب مطلقا أي ولو من غير جبانة من غير حاجة أفاده في الشرح عن قاضيخان وورد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم لم يبق جريرة نصفين ووضع على كل قبر نصفا وكانا قبرين يعذب صاحباهما وقال اني لارجو أن يخفف عنهم ما لم يبسا اي لانهما يسبحان مادام رطبين وبه تنزل الرحمة وفي معنى الجر يد ما فيه رطوبة من اي شجر كان واستقيده منه انه ليس لليابس تسبيح وقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده اي شيء حي وحياة كل شيء بحمده فالشجر ونحوه حي ما لم يبس والخبر حي ما لم يقطع من معدنه وهو قول ابن عباس وكثير من المفسرين والمحققين على العموم اذ العقل لا يحيله ويمكن ان يقال تسبيح الاقل بلسان المقال والثاني بلسان الحال اي باعتبار دلالة على وجود الصانع جل شأنه وأنه منزه كما في شروح البخاري وغيرها وفي شرح المشكاة وقد اتفق بعض الأئمة من متأخري أصحابنا بأن ما اعتد من وضع الریحان والجرية - سنة هذا الحديث واذا كان يرجى التحفيف عن الميت بتسبيح الجريد فتلاوة القرآن اعظم بركة اه - فرع بذكره في الموت للغضب اوضح في بعض اوضار نزل به لأن فيه نوع اعتراض على القدر المحترم وقد روى البخاري في كتاب المرضى عن انس قال النبي صلى

الله عليه وسلم لا يتبين احدكم الموت من ضراصا به فان كان لا بد فاعلا فليقل اللهم احبني ما كانت
الحياة خير الي وتوفني ما كانت الرفاة خيرا لي (قوله لزوال المقصود) اي وهو التسليم وقد
علمت ما فيه وقد انتهى ما رأيت من كفاية العلامة المرحوم عبد الرحمن افندي خاوات فانه كتب
منا النفسه وشرحه شرحا واسعا احتوى على فوائد وفرائد ونقول غريبة وقد رأيت ممدشوتا
ونصت على طافيه من الضياع لعدم اقبال الناس عليه مع شدة الاستياج الى ما فيه فأحييت أن
أقطف بعضا من أزهاره على هذا الشرح المتداول بين الناس لاجل أن ينتفع به المسلمون ولا
يضيع سعيه فانه مكث المدة المديدة في تحريرها وتنقيحها فجزاه الله أحسن الجزاء ووالى عليه
جزيل الرحمت فمن كان داعيا ومترجما على فليدع له ويترحم عليه وعلى المؤلف والسيد أولا
وبالاصالة ثم يذكرني بعدهم بالتبعية والطفالة فانه ليس لي في هذه التقييدات الا ما كان خطأ
وأما ما كان من صواب فن المنقولات وأسأل الله تعالى أن يغفر لنا العثرات انه بيده الخير وهو
على كل شيء قدير والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب احكام الشهيد)

(قوله لانه مشهود له بالجنة) حاصل ما قبل فيه انه بمعنى فاعل لشهوده أي حضوره برزق عند ربه
على المعنى الذي يصح أولان عليه شاهد يشهد له وهو دمه وجرحه وشبهه أولان روحه شهدت
دار السلام وروح غيره لا تشهد لها الا يوم القيامة او قيامه بشهادة الحق حين قتل اولانه يشهد
عند خروج روحه ماله من الثواب او بمعنى مفعول لما أنه مشهود له بالجنة أولان الملائكة
تشهد له اكرامه كذا في حاشية الدرر عن النهر (قوله لم يبق من اجله) بفتح الياء وهو تفسير لما قبله
ولولم يقتل لاحتمل أن يموت وأن يبقى وقالت المعتزلة ان القتال قطع على المقتول اجله وانه لولم
يقتل لبقى حيا (قوله والشهيد شرعا الخ) أما لغة فقال في القاموس الشهيد وتكسر شينه
الشاهد والامير في شهادته والذي لا يغيب عن علمه شيء والقتيل في سبيل الله لان ملائكة الرحمة
تشهد له أولان الله تعالى وملائكته تشهد له بالجنة أولانه ممن يستشهد يوم القيامة على الامم
الخالصة او سقوطه على الشاهدة اي الارض أولانه حي عند ربه حاضر اولانه يشهد ملكوت
الله وملكه اه وقد ذكر بعض المعاني الشرعية مع اللغوية (قوله هو من قتله اهل الحرب)
هو حقيقة عرفية في كافر لم يدخل تحت أماتنا وأما بالنظر للمعنى اللغوي فكل من حارب اهل
حرب (قوله أو تسميها) بأن ألقوا أبحارا في طريق المسلمين فهلكوا بها أو أرسا أو ماء فأغرقوهم
به (قوله ولو عاء الخ) مثله ما لو طئت دابتهم مسلما أو نفروا دابة مسلم فرمته أو رموه من السور
أو ألقوا عليه حائطا (قوله أو اهل البقي) مباشرة أو تسميها ايضا كقتل اهل الحرب لانه لما كان
القتال مع البغاة وقطاع الطريق مأمورا به الحق بقتل اهل الحرب نعمت الآلة كما عمت هناك
معراج وأما قتل اهل البقي بعضهم ببعض وكذا قطاع الطريق فقال يعقوب باشا لا يعد أن يعد
المقتول منهم شهيدا كذا في الحاشية (قوله بأي آلة كانت) راجع الى اهل البقي وقطاع
الطريق (قوله ليلا ولو بمنقل) قال في البحر ولو نزل عليه اللصوص ليلا في المصر فقتل بسلاح أو
غيره أو قتله قطاع الطريق خارج المصر بسلاح أو غيره فهو شهيد لان القتل لم يختلف في هذه
المواضع بدلا هو مال اه (قوله أو نهارا) اي بسلاح كما أفاده في الشرح (قوله كجرح الخ)

لزوال المقصود

(باب احكام الشهيد)

سمى به لانه مشهود له بالجنة
(المقتول) بأي سبب كان
(ميت) بانقضاء اجله لم يبق
من (اجله) ولا رزقه شيء
(عندنا) معاشر اهل السنة
والجماعة قاله في العناية
(والشهيد) شرعا هو (من
قتله اهل الحرب) مباشرة أو
تسميها بأي آلة كانت ولو
بماء أو نار برموها بين المسلمين
(أو) قتله (أهل البقي أو)
قتله (قطاع الطريق) بأي
آلة كانت (أو) قتله
(الصوص في منزله ليلا ولو
بمنقل) أو نهارا (أو وجد
في المعركة) سواء كانت
معركة اهل الحرب أو البقي
أو قطاع الطريق (وبه أثر)
كجرح وكسرو حرق وخروج
دم من أذن أو عين

لامن فم واقف ومخرج (أو قتله مسلم ظالما) لا يجزئ وقود (عمدا) لا خطأ (بمحدد) يخرج به المقتول شبهه عمدا بمقتل وشمل من قتله أبو
أوسيمه (وكان) المقتول (مسلميا باغا خاليا من حيز ونقص وجناية ولم يرتث) أي ما صار خلقا في الشهادة كاثوب الخلق
بوجود رفق من مرافق الحياة (بعد ٤١٢ انقضاء الحرب) فيلحق بشهداء أحد في الحكم (فيكن بدمه) أي مع دمه من غير

تغسل لقوله صلى الله عليه
وسلم زكاهم بدمائهم فانه ليس
كلمة تكلم في سبيل الله الاتاني
يوم القيامة تدعى لونه لون الدم
والريح ريح المسك (و) يكفن
مع (ثيابه) للأمر به في
شهداء أحد (ويصل عليه)
أي الشهيد (بالغسل) نص
عليه تأكيذا وان علم مما
سبق لان النبي صلى الله
عليه وسلم وضع حزة رضى
الله عنه رجي برجل من
الانصار فوضع الى جنبه
فصلى عليه ثم رفع وتر الحزة
حتى صلى عليه يومئذ سبعين
صلاة كما في مسند أحمد
وصلى النبي صلى الله عليه
وسلم على قتلى بدر والصلاة
على الميت لاظهار كرامته
حتى اختص بها المسلم
وحرم المنافق والشهيد
أول هذه الكرامة (وينزع
عنه) أي عن الشهيد
(ما ليس صالحا للكفن
كالفروا الحشو) ان وجد
غيره صالحا للكفن (و) ينزع
(السلاح والدرع) لما في
أبي داود عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال أمر
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بقتل أحد أن ينزع
عنه الحديد والجلود وأن

وكذا لو كان به أثر كدم أو صدم جوى أو أثر ضرب أو خنق كذا في حاشية السيد علي مسكن
(قوله لامن فم واقف ومخرج) لان الدم يخرج من هذه الخارج من غير ضرب عادة فان
الانسان يتلى بالرعاف والحبان يبول دما حيا ناصحا بالباسور يخرج الدم من دبره (قوله
أو قتله مسلم) قيد بالقتل لانه لو تردى من موضع أو احترق بالنار أو مات بهدم أو غرق فانه لا يكون
شهيدا في حكم الدنيا وهو شهيد الآخرة بجر وقوله ظالما دخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه
أوماله أو المسلمين أو اهل الذمة اه درمتمنى (قوله لا يجزئ وقود) محترز التقييد بالظلم والضابط
في قتل من يكون شهيدا ان لا يجب بنفس القتل مال اما لو قتله مسلم خطأ أو عمدا بالثقل فليس
بشهيد لوجوب الدية بقتله وكذا لو وجد مذبحا ولم يده لم قاتله أو وجد في محله مقتولا ولم يعلم قاتله
لانه لا يدري اقل ظالما أو مظلوما عمدا أو خطأ بجر (قوله وشمل من قتله أبو أوسيمه) لان
نفس القتل موجب للقصاص وانما سقط العارض (قوله وكان المقتول مسلما الخ) أي مقتول
من كرم اهل الحرب وغيرهم (قوله كاثوب الخلق) قال في البحر هو في اللغة من الرث وهو
الشيء البالي وسمى مرثا لانه صار خلقا في حكم الشهادة والمرث شرعا من خرج عن صفة القتلى
وصار الى حال الدنيا بأن جرى عليه شيء من أحكامها أو وصل اليه شيء من منافعها وهو شهيد
في حكم الآخرة فينال الثواب الموعود للشهداء (قوله بوجود رفق) متعلق بمرتث والرفق
الاتقاع (قوله بعد انقضاء الحرب) ولو فيها لا يصير من تنابشى مما ذكر اه در (قوله فيلحق
بشهداء أحد في الحكم) أي فيلحق من ذكر من مقتول اهل الحرب والبقي وقطاع الطريق
والمقتول ظالما وبين حكم شهداء أحد بقوله فيكن بدمه الخ (قوله أي مع دمه) فالبراءة للصاحبة
(قوله زكاهم بدمائهم) التزويل للثوب (قوله فانه ليس كلمة) أي جرحه وهي بفتح الكاف
وسكون اللام وفتح الميم (قوله تكلم) يخرج أي يخرج صاحبها (قوله تدعى) أي يخرج منها
الدم بفتح الميم من دعى اللازم ومنه الحديث ان أنت الا اصبح دميت (قوله لونه) أي لون
الخارج المفهوم من قوله تدعى (قوله ويكفن مع ثيابه) ويكره نزع ثيابه وتجديد الكفن نهر
(قوله وان علم مما سبق) أي من قوله بدمه وثيابه (قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم الخ) دليل
لقوله ويصل عليه وما قبل من أنهم أحياء والحي لا يصل عليه فمدفوع بأنه ~~هم~~ هم آخرون
لا دينوى بدليل ثبوت احكام الموتى لهم من قسمة تركاتهم وبنوثة نسائهم الى غير ذلك وما قيل
انهم الاستغفار ورواهم مغفورا هم مستغفر بالنبي صلى الله عليه وسلم والصبي بجر عن الهداية
(قوله فصل عليه) أي مع حزة كما هو المتبادر (قوله والصلاة على الميت لاظهار كرامته) أي
لا تحصيل المغفرة (قوله وحرم المنافق) الضمير محذوف أي وحرمها المنافق (قوله كالفرو)
أدخلت السكاف الخف والقلمسوة بجر والاشبه أن لا تنزع عنه السر او ويل قهستاني (قوله
ان وجد غيره) والا كفن به للضرورة هذا ما يعطيه مفهومه (قوله توفرة على الورثة) اه لقوله
و ينقص (قوله أو المسلمين) أي فيرد ليت مالهم ان لم يكن له ورثة (قوله أثره) أي أثر الشهيد

يدفنوا بدمائهم وثيابهم (ويزاد) ان نقص ما عليه عن كفن السنة ليست (وينقص) ان زاد العدد (في ثيابه) على كفن وهو
السفة توفرة على الورثة أو المسلمين (وكره نزع جميعها) أي ثيابه التي قتل فيها البقي عليه أثره (ويغسل) الشهيد

الملائكة تغسل حنظلة بن
أبي عامر بين السماء والارض
بماء المزن في صحائف القصة
قال أبو أسيد فذعبننا ونظارنا
اليه فاذا برأسه يقطر ماء
فارس النبي صلى الله عليه
وسلم الى امرأته فآخبرته
أنه خرج وهو جنب (أو
صبيا أو محنونا) لان السيف
كفى عن التغسيل فحين
يوصف بجنب ولا ذنب لهما
فلم يكونا في معنى شهداء
أحد (أو) قتل (حائضاً أو
نفساء) سواء كان بعد اذ قطع
الدم أو قبل اسقراره في
الحيض ثلاثة أيام في الصحيح
والمعنى فيهما كالجنب (أو
ارتث) بالبناء للعجزول أي
حصل من المعركة رتبنا أي
جرى مجاوره رمى كذا في
الصحيح ومعنى مرتنا لانه
صار خلقاً في حكم الشهادة
بما كلف به من أحكام الدنيا
أو وصل اليه من منافعها
(بعد انقضاء الحرب) فقط
حكم الدنيا وهو ترك الفصل
ففضل وهو شهيد في حكم
الآخرة الثواب الموعود
للسهداء ولو ارتث (بأن
أكل أو شرب أو نام) ولو
قليل (أو ندادى) لرفق
الحياة (أو مضى عليه وقت
الصلاة وهو يعقل) ويقدر

وهو الدم (قوله عند الامام) أي خلا فالحما (قوله بعماء المزن) أي السحاب جمع مزنه كقاف
الجلائن وفي الصحاح المزنه السحابة البيضاء ولم يمدح صلى الله عليه وسلم غسله لحصوله بفضل
الملائكة بدليل قصة آدم ذر (قوله أو صبيا) هذا عند الامام وعندهما لا يغسل ومثله المجنون
والجنب لان ما وجب بالجنب به سقط بالموت والصبي احق بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل فان
سقوطه لا بقاء أثر كونه مظلوماً وغير المكلف أولى بهذه الكرامة لان مظلوميته أشد حتى قال
أصحابنا خصوصاً البيهقي يوم القيامة أشد من خصوصية المسلم كذا في الشرح وقد ذكر المصنف
دليل الامام (قوله أو قبل اسقراره في الحيض ثلاثة أيام) فيه أنه اذا لم يسفر ثلاثاً لا يكون حيضاً
الا أن الغالب فيه ذلك فثبتوا الحكم عليه وقيد بقوله في الحيض لان النفاس لا أحد لا قبله
(قوله والمعنى فيهما كالجنب) أي فالنفس الواردة في الجنب يشعلهما لان كلامهما حدثا كبير
بل هما أغلظ من الجنبية اذ لا يرتفعان بالغسل (قوله وبه رمق) أي ببقية الحياة قاموس (قوله
بما كلف به من أحكام الدنيا) كوجوب الصلاة فيما اذا مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل وهو
متعلق بقوله صار خلقاً (قوله أو وصل اليه من منافعها) ككل وشرب (قوله وهو شهيد
في حكم الآخرة) عند السيوطي في التثبيت شهداء الآخرة فقال من مات بالبطن واختلاف فيه
هل المراد الاستسقاء أو الاسهال قولان ولا مانع من الشمول أو الغرق أو الهدم أو بالجنب وهي
قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد لم تنفتح في الجنب أو بالجمع قال صلى الله عليه وسلم أيما
امرأت ماتت بجمع فهي شهيدة والجمع بالضم بمعنى المجموع كالذبح بمعنى المذخور والمعنى أنها
ماتت من شيء مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكارة أو بالسل وهو داء يصيب الرئة ويأخذ
البدن منه في النقصان والأصفرار أو في الغربة أو بالصرع أو بالحمى أو دون أهله أو ماله أو دمه
أو مظلمة أو بالعشق مع العفاف والسكران كان سببه حرماً أو بالشرق أو باقتراض السبع أو
بجبر سلطان ظالم أو بالضرب أو متوارياً أو لدغته هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذناً
محتسباً أو تاجراً صديقاً أو قاضياً أو من سعى على امرأته وولده وما ملكت يمينه بغيرهم أمراً الله تعالى
ويطعمهم من حلال كان حقاً على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة
والمات في البحر أي الذي حصل له غنيان والذي يصيبه التي له أجر شهيد أي ومات من ذلك ومن
مات صابرة على الغيرة لهما أجر شهيد ومن قال كل يوم خصال وعشرين مرة اللهم بارك لي في الموت
وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله أجر شهيد ومن صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل
شهر ولم يترك الوتر سقراً ولا حضراً كتب له أجر شهيد والمسلم يستقي عند فساد أمق له أجر شهيد
ومن قال في مرضه أربعين مرة لا إله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين اعطى اجر شهيد
وان برئ برئ مغفور الله قال وحذفت أدلة ذلك طلباً للاختصار اه ملخصاً (قوله له الثواب
الموعود) بيان لحكم الآخرة (قوله أو ندادى لرفق الحياة) الاولى بغيره شيأ من مرافق الحياة
كافي الشرح في الكلام حذف مضاف (قوله وبه رمق على أدامها) أما اذا لم يقدر على أداء
الصلاة مع العقل فلا يصير مرتناً اذ لا يلزمه الصلاة بموته حيث لا يملكه كلف بالاداء الامع
القدرة على الفعل ولو بالأيام وهو منعدم ولم تحصل له حياة ليقضى ما مضى مع العقل والعجز على
طريق من ألزمه القضاء بمجرد العقل واما على طريق من شرط القدرة مع العقل فذلك ظاهر

على أدامها اذ لا يلزمه بدون قدرة فمع العجز لا يغسل

اكل سواء أوصى بأمر
الدنيا اولا والاخرة عند أبي
يوسف وقال محمد لا يكون
مرتنا بوصيته بأمر والاخرة
وقبل الخلاف في أمور الدنيا
وقال الفقيه أبو جعفر انما
يكون مرتنا اذا زادت
الوصية على كثر أفعال الكلمة
او الكلمتين فلا تبطل
الشهادة (او باع او اشترى
او تكلم بكلام كثير)
بخلاف القليل فان من
شهد أو أحد من تكلم كعدد
ابن الربيع وهذا كله اذا
كان بعد انقضاء الحرب
(وان وجد ما ذكر) من
الاكل ونحوه مع الجراحة
وكان (قبل انقضاء الحرب
لا يكون) الشهيد (مرتنا)
بذلك كذا قاله الكمال واذا
اختلط قتلى المسلمين بقتلى
الكفار أو موتاهم بموتاهم
فان كان المسلمون كثرا
بصلى عليهم وينوي المسلمين
والافلا الامن عرف انه من
المسلمين ويتخذهم مقبرة على
حدة كذمية ماتت حبلى بحمل

• (كتاب الصوم) •

لما كان عبادة بدنية كالصلاة
ذكره عقبها

٢ (قوله قوله وقبل لا خلاف)
لا وجود لذلك في الشرح
الذي بالهامش كما ترى وانما
الموجود فيه وقبل الخلاف

في عدم كونه مرتنا (قوله أونقل من المعركة) سواء وصل الى يته حيا او مات قبله ولو انقل
بنفسه يكون مرتنا بالاولى قاله السيد (قوله لعرض) اعلم ان بعضهم كما صاحب البدائع جعل
العله في ارتثائه أن نقله من المعركة يزيد ضعفه ويوجب حدوث الم فيكون النقل مشاركا للجراحة
في اثاره الموت فلم يمت بسبب الجراحة يقينا فلا يسقط الغسل بالشك وحده نث فلا فرق بين ان
ينقل لعرض او لخوف وطء الحيوان وبعضهم جعل العلة في الارتثاء نيل شيء من مرافق
الدنيا فعل هذا يظهر وجه الفرق بين ما لو حمل لتداوى او للخوف من وطء الحيوان افاده السيد
٢ (قوله وقبل لا خلاف) قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف بخواب أبي يوسف بأن يكون مرتنا
فيما اذا كان بأمر لدنيا وجواب محمد به عدمه فيما اذا كان بأمر والاخرة فيوصى بما يكفى به
ويخص رقبته ويبرئ جوارحه من النار ويذكر نفسه ذخيرة الاخرة (قوله كمد بن الربيع)
هو كما في رواية يزيد بن عيسى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوم أحد اطلب سعد بن الربيع وقال ان
رأيت فاقربته مني السلام وقل له كيف تجدك قال فأصبتته وهو في آخر رمق وبه سبعون ضربة
ما بين طعنة برمح وضربة بسيف ورمية بسهم فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أنظر
في الاحياء أنت أم في الاموات فقال اني في الاموات فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عنى
السلام وقل ان سعد بن الربيع يقول جزاك الله عنا خير ما جزى نبيا عن أمته وقل اني أجدر
بالجنة وأبلغ قومك عنى السلام وقل لهم ان سعد بن الربيع يقول لكم لا عذر لكم عند الله
تعالى ان خاضر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكره ومنكم عمن تعارف ثم يبرح أن مات
بخيار رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خيرة قال في القاموس وقرأ عليه السلام أبلغه
كما قرأه ولا يقال أقرأه الا اذا كان السلام مكتوبا (قوله مع الجراحة) اي مثلا والا
فالشهادة لا تخصها (قوله لا يكون الشهيد مرتنا) في قول الكلام غنى عنه (قوله
بصلى عليهم) اي بغير تغسيل في القتل وبعد التغسيل في الموت وذلك لان الحكم للغالب الامن
عرف أنه كافر (قوله الا ان عرف أنه من المسلمين) اي بالسميما وهي الختان والخصاب ولبس
السواد وان استويا لم يصل عليهم لان الصلاة على الكفار منهي عنها ويجوز ترك الصلاة على
بعض المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما اجتمع الحرام والحلال في شيء الا غلب الحرام الحلال
كذافي الشرح (قوله ويتخذهم مقبرة على حدة) نقله في الشرح عن بعض المشايخ وجعل
محله فيما اذا لم يصل عليهم اه وهو فيما اذا غلب الكفار او تساوىوا وظهر هذا التقييد انهم اذا
صلى عليهم يدفنون في مقابر المسلمين (قوله كذمية الخ) هذه المسئلة اختلف فيها الصحابة رجع
بعضهم جانب الواد فقال تدفن في مقابر المسلمين وبعضهم جانبها فان الواد في حكم جزئها مادام
في بطنها فتدفن في مقابر المشركين وقال عتبة بن عامر يتخذها مقبرة على حدة أفاده في الشرح
اي ويجعل ظهرها الى القبلة لان وجهه الولد اليه والخلاف في الموتى المختلطين أصلا الخلاف
في هذه المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب الصوم) •

(قوله ذكره) اي الصوم عقبها وكثير من المؤلفين ذكر الزكاة بعد الصلاة وآخر الصوم ووجهه
اقتراح الزكاة مع الصلاة في آيات كثيرة من الكتاب العزيز ولما في التفسيرات أفضل الاعمال

في أمور الدنيا فله محرف عما أثبتته المحشى او ما أثبتته المحشى محذوف من نسخة الشرح التي طبع منها وايجر اه مصححه بعد

بعد الزكاة الصوم وفرض بعد صرف القبلة الى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف وفي الاجهوري بعد مضي اربعين من شعبان المذكور (قوله ويحتاج لمعرفته الخ) قد ذكر ذلك من هنا الى آخر الفصل فلا يحتاج الى التنبيه عليه ويحتاج بالبناء للمجهول اي يحتاج المكلف (قوله فعناء لغة الامساك الخ) ظاهره انه حقيقة افويته في ذلك وهي ما تشبهه عبارة الصحاح وفي المقرب هو امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن مجازة صام القرس اذا لم يعتكف وقول النابتة خيل صيام وخيل يرصاعة نهر (قوله هو الامساك نهارا) انما عبر به دون ترك لان المأمور به فعل المكلف وهو الامساك بحر (قوله النهارضة الليل) قال في الشرح انها عبارة عن زمان ممتد من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس وهو قول أصحاب الفقه واللفظ (قوله الى الغروب) هو اول زمان بعد غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة المشرق وفي البخاري عنه صلى الله عليه وسلم اذا اقبل الليل من ههنا فقد انظر الصائم أي اذا وجد الظلمة حسا في جهة المشرق فقد دخل وقت الفطر أو صار منظره في الحكم لان الليل ليس ظر فالصوم قهس تاني ولذا كره الوصال منخ (قوله سواء كان يؤكل عادة أو غيره) اي في حكم الافطار وان اختلف الحكم من جهة وجوب الكفارة وعدمه وقوله أو غيره بالنصب عطفا على جملة يؤكل وقوله وكونه بالجر عطفا على الادخال (قوله يخرج النسيان) اي يخرج الادخال ناسيا كمن آكل أو شرب ناسيا فانه لا يفسد صومه ومثل ذلك من جامع ناسيا (قوله فهو كالمعد) اي في الافساد لا في وجوب الكفارة (قوله سواء ادخله الخ) الاولى حذفه ويجعل قوله بطننا مفعول لقوله ادخل شي (قوله من القم) متعلق بأدخله ومثل ما ذكرنا اذا ادخل في دبره أو أنظر في احليله أو أذنه (قوله تسمى الجائفة) فهي جراحة وصلت الى الجوف (قوله الامة) بالمد وتشد يد الميم جراحة وصلت الى ام الدماغ (قوله والانزال بعيت) فانه يفسد وان لم تجب به كفارة والمراد بالجماع الجماع المهود (قوله لفتار العبادة) وهي الامساك عن المنطرات بنية العبادة وقوله عن العادة وهي الامساك عن الاكل على جرى عادته ومثلها الامساك حمية (قوله من أهله) هو الشخص الخصوص المجمع فيه شروط الصحة الثلاث وهي الاسلام والطهارة من الحيض والنفس والنية والعلم بالوجوب ان كان بدار الحرب أو الكون بدارنا وان لم يعلم بالوجوب فالاسلام والطهارة شرطان وجوب وصحة والعلم بالوجوب أو الكون في دارنا شرط الوجوب فقط وأما البلوغ والاطاقة فليسا من شروط الصحة لصحة صوم الصبي ويثاب عليه وصحة صوم من جن أو أغنى عليه بعد النية وانما لم يصح صومه ما في الفداء من النية (قوله احتراز عن الحائض والنفساء) اي مادام عليهما الحيض والنفساء أما اذا طهرتا منهما صح صومهما وان لم تغتسلا منهما بحر (قوله امساك عن المنطرات) اعترض بلزوم الدور في هذا التعريف اذا المنطرات مقدمات للصوم فتوقف معرفتها على معرفة الصوم لتوقف معرفته على ما فهمت تاني وأجيب بأن المراد بالمنطرات المأكولات وشحوها (قوله باذنه) يخرج به ما أخرجه قوله من أهله وقوله في وقته هو النهار المذكور في التعريف المطول (قوله وسبب وجوب رمضان) هو في الاصل من رمضان اذا احترق هي به لان الذنوب تحترق فيه وهو غير منصرف للعلمية وزيادة الاف والنون وجهادي غير

ويحتاج لمعرفته لغة وشريعة وسببه ونمطه وحكمه وركنه وحكمة شرعيته وصفته فعناء لغة الامساك عن الفعل والقول وشرا (هو الامساك نهارا) النهارضة الليل من الفجر الصادق الى الغروب (عن ادخال شي) سواء كان يؤكل عادة أو غيره وقيد الادخال بخروج الدخول لغبار وكونه (عمدا أو خطأ) يخرج النسيان والخطي من سببه ما المضمضة الى حاقه فهو كالصمد سواء ادخله (بطنا) من القم أو الاتف او من جراحة في الباطن تسمى الجائفة (او) ادخله في (ماله حكم الباطن) وهو الدماغ كدواء الامة (و) الامساك نهارا (عن شهوة الفرج) شمل الجماع والانزال بعيت (بنية) لفتار العبادة عن العادة من أهله احتراز عن الحائض والنفساء والكافر والمجنون واختصار هذا الحد الصحيح امساك عن المفطرات متروك لله تعالى باذنه في وقته (وسبب وجوب رمضان)

منصرف لاف التائيت المتصورة ويصرف غيرهما وفيه أن شعبان كرمضان قال الجوهري
يجمع على أرمضاء ورمضانات ورماضين كسلاطين مخ بزادة وأطبقوا على أن العلم في ثلاثة
أشهر مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وريبع الأول والاخر حذف شهر رمضان من قبيل
حذف بعض الكلمة لأنهم جوزوه لأنهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف اليه
حيث أعربوا الجزأين نهر عن الكشاف والسعدوني شرح المشارق لابن ملك ربيع بالتسوين
والأول صفة وإضافته إلى الأول غلط اه سيد (قوله يعني افتراض صومه) أشار به إلى أن
الوجوب بمعنى الافتراض وإلى أن في العبارة مضافا محذوفا (قوله شهود دجر صالح) اعترض
بأن الصبي الذي بلغ أثناء الشهر شهود دجر أنه فقته قضاء وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ
وأجيب بأنه لم يوجد شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بجر وحاصل ما ذكره المصنف أنهم
اتفقوا على أن رمضان انما يجب بشهود دجر منه واختلفوا بعد فذهب السرخسي إلى أن
السبب مطلق شهود دجر من الشهر حتى استوى فيه الأيام والليالي وذهب نخر الاسلام ومن
وافقه إلى أنه الجزء الذي يمكن إنشاء الصوم فيه من كل يوم كافي للدر وهو ما كان من طلوع
الفجر الصادق إلى قبيل الضحوة الكبرى فما بعده إلى الفجر لا يلزم بشهوده شيئا وغرة الخلاف
تظهر فمن أفاق أول ليلة من الشهر ثم جن قبل الفجر جميع الشهر ثم أفاق بعده أو أفاق في ليلة
منه أو فيما بعد الزوال من يوم منه ثم عاوده الجنون قبل الفجر يلزمه القضاء على قول شهر الأئمة
لأعلى قول غيره وصحح في المفتي قول نخر الاسلام وموافقيه وعليه الفتوى كافي المجتبى والنهر
عن الدراية وصححه غيره واحد وهو الحق كافي الغاية واختار في الخبازية الأول فهم ما قولان
مصححان إلا أن الفتوى وأكثر التصحيح على قول نخر الاسلام وقوله صالح منه أي صالح لأنشاء
الصوم فيه وهو من طلوع الفجر إلى قبيل الضحوة الكبرى (قوله مطلق الوقت في الشهر)
الأولى فانه قال السبب مطلق الوقت في الشهر (قوله وكل يوم منه) أي الجزء الأول الذي يمكن
فيه إنشاء الصوم من كل يوم لا كله ولا يلزم أن يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزء المطلق
والأول يجب صوم يوم بلغ فيه الصبي بعد الزوال كذا في تحفة الأخبار وهو عطف تفسير على قوله
شهود دجر صالح فالمصنف اعقد كلام نخر الاسلام ولم يذ كر كلام شهر الأئمة وانما ذكره الشرح
بقوله خلاف الشمس الأئمة (قوله اتفرق الأيام) قال في الشرح لأن صيام الأيام عبادات متفرقة
كأن فرق الصلاة في الأوقات بل أشد للخلل زمان لا يصلح للصوم أصلا وهو الليل اه أي فيكون
ذلك التخلل مانعا من إنشاء جرم اليوم على ما بعده (قوله لا ما مضى) أي إنشاء لعدم شرط
الوجوب فيما مضى وهو الاسلام والبلوغ (قوله ولا منافاة بالجمع بين السبعين) قال في الشرح
وتبعنا الهداية في الجمع بين السبعين لانه لا منافاة فشهود دجر مخصوص من الشهر سبب لعله
ثم كل يوم سبب أصومه غاية الأمر أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه
ودخوله في ضمن غيره قاله المكمل وفيه أنه كيف يتأتى هذا الجمع وهما قولان متباينان والمقرر
على أحدهما لا يتأتى تفرقه على الآخر وأيضا إذا كان السبب المجموع فكل منهما جرم سبب
لأسباب مستقلة والترتيب المسبب على كل بانفراده وأيضا أي حاجة للسبب العام مع الاستغناء
عنه بالخاص فان شهود دجر من اليوم فيه جرم من الشهر على أن المصنف لم يجمع كما ينبغي عليه

يعني افتراض صومه (شهود
جزء) صالح للصوم (منه) أي
من رمضان خرج الليل وما
بعد الزوال على ما قاله نخر
الاسلام ومن وافقه خلافا
لشمس الأئمة ان السبب
مطلق الوقت في الشهر (وكل
يوم منه) أي من رمضان
(سبب لادائه) أي لوجوب
اداء ذلك اليوم لتفرق الأيام
فن بلغ أو اسلم يلزمه ما بقى
منه لا ما مضى ولا منافاة بالجمع
بين السبعين ونقلت السببية

من المجموع للجزء الاول رعاية للمعيارية (وهو) اي صوم رمضان (فرض) عين ٤١٧ (اداء وقضاء على من اجتمع فيه اربعة

اشياء) هي شروط لاقتراضه
والخطاب به وتسمى شروط
وجوب احدها (الاسلام)
لانه شرط للخطاب بفروع
الشريعة (و) ثانيها
(العقل) اذ لا خطاب بدونه
(و) ثالثها (البالوغ) اذ
لا تكلف الاب (و) رابعها
(العلم بالوجوب) وهو شرط
(ان اسلم بدار الحرب) وانما
يحصل له العلم الموجب
باخبار رجائين عدلين او
رجل وامرأتين مستورين
او واحد عدل وعندهما
لا تشترط العدالة ولا البلوغ
والحرية وقوله (او المكون)
شرط لمن نشأ (بدار الاسلام)
فانه لا عذر له بالجهل (وبشرط
لوجوب ادائه) الذي هو
عبارة عن تفريغ الذمة في
وقته (الصحة من مرض)
اقوله تعالى فمن كان منكم
مريضا (و) الصحة
اي الخلق عن (حيض
ونفاس) لما قدمناه
(والاقامة) لما تلواناه
(وبشرط صحة ادائه) اي
فعله ليكون اعم من الاداء
والقضاء (ثلاثة) شرائط
(النية) في وقتها الكل يوم
(والخلق عما ينافيه) اي
ينافي صحة فعله (من حيض
ونفاس) لما فاتهما (و) الخلق
(عما يفسده) بطرقه عليه

وانما اعقد قول نحر الاسلام فليتامل (قوله من المجموع) اي مجموع الشر (قوله للجزء
الاول) حيث قلنا انه يجوز نية اداء الفرض من الليلة الاولى مع عدم جواز النية قبل سبب
الوجوب كما اذا نوى صوم الفد قبل غروب الشمس كذا في الشرح والاولى التعبير بالبدل اللام
(قوله رعاية للمعيارية) اي نظرا الى كونه معيارا لا يحتمل غيره فزمانه كالشيء الواحد قد شاهد
أوله كشاهد عامه وكان الفعل شاغلا له من اوله الى آخره قال في الشرح وثالثا يلزم تقديم
الشيء على سببه أي لوجبه لنا السبب المجموع والواجب الصوم قبل تحقق المجموع للزم تقديم
الصوم على سببه (تنبيه) لم يستوف المصنف بقية أسباب الصوم وقد ذكرها في الشرح فقال
وفي المنذور النذر وفي صوم الكفارات الخنث في المين والجنابة في القتل والاحرام والافطار
والعزم على الوطء في الظهار والشرع في النفل وسبب القضاء سبب وجوب الاداء واذا نذر
صوم يوم الخميس أو رجب فصام الاثنين او ربهما الاول صح عن نذره لو جود سببه ولقائعه بين
اليوم والشهر لان صحة النذر ولوومه بما به يكون المنذور عبادة والمحقق لذلك الصوم لخصوص
الزمن ولا باعتبار كذا في الفتح ولعل هذا فيما اذا لم يكن النذر مطلقا على شرط يراد كونه كأن
شقي الله من يضي لا صوم من شهر كذا فانهم نصوا على تعيين الزمن في مثله (قوله لانه شرط
للخطاب بفروع الشريعة) هذا أحد أقوال ثلاثة والاصح أن الكفار مخاطبون بفروع
الشريعة لقوله تعالى لم تكن من المصلين الآية فيعذبون على تركها عذابا زائدا على عذاب الكافر
(قوله وانما يحصل له العلم الموجب) اي للخطاب (قوله مستورين) الظاهر أنه بصيغة الجمع
وغلب جانب الرجل فذكر (قوله أو واحد عدل) قال في التناهي بيع العدل من لم يطعن عليه
في بطن ولا فرج ومنه الكذب نار وجه من البطن اه در من الشهادة وذكر في مسائل شقي
من القضاء أنه يشترط في اخبار المسلم الذي لم يهاجر بالشرايع أحد شرطى الشهادة أي اما العدد
واما العدالة من غير ذكر خلاف وظاهر كلام المؤلف أن الامام يشترط البلوغ والحرية في الخبر
ويحرم (قوله وعندهما لا تشترط العدالة) اي في الخبر أي ولو واحد أو أفاد أنه لا يتم العلم
اتفاقا فاذا لم يعلم على اختلاف القولين ثم علم باقتراض الصوم ليس عليه قضاء ماضى اذ
لا تكلف بدون العلم لغة للمذكر كذا في الشرح (قوله أو المكون) اي الحلول وهو عطف على
العلم أفاده في الشرح (قوله شرط لمن نشأ) الاولى أن يؤخره عن قوله بدار الاسلام ويقول وهو
شرط لمن نشأ بها (قوله عن تفريغ الذمة) اي ذمة المكلف عن الواجب في وقته المعين له (قوله
الاية) تمامها أو على سفر فصدقه أيام آخر (قوله اي الخلق) انما أوله بذلك لان دم الحيض
والنفاس دم صحة لا مرض (قوله لما قدمناه) اي من أنهما يبا أهل الصوم (قوله لما تلواناه)
اي بقوله الآية وقد ذكرنا تمامها والاولى للشرح ذكرها ليتم له المرام (قوله في وقتها) الوقت
بالنسبة لاداء رمضان بعد الغروب الى قبيل الضحوة ففي أي جزء منه وجدت صح وبالنسبة
لقضاء الليل كله ولا تجزى النية بعد طلوع الفجر (قوله اي بنا في صحة فعله) الاظهر حذف صحة
(قوله من حيض ونفاس) فانطلق عنهم من شروط الوجوب اي وجوب الاداء وشروط الصحة
(قوله لما فاتهما) الاولى زيادة آياه (قوله بطرقه عليه) متعلق بفسده (قوله لقد رتبته على
الازالة) اي بخلاف الحيض والنفاس (قوله وضرورة حصولها) اي واضرورة حصولها

وطرق النهار وليس العقل والاقامة من شروط الصحة فان الجنون اذا طرأ وبقي الى الغروب صح صومه (وركنه) اي الصيام
(الكف) اي الامساك (عن قضاء شهوتي البطن والفرج و) ع (ما) الحق بهما (مما سئذ كره) وحكمه سقوط الواجب (اي
اللازم فرضا) كما اوغـ به ٤١٨ (عن الذمة) بايجاب الله والعبد (والثواب) تكترما من الله (في الآخرة) ان لم يكن

منها عنه فان كان منها ما
كصوم النحر فحكمه الصحة
والخروج عن الهدية والائتم
بالاعراض عن ضيافة الله
تعالى وحكمة مشروعية
الصوم منها ان به سكون
النفس الامارة باعراضها
عن الفضول لانها اذا جاءت
شبهت جميع الاعضاء
فتقبض اليد والرجل
والعين وباقي الجوارح عن
حركاتها واذا شبهت
النفس جاءت الجوارح
بمعنى قويت على البطش
والنظر وفعل ما لا ينبغي
فيما تقباضها يصفوا القاب
وتحصل المراقبة ومنها
العطف على المساكين
بالاحساس وألم الجوع
لمن هو وصفه ابدأ فيحسن
اليه ولذا لا ينبغي الافراط
في السحور لئلا يفسد الحكمة
المقصودة والاتصاف بصفة
الملائكة ولا يدخل الرياء
في صوم الفرض

٢ قوله وهو متلبس بها
يوجد ههنا في بعض النسخ
زيادة نصها وقرئ بين
الحصول والنصيب فان

بمعنى ان الانسان قد يضطر اليه البلاء ويطرأ عليه النحر اي يطلع عليه الفجر اي من غير
تمكن من الغسل وليس المقصد التقييد بالضرورة اي بل المراد ان ذلك قد يحصل فلم يعتبر
الشارع ذلك مفسدا وان حصل بغير ضرورة كما اعتبر السفر من خصاوان لم يفسد فيه مشقة
نظرا للثان والاولى الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم فانه قد كان يصح صائما وهو
جنب (قوله حصولها) اي الجنابة (قوله وطرق النهار) اي مع طرق النهار فان الانسان
قد لا يتمكن من الغسل لئلا يفسد النهار اي اليوم ٢ وهو متلبس بها (قوله اذا طرأ) اي بعد
النية والاولى ذكر السقم مع الجنون (قوله وعما الحق بهما) من نحو الدواء (قوله وحكمه)
اي الصوم من حيث هو (قوله أو العبد) وايضا به بنذره أو الشروع فيه وهذا في حق صوم
واجب أو نفل (قوله تكترما من الله) اي حال كون الثواب تكترما من الله لا بطريق الايجاب
ولا بطريق الوجوب (قوله والائتم بالاعراض عن ضيافة الله تعالى) فيه ان الاثم من جهة لا
ينافي حصول الثواب من جهة أخرى وهو معنى ما قاله صاحب النهر من ان النهي لمعنى مجاور لا
ينافي حصول الثواب كالمسالة في الارض المقصوبة اه (قوله وحكمة مشروعية الصوم)
الاولى زيادة قوله كثيرة (قوله سكون النفس) اي عن التحرك فيما لا يرضى (قوله الامارة) اي
بالسوء وقوله باعراضها متعلق بسكون والياء السلبية (قوله عن الفضول) اي عن الامور
الزائدة التي لا تعني المكاف الخاصة من الجوارح (قوله شبهت جميع الاعضاء) اي انكفت
عن التحرك فيما لا يرضى فان قلت ان الجوع يكفها عن التحرك في الطاعات أيضا اجيب بأنه ليس
المراد بالجوع الجوع المفرط المؤدى الى ذلك (قوله عن حركاتها) اي السيئة (قوله بمعنى قويت)
فالمراد بالجوع هنا الطلب فدفع بهذا التفسير ما يتوهم من أن الجوع يقتضي الانكفاف (قوله
وفعل ما لا ينبغي) من عطف العام (قوله فيما تقباضها يصفوا القاب) فان الموجب لك دورانه
فضول الجوارح فاذا حبست عنها صفها وبه تبلغ الدرجات العلى كذا في الشرح (قوله وتحصل
المراقبة) اي المحافظة على أوامر الله تعالى ونواهيه (قوله ومنها العطف على المساكين) قال
في الشرح فان الصائم لما ذاق ألم الجوع في بعض الاوقات تذكر من هذا حاله في عوم الاوقات
فيسارع اليه بالرفقة والرحمة وحقيقته في حق الانسان نوع ألم باطن فينال بذلك ما عند الله
تعالى من حسن الجزاء ومنها موافقته الفقراء بتحمل ما يتحملون احيانا وفي ذلك رفع حاله عند
الله (قوله لمن هو وصفه ابدأ) اللام بمعنى على ومصدر وق من المساكين والاولى حذفه للاستغناء
عنه بقوله على المساكين (قوله ولذا) اي لما ذكر من الحكم (قوله في السحور) بالضم الفعل
أي الاكل (قوله والاتصاف) بالرفع عطف على قوله العطف وهو صريح ٣ ما في الشرح (قوله
بصفة الملائكة) فانهم لا يأكلون ولا يشربون وهم متلبسون بالعبادة (قوله ولا يدخل الرياء
في صوم الفرض) وفي سائر الطاعات يدخل لان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال يقول الله تعالى
الصوم لي وأنا اجزي به نفي شركة الغير وهذا لم يذكر في سائر الطاعات كذا في الشرح وفيه

أن الفرائض كلها لارياء فيها قال في الدرقبيل باب صفة الصلاة ولا رياء في الفرائض في حق
اسقاط الواجب وكذا ذكره آخر الحظر فلا خصوصية للصوم أما إذا كان أحسنها بين الناس
وكان بحيث لو كان في الخلوة لا يحسن فليس له ثواب الا حسن ثم الحديث عام للصوم الفرض
والنفل لأن ما كره في خلافه انما هو لله تعالى وقيل في معنى الحديث ان الحسنات تؤخذ في
المظالم الا الصوم وقيل انه لم يعبد به غيره وقيل غير ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله
العظيم

(فصل في صفة الصوم وتنقيته) * الصفة هو كونه فرضاً أو واجباً بالتحليل والتنقيح باعتبارها
(قوله ينقسم الصوم الى ستة أقسام) أي اجمالاً وبالتفصيل هي غناية لان الفرض امامين
وهو صوم رمضان اداء او غير معين وهو صومه قضاء والواجب كذلك فاللهين كالنذر المعين وغير
المعين كالنذر المطلق أفاده في الدرر (قوله ذكرت) أي الاقسام مجمله أي لم يبين فيها الأفراد ثم
ثم مفصلة ببيان أفرادها (قوله اكونه أوقع في النفس) أي اكون التفصيل المفهوم من قوله
مفصلة وذلك لذكره بعد الاشتياق الى البيان (قوله وصوم الكفارات) لكنه فرض عملاً لا
اعتقاداً ولذا لا يكفر جاداً منه (قوله الظهار) أي كفارة الظهار الخ وقوله والقتل أي الخطا
ومثله كفارة الافطار وانما لم يذكرها لانها مثلهما وأما صوم المنعة والقران فليس من صوم
الكفارات وان كان فرضاً فمقطوعاً في السيد (قوله وفدية الاذى) كما اذا اخطى أو لبس بعد رقائه
بغير بين الذبح والاطعام والصيام فاذا اختار الصوم كان فرضاً (قوله اثبت هذه بالقاطع)
علة لكونها فرضاً الآن الاجماع لم ينعقد على فرضية الكفارات فلذا كان عملها فيها كافي
سكب الانهر والقاطع هو القران فالظهار في المجادلة والقتل في النساء واليمين في المائدة وكذا
جزاء الصيد وفدية الاذى في البقرة في قوله فمن كان منكم مريضاً أو به اذى من رأسه الآية (قوله
سنداً) أي رجالاً والمراد بقطعية السند أن رجاله ثقات وبقطعية المتن أي اللفظ أنه لم ينسخ
بغيره ولم يعارضه ما هو أقوى منه مما يدل عليه (قوله والاجماع عليهم) قد علمت ما ذكره في سكب
الانهر من أن الاجماع لم ينعقد على فرضية الكفارات حتى عند صاحب المتن صوم
الكفارات من الواجب (قوله فهو فرض في الاظهر) أي فرض على لان مطلق الاجماع
لا يفيد الفرض القطعي در وقيل انه واجب لانه خص من آية وليوفوا نذورهم النذر بما ليس
من جنسه واجب كعبادة المريض فلم يبق قطعيًا وصار كغير الواحد وبمثل ثبت الوجوب
لا الفرض كذا في الشرح والحاصل أن القولين مرجحان (تنبيه) * الصوم اللازم ثلاثة
عشر قسمًا سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان وكفارة القتل وكفارة اليمين وكفارة
الظهار وكفارة الافطار في رمضان والنذر المعين وغير المعين اذا التزم فيه التتابع أو نواه
ان صوم كفارة القتل والظهار والافطار واليمين والنذر المطلق اذا ذكر فيه التتابع أو نواه
اذا أفطر في خلاله استقبله واستأنفه وصوم رمضان والنذر المعين لا يلزم فيها الاستئناف بقطع
التتابع وسبعة لا يجب فيها التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المنعة وصوم كفارة الخلق
وصوم جزاء الصيد وصوم النذر المطلق عن ذكر التتابع اوفيته وصوم اليمين بان قال والله
لاصوم من شهر اهذاه حصل ما في شرح السيد (قوله فهو قضاء ما افسده) وكذا التمام بعد

(فصل في صفة الصوم
وتنقيته)

(ينقسم الصوم الى ستة
اقسام) ذكرت مجمله ثم مفصلة
اكونه أوقع في النفس
(فرض) معين (وواجب
ومسنون ومنسوب ونفل
(ومكروه أما) القسم الاول
وهو (الفرض فهو صوم)
شهر (رمضان اداء وقضاء
وصوم الكفارات)
الظهار والقتل واليمين
وجزاء الصيد وفدية
الاذى في الاحرام لثبوت
هذه بالقاطع من الأدلة
سنداً ومثلاً والاجماع عليها
(و) من هذا القسم الصوم
(المنذور) فهو فرض (في
الاظهر) لقوله تعالى
وليوفوا نذورهم (وأما)
القسم الثاني وهو (الواجب
فهو قضاء ما افسده من)
صوم (نفل) لوجوبه
بالشروع وصوم الاعتكاف
المنذور (وأما) القسم
الثالث وهو (المسنون فهو
صوم عاشوراء)

فانه يكفر السنة الماضية (مع صوم) التاسع) لصومه صلى الله عليه وسلم العاشر وقال لئن بقيت الى قابل لا صوم من التاسع (وأما) القسم الرابع وهو (المندوب فهو صوم ثلاثة ايام) (من كل شهر) ليكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر امثالها (ويندب كونها) أي الثلاثة (الايام البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر) سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها ٤٢٠ لما في أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة

واربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كهية الدهر أي كصيام الدهر (و) من هذا القسم (صوم) يوم (الاثنين و) يوم (الخميس) لقوله صلى الله عليه وسلم تعرض الاعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض علي وأصائم (و) منه (صوم ست من) شهر (شوال) لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فأتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر (ثم قيل) الافضل وصلها) اظاهر قوله فأتبعه (وقيل تفريقها) اظهار المخالفة أهل الكتاب في التشبيه بالزيادة على المفروض (و) منه (كل) صوم ثبت طلبه والوعده عليه بالسنة) السريفة (كصوم داود عليه) الصلاة و) السلام وهو أفضل الصيام واجبه الى الله تعالى) لقول النبي صلى الله عليه وسلم أحب الصيام الى الله صيام داود

الشروع فيه أفاده السيد (قوله فانه يكفر السنة الماضية) والمراد الصغائر وأما صوم يوم عرفة فيه ككفر ذنوب سنتين الماضية والآتية لأنه شرع محمدي بخلاف الاول فانه شرع موسوي وعند صاحب الدرر صوم عرفة من المندوب (قوله مع صوم التاسع) أي أو الحادي عشر لما يأتي للمصنف فتنتفي الكراهية بضم يوم قبله أو بعده (قوله لئن بقيت الى قابل) أي الى عام قابل ولم يبق صلى الله عليه وسلم اليه (قوله من جاء) أتى به دليلا على قوله كصيام جميعه كانه قال لقوله تعالى من جاء (قوله ويندب كونها الايام البيض) أفاد أن صوم ثلاثة أيام من الشهر أيا كانت مندوب وكونها مخصوص هذه الايام مندوب آخر فنصام غيرها منه أتى باحد المندوبين (قوله بذلك) أي بالبيض (قوله لتكامل ضوء الهلال) فالمراد بياض ليلها فالاولى أن يقول أيام البيض أي ايام الليالي البيض (قوله أن نصوم البيض) أي ايام البيض وقوله ثلاث بالتذكير في المفردات وتأنيث عشرة في الكل بدل من البيض ومصدوقه الليالي (قوله قال) أي الراوي (قوله وقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أي كصيام الدهر) لان كل يوم بعشرة فكانه صام الشهر كله ومن اعتاده فكان كما صام الدهر كله (قوله صوم يوم الاثنين ويوم الخميس) ولو حاج لا يضعفه الصوم قاله السيد (قوله تعرض الاعمال) أي يعرضها الحفظة على بعضهم فما كان من خير أو شر أثبتوه وما كان من مباح أو الوه (قوله ومنه صوم ست من شهر شوال) قال في البحر الست من شوال صومها مكروه عند الامام متفرقة أو متتابعة لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا اه (قوله كان كصيام الدهر) لان جلة ما صامه برمضان ستة وثلاثون يوما كل يوم بعشرة فهي ثمانمائة وستون يوما وهي عدد ايام السنة والمراد أنه يحصل له ثواب عظيم وان اختلفت الكيفية فانه لا شك ان ثواب الصائم بالفعل أكثر لان صوم كل يوم بعشرة فهي تزيد على ما ذكر بأضعاف كثيرة (قوله اظاهر قوله فأتبعه) أي والوصل فيه تحقيق تمام المتابعة (قوله وقيل تفريقها) قال في التنوير وشرحه وندب تفريق صوم الست من شوال ولا يكره المتابع على الاختار خلافا لثاني حاوي (قوله في التشبيه) الاولى حذفه ويقول في الزيادة ويكون متعلقا بالمخالفة (قوله واجبه) أي أكثره ثوبا (قوله كان يتام الخ) في نسخة بواو وفي نسخ بحذفها وهو الذي في السيد والشرح (قوله وينام سدسه) ليقوم لصلاة الفجر بنشاط ويقوم بوظائف الاذكار بعده (قوله وكان يفطر يوما ويصوم يوما) لئلا يعتاد النفس على الصيام فيصير طبعها (قوله ولا تخصيصه) أي ولا

واحب الصلاة الى الله صلاة داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوما ويصوم يوما طاب رواه أبو داود وغيره (وأما) القسم الخامس وهو (النفل فهو ما سوى ذلك) الذي ينام (عما) أي صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراهيته) ولا تخصيصه بوقت (وأما) القسم السادس وهو (المكروه فهو قسمان مكروه تنزيها ومكروه تحريما الاول) الذي كره تنزيها (كصوم) يوم (عاشوراء منفردا عن التاسع) أو عن الحادي عشر (والثاني) الذي كره تحريما (صوم العبدین) الفطر والخير للاعراض عن ضيافة الله ومخالفة الاهل

(و) منه صوم (أيام التشريق) لورود النهي عن صيامها وهذا التقسيم ذكره المحقق المكيال بن الهمام رحمه الله وقد صرح بحرمة صوم العيدين وأيام التشريق في البرهان (وكره أفراد يوم الجمعة) بالصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم رواه مسلم (و) كره (أفراد يوم السبت) به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم ٤٢١ فان لم يجد أحدكم إلا الحساء غنبة أو عود

شجرة فليضغه رواه أحمد

وأصحاب السنن إلا أنساق

(و) كره أفراد (يوم

النوروز) أصله نوروز لكن

لما لم يكن في أوزان العرب

فوعول أبدلوا الواو ياء وهو

يوم في طرف الربيع (أو)

أفراد يوم (المهرجان)

مقرب مهر كان وهو يوم

في طرف الخريف لأن فيه

تعظيم أيام نهين عن تعظيمها

(إلا أن يوافق) ذلك اليوم

(عادته) لقنوات علة

الكراهة بصوم معتاده

(وكره صوم الوصال ولو)

واصل بين (يومين) فقط لا في

عنه (وهو) أي الوصال

(أن لا يفتر به) من الغروب

أصلا حتى يتم صوم الفطر

بالأمس (وكره صوم الصمت

وهو أن يصوم ولا يتكلم

بشيء عليه أن يتكلم بخير

وبحاجة دعت إليه (وكره

صوم الدهر) لأنه يضعفه أو

يصير طبعه ومبنى العبادة

على مخالفة العادة ولا تصوم

المرأة نفلا بغير رضا زوجها

وله أن يفطرها لقيام حقه

طالب صومه مخصوص وقت (قوله ومنه صوم أيام التشريق) هي ثلاثة بعد يوم النحر (قوله وكره أفراد يوم الجمعة) إلا أن يضم إليه يوما قبله أو بعده كما في الحديث واعلم أنه ثبت بالسنة طلب صومه والنهي عنه والآخر منهما النهي كما وجهه شرح الجامع الصغير للسيوطي وذلك لأن فيه وظائف فله إذا صامه ضعف عن فعلها وعد في الدر صومه من المندوب والمعتد ما هنا (قوله لا تخصوا ليلة الجمعة) النهي للتزينة والمعنى النهي عن الاستعداد لها بخصوصها أما إذا كان اتفاقا فلا ومع التعمد لا ينتفي الثواب (قوله إلا أن يكون في صوم) أي مع صوم قبله أو بعده (قوله وكره أفراد يوم السبت) للتشبه باليهود ببحر (قوله إلا فيما افترض عليكم) مثله ما إذا ضم إليه غيره (قوله إلا الحساء غنبة) أي قشر غنبة (قوله فليضغه) بفتح الياء والاضاد المجمة (قوله أصله نوروز) ومعناه اليوم الجديد فنوبعني الجديد وروز يعني اليوم (قوله وهو يوم في طرف الربيع) هو اليوم الذي تحل فيه الشمس برج الحمل (قوله وهو يوم في طرف الخريف) المراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا اليوم والذي قبله عيدان للفرص (قوله إلا أن يوافق ذلك اليوم) أي الصادق باليومين قبله واستثنى في عمدة القفاوى من كراهة صوم النوروز والمهرجان ما إذا صام يوما قبله فلا يكره كما في يوم النكاح وقيد كراهة صومهما في الدر بما إذا تعمد (قوله وكره صوم الوصال) أي لفيره صلى الله عليه وسلم أما هو فلا يكره (قوله ولا يتكلم بشيء) أي معتقدا أن ذلك قريبة أما إذا سكت بالعادة فلا كراهة (قوله ولا تصوم المرأة نفلا) أما الفرض ولو عافا فلا يتوقف على رضاه لأن تركه معصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وفي الدر ولا تصوم المرأة نفلا إلا بأذن الزوج إلا عند عدم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء بأذنه أو بعد البيئونة والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل فيما لا يشترط تبين النية وتعيينها فيه وما يشترط فيه ذلك) انما قدم ذكر ما لا يشترط فيه على ما يشترط وإن كانت الواو لا تقيد ترتيبا لقوله أقسامه ولا فضايته لأن فيها ذكر رمضان أداءا وأفراد اسم الإشارة باعتبار المذكر (قوله تعيين النية) من إضافة المذكر إلى مفعوله كقوله ولا تبينها (قوله وإداء النذر المعين زمانه) أما قضاء النذر المعين ولا يكون إلا في نذر معاق على شرط يراد كونه فلا بد فيه من التعيين والتبني (قوله إلى ما قبل نصف النهار) أي ولو بيني يسيرا لأن الأكل وجد صاحبها (قوله وخرج به) أي بصومه (قوله وإداء النفل) المراد بالنفل ما عدا الفرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوبا ومكروها كما في البحر (قوله من الليل) فلا تصح قبل الغروب ولا عند مدرك (قوله قصد حازما بقلبه) أي قصد المكلف جازما بقلبه فان نوى أن يفطر غدا

واحتياجه والله الموفق (فصل فيما لا يشترط تبين النية وتعيينها فيه وما يشترط فيه ذلك) أما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية لما يصومه (ولا تبينها) أي النية فيه (فهو أداء رمضان و) إداء (النذر المعين زمانه) كقوله الله على صوم يوم الخميس من هذه الجمعة فإذا أطلق النية ليلة أو نهاره إلى ما قبل نصف النهار صح وخرج به عن عهدة المنذور (و) إداء (النفل فيصح) كل من هذه الثلاثة (بنية) معينة معينة (من الليل) وهو الأفضل وحقيقة النية قصد حازما بقلبه صوم غد

ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصم لا يصبر صائما به - هذه النية فان اصبح في رمضان لا ينوى صوما ولا يفطر او هو يعلم انه رمضان الاظهر انه لا يصبر صائما ومن تسحر بأ كبير الراى ان الفجر لم يطلع لا بأس به اذا كان الرجل لا يحنى عليه مثل ذلك وان كان من يحنى عليه فسيبيله أن يدع الاكل ولا يجوز الافطار بالتحرى في ظاهر الرواية وان اراد ان يعقد في الشهر على صياح الديك أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان قد جزيه صرا او ظهر أنه يصيب الوقت هندية (قوله ولا يخلو مسلم - لم عن هذا) أى عن قصد الصوم عازما بالقلب وقالوا التسحر في رمضان نية (قوله الاماندر) كأن كان فاسقا ما جئنا أو نائم من وقت الغروب أو قبله الى طلوع الفجر أو مغمى عليه كذلك (قوله وليس النطق باللسان شرطا) الا أن التلظظ به سنة كما في الحدادى أى سنة المشايخ كما في تحفة الاخيار (قوله ونفى صيام من لم يبيت النية) أى في قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ويعزم (قوله نفي كمال) يدل له ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لما شهد عنده أعرابى برؤية الهلال قال لرجل أذن في الناس من أكل فليصك بقية يومه ومن لم يكن ~~أكل~~ فليصم (قوله ولو نهارا الى ما قبل نصف النهار) المراد انه من الليل الى هذا الوقت ظرف النية ففى حصلت في جزء من هذا الزمان صح الصوم لما ذكره المصنف وان نوى الصوم من النهار بنوى انه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال انه صائم من حين نوى لا من أول النهار لا يصير صائما سوى وانما تجوز قبل الضحوة اذا لم يوجد قبلها ما ينافى الصوم ككل وشرب وجاع ولو ناسيا فان وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا تجوز هندية عن شرح الطحاوى (قوله احتياطا) أى انما اشترط وجود النية في أكثر النهار ولم تكف اذا وجدت في نصفه للاحتياط في امر العباداة (قوله وبه) أى بوجود النية في أكثر النهار (قوله لا أكثر) الاولى حذفه (قوله وخص هذا بالصوم) أى خص اجزاء النية اذا وجدت في الاكثر (قوله لانهم اركان) أى متعددة (قوله بالعقد على ادائها) فيه أن العقد هو النية فالاولى أن يقول فيشرط قرانها بالابتداء والضمير في قرانها يرجع الى النية ويحتمل ان البناء لتصور قران النية بالابتداء الصلاة والحج (قوله فلم يقع عبادة) الضمير يرجع الى الخالى عن النية المفهوم من قوله والاخلاى العبادة ذات الاركان وهى لا تنجز حتى يكون البعض عبادة والبعض غير عبادة (قوله احتراز عن ظاهر عبارة القدرى) وهى قوله ما بينه أى طلوع الفجر وبين الزوال اه فان ظاهرهما يفيد أنها اذا وجدت قبل الزوال وبعد الضحوة الكبرى ان تصح وليس كذلك وانما زاد قوله ظاهر عبارة الحج لان المراد منها من الزوال الى الضحوة الكبرى فتصح النية قبلها فاذا ن لا خلاف والاولى نصب احتراز ليكون على قوله قلنا (قوله من ابتداء طلوع الفجر) ويكون من أول استطارة الضحوة في أفق المشرق الى غروب الشمس ومثله اليوم أى ان النصف يعتبر من طلوع الفجر لا من طلوع الشمس (قوله لا عندها) لان النية حينئذ لم توجد في الاكثر (قوله لان النهار الحج) جعل في غاية البيان أول النهار من طلوع الفجر اخذ وفقها (قوله على ما عند) أى على زمن كائن عند طلوع الشمس الحج (قوله فيفوت الحج) أى لو اعتبرنا النهار اخذ على ما قال وقتنا ان النية تصح قبل نصفه لفات شرط الصفة وهو وجود النية في أكثر اليوم (قوله بوجودها قبل

ولا يخلو مسلم عن هذا في له الى شهر رمضان الاماندر وليس النطق باللسان شرطا ونفى صيام من لم يبيت النية نفي كمال فتصح النية ولو نهارا (الى ما قبل نصف النهار) لان الشرط وجود النية في أكثر النهار احتياطا وبه توجد في كاه حكم لا أكثر وخص هذا بالصوم فخرج الحج والصلاة لانهم ما اركان فيشرط قرانها بالعقد على ادائها ابتداء والاخلاى بعض الاركان عنها فلم يقع عبادة والصوم ركن واحد وقد وجدت فيه وانما قلنا الى ما قبل نصف النهار تبع للجامع الصغير (على الاصح) احتراز عن ظاهر عبارة القدرى وانما قال (ونصف النهار من) ابتداء (طلوع الفجر الى) قبيل (وقت الضحوة الكبرى) لا عند هالان النهار قد يطلق على ما عند طلوع الشمس الى غروبها لغة وعند الزوال نصفه فيفوت شرط صحة النية بوجودها قبل

الزوال (ويصح أيضا) كل من أداه رمضان والنذر المهيمن والنفل (بمطلق النية) من غير تقييد بوصف للمعيارية والنذر معتبر
بإيجاب الله تعالى (وبنية النفل) أيضا (ولو كان) الذي نواه (مسافرا أو) كان (مريض في الأصح) من الروايتين وهو اختيار فخر
الاسلام وشمس الأئمة وجمع وتلغى زيادة النفلية لانهم لما احتملوا المشقة النحفا ٤٢٣ بمن لا عذر له نظرا لهما (ويصح اداؤه

رمضان بنية واجب آخر)

هذا (ان كان صحيحا مقيما)

لما انه معيار فيصاب بالخطا

في الوصف كطلاق النية

(بخلاف المسافر فانه) اذا

نوى واجبا آخر (يقع عما

نواه من) ذلك (الواجب)

رواية واحدة عن أبي

حنيفة لأنه صرفه إلى

ما عليه وقال لا يقع عن

رمضان (واختلف الترجيح

في) صوم (المريض اذا نوى

واجبا آخر) بصومه (في)

شهر (رمضان) روى الحسن

انه مما نوى واختاره

صاحب الهداية وأكثر

مشايخ بخاري للجهز

المقدر وقال فخر الاسلام

وشمس الأئمة الصحيح انه

يقع صومه عن رمضان وفي

البرهان وهو الأصح (ولا

يصح) اي لا يسقط (المنذور

المعين زمانه) بصومه (بنية

واجب غيره) بل يقع عما

نواه (الناذر) (من الواجب)

المضايير للمنذور في الروايات

كلها ويبقى المنذور بذمته

ويقتضيه وقيدنا بواجب

آخر لانه لو نوى نفلا وقع

عن المنذور المعين كاطلاق

النية وروى عن أبي حنيفة

انه يكون عما نواه (فيه) اي الزمن المعين (وأما القسم الثاني وهو ما يشترط له تعين النية وتبيينها) لمتأدي به ويسقط عن

الزوال) لانه يصح بوجوه النية قبيل الزوال بعد الضحوة الكبرى وإلى ذلك أشار بقوله
قبيل بالتصغير والحاصل أن انقسام الزمان من ابتداء طلوع الفجر إلى الغروب بالساعات فإذا
وجدت النية في أكثره صحت في هذه الثلاثة والأفلا (قوله بمطلق النية) أي بانية المطلقة عن
تقييد بوصف مخصوص فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله للمعيارية) أي لان
رمضان معيار لم يشرع فيه صوم آخر فكان متعينا للقرض والمتعين لا يحتاج إلى التعمين
(قوله والنذر معتبر بإيجاب الله تعالى) أي فيجرب حكمه فيه أي والنفل يحصل بالنية
المطلقة لعدم احتياج فيه إلى تخصيص (قوله وبنية النفل) أي في رمضان والنذر
المعين ولا يلزم من نية النفل في رمضان الكفر كما قاله الأكمل في تقريره لانه لا ملازمة بين نية
النفل واعتقاده عدم الفرضية أو ظنه فقد يكون معتقدا للقرضية ومع ذلك ينوي النفل
أما إذا انضم إلى نية النفل اعتقاد ان رمضان نفل أو ظنه فيكفر فأداه صاحب البحر (قوله
أو مريض في الأصح) اعترضه الأكمل في التقرير بأن المريض الذي لا يضره الصوم غير
مريض له الفطر عند أئمة الفقه كما شهده كتبهم فمن لا يضره الصوم صحيح أي فيتعين
عليه صوم رمضان وليس الكلام فيه وفيه انه قد يحصل بالصوم ازدياد المرض أو بطلان البرء
فيباح له حينئذ الفطر ولو صامه ولم يبال بذلك يقال انه صام من غير تعين عليه ومقابل الأصح
أنه يقع نفلا لانه لما جازا خلاؤه عن الصوم جاز له شغل بالراجح في فطره كاليوم الخارج عن
رمضان واختاره جمع كذا في الشرح فالروايتان معصتان (قوله نظرا لهما) أي لانا
لو ارتفعنا نفلا لزم عليهم ما قضا ما فطروا ورماتركاه فيعاقبان عليه إذا أدركاه من أيام
آخر فكان النظر والمصلحة في إيقاعه عن القرض (قوله لما الله معيار) لتعينه بتعيين الشارع
قال صلى الله عليه وسلم إذا نسلخ شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فاعلم جعل بولاية
الناذر وله ابطال صلاحية ما له من (قوله فيصاب بالخطا) المراد انه يصاب ولو قصد غيره وليس
المراد بالخطا ما قابل العمد (قوله كطلاق النية) أي كما يصاب بطلاق النية (قوله لانه
صرفه إلى ما عليه) فقد شغل الوقت بالاهم ورمضان في حقه كشعبان في حق المقيم (قوله
للجهز المتأذر) قال في الشرح لان رخصته متعلقة بخوف ازدياد المرض لا بحقيقة العجز
فكان كالسافر في تعلق الرخصة في حقه بعجزه مقدرا اه وقد علمت ما قاله الأكمل وفي الدرر
عن الأشباه الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن
الكمال (قوله ولا يصح المنذور الخ) قد تقدم عن المنع ما يفيد الفرق بين رمضان والنذر المعين
(قوله وروى عن أبي حنيفة انه يكون عما نواه) أي من النفل (قوله وهو ما يشترط له تعين
النية) مما يمتنى على اشتراط التعيين انه لو نوى الكفار أو القضاء بجميع العالم يكن شارعا في واحد
منهما ويكون متنفلا وقال أبو يوسف انه يكون قاضيا كذا في سكب الأنهر (قوله وتبيينها)
فلو نوى تلك الصيامات ثم أرا كان تطوعا وأئمة مستحب ولا قضاء باقطاره والتبيين في الأصل

المكاف (فهو قضا رمضان وقضا ما أفسده من نفل وصوم الكفار بأنواعها) ككفارة المعين

وصوم التمتع والقرآن (والنداء المطلق) عن تقييده بزمان وهو ما معلق بشرط ووجد (كقوله ان شئ الله مريضى فعلى
صوم يوم فحصل النفاء) ٤٢٤ أو مطلق كقوله لله على صوم يوم لان البس لها وقت معين فلم تتأدى الالبنة مخصوصة

صية أو مقارنة لطاوع
القبر وهو الاصل وقدمت
عنه للضرورة ويشترط
الدوام عليها فلورجع
عما نوى لئلا يبصر صائما
ولو افطر لاشئ عليه الا
القضاء بانقطاع النية
بالرجوع فلا كفارة عليه
في رمضان الا ان يعود الى
تجديد النية ويحصل
مضيه فيه في وقتها تجديدا
لها ولا تبطل النية بقوله
أصوم غدا ان شاء الله لانه
يعنى الاستعانة وطلب
التوفيق الا ان يريد حقيقة
الاستثناء

(فصل فيما ثبت به الهلال
وفي صوم) يوم (الشك
وغیره) يجب كناية
التماس الهلال ليلة
الثلاثين من شعبان لانه
قد يكون ناقصا و (ثبت
بعضان برؤية هلاله) اقوله
صلى الله عليه وسلم صوموا
لرؤيته وافطاروا لرؤيته
فان غم عليكم فاكملوا
عدة شعبان ثلاثين فلذا قال
(أو بعد شعبان ثلاثين) يوما
(ان غم الهلال) بغيم وغبار
وغیره بالاجماع (ويوم
الشك هو مايلي التاسع
والعشرين من شعبان

كل فعل دبر للاقه ستانى (قوله وصوم التمتع والقرآن) بالرفع عطف على قوله قضاء رمضان
وذلك لان الصوم بدل عن الدم الواجب فيه ما هو دم شكر للتوفيق لاداء النسيك (قوله
ووجد) اى الشرط (قوله أو مطلق) أى عن التعليق (قوله لان البس لها وقت معين)
اى وانما اشترط التعيين واليتمت فيها لان تلك الصيامات ليس لها وقت معين لان الواجب
ثابت في الذمة وكل زمان صالح لادائه وللنفل فلم يقع عما في ذمته الا بالتعيين وليس وقتها
معيار الها فاشترط فيه التيسير (قوله فلم تتأدى) المناسب حذف الالف الجازم (قوله وهو
الاصل) اى المقارنة هي الاصل في النية وانما ذكر باعتبار الخبر (قوله للضرورة) لان تحرى
وقت القبر عما يشق والخرج مدفوع (قوله فلورجع عما نوى لئلا يبصر صائما) قال
في الهندية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صرح برجوعه في الصيامات
كلها (قوله ولو افطر) اى في اداء رمضان بعد رجوعه عن نية الصوم لئلا (قوله فلا كفارة
عليه في رمضان) لشبهة خلاف من اشترط التيسير (قوله الا ان يعود الى تجديد النية)
استثناء من قوله لانقطاع النية بالرجوع اى فاذا جدد ما صح صومه (قوله ويحصل مضيه
فيه) اى في الصوم بينته في وقتها أى النية بعد الفجر الى قبيل الضحوة الكبرى وقوله تجديد لها
أى للنية أى تحصيلها لان الاولى غير معتبرة بسبب الرجوع عنها (قوله ولا تبطل النية
بقوله أصوم غدا ان شاء الله) لان المشيئة انما تبطل اللفظ والنية فعل القلب بحر ولا يبطل
النية لئلا كره أو شربه او جماعه بعدها كذا في حاشية السيد عن العلامة مكين والتعليل
يفيد ان المشيئة لا تبطل مطلقا ولو قصد حقيقة لكن اكلام المؤلف وجهه وهو انه اذا قصد
التعليق **ان غير جازم بالنية وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى أعلم** واستغفر الله العظيم
(فصل فيما ثبت به الهلال) أى هلال رمضان وغيره (قوله وغيره) كصوم يومين من آخر
الشهر (قوله يجب) الظاهر منه الافتراض لانه يتوصل به الى الفرض وكذا يجب التماس
هلال شوال في غروب التاسع والعشرين من رمضان (قوله التماس الهلال) أى طلب رؤيته
قال في الشرح ونكره الاشارة الى الهلال عند رؤيته لانه فعل الجماعية وفي هذا اشارة الى
انه لا عبرة بقول المنجمين فلا يثبت به الهلال (قوله فان غم عليكم) اى اخفى عليكم (قوله
فلذا) اى لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث فان غم عليكم الخ (قوله وغيره) كطلة طائفة
أوضوء كذلك أو دخان (قوله هو مايلي التاسع والعشرين) قال في الهندية هو اذا لم ير علامة
ليلة الثلاثين والسماستغمة أو شهد واحد فرددت شهادته أو شاهدان فاسقان فرددت شهادتهما
اه وفي شرح المختار ان يتحدث الناس بالرؤية ولا تثبت وظاهر التقييد بأنه مايلي التاسع
والعشرين انه لا يكره صوم التاسع من ذي الحجة عند الشك في أنه يوم فطر والظاهر الكراهة
ويحذر (قوله وقد استوى فيه الخ) بيان لوجه اضافة اليوم الى الشك (قوله بحقيقة الحال)
متعلق بالجهل وحذف من العلم نظيره أو متعلق بالعلم وحذف من الجهل نظيره (قوله بأن غم
الهلال) الباء للسببية (قوله فاحتمل) بالبناء للمجهول اى احتمل الحال (قوله وخمس ابهامه)

وقد استوى فيه طرف العلم والجهل) بحقيقة الحال (بأن غم الهلال) أى هلال رمضان فاحتمل كمال شعبان لم
وتقصاته نظرا الى قوله صلى الله عليه وسلم لم الشهر هكذا وهكذا وخمس ابهامه في المرة الثالثة يعنى تسعة وعشرين

لم يبين انه ايهام النبي او اليسرى (قوله وقوله) بالجر عطف على قوله الاول قال ابن حجر وثواب
الناقص كالكامل في الفضل المترتب على رمضان اماما يترتب على صوم يوم الاثنين من ثواب
واجبه اي فرضه ومنذوبه عند محوره ونظوره فهو زيادة يفوق بها الناقص فله رمضان فضل من
حيث هو بقطاع النظر عن مجموع آياته كغفرة الذنوب لمن صامه ايمانا واحتسابا والدخول من
باب الجنة المعتداساته وغير ذلك من التكريم وهذا الفرق فيه بين كونه ناقصا وتامنا وأما
الثواب المترتب على كل يوم بخصوصه فأمر آخر قد ثبت للكامل بسببه ما لا يثبت للناقص
وتظلم العارف بالله تعالى الاجه وري أشهر المرم التامة والناقصة في حياته صلى الله تعالى
عليه وسلم فقال

وفرض الصيام نال الهجرة • فصام تسعة مني الرحمة
قاربها ثمة وعشرين وما • زاد على ذا الكمال انما
كذلك بعضهم وقال الهيمى • ما صام كاملا سوى شهر اعلم
والدميري أنه شهر ران • وناقص سواء خذ بياني

اه من شرح السيد مخلصا (قوله اويغم من رجب) الضمير في يغم يعود الى شعبان اي اويغم
هلال شعبان من رجب فأما كذا عدته فاذا لم ير هلال رمضان يتبع الشك في الاثنين من شعبان
أما الاثنين فيكون رجب كاملا او الحادى والثلاثون فيكون رجب ناقصا او اليوم الا في
اول رمضان (قوله الحديث السرار) فانه يدل على استحباب صوم آخر شعبان وهو قوله
صلى الله عليه وسلم لرجل هل صمت من سرار شعبان قال لا قال فاذا أفطرت فصم يوما مكانه وفيه
ان محله في آخر شعبان المحقق ويوم الشك يحتمل انه من رمضان (قوله اذا كان على وجه الخ)
شرط في قوله لا بكره (قوله ذلك) اي الصوم (قوله ليعتادوا) علة لانه في وهو قوله يعلم اي
فانهم اذا علموا اعتادوا ولو قال لتلا بهتادوا الخ اي انما شرطنا ذلك لتلا بهتادوا المكان اوضح
(قوله ظنهم) علة لقوله ليعتادوا (قوله زيادته) اي صوم يوم الشك (قوله لظاهر النهي)
هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا أن يوافق صوما كان
بصومه أحدكم وفي الشرح الكبير عن ظاهر النهي وهو الاولى (قوله وقيل الصوم الخ)
هو الذي جزم به المصنف فيدل على انه صحيح والكلام الا في يدل على انه افضل في حق الخواص
فقط وفي عبارة التنوير وشرحه والابصومة الخواص ويظهر غيرهم بعد الزوال به يفتي نقيا
لتممة النهي اه فأفاد الخلاف في أفضلية صومه للخواص قال في شرح السيد ومنه اي من
قوله الصوم نقل المقتضى عدم الكراهة به لم ان ما استتبعه من كلام المصنف من أن الصوم
يوم الشك تقه لا لا بكره مطلقا سواء وافق صوما بهتاده أم لا وسواء صامه بانفراده أم لا بأن
ضم اليه غيره وسواء كان ماضيه اليه يوما واحدا أم لا بأن كان يومين فأكثر مسلم لا غبار عليه
ولا ينافيه ما يأتي من قوله وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان لأنه مقيد بما اذا كان التقدم
على قصد ان يكون من رمضان اه (قوله الا ان يكون مسافرا) هو مذهب الامام كما سبق
(قوله لدخول الاسقاط في عزيمته) أي في نية صومه من وجه وهو ما اذا ظهر انه من رمضان
فانه يجوز عنه في مكانه لم يشرع ملتزما بل مسقطا من هذا الوجه فلا قضاء عليه لو أنسه (قوله

وقوله وهكذا وهكذا اي
من غير خفس يعني الاثنين
فالشك بوجوده كغيره
في الاثنين من رمضان هو
أو من شعبان اويغم من
رجب (وكره فيه) اي يوم
الشك (كل صوم) من
فرض وواجب وصوم ردد
فيه بين نقل وواجب
(الصوم نقل جزم به بلا
ترديد بينه وبين صوم آخر)
فانه لا يكره الحديث السرار
اذا كان على وجه لا يعلم
المصوم ذلك ليعتادوا
صومه ظنهم زيادته على
الفرض واذا وافق معتاده
فصومه افضل اتفاقا
واختافا في الفضل اذا لم
يوافق معتاده قبل الفضل
الفار احتراز الظاهر النهي
وقيل الصوم اقتداء بهي
وعائشة رضي الله عنهما
فانهما كانا يومانه (وان
ظهرانه) من (رمضان أجرا
عنه) اي عن رمضان
(ما صامه) بأي نية كانت
الا أن يكون مسافرا
ونواه عن واجب آخر كما
نقدم وان ظهر من شعبان
ونواه فلا كان غير مضمون
لدخول الاسقاط في عزيمته
من وجه

التشبه وأما كراهة النفل مع التردد فلأنه ناول للقرض من وجهه وهو أن يقول ان كان غدا من رمضان فعنه والافتطوع (وان ردد) الشخص (فيه) أى في يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله ان كان من رمضان فصائم والافتطاع (لا يكون صائما) لأنه لم يجزم بعزمته فان ظهرت رمضان بقية قضاء ثم شرع في بيان تقديم الصوم من غير شك على جهة الاحتياط فقال (وكرهه صوم يوم أو يومين من آخر شعبان) لقوله صلى الله عليه وسلم لم لا تقدموا الشهر يوم ولا يومين الا رجل كان يصوم صوما فيه ومه متفق عليه والمراد به التقديم على قصد أن يكون من رمضان لان التقديم بالنهي على الشيء أن ينوي به قبل حينه وأوانه ووقته وزمانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدما عليه من فوائد شتى العلامة تقي الدين محمد الهبي رحمه الله (لا يكره) صوم (ما فوقه) أى اليومين كالثلاثة فما فوقها من آخر شعبان كافي الهداية (والمختار

وكرهه الواجب الخ) الاولى ما فعله في الشرح حيث قال أما كراهة صومه على أنه من رمضان فلما قوله صلى الله عليه وسلم لم من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وفيه تشبه باهل الكتاب في زيادة مدة الصوم فان ظهرت رمضان بقية أجزاءه وان أفطره فظهر أنه من شعبان لم يقضه كالظنون اشروعه مسقطا وأما كراهة الواجب الخ والفرق بين ظهر الجمعة الذي يصلي بنية الشك في صحة الجمعة حيث ينوي فيه الفرض وبين صوم الشك حيث لا ينوي فيه الفرض أن نية التعمين في الصلاة لازمة لتكون وقتها ظروفا يسعها أو غيرها بخلاف الصوم فظهر الجمعة لا يصح ولو في وقتها الا ان نواه على التعمين بخلاف وقت الصوم فإنه معيار لا يسع غيره سبب عن الجوى وهذا انما يراد على مذهب أبي يوسف لا على المعتد ببقى ان ما ذكره المصنف من حديث من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم لأصله كما قاله الزيايلى (قوله لصورة النهي) أى المنهى عنه يعنى ان صورة الواجب كمصورة الفرض للقرب بينهما ما فلذا كره ولو ظهرت رمضان بقية في هذه الصورة أجزاءه لو قضاها ولو سافر فعن الواجب عند الامام ولو ظهر من شعبان فعنه ما نوى في الصحيح كذا في الشرح (قوله كصلاته في أرض الغير) فان الكراهة هنا للعارض المجاور وهو الاداء في ملك الغير بلارضاه كما كره الواجب للعارض وهو تصوره بصورة المنهى عنه (قوله لعدم التشبه) أى باهل الكتاب في الزيادة على مقدار الصوم وبقي ما لوردد بين واجب ونفل ومكره وتزيتها ولو تردد بين فرض وواجب كره فان ظهر أنه من شعبان لم يجز عن الواجب لان الجهة لم تثبت للتردد فيها وأصل النية لا يكفيه ويكون فرضا غير مضمون بالقضاء اذا كان غير رمضان اشروعه فيه مسقطا (قوله لا يكون صائما) كما انه ليس بصائم لو نوى انه ان لم يجد غدا فصائم والافتطاع تنوير (قوله والمراد به التقديم الخ) فيه تأمل اذ ليس ذلك بالازم لان العلة المعقولة توهم الزيادة ولو من بعض الناس وهذه تحقق بتقديم الصوم ولو على انه من شعبان ومعنى الحديث لا تصوموا قبل رمضان الخ وعماديل على ما ذكرنا قوله لا تقدموا الشهر أى شهر الصيام المفروض بغيره وكذا ذكر في التحفة ونصها الصوم قبل رمضان يوم أو يومين مكره أى صوم كان وما ذكره الهبي أخذ في القوائد وأفاده في العناية ومثله في الايضاح ونصه لا بأس بصوم يوم أو يومين أو ثلاثة قبل رمضان لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برضاه والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الحديث استقبال الشهر بصوم منه ومثله في الدراية قال السكال وما في التحفة أوجه فالحاصل انه اذا صام يومين أو يوما هل يكره بعضهم كصاحب التحفة قال بالكره مطلقا وبعضهم وهو الاكثر قيد بما اذا نوى ان ذلك من رمضان وما عليه الا كثر هو الذى ذكره في الهداية (قوله لان التقديم بالنهي على الشيء ان ينوي الخ) فيه نظر ظاهر فان تقدم الشيء على الشيء لا يلزم فيه ما ذكره وأجيب بأن الشيء أعيد معرفة فيكون عينا والتقديم هنا انما هو لوصف الفرض (قوله لا يكره صوم ما فوقه ما) وقال الامام الشافعى اذا انتصف شعبان فلا صيام الا رمضان الحديث ورد فيه واوردان التقديم بنية صوم الفرض لا يخص اليومين بل الحكم الكراهة فيما زاد حيث نوى الفرض وأجيب بأنهم خصوا الكراهة باليوم واليومين لدفع توهم ان القليل عفو كما عفى في كثير من الاحكام أى فيه هم - كم الكثير بالاولى وبأنه لما كان يقع النقص في

أن (بأمر المفتي العامة) باظهار النداء (بالتلوم) أي بالانتظار بلانية صوم في ابتداء (يوم الشك) محافظة على امكان اداء
الفرض بانشاء النية بظهور الحال في وقتها (ثم) بأمر العامة (بالافطار اذا ذهب وقت) ٤٢٧ انشاء (النية) وهو عند مجيء

الشهور فيمتوهم متوهم وقوع النقص في رجب وفي شعبان معافي صوم يومين قبل الرؤية بناء
منه على هذا التوهم من غير تحقيق تأمل وراجع الشرح (قوله ان بأمر المفتي) فما كان
الا أمر المفتي لا القاضي لان الصوم لا يدخل تحت القضاء الاتبع اي بأمر القاضي على أنه
افتاء لاحكم (قوله باظهار النداء) الباء فيه كناية في كتيب بالقلم ويظهر النداء في الاسواق
والمعارات كما في الشرح (قوله بالتلوم) الباء لاتعدية (قوله بانشاء النية) متعلق باداء
(قوله بظهور الحال) الباء بمعنى مع اي مع ظهور الحال انه من رمضان (قوله في وقتها) أي
النية متعلق بظهور (قوله ثم بأمر العامة) بالنصب عطف على يأمر الا قول (قوله الحديث
السرر) يأتي ذكره قريبا (قوله يتم بالصيام) علة لقوله سر اقال في الشرح فان افتاءهم
بالافطار بعد التلوم فاذا خالف الى الصوم اتهم وبالعصية متمسكاً منهم بما يروى من صام يوم
الشك فقد عصى أبا القاسم وهو مشهور بين العوام اه (قوله بارتكاب) الباء التأسيسية
متعلق بالعصيان وقوله بما يروى الباء بمعنى اللام وتعبيره في الصغير والكبير يروى وبقوله في
الكبير وهو مشهور بين العوام يشير الى انه لا أصل له وهو كذلك كما مر عن الزيلعي والدليل
على ان القاضي يصومه ما حكاه أسد بن عمرو قال أنبت باب الرشيد فاقبل أبو يوسف القاضي
وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخف أسود وراكب على فرس أسود وما عليه شيء من
البياض الاحمته البيضاء وهو يوم الشك فأفتى الناس بالفطر فقات له أم فطر أنت فقال ادن الى
فدفوت منه فقال في أدنى الى صائم اه والسواد شعار العباسية (قوله مخالفا) حال من فاعل
المصدر المذوف الذي هو ارتكاب اذ تقديره بارتكابه الصوم مخالفا لما أمر به من الفطر وأمر
بالبناء للمعوم والمفعول محذوف وهو العامة (قوله من كان الخ) اي من كان من الخواص
في هذا المقام (قوله وعن ملاحظة) من عطف الخواص (قوله فصح يوما مكانه) الامر بحمل
على النذب (قوله وسرار النهر بالفتح والكسر) قال في القاموس السرار كسحاب السحاب
ومن الشهر آخر ليلة منه كسراره وسرره وقال قبله السرر مثل الشهر او آخره واستدل الامام
أحمد على وجوب صوم يوم الشك بهذا الحديث كما في الشرح (قوله سمي به) اي بالسرار الذي
يدل على الخفاء (قوله لانه لما كان الخ) علة لنذب صومه للمفتي والقاضي ومن كان من
الخواص (قوله حل التقدم) اي المنهي عنه (قوله على نية الفرض) اي على ما اذا قدم
الصوم على رمضان ناويا انه منه (قوله وحديث السرر) اي الحديث الدال على طلب صوم
السرر (قوله ختم شعبان) خبر أن (قوله ذلك) اي الختم بعبادة الصوم (قوله ورد قوله)
فاذا لم يرد صامه بالاولى (قوله لزومه الصيام) وكذا يلزم صدقه اذا أخبر برؤيته ان
صدق ولا يفطرون ان أفطروا كفارة عليه بجر (قوله ولقوله صلى الله عليه وسلم صومكم الخ)
دليل المسئلة الثانية (قوله يوم تفطرون) بفتح التاء دليل الفطر ولو كان بضمها اقال وافطاركم
وفي القاموس فطر الصائم أكل وشرب كفطر وفطرته مخففة ومشددة وا فطرته اه وأورد أن

الضموة الكبرى (ولم يتبين
الحال) حسم المادة اعتقاد
الزيادة (ويصوم فيه) أي
يصومه نقلا (المفتي
والقاضي) سر الحديث
السرر اطلاقهم بالعصيان
بارتكاب الصوم بما يروى
من صام يوم الشك فقد
عصى أبا القاسم مخالفا لما
أمر به من الفطر (و) يصومه
أيضا سرا (من كان من
الخواص وهو من يتمكن
من ضبط نفسه عن) الاضجاع
وهو (التريدي في النية و)
عن (ملاحظة كونه) صائما
(عن الفرض) ان كان من
رمضان لحديث السرر
وهو قوله صلى الله عليه وسلم
لرجل هل صمت من سرار
شعبان قال لا قال فاذا
أفطرت فصح يوما مكانه
وسرار الشهر بالفتح
والكسر آخره سمي به
لاستمرار القمر فيه لانه لما
كان معارضاً بنهى التقدم
بصيام يوم أو يومين حل
التقدم على نية الفرض
وحديث السرر على
استحبابه نقلا لان المفتي الذي
يعقل فيه ختم شعبان بالعبادة
كما يستحب ذلك في كل شهر

(ومن رأى هلال رمضان) وحده (أو) هلال (الفطر وحده ورد قوله) اي رده القاضي (لزومه الصيام) لقوله تعالى من شهد منكم
الشهر فليصمه وقد راها ظاهرا وقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون وفطر كم يوم تفطرون والناس لم يفطروا فوجب
أن لا يفطروا لافترق بين كون الصائم بعله فلم يقبل لنفسه أوردت بحجوها لانفرادها

وفيه إشارة الى لزوم صيامه وان لم يشهد عند القاضي ولا فرق بين كونه من عرض الناس او الامام فلا يباشر الناس بالصوم ولا بالفطر اذا رآه وحده ويصوم هو ٤٢٨ (ولا يجوز له الفطر بتيقنه هلال شوال) برؤيته منفردا لما روينا كذا في الفتح والتمحيص

عن المحيط والخلاصة وفي
الجوهرة خلافه قال الامام
بأصروهم بالصوم برؤيته وحده
ولا يصلي بهم العيد ولا يفطر
لا سرا ولا جهر انتهى فأخذ
بالاحتياط في المأمن وفي
اللمحة قال صاحب الكتاب
اذا استيقن بالهلال يخرج
ويصلي العيد ويفطر لانه
ثابت بالشرع وقد يتيقن
كذا في التمهيد (وان
افطر) من رأى الهلال
وحده (في الوقتين) رمضان
وشوال (قضى) ما تأتونا
(ولا كفارة عليه) ولا على
صديق للرأى ان شهد
عنده به لاله الفطر وصدقه
فافطر لانه يوم عيد عنده
فيكون شبهة وبزدها دية
في رمضان صار مكذبا شرعا
(و) بذلك لا كفارة عليه
(ولو كان فطره قبل ما رآه
القاضي في الصحيح) لقيام
الشبهة وهي قوله صلى الله
عليه وسلم الصوم يوم
تصومون وقيل يجب
الكفارة فيهما للظاهر بين
الناس في الفطر وللحقيقة
التي عنده في رمضان (واذا
كان بالسماعة من غيم أو
غياب ونحوه) كضباب
وندى (قبل) أي القاضي
بجلسه (خبر واحد عدل)

الحديث بقيدان الصوم يوم صوم الناس ومن رأى هلال رمضان وحده ورد قوله وجب عليه
صومه مع ان الناس لم يصوموا واجيب بأن الصوم ثبت بدليل خاص وهو الآية المتقدمة
(قوله وفيه إشارة الخ) وجهها انه اذا الزمه الصيام بعد رد قوله يلزمه اذا لم يشهد ولم يرد
بالاولى والصوم المراد منه حقيقة لا الامسالك على المعتمد في صورة رؤيته هلال الفطر وهل يجب
او ينسب قولان والمعتمد الاول والمراد بالوجوب الافتراض كما قاله صاحب تحفة الاخبار
(قوله من عرض الناس) بالضم أي عامتهم كما في القاموس (قوله اذا رآه) أي هلال الصوم
او هلال الفطر على التوزيع (قوله ولا يجوز له الفطر) جعل كلام المصنف مرتبا بما قبله
من مسألة الامام فأخرج المتن عن العموم (قوله وفي الجوهرة) ومثله في الهندي عن السراج
(قوله قال) أي صاحب الجوهرة (قوله برؤيته) أي برؤيته هلال رمضان (قوله ولا يصلي
بهم العيد) أي اذا رأى هلال شوال كما افصح عنه في السراج وكذا يقال فيما بعد (قوله
فأخذ) أي اخذ من قال به هذا التفصيل (قوله في المأمن) هـ ما رؤيته هلال رمضان بالصوم
ورؤية الفطر بالصوم أيضا الاحتمال الغلط في الرؤية (قوله قال صاحب الكتاب) يحتمل أنه
القدوري (قوله اذا استيقن) أي الامام (قوله لانه ثابت بالشرع) أي برؤية الامام
(قوله ما تأتونا) أي من قوله تعالى فنشهد منكم الشهر فليصمه وقال في الشرح ولما روينا أي
من قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الخ وفي نسخ من الصغير وروينا (قوله لانه يوم عيد عنده)
هـ هذا تعليل لعدم الكفارة في الانظار برؤية هلال الفطر (قوله وبردهم ادنه) متعلق
بقوله صار مكذبا وهو تعليل للفطر في رؤية هلال رمضان (قوله وبذلك) أي بما ذكر من التعليل
(قوله يوم تصومون) أي والناس لم يصوموا عنده رؤيته هلال رمضان وهذا مع الاستغناء
عنه بقوله وبذلك لا كفارة عليه انما يظهر في هلال رمضان واما العلة في الفطر لانه يوم
عيد عنده أي للرؤية المتحققة عنده (قوله في الفطر) أي في رؤيته هلال الفطر أي فانه افطر
والناس صائمون فتجب الكفارة (قوله وللحقيقة التي عنده) أي للرؤية المتحققة عنده في
رمضان فاذا افطر وجبت عليه الكفارة (قوله كضباب) قال في القاموس واليوم
صار ذا ضباب بالفتح أي ندى كالغيم أو صاحب رقيق كالخان اه فذكره حينئذ لا فائدة فيه
لان كلام الغيم والندى مذكور (قوله وندى) بالقصر هو كما في القاموس الثرى والشهم
والطر والبلل والطلا وثي يتطيب به كالجنور اه والمناسب خفا المطر أو البلال ولكنهما
لا به لان السماء (قوله بجلسه) قال في التنوير وشرحه وقيل بلا دعوى وبلا لفظ أشهد
وبلا حكم ومجلس قضاء الخ فذكر المجلس اتفقي (قوله خبر واحد عدل) يلزم ان يكون مسلما
عاقلا بالغاجم وفي الهندي لا تقبل شهادة المراهق (قوله هو الذي الخ) هو أدنى وصف العدالة
وهو الشرط (قوله والمرواة) قال في القاموس مروءة فهو مروءة أي ذو مروءة
وانسانية اه (قوله في الصحيح) مقابلة لظاهر الرواية انه لا يقبل خبر المستور (قوله
ويلزم العدل) أما الفاسق ان علم ان الحاكم يعمل بقول الطحاوي وهو قبول شهادة الفاسق

هو الذي حسناته أكثر من سيئاته والعدالة ملزمة على ملازمة التقوى والمروءة (أو) خبر (مستور) هو مجهول في
الحال لم يظهر له فسق ولا عدالة يقبل قوله (في الصحيح) ويلزم العدل أن يشهد عند الحاكم في ليلة رؤيته كبل لا يصحوا مفطرين

والخبرة أن تشهد بغير إذن وليها لأنه من فروض العين (و) يقبل خبره لو (شهد على شهادة واحد مثله) لأن العدد في الأصول
ليس بشرط فكذا في الفروع (و) يقبل خبره ولو كان أثنى أو رقيقاً أو محدوداً في قذف (٤٢٩) وقد (تاب) في ظاهر الرواية إثباتا

(لرمضان) لأنه امر ديني
وخبر العدل فيه مقبول
فأشبهه رواية الأخبار
(و) لهذا (لا يشترط لفظ
الشهادة ولا) تقديم
(الدعوى) كما لا يشترط أن
في سائر الأخبار وأطلق
القبول كما في الهداية
وقال كان الشيخ الإمام أبو
بكر محمد بن الفضل إنما
يقبل شهادة الواحد إذا
فسر فقال رأيت في وقت
يدخل في السحاب ثم ينجلي
لأن الرؤية في مثل هذا تتفق
في زمان قليل بخلاف أن يتفرد
هو به ما يدون هذا التفسير
لا تقبل لمكان التهمة انتهى
كذا في النجيس (تنبيه) *
لما كان قول الحساب
محتجاً بما فيه نظم ابن وهبان
فقال

وقول أولى التوقيت ليس
بموجب * وقيل نعم والبعض
أن كان يكثره وقال ابن
الشحنة بعد نقل الخلاف
فأذن اتفق أصحاب أبي
حنيفة إلا النادر والشافعي
أنه لا اعتماد على قول
المنجيهين في هذا (وشرط
لهلال الفطر) أي لثبوت
وثبوت غيره من الأهل (إذا
كان بالسماعة) لفظ
(الشهادة) الحاصلة (من
حرين) مسلمين مكاتبين غير محدودين في قذف (أو حرين) (بلا) اشتراط تقديم

في رؤية الهلال وإن كان مؤولاً بالمسحور فينبغي له أن يشهد كذا في الشرح عن التارخانية
وشرح الديري وفي الدراية لا يقبل خبر الفاسق اتفاقاً وفي البحر قول الفاسق في الديانات
التي يمكن تلقيها من العدول غير مقبول كالهلال ورواية الأخبار ولو تعدد كفاستقن فأكثر اهـ
(قوله وللخبرة) ولورقيقة كما أفاده في الدرر (قوله لأنه من فروض العين) يؤخذ منه أن محله
إذا تعينت الشهادة والشهادة والأحرم عليها (قوله لو شهد على شهادة واحد مثله) بخلاف الشهادة على
الشهادة في سائر الأحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل شاهد رجلان أو رجل
واحد إن كان وقوله على مثله بل ولو على غير مثله كخبره وعبدود كرواثنى (قوله في ظاهر الرواية)
لقبول رواية أبي بكر بن عبد ماتب وكان قد حلف في قذف بحر ومقابل ظاهر الرواية ما عن الإمام
لا تقبل شهادة المحدود بحد القذف (قوله وهذا الخ) أي لكونه أمراً دينياً (قوله لا يشترط
لفظ الشهادة) على الصحيح خلاف الشيخ الأسلام فلا يشترط الحكم حتى لو شهد عند الحاكم
وسمع رجل شهادة عنه وهو ظاهر العدالة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج إلى حكم
الحاكم هندية وإذا ثبت رمضان بقول الواحد يتبعه في الثبوت ما يتعلق به كالطلاق المعلق
والعتق والإيمان وحاول الأجل وغيرهما ضماً وإن كان شيء من ذلك لا يثبت بخبر الواحد
قصداً كذا في شرح السيد (قوله ولا تقدم الدعوى) قال في الظهيرية هذا على قوالهم ما
أما على قول الإمام رضي الله عنه فينبغي أن يشترط الدعوى اهـ (قوله في سائر الأخبار)
كرواية الأخبار والأخبار عن طهارة الماء ونجاسته (قوله وأطلق القبول) أي ولم يقيد به
بالتفسير (قوله فقال) عطف تفسير ومثله إذا قال رأيت في خارج أجد في الصحراء (قوله
لأن الرؤية) علة لقبول خبر الواحد إذا بين (قوله لمكان التهمة) أي لوجود التهمة بالخطأ في
الرؤية (قوله قول الحساب) أي الموقتين (قوله ليس بموجب) شرعاً فطر أو لا صوماً ولو لأنفسهم
قال في الهندية ولا يجوز للمنجم أن يعمل بحساب نفسه كما في مهراج الدراية (قوله وقيل
نعم) يعمل به مطلقاً أو أكثر (قوله والبعض أن كان يكثر) أي قال بعض المشايخ وهو محمد
ابن سلامة باعتبار ما كان يسألهم ويعتمد على قوالهم بعد أن يتفق على ذلك جماعة منهم (قوله
والشافعي) عطف على أصحاب وبعض متأخري الشافعية وهو الإمام تقي الدين السبكي
تصنيف في هذه المسئلة مال فيه إلى اعتماد قول المنجمين لأن الحساب قطعي وتصدق الموقت
في هذا ليس مكفراً إلا المراد بالكاهن والعراف في قوله صلى الله عليه وسلم من أتى كاهناً أو
عرافاً فصدقه فيما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد من ينجر بالغييب أو من يدعي معرفته فما كان
هذا سبيله لا يجوز ويكون تصديقه كفرًا أما أمر الأهل فلا يس من هذا القبيل إذ معتمد في
الحساب القطعي فليس من الأخبار عن الغيب أو دعوى معرفته في شيء ألا ترى إلى قوله تعالى
وقدره منازل أتعلموا عدد السنين والحساب أفاده في تحفة الأخبار (قوله وثبوت غيره
من الأهل) مكرراً مع ما يأتي متناً (قوله لفظ الشهادة الخ) قال في البحر لأنه تعالى به نفع العباد
وهو الفطر فأشبهه سائر حقه وقهم فيشترط فيه ما يشترط فيهما من العدالة والحرية والعدد وعدم
الحلف في قذف ولفظ الشهادة والدعوى على خلاف فيه اهـ (قوله لكن بلا اشتراط تقديم

حرين) مسلمين مكاتبين غير محدودين في قذف (أو حرين) (بلا) اشتراط تقديم

(دعوى) على الشهادة كعتق الأمة وطلاق الزوجة وإذا رأى الهلال في الرستاق وليس هناك والولا قاض فان كان ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطران أخبر عدلان برؤية الهلال وبالسما علة لا بأس بأن يفطروا بالادعوى ولا حكم للضرورة (وإذا لم يكن بالسما علة فلا بد) للثبوت (من) شهادة (جمع عظيم لرمضان والفطر) وغيرهما لان المطاع مقصد في ذلك المثل والموانع مستقيمة والابصار سليمة والهمم في طلب رؤية الهلال مستقيمة فالتقدي في مثل هذه الحالة يوهم الغلط فوجب التوقف في رؤية القليل حتى يراه الجمع الكثير لافرق في ظاهر الرواية بين اهل المصر ومن ورد من خارج المصر (ومقدار) عدد (الجمع) العظيم قبل اهل المحلة وعن أبي يوسف نخسون كالقسامة وعن خلف خمسمائة ببلغ قليل وقال البقالى الالف بخارى قليل وقال السكال الحق ماروى عن محمد وأبي يوسف أن العبرة بتواتر الخبر وجيئته من كل جانب انتهى وفي التجنيس عن محمد ان امر القلة والكثرة (مفوض الى رأى الامام) ٤٣٠ وهو الصحيح وفي البرهان (في الاصح) لان ذلك يختلف باختلاف الاف الاوقات

والاما كن وتتفاوت الناس صدقا (وإذا تم العدد) أى عدد رمضان ثلاثين (بشهادة فرد) برؤيته (ولم ير هلال الفطر) ذلك (والسما مصحبة لا يحمل الفطر) اتفاقا على ما ذكره شمس الأئمة ويعزز ذلك الشاهد كذا في الدرر وفي التجنيس إذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوما آخر وقال الزيلعي والاشبه أن يقال ان كانت السما مصحبة لا يفطرون لظهور غلظه وان كانت مستقيمة يفطرون لعدم ظهور الغلط (واختلف الترجيح) في حل الفطر (فما إذا كان) ثبوت

(دعوى) أى على قواها فإذا كره من الدعوى لاثبات رمضان انما يحتاج اليه على مذهب الامام أفاده السيد (قوله كعتق الأمة وطلاق الزوجة) أى فعلى الشاهدان بشهادتهم عند القاضي وان لم تدع الأمة والزوجة أعتق العبد الذى كره فيشترط فيه الدعوى (قوله في الرستاق أى القرى) (قوله يصوم الناس بقوله) أى افتراضا قال فى المنع وعليهم أن يصوموا بقوله إذا كان عدلا اه ومحمدا إذا كان بالسما علة (قوله لا بأس الخ) كذا عبر فى المنع والهندية وظاهر التعبير به عدم وجوب الفطر (قوله للضرورة) أى انما فعلوا ذلك استقلا لا للضرورة وهى عدم الحائز والظاهر ان ذلك يجزى فيما اذا كان الحكم بعيدا عنها (قوله وغيرهما) أى من بقية الاهل (قوله والابصار سليمة) أى غالبها (قوله مستقيمة) أى متوفرة مهيئة (قوله يوهم الغلط) كذا فى الشرح وفى نسخ لتهوهم الغلط ولا وجه له (قوله مفوض الى رأى الامام) من غير تقدير بعدد كافى التسيير (قوله وتتفاوت الناس صدقا) أى من جهة الصدق أى فيمكن أن يغلب صدق بعض الناس عنده فيقبله (قوله وذلك والسما) خبر اسم الإشارة محذوف أى وذلك كائن (قوله بمنزلة العيان) بكسر العين المشاهدة (قوله اتفاقا على التحقيق) يرجع الى شهادة الفرد العدل ومقابل التحقيق أن حل الفطر بشهادة الفرد قول محمد (قوله لما تعلق به من نفع العباد) علة لقوله فلا بد من نصاب الشهادة فكان كحقوقهم (قوله ويشترط فى الثبوت الخ) لوقال المصنف بدل قوله وهلال الاضحية كالفطر وجميع الاهل كالفطر لاستغنى عن هذه الجملة (قوله ومطلع قطرها) الاولى أن يقول وإذا ثبت الهلال فى مطلع قطر الخ (قوله لزم سائر الناس) فى سائر اقطار الدنيا إذا ثبت عندهم الرؤية بطريق موجب كأن يتحمل اثنان الشهادة ويشهدا على حكم القاضي أو يستقيم الخبر بخلاف ما إذا أخبر أن أهل بلدة كذا

رمضان (بشهادة عدلين) وتم العدد ولم ير هلال شوال مع الصحوة صحح فى الدراية والخلاصة والبرازية حل الفطر وأوه لان شهادة الشاهدين إذا قبلت كانت بمنزلة العيان وفى مجموع النوازل لا يفطرون وصححه كذلك السيد الامام الاجل ناصر الدين لان عدم الرؤية مع الصحوة لا يمل الغلط قبل شهادة شهادتهم ما (ولا خلاف فى حل الفطر اذا) تم العدد (وكان بالسما علة ولو) وصليمة (ثبت رمضان بشهادة المفرد) العدل كالعدين اتفاقا على التحقيق (وهلال الاضحية) فى الحكم (كالفطر) فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصحوة على ظاهر الرواية وهو الاصح لما تعلق به من نفع العباد خلافا لما يروى عن أبي حنيفة أنه كهلل رمضان وهى رواية النواذر وصحها فى الثقة والمذهب ظاهر الرواية (ويشترط) فى الثبوت (ابقية الاهل) إذا كان بالسما علة (شهادة رجلين أو) شهادة (حرو حنتين غير محمد ودين فى قذف) والابجمع عظيم (وإذا ثبت) الهلال (فى) بلدة (ومطلع قطر) ها (لزم سائر الناس فى ظاهر المذهب وعليه الفتوى) وهو قول أكثر المشايخ فيلزم قضاء يوم على أهل بلدة صاموا تسعة وعشرين بن يوم القوم الخطاب

وغربت عند غيرهم فالظاهر على الاولين لا المغرب لعدم انعقاد السبب في حقهم فتبينه ثبوت رمضان وشوال بالدعوى بنحو وكالة معلقة به فينكر المدعى عليه فيشهد الشهود بالرؤية فيقضى عليه ويثبت مجيء رمضان ضمنا لان اثبات مجيء الشهر مجردا لا يدخل تحت الحكم وان لزم الصوم بمجرد الاخبار ولا يشترط الا سلام في اخبار الجمع العظيم لان التواتر لا يبالي فيه بكفر الناقلين فضلا عن فسقهم او ضعفهم ذكره السكال (ولا عبرة برؤية الهلال نهارا سواء كان) قد روى (قبل الزوال او) روى (بمده وهو الليلة المستقبلة) لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا رؤيته فوجب سبق الرؤية على الصوم والقطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشية كل شهر عند العصاة والتابعين ومن بعدهم (في المختار) من المذهب

(باب) * في بيان (مالا يفسد الصوم وهو أربعة وعشرون شيا)

تقريرا لا تحديدا بالمرقة منها (مالواكل) الصائم (أو شرب) أو جامع) أو جمع بينهما (ناسيا)

رأوه لانه حكاية اه (قوله صوموا رؤيته) بدل من الخطاب فانه علق الصوم بطلاق الرؤية وهي حاصلة برؤية قوم فيثبت عموم الحكم احتسابا (قوله واختاره صاحب التجريد) وهو الاشبه وان كان الاول أصح كذا في السيد (قوله كما اذا زالت الخ) قال في شرح السيد لان انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وخروجه حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت درجة ذلك طلوع الفجر لقوم وطلوع الشمس لا تحركين وغروب بعض ونصف ابل لا تحركين وهذا ثبت في علم الافلاك والهيئة عني واقل ما يختلف فيه المطالع مسيرة شهر كما في الجواهر اعتبارا بقصة سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام فانه قد انقل كل غدق وروح من اقليم الى اقليم وبين كل منهم مسيرة شهر فاستاني ونقلة الغدق هي السير من أول النهار الى الزوال والروح السير من الزوال الى الغروب اه (قوله ثبوت رمضان وشوال بالدعوى) انما يحتاج الى هذا على مذهب الامام وفيه خلاف عنه واماعلى مذهبهم ما فلا حاجة الى هذا التكلف لقبول الشهادة عندهما وان لم تقدم الدعوى وقوله ثبوت الخ مبتدا وقوله بنحو وكالة معلقة خبر أي ثبوت رمضان المقيد بالدعوى يكون بنحو وكالة (قوله بنحو وكالة معلقة) بأن يدعى شخص على مدعيون شخص آخر ان الدائن قال لي اذا جاء رمضان أو شوال فقد وكلتك بقبض الدين الذي لي على فلان فيمتر المديون بثبوت الدين بدمته وبألو وكالة وينكر دخول رمضان أو شوال ثم ان كانت هذه حقا فالامر ظاهر وان كانت كذبا فيكون المسوق لهما اثبات حق الشارع في رمضان أو الخلق في الفطر (قوله لا يدخل تحت الحكم) لانه من البيانات (قوله وان لزم الصوم بمجرد الاخبار) حتى لو اخبر رجل عدل القاضي بمجيء رمضان يقبل لغيره ونحوه ويأمر الناس بالصوم كذا في الشرح والظاهر أن فيه التفتاتا الى مذهب الصاحبين القائلين بعدم اشتراط تقدم الدعوى (قوله في اخبار الجمع العظيم) المراد به ناس كثير من أخبارنا بنحو رؤية الهلال مثلا وليس المراد الاثنان اذا رأى القاضي ذلك (قوله ولا عبرة برؤية الهلال نهارا) أي لا عبرة به من الليلة الماضية بل الليلة المستقبلة (قوله منه) أي من الحديث (قوله عند عشية كل شهر) يعني اذا رأى عند عشية الليلة فالليلة الآتية منه وهذا لا ينتج انه لها اذا رأى قبل الزوال وقد ذكره في الدعوى (قوله في المختار من المذهب) ويجعل أبو يوسف الهلال المرقى قبل الزوال لا الماضية في الصوم والفطر وهناك أقوال أخر مذكورة في الشرح والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

(باب في بيان مالا يفسد الصوم)

النسادر والبطالان في العبادة بيان (قوله بالمرقة) يحتمل تعلقه بقوله لا يفسد أي لا يفسد بفعل شيء منها ومفهومه أنه يفسد اذا اجتمعت أو بعضها وليس كذلك ويحتمل تعلقه بقوله لا يفسد أي ليس هذا العدد مقطوعا به بحيث لا يزيد والاولى حذف هذه العبارة اذ لا كبير فائدة لها على ان ادخال ال على مرة موك (قوله ناسيا) النسيان عدم استحضار الشيء عند الحاجة كذا في الشرح وقيد بالناسي للاحتراز عن الخطي وهو اذا كرر الصوم غير القاصد للفطر بأن لم يقصد الاكل ولا الشرب بل قصد المضمة أو اختيار طعم الماء كقول فسد شيء منه الى جوفه أو باشر

لصومه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اكل الصائم ناسيا فانه هورزق ساقه الله اليه فلا قضاء عليه والجماع في معناها فان تذكر
نزع من فوره فان مكث بعده فسد صومه فان حرك نفسه ولم ينزع أو نزع ثم أوج لزمته الكفارة ولو نزع خشية طلوع الفجر
فأمنى بعد الفجر والنزع ليس عليه ٤٣٢ شئ لعدم الجماع صورة ومعنى (وان كان للناسي قدرة على) اتمام (الصوم) الى

الليل بلا مشقة ظاهرة
كشأب قوى (يدكره من
زأما كل و) ان تركه (كره
عدم تذكيره) في المختار
كذا في الفتح وقيل من رأى
غيره في رمضان يأكل ناسيا
لا يخبره لان باكله هذا لا يفسد
صومه واذا ذكر الناسي وهو
ياكل فقبل له انك صائم
فلم يتذكر بلزمه القضاء في
المختار (وان لم يكن له قوة
فالاولى عدم تذكيره)
لما فيه من قطع الرزق
واللطف به سواء كان
شيخا أو شابا (أو انزل
بنظر) الى فريج امرأة لم
يفسد (أو فمكروا نأدام
النظر والفكر) حتى أنزل
لانه لم يوجد منه صورة
الجماع ولا معناه وهو الانزال
عن مباشرة ولا يلزم من
الحرمة الاطوار وفعل
المرأتين بلا انزال منهما
لا يفسد أو اذهن لم يفسد
صومه كما لو اغتسل ووجد
برد الماء في كبده (أو اكنحل
ولو وجد طعمه) اى طعم
الكحل (في حاقه) اولونه
في براقه او فحامة في الاصح
وهو قول الاكثر وسواء كان
مطبا أو غيره

مباشرة فاحشة فتواتر حشنة فانه يفسد والمكره والنائم كالخطي كذا في شرح السديد
(قوله لصومه) لانه يفسد لانه تمتد كراهه وشربه وجماعه كذا في الشرح وليس النسيان
عدرا في حقوق العباد حتى لو أوردع ودبعة أو استعار شيئا فوضعه في محل ونسيه لزمه ضمانه
(قوله والجماع في معناهما) لانه من شهوة البطن كالاكل والشرب وأخرج الحاكيم من
حديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم قال من افطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة
اه وهو عام في الاكل والشرب والجماع نهر (قوله نزع من فوره) اى اقتراضا (قوله فسد
صومه) اى من غير كفارة (قوله فان ترك نفسه الخ) جزم فيه بوجوب الكفارة وهو الذى
في الدرر والذى في النهر عن الخلاصة كآيته بقيل وهو الذى في الفتح أيضا (قوله لزمته
الكفارة) أنزل ام لا (قوله والنزع) لاجابة الى ذكره (قوله لعدم الجماع صورة ومعنى)
لان الموجب ودحال الصوم الانزال خارج المحل (قوله يدكره) اى لزوما كما قال اللؤلؤ الجي قال
في تحفة الاخبار ومثله النائم عن الوقت يمكن النامى أو النائم غير قادر فسد الاثم عنه ما
ووجب على من لم يعلم حاله ما تذكير الناسي وايضا بالنائم الا فى حق الضعيف مرحلة اه اما
اذا علم حاله ففيه التنصیل (قوله كره) أى تحريما (قوله لا يخبره) اى مطلما (قوله لان
باكله) فيه حذف اسم ان (قوله فلم يتذكر) اى بل استقر ثم تذكر بلزمه القضاء عند الشيخين
وهو الصحيح لما انه اخبر بأن الاكل حرام وخبر الواحد حجة في البيانات نهر ومثله اذا سمع ولم
يقع في قلبه صدق اخباره اما اذا لم يسمع فهو في حكم الناسي فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم
الكفارة واظهار عدم وجوبه لعدم تفاحش الجنابة بعدم التذكر ولان ابتداء الاكل كان
ناسيا وحزيره نقلا (قوله فالاولى عدم تذكيره) عبارة الفتح وسعه أن لا يخبره (قوله لما فيه)
اى في التذكير (قوله واللطف) عطف على الرزق (قوله أو أنزل بنظر) قيد بالنظر لان الانزال
بالمس ولو بجأفل يوجد منه الحرارة مفسد ولو اسقى بكفه فقامت المشايخ أفتوا بفساد الصوم
وهو المختار كما في الفقه الثاني وفي الخلاصة لا كفارة عليه ولا يحل هذا الفعل خارج رمضان
أيضا ان قصد قضاء الشهوة كذا في الكفاية عن الواقعات اه من الشرح (قوله وهو الانزال)
الضمير الى المعنى (قوله ولا يلزم من الحرمة) أى حرمة استدانة النظر والفكر (قوله وفعل
المرأتين) أى محاقه ما بلا انزال أما بلا انزال فقد وعاه ما القضاء (قوله لم يفسد صومه)
لعدم المنافاة والداخل من المسام لا ينافيه كذا في الشرح (قوله كما لو اغتسل الخ) وانما
كره الامام رضى الله عنه الدخول في الماء والتلف بالثوب المبلول لما فيه من اظهار الضجر
في اقامة العبادة لانه قريب من الاطوار منخ (قوله أو اكنحل الخ) لما روى عن عائشة رضى
الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم اكنحل وهو صائم وليس بين العين والدماغ مسلك والدمع
يخرج بالرشح كالعرق والداخل من المسام لا ينافيه اه من الشرح (قوله أو فحامة) مثلث

النون

قوله ان قصد قضاء الشهوة يوجد ههنا في بعض النسخ زيادة نصها (وان قصد تسكينها ارجوان لا يكون عليه وبال اه وبأن
اذا داوم عليه وسئل الامام عن ذلك الفعل فقال رأسا برأس وقيل يؤجر اذا خاف الشهوة كذا في الكفاية الخ) اه

وتقديم مسئلة الا كتحال ودهن الشارب الاتية انه لا يكره للصائم شرب رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهرا متصلا
كالدخان فانهم قالوا لا يكره الا كتحال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب ولو وضع في عينه
لبنا اوردوا مع الدهن فوجد طعمه في حلقه لا يفسد صومه اذ لا عبرة بما يكون ٤٣٣ من المسام ولو ابتلع نحو غنية صربوطة

بخط ثم أخرجه لم يفسد
او ادخل اصبعه في فرجه
ولم يكن مبلولا بماء او دهن لم
يفسد على المختار (او احتجم)
لم يفسد لانه صلى الله عليه
وسلم احتجم وهو محرم
واحتجم وهو صائم (او
اغتاب) وحديث افطر
الحاجم والمجروح مؤول
بذهاب الاجر (او نوى الفطر
ولم يفطر) لعدم الفعل (أو
دخل حلقه دخان بلا صمغ)
لعدم قدرته على الامتناع
عنه نصار كمال بقي في فيه
بمد المضغ لدخوله من
الانف اذا اطبق الفم وفيما
ذكرنا اشارة الى انه من
ادخل بصمغه دخانا حلقه
بأي صورة كان الادخال
فسد صومه سواء كان دخان
عنبرا وعودا وغيرهما حتى
من تجر بصورا وآواه الى
نفسه واشتم دخانه ذاكرا
لصوره افطر لا مكان الضرر
عن ادخال المنظر جوفه
ودماغه وهذا مما يغفل عنه
كثير من الناس فلينبه له
ولا يتوههم انه كشم الورد
ومائه والمسك لوضوح
الفرق بين هوا تطيب بريح

النون (قوله وتفيد الخ) ما ذكره لا يفيد ذلك لانه انما في فيه الفساد وهو لا ينافي الكراهة
نعم قوله فانهم قالوا الخ يفيد عدم الكراهة (قوله ودهن الشارب الاتية) أي في باب ما يجب
به الكفارة (قوله كالدخان) تمثيل للمنفى وهو ما يكون جوهرا (قوله فانهم قالوا) على اقوله
وتفيد الخ وحاصله انه تعالى باطلاقهم الا كتحال والاذهان (قوله وكذا دهن الشارب) أي لم
يخصوه بنوع من الدهن (قوله مع الدهن) الاولى مع الكحل (قوله ولو ابتلع نحو غنية) من
كل ما كثر لم يفت منه شيء (قوله او ادخل اصبعه في فرجه) عبارة الشرح وكذا اذا ادخل
اصبعه في استه أو المرأة في فرجها على المختار الا ان تكون مبتلة بالماء أو الدهن اه وهي
اولى واراد بالفرج في كلامه كل منفرج (قوله واحتجم وهو صائم) رواه البخاري وقال الامام
احمد بافطاره وذكره الحجة للصائم اذا كانت تضعفه عن الصوم اما اذا كان لا يخافه فلا بأس
به بجر (قوله واغتاب) قال السيد في شرحه الغيبة ان تذكر اخاك بما يكره قيل ارأيت ان كان
في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتابته وار لم يكن فيه ما تقول فقد بهته والحاصل
ان من تكلم خلف انسان مستورا بما فيه من لومعه ان كان مدقا بهي غيبة وان كان كذبا
يسمى به تافا واما المتجاهر فلا غيبة له نوح افندي (قوله وحديث افطر الحاجم والمجروح)
الاولى تقديمه (قوله او نوى الفطر ولم يفطر) ولا اشغله ايضا الا اذا عزم ونظم بهض مراتب
القصد فقال

مراتب القصد خمس هاجس ذكرها هـ فحاطر فحديث النفس فاستغما
يلبه هم فمزم ككلمة رفعت هـ سوى الاخيرة فنية الاخذ قد وقعا

قاله اجس هو الذي يمر على القلب ولا يمتك وانما طار الذي يتردد تردد اما وحديث النفس
ما تكلم به والهم الارادة والعزم النصيم والذي يكتب في العزم على البيئة اسم العزم لانفيل
المعصية والعلامة للملازمة على العزم على المسنة رائحة طيبة وعلى البيئة رائحة خبيثة
افاده بعض المشايخ (قوله لدخوله من الانف الخ) على اقوله لعدم قدرته (قوله مما يغفل)
بضم الفاء (قوله وسند كرا الكفارة بشربه) أي في الباب الذي بعد هذا (قوله او دخل حلقه
غبار الخ) به عرف حكم من صناعته الغريبة أو الاشياء التي يلزها الغبار وهو عدم فساد الصوم
وفي سكب الانهر عن المواقف لوجود بدت من تماطى ما يدخل غباره في حلقه افسد ولو فسل اه
وبدل عليه التقليل بعدم امكان الاحتراز (قوله وهوذا كرا صومه) يشير الى انه لو كان ناسيا
لصومه لا يفسد بالطريق الاولى منلا مسكين اما لو دخل حلقه دم موعه أو عرقه أو دم وعاقه
أو طرا وتلج فسد صومه ليسر طبق فيه وقتحه أحيانا مع الاحتراز عن الدخول واذا ابتلعه عمدا
لزمته الكفارة بجر وهذا الاطلاق في الدم والعرق محمول على ما اذا كان يجرد ملوثة في حلقه
ز يلبى والتقييد بالدخول للاحتراز عن الادخال وهذا صرحوا بان الاحتواء على المجردة

٥٥ ط المسك وشبهه وبين جوهرا دخان وصل الى جوفه بقله وسند كرا الكفارة بشربه (او) دخل حلقه
(غبار ولو) كان (غبار) دقيق من (الطاحون أو) دخل حلقه (ذباب أو) خل (أثر طعم الادوية فيه) أي في حلقه لانه لا يمكن
الاحتراز عنه فلا يفسد الصوم بخبرها (وهوذا كرا صومه)

لماذا كرنا (أو أصبح اجنبيا ولو استمر) على حالته (يوما) أو أياما (بالجنابة) لقوله تعالى فالآن باشروهن لاستمتاعكم بما كنتم تحبونها ولا جناح عليهن أن يرتدن على أنفسهن الآية (قوله إلى قبيل الفجر وقوع الغسل بعده ضرورة قوله صلى الله عليه وسلم وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصيام واغتسل واصوم) (أوصب في أحاييله ماء أو دهننا) لا يفطر عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف فيما إذا وصل إلى المائة أما ما دام في قصبة الذكرا لا يفسد بالاتفاق ومبنى الخلاف على من هذا الجوف من المائة وعنده والظاهر أنه لا منقذه وإنما يجتمع البول في المائة بالترشح كذا لقوله الأطباء قاله الزيلعي (أو خاض نهر فدخل الماء أذنه) لا يفسد للضرورة (أو حك أذنه بعد تفرج عليه درن) مما في الصماخ (ثم أدخله) أي العود (مرارا إلى أذنه) لا يفسد صومه بالاجتماع ك في البرازية لعدم وصول المفطر إلى الدماغ (أو دخل) يعني نزل من رأسه ووصل (أنه مخاط) تستنشق عدا أو ابتلعه لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من فيه فأدخله وابتلعه ان كان لم ينقطع من فيه بل متصل كالخيط ٤٣٤ فتعدى إلى الذقن فاستشر به لم ينطرا وان انقطع فأخذه وأعاد فطر كذا في الفتح وقال أبو جعفر إذا خرج البراق على شفتيه ثم ابتلعه فسد صومه وفي الخالية ترطب شفتاه ببراقه عند الكلام ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه وفي الخية سئل إبراهيم عن ابتلع باقما قال ان كان أقل من مل فيه لا ينقض اجتماعا وان كان مل فيه ينقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض (وينبغي القضاء التمام حتى لا يفسد صومه على قول الامام الشافعي) كتابه عليه العلامة ابن الشحنة ليكون صومه صحيحا بالاتفاق لقدرته على مجها (أو ذرعه) أي سبغه وغلبه (التي) ولو ملاقاء لقوله صلى الله عليه وسلم لم من ذرعه التي وهو صائم

مفسد ذكره السيد (قوله لماذا كرنا) من قوله لانه لا يمكن الاسترازة عنها (قوله فالآن باشروهن) الاوضح أن يقول بدله أحل لكم ليلة الصيام الرفث الآية (قوله إلى قبيل الفجر) لانه من الليلة (قوله وقوع) بالنصب ممنوعول استلزام وقوله وقوله بالجر عطف على قوله لقوله تعالى (قوله وأصوم) أي ادوم على صومي (قوله أوصب في أحاييله ماء أو دهننا) قيد بالاحاييل لان الوصيت في قبلها ذلك افسد بخلاف في الاصح قاله السيد (قوله والظاهر انه لا منقذه) أي كما هو قولهما (قوله كذا لقوله الأطباء) انما استنده اليهم لان هذا المقام يرجع اليهم فيه لكونه من علم التشريح (قوله فدخل الماء أذنه) وان كان بفعله على المختار كما في الهداية وصرح به الولوالجي وفي الخالية التمهيل بين الدخول والادخل فصحح الفساد في الثاني ورجحه المكمل فنحصل أن في الفساد إدخال الماء قولين صحيحين فالأحوط تجنبه نهرا واذا وقع بميل أذنه إلى الماء (قوله افطر) وعليه القضاء فقط (قوله ترطب شفتاه) يجوز ترك كبر الفعل ونأفقه في المؤنث المجازي اذا أسند إلى ظاهر اه (قوله ونحوه) كذا ذكره (قوله لا يفسد صومه) اقتصر عليه صاحب الدر في بدل على اعتقاد دون ما ذهب اليه أبو جعفر ونظيره ما لو جمع الريق قصدا ثم ابتلعه فإنه لا يفسد صومه في أصح الوجهين كذا في المأخ (قوله وعند أبي حنيفة لا ينقض) هو المعقد (قوله حتى لا يفسد صومه) حتى تفرغ ريقه والفعل به مداهم رفوع (قوله لا قدرته على مجها) على لقوله وينبغي الخ (قوله ولا معناه) أي المقصود منه وهو التغذي (قوله أو استقاء) الحاصل كذا في شرح السيدان بجملة المسائل المتقاة لانه اما ان يكون فاه أو استقاء وكل اما ان يكون مل الشم أو دونه وكل من الاربعة اما ان يكون عادة بنفسه أو أعاده أو خرج ولا ينظر في الكل على الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط مل الفم ولو استقاء مرارا في مجلس مل الفم افطر لان كان في مجالس أو غداة ثم نصف النهار ثم عشي ثم هذا على قول الثاني (قوله لا إطلاق ماروينا) من قوله صلى الله عليه وسلم لم وان استقاء عدا فينقض (قوله

وقال أبو جعفر إذا خرج البراق على شفتيه ثم ابتلعه فسد صومه وفي الخالية ترطب شفتاه ببراقه عند الكلام ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه وفي الخية سئل إبراهيم عن ابتلع باقما قال ان كان أقل من مل فيه لا ينقض اجتماعا وان كان مل فيه ينقض صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض (وينبغي القضاء التمام حتى لا يفسد صومه على قول الامام الشافعي) كتابه عليه العلامة ابن الشحنة ليكون صومه صحيحا بالاتفاق لقدرته على مجها (أو ذرعه) أي سبغه وغلبه (التي) ولو ملاقاء لقوله صلى الله عليه وسلم لم من ذرعه التي وهو صائم

فليس عليه القضاء وان استقاء عدا فله قصر (و) كذا لا يشترط لو (عاد) من ماذرعه (بغيره) نعمه ولو ملا (التي) (في الصحيح) وهذا عند محمد لانه لم يوجد صورة الفطار وهو الابتلاع ولا معناه لانه لا يتغذى به عادة (أو استقاء) أي تعمد اخراجه وكان (أقل من مل) في الصحيح وهذا عند أبي يوسف وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية (ولو أعاده في الصحيح) لا يفسد عند أبي يوسف كذا في المحيط لعدم الخروج حكما ولا ينقض الطهارة وقال المكمل وهو المختار عند بعضهم لعدم الخروج شرعا وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية ورواية عن أبي يوسف لا إطلاق ماروينا (أو أكل ما بين أسنانه) مما بقي فيه

من محوره (وكان دون الحصة) لانه تبعد ريقه وهذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة او يتعسر وقال السكال من المشايخ
من جعل الفاصل بين القليل والكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة ٤٣٥ بالريق او لا يحتاج الاول

قليل والثاني كثير
وهو حسن لان المانع من
الحكم بالانقطاع بعد تحقق
الوصول كونه لا يسـهل
الاحتراز عنه وذلك مما
يجرى بنفسه مع الريق
لا فيما بعد في ادخاله لانه
غير مضطر فيه انتهى
(او مضغ مثل معصمة) اي
قدرها وقد تناولها (من
خارج فيه حتى تلاشت
ولم يجد لها طعما في حلقه)
كذا في الكافي وقال السكال
وهذا حسن جدا فليكن
الاصـل في كل قليل مضغه
انتهى

* (باب ما يفسد به الصوم
وتجيب به الكفارة مع
القضاء)

(وهو اثنان وعشرون شياً)
تقريباً (اذا فعل) المكلف
(الصائم) ميتة النية في أداء
رمضان ولم يطراً ما يبيح الفطر
بعده كمرض أو قبله كفر
وكان فعـله (شياً منها)
اي المقسـدات (طائفاً)
احترازاً عن المكروه ولو
أكراهه زوجته في الاصـح
كما في الجوهرية وبه يفتى فلا
كفارة ولو حصلت الطواغية
في اثناء الجماع لانها بعد
الانقضاء رعا في الابتداء (متعمداً) احترازاً عن النامى والمخطئ (غير مضطر) اذا مضطراً لا كفارة عليه (لزمه القضاء)

من محوره) بفتح السين (قوله وكان دون الحصة) سواء ابتلاه او مضغه وسواء قصد
ابتلاعه أم لا كما في النهر وهذا هو المشهور في خزائنه الا كـل المقدم ما يزيد على قدر الحصة
نقله السيد والحصة كسر الحاء وتشديد الميم مفتوحة ومكسورة (قوله الاقل قليل) كذا في الشرح
والصواب عكس العبارة ويدل عليه ما في شرح السيد حيث قال وقال
الدوسي هذا التقريب والتحقيق ان الكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالريق
واستغنائه في الفتح اه ونحوه في النهر (قوله وذلك) اي عدم سهولة الاحتراز (قوله
مما يجرى بنفسه) كذا في الشرح وعبارة صاحب النهر والسيد في شرحه فيما يجرى وهو
الاولى لئلا يفسد قوله لا فيما يتعمد أي الصائم في ادخاله بحيث يحتاج الى معين فيه (قوله
أو مضغ مثل معصمة) قبل بالمضغ لانه لو ابتلاه يفسد صومه وفي وجوب الكفارة قولان
صححان ذكره السيد (قوله وهذا) اي اعتبار وجود الطعم في الحلق وعدمه (قوله فليكن)
أي وجود الطعم في الحلق وعدمه الاصل اي الضابط في كل قليل مضغه والله سبحانه وتعالى
أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب ما يفسد به الصوم وتجيب به الكفارة)

الاولى أن يذكر هنا ما يفسد ولا تجيب به الكفارة فيكون منيعه على سبيل الترقى كما فعله في التنوير
(قوله ميتة النية) فان نوى نهاراً ثم افطر فلا كفارة له شبهة خلاف الشافعي رضي الله عنه فانه
لا يجوز الصوم بنية من النهار ويشترط أيضاً التعمين فان الامام الشافعي شرطه كذا في تحفة
الاخبار وقال ان نوى نهاراً و افطر فعليه الكفارة أفاده السيد (قوله كمرض) أي بغير فطر
واختلاف فيما لو مرض بغير مرض أو سافر به مكرهاً والمعتذر لزومه واختلاف في المعتذر حتى
وحيضاً والمتيقن قتال عدو أو فطر ولم يحصل المذرو والمعتذر سقوطها ولو تكرره فطره ولم يكفر
للاول تكفيه واحدة ولو في رمضانين عند محمد وعليه الاعتماد برأيه ومجتهب وغيرهما واختار
بعضهم للفتوى ان الفطر ان كان بغير الجماع نكاحاً ولا اولاً كل عدداً شهرة بلا عذر يقتل
وعامة في شرح الوهبانية كذا في الدرر (قوله أو قبله كفر) بأن سافر فافطراً ما لو افطرت ثم سافر
طائفاً فأنقشت الروايات على عدم سقوطها (قوله لانها) اي الطواغية والمرأة كالرجل في وجوب
الكفارة فاذا وطئها مطاوعة عـد او جب على كل منهما القضاء والكفارة مطلقة ولا يتحملها
الزوج أفاده السيد (قوله احترازاً عن النامى) أي فانه لا يفسد أصلاً وقوله والمخطئ أي فانه
يقضى ولا كفارة عليه (قوله استدراكاً) السين والتأنيـد تان وقوله للمصلحة الفائتة هي
الصوم (قوله السكال الجنابة) اي في فطره عدا من غير عذر في الصوم الذي عين الله تعالى له
زماناً وأطلق المصنف في الكفارة قيم السلطان وغيره قال في البرازية اذا زمت الكفارة
السلطان وهو موسر بحاله الحلال وليس عليه تبعه لاحد يفتى باعناق الرقبة وقال أبو نصر محمد
ابن سلام يفتى بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار ويسـهل عليه افطار شهر
واعناق رقبة ولا يحصل الزجر بحر والى الكفارة عند ابراهيم النخعي صوم ثلاثة آلاف يوم وعند

الافطار رعا في الابتداء (متعمداً) احترازاً عن النامى والمخطئ (غير مضطر) اذا مضطراً لا كفارة عليه (لزمه القضاء)
استدراكاً للمصلحة الفائتة (و) لزمه (الكفارة) السكال الجنابة (وهي الجماع في أحد السبيلين) اي سبيل

أدى حى (على الفاعل)
وان لم ينزل (و) على (المفعول
به) والدبر كالقبيل في الاصح
لكمال الجنابة بخلاف الحذ
لانه ليس زنا حقيقة (و) كذا
(الاكل والشرب) وان
قل (سواء فيه) اى المفطر
(ما يتغذى) اى يربى ويقام
البدن (به) الغذاء وهو
بالفين والذال المجتمعين
اسم للذات المأكولة غذاء
قال في الجوهرية واختافوا
في معنى التغذى قال بعضهم
ان يعمل الطبع الى أكله
وتنقضى شهوة البطن به
وقال بعضهم هو ما يعود
نفعه الى اصلاح البدن
وقائده فيما اذا مضغ لقمة
ثم أخرجه ثم ابتلعها فعمل
القول الثاني يجب الكفارة
وعلى الاول لا يجب وهذا
هو الاصح لانه بانخراجها
تغافل النفس كافي المحيط
وعلى هذا الورق الحبشى
والحبشية والقطاط اذا
أكله فعلى القول الثاني
لا يجب الكفارة لانه لا تنفع
فيه لا البدن وربما يضره
ويقتضى عقله وعلى القول
الاول يجب لان الطبع يعمل
اليه وتنقضى به شهوة
البطن انتهى قلت وعلى
هذا البدعة التى ظهرت
الآن وهو الدخان اذا شربه

بعضهم لا يخرج عن العهدة ولو صام الدهر كله أفاده القهستاني وذنب الافطار عدا لا يرتفع
بالتوبة بل لا بد من التكفير هداية فهو بجنابة السرقة والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة
بل بالحد وهذا يقتضى عدم الارتفاع ظاهر او فيما بينه وبين الله تعالى يرتفع بمجرد التوبة أما
القاسنى بعد ما رفع اليه الزانى لا يقبل منه التوبة وبقي عليه الحد بمجرد قبول التوبة عن
الزنا فى بحر الكلام بما اذا لم يكن للمزنى به زوج فان كان فلا بد من اعلانه كونه حق عمدا
ولا بد من ابرائه عنه قال السيد فى شرحه وليس المراد اعلانه بخصوص قوله اى نعت
بزوجتك كذا بل ان يذكر له كلاما آخر توطئة لان يجب له فى حل قال وينبغي هداية الاكتفاء بذلك
تصريحهم بأن الابراء عن المجهول صحيح (قوله أدى) اى غير نفسه أما اذا كان جنبا أو جامع
نفسه فلا كفارة وكذا لو كان الجماع بهيمة ولا بد ان يكون مشتهى فلا تجب الكفارة بجماع
صغيرة وفاها على الاوجه نهر (قوله وان لم ينزل) لان أحكام الجماع كالحد والاعتقال وغيرهما
تعلق بالنقاء الخناين وفساد الصوم ووجوب الكفارة منها زيل (قوله لكال الجنابة)
اى بنظره عمدا من غير عذر الى آخر ما قدمنا ولا بهال وجوب الكفارة بوجود الشهوة لانه
لا شهوة فى المجهول فيه بدبره (قوله بخلاف الحد) هذا مر تبط بمحذوف علم من المقام تقديره
والدبر كالقبيل فى وجوب الكفارة بخلاف الحد (قوله لانه ليس زنا) لان الزنا عبارة عن الجماع
فى الفرج المحض كذا فى الشرح (قوله وهو بالفين) اى المكسورة وأما الغذاء بفتحها
وبالدال المهملة ما يؤكل بكثرة النهار (قوله واختافوا فى معنى التغذى الخ) جعل صاحب النهر
الاختلاف فى المفطر لافى التغذى لان التفسير الثمانى وهو قوله ما يعود نفعه الى اصلاح البدن
اذا جعلناه نفسية التغذى يفنى عن قوله أو يتداوى به فان الدواء يعود نفعه الى البدن فيلزم
فى كلامهم التكرار (قوله ان يعمل الخ) معنى التغذى على هذا انقضاء شهوة البطن بالشئ
مع الميل اليه (قوله هو ما يعود نفعه الخ) هذا نفسى للغذاء لا للتغذى فيحتاج الى تقدير
مضاف اى تناول ما يعود نفعه (قوله الى اصلاح البدن) اى وان لم يعمل اليه الطبع (قوله
وقائده) اى هذا الاختلاف (قوله فعلى القول الثانى يجب الكفارة) اى لان فيه صلاح
البدن وفيه انه اذا كانت النفس تعاف ذلك ربما يكون سببا فى مرضها فلا صلاح فيه والظاهر
ان هذا يختلف باختلاف الأشخاص فالبعض يعافه فيكون لا صلاح فيه والبعض لا يعافه
صلاح بدنه (قوله وهذا هو الاصح) اى القول الاول (قوله وعلى هذا) اى الاختلاف
(قوله الورق الحبشى) لهله هو والقطاط وفى نسخة القرطاط من الثبت المسكر (قوله وعلى
هذا البدعة) مبتدأ وخبر والاشارة الى الخلاف (قوله وهو الدخان) فى الاشياء فى قاعدة
الاصل الاباحية او التوقف وبظاهر أثره فيها أشكل حاله كالحبوان المشكل أمره والنبات
المجهول سميته اه قلت فيهم منه حكم النبات الذى شاع فى زماننا المسمى بالتنقيب وقد
كرهه الشيخ العمادى الطائفة بالثوم والبصل بالاولى فتدبر اه من الدرر من كتاب الاثرية
ونقل قبله عن النجم القرزى الشافعى ان حذونه بدمشق سنة خمس عشرة بعد الاف يدعى شارب
انه لا يسكر وان سلم فانه مفتر وهو حرام لحديث أحمد عن أم سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن كل مسكر ومفتر قال وليس من البكار تناول المرة والمرتين ومع نهى ولى الامر

في لزوم الكفارة نسأل الله العفو والعافية انتهى وبأكل ورق كرم وقشر بطيخ طري وكافور ومسك تجب الكفارة وإذا صار ورق الكرم غليظا لا تجب (أو يتداوى به) كالاشربة والطباع السلمية تدع وتناول الدواء لا صلاح البدن فشرع الزجر عنه (و) منه (ابتلاع مطر) ونج وبرد (دخل الى فيه) لا مكان التحرز عنه يسير طبق القم (و) منه (أكل اللحم النقي) ولو من ميتة (الا إذا دود) لخروجه به عن الفدائية (و) منه (أكل الشحم في) المختار كذا في التجفيس وهو (اختيار الفقيه أبي الليث) رحمه الله ولا خلاف في قديده كذا في الفتح (و) كذا (قديد اللحم بالاتفاق) للعادة بأكله (و) منه ٤٣٧ (أكل) حب (الحنطة وقضهها)

لماذا كرنا (الآن بضغقة) أو قدرها من جنس ما يوجب الكفارة (قتلاشت) واستهلكك بالاضغ فلم يجدها طعما فلا كفارة ولا فساد لصومه كما قدمناه (و) من موجب الكفارة (ابتلاع) حبة حنطة أو ابتلاع (نفسه أو) ابتلاع (نحوها) وقد تناولها (من خارج) فيه (ولزوم الكفارة بهذا) في المختار (لأنها عما تغذي به والشعر المقل أو الأخضر المستخرج من سنبله إذا ابتلعه عليه الكفارة لا الجاف (و) منه (أكل الطين الأرضي مطلقا) أي سواء اعتاد أكله أو لم يعتاده لأنه يؤكل للدواء فكان أقطارا كاملا (و) منه (أكل الطين غير الأرضي كالطين المسمى بالاطفل ان اعتاد أكله) لا على من لم يعتاده (و) منه (أكل الملح) لا الكثير (في المختار) وأنه من الأمهات بالجوابة وإذا أكل كعوب

عنه يحرم قطعا على ان استعمال مثله ربماضر بالبدن نعم الاصرار عليه كبيرة كسائر الصفات اه ونقل ان جورة الطيب محرم لكن دون حرمة الحثينة وصرح ابن حجر المكي بغير جورة الطيب باجماع الأئمة الأربعة اه واهل - كتابه الاجماع محمولة على حالة السكر أما القليل منها ومن كل مسكر ماء - د النجس ونحوه فمعاطيه لا يحرم عند الامام والثاني اذا لم يسكر (قوله في لزوم الكفارة) حال من البدعة أي البدعة التي حدثت في لزوم الكفارة على هذا الاختلاف ثم قال ان التغذي ما يميل الطبع اليه وتنقضي به شهوة البطن ألزم به الكفارة وعلى التفسير الثاني لا (قوله والعافية) أي من شره وغيره لان العافية تم العافية من الامراض والمعاصي والفقر والعذاب الديني والاخرى (قوله طري) يرجع الى ورق الكرم أيضا كذا في الشرح (قوله لا تجب) أي الكفارة لانه لا يؤكل عادة وعلمه القضاء (قوله يسير طبق القم) أي يطبق القم اليسير أي فلا يخرج في الاصر به (قوله ومنه أكل اللحم النقي) فيه انهم اعتبروا في وجوب الكفارة بأكل ورق الاشجار الاعتقاد وعدمه بعدمه فقطضاء ان يعتبر الاعتقاد في هذه الاشياء أيضا لوجوب الكفارة والافعال الفرق أفاده السيد (قوله ولو من ميتة) فيه ان تعاطي لها لا يميل اليه الطبع ولا تنقضي شهوة البطن به وليس فيه صلاح البدن فكيف يوجب الكفارة ولم يوجد فيه الضابط على كلا القولين كما قدمناه تريبا قيل الباب (قوله ولا خلاف في قديده) أي الشحم في وجوب الكفارة (قوله وقضهها) في القاموس قضم كسمع أكل باطراف أسنانه أو أكل يابسا اه (قوله لماذا كرنا) من جرى المأدبة (قوله ولزوم الكفارة بهذا) أي الابتلاع في المختار اشارة الى ان الخلاف في وجوب الكفارة فلا خلاف في افساد الصوم (قوله لا الجاف) لعدم اعتياده كنه (قوله وأكل الطين الأرضي) هو ما لو عند المطارين (قوله وأنه من الامهات) أي ذكرت ذلك والحال الخ) فالأولى وهو أي هو من المسائل التي يمتحن بها السائل الجيب ليقف على ما عنده من علمها أو جهلها وقوله بالجواب الباء للتعمية أي يمتحن ويختبر بجوابه هل يصيب أو يخطئ (قوله لانه يتلذذ به) أي وتنقضي به الشهوة (قوله لانه يعافه) أي ولا صلاح للبدن فيه (قوله في غيبته) وكذا في حضرته (قوله لان الحديث) الذي في كبره والحديث من غير تعليل وهو أولى (قوله بخلاف حديث الحمامة) قال بعضهم ان فعل الغيبة والحمامة سواء في الوجوه كلها وعامة العلماء قالوا عليه الكفارة على كل حال اه (قوله قبله بشهوة

قوائم الذرة لا رواية هذه المسئلة قل الزندويستي عليه القضاء مع الكفارة (و) منه (ابتلاع براق زوجته أو) براق (صديقه) لانه يتلذذ به (لا) تلزمه الكفارة براق (غيره) لانه يعافه (و) مما يوجب الكفارة (أكله بعد غيبة) وهي ذكره أخاه بما يكرهه في غيبته سواء بلغه الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تغطر الصائم أو لم يبلغه عرف تأويله أو لم يعرفه افتناه مفت أو لم يفقه لان الفطر بالغيبة يخالف القياس لان الحديث مؤول بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الحمامة فان بعض العلماء أخذ بظاهره مثل الأوزاعي وأحمد (أو) بعد (حجامة أو) كنه بعد (مس أو) كنه بعد (قبله بشهوة)

فاحشة (من غير انزال) ظاناً انه أفطر بالمس والقبلة لزمته الكفارة الا اذا تأول حديثاً أو اسـتفتى فقيهاً فأفطر فلا كفارة عليه
وان أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة قاله الكمال عن البدائع (أو) أكله بعد (دهن
شارب) ظاناً انه أفطر بذلك) لانه متعمد ولم يستند ظنه الى دليل شرعي فلزمته الكفارة وان استفتى فقيهاً فافطاه بالنظر بدهن
الشارب أو تأول حديثاً لانه لا يمتد بفتوى الفقيه ولا بتأويل الحديث هـ هذا لان هـ دائماً لا يشتبه على من له سمية من الفقه
نقله الكمال عن البدائع ٤٣٨ * فأتى لكن يخالفه ما في قاضيهان وكذا الذي احتمل اودهن نفسه او شاربه ثم اكل

فاحشة) هي ما تقدم في نواقض الوضوء (قوله من غير انزال) تقييد يفيد انه ان أفطر
بعد الانزال بما ذكر لا كفارة عليه (قوله الا اذا تأول حديثاً) اي سمع حديثاً لا
على فطر من فعل ذلك فأفطر معتداً عليه وان لم يكن الحديث ثابتاً (قوله لان ظاهر
الفتوى والحديث الخ) فيه انهم اعتبروا هنا ظاهر الحديث وان لم يثبت ولم يفتبروا بظاهر
الحديث في الغيبة مع ورود قطعه او على القول بالتسوية بين الحجة والغيبة فالامر بظاهر
(قوله يصير شبهة) اي في اسقاط الكفارة (قوله وان استفتى فقيهاً) وصلياً (قوله على من له
سمية) اي صفة ولو قليلة (قوله الا اذا افطاه فقيمه) قال في البحر ويشترط في المفتي ان يكون
من يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البلاد وحينئذ تصير فتواه شبهة ولا تعتبر بغيره اهـ
وفيه اتسالم لانهم صحة فتواه وانما اعتبر شبهة معلقة لا كفارة وهذا يقضي بعدم التقييد بما
ذكره (قوله ممن يرى الحجة مفطرة) الاولى عدم التخصيص بالحجة لانه شامل لمسئلة الحجة
وما بعدها ثم ان قوله ممن يرى الخ أيضاً ليس بلازم بل ولو كان الفقيه مخطئاً كما تقدم وصرح به
بعد (قوله او الا اذا سمع المجتهد او الحاجم الحديث) الاولى عدم تقييدهم بمالهوم
الاستثناء (قوله ولم يعرف تأويله) اي من ان المراد به نقص الثواب (قوله لا يكون أدنى
درجة من قول المفتي) اي وقول المفتي صلح عذراً لقول الرسول اوفى (قوله ولذا) اي لتقييد
عدم وجوب الكفارة بما اذا لم يعرف التأويل قلنا انه ان عرف الخ (قوله لا نفس الوقاع)
فلا يقال انه لا وقاع منه بل منه فلا كفارة عليه او أيضاً الواعى الوقاع لو جبت عليه اذ هو موجود
منه (قوله كالمعلمات) التقدير في وجوب الكفارة عليه الاعليه والله سبحانه وتعالى اعلم
واستغفر الله العظيم

* (وصل في الكفارة وما يثبت بها) كفارة الا فطر ثبت بالحديث روى أبو هريرة ان رجلاً
جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو سلف بن صخر الباضي الانصاري فقال هاكتب يا رسول الله
قال وما أهيكك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع
ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال هل تجد ما تطعم سبعين مسكيناً قال لا ثم جلس فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بالعين المهمل مكمل يسع خمسة عشر صاعاً فيه عرق فقال تصدق به هذا
فقال أعل أفقر مننا فأبين لا بقىها أهل بيت أحوج من أهل بيتي فضحك صلى الله عليه وسلم
حتى بدت أنياباه فقال اذهب فأطعمه أهالك فخص الاعرابي بجوارز الاطعام مع القدرة على

متعمداً عليه الكفارة الا
اذا كان جاهلاً فاستفتى
فأفتى له بالفطر فحينئذ
لا لزمه الكفارة انتهى فعلى
هذا يكون قولنا (الا اذا
افطاه فقيمه) شاملاً لمسئلة
دهن الشارب والمراد
بالنقيه متبع المجتهد
كالحنابلة وبعض اهل
الحديث ممن يرى الحجة
منطرة فلا كفارة عليه
لان الواجب على العاقل
الاخذ بقول المفتي فتصير
الفتوى شبهة في حقه وان
كانت خطأ في حقها كذا
في البرهان (أو) الا اذا
(سمع) المجتهد او الحاجم
(الحديث) وهو قوله صلى
الله عليه وسلم أفطر الحاجم
والمججوم (ولم يعرف تأويله
على المذهب) لان قول
الرسول لا يكون أدنى
درجة من قول المفتي فهو
اولى بالثبات المذري لم
يعرف التأويل (و) لذا ان
عرف تأويله وجبت عليه

الكفارة) لانتفاء الشبهة (وتجب الكفارة على من طاوعت) رجلاً (مكرهاً) على وطئه لان سبب الكفارة
جناية افساد الصوم لانفس الوقاع وقد تحققت من جانبها بالتمكين من الفعل كالمعلمت بطلوع الفجر فكنت زوجها وهو غير عالم به
(وصل في الكفارة وما يثبت بها عن الزمة) بعد الوجوب (تسقط الكفارة) التي وجبت بارتكاب مقتضياتها (بطر وحض
او نفاس او طرو) (مرض مبيح للنظر) بأن يكون بغير منع من وجبت عليه قبل وجود المذنب (في يومه) اي يوم الافساد
الموجب للكفارة لانها انما تجب في صوم مستحق

وهو لا يتجزأ ثبوتاً وسقوطاً فتمكنت الشبهة في عدم استحقاقه من قوله بعروض العذر في آخره وأما إذا كان المرض بصحة
كان جرح نفسه أو إلقاءها من جبل أو سطح فالختم أن لا تسقط الكفارة عنه قاله الكمال وفي جمع العلوم اتعب نفسه في شيء
أو عمل حتى أجهده العطش فأفطر كفو لانه لانه ليس بمسافر ولا مريض وقيل بخلافه وبه أخذ الباقي (ولا تسقط عن
سوف به كرها) كما لو سافر باختياره (بذلوه ما عليه

٤٢٩

لم يجزئ من قبل صاحب الحق
(والكفارة تحرير رقبة)
ليس بها عيب فوات منفعة
البطش والمشى والكلام
والنظر والعقل (ولو كانت
غير مؤمنة) لا تطلق النص
(فان يحجز عنه) أي التحرير
بعدم ملكها وملك غيرها
(صام شهرين متتابعين ليس
فيها يوم عيد ولا) بعض
(أيام التشريق) للنهي عن
صيامها (فان لم يستطع
الصوم) مرض أو كبر
(أطعم ستين مسكيناً) أو فقيراً
ولا يشترط اجتماعهم
والشرط أن (يغديهم
وبعشهم غداً وعشاء
مشبعين) وهذا هو العدل
لدفع حاجة اليوم بحملته
(أو) (يغديهم غداً) (أو)
من يومين (أو) (بعشهم
عشاءين) من ليلتين (أو)
عشاء وسحورا بشرط أن
يكون الذين أطعمهم ثانياً
هم الذين أطعمهم أولاً حتى
لو غدي ستين ثم أطعم ستين
غيرهم لم يجز حتى يغدي
الأطعام لاحتسابه

الصيام وصرفه إلى نفسه والاكتفاء بخمسة عشر صاعاً يعني وقوله لا أستطيع صوم شهرين
متتابعين أي بغير وفاء فيها نارا أفاده السيد في الحاشية (قوله وهو لا يتجزأ) أي استحقاق
الصوم في يوم واحد لا يتجزأ ثبوتاً وسقوطاً فلا يكون بعضه ثابتاً وبعضه ساقطاً (قوله في عدم
استحقاقه) أي صوم اليوم الذي أفطر فيه وقوله بعروض متعلق بتمكنت وفي نسخة فتمكن
ويجوز التذكير والتأنيث في مثل هذا (قوله فالختم أن لا تسقط الكفارة) لأنها بفعل العباد
فلا يؤثر في إسقاط حق الشرع ولأن المرض من الجرح إن وجد يكون مقصوراً على الحال فلا
يؤثر في المأني (قوله أتعب نفسه في شيء) أي أتعب الحراخ قال في الوهبانية

وان أجهد الإنسان بالشغل نفسه • فأفطر في التكفير قواين سافروا

قال المؤلف في شرحها صورتها صائم أتعب نفسه في عمل حتى أجهده العطش فأفطر لزمته
الكفارة وقيل لا تلمزمه وبه أفق الباقي وهو هذا بخلاف الأمة إذا أجهدت نفسها لأنها
معدودة تحت قهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا العبد كذا في تحفة الخيار (قوله عن
سوف به كرها) أي وقد أفطر قبل سفره أما إذا أفطر بعد سفره مطلقاً فلا خلاف في سقوط
الكفارة (قوله صاحب الحق) هو الله تعالى (قوله تحرير رقبة) بنية الكفارة ولو صغراً
رضياً أو مكرهاً أو بقاءاً حياً أو مجنوناً أو خصياً أو أوراً ومقطوعاً إحدى يديه أو
أحدى رجله أو قرينه وقد اشتراط بنية الكفارة وتعامه مبين في كفارة الظهار من الدرر
(قوله ليس بها عيب فوات الخ) الإضافة للبيان وانما نفوت منفعة البطش بقطع اليدين معها
ومنفعة المشى بقطع الرجلين معها (قوله والكلام) كالآخرس (قوله والنظر) كفاقد عينيه
معاً (قوله والعقل) كالمجنون الذي لا يفهم فين يفهم يجوز في حال إفاقته (قوله لا تطلق النص)
أي الحديث (قوله وملك غيرها) أي بالو أو لا يفيد أنه لا يكون عاجزاً إلا إذا حجز عنها وبالقدرة
على أحدهما بعد فادرا (قوله صام شهرين متتابعين) ولو غداً وخمسيتين يوماً بالهلال
والاثنين يوماً ولو قدر على التحرير آخر الأخير لزم العتق وأتم يومه ندباً ولا قضاء لو أفطر فان
أفطر ولو بعد غير الحيض استأنف وبلغها الوصل بعد طهرها من الحيض حتى لو لم تصل
تستأنف ذكره السيد (قوله أو فقيراً) ولا يجزئ أطعام غير المراهق در عن البدائع (قوله أن
يغديهم ويعشهم الخ) أو يغديهم ويعطيهم قيمة العشاء أو عكسه در (قوله أو يعطي كل فقير
نصف صاع) وقد رتف الصاع بقدر سدس بالمصري فالربع المصري يكفي عن ثلاثة مع
زيادته (قوله من غيره) أي غير البر (قوله من غير المنصوص عليه) متعلق يعطي (قوله

ولو أطعم فقيراً ستين يوماً لانه يتجدد الحاجة بكل يوم يصير بمنزلة فقير آخر والشرط إذا أباح الطعام أن يشبههم ولو
بجزء البر من غير آدم والشعير لا بد من آدم معه خشونته وأكل الشعير معان لا يكفي ولو استوعب مثل الجائع (أو يعطي كل فقير
نصف صاع من بر أو) من (دقيقه أو) من (سويقه) أي البر (أو) يعطي كل فقير (صاع قرأ) صاع (شعير) أو زبيب (أو) يعطي
(قيمه) أي قيمة النصف من البر أو الصاع من غيره من غير المنصوص عليه

ولو في أوقات متفرقة لحصول الواجب (وكفت كفارة واحدة عن جماع وأكل) عمد (متعدد في أيام) كثيرة و (لم يتخلله) أي
الجماع أو الأكل عمد (تكفير) لأن الكفارة للزجر وبواحدة يحصل (ولو) كانت الأيام (من رمضان على الصحيح) للتداخل
بقدر الامكان (فان تداخل) التكفير ٤٤٠ بين الوطنين أو الأكلين (لأن كفي كفارة واحدة في ظاهر الرواية) لعدم حصول
الزجر بعوده

• (باب ما يفسد الصوم) •

ويوجب القضاء

(من غير كفارة) لقصور
معناه أو مذكروه وسبعة
ونحوه شيئا تقريبا وهي
(إذا أكل الصائم) في أداء
رمضان (ارزا) نيا (أو عينا
أو دقبا) على الصحيح إذا لم
يخلط بسمين أو دبس أو لم
يل بسكر دقيق حنطة
وشعر فان كان به لزمه
الكفاوة (أو) أكل (مطما
كثيرا دفعة أو) أكل (طينا
غير أرمني) و (لم يعتقد
أكله) لأنه ليس دواء (أو)
كل (نواة أو قطنا) أو ابتلع
ريقه متغيرا بخضرة أو
صفرة من عمل الأبريسم
ونحوه وهوذا كراصومه
(أو) أكل (كاغدا) ونحوه
بملا يؤكل عادة (أو
سفرحلا) أو فصوص من
الثمار التي لا تؤكل قبل
التضيق (ولم يطبخ) ولم يعلج
(أو جوزة رطبة) ليس لها
لب وابتلع اليابسة بلها
لا كفارة عليه ولو ابتلع
لوزة رطبة تلزمه الكفارة
لأنها تؤكل عادة مع القشر
وبعض اليابسة مع قشرها

ولو في أوقات متفرقة) فلا يشترط اتحاد الوقت ولو أباح واحد كل الطعام في يوم واحد دفعة
أجزأ عن يومه ذلك فقط اتفاقا وكذا إذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الأصح ذكره
الزيلعي أنه قد تعدد حقيقة وحكما اه من الدر (قوله على الصحيح) وعليه الاعتماد برأية
وفي ظاهر الرواية تعدد واختار بعضهم للفتوى أن كان الفطر بغير الجماع تداخلت والألا وقد
تقدم (قوله بعوده) بأوه السببية أي أن الزجر لم يحصل بسبب أنه عاد بعد التكفير وعمله في
البرهان بأن التداخل انما يتحقق قبل الأداء لا بعده والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله
المعظم

• (باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء) •

عطف لازم (قوله من غير كفارة) ضابط ما يفسد ولا كفارة فيه أن ما ليس فيه غذائية
ولا معناتها أو فيه ولكن صحبه عذر شرعي أو قصور أو وصله إلى جوفه أو دماغه وما ليس به كمال
شهوة الفرج لا كفارة به وعليه القضاء (قوله لقصوره معناه) كما إذا أعاد اللقمة المضروغة
المستخرجة وابتلعها فانه افطار قاصر في الغذائية لأن النفوس تعافه (قوله أو لمذر) كطرق
فحوص (قوله أو عينا) عند أبي يوسف وبه أخذ الفقهاء أبو الليث خلافا لمحمد فانه يلزمه
الكفارة وإذا كان أكل هذه المذكورات انما يوجب القضاء فكيف يوجب الكفارة أكل
لحم الميتة (قوله أو دبس) بالكسر وبكسر نين عمل القروء لصل قاموس (قوله دقيق
حنطة وشعر) قال في الشرح دقيق الذرة إذا التمه بالسمن والدبس تجب به الكفارة وأفاد أن
دقيق الجاروس والارز تلزم به الكفارة اه فتقييده هنا بدقيق الحنطة والشعر اتفاقا (قوله
فان كان به) أي فان وجد الدقيق ملتصبا بما تقدم من خلط السمن أو الدبس أو بله بكر
(قوله دفعة) أما إذا أكله بدفعات فبأول دفعة تلزمه الكفارة (قوله ولم يعتقد
أكله) أما إذا اعتاده أو كان الطين أرمنيا لزمته الكفارة مطلقا (قوله أو ابتلع ريقه متغيرا
بخضرة أو صفرة) أي لأنه ابتلع الصبيغ (قوله الأبريسم) بفتح السين وضمها الحارير قاموس
(قوله وهوذا كراصومه) الأولى حذفه لأنه الموضوع في كل مسائل الباب (قوله ولم يطبخ
ولم يعلج) أما إذا وجد أحدهما تلزم الكفارة كما يؤخذ من مفهومه لأنه مما يؤكل عادة (قوله
أو جوزة رطبة ليس لها لب) أما إذا كان لها لب ومضغها فقد تنزل المصنف في الشرح أن تناف
صاحب التجنيس مانعه قال مشايخنا أن وصل القشر أولا إلى حلقه لا كفارة عليه وإن وصل
اللب أولا فعليه الكفارة لأن في الوجه الأول الفطر حصل بالقشر وفي الفصل الثاني حصل باللب
(قوله ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة) اه إذا كان لها لب فان لم يكن لها لب عليه
القضاء دون الكفارة الرطب واليابس فيه سواء ذكره في الشرح اتفاقا (قوله اختلف في لزوم
الكفارة) فمن محمد وأبي يوسف يجب مطلقا من غير تنصيص ومقابل الإطلاق تفصيل المشايخ
المتقدم قريبا (قوله ولو زمردا) باهمال الدال وأعجمها كما في القاموس وانما خصه لأنه

يتداوى
ووصل المضموع إلى جوفه اختلف في لزوم الكفارة (أو ابتلع عصاة أو حديدا) أو نحاسا أو ذهباً أو فضة
(أو ترابا أو حجرا) ولو زمردا لم تلزمه الكفارة لقصور الجناية وعليه القضاء لصورة الفطر (أو احتقن أو استعط)

الرواية بالفتح فيها الحقنة صب الدواء في الدبر والسعوط صبه في الأنف (أو أوجر) ونسره قوله (بصب شيء في حلقه) وقوله (على الأصح) متعلق بالاعتقاد وما بعده وهو احتراز عن قول أبي يوسف بوجوب الكفارة وجه الصحيح أن الكفارة موجب الانتظار صورة ومعنى والصورة الابتلاع كافي الكافي وهي مقدمة والنفع المجرد عنها ٤٤١ يوجب القضاء فقط (أو أقطر في

أذنه دهنًا) اتفاقًا (أو)

أقطر في أذنه (ماء في الأصح)

لوصول المفطر دماغه بفعله

فلا عبرة بصلاح البدن

وعنده قاله قاضيان

وحققة السكال وفي المحيط

الصحيح أنه لا يفطر لان الماء

يضر الدماغ فانهدم المفطر

صورة ومعنى (أو دأوى

جائفة) هي جراحة في البطن

(أو آمة) جراحة في الرأس

(بدواء) سواء كان رطبًا أو

يابسًا (ووصل إلى جوفه) في

الجائفة (أو دماغه) في

الآمة على الصحيح (أو دخل

حلقه مطر أو تلج في الأصح

ولم يتلعه بصنعه) وانما

سبق إلى حلقه بذاته (أو

أفطر خطأ بسبق ماء

المضمضة) أو الاستنشاق

(إلى جوفه) أو دماغه

لوصول المفطر محل والرفوع

في الخطأ الاثم (أو أفطر

مكسرًا ولو بالجماع) من

زوجته على الصحيح وبه

يفق وانتشار الآلة لا يدل

على الطواعية (أو أكرهت

على) تمكينها من (الجماع)

لا كفارة عليها وعليه

القنوي ولو طأ وعنه بعد

يتداوى بمرادته (قوله الرواية بالفتح فيها) فهم بالبناء للفعل ولا يصح بناؤه ما لا يفعل من (قوله والسعوط) بضم السين لفعل وبفتحها ما يتعطف به (قوله صبه) أي الدواء في الأنف هدامه مغه والخم لا يخص صب الدواء بل لو استنشق الماء فوصل إلى دماغه أفطر أفاده السيد (قوله وقصر الخ) أي فسر الأيجار الذي هو المصدر وأفاد أن الباء في قوله بصب شيء للتصوير (قوله موجب) بفتح الجيم (قوله المجرد عنها) أي عن الصورة التي هي الابتلاع (قوله أو أقطر في أذنه ماء في الأصح) الحاصل أنه لا خلاف في إفطاره باقطار الدهن وأما الماء فاختار في الهداية وشروها والوالب إلى عدم الإفطاره طلقا دخل بنفسه أو أدخله وفصل قاضيان بين الإدخال قصدًا فسد به الصوم والدخول فلم يفسد قال في البحر وبه إذا علم حكم الفصل وهو صائم إذا أدخل الماء في أذنه وقدمر (قوله فانهدم المفطر صورة) وهو الابتلاع ومعنى بالانتفاع (قوله أو آمة) بالمديقال ضربت بالعصا أم رأسه وهي الجلدة التي هي مجمع الرأس وقيل للشجة آمة على معنى ذات أم كهيئة راضية نهر (قوله ووصل) أي حقيقة أما إذا شك في الوصول وعنده فإن كان الدواء رطبًا فغسله بالامام يفطر للوصول عادة وقال لا لهدم العلم به فلا يفطر بالشك بخلاف ما إذا كان الدواء يابسًا فلا يفطر اتفاقًا فتح (قوله أو دماغه) أي وإذا وصل دماغه وصل جوفه لأن التحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذًا أصليًا فوصل إلى جوف الرأس يصل إلى جوف البطن (قوله أو دخل حلقه مطر الخ) أما نحو الغبار فقال في الهداية لو دخل حلقه غبار الطاحونة أو طعم الأدوية أو غبار العس أو شباهاه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو بجوافر الدواب وأشباهاه ذلك لم يفطر اه (قوله ولم يتلعه بصنعه) أما إذا ابتلعه بصنعه وجبت الكفارة وقدمر (قوله والرفوع في الخطأ الاثم) أشار به إلى الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فان ظاهره يقتضي عدم الإفطار بالخطأ أو جيب بان الرفع في الحديث متوجه على الاثم لا على رفع الصورة المتحقة مساو لا على رفع الحكم بالإفطار (قوله من زوجته) من مدخول الميالة أي ولو كان الأكرام من زوجته كذا تعطيه عبارة الشرح وقدمر (قوله لا يدل على الطواعية) لوجود حالة النوم ومن الرضيع كذا في الشرح (قوله لانه بعد الفساد) أي لأن الماروع الواقع منها المصادر بعد فساد صومها مكره (قوله خوفًا على نفسها) أي خوفًا رتقي إلى غلبة الظن وليس المراد مجرد التوهم (قوله آمة كانت أو منكوحه) وللا آمة أن تمتنع من الأقمار بأمر المولى إذا كان يهجزها عن أداء الفرائض لأنها مبقاة على أصل الحرية في حق الفرائض اه من الشرح وإذا علم الحكم في الآمة يعلم الحكم في الحره بالاولى (قوله أو صب إحدى جوفه ماء وهو نائم) انما ذكر لدفع توهم أن النائم كالناسي ولا إفطار فيه (قوله وليس كالناسي) أي وليس النائم كالناسي في الحكم حتى لا يفطر لان الناسي

٥٦ ط الإيلاج لانه بعد الفساد (أو أفطرت) المرأة (خوفًا على نفسها من أن تعرض من الخدمة آمة كانت أو منكوحه) كافي التنازل لانه أفطرت بعد (أو صب إحدى جوفه ماء وهو) أي الصائم (نائم) لوصول المفطر إلى الجوف كالنوم وبه وهو نائم وليس كالناسي لانه نائم لا يؤكل ذبيحته وذاهب العقل والنائم لا يؤكل ذبيحته

(أو أكل عدا به - دأكله ناسيا) لقيام الشبهة الشرعية نظرا الى نظره قياسا باكله ناسيا ولم تنف الشبهة (ولو علم الخبر) وهو قوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه (على الأصح) لانه خبر واحد لا يوجب العلم فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة في ظاهر الرواية وصحة قاضيهان (أو جامع ناسيا ثم جامع عامدا) أو أكل كل عدا به - دالجماع ناسيا لما ذكرناه (أو أكل) وشرب وجامع عدا (به - دمانوى) منشأ نفيه (نهارا) أكد بقوله (ولم يبيت نفيه) عند الامام قال الله في لا يجب

٤٤٢

عند الشافعي رحمه الله وفيه في على هذا اذا لم يبين الفرض فيه البلاء (أو أصبح مسافرا) وكان قد نوى الصوم ليلا ولم ينقض عزيمته (فتنوى الإقامة ثم أكل) لا تلزمه الكفارة وان حرم أكله (أو سافر) أى أنشأ السفر (به - دما أصبح مقبلا) ناويا من الليل (فأكل) في حالة السفر وجامع عدا الشبهة السفر وان لم يحل له الفطار فان رجع الى وطنه لم حاجة نسياه فاكل في منزله عدا أو قبل انفصاله عن العمران لزمته الكفارة لا تقاض السفر بالرجوع (أو أمسك) يوما كاملا (بلا نية صوم ولا نية فطر) انقضى شرط الصفة (أو تسهر) أى أكل السحور بفتح السين اسم لما كولى الصحر وهو السدم الاخير من الليل (أو جامع شاك في طلوع الفجر - ر) قيد في الصورتين (وهو) أى

للتسمية تحمل ذبيحته لان الشارع نزه منزلة الدار بخلاف الجهنون والنائم أى حيث ثبت فرق بينهما في بعض الاحكام فلا يحرى حكم احدهما على الآخر لا بدليل ولم يوجد (قوله أو أكل) أى أو شرب مخ (قوله اقيام الشبهة) تعليل لاقوط الكفارة المعلوم من المقام (قوله نظرا) أى بالنظر وهو تعليل قوله قيام (قوله بأكله ناسيا) متعلق بقوله فطره أى ان الاشتباه استند الى القياس أى دليل القياس لان القياس فطره بأكله ناسيا والنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم فليتم صومه مخالف للقيام فوجدت الشبهة الشرعية بالانظر للقياس فالقياس نفي صفة الصوم فلم يبق الصوم حتى يفسد بالافطار (قوله ولم تنف الشبهة) دخول على قوله ولو علم الخبر أى لا تلزمه الكفارة ولا تكون الشبهة زائلة بعلم الخبر (قوله وهو القضاء) أى العمل الذى وجب بالنسبة للقضاء لانه أمر بالانعام فاذا لم يتم وجب القضاء أى ولو كان متواترا أو مشهورا لا وجب العلم والعمل فكان يفترض على المكلف اعتقاد عدم فطره ويجب اتمام الصوم ولو أوجب العلم لم لا تنف الشبهة ولزم الكفارة (قوله في ظاهر الرواية) وفي رواية يجب الكفارة كما في الفتح اه من الشرح (قوله ثم جامع عامدا) سواظن أن جماعه الاول يفطره أم لا على المعتمد (قوله لما ذكرناه) أى من قيام الشبهة نظرا الى فطره قياسا بالخ والعلة لاسقاط الكفارة (قوله وشرب وجامع) الواو فيه ما بعنى أو (قوله شبهة عدم صيامه) فكانه أفطر وهو غير صائم أى لرمضان اما المنفل فيصح بنية من النهار عنده (قوله وكان قد نوى الصوم ليلا) فاذا لم ينو فعدم الكفارة حتمية ذولى وكذا يقال في قوله ولم ينقض عزيمته (قوله فتنوى الإقامة ثم أكل) وبالأولى اذا أكل ثم نوى الإقامة (قوله ناويا من الليل) يقال فيه ما تقدم (قوله وجامع) الواو بعنى أو (قوله شبهة السفر) علة لاقوط الكفارة في الصورتين (قوله لا تقاض السفر بالرجوع) هذا تعليل للاولى وينبغى أن يراوداه عدم تحقق السفر ليكون تعليل الثانية (قوله يوما كاملا) نص على المتوهم واما اذا لم يمسك بقيمة يومه فوجب القضاء ظاهر (قوله لفة - دشرط الصفة) أى وهو النية وبفقد الشرط يفقد المشروط والكفارة انما تجب على شخص افطر بعد ان كان صائما ولم يوجد الصيام هنا أصلا (قوله بفتح السين اسم لما كولى) وبضمها اسم للفعل أى الأكل (قوله للشبهة) أى الدارئة للكفارة لانه بنى الامر على الاصل فلم تكمل الجنابة وذكرا القهقهة - تانى انه يتسحر بقول عدل وكذا بضرب الطبول واختلاف في الديك واما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل المثنى وظاهر الجواب انه لا بأس به اذا كان عدلا كما في الزاهدى ولو افطار اهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثاءين ظانين انه يوم العيد وهو غير مكفر ولا يكفروا كما في النية اه (قوله مع الشك) أى عند الشك (قوله

عند الشافعي رحمه الله وفيه في على هذا اذا لم يبين الفرض فيه البلاء (أو أصبح مسافرا) وكان قد نوى الصوم ليلا ولم ينقض عزيمته (فتنوى الإقامة ثم أكل) لا تلزمه الكفارة وان حرم أكله (أو سافر) أى أنشأ السفر (به - دما أصبح مقبلا) ناويا من الليل (فأكل) في حالة السفر وجامع عدا الشبهة السفر وان لم يحل له الفطار فان رجع الى وطنه لم حاجة نسياه فاكل في منزله عدا أو قبل انفصاله عن العمران لزمته الكفارة لا تقاض السفر بالرجوع (أو أمسك) يوما كاملا (بلا نية صوم ولا نية فطر) انقضى شرط الصفة (أو تسهر) أى أكل السحور بفتح السين اسم لما كولى الصحر وهو السدم الاخير من الليل (أو جامع شاك في طلوع الفجر - ر) قيد في الصورتين (وهو) أى

والحال أن الفجر (طالع) لا كفارة عليه للشبهة لان الاصل بقاء الليل ويأثم ثم ترك التثبت مع الشك لاثم جنابة قوله كما في الفتح اه من الشرح يوجد في بعض النسخ هنا زيادة نص (ولا فرق في عدم وجوب الكفارة بين ما اذا ظن أن الاكل ناسيا يفطره أم لم يظن خلا لما ذكره من فلا مسكين حيث اشترط ذلك ذكره السيد ومفلا مسكين تبس في ذلك صاحب الهداية اه

جناية الافطار واذالم يتبين له شيء لا يجب عليه القضاء أيضا بالشك وزوى عن أبي حنيفة أنه قال اساء بالا كل مع الشك اذا كان يصومه أو كانت الليلة مقمرة أو متغمة أو كان في مكان لا يتبين فيه الفجر أقوله عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك (أو أفطر بظن الغروب) أي غلبة الظن لا مجرد الشك لان الأصل بقاء النهار فلا يكفي الشك لاسقاط الكفارة على احدي الروايتين بخلاف الشك في طلوع الفجر عملا بالأصل في كل محل (و) كانت (الشمس) حال فطره ٤٤٣ (باقية) لا كفارة عليه لما ذكرنا

وأما لو شك في الغروب ولم يتبين له شيء ففي لزوم الكفارة روايتان ومختار الفقهاء أبي جعفر لزومه واذا غاب على ظنه أنه لم تقرب فأفطر عليه الكفارة سواء تبين أنه أكل قبل الغروب أو لم يتبين له شيء لان الأصل بقاء النهار وغلبة الظن كالبقين (أو أنزل بوطء ميتة) أو بهيمة لقصور الجناية (أو) أنزل (بتفخيز) أو بتبطين أو عبت بالكف (أو) أنزل من (قبلة أولس) لا كفارة عليه لما ذكرنا (أو) أفسد صوم غير أدام رمضان بجماع أو غيره لعدم هتك حرمة الشهر (أو وطئت وهي ناعمة) أو بعد طرق الجنون عليه أو قد نوت له لا فسد بالوطء ولا كفارة عليها لعدم جنائتها حتى لو لم يوجد مفسد صح صومها ذلك اليوم لان الجنون الطارئ يفسد الصوم (أو أقطرت في فرجها على الأصح) لشبهه بالحقنة (أو أدخل أصبعه ببلولة بجماء أو دهن في دبره) أو استنصق فوصل الماء الى

جناية الافطار) الاضافة للبيان (قوله واذالم يتبين له شيء) مقابل قول المصنف وهو طالع (قوله اساء بالا كل مع الشك اذا كان الخ) هذا الاشارة الى ما قبله لاحتمال جعل الاثم فيما تقدم اذا فقدت هذه الاشياء لان الشك لا موجب له وانما قد بدلت لان الفجر لا يتبين فيها (قوله دع ما يريبك بفتح الباء وظاهر استدلال الامام أن الامر بالنسب (قوله أي غلبة الظن) ذكر السيد انه لا يشترط في سقوط الكفارة غلبة الظن أي بل الظن فقط نعم حل الفطر مرة بعد ما اذا غاب على ظنه الغروب أما اذا لم يغلب لا يفطر وان أذن المؤذن اه بزيادة قولي أي بل الظن فقط وفي الاشياء آخر قاعدة البقين لا يزول بالشك مانصه ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على ألف في ظني لا يلزمه شيء لانه لا شك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم وفي الابواب صرحوا في نواقض الوضوء بأن الغالب كالحق وصرحوا في الطلاق بأنه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غاب على ظنه وقع اه (قوله بخلاف الشك في طلوع الفجر) أي فانه يسقط الكفارة لان الأصل بقاء الليل (قوله لما ذكرنا) أي من الشبهة وهو أنه بنى الامر على دخول الليل فلم تكمل الجناية (قوله ولم يتبين الخ) ولزوم الكفارة عند التبين بالأولى وافاد الشرح في قوله فلا يكفي الشك لاسقاط الكفارة على احدي الروايتين أن فيه روايتين ايضا (قوله سواء تبين الخ) مفهوما انه اذا تبين وجود الليل لا شيء عليه من قضاء وكفارة لانه لا عبرة بالظن البين خطؤه واثم تركه التثبت ثابت في الجميع (قوله لقصور الجناية) أي لانه جماع قاصر فلا يوجب الكفارة ويوجب القضاء كذا في الشرح (قوله لما ذكرنا) أي من قصور الجناية وعليه القضاء بغير جوده في الجماع ولو قبلت زوجته فأنفقت فسد الصوم وان أمضى أو أمدت لا يفسد كذا في الظاهرية والحنفية كذا في الشرح (قوله لعدم هتك حرمة الشهر) أي وهي انما وجبت له تلك حرمة (قوله وقد نوت له لا) قيد به لانها اذا لم تنول لا وجبت نهار الا كفارة بالأولى (قوله على الأصح) أفاد السيد أنه لا خلاف في ذلك على الأصح (قوله أو أدخل أصبعه ببلولة الخ) فلو لم تكن ببلولة لا يجب القضاء أفاده السيد والظاهر ان الادخل لا يفسد الا اذا وصل الى محل الحقنة (قوله والحد الفاصل) أي في الافطار بالواصل الى الدبر (قوله قدر الحقنة) أي قدر ما تأخذ من المحل الذي تصل اليه (قوله ولما يكون ذلك) ويورث داء عظيما (قوله ولو خرج بمره) في القاموس السرم بالضم مخرج الثقل وهو طرف المه المستقيم (قوله لزوال الماء الذي اتصل به) لان الماء اتصل بظاهره ثم زال قبل ان يصل الى الباطن كذا في الشرح (قوله ببلولة بجماء أو دهن) وان لم تكن ببلولة لا يفسد صومها (قوله لما ذكرنا) أي من شبهه بالحقنة كما (قوله بخلاف ما لو بقي طرفه خارجا) ولو في الفرج الخارج (قوله

داخل دبره أو فرجها الداخل بالمباغلة فيه والحد الفاصل الذي يتعلق بالوصول اليه الفساد قدر الحقنة ولما يكون ذلك ولو خرج بمره ففسده ان نشفه قبل ان يقوم ويرجع لم يفسد صومه لزوال الماء الذي اتصل به (أو أدخلته) أي أصبعه ببلولة بجماء أو دهن (في فرجها الداخل في المختار) لما ذكرنا (أو أدخل قطنه) أو خرقة أو خشبة أو حجرا (في دبره أو) أدخلته (في فرجها الداخل وغيبها) لانه يتم الدخول بخلاف ما لو بقي طرفه خارجا لان عدم تمام الدخول كعدم دخول شيء بالمرة

(او ادخل دخانا بصره) متعمدا الى جوفه او دماغه لوجود الفطر وهذا في دخان غير الغبر والعود وفيهما لا يبعد لزوم الكفارة ايضا للنفع والعداوى وكذا الدخان الحادث شربه وابتدع به هذا الزمان كما قدمناه (او استقاء) اي تعمدا خراجه (ولو دون ملء الفم في ظاهر الرواية) لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم ومن استقاء عدا فليقض (وشروط ابو يوسف رحمه الله) ان يكون (ملء الفم وهو الصحيح) لان مادونه كالعديم حكما حتى لا ينقض الوضوء (او أعاد) بصنعه (ما ذرعه) أي غلبه (من القي) وكان ملء الفم وفي الاقل منه روايتان في الفطر ٤٤٤ وعدمه باعادته (وهو ذا كر) لصومه اذ لو كان ناسيا لم يقطر لما تقدم

بصنعه) بخلاف ما لو كان بغير صنعه (قوله وهذا في دخان غير الغبر والعود) اي ونحوهما كالخاوي والمصطكي (قوله ولو دون ملء الفم) مبالغة في لزوم القضاء (قوله ومن استقاء عدا فليقض) لفظ الحديث كما قدمه من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء عدا فليقض (قوله وفي الاقل منه روايتان) اصحهما عدم الفساد در عن المحيط (قوله باعادته) لاحاجة اليه لانه الموضوع (قوله قبل ايجاد نيته) اما لا كل ناسيا بعد ما فلا شيء عليه به الحديث (قوله بمرتبة النوم) اي وامتداد نادر والاحكام انما تنبئ على الغالب (قوله حتى لو تيقن عدمها) كما لو كان مسافرا او مريضا او متعاهدا لا اكل في رمضان كذا في الشرح (قوله بأن افاق في وقت النية) اي ولم ينو (قوله لانه لا حرج الخ) لا يظهر لانه اذا كان يفتق كل يوم في الوقت الصالح يلزم قضاؤه (قوله ولو حكما) اي ولو كان الاستيعاب حكما والباء في قوله بافاقته للسيببية او تصوير للافاقة (تمة) * كل ما انتفى نية وجوب الكفارة محله ما اذ لم يقع منه مرة بعد أخرى لا جمل قصده مصيبة افاد الصوم فان فعل وجبت على ما عليه الفتوى ثم رواه الله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل يجب الامساك) أي تشبها بالقضاء حتى الوقت (قوله ولو لم يذبح ثم زال) كقتال عدو وحى زالا (قوله وعلى حائض ونفساء طهرتا) وأما في حالة تحقق الحيض والنفاس فيصرم الامساك لان الصوم منهما حرام والتشبه بالحرام حرام وكذلك لا يجب الامساك على المريض والمسافر لان رخصة الافطار في حقهما باعتبار الحرج ولو ألتزمناهما التشبيه لعماد الشيء على موضوعه بالنقض ولكن لا يأتى بكون جهرا بل سرا كذا في الشرح (قوله لحزمة الوقت) علة لوجوب الامساك في الجميع (قوله لعدم الخطاب عند طلوع الفجر) أي الذي هو اول وقت الامساك فانه تمت الاهلية فيه فلم يجب عليهم ما وهذا بخلاف الصلاة حيث يجب قضاؤها اذا بلغ او اسلم في بعض الوقت لان سبب وجوب الصلاة الجزء الذي يتصل به الاداء وقد وجدت الاهلية عند ذلك الجزء أفاده السيد وفيه أن المجنون اذا أفاق بعد طلوع الفجر في الوقت الصالح يلزمه قضاؤه مع عدم الخطاب عليه أولا فان أجيب عنه بأن السبب شهود الجزء الصالح ينقض لانه موجود فيهما (قوله وعلت الخلاف في افاقة المجنون) اي انه هل يشترط في لزوم القضاء افاقته في وقت يصلح لان شأنية الصوم وهو من طلوع الفجر الى قبيل الضحوة والمعتبر افاقته في أي وقت منه والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل فيما يكره للصائم) * ظاهرا طلاقه الكراهة يفيد أن المراد به النصحية (قوله

او اكل ما) بنى من محوره (بين اسنانه وكان قدر الحصة) لا مكان الاحتراز عنه بلا كلفة (أو نوى الصوم ثم ارا بعد ما اكل ناسيا قبل ايجاد نيته) الصوم (من النهار) كما ذكره في حاشيتي على الدرر والفرر (او اغشى عليه) لانه نوع مرض (ولو) استوعب (جميع الشهر) يقضى بمنزلة النوم بخلاف الجنون (الا انه لا يقضى اليوم الذي حدث فيه الانغماء أو حدث في ليلته) لوجود شرط الصوم وهو النية حتى لو تيقن عدمها لزمه الاول أيضا (او جن) جنونا (غير تمتد بجميع الشهر) بأن افاق في وقت النية ثم ارا لانه لا حرج في قضاء ما دون شهر (و) ان استوعبه شهرا (لا يلزمه قضاؤه) ولو حكما (بافاقته ليلا) نقط (او نهارا بعد فوات وقت النية في الصحيح) وعليه الفتوى لان الليل لا يصام فيه ولا فيما بعد الزوال كما في مجموع النوازل

والجنتي والنهاية وغيرها وهو مختار من الامة وفي الفتح يلزمه قضاؤه بافضاله فيه مطلقا (فصل يجب) * ذوق على الصحيح وقبل يستحب (الامساك بقيمة اليوم على من فسد صومه) ولو بعد ذبح ثم زال (وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع الفجر) ومسافر أقام ومريض برئ ومجنون افاق (وعلى صبي بالغ وكافر اسلم) لحزمة الوقت بالقدر الممكن (وعليه الصوم القضاء الا الاخيرين) الصبي اذا بالغ والكافر اذا أسلم لعدم الخطاب عند طلوع الفجر عليهم ما وعلت الخلاف في افاقة المجنون (فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب) له

ذوق شيء) مثله فساؤه او ضراطه في الماء وصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون صريحا
 او صاعا او محرما بحد او عمة وليس له منع الزوجة في هذه الحال وليس للعبد والامة ان يصوما
 تطوعا الا باذن المولى وله منعهما ولو صرنا ايضا وصاعا او محرما وللزوج أن ينظر المرأة والمولى
 أن يفطر العبد والامة وتقضي المرأة اذا اذن لها زوجها او بآنت ويقضي العبد اذا اذن
 له المولى او اعتق ولا يصوم الاجير تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمة
 وان كان لا يضربه فله أن يصوم بغير اذنه وأما بنت الرجل وامه واخوته فيطوعون بغير اذنه
 وظاهر اطلاق الكراهة التحريم (قوله لما فيه من تعريض الصوم للفساد) لان الجاذبة قوية
 فلا يؤمن أن تجذب منه شيئا الى الباطن غنابة (قوله ولو نفع لا على المذهب) ومن قبله بالفرض
 كشمس الامة الخواني ونفي كراهة الذوق في النفل انما هو على رواية جواز الافطار في النفل
 بلا عذر كذا في الشرح (قوله من يعض) بفتح الضاد المجهة (قوله واختلف فيما اذا خشي الفتن
 الخ) منهم من كرهه ومن المشايخ من قال في صوم الفرض انما يكره له ذوق شيء اذا كان له منه
 بدأ ما اذا لم يكن له بان احتاج الى شراء ما كوله وخاف أنه ان لم يذقه يغبض فيه او لا يوافقه لا يكره
 أي فالنفل كذلك بالاولى (قوله سي الخلق) أي فيما يتعاق بذلك ولذا قال في الشرح سي الخلق
 يضابقها في ملوحة الطعام وقلة ملحة أطالو كان سي الخلق في غير ذلك لا يباح اها (قوله فلا يحل
 اها) يقيد أن الكراهة تحريمية وقدم (قوله كذا الاجير) أي للطبخ (قوله الذي لا يصل
 منه شيء) أما اذا كان يصل منه شيء كان اسود مطاقا مضغ او لالان الاسود يذوب بالمضغ
 او كان أبيض غير مضغ أو كان مضوغا وهو غير ملتئم فانه يفسد وما يشم منه رائحة البول
 بسبب مضغ اللبان فهو من الرائحة لا من الجسم فان الرائحة الكريهة تفيرلون النفضة
 والورد اذا وضع في ماء غير ربيحه ولم ينفصل من جوهره شيء (قوله لانه يتم بالافطار) علة
 الكراهة أي ولا يجوز الوقوف مواقف التهمة قال صلى الله عليه وسلم لم من كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهمة (قوله اياك الخ) أي احذر فعله (قوله وان كان
 عندك اعتذاره) أي الاعتذار عنه (قوله يستحب للنساء) اتيانهن مقام السوال في حقهن
 اضغف بنيتن فقد لا تحتمل السوال فيخشى على اللثة والسن منه كما في الفتح وظاهره أنه
 يقوم مقام السوال ولو استعمل في غير حالة الوضوء والظاهر أنه لا يحصل لهن الثواب الموعود
 على السوال الابالنية كما أنه في السوال كذلك (قوله وكره للرجال) وظاهره ما في الفتح انها
 كراهة تحريم وعبارته والاولى الكراهة للرجال الحاجة لان الدليل أعني التشبيه بالنساء
 يقتضيها في حقهن خاليا عن المعارضة (قوله الا في خلوة) زاد في الدرر بعد ذلك الكراهة لا تنقضي
 الا بقصد من الخلوة والعذر وهو كنهيل ربيح وتقليل بخبر بقمه (قوله وقيل يباح اهام) قاله
 نحر الاسلام قال وليكن يستحب للرجال تركه (قوله وكرهه القبلة الخ) التفصيل في غير القبلة
 الفاحشة أما هي وهي أن يصنف شتمه فبكره على الاطلاق والجماع فيما دون الفرج كالقبلة
 في ظاهر الرواية هندية والمراد بالجماع المباشرة والممانعة يجري فيها التفصيل على المشهور نهر
 (قوله والمباشرة الفاحشة) هي أن يتعانقا وهم مجردان ويمس فرجه فرجها وظاهره أنه على
 هذا التفصيل وفي الهندية الصحيح أن المباشرة الفاحشة تكره وان امن بل نقل عن المحيط

(كره للصائم سبعة أشياء ذوق
 شيء) لما فيه من تعريض
 الصوم للفساد ولو نفع لا على
 المذهب (و) كره (مضغه بلا
 عذر) كالمرأة اذا وجدت
 من يعضخ الطعام اصبها
 كفطرة لحيض أما اذا لم تجد
 بدا منه فلا بأس بعضفها
 اصابته الولد واختلف فيما
 اذا خشي الفتن لشرائه
 ما كوله يذاق وللمرأة ذوق
 الطعام اذا كان زوجها
 سي الخلق لانه لم يملوحتنه
 وأن كان حسن الخلق فلا
 يحل اها وكذا الامة قلت
 كذا الاجير (و) كره (مضغ
 العلك) الذي لا يصل منه
 شيء الى الجوف مع الريق
 العلك هو المصطكي وقيل
 اللبان الذي هو الكندر لانه
 يتم بالافطار بمضغه سواء
 المرأة والرجل قال الامام
 علي رضي الله عنه اياك وما
 يسبق الى العقول انكاره
 وان كان عندك اعتذاره
 وفي غير الصوم يستحب
 للنساء وكره للرجال الا في خلوة
 وقيل يباح اهام (و) كرهه
 (القبلة والمباشرة) الفاحشة
 وغيرها

(ان لم يأت من فيه انزال أو الجماع في ظاهر الرواية) لما فيه من تعريض الصوم على الفساد بعاقبة الفعل ويكره التقييل
القاسح يخفف ثقلها كما في الظاهرية ٤٤٦ (و) كرهه (جمع الرقيق في الفم) قصدا ثم ابتلاعه (فما شيعا عن الشبهة) (و) كرهه فعل

عدم الخلاف في كراهتها (قوله الانزال أو الجماع) فلا بد من الامن منها حتى تقتضي الكراهة
فان عشي أحدهما ثبتت الكراهة قال السيد في الحاشية (قوله لما فيه) أي فيما ذكر من
القبلة والمباشرة (قوله بعاقبة الفعل) متعلق بالفساد (قوله يخفف ثقلها) متعلق بالناحية
والباء للبيان والاولى بعض والمراد به الاخذ باطراف الاسنان تحاشيا عن الشبهة أي شبهة
المقتر كالسوء (قوله لما فيه من تعريض الفساد) عبارة الشرح لما فيه من تعريضه للفساد
والضمير للصوم وهو من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله للدليل) أي لأجل ذكر الدليل عليها
(قوله على الصحيح) وتقدم عدم الخلاف في كراهتها (قوله ويضعها على اقامة اسم العين مقام
المصدر) لوجه يظهر لهذه الاقامة وانما يكون الكلام حقيقا على حذف المضاف أي
استعمال مثلا وانما يباح اذالم يقصده الزينة او تطويل اللحية اذا كانت بقدر المستحسن وهو
القبضة والاخذ من اللحية وهو دون ذلك كما يفعله بعض المقارنة ومحنة الرجال لم يصبه أحد
واخذ كراهة فعل يهود الهند ومجوس الاعاجم فتح وحديث الاكحال يوم عاشوراء ضعيف
لاموضوع كما زعم ابن عبد العزيز وحديث التوسعة فيه على العمال صحيح اهـ درأى فانه
ورد أنه من وسع على عياله فيه وسع الله تعالى عليه سائر عامه (قوله لانه الخ) لانه عدم الكراهة
(قوله والكميل) أي اذالم يقصده الزينة فان قصدها كرهه وراعى علم أنه لا تلازم بين قصد الجمال
وقصد الزينة فالقصد الاول لدفع الشين واقامة ما به الوقار واطهار النعمة شكر الانحرار وهو
أثر ادب النفس وشهائمها والثاني أثر ضعفها وقاها بالخضاب وردت السنة ولم يكن يقصد
الزينة ثم بعد ذلك ان حصات زينة فقد حصات في ضمن قصده مطلوب فلا يضره اذا لم يكن
ملفتا اليه بحسب عن السكال (فرع) لبس الثياب الجميلة يباح اذالم يتكبر به والاحرم
وعدم التكبر ان يكون بها كما كان قبلها وفي الكحل الضبطان السابقان في دهن (قوله
والجامة التي لا تضعفه عن الصوم) وينبغي له أن يؤخرها الى وقت الغروب كذا في الشرح
(قوله ولا يكرهه السؤال آخر النهار) وكرهه الشافعي بعد الزوال اقوله صلى الله عليه وسلم
الخوف ثم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك الاذفر وانا ما ذكره المصنف وليس فيما روى
دلالة على أنه لا يستأكل ومدحه صلى الله عليه وسلم للخوف لانهم كانوا يخرجون عن الكلام
معه لتغير فمهم فنعهم عن ذلك بذكر شأنه زيلعي وهذا لا يقتضي أفضاليته على السؤال والخوف
بضم الخاء المجهمة وهو الصواب وقيل المشهور وغير المشهور الفتح وهو ما يختلف بعد الطعام
من رابحة كريمة بخلاف المعدة من الطعام ذكره السيد في الحاشية عن العلامة فوح ومعه
كون الخوف عند الله أطيب انه يثاب الصائم عليه أكثر مما يثاب على التطيب بالمسك في
المواضع التي يطلب فيها التطيب بالروائح الطيبة كيوم الجمعة والعيدين وقيل معناه أطيب
عند الله من ريح المسك عندكم والمراد القرب منه أي انه يقرب من الله تعالى أي من رحمته
وثوابه كما أن المتطيب مقرب عندكم او على تقدير مضاف أي عند ملائكة الله فانهم يدركونه
شما أطيب من ريح المسك (قوله صلاة بسؤال أفضل من سبعين صلاة بلا سؤال) وتحصل
الفضيلة هذه بالسؤال عند الوضوء ولو تكررت صلوات بدونه (قوله وهي عامة الخ) قال

(ما ظن أنه يضعفه) عن
الصوم (كان قصد والجامة)
والعمل الشاق لما فيه من
تعريض الفساد (وتسعة
أشياء لا تذكره للصائم) وهي
وان علمت بالمفهوم صاغ
ذكرها للدليل (القبلة
والمباشرة مع الامن) من
الانزال والوقاع لما روى
عن عائشة رضي الله عنها
أنه عليه الصلاة والسلام
كان يقبل ويمشى وهو صائم
رواه الشيخان وهذا ظاهر
الرواية وعن محمد أنه كره
القاحشة وهي رواية الحسن
عن الامام لانها لا تخلو عن فتنة
وفي الجوهر وقيل ان المباشرة
تكره وان أمن على الصحيح
وهي أن يمس فرجه فرجها
(ودهن الشارب) بفتح الدال
على أنه مصدر ويضعها على
اقامة اسم العين مقام المصدر
لانه ليس فيه شيء ينافي الصوم
(والكميل) لانه عليه الصلاة
والسلام اكمل وهو صائم
(والجامة) التي لا تضعفه عن
الصوم (والقصد) كالجامة
وذكر شيخ الاسلام أن شرط
الكراهة ضعف يحتاج
فيه الى الفطر (و) لا يكره
له (السؤال آخر النهار) بل
هو سنة كقوله (اقوله عليه
الصلاة والسلام من خير خلال
الصائم السؤال وفي الكفاية
كان النبي صلى الله عليه وسلم
يستأكل اول النهار وآخره وهو صائم وفي الجامع الصغير لا يوطى السؤال سنة فاستأكلوا في وقت شتم وقوله

في
صلى الله عليه وسلم صلاة بسؤال أفضل من سبعين صلاة بلا سؤال وهي عامة لوصفها بصفة عامة تصدق به صائم كافي الفتح

(و) لا يكره (لو كان رطباً) أخضر (أو مبلولاً بالماء) لا طلاقاً ما روينا (و) لا يكرهه (المضضة والاستساق) وقد فعلهما (أخيراً) وضوء (لا) الاغتسال (و) لا التلطف بشرب مبعث (قصد ذلك) للتبرد (ودفع الحر) ٤٤٧ (على المقتضى به) وهو قول أبي يوسف

لان النبي صلى الله عليه وسلم
صب على رأسه الماء وهو صائم
من العطش أو من الحر رواه
أبو داود وكان ابن عمر رضي
الله عنهما يبل الثوب ويلقه
عليه وهو صائم ولانهم دعوا
على العبادة ودفعوا للضجر
الطبيعي وكرهها أبو حنيفة
لما فيه من إظهار الضجر
في إقامة العبادة (ويستحب
له ثلاثة أشياء السجود) لقوله
صلى الله عليه وسلم تسكروا
فان في السجود بركة حصول
التقوى به وزيادة الثواب
ولا يكره منه لاختلافه عن
المراد كما يفعله المترهبون
(و) يستحب (تأخير)ه
لقوله صلى الله عليه وسلم
ثلاث من أخلاق المرسلين
تجيل الإفطار وتأخير السجود
ووضع العين على الشمال
في الصلاة (وتجيل الفطر من
من غير يوم غيم) وفي الغيم
يحتاط حتماً للصوم
عن الإفطار والتجيل
المستحب قبل استقبال
الصوم ذكره قاضيخان
والبركة ولو بالماء قال صلى
الله عليه وسلم السجود
بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع
أحدكم جرعة ماء فإن الله
وملائكته يصلون على
المتسحر من رواه أحمد رحمه الله

في الشرح فهذه النكرة وان كانت في الاثبات نعم لوصفها بصفة عامة فيصدق على عصر الصائم
اذا استاك فيه أنه صلاة أفضل من سبعة من كما يصدق على عصر المفطر كما في الفتح اه (قوله
أو مبلولاً بالماء) وقيل يكره بل بالماء ولا وجه له لانه يتضمض بالماء فكيف يكره له استسقاء
المود الرطب وليس فيه من الماء قدر ما بقي في فيه من البلل من أثر المضضة وفي الهندية عن
الخانية أن السواك بالرطب الأخضر لا بأس به عند الكل اه (قوله لا طلاقاً ما روينا) أى
من الأحاديث السابقة (قوله لما فيه من إظهار الضجر الخ) وأجيب بأن فيه إظهار ضعف
بنية وهجز بشرية فان الانسان خلق ضعيفاً وليس المقصد إظهار الضجر في أمر العبادة
(قوله حصول التقوى به) خبر لم يثبت له حذف أى والبركة حصول التقوى بالصورة والتقوى
بفتح التاء المشددة وفتح القاف وتشديد الواو والمكة ورة ولانه إباحة في الكل والشرب للذين
حر ما صدر الاسلام بعد النوم فشرعه بعد ناسخ ذلك فيه يدل فعله على البركة والانتفاع للصائم
ولو وقع في الوقت الذي يستحب فيه الدعاء أى فإذا قام وتصور عباد دعوات فيستجاب له
ولما يقع من المتسحر من من الذكروا الاستغفار والسجود بضم السين هو الاكل سحراً
والأكل يسمى سجوراً بفتح السين وفي شرح المتن السجود بالنسخ ما يؤكل في السجود الأخير
من الليل وبالضم جمع سحر (قوله لا خلافه عن المراد) وهو ذوق صرامة بعض الجوع ليرحم
المساكين وليكون أجره على قدر مشقة (قوله كما يفعله المترهبون) أى المتنعمون (قوله
وتأخير السجود) ويكره تأخيرها الى وقت يقع فيه الشك هندية (قوله وتجيل الفطر) ويستحب
الإفطار قبل الصلاة وفي البصر التجيل المستحب التجيل قبل اشتباك النجوم ومن السنة عند
الإفطار أن يقول اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك أفطرت وصوم الفد
من شهر رمضان نويت فاعف عني ما قدمت وما أخرت (قوله قبل استقبال النجوم) أى ظهورها
وتبين كل نجم بانفراده وهو بالقام والمهملة ويقال له يبل فخل لا عزاله النجوم كالفعل
فانه إذا قرع الأبل اعتزلهما أفاده في القاموس (قوله ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء) قال
في القاموس الجرعة من الماء جرعة أو بالفتح وبالضم الاسم من جرع الماء كجمع
ومنع بانه وبالضم ما اجترعت اه (قوله يصلون على المتسحرين) أى الله يرحم والملائكة
تستغفرونهم أو يراد بها العطف وهو في كل ما يناسب به والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله
العزيز

هـ (فصل في العوارض) هـ هي جدرة بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استقبلت ومنه
عارض مطرنا وهو السحاب والعارض الباب والخد وعرض له عارض أى آفة من كبر
أو مرض كذا في ضياء الخلوم وما كان أفاد الصوم بغير عذر يوجب اغماؤه لا يوجب
احتيج الى بيان الأعذار المعلقة له نهر (قوله والسفر) فيه أنه لا يبيح الفطر وإنما يبيح عدم
الشروع في الصوم اذ لو كان السفر يبيح الفطر لما كان أصح مقامه ما سافر الفطر مرمع أنه
لا يجوز ويستند قاله العوارض هنا ما يبيح عدم الصوم بطريق الكل أفاده السبب وكذا
يراد بالظرف في قوله بها يباح الفطر ما أباح عدم الصوم سواء أباحه عن أوله أو بعد الشروع فيه

هـ (فصل في العوارض) هـ جمع عارض المرض والسفر والاكراه والحمل والرضاع والجوع والعطش والهرم بها يباح الفطر

فيجوز (إن خاف) وهو مريض (زيادة المرض) بكم أو كيف لو صام والمرض معنى يوجب تغلب الطبيعة إلى الفساد ويحدث
أولا في الباطن ثم يظهر أثره وسواء ٤٤٨ كان لوجع عين أو جراحة أو صداع أو غيره (أو) خاف (بطء البرء) بالصوم جازله

(قوله وهو مريض) أفاد أن الصحيح الذي غلب على ظنه المرض بصومه ليس له أن يفطر وأفاد
السيد أن في ذلك خلافا قال زياحي على إباحة الفطر له والعلامة ممكنة على عدمه وقد تبين
فيه صاحب الذخيرة وجى على إباحة الفطر في الدروز كفي القهستاني أن الممرض ملحق
بالمريض (قوله بكم) المراد بالكم أن ينشأ بالصوم مرض آخر وليس المراد به زيادة الأيام
والإتسار مع قوله أو خاف بطء البرء (قوله أو كيف) بأن يحدث بالصوم اشتداد في المرض
القائم (قوله والمرض معنى الخ) قال في القاموس المرض اضطراب الطبيعة واضطرارها بعد
صفاتها واعتدالها اه ويقال في اسم الفاعل مريض ومريض ومريض اه (قوله ويحدث
أولا في الباطن الخ) قال في القاموس المرض بالفتح للقلب خاصة وبالتحريك أو كلاهما الشك
والنفاق والفتور والظلمة والنقصان (قوله أو غيره) كفساد العضو (قوله فيجب الاحتراز
عنه) هذا يقتضي وجوب الإفطار وهو ينافي التعبير باللام في قوله لمن خاف ويمكن الجمع بأن
الجواز عند عدم تحقق الهلاك والوجوب عند تحققه وسيأتى في المسافر نظيره (قوله بكونه)
أى بسبب وجوده بمقابلة العدو (قوله ويخاف الضعف عن القتال) أى بالصوم (قوله وليس
مسافرا) أما المسافر فيجوز له الفطر بغير عذر (قوله ومن له الخ) يعم الذكروا لا نثى والتميز
في له نظير اللفظ من (قوله لا بأس بفطره) أفاد أن الأولى أن لا يفطر حتى يتحققا وعمل
في الشرح جواز الفطر بأن ما ذكر بحكم الغلبة كالسكان (قوله والأصح عدم لزومها عليهم اه)
وكذا هو المعتمد في الغازی كما في الدرر (قوله وكذا أهل الرستاق) أى القرى إذا سمعوا صوت
طبل أمير مدينة ذلك الرستاق على ما جرت به عادتهم أنهم يضربونه يوم العيد (قوله أنه لغيره)
أى أن ضرب الطبل لغير العيد كأن كان لفرح (قوله لا كفارة عليهم) لأنهم لم يقصدوا
البناءية (قوله ويجوز الفطر للحامل) هى التى فى بطنها حمل بفتح الحاء أى ولدا والحاملة التى على
رأسها أو ظهرها حمل بكسر الحاء نهر (قوله ومريض) هى التى شأنها الارضاع فتسمى به
ولو فى غير حال المباشرة والمرضعة التى هى فى حال الارضاع ملقمة ثديها الصبي ذكره صاحب
الكشاف (قوله خاف نقصان العقل) خاص بها أو ما خوف الهلاك والمرض فيتحقق فيها
وفى الولد (قوله نسبيا كان أو رضاعا) أما الظن فلا نه واجب عليها بالاعتقاد ولو كان العقد
فى رمضان كما فى البرجندى خلافا لما فى صدر الشريعة من تقييد حل الإفطار إذا صدرت
الإجارة قبل رمضان وأما اللام فواجبه عليها ديانة مطلقة وقضاء إذا كان الأب معسرا أو كان
الولد لا يرضع من غيرها وأما إذا كره على الإفطار به لآلئنه فلا يجوز له لأن العذر فى الإكراه
جائز من فعل من ليس له الحق فلا يعذر أصيانة نفس غيره بخلاف الحامل والمرضع كذا فى البحر
(قوله وتفطر اهذا العذر) أعاده وان فهم مما تقدم يستدل عليه ويحتمل أنه راجع إلى ما قبله
نقط وقوله الخ أنه المصنف (قوله وهو مردود) بالحديث السابق وبأن الارضاع راجب
على الأم ديانة لا سيما إذا كان الأب معسرا كذا فى الشرح (قوله بتجربة) ولو كانت من غير
المريض عند اتحاد المرض ذكره السيد فى الحاشية وزاد فى البحر غلبة الظن الصادرة بأمر
ظهرت له باجتهاد والاجتهاد غير مجرد الوهم اه (قوله مسلم) جرى على التقييد بالاسلام

الفطر لانه قد ينشئ الى
الهلاك فيجب الاحتراز
عنه والغزى اذا كان
يعلم يقينا أو بغلبة الظن
القتال بكونه يراه العدو
ويخاف الضعف عن القتال
وليس مسافرا الفطر قبل
الحرب ومن له نوبة حى
او عادة حمى لا بأس بفطره
على ظن وجوده فان لم
يوجد اختلف فى لزوم
المكفارة والأصح عدم لزومها
عليهم اه وكذا أهل الرستاق
لو سمعوا الطبل يوم الثلاثاء
فقاتلوه عيدا فافطروا ثم
تبين أنه لغيره لا كفارة
عليهم (و) يجوز الفطر
لحامل ومريض خافت
على نفسها (نقصان العقل
أو الهلاك أو المرض) سواء
كان على نفسها أو ولدها
نسبيا كان أو رضاعا ولها
شرب الدواء إذا أخبر الطبيب
أنه يمنع استطلاق بطن
الرضيع وتفطر اهذا
العذر لقوله صلى الله عليه
وسلم إن الله وضع عن المسافر
الصوم وشطر الصلاة وعن
الحبلى والمرضع الصوم
ومن قيد بالمستأجرة للارضاع
فهو مردود (والخوف
لغيره) لإباحة الفطر طريق
معرفة امرئ ان احدهما

ما كان (مستندا) فيه (لغلبة الظن) فانما بمنزلة اليقين (بتجربة) سابقة والثانى قوله (أو اخبار طبيب) مسلم

الفطر (من حصل له عطش شديد أو جوع) مفطر (يخاف منه الهلاك) أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس وكان ذلك لا باتعاب نفسه اذ لو كان به تلزمه الكفارة وقيل لا (وللمسافر) الذي انشأ السفر قبل طلوع الفجر اذ لا يباح له الفطر بإنشائه بعدما أصبح صائما بخلاف ما لو حصل به عرض بعده (الفطر) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر ولما (وصومه) أي المسافر (أحب أن لم يضمره) لقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم (و) هذا إذا لم تكن عامة رفقته مفطرين ولا مشتركين في النفقة فإن كانوا مشتركين أو مفطرين فالأفضل فطره (أي المسافر) (موافقة للجماعة) كما في الجوهرة (ولا يجب الإصاء) بكفارة ما افطره (على من مات قبل زوال عذره) بمرض وسفر ونحوه كما تقدم من الأعذار المبيحة للفطر لقوات ادراك عدة من أيام أخر (و) أن ادرك العدة (قضا ما قدر واعي قضاؤه) وإن لم يقضوا لهم الإصاء (بشدة الإقامة) من السفر (والعصاة) من المرضى

في الظاهرية حيث قال وهو عندى محمول على المسلم دون الكافر كما لم شرع في الصلاة بالتيهم فوعده كافر بالماء لا يقطع فلهل غرضه افساد الصلاة عليه فكذا في الصوم وفيه إيماء إلى أنه يجوز أن يستطب بالكافر فيما ليس فيه إبطال عبادة بحرف ونهر (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا يجوز تقايد من له أدنى معرفة فيه (قوله عدل) جزم باشتراط العدالة الزيلعي وظاهر ما في البحر والنهر كالفتح ضعفه (قوله يخاف منه الهلاك) ذكر القهستاني عن الخزانة مانعه أن الحزب الحاد أو العبد أو الذاهب استأثر أو كره به إذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله الإفطار ككرة أو أمة ضعفه للطبخ أو غسل الثوب اهـ (قوله وكان ذلك الخ) الظاهر أن القيد لاسقاط الكفارة أما هل الفطر لا عذر المذكورة فالظاهر الجواز مطلقا كما تدل عليه عبارة القهستاني (قوله وللمسافر) أي سفر أشربيا وهو الذي تقصر فيه الالة ولو لم يصح لان القبح الجوار لا يعدم المنعوعية وأشار باللام إلى أنه مخير بين الصوم ولفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان أفضل إلا إذا خاف الهلاك فالأفطار واجب كما في البحر (قوله) إذا يباح له الفطر بإنشائه الخ) لكن إذا أفطر لا كفارة عليه قاله السيد وقد تقدم (قوله) فعدة من أيام أخر أي فافطره عليه عدة الأيام التي أفطرها من أيام أخر (قوله ولما رويناه) أي من قوله صلى الله عليه وسلم إن الله وضع عن المسافر الصوم (قوله أن لم يضمره) أراد بالضرر الضرر الذي ليس فيه خوف الهلاك لأن ما فيه خوف الهلاك بسبب الصوم فالأفطار في مثله واجب لأنه أفضل بجزء (قوله لقوله تعالى وإن تصوموا خير لكم) ولأن رمضان أفضل الوقتين فكان الأداء أفضل وأما قوله صلى الله عليه وسلم أبص من البراءة أيام في السفر فعدة من أيام أخر (قوله أو مفطرين) أي وان لم يكونوا مشتركين في النفقة (قوله موافقة للجماعة) عدل إليه عن قول صاحب البحر إذا كانت النفقة مشتركة فالأفطار أفضل لما أن ضرر المال كضرر النفس لما قاله في النهر إن التهايل بموافقة الجماعة أولى والزم ضرر المال بضياعه صومه ممنوع أفاده في تحفة الاختيار أي لجواز أن يأخذ نصيبه ويقيه أو يكون سمحا يتجاوز عن نصيبه (قوله لقوات) اهـ أقول المصنف لا يجب (قوله قضا ما قدر واعي) ينبغي أن يتقضى الأيام المنهية عنه عاجزا عن القضاء فيها شرعا جدي فلو فاتته عشرة أيام فقد رعى خمسة أدى فديتها فقط وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالطعام وبنية ذلك من الثلث بشرط أن لا يكون في الترك دين من ديون العباد حتى لو كان يتقضى ذلك من ثلث الباقي إلا إذا لم يكن له وارث حثيثه ينفذ بتقضى جميع ما بقى ولو أوصى ولم يترك ما لا بد من تقضى نصف صاع ويهطيه لمسكين ثم يتصدق المسكين عليه أو يهبه له ثم وثم إلى أن يتم لكل صوم نصف صاع وبدون الوصية لا يلزم الوارث إلا طعام غير أنه لو تبرع به ولو في كفارة قتل الصيد أو عين أجزأه لا الفسق لما ثبت من الزام الولاء على الميت والصلاة كالصوم استحبابا ونعتبر كل صلاة ولو وثرا به يوم يوم والوارث

وزوال العذر اتفاقا على الصحيح والخلاف في نذر أن يصوم شهرا اذا برئ ثم برئ يوما يلزمه الايضاح بالطعام لجميع الشهر عندهما وعند محمد قضي ما صح ٤٥٠ فيه (ولا يشترط التتابع في القضاء) لاطلاق النص لا يمكن

المستحب التتابع وعدم التأخير عن زمان القدرة مسارعة الى الخير وبراءة الذمة وتنبية أربعة متتابعة بالنص اداء رمضان وكفارة الظهار والقتل واليمين والخير فيه قضاء رمضان وفدية الحلق لا ذى برأس المحرم والمتعة والقران وجزاء الصيد وثلاثة لم تذكر في القرآن وثبتت بالاخبار صوم كفارة الافطار عمدا في رمضان وهو متتابع والتطوع متخير فيه والنذر وهو على اقسام امان بنذر أيام متتابعة معينة أو غير معينة بخصوصها أو منعه ما لم ينذر الاعتكاف وهو متتابع وان لم ينص عليه الا ان يصرح بعدم التتابع في النذر (فان جاء رمضان آخر) ولم يقض الفائت (قدم) الاداء (على القضاء) شرعا حتى لو نواه عن القضاء لا يقع الاعن الاداء كما تقدم (ولا فدية بالتأخير اليه) لاطلاق النص (ويجوز افطار الشيخ فان وجوز فانية) سمى فانيا لانه قرب الى الفناء أو فنيته قوته وعجزه عن الاداء (وتلزمهما الفدية وكذا

والاجنبى في جواز التبرع سواء ولو صام وليه عنه أو صلى لا يصح لحدث لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد أفاده السيد (قوله وزوال العذر) عطف على الاقامة (قوله اتفاقا) أى بين الشيخين ومحمد (قوله والخلاف في الخ) مبتدأ وخبر أى لا خلاف في المسئلة السابقة وانما الخلاف في صورة النذر (قوله ثم برئ يوما) حكم ما زاد على اليوم كاليوم (قوله وعدم التأخير) أى بعد زوال العذر (قوله وبراءة الذمة) عطف على الخير (قوله والقتل) أى الخطأ (قوله واليمين) انما اشترط فيها التتابع لان ابن مسعود قرأ فصيام ثلاثة أيام متتابعة وهى قراءة مشهورة يجوز بها الزيادة على الكتاب (قوله وفدية الحلق لا ذى برأس المحرم) أى حال كونه لا ذى حصل برأس المحرم قال تعالى ولا تملقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فمن كان منكم مريضا أو به اذى من راسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والمتعة والقران) بالرفع عطف على قضاء أى وصوم التمتع والقران لمن لم يجد دم الكربة فذهب المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (قوله وجزاء الصيد) المقتول حال الاحرام أو في الحرم (قوله امان بنذر أيام متتابعة) هو بكسر الهمزة والفتحة كفى القاموس وسى أى للشرح واما النذر الرباعى فهو بمعنى اعلم وحذرو وخوف (قوله او غير معينة بخصوصها) بمعنى ان المدار على ذكر التتابع سواء عين كشهرد جب متتابعة مثلا او لم يعين كشهرد متتابع مثلا لكن ان افطر يوما في الاول قضاء بلا استتقبال له لا يقع كله في غير الوقت وفي الثانى يستقبل لانه اخذ بل بالوصف كما في التنوير وشرحه من عوارض الصوم وفي شرح السيد وقد صان كل كفاية شرع فيها الصق كان التتابع شرطاً في صومها وما لا فلا ولا خلاف في وجوب التتابع في كفارة رمضان كما لا خلاف في نذب التتابع فيما لم يشترط فيه وهو صوم المتعة وكفارة الحلق وجزاء الصيد وقضاء رمضان (قوله كما تقدم) من أنه معيار لا يصح غيره (قوله لاطلاق النص) وهو قوله تعالى فعدة من أيام أخر (قوله لشيخ فان) هو الذى كل يوم في نقص الى أن يموت وانما يلزمه باعتبار شهده الشهر وأبيع له للعرج وأفاد القهستاني عن الكرماني أن المريض اذا تحقق اليأس من الصحة أى صحة يقدر معها على الصوم فعليه الفدية لكل يوم وان لم يقدر على الصوم اشادة الحر أفطرو ويقضيه في الشتاء كما في البحر (قوله لانه قرب الى الفناء) نفيه مجازا الاول (قوله أو فنيته قوته) أى التى يتمكن بها من الصيام وعليه فهو حقيقة (قوله وتلزمهما ما الفدية) ثم ان شاء أعطى في أول رمضان وان شاء أعطى في آخره ولا يشترط في المدفوع اليه العدد (قوله وكذا من عجز الخ) الاولى حذفه لان المصنف ذكره صريحا بعدد وعنه أنه عجز عن انتهاء الصوم الذى يلزمه بنذر الابد (قوله لا يعبرهم من ذوى الاعذار) كالحامل والمرضع والمريض والمسافر فانه لم لا يقدر وزن عدم ورود نص فيهم والاولى حذف اللام لان المعنى لا يلزم غيرهم (قوله اسكل يوم نصف صاع) لو قال وتلزمهما الفدية كالفطرة لكان أخصروا شمل (قوله بشرط دوام عجز الفانى والفانية) ففى قدر اقسيا (قوله ومات قبل الاقامة) اما اذا اقام فقطضى ما سبق التفصيل

من عجز عن نذر الابد لا غيرهم من ذوى الاعذار لكل يوم نصف صاع من بر أو قيمته بشرط دوام عجز الفانى والفانية الى الموت ولو كان مسافرا ومات قبل الاقامة

لا تجب عليه الفدية بفطره في السفر (كن نذر صوم الابد فضعف عنه) لاشتماله بالعبادة بفطره وقدى للتمتع بعدم قدرته على
القضاء (فان لم يقدر) من تجوز له الفدية (على الفدية لعسرته يستغفر الله سبحانه ويستقبله) أي يطالب منه العفو عن تعديره في
حقه (و) لا تجوز الفدية لاعن صوم هو اصل بنفسه لا بدل عن غيره حتى (لو وجبت عليه كفارة عين أو قتل) أو ظهار أو انطار
(فلم يجد ما يكف به من عتق) واطعام وكسوة (وهو شيخ فان أولم يصم حال قدرته على الصوم حتى صار فانياً تجوز له الفدية) لان
الصوم هنا بدل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير الى الصوم الا عند الهجز ٤٥١ عـ ما يكف به من المال فان أوصى
بالتكفير فذبح الثلث

ويجوز في الفدية الاباحة
في الطعام **أ**كلتان
مشبعتان لليوم كما يجوز
التملك بخلاف صدقة
الفطر فانه لا بد فيه من
التملك كالزكاة اعلم ان
ما شرع بلفظ الاطعام
او الطعام يجب وزنيه
التملك والاباحة وما شرع
بلفظ الايتاء او الاداء
يشترط فيه التملك
(ويجوز للمعتق طوع)
بالصوم (الفطر بلا عذر في
رواية) عن أبي يوسف قال
الكمال واعتقادي أنها
أوجه لما روى مسلم عن
عائشة رضي الله عنها أنها
قالت دخل النبي صلى الله
عليه وسلم ذات يوم فقال
هل عندكم شيء فقلنا لا فقال
اني اذن صائم ثم أتى في يوم
آخر فقلنا يا رسول الله
أهدى البناحيس فقال
أرنيه فقلنا أصبحت صائماً
فأكل وزاد النساء

ان اقام شهر اوجبت عليه الفدية بقدره وان اقام اقل منه وجبت بقدره (قوله لا تجب عليه
الفدية) لانه يخالف غيره في التخصيف لافي التعليل كذا في الشرح وقال في الدرر في وجوب
الفدية على الفاني اذا الصوم اصل بنفسه وخوطب بأدائه حتى لو لم يمه الصوم لكفارة عين
أو قتل ثم عجز لم تجز الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كان مـ افراناً قبل الاقامة لم يجب
الابصاء (قوله فضعف) وكذا لو افطار اياماً مع القدرة فان القضاء غير متأت له فالتعجيل بالضعف
اتفاق فيما يظهر (قوله أي يطالب منه العفو) أي يطالب منه الاقالة وهي ترك المأخذة وهو
العفو (قوله هو اصل بنفسه) أي كالصورتين السابقتين (قوله لا بدل عن غيره) لان البدل لا
بدل له (قوله أو قتل) أي قتل نفس خطأ (قوله من عتق) عام للكفارات الاربع وقوله واطعام
وكسوة خاص بكفارة العين اما القتل فلا اطعام فيه كالاكسوة وأما الظاهر ففيه الاطعام لكنه
بعد الصيام وكذا الافطار (قوله أولم يصم) مقابل قوله وهو شيخ فان أي أنه لا نرق في عدم
الفدية في الصوم الذي ليس اصلاً بل يجب عليه وهو قادر عليه ثم تراخي فيه حتى فني وبين
أن يصدر موجه من ظهار أو عين مثلاً في حالة فئانه (قوله ولذا لا يجوز) أي لا يكون الصوم
هنا بدلاً (قوله اكلتان مشبعتان) بفتح الهمزة تنبيهاً ككلمة المرة الواحدة من الاكل لا بالضم
لانها اللفظة (قوله لليوم) أي لفدية كل يوم (قوله بلفظ الاطعام) ككفارة المظاهر
والفطر في رمضان (قوله او الطعام) وهو جزاء الصيد المقتول في الحرم أو الاحرام فان الله
تعالى قال او كفارة طعام مساكين (قوله بلفظ الايتاء) كالزكاة فان الله تعالى قال وآتوا
الزكاة (قوله أو الاداء) كما في زكاة الفطر فقد ورد أدواء عن كل جر وعبد صـ غيراً وكبير نصف
صاع من بر أو صاعاً من شعير (قوله فقال اني اذن صائم) صريح في صحة النية ثم ارا في النقل
كما هو المذهب (قوله أهدى البناحيس) هو غمر ينزع نواه ويدق مع الاقط ويعجنان بالسمن
ثم يدلك باليد حتى يبيق كالتريد وهو في الاصل مصدر يقال حاس الرجل حيساً اذا اتخذ ذلك قاله
السيد في الحاشية عن المصباح والاقط مثانة وتحرك وككتف ورجل وابل شيء يتخذه ذمن
الخبيض الغني والخبيض هو اللبن الذي اخذ زبدته والمضارع مثلث الحاء قاموس (قوله
فليدع) محله بعضهم على الصلاة الحقيقية لانها المرادة شرعاً وانحصار بركة الصلاة للمحل
والحاضرين (قوله مكروه) الظاهر من اطلاقهم أنها كراهة تحريم (قوله لان الدليل) وهو
قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم (قوله ليس قطعي الدلالة) لاحتمال أن يكون المعنى والله

ولكن أصوم يوماً مكانه وضح هذه الزيادة ابو محمد عبد الطلق وذو الكرخي وأبو بكر انه ليس له ان يفطر الا من عذر وهو ظاهر
الرواية لما روى انه عليه الصلاة والسلام قال اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان **==** ان مفاهاً فليأكل وان كان صائماً
فليصلي أي فليدع قال القوطي ثبت هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ولو كان الفطر جائزاً كان الافضل الفطر لا جابة
الدعوة التي هي السنة وصحة في المحيط اعلم ان افساد الصوم والصلاة بلاء عذر بعد الشروع فيه ما نفي لمكروه وليس
بمحرم لان الدليل ليس قطعي الدلالة وان لزم القضاء واذا عارض عذراً بيج للمعتق فطر اتفاقاً

(والضيافة عذر على الاظهر للضيف ٤٥٢ والمضيف) فيما قبل الزوال لابعده الا ان يكون في عدم فطره بعده عقوف

لاحد الا يوين لاغيرهما
للتأكد ولو حدث شخص
بالطلاق لفطرته فالاعتماد
على انه يفطر ولو بعد الزوال
ولا يحسنه لرعاية حق أخيه
(وله البشارة بهذه الفائدة
الجليلة) قال في التبيين
والزبد رجب أصبح صائما
متطوعا فدخل على أخ من
أخوانه فسأله ان يفطر
لابأس بأن يفطر لقول
النبي صلى الله عليه وسلم
من افطار لحق أخيه يكتب له
ثواب صوم الف يوم ومضى
قضى يوما يكتب له ثواب
صوم النبي يوم ونقله أيضا في
التاريخية والمحيط والمبسوط
(واذا افطر) المتطوع
(على أي حال كان)
(عليه القضاء) لا خلاف
بين أصحابنا في وجوبه صيانة
للماضى عن البطلان (الا
اذا شرع متطوعا) بالصوم
(في خمسة أيام يومى العبدین
وأيام التشریق فلا يلزمه
قضاؤها بافادها في ظاهر
الرواية) عن أبي حنيفة
رحمه الله لان صومها مأمور
بتقصه ولم يجز انعامه لانه
ينفس الشروع ارتكب
المنهي عنه لا يعرض عن
ضيافة الله فمهر بقطعه
وعن أبي يوسف ومحمد عليه
القضاء يعني وان وجب
الفطر

تعالى أعلم ولا يطالوا ثواب اعمالكم بغير رياء وسعفة (قوله والضيافة عذر على الاظهر) لما
رواه الطبراني في كبيره عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم اذا دخل احدكم على أخيه المسلم فان
اراد أن يفطر فليفطر الا ان يكون صومه ذلك رمضان او قضاء رمضان أو نذرا اه كذا في الجامع
الصغير للسيوطي (قوله على الاظهر) وقيل عذره مطلقا وقيل ليست بهذره مطلقا وقيل عذر
ان وثق من نفسه بالقضاء وان كان لا يثق لا يفطر وان كان في ترك الافطار أذى أخيه المسلم
قال شمس الأئمة الحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب بغير قيد صاحب التنوير العذر
بهما اذا كان صاحبهما ممن لا يرضى بمجرد حضوره وينأذى بترك الافطار والا فلا قال في الدرر
عن الظهيرية وهو الصحيح من المذهب (قوله للضيف) يقال للواحد والجمع ويجمع على
اضـ ياف وضيوف وضيفان (قوله والمضيف) بفتح الميم اصله مضيوف وفي عبارة القاموس
ما يشبه انه يقال مضاف (قوله الا ان يكون في عدم فطره بعده عقوف لا يوين) فيفطر
بعده الى العصر لابعده كذا في الدرر (قوله للتأكد) اي تاكد حق الوالدين وفي الشرح ما يفيد
انه عليه لقوله لابعده وعبارته ووجه الفرق ان الصوم في اول اليوم لا يتأكد عادة لما عرف انه
لا يشتمل على البدن ولا كذلك بعد الزوال اه يتصرف فان قوله ولا كذلك بعد الزوال أي
فانه يتأكد اه (قوله بالطلاق) اطلاقه نعم الرجعي وهو العتق مثله يحرر (قوله فالاعتماد
على انه يفطر) ولو كان صائما قضاء تنوير ونحوه (قوله ولو بعد الزوال) الذي يلوح من عبارة
صاحب النهر ان ذلك فيما اذا كان قبل الزوال لابعده (قوله ولا يحسنه) استشكل بما هو
مصرح به من انه في الحلف على ما لا يملك يبر بمجرد القول فيبر بقوله افطر ويمكن التوفيق بحمل
ما هنا مما يقتضى انه ان لم يفطر يحنث على ما اذا كان الحلف بطريق التماسيق او يحمل على
ما اذا لم يامر بالفعل قاله السيد في حاشية الاشباه (قوله لرعاية حق أخيه) عليه لقوله يفطر
(قوله قال في التبيين) بيان للفائدة (قوله فسأله) ظاهره ولو كان السؤال بغير عين وكذلك
قوله في الحديث لحق أخيه عام (قوله ثواب صوم النبي يوم) أي غير الالف السابقة (قوله
واذا افطر على أي حال كان) سواء كان الفطر له نذر ام لا وسواء افطره قصدا ام لا
وهذا اذا شرع تصددا فلو شرع فيه ظنا انه عليه فذكر أنه ليس عليه شيء فافطر فوراً
فلا قضاء عليه أما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه بعضها صار كانه نوى في هذه الساعة أقامه في
البحر والمراد بالساعة القطعة من الزمن وانظر ما لو نذر أنه ليس عليه ونوى قطعه الا أنه لم
يهاط مفطرا اهـ بل يكون شارعا ومقتضى قوله ان بنية النذر لا يكون مفطرا أنه لا بعد افطارا
أو يكون مشروعا وحرره (قوله لا خلاف بين أصحابنا) الا في صائمه تطوعا عرض عليها الحيض
في القضاء خلاف والاصح الوجوب (قوله صيانة للماضى) أي من الشروع عن البطلان
فانه لما أعقب القضاء كان غير باطل بخلاف ما اذا لم يعقبه (قوله وعن أبي يوسف ومحمد عليه
القضاء) لان الشروع ملزم كالنذر والشروع في الملة في الاوقات المكروهة ووجه الفرق
للامام أن القضاء بالشروع يتقضى على وجوب الاتمام وهو منتف لان مقتضى الشروع يكون
من تكاليفه فأمره بقطعه بخلاف النذر حيث لم يصرف من تكاليفه بمجرد النذر لانه القرم
طاعة الله تعالى وانما المعصية بالفعل وبخلاف الشروع في الملة في الاوقات المكروهة حيث

وفيما ذكرنا إشارة إلى قضاء نفل الصلاة الذي قطعه بشروعه عنه دفعوا الطلوع كما تقدم والله الموفق بمنه العظم
للدين الاقوم (باب ما يلزم الوفاة به) من منذور الصوم والصلاة ٥٥٣ وغيرهما (اذن در شيا) من القربات

(لزمه الوفاة به) لقوله تعالى
وايمونوا بآياتيه وبقوله
صلى الله عليه وسلم من نذر
أن يطيع الله فليطعه ومن
نذر أن يعصى الله فلا يعصه
رواه البخاري والاجماع
على وجوب الايفاء به وبه
استدل القائلون باقتراضه

ونذر من باب ضرب وفي لغة
قتل والمنذور يلزمه (إذا
اجتمع فيه) أي المنذور
(ثلاثة شروط) أحدها
(أن يكون من جنسه
واجب) بأصله وان حرم
ارتكابه لوصفه كصوم يوم
النحر (و) الثاني (أن يكون
مقصودا) لذاته لا لغيره
كالوضوء (و) الثالث أن
يكون (ليس واجبا) قبل
نذره بايجاب الله تعالى
كالصلوات الخمس والوتر
وقد زيد شرط رابع أن
لا يكون المنذور محالا
كقوله على صوم أمس
اليوم اذ لا يلزمه وكذا الوقال
اليوم أمس وكان قوله بعد
الزوال ثم فرغ على ذلك
بقوله (فلا يلزم الوضوء
بنذره) ولا قراءة القرآن
لأن الوضوء ليس مقصودا
لذاته لأنه شرع شرط لغيره
كحل الصلاة (ولا صلاة
التلاوة) لأنها واجبة

لم يصح تركها لله تعالى بمجرد الشروع وهذا لا يثبت به أن حلف لا يصلح ما لم يسجد والشروع
هو الموجب للقضاء دون الصلاة فصار كالنذر ولا يمكنه الاداء بذلك الشروع في الصلاة
لا على وجه الكراهة بأن يمسك حتى يبيض الشعر زيلعي (قوله وفيما ذكرنا) أي من قوله لأنه
بنفس الشروع ارتكب المنهي عنه الخ فإنه لا يقال في الصلاة أنه بنفس الشروع فيها ارتكب
المنهي عنه بل إنما يكون ذلك بالسجود بدليل مسألة اليقين (قوله عند شروق الطلوع) هو
الاستواء والغروب والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يلزم الوفاة به الخ)

انما أخر الكلام على النذر تأخير الماء وجبه المبدع على نفسه عما أو جبه الحق جل وعلا عليه
(قوله وغيرهما) كالعتق والاعتكاف (قوله من القربات) خرج النذر بحصة فلا وفاء به بل
يحرم فعلها (قوله لزمه الوفاة به) أي على طريق الوجوب على قول وقدمه صاحب التنوير في
الصوم وقال لا كدل وغيره هو فرض على الاظهر وأجاب الاول عن آية وايمونوا بآياتيه بأنه
دخلها التخصيص كالنذر بعبادة المريض وتجب فيه الوضوء لكل صلاة قال الزيلعي وعنده
يثبت الوجوب لا الفرضية (قوله والاجماع على وجوب الايفاء به) أي في غير نذر اللجاج فان
بعض الأئمة لا يوجب الايفاء به واللجاج واللجاجة التصوم فتنسب إلى الامام أحمد رضي
الله عنه القول بعدم الوجوب مطلقا فليس يصيب وهو محتمل أن يكون مبتدأ وما بعده خبرا
أو مجرورا عطفا على لقوله (قوله وبه) أي بالاجماع (قوله باقتراضه) اعلم أن في وجوب
الايفاء واقتراضه عملا قولين صريحين وصرا (قوله وفي آفة قتل) الثمرة تظهر في المضارع (قوله
أن يكون من جنسه واجب) أي فرض كما صرح به صاحب التنوير بعبادة المريض والدرر قاله
صاحب الدرر في الايمان (قوله لوصفه) أي العارضة له وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى
(قوله لا لغيره) يأتي محتمل ذلك قريبا (قوله كالصلوات الخمس) انظر ما لو نذر أن يؤتيها أول
أوقاتها والظاهر عدم وجوب الايفاء لأن الوجوب متحقق قبله وان كان موسعا (قوله
وقد زيد شرط رابع) وزيد أيضا أن لا يكون ما التزمه أكثر مما يمكنه أو ما لا يمكنه وفي
القيمة نذر التصديق على الاغنياء لم يصح فالتمسوا أبناء السبيل ولو نذر التسبيحات دبر الصلوات
لم تلزمه ولو نذر أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا التزمه وقبل لا اه در (قوله
أمس اليوم) الاول حذف اليوم (قوله وكذا الوقال اليوم أمس) الاول حذف أمس (قوله
فلا يلزم الخ) لم يرتب في أخذ الله عزرات (قوله ولا قراءة القرآن) كذا في كبره وفيه أن
القراءة من جنسها فرض وواجب وتقصير لذاتها واجب واجب قبل وعمل عدم الوجوب في
القسم الثاني بأن لزومها للصلاة لا لغيرها (قوله كحل الصلاة) أدخلت الكاف من المصحف
(قوله ولا عبادة المريض) وكذا لا يصح بتكفين الميت والصلاة عليه لأنها من فروض الكفاية
وهو فوق الواجب كذا في السيد وهو بناء منه على أن النذر واجب بالوجوب المصطلح عليه
وانما لم يصح النذر بهما لأن النذر من خطوب بهما (قوله معتبر بايجاب الله تعالى) فما كان

بايجاب الشارع (ولا عبادة المريض) اذ ليس من جنسها واجب وايجاب العبد معتبر بايجاب الله تعالى اذ لا يتبعه لا ابتداء

وهذا في ظاهر الرواية وفي رواية عن أبي حنيفة قال ان نذر ان يهود صر يضا اليوم صح نذره وان نذر ان يهود فلا يلازمه شيء لان عبادة المريض قربة قال عليه ٤٥٤ السلام عائد المريض على مخارف الجنة حتى يرجع وعبادة فلان بعينه

لا يكون معنى القربة فيه مقصودا للنادر بل مراعاة حق فلان فلا يصح التزامه بالنذر وفي ظاهر الرواية عبادة المريض وتشجيع الجنائز وان كان فيه معنى حق الله تعالى فالمقصود حق المريض والميت والتأذير انما يلتزم بنذره ما يكون مشروعا حقا لله تعالى مقصودا (ولا) يصح نذر (الواجبات) لان ايجاب (الواجب محال) (بنذرها) لما بينا (ويصح) النذر (بالعق) بمعنى الاعتاق لافتراض التحرير في الكفارات نصا (والاعتكاف) لان من جنسه واجبا وهو القعدة الاخيرة في الصلاة فاصل المكث بهذه الصفة نظير في الشرع والاعتكاف انتظار للصلاة فهو كالجالس في الصلاة فاذن صح نذره والحج ماشيا لان من قرب من مكة يلزمه ماشيا فالمنشئ بصفة مخصوصة نظير في الشرع ويصح نذر العبد والمرأة الاعتكاف والسيد والزوج المنع فيقضيان بعد العتق

من جنسه عبادة اوجبها الله تعالى صح نذره والا لا (قوله المريض) أي من حيث هو (قوله على مخارف) بالفاء جمع مخرفة بوزن مرحلة البستان أفاده في القاموس أي أنه فعل ما يوصله الى بستان الجنة (قوله بل مراعاة حق فلان) هو المقصود (قوله فلا يصح التزامه) منه يؤخذ عدم صحة النذر للاموات قال في الدرر اعلم أن النذر الذي يقع للاموات من أكثر العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها الى ضمائر الاولياء الكرام تقربا اليهم فهو باطل وحرام اه قال في البحر لوجوبه منها انه نذر لمخلوق ولا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن المنذور له ميت والميت لا يملك ومنها أنه ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى كفر اللهم الا أن يقول يا الله اني نذرت لك ان شفيت مريضى أو رددت غائبي أو قضيت حاجتي أن أطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة أو ألقم الفقراء الذين يباب الامام الشافعي رضى الله عنه أو الامام الليث أو أشتري حصر المساجد أو أوزيها لوقودها أو دراهم لمن يقوم بشعائرها الى غير ذلك مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو بيان لحل صرف النذر لمستحقه القاطنين برباطه أو صعبه فيجوز هذا الاعتبار انما يصرف النذر للفقراء وقد وجد ولا يجوز أن يصرف ذلك الى غنى غير محتاج اليه ولا اشريف منصب لانه لا يحل له الاخذ ما لم يكن محتاجا فقيرا ولا لذي نسب لاجل نسبه ما لم يكن فقيرا ولا لذي علم لاجل علمه ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينفع ولا تستغل به الذمة وانه حرام بل سحت اه (قوله ولا يصح نذر الواجبات) الاولى أن يقول ولا قلزم الواجبات وقول المصنف بعد بنذرها راجع الى ما قبله أيضا لانه يصدد تعداد ما لا يلزم بالنذر وان كان عدم الصحة يقيده (قوله لان ايجاب الواجب محال) ولان ايجاب العبد دون ايجاب الله تعالى فلا يظهر أثره معه كذا في الشرح (قوله لما بينا) أي من الشروط والعمل المذكورة في كل (قوله وهو القعدة الاخيرة في الصلاة) لانها ثبت ومنهم من جعل جنس الواجب في الاعتكاف الوقوف بعرفة أفاده السيد ومنه يعلم أن المراد من قوله أن يكون من جنسه واجب الجنسية بحسب الاطلاق أي وان لم يتحدد بصورة فان الاعتكاف لا يلزمه الجلوس بخلاف القعدة الاخيرة (قوله فاصل المكث) قد علمت ان الاعتكاف لا يلزمه المكث لكنه الغالب فيه اللهم الا أن يراد به الإقامة (قوله بهذه الصفة) أي بصفة الوجوب (قوله والاعتكاف انتظار للصلاة) أي أن ذلك من جملة ما يقصد به كما سيأتي ان شاء الله تعالى (قوله والحج ماشيا) بالجر عطف على قوله بالعق (قوله فالمنشئ بصفة مخصوصة) وهو المنذور في الحج (قوله فيقضيانه الخ) أي او بعد الرضا منهما (قوله وليس للمولى منع المكاتب) أي من الاعتكاف لانه في تصرفاته كالحر (قوله والتصدق بالمال) أي بقدر ما في يده وهو ماله كما مر (قوله والذبح) قال في التوير وشرحه ولو قال ان برئت من مرضى هذا ذبحت شاة أو على شاة أذبحها فبرئ لا يلزمه شيء لان الذبح ليس من جنسه فرض بل واجب كالأضحية فلا يصح الا اذا زاد أو تصدق بلحمها فيلزمه لان الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتح وبجر اه فكل كلام

كقوله لله على أو نذر لله على

المصنف على اطلاقه ليس مما ينبغي (قوله اظهر وجنسها) الاولى للزوم جنسها (قوله يريد كونه) أي حصوله ووجوده (قوله لما تلونا) أي من الآية (قوله وروينا) أي من الحديث وقد ذكرهما أول الباب (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولانه نذر بظاهره عين بعينه لانه مراده المنع فيخير ضرورة قال في البحر بعد نقله اعلم أن هذا التفصيل وان كان قول الحقين ليس له أصل في الرواية لان المذكور في ظاهر الرواية لزوم الوفاء بالنذر منجزا أو معلقا وفي رواية النوادر يضيء فيه ما بين كفارة اليمين وبين الوفاء قال في الخلاصة وبه يفتى فتحصل أن الفتوى على التخيير مطلقا كذا ينحط بعض الفضلاء نقله أبو السهود في حاشية الاشياء وأفاد قبله ان التخيير بالنسبة لما لو كان بهج أو صوم أو صدقة يعني أما اذا كان بنحو تعليق طلاق وعتق وإيلاء فيقع المعلق فقط ولا تخيير (قوله وحمل على ما ذكرناه) أي من النذر المعلق على شرط لا يريد كونه (قوله يحقق تصور الصوم منها ضرورة) وذلك لانه اذا كان المنهي عنه لا يتصور من الشخص لا يكون للمنهي عنه وجه لانه ليس في مقدوره فلا يقال للمحبوب لا ترن ولا لا عني لا تبصر لعدم تأنى الفعل المنهي عنه منهما (قوله والنهي لغيره) النهي مصدر بمعنى اسم المفعول ومصدوقه هنا الصوم في هذه الايام ومصدوق الغير الاعراض عن الضيافة والمعنى والمنهي عنه لغيره أي لادائه لا ينافي مشروعية ذلك المنهي (قوله لا ينافي المشروعية) أي لا يمنع الصحة كالبيع عند الاذان الاول يوم الجمعة فانه منهي عنه لا خلال بالشيء ومع ذلك اذا عاقده يكون صحيحا وليس المراد بالمشروعية أنه مطلوب ثم عا فان الصوم هنا منهي عنه ولا يلزم من صحة النذر كونه عبادة يثاب عليها فانه يصح بالعتق وهو ليس بعبادة وضعا بديل صحتة من الكافر والمشتراط في صحة النذر كونه بغير معصية ولا يلزمه الثواب ويحتمل أن المراد بالمشروعية كونه مطاوعا شرعا فيثاب عليه ويكون صوم هذه الايام له جهتان جهة امتثال الامر في قوله تعالى ولا يفوقوا نذوره وهو من هذه الحيثية عبادة يثاب عليها وجه ايقاعه في هذه الايام اللازم منه الاعراض وهو من هذه الحيثية يكون حراما ونظيره الصلاة في الارض المقصوبة وقد تقدم لصاحب النهر ما يفيد ذلك وقول الشرح بعد قلنا المعصية بمعنى الاعراض عن ضيافة الله تعالى فلا يمنع الصحة يرشد الى المعنى الاول (قوله فصح نذره) أي نذر الصوم في هذه الايام وهو مصدر مضاف الى مفعوله (قوله وفي رواية) هي رواية ابن المبارك عن الامام وبيهاقال زفر (قوله لا يصح لانه نذر بمعصية) التفت في هذه الرواية الى الاعراض الذي اوجب النهي والتفت في ظاهر الرواية الى أصله فيكم بالصحة (قوله بمعنى الاعراض) الاضافة للبيان (قوله ولذلك) أي لكون صومه مأمورا بمعصية بمعنى الاعراض الخ (قوله امتثالا لا لامر) أي المأخوذ من النهي فان النهي عن الشيء أمر بضده على ما فيه من الخلاف وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صيامين صوم يوم الاضحية وصوم يوم الفطر كما في الصحيح وفي معجم الطبراني عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل أيام في صائحا يصح أن لا تصوموا هذه الايام فانما أيام أكل وشرب وبما لا يوقع للناس (قوله لانه لا يصير بصومه الخ) علة لوجوب الافطار ويستغنى عنه بقوله ولذلك (قوله عن ضيافة الكريم) أي ولا عذر ان تأخر عنها بخلاف ضيافة الجنيل

صلاة ركعتين (أو معلقا بشرط) يريد كونه كقوله ان رزقني الله غلاما فانه لي اطعام عشرة مساكين (ووجد) الشرط (لزمه الوفاء به) لما تلونا وروينا واما اذا علق النذر بما لا يريد كونه كقوله ان كنت زيدا فله على عتق رقبة ثم كلفه فانه يتخير بين الوفاء بما نذره من العتق وبين كفارة يمين على الصحيح وهو المقتضى بقوله صلى الله عليه وسلم لم كفارة اليمين وحمل على ما ذكرناه (وصح نذر صوم يومى) العبدان وأيام التشريق (لان النهي عن صومها يحقق تصور الصوم منها ضرورة والنهي لغيره لا ينافي المشروعية فصح نذره (في المختار) وفي رواية لا يصح لانه نذر بمعصية قلنا المعصية بمعنى الاعراض عن ضيافة الله تعالى فلا يمنع الصحة من حيث ذاته (و) لذلك (يجب فطرها) امتثالا لا لامرائه لا يصير بصومه مأمورا عن ضيافة الكريم (و) يجب (قضاؤها) لصحة النذر باعتبار الاصل

(وأن صامها أجزاء) الصيام عن النذر (مع الحرمة) الحاصلة بالأعراض عن ضيافة الله تعالى (والغنية التعمين الزمان و) تعين (المكان و) تعين (الدرهم و) تعين (الفقر) لأن النذر إيجاب الفعل في الذمة من حيث هو قرينة لا باعتبار وقوعه في زمان ومكان وفقر وتعمينه للنذر به أو التأجيل إليه (فيجزيه صوم) شهر (رجب عن نذر صوم شعبان) لوجود السبب وهو النذر والقربة لقهر النفس لا بوقوعه في شهر بعينه وفي تجميله تقع له بتحصيل ثواب قد يفوت بموته أو طرق مانع قبل مجيئ الوقت وإن كان بإضافته قصد التخفيف حتى لو مان قبل مجيئ ذلك الوقت لا يلزمه شيء فأعطيناهم مقصوده (وتجزيه صلاة ركعتين) فاكثر إذا صلى المنذور (بصر) من لا وقد كان (نذرا داهيا) أي صلاتهما (بمكة) أو المسجد النبوي أو الأقصى لأن الصلة باعتبار القرينة لا المكان لأن الصلاة تعظيم الله تعالى بجميع البدن وفي هذا المعنى الامكنة كلها سواء وإن تفاوتت الفضل (و) يجزيه (التصدق بدرهم) لم يعينه له (و) عن ٤٥٦ درهم عينه له (أي التصديق المنذور) (و) يجزيه (الصرف لزيد

الفقر بنذره) أي مع نذره
الصرف لغيره ولأن معنى
عبادة الصدقة تدخل
الاحتياج أو إخراج ما يجري
به الشئ عن ملكه ابتغاء
وجه الله وهذا المعنى
حاصل بدون مراعاة زمان
ومكان وشخص خلافا
لغيره فإنه يقول بالتعمين
(تبيينه) قال النبي
صلى الله عليه وسلم صلاة
في بيت المقدس تعدل ألف
صلاة فيما سواه من المساجد
سوى المسجد الحرام
ومسجد ذي هذا وصلاة في
مسجد ذي هذا تعدل ألف
صلاة في بيت المقدس
وصلاة في المسجد الحرام
تعدل ألف صلاة في مسجد ذي
هذا قلت ولا يختص الفضل
بالبيعة التي كانت مسجدا

فانه قديما أي عن الأثر طعام الجبل داء (قوله أجزاء مع الحرمة) انظر هل يناب على صومها
فيكون للفعل جهتان أو لا يناب أصلا نظرا للأعراض وقد تقدم ما فيه ولا فرق في الحكم
المنذورين أن يصرح بذلك المنهى بأن قال نذرت صوم الضراء ولا كان قال على صوم غد فوافق
يوم الضراء ولو نذر صوم الاضحية وأفطار وقضى صح زاهدي ولو صام فيها عن واجب آخر كالقضاء
والكفارة لم يصح لأن ما في الذمة كامل أداء ناقصا نقله السيد (قوله والغنية تعين الزمان الخ)
قال في التوير وشرحه والنذر من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيرهما غير المعلق ولو
معينا لا يختص بزمان ومكان ودرهم وفقر فلا نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا الدرهم على فلان
نحو ألف جاز وكذا لو عمل قبله فلو عين شهرا للاعتكاف أو للصوم فجعل قبله عنه صح وكذا لو نذر
أن يحج سنة كذا الحج سنة قبلها صح أو صلاة يوم كذا فصلاها قبله لأنه تجميل بهد وجود السبب
وهو النذر فيلغو التعمين ثم نبلاية فليحفظ بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تجميله قبل وجود
الشرط (قوله في الذمة) متعلق بإيجاب (قوله وتعمينه) أي الزمان ويقاس عليه باقيها (قوله
فيجزيه صوم شهر رجب الخ) ذكر ضرورة التقديم ولم يذكر ضرورة التأخير والظاهر أنه كذلك لعدم
التعمين أولا ثم (قوله أو طرق مانع) كمرض وكبر سن (قوله وإن كان بإضافته قصد التخفيف)
أي فيعتبر قصد من حيث التخفيف وإن كان لو قدم صح (قوله أو إخراج ما يجري به الشئ) وهو
الاموال (قوله تعدل ألف صلاة في بيت المقدس) فهي بألف ألف صلاة في بقية المساجد (قوله
بألف صلاة فيما سواه) يعنى بيت المقدس (قوله كذا في ترتيب المقاصد الحسنة) قال فيه بعد أن
ذكر هذا الحديث وأحاديث أخر دالة على أن الفضيلة تحصل في الزائد مانصه وبالجملة ليس فيها ما
تقوم به الحجة بل ولا تقوم بمجموعها ولذا صح النووي اختصاص التضعيف بمسجده الشريف
علا بالإشارة في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة صلاة في مسجد ذي هذا خير من ألف صلاة
فيما سواه إلا المسجد الحرام (قوله صلاة في مسجد ذي هذا) ظاهره يعلم النقل والمسئلة خلافية
(قوله فانه يزيد عليه) أي فإن الصلاة في المسجد الحرام تزيد على الصلاة في مسجده صلى الله

في زمته صلى الله عليه وسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم

قال صلاة في مسجد ذي هذا ولو مد إلى صمغاء بألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام قاله النسائي
في أخبار المدينة كذا في ترتيب المقاصد الحسنة لا يساوي وجه الله وروى البزار بإسناد صحيح أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال صلاة في مسجد ذي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام فانه يزيد عليه مائة ألف صلاة وفي
حديث وشهر رمضان في مسجد ذي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام رواه البيهقي وهذا دليل
لأهل السنة والجماعة

ان لبعض الامكنة فضيلة على البعض وكذا الازمنة ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن افضل صلاة المرأة فقال
في أشد مكان من يتهاطل فيه فعلى هذا ينبغي أن إذا التزمت الصلاة في المسجد الحرام بالنذر

٤٥٧

فصلته في أشد مكان
من يتهاطل فيه يخرج عن
موجب نذرهما على ما يقوله
زفر رحمه الله (وان علق)
النذر (النذر بشرط)
كقوله ان قدم زيد فله على
أن اتصدق بكذا (لا يجوز
عنه ما فعله قبل وجود
شرطه) لان المعلق بالشرط
عدم قبل وجوده وانما
يجوز الاداء بعد وجود
السبب الذي علق النذر به
والله المان بقضاه

(باب الاعتكاف)

هو لغة البث والدوام على
الشيء وهو متعدي فصدوره
المكث ولان نذر
العكوف فالمتعدي بمعنى
الحبس والمنع ومنه قوله
تعالى والهدي معكوفاً
ومنه الاعتكاف في المسجد
لانه حبس النفس ومنهها
واللازم الاقبال على الشيء
بطريق المواظبة ومنه قوله
تعالى يعكفون على أصنام
اهم وشراً (هو الإقامة بنية)
أي بنية الاعتكاف (في
مسجد تقام فيه الجماعة
بالقهر للصلاة الخمس)
لقول علي وحذيفة رضي
الله عنهما لا اعتكاف الا
في مسجد جماعة

عليه وسلم جماعة ألف صلاة منضمة الى ألف التي بسبب الصلاة فيه (قوله ان لبعض الامكنة
فضيلة) أي من حيث ترتب كثرة الثواب على العمل فيها (قوله فعلى هذا الخ) لا يظهر الا في
النذر المعلق أما غير المعلق لا يختص بمكان كما قدمه قريبا (قوله عن موجب) بفتح الجيم (قوله
على ما يقوله زفر) أما على قول غيره فيخرج عنه به لانه في أي مكان كان وفيه أن زفر يقول
بالتميز من غير نظر لكثرة الثواب كما هو المتبادر عنه (قوله لا يجوز به عنه ما فعله قبل وجود
شرطه) بقي ما لو وجد الشرط هل يتعين الزمان والمكان والفقر والدرهم والظاهر نعم لما في
التنوير ثم ان علقه بشرط نيزه كان قد غاب في ان وجد اه فانه لا يكون موقفا الا اذا
كان على الوجه المذكور في نذره (تمة) النذر لا يدخل تحت الحكم ولو يمتنع رتبة في ما سلكه
نذر أن يذبح ولده فعليه شاة لقصة الخليل عليه السلام نذر أن يصعد بقية دراهم من الخبز
فتصدق بغيره جازان ساوى العشرة كتصدقته بقتله قال على نذر ولم يزد عليه ولا نية فعليه كفارة
عين فان وصل به المشيئة بطل لانها تبطل كل ما علق بالقول عبادة ومما له قال ان ذهبت هذه
العمله فعلى كذا فذهبت ثم عادت لا يلزمه شيء اه من التنوير وشرحه من الايمان وفيه ما من
عوارض الصوم واعلم أن صيغة النذر تحتمل اليمين فلذا كانت صورتان كرها بقوله فان
ليخرب نذره الصوم شيئا أو نوى النذر فقط أي من غير تعرض لليمين أو نوى النذر ونوى أن
لا يكون عينا كان في هذه الصور نذرا فقط اجماعا لا بالصيغة وان نوى اليمين وأن لا يكون
نذرا كان عينا اجماعا وعليه كفارة يمين ان أفطروا نواها أو نوى اليمين من غير تعرض للنذر
كان نذرا وعينا حتى لو أفطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليمين ع الا به موم المجاز خلافا
للثاني والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الاعتكاف)

وجه المناسبة للصوم والتأخير عنه اشتراط الصوم في بعضه والطاب الا كيد في العشر الاخير
من رمضان وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى أن طهرا يبق للطائفين والعاكفين قاله السيد
(قوله هو لغة البث) بفتح اللام وتضم المكث اه درر (قوله وهو) أي الاعتكاف في حد
ذاته لا بالمعنى المتقدم لانه به يناسب اللازم والمعنى أن فعله يأتي لازما ومتعديا (قوله متعدي)
فيكون من باب ضرب ولازم فيكون من باب طاب ذكره السيد (قوله والهدي معكوفاً) أي
محبوسا أي حبسه ومنه الكفار سنة ست في الحديثية عن أن يباح محله وهو الحرم (قوله لانه
حبس النفس) أي على طاعة الله تعالى وملازمة بيته وقوله ومنهها أي عن الخروج عن المسجد
وعن المعاصي (قوله وشراً هو الإقامة) هذا معنى اللازم وقد جعل الاعتكاف في المسجد من
المتعدي والظاهر انه ان اعتبر فيه حبس النفس يأتي من المتعدي وان اعتبر فيه البث والإقامة
يكون من اللازم (قوله بنية) سيأتي أن النية شرطه فلا يصح له نوايه ولا يخرج عن واجبه
بدونها (قوله بالفعل) ظاهره ولو يكون المقيم لها المعتكف وعبارة التنوير مع شرحه هو اثبات
ذكر في مسجد هو ماله امام ومؤذن أدت الخمس فيه أو لا وعن الامام اشتراط أداء الخمس فيه

ولانه انتظار الصلاة على أكمل الوجوه بالجماعة (فلا يصح في مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلاة) في الاوقات الخمس (على المختار)
وعن أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنفل يجوز وهذا في حق الرجال (وللمرأة الاعتكاف
في مسجد بيتها وهو محل عينته) المرأة ٤٥٨ (للصلاة فيه) فان لم تعين لها محلا لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن
حضور المساجد والركن
البث والشرط المسجد
المخصوص والنية والصوم
في المنذور والاسلام والعقل
لا البلوغ والطهارة من
حيض ونفاس في المنذور
لاشترط الصوم له ولا تشترط
الطهارة من الجنابة لصحة
الصوم معها ولو في المنذور
وسببه النذر في المنذور
والنشاط الداعي الى طلب
الثواب في النفل وحكمه
سقوط الواجب ونيل
الثواب ان كان واجبا والا
فالتأني وسند كرمحاسنه
وأما صفتها فتدينها بقوله
(والاعتكاف) المطلوب
شرعا (على ثلاثة أقسام
واجب في المنذور) تحيزا
أو تملقا (وسنة) كفاية
(مؤكد في العشر الاخير
من رمضان) لا اعتكافه صلى
الله عليه وسلم العشر الاخر
من رمضان حتى توفاه الله
ثم اعتكف أزواجه بعده
لانه صلى الله عليه وسلم لما
اعتكف العشر الاوسط
أناه جبريل عليه السلام
فقال ان الذي تطاب امامك
يعني ليلة القدر فاعية بكف

وصحبه بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد وصحبه السروجي وأما الجامع فيصح فيه مطلقا
اتفاقا اهـ ما ذكره المؤلف أحد قواين عن الامام (قوله ولانه انتظار الصلاة الخ) أي فيختص
بمكان يصلي فيه بالجماعة كذا في الشرح (قوله على أكمل الوجوه) متعلق بمحذوف صفة
الصلاة وقوله بالجماعة تصوير لا كمل الوجوه (قوله على المختار) هذا مذهب الامام وقال لا يصح
في كل مسجد وصحبه السروجي (قوله وعن أبي يوسف الخ) وجهه ظاهر فان الواجب لا بد
فيه من إقامة الصلاة في المسجد فاشترط الجماعة له وجهه وأما النفل فينتهي بالخروج ولا يلزمه
صلاة في المسجد فلا وجه لاشتراط الجماعة فيه (قوله وللمرأة الاعتكاف في مسجد بيتها)
ولا يخرج منه اذا اعتكفت فلو خرجت فغير عذر يفسد واجبه وينتهي نقله ولو اعتكفت
في المسجد فظاهر ما في النهاية أنه يكره تنزيها أو يفتي على قياس ما صرحوا به من أن المختار
منعهن من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في منعهن من الاعتكاف في المسجد قاله
السيد (تنبيه) أفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد صلى الله عليه وسلم
ثم في المسجد الاخر ثم في الجامع ثم في غيره واعلم ان المسجدية بين بالشروع فيه فليس له أن ينتقل الى
مسجد آخر من غير عذر سجد عن الجوى (قوله وهي ممنوعة عن حضور المساجد) يؤيد ما ذكره
السيد سابقا (قوله المسجد المخصوص) وهو ما تقدم فيه الجماعات عند الامام (قوله لا البلوغ)
فيصح اعتكاف الصبي العاقل ولا تشترط الحرية فيصح من العبد وكذا المرأة باذن الزوج
والمولى منح ولو أذن لها لم يكن له الرجوع لكونه ملكها منافع الاستمتاع بنفسها وهي من أهل
المال بخلاف المملوك لانه ليس من أهل له وقد أعاده منافعه وللمعبر الرجوع لكونه يكره لخلاف
الوعد بحر وكذا لو أذن لها في صوم شهر بعينه وصامت فيه متتابعا ليس له منعها لانه أذن لها
في التتابع كذا في كاية الدر (قوله والطهارة الخ) عطف على قوله المسجد المخصوص فهي
شرط صحة وأما النفل بناء على أنه لا يشترط له الصوم وهو المعتمد فهي شرط الحل كإتيه عليه
صاحب النهر (قوله ولا تشترط الطهارة من الجنابة) أي لصحته بل لحله (قوله تحيزا) كقوله
الله على أن اعتكف كذا (قوله أو تملقا) كقوله ان شئني الله صريضي فلا فالا اعتكفن كذا
(قوله وسنة كفاية) قال الزاهد يجهل للناس كيف تركوا الاعتكاف وقد كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يفعل الشئ ويتركه ولم يترك الاعتكاف منذ دخل المدينة الى أن مات فهذه
المواظبة المقرونة بعدم الترك مرة لما اقترنت بعدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة كانت
دليل السنية أي على الكفاية والا كانت دليل الوجوب على الاعيان (قوله لانه صلى الله
عليه وسلم) علة للعلة (قوله وعن هذا) أي عن قول جبريل أي لأجله (قوله وعن أبي حنيفة)
رضي الله عنه أي في غير المشهور عنه (قوله وعندهما كذلك) أي في رمضان وفائدة الخلاف
لو قال لعمري أنت سر ليلة القدر وكان أقول ليلة من رمضان فلا يعتق عنده حتى يفي رمضان

العشر الاخير وعن هذا ذهب الاكثر الى أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فمنهم من قال
في ليلة احدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح التسوها في العشر الاواخر والتسوها كل وتر وعن أبي حنيفة
أنها في رمضان ولا يدري أي ليلة هي وقد تقدم وقد تنأخر وعندهما كذلك الا انها معينة لا تقدم ولا تأخر

والشهورة عن الامام انه اتفق في السنة كما قدمناه في احكام الليالي وذكرت هنا طلبة الثواب وقيل في اول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقال زيد بن ثابت ليلة اربع وعشرين وقال بكرمة ليلة خمس وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الادلة المفيدة لكونها في العشر الاواخر بأن المراد في ذلك رمضان الذي القسم عليه السلام فيه ومن علامتها انها ليلة ساكنة لا حارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها بالاشعاع كأنها طشت وانما الخفيت ليجهت في طلبها فينال

٤٥٩

بذلك أجز المجتهد في العبادة كما أخى الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجه من قيامها بغتة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) القسم الثالث (مستحب فيما سواه) أي في أي وقت شاء سوى العشر الاخير ولم يكن منه ذورا (والصوم شرط لصحة) الاعتكاف (المنذور) ولا نذرا الا بالنطق لانه من متعلقات اللسان بخلاف النية فان محلها القلب (فقط) وليس شرطا في النفل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله على نفسه ومبنى النفل على المساهلة وروى الحسن أنه يلزمه الصوم لتقديره عليه بابا يوم كان نذورا اقله يوم للصوم (و) لكن المعتقدان (اقله نفلا مدة يسيرة) غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان) الذي نواه (مأثرا) أي مازا غير جالس في المسجد ولولا لا وهو حيلة من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجدها طريقا فانه لا يجوز

الا في كمال احتمال أنها في رمضان السابق كانت اول ليلة منه وفي الثاني في آخره وعندهما يمتنع بعض ليلة من رمضان الا في لانها ان كانت في الاولى دائمة فاجتازت وان كانت في غيرها من الليالي بعد ما قد صلها برضاء السابق (قوله والمشهورة عن الامام) وقدرى عن غيره أيضا قال في المحيط والفتوى على قول الامام لكن قبله يكون الخالف فقيها يعرف الاختلاف والافق ليلة السابع والعشرين اه (قوله وذكرت هنا) أي وانما ذكرتها هنا مع تقدم الكلام عليها في احكام الليالي طلبا للثواب أي لاجل طمأنينة الثواب بسبب التنبية عليها بالاعادة (قوله في ذلك رمضان) أل للحضور أي رمضان الحاضر الذي امر جبريل فيه النبي صلى الله عليه وسلم أن يلتصقها في عشره الاخير (قوله انها ليلة) أي مشرفة منيرة وفي القاموس رجل يلج طلق الوجه بسكون اللام والظاهر أن ليلة هنا بالسكون لا بالكسر (قوله ولا قارة) أي باردة بل متوسطة (قوله تطلع الشمس الخ) ذكرنا أن الدعاء ليلتها ويومها مستجاب فان فاته ليلتها أدركه يومها (قوله كأنها طشت) بالشين المجهمة والسين بفتح الطاء وكسر هاءينها وقد تبدل التامسينا وتندغم في السين المهملة مع فتح الطاء وكسر هاءينها ستافات (قوله وانما الخفيت الخ) كما خفيت ساعة الاجابة يوم الجمعة ليجهت في جميعه بالعبادة وكما أخى الولي في الخلق ليحسن الظن بكل مسلم ويبتلي به (قوله ليجهت) بالبناء للنساء أي المكث مثلا لقوله بعد فينال (قوله سوى العشر الاخير) أي من رمضان فانه فيه سنة وهو على حذف أي تفسير للضمير في سواه (قوله والصوم شرط لصحة الاعتكاف المنذور) فالقول الله على أن اعتكف شهر اربع صوم عليه أن يعتكف ويصوم بجر (قوله لانه من متعلقات اللسان) بكسر اللام أي لان النذر مما يتعلق باللسان أي بطقه فلا يتحقق الا به (قوله الا أن يجعله الخ) أي يوجبه بالنذر (قوله لتقديره) أي النفل (قوله عليهما) أي على رواية الحسن المأخوذة من روى (قوله غير محدودة) دفع بذلك توهم الساعة الفلكية (قوله أي مازا غير جالس الخ) لانه لا بد فيه من لبث ولو قلبه لابين الخطوات (قوله وهو) أي الاعتكاف بنيت حيلة الخ (قوله فانه لا يجوز) أي جعله طريقا (قوله لانه متبرع) على قول المصنف اقله نفلا مدة يسيرة (قوله والعبدان) فيه أن العبدان بكره صومهما متحررا واجب بأن الواجب عليه عدم الصوم فبقضيه في غيرهما ولو كانا لو صام خرج عن العهدة فاذا خرج حينئذ لم يذرا لا يفسد (قوله فيخرج في وقت يمكنه ادرا كها مع صلاة سنتها قبلها) يحكم في ذلك رأيه ويستثنى بعدها أربعة أو ستمائة على الخلاف ذكر (قوله وكره) فالرجوع الى الاول أفضل لان الانعام في محل واحد أشق على النفس نهر أي فالثواب فيه أكثر وتبعه الجوى وفيه مخالفة لما قدمه عن البرجندي من أن المسجد يتبع بالشروع فيه

(على المفتي به) لانه متبرع وليس الصوم من شرطه وكل جرم من اللبث عبادة مع النية بلا انضمام الى آخره ولا يلزم النفل فيه بالشروع لانها بالخروج (ولا يخرج منه) من معتكفه في مثل المرأة المعتكفة بمسجد بيتها (الالحاجة شرعية) كالجمعة والعبدان فيخرج في وقت يمكنه ادرا كها مع صلاة سنتها قبلها ثم يعود وان أتم اعتكافه في الجامع صح وكره

لا يخرج من معتكفه الا
 لحاجة الانسان (أو) حاجة
 (ضرورية كأنه دام المسجد)
 واداء شهادة تعينت عليه
 (وأخراج ظالم كرها وتفرق
 أهله) أقوات ما هو المقصود
 منه (وخوف على نفسه
 أو سماعه من المكابرين
 فيدخل مسجدا غيره من
 ساعته) يريد ان لا يكون
 خروجه الا لمعتكف في
 غيره ولا يشتغل بالذهاب
 الى المسجد الا آخر (فان
 خرج ساعة بلا عذر)
 معتبر (فسد الواجب) ولا
 اثم عليه به ويبطل بالاغواء
 والجنون اذا دام اياما لا
 اليوم الاول اذ ابقى واثمه
 في المسجد ويقضى ما عداه
 بعد زوال الجنون والاغواء
 وان طال الجنون استحسانا
 وقالوا ان خرج اكثر اليوم
 فسد والا فلا (وانتهى به)
 اى بالخروج (غيره) اى غير
 الواجب وهو النقل اذ ليس
 له حد (واكل المعتكف
 وشربه ونومه وعقده البيع
 لما يحتاجه لنفسه او عياله)
 لا تكون الا (في المسجد)
 اضرورة الاعتكاف حتى
 لو خرج هذه الاشياء
 يفسد اعتكافه وفي
 الظاهرية

فليس له أن ينتقل الى مسجد آخر من غير عذر اه الا أن يقال خروجه لصلاة الجمعة هو
 العذر المبيح للانتقال الى غيره كذا في حاشية السيد (قوله أو حاجة طبيعية) أى يدعو اليها طبع
 الانسان ولو ذهب بعد أن خرج اليها لعمادة مريض أو صلاة جنازة من غير أن يكون لذلك
 قصد اجاز بخلاف ما اذا خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فراغه فانه يقتضى اعتكافه عند
 الامام بحر (قوله واغتسال من جنابة باحتلام) أما جنابة الوطء ففسدة وفيه أن الغسل
 من الخوائج الشرعية وعلل عدم اياه من الطبيعية باعتبار سببه كذا في كتابة الدرر في
 التمار خاتمة عن الحجة لشرط وقت النذر أن يخرج لعمادة المريض وصلاة الجنازة وحضور
 مجلس علم جاز ذلك فيحفظ اه در (قوله أو حاجة ضرورية الخ) قال السيد في شرحه اعلم
 أن ما ذكره المصنف من عدم فساد الاعتكاف بالخروج لأجل انه دام المسجد وما بعده من
 الاعتذار التي ذكرها هو مذهب صاحبين وأما عند الامام ففسد لان العذر في هذه المسائل
 مما لا يغلب وقوعه اه وفي الدر المختار وأما ما لا يغلب كالتجاء غريق وانهم دام مسجد ففسد
 لانهم لا لبطالان والالكان النسيان أولى بعدم الفساد كما حقه الكمال خلافا لما فصله الزيلعي
 وغيره لكن في النهرو غير جعل عدم الفساد لانهم دامه وبطلان جماعته وأخراجه كرها
 استحسانا اه (قوله واداء شهادة تعينت عليه) فيه ان هذا من الخوائج الشرعية (قوله
 أقوات ما هو المقصود منه) علة لعدم الفساد في هذه المسائل يعنى انما يفسد اعتكافه بل
 يخرج الى غيره لان المقصود للمعتكف وهو اداء الصلاة في ذلك المسجد على اكل الوجوه قد
 فات (قوله من المكابرين) اى المتجبرين من الكبر بمعنى التخير (قوله يريد ان لا يكون الخ)
 أى وليس المراد ابرادة الساعة حقيقة لاحتمال بهد المسافة بين المسجدين (قوله بلا عذر
 معتبر) أى فى عدم الفساد فلو خرج لجنازة محرمة أو زوجته فسد لانه وان كان عذرا الا انه
 لم يعتبر في عدم الفساد (قوله ولا اثم عليه به) اى بالعدوى وأما بغير العذر فبما اثم لقوله تعالى ولا
 تبطلوا اعمالكم (قوله اذا دام) أى كل منهما (قوله واثمه في المسجد) اما اذا خرج منه فعليه
 فضاؤه أيضا لعدم وجود الركن (قوله ويقضى ما عداه بعد زوال الخ) اى بالصوم عند القدرة
 جبر المسافة غير ان المذوران كان اعتكاف شهر بعينه يقضى قدر ما فسد لا غير ولا يلزمه
 الاستقبال كما في صوم رمضان وان كان اعتكاف شهر بغير بعينه يلزمه الاستقبال لانه لزمه
 متابعه انراعى فيه صفة التتابع وتعامه في البحر (قوله وقالوا ان خرج اكثر اليوم الخ) قالوا
 وهو الاستحسان فيقتضى ترجيح قوله ما بحر وبحت فيه الكمال ورجح قوله لان الضرورة التي
 يناط بها التخفيف اللازمة والغالبة وليس هنا كذلك اه أى فيكون من المواضع التي يعمل
 فيها بالقياس كذا في تحفة الاخيار (قوله واكل المعتكف الخ) وله غسل رأسه في المسجد اذا
 لم يلوثه بالماء المستعمل فان كان بحيث يلوث يمنع منه لان تنظيف المسجد واجب ولو توضأ في
 المسجد في اناء فهو على هذا التفصيل اه بخلاف غير المعتكف فانه يكره له التوضؤ في المسجد
 ولو في اناء الا أن يكون في موضع اعتدال لا يصل فيه وفي الفتح خصال لا تنبغي في المسجد لا يتخذ
 طريقا ولا يشهر فيه سلاح ولا يقبض فيه بقوس ولا يثر فيه نبل ولا يعرفه بلحم في ولا يضرب
 فيه حد ولا يتخذ سوقا رواه ابن ماجه في السنن عنه صلى الله عليه وسلم (قوله يفسد اعتكافه)

العباد فلا يجعله كالدكان
(وكره عقدها كان للتجارة)
لانه منقطع الى الله تعالى
فلا يشتغل بأمور الدنيا
ولهذا كره الخياطة ونحوها
فيه وكره لغير المعتكف
المبيع مطلقا (وكره الصمت
ان اعتقه قربة) لانه منهي
عنه لانه صوم اهل الكتاب
وقد نسخ وما اذا لم يعتقه
قربة فيه ولكنه حفظ لسانه
عن النطق بما لا يفيد فلا
باس به ولكنه يلزم قراءة
القرآن والذكر والحديث
والعلم ودراسته وسير النبي
صلى الله عليه وسلم وقصص
الانبياء عليهم السلام
وحكايات الصالحين وكتابة
امور الدين واما التكلم
بغير خير فلا يجوز لغير
المعتكف والكلام المباح
مكروه ياكل الحطب اذا
جلس في المسجد لذلك ابتداء
(وحرم الوطء ودواعيه)
اقوله تعالى ولا تبشروهن
وانتم عاكفون في المساجد
فالتحق به اللبس والقبلة
لان الجماع محظور فيه
فيه حتى الى دواعيه كافي
الاحرام والظواهر والاستبراء
بخلاف الصوم لان الكف
عن الجماع هو الركن فيه
والحظر يثبت ضمنا كي لا

لعدم الضرورة در وقيدت هذه الاشياء بالمعتكف لان غيره يكرهه المباحة فيه مطلقا والا كل
والنوم قيل الاغريب كافي الاشياء وفي المجتبى ولغير المعتكف ان ينام في المسجد مقبلا كان
او غير مضطجعا او متكئا رجلا الى القبلة او الى غيرها فالمعتكف أولى انه لکن قوله
رجلاه الى القبلة محل نظر لما نصوا عليه من كراهة مد الرجل اليها فالحاصل ان في تعاطي هذه
الاشياء في المسجد لغير المعتكف قولين والحمد لله الذي جعل دين الاسلام سهلا لا حرج فيه
(قوله وقيل يخرج بعد الغروب لاد كل والشرب) قال في البحر ينبغي حمله على ما اذا لم يجد من
ياتي له فيمتدذكون من الحوائج الضرورية اه (قوله وكره احضار المبيع فيه) اي تجريمها
لانها محل اطلاقهم بجر (قوله لان المسجد محترق) اي مخلص وفي نسخة بالزاي آخره اي
محفوظ ولان فيه شغلا وهذا قالوا لا يجوز غرس الاشجار فيه قلت والظاهر انه لا يكره احضار
المأكول لانه يتناول فيه ومثله المشروب فحمل الكراهة على ما لا يحتاجه لنفسه فيه وفي
الجموع من البرجندی احضار الفئ او المبيع الذي لا يشغل في المسجد جائز (قوله وكره عقد
ما كان للتجارة) وان لم يحضر المبيع فيه (قوله ولهذا كره الخياطة ونحوها) كببيع وشراء
وتعليم كتابة باجر وكل شيء يكره فيه يكره في سطحه كذا في البحر (قوله مطلقا) اي سواء حضر
المبيع أم لا احتاج اليه ام لا كان للتجارة ام لا كما يفاد من البحر (قوله وكره الصمت الخ) سئل
الامام عن يائه فقال ان يصوم ولا يكلم احدا ولم يبق صوم الصمت قربة في شريعتنا فانه منهي
عنه (قوله فلا بأس به) المراد به انه مطلوب شرعا ولما كان يتوهم منه انه مساو لغيره من القراءة
ونحوها قال ولكنه يلزم والمراد ان يكون يلزم ذلك غالب اوقانه (قوله والذكر) هو وما بعده
بالنصب (قوله وسير النبي صلى الله عليه وسلم) اي ذكر مغازيه واحواله صلى الله عليه وسلم (قوله
واما التكلم بغير خير فلا يجوز لغير المعتكف) اي فالمعتكف أولى ورد في الحديث رحم الله امرأ
تتكلم فغنم او سكت فسلم فيكره التكلم الا بخير قال في النهر والظاهر ان المباح عند الحاجة اليه
خير لا عند عدمها اه (قوله اذا جلس في المسجد لذلك) اي للكلام المباح ابتداء اي قصدا
فاما اذا دخل للصلاة ثم تكلم فلا وبعضهم اطلق (قوله وحرم الوطء) ورد انهم كانوا يخرجون
ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يفتسلون ويرجعون الى معتكفيهم فنزل قوله تعالى
ولا تبشروهن الآية ويتصور الوطء من المعتكف بان يخرج نحو حاجة ضرورية فيجتماع
فيحرم عليه لان اسم المعتكف لا يزول عنه بذلك الخروج وليس المراد حرمة الوطء اكونها في
المسجد فانها لا تخص المعتكف ويحتمل ان تكون الزوجة معتكفة في بيتها لا الزوج فيمكن
الوطء في غير المسجد وحينئذ يبطل اعتكاف الزوجة حموى عن البرجندی (قوله فالتحق به
اللبس والقبلة) وجه ذلك ان حرمة الوطء لما ثبتت بصريح النص قويت فتعدت الى الدواعي
بخلاف الحيض والصوم حيث لا تحرم الدواعي فيها لان حرمة الوطء لم تثبت بصريح النهي
واكثر الوقوع فلو حرمت الدواعي لزم الحرج وهو مدفوع (قوله لان الجماع محظور فيه)
اي نصا والاولى زيادته والضمير في فيه الى الاعتكاف وقوله فيتهدي الى دواعيه لانها سببية
وسبب المحرم محرم (قوله والحظر) اي المنع عن الجماع يثبت ضمنا أي لزوما واندر ارجاء تحقق
الركن (قوله لان ما ثبت بالضرورة) وهو الجماع الثابت لاجل تحقق الركن وقوله بقدر

يقوت الركن فلم تعد الى دواعيه لان ما ثبت بالضرورة يقدر بقدرها

(وبطل) الاعتكاف (بوطئه وبالاتزال بدواعيه) سواء كان عامدا او ناسيا او مكروها لئلا او نهى ان له حالة مذكرة كالصلاة
والحج بخلاف الصوم ولو امكن ٤٦٢ بالتفكير أو بالنظر لا يفسد اعتكافه (ولزمته الليالي أيضا) أي كالمزمته الايام

بقدرها فلا يمتد إلى الدواعي لانه يكفي في تحقق الركن الكف عن الجماع فقط (قوله وبطل
بوطئه) مطابقا في قبل ودبر (قوله أو ناسيا) بخلاف مالوا كل ناسيا حيث لا يفسد اعتكافه
لبقاء الصوم والاصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف
لا لاجل الصوم لا يختلف فيه السهو والعمد والليل والنهار كالجماع وكذا الخروج وما كان من
محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل والنهار
كالاكل والشرب نقله السيد عن حاشية المؤلف والجماع وان منع منه لاجل الصوم لكن
لا كالمنع للاعتكاف فانه يخص النهار (قوله أو مكروها الخ) الاولى أو مكروها (قوله لانه
حالة مذكرة) وهي كونه في المسجد وقوله كالصلاة المذكرة فيها كونه محرما قارئا مستقبلا
والمذكرة في الحج التجرع عن اللباس وتجنب الطيب (قوله والحج) فانه يطل احرامه بالوطء
وبالاتزال بدواعيه ولو كان ناسيا بخلاف الصوم فانه لا يطل بفعل ذلك ناسيا بالعدم المذكرة
(قوله ولزمته الليالي الخ) وذلك لان ذكر أحد اللفظين بلفظ الجمع يدخل ما بازاها من الآخر قال
تعالى ثلاثة أيام الارض اوقال تعالى ثلاث ليال سوا والقصة واحدة فعبير عنها تارة بالايام وتارة
بالليالي فعلم ان ذكر احدهما بلفظ الجمع يتناول الآخر وحاصله انه اما ان يأتي بلفظ المفرد او المثنى
او المجموع وكل منها اما ان يكون في الايام او الليالي فهي ستة وفي كل منها اما ان ينوي
الحقيقة او المجاز او ينويها اولم تكن له نية فهي اربعة وعشرون وحكم الجميع مذكور
في البحر (قوله متتابعة) حال من الايام وحذف نظيره من الجملة السابقة (قوله وتأثيره) لوقال
وضابطه ان كان اوضح وتوضيحه ما في السيد عن البحر حيث قال لان الاطلاق في الاعتكاف
كان صريح بالتتابع بخلاف الاطلاق في نذر الصوم والفرق ان الاعتكاف يدوم بالليل
والنهار بخلاف الصوم فانه لا يوجد بالليل اه فالتعريف في نفسه الصوم لانه يتخلل فيه زمن
ليس محلا له وهو الليل والمتصل الاجزاء هو الاعتكاف لانه يعم الليل والنهار (قوله كما ذكرنا)
أي في الجمع (قوله لان المثنى في معنى الجمع) وعن ابي يوسف في التنية والجمع لا يلزمه الليالي
الاولى لان الاعتكاف بالليل لا يكون الا بضرورة الوصل بين الايام ولا حاجة لادخال الليالي
الاولى لتحقق الوصل بدونها او منهم من جعل خلاف ابي يوسف في التنية فقط زيلعي (قوله
وصحنية النهر) أي فيما اذا ذكر الايام فقط وهو جواب قوله اذا نوى تخصيصه بالايام (قوله
اذا نذر اعتكاف دون شهر) مفهوما صرح به المصنف بعد (قوله لانه نوى حقيقة كلامه)
اعترض بأن اللفظ كالايام مثلا ينصرف الى الحقيقة بدون قرينة أو نية فما وجه هذا التعليل
قلت كانه اخبر ما ذكره البعض من ان اليوم مشترك بين بياض النهار ومطلق الوقت وأحد
معني المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة لانفس الدلالة وعمامة في العناية بئى لوز كرايام
ونوى الليالي لا تصح التنية ويلزمه كلامهما كما في التنوير وشرحه (قوله الا أن يصرح
بالاستثناء) مراده به ما يعم التقييد ليعلم ما لوقال شهر بان النهار دون الليالي (قوله لان الشهر اسم
اقدرا الخ) أي فهو خاص وهو كل لفظ وضع لمعنى على الانفراد (قوله واما باسم عام كالعشرة)
فيه ان العشرة من اسماء العدد وهي من الخاص قال في شرح المنار كما صاحب البحر والمراد

(بندراعتكاف ايام) لان
ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل
فيها ما بازاها من الليالي
ويدخل الليالي الاولى
فيدخل المسجد قبل الغروب
من اول ليلة ويخرج منه
بعد الغروب من آخر ايامه
(ولزمته الايام بنذر الليالي
متتابعة وان لم يشترط التتابع
في ظاهر الرواية) لان معنى
الاعتكاف على التتابع
وتأثيره أن ما كان متفرقا
في نفسه لا يجب الوصل فيه
الا بالتصميم وما كان
متصلا الاجزاء لا يجوز
تفريقه الا بالتصميم
(ولزمته ليلتان بنذريومين)
فيدخل عند الغروب كما
ذكرنا لان المثنى في معنى
الجمع فيلحق به هنا احتياطا
(وصحنية النهر) جمع نهار
(خاصة) بالاعتكاف اذا
نوى تخصيصه بالايام (دون
الليالي) اذا نذر اعتكاف
دون شهر لانه نوى حقيقة
كلامه فنهى كل نية كقوله
نذرت اعتكاف عشرين
يوما ونوى بياض النهار
خاصة منها صحت نيته (وان
نذر اعتكاف شهر) معين
او غير معين (ونوى الشهر
خاصة أو الليالي خاصة
لا تعمل نيته الا ان يصرح
بالاستثناء) اتفاقا لان الشهر اسم

على مجموع الآحاد فلا يطلق على ما دون ذلك العدد أصلا كما لا تنطلق العشرة على الخمسة مثلا حقيقة ولا مجازا أما لو قال شهرا
بالنهر دون الالي الى لزمه كما قال وهو ظاهر واستثنى فقال الا الالي الى لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية فكأنه قال ثلاثين شهرا
ولو استثنى الايام لا يجب عليه شيء لان الباقي الالي الى المجردة ولا يصح فيها المناقاة ٤٦٣ شرطا وهو الصوم هذا من فتح

القدير بعناية المولى النصير
(والاعتكاف مشروع
بالكتاب) لما تلوينا من قوله
تعالى ولا تبشروهن وانتم
ما كنتم في المساجد فالاضافة
الى المساجد المختصة بالقرب
وترك الوطء المباح لاجله دليل
على انه قربة (والسنة) لما
روى ابو هريرة وعائشة رضي
الله عنهما أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يعتكف في
العشر الاواخر من رمضان
من تقدم المدينة الى ان
توفاه الله تعالى وقال الزهري
رضي الله عنه عجبا من الناس
كيف تركوا الاعتكاف
ورسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يفعل الشيء ويتركه وما
ترك الاعتكاف حتى قبض
واشار الى ثبوته بضرب
من المعقول فقال (وهو من
اشرف الاعمال اذا كان
عن اخلاص) لله تعالى لانه
منظار للصلاة وهو كالمصلي
وهي حالة قرب وانقطاع
ومحاسنها لا تحصى (ومن
محاسنها أن فيه تفرغ القلب
من امور الدنيا) بشغله
بالاقبال على العبادة متجردا
ها (وتسليم النفس الى المولى)

بقوله أى في تعريف الخاص على الانفراد ان لا يكون لذلك المعنى الواحد افراد سواء كان له
اجراء اول يمكن تدخل التثنية كما في التلويع واسم العدد تحت الخاص كلما تارة فان الواضع
وضعه لمجموع وحدان الكثير من حيث هو مجموع فيكون كل من الواحدان جزءا من اجزائه
فيكون موضوعا لواحد بالانوع كالرجل والفرس بخلاف العام فانه موضوع لاصري مشترك فيه
وحدان الكثير فيكون كل من الواحدان جزئيا من جزئياته وبخلاف المشترك فان كلامه
الواحدان نفس الموضوع له كما في التلويع لكن ظاهرا في التوضيح والتلويع والتحرير أن
العدد موضوع لكثير كالعام فالمسمى متعدد فيه - ما لکن الاول محصور والثاني لا اوقات
ويمكن الجمع بأن اسم العدد كالعشرة بالنظر الى كونه لا يشمل الزائد عنها والناقص خاص
وبالنظر الى كونه يصدق على كل عشرة عام فتأمل (قوله على مجموع الآحاد) فيه أن شهرا
اسم لمجموع الالي والناظر في المدة المعينة فهـ ما سواء ويدل له قوله كما لا تنطلق العشرة الخ
(قوله ولا مجازا) فيه ان يقال ما المانع من اطلاق الشهر مثلا على النهار مجازا من اطلاق اسم
الكل على جزئه (قوله بعد التثنية) أى الاستثناء والمراد بعد المستثنى (قوله الالي الى المجردة)
خبر ان (قوله هذا من فتح القدیر) اراد ان هذا الكلام منقول من الفتح والعناية و اراد المعنى
اللفوى أيضا (قوله فالاضافة الى المساجد) مراده بالاضافة ايقاعها فيها (قوله المختصة)
صفة المساجد (قوله وترك) بالرفع عطف على الاضافة (قوله لاجله) أى الاعتكاف فان حرمة
المباشرة مقيدة به في الآية (قوله والسنة) تقدم أنه سنة كفاية وهي مؤكدة على المعقول ولا
تنافي بين تاكدها وكونها على الكفاية وقيل انه مستحب في العشر الاخير (قوله عجبا) منقول
مطلق المحذوف أى عجبت عجبا (قوله وما ترك الاعتكاف) أى في العشر الاواخر حتى قبض
أى الالهذرا روى انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاخير من رمضان فرأى خيما ما وقفها
في المسجد مضروبة فقال ان هذا قالوا هذه العائشة وهذا الحفصة وهذا السودة فغضب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال أترون البرية هذا فامر بأن تنزع قبة فتزعت ولم يعتكف فيه ثم قضى
في سؤال (قوله بضرب) أى بنوع وقوله من المعقول أى من الدليل المعقول (قوله وهو
كالمصلي) أى يعطى المتطلبات المصلي كما ورد به الخبر (قوله وهي) أى الصلاة (قوله
وانقطاع) أى عن ملاهي الدنيا (قوله ومحاسنها لا تحصى) أى الصلاة والحالة (قوله بشغله)
متعلق بتفريغ القلب (قوله متجردا لها) حال مؤسفة فإذا لم يتجرد لها لا يتفرغ قلبه
(قوله بتفويض امرها) الباء للتصوير (قوله الى عزيز جنابه) الجناب الفناء والرحل
والناحية وجبـ لـ وعلم لمحدث افاده في القاموس (قوله والوقوف ببابه) فيه استعارة تمثيلية
(قوله وملازمة عبادته) يفق عنه قوله بشغله بالاقبال الخ (قوله والتقرب اليه) بالجر
عطف على عبادته وبالنصب عطف على تفريغ والمراد التقرب اليه بالعبادة (قوله في حديث

بتفويض أمرها الى عزيز جنابه والاعتماد على كرمه والوقوف ببابه (وملازمة عبادته) والتقرب اليه ليقترب من رحمته كما اشار
اليه في حديث من تقرب وملازمة القرار (في بيته) سبحانه وتعالى واللائق بالملك المنزل اكرام نزله تفعة لا ورحمة واحدة
ومنة قوله وهي أى الصلاة في نسخة وهي أى الاعتكاف وانت انظر الخبر اه

للاجناء اليه (والنحو بخصه) فلا يصل اليه عدوه بكيد وقهره لقوة سلطان الله وقهره وعزير تاييده ونصره ترى الرعايا يحسبون
انفسهم على باب سلطانهم وهو فرد منهم ويجهدون في خدمته والقيام اذلة بين يديه لقضاء ما يريد فيهم فيه عطف عليهم باحسانه وبمهمهم
من عدوهم بعزة قدرته وقوة سلطانه ٤٦٤ وقد نبه على حصول المراد ازال حجاب الوهم واماط الغطاء واظهر الحق

بفيض العطاء بما اشار اليه
بقوله (وقال) الاستاذ
المعارف بالله تعالى الامام
المجتهد (عطاء) بن ابي رباح
التابعي تلميذ ابن عباس رضي
الله عنهما أحد مشايخ
الامام الاعظم رحمه الله قال
ابو حنيفة ما رأيت افقه من
حماد ولا اجمع للمسلمين من
عطاء بن ابي رباح اكثر
رواية الامام الاعظم ابي
حنيفة عن عطاء بن ابي رباح
عباس وابن عمر وابهريرة
واباسيد وجابر وعائشة
رضي الله عنهم توفي سنة
خمس عشرة ومائة وهو ابن
ثمانين سنة كذا في اعلام
الاخبار قال رحمه الله تعالى
وتفينا ببركته ومدده (مثل
المعشكف مثل رجل يختلف)
اي يتردد ويقف (على باب)
ملك أو وزير عظيم او امام
(عظيم الحاجة) بقدر على
قضاء ما عاده (فالمعشكف
يقول) لسان حاله ان لم ينطق
بتلك لسان قاله (لا ابرح)
فانما ياب مولاي سائل منه
جميع ما ربي وكنت طائر
بي من الكرب وصار مصاحبي
وتجنيبي لذلك اعز اخواني
بل عين قرائي (حتى يفقر لي)

من تقرب) تمامه الى ذراعات تقرب اليه باعاً ومن أتاني عشي اتيت به هرولة (قوله لا اجنأ) علة
لقوله اكرام نزيله وتفضلا وما بعده احوال (قوله والتحصن) بالجوع عطفاً على الاجنأ وبالنصب
عطفاً على تفريغ (قوله فلا يصل اليه عدوه) وهو الشيطان والدنيا (قوله وعزير تاييده) أي
قوته قال في القاموس ايده تاييد فهو مؤيد وقوته (قوله ترى الرعايا الخ) أي فالحق أحق
بهذا المنصب (قوله وهو فرد منهم) أي لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً وهو جملة حاوية (قوله
لقضاء ما يريد) يحتمل الجمع والافراد والاقول أنسب للفظ الرعايا (قوله بعزة قدرته) أي
السلطان والاولى حذف ذلك لان مثل هذا التعبير انما يليق بالله تعالى (قوله وقد نبه) أي
المصنف (قوله على حصول المراد) الاول حذف حصول أي على المراد من الاعتكاف
(قوله وازال حجاب الوهم) أي الوهم الذي كالحجاب أي الوهم الناشئ من بعض الناس في غرة
الاعتكاف (قوله واماط الغطاء) عطف على نبه والمراد بالغطاء الحجاب الناشئ من الوهم
(قوله واظهر الحق) عطف لازم (قوله بفيض العطاء) أي بفيض ذي العطاء أو بالعطاء
الذي هو كالفيض (قوله المجتهد) أفاد أنه لم يقل اماماً معيناً من الاربعة اظهروهم بعده
(قوله اكثر رواية الامام) أي مروياته (قوله كذا في اعلام الاخبار) بكسر همزة
اعلام فيما يظهر (قوله قال) اعاده لبدء الفعل الاول (قوله ببركته) أي بكثرة خيره (قوله
ومدده) أي المدد المعطى له من الخيرات (قوله مثل) بالتحريك أي صفة (قوله أو امام)
يشمل العالم بخلاف ما قبله (قوله لسان حاله) أي قوله وهو من قبيل اضافة المحل الى الحال
(قوله من الكرب) هو ما ياخذ النفس من الغم والحزن (قوله وصار) اي الكرب الذي نزل
به وهو المقصود باسم الاشارة بعد (قوله بل عين قرائي) اي اقربهم (قوله ونزول مصائبي)
قال تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم ويعفو عن كثير (قوله بما يليق
بأهليته) فانه أهل التقوى وأهل المغفرة (قوله اكرام من التجأ) أي يكرمني اكراما كرام
من التجأ وهذا من الشارح يعني به نفسه والافالمعشكف في منيع الحرز (قوله وحماية حرمه)
اي التجأ الى الحماية الخاصة بسبب الحرم او الى حرمة ذي الحماية والمراد بالحرم ما يحترم
لا خصوص احد الحرمين (قوله وهذه الخ) اشارة الى ما أدخله في خلال كلام عطاء (قوله الى
أن العبد) أي المؤلف (قوله الجامع لهذه المسائل) متناوئتها (قوله موقوف) أي وقوف
العبد (قوله غاربا عن الاعمال الخ) أي متجردا عن وقوع الاعمال الصالحة منه وغاربا عن نسبة
الفضائل اليه (قوله بأعظم الوسائل) هو سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله أكف
الافتقار الخ) الاضافة لادنى ملاينة أو أكف ذي الافتقار والافتقار أبلغ من الفقر (قوله
محتاج بالدعاء) الحاج بالدعاء مأوربه غير أنه لا يعتدي فيه ولا يستبطئ الاجابة (قوله مطرحا)
بطا مشددة (قوله على أعتاب باب الله تعالى) فيه استعارة تمثيلية (قوله مرتجيا شفاعة)

ذنوبي التي هي سبب بعدي ونزول مصائبي ثم يفيض بجمته على بما يليق بأهليته وكرمه اكرام من التجأ الى منيع حرزه اي
وحماية حرمه وهذه اشارة الى ان العبد الجامع لهذه المسائل واقف موقف العبد الدليل ياب مولاه غاربا عن الاعمال ونسبة الفضائل
متوجهها اليه سبحانه بأعظم الوسائل ماذا أكف الافتقار لمحتاج بالدعاء والمسائل مطرحا على أعتاب باب الله تعالى مرتجيا شفاعة

غدا عنده بما وعد به وهو كل خير كافل (وهذا ما تيسر) من انتخاب الشرح واختصاره اليسير كتيسير المتن وشرحه (للعاجز الحقير) ولم يكن الا (بعناية مولاه القوي القدير الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم الانبياء وعلى آله وصحبه وذريته ومن والاه ونسأل الله سبحانه ومتوسلين) اليه بالنبى المصطفى الرحيم (ان يجعله) وشرحه ومختصره هذا عملا (خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به) ٤٦٥ وبالشرح وبهذا المختص

منه للتيسير (النفع العميم ويجزل به) وبهما (الثواب الجسيم) وان يمتنعنا به صرنا وسعنا وقوتنا وجميع حواسنا وان يختم بالصالحات اعمالنا وان يغفر لنا ولوالدينا ومشايعتنا واصحابنا واخواننا وذريتنا وان يستر عيوبنا ويرزقنا ما نقر به عيونا حالا وما لا آمين وكان ابتداء هذا المختصر من الشرح في اوخر جمادى الاخرى واختتامه بأوائل رجب الحرام سنة اربع وخمسين بعد الالف وكان ابتداء جمع الشرح الاصلى في منتصف ربيع الاول سنة خمس واربعين وختم جمعه في المسودة بختم شهر رجب الحرام بذلك العام وكان انتهاء تاليف متنه في يوم الجمعة المبارك رابع عشرى جمادى الاولى سنة اثنين وثلاثين والالف وكان الفراغ من تبييض الشرح المسمى بامداد الفتح شرح نور الايضاح ونجاة الارواح في منتصف شهر ربيع الاول

اى شفاعته الله تعالى فانه ورد انه يشفع بعد انتهاء شفاعته الشافعين او الضمير يرجع الى اعظم الوسائل (قوله غدا) هو يوم القيامة وانما عبر به لقربه (قوله بما وعد به) بقوله تعالى ويشتر المؤمنون بان اهم من الله فضلا كبيرا اوبقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من احسن عملا (قوله وهو كل خير كافل) اى ضامن (قوله وهذا ما تيسر) الاشارة الى ما فقهه من الشرح اوالى ما فى الذهن ونزله منزلة المحسوس فاشار اليه (قوله من انتخاب) اى اختيار الشرح اى من المختار من الشرح الكبير (قوله اليسير) اى انه لم يحذف كثيرا من الشرح الكبير وفيه ان عدد الاوراق فيه ما يقضى بانه اختصار كثير (قوله كتيسير) اى تيسيرا كتيسير المتن والشرح الكبير (قوله الحقير) الحقير الذلة كالحقرية بالضم والحقارة مثلة قاموس (قوله الذى هدانا) اى اوصلنا (قوله لهذا) اى للتأليف (قوله لولا ان هدانا الله) اى لولا هداية الله وجوده لنا ما كنا لنهتدي (قوله وذريته) ورد ان الله تعالى جعل ذريته فى صلب على وبطن فاطمة فنسب كل ابن اتى لايه الاما كان من فاطمة فله صلى الله عليه وسلم (قوله ومن والاه) اى نصره واتبه فى الخير (قوله الرحيم) قال تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم (قوله عملا) قدره ليقيد ان خالصا صفة للمصدر المذوف (قوله لوجهه) اى لذاته هذا هو المناسب هنا (قوله للتيسير) علة لقوله المنتخب (قوله النفع العميم) قد ظهرت اشارة الاجابة واتفقه به الخاص والعام (قوله ويجزل) اى يكثر (قوله الجسيم) اى العظيم (قوله وان يمتنعنا) اى ينقعهنا بذلك ويلزم من ذلك بقاؤها (قوله وجميع حواسنا) اى الظاهرة والباطنة (قوله ومشايعتنا) بالياء لا بالهمزة (قوله واخواننا) نسبنا ودينا (قوله ما نقر به عيونا) اى ما نسر به عيونا (قوله حالا وما لا) اى دينا واخرى (قوله آمين) اسم فعل مبنى على الفتح بمعنى استجب وبطاب ختم الدعاء بها كان الحديث وهى من خصوصيات هذه الامة (قوله وكان ابتداء الخ) افادانه لم يحك فيه الايام اذ لم يستوف فيها شهرا (قوله سنة اربع) راجع الى جمادى ورجب (قوله وختم جمعه الخ) فكث فى تسويده اربعة اشهر ونصفا (قوله وكان انتهاء تاليف متنه الخ) لم يمين ابتداءه (قوله من تبييض الشرح) اى من المسودة (قوله في منتصف شهر ربيع الاول) اى فى مثل ايام بدايته كما ذكره فى الشرح فلهذا التبييض ستة اشهر ونصف ابتداءها شعبان وآنحنا نصف ربيع الاول وعلم ان بين انتهاء المتن والشرح الكبير اربعة عشر عاما وبين الكبير والصغير نحو من سبع سنوات ونصف (قوله وعدد اوراقه) اى بحسب نسخته وكذا يقال فى عدد المختصر (قوله فى هذه المسودة المبيضة) افاد بذلك انه لم يجعل مسودة للشرح الصغير بل مسودة الكبير (قوله اذا حشره) ظرف للرأبى (قوله قبوله) اى الرضا به وترك

سنة ست واربعين والالف وعدد اوراقه ثلثمائة وستون ورقة ومبلغ عدد مختصره هذا مائة وخمس واربعون ورقة هى هذه المسودة المبيضة بتوفيق الله عبده الذليل الراجى فيضه الجزيل اذا حشره وعليه عرضيه واسأله قبوله

الاعتراض عليه (قوله خدمة) أي حال كونه خدمة أي ذا خدمة أو هو الخدمة بمبالغة أو هو
مفعول لأجله والمعنى أن القبول من جهة كونه خدمة لا من جهة كونه تأليفاً مطلقاً (قوله
بما جعته) بدل من قوله بالخاف يدل اشتغال والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الزكاة) •

فرضت في السنة الثانية من الهجرة كالصوم قبل فرضه وهي واجبة على الفور وعليه الفتوى
فإن تأخيرها بالأعذار وتزديدها بالانبياء لا يجب عليهم الزكاة لأنهم لا مال لهم مع الله إنما
كانوا يشهدون أن ما في أيديهم ودائع بيد الله في أو أن بذله ويعتقونه عن غير محله ولأن الزكاة
أعماهي طهر قلن عساه أن يتدنس والأنبياء مبرؤون من الدنس أصحهم ذكره السيد وهي طهارة
أصحابهم من الذنوب قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها ولهم ما كان
أخروهم البركة يقال زكت النفقة إذا بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه إذا مدحها والثناء
الجمل يقال زكى الشاهد إذا أثني عليه وتسمى صدقة لاداءها على صدق العبد في العبودية منع
ورأي صلى الله عليه وسلم ليلة أمرى به فوما يسرحون كالأبل على أقبالهم رفاع وعلى أديارهم
رفاع يسرحون كما تسرح الأبل يأكلون الضريع وهو الشجر ذو الشوك والزقوم قيل أنه
لا يوجد في الدنيا وقيل شجر يوجد بتهامة تنال ريح ورضف جهنم أي بجاراتها المحمية والحجارة
فسأل جبريل عنهم فقال هؤلاء الذين لا يؤدون زكاة أموالهم وقال الأجهوري قيل ورد أن
على مانع الزكاة سبعين لعنة وعلى اليهود واحدة وعلى النصارى واحدة وفي معراج القليوبي
ورد في الحديث الحسن أنه ينزل من السماء كل يوم وليلة اثنتان وسبعون لعنة منها إحدى
وسبعون على مانع الزكاة وواحدة على اليهود ورواية عكس هذا خطأ وإذا مات صاحب المال
الذي لا يؤدى زكاته استمرت الملائكة تكتب عليه هذه اللعنات إلى يوم القيامة وإن وقع في يد
من يزككه وانما يجوز واجب هذا الطعام وهذا الملبس لأنهم من أموال المال وصرفوه في الطعام
الطيبية أحسن بواطنهم والملابس الطيبة تصيب ظواهرهم بفوز وابتداء فاعلموا أن بعض
المشايخ (قوله هي تملك مال) هو ما عابه المحققون من أهل الأصول لأنها وصفت بالوجوب
الذي هو من صفات الأفعال وموضوع علم الفقه فعل المكلف مجرى وإطلاقه على القدر
المخرج مجاز شرعي وقوله تعالى وآتوا الزكاة منه أو المراد إخراجها من العدم إلى الوجود
كما في أقيموا الصلاة وفي حاشية السيد الأيتام أي الذي هو التملك معنى مصدرى والفرق بينه
وبين الحاصل بالمصدر أن المعنى المصدرى هو الإيقاع والمعنى الحاصل بالمصدر هو الهيئة
الموقعة اهـ وأخرج بالتمليك الإباحة فلا تنكفي فيها أفلا تأطمن بيميننا وبأية الزكاة لا تجزبه إلا إذا
دفع إليه المطعوم كالوكساء بشرط أن يعقل القبض در والمال ما يتناول أو يدخر للصاحبة وهو
خاص بالاعيان وخارج بالمال المنفعة فلا سكن فقير إذا ربه سنة نارية الزكاة لا يجزبه در (قوله
مخصوص) وهو ربع عشر النصاب أو ما يقوم مقامه من صدقات السوانم (قوله لشخص
مخصوص) هو أن يكون فقيراً أو فقيراً من بقية المصارف غير هاشمي ولا ولا بشرط قطع المنفعة
عن المالك من كل وجه لله تعالى (قوله على حر) خرج العبد وشحوه (قوله لم) خرج
الكافر ولو مرتد أبناً على أنه غير مخاطب بفروع الشريعة فلا أسلم المرتد لا يخاطب بشيء من

خدمة لجناب حبيب المصطفى
صلى الله وسلم عليه وزاده
فضلاً وشرفاً قال كاتبه
مؤلفه حسن الشريعة لاني
عفا الله عنه ثم اني اردت
اتمام العبادات الخمس
بالخاف الزكاة والحج
بما جعته مختصراً نقلت

• (كتاب الزكاة) •

هي تملك مال مخصوص
لشخص مخصوص فرضت
على حر مسلم

العبادات أيام ردتته ولو ارتد به - وجوبه اسقطت بجر (قوله مكاف) أى بالغ عاقل فلازكاة
على صبي وقال المؤلف في الحاشية لازكاة على المجنون اذا جن السنة كلها فاذا افاق بعض
الحول اختلفوا فيه والصحيح عند الامام اشترط الافاقة أول السنة لان عقاد الحول وآخرها
ليخاطب بالاداء ونظامه فيها (قوله مالك انصاب) دخل فيه ماله بملكه بسبب خيبت كقصور
خلطه الا اذا كان له غيره منفصل عنه يوفى دينه در ولا بد أن يكون المالك تاما مخرج ماله بملكه
المكاتب (قوله أوحليا) وهو ما ينصلي به من الذهب والفضة سواء كان مباح الاستعمال أولا
ولو خاتم الفضة للرجل وسوار اليد للمرأة أفاده صاحب الدرر وفي الدراقد وجوب الزكاة
في المنقدين ولو كانا للتجمل أو لانتفعة قال لانهم - ما خلقا أنما نافع كيم - ما كيف كانا (قوله
أوما يساوى قيمته) الأولى أوما يساوى قيمة والضمير يرجع الى النصاب لان النصاب يتقوم به
ولا يتقوم (قوله فارغ عن الدين) أى الذى له مطالب من جهة العباد سواء كان لله كزكاة
وخراج أول العبد ولو كفا له أو مؤجلا ولو صدق زوجته المؤجل بخلاف دين تذر وكفالة لعدم
المطالب وعروض الدين كالهلاك عند محمد ورجحه في البحر (قوله وعن حاجته الأصلية)
كثيابه المحتاج اليها الدفع الحر والبرد وكافة ودور السكنى وآلات الحرب والحرفة وأساس
المزول ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فاذا كان عنده دراهم أعدها لهذه الاشياء وحال
عليها الحول لا تجب فيها الزكاة وكتب العلم لغير أهلها ليست من الخواتم الأصلية وان كانت
الزكاة لا تجب على صاحبها بدون نية التجارة بجر يتصرف وقوله وكالنفقة لازكاة فيها ولو حال
عليها الحول قال فيه وهو مخالف لما في المهرج والبدائع أن الزكاة تجب في النقد كيف
أصكه للنفقة أو لنفائه اه (قوله نام ولوته - ديرا) والنماء الحقيقي يكون بالتوالد والتناسل
والتجارات والتقديرى يكون بالتمكن من الاستئناء بأن يكون في يده أو يد نائبه در (قوله
وشرط وجوب أدائها) أى اقتراضها (قوله حولان الحول) وهو فى ملكه أى وغنية المال
كالدرهم والدنانير والسوم أو نية التجارة فى العروض (قوله الى مجانسه) النقديان
فى الزكاة جنس واحد فاستفاد من أحدهما يضم الى ما عنده منهما وما استفاده من السائمة
يضم اليها الا اليها (قوله أو غيره) كهبه ووصية (قوله ولو جعل ذونصاب لسنين صح)
صورته له ثمانية درهم - دفع منها مائة عن المائتين لعشرين سنة جاز بشرط أن يكون عنده
النصاب الذى جعل عنه كفى الصورة فلو كان فى ملكه أقل منه فجعل خمسة عن مائتين وتم الحول
والنصاب تام لا يجوز وأن لا ينقطع جميع النصاب أثناء الحول وأن يكون النصاب كاملا
فى آخر الحول ونظامه فى كتابة الدرقل وجعل الفقير فأيسر قبل تمام الحول أو مات أو ارتد أجزاء
لان المعبر كونه مصرفا وقت الصرف اليه لا بعده در (قوله أو وكيله) أى وكيل المالك فى صح
ولو دفع الوكيل بلائيه أو دفعها لغيره لم يدفعها للفقير اذ لا يجوز لان المعبر بنية الأمر در (قوله
أو اهل ما وجب) كاه أو بعضه ولا يخرج عن الهدية بالمول بل بالاداء للفقراء در الا أنه
لا يشترط النية عند الدفع شرح (قوله كالودفع بلائيه) ولو وضعها على كفه فأتى بها الفقراء
جاز (قوله والمال قائم) أى غير مستهلك وظاهره وان لم يكن الفقير حاضر بالجلس (قوله
ولا يشترط علم الفقير أنها زكاة) ولو دفعها الى صديق أو قريبه برسم عيّد أو الى مبشر ومهدى

مكلف مالك لئلا ينصاب من نقد
ولو نبرا أو حليا أو آنية أو ما
يساوى قيمته من عروض
تجارة فارغ عن الدين وعن
حاجته الأصلية نام ولو تقديرا
وشرط وجوب أدائها
حولان الحول على النصاب
الأصلى وأما المستفاد
فى أثناء الحول فيضم الى
مجانسه ويزكى بتمام الحول
الأصلى سواء استقيم
بتجارة أو ميراث أو غيره ولو
يجل ذونصاب لسنين صح
وشرط صحة أدائها بنية
مقارنة لأدائها للفقير أو
وكيله أو اهل ما وجب ولو
مقارنة حكمية كالودفع
بلائيه ثم نوى والمال قائم
بيد الفقير ولا يشترط علم
الفقير أنها زكاة على الأصح
حتى لو أعطاه شيئا وسماه هبة
أو قرضا ونوى به الزكاة صح

ولو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة سقط عنه فرضها وزكاة الدين على أقسام فانه قوي ووسط وضعيف فالقوي وهو بدل
القرض ومال التجارة اذا قبضه وكان على مقر ٤٦٨ ولو مفلسا أو على جاحد عليه يئنه زكاة لما مضى ويتراخى وجوب الاداء

الى ان يقبض اربعين درهما
ففيها درهم لان مادون
الخمس من النصاب عفو
لا زكاة فيه صحيح وكذا فيما
زاد بحسابه والوسط وهو
بدل ماليس للتجارة كتم
ثياب البذلة وعبد الخدمة
ودار السكنى لا تجب الزكاة
فيه مالم يقبض نصابا ويعتبر
لما مضى من الحول في صحيح
الرواية والضعيف وهو بدل
ماليس بحال كالمهر والوصية
وبدل الخلع والصلح عن دم
العمد والدية وبذل الكتابة
والسماية لا تجب فيه الزكاة
مالم يقبض نصابا ويحول عليه
الحول بعد القبض وهذا
عند الامام وأوجبنا عن
المقبوض من الديون الثلاثة
بحسابه مطلقا واذا قبض
مال الضمار لا تجب زكاة
الدين الماضي وهو كاتق
ومفقود ومغصوب ليس
عليه يئنه ومال ساقط في
البحر ومدفون في مفازة أو
دار عظيمة وقد نسي مكانه
وما خوذ مصادرة ومودع
عند من لا يعرفه ودين لا يئنه
عليه ولا يجزى عن الزكاة
دين أبرئ عنه فقير بينهما
وصح دفع عرض ومكبل
وموزون عن زكاة النقدين
بالقيمة وان أتى من عين
النقدين فالقيمة بوزنهما
أداء كما اعتبر وجوبا وتنضم

البا كورة جاز الا اذا نص على التفويض ولودفعها للمعلم الى خايته ان كان بحيث يعمل له
لو لم يعمل له صحيح والا لا در (قوله ولم ينو الزكاة) ولا تدر ولا واجبا آخر فاذا نواه ما يضمن
الزكاة ولو تصدق ببعضه لم تسقط حصته عند الثاني خلافا للثالث واعلم ان أداء الدين عن المال
الذي عنده لا يصح والحيلة أن يعطى المدينون زكاته ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المدينون مد
يده وأخذها السكونه فظهر بجسسه فانه فان مائه رفعه للقاضي (قوله أو على جاحد عليه يئنه)
تبع فيه العمى وفي النهر عن الخانية والصفة صحيح قول محمد بهدم الوجوب فيه لان كل يئنه
لا تقبل ولا كل قاض بهدل (قوله ففيها درهم) هذا انما يظهر اذا كان الماضي عاما واحدا
(قوله لان مادون الخ) عله لقوله ويتراخى وجوب الاداء الى أن يقبض اربعين درهما (قوله
وكذا فيما زاد بحسابه) ظاهره ولودون اربعين والمذكور في زكاة المال أنه في كل خمس
بحسابه وما بين الخمس الى الخمس عفو وقال ما زاد بحسابه فيصير كل كلامه على الخمس (قوله
كتم ثياب البذلة) اي اذا باع ثياب بذلته وصار غنما دينه في ذمة المشتري حتى حال عليه
الحول فالحكم ما ذكره ومثله يقال فيها بهدمه (قوله والوصية) اذا تأخرت عند الوارث مثلا
عاما (قوله وبذل الخلع) اذا تأخر عند الزوجة عاما (قوله والصلح عن دم العمد) اذا تأخر
بدله عند القاتل عاما مثلا (قوله والدية) اذا تأخرت عند العاقلة أو القاتل عاما مثلا ثم قبضها
ولى الدم (قوله والسماية) كما اذا أعتق بعضه واستسماه في البعض الآخر وتأخر
بدل السماية عند العبد عاما مثلا ثم قبضه (قوله لا تجب فيه الزكاة مالم يقبض نصابا ويحول
عليه الحول بعد القبض) اي الا اذا كان عنده ما يضمن الى الضعيف در (قوله مطلقا)
قليل أو كثيرا الا دين الكتابة والسماية والدية في رواية بحر (قوله واذا قبض مال الضمار)
هو مال تقرر الوصول اليه مع قيام الملك درر (قوله كاتق ومفقود) اي وهما من عبود
التجارة (قوله ومغصوب ليس عليه يئنه) فلوله يئنه تجب لما مضى در قال في تحفة الاخيار
ويغني أن يجري هنا ما يأتي من محض من أنه لا زكاة فيه لان اليئنه قد لا تقبل فيه
اه (قوله ومدفون في مفازة) أما المدفون في حرز سواء كان داره أم دار غيره فتجب لامكان
التوصل اليه بالحفر كذا في سكب الانهر (قوله وقد نسي مكانه) اي ثم تذكره ويقال نظير ذلك
في كل مقام بما يناسبه (قوله وما خوذ مصادرة) اي ظالم بان يأمره الظالم باتيان ماله اي
ثم يدفعه اليه (قوله عند من لا يعرفه) أما ان كانت عند معارفه وجبت الزكاة لتقر بطله
بالفسخ ان في غير محله بحر (قوله لا يئنه عليه) بل ولو كان عليه يئنه لانها قد لا تقبل
(قوله ولا يجزى عن الزكاة دين) فقد تم ذكر الحيلة في ذلك (قوله وموزون) اي غير
النقدين (قوله فالقيمة بوزنهما أداء) اي وقت الاداء اي يعتبر الوزن في الواجب المؤدى
عندهما وقال زفر تعتبر القيمة وقال محمد يعتبر الاتفع للقراض حتى لو أدى خمسة زئفان خمسة
جياذ قيمتها اربعة جياذ جاز عندهما خلافا لمحمد وزفر ولو أدى اربعة جياذ قيمتها خمسة زئفان
عن خمسة زئفان لا يجوز الا عند زفر وعنده في كاية الدر (قوله وتنضم قيمة العروض الى
التمين) لان الكل للتجارة وضمها وجعلها در (قوله قيمة) عند الامام وعندهما بالاجزاء
قوله مائة درهم وعشرة دنانير قيمتهما مائة وأربعون ثوب سنة عنده وخمسة عندهما در (قوله

ان كمل في طرفيه) يشترط كماله في الابتداء والانتهاء للوجوب ولو هلك كله
بطل الحول وأما الدين فلا يقطع ولو مستغرقا در (قوله لا تجب زكاة) لعدم كماله أول الحول
(قوله ونصاب الذهب الخ) الذهب هو الحجر الأصفر الرز من مضر وبها كان أو غيره وانما يسمى به
لكونه ذاهبا بالبقاء فهو متاني والمناسب تقديم الكلام على الفضة اقتداء بكتب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولانها أكثر تداول ورواجا لا ترى أن المهر ونصاب السرقة وقسم
المستهلكات تقدر بها واعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطا والدرهم المتعارف ستة
عشر قيراطا وان زنة الريال بالدرهم المتعارف تسعة دراهم وقيراط واحد فتكون زنة الريال
بالدرهم المتعارف مائة وخمسة وأربعين قيراطا ويكون مقدار النصاب من الريال تسعة عشر
ريالا وثلاثة دراهم متعارفة الاثلاثة قراريط وزنة كل واحد من البندقى والفندقى والزنجيرى
ثمانية عشر قيراطا مقدار النصاب منها اثنان وعشرون دينارا وثمانون زنة المحبوب أربعة
عشر قيراطا فيكون النصاب منها ثمانية وعشرين دينارا ونصف دينار ونصف سبع دينار
هذا هو المشهور وقيل تعتبر في كل بلدة دراهمهم وأفتى بذلك جماعة من المتأخرين قال في
الفخ وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائتي درهم وعلى الأول مائة
 وخمسة وسبعين منها كذا حتره بعض المشايخ (قوله التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل)
اعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر رضى الله عنه مختلفة فمن عشرة دراهم على وزن عشرة
مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضى الله عنه من كل نوع
ثلثا كبلات تهر الخسومة في الأخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة أثنان وثلث
الخمس دراهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فاجع المجموع فيكون احدى وعشرين فثلث
المجموع سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في الزكاة ونصاب السرقة
والمهر وتقدير الديات اه منح (قوله وما غاب على الغنم فكان الخالص) لان الدراهم لا تختلوعن
قليل غنم لانها لا تطيع الاية فجعلنا الغلبة فاصلة نهر ومشاها الذهب وأما ما غاب غنمه ان كان
غنم الراعي جماعة جرت قيمته فان بلغت نصابا وجبت زكاته والا لا وان لم يكن غنم الراعي جماعة كان في
حكم العروضة ان نوى التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر ما يخلص منه فان بلغ ما يخلص نصابا
وجبت والا لا هكذا يستفاد من الزيلعي والعميني والنهر وتمام بيانه في كتابة الدر واختلاف في
الغنم المساوى والمختار لزومها احتياطا در (قوله ولا زكاة في الجواهر واللاالى) قال في
الدر الاصل أن ما عدا الحجرين والسواثم انما ينزكى بنسبة التجارة عند العقد فلو نوى التجارة بعد
العقد أو اشترى شيئا لا يقبضه ناويا أنه ان وجد رجعا بابه لازكاه عليه اه مخلصا (قوله على مكيل
أوموزون) أى للتجارة (قوله ورخص) هو ككرم والرخص بالضم ضد الفلام وبالفخ الشيء
الناعم (قوله غير متلف) لو تلفه فانه يضمن لوجود التعدي واستبدال مال التجارة بمال
التجارة بعد هلاكه وبغير مال التجارة استملا كما أفاده في الدر من باب زكاة الغنم (قوله يسقط
الواجب) المتعلقة بالعين لا بالنسبة (قوله وهلاك البعض حصته) أى ويسقط هلاك البعض
حصته الهالك (قوله ولا من تركه) أى لعدم النية (قوله فتكون من ثلثه) الا أن تجوز
الورثة فن الكل ويعتبر حواها بالاهل فهو قري لا تسمى (قوله ويجوز أبو يوسف الحيلة الخ)
وكرهها محمد رحمه الله تعالى

ان كمل في طرفيه فان غلظ
عرضا بنسبة التجارة وهو
لا يساوى نصابا وليس له
غيره ثم بلغت قيمته نصابا في
آخر الحول لا تجب زكاته
لذلك الحول ونصاب الذهب
عشرون مثقالا ونصاب
الفضة مائتا درهما من
الدراهم التي كل عشرة منها
وزن سبعة مثاقيل وما
زاد على نصاب وبلغ خسا
ز كما يحسب به وما غلب
على الغنم فكان الخالص من
النقدين ولا زكاة في
الجواهر واللاالى الا أن
يملكها بنسبة التجارة
كسائر العروضة ولو تم
الحول على مكيل أو موزون
فغلا سعره ورخص فأدى
من عينه ربع عشرة أجراء
وان أدى من قيمته يعتبر يوم
الوجوب وهو تمام الحول
عند الامام وقال يوم الاداء
لمصرفها ولا يضمن الزكاة
مفترط غير متلف فهلاك
المال بعد الحول يسقط
الواجب وهلاك البعض
حصته وبصرف الهالك
الى العرفه فان لم يجاوزه
قالوا يجب على حاله ولا تؤخذ
الزكاة جبرا ولا من تركه
الا أن يوصى بها فتكون
من ثلثه ويجوز أبو يوسف
الحيلة لا دفع وجوب الزكاة
وكرهها محمد رحمه الله تعالى

قال في البحر أعلم أنه لو وهب النصاب في خلال الحول ثم تم الحول وهو عند الموهوب له ثم رجع
للا وهب بعد الحول بقضاء أو بغيره فلا زكاة على واحد منهما كما في الخائنة وهي من حيل
اسقاط الزكاة قبل الوجوب وفي المعراج ولو باع السواثم قبل تمام الحول يوم فرار عن
الوجوب قال محمد يكره وقال أبو يوسف لا يكره وهو الأصح ولو باعها النفقة لا يكره بالاجماع
ولو احتال لاسقاط الواجب يكره بالاجماع ولو فر من الوجوب بخلافه لا تأثم بأكراه بالاجماع والله
سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب المصرف) •

هو في اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجدا واعنهما مصرفاً أي مبدلاً لبحر عن ضياء العلوم وعرفه
القهستاني اصطلاحاً بقوله هو مسلم يصح في الشريعة مصرف الصدقة إليه فالمصرف اسم مكان
اه (قوله وهو من يملك ما لا يبلغ نصاباً) أو يملكه وهو مستغرق في حاجته فنحقق فيه هـ هذا أو
هذا فهو فقير ومن له دين مؤجل على إنسان إذا احتاج إلى النفقة يجوز له أن يأخذ من الزكاة
قدر كفايته إلى حلول الأجل وإن كان الدين غير مؤجل فإن كان من عليه الدين معسراً يجوز له
أخذ الزكاة في أصح الأقاويل لانه بمنزلة ابن السبيل وإن كان المديون موسراً معترفاً لا يحل له
أخذ الزكاة (قوله ولو وصفاً مكتسباً) الأولى عدم الأخذ لمن له سداده من عسر كذا في البدائع
(قوله والمسكين) من السكون فسكانه ساكن من الجهد غير مختزل وهو مفعول يستوى فيه
المدكر والمؤث وقد يقال مسكينة اه قهستاني (قوله وهو من لا شيء له) أي على المذهب
لقوله تعالى أو مسكيناً ذميرة وآية السفينة لترحمه ور قيل تعريفهما على عكس ما ذكره
(قوله والمكاتب) هو مـ في قوله تعالى وفي الرقاب عتداً كثر أهـ ل العلم ولا فرق بين الصغير
والكبير خلافاً لقييد الحدادي بالكبير كذا في حاشية السيد وكذا الفرق بين مكاتب الفسق
والفقير على الصحيح ولا تدفع إلى مكاتب الهاشمي وليس للمكاتب مصرف ما دفع إليه في غير
فكالة رقبته على ما يفهم من كلام صاحب البحر (قوله والمديون) هو المراد بالفارم وفي
الظهيرية الدفع للمديون أولى منه للفقير والمراد بالمديون غير الهاشمي (قوله وفي سبيل الله) أي
وإن في سبيل الله فإن المصرف الشخص (قوله وهو منقطع الغزاة) بفتح الطاء والغزاة جمع
الغزاة أي الذين يحجزون عن الحقوق يجيش الإسلام لفقيرهم بملك النفقة أو الأداة أو غيرها
فصل لهم الصدقة وإن كانوا كاسيين إذا كسب بقصد هم عن الجهاد قهستاني وهم بالاستحقاق
أرسخ وأولى لزيادة الحاجة بالفقر والانقطاع زبلي وهذا التفسير اختيار أبي يوسف قال في عاية
البيان وهو الأظهر (قوله أو الحاج) أي منقطع الحاج وهو قول محمد وقيل طلبه العلم وعليه
اقتصار في الظهيرية وقيل جملة القرآن الفقراء مضمرة والخلاف في التفسير لاني جواز الدفع
إلى الجميع بشرطه (قوله وابن السبيل) هو المسافر وإضافته لادنى ملابسة وكل من كان
مسافراً يسمى ابن السبيل كافي (قوله وهو من له مال في وطنه) ولوله ما يكتفيه لوطنه لا يجزئ
الدفع إليه وكذا لو كان كسواً على ما روي عن أصحابنا كفاية له القهستاني عن الكرماني
والأولى أن يستقرض إذا قدر وإذا قدر على ماله لا يلزمه التصديق بما فضل كالفقر إذا استغنى
والمكاتب إذا عجز أي فإن السيد يجوز له أخذ ما يده من الصدقة كذا في سكب الأنهر (قوله

• (باب المصرف) •

هو الفقير وهو من يملك ما لا
يبلغ نصاباً ولا قيمة من أي
مال كان ولو وصفاً مكتسباً
والمسكين وهو من لا شيء له
والمكاتب والمديون الذي
لا يملك نصاباً ولا قيمة فاضلاً
عن دينه وفي سبيل الله وهو
منقطع الغزاة أو الحاج وابن
السبيل وهو من له مال في
وطنه وليس معه مال

والعامل) أي إذا كان غير هاشمي مشتق من العمل وهو فعل الإنسان بقصد فهو أخص من
 العمل ولذا لم يستعمل في الحيوان فهو تاني (قوله يعطى قدر ما يسعه وأعوانه) بالوسط مدة
 ذهابهم وإيابهم مادام المال باقيا ولا يجوز له أن يقبض شهوته في المال كل والمشارب والملايس
 فهو حرام لكونه اسرافا محضا وعلى الامام أن يبعث من يرضى بالوسط وإذا استغفرت كفايته
 الزكاة فلا يزد على النصف لان التخصيف عن الانصاف بحر ويجوز للعامل الاخذ وان كان
 غنيا لانه فرغ نفسه اهذا العمل فيحتاج الى الكفاية قال في المنع وبهذا التعميل يقوى مانسب
 لواقعات من أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا إذا فرغ نفسه لا فائدة العلم واستفادته
 ليجز عن الكسب والحاجة داعية الى طالبا بتمنه اه وصكت الموائف عن الموافقة قلوبهم لان
 الاعطاء لهم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لما ذكى آخر الامر خذها من أغنيائهم وردّها في
 فقرائهم (قوله وله الاقتصار على واحد) لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم أنام مال من
 الصدقة فأعطاه للموافقة قلوبهم فأنا مال آخر فأعطاه للفارصين بهر وروى عن كثير من
 الصحابة عدم التبيين نهر (قوله ولا يصح دفعها للكافر) قال في التنوير وشرحه ولا تدفع لذمي
 وجاز دفع غيرها وغير العشر والخراج اليه ولو واجبا كنذور وكفارة وفطرة خلافا للثاني وبه
 يفتى ولا يجوز الصدقات بأسرها للحربي ولو من أماننا وجرم الزبلي يجوز التطوع اليه (قوله
 وطفل غني) ذكرنا كان أو أخت في عياله أو على الأصح لانه بعد غنيا بفتى أبيه والمراد بالطفل
 الذي لم يبلغ بخلاف ولده الكبير ولو زنا وفي بنت الغني ذات الزوج خلاف والأصح الجواز
 وخرج طفل الغنية ولو أبوه ميتا فحجوزا اليه لانه لا بعد غنيا بغناها ولو انفجارا اليها ويجوز الدفع
 لزوجته الغني الفقيرة (قوله وبني هاشم) أطلق المنع فم كل الزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم
 ابيه ودفع غيرهم لهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الامام نهر (قوله
 واختار الطحاوي دفعها لبني هاشم) وكذا روى أبو عبيدة عن الامام أنه يجوز الدفع الى بني
 هاشم في زمانه لان عوضها وهو خمس الخمس لم يصل اليهم لأعمال الناس أمر الغنائم وإيصالها
 الى غير مستحقها فإذا لم يصل اليهم العوض هاد والى المعروض وأقره التهستاني كذا في شرح
 المتقى وانما حرمت على موالهم لقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم من أنفسهم وانما لا تحمل لنا
 الصدقة وجاز التطوعات من الصدقات وغلة الاوقاف لهم سواء سماهم الواقف أم لا على ما هو
 الحق كما حققه في الفتح وتقييده بما ذكره فيبدأ أنه لا يجوز لهم دفع الصدقة الواجبة ولو غير زكاة
 وفي السيد ولا فرق في المنع بين الزكاة وغيرها كالنذور والكفارات وجراء السيد الا خمس
 الزكاة فيجوز صرفه اليهم وسوى الزبلي في المنع بين الواجبة والتطوع وأزواجه صلى الله عليه
 وسلم لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقة (قوله وأصل المزكى وفرعه) لان الواجب عليه
 الاخراج عن ملكه رغبة ومنفعة ولم يوجد في الاصول والافروع الاخراج عن ملكه منفعة وان
 وجد رغبة وهذا الحكم لا يخص الزكاة بل كل صدقة واجبة كالكفارات وصدقة التطوع
 والنذور ولا يجوز دفعها اليهم ومن سوى ما ذكر يجوز الدفع اليهم كالاخوة والاخوات والاهل
 والعلماء والاخوان والمخالات الفقراء بل هم أولى لما فيه من الصلة مع الصدقة ثم بعدهم
 الاقارب ثم الجيران بحر (قوله وزوجته) اتفاقا ولا تدفع هي لزوجها عند الامام وقال تدفع

والعامل عليه ما يعطى قدر
 ما يسعه وأعوانه وللمزكى
 الدفع الى كل الاصناف
 وله الاقتصار على واحد مع
 وجود باقي الاصناف ولا
 يصح دفعها للكافر وغنى مالك
 نصا بأب أو ما يساوى قيمته من
 أى مال كان فاضل عن
 حوائجه الاصلية وطفل
 غني وبني هاشم ومواليهم
 واختار الطحاوي دفعها لبني
 هاشم وأصل المزكى وفرعه
 وزوجته

اليه (قوله ومملو كة ومكاتبه ومعقن بعضه) أما في العبد ومثله المدبر فله دم القليل وأما في المكاتب ومثله معقن البعض فلان للسيد في كسبه حافل بيم القليل (قوله وكفن ميت وقضاء دينه وثمن قن يعقن) قال في الدرر نقلا عن حيل الاشياء وسيلة التكفين بها التصديق على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد وقال في باب المصروف وهل للفقير أن يخالف أمره لم أره والظاهر نعم (قوله أجزأه) لأنه إنما أتى بما في وسعه والزكاة حق الله تعالى والمعتبر فيها الوسع (قوله الآن يكون عبده أو مكاتبه) لأنه بالدفع اليه الم يخرج جسه عن ملكه والتمليك ركن أقاده صاحب التنوير وقيد بما ذكره لأنه لو ظهر غناه أو كونه ذميا أو أنه أبوه أو ابنه أو امرأته أو هاشمي أجزأه (قوله وهو أن يفضل للفقير نصاب) وكما يكره ذلك بكره إعطاء ما به يكمل النصاب حتى لو كان له مائة وتسعة وتسعون درهما فأعطاه درهم ما يكره أيضا (تنبيه) نقل في البحر عن نحر الاسلام من أراد أن يتصدق بدرهم فاشترى به فلو سافر ففقد فقد قصر في امر الصدقة لأن الجمع أولى من التفريق ولأن دفع الكثير أشبه بعمل الكرام فكان أولى قال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يحب معالي الأمور ويبغض سفاهها وقد ذم الله تعالى على إعطاء القليل فقال تعالى أفرايت الذي تولى وأعطى قليلا واكدي اه (قوله ونذب اغناؤه عن السؤال) وينبغي أن ينظر إلى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال أو حاجة كدين وثوب قال في النهر واقضى كلامه أن الكثير لو أحد أولى من توزيعه على جماعة اه وفي التنوير وشرحه ولا يحل أن يسأل شيئا من القوت من له قوت يومه بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكتسب ويأثم معطيته أن علم بحاله لا عاقبته على المحرم ولو سأل للكسوة أو لاستغفاله عن الكسب بالجهاد أو طالب العلم جاز لو محتاجا اه (قوله وكره نقلها) أي تحريرا ولو إلى ما دون مسافة القصر (قوله بعد عام الحول) أما المجلة ولو لفقير غير أحوج ومدبون فقتل في الكراهة في البحر ولا ينبغي دفعها لمن علم أنه ينفقها في سرف أو معصية وقال أبو حنيفة الكبير أنه لا يصرفها لمن لا يصلح إلا أحيانا وإن أجزأه كذا في سكب النهر (قوله لغير قريب) أما نقلها للقريب فلا كراهة فيه لأن الدفع إلى الفقير منهم فيه صلة وصدقة (قوله وأحوج) لأن المقصود منها سدقة خلة المحتاج فمن كان أحوج كان أولى ببحر (قوله وانفع للمسلمين بتعليم) قال في المعراج التصديق على العالم الفقير أفضل اه أي من الجاهل الفقير فهستأني ولا يكره نقلها من دار الحرب إلى دار الاسلام أي ولو مع وجود المصروف هناك (قوله والافضل صرفها للأقرب فالأقرب الخ) قال في النهر والأولى صرفها إلى أخوته الفقراء ثم أولادهم ثم أعمالهم الفقراء ثم أخوالهم ثم ذوي الأرحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل بيته اه (قوله لا تقبل صدقة الرجل) أي لا يثاب عليها وإن سقط الفرض ومثل الرجل المرأة كذا في كتابة الدرر (تنبيه) المعتبر في الزكاة فقره مكان المال وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المؤدى عند محمد وعوالا ص لان رؤسهم تبع لرأسه درر والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب صدقة الفطر) •

الفطر لغة اسلامي والقطرة عول واخرهم في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان صلى الله عليه وسلم يخطب قبل الفطر يومين يأمر باخراجها ولا تسقط بهم لال المال بعد

ومملو كة ومكاتبه ومعقن بعضه وكفن ميت وقضاء دينه وثمن قن يعقن ولو دفع بغيره لمن ظننه مضمرا فاقطعه بخلافه أجزأه الآن يكون عبده أو مكاتبه وكره الاغناء وهو أن يفضل للفقير نصاب بعد قضاء دينه وبعد إعطاء كل فرد من عياله دون نصاب من المداوع اليه والاف لا يكره ونذب اغناؤه عن السؤال وكره نقلها بعد تمام الحول ابتداء آخر لغير قريب وأحوج وأورع وأنفع للمسلمين بتعليم والافضل صرفها للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه ثم جيرانه ثم لاهل محله ثم لاهل حرفته ثم لاهل بلدته وقال الشيخ أبو حنيفة الكبير رحمه الله لا تقبل صدقة الرجل وقربائه مما أوجب حتى يبدأ بهم في حاجتهم

• (باب صدقة الفطر) •

الوجوب بخلاف الزكاة (قوله يجب على حر مسلم) انما وجبت لقوله صلى الله عليه وسلم في خطبته ادوا عن كل حر وعبد صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو صاع من غر أخرجه أبو داود وتجب وسعاً في العمر عند أصحابنا وهو الصحيح بحر كالأزكاة وقيل مضيقاً في يوم الفطر عينا فبهذه تكون قضاء واختاره الكمال في بحر يره ورجحه في تنوير البصائر (قوله مالك لنصاب) اعلم أن النصب ثلاثة نصاب يشترط فيه الغنى وتوافق به الزكاة وسائر الأحكام المتعلقة بالمال النامي ونصاب يجب به أحكام أربعة حرمة الصدقة وجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة الاقارب ولا يشترط فيه النحر بالتجارة ولا حولان الحول ونصاب تثبت به حرمة السؤال وهو ما اذا كان عنده قوت يومه عند بعض وقال بعضهم هو أن يملك خمسين درهماً ما ذكره العلامة نوح (قوله عند طلوع فجر يوم الفطر) فمن مات قبله أو ولد بعده أو أسلم لا يجب عليه كاسياً (قوله ولم يكن للتجارة) أي وان لم يكن للتجارة (قوله والمعتق برفيها) أي في حوائجه وحوائج عياله (قوله وأثانته) الاثناث ممتاع البيت قاموس (قوله وان كانوا أغنياء بخرجه من مالهم) عندهما وقال محمد لا يجب على الصغير الغني ومثل ما قيل في الصغير الغني يقال في الجنون الكبير الغني والمعتق كافي الهندية وفطرة رقيق الصغير كالصغير وفي البحر ونفقة الطفل الغني في ماله اهـ ولولم يخرج ولي الصغير والجنون الغنيين عنهم ما وجب الاداء عليهم ما بهد البوغ والافاقه (قوله واختير أن الجدة كالأب) اعلم أنهم جعلوا السبب في وجوب صدقة الفطر رأساً يؤونه وبلى عليه ولا ينفقة كباقي التنبية عليه فأورد عليه الجد اذا كانت نوافله صغاراً في عياله لموت الأب أو فقره حيث لا يجب عليه الانخراج في ظاهر الرواية فقد تحقق السبب ولم يجب وما قيل في دفع الابن من انتفاء السبب لان الولاية غير تامة لا تنقلها له من الأب فكانت كولاية الوصي غير سديد اذ الوصي لا يؤونه من ماله بخلاف الجد اذا لم يكن له مال فكأب قال الكمال ولا يخلص عن الابن الا بترجيح رواية الحسن من انها على الجد فصحت السببية كما ذكره واختارها في الاختيار وجرى عليها في الدر (قوله لا عن مكاتبه) اعدم الولاية ولا يجب على المكاتب لان ما في يده ملو لا مدر (قوله ولا ولده الكبير) أي الصغير وان كان في عياله لا نعدم الولاية ولو أدى عنه بغير اذنه فالقياس عدم الاجزاء كالزكاة وفي الاستحسان الاجزاء اثبوت الاذن عادة ذكره العلامة نوح (قوله وزوجته) لعدم الولاية الكاملة عليها ولو أدى عنها بلا اذن جاز استحساناً الا الاذن عادة كالولادة الكبير وان كان في عياله وقيد به اشارة الى أنه لو دفع عن الزوجة الناشئة والصغيرة التي لم تزف وعن الابن الكبير الذي لم يكن في عياله لا يجوز عنهم الابا لا صر كما يفيد القصة التي وهل حكم الاجنبي اذا كان في عياله حكم الولد الكبير ومقتضى ما في البحر عن الظهيرية الجواز كذا في كتابة الدر (قوله وقن مشترك الخ) انقص الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهم ما روي عن الامام وقال لا يجب في العبيد المشتركة على كل من الشريكين فطرة ما يحضه من الرأس دون الاشخاص من رءوسهم كانت العبيد تسعة يجب عندهما في غنائة فقط كذا في سكب الانهر (قوله وكذا المنصوب والمأمور) فلا يجب على سبدهما الا بعد عوده ما يجب لما مضى كافي التنوير (قوله اوزيب) جعل الزيب كالزكاة وهو رواية عن الامام وبعدها في كافي البرهان والرواية الاخرى

يجب على حر مسلم مكاف مالاً لنصاب أو قيمته وان لم يحل عليه الحول عند طلوع فجر يوم الفطر ولم يكن للتجارة فارغ عن الدين وحاجته الاصلية وحوائج عياله والمعتق فيها الكفاية لا التقدير وهي مسكنه وأثانته وثيابه وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء وان كانوا أغنياء يخرجها من مالهم ولا يجب على الجد في ظاهر الرواية واختير أن الجد كالأب عند فقده أو فقره وعن مالك للخدمة ومدره وام ولده ولو كفار الا عن مكاتبه ولا ولده الكبير وزوجته وقن مشترك وأبق الا بعد عوده وكذا المنصوب والمأمور وهي نصف صاع من بر أو دريقه أو سويقه أو صاع غر أو زيب أو شعير

عن الامام أنه كابر (قوله وهو ثمانية ارطال بالعراقي) والارطال العراقي مائة وثلاثون درهما
فالصاع مايسع ألفا وأربعمائة درهما وقول أبي يوسف الصاع مايسع خمسة ارطال وثلاثمائة
الارطال رطل المدينة وهو ثلاثون استارار واطال العراقي عشرون استارار فيكون المجموع على
القولين مائة وستين استارارا والاستارسة دراهم ونصف وبعضهم جعل الخلاف حقيقة وما لم
ينص عليه كذرة وخبر تعبير فيه القيمة وصدة الفطر كالزكاة في المصارف ولا يجوز للذمي على
المفتي به رهل يعتبر الصاع أو نصفه بالوزن أو الكيل طريقان ذكرهما الزياهي (قوله ويجوز
دفع القيمة) قال في التنوير وجاز دفع القيمة في زكاة وعشرون خراج وفطرة ونذرو كفارة غير
الاعتكاف اهـ (قوله عند وجدان ما يحتاجه) أي الفقير أي من هذه الاصناف التي تخرج
منها الفطرة بأن كان الزمن زمن خصب (قوله لقضاء حاجة الفقير) أي وحاجة الفقير مستوغة
(قوله وما يؤكل) أي ولو من غير هذه الاعيان بأن يدفع عنها بالقيمة (قوله قبل الخروج الى
المصلى) بعد طلوع فجر الفطر عملا بأمره وفعله صلى الله عليه وسلم در (قوله وصح لو قدم) أي
ولو قبل رمضان على ما عليه عامة المتون والشروح وصححه غير واحد ورجه في التروية نقل عن
الولوالجية أنه ظاهر الرواية فكان هو المذهب در (قوله أو آخر) فوقعها موسع لا يضيق الا في
آخر الشهر وهو قول أصحابنا وبه قالت الامامة بدائع (قوله واختلف في جواز تفريق فطرة
واحدة على أكثر من فقير) وعلى الجواز الاكثر وبه جزم في الولوالجية والحاشية والبدائع
والمحيط وتبعهم الزياهي في الظاهر من غير ذكر خلاف وصححه في البرهان فكان هو المذهب
والاصح في حديث أغنوهم للتدب في فيد الاولوية در (قوله) من سقط عنه الصوم بعد
لم تسقط فطرته وقالوا في اخراجها قبول الصوم والنجاح واللاح والنجاة من سكرات الموت
وعذاب القبر والنية فيها عند الدفع ويكفي وجودها عند العزل على الظاهر كافي الزكاة والله
سبحانه وتعالى أعلم وأسأله العفو العظيم

• (كتاب الحج) •

بفتح الحاء وكسر هاء لغة القصد الى معظم لا مطلق القصد كما ظنه بعضهم در واختلف هل كان في
شريعة من قبلنا واجبا أم لا والصحيح أنه لم يجب الا على هذه الامة وفي حاشية الصلاة نوح
اختلف العلماء في السنة التي فرض فيها الحج والمشهور أنها سنة ست وهو الصحيح وقبل سنة خمس
وقبل سنة تسع وصححه القاضي عياض وقبل فرض قبل الهجرة وهو بعد وأبعد منه قول
بعضهم أنه فرض سنة عشر أخرج البخاري عن زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وسلم حج بعد
ما هاجر حجة واحدة وأخرج الدارقطني عن جابر بن عبد الله قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثلاث حجج حجتين قبل أن يهاجر وحجة قرن بهامرة وكانت حجة بعد ما هاجر سنة عشر وحج أبو
بكر الصديق في السنة التي قبلها سنة تسع وأما سنة ثمان وهي عام الفتح فحج بالناس قبلها عتاب
ابن أسيد اهـ وهو الذي ولاه النبي صلى الله عليه وسلم أميراً بمكة بعد الفتح وذكر من لا على أنه صلى
الله عليه وسلم حج قبل أن يهاجر حجبالا يعلم عددها وقال ابن الاثير كان يحج كل سنة قبل أن يهاجر
يعني الا أن يمنع منه مانع وينبغي ما ريد الحج أو الفزوان يستأذن أبو به فان خرج بدون إذن مع
الاحتياج اليه للخدمة أو قبل يكره والاجداد والجدات كالأبوين عند نقد هما والاب منه

وهو ثمانية ارطال بالعراقي
ويجوز دفع القيمة وهي
أفضل عند وجدان ما يحتاجه
لأنها أسرع لقضاء حاجة
الفقير وان كان زمن شدة
فالمصلحة والشعب وما يؤكل
أفضل من الدراهم ووقت
الوجوب عند طلوع فجر يوم
الفطر فمن مات أو افتقر قبله
أو سلم أو اعتقى أو ولد بعده
لا يلزمه ويستحب اخراجها
قبل الخروج الى المصلى
وصح لو قدم أو أخر أو تأخير
مكره ويدفع كل شخص
فطرته لفقير واحد واختلف
في جواز تفريق فطرة
واحدة على أكثر من فقير
ويجوز دفع ما على جماعة
لواحد على الصحيح والله
الموفق للصواب

• (كتاب الحج) •

إذا كان صبيح الوجه حتى يلحى وإن استغنى عن خدمته كذا يستأنس من النوازل وفي الفتاوى
 الإسلام إذا كان صبيح الوجه لا يخرج من البيت وإن كان بالغا كما لا يخرج بنته لأن
 البنت يشتم بها الرجال فقط والاصردان كان صبيح الوجه يشتم به الرجال والنساء معا فافتنة
 فيه من الجانبين وينبغي أن يستأذن رب الدين والكفيل ويستخير في هل يشتري أو يكتري وهل
 يسافر برأ أو بجرا وهل يرافق فلا نأ أو فلا نالان الاستخارة في الواجب والمكروه والحرام
 لا يحمل لها نهر ويبدأ بالتوبة هي عياشرو طها من رذال المظالم إلى أهلها عند الامكان وقضاء
 ما قصر فيه من العبادات والندم على تقريطه والعزم على أن لا يعود والاستحلال من ذوى
 الخصوصات والمعاملات اه من السيد ملخصا (قوله بقاع مخصوصة) هي الكعبة وعرفات
 (قوله بفعل مخصوص) بأن يكون محرما بنية الحج سابقا واثقا في زمن من ابتداء طلوع فجر
 النحر ويمتد إلى آخر العمر واقفا في زمن من زوال يوم عرفة إلى طلوع فجر النحر (قوله وهي
 شوال الحج) فائدة التوقيت بها أنه لو فعل شيئا من أفعال الحج خارجا لا يجزيه وأنه يكره الاحرام
 قبلها وإن أمن على نفسه من المخطو واشبهه بالركن واطلاقها يفيد التحريم در (قوله وذو
 القعدة) بفتح القاف وكسر هاء در (قوله فرض مرة على الفور) عند أبي يوسف وفي العمر عند
 محمد اه لم أن وقت الحج في اصطلاح الاصوابين يسمى مشكلا لأن فيه جهة المعيارية والظرفية
 فن قال بالفور لا يقول بأن من آخره عن الامام الاول يكون فعله قضاء ومن قال بالتراخي لا يقول
 بأن من آخره لا يأثم أصلا كما إذا أخر الصلاة عن الوقت الاول بل جهة المعيارية راجعة عند
 القائل بالفور حتى أن من آخره يفسق وترد شهادته لكن إذا حج بالآخره كان أداءه لا قضاء
 وجهة الظرفية راجعة عند القائل بخلافه حتى إذا أدى بعد العام الاول لا يأثم بالتأخير لكن لو
 مات ولم يحج أثم أيضا عند در (قوله الاسلام) فلا يجب على الكافر حتى لو ملك ما به
 الاستطاعة ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة بخلاف ما لو لم يسلم فلم
 يحج حتى افتقر حيث يتقرر وجوبه دينيا في ذمته ذكره العلامة نوح عن الفتح وهذا على أن
 الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة وقال العراقيون بخطابهم فيكون على قولهم من شرائط
 العمرة (قوله والعقل والبلوغ والحرية) انما اشترطت هذه لما روى عن ابن عباس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أجماعى حج ثم بلغ الخنث فعمله أن يحج حجة أخرى وأجماعى حج
 ثم هاجر فعمله أن يحج حجة أخرى وأجماعى حج ثم اعتق فعمله أن يحج حجة أخرى واعلم أنه لا يجب
 عليه وإن أذن له مولا فلو حج بأذن مولا أو بغيره لا يقع عن حجة الاسلام أفاده العلامة نوح
 (قوله والوقت) أي وقت الطواف والوقوف ويحتمل أن المراد الوقت الذي يحصل فيه الحج
 وهو يختلف باختلاف البلدان (قوله والقدرة على الزاد) الذي يصح به بدنه فالمعتاد للحج ونحوه
 إذا قدر على خبز وجبن لا يعتق دارا در (قوله بنفقة وسط) أي من غير اسراف ولا تقصير (قوله
 على راحلة) مختصة به فان لم يقدر على ركوب المقتب اشترط القدرة على الحارة قال صاحب البحر
 عند ذكر الراحلة أنه لو قدر على غير الراحلة من بغل أو حمار لم يجب ولم أره وانما صرحوا
 بالكرهية قال أبو السهوي في حاشية الاشباه تصرح بحكم الكراهية يدل على عدم الوجوب اذ لو
 كان واجبا لما كرهه لان الواجب لا يتصف بالكراهية وتماه فيها (قوله لا الاباحة) فلو وهب له

هو زيارة بقاع مخصوصة
 بفعل مخصوص في اشهره
 وهي شوال وذو القعدة وعشر
 ذى الحجة فرض مرة على
 الفور في الاصح وشروط
 فرضيته ثمانية على الاصح
 الاسلام والعقل والبلوغ
 والحرية والوقت والقدرة
 على الزاد ولو بمكة بنفقة
 وسط والقدرة على راحلة
 مختصة به او على شئ يحل
 بالملك او الاجارة لا الاباحة
 والاعادة

لغير أهل مكة ومن حولهم إذا أمكنهم المشي بالقدم والهوة بلا مشقة والافلاب من الراحة مطلقا وتلك القدرة فاضلة عن نفقته ونفقة عياله الى حين عودته وعمل الابد منه ٤٧٦ كالنزل وأثائه وآلات المحترفين وقضاء الدين وبشرط العلم بشرعية الحج ان أسلم بدار الحرب أو الكون بدار

الاسلام (وشروط وجوب
الاداء) خمسة على الاصح
(صحة البدن وزوال المانع)
الحسي (عن الذهاب للحج
وأمن الطريق وعدم قيام
العدة وخروج محرم) ولو
من رضاع أو مصاهرة
(مسلم ما مأمون عاقل بالغ
أو زوج لاصراة في سفر)
والعبارة بغاية السلامة
بزا وبجرا على المقضى به
ويصح اداء فرض الحج بأربعة
أشياء للحر الاحرام والاسلام
وهما شرطان ثم الايمان
بركنيه وهما الوقوف محرما
بعرفات لحظة من زوال يوم
التاسع الى فجر يوم النحر
بشرط عدم الجماع قبله محرما
والركن الثاني هو أكثر
طواف الافاضة في وقته
وهو ما بعد طلوع فجر النحر
* وواجبات الحج انشاء
الاحرام من الميقات ومدة
الوقوف بعرفات الى الغروب
والوقوف بالمزدلفة فيما بعد
فجر يوم النحر وقبل طلوع
الشمس ورعى الجمار وذبح
القارن والمقتنع والخلق
وتخصيصه بالحرم وأيام النحر
وتقديم الرمي على الخلق
وفجر القارن والمقتنع بينهما
وايقاع طواف الزيارة في أيام

اينه ما لا يحج به لم يجب قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها (قوله لغير أهل مكة) بشرط
بقوله والقدرة على راحلة (قوله اذا أمكنهم المشي) فيجب عليهم اشبهه بالسعي الى الجمعة (قوله
الى حين عودته) وقيل بل بعده يوم وقيل بل بشهر در (قوله كالنزل) اي وصرفته ولا يلزم بيع
ما استغنى عنه من بعض منزله ليحج به نعم هو الافضل وكذا لا يلزمه لو كان عنده مالوا اشتري به
مسكنا وخادما لا يبقى بعده ما يكفي للحج كما في الخلاصة وقولوا لم يحج حتى أتلف ماله وسعه أن
يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله بذلك اي لو نأوا وبقائه اذا قدر
كما تقدم به في الظهيرية (قوله أو الكون بدار الاسلام) وان لم يعلم فيكون وجوده في دار
الاسلام علما وحكما سواء نشأ على الاسلام او لا ذكره السيد (قوله صحة البدن) اي مع البصر
(قوله وزوال المانع الحسي عن الذهاب) كالجنس وكذا يشترط أن لا يكون خائفا من سلطان
يمنع منه (قوله وأمن الطريق) بأن يكون الغالب السلامة ولو بالرشوة وقتل بعض الحاج عذر
(قوله وعدم قيام العدة) من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن
والحج يمكن أدائه في وقت آخر غاية البيان (قوله وخروج محرم) ولو عبدا أو ذميا لامرأة
ولو عبوزا وتجب نفقة المحرم عليها لانه محبوس عليها وليس لزوجها منعه عن حجة الاسلام ولو
جئت بلا محرم جاز مع الكراهة در (قوله مسلم) الاول أن يقول غير محبوس كما في التنوير لما مر
أنه يكفي الذي (قوله مأمون) خرج الفاسق فانه لا يحفظ كالمحبوس (قوله بالغ) المراهق كالبالغ
جوهرية (قوله أو زوج لاصراة في سفر) اختلف في أن الزوج أو المحرم شرط الوجوب أو شرط
الاداء على حسب اختلافهم في أمن الطريق وتظهر غيرة الخلاف في وجوب الوصية وفي وجوب
نفقة المحرم وراحته اذا أتى أن يحج معها الا بالزاد منها والراحلة وفي وجوب التزويج عليها ليحج
بها ان لم تجد محرما فن قال هو شرط الوجوب وصحته في البدائع قال لا يجب عليها شي
لان شروط الوجوب لا يجب تحصيلها ولذا لو أبيع له المال كان له الامتناع من القبول حتى
لا يجب الحج عليه ومن قال انه شرط الاداء أوجب عليها جميع ذلك (قوله وهما شرطان) اي
للصحة (قوله بشرط عدم الجماع قبله محرما) فان فعل ذلك فسد حجه وعليه أن يعرض فيه
كالصحيح وأن يقضى من قابل (قوله هو أكثر طواف الافاضة) وهو أربعة أشواط والثلاثة
الباقية واجبة يجبر تركها بالدم (قوله وهو ما بعد طلوع فجر النحر) الى آخر العمر والواجب
فعله أيام النحر (قوله الى الغروب) الفايضة داخله في المغييا لان الواجب ادراك لحظة من الليل
ان وقف نهارا (قوله والخلق) اي والتقصير (قوله وتخصيصه) اي الخلق (قوله وتقديم
الرمي) اي عند الامام (قوله بينهما) اي بين الرمي والخلق فهو على ترتيب حروف ر ذ ح
(قوله وحصوله) اي السعي (قوله وبداءة السعي من الصفا) فلابدأ بالمررة لا بقتل بالشروط
الاول في الاصح (قوله وطواف الوداع) اي للافاقي (قوله وبداءة كل طواف بالبيت من
الحجر الاسود) قبل فرض للمواظبة وقبل سنة (قوله والطهارة من الحدثين) على المذهب
قيل والخبثية من ثوب وبدن ومكان طواف والاكثر على أنها سنة مؤكدة (قوله

النحر والسعي بين الصفا والمررة في أشهر الحج وحصوله بعد طواف معتد به والمشى فيه ان لا عذله وبداءة السعي من وتر
الصفا وطواف الوداع وبداءة كل طواف بالبيت من الحجر الاسود والبيتان فيه والمشى فيه ان لا عذله والطهارة من الحدثين

وستر العورة وأقل الاشواط بعد فعل الاكثر من طواف الزيارة وترك المحظورات كالسرج الخيط وستر رأسه ووجهه وستر
المرأة وجهها والرفث والفسوق والجدال وقتل الصيد والاشارة اليه والدلالة عليه ٤٧٧ وستن الحج منها الاغتسال

ولو لحائض ونفساء أو
الوضوء اذا أراد الاحرام
ولبس ازار ورداء جديدين
أبيضين والتطيب وصلاة
ركعتين والاكتنار من
التلبية بعد الاحرام رافعا
بها صوته متى صلى أو علا
شرفا أو هبط واديا أو لقي
ركبا وبالاكهار وتكريرها
كلما أخذ فيها والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
وسؤال الجنة وصحبة الابرار
والاستعاذة من النار
والغسل لدخول مكة
ودخولها من باب المعلاة
نهارا والتكبير والتهليل
تلقاء البيت الشريف والدعاء
بما أحب عند رفته وهو
مستجاب وطواف القدوم
ولو في غير أشهر الحج
والاضطباع فيه والرمل
ان سعى بعده في أشهر الحج
والهرولة فيما بين الميادين
الاخضرين للرجال والمشى
على هيئة في باقي السعي
والاكتنار من الطواف وهو
أفضل من صلاة النفل
للافتاق والخطبة بعد صلاة
الظهر يوم سابع الحجة بمكة
وهي خطبة واحدة بلا
جلوس يعلم المناسك فيها
والخروج بعد طلوع الشمس

وستر العورة) وبكشف ربيع المضوفا كترجيب الدم ومن الواجب صلاة ركعتين لكل اسبوع من
اي طواف كان فلو تركها هل عليه دم قبل نعم فيوصى به ومنه كون الطواف وراء الحطيم (قوله
وترك المحظورات الخ) الضابط أن كل ما يجب بتركه دم فهو واجب (قوله كلبس الرجل
الخيط) وجاز للمرأة (قوله وستر رأسه) هو وما بعده بالجزء بالعطف على لبس (قوله والرفث)
ذكر الجماع بحضرة النساء (قوله والفسوق) اي الخروج عن طاعة الله فانه من المحرم أشنع
(قوله والجدال) اي المخاصمة مع المكاريين والرفقة (قوله والاشارة) اي في الحاضر
(قوله والدلالة عليه) اي في الغائب (قوله ولو لحائض ونفساء) فهو للنظافة والتميم له عند
الجهل ليس بشروع وينوي به الاحرام ليحصل الاجر التام بشرط انيل السنة أن يحرم وهو على
طهارة وهو أفضل من الوضوء (قوله ولبس ازار ورداء) أولهما الستر العورة وثانيهما الستر
الكتفين فان الصلاة مع كشفهما أو كشف أحدهما مكروهة منلأ على (قوله جديدين)
تسليم اليكفن الميت وهما أفضل من القسيلين وقوله أبيضين هو أفضل من لون آخر وهذا بيان
للسنة والافستر العورة كاف (قوله والتطيب) اي ابدا منه لا ثوبه وله أن يتطيب بما تبقى عينه
بعد الاحرام خلافا لمحمد (قوله وصلاة ركعتين) ينوي فيهما سنة الاحرام ليحرز فضيلة السنة
بشرافهم ما بالكافرون والاخلاص لحديث ورد بذلك ولما فهم ما من البراءة عن الشرك وتحقيق
التوحيد ويقول بعد الصلاة اللهم اني أريد الحج أو العمرة أو الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها
مني وفي الاقراء يشرد (قوله رافعا بصوته) اي رفعها وسطا (قوله وتكريرها) اي ثلاثا
وقوله كلما أخذ فيها اي شرع فيها (قوله والصلاة) عطف على التلبية (قوله وصحبة الابرار)
اي في جنة النعيم (قوله ودخولها من باب المعلاة) اي من ثنية كداء بالفتح والمذا الثنية العليا
بأعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف للعلبة والتأنيث وتسمى تلك الجهة المعلى اه مصباح ذكره
السيد وفي نسخ المعلى وهي الاولى وترك الحاج ذلك في هذه الايام (قوله والتكبير والتهليل)
اي حين مشاهدة البيت المكرم ومعناه الله أكبر من الكعبة والتوحيد لئلا يقع نوع شرك در
(قوله وطواف القدوم) اي للافاق (قوله والاضطباع) هو أن يجعل قبل شروعه فيه
رداءه تحت ابطة الايمن ملقيا طرفه على كتفه الايسر وهو سنة (قوله والرمل) هو المشى
بسرعة مع تقارب الخطا وهما الكتفين في الثلاثة الاول استئنا فلو تركها أو نسى في الثلاثة
الاول لم يرمل في الباقي ولو زجه الناس وقف حتى يجد فرجة (قوله ان سعى بعده) ظاهره أنه
لا يطلب الرمل في طواف القدوم الا ان أراد السعي بعده وسعيه في ذلك في الفصل الآتي
(قوله الميادين الاخضرين) المتخذين في جدار البيت (قوله للرجال) راجع الى الرمل
والهرولة (قوله وهو أفضل الخ) وعكسه لما قيم بالحرم زمن الموسم وفي غيره الافضل له
الطواف أيضا ذكره صاحب البحر (قوله والخطبة) الخطب تخص الامام أو نائبه (قوله
بعد صلاة الظهر) وكره قبله در (قوله والخروج) عطف على السنن (قوله يوم التروية) هو
ثامن ذي الحجة (قوله الى عرفات) من طريق ضب (قوله مجموعة) حال من العصر (قوله

يوم التروية من مكة لمنى والمبيت بها ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة الى عرفات فيخطب الامام بعد الزوال قبل صلاة
الظهر والعصر مجموعة جمع تقديم مع الظهر

خطبتين يجلس بينهما والاجتهاد في التضرع والخشوع والبكاء بالدموع والدعاء للنفس والوالدين والاخوان المؤمنين بما شاء من أمر الدارين في الجمعين والدفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات والنزول بزدلفة مرة ترفع عن بطن الوادي بقرب جبل قزح والمبيت بها ليلة النحر والمبيت بمنايا في أيام منى بجميع أمتعته وكرمه تقديم ثقله إلى مكة اذ ذاك ويجعل منى عن يمينه ومكة عن يساره حالة الوقوف لرمي الجمار وكونه راكبا حالة رمي جرة العقبة في كل الايام وما شيا في الجرة الاولى التي تلي المسجد والوسطى والقيام في بطن الوادي حالة الرمي وكون الرمي في اليوم الاول فيما بين طلوع الشمس وزوالها وفيما بين الزوال وغروب الشمس في باقي الايام وكرمه الرمي في اليوم الاول والرابع فيما بين طلوع الفجر والشمس وكرمه في الليالي الثلاث وصح لان الليالي كلها تابعة لما بعدها من الايام الا ليلة التي تلي عرفة حتى صح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة العيد وليالي الرمي الثلاث فانها تابعة لما قبلها والمباح من اوقات ٤٧٨ الرمي ما بعد الزوال الى غروب الشمس من اليوم الاول وبهذا علمت

اوقات الرمي كلها جوارا وكرامة واستحبابا ومن السنة هدى المفرد بالحج والاكل منه ومن هدى التطوع والتمتع والقران فقط ومن السنة الخطبة يوم النحر من الاولى يعلم فيها بقية المناسك وهي ثالثة خطب الحج وتجييل النفر اذا اراده من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وان اقام بها حتى غربت الشمس من اليوم الثاني عشر فلا شيء عليه وقد اساء وان اقام بمنايا الى طلوع فجر اليوم الرابع لزمه رميه ومن السنة النزول بالمحصب ساعة بعد ارتحاله من منى وشرب ماء زمزم والتضلع منه واستقبال البيت والنظر اليه قائما والصب منه على رأسه وسائر جسده وهو لما شرب

خطبتين) يعلم فيها المناسك التي هي الى الخطبة الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة منها ورمي جرة العقبة يوم النحر والذبح وطواف الزيارة والحق (قوله في الجمعين) متعلق بقوله والاجتهاد الخ (قوله والنزول بزدلفة) وكلاهما موقف الاطن محسر وهو هـ اوم (قوله بقرب جبل قزح) بضم قفتح لا ينصرف للعلمية والعدل عن قزح بمعنى مرتفع والاصح انه المشعر الحرام (قوله وكرمه تقديم ثقله) بفتحين متاعه وخدمه وكذا يذكره للمصلي جعل نحو ثقله خافه لشغل قلبه وهذا اذا أمن في ابقائه في منى والافلا كراهة اي في تقديمه (قوله اذ ذاك) اي ايام الرمي والمبيت بها وظاهر كلامهم ان كراهة التقديم تحريمية لان عمر أذب عليه ولا يؤذب على المكروه تنزيها اه ذكره السيد (قوله التي تلي المسجد) اي مسجد الخيف (قوله التي تلي عرفة) اي تأتي بعد يوم عرفة (قوله والتمتع والقران) اي الاكل منهما (قوله فقط) اما هدى الجنائيات فلا يأكل منه (قوله لزمه رميه) وان قدم الرمي فيه على الزوال جاز فان وقت الرمي فيه من الفجر الى الغروب وأما في الثاني والثالث فن الزوال الى طلوع الشمس در (قوله بالمحصب) بضم قفتحين الا بطح وليست المقبرة منه وهو موضع بقرب مكة يقال له الا بطح ذو حصي والمحصب النزول فيه وذكر في المبسوط أنه سنة عندنا حتى لو تركه يصير مبيئا من لا مسكين (قوله والتضلع) اي الامتلاء منه فانه علامة الايمان (قوله واستقبال البيت والنظر اليه) اي حال الشرب (قوله التزام المتزيم) وهو ما بين الحجر وباب البيت (قوله والتشبث) اي التعلق بالاستتار كالاستتار بالمتشفع بها والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل في كيفية تركيب أفعال الحج) *

(قوله كرايح) هو بكسر الموحدة وادب الحزتين قريب من البحر وهو قبل الخفة بشئ قليل على يسار الذهاب الى مكة (قوله ولومطيبا) ولا يضر بقاء أثر الطيب بعد (قوله ولا يزرة) اي بأزراه وقوله ولا يعقده بأن يعقد طرفه ببعضهما وقوله ولا يخلله بنحو مخيط يخله خلاله (قوله تنوي بها الحج) بيان لا كحل والافيصح الحج بطلاق النية ولو بقلبه بشرط مقارنتها

لهن أمور الدنيا والآخرة ومن السنة التزام المتزيم وهو أن يضع صدره ووجهه عليه والتشبث بالاستتار ساعة داعيا لذكر بما أحب وتقبيل عتبة البيت ودخوله بالادب والتعظيم ثم لم يبق عليه الا أعظم القربات وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فينوي به عند خروجه من مكة من باب سيكة من الثنية السفلى وسنذكر لزيارة فصلا على حديثه ان شاء الله تعالى

* (فصل في كيفية تركيب أفعال الحج) * اذا اراد الدخول في الحج أحرمت من الميقات كرايح فيغتسل أو يتوضأ والغسل وهو أحب للتنظيف فتغتسل المرأة الحائض والنفساء اذا لم يضرها ويستحب كمال النظافة بقص الظفر والشارب وتنف الابط وحلق العانة وجماع الاهل والاهل ولومطيبا ويلبس الرجل ازارا ووداء جديدين أو غسيلين والجديد الابيض أفضل ولا يزرم ولا يعقده ولا تخلله فان فعل كرمه ولا شيء عليه وتطيب وصل ركعتين وقل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني وابدر صلاتك تنوي بها الحج

وهي ابيك اللهم ابيك لا شريك لك ابيك ان الحد والنعمة والملئ لك لا شريك لك ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئا وزد فيها ابيك
وسعديك والخير كله بين يديك ابيك والرغبي اليك والزيادة سنة فاذا البيت ناويا فقد احرمت فائق الرفث وهو الجماع وقيل ذكره
بحضرة النساء والكلام الفاحش والفسوق والمعاصي والجدال مع الرفقاء والخدم وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة
عليه وليس الخبط والعمامة والخفين وتغطية الرأس والوجه ومس الطيب وحلق الرأس والشعر ويجوز الاغتسال والاستظلال
بالخيمة والمحمل وغيرهما وشدة الهميان في الوسط واكثر التلبية متى صليت أو علوت شرفاً أو هبطت وأدياً أو لقيت ركبا وبالاسحار
رافعاً صوتك بلا جهد مضر وإذا وصلت الى مكة يستحب أن تغتسل وتدخلها من ابرام من باب المعلى لتكون مستقبلاً في دخولك
باب البيت الشريف تعظيماً ويستحب أن تكون ملياً في دخولك حتى تأتي ٤٧٩ باب السلام فتدخل المسجد الحرام منه

متواضعا خاشعا ملياً

ملاحظاً جلالة المكان

مكبراً مهلاً مصلياً على النبي

صلى الله عليه وسلم متواضعا

بالمزاحم داعياً بما أحبت

فانه مستجاب عند رؤية

البيت المكرم ثم استقبل

الحجر الاسود مكبراً مهلاً

رافعاً يديك كما في الصلاة

وضعهما على الحجر وقبله بلا

صوت ثم عجز عن ذلك الا

بإذاء تركه ومس الحجر بشئ

وقبله أو أشار اليه من بعيد

مكبراً مهلاً حامداً مصلياً

على النبي صلى الله عليه وسلم

ثم طف أخذاً عن يمينك مما

يلي الباب مضطجعا وهو

أن تجعل الرداء تحت الابط

اليمين وتلقى طرفه على

اليسر سبعة أشواط داعياً

فيها بما شئت وطف وراء

الحطيم وان اردت ان تسبي

لذكر يقصده به التعظيم كتسبيح وتهليل ولو بالفارسية وان أحسن العربية والتلبية على المذهب
در (قوله وهي ابيك) اي أقت يا ابيك اقامة بعد أخرى وأجبت ندائك مرة بعد أخرى من الأعلى
والثنية للتكرير واتصاه به قبل مضمراً أخذ من ألب بالمكان ولب اذا أقام به (قوله ان
الحد) بكسر الهمزة وفتح در (قوله ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئا) فانه مكروه ويكون
مستتاباً كهار بترك رفع الصوت بها (قوله وسعديك) اي أطيعك اطاعة بعد اطاعة (قوله
والرغبي اليك) اي الضراعة والمسئلة قاموس (قوله والزيادة سنة) في الزمان من دوبة فان
أريد بالزيادة مطلقاً فلا تنافي أقامه السيد (قوله والمعاصي) عطف تفسير (قوله والخفين)
الا ان لا يجذنعين في ثوبيهما اسفل من الكعبين عند معقده الشراك (قوله بالخيمة والمحمل) من
غير اصابة لوجهه ورأسه فلو اصاب احدهما كره (قوله وشدة الهميان) بكسر الهاء ما توضع
فيه الدراهم ومثله المنطقة والسيوف والسلاح والتختم والا كتحال بغير مطيب والختان والقصد
والجامة (قوله متى صليت) ولتوقلا (قوله اولقيت ركبا) او متاة (قوله فانه مستجاب عند
رؤية) عن عطاء انه صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى البيت يقول اعوذ برب البيت من الدين
والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر زيلعي وفي الفتح من اهم الادعية طلب دخول الجنة
بلا حساب اوصى الامام رجلا ان يدعو عند مشاهدة البيت باستجابة دعائه ليصير مستجاب
الدعوة (قوله ثم طف الخ) لانه تحية المسجد الحرام (قوله أخذاً عن يمينك) فتكون الكعبة
عن يسارك وجوبا (قوله في مقام ابراهيم) هو حجر كان يقوم عليه عند نزوله عن الابل وركوبه
عند اتيانه هاجرو ولده ظهر فيه أثر قدميه (قوله فاستلم الحجر) واستلام الركن اليماني حسن ولا
يسن في ظاهر الرواية ولا يستلم غيرهما من العراقي والشامي (قوله ثم تخرج الى الصفا) من اي
باب شئت وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بنى مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه
أقرب الابواب الى الصفا لانه سنة (قوله على هيئة) الهيئة بكسر الهاء من الهون بفتح الهاء
وهو السكينة فأصلها هونة قلبت الواو يا السكونم وانكسار ما قبلها ذكره العلامة فوح (قوله

بين الصفا والمروة عقب الطواف فارمل في الثلاثة الاشواط الاول وهو المشي بسرعة مع هذا الكتفين كلما رز يتختر بين
الصفين فان زحمة الناس وقف فاذا وجد فرجة رمل لانه لا بد له منه فيقف حتى يقيمه على الوجه المستوي بخلاف استلام
الحجر الاسود لان له بدلا وهو استقباله ويستلم الحجر كلما مر به ويختم الطواف به وبركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام
أو حيث تيسر من المسجد ثم عاد فاستلم الحجر وهذا طواف القدوم وهو سنة الا فاقى ثم تخرج الى الصفا فتصعد وتقوم
عليها حتى ترى البيت فتستقبله مكبراً مهلاً مصلياً داعياً وترفع يديك مبسوطين ثم تهب نحو المروة على هيئة فاذا
وصل بطن الوادي سعي بين المابين الاخضرين سعياً حثيثاً فاذا تجاوز بطن الوادي مشي على هيئة حتى يأتي المروة فيصعد
عليها ويفعل كما فعل على الصفا

يستقبل البيت مكبراً مهلاً لا ملجأ له إلا ما يدعيه نحو السماء وهذا شرط ثم بعد ذلك فاصدا الصفا فاذا وصل الى الميادين
 الأخضر ينسعي ثم مشى على هيئة حتى يأتي الصفا فيصعد عليها ويفعل كما فعل أولاً وهذا شرط ثان فيطوف سبعة أشواط
 يتعدى بالصفا ويختم بالمرورة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط منها ثم يقيم بمكة محرماً ويطوف بالبيت كلما بدله وهو افضل
 من الصلاة لئلا لا تقا في فاذا صلى الفجر بمكة ثامن ذى الحجة تاهب للخروج الى منى فيخرج منها بعد طلوع الشمس ويستحب
 أن يصلي الظهر بعني ولا يترك التلبية في احواله الا في الطواف ويمكث بعني الى ان يصلي الفجر بها بغلس وينزل بقرب مسجد
 الخيف ثم بعد طلوع الشمس يذهب الى عرفات فيقيم بها فاذا زالت الشمس يأتي مسجد غرة فيصلي مع الامام الاعظم او نائبه
 الظهر والعصر بهد ما يخطب خطبتين يجالس بينهما ويصلي الفريضة بأذان واقامتين ولا يجتمع بينهما الا بشرطين الاحرام
 والامام الاعظم ولا يفصل بين الصلاتين بناقلة وان لم يدرك الامام الاعظم صلى كل واحدة في وقتها المعتاد فاذا صلى مع الامام
 توجه الى الموقف وعرفات كلها موقف ٤٨٠ الابطن عرنة ويغتسل بعد الزوال في عرفات للوقوف ويقف بقرب جبل

الرجة مستقبلاً مكبراً
 مهلاً لا ملجأ له إلا ما يدعيه
 كما استطم ويجهت في الدعاء
 لنفسه ووالديه واخوانه
 ويجهت على أن يخرج من
 عنقه قطرات من الدمع
 فانه دليل القبول ويلج في
 الدعاء مع قوة رجاء الاجابة
 ولا يقصر في هذا اليوم
 اذا لم يكن تداركه سيما اذا
 كان من الاتفاق والوقوف
 على الراحة افضل والقائم
 على الارض افضل من
 القاعد فاذا غربت الشمس
 أفاض الامام والناس معه
 على هينتهم واذا وجد فرجة
 يسرع من غير أن يؤذي
 أحداً ويحترز عما يفعله

يستقبل البيت) هذا باعتبار ما كان والا فقد حال البناء بين المروة والبيت الا ان يمكنه يقف
 مستقبلاً (قوله ويطوف بالبيت كلما بدله) من غير مل وسعى (قوله فيصلي مع الامام الاعظم
 او نائبه الخ) هو شرط عند الامام لا عند غيره لا يشترط صحة جمع الظهر والعصر الا الاحرام
 وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر برهان (قوله ولا يفصل بين الصلاتين بناقلة) اي غير سنة الظهر
 كما في من لا يسكن بهما للذخيرة والمحيط والكافي وهو ينافي اطلاقهم التطوع والاطلاق ظاهر
 الرواية أفاده في النهروكذا لا يتنقل به صلاة العصر (قوله وان لم يدرك الامام) هذا عند
 الامام (قوله الابطن عرنة) فلا يجزئ الوقوف فيه وهو واجب هذا عرفات عن يسار الموقف
 وقد رأى صلى الله عليه وسلم الشيطان فيه وأمر أن لا يقف فيه احد (قوله كما استطم) اي
 كالذي يطلب الطعام وهيئته كالداعي (قوله ما لم يطالع الفجر) فان طلع عادت الى الجواز (قوله
 محسر) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد السين المكسورة تسمى به لان القيل محسر وأعيان فيه فلا
 يجوز الوقوف فيه (قوله كما أتته سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) اي دعاءه بغفران الدماء والمظالم
 لأمته (قوله مثل حصا الخرف) بالزاي المجهة كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى يكون فخاراً
 قاموس والذي في التنوير ورعى جرة العقبة من بطن الوادي سبعة احذا اه قال في القاموس
 الحذف بالذال المجهة كالضرب رمي بك بحصاة او نواة او نحوهما تأخذ بين سببائك تحذف به
 والمراد الرمي برؤس الاصابع كما في الدرر وسيد كره المصنف (قوله ويكره من الذي عند الجرة)
 لانها مردودة حديث من قيات حجة رفعت جرنه در (قوله واكثر اهانة للشيطان) لانه لم يلقه
 اليه حيث لم يرمه بكل يده بل حقره ولم يعتن به حتى رماه بأطراف اصابعه (قوله ويضع الحصاة

الجهالة من الاشتداد في السير والازدحام والايذاء فانه حرام حتى يأتي من دافة فينزل بقرب جبل قرح الخ
 ويرتفع عن بطن الوادي قوسعة للمارتين ويصلي بها المغرب والعشاء بأذان واحد واقامة واحدة ولو تطوع بينهما أو تشاغل أعاد
 الاقامة ولم تجز المغرب في طريق المزدلفة وعليه اعادتها ما لم يطالع الفجر ويسن المبيت بالمزدلفة فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس
 الفجر بغلس ثم يقف والناس معه والمزدلفة كلها موقف الابطن محسر ويقف مجتهد في دعائه ويدعو الله أن يتم مراده وسؤاله
 في هذا الموقف كما أتته سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أسفر جرداً أفاض الامام والناس قبل طلوع الشمس فيأتي الى منى
 وينزل بها ثم يأتي جرة العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصا الخرف ويستحب أخذ الجمار من المزدلفة أو من
 الطريق ويكره من الذي عند الجرة ويكره الرمي من أعلى العقبة لا يذاته الناس وبلمة قطها التقاطاً ولا يكسر حجراً جارا
 ويفسدها بالتيقن طهارتها فانها باقية بقرية ولو رمى بنحسة اجزأه وكره ويقطع التلبية مع قول حصاة يرميها وكيفية الرمي ان
 يأخذ الحصاة بطرف ابرامه وسببته في الاصح لانه ليسر واكثر اهانة للشيطان والمنون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصاة على
 ظهر ابرامه ويستعين بالمسحاة ويكون بين الرامي وموضع السقوط خذعة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو محل وثبت اعادها

وان سقطت على سننها ذلك اجزاء وكبر بكل حصاة ثم يذبح المنرد بالحج ان احببه ثم يحلق او يقصر والحلق افضل ويكفي فيه ربع
الرأس والتقصير ان يأخذ من رؤس شعره مقدار الائمة وقد حله كل شيء الا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك او من الغد وبعدده
فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط وحلت له النساء وافضل هذه الايام اولها وان اخره عنها لزمه شاة لتأخير الواجب
ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من ايام الحررى الجمار الثلاث يبدأ بالجمرة التي تلى مسجد الخيف
فيرميها بسبع حصيات ماشيا يكبر بكل حصاة ثم يقف عندها داعيا بما احب حامدا لله تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم
ويرفع يديه في الدعاء ويستغفر لوالديه واخوانه المؤمنين ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك ويقف عندها داعيا ثم يرمي جمرة
العقبة راكبا ولا يقف عندها فاذا كان اليوم الثالث من ايام الحررى الجمار الثلاث بعد الزوال كذلك واذا اراد ان يتجمل
نقرا الى مكة قبل غروب الشمس وان اقام الى الغروب كره وليس عليه شيء وان طلع الفجر وهو يعني في الرابع لزمه الرمي وجاز قبل
الزوال والافضل بعده وكره طلوع الشمس وكل رمي بعده رمي ترميه ماشيا الدعاء بعده والاراك بالذهب عقبه بالدعاء وكره
المبيت بغير منى اي الى الرمي ثم اذا رحل الى مكة نزل بالمحصب ساعة ثم يدخل مكة ٤٨١ ويطوف بالبيت سبعة اشواط بلا رمل
وسعى ان قدمهما وهذا

طواف الوداع ويسمى
ايضا طواف الصدر وهذا
واجب الاعلى اهل مكة
ومن اقام بها ويصلي بعده
ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب
من مائها ويسخر الماء
منها بنفسه ان قدر ويستقبل
البيت ويتضلع منه ويتنفس
فيه صرا و يرفع بصره كل
مرة ينظر الى البيت ويصعب
على جسده ان تيسر والا
يسبح به وجهه ورأسه وينوي
بشربه ماشاء وكان ابن
عباس رضي الله عنهما اذا
شربه يقول اللهم اني أسألك

الح) هذه كيفية اخرى في الرمي (قوله وان سقطت على سننها ذلك اجزاء) ان وقعت بقرب
الجمرة والا لا وثلاثة اذرع بعيدا ومن اقرب جوهره (قوله ثم يأتي مكة من يومه ذلك الح)
اي وجوبا موسعا (قوله ويسمى ايضا طواف الصدر) بفتح الدال الرجوع ومثله الصدر
يسكون الدال (قوله ويتنفس فيه) اي حال الشرب (قوله ماء زمزم لما شرب له) فينبغي
ان يشرب بنية قطع ظمأ يوم العطش الا كبر كانه له بعضهم (قوله وهي خمسة عشر موضعا
نقلها الكمال بن الهمام الح) وقد ذكرها نظام العلامه العصامي مقيدها بالاساعات مخصوصة
وزاد فيها بعض مواطن لم تذكر في تلك الرسالة فقال موافقا لما ذكره النقاش في مناسكه

قد صرح النقاش في المناسك * وهي امرى عدة للناسك
أن الدعاء في خمسة وعشره * يقبل حقا صاح من ذكره
وهي المطاف مطلقا والملتزم * بنصف الليل فهو شرط ملتزم
وداخل البيت بوقت العصر * بين يدي خدعته فلتستقر
وتحت ميزاب له وقت السحر * وهكذا خلف المقام المتخير
ثم لدى الجمار والمزدلفه * عند طلوع الشمس ثم عرفه
ثم الصفا وحررة والمسيحي * بوقت عصر فهو قيد يرى

٦١ ط علما نافعاً ورزقا واسعا وشفاء من كل داء وقال صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له ويستحب بعد شربه أن يأتي باب
الكعبة ويقبل العتبة ثم يأتي الى الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود والباب فيضع صدره ووجهه عليه ويتشبت بأستار الكعبة
ساعة ينضرع الى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركاً وهدى للعالمين اللهم
كأهديتني له فتقبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين والملتزم من
الاماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة المشرفة وهي خمسة عشر موضعا نقلها الكمال بن الهمام عن رسالة الحسن البصري
رحمه الله بقوله في الطواف وعند الملتزم وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى المروة وفي السعي
وفي عرفات وفي منى وعند الجمرات انتهى والجمرات ترمى في اربعة أيام يوم النحر وثلاثة بعده كما تقدم وذكرنا استحبابه أيضا عند
رؤية البيت المكرم ويستحب دخول البيت الشريف المبارك ان لم يؤذأ حدا وينبغي أن يقصد مصلى النبي صلى الله عليه وسلم
فيه وهو قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة اذرع ثم يصلي فاذا صلى
الى الجدار يرضخ خده عليه ويستغفر الله ويحمده ثم يأتي الاركان فيحمد ويهال ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ماشاء ويلزم الادب
ما استطاع بظاهره وباطنه وليست البلاطة الخضراء التي بين العمودين مصلى النبي صلى الله عليه وسلم

وما نقوله العامة من ان العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل لها والمسحار الذي في وسط البيت يسمونه
سرة الدنيا يكشف أحدهم عورته وسرته ويضعها عليه فهل من لا عقل له فضلا عن علم كما قاله السكال وإذا أراد العود إلى أهله
ينبغي أن ينصرف بعد طوافه للوداع وهو يمشي إلى ورائه ووجهه إلى البيت باكيا ومتبائيا كما منحسر على فراق البيت حتى يخرج
من المسجد ويخرج من مكة من باب بني شيمكة من الثنية السفلى والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير أنهما لا تكشف رأسها
وتسدل على وجهها شيا تحت عيدها كالقبة تمنع مسسه بالغطاء ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تهزل في السعي بين الميادين
الأخضرين بل تمشي على هيئتها في جميع السعي بين الصفا والمروة ولا تتحاكى وتقصروا وتلبس الخميطة ولا تراحم الرجال في استلام
الحجر وهذا تمام حج المفرد وهو دون المتمتع في الفضل والقران أفضل من المتمتع * (فصل) * القران هو أن يجمع بين اجرام الحج
والعمره فيقول بعد صلاة ركعتي ٤٨٢

والعمره فيقول بعد صلاة ركعتي

فاذا دخل مكة بدأ بطواف

العمره سبعة أشواط يرمل

في الثلاثة الأولى فقط ثم

يسلي ركعتي الطواف

ثم يخرج إلى الصفا ويقوم

عليه داعيا مكبرا مهلا

صليا مصليا على النبي

صلى الله عليه وسلم ثم يهبط

نحو المروة ويسعى بين الميادين

فيتم سبعة أشواط وهذه

أفعال العمره والعمره سنة

ثم يطوف طواف القدوم

للحج ثم يتم أفعال الحج كما

تقدم فإذا رمى يوم النحر

بحجرة العقبة وجب عليه

ذبح شاة أو سبع بدنة فإذا

لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل

مجي يوم النحر من أشهر

الحج وسبعة أيام بعد الفراغ

من الحج ولو بمكة بعد مضي

أيام التشريق ولو فرقتها

جاز

كذامني في ليلة البدر إذا * يستنصف الليل فحذما يحتذي

وعند برزخ من شرب الفحول * إذا دنت شمس النهار للأفول

عوقب عند مغيب الشمس قل * ثم لدى السدرة ظهرا وكل

وقد روى هذا الوقوف طرا * من غير تقييد بما قدمنا

بحر العلوم الحسن البصري عن * خير الوري ذاتا ووصفا ومن

صلى عليه الله ثم سلما * وآله والعقب ما غيب شمس

(قوله من ان العروة الوثقى الخ) الأولى حذف ان او حذف الواو من قوله وهو موضع (قوله او

متبايكا) أي متشبه بالبايكا (قوله ولا ترفع صوتها) بل تسمع نفسها بالفتنة (قوله وتلبس الخميطة)

والخفين والحلى وحيضها لا يمنع نسكا الا الطواف والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل) *

القران هو مصدر قرن بين الحج والعمره اذا جمع بينهما (قوله ثم يطوف الخ) فان أتى بطوافين

متواليين ثم سعى سعيين لهما جاز وأساء ولادم عليه فان وقف القارن بعرفة قبل أكثر الطواف

لها بطلت عمرته وقضيت ووجب دم الرض وسقط دم القران (قوله فصيام ثلاثة أيام) آخرها

يوم عرفة فان فاتت الثلاثة تعين الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (فصل) *

التمتع هو من المتاع او المنة لانه يتمتع أي يرتفق بارتفاقات الحلال بين العمره والحج (قوله

هو أن يحرم بالعمره) ويطوف ولوا أكثر أشواطها في أشهر الحج (قوله وان ساق الهدي) أي

هدي المنة معه وقوله لا يتحتمل من عمرته أي الابعاد الفراغ من الحج (قوله يحرم بالحج) أي

في سفر واحد حقيقة او حكما بأن يلم بأهله المأماغ يرحم واحرامه يكون يوم التروية وقبله

أفضل (قوله لزمه ذبح شاة) شكر المانم الله تعالى عليه حيث وفق لاداء التمكن (قوله

صام ثلاثة أيام) بعد احرامها في أشهر الحج وتأخذ به بحيث يكون آخرها يوم عرفة افضل رجاء

* (فصل) * المتمتع هو أن يحرم بالعمره من الميقات فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني اريد العمره وجود

فيسر هالي وتقبلها مني ثم يلبي حتى يدخل مكة فيطوف اها ويطعم التلبية بأول طوافه ويرمل فيه ثم يصلي ركعتي الطواف ثم

يسعى بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة أشواط ثم يحلق رأسه أو يقصر اذا لم يسق الهدي وحل له كل شيء

من الجماع وغيره ويستمر حلالا وان ساق الهدي لا يتحتمل من عمرته فاذا جاء يوم التروية يحرم بالحج من الحرم ويخرج إلى منى فاذا

رمى بحجرة العقبة يوم النحر لزمه ذبح شاة أو سبع بدنة فان لم يجد صام ثلاثة أيام قبل مجي يوم النحر وسبعة اذ ارجع كالقارن

فان لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة ولا يجوز به صوم ولا صدقة

من بمكة من الحل بخلاف
اسرامه الحج فانه من الحرم
واما الا فاقى الذي لم يدخل
مكة فيحرم اذا قصد هاهنا
المبقات ثم يطوف ويسعى
لها ثم يحلق وقد حل منها كما
يناه بحمد الله (تنبيه) *
وافضل الايام يوم عرفة اذا
وافق يوم الجمعة وهو افضل
من سبعين حجة في غير جمعة
رواه صاحب مفراج
الدرية بقوله وقد صح
عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال افضل
الايام يوم عرفة اذا وافق
جمعة وهو افضل من سبعين
حجة ذكره في تجريد الصحاح
بعلامته الموطا وكذا قاله
الزبلي شارح الكثر
والجواهر بمكة مكروهة عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى
لعدم القيام بحقوق البيت
والحرم ونفي الكراهة
صاحبه رحمه الله تعالى

(باب الجنائيات) *

هي على قسمين جنابة على
الاحرام وجنابة على الحرم
والثانية لا تختص بالحرم
وجنابة الحرم على اقسام
منها ما يوجب دما ومنها
ما يوجب صدقة هي نصف
صاع من بر ومنها ما يوجب
دون ذلك ومنها ما يوجب

وجود الهدى والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(فصل) *

العمرة سنة) اي مؤكدة على المذهب وصح في الجوهرة وجوبها وهي احرام وطواف وسعي
وحلق أو تقصير فالاحرام شرط ومعهظم الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار ويشمل فيها
كفعل الحاج (قوله وتكره يوم عرفة) وجازت في غير ما ذكرنا في رمضان (قوله
وهو افضل من سبعين حجة في غير جمعة) ويغفر لكل من الواقفين بغير واسطة (قوله اعدم
القيام بحقوق البيت والحرم) فمن يثيق من نفسه بالقيام بالحقوق فلا كراهة عليه والمجاورة
بالمدينة كالمجاورة بمكة (قوله ونفي الكراهة صاحبه) في شرح السيد عن العلامة نوح وقال
المجاورة بهامستحبة وعليه الفتوى وجب الغنى افضل من حج الفقير وجب الفرض اولى من طاعة
الوالدين بخلاف النفل وبماء الرباط افضل من حج النفل واختلف في الصدقة ورجح في البرازية
أفضلية الحج لما فيه في المال والبدن جميعا قال وفيه أفتى أبو حنيفة حين حج وعرف المشقة
ولا يجوز شراء الكسوة من بني شيبه بل من الامام أو نائبه وله لبسها ولو جنباً أو طائفاً ولا يقتل
في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ويكره الاستحباب بما زعم لا الاعتسال
ولا حرم للمدينة عندنا ومكة افضل منها على الراجح الا ما ضمن اعضائه صلى الله عليه وسلم فانه
افضل حتى من الكعبة والعرش والكرسي اه من الدرا المختار آخر الكتاب

(باب الجنائيات) *

جمع جنابة وهي ما ينجسه من شيء اي يحدته الا انه خص بما يحرم من الفعل واصله من جنى الثمر
وهو أخذ من الثمر وهو مضرو وأريد به الحاصل بالمصدر بدليل جمعها والمصدر لا يجمع
من لا مسكين والمراد هنا خاص منه وهي ما تكون حرمة بسبب الاحرام أو الحرم ثم قاله
السيد (قوله منها ما يوجب دما) وقد يجب به ادمان بجنابة القارن والدم حيث اطلق يراد به
الشاة وهي تجزئ في كل شيء الا في موضعين الاول اذا جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق
والثاني اذا طاف للزيارة جنباً أو طائفاً أو نقاء فان الواجب في هذين الموضعين البدنة
(قوله هي نصف صاع من بر) كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع الا ما يجب
بقتل القمل والجراد فانه يطعم ماشاء ذكره السيد وأشار الى ذلك بقوله ومنها ما يوجب دون
ذلك (قوله ويتعدى الجزاء بتعدد القاتلين المحرمين) قال في التمهيد وشرحه ولو قتل محرمان
صيدا تعدد الجزاء لتعدد الفعل ولو حلالاً لصد الحرام لا لاتحاد المحل اه (قوله هي مالو
طبيب محرم بالغ عضواً) ولوناس ما أوجاهه لا او مكرها وشمل العضو الفم ولو بأكل طيب كثير
وما يبلغ عضواً لوجع والبدن كله كعضو واحد ان اتحد الملمس والافل كل طيب كفارة
ولو ذبح ولم يزل منه دم آخر لتركه أو ما الثوب المطيب أكثره فيشترط لزوم الدم دوام لبسه يوماً
وأخرج بالبالغ المبي فلا شيء عليه والطيب كل جسم له رائحة طيبة مستقلة ويتخذ منه الطيب
كالمسك والكافور والفضة والعود والغالية وهي المجموع من هذه الاربعة وأخرج بالحرم
الحلال لان الحلال لو طيب عضو ثم أحرمت فانتقل منه الى مكان آخر من بدنه فلا شيء عليه اتفاقاً

القيمة وهي جراح الصيد ويتعدى الجزاء بتعدد القاتلين المحرمين فالتى توجب دما هي ما لو طيب محرم بالغ عضواً

أو خضب رأسه بجناء أو أدهن بزيت ونحوه أو لبس مخيطا أو ستر رأسه يوما كاملا أو حلق ربيع رأسه أو محجمه أو أحدا بطيه
أو عاتته أو رقبته أو قص أظفار يديه ورجليه بمجلس أو يدا أو رجلا أو ترك واجبا مما تقدم بيانه وفي أخذ شاربه حكومة
* والتي توجب الصدقة بنصف صاع ٤٨٤ من برا أو قيمة هي ما لو طيب أقل من عضو أو لبس مخيطا أو غطى رأسه أقل من يوم

وقيد بالعضولان تطيب مادونه فيه صدقة (قوله أو خضب رأسه بجناء) رقيق أما المتلبد
ففيه دمان در (قوله ونحوه) كسريح وان كان خالصا (قوله أو لبس مخيطا) أي لبسا
معتادا فلواتر زربه أو وضعه على كتفيه فلا شيء عليه (قوله أو ستر رأسه) أي بعتاد فلو ستره
بجمل اجانة أو عدل فلا شيء عليه (قوله يوما كاملا) أي أوليلة كاملة والزائد على اليوم
كل يوم وان نزعها إلا وأعادها نهارا لم يعزم على ترك لبسه عند النزاع فان عزم عليه ثم لبس تعدد
الجزاء كقول الأول أولا (قوله أو حلق ربيع رأسه الخ) أي أزال ربيع رأسه أو ربيع لحية
(قوله أو محجمه) عطف على ربيع أي واحتجم والافصدقة در (قوله وفي أخذ شاربه
حكومة) أي حكومة عدل كذا في السيد والذي في التصوير ان فيه صدقة ولعل مراده
بالحكومة ان ينظر العـدل ما مقدار من ربيع اللحية فيؤخذ من الدم بحسابه (قوله بنصف
صاع) الباء للتصوير أو الصدقة بمعنى التصديق والباء للتمدية (قوله أو طاف للقدم أو الصدر
معدنا) وفي الفخ ولوطاف للعمرة جنباً أو محمداً فانه عليه دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا لانه
لامدخل للصدقة في العمرة (قوله أو ترك شوطا من طواف الصدر) عطف على ما يجب فيه
صدقة (قوله وكذا الكل شوطا من أقله) أي الصدر وكذا الكل شوطا من السهي (قوله فيما لم
يبلغ رمي يوم) أما اذا بلغه أو أكثره ففيه دم (قوله أو حلق رأس غيره) محرما كان ذلك الغير
أو حلالا وهذا بخلاف ما لو طيب عضو غيره أو لبسه مخيطا فانه لا شيء عليه إجماعا (قوله
فهو ما لو قتل قلة) من بدنه أو ألقاها أو ألقى نوبه في الشمس لقوت ويجب في الكثير منه وهو
ما زاد على ثلاثة نصف صاع ويجب الجزاء في القتل بالدلالة عليه كالصيد (قوله وذبحه) أي في
الحرم (قوله ونصت فيه) أي أين شاء (قوله لكل فقير نصف صاع) حكمه كالفطرة (قوله
أوصام عن طعام كل مسكين يوما) ولو متفرقا (قوله أو صام يوما) كذا لو كان الواجب أقل
من الصدقة ابتداء (قوله ويجب قيمة ما نقص بنتف ريشه) فيه قوم الصيد ساجدا وجرى ما
فيغرم ما بين القيمتين وهذا اذا برئ وبقي أثره والأفلا يضمن لزوال الموجب (قوله ونف ريشه)
أي الذي يخرج به من حيز الامتناع (قوله وكسر بيضه) أي غير المذر (قوله بقتل السبع)
المراد به حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا أو فـلا (قوله النبات بنفسه) لكنه ان كان ذلك في
غير ملك وجبت قيمة واحدة والأفقيمتان قيمة ما لكه وأخرى لحق الشرع ويجب القيمة الأفيما
جف أو انه كسر أو ذهب بحفر كانون أو ضرب فسطاط در واعلم أن شجر الحرم أربعة أنواع
ثلاثة منها يحل قطعها والانتفاع بها بالأجزاء وواحدة منها لا يحل قطعها ولا الانتفاع بها بدون
الجزاء أما الثلاثة الأولى فكل شجرة أنبته الناس وهو من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة أنبته
الناس وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس
وأما الواحدة فهي كل شجرة نبت بنفسه وهو ليس من جنس ما ينبت الناس ذكره السيد (قوله

أو حلق أقل من ربيع رأسه
أو قص ظفرا وكذا لكل
ظفر نصف صاع إلا ان يبلغ
الجموع دما فينقص
ما شاء منه خمسة متفرقة
أو طاف للقدم أو الصدر
معدنا ويجب شاة ولو طاف
جنباً أو ترك شوطا من
طواف الصدر وكذا لكل
شوطا من أقله أو حصة من
أحدى الجوار وكذا لكل
حصة فيما لم يبلغ رمي يوم
إلا ان يبلغ دما فينقص
ما شاء أو حلق رأس غيره
أو قص أظفاره وان تطيب
أو لبس أو حلق بعذر تخير
بين الذبح أو التصديق
بثلاثة أصوع على ستة
مساكين أو صيام ثلاثة
أيام والتي توجب أقل من
نصف صاع فهي ما لو قتل
قـلة أو جرادة ففيه صدق بما
شاء والتي توجب القيمة
فهى ما لو قتل صيدا فيقومه
عدلان في مقتله أو قريب
منه فان بلغت هديا فله
الخيار ان شاء اشتراه وذبحه
أو اشترى طعاما ونصت فيه
لكل فقير نصف صاع أو صام
عن طعام كل مسكين يوما

وان فضل أقل من نصف صاع نصت فيه أو صام يوما ويجب قيمة ما نقص بنتف ريشه الذي لا يطير به وشعره
وقطع عضوا لا يمنع الامتناع به ويجب القيمة بقطع بعض قوائمه ونف ريشه وكسر بيضه ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع وان
صال لا شيء بقتله ولا يجزى الصوم بقتل الحلال صيدا الحرم ولا بقطع حشيش الحرم وشجره النبات بنفسه

وليس مما ينبت به الناس بل القيمة وحرم رعي حشيش الحرم وقطعه الا الاذخر والحكمة * (فصل) * ولا شيء يقتل غراب وحداة وعقرب وفأرة وحية وكاب عقور وبعوض وغل وبرغوث وقراد وسلحفاة ٤٨٥ وما ليس بصيد * (فصل) *

الهدى اذناه شاة وهو من الابل والبقرة والغنم وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا والشاة تجوز في كل شيء الا في طواف الركن جنباً ووطء بعد الوقوف قبل الحلق ففي كل منهما بدنة وخص هدى المتعة والقران بيوم التحرف فقط وخص ذبح كل هدى بالحرم الا ان يكون تطوعاً وتعيب في الطريق فيحرق في محله ولا يأكاه يعني وفقير الحرم وغيره سواء وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران فقط ويتصدق بحلاله وخطامه ولا يعط اجر الجزاء منه ولا يركبه بلا ضرورة ولا يحلب لبنه الا ان يهدى المحل فيتصدق به وينضح ضرعه ان قرب المحل بالنفاخ ولو ندرجها ماشية الرمة ولا يركب حتى يطوف للركن فان ركب اراق دماً وفضل المشى على الركوب للقادر عليه وفقنا الله تعالى بفضله ومن علمنا بالهدى على احسن حال اليه بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

* (فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم) * على سبيل الاختصار

وليس مما ينبت به الناس) فلو كان من جنسه فلا شيء عليه (قوله وحرم رعي حشيش الحرم) اي بدابة (قوله وقطعه) اي بنحو منجل (قوله والحكمة) لانها كالشجر الجاف والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

* (فصل) *

(قوله ولا شيء يقتل غراب) الا المفقق در (قوله وحداة) بكسر ففتحين (قوله وغل) لكن لا يحل قتل ما لا يؤذى وقالوا لا يحل قتل الكلب الا هلى اذ لم يؤذوا الا صر يقتل الكلاب منسوخ (قوله وسلحفاة) بضم ففتح فكون (قوله وما ليس بصيد) فليس يقتل جميع هوام الارض شيء لانها ليست بصيد ولا متولدة من البهائم ومثله القراش والذباب والوزغ والزبور والفتقد والصرصر والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

* (فصل الهدى) *

هو في اللغة والشرع ما يهدي الى الحرم (قوله اذناه شاة) بنت سنة (قوله وهو من الابل) ويكون مما مضى عليه خمس سنين ومن البقر مما مضى عليه سنتان ولو قال واعلاه ابل وبقر لكان اولى (قوله وما جاز في الضحايا جاز في الهدايا) فكل ما يشترط في الضحايا من السلامة عن الميوب التي تمنع الجواز كالعور والعرج يشترط هنا ذكره السيد (قوله يوم التحرف فقط) اي وقت التحرف وهو الايام الثلاثة در (قوله بالحرم) ولا يشترط له معنى (قوله ولا يأكاه يعني) لان حلال الاكل من هدى التطوع مشروط ببلوغه محله (قوله وفقير الحرم وغيره سواء) لكن فقير ما فضل وغيره بالجر (قوله وتقلد بدنة التطوع) تدبا ومثله بدنة النذر وبقيدنا بالبدنة لان الشاة لا تقلد (قوله والمتعة والقران فقط) لان الاشهار بالعبادة البقي والستر بغيرها احق (قوله وخطامه) اي زمامه (قوله ولا يعط اجر الجزاء منه) فلوا عطاءه ضمنه اموالو تصدق عليه جاز (قوله ولا يركبه بلا ضرورة) فان دعت الضرورة اليه ونقص ضمن ما نقص بركوبه وحمل متاعه ونصدق به على الفقراء در (قوله فيتصدق به) عطف على محذوف اي فيحلبه ويتصدق به (قوله وينضح ضرعه) في القاموس نضح البيت ينضح رشه وقاعدته انه اذا ذكر الا نقي بالتقييد فهو على مثال ضرب (قوله بالنفاخ) بالنفاخ المجهة بوزن غراب الماء البارد والعذب الصافي قاموس والمراد الاول (قوله لزمه) لان من جنسه واجبا وهو مشى المكي الفقير القادر على المشى والمشي في الطواف والسعي الى الجمعة ثم قيل يمشى من حين يحرم وقيل من بيته وهو الاصح زبلي (قوله فان ركب) اي في كل الطريق او اكثره اراق دماً ولو ركب في نصفه او اقله فحسابه من الدم (قوله للقادر عليه) اي على المشى وقيل الافضل الركوب لانه احفظ لنفسه وابعده عن السائمة (قوله اليه) اي الى الحج والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

* (فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم) *

قال في الاختصار لما كانت زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من افضل القرب واحسن المستحبات بل تقرب من درجة ما لزم من الواجبات فانه صلى الله عليه وسلم

عرض عليهم اوبالغ في الذنب اليها فقال من وجد سعة ولم يرزني فقد جفاني وقال صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي
وقال صلى الله عليه وسلم من زارني بعد عماتي فكما شئت ازارني في حياتي الى غير ذلك من الاحاديث ومما هو مقرر عند المحققين
انه صلى الله عليه وسلم حي برزق مجمع ٤٨٦ بجميع الملائكة والعبادات غير انه محجب عن ابصار القاصرين عن شريف المقامات

قالوا ان كان الحج فرضا قدمه عليها والاحتخير والاولى في الزيارة تجريد النية لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وقبل يتوى زيارة المسجد أيضا نهرا لانه من المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال (قوله حرّض) أي حث عليها قال في القاموس حرّضه تحرّضا حثه فحطف قوله وبالح عطف مغاير (قوله وبالح في النذب إليها) أي في طلبها والمبالغة بذكر الوعيد على الترك والوعيد على الفعل (قوله من وجد سمه) بفتح السين ودرجما كسرت وفي حديث ذكره القاري من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي بسند حسن (قوله وجبت له شفاعتي) أي ثبتت له شفاعتي والمراد شفاعته غير شفاعته المقام المحمود فانها عامة (قوله فكانما زارني في حياتي) المراد ان له اجرا كماجر من زارني حيا والمشيبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله الى غير ذلك) أي واعدا وانتبه الى غير ذلك (قوله يمتنع) أي يمتنع (قوله عن شرب المقامات) متعلق بالقاصرين (قوله من الكليات) أي الامور المشتركة بينها وبين غيرها كحبة المسجد (قوله والجزئيات) أي الخاصة بالزيارة كهيئة الوقوف المذكورة فيما يأتي (قوله بعد المناسك) أي بعد ذكر المناسك وقوله واداءها الاولى حذفه اذ قد تمكون الزيارة قبل الاداء (قوله نبذة) أي شيء يسير قليل قاموس (قوله فانه يسمعهها) أي اذا كانت بالقرب منه صلى الله عليه وسلم (قوله وتبلغ اليه) أي يبلغها الملك اليه اذا كان المصلي بعيدا (قوله وفضلها شهر من أن يذكر) فثم اماذا ذكره العارف بالله سنان أفندي رحمه الله تعالى في تبين المحارم قال صلى الله عليه وسلم من قال جرى الله عنا محمدا ما هو أهله أتعب سبعين كاتب ألف صباح رواه الطبراني وقال صلى الله عليه وسلم من صلى على عشر مرات صلى الله عليه مائة مرة ومن صلى على مائة مرة كتب بين عينيه براءة من النفاق وبرائة من الفار وأسكنه الله يوم القيامة مع الشهداء رواه الطبراني أيضا وقال صلى الله عليه وسلم من صلى على في يوم ألف مرة لم يمت حتى يرى مقعده من الجنة رواه ابن شاهين وفي رواية من صلى على كل يوم ثلاث مرات وكل ليلة ثلاث مرات حيا وشوقا إلى كان حقا على الله ان يغفر له ذنوب تلك الليلة وذلك اليوم رواه الطبراني اه (قوله المنورة) أي بساكنها صلى الله عليه وسلم ولها اسماء كثيرة تدل على شرفها (قوله هذا حرم نبيك) أي مسجده او ما يحترم لاجله وقالوا المدينة لا حرم لها (قوله واجعله وقاية) أي حفظا أي سببا لذلك (قوله يوم المآب) أي المرجع اليه تعالى (قوله بعد وضع ركبه) أي بعد استقرار من معه من الركاب ليعرف محلهم في العود (قوله واطمئنانه على حشمه) الحشم محركة للواحد والجمع وهو العيال والقرابة وخاصة الذين يغضبون له من أهل اوعبيد او جيرة أفاده في القاموس والمراد الاول (قوله جلالة المكان) أي بن حله من النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه (قوله قائلا) أي حال الدخول (قوله بسم الله) أي دخلت (قوله وعلى ملة رسول الله) أي عقدت نيتي على اتباعها (قوله رب أدخلني) أي المدينة (قوله مدخل صدق) أي ادخلا مرصيا لا أرى فيه مأكرا (قوله وأخرجني مخرج صدق) أي

ولما رأينا **كثيرا** من
عافلين عن اداء حق زيارته
وما بين للزائر من من
الكليات والجزئيات
احببنا ان نذكر بهذا المناسك
وادائها ما فيه بركة من
الآداب تقيها الفائدة
الكتاب فتقول ينبغي لمن
قصد زيارة النبي صلى الله
عليه وسلم ان يكثر الصلاة
عليه فانه يسمعها وتبلغ اليه
وقضائها النهر من ان يذكر
فاذا عاين سلطان المدينة
المنورة يصلي على النبي صلى
الله عليه وسلم ثم يقول اللهم
هذا حرم نبيك ومهبط
وحيك فامن على بالدخول
فيه واجعله وقاية لمن
النار وأمانا من العذاب
واجعلني من الفائزين
بشفاعة المصطفى يوم
المآب ويقتل قبل
الدخول او بعده قبل
التوجه للزيارة ان أمكنه
ويتطيب ويلبس احسن
ثيابه تعظما للقدوم على
النبي صلى الله عليه وسلم ثم
يدخل المدينة المنورة ماشيا
ان أمكنه بلا ضرر وبعد
وضع ركبته واطمئنانه على
حشيه وأمتعته متواضعا

ایران

بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ مَا حَظَّ جَلَالُهُ مَا كَانَ قَائِلًا بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
رَبِّ ادْخُلْنِي مَدْخَلَ صَدَقٍ وَأَخْرِجْنِي مَخْرَجَ صَدَقٍ

زب ادخانی مدخل صدق وأخربنی مخرج صدق

واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد الى آخره واغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك وفضلك
ثم يدخل المسجد الشريف فيصلي تحيته عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر الشريف بجذام منكمبه الايمن فهو موقف
النبي صلى الله عليه وسلم وما بين قبره ومنبره روضة من رياض الجنة كما اخبر به صلى الله عليه وسلم وقال منبري على حوضي فتسجد
شكرا لله تعالى بأداء ركعتين غير محبة المسجد شكر المأوفك الله تعالى ومن عليك بالوصول اليه ثم تدعو بما شئت ثم تنهض
متوجها الى القبر الشريف فتقف بمقدار أربعة أذرع بعيدا عن المقصورة الشريفة بغاية الأدب مستدبرا القبلة محاذيا لرأس
النبي صلى الله عليه وسلم ووجهه الاكبر ملاحظا نظره السعيد اليك وسماعه كلامك ٤٨٧ وردة عليك سلامك وتأمينه

على دعائك وتقول السلام
عليك يا سيدي يا رسول الله
السلام عليك يا نبي الله
السلام عليك يا حبيب الله
السلام عليك يا نبي الرحمة
السلام عليك يا شفيع الامة
السلام عليك يا سيد المرسلين
السلام عليك يا خاتم
النبيين السلام عليك
يا منزل السلام عليك
يا منثر السلام عليك وعلى
اصولك الطيبين واهل
بيتك الطاهرين الذين
اذهب الله عنهم الرجس
وطهرهم تطهيرا جزاك الله
عنا افضل ما جرى نبياعن
قومه ورسولا عن امته اشهد
انك رسول الله قد بلغت
الرسالة وأدبت الامانة
ونصحت الامة وأوضحت
الحجة وجاهدت في سبيل الله
حق جهاده واثقت الدين
حتى أتاك اليقين صلى الله
عليك وسلم وعلى أشرف

اخر اجامر ضيالك بحيث لا يكون على فيه مؤاخذه (قوله من لدنك) قوله
سلطانا نصيرا) اي قوة تنصرتني بها على اعدائك (قوله الخ) اي الى آخر صلاة التشهد (قوله
وافتح لي ابواب رحمتك) اي هي لي الاسباب المقتضية للرحمة والاحسان (قوله روضة من
رياض الجنة) اي انه يصير كذلك يوم القيامة اوانه لما يحصل فيه من الثواب والاجر كانه كذلك
اولا انه يوصل اليها (قوله وقال منبري على حوضي) لا مانع من جملة على الحقيقة (قوله شكر الما
وفقت) بدل من شكر الاول (قوله ثم تنهض) اي تقوم بالادب والمراد انه لا يتراخي وان كان
بالتأني والقهل (قوله مستدبرا القبلة) اي كما هو السنة في زيارة الاموات (قوله ملاحظا نظره
السعيد اليك) اي تلاحظ انه ناظر اليك (قوله يا منزل) اصله المتزمل أدغمت التاء في الزاي أي
المتلفف بتيابه حين مجي الوحي له خوفا منه اهيبته جلالي ومثله المتزمل لأصلا ومعنى (قوله
وعلى أصولك) يعم الذكور والاناث (قوله الرجس) اي الاتم (قوله وأدبت الامانة) اي
الصلاة وغيرها مما في فعله ثواب وتركه عقاب اي بلغت ذلك (قوله وأوضحت الحجة) هي بالضم
البرهان قاموس (قوله حق جهاده) اي جهاده الحق وأعظم جهاده (قوله حتى أتاك
اليقين) أي الموت (قوله بعلم الله) متعلق بكون وحذف من كان نظيره (قوله لا مدها) بفتح
الميم الغاية والمنتهى قاموس (قوله نحن وفدك) اي الوافدون والواردون عليك (قوله
شاعة) اي بعيدة يقال شخ المنزل كمنع شعاعا وشعوا عابدا فهو شاسع قاموس (قوله السهل)
هو من الارض ضد الحزن (قوله والوعر) ضد السهل كالوعر والواعر والوعير (قوله الى
ما ترك) جمع ما تركه وهي المكرمات المتواترة (قوله ومعاهدك) جمع معاهد المنزل المعهود به الشيء
(قوله قصمت) القصم السكسرمع الابانة او عدمها (قوله كواهلنا) جمع كاهل الحاركة او مقدم
أعلى الظهر مما يلي العنق وهو المثلث الاعلى وفيه ست فقرات وما بين الكتفين او موصل العنق في
الصلب قاموس (قوله المشفع) اي مقبول الشفاعة (قوله والمقام المحمود) عطف مرادف
(قوله والوسيلة) هي منزلة في الجنة لا تكون الا له صلى الله عليه وسلم (قوله واستغفر لهم
الرسول) فيه التماسات عن الخطايا تفخيم الشأن صلى الله عليه وسلم (قوله على سنتك) اي على
موافقة طريقته (قوله في زمرك) اي فوجدك وجماعتك (قوله بكأسك) الكأس الاناء

مكان تشرف بحلول جسمك الكر يم فيه صلاة وسلاما دائمين من رب العالمين عددا ما كان وعددا ما يكون بعلم الله صلاة لا انقضاء
لامدها يا رسول الله نحن وفدك وزوار حرمك تشرفنا بالحلول بين يديك وقد جئناك من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة نقطع السهل
والوعر بقصد زيارتك لنفوز بشفاعتك والنظر الى ما ترك ومعاهدك والقيام بقضاء بعض حقك والاستشفاع بك الى ربنا
فان الخطايا قد قصمت ظهورنا والاوزار قد أثقلت كواهلنا وانت الشافع المشفع الموعود بالشفاعة العظمى والمقام المحمود
والوسيلة وقد قال الله تعالى ولوانهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد
جئناك ظالمين لانفسنا استغفرين لذنوبنا فاشفع لنا الى ربك واسأله ان يعيتنا على سنتك وان يحشرنا في زمرك وان يوردنا
حوضك وان يسقينا بكأسك غير خزايا ولا ندامي

الشفاعة الشفاعة الشفاعة يا رسول الله يقولها ثلاثا ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وتبلغه سلام من أوصالك فتقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان يتشفع بك الى ربك فاشفع له والمسلمين ثم تصلي عليه وتدعو بما شئت عند وجهه الكريم مستدبر القبلة ثم تحول قدر ذراع حتى تحاذي رأس الصديق ابى بكر رضى الله تعالى عنه وتقول السلام عليك يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام عليك يا صاحب رسول الله وأنيسه في الغار ورفيقه في الاسفار وأمينه في الاستار جزاك الله عنا افضل ما جرى اماما عن امة نبيه فلقد خلفته بأحسن خاف وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك وقاتلت اهل الردة والبدع ومهدت الاسلام وشيدت اركانه فكنيت خيرا اماما ووصلت الارحام ولم تزل قائما بالحق ناصر للدين ولا الهل حتى اتاك اليقين سل الله سبحانه لنادوام حبك والخير مع حزبك وقبول زيارتنا السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم تحول مثل ذلك حتى تحاذي رأس امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه فتقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام ٤٨٨ السلام عليك يا مكسر الاصنام جزاك الله عنا افضل الجزاء لقد نصرت الاسلام والمسلمين

وفتحت معظم البلاد بعد سيد المرسلين وكفلت اليتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنتم للمسلمين اماما مرضيا وهاديا مهديا جمعت شملهم واعنت فقيرهم وجبرت كسرهم الاسلام عليكم يا ضحيجي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام بالدين والقائمين بعده بمصالح المسلمين جزا كما الله احسن الجزاء جئنا كما نتوسل بكما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا ويسأل الله ربنا أن يقبل سعيينا ويحسينا على ملتته ويعتقنا عليها

الذي يشرب فيه أو مادام الشرب فيه والمراد كؤوس حوضك (قوله الشفاعة) اي نطلب منك الشفاعة (قوله غلا) اي حقد (قوله وتبلغه سلام من اوصالك) ذكرنا أن تبليغ السلام واجب لانه من اداء الامانة (قوله مستدبر القبلة) قدمه وانما ذكره هنا اشارة الى انه يستقر على الحال الاول من الاستدبار (قوله أبى بكر) هو عبد الله بن عثمان أسلم أبوه وصارت له صحبة وتأخر بعد موت الصديق ولم يسجد الصديق لصنم أصلا (قوله فلقد خلفته) اي كنت خليفة له وبقيت بعده (قوله بأحسن خلف) يقال هو خلف صدق من أيده اذا قام مقامه أي فقامت بعده بأحسن قيام (قوله مسلك) اي سلوك (قوله وشيدت أركانه) اي رفعتها شبه الاسلام بيت له أركان (قوله ووصلت الارحام) اي أرحامه صلى الله عليه وسلم وهذا رد على من أثبت عداوة بين فاطمة والصديق فحاشاه ما الله من ذلك (قوله مثل ذلك) اي قدر ذراع (قوله وكفلت اليتام) اي علمتهم وواليهم (قوله وقوى بك الاسلام) فقد كان صلى الله عليه وسلم يصلي محتفيا هو ومن أسلم معه في دار الارقم حتى أسلم عمر فصرى في الحرم (قوله وهاديا) في ذاتك مهديا لغيرك أو اهداك الله لهم ثم يرجع قدر نصف ذراع فيكون متوسطا بين أبى بكر وعمر رضى الله عنهم ما وعن سائر الصحابة (قوله يا ضحيجي رسول الله) اي رفيقي في مدقته (قوله ووزيريه) الوزير المعين فعطف ما بعده عليه عطف تفسير (قوله سعيينا) اي عملنا (قوله على ملتته) اي على اتباعها (قوله وقد جئناك) اي يا الله أي فالخطاب بها أولا أي فيما تقدم لحضرة الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم وثانيا لحضرة الحق سبحانه وتعالى (قوله ولا باتنا وأمهاتنا) اي جميع أصولنا ذكورا واناثا (قوله ويتوب الى الله) اي فعسى الله ان يقبل توبته كما قبل توبة أبى ابيابة (قوله ويأتى الروضة) اي ثانيا

ويحشرنا في زمرة ثم يدعو لنفسه ولوالديه ولبن اوصاه بالدعاء لجميع المسلمين ثم يقف عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم كالاول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولوأنتهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جئناك سامعين قولك طائعين امرنا مستشفعين بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا ولا باتنا وأمهاتنا واخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وينبذ ما شاء ويدعو بما حضره ويوفقه بفضل الله ثم يأتي اسطوانة ابى لبابة التي ربط بها نفسه حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر ويصلي ما شاء نقلا ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ويأتى الروضة فيصلي ما شاء ويدعو بما أحب ويكثر من التسبيح والتلليل والثناء والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده

على الرمانة التي كانت به تبركا بأثر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريفه اذا خطب ايمالا بركته صلى الله عليه وسلم
ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ثم يأتي الاسطوانة الخنيفة وهي التي فيها بقية الجذع الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم
حين تركه وخطب على المنبر حتى نزل فاحتضنه فسكن ويتبرك بما بقي من الآثار النبوية والاما كن الشريفه ويجتهد
في احياء الالباء الى مدة اقامته واعتناء مشاهدته

٤٨٩

في عوم الاوقات ويستحب
ان يخرج الى البقيع
فيأتي المشاهد والمزارات
خصوصا قبر سيد الشهداء
حزرة رضي الله عنه ثم الى
البقيع الاخر فيزور
العباس والحسن بن علي
وبقية آل الرسول رضي
الله عنهم ويزور امير
المؤمنين عثمان بن عفان
رضي الله عنه وابراهيم
ابن النبي صلى الله عليه
وسلم وأزواج النبي صلى الله
عليه وسلم وعمته صفية
والصحابه والتابعين رضي
الله عنهم ويزور شهداء
احدوان تبسريوم الخميس
فهو أحسن ويقول سلام
عليكم بما صبرتم فتم عقبي
الدار ويقرأ آية الكرسي
والاخلاص احدى عشرة
مرة وسورة يس ان تبسّر
ويجدي ثواب ذلك لجميع
الشهداء ومن يجوارهم
من المؤمنين ويستحب
ان يأتي مسجد قباء يوم
السبت او غيره ويصلي
فيه ويقول بعد دعائه بما

(قوله على الرمانة) لأثرها اليوم (قوله حتى نزل) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
فسكن) اي لما ضمن له أن يغرس في الجنة تأكل منه اواباؤه تعالى فيها (قوله في عوم
الاوقات) المراد به في غالب الاوقات (قوله فيأتي المشاهد والمزارات) قيل انه مات بالمدينة
المنورة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم عشرة آلاف غير ان غالهم لا يعرف مكانه بالخروج
(قوله وابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم) وفي مشهد رقية بنته صلى الله عليه وسلم
وعثمان بن مظعون وهو الاخ الرضاعي للنبي صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف وسعد
ابن أبي وقاص كلاهما من العشرة المبشرين بالجنة وعبد الله بن مسعود وهو من أجل
الصحابة وأقربهم بعد الاربعة (قوله والاخلاص احدى عشرة مرة) قد تقدم بيان فضيلة
ذلك في الجنائز كسورة يس (قوله مسجد قباء) بضم القاف مدودا هو أفضل المساجد اى
بعد المساجد الثلاثة اي المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى (قوله يا صريح
الصريح والصارخ المغيث والمستغيث ضد قاموس والمراد الاول والمستصرخين جمع
مستصرخ طالب الاغاثة (قوله يا غياث) هو اسم على تاريل مغيث اودى غوث (قوله
في هذا المقام) اي المحل فان أول قدومه من الهجرة نزل هناك (قوله يا حنان) هو الرحيم
او الذي يقبل على من أعرض عنه قاموس (قوله يا منان) هو المعطي ابتداء قال تعالى وان لك
لاجرا غير ممنون أي غير محسوب ولا مقطوع (قوله يا رحيم الراحمين) روى الحاكم عن أبي
هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله ملكا وكلا من يقول يا رحيم الراحمين فن قالها
ثلاثا قال له الملك ان ارحم الراحمين قد أقبل عليك فسل وروى الحاكم عن أبي هريرة أيضا عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال افضل العباداة الدعاء فابسطوا الكف الذل راغبين وفيما عند
ربكم طامعين وقد ختم المصنف دعاءه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما ابتداء من المات قال
بعض الاكابر ان الله تعالى يقبل الصلاة وهو أكرم من أن يرد ما بينه ما والله سبحانه وتعالى
أعلم وأسأل الله تعالى ان يصلي على نبيه محمد وآله وأن يمتنع على الايمان ويرحم فاقتي بذلك وان
يسعدني بلقائه وأن يتقبل هذه الخاشية وينفع بها عباده

المؤمنين ويغفر لي ما فرط مني فيها وفي غيرها انه

علي كل شيء قدير وصلى الله على

سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم

آمين

٢

٦٢ ط احب يا صريح المستصرخين يا مغري كرب المكارم بين يا مجيب دعوة المضطرين صل على
سيدنا محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك حزنه وكربه في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف
والاحسان يا دائم النعم يا أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما دائما أبدا يا رب العالمين آمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول أسير الأوزار إبراهيم عبد
الفقار خادم قلم التصحيح بدار الطباعة أعانه الله على مشاق هذه الصنعة تم بعون غافر
المساوى طبع حاشية العلامة الطحطاوى على شرح مراقى الفلاح الكافى لاسمه من
الثقة بالنجاح على ذمة ذى القدر والاعتبار حضرة أحمد أفندى مختار بالمطبعة العامرة
الزاهية الزاهرة المتوفرة دواعى مجدها المشرقة كواكب سعدتها فى ظل من تعطرت
بثنائها الأفواه وبلغ من كل وصف جيل منتهاه سيد الأمراء والحكام بهجة الليالى والايام
سلالة السراة الصناديد ووارث الملوك الأماجيد الرافى بهممه الى كل مقام معتلى خديوى
مصر اسمعيل بن ابراهيم بن محمد على لازالت الايام باسمة بوجوده والانام متممة بكرمه وجوده
ولا يرحم محمداً بأنجاده الكرام واشباله الفخام وكان طبعه الميمون وغنيله المصون مشمولاً
بادارة من خاطبته المعالى بايال اعنى سعادة حسين بك حسنى وتظارة وكيله السالك
جادة سبيله من عليه اخلاقه تثنى حضرة محمد أفندى حسنى وملاحظة ذى
الرأى المستد حضرة ابى العنين أفندى أحمد فى أواخر أخرى

الجماديين من سنة تسعين وألف ومائتين من هجرته

عليه الصلاة والسلام وعلى آله

وأصحابه البررة الاعلام

مادر شارق ولع

بارق

م

